

مصرى أبو الحسن

# سنة ما قبل الثورة

١٩٢٣-١٩٢٤

الجزء الرابع



مكتبة جامعة القاهرة





# سَنَوَاتُ مَا قَبْلَ الثَّوْرَةِ

صَبْرِي أَبُو المَجْد

الجزء الرابع

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية	
رقم المكتبة	٩٦٢٠٥٥
رقم التسجيل	٣٠٦٤٦٧



١٩٩١





## مقدمة الجزء الرابع

عندما أعددت خطة هذه السلسلة من الكتب - والتي أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعطيني الصحة لاستكمالها - قد وضعت في ذهني أن تكون كل مقدمة كتاب مستقلة تماما ، بحيث يمكن أن تكون كل أجزاء هذه السلسلة مستقلة فيما لو شاء أحد أن يطيعها مستقلة . وقد كان هدفي من هذه المقدمات أن أضيف للدراسات المصرية دراسات أرى أنها جديدة ومتناسكة ، وإن كانت محيطة من بعيد أو قريب بموضوع جوهر هذا الكتاب وأصوله وجذوره .

وهكذا حرصت في الجزء الأول من الكتاب - سنوات ما قبل الثورة - على معاني معينة ، تختلف عن تلك التي جاءت في الكتاب الثاني ، وكذلك الكتاب الثالث .

ولقد اخترت للمقدمة الكتاب الرابع أربعة محاور هامة ، أو على الأقل أرى من وجهة نظري أنها محاور هامة يمكن أن تكون موضوعا لكتابات هذه المقدمة .

وأول هذه المحاور تلك السلسلة والترايط بحيث نجحت سلسلة سنوات ما قبل الثورة في ربط الشارع المصري بالتاريخ المصري . ولقد قلت أنه لأول مرة يجري ربط الشارع المصري بكتابة تاريخه ، بمعنى أنه لأول مرة في تاريخه يقوم هو بكتابة تاريخه بنفسه ، فلم يحدث مرة من قبل أن قام شعب بتسجيل تاريخه على النحو الذي أحتج له في هذه السلسلة .

كان الكتاب ، ومن مكاتيبهم الفاخرة وسياراتهم المعلقة وبأقلامهم الذهبية ، يصدرون الأحكام كيفاً يشاؤون . هذا زعيم خائن ، وذاك زعيم تابع . وهذا ملك الأغلبية ، وذلك عدد الشعب ، وهكذا وهكذا ، تماما كما يريدون ، دون أن يتقبلوا نقداً ، أو ينشروا رداً ، أو يصححوا واقعة . تصدر تلك الكتب أو تلك المقالات في الصحف وكأنها أقوال منزلة لا يستطيع أحد مناقشتها أو التصدي لها . فالأسياف غالبا مُسلطة ، والصحافة دائما متخلطة صفوف أبنائها وكتابها أو حتى الذين يتعاملون

معها . فاذا بى أفتح الباب على مصراعيه . كل صاحب حق له حقه فى الرد بأى أسلوب وبأية لغة ، حتى لو كان فى ذلك سببا شخصيا لى . وأذكر ذات مرة أننى قلت للأخ الصديق دكتور محمد بلال رحمه الله ، وهو من زعماء شباب مصر الذين لم يأخذوا حقوقهم شبابا أو شيوعا ، قلت له فى بداية كتابتى لسنوات ما قبل الثورة : فلنتفق على أسلوب الحوار ، وبعد ذلك فلتكتب كل الذى تكتبه . واتفقنا أنا وهو رحمه الله ، وكتب ما يريد أن يكتبه فى صحيفته هو .

ومرة قلت لصديق كنا تسير معا فى الشارع : ماذا حدث ؟ لقد صدرت الأجزاء الثلاثة ، وفيها عشرات من الشتائم الخاصة بى . فماذا حدث لى ؟ هل راح الأطفال يرددون ما جاء فى هذه الكتب من شتائم ؟ هل تأثر لها أحد ؟ هل ضايقتنى فى حياتى ؟ هل أفادت أصحابها ؟

لا شيء من هذا ، فقد بقيت سطور فى كتاب لمن يريد أن يقرأها ويعرفها ويتذكر ويرى . وستظل نافذة الحوار التى فتحتها فى هذا الكتاب موصولة إن شاء الله كواحدة من نوافذ الفكر الجدى التاريخى الأبدى الأصيل .

وقد أثرت أن أترك لأخوتى كعادتى فى مقدمات هذه الكتب ، تتمة الحديث عن مثل هذا القرار الذى قمت به . وأقول أننى فى كل مرة أجد تمبا ونصبا فى اختيار من أختار من الزملاء فى كل كتاب ، فالعشرات من الأخوة قد طوقنى جميلهم فى مصر والبلاد العربية بما كتبوه عنى وعن هذه السلسلة ، حتى لقد تضاعف ما كتب عن هذه الكتب فغنمها .

وفى هذه المرة ، أثرت أن أختار فى البداية ابنا حبيبا على النفس ، له فى قلبى منزلة الابن حقيقة ، هو أحمد زكى عبد الحليم الذى كتب فقال :

يروى لنا الكاتب والمؤرخ الصحفى الكبير صبرى أبو المجد قصة أخطر اثنتين وعشرين سنة فى تاريخ مصر الحديث ، وهى قصة تلك الفترة التى بدأت عام ١٩٣٠ مع بداية الأزمة العالمية . والتى انتهت بقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد شهدت هذه السنوات أحداثا كثيرة وعميقة وحيوية ، لعل أخطرهما قيام الحرب العالمية الثانية ، وما ترتب على ذلك من انقسام السياسيين فى مصر ما بين المحور والحلفاء ، وما وقع خلال ذلك من أحداث جسام شهدت نهاية أكثر من زعيم سياسى .

ثم جاءت حرب فلسطين . وما ترتب عليها من حالة غليان في الوطن العربي كله ، وما تولد عنها من ثورة في مصر .

وخلال هذه السنوات التي نتحدث عنها ، مات الملك أحمد فؤاد وتولى عرش مصر الملك فاروق . وهو الملك الذي ولد قبل موعده ولادته بأيام ، فاتار ذلك أحاديث وحمسات ، كانت أصحبها تلك القصيدة التي قالها بيرم التونسي ، وترتب عليها نفيه من مصر . وهو أيضا الملك الذي انتهت على يديه الملكية في مصر . بعد أن فقد ما كان يحظى به من حب وتقدير في بداية ولايته .

ولأن الأحداث كبيرة وكثيرة ، فقد اختار المؤلف المؤرخ أن ينهج أسلوبا متميزا ، وهو أن يكتب عن الحياة الخاصة لبعض الشخصيات التاريخية في هذه الفترة ، باعتبار أن هذه الحياة كان لها أثرها المباشر أو غير المباشر في صنع الأحداث .

وهو ينهي مقاله بقوله : وبعد . فهذه صفحات من تاريخ سنوات ما قبل الثورة . وهي بالتأكيد ليست أجمل الصفحات ، لأن مصر تعودت أن تنجب الرجال الكبار الذين يصنعون الأحداث والمواقف ، ولكننا اخذنا من صفحات هذا الكتاب الموسوعة ، وهي تقترب من الألف مسحة ، قصة أحمد حسين ياشا ، الرجل الذي كان لتاريخه دور كبير في تغيير الأحداث في مصر ، بما مهد لقيام ثورة يوليو ، وانتهاء عصر ورجال ، وبداية عصر آخر .

ويبقى أن نقول ان المؤرخ والكاتب صبرى أبو المجد قد حرص على الحياد قدر الامكان ، بحيث ترك للأحداث وحدها أن تقول كل شيء ، ولكنه تخلص من هذه الحيطة ازاء رجالات مصر الأبطال ، فقد حاول قدر الامكان أن ينصفهم وينصف تاريخهم . بانحياز شديد .

وهذا موقف يحسب له ، ولا يحسب عليه .

\*\*\*

ثم اختار مقالا للأخ محمود عبد المنعم مراد ، وهو رفيق جيل وان لم نلنق في مدرسة ، ولم نتعارف في حزب ، ولم نتعارف معا في حلقة دراسية واحدة . كل ما في الأمر أن اقطارنا على البعد هي اقطار متطابقة أو على الأقل متقاربة ، وخاصة فيما يتعلق بمجانية التعليم وغيرها ، فقد تقاربت بل نمت وأصبحت تشكل جوهر واحد .

كتب الاخ محمود عبد المنعم مراد يقول :

الأخ الزميل والصدیق صبرى أبو المجد یواصل تسجیلہ لأحداث  
« سنوات ما قبل الثورة » ، ها هو ذا الجزء الثالث من هذا السفر  
الضخم القيم . ویقع فی نحو تسعمائة صفحة من القطع الكبير ، یتلوها  
نحو مائة صفحة أخرى من صور الشخصیات التي ورد ذكرها . وميزة  
هذا الكتاب انه یجمع بین دفتیه الرأى والرأى الآخر ، اذ یضم آراء أفراد  
كثیرین عما ورد فی الجزئین السابقین من أحداث تطلبت - تعقیبهم -

\*\*\*

### صبرى أبو المجد .. له كل المجد !

الأحد :

إذا كان من مسئولیات جیلنا أن یلقى الأضواء على التاریخ  
المعاصر .. فعلینا أن نقدم كل الشكر والعرفان والتقدير لزمیلنا الكاتب  
الوطنى المخضرم صبرى أبو المجد ..

ان ما قدمه صبرى أبو المجد ، الى مكتبة التاریخ المصرى ، من  
مؤلفات سیاسية ، جدید بأن یكتب له المجد فى هذا المضمار ..

دائما أدعیه كلما التقینا .. ان قراءة مؤلفاتك تحتاج الى تفرغ ..  
والا أتمسأل ، کیف تجد الوقت للاطلاع ، والتسجيل ، ثم الكتابة !

ویتسم صبرى أبو المجد فى تواضع .. اننى أحاول فقط ، ان  
أشغل وقتى ..

والذین یزورون صبرى أبو المجد فی مكتبته بدار الهلال ، یروعهم  
المشهد النادر .. المكتب .. والمقاعد .. والمناضد .. والدواليب ..  
كلها فائضة بمجموعات الصحف والمراجع عن تاریخ مصر .. حتى لیکاد  
الزائر لا یرى أين صبرى أبو المجد !

وقد احتجت الى مرجع فى مكتبة ، دار الهلال .. واتصلت بصديقنا  
مكرم محمد أحمد رئیس مجلس الإدارة .. ورئیس تحریر المصور ..  
ورجوته فى مطلبى . ووعدنى أيام يعد لى ما طلبت على الفور ..

وبعد أيام تحدثت الیه : أين وعدك ؟ ..

وقال مكرم : آسف ٠٠ كل المراجع في مكتب صبرى أبو المجد ؟

قلت : ومتى ينتهى منها ؟ ٠٠

قال : لا أحد يدرى !!

وقد صدر أخيرا بقلم صبرى أبو المجد ، الجزء الثالث من مؤلفه التاريخي الضخم « سنوات ما قبل الثورة ١٩٣٠ - ١٩٥٢ » ٠٠ وهذا الجزء فقط ، يقع فى ٨٨٠ صفحة من الحجم الكبير ٠٠ وكثيرا ما رأيت فى مجلس الشورى ، ينتهز فرصة الوقت القصير قبل بداية الجلسة ، لكى يصحح البروفات !

والفصل الأول من هذا المرجع الرائع ، يصلح وحده مؤلفا مستقلا فى ١٢٠ صفحة ٠ هذا الفصل شاء له الكاتب التقدير أن يكون مدخلا يوضح منهجه فى البحث وتسجيل التاريخ ٠ وهو منهج جدير بالاحترام ٠ انه ينشر فى أحداث التاريخ ، الرأى والرأى الآخر ٠ فاذا سجل أحداث ٤ فبراير الشهيرة ، التى أندر فيها الانجليز الملك فاروق ، بأن يؤلف النحاس باشا وزارة جديدة ، أو يكون الجزء هو طرده من العرش ٠٠ فانه يسجل هذه الأحداث من وجهة نظر كل الأطراف ، ويحرص على إبراز رأى الوفد الذى اتهم بأنه تولى الحكم على أسنة الحراب الانجليزية ٠٠

كما أن المؤلف ، لا يدين تاريخ سياسى ، لأنه أخطأ أو حتى أجرم فى موقف وطنى ٠٠ انه يسجل هذا الموقف بكل تفصيلاته ، وبرأيه ٠٠ ولكنه أيضا ينشر دفاع هذا السياسى عن نفسه ٠٠ كما ينشر موافقه الوطنية الأخرى التى يجب أن تسجل له ٠٠

لقد استمتعت بقراءة هذا الفصل ، يعق وتأن ٠٠ وأشهد أنى رغبت فى قراءته ٠ مرة ثانية ، ومعى القلم كى أسجل ملاحظات لم أكن أعرف عنها شيئا ، رغم أننى من هواة قراءة التاريخ المصرى منذ فجر شبابى ٠٠ ألفى صبرى أبو المجد الأضواء على جوانب عديدة فى شخصيات تاريخية ، يجب علينا جميعا كمواطنين مصريين أن نلم بها ، حتى لا تستقر فى عقولنا أحكام ظالمة ٠٠

ان منهج أبو المجد فى تسجيل التاريخ ، هو اذن منهج إنسانى ٠٠ يعترف بالضعف البشرى ٠٠ وليس كل الأبطال أبطالاً كل الوقت ٠ ولكن أخطاء الضعف الانسانى لا تخلع عنهم ألقاب البطولة ٠٠

ويعبر عن ذلك صبرى أبو المجد بقوله : « قد أبدو قاسيا فى بعض الأحيان ٠ وقد أبدو رحيما فى أحيان أخرى ٠ وفى كل من حالتى

القسوة أو الرحمة ، لا أريد أبدا أكثر من ضرورة الالتزام بالحق . والمنطق والعدل » ..

ومن أمثلة ذلك ..

● إبراهيم الهلباوى .. أجيال عديدة عرفت عنه فقط ، أنه المدعى العمومى فى قضية دنشواى .. التى أقام لها الانجليز محكمة خاصة ، لادانة الفلاحين المصريين الذين اصطدموا بجنود الاحتلال .. ولكنهم تجاهلوا أنه كان قبطيا من أقطاب المحاماة فى مصر ، كان تقييا للمحامين من أبرز النقباء لأكثر من دورة ، وكان له دور راقع فى لجنة اعداد الدستور عام ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ..

● حسين رشدى باشا .. الذى كان من أبرز رجال القضاء فى مصر ، وكان رئيسا للوزراء فى أخطر مراحل التاريخ المصرى .. الحرب العالمية الأولى وما بعدها وقيام ثورة ١٩١٩ .. ومع ذلك فقد عرف نى أذهان الجماهير أنه رئيس الوزراء الذى كان مغرما بالمطربة منيرة المهدية ، والذى كان يعقد مجلس الوزراء فى عوامتها ، والذى غنت له وحده منيرة المهدية .. تعال يا شاطر لروح القناطر ..

وتكشف رسالة تاريخية ، من حفيد حسين رشدى باشا ( رشدى غالب ) ، الى صبرى أبو الجبله ، عن حقائق فى حياة الرجل .

حصل حسين رشدى على أعلى اجازة للقانون فى العالم من جامعة السوربون بفرنسا .. وتدرج فى مناصب القضاء ، وأصبح وزيرا للمحائنة ( العدل ) والخارجية والمعارف ، والداخلية ، ثم رئيسا للوزارة (٥) مرات ، ورئيس مجلس الشيوخ .. ثم كان رئيسا للجنة التى وضعت دستور ١٩٢٣ .. وقد وقف لولى الأمر « الملك فؤاد » عندما أراد أن ينص فى دستور ١٩٢٣ على أن « الملك هو مصدر السلطات » وأصر على أن « الأمة هى مصدر كل السلطات » .. وقال كلمة مشهورة « والله لو أصر ولى الأمر على وجهة نظره فيؤسفنى أننى لن أستطيع الاستمرار فى التعاون مع ملك غير دستورى مثله » .

وتقول الرسالة :

— حسين رشدى المحرك الأول لتورة ١٩١٩ الذى عرض عنقه لحبل المشقة حيث كان المسئول الأول عن أمن الدولة ونظامها فى وقت كان فيه للانجليز اليد الطولى على البلاد ..

الرجل الذي جمع التوكيلات لسعد زغلول ورقاقه ليكسبهم أهلية الدفاع عن القضية العربية باسم جماهير الأمة ..

هو نفسه الذي كان يأمر في الخفاء بتسهيل مأمورية قطع سبل المواصلات والسكك الحديدية ، لمرقلة حركة جنود الاحتلال في مواجهة النوار ، وهو الرجل الذي ابتدع فكرة اضراب الموظفين عندما كررت الحكومة البريطانية معارضتها في سفر المفاوضين المصريين الى لندن .. وتسجل الرسالة ، موقفا تاريخيا ، لحسين رشدي أثناء مفاوضات المطالبة بالاستقلال في لندن ..

لقد احتد على اللورد كيرزون صارخا في وجهه :

« يمين يا جناب اللورد ، انك تجهل تاريخ بلادك ، لانك لو رجعت بذاكرتك للماضي القريب ، لتذكرت أن الشعب المصري الذي نستخف به ، وجنود جيشه الذين تستهين بهم ، سبق أن ألغوا بقيادة جدى « طبو زادة الكبير » بقادتك وجنود جيشكم في البحر في معركة الحماة ومعركة رشيد » .

ثم قال حسين رشدي باشا أيضا في هذه المفاوضات :

« وسيجيء قريبا اليوم الذي سنحاربكم فيه وجهًا لوجه ، وربما ساكون في هذا الوقت شيئا هربا لا يقوى على الحركة ، ولكنني سأطلب من أربعة من الجنود الأشداء حمل أثناء قتالكم .. كلا .. فلن أعطل هؤلاء الجنود عن أداء واجبهم المقدس .. بل سأزحف بنفسى على بطنى ، وأتقدم الصلوف ، ولن ترجع من معركة المصير ، الا بعد أن نسحقكم ونحو هذه الوصية من جيش مصر .. !!

## ★ ★ ★

وبعد هذا ... ما هي حقيقة حكاية غرامه بالمطربة منيرة المهدية ، وعنده المجلس الوزراء في عوامتها !!

هذه هي القصة كما جاءت في الرسالة التاريخية :

قضى حسين رشدي ، طفولته وشبابه في أوروبا ، تلميذا في رياض الأطفال ، حتى حصل على اجازة القانون ، وكان الاول بامتياز مع مرتبة الشرف .. وكان يبهره احترام المواطن الأجنبي وتقديسه للفن .. في الوقت الذي كان يعتبر الفن في مصر ، مهنة غير محترمة .. وأراد حسين رشدي أن ينصف الفن في مصر .. وأن يكرمه في شخص القائمين عليه .. ومن هذا المنطلق بدأت علاقته بسلطانة الطرب وشادية عصرها

السيدة منيرة المهديّة .. وكان يحضر في القصور المخصصة له هو والسيدة قرينته بعض حلاتها الكبرى ، وينحنى ليقبل يدها على الطريقة الغربية ، في مصافحة السيدات .. وكان يرى في ذلك ، قدوة تحتذى من المواطنين ، أرفع الفن والفنانين نحو النهوض والارتقاء ..

وقد دعته السيدة منيرة المهديّة في عوامتها ، بمناسبة ختام موسمها الفني بمبنى « الهميرا » بالإسكندرية لحضور حفل خاص أقيم تكريماً له ، وعرفانا بأياديه البيضاء على الفن .. وكان طبيعياً أن تدعو جميع الوزراء لتوفير الصحة المثالية ، وكوسيلة زكية من وسائل العناية لفنّها الراقى .. ولما كان حسين رشدي باشا رجلاً خفيف الظل ، مليح الفكاهة .. فقد نظر إلى المنصة التي يجلس عليها وحوله الوزراء .. وقال مداعباً زملاءه ، الآن يا سادة ، وقد حضر الجميع ، فلنفتح الجلسة » .

وهكذا قيل إن حسين رشدي عقد مجلس الوزراء في عوامة منيرة المهديّة !

### ★ ★ ★

وبعد .. إن قراءة التاريخ المصري ، بقلم صبري أبو المجد ، متعة حقيقية .. وكما تمنيت أن تعم مؤلفاته « سنوات ما قبل الثورة » على جميع المدارس والمعاهد .. وكذلك كل الهيئات المهمة بشبابنا .. فما أجدر كل الأجيال أن تعرف التاريخ الصحيح ، بعيداً عن المزاعم الصحفية ، التي شوهت فعلاً حقائق تاريخ مصر .

وشكراً .. ومزيماً من القسرك .. إلى الكاتب الجليل صبري أبو المجد ..

### ★ ★ ★

وبقيت كلمة لا بد منها ..

لقد كان صبري أبو المجد ، من شباب الحزب الوطني الجديد ، الذي قاد مسيرة الحزب الوطني القديم بزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد ..

واستمر الشباب الملتهم حماسة وطنية ، في نضال الجامعة ، وبعدها ، نزيل السجون ، مرات ومرات .. وقدم إلى تحقيقات النيابة العامة في أكثر من مناسبة .. ولم يضعف صبري أبو المجد .. ولم يتراجع .. وامتحن حرفة القلم والصحافة ، ولعب أدواراً في الارتقاء بنقابة الصحفيين .. وعلى محيط التعاون العربي في ساحة الصحافة ..



ولم يسقط القلم الشريف من يده أبداً .. ولا يزال يواصل رسالته بنقاء  
وطهارة .. كاتباً في صحف دار الهلال ، وعضواً بمجلس الشورى .

أعرف من شباب الحزب الوطني ، من سقط في هاوية الاغراءات  
المادية ، وباع ضميره . واستهان بالقيم الوطنية والانسانية في سبيل  
كسب رخيص .. مثل هؤلاء لفظهم قاموس الوطنية .. مهما تحاملوا على  
ستر أسلوب المرتزقة الذي نهجوه .. ودائماً هنالك مهزومون في  
المعركة ..

ويبقى صبري أبو المجد .. قدوة طاهرة مثل ..

أما أخى موسى صبرى ، رفيق الشباب وزميل الحقوق والصحافة  
والجهاد الحقوقي في بواكير أروقة الصحافة المصرية الحديثة ، فلست  
أملك وأنا أنقل كلماته الا أن أنجلي له وأنا في مستشفى جوستاف روس  
بباريس بين الأمل والحياة ، بكل حب واعجاب وتقدير . فقد هزنتى  
كلماته حتى لقد كتبت له بعدها مقبلاً ، كما كتبت الى محمود عبد المنعم  
مراد ، وإلى أستاذنا الكبير الذى لم ينس هذه السلسلة فى يوم من  
الأيام ، مجزأة أو مستكملة فى كتب ، الا أن يحييها ويبعث فيها الأمل  
ويدفعها الى الأمام ، وهو أستاذنا الكبير حافظ محمود الذى أبى علمه  
وحنوه وأدبه ورعايته لى ، الا أن يقوم بتشجيع كل عمل قمت به .

هذا عن المحور الأول . أما المحور الثانى فهو الذى أومن منذ بداية  
صباى بأن مصر منذ بداية التاريخ القديم ، قبل العروبة وقبل الاسلام ،  
مصر اليوم وغدا وبعد كل غد تمثل وشيخة واحدة ، ولحمة واحدة ،  
وسداة واحدة ، وأرضية واحدة ، لا تتجزأ ولا تنقسم ولا تنفصل .  
يضاف اليها ولكن لا يؤخذ منها ، تظم ولا تظم . حكاية الأطراف  
لا وجود لها . فمن يقول اننا طرف والآخر طرف آخر ، هم ليسوا  
منا ونحن لسنا منهم . فنحن أبداً لسنا بلدة الأطراف ، وإنما نحن بلدة  
الجسم الواحد . ومن أراد أن يكون طرفاً ، فليذهب الى أى بلد يمكن  
أن يكون به طرف الا نحن ، فنحن نرفض الأطراف . والذين يريدون  
أن يكونوا جزءاً من كل لن يسمح لهم أبداً بذلك . فالكل عندنا  
لا يتجزأ . ومن أراد أن يتجزأ أو أن يكون جزءاً ، فليبحث عن جزء آخر  
يكون مكمل له . وبعبارة قصيرة موجزة : مصر الكل ومنذ آلاف السنين  
لم ولن تقبل أى تجزئة ، لا بقوة داخلية ولا بقوة خارجية . وقد جربت  
عشرات القوى الخارجية ذلك التقسيم أو ذلك التجزئ عشرات المرات ،  
على امتداد مئات السنين ، دون أن يتحقق لهم شيء من هذا . كما قامت  
عشرات المحاولات فى هذا الميدان ، فلم يتحقق لها شيء من النجاح .

وقد كان من بين هذه المحاولات التي بذلت ، تلك التي دارت في  
صعيد مصر وفي القاهرة قبل أن تقوم الحرب العالمية الأولى ، حيث أريد  
لأول مرة إيجاد شقة بين أبناء الأمة ، ولا أقول بين طرفين من أطرافها ،  
وبذلت محاولات مفضية على النحو الذي فصلنا بعضه ، ومن الممكن أن  
نفصل بعضه الآخر فيما بعد . ولكنها كانت محاولات فاشلة .

وفي هذه المناسبة فقط ، أذكر نصا لرسالة بعث بها الأستاذ فلان  
إلى مدام فلانة ، عندما اعتقل إبراهيم ناصف الورداني في قضية مقتل  
يطرس غالى . ويمكن الرجوع في ذلك إلى ما جاء على لسان شيخنا أمين  
الخولى في بعض أوراقه المطبوعة عام ١٩١٩ .

ومن ذكرياتي أو طفولتي . وكيف كان يقيم في منزلنا بقريننا  
صراف القرية ، وهو مسيحي يأكل من حيث يأكل . ويشرب من حيث  
نشرب ، وينام من حيث ننام ، بل كان يبعث بمن يستدعي أبناءه ليقضوا  
أجازتهم معنا في الصيف في القرية أكثر من شهر كامل . وما أذكره  
أنه كان متبعا في ذلك الوقت أن يتم اختيار شخص ما يكون بمثابة ولي  
الامر في البندر الذي توجد به للمدرسة . فكان والد هذا الصراف هو ولي  
أمرى في هذه المدرسة .

أشياء كثيرة لا أريد أن أذكرها ، لأن ذكرها في رأيي يمس جوهر  
القضية التي أتحدث عنها ، وهي قضية الكل لا قضية الأفراد .

أما للمحور الثالث ، فهو أن مصر كلها كما قلت سابقا سدة واحدة  
ولحمة واحدة . قلت وسأقول إلى أن ألقي وجه ربي أنها بلد الكل في  
مواجهة الفرد والجزء . وستظل كذلك تتصدى بكل قوتها لمن يريد أن  
يقسمها ، أو لمن يريد أن يدخل عنصر الضعف إليها عن طريق التبعيض .  
وإن كانت هي كذلك في مواجهة أفراد الداخل ، فهي بالتالي أقوى آلاف  
المرات في مواجهة الذين يريدون إضعافها من الخارج . مصر في مواجهة  
الخارج قوة واحدة لا تتجزأ ، ولا تتبعض ، ولا تضعف ، ولا تلين . هي  
في مواجهة الغير مهما كانت الخلافات قائمة بينها أقوى من أي شيء آخر .  
أقوى من تلك الخلافات مئات المرات .

أذكر مرة ، وليس هذا تباها ، في ذلك أبدا يعمل يمكن أن  
اتباهي به ، أن الرئيس الراحل أنور السادات ، كان بسبيل إعداد أمر  
ليوم الجيش بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على ثورة ٢٣ يوليو  
١٩٥٢ . وقد طلب من المشير الجسسى أن أعد مشروعا لرسالة يبعث بها  
في ذلك اليوم عن الحدود الثورية والمستورية للجيش ، بحيث يكون

بحثا خاصا بالأمور التاريخية • وقد شغلت نفسى أكثر من بضعة أشهر ، أنهيت فيها بحثا تاريخيا لازلت أعتز به فى مقدمة ما أعتز به من أعمالى الوطنية • فى هذا البحث تجلّى موقف مصر العظيم الدائم المتجدد فى كل المواجهات لأية قوة أجنبية • ان مصر كلها أمام الغزاة • أمام الفاتحين • أمام المتأمرين من الخارج ، كانت دائما ولا تزال قوة واحدة لا يمكن أبدا أن تنفصل ، ولا أن تتراجع ، وعندى أمثلة كثيرة من خلال ما درسته فى هذه الفترة • وقد أستطيع أن أضرب بها ومثها بعض الأمثال •

### صبرى أبو المجد

● ملحوظة : كانت هذه هى آخر السطور التى أملأها الكاتب الكبير ، المؤرخ الوطنى ، صبرى أبو المجد ، أثناء رحلته العلاجية الأخيرة فى باريس • ونحن قد تمودنا فى مقدماته أن تكون فى حد ذاتها درسا من دروس التاريخ الوطنى والانسانى • ومن المؤكد أنه كان ما يزال لديه ما يمكن أن يقوله ، وما يجب أن يضيفه ، ولكنه آثر أن يلبى دعوة الله على أية دعوة أخرى • ندعو الله أن يقبله فى رحمته ، وأن يبريه جزاء الصابرين ، الصادقين ، المؤمنين •





## الباب الأول



### مفاتيح السفارة البريطانية وسراى عابدين وثائقنا - السفارة والسراى - يتناسمان السلطة الفعلية والسلطة الرسمية

فى السنوات السابقة لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ :  
وجدت على المسرح السياسى والاقتصادى شخصيات  
« هامة وخطيرة » كانت تلعب عادة ، أدوارا اكبر من  
احجامها الحقيقية .

بعض هذه الشخصيات كانت على علاقات قوية ،  
ووثيقة ، ومستمرة بالسفارة البريطانية ومن تلك  
السفارة كانت تستمد القوة التى تستطيع أن تفرض  
بها ما تريد على السراى وعلى الحكومة وعلى أية جهة مصرية  
اخرى داخل نطاق العمل المحل .

وبعض تلك الشخصيات كانت تعمل بصورة  
علنية او سرية فى السراى ، وكانت تربط مصرها بمصر  
السراى ، وكانت السراى تعتمد عليها فى تنفيذ كل  
ما تريد ، فى داخل مصر او فى خارجها .

وبطبيعة الحال لم تكن تلك الشخصيات رغم توغلها فى كثير من  
الامور الداخلية والخارجية مسئولة ، امام أحد : لا امام البرلمان ولا امام  
السلطة القضائية ولا امام أية ساطة اخرى ، أى أنها كانت تملك القوة  
وليس من سلطة أحد محاسبتها على ما يصدر عنها من تصرفات .

ومن بين تلك الشخصيات التى كانت على علاقات وثيقة بالسفارة  
البريطانية أمين عثمانى باشا الذى كان - حتى عندما كان وكيلا لوزارة

( سنوات ما قبل الثورة ج ٤ ) - ١٧

المالية - أقوى من أى وزير ، بل أقوى فى بعض السنوات من أى رئيس للوزارة . ذلك لأنه كان يملك « المفاتيح » التى تؤدى الى رضا ، أو غضب الحكومة البريطانية على أى سياسى مصرى يريد أن يلعب دورا سياسيا معيناً ، ومن تلك الشخصيات التى كانت متصلة بالسراى - وكانت تابعة لها - كريم ثابت باشا ، والياس اندراوس باشا ، وعمر فتحي باشا .

وهناك شخصيات أخرى تميزت الى حد ما « بالمبقرة » والقدرة على اللعب على كثير من الأحبال فى وقت واحد ، فكانت تسيّر فى فلك السياسة البريطانية وفى فلك السراى معا ، وذلك عندما لا تكون التناقضات بين هاتين الجهتين قوية وبارزة . وعندما يشتد الخلاف بين السراى والسفارة كانت هذه الشخصيات تختار الجهة التى تستطيع أن تحقق لها ما تريده أكثر من غيرها ، ومن بين هؤلاء فيما أعتقد - وأرجو ألا أكون ظالما فى ابداء رأى - حافظ عفيفي باشا وحسين سرى باشا .

وبعد الحرب العالمية الثانية وظهر الولايات المتحدة الأمريكية على مسرح السياسة العالمية كقوة عظمى وجدت بعض الشخصيات التى راحت تتطلع الى الولايات المتحدة الأمريكية وتتصل بها وتغازلها بين فترة وأخرى ، ولكن يحذر شديد خشية اغضاب السفارة البريطانية أو السراى ، وأستاذ هذه اللعبة فيما أعتقد كان على ماهر « باشا » الذى رأى بثاقب نظره أن بريطانيا كقوة دولية عظمى فى طريقها الى الغروب وأن القوة الجديدة التى سوف تلعب أخطر الأدوار فى السياسة العالمية هى الولايات المتحدة الأمريكية فبدأ هو والعديد من تلاميذه يتقربون اليها ولكن فى إطار ضيق للغاية : ومثل هؤلاء وأولئك كثيرون ، كثيرون وسوف نتحدث عنهم ، وعن أدوارهم بالتفصيل عندما نتحدث عن « التفصيلات » لا « العموميات » .

والذى لا شك فيه - ونحن لا نزال نكتب عن العموميات - أن السفارة البريطانية يسفرائها ، لورد كيلرن ، وسير رونالد كامبل ، وسير رالف ستيفنسون وبكل العاملين فيها كانوا كثيرين كثيرين . كانت تلعب الدور الأول فى توجيه السياسة المصرية . حتى المسائل الصغيرة اليومية والروتينية : كان لها فى البوليس - وبعد إحالة راسل « باشا » الى المعاش « عيونها » فى كل ادارة بل فى كل قسم ، - بل فى كل نقطة بوليس ، وعن طريق هذه « العيون » كانت تعرف كل صغيرة وكبيرة تحدث فى مصر ، بل ان هذه « العيون » كانت - مثلاً - تنقل الى السفارة عدد الذين اشتركوا فى أية مظاهرة واسماء البارزين من المتظاهرين والتهافتات - وبالتفصيل - التى كانوا ينطقون بها .



وكانت بعض تلك « العميون » لا تكتفى بأن تنقل كل شيء عن أية مظاهرة - قل عدد المشتركين فيها أم كثر - بل كانوا يشاركون فيها بالفعل من أجل افسادها أو من أجل تحويلها عن الغرض الذى قامت لتطبيقه .

إن مظاهرة ما - كما حدث فعلا ذات مرة - انطلقت لتأييد وحدة وادى النيل وكان الاجماع بين كل القوى الوطنية الطلابية التى نظمت المظاهرة وتحملت مسئوليتها عدم اقحام أية اغراض حزبية فى تلك المظاهرة ، وأن تكون كل الهتافات فى المظاهرة لوحدة مصر والسودان معا . ومضت المظاهرة فى سلام بدءا من جامعة القاهرة مارة بشوارع المدارس وفى ميدان الجزيرة اندسست عناصر غربية فى المظاهرة وراحت تنادى بشعارات أخرى « الحبز ، الحبز ، التموين ، قبل كل شيء .. » تسقط الحكومة الحاضرة « ولو لم يتدارك قادة المظاهرة الأمر لحثت هرج ومرج بل لوقعت معارك بين المتظاهرين وبين المشتبه فيهم من الدخلاء على المظاهرة ولانتهت المظاهرة بفشل ذريع .

وكان للسفارة البريطانية عيونها فى كل الأحزاب والمنظمات الجاهيرية ، ولم تكن تلك « العميون » تكتفى بنقل كل ما يدور وراء الكواليس فى اجتماعات تلك الأحزاب والمنظمات بل كانت تحاول - وباستمرار - أن تبث الفرقة داخل كل حزب ودخل كل تنظيم كما كانت فى نفس الوقت تحاول أن تزيد من حدة الخلافات والاختلافات بين كل الأحزاب وكل المنظمات .

ومن الأمور التى كانت تبعث على دهشتنا كشباب أننا كنا - فى بعض الحالات - نكتشف أن بعض من يدعون التقدمية واليسارية بل وبعض من كانوا يكتبون باستمرار عن الشيوعية كانوا على اتصال بالسفارة البريطانية وعندما كنا نناقشهم فى ذلك الاكتشاف كانوا يقولون لنا « نحن نتصل بالسفارة البريطانية لأننا نلعب عليها ، ونحاول أن نعرف أخبارها » وبعض هؤلاء الذين يدعون اليسارية أو التقدمية كانت السفارة البريطانية تختارهم من العناصر القادرة على ادارة الحوار ، والقادرة فى نفس الوقت على اكتشاف العناصر الوطنية التى تعمل تحت الأرض بعد أن تكون تلك العناصر قد اطمأنت تماما اليها ..

ومما نذكره جيدا أن السفارة البريطانية كانت تتسولى فى بعض الأحيان طبع كتب ومنشورات - فى لندن أو فى القاهرة - وتنسبها الى بعض المنظمات . وفى الأعوام السابقة على الثورة كانت التعليمات والكتب والمنشورات « الشيوعية » تأتي من لندن ومن جهات لا شك فى

أنها كانت ذات صلة ، وصلة وثيقة ، بالحكومة البريطانية والمخابرات البريطانية .

وفي بعض الأحيان أيضا كانت السفارة البريطانية تدس بعض عيونها بين المعتقلين والمسجونين السياسيين ، وبعض هذه العيون كان يسخر الى السجون والمعتقلات كمسجونين ومعتقلين ليسهل عليهم معرفة كل شيء عن هؤلاء المعتقلين والمسجونين السياسيين .

ويطول بنا الحديث لو رحنا نحصى الأساليب والوسائل التي كانت السفارة البريطانية تستخدمها لا لنقل كل ما كان يحدث في مصر خارج أبوابها من معلومات ، وانما للتدخل في كل أمر من أمور البلاد صغيرها وكبيرها ، بصورة علنية أو بصورة سرية .

وحسبنا هنا أن نذكر أن تعيين مأمور قسم من أقسام البوليس غير مرضى عنه من السفارة البريطانية لم يكن ليتم بأية صورة من الصور . حتى لو تم فإن بقائه في منصبه لم يكن ليستمر طويلا .

وما قيل - أو ما يمكن أن يقال - عن السفارة البريطانية في مصر يمكن أن يقال ولكن بصورة مصغرة أو بصورة مخففة الى حد ما عن السراى في مصر .

لقد كان للسراى - « عيونها » في كل حزب وفي كل تنظيم وكان لها أهدافها أيضا في زرع الفتنة والشقاق والخلاف داخل كل حزب وزرع الفتنة والشقاق والخلاف - بل والاختلاف - بين كل الأحزاب والتنظيمات السياسية .

وكان للسراى - كما للسفارة البريطانية - موظفوها في كثير من الوزارات والمصالح الحكومية وكان هؤلاء يتصرفون وكأنهم مستقلون تماما لا يتبعون الا السراى ولا ينفذون الا التعليمات الصادرة من رجال السراى بل كانوا يجاهرون باستمرار بعصيانهم لأوامر الوزراء ورؤسائهم المباشرين .

وكان للسراى أيضا - كما كان الأمر بالنسبة للسفارة البريطانية - عملاؤها الكثيرون الذين يوافونها كل يوم تقريبا بالتقارير عن كل ما يحدث في أنحاء مصر ، وغالبا ما كانت تلك التقارير تقف عائقا دون حصول من كتبت ضدهم التقارير على حقوقهم أو على المناصب التي يستحقونها أو حتى كانت تحول بينهم وبين الحصول على بعض الرتب والنياشين ، ولقد أخطأ بعض « مؤرخينا » - وهم بكل أسف أساتذة

فى بعض الجامعات - عندما اعتبروا تلك التقارير وثائق اداة لبعض السياسيين القدامى بالرغم من أن قيمتها لا تمتدئ - اذا تصورنا مجرد تصور أن لها قيمة - أن تكون مجرد دودشة سياسية أو غير سياسية تتم عادة فى الملاهى أو المقاهى .

وقد تميزت سنوات ما قبل الثورة بكثرة عدد الانتهازين والوصوليين والأفاقين - من مشارق الأرض ومغاربها - الذين كانت لهم سلطات مطلقة فى داخل السراى وخارجها وعن طريق هؤلاء كانت تتم بعض الصفقات المالية المريبة كما كانت تقع عن طريقهم الكثير من التصرفات السياسية التى كانت - فى الغالب - عدوانا على الدستور وعلى القوانين المصرية والدولية أيضا .

وفى مقدمة الشخصيات التى لعبت أسوأ الأدوار فى تاريخ مصر ، وفى تاريخ السراى أنطون بولى « بك » مدير النشئون الخصوصية لمارون ، ومحمد حسن أمينه الخاص ، وكريم ثابت .

وملفات كثيرة عن هؤلاء المفسدين فى الفساد والافساد لم تفتح بعد ، كما ينبغي ، وجرائم ابتزاز أموال الشعب وتهريبها الى الخارج أكثر من أن تعد أو تحصى . ولم يتم أيضا التحقيق فيها كما يجب .

والى جانب هذه الاسماء - ولو أنها أقل منها خطرا ، وخطورة - أسماء أخرى « نجحت » فى الاساءة الى سمعة نظام الحكم ومن بين هؤلاء « جارو » الحلاق الخاص للملك السابق ومساعدته - مساعد الحلاق الخاص لا الملك بالطبع - « مسيو بترو » ، و « كالافاسى » مدرب الكلاب الخصوصية للملك ، وغيرهم ، وغيرهم ، ممن كانوا فى السراى يملكون الحل ، والربط والاعزاز والاذلال .

وكلنا نعرف أن رؤساء وزارات سابقين ووزراء ، بل ورؤساء ديوان لم يكونوا بقادرين على أن يتصلوا بالملك السابق الا عن طريق بعض هؤلاء وفى مقدمتهم محمد حسن ، كما أننا نعرف أيضا أن بعض الطامعين فى الحصول على الصفقات المريبة ، ذات الأرقام الخيالية ، لم يكونوا يستطيعون الحصول ، على الاذن بانهاء تلك الصفقات الا عن طريق بعض هؤلاء أيضا ، ومن بينهم جارو ، وبترو ، وكالافاس وكل ذلك يؤكد ما رواه أحد رؤساء الديوان الملكى السابقين ذات مرة من « أن مصر كانت تحكم بالخدع » .

وما دما قد تحدثنا - فى تلك الصورة الاجمالية - عن السراى والسفارة البريطانية - وهما القوتان اللتان كانتا تتنافسان على السلطة فى مصر - فإن الأمانة الوطنية والتاريخية تقتضئسبينا الإشارة الى أن

السياسة البريطانية كانت تعمل وفق مخططات مدروسة ، قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أيضا وكان كل العاملين في السفارة البريطانية يتسابقون لخدمة بلدهم بينما كانت السراى مرتعا للفساد والمفسدين وكان كل واحد من العاملين فيها لا يهتم إلا بمصالحه الخاصة دون الاهتمام بمصلحة الآخرين ، أو مصالح بلده ولذلك نجحت مخططات السياسة البريطانية الى حد ما ، وفشلت السراى فشلا ذريعا فى كل الأمور صغيرها ، وكبيرها ، ولا بد من أن نشير - ولو أن ذلك الرأى سوف يبدو غريبا ، عند البعض - الى أن السفارة البريطانية والسراى كانتا تختلفان فى كثير من الأمور ، وكانتا تلتقيان أيضا فى كثير من الأمور ، ووجه الغرابة فى هذا الرأى انه اذا كانت السراى تعمل وفق مخطط استثمارى فكيف يمكن أن تختلف مع من يضعون ذلك المخطط ؟ وجهة نظرى أنه ما دام الهدف الكبير المشترك واحدا ، فانه ليس هناك ما يمنع من وجود خلاف ، أو اختلاف فى وجهات النظر حول التفاصيل .

ولعل فى مقدمة الموضوعات التى التقت فيها السفارة البريطانية مع السراى موضوع اضعاف شعب مصر ، واشغاله ، بالممارك الجانبية والحيلولة بينه وبين الانطلاق لأداء دوره التاريخى .

وكانت وسائل السراى والسفارة البريطانية للوصول الى ذلك الهدف الكبير ، هى محاولات اضعاف القوى الشعبية المصرية وخاصة تلك القوى التى تستمد قوتها الحقيقية من الشعب والتى تمتد جذورها الى أعماق أعماق الشعب .

ولعل لا أتهم بالمبالغة اذا ما قلت ان السراى والسفارة البريطانية فى مصر قد لمبعا أخطر الأدوار بطرق مباشرة ، أو غير مباشرة فى اضعاف الوفد المصرى ، باعتباره القوة الشعبية الرئيسية القادرة على الوقوف بقوة ، وصلاية فى سبيل تحقيق الأهداف الاستعمارية البريطانية فى مصر .

وفى مجال تحديد المسئولية فيما يتعلق بمحاولات اضعاف الوفد المصرى عن طريق أحداث ، انشقاقات هامة وجوهرية بين صفوفه ، لا املك الوثائق الكافية الخاصة ، بهذا الموضوع ، كما أنه لم تتح لى فرص لقاء العناصر ، الوطنية التى خرجت أو أخرجت من الوفد والتى كان خروجها أو اخراجها من أهم العوامل التى ساعدت على اضعاف الوفد ... ان من أهم الأسباب التى أضعفت الوفد ، الى حد كبير وشغلته بالممارك الجانبية وجعلت بعض القوى الأخرى يابى سلاز من السراى والسفارة البريطانية تتجراً عليه حقبوت العديد من حركات الإنقسام الداخلي فى

صفوف الوفد بدءا بتلك الحركة التي تمت في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٢ حيث تضامن مع الغرابيل باشا في موقفه من الوفد ، كعضو فيه كل من : فتح الله بركات ، أحمد الباسل ، ومراد الشريمي وعلوى الجزار وقضري عبد النور ، وعطا عفيفي وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل ، ويعلمهم كان بهي الدين بركات ، وعلى الشمسي ، ومارس والنقراشي ، الى آخر عمليات التصدع الداخلي في صفوف الوفد تلك التي وقعت في يولييه ١٩٤٢ وأدت الى فصل مكرم عبيد وراغب حنا من الوفد المصري وكانت بلا شك من اسباب اضعاف الوفد كقوة شعبية رئيسية .

ولا يخفى على أحد ، أن الجبهتين الرئيسيتين اللتين استفادنا ، الى أبعد حدود الاستفادة من اضعاف الوفد ومن احداث تصدع في قيادته هما السراي والسفارة البريطانية فبالرغم من وجود فترات هادن لهما في الوفد السراي ، أو السفارة البريطانية الا أن العداوة بين الوفد وبين هاتين القوتين الرئيسيتين ، كانت عداوة جذرية وتقليدية . ولست أريد أن اجعل من نفسي محاميا للدفاع عن الوفد المصري الذي طالما اختلفت في شبابي كواحد من أبناء مدرسة الحزب الوطني مع بعض قادته وبعض قواعده فالوفد كقوة شعبية جماهيرية لعبت أخطر الأدوار في تاريخنا الوطني قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليس بحاجة الى دفاعي . كما أنني لست في نفس الوقت راغبا في الحديث ، وبالتفصيل الآن عن علاقات الوفد المصري - كقوة شعبية رئيسية - بالسفارة البريطانية والسراي ، تلك العلاقات التي اثرت ان سلبا ، وان ايجابا على مجريات الأمور في مصر في الفترة التي امتدت من ٤ فبراير ١٩٤٢ الى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، اعتقادا مني بأن مثل هذا الحديث ، لم يحن بعد أوانه ، كل الذي أستطيع أن أقوله الآن وباختصار شديد ان السراي والسفارة البريطانية معا ، أو كلا منهما على انفراد - قد لعبا أخطر الأدوار في اضعاف الوفد ، وفي تشجيع حركات الانقسام ، التي وقعت في صفوفه .

والذي أستطيع أن أقوله وعن ثقة تامة مما لدى من معلومات وربما سمعته شخصيا من كثير من الساسة القدامى ، الأحياء ، أو الذين انتقلوا الى جوار رحمتهم أن أحمد حسنين باشا رجل السراي الأول في مصر قد لعب الدور الرئيسي في خروج ، أو اخراج مكرم عبيد من الوفد كما لعب أيضا الدور الرئيسي في تشويه سمعة الوفد بعد أن وصل الى الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وكادت وسيلته الفعالة للوصول الى تحقيق هذا الهدف بلل كل الجهود لقطع العلاقة بين مصطفى النحاس ، وبين مكرم عبيد ، بالرغم من أنهما ظلا ، ومنذ عام ١٩١٩ يمثلان نموذجا رائعا للأخوة والزمانة ، ورفقة السلاح ، وكان أحمد حسنين - كما قرأت وسمعت - هو أول المشجعين

لمكرم عبيد على نشر الكتاب الاسود ذلك الكتاب الذى كان بلا جدال من العوامل الهامة والخطيرة فى ضرب الوفد فى تلك المرحلة الهامة والخطيرة من مراحل الكفاح لست أريد الآن تقييم ما جاء فى ذلك الكتاب الذى حظى على المستوى الشعبى ، والرسمى بتسهره ، لم يحظ بها أى كتاب سياسى حتى ذلك التاريخ ، ولكن الذى أريد أن أقوله الآن - وبدون دخول فى التفاصيل - ان مكرم عبيد ، لم يكن ليقبل أن يلجأ الى مثل ذلك الأسلوب القاسى العنيف الذى استخدمه فى كتابه الاسود ، لو لم يكن أحمد حسنين قد « مناه » برئاسة الوزارة وكانت حلما عزيزا بالنسبة لمكرم عبيد ، الذى كان يرى - كما روى د. محمد حسين هيكل فى كتابه وكما صرح ، أكثر من مرة لبعض أصدقائه ومعارفه - أنه أحق برئاسة الوزارة من أحمد ماهر ، ومن النقراشى باعتبار أنه كان سكرتيرا عاما للوفد ورئيسا عليهما ، بينما أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ، لم يكونا سوى عضوين عاديين فى الوفد ، وقد سمعت أكثر من مرة من مكرم عبيد شخصا وفى مكتبه فى شارع قصر النيل أن القصر لم ينفذ كل ما كان قد وعده به وان جزاءه منه كان جزاء سنمار .

وقبل أن أدخل فى التفاصيل بمسند أن أسرفت فى الحديث فى العموميات أريد أن أركز على أننى أحاول فى كل ما أكتبه هنا أن أكون قاضيا وقاضيا منصفا لا يبدى رأيا فى أمر ما الا بعد أن يطمئن ضميره تماما ، فان اطمأن وبصورة لا تحتمل أى شك أو ريبه انطلق مدافعا عن رأيه لا يلوى على شئ ولا تقف أمامه عقبة أو تصمد عن إبداء رأيه قوة .

وقد جربت هذا المنهج طويلا ففقدت فى فترة من الفترات غالبية الأصدقاء والأساتذة والسياسيين وبعد فترات من الزمن كان بعضها يطول وبدون مبرر وبعضها يقصر كنت أسترد بعض ما فقدته من معارف وأصدقائه وزملاء وأساتذة وسياسيين وفى البداية حمل على بعض الوفديين صلات شديدة ولكنهم بعد أسابيع ظهر لهم أننى أقول عنهم وفيهم مالا يقولونه هم عن أنفسهم وفى أنفسهم .

وفى البداية أيضا غضب منى بعض أصدقائى وأساتذتى فى الحزب الوطنى عندما تجرأت وخرجت على رؤاهم التاريخية بالنسبة ، مثلا ، لأحمد عرابى وسعد زغلول كما انتقدت دخولهم برلمان اسماعيل صدقى باشا عام ١٩٣٠ وعدم مقاطعتهم للنظام الذى أقامه اسماعيل صدقى برمته ، كما غضب منى بالذات عبد الرحمن بك الرافعى ، وعبد الحالى فريد - نجل الزعيم الوطنى محمد فريد بك - عندما « تمنيت لو أن الزعيم العظيم محمد فريد لم يهاجر من مصر فى أعقاب سجنه ستة أشهر وفضل

البقاء في مصر ، ولو دخل السجن بعد ذلك مرات عديدة ، فكان الزعيم العظيم ، قائد الشعب بين صفوف الشعب وعلى أرض المعركة ، الى أن ينفيه الاحتلال الأجنبي فيكون الوضع مختلفا .

وكان من بين ما قلته أنه لو بقي محمد فريد في مصر في تلك الفترة المرحجة من تاريخ مصر وشهد - ولو في السجن - أحداث الحرب العالمية الأولى - لكان وحده الزعيم المؤهل - وبدون منازع - لثورة ١٩١٩ وقد عرف الجميع ، أنني كنت وحدي وطوال ثلاثين سنة الذي تصدى للهجمات الشرسة التي استهدفت « سمعة » محمد فريد وبخاصة الاعتماد - في تلك الحملات على مذكرات مدام دي روشبرون التي ادعت - زورا وبهتانا أنها تزوجت ، لبعض الوقت - محمد فريد : أنني أفضل أن أظلم في البداية مادمت موقنا بأن الانصاف سيكون من نصيبي في النهاية !

على أية حال فتلك كانت مقدمة للحديث عن أحزابنا بعد الحديث عن السراي والسفارة البريطانية مصدرى كل قوة في مصر ! .

## الفصل الثامن

### الأحزاب المصرية : الدستوريون ، الوطني ، الوفد المصري ، الأحرار بعض ما لها ، وبعض ما عليها

القراء وحدهم هم أصحاب الفصل الأكبر في كتابة هذا الفصل ، فقد طالبني كثير منهم أن أكتب موجزا لتاريخ أحزابنا يتسم بالموضوعية والحيدة حتى يكون القارئ على بينة من أمور تلك الأحزاب وحتى يمكن أن يحكم عليها أو لها ، وحتى يستطيع أن يؤصل بعض ما يقع من تصرفات لهذه الأحزاب .

وقد عدت إلى جلوس تلك الأحداث قارئا ، ودارسا ومعللا ، وراويا فكانت تلك السطور التي أضعها أمام قارئ العزيز ، وقارئي العزيزة أيضا ..

● كان مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية المصرية ، التي اعتبرت الاحتلال البريطاني لمصر ، والتي استهدفت مقاومته والعمل على إخراجها من البلاد يرى عدم انشاء أحزاب سياسية حتى لا تتفتت القوة الوطنية في وقت تواجه فيه تلك القوة عدوا ، عنيدا ماكرا هو الاحتلال البريطاني وكان مصطفى كامل ، قد اكتفى بإصدار اللواء ليقود عبر صفحاته الحركة الوطنية المصرية التي تمثل غالبية الشعب المصري ، ولما كانت صحيفة المؤيد ، التي كان يصدرها الشيخ علي يوسف تمثل مصالح السراي ، مصالح الحنديو عباس حلمي الثاني ، فقد رأى كرومر ، ومن معه من غلاة المستعمرين ضرورة تنقيذ مبدئهم العتيد ، « فرق تسد » فحرضوا من كانوا يطلقون عليهم « الأعيان » أو أصحاب المصالح الحقيقية ، الذين كان كرومر ، ومن معه من الانجليز يصفونهم بأنهم راضون عن الاحتلال



البريطاني ، ساكتون عن حقوق مصر ، على انشاء صحيفة تعبر عن مصالح تلك الطبقة فكانت « الجريدة » التي ساهم في اخراجها أحمد لطفي السيد ، ومحمود سليمان وحسن عبد الرازق الكبير ، وعمر سلطان ، وأحمد حجازي ، ومحمود عبد القفار و ٥٠ و ٥٠ وبعد انشاء تلك الجريدة ، وانقسام الرأي العام المصري الى ثلاثة اتجاهات ، الاتجاه العام ، يماليء اللواء ، الاتجاه المناصر للاحتلال البريطاني ، يؤيد ، الجريدة . الاتجاه ، المماليء الخديو يقرأ المؤيد ويتأثر بها ، ثم تحولت تلك الصحف الثلاث - وربما كان ذلك للمرة الأولى في تاريخ الأحزاب السياسية في العالم - الى أحزاب ثلاثة .

في ١٥ ديسمبر ١٩٠٧ ظهر حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية برئاسة الشيخ علي يوسف منفذا لسياسة الخديو ، عباس حلمي ، وفي ٢١ ديسمبر ١٩٠٧ - أي بعد أسبوع فقط - تأسس حزب الأمة من العقلاء ، أصحاب المصالح الحقيقية المادون لمصطفى كامل والحركة الوطنية ، وكان لابد لمصطفى كامل ، من أن ينشئ حزبا يعبر عن مصالح الشعب كله ؛ كتب مصطفى كامل من أوروبا الى محمد فريد رسالة يقول فيها : ان ظهور حزب الأمة المؤلف من أولئك الذين خبرنا نفسياتهم وعيولهم الى مسايرة المحتلين وفقا لما يسمونه سياسة اللين ، والتدرج وان ما علمته كذلك من عزم صاحب المؤيد ، على تأليف حزب باسم حزب الإصلاح ، لخدمة سياسة السراي هذان الأمران ، يحتمان علينا كل « التحتيم » أن نظهر حزبنا الوطني بالرغم منا يظهره الحقيقي حتى يعلم العالم ، كافة ، أن للوطن المصري حزبا يطلب بهزيمة صادقة الجلاء والدستور . أي أنه لا يقبل : لا حكم الأجنبي ولا حكم الفرد ، عاملا ، لاستقلال بلاده وحرية أمته باسترداد حقها ، في الاشراف على أمورها العامة : نعم ، اني أرغب الآن كل الرغبة في ظهور الحزب بحال منظمة بالرغم من أن وطنيتي التي ترى في تعدد الأحزاب حربا أهلية لا مندوحة عنها ، حربا تنمو ، ولو الى حين ما نرعى اليه من حرية واستقلال بتقوية مركز المحتل لبلادنا ، ولكن ما العمل ، ونحن لوسكتنا أمام هذه الحال ، التي ما أوجدتها الا دهاء سبيل غورست وقصر نظر المؤلفين لهذين الحزبين لفقدنا كل شيء ولاصبحت الوطنية المصرية ، علما بتقلب المبادئ السقيمة عليها ، وتقاعس المخلصين عن نصرتها وانماها ٥٠

وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ - تم انعقاد المؤتمر الوطني ، بدار اللواء وضم ١٠١٩ مندوبا ، يمثل كل واحد منهم مائتي عضو ، وألقى مصطفى كامل آخر خطبة له ، تم على اثرها الموافقة على المبادئ العشرة للحزب الوطني .

وفنئذ ذلك التاريخ قاد الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل ، ومن بعده محمد فريد - الحركة الوطنية المصرية التى كانت مهياة للقيام بثورة مصرية شاملة فى بدايه عام ١٩١٢ •

وجاءت الحرب العالمية الأولى ، ومعها حرب أخرى داخلية ضد الحزب الوطنى حيث اعتقلت كل قياداته ، طوال مدة الحرب ، وحيث حيل بين قواعده الحزب وبين الاجتماع بقوة الأحكام العرفية •

وتضع الحرب العالمية الأولى أوزارها وأوضاعها ويرتكب الحزب الوطنى أخطر أخطائه ، فلا يحاول - وهو وحده المؤهل لذلك - ضم صفوف القوى الوطنية والاستعداد للانتقال بالحركة الوطنية • من مرحلة الى مرحلة أخرى ، وقد يرد البعض على هذا الرأى بالقول بأن قيادة الحزب المتمثلة فى محمد فريد كانت فى الخارج منذ عام ١٩١٢ وكان وجود محمد فريد بالخارج طيبة تلك الفترة قد أوجد انقسامات خطيرة ، فى صفوف الحزب كما أن قيادات أخرى من قيادات الحزب ، كانت تقيم وقت اعلان الهدنة فى أوروبا إما لأنها قد نغيت بأمر الاحتلال البريطانى وإما لأنها آثرت أن تنفى نفسها بنفسها خارج مصر ، خوفا من السجن والتشريد داخل مصر ، هذا بالإضافة الى أن الكثير من القيادات الحزبية كانت لا تزال فى السجون والمتقلات فى القاهرة وفى الاسكندرية وغيرهما من المدن وقت اعلان الهدنة •

ومهما يكن هذا الرأى منطقيا الا أننا لا نبرىء الحزب الوطنى - قياداته ، وقواعده - من تهمة عدم القيام باعادة تنظيم الحركة الوطنية من جديد ، الأمر الذى جعل الكثيرين يفكرون فى أن يتولوا هم قيادة تلك الحركة مثل الأمير عمر طوسون الذى حاول أن ينشئ وفدا جديدا ومثل كثيرين من أعضاء حزب الأمة ، وغيرهم من المستقلين ، الذين ركبوا وبسرعة موجة ثورة ١٩١٩ ، التى قام بها شعب مصر ، تلقائيا ، ويدافع من وجدانه الوطنى الثورى ويدون أن يدفعه اليها أحد من الزعماء والقادة فتورة ١٩١٩ بكل تأكيد هى التى صنعت الوفد المصرى ، وليس الوفد المصرى هو الذى صنع ثورة ١٩١٩ كما يقول بعض السياسيين والقريب أن عمر طوسون عندما أراد أن يؤلف وفده اختار معظم الشخصيات من أعضاء الحزب الوطنى بينما سمع زغلول عندما أراد أن يؤلف وفده اختار معظم الشخصيات من حزب الأمة والأعيان ولم يقع اختياره على أحد من الحزب الوطنى الا على مصطفى النحاس الذى كان وقتئذ قاضيا بالمحاكم الأهلية ، ومعه حافظ عفيفى •

وإذا كان لابد من ملاحظة عابرة • نقولها حول تشكيل الوفد المصرى فاننا نرى أن السرعة التى تم بها تشكيل الوفد المصرى ، ووجود كثير من الشخصيات غير المتجانسة ضمن أعضاء الوفد ، قد حمل ومنذ العام الأول ، لمولد الوفد الكثير من بذور الانشقاق والانقسام التى اقبل بها الوفد المصرى وبصورة لم تحدث بالنسبة لآى حزب سياسى آخر فى مصر •

وكانت أولى حركات الانقسام والانشقاق فى الوفد خروج عدد كبير من أعضاء الوفد أثر اختلافهم مع سعد زغلول وهى تلك الحركة ، التى نتج عنها تأليف حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ واختيار عدلى يكن - العدو اللدود لسعد زغلول - لرئاسة ذلك الحزب وما قاله الأستاذ عبد الرحمن الرافعى تعقيباً على تكوين ذلك الحزب الذى جمع الكثيرين من خصوم سعد زغلول ، والذي يعتبر امتداداً طبيعياً لحزب الأمة : « عيب هذا الحزب أنه وضع قاعدة للتساهل مع الانجليز للوصول الى حل القضية المصرية وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة ويسمونهم كياسة » وثمة عيب آخر فى تكوينه وهو أنه تألف لا استناداً ، الى تأييد الشعب ، بل ارتكازاً على سلطة الحكومة وقد لازمه هذا العيب طول حياته ، فهو ليس حزباً شعبياً يرتكز على ارادة الشعب بل هو حزب حكومى يعتمد على قوة الحكم ومن هنا جاء تغليبهِ لسلطة الحكومة على سلطة الشعب وميله الى اهدار سلطة الأمة لكى يصل الى مناصب الحكم ويقول د • محمد حسين هيكل فى مذكراته - عن تأليف حزب الأحرار الدستوريين « علمت أن التفكير فى تأليف حزب يرأسه عدلى باشا قد انتقل الى حيز التنفيذ وإن أعضاء لجنة الدستور جميعاً سيكونون أعضاء فى هذا الحزب وإن الدفاع عن الدستور والعمل لسرعة صدوره فى مقدمة أغراض الحزب ومبادئه وإن خطاب الافتتاح الذى يملن به عدلى باشا يكن تأليف الحزب ، يعد ، ودعيت لحضور اجتماعات المؤسسين ومناقشتهم وكانوا يجتمعون بمنزل عدلى باشا برمل الاسكندرية وقد اجتمعنا عدة مرات تحدثنا فيها عن اسم الحزب وانتهينا الى تسمية حزب الأحرار الدستوريين وعن اسم الجريدة التى ستنتطق بلسان الحزب ، وانتهينا الى أن يكون اسمها السياسة وعن الأشخاص الذين ينضمون الى لجنة الدستور أعضاء فى الحزب واتفق على أن يكون من بينهم مدحت باشا يكن ، ومحمد باشا محمود ، وحسين باشا عبد الرزاق ، وجماعة من الشبان أمثال الدكتور حافظ غيفى رئيس جمعية مصر المستقلة ، ودسوقي بك أباطة وأحمد بك عبد الغفار وأمثالهم ، من مديريات مختلفة عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم عدلى باشا ، وكان كثيرون منهم أعضاء فى الحزب الديمقراطى : لم اهتم كثيراً بالأشخاص

الذين ينضمون للحزب فقد كانت معرفتي بكثير من هؤلاء الأشخاص محدودة وقد تبينت خلال اجتماعات لجنة الدستور ، ومناقشاتنا ان من لهم وزن حقيقى من حيث المبادئ والآراء ومن لهم اطلاع على المذاهب السياسية والاقتصادية المعروفة فى أوروبا قليلون ، وإن الأقل من هؤلاء هم الذين يمكن الاعتماد على تبجرهم فى المعرفة ، ويقول هيكىل انه اهتم بخطاب الافتتاح الذى تبنى عليه سياسة الحزب وكان لطفى السيد ، هو الذى كتب ذلك الخطاب الذى جاء قطعة بارعة من الأدب السياسى « فى اعتداله وفى تصويره المبادئ التى يزعم الحزب تحقيقها وكان أساس المبادئ الاقتصادية والاجتماعية التى اشتمل عليها الخطاب النظرية الفردية القائمة على أساس من احترام تام لحرية الفرد المطلقة ، ولحرية التجارة بتقرير سياسة الباب المفتوح ، وقد سادت هذا الخطاب نفعة الدعوة الى الوحدة القومية وتحذير أبناء مصر ، من مغبة الحلاف بينهم و .. و .. ولم ينتج من مرشحي الأحرار الدستوريين فى أول انتخابات نيابية « ابريل ١٩٢٣ » سوى محمد محمود ، ومحمود عبد الرازق ، وعبد الله أبو حسين ، وعبد الجليل أبو سمرة ، وعبد الحليم العلايل ، وتوفيق اسماعيل وقد اشترك حزب الأحرار الدستوريين فى وزارة زيور باشا - وزارة القاذ ما يمكن انقاذه - كما كان يقال - أو وزارة اغراق ما يمكن اغراقه كما هو الواقع ، ثم استقال وزراء الحزب منها اثر الحلاف الذى نشب فى الوزارة حول كتاب الاسلام وأصول الحكم مؤلفه الشيخ على عبد الرازق وكان وقتئذ قاضيا بمحكمة المنصورة الشرعية ، كما شارك الحزب فى بعض الوزارات الائتلافية وزارة عدلى يكن « ٧ يونيو ١٩٢٦ » وزارة ثروت « ٢٦ ابريل ١٩٢٧ » وبعد اقالة الوزارة الأولى لمصطفى النحاس « ٢٥ يونيو ١٩٢٨ » جاءت وزارة محمد محمود ونيس الأحرار الدستوريين لتحل البرلمان وتمطل الدستور ، وتحكم البلاد بيد من حديد ، وقد رأس الحزب عدلى يكن ، ومحمد محمود ، وعبد العزيز فهمى ومحمد حسين هيكىل الذى بقى رئيسا له الى أن حلت الثورة الأحزاب السياسية .

وعندما ألف مصطفى النحاس وزارته الثالثة فى ٩ مايو ١٩٣٦ ، كان الوفد المصرى فى قمة قوته وسلطته وكان هو المسيطر على كل الأمور الداخلية حيث كان الملك فاروق لا يزال صبيًا ، وكان مجلس الوصاية المؤلف من الأمير محمد على توفيق « رئيسا » وعزيز عزت باشا وشرىف صبرى باشا عضوين ، كان ضعيفا أمام الوفد حيث كان أعضاء المجلس مدينين باختيارهم فى مناصبهم ، للوفد المصرى وحيث كان القصر ، مهيب الجناح ، لوفاة الملك فؤاد وكان الانجليز يربطون مهادنة الحكومة ، التى وقع رئيسها معاهدة الصداقة والتحالف التى عرفت بمعاهدة ١٩٣٦.

غير أن الظروف المواتية للوفد المصري ، لم تستمر طويلا فقد تولى فاروق سلطاته الدستورية في ٢٩ يوليو عام ١٩٣٧ ، وراح ، ومن ورائه بعض مستشاريه ، وعلى رأسهم على ماهر يكيون للوفد ويحاولون انقاص سلطات الوزارة واعطاء المزيد من السلطات والصلاحيات للقصر ، وقد كان الوفد يقوى باستمرار من وجود الخلافات بينه وبين القصر ، غير أن أمرا قد طرأ على الوفد ، من الداخل أثر فيه تأثيرا خطيرا وأعنى بذلك الأمر ، ظهور خلافات حادة في داخل قيادة الوفد ظهرت على السطح بعد أن بذلت جهودا شاقة لاختفائها ، عندما ألف مصطفى النحاس وزارته الرابعة في ٣ أغسطس ١٩٣٧ بعد أن أخرج منها أربعة وزراء هم محمود فهمى النقراشي ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى وحل محلهم أربعة وزراء جدد هم محمود بسيوني ، ومحمد محمود خليل ، ومحمد صبرى أبو علم وعبد الفتاح الطويل وكان القصر قد رفض - وبأصرار - تعيين يوسف الجندي وزيرا للزراعة ، لا لشيء الا لتوجيه ضربة قاتلة الى هيبة مصطفى النحاس ، وكان اخراج محمود فهمى النقراشي وهو من أهم دعائم الوفد بمثابة شرخ هائل أصاب الوفد ، وكان النقراشي - يعارض - في داخل الوزارة الوفدية - بعض تصرفات تلك الوزارة وخاصة معارضته لتنفيذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة التي ارتأتها الوزارة .

« كان محمود فهمى النقراشي يرى - ومعه ، محمود غالب ، ومحمد صفوت - ضرورة طرح المشروع في مناقصة عالمية بعد استشارة خبراء عالميين ، وأن يعرض الموضوع على البرلمان قبل الاتفاق مع أية شركة من الشركات وكانت وزارة الوفد تريد اعطاء المشروع لشركة معينة هي شركة الكهرباء الانجليزية دون عرضه على خبراء عالميين ودون طرحه في مناقصة عالمية وكان مثل هذا الخلاف يقع كثيرا داخل الوزارات الحزبية ، دون أن يؤدي الى اغفاء عضو هام وخطير من الوزارة لأنه اختلف في الرأي مع رئيسه وبعض زملائه ومحمود فهمى النقراشي له فضل على رئيس الوفد لأنه هو الذى رشحه لرئاسة الوفد ، كما أنه من أهم الشخصيات النظيفة في الوفد ، الذى لا يعرف المحسوبية أو المحاباة ، وأثبتت النقراشي أنه مثال الرجل النزبه صاحب المبدأ فلقد رفض ما عرضه عليه مصطفى النحاس من تعيينه عضوا بمجلس ادارة شركة قتال السويس وكان ذلك التعيين يدر على صاحبه ثراء عريضا كما أن راتب هذه الوظيفة كان أكبر بكثير من راتب رئيس الوزراء ، رفض النقراشي ، وهو الرجل الفقير هذا العرض المفري وأثبت أنه فعلا يمثل السياسى النزبه النظيف أصمدق تمثيل ، ويصدر النقراشي في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بيانا يوضح فيه

سلامة موقفه من المعارضة فكان جواب الوفد ، أن قرر في ١٣ سبتمبر  
 أي بعد ستة أيام فقط - اعتبار النقراشي منفصلاً من الوفد ،  
 ولم يوافق أحمد ماهر عضو الوفد على هذا القرار وبمجرد فصل  
 النقراشي من الوفد هزعت جموع كثيرة من الوفديين للانضمام الى  
 النقراشي وتأييده في موقفه من القيادة الوفدية بينما كان  
 د . أحمد ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب مصرًا على اعتبار  
 النقراشي لا يزال عضواً في الوفد وأنه منتهش لقرار الفصل ، وانتهز  
 القصر الفرصة ، للاستيلاء على الوفد من الداخل ، وبذل القصر محاولات  
 مضنية لاسقاط مصطفى النحاس ، وإحلال زعامة جديدة مكان مصطفى  
 النحاس ، يدين بالولاء للقصر وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ أقيمت وزارة  
 مصطفى النحاس « لأن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ولأنه  
 يأخذ عليها معاقباتها لروح الدستور ، وبمدها عن احترام الحريات العامة  
 وحمايتها ، وأنه كان لابد من إقالتها - كما جاء في الأمر الملكي الخاص  
 بإقالة الوزارة - تهديداً لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة  
 تستقر به السكينة ، والصفاء في البلاد » ويؤلف محمد محمود باشا  
 وزارته الثانية في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ويفصل الوفد من عضويته  
 د . أحمد ماهر لتضامنه مع النقراشي وعدم اعترافه بقرار فصله ولأنه حين  
 رأس جلسة مجلس النواب يوم ٣ يناير ١٩٣٨ أمر بعدم المناقشة في  
 مرسوم تأليف الوزارة الجديدة ومرسوم تأجيل البرلمان شهراً ، وكان الوفد  
 يريد مناقشة هذين المرسومين ويؤلف أحمد ماهر والنقراشي الهيئة  
 السعدية ، التي تدخل الانتخابات الجديدة التي أجرتها وزارة محمد محمود  
 لتحصل على ثمانين مقعداً من مقاعد المجلس ولا يشتركون في الحكم الا في  
 يونية ١٩٣٨ حيث أصبحت وزارة محمد محمود مكونة من الأحرار  
 الدستوريين والسعديين الى أن نحي محمد محمود عن رئاسة الوزارة ، في  
 أغسطس ١٩٣٩ ليؤلف الوزارة على ماهر باشا وتكون وزارته من السعديين  
 وبعض المستقلين دون الأحرار الدستوريين وتبقى وزارة على ماهر في الحكم  
 الى يونية ١٩٤٠ ثم يؤلف الوزارة الجديدة حسن صبري ، من الدستوريين  
 والسعديين والحزب الوطني ، حيث اشترك رئيسه حافظ رمضان باشا ،  
 وكان اشتراكه في الوزارة سبباً في حدوث انقسام كبير في صفوف  
 اللجنة الادارية للحزب لم ينته الا في نوفمبر ١٩٤٦ ، وفي سبتمبر  
 ١٩٤٠ يخرج السعديون من الحكم لأن الوزارة لم تأخذ برأيهم في ضرورة  
 اعلان الحرب على إيطاليا وعندما مات حسن صبري باشا ، رئيس الوزارة  
 وهو يلقى خطاب العرش في ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ ، خلفه حسين سرى باشا  
 في وزارته التي اشترك فيها الأحرار الدستوريون ، ولم يشترك فيها

السعديون الا في اواخر يوليو ١٩٤١ وبقيت الوزارة في الحكم الى ان قبل الملك استقالتها في ٤ فبراير ١٩٤٢ ليعهد - اثر أحداث ٤ فبراير - بها الى مصطفى النحاس ، رئيس الوفد المصري .



وبعد ناك المقدمات التاريخية عن احزابنا المصرية التي لعبت ادوارا سياسية هامة في سنوات ما قبل الثورة اما سلبيا ، واما ايجابيا ، نركز على بعض نقاط نراها هامة وجوهرية :

● لم يكن الحزب الوطني بعد ثورة ١٩١٩ ، كغيره من الاحزاب القائمة ، له مقاره في العاصمة وفي المدن الكبرى ، له نظامه الداخلي ولديه سجلات بأعضائه المنتسبين اليه ، ولكنه كان اكبر من ذلك بكثير فكان فكرة وطنية نستطيع ان نقنع بها وتعمل من اجل تنفيذ اهدافها دون ان تقدم استمارة انضمام الى الحزب ، بل دون ان تعرف ، أى عضو من أعضائه ولذلك فان أنصار مبادئ الحزب الوطني كانوا اكبر بكثير من أعضائه المنضمين اليه وكان انتساب المرء للحزب الوطني - مجرد انتساب ولو من بعيد - كان يعطيه حصانة وطنية قوية تجعله باستمرار فيما يتعلق بالوطن ومصالحه وآماله وتطلعاته ، يعطى ولا يأخذ يضحى بكل شيء ولا يستفيد من أى شيء كما ان الانتساب الى الحزب الوطني - مجرد الانتساب - كان يدفع المنتسب الى اعتناق نوع من الصوفية الوطنية التي لا تميل لها يمشق بلده كما يمشق أية فتاة يحبها .. يقف كل جهوده من اجل تخفيق آمال شعبه ولو كلفه ذلك حياته .



● وكانت نظرة الشعب الى الحزب الوطني ، ومريديه ولا أقول أعضائه نظرة حب وتقدير واحترام : قد لا تنتخب الجماهير مرشحيه في الانتخابات لأنهم لا يملكون عادة الوسائل ، والامكانيات التي تكفل النجاح في مثل تلك الانتخابات وقد لا يقبل على الحفلات التي يقيمها في ذكرى مصطفى كامل أو محمد فريد أو ١٤ سبتمبر « دخول القوات البريطانية القاهرة » أو ١١ يوليو « ذكرى ضرب الاسكندرية » وقد لا يقرأ الكنب التي بنشرها ويوزعها بالمجان عن الاحتلال البريطاني والحياد . ووحدة وادى النيل وزيلع ، وبربر ومصوع و . . ولكن الشعب - كل الشعب - لا يختلف ابدا حول مبادئ الحزب الوطني وإن اختلف حول بعض قياداته : في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، كانت الجامعة المصرية هي التي تحكم الشوارع السياسي ولم تكن الجامعة تتحرك لأى عمل وطني الا اذا شارك ، فيه شباب الحزب الوطني : أية حركة ييسد بها الوفديون أو

السعديون أو المستوريون أو الإخوان المسلمين هي حركة حزبية بحثة وعلى خصوم ذلك الحزب القائم بتلك الحركة ، أن يبادروا فوراً للقضاء عليها ، حتى لا يتحقق لذلك الحزب القائم بتلك الحركة ، أى كسب سياسى ، لذلك فقد كانت كل الحركات الوطنية القومية التى تنطلق من الحرم الجامعى تبدأ أولاً بكلمة من أحد شبان الحزب الوطنى . ومن بعده الشباب المنتسبون الى بعض الأحزاب وقد كان لى شرف افتتاح المؤتمر التلايى الذى انعقد فى ٩ فبراير ١٩٤٦ والذى كان من بين نتائجه مذبحة كوبرى عباس .



● كانت العلاقات التى تربط بين مريدى الحزب الوطنى علاقات حب ومودة وتضحية وتكران ذات ولذلك لم يكن هناك بين هؤلاء المريدين مجالات تظهر فيها الأحقاد أو الخصومات لأن الجميع يضحون ولا ينتظرون أية مكاسب على الإطلاق من انتمائهم — من بعيد أو من قريب الى صفوف الحزب الوطنى — وكان أفضل هؤلاء المريدين والأنصار هو من يضحى أكثر من غيره وكان مجال الترقى الوحيد فى الحزب ، هو مجال التضحية ، فعندما تقوم بتضحية كبيرة من أجل وطنك ، ترتقى فى قلوب زملائك وأصدقائك درجة كبيرة ، وكلما زدت تضحية زدت رقياً أدبياً لا ماديأ .



● كثيرون لا يعرفون بعض قيادات الحزب التى كان يحترمها ويقدرها الى أبعد حدود التقدير والاحترام كل أنصار الحزب ومريديه من بين تلك القيادات التى كانت مغمورة ، استغفر الله — بل كانت غير معروفة لأنها تريد ذلك — د . حسن نور الدين انه أشبه بالحوارى الذى يعبد بعد الله ، شعبه ووطنه ، تعرفت به ذات ليلة فى مكتب الأستاذ عبد المقصود متولى ، محمد فريد رقم ٢ وفى اليوم التالى ، كان يدعونى الى زيارته فى بيته فى الحلمية ، وبدون تضييع وقت راح يدورنى على استخدام السلاح : المسدس والبندقية ، والقنبلة ولم يكن أحد يعرف شخصية د . حسن نور الدين الا القليلون جداً حتى جيرانه لم يكونوا يعرفونه ، وعندما سألته ذات يوم : لماذا أمنت لى بعد أول لقاء وأدخلتنى بيتك وعلمتنى كيف أضرب النار وكيف أفجر القنبلة رغم أنك لا تعرف عنى شيئاً ؟ ضحك الرجل وهو يقول ، أنت وإهم يابنى اننا نكتشف العناصر ، الطبقة أو الصالحة أو التى يمكن أن يجىء الخير للبلد عن طريقها وبمساعدها ، نراقبها طويلاً لننتأكد من صلاحيتها وبعدها نأمن لها ، ونقوم بتدريبها . ● لم يكن من مبادئ الحزب الوطنى المكتوبة مقاطعة الحكم لى ظل أى احتلال أجنبى حتى يتوفر الوطنيون للعمل الوطنى دون أن تشغلهم



أعباء الحكم أو دون أن تعوقهم ظروف الحكم في الداخل أو في الخارج ولكن كان من المعروف ومن المستقر في أذهان الجميع أن يرفض الوطنيون الحكم وقد عرض الحكم على محمد فريد وهو في الخارج من قبل أحد الوسطاء البريطانيين فأبى أن يقبل العرض رغم أنه كان مغرباً ، رئاسة الوزارة مع صلاحيات هائلة ، وكان أول من خرج على هذا التقليد هو الأستاذ حافظ رمضان « باشا » عندما قبل أن يكون وزير دولة في وزارة محمد محمود « باشا » « ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ » وعندما قبل أن يكون وزير دولة في وزارة حسن صبرى « ٢٨ يونية ١٩٤٠ » وعندما اشترك حافظ رمضان باشا للمرة الأولى لم يثر اشتراكه في الوزارة خلافاً كبيراً في صفوف اللجنة الإدارية للحزب بدعوى أن الوقت لم يكن متسعاً لمقعد اللجنة قبل تأليف الوزارة ، ولأن حافظ رمضان لم يدخل وزارة محمد محمود بعد تعديلها ، ولكن عندما اشترك حافظ رمضان في وزارة حسن صبرى نشب خلاف عنيف جداً داخل اللجنة الإدارية كاد يؤدي إلى انقسام الحزب إلى حزبين وقد ظل الوسطاء بين الفريقين يقومون بالعمل من أجل عودة الوفاق إلى الحزب وكان في مقدمة هؤلاء الوسطاء الأستاذان محمد زكى على وفكرى أباطة ، إلى أن تم الصلح بين الفريقين في نوفمبر ١٩٤٦ « نظراً للظروف العصيبة التي تجتازها البلاد وحيال الأحداث التي تهددها في كيانها ووحدتها واستقلالها وحتى تكون دعوة أبناء الحزب الوطنى إلى وحدة صفوف الأمة أدعى إلى الاستجابة » ، ثم اشترك الحزب الوطنى في وزارة حسين سرى الائتلافية يوليو ١٩٤١ بأثنين من أعضائه هما محمد زكى على وعبد الرحمن الرافعى ، وحتى في هذه المرة لم يوافق الكثيرون على اشتراك الحزب الوطنى في الوزارة واعتبر الاشتراك خطأ كبيراً وأذكر أن بعض شباب الحزب من الأنصار والمريدين قطعوا كل علاقاتهم بالوزيرين الوطنيين رغم ما لهما من مكانة عظيمة في نفوس الجميع ، بل إن حركة المقاطعة قد امتدت إلى غير الشباب وقد حدث أن زار الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، وكان وزيراً للتأمين ، زميله وصديقه الحاج رمضان زيان عميد الوطنيين بالإسكندرية وأحد تجارها المبروقين وقال الأستاذ رمضان للأستاذ الرافعى : « أنت تعرف رأيي في رفض الاشتراك في الحكم بالنسبة لنا نحن الوطنيين ورغم زيارتك لى فائى مصر على رأيي وأنا أستقبله هنا كصديق قديم لا كوزير من الوزراء » .. ان قبول الحزب الوطنى للحكم كان استثناء من قاعدة وكان موضع خلاف عنيف في صفوف الحزب قيادة وقواعد ، ولذلك ، فإن الملة التى اشترك فيها بعض أقطاب الحزب الوطنى في الحكم حتى يوليو ١٩٥٢ لم تزد على ٣٦ شهراً ، بينما الأحرار الدستوريون حكموا لمدة ١٣٠ شهراً والسعديون ٩٨ شهراً ، والكتلة

الوفدية المستقلة لم تحكم أكثر من ١٥ شهرا والوفد لم يحكم سوى ١١٧ شهرا فقط ! •

● كانت تعمل الى جانب الحزب الوطني - ولا نقول من داخله - مجموعات كثيرة ومتعددة من الفدائيين المصريين الذين تخصصوا في العمل السرى تحت الأرض ، وبعض قيادات تلك المجموعات كانت معروفة لدى بعض قيادات الحزب ، ولكن معظم قيادات العمل السرى وقواعده كانت مجهولة تماما بالنسبة لقواعد الحزب وقياداته • ولم تكن تلك المجموعات تتلقى أية تعليمات من قيادات الحزب : بل ان بعض تلك القيادات الحربية كانت ترى في بعض ما تقوم به بعض المجموعات الفدائية من أعمال خروجا على الخط السياسى الذى رسمه الحزب أو كانت ترى - فى بعض الأحيان - ان تلك الأعمال تمثل احراجا لها ، وتسميها للأبار التى فى طريقها •

وقد تميزت تلك المجموعات الفدائية بميزات كثيرة قلما توافرت فى غيرها من المجموعات الفدائية الاخرى • فمثلا ، كانت تلك المجموعات رغم اختلافها فى أمور كثيرة • من بينها أساليب العمل ووسائله • تتلقى حول منبع فكرى واحد ، ولذلك فإن قيام أية مجموعة من تلك المجموعات بعمل ما كان يلقى - تلقائيا - التأييد والتضيد من بقية المجموعات الاخرى • وكانت بعض المجموعات الفدائية تترك ميدان العمل الداخلى الى ميدان آخر أكثر اتساعا كالميدان العربى لتعمل فيه بعض الوقت ، ثم تعود لتعمل فى الميدان الداخلى فلا يحس أحد بأنها تركت هذا الميدان أو عادت اليه وكانت بعض المجموعات - مثلا - تجمد نشاطها سنوات قد تقصر وقد تطول دون أن يسمح أحد أفراد تلك المجموعات لنفسه حتى بعد مرور ربع قرن من الزمان أن يبوح بما يعرفه من اسرار مجموعته أو غيرها من المجموعات ، ومن ميزات تلك المجموعات الفدائية أنها كانت كلها بارعة الى أبعد حدود البراعة ، فيما يتعلق بالعمل السرى ، وبعض هذه المجموعات ظل يعمل فى الحقل المصرى ، والحقل العربى أكثر من ثلاثين سنة دون أن يكشف أمرها أحد •

ومن بين قيادات تلك المجموعات من حقق معهم عشرات المرات ، ومن قدسوا للمحاكمة مرات ومرات ، دون أن يثبت عليهم شئ ما بالرغم من تيقن رجال البوليس بأنهم فاعلون أصليون فى بعض الأحداث • ولكن قدرة هؤلاء ، على التخفى ، وعلى التنصل من تبعات الأعمال التى يقومون بها كانت فائقة ، بل ورائعة وسوف نزيح الستار فى الفصول القادمة عن بعض تلك القيادات بعد أن نستأذن الأحياء منهم أطال الله حياتهم ، وجزاهم عن وطنهم الجزاء الأوفى •

فقط أشير إلى حادث واحد هو حادث اغتيال أحمد ماهر باشا ، بيد محمود العيسوى . فلقد كان البوليس متأكدا من وجود شخصين أو ثلاثة مع محمود العيسوى داخل دار البرلمان عند وقوع الحادث مهمتهما - أو مهمتهم - العمل على إطفاء أبواب الدار حتى يتمكن القاتل من الهرب . وأنا أعرف أن مجهودات شاقة ، ومضنية بدلت من الملك السابق فاروق ومن محمود فهمى النفراتى رئيس الوزراء وقتئذ لمعرفة مصدر المسدس الذى ارتكب به العيسوى الحادث ، بل إن نمرودات خطية بالفسو عن العيسوى قدمت له من الملك السابق ومن رئيس الوزراء إذا ما أفصح عن صاحب المسدس الذى ارتكب به الجريمة ، ولم يعرف البوليس ولا الملك ولا رئيس الوزراء ، ولا غيرهم حتى الآن من كان مع العيسوى فى دار البرلمان ، ولا صاحب المسدس الذى استخذه العيسوى فى الجريمة .

● لم تلتق السراى ، ودار المندوب السامى حول نقطة واحدة طوال نصف قرن من الزمان الا فى نقطة العداء العتيق للحزب الوطنى :

لقد كان الانجليز منذ عهد كرومر الى عهد كيلرن يضعون الحزب الوطنى - قيادة وقواعد - فى صفوف أعدائهم . ولم يحدث أبدا أن تراخت دار المندوب السامى فى عداوتها للحزب الوطنى ، ولم يحدث أن تراخى الحزب الوطنى فى عداوته للانجليز . فالحزب الوطنى - مثلا - دون بقية الأحزاب الأخرى هو الذى رفض الاشتراك فى معاهدة ١٩٣٦ بل انه هو - وحده - دون بقية الأحزاب المصرية ، الذى حمل فى مجلس النواب ، وفى مجلس الشيوخ ، وفى الشارع السياسى لواء معارضة تلك المعاهدة . وكان الحزب يقوم بطبع بعض البيانات والمنسورات التى تهجم تلك المعاهدة بعنف ، ويوزعها سرا وجهرا . ومن بين تلك البيانات والمنشورات كتيب صغير أصدره الأستاذ عبد الرحمن الرافعى تحت عنوان : « معاهدة ١٩٣٦ حماية أم استقلال » . وأذكر أن بعض طلاب الجامعات والمدارس كانوا يتهافون على الحصول على ذلك الكتيب الذى صادرتة الحكومة ، بل كانت تمتثل ، كل من توجد لديه نسخة من هذا الكتيب . كما أن الحزب الوطنى - رغم الاختلاف الذى نشب بين بعض قياداته - فى الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٤٦ كان يرفع لواء الدعوة الى ضرورة ابطال تلك المعاهدة ، ولا يشارك فى أى عمل سياسى ، اعتمد على تلك المعاهدة . بل انه لم يكف يوما واحدا حتى عام ١٩٥١ عن الدعوة لالغاء تلك المعاهدة . حتى عندما أخطأ بعض قيادات الحزب واشتركوا فى الوزارة . وكانت حججهم الوحيدة ، انهم لم يشتركوا فى الحكم الا من أجل التأكيد على ضرورة إلغاء المعاهدة وضرورة العمل على تحقيق المطالب الوطنية وفى مقدمتها جلاء القوات البريطانية عن مصر

والسودان ، وتحقيق الوحدة بين شطري الوادي .. السودان ومصر .  
بل ان الحزب الوطني كان هو الحزب الوحيد الذي عارض كثير من قياداته  
الاحتكام الى المنظمات الدولية ، كمجلس الأمن لمعرض القضية المصرية على  
اعتبار أنه لا « احتكام فيما يتعلق بالجلاء » ، « ولا يصح أن يكون  
الاستقلال موضع تحكيم » .. « وأن أية أمة لا تقبل أبدا أن يكون  
استقلالها موضع تحكيم دولي » .

وكذلك الأمر بالنسبة لمعاداة السراى للحزب الوطني ، فلقد ظلت  
السراى تعادى الحزب الوطني الى أبعاد حدود المعاداة ، حتى بعد أن اشترك  
بعض أقطاب الحزب الوطني في الوزارة . وفي مذكرات خطية كتبها  
الاستاذ عبد الرحمن الرافعي قبل أن تقوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بسنوات  
وسنوات واتمنى عليها وترك لي - رحمه الله - تقدير الظروف المناسبة  
لنشر تلك المذكرات .. كتب استاذنا الرافعي بحثا عنوانه : « الحزب  
الوطني والسراى » يقول فيه :

« لم تتحسن يوما من الأيام علاقة الحزب الوطني  
بالسراى ، بل كانت دائما علاقة عداوة وسوء ظن متبادل ، وهذا  
شرف كبير للحزب الوطني لأن السراى لم ترد يوما ما مصلحة  
البلاد الحقيقية . لقد أخطأ الحزبان المتنازعان على الحكم  
« السعديون والأحرار الدستوريون » في استماتتهما بالسراى  
في نضالهما ، فكانا سببا في تصالط سلطة الملك وطفيان  
السراى وهكذا كان الصراع الحزبي سببا في الاضرار بمصالح  
البلاد الجهورية : كانت السراى بمعزل عن الحياة السياسية  
العامة في البلاد ، وكانت التطورات الهامة التي تعاقبت على  
مركز مصر السياسي ، من يوم تأليف لجنة ملتر الى صدور  
بصريع ٢٨ فبراير ، تتم بعيدا عن تدخل السراى ، ولكن  
السراى بدأت تظهر على المسرح السياسي لما حصل الانقسام  
بين مسعه وعدلى سنة ١٩٢١ فاضطر العدليون الى الاستنجاد  
بالسلطان فايد عدلى ووزرائه ولكنه ، وقد كان لم يزل سلطانا  
تحت الحماية ، لم تكن له في الشعب منزلة ما ، ولا نفوذ  
مرحوب لأن الشعب كان معرضا عنه . ولم يبدأ نفوذه الخطر  
الا من يوم أن تقرب الوفد للسراى في عهد وزارة ثروت ،  
وكان الغرض من هذا التقرب إسقاط وزارة ثروت . كان هذا  
خطا كبيرا من الوفد لأن اكساب السراى نفوذا شعبيا خطر  
كبير على الديمقراطية في مصر وعلى الحياة الدستورية فيها .  
ولأن السراى لم تتحالف مع الوفد الا بقصد التخلص من ثروت

باشا الذى كان بلا جدال ، عاملا على تأسيس الحياة الدستورية فى البلاد على قواعد ديمقراطية . أما السراى فكانت ترمى الى وضع نظام بيروقراطى تكون الكلمة العليا فيه للسراى ، ولذلك كانت ناقصة على لجنة الدستور العامة فى تقريرها مبادئ سلطة الأمة ، وكانت السراى تحاول ان ترجع لجنة الدستور عن مشروعها فلم تفعل ووسطت على باشا فى هذا الشأن فلم يفعل أن يتحمل هذه التبعة ، لذلك سمعت السراى سعيها حينما الى اسقاط تروت لتضطرب الأمور من بعده وتأتى وزارة طوع ارادة السراى فى مسح الدستور وتشويهه . ومن الأسف أن الوفد ساعد السراى على تحقيق غرضها نكايه من تروت باشا ومن ذلك الحين عظم نفوذ السراى بين الشعب بما أسببه عليها الوفد من مظاهر الوطنية والاخلاص . ومن الصعب على أية هيئة سياسية أن تسترد المركز الذى سمعت فى تكوينه حتى ولو انقلب هذا المركز عليها سرا ، وبالإضافة ما حصل بين الوفد والسراى ، فإن الوفد هو الذى أكسب السراى نفوذا عظيما ، فلم يلمت هذا النفوذ أن انقلب خسرا على الوفد . فالاحرار الدستوريون من جهة والسعديون « الوفد » من جهة أخرى هم الذين ساعدوا السراى على تقوية سلطاتها وتنمية طغيانها ثم جاء الاحرار الدستوريون بعد أن قلبت السراى للوفد ظهر المجن يساعدها من جديد على استعادة سلطتها ، لتحارب الوفد فوقعوا فى نفس الخطأ الذى وقعوا فيه أول مرة . ولم يعتبروا بما حصل لتروت باشا فى وزارته . والحق انه فى جميع هذه التقلبات لم يتخذ الحزب الوطنى فى نيات السراى ، ولذلك لم يشترك فى هذه المناورات المعقمة الضارة بالبلد : إنه كان ضد سعد باشا ولكنه فى نفس الوقت كان ضد السراى ، لأنه ضد الاستبداد وضد التساهل فى حقوق البلاد .

● كان الحزب الوطنى باستمرار يدعو الى وحدة الصف ، كما يدعو الى ائتلاف الأحزاب المصرية . ولم تكن دعوته تلك مناورة سياسية ، يلجأ اليها بين حين وآخر لاسترداد ما فقده من تأييد الشعب ، ولكن كانت تلك الدعوة متفقة أصلا مع مبادئه الأساسية ، التى ترى فى تفريق شمل الأمة أكبر مصلحة للاستعمار . كما ترى فى اشتداد حدة الصراع الحزبى خطرا جسيما ، على مستقبل الأمة وحاضرها . وكان الحزب الوطنى ، رغم محاربة بقية الأحزاب السياسية له ، واجماعها على ضرورة

إبعاده عن الحياة السياسية ينادى باستمرار بأنه على أتم الاستعداد للتلاقى مع تلك الأحزاب حول عمل وطنى محدد يستهدف تحقيق آمال الشعب فى الحرية والاستقلال . والتاريخ يذكر له أنه بذل جهودا مضمينة من أجل نجاح تلك الفكرة الرائدة التى دعا إليها أمين الرفاعى ، من ضرورة اجتماع البرلمان من نلقاء نفسه بعد أن حلت وزارة زيور باشا البرلمان ولما يفض على انعقاده أكثر من ساعات قلائل : عندما انتخب النواب سعد زغلول لرئاسة مجلس النواب فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ بأغلبية ١٢٣ صوتا ضد ٨٥ صوتا نالها منافسه ومرشح الحكومة ثروت باشا . وقد اجتمع المؤتمر الوطنى فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ بعد أن اتفقت كلمة الوفد المصرى ، والحزب الوطنى ، والاحرار الدستوريين على مقاطعة الانتخابات الجديدة إذا أجريت الانتخابات طبقا للقانون الجديد . وقد اضطرت الحكومة - تحت ضغط الراى العام واستجابة لمطالب الأحزاب المؤتلفة - الى وقف العمل بذلك القانون والعودة الى القانون القديم « قانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ » وهو قانون الانتخاب المباشر . وكذلك كان الحزب الوطنى أول الاصوات ، التى دعت الى وحدة الصف فى عام ١٩٣٥ وهى الدعوة التى أدت الى قيام الجبهة الوطنية .

● كان الحزب الوطنى باستمرار مع الديمقراطية . ومما يجدر بنا أن نذكره .٠٠ انه عندما أصدرت حكومه زيور باشا فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ قانون الجمعيات والهيئات السياسية كان الحزب الوطنى أول من عبر عن رايه فى هذا القانون فى بيانه الذى أصدره بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ والذى قال فيه : « ان الحزب الوطنى الذى عمل طول حياته لايقاد جنوة الوطنية فى القلوب ورفع راية الوطن المجردة عن الهوى ووضوح سياسة البلاد على المبادئ الصحيحة ، التى أيدتها وتأييدها الظروف كل يوم ، وحارب الفاسب وأعوان الفاسب .٠٠ لا يمكن أن يرضخ لتحكم حكومة تتخبط فى دياجير الجهل بسياسة الحكم ، لذلك يعلن الحزب الوطنى صراحة ان هذا القانون يرمى الى حكم البلاد بسلطة استبدادية نوتكز على قوة الفاسبيين ، وتنفيذ سياستهم وتجر البلاد الى خطر الفتن والاضطرابات ، ويقرر عدم رضوخه لاحكام هذا القانون الباطل .٠٠ تاركا للحكومة ان تستخدم سلطتها من حل واغلاق ومصادرة فهى وان استطاعت ان تقتصب حق التشريع ، وتقتصب سيادة الشعب فلن تستطيع ان تقتصب عقائد الناس الكامنة بين جوانحهم » .

وأنقل أيضا فقرات من المذكرات الحظية للأستاذ عبد الرحمن الرفاعى عن موضوع قانون الجمعيات السياسية والهيئات السياسية :

## يقول الأستاذ الرافعي :

« كان الحزب الوطني أول من رفع صوته ضد هذا القانون واتخذ موقفا جريئا حياله ، لأنه أعلن علم خضوعه لهذا القانون الباطل . واني أذكر ليلة أن كنا مجتمعين في نادي الحزب لوضع قرار اللجنة الادارية في شأن هذا القانون ان تكلم عبد القادر حمزة بالتليفون بعد أن انتهينا من وضع القرار وطلب من حافظ بك رمضان ان يؤخر نشر القرار حتى يصدر قرار مشترك بين الأحزاب الثلاثة بالأضراب عن تنفيذ القانون فلم نقبل ذلك لاننا رأينا من الواجب مادعنا قد احتملنا مسئولية الدعوة الى مقاطعه هذا القانون ، أن ننشر قرارنا . وقد نشر فعلا ، فكان له أثر كبير في الرأي العام . . . وكان عرض عبد القادر حمزة من كلامه أن يحرم الحزب الوطني فضل اعلان التمرد على قانون الجمعيات السياسية ولكننا لم ننخدع بكلامه . فقرار الحزب الوطني في قانون الجمعيات السياسية كان الخطوة الثانية الجريئة التي خطاها الحزب الوطني في العهد الأخير ، والخطوة الثالثة هي دعونه البرلمان للاجتماع وكانت هذه الخطوة الثالثة أبعد الخطوات مدى وأكبرها أثرا . وقد أخذت الأمة تراجع نفسها وتضمر بخطئها في اعراضها عن الحزب الوطني . . »

● لم يعرف الحزب الوطني ، عبر تاريخه الطويل ، الانقسامات الخطيرة ، التي تهدد كيان الاحزاب السياسية ، كما حدث - مثلا - بالنسبة الى الوفد المصري . فعندما كان يختلف أحد قيادات الحزب مع زملائه يحتفظ برأيه ، الى أن تزول الظروف التي أدت الى قيام ذلك الخلاف دون أن ينضم الى حزب آخر ، أو دون أن ينسحب حزبا جديدا .

حتى عندما وقع الخلاف بين فريقين من أعضاء اللجنة الادارية في الفترة من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٦ وكان هذا أخطر خلاف في تاريخ الحزب تمسك كل فريق برأيه الى أن زالت الأسباب التي دعت الى هذا الخلاف والتأمت صفوف الحزب في عام ١٩٤٦ أما عن ذلك الذي حدث في عام ١٩٥٠ فهو ليس انقساما في داخل الحزب بل هو يتلخص في أن مجموعة من خيرة انشباب المصري كانت منضمة الى حزب ما أثرت أن تنضم الى الحزب الوطني برمتها ، وبأشرت نشاطها السياسي كمجموعة مستقلة أو شبه مستقلة .

وقد كان الحزب الوطنى حقيقة بحاجة ماسة ، الى مجموعة شابة نشطة ، متفحة تحرك بعض قواعده الجامدة ، أو المتجسدة ، كما أن تلك المجموعة الشابة النشطة المتفتحة كانت أيضا بحاجة ماسة الى ميدان عمل ، وطنى شريف نظيف تعمل فيه لتحقيق أهدافها الوطنية ، غير أن التوفيق قد جاسب الطرفين معا ، فلم يتقبل الحزب ما يقوم به تلك المجموعة من أعمال اعتبرها غير متفقة مع تقاليد الحزب الوطنى فى العمل الوطنى ، كما أن تلك المجموعة لم تقبل الاستمرار فى العمل تحت امرة القيادات القديمة وكان الأمر الذى لا بد من وقوعه ان أجلا ، وان عاجلا ، وهو الانفصال الذى كان أشبه ما يكون بعملية رفض الجسم لبعض اجزاء جديدة أريد اضافتها اليه وبذلك خسر كل من الجانبين ما كان يمكن أن يستفيد منه لو اتفهما عملا ، معا كقوة واحدة ، لا كقوتين منفصلتين تريدان العمل فى ميدان واحد بأسلوبين مختلفين وبأهداف غير موحدة ١١ •

● وأخيرا وليس آخرا كما يقولون فاننا ونحن نكتب للتاريخ وللتاريخ وحده نقول ان فى مقدمة ما يؤخذ على الحزب الوطنى - بالإضافة الى ما سبق أن سجلناه - أن الحزب الوطنى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية قصر كفاحه على القضية الوطنية دون أن يهتم - كما ينبغي بمعالجة المشاكل الداخلية اليومية : لقد أعطى العمل السياسى الخارجى كل جهده ، ولم يحاول مثلا ، أن يتبنى مشاكل الشعب الاقتصادية ويوصل على حلها : لم ينزل - مثلا - الى الجماهير فى القرى ، والكفور ، والنجوع حيث يلتحم بالجماهير الكادحة ويعيد تنظيم خطوطه • كما أنه لم يحاول - كما ينبغي - أن يعتمد كما كان يعتمد فى أيام مصطفى كامل ، ومحمد فريد على العمال والفلاحين بل اعتمد - وفى القاهرة والاسكندرية وبعض عواصم المديرىات فقط - على الفئات المتفحة وحنها فكان أن عزل نفسه عن الجماهير الكادحة وحرمها من أخلص نصير لها ، وحرم نفسه - أى الحزب - من قوة ضخمة طالما اعتمد عليها لبناء شعبيته القوية فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى •

● وأحب - وأنا اقتررب من نهاية الحديث عن الحزب الوطنى - أن أشير الى رأى الكاتب جاكوب لاندو جاء فى كتابه « الحياة النيابية والأحزاب السياسية » فى مصر ، من ١٨٦٦ - ١٩٥٢ ، قام بترجمته والتعليق عليه الزميل سامى الليثى وهذا الرأى جاء فى فصل مستقل من الكتاب عن الحزب الوطنى استغرق أكثر من ثلاثين صفحة من صفحات الكتاب • هذا الرأى الذى أثرت الاشارة اليه يتعلق ببعض الانتقادات التى وجهها جاكوب لاندو الى الحزب الوطنى ولست بحاجة الى القول بأن الكاتب كان متجنبيا الى حد كبير على الحزب الوطنى ، يقول جاكوب لاندو وهو



يتحدث عن الحزب الوطنى فى أول انتخابات برلمانية خاضها شعب مصر عام ١٩٢٣ : « لأن سياسة الحزب وجهت كلها لمقاومة الوفد فلم يحصل الحزب فى الانتخابات الا على عدة مقاعد بسيطة ومنى بعض زعماء الحزب أنفسهم بالهزيمة وركز الحزب جهوده فى برلمان ١٩٢٤ على نقد سياسة سعد زغلول الخارجية التى وصفوها بالتهاون فيما يختص بالسودان ، واستمر تضاؤل الحزب فى التأثير السياسى حتى أصبح صفرا فى السياسة المصرية بلا فعالية ولا نشاط وقد كان أمرا عجيبا من وجهة النظر العلمية أن ينتهى مثل هذا الحزب ، وقد كان أكثر الاحزاب المصرية تنظيما بـلجنته المركزية وفروعه المنتشرة فى جميع انحاء القطر ونظامه الدعائى الممتاز ليفصل بهذا الشكل البائس فى كل ما تناوله من أمور بعد الحرب العالمية الأولى : لا يمكن تصور ان هذا الفتى يعود الى أسباب شخصية فقط ، فقد تلقى الحزب ضربه الأولى بالملكيدة المؤامرة ، التى اوقعت الشقاق بين الاقباط والمسلمين داخله ثم ظلت تنخر عظامه حتى عام ١٩١٨ وفى الفترة التالية والتى اشتبك فيها مع الوفد لم يكن هناك فسارق أيديولوجى كبير بين سياسته وبين سياسة حزب الوفد بما يميزه عليه وحول اسباب تفوق الوفد على الحزب الوطنى بين الجماهير وتضاؤل شعبية الحزب الوطنى ، يرى جاكوب لاندو انها تعود الى الأسباب الثلاثة التالية :

● أن سعد زغلول ، استطاع أن يقنع المصريين بعدم جلوى العناد فى موضوع لا مفاوضة الا بعد الجلاء الذى كان الحزب الوطنى يتمسك به طالما أن بريطانيا أقوى من مصر .

● بينما كان الحزب الوطنى ، يعتمد على « الانتلجنسيا » المقتدة وحدها فى القاهرة والاسكندرية فقط انتشر الوفد فى الأرياف يقدم نفسه لجماهير الفلاحين حتى أصبحت له لجنة نشطة فى كل قرية صغيرة فى مصر ، وكان الفلاحون انفسهم قد أصبحوا على درجة معقولة من الوعى ، السياسى يمكن أن يكون بها الوفد قاعدة له .

● كان زغلول نفسه من أهم أسباب تفوق الوفد فى الوقت الذى يتفقر فيه الحزب الوطنى الى الشخصية الكبيرة الكفه بعد موت مصطفى كامل ، ثم نفى محمد فريد فى الشرق يقسور الرجال الأكفاء مسيرة التاريخ وفى التاريخ الحديث يعطى سعد زغلول أكبر الدلائل على ذلك فمع أن سعد زغلول لم يقم الى المصريين الا البرنامج الذى كان قد وضعه الحزب الوطنى فان الوفد هو الذى قاد مصر لعدد من السنين بعد ذلك . . . .

على أية حال فنلك وجهة نظر « جاكوب لاندو » ، وهي وجهة نظر ،  
لها احترامها على أية حال .

● وقبل أن نتحدث عن النقاط الخاصة بحزب الأحرار الدستوريين  
أبادر فأعبر عن وجهة نظر شخصية خاصة تتعلق بإحزابنا السياسية  
المصرية التي قامت قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهي أن تلك الأحزاب  
رغم ما كان بين بعضها والبعض الآخر ، من خلافات واختلافات شديدة ،  
بل وعنيفة في الأسلوب ، والمنهج ، والفكر ، كانت كلها - وتلك حقيقة  
أومن بها - أحزابا مصرية وطنية ، منطلقاتها مصرية ، إمكاناتها المادية ،  
والادبية مصرية ، أهدافها القريبة والبعيدة ، أيضا مصرية ، ولم يكن  
من بين تلك الأحزاب ، ما يمكن اعتباره عميلا ، بالمعنى المتعارف عليه  
الآن بالنسبة للصالة للأجنبي : بعض هذه الأحزاب قد يقبل أن يهادن  
المستمر ، أو يرى عدم الفائدة من مواجهته أو مجابهته وبعض هذه  
الأحزاب قد يرى - وفي ظروف خاصة - ضرورة التعاون مع المحتل  
الأجنبي لاجتياز مرحله صعبه ولكن صوابا كانت رؤية تلك الأحزاب ،  
أم خطأ ، فإن الرؤية كانت مصرية ، ومن منطلق مصري بحث على أن مصرية  
الأحزاب لم تمنع أبدا ولا يمكن أن تمنع أبدا وجسود أفراد عديدين في  
بعض الأحزاب المصرية ، أو كلها يمكن اتهامهم بالصالة ، وعمالة الأحزاب  
شيء ، وعمالة بعض أفرادها شيء آخر .

● وانطلاقا من وجهة نظري الخاصة تلك أرى أن ما قيل عن  
حزب الأحرار الدستوريين ، من أنه كان عميلا لبريطانيا أو أنه كان  
« بردعة من برادع » الانجليز ، أو كان ممثل الاستعمار البريطاني في  
مصر ، قول خاطيء لا اعتقد أبدا أن الأحداث التاريخية ، أو الوثائق  
المصرية الأجنبية يمكن أن تؤيده ، صحيح أن مؤسس حزب الأحرار  
الدستوريين ممن شاركوا ، أو شارك آباؤهم في حزب الأمة الذي أنشئ  
بتحريض من الانجليز في بداية القرن العشرين وصحيح أن حزب الأحرار  
الدستوريين يمكن أن يكون أو هو بالفعل ، امتداد لحزب الأمة ، ولكن  
لدى اعتقادنا راسخا بأن مؤسس هذا الحزب ، على يكن ، عبد العزيز  
فهدى ، محمد محمود ، حسن عبد الرازق ، وغيرهم ، وغيرهم لم يكونوا  
في عملهم السياسي ، الا مصريين : قد يؤمن بعضهم بالديمقراطية ، وقد  
يكفر بعضهم بالديمقراطية ، وقد يكون لبعضهم الآخر علاقات وثيقة ببعض  
السياسيين البريطانيين ، وقد يرى بعض هذه الشخصيات التي شاركت  
في تأسيس الحزب ان خطأ وان صوابا ، ان خير طريق للحصول على  
الحقوق مهادنة مفتصبى تلك الحقوق ، ولكن الذي أومن به ، على ضوء  
ما سمعت ، وما قرأت ، والذي يؤمن به كثيرون مثل ، أن تلك الشخصيات

كانت تستوحى خططها السياسية - مخططة كانت أم مصيبة - من فكر وطنى ، دون أن تقبل على نفسها مهانة تلقى الأوامر من الخارج .

● ولقد كان من بين الأخطاء التى ارتكبها - مثلا - الاحرار اللسنوريون بل كان أكبر أخطائهم التى ارتكبوها فى تاريخهم الحزبى ، أنهم لم يحسنوا اختيار الوقت المناسب الذى ينتشون فيه حزبهم ، اذ اختاروا وقتا كان كل ما فى مصر ، ومن فيها سعديا وفديا ، الى الدرجة التى تدعو طبيبا مصريا منقفا الى القول بأنه عندما وضع سماعته على مكان الجنين فى بطن واحدة من الابقار التى يملكها سمح الجنين يهتف « يحيا سعد » وانه عندما سمع هذا الهتاف ، دعا الكثيرين من اقاربه واصدقائه الى أن يسمعه مثل ما سمع ، وكان امتداد خطتهم السياسى انهم وفقوا كل جهودهم على محاربة سعد زغلول ، والوفد المصرى بالرغم من أنهم فى محاربتهم نذك كانوا أشبه بطاطح صخرة يوما ، ليوهنها ، ومن بين أخطاء حزب الاحرار الدستوريين أنه كان واثقا فى نفسه الى أبعد حدود الثقة ، بل كانت الثقة زائلة بل مبالغ فيها ، الى حد كبير كما أنهم كانوا غير مقدرين تماما خطورة عدوهم - الوفد المصرى - ومدى ازدياد شعبيته ، يوما بعد يوم . صحيح انهم كانوا يمتلون ، كثيرا من البيوتات الكبيرة ، والأصيلة وكانوا يحكمون أو يتحكمون فى مساحات شاسعة من الاراضى وفى نبر من العلائق المصريين باعتبارهم من كبار الملاك . ولكن متى كان ذلك كله يؤثر فى الناخب الذى اتاحت له الفرصة - ولأول مرة - لكى يبدى رأيه فيمن نعدم لترشيح نفسه ، ولذلك كانت نتيجة الانتخابات النيابية الأولى ١٩٢٢ء صدمة قاسية لهم ، لقد كانوا يتصورون ، أن الأغلبية يمكن أن تكون لهم ، فاذا بهم لم يحصلوا الا على بضعة مقاعد ولكنهم بعد زوال أثر الصدمة الأولى ، تمالكوا أعصابهم - وهذا مما يسجل لهم - لم يضعفوا ، ولم يلبثوا ولم يخشوا عنف الحملات التى وجهت ضدهم من الوفد ، ومن الحكومة ، راحوا فى ثبات عجيب يفلسون النتيجة وفقا لافكارهم ، فأبرزوا - مثلا - الفرق بين عدد نواب المعارضة وعدد الأصوات التى نالوها فى الانتخابات ، مما يدل على أن التمثيل النسبى فى البرلمان ، لا يرسم الصورة الصحيحة لرأى الأمة ، وان الأمة وهى الأصل ، لابد متنبهة لذلك مقدرة له ، وان المعارضة خارج البرلمان سيكون لها اثرها الفعال ، كما ان قلة عدد المعارضين لا تدل على عجزهم ، عن تقويم الموج « فبرلمان الامبراطورية الثانية فى فرنسا كان فيه خمسة من الجمهوريين فقط لكن هؤلاء الخمسة هم الذين اوصلوا فرنسا الى النظام الجمهورى .

ظل نواب الحزب على ولاء لحزبهم لم ينتقلوا كما تنتقل قطع الشطرنج خوفا من هجوم الحكومة ، أو تحسبا من طعن ضدهم فى

الانتخابات يمكن أن يقبل أى رغبة فى الحصول على منصب وزارى يلوح  
لبعضهم به !

ورغم أن الاغلبية الشعبية والبرلمانية قد أسكرتها خمسة النصر  
فوجهت حملاتها « المسلحة » بالنباييت الى مقر الحزب أكثر من مرة ،  
ورغم أن صحف الوفد راحت تحمل لبضعة أيام العنوان التالى :

« كان هنا حزب ، كانت هنا جريدة » الا أن أعضاء الحزب قيادات ،  
وقواعد ، ازدادوا تماسكا وقوة ، بل ان بعض تلك القيادات ، لم تمنعها  
حملات الوفد ، العنيفة ضدها فى الشوارع وفى الصحف من أن تنادى  
بأن تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ليس من حق الوزارة ، التى  
أجرت الانتخابات وانما من حق الوزارة التى حصلت على الاغلبية البرلمانية  
أعنى الوفد ، أى أن الاحرار الدستوريين كانوا يطالبون لعدوهم اللود  
وخصمهم الواحد ، بأن يتولى هو تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ رغم  
تاكدهم من أن حزب الوفد لا يمكن أبدا أن يختار واحدا منهم .

● على أنه اذا كان دور حزب الاحرار الدستوريين فى السياسة  
المصرية ، دورا باهتا ، كما يرى البعض ، ودورا ماديا للشعب ، كما يرى  
آخرون ، فانه لا خلاف على الاطلاق على أن الدور الثقافى الذى لعبته  
صحيفة السياسة اليومية ، لسان حال الاحرار الدستوريين ، والسياسة  
الاسبوعية كان من أهم الادوار التى لعبتها أية صحيفة مصرية على الاطلاق،  
فى تلك المرحلة من مراحل تاريخنا الوطنى وخاصة فى العشرينات بل ان  
البعض - وأنا من أنصار هذا البعض - يرى أن صحيفة السياسة اليومية ،  
ومجلة السياسة الاسبوعية قد أثرتا فى حياتنا السياسية ، والفكرية ،  
أكثر مما أثر حزب الاحرار نفسه : كانت السياسة اليومية ، والسياسة  
الاسبوعية بحق من أهم النوافذ الفكرية ، التى عرفنا من خلالها الكثير من  
ثقافات الغرب وكانت الصحيفتان بمثابة معبرين عبرنا بهما - وبنجاح -  
الى كل الثقافات الأوروبية والأمريكية بل والعالمية ، هذا الى جانب الأسس  
والمبادئ ، الصحفية المؤمنة بالحرية ، والتقدم ، التى قام العاملون فى  
هاتين الصحيفتين بارسائها فى حياتنا الصحفية . وكان د. محمد حسين  
هيكىل وؤملاؤه فى السياسة بحق ، عمالقة صحافة ، لم يكونوا يؤمزا أقزما ،  
لم يتحولوا أبدا الى أبواق حتى للحزب الذى يصدر الصحيفتين وينفق  
عليهما من تبرعات أعضائه .

اننى أذكر - كيف وقف د. محمد حسين هيكىل رئيس تحرير  
السياسة لسان حال حزب الاحرار الدستوريين من محمد محمود باشا ،  
وكيل حزب الاحرار الدستوريين موقفا تاريخيا رائعا هو بلا جدال من أخلد  
المواقف الصحفية والوطنية على الاطلاق ، كانت الوزارة القائمة وقتئذ -

بعد زوال عهد زيور - « وزارة الائتلافية » وكان حزب الاحرار الدستوريين  
مشاركاً في تلك الوزارة التي كان يرأسها عبد الخالق ثروت باشا ،  
وكانت الاغاييب التحتية تجرى من أجل زعزعة هذا الائتلاف وكانت صحف  
الوفد ، ومناقشات البرلمان أشبه بالسوس الذي ينخر عظام الائتلاف  
ورأى د. محمد حسين هيكل وبعض زملائه أن تكاشف السياسة الناس ،  
بحقيقة الموقف في أمر الائتلاف خاصة ، بعد أن وصل الأمر أن مكرم  
عبيد كان يحرض الناس ، يوم عودة ثروت باشا رئيس الوزراء لافتتاح  
الدورة البرلمانية ليسيقوا استقباله ، كتب محمد حسين هيكل مقالاً عنوانه  
« نريد ائتلافاً خالصاً ، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة » ، وأترك  
للدكتور هيكل يروي في مذكراته صدى ذلك المقال : ظهرت السياسة  
وأطلع عليها الناس ورأوا المقال ورأيت أنه لذلك قدرت أنه لابد محدث  
ضجة هو جدير بأحداثها ، وصدق حسى . »

ونستكمل - في الفصل التالي - الحديث عن أحزابنا السياسية  
بعض ما لها وبعض ما عليها .



## الفصل الثالث

- أحزابنا السياسية عندما تتآلف وعندما تتعارف
- لا فوارق تذكر بين أحزابنا وهي في المعارضة

سبق لي التركيز على بعض الدروس المستفادة من تلويح أحزابنا السياسية التي لمبت - كما سبق أن ذكرت - أدوارا هامة ، في سنوات ما قبل الثورة ، أن سلبا وإن ايجابا وكنت قد ذكرت في نهاية الفصل السابق موقفا رائعا ، للدكتور محمد حسين هيكل رئيس تحرير صحيفة السياسة ، الناطقة بلسان حزب الأحرار الدستوريين الذي كان يشترك في وزارة ائتلافية يرأسها عبد الحلق ثروت باشا وكان هيكل وبعض زملائه في الحزب قد رأى أن مناورات تحالف للقضاء على ذلك الائتلاف الحكومي من قبل الوفد المصري الذي كان أيضا مشتركا في الوزارة الائتلافية وكيف أثر هيكل أن يكاتب مقالا عنيفا تحت عنوان : « نريد ائتلافا خالصا وأساس الائتلاف الخالص المراحة » .

وكان هيكل قد توقع عندما كتب مقاله هذا أن يحدث المقال ضجة كبيرة هو جدير بأحداثها وأدع للدكتور هيكل يصف - في مذكراته - بعض ما أحدثه المقال من ضجة داخل حزب الأحرار الدستوريين نفسه ، قال هيكل :

في الساعة العاشرة ، أو نحوها من الصباح دق التليفون في منزل وخطابني محمد محمود باشا وكان وزيرا للمالية في وزارة الائتلاف ورجاني في أن أتأمله بالوزارة ، فلما ذهب اليه ، لقيت عنده سيد باشا خشيبة

وآخرين وسألني محمد باشا هل اتفقت مع الدكتور حافظ على نشر المقال، الذي نشرته السياسة اليوم . وأجبته في هدوء : نعم . وكان تعقيبه : طيب خلاص . ولم أرد أن أفتح مناقشة أو أن أقف على ما دار قبل حضوري بين الذين جمعهم المجلس فحييت وانصرفت ، وتركتم يلقبون الأمر كما يشاؤون . فلما كان المساء ، وكانت الساعة التاسعة ، أو ما بعدها .. جاء الى مكتبي بالسياسة محمد بك عبد الجليل أبو سمرة ومعه كلمة بتوقيع محمد باشا محمود طلب الى نشرها ، وفيها ان المقال الذي نشرته لا يعبر عن رأى الحزب . ورفضت نشر الكلمة وقلت له : أوجوك ، أن تذكر محمد باشا اننى أعبر عن رأى الحزب كل يوم ، فإذا كان مقالى هذا لا يعبر فى نظر محمد باشا عن رأى الحزب فليجتمع مجلس الادارة ، وليصدر قراره بما يشاء ومتى صدر هذا القرار ، نصرفت بما أرى ، وأبع عبد الجليل بك على فى أن أنشر كلمة وكيل الحزب لكن الحاحه ذهب عيضا لاننى كنت مصمما كل التصميم على عدم نشرها ، فتركنى وعاد الى الباشا ثم رجع الى مرة أخرى يلح ويذكر اننى ان لم أنشر الكلمة فى السياسة فستنشر فى جريدة الأهرام . قلت فليكن لتنشر فى الأهرام ، وان كانت نصيحتى ألا يحدث من ذلك شيء محافظة على تضامننا وعلى مكانة الباشا منا . ولما رأى عبد الجليل بك أن الحاحه غير مجد فلما ، تركنى وانصرف وبعد ساعة أخرى ، وكنا قرابة منتصف الليل جاء عبد الجليل مرة ثالثة وكان هذه المرة فى صحبة محمد باشا محمود ، ووقف الى جانب الباشا ولم يتكلم أما محمد باشا فقال : أنا أريد أن تنشر هذه الكلمة . قلت : أوجوك يا باشا أن تعيد النظر والا تنشر فى السياسة ولا فى الأهرام شيئا وان تجمع مجلس ادارة الحزب وتعرض عليه الأمر فلو أن عبارتك هذه نشرت واجتمع مجلس الادارة ، ولم يعترض ، على مقال السياسة فماذا يكون الموقف ، اننى لا أنشر الكلمة فى السياسة بطبيعة الحال ، ولكنى أخاطبك آملا بأن تقتنع برأى ، قال محمد باشا : ألا تنشر كلمتى وأنا رئيس شركة السياسة وأحسبست لسماع هذه الكلمة بأن ممثل رأس المال يخاطب من يتقاضى مرتبا . فقلت محتفظا بكل هدوئى : اذا كان رئيس شركة السياسة هو الذى يطلب النشر ، فانا مستعد له على شرط ، وهو أن أنشر مع كلمة معاليكم استقالتى من رئاسة تحرير السياسة ، واننى قطعت كل صلة لى بها . فأجاب : كلا . يا سيدى . لا تنشر كلمتى ولا تستقيل سائرها فى الأهرام ، يالا يا عبد الجليل .

فقلت : أوجوك مرة أخرى ، يا معالى الباشا ألا تنشر شيئا قبل أن تجمع الحزب . فخرج وعليه سيما القضب وخرج عبد الجليل وراهم وذهب بالنيابة عنه الى الأهرام فنشرت العبارة التى يقول فيها : ان مقال السياسة لا يمثل رأى الأحرار الدستوريين . ظهرت الكلمة فى أهرام

الجمعة ولم تكن السياسة تظهر يوم السبت فخطبت محمود باشا عبد الرزاق ، والدكتور حافظ عفيفي واجتمعنا ومعنا اسماعيل صدقي باشا صباح السبت لتدبر الموقف واتفقنا على أن أكتب كلمة أصف بها ما كان من طلب الباشا لي أن أنشر الكلمة في السياسة ، وعن امتناعي نشرها ، وسبب هذا الامتناع وأن أعلق بما أشاء في حدود ما يكون بين رجال الحزب الواحد ، من مودة وإن اختلفوا رأيا . وكتبت هذه الكلمة ، وأعدتها للطبع وأردت أن أطلع عليها للدكتور حافظ فأخبرني بأنه يترك الأمر لي ولا يرى ، ضرورة للاطلاع عليها ، وكذلك فعل محمود باشا عبد الرزاق وكانهما كانا على اتفاق . ونشرت الكلمة صباح الأحد وأحدثت أثرها ، ثم لم يسألني أحد عنها ، ولم ير أحد الموضوع من جديد .

موقف عظيم ، لا يسجل فقط للدكتور محمد حسين هيكل وحسب وإنما يسجل أيضا لمحمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين : رئيس التحرير استنسخ حق القانوني والسياسي ، في ألا ينشر ما يراه وكيل الحزب ، ورئيس شركة السياسة ، ووكيل الحزب ، ووزير المالية ، ورئيس شركة السياسة ، لا يجبر رئيس التحرير على اتخاذ موقف يرفضه ، ثم لا يتخذ بعد ذلك أية خطوة للنيل من رئيس التحرير الذي يتقاضى مرتبه من الشركة التي يرأسها هو ، والذي يرفض أن ينشر فيها رأيا لوكيل الحزب ، ورئيس شركة السياسة !!

وحتى عندما خلا مركز رئاسة حزب الأحرار الدستوريين بعد أن تغل عنها ، عبد العزيز فهمي باشا لم يتذكر د . محمد حسين هيكل المشادة التي وقعت بينه وبين محمد محمود باشا بل كان أول من دعا لكي يترأس محمد محمود باشا الحزب ، وعندما أصبح محمد محمود باشا رئيسا للحزب ، ورئيسا للحكومة ، لم يشأ أن ينتقم من ذلك الذي رفض أن ينشر كلمته في صحيفة الحزب !

بل إن د . هيكل لم يشأ أن يخفي استياءه فيما بعد عندما علم أن وزارة محمد باشا محمود تفكر في إحالة بعض مستشاري الاستئناف إلى المعاش ، بل ولم يخف استنكاره لهذا الإجراء ، وعلى ضرورة منعه ، أن أمكن ، وكان د . هيكل وقتئذ ، مسافرا خارج البلاد ، تحدث في هذا الأمر مع بعض الوزراء ، مثل لطفي السيد ، وحافظ عفيفي ، وكانت حجته في استنكار هذا الموضوع ، وفي سعيه لضرورة منعه أن كان ذلك ممكنا . . . أن المساس بقضية القضاء خطير النتائج وإن إشاعة القول في الناس بأن هذا الإجراء يتخذ لأن من المستشارين الذين يتحكمون في رقاب الناس ، وحررياتهم وأموالهم من لا يصلح لهذا المنصب ، أضعاف لثقة الناس بالقضاء كله . وإن اقناع المستشارين بضرورة إزواله عنهم في تقرير إحالة من يرون



احالته الى المعاشي من زملائهم ، أكرم للقضاء ، وللوزارة ولجمهور المتقاضين ، وللشعب كله ٠٠ ، ولكن كانت الوزارة ، قد قطعت في هذا الاجراء شوطا بعيدا وكانت قد اتلفت مع الملك عليه ، وأصبح صدور المرسوم أمرا مقرورا ، مرتقبا بين يوم وآخر « وان عدول الوزارة عنه أصبح غير ممكن » .

ويصر د٠ هيكل على ألا يدافع في جريدة الحزب ، عن هذا الاجراء الذي اتخذه حزبه بل يصر على ألا ينشر دفاعا عنه ايا كان مصدره الا أن يكون بلاغا رسميا ، لا حيله في منعه ، ويبقى عند رأيه لم يكتب في الموضوع كلمة ولم ينشر شيئا مما كتبه غيره ، ولم يستجب لرجاء في نشر شيء فيه دفاع عن المساس بالقضاء ٠٠ موقف رائع آخر لصحفي كبير .

● هذا بعض ما لحزب الأحرار الدستوريين في بداية عهدهم ، أما بعض ما عليهم فيكفي أن نشير الى قبولهم الحكم بمد اقالة وزارة مصطفى النحاس الائتلافية الأولى « ٢٦ مارس - ٢٥ يونيو ١٩٢٨ » بعد مناورات حزبية اشترك فيها محمد محمود باشا نفسه وكان وزيرا للمالية ، عندما استقال من تلك الوزارة ، المؤيدة من البرلمان والمكروهة من الملك أحمد فؤاد .

وقد قيل ان استقالة محمد محمود باشا كانت باتفاق مع الملك أحمد فؤاد الذي كان يرى اقالة الوزارة الائتلافية التي يرأسها رئيس الوفد ، مصطفى النحاس قبل أن يستقز حزب الوفد ويقدم على استصدار تشريعات تستهدف إضعاف سلطته ، وليس صحيحا ، ان عدم تأليف صدقي باشا للوزارة وكان قد شرع في تأليفها اثر اقالة النحاس ، وتكليف محمد محمود باشا بتأليف الوزارة بدلا منه كان بناء على تدخل المندوب السامي البريطاني اللورد جورج لويد - كما يقول صدقي باشا في مذكراته - اذ الثابت - كما تقول الوثائق المصرية والبريطانية - ان اختيار محمد محمود باشا كان في النهاية اختيارا ملكيا محضا ، وان المندوب السامي البريطاني حتى اللحظة الأخيرة لم يكن يعرف ما استقرت عليه نية الملك وفي تقرير للنسير برسي لوردين المندوب السامي البريطاني الذي خلف لورد لويد بفترة وجيزة ان وزارة محمد محمود باشا هي من الوزارات التي تتشكل من سياسة ذوى خبرة ، الا أنهم يمدون الوفد ، وان هذه الوزارات تعاني من عداة الوفد من ناحية ومن المناورات الملتوية للملك فؤاد من ناحية أخرى ، والذي تتناقض شهيته الفاتكة. للسلطة الشخصية ، مع الإدارة المستقلة التي تنتهجها أى حكومة تحترم نفسها » .

● وبالرغم من أن محمد محمود باشا كان قد ذكر في خطاب تشكيل وزارته « ٢٧ يونيو ١٩٢٨ » ان الدستور سيظل في حامي الملك « ركن

الحكم الركين وعامه المتين ، فان اول قرار اتخذته وزارته هو انها استصدرت مرسوما آخر بحل البرلمان مدة شهر ، وقبل أن ينتهي الشهر - في ١٩ يوليو ١٩٢٨ - استصدرت مرسوما آخر بحل مجلسي البرلمان والشيوخ وتمطيل الحياة النيابية ، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد والذي لا شك فيه ان حل البرلمان وتمطيل الحياة النيابية كان افطع جريمة سياسية ارتكبت حتى ذلك التاريخ فالنستور الذي صدر في ١٩ ابريل ١٩٢٣ كان نتيجة كفاح شعبي مرير استمر سنوات وسنوات كما أن حكومة محمد محمود قد ارتكبت أعنف الوسائل - بما فيها استخدام الجيش - للقضاء على مقاومة الشعب للدكتاتورية الوزارة والسراى ، وكان الشعب بجميع طوائفه وهيئاته وأحزابه - عدا حزب الأحرار بالطبع - قد ثار ثورة عارمة ضد تمطيل الحياة النيابية حتى لقد اضطرت الوزارة الى سن قوانين تفرض عقوبة الحبس ، أو الغرامة ، أو هما معا على كل من يحرض على كراهية نظام الحكم ، غير المستورى الذى كانت وزارة محمد محمود تحاول فرضه - وبالقوة - على الشعب ، وكذلك كل من يزدري هذا النظام وكانت وزارة محمد محمود قد توقعت ان بريطانيا التى أيدت تمطيل الحياة النيابية سوف تمهد السبل أمامها ، لمقد معاهدة صداقة وتحالف غير ان بريطانيا بعد أن حركت حزب الأحرار الدستوريين تخلت - كما هي عادتها - عن تأييده ، خاصة بعد أن كره الشعب الى أبعد الحدود حزب الأحرار الدستوريين ، وسياسته ، الدكتاتورية العنيفة المعادية للديمقراطية وذلك بالرغم من بعض الإصلاحات الاجتماعية ، والاقتصادية التى قامت بها وزارته ، وكان الوفد المصرى قد لجأ فى محاورته وزارة محمد محمود باشا الى وسيلة جديدة فأرسل سكرتيره العام مكرم عبيد الى إنجلترا ، ليقود حملة قوية مكثفة ضد وزارة محمد محمود التى انتزعت الحريات الدستورية ، « فقامت بتفتيش المنازل وتمطيل الصحف ، ومنع الاجتماعات العامة ، وحتى الاجتماعات الخصوصية والتجسس البوليسى ، والافساد المتسع النطاق بالمال المخصص للمصروفات السرية » ، وان كل هذه الاجراءات تقع مسئوليتها على عاتق الحكومة البريطانية لأن الوزارة المصرية لا تجرؤ على احداث انقلاب كهذا لو لم تكن مرتكبة على تأييد القوات البريطانية وكل انسان فى مصر يعرف ذلك ، وبصرف النظر عن الانتقادات العنيفة التى وجهت - فى مصر - الى هذا الأسلوب الوفدى ، الذى وصف بأنه دعوة من الوفد المصرى الى بريطانيا للتدخل فى الشؤون الداخلية ، الا أن الراى العام البريطانى قد وجه النقد الى حكومته لتدخلها فى الشؤون الداخلية المصرية ولحمايتها للدكتاتورية المصرية ، وكان محمد محمود قد أجرى - بمناسبة ذهابه الى إنجلترا لتسلم ذبجة الدكنوزاه الفخرية من جامعة اكسفورد باعتباره أحد خريجيها - مفاوضات مع مستر هندرسون

وزير الخارجية البريطانية أحرزت بعض التقدم بالنسبة الى الجانب المصري وقد فوجئ محمد محمود ، بعد أن توصل الجانبان الى ما سمي بمشروع اتفاق - محمد محمود - هندرسون - بأن الجانب البريطاني ، يصف المشروع بأنه مجرد اقتراحات ويؤكد ان الاتفاق لايد من عرضه على البرلمان المصري في وقت كانت فيه الحياة النيابية قد توقفت لمدة ثلاث سنوات قائله للتجديد ، وكانت آية انتخابات حرة جديدة لايد أن تكون نتائجها لصالح الوفد المصري ، وأيقن محمد محمود ، ان الحكومة البريطانية قد سمحت الأبار في طريقه وانها تخلت عنه تماما ، وكذلك القصر لم يجد في وزارة محمد محمود ما كان يأمله من الانصياع الكامل لتعليماته وكان محمد محمود يحق - وهذه شهادة للتاريخ - رجلا لا يقبل أبدا أن يكون ذنبا لأحد ، ولقد كان الملك أحمد فؤاد في زيارة لباريس ، عندما كان محمد محمود في لندن وتصادف أن حجز محمد محمود لنفسه ولن معه على الباخرة الإيطالية اسبيرييا ليستقلها من نابولي ، وكان الملك فؤاد قد أمر فحجزت له ولحاشيته أماكن على الباخرة اسبيرييا التي حجز عليها محمد محمود وبهذه المناسبة سأل - كما يقول د. هيكل في مذكراته - أحد الصحفيين الانجليز محمد باشا محمود عما اذا كان سيسافر في صحبة الملك فؤاد ؟ فكان جوابه : كلا ، بل اختار الملك الباخرة التي قررت أنا السفر عليها ليعود الى مصر ، فلما رأيت هذه العبارة وتناقضا اخوانا المصريين المقيمين بباريس ، أيقنت اننا ذاهبون الى مصر ، في جو مليء بالفيوم ، وكما هي العادة وضعت العراقيين من قبل السراي ومن قبل الانجليز أمام وزارة محمد محمود التي كانت الى آمد قريب تحظى برضاء السراي ، والانجليز معا ، واستقال محمد محمود ليخلفه علي يكن في ٣ أكتوبر ١٩٢٩ وليجري انتخابات حرة يقاطعها الأحرار الدستوريون وتجرى نتائجها محققة لأهداف الوفد ويستقيل علي يكن ليؤلف مصطفى النحاس وزارته الثانية التي تحكم مصر في الفترة من أول يناير ١٩٣٠ حتى ١٧ يونيو ١٩٣٠ ، وكانت وزارة النحاس قد جاءت ومشكلتها الرئيسية بل وحدها الأول التفاوض مع بريطانيا فلما فشلت تلك المفاوضات بالرغم من أن مصطفى النحاس قد صرح بأننا « كسينا الانجليز وتخسرنا المعاهدة » راح الانجليز يكيّدون للحكومة الوفدية وكان حزب الأحرار الدستوريين قد رآح يتصلن بدوره بنواب حزب العمال - الحزب البريطاني الحاكم وبدار المندوب السامي ، البريطاني في القاهرة لاقناع بريطانيا بأننا مسئولة عن مجيء وزارة النحاس وبخطورة استمرار تلك الوزارة في الحكم ، فأنه من الظلم بل من المستحيل تسليم البلاد لتعصبة لديمقراطية جامحة ، وتغير معاملة وزاح انقلاب الأحرار الدستوريين ، بشكون لغاز المندوب السامي البريطاني من تدخل الحكومة الوفدية في انتخابات

مجلس الشيوخ وتدبرها لبعض المظاهرات التي عاصمت دور بعض أولئك الأقطاب وتقول وثيقة بريطانية ، ان الشيخ مصطفى المراغي ، اتصل بالسكرتير الشرفى فى دار المتوب البريطانى ليبلغه أن مصر ، فى طريقها الى حالة من الفوضى ، المالية ، والادارية شبيهة بتلك التى حدثت أيام اسماعيل ، وعرايى ، وان مسئولية الانجليز عن هذا الوضع لا مرء فيها طالما أن سياستهم هى التى أدت الى تشكيل الوزارة الأخيرة وانهم اذا لم يتدخلوا فلن تستبعد احتمالات الحرب الأهلية .

وهكذا عامل « الأحرار الدستوريون » الوفد المصرى بالمثل عندما ذهب مكرم عبيد الى لندن ليؤكد لوزارة محمود .

ويتهنز الملك أحمد فؤاد ، الفرصة لضرب حزب الوفد ، الذى حاول أن يقص أجنحة السراى ، ويقوم ، الملك أحمد فؤاد بهجوم مضاد ضد الوفد يتحرك فيه الأحرار الدستوريون بهمة ونشاط فيقدمون الى الملك عريضة يطلبون فيها أن « يتلافى الأمر بحكمته » لأن المخالة فى مصر مثالية للمستور ، وللقانون ولأبسط قواعد العدل ، ولأن الأغلبية البرلمانية التى تستند اليها حكومة الوفد ، هى أغلبية انتخبت لغاية ، خاصة ، ولم يعد لوجودها مبرر ، بعد فشل تلك الغاية . . . وكان حزب الأحرار الدستوريين قد قاطع الانتخابات البرلمانية ليستفل تلك الحجة فيما بعد أى بعد فشل الوزارة الوفدية فى اجراء المفاوضات ! وكانت وزارة النحاس قد أضرت على إصدار قانون محاكمة الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو حلف حكم من أحكامه ، أو تغييره أو تبديله ، بغير الطريقة التى رسمها الدستور أو مخالفة حكم من أحكامه ومحاكمة كل وزير يبدد أموال الدولة ، العامة ، ولم يكن مثل هذا القانون يتفق وسياسة السراى أو السياسة البريطانية لأن من أهدافهما معا خلق طبقة من « المستورين » ، الذين لا يعملون « الا ما من شأنه الاضرار بالشعب والقضاء على الدستور » ويرفض الملك توقيع المرسوم الخاص بإحالة مشروع هذا القانون الى البرلمان ويرفض التوقيع على مراسيم أخرى كثيرة كما يرفض فى نفس الوقت الأسماء ، التى عرضتها الحكومة الوفدية لشغل المناصب الشاغرة — بالتعيين — فى مجلس الشيوخ ويضع أسماء مرشحين آخرين من قبله !

ويجد مصطفى النحاس ، أن الأبواب موصدة فى طريقه فيستقبل من الوزارة ، نظرا لعدم تمكنه وزملائه — كما كتب فى خطاب الاستقالة ب من تنفيذ البرنامج الذى قطعنا على أنفسنا المهد بتفليده « وتقبل استقالة الوزارة ، بالرغم من أنها حظيت بثقة اجماعية من مجلس النواب ! ! ويحاول الوفد إثارة الجماهير لصالحه وضد السراى فلا يكتب له النجاح لأن الملك

فؤاد عهد في نفس الوقت الذي قبل فيه استقالة الوزارة الوفدية بالحكم الى « خير خطير » في الحكم الديكتاتوري ، والى علو لا يستهان به للشعب وللنظام ، الدستوري وهو اسماعيل صدقي ، الذي لا يرضى بتعطيل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد كما فعل محمد محمود وانما يلجأ الى إلغاء الدستور ذاته والى « تفصيل » دستور جديد ينقل السلطة من الشعب الى الملك ويتيح للوزارة القائمة أن تحكم البلاد بيد من حديد » .

● عندما قام الملك أحمد فؤاد بتكليف اسماعيل صدقي باشا ، بتأليف الوزارة الجديدة - وكان فيما يبدو ، متاهيا ، للقيام بهذه المهمة منذ أكثر من عامين - كان أول ما فعله أن زاد السير برسي لورين المندوب السامي البريطاني في مصر ليتأكد من موقف بريطانيا من وزارته ، وقد ذكر له المندوب السامي البريطاني أنه فوجئ باختياره لرئاسة الوزارة وأنه لا اعتراض للحكومة البريطانية على تكليف الملك له بتشكيل الوزارة « ما دامت تلك رغبة الملك » وأن كان سير برسي لورين - يعتقد انه - أى اسماعيل صدقي - جاء في وقت غير مناسب ..

ويتجه اسماعيل صدقي أول ما يتجه الى أصدقائه ، وحلفائه الدستوريين ليشرحهم معه في وزارته ويفاتح في ذلك صديقه محمد محمود باشا مؤكدا له انه ما جاء الى الحكم الا ليحقق ما كان الأحرار الدستوريون ينوون القيام به لو أنهم استمروا في الحكم غير أن محمد محمود وكان يعتقد انه قد أصبح ضحية للسرأي وللاتجلبز وانه بمثابة جريح سياسى لم يجمع مجلس ادارة الحزب ليعرض عليه موضوع اشتراك الأحرار الدستوريين في الحكم بل قد رفض من الوهلة الأولى فكرة اشتراك الأحرار الدستوريين في الوزارة ، وهدد كل من يشترك فيها بأنه سيعتبر متخليا عن عضوية الحزب . واستقال اسماعيل صدقي - وهذا مما يذكر له - من عضوية مجالس ادارة إحدى عشرة شركة كبرى كانت عضويتها تدور عليه أضعاف أضعاف مرتبه كرئيس للوزارة وراح يؤكد ، للجماهير ، أنه رجل دستوري بطبعه ، كما راح يذكر الجماهير أيضا ، بأنه كان عضوا في لجنة الثلاثين ، التي وضعت دستور سنة ١٩٢٣ وأن نزاهة أغراض وزارته وشرف مقاصدها سيخلقان بينها وبين الشعب أصدق صلوات الثقة ، ومظاهر التعاون وأنهما - أى الوزارة - تعتمد بعد تأييد صاحب الجلالة الملك على هذه الثقة وذلك التعاون وأن خطة الوزارة قول قليل موجز ، وعمل كثير مبارك مسدد الوسيطة محمود النتيجة » . ولم يكد يجهف مداد هذه الكلمات حتى أخذ يلوح بسلاح التهديد : انى وزير الداخلية ، أى اننى الرئيس الأعلى للبوليس ، وأرى أن واجبى بهذه الصفة مزدوج ، فهو لا يقتصر على الشبهة وحدها ، بل يتناول الوقاية أيضا ، ولقد صرحت في

ابلاغ الرسمي ، الذي نشرته الصحف أن الحكومة تلقى حمل المسئولية على عاتق كل فرد أو جماعة تتخطى حدود القانون ولا تخلم أوامر الحكومة وأني محتفظ بالعمل بما جاء في هذا الإنذار كاملا ، ولا سيما فيما يتعلق بالزيارات ، التي اعتزم رئيس الوفد - إذا كان صدقا ، ما نشر في بعض الصحف - أن يقوم بها عاجلا وفي مدن أخرى من الأقاليم . ومهما يكن في الأمر ، وأيا كانت التحريضات التي يسعون إليها لاضطراب النظام ، والأمن العام ، فإني أرغب أن يقتنع كل فرد اقتناعا مطلقا بأن الحكومة ، التي أدير دفتها مستقبض على ناصية الحال ، ولن تسمح بأن تكون مصر فريسة لثيरी الفلاقل ، ، وفي ٧ يوليو ١٩٣٠ - ولما مضى سوى أسبوع واحد حتى كانت مذبحة المنصورة إذ أصاب البوليس سينوت بك حنا الذي كان يرافق مصطفى النحاس في عربته بجروح بالغة في ذراعه وقتل أربعة من الأمنيين ، وثلاثة من رجال الجيش والبوليس ، وجرح ١٤٥ شخصا ، وقامت مظاهرات عديدة في بور سعيد ، والإسماعيلية ، والسويس ، وطنطا ، والإسكندرية ، والقاهرة ، احتجاجا ، على حكومة إسماعيل صدقي ، التي استغلست أعنف الوسائل ، لتقاومة مظاهرات الشعب ، وتدنخل بريطانيا ، في الأمر ، وتحمل ، الحكومة البريطانية - في تبليغ رسمي - الحكومة المصرية والوفد المصري مما مسئولية حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر وتأمير الحكومة البريطانية باوجتين بريطانيتين ، بالتوجه إلى ميناء الإسكندرية ، ويصرح مصطفى النحاس رئيس الوفد بأن مسئولية الأحداث الأخيرة إنما تقع على الوزارة ، التي أدى مسلكتها في الأزمات الدستورية إلى وقوعها ، وأن موقف البلاد من هذه الحوادث هو موقف الدفاع عن دستورها ، ضد وزارة معتدية ، على سلطة الأمة ، ويبحث إسماعيل صدقي ، برد إلى الوزارة البريطانية يقول فيه إن التبليغ البريطاني لا يتفق ، ومقتضيات الحياد الدقيق وإن التبليغ البريطاني لا يمكن أن يحصل إلا على أنه تدخل مصيب في شئون مصر الداخلية التي لم ينكر تصريح ٢٨ فبراير نفسه حق مصر ، المطلق في التصرف فيها وأن المحافظة على أرواح الأجانب في مصر وعلى طمأنينتهم ومصالحهم كانت منذ اللحظة الأولى في صدر ما عنيت به وزارتي من المشاغل ، وإن عبارة التبليغ التي تشير إلى مسئولية غيرها ، فإن الحكومة المصرية وإن كانت لم يهملها طبعها إلا الحرص ، على المحافظة على أرواح الأجانب وأموالهم قد تحمل على أنها غضن من سلطان الحكومة وتشكيك في انفزادها بالمسئولية وهي وحدها التي تسأل ، من حالة البلاد ، وتخطب في هذا الشأن ، وبدأ إسماعيل صدقي ، يضع دستورا جديدا ، بدلا من دستور سنة ١٩٢٣ وأشرك معه حزب الأحرار الدستوريين ولم يكن الخلاف إلا على ثلاث نقاط ، وفوجيء إسماعيل صدقي بقرار لحزب الأحرار الدستوريين يوضح أنه « بذل كل

ما استطاع من مجهودات لكيلا تمس الحكومة أسس الدستور ، ويعلم أن الحكومة ظلت متمسكة بما يناقض سلطة الأمة ، ويشكك البرنان في تصرفاته ويجعل الحياة النيابية معطلة في أهم خصائصها ويعلم الحزب أسفه لما تصر الحكومة على المضي فيه من إصدار دستورها الجديد وينكر عليها هذا التصرف ولا يستطيع تأييدها فيه بحال وتحظى معارضة الأحرار الدستوريين لوزارة اسماعيل صدقي باهتمام كبير : في داخل مصر وخارجها ، حتى أن صحيفة الديلي ميل البريطانية تقول في افتتاحية لها : يلوح أن موقف الأحرار الدستوريين الجديد ، يرجع السبب به إلى تطور العلاقات الشخصية بين محمد محمود والعرش وبالأكثر إلى دسائس دعاة الوفد الذين حملوا محمد محمود على الاعتقاد ، باحتمال عودته ، إلى منصة الحكم ، كزعيم لحزب الوفد ، والأحرار الدستوريين كهيئة مؤتلفة ، ويصدر اسماعيل صدقي دستوره الجديد ، ويعلم الوفد المصري عدم الاعتراف بالدستور الجديد ، ولا بقانوني الانتخاب الجديد وعدم الخضوع لهما ، ومقاطعة الانتخابات العامة بجميع عملياتها وكذلك يسارع الحزب الوطني بالاحتجاج على تصرف الوزارة الحاضرة في وضع دستورها الحكومي ، وافتتاحها على حقوق الأمة المقدسة ، كما يعلن أنه لن يؤيد دستوراً لن يحقق سلطة الأمة في أجل مظاهرها ، وليس من وضع يدها .

● يلتقي الأحرار الدستوريون ، والوفد المصري ، يلتقي العدوان للدودان وقد قال كل واحد منهما في الآخر ، الشيء الكثير ، نسي الوفد المصري ما كاله للأحرار الدستوريين من اتهامات خطيرة ، وكذلك نسي الأحرار الدستوريون كل ما وجهوه للوفد من اتهامات خطيرة أيضاً ، كل ذلك من أجل مقاومة حكومة اسماعيل صدقي وربما لو كان كل من الحزبين قد توقع ، من قبل مثل هذا الالتقاء ، لاقتصر على قاداته وصحافته ، في توجيه الاتهامات الخطيرة للحزب الآخر ، ويقول د. هيكل في مذكراته : اتفقنا مع الوفد لمقاومة صدقي باشا ، ويطشه ولننظيم هذه المقاومة الف الحزبان لجنة اتصال كان يمثل الوفد فيها فتح الله باشا بركات ومكرم عبيد باشا . وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد علي علوبة باشا ، وأنا . وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك ، وأقرت هذه اللجنة في أول اجتماع لها رأياً رآه الأحرار الدستوريون : ذلك أن دعوة الشعب للمقاومة ، والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما إذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب في هذه المقاومة أما ان اقتصر على عبارات تنشر في الصحف بألف ما بلغت قوتها ، وصدق تمبيرها عما يمانية الشعب في حريته ، وفي حقوق وطنه فلن يكون من أثر لها إلا أن تثير إعجاب المثقفين ببلاغة أسلوبها وقوة عبارتها لكنها لم تحرك الشعب إلى عمل إيجابي عفيف منتج .

وكان الوفد ، والأحرار الدستوريون قد وقعوا في ٣١ مارس سنة ١٩٣١ ميثاقاً قومياً سموه « عهد الله والوطن » وكان في مقدمة الموقعين على ذلك الميثاق عن الوفد المصري : مصطفى النحاس ، حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، واصف غالي ، مكرم عبيد ، محمد فتح الله بركات ، محمد علوي الجزار ، مراد الشريسي ، نجيب الغرايلي ، فخرى عبد النور ، مرقص حنا ، علي الشمسي ، محمد سلامة ميخائيل ، راعب إسكندر ، حسن حسيب ، حسين حلال ، مصطفى بكر ، صفا عفيفي ، أحمد ماهر ، محمود فهمي التتراسي . وعن الأحرار الدستوريين : محمد محمود ، محمود عبد الرازق ، محمد علي علوبة ، إبراهيم الهليماوي ، جعفر ولي ، أحمد محمد خشبة ، كامل جلال ، صالح الشريسي ، علي عبد الرازق ، محمد كامل البنداوي ، عبد الحليم العلايلي ، محمد محفوظ ، رشوان محفوظ ، سيد محمد خشبة ، عيد الجليل أبو سمرة ، غبريال مبعد ، علي راتب ، حامد العلايلي ، محمد سامي كمال ، إبراهيم الطاهري ، عبد العزيز الحسپني سعدة ، توفيق اسماعيل ، عيد الله أبو حسين ، عباس أبو حسين ، أحمد مصطفى أبو رحاب ، محمد الفتحي ، أحمد علي علوبة ، أحمد عبد الغفار ، حفي محمود ، اسماعيل راتب ، محمد حسين هيكل .

وقد حرصت على نشر أسماء كل الذين وقعوا على هذا الميثاق الوطني، ليرى أبناء هؤلاء ، وأحفادهم بل ليرى شباب اليوم ، وشباب الفد كيف أن الكفاح الوطني لم يكن مقصوراً على فئة دون أخرى ، وعلى طبقة دون غيرها من الطبقات وإنما كان ميدان الكفاح الوطني لجميع أبناء الشعب ، كل أبناء الشعب .

وأتكلم بهذا القدر من الحديث عن الأحزاب المصرية ، فمعظم باقى هذه الأجزاء من كتابي «سنوات ما قبل الثورة» يحتوى على الكثير من تاريخ تلك الأحزاب .





## الباب الثاني



## الفصل الأول

### وقبل الحديث عن الكتاب الأسود وملحقه والكتاب الأبيض لابد من مقدمة مطولة

عندما بدأت اتأهب للكتابة عن « سنوات ما قبل الثورة » كنت متوقفا - بل ومتاكدا - أن كتابتي هذه بالنهاج الوطني ، الذي وضعته لنفسى منذ أن حملتها رسالة الكلمة الأمانة المخلصة : المجردة عن الهوى ، والفرس - ستجر على الكثير من الكتاب ، والمصائب وستلقدنى بعض الأصدقاء ، والمعارف ، بل وستمرسنى - فى بعض الحالات - لموجات من النقد ، أو التجريح أو هما معا وذلك لأسباب ، كثيرة ، لا مجال لتفصيلها : من بينها - مثلا - أن كثيرين ممن شاركوا فى الحكم ، أو كانوا من القيادات الحزبية ، القديمة ، لا يزالون - أو لا يزال بعض انصارهم وأصدقائهم - على قيد الحياة ، وبعض هؤلاء - ولا أقول كلهم - أو جلهم - قد لا تروقهم بعض الآراء ، التى تصدر فى بعض تصرفات الماضى ، البعيد ، رغم أن تلك التصرفات قد مضى عليها ، أكثر من ربع قرن من الزمان ، كما أن البعض منا لا يزال يشك فى حرية الكتابة التى نلهم بها فى هذه الأيام أكثر من أية أيام مضت ، ويرون أن أى كاتب مهما بلغ صدق حبه الوطنى ، لا يمكن أن يكتب مادحا ، أو نافذا ، من وجهة نظره الخاصة بل لابد أن يكون وراء مدحه ، أو نقده ، هدف سياسى يستهدف منه ، النيل من الماضى ، أو تجريح بعض الشخصيات التى لعبت أدوارا تاريخية ، وذلك لصالح

شخصيات موجودة بيننا هذا بالإضافة الى أن البعض منا  
 - من الأجيال القديمة والأجيال الحديثة على حد سواء -  
 لا يتقبل منك الا الرأي ، الذى يتفق ووجهة نظره فإذا  
 أنت اختلفت معه فى الرأي ، كنت «صادقا» و «عادلا» ،  
 و « غير مفسد» وإذا أنت خالفته فى الرأي فانت  
 « كاذب » و « ظالم » و « انتهازى » ، كما أن البعض  
 - وبكل أسف لا يقرأ ، كل ما يكتب بل يكتفى بقراءة  
 بعض السطور ، فان كانت متفقة مع آرائه استمر فى  
 القراءة ، فإذا خالفت آرائه ، لم يكمل القراءة ولو أن  
 هؤلاء ، قرأوا كل شئ يخص الموضوع ، الذى يهمهم  
 قراءته بتمعن ، ووعى ، لما اصطلحوا احكاما خاطئة  
 ومتسرعة على من يقرأون لهم ، ولأدحوا ، غيرهم ،  
 واستراحوا هم ايضا .

وقد كنت متوقعا - بل متأكدا - ان البعض ممن تخصصوا فى  
 « التأويل » ، « والتخريج » ، « والتفسير » سينتهزونها فرصة ، ليلصقوا  
 بى ما أنا برىء منه ، أو للايقاع بى ، عند البعض أو على الأقل ، لتسويه  
 صورتي أمام البعض الآخر ، ورغم ذلك كله مضيت فى الكتابة ، ثقة منى  
 - أولا - بنفسي ثم فى الحظ الوطنى الذى رسمته لنفسى ورغبة صادقة منى فى  
 أن أعطي لشباب اليوم ، صورة أمينة لتلك السنوات بكل ايجابياتها  
 وسلبياتها ، وإيجابياتها كما أرى أكثر من سلبياتها . ان كل مواطن له الحق  
 فى أن يبدى آراءه فى أى حدث وقع فى الماضى ، أو فى الحاضر وليس معنى  
 ابداء رأيك فى تصرف ما أنك وحدك صاحب الحق ، فى الحكم ، على هذا  
 التصرف بأنه خطأ ، أو صواب ، فكما أن كل رأى من الآراء يحتل الصواب ،  
 فإنه - فى نفس الوقت - يحتل الخطأ أيضا ، وكل ما هو مطلوب منك ،  
 وأنت كبدي رأيك فى تصرف ما ، أن تكون متجردا من كل عواطف ، وأهداف  
 شخصية وأن تحاول - ما استطعت الى ذلك سبيلا - أن تكون قاضيا  
 عادلا . فان كان رأيك يتفق مع الحق ، فانت به سعيد ، وان جانب رأيك  
 التوفيق فحسبك أنك حاولت ، التعرف ، الى جوانب الحق ، والحقيقة ،  
 بل أنك فى حالة مجانية التوفيق لك يجب أن تكون مستعدا - ودون  
 اصرار على حكم معين - لأن تستمع الى الأدلة والبراهين التى قد تساعدك  
 على أن تتسول رأيا آخر يكون أكثر ، انقاسا مع الحق ، ومع  
 الحقيقة .

وقد كان أول ما اصطلمت به من مشاكل ومتاعب ما تعلق بما كتبت  
 عن مكرم عبيد ، ( باشا ) ، وعن الوفد المصرى . فما أكثر الذين ناقسوننى

حول ، هاتين النقطتين ، وما أكثر ، الذين كتبوا ، الى حول هاتين النقطتين  
ايضا .

وكنت أقول لمن تفضلوا بمناقشتي في الآراء التي أبديتها - وليس  
في الأحكام ، التي أصدرتها ، فقد قلت منذ البداية ، اننى لا أصدر  
الأحكام ولكنى ، فقط ، أبدى بعض الآراء ، التي تحتل الخطأ ، أو  
الصواب - ان مصطفى النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا وغيرهما من  
القيادات ، الوطنية المصرية ، التي لعبت أخطر الأدوار في تاريخنا المصرى  
قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قد أدت واجبها وقد ذهبت ، للقاء ربه ولا يهـبـا  
أبدا ، ان نقول انها أخطأت ، أو أصابت فهى لن تستفيد أبدا من الذى  
من المدح ، كما أنها لن تضار من النقد ، الذين يستفيدون أولئك الذين  
هم على قيد الحياة لأنهم سوف يتجنبون الأخطاء ، التي وقع فيها من سبقهم  
في ميدان العمل ، الوطنى ، وسوف يحاولون الاستفادة من الأعمال  
الطيبة المجدية ، البنساعة التي قام بها غيرهم ، تم ان تاريخنا الوطنى  
- هكذا كنت أقول لمن تفضلوا بالدخول مـى في حوار حول ما كتبت -  
وخاصة بعد مرور تلك الحقبة الطويلة نسبيا من الزمن ، التاريخ ليس ملكا  
لحزب معين ، أو لشخص معين ممن شاركوا في صنع أحداث ، تلك الفترة ،  
كما انه ليس ملكا لأصديقاتهم وأنصارهم وإنما هو - أى تاريخنا الوطنى -  
ملك للشعب بكل طوائفه وهيئاته وتياراته الوطنية ، انه تراث شعبى  
مملوك ، للشعب كله ، ومن واجب الشعب أن يستفيد الى أبعد حدود  
الاستفادة .

حول موضوع مكرم عبيد « باشا » ناقشنى كثيرون فيما أبديته من  
آراء حول دور أحمد حسنين باشا - رجل السراى الأول - فى الاعداد  
للكتاب الأسود ، وتلقيت حول هذا الموضوع ، الكثير من الرسائل بعضها  
بتوقيعات صريحة وواضحة وبعضها - ولسست أدري لماذا ؟ بتوقيعات  
مستعارة ، وبعض من ناقصونى فى رأىي ، كانوا متشبهين بأرائهم ، الى  
أبعد حدود التشبه ، وبعض الرسائل ، التي وردت الى من بعض هؤلاء ،  
كانت تحمل عبارات قاسية ، وجارحة لابد أن يتقبلها المرء - بحسن نية  
طبعاً ، وقد لا يعرف هؤلاء ، أو هؤلاء ، اننى كنت - رغم اختلافى فى رأىي  
مع مكرم عبيد باشا ، عندما كان سكرتيراً ، عاماً للوفد ، وبعد أن خرج  
أو أخرج من الوفد - من غلاة المعجبين به خطيباً ، وكاتباً ، وما أكثر المرات ،  
التي كنت أذهب فيها الى السرايات ، التي تقام لكى يخطب فيها مكرم  
عبيد لاستمتع بل لأمتع نفسى بعقوبة مكرم: عبيد الخطابية ، وما أكثر  
المرات التي كنت أذهب فيها الى مكتبه ، فى شارع قصر النيل ، لأنقصه فى  
أرائه ، أو ليملى على بعض المقالات أو الأحاديث التي كنا نطلبها منه  
فى المصور وقد قلت فى أحد فصول هذا البحث ، ان مكرم عبيد باشا

كان من أخلص أبناء مصر ، لمصر ، رغم ما وقع فيه من أخطاء سوف يغفرها له تاريخنا الوطني ، لصدق احساسه الوطني ، ولشدته تعلقه بمصر ، وعندما قلت انه « علق في سنة ١٩٤٢ الآمال على الملك السابق » قلت « نحن لا نلومه » على تلك الآمال التي طلقها على الملك وقتئذ فقد كانت آمال الشعب كله ، ولكن هذا الكلام لم يجب البعض من أنصار وأصدقاء ومعارف ، مكرم عبيد ، وإن كان بعض هؤلاء قد سحبوا بعض كلامهم ، بعد أن أفردت فصلا خاصا بل فصولا كثيرة ، عن الكتاب الأسود .

وما حدث بالنسبة لمكرم عبيد ، حدث مثله ، أو قريب منه بالنسبة للوفد المصري ، ولقد سبق أن قلت مرارا وتكرارا ، انني رغم انتمائي ، الى الحزب الوطني ، الذي كان يختلف الى حد كبير مع الوفد ، في كثير من الأمور السياسية ، ورغم أنني كنت من أشد المعارضين ، للوفد وخاصة في فترة سنوات ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، وفي بعض الفترات ، التي كان الوفد فيها في الحكم ، فبما عدا ، الفترة الأخيرة التي ألقى فيها معاهدة ١٩٣٦ الا أنني اعتبر ، الوفد المصري ورئيسه مصطفى النحاس ، القاعدة الشعبية الصلبة التي طالما وقفت أمام مطامع الانجليز والسراي وقد سبق أن كتبت عن مصطفى النحاس - يرحمه الله - سلسلة من المقالات تحت عنوان « مقال تأخر نشره عشر سنوات - مصطفى النحاس زعيم وطني شجاع كان قائد مصر وضميرها » بمناسبة مرور عشر سنوات على وفاة مصطفى النحاس في أغسطس وسبتمبر ١٩٧٥ كانت باعتراف الكثيرين أول دراسة موضوعية جادة منصفة عن مصطفى النحاس ، وبالرغم من أنني ، قلت ، ان السراي والسفارة البريطانية قد لعبتا أخطر الأدوار - بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة - في اضمحلال الوفد المصري باعتباره القوة الشعبية الرئيسية القادرة على الوقوف بقوة وصلابة في سبيل تحقيق الأهداف الاستعمارية البريطانية في مصر ، وبالرغم من أنني عندما بدأت أكتب عن الكتاب الأسود ، انتقدته لأنه امتلا ، بكثير من الأمور الصغيرة ، ورغم أنني - قلت بعد - أن قمت بجولة سريعة جدا ، في الكتاب الأسود - انه ليس معنى اشارتي الى كثير من الموضوعات التي وردت في الكتاب الأسود أنني أسلم بها كلها فان التسليم بمثل هذه الموضوعات يقتضى ، أن نسمع الطرف الآخر وهو الوفد ، الذي رد على كل ما جاء بالكتاب الأسود ، جملة وتفصيلا ، كما أنني قلت أيضا أننا يجب أن نلفت النظر الى أننا ونحن نتحدث عن أحداث سنوات ما قبل الثورة . وننتحدث عن بعض التصرفات التي وقعت من بعض السياسيين القدامى لا تحكم عليهم فان الحكم ، على هؤلاء السياسيين ليس من حقنا ، رغم كل ذلك الموضوع فلقد غضب الكثيرون وكان أكثرهم غضبا الصديق الوطني الكبير د. محمد بلال الذي لعب الكثير من الأدوار في الحركة الوطنية المصرية ، وخاصة في ثورة

١٩٣٥ ، وكانت غضبته واضحة في كلمات كثيرة عنيفة سلمها لي ، وأسمدني ، أن أنشرها كما هي ، ولقد كنت أود ، أن أحذف بعض ما فيها خاصا بي ولكني عمالا ، لحق الرد ، رفضت أن أحذف كلمة واحدة .

ويجب هنا أن أوضح قضية هامة وهي أنني عندما أنقل ، وفي بعض الحالات بالتفصيل الذي يكاد يكون مملا بعض الأحداث - كما رواها بعض أساتذتنا ، وفي مقدمتهم أستاذنا عبد الرحمن الرافعي ، ود - محمد حسنين هيكل ، يرحمهما الله ، لا يعني ، أننا نوافق أصحاب الآراء التي أبديت على آرائهم ، ولكننا ننقل بعض وجهات النظر الأخرى - دون التزام من جانبنا بها - اتماها لبعض متطلبات عملية التاريخ الوطني ، ومن تلك العبارات التي نقلناها عن أستاذنا الكبير ، عبد الرحمن الرافعي ما جاء عن بهي الدين بركات باشا - وهو رجل كان موضع ثقة الجميع وموضع احترام الجميع ، بلا نقاش ، أو جدال - والعبارة تقول ان بهي الدين بركات باشا قد أوحى اليه عن طريق سليمان حافظ بالاستقالة من مجلس الوصاية وقد سعدنا سعادة بالغة لأن كريمات بهي الدين بركات باشا - ومن من فضليات السيدات - قد أطلعنا على مذكرات والدهن - الرجل الذي لا خلاف عليه ، وعلى ما آواه لبلده من خفعات - بهي الدين بركات باشا - وهي من أفضل المذكرات السياسية على الإطلاق ، وفي هذه المذكرات ، الصادرة الأمانة كلام كثير عن هذه الواقعة ، وأنه ليسعدنا أن ننشر بعض ما جاء في تلك المذكرات التي نعتبرها بحق كنزا تاريخيا ، راجعا .

على أية حال ، نحب أن نؤكد ما سبق أن أكدناه من قبل أننا لاستهدف من كتابة تلك السلسلة من الكتب إرضاء أحد ما ، أو غضاب أحد ما - بل أننا نستهدف أن نقول ما نعتقد ، أننا الحقيقة في فترة هي - بلا جدال - من أخصب فترات تاريخنا الوطني على الإطلاق فإن وفقنا الله الى الحق ، وإلى الحقيقة فأننا نكون من أسعد الناس وإن جانبنا التوفيق - وكل أمرى منا معرض لأن يجانبه التوفيق - فإن من حق أي مواطن ، أن يشترك في توضيح وجهة نظره بها يراه ، ونحن نعد الجميع بأن حق الرد سوف يكون مكفولا ، لهم ، لأننا من أشد الناس إيمانا بأن حرية الصحافة التي ننعم بها الآن - كما سبق أن ذكرت - لا يمكن أن تكمل الا مع الالتزام بحق الرد ، فحق الرد ليس مكفولا ، من الدستور وقوانين النشر ، وحسب بل ان كل المبادئ ، والقيم الإنسانية ، التي ندين بها تكفله .

تلك كلمة - وإن جاءت طويلة - أثرت ان أوضح بها بعض الأمور ، التي أثارت بعض الجدل ، وأمل أن أكون قد نجحت في توضيح ما أردت توضيحه ..

ومرة أخرى اعتذر عن هذه التداخلات وأدخل في التفاصيل بعد أن طال الحديث في العموميات :

لقد سبق لي أن أشرت إلى آراء بعض السياسيين والكتاب والمؤرخين في الخلاف الذي نشب بين رئيس الوفد المصري مصطفى النحاس وبين سكرتيره العام مكرم عبيد وإلى حكومة الوفد التي جاءت في ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وأقيمت في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وكان من بين من اعتدت عليهم مارسيل كولومب الذي يعتبر كتابه تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ من خيرة الكتب التي تناولت تلك الفترة بالتاريخ المصادق الواعي وكان آخر ما نقلناه قوله عن مصطفى النحاس : لقد كان بسبب ترمسه بمناورات الحياة السياسية ولطول خبرته وبسبب وجود الرقابة في خدمته ولثقلته أيضا في قدرته على الحصول على أصوات أغلبية الناخبين ، رجلا يصعب النيل منه ، ورغم ذلك كان يحاول بجهده جهيد عن طريق خطبه المعنيفة التي كان يلقيها « ضد أعداء البلاد وإعداء الدستور وعن طريق رحلانه المعنوية احتواء الرصيد المتنامي لصالح خصومه ، لكنه لم ينجح في حصر نطاق المعارضة الصامتة له ، وربما كان سيقدّر له أن ينجح في ذلك ذات يوم لو لم تكن قد تدعيت صفوف خصومه بمدد جديد فقد سبق أن انضم إليهم مكرم عبيد باشا الذي سبق أن أقصى عن الوزارة في ٢٦ مايو ١٩٤٢ : لقد طرد مكرم عبيد من الوفد كما طرد من قبل ذلك عام ١٩٣٧ محبوبه فهمي النقراشي وأحمد ماهر : انفصل مكرم عبيد عن الوفد وكون جماعة سياسية جديدة ، هي الكتلة الوفدية وقد أدى هذا الانشقاق إلى زعزعة قواعد الحزب فقد كان مكرم عبيد لسنوات طويلة ، لسكرتير العام للحزب وكان يصرف كافة شئون الوفد وخبائياه ، كما كان نفوذه داخل الحزب قويا حيث اكتسب سمعة طيبة لنزاهته وهي سمعة من شأنها ، أن تعطي لهجته ضد رئيس الوفد ثقلا خاصا ، وسرعان ما اتخذ في المناقشات البرلمانية - وهو الخطيب المفعو - موقف الخصم العنيد للوفد ولرئيسه وفي بداية ١٩٤٣ ألف كتيبا جرى تداوله سرا على الفور وهذا الكتيب الذي صدر باسم الكتاب الأسود عبارة عن عرضة اتهام الهدف منها بسبب ما كشفت عنه من الوقائع المزعجة بذور الشكوك في نزاهة رئيس الوزراء وفي اخلاص المحيطين به ويقول مارسيل : « وهكذا أخذ مكرم عبيد منذ ذلك الوقت يبذر بذور الشك في النفوس ، وأخذ الرأي العام يولي ثقة أكبر بما يذاع من دعايات معادية للحكومة كما أن عنف الاجراءات ضد مؤلف الكتاب الأسود قد شجعت المعارضة وطبع زعمائها إلى أن يجعلوا من الرأي العام العالمي شاهدا على شكاياتهم بنفس الوسيلة التي سبق أن لجأ إليها الوفد » وقد استطاع زعماء المعارضة - بتقديمهم براهين أكثر وضوحا - أن ينموا الاحتقاد



والضغائن ضد بريطانيا العظمى أما ازاء النحاس باشا فقد اتخنوا مظهر أبطال الاستقلال المصري وظلوا يطالبون بلا انقطاع فى كتابتهم وفى الاستجابات التى يقدمونها فى البرلمان بالقاه ما جاء فى معاهدة ١٩٣٦ ماسا باستقلال مصر وأصبح من الممكن أن نسمع فى مجلس الشيوخ أثناء مناقشات دارت حول موضوع وياه الكوليرا فى ٢٨ إبريل ١٩٤٤ مثل هذه الكلمات التى يتمثل فى سفرتها المرة ، ذلك الملاء الشديد للحكومة . « ايها السادة أن مصر تعيش ساعات عصيبة : لقد جاءتنا الملايا كما جاءتنا الحكومة الحالية مع هذا الفارق الوحيد هو أن الملايا قد جاءتنا على متن الطائرات البريطانية بينما جاءتنا الحكومة الحالية على ظهر دبابات بريطانيا العظمى » لم تنشر هذه الكلمات فى الصحف وبرغم ذلك فقد ظلت تتناقل من فم لثم ينتهرها الهمس فى كل مكان . وفى نفس اليوم أصدرت الجمعية العمومية للكتلة الوفدية مذكرة وجهتها الى « صاحب الجلالة الملك المحبوب » والى ممثلى الدول الديمقراطية الأجنبية والى دول الشرق الشقيقة تدعى فيها سياسة انجلترا التى تضع مصر فى مصاف « احدى مستعمرات » التاج وتقدم بذلك للعالم مثالا ، ملحوسا على ما ينتظر الدول الصغرى تحت ستار ميثاق الأطلسى » وانتهت المذكرة بتوجيه نداء الى الشباب النقي المستقيم الذى يحتم عليه الواجب أن ينهض لابعاد الأجنبي المستعمر وعملائه المصريين ..

وذهبت الجبهة الوطنية الى أبعد من ذلك فوجهت فى أول مايو نداء جريشا تداول نصه سرا ، ولم يكن هذا النداء سوى سجل قاس مليء بالمرارة ضد السياسة البريطانية منذ أزمة فبراير ١٩٤٢ لم يكن الأمر متعلقا برئيس الوزراء بقدر ما كان يهدف الى أن يبين للشعب كيف أمكن لانجلترا من خلاله أن تنتهك استقلال مصر ، وأن تورغم الملك بأقصى التهديدات على أن يأتى به الى الحكم من غير طريق الانتخابات ثم يعطى النداء قائلا : ايها المصريون : لقد انكشف السر ، وأعلن الانجليز حقيقتهم ، لقد بينوا . أنهم ليسوا بالجلفاء ولا بالأصديقاء لبلادكم وانهم مخادعون أقوياء بينما أنتم عبيد مستدلون . لقد بلغ الخطر مداه وبرهنتم الأزمة ، التى تعاني منها البلاد منذ عامين بوضوح على نوايا الانجليز تجاه مصر والشعوب العربية والشعوب الاسلامية والشعوب الشرقية : ان المبادئ النبيلة التى أعلنتها مبادئ حرية وحقوق الشعوب لم تكن سوى قناع أسفرت الآن من خلاله عن حقيقتها السياسية » ولقد أدت هذه الحملة الى اعتقال مدبرها مكرم عبيد ومع ذلك فقد بدأ الرأى العام - تقوده فى ذلك المعارضة - يولى ابتداء من يونيو ١٩٤٤ اهتماما متزايدا بتطور العلاقات الانجليزية المصرية ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصحافة تخوض يوميا فى المشاكل التى لا تزال معلقة بين القاهرة ولندن وأجمعت كل الصحف على المطالبة بانسحاب القوات الأجنبية والاتحاد مع السودان واعادة النظر فى وضع

فناه السويس وخلصت في النهاية الى المطالبة بالاعتراف التام بالمطلق باستقلال مصر في مؤتمر السلام وهكذا أصبحت المعاهدة موضوعا للجدل ولما يمض على توقيعها أكثر من ثمانى سنوات .

ويقول مؤلف كتاب تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ : « وعندما شعر مصطفى النحاس بأن شعبيته أُنْجِثت تضعضع حاول جاهدا أن يستعيد الثقة التي أفقدته اياها مهادنته للانجليز وحاول أن يكسب تأييد طلاب الأزهر بأن رفع ميزانية الجامعة الأزهرية الى ٨٥٠,٠٠٠ جنيه وبأن قرر لخريجيه العاملين في مصالح الدولة نفس رواتب خريجي جامعتي فؤاد وفاروق ، وزاد المطالبه نحو الأفكار الاشتراكية فأعد خطة خمسية للمشروعات الكبرى وأخيرا فقد حاول التقرب من السراي ، وإن يعقد معها صلحا يستحيل أن يكون ثمنه سوى ذهابه هو من الحكم فقد ظل تشدد الملك فاروق ثابتا ، وكان على مصطفى النحاس باشا سواء بالرغم منه أو عن طيب خاطر - أن يواصل صراعه معه في الوقت الذي كان يهتم عليه فيه أن يقهر المعارضة .. ومنذ مايو ١٩٤٤ ازداد - الصراع حدة وكف الملك عن استقبالي رئيس وزرائه ونشبت معارك عنيفة أعاققت سير العمل في الادارات الحكومية ، وتكدست المراسيم في انتظار تصديق الملك عليها وظل منصب شيخ الأزهر شاغرا بل وصل الأمر الى حد وقف مدير الأمن العام في ٢٥ سبتمبر من وظائفه لأنه أمر بإزالة اسم رئيس الوزراء الذي كتب بجانب اسم الملك في اللافقات المرفوعة حول جامع عمرو ، والذي كان الملك قد أدى صلاة الجمعة فيه » .

ويقول : « جاكوب لاندو » في كتابه الحياة النيابية والأحزاب في مصر من ١٨٦٦ الى ١٩٥٢ : في عام ١٩٤٠ أرسل الوفد مذكرة قوية الى انجلترا يطلب فيها جلاء القوات البريطانية وإعادة المباحثات السودانية فور انتهاء الحرب وبصرف النظر عن هذه المذكرة ، فإن الانجليز كانوا يعتبرون الوفد الحزب الأقوى في مصر والذي لا يؤيد الألمان وقد هيا الانجليز الفرصة ، لرأسى النحاس باشا وزارة وفدية يكرهها الملك بأن أجبروه بمحاصرة القصر بالمدفآات في ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وقاوم الملك فاروق في أول الأمر ثم رضخ دون أن ينسى ذلك للانجليز : من المميزات التي لا تنسى لهذه الحكومة الوفدية حقيقة هو أنها أعطت اهتماما كبيرا للتعليم فأصدرت قانون .. التعليم المجاني الأول في عام ١٩٤٢ . كذلك اهتمت بتكوين الجامعة العربية وتشجيع التعاون المصري وقد رفعت هذه الأعمال من رصيد الوفد في هذه الفترة وكان قد عبط قليلا بفروج سكرتيره مكرم عبيد الذي أنشأ حزب الكتلة الوفدية ضد الانجليز والوفد .

وفي نهاية عام ١٩٤٤ وعندما تحركت الحرب بعيدا عن مصر طرد الملك فاروق النحاس باشا وعزى الوفد بعيدا عن مشاكل الشعب لعدة سنين .

وأخيرا ، وليس أخرا ، لابد من الإشارة - وبشيء من التفصيل أيضا - الى بحث هام وخطير ، عن « الوفد ١٩٣٦ - ١٩٥٢ » . وكان الدكتور محمد فريد عبد المخيد حشيش قد تقدم به الى كلية آداب عين شمس للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث وكان قد أشرف عليه الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى .

وقبل الإشارة الى ما جاء في هذا البحث عن أسباب الخلاف بين « النحاس ومكرم » وعن « الايجائيات والسلبيات » ، التي قامت بها وزارة الوفد « ٤ فبراير ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤ » أبادر فأقول انني كنت مترددا وباستمرار في الزج باسم السيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس في أمر الخلاف بين النحاس ومكرم وفي بعض الأمور السياسية الأخرى لاعتبارات خاصة غير أن ترددي قد زال تماما عندما وجدت اسم السيدة زينب الوكيل يتردد عشرات المرات في تلك الرسالة الجامعية : يقول « حشيش :

« لا شك أن السيدة زينب الوكيل كانت تشعر وهي السيدة الجميلة والذكية وزوجة لزعيم سياسي كبير ، ورفيس للوزارة أن من حقها ان تبرز الى المكان اللائق بها في المجتمع المصري القائم حينئذ على المظاهر ، والوجاهة . الا أن هناك سؤالا يطرح نفسه : هل استطاعت هذه السيدة أن تؤثر على زوجها وتسيطر عليه ؟ لا شك أن الزوجة الصغيرة كانت ذات نفوذ كبير على زعيم الوفد فكان لها تأثيرها عليه ، ولا ينكر بعض رجال الوفد هذه الحقيقة ويبررونها بأن النحاس باشا يحكم طبيعته ورغم عظمته كان من النوع الذي لابد أن يوجد الى جانبه شخص قوي يستطيع السيطرة عليه ويقرر الدكتور محمد صلاح الدين وقد كان من أخلص الوفديين لمصطفى النحاس وأقربهم الى قلبه كما كان موضع ثقته : « ان هذا الشخص كان في وقت ما مكرم عبيد وبعد ذلك كانت زوجته زينب هانم التي سيطرت عليه وسيرته كما تريد » .

ويستخلص من هذا « حشيش بأن زينب الوكيل استطاعت أن تؤثر في زوجها وتسيطر عليه بالإضافة الى طبيعة المرأة وحسبها للتسلط على من بجوارها ولا سيما الزوج وهذا بالإضافة أيضا الى عامل هام وهو

ظهور فؤاد سراج الدين في حلبة الوفد مسلحاً هو الآخر بإسـلـحـه  
 الكثيرة كل هذا يؤدي - وهو طبيعي في اعتقادنا - الى نشوب معركة  
 بين مكرم من ناحية وزينب من ناحية أخرى ، ولكن - ويا لسوء حظ  
 مكرم هذه المرة - كانت أسلحة المعركة غير متكافئة فبينما كان مكرم  
 يقف وليس معه الا سلاحه القديم ، « سلاح الجهاد » ، والوطنية بفهمه  
 وصداقة الزعيم ، والاسلوب الديمقراطي كانت السيدة زينب تملك  
 الاسلحة الكثيرة ، أهمها قوة وإرادة المرأة فاستطاعت بهما أن تستحوذ  
 على زوجها ، وبالتالي أن تزيج مكرم من طريقها ، الا أنه - ورغم تقديرنا  
 لمعامل الصراع بين زينب ومكرم من أجل التسلط والنفوذ ، وقد استمر  
 لفترة طويلة - كان النحاس أكتفاهما يعاني هو الآخر ، صراعاً لا يقل  
 حـرارة عن صراعهما ، لكن صراع النحاس ، كان بين ذكريات ماضيه  
 ورفيق كفاحه وصديق الزمن وبين الزوجة ، التي يبدو أنها أخذت بجميع  
 قلبه ، وعواطفه ، نقول رغم تقديرنا لهذا المعامل في هذا الخلاف الذي  
 أدى الى خروج مكرم من الوفد والوزارة الا انه لم يكن هو المعامل الوحيد ،  
 فقد كانت الى جانبه عوامل أخرى هيأت وساعدت على اشغال هذا  
 الخلاف ، فيذكر الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين عاملاً كان في اعتقاده  
 مبعثاً للخلاف بين النحاس ومكرم وهو أن مصطفى النحاس في هذه  
 الوزارة ( ١٩٤٢ - ١٩٤٤ ) استن سنة جديدة لتلافي ما حدث في وزارة  
 ٣٦ - ١٩٣٧ وخروج ماهر ، والنقراشي من السوفد بسبب ما كانوا  
 يعتقدونه من سيطرة مكرم على مصطفى باشا واستثثاره بكل النفوذ  
 والمظنة لديه ، ومن ثم فإن النحاس باشا في وزارة ١٩٤٢ ومنذ البداية  
 عمل على ايجاد نوع من الموازنة بين أعضاء الوفد « الكبار » حتى لا يتوهم  
 بعضهم - كما حدث سابقاً - أن مكرم يظن عليهم أو انه يستأثر بكل  
 الكلمة لدى رئيس الوفد فتتولد الأحاسيس والانفعالات . وينتهي الأمر  
 الى انشقاق جديد . وقد فوجئ مكرم بهذه الخطة وهو لاح ذكرى ، الى  
 حد بعيد ولكنه أخطأ تفسيرها فبدلاً من أن يفهمها على وجهها الصحيح .  
 اعتقد أنها تحول في شعور النحاس نحوه أو في مكانته هو ، عند النحاس  
 ولم يستطع مكرم - وهو المعروف بمصيبته وعنفه - كما يذكر فؤاد  
 سراج الدين - أن يتمالك أعصابه أو يسيطر عليها فاستسلم لأوامره ،  
 وللأقوال السوء من بعض المتصلين به يفسخون له الأمر ويستبدلوه  
 ويفهمونه أن الأمر خطة منسومة لزعزعته عن مكانه في الوفد والهيئة  
 الوفدية فاندفع حتى وقعت الواقعة . وينقل د. حشيشي رأياً للدكتور  
 محمد صلاح الدين عن دور فؤاد سراج الدين في اذكاء الخلاف بين  
 النحاس ومكرم ملخصه أن فؤاد كان ينبغي عليه أن ينتظر بعض الوقت  
 الا أنه يبدو أنه كان طموحاً ومتسرعاً للوصول الى تحقيق طموحه الواسع  
 فاتخذ كل الوسائل لتحقيقها وكانت كسندته مؤهلاته في كونه شاباً ،

وسيمًا ، وغنيا . الأمر الذي فتح مجالا للشائعات والشكوك وينتهى صلاح الدين الى : « أن لفؤاد يدا في اخراج مكرم من الوفد » ، ويتناول الأستاذ فؤاد سراج الدين هذا الاتهام لينفيه ويضعه عن نفسه مدلا على أن علاقته بمكرم كانت وثيقة جدا و . . و . . وأنه لم يكن هناك ثمة دواع اطلاقا لمحاربة مكرم أو زحزحته من مكان لأنه - أي فؤاد - لم يكن يطمح في مكانه بالوفد إذ لم يكن عضوا في الوفد حينئذ ١٩٤٢ ، .



ويؤكد د<sup>٥</sup> حشيش ما سبق أن تناولناه في هذه الدراسة من سعي القصر عن طريق أحمد حسنين لازدياد الفجوة بين النحاس ومكرم فيشير الى مقابلة الملك المكرم عبيد - وكان وقتئذ وزيرا للمالية ، والتموين - في ١٢ مارس ١٩٤٢ وكيف خرج مكرم من هذه المقابلة ليندلي الى الأهرام بتصريح يشيد فيه ببساطة الملك وديمقراطيته وأنه ملك الجميع و . . و . . وقد تحدث النحاس الى مكرم في أمر هذا التصريح ، وطلب منه تفسيراً له ولامه - كما يقول الأستاذ محمد التايبي - عن عدم عرض التصريح عليه قبل نشره بل ان النحاس أظهر لمكرم امتعاضه مما نشره ، وأن ما نشره لا يأتي الا على لسان العبيد ، وكان الذي دبر هذه المقابلة أحمد حسنين وكان هدفه منها توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم .

ويخرج د<sup>٥</sup> حشيش من كل هذا بحقيقتين : الأولى أنه كانت هناك سحب خلاف يجعها النحاس ويظهرها مكرم ، وهي من صنع زينب الوكيل وبعض المحيطين بمكرم وكل له هدفه من ورائها ، والحقيقة الثانية أن القصر - أحمد حسنين وخلفه فاروق - كان يعمل على توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم ويؤكد هذه الحقيقة فؤاد سراج الدين ويفسرها بأن القصر ، كان يعتقد - وهذا حق - أن مكرم قوة كبيرة في الوفد . وأن وقوع خلاف بينه وبين مصطفى باشا لا شك يسبب انقساماً كبيراً في الوفد والهيئة الوفدية ، ومن المعروف ، أن الوفد هو الخصم الأول للقصر ، الذي يريد تفتيت كلمته وتفريق صفوفه .



ويروى فؤاد سراج الدين أنه قال لأحمد حسنين أثناء اشتداد الخلاف بين النحاس ومكرم : « كيف يؤيد القصر ، مكرم عبيد بينما كان رجال القصر هم الذين يشكون دائما منه » وينسبون كل خلاف بين القصر ، والوفد اليه » وأن أحمد حسنين ضحك وقال له بالعرف الواحد : « ان رأينا في مكرم هو هو لم يتغير ، ولكننا نعتبره برطوشة قديمة نضرب الوفد بها » . .

وينتهى د<sup>٥</sup> حشيش الى أن الخلاف بين النحاس ومكرم لم يكن

وليد شخص بمفرده.. فلم تكن زينب الوكيل تقف وحدها ، وراءه ولم يكن كذلك فؤاد سراج الدين وصول ويجول منفردا ، كما أنه لم يكن القصر أو أعضاء الوفد كل بمفرده وراء هذا الانشقاق ، بل كل هذه العناصر مجتمعة ساهمت وتضافرت على التفريق بين أصدق صديقين في السياسة المصرية ، غاية الأمر ، أن هذه العناصر - وهي ليست بالهيئة - كانت تختمر تحت السطح وتجهز البارود في انتظار شرارة توقده .

ليلتهب ويشتب نيرانا حامية فوق السطح ، وأن فؤاد سراج الدين لم يكن وحده الذي يرى التسجيل بفصل مكرم عبيد من الوفد ، وإنما كان يرى رأيه هذا بعض أعضاء الوفد الآخرين الذين كانت تحلوهم نفس الرعدة في اخراج مكرم من الوفد . فقد آن له أن يخرج لكي يصحبوا أرقاما صحيحة لا تقبل الكسر .

وبعد اخراج مكرم من سكرتارية الوفد ثم من الوفد ، استقال ثلاثة من شيوخ الوفد هم : اسماعيل فواز ، زكي ميخائيل بشارة ، وميشيل رزقي ، و ١٤ نائبا هم : السيد سالم ، محمد فريد زعلوك ، عبد الله فواز ، جلال الحمامي ، د. فهمي سليمان ، أبو المجد الناصر ، نجيب ميخائيل بشارة ، حسين الهرميل ، ليبي جريس ، محمد عثمان عبد القادر ، الفريد قسيس ، أو الفيت الأعور ، مهني القمص وجورج مكرم عبيد .

استقال هؤلاء من الهيئة الوفدية التي يرأسها مصطفى النحاس بعد أن دفعوا اليه استقالتهم وذلك « احتفاظا منهم بوفديتهم الأصلية واستمساكا بالمبادئ الوفدية الخالصة التي ساهموا فيها وجاهدوا لها منذ أن شكل الوفد برياسة زعيمه الخالد سعد زغلول ، وقد رأينا - كما جاء في خطاب الاستقالة - من مصلحة الوطن والوند معا أن نبادر باتخاذ هذه الخطوة ، بعد أن اقتنمنا بأنكم - أي مصطفى النحاس - خالفتم مبادئ الوفد السامية في الحكم وفي الوفد مما بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامة رجالنا في خطر داهم لن ينقذها منه إلا رحمة الله ، ودعاء المخلصين من أبناء هذا البلد الأمين » .

ولم تقبل استقالة هؤلاء الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية ، وإنما فصلوا منها بقرار من الوفد « بناء على اتهامهم لرئيس الوزراء ، وزملائه بالتفريط في حقوق البلاد » .

ويقول د. محمد فريد حشيش بعد عرض مستفيض للأسباب الخلاف بين النحاس ومكرم ، ولما ظهر ذلك الاختلاف وصوره ، أن الوفد يلجأه وشبابه وفلاحيه وعماله ، كان بعيدا فالخلاف كما رأينا كان شخصيا ، لا حول مصلحة وطنية أو عقيدة سياسية ، أو مذهب من

مذاهب الحكم ، وهذه إحدى الآفات التي أقسدت الحياة السياسية في مصر ورغم ذلك فقد كان الكتاب الأسود حينئذ موضع اللهفة والكتاب الأسود - رغم كل شيء - كان بمثابة ناقوس نبه الأذهان ، صحيح أن دقائقه كانت عالية ، ولها صدى أجوف إلا أنها أثارت ضجة كبيرة في البلاد مع أن الرقابة على الصحف منعت الإشارة إليه ، فاهتزت له دوائر الحكومة ، وحزب الوفد وتلقفه الناس في لهفة وشوق وتبادلته الأيدي في سرعة حتى أصبح حديث الناس جميعا كما كان مبعثا لههشة السياسيين حينئذ وذلك لما احتواه ، وقد وصفه نجيب الهاللي الذي كان - متعاطفا مع مكرم في خلافه مع النحاس والذي فصله الوفد في عام ١٩٥٠ - بأنه لم يكن صحيحا كله ، كما أنه لم يكن باطلا كله .



وفي ختام تلك الرحلة الشاقة ، الطويلة ، التي استغرقتنا عملية النزاع مكرم ، والتي لم تكن سهلة باعتبار أنه كان أشبه باخطبوط تغفل في كل ثساي جسم الوفد وزواياه وبالتالي كان من الصعب استئصاله ، ولا مندوحة لنا من الإشارة إلى ما تخلل تلك العملية من المشاهد التراجيدية والكوميديّة معا ، والتي إن دلت على شيء فأنما تدل على مدى ما وصلت إليه الحياة السياسية في مصر من الديماجوجية والفساد . فكيف كان مكرم ملء السمع والبصر والمهين على أقدار حزب الوفد طوال ما يقرب من خمسة عشر عاما أو يزيد ، وكيف كان شمس الجهاد ، التي لا تغرب ، ثم كيف أصبح بين يوم وليلة الكيدبان والألعوان وأسوأ مثل للنائب في مصر إلى آخر ما أخذت طبول الوفد تدقه لئلا ونهارا ثم من ناحية أخرى ، كيف كانت زعامة النحاس زعامة مقدسة ، من يجترئ عليها يستحق الطرد من جنة الوفد وكيف كان الزعيم الأورحد في نظر مكرم ثم بين يوم وليلة ينهار هذا كله وتطلق أبواق مكرم تذيب أشنع الأوصاف وتشيع مختلف الاتهامات لزعيم وزملائه .

ولعل من الأمور المؤزنة ، والباعثة على الأسف معا ، أن تقع تلك الخلافات العنيفة في صفوف الوفد - حزب الأغلبية الشعبية - وأن يعبادل الصديقان القديمان مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، أعنف الاتهامات وانظهما وأن يشتد ويرسل السفير البريطاني خطابا شخصيا إلى مصطفى النحاس مؤكدا له أن غزالي بك ظل يتعاون تعاوناً جدياً مع السلطات البريطانية وتقع الحكومة في ورطة !



وهكذا تمضي الأمور : المستولون المصريون يضرب بعضهم بعضا والمستولون البريطانيون يضربونهم جميعا وبلا استثناء ، إلى أن تمر

العلاقات بين الوزارة الوفدية والسفارة البريطانية كما يقول مارسيل كولب بحالة من فقدان المودة ، وزيادة على هذا فان وجود « حكومة الشعب » لم يعد ضروريا لبريطانيا العظمى فالتقوات الحليفة بدأت تستعد لأن تنجلي عن كريت والبلوبونيز أخسر فلول القوات الإيطالية الألمانية وفكر الملك فاروق في اسناد رئاسة الوزارة الى أحمد ماهر باشا الذى لم يكف مطلقا عن تحييد دخول مصر الحرب . وكان هذا بالنسبة الى لندن ، ضمنا كافيا وسحب مايلز لامبسون تأييده لمصطفى النحاس وفى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أقيمت الوزارة ، وللمرة الثانية منذ تولي الملك فاروق العرش ، كان على الوفد أن ينحني أمام الإرادة الملكية . . . ويقول مارسيل كولومب وهو يحلئ أزمة ١٩٤٤ ، التى أدت الى اقالة وزارة مصطفى النحاس لحرس الملك - كما جاء في خطاب الاقالة - على أن تحكم بلاده وزارة ديمقراطية تعمل للوطن ، وتطبق أحكام الدستور نصا وروحا ، وتسوى بين المصريين جميعا في الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب » يقول مارسيل كولومب : ان أزمة ١٩٤٤ . تختلف عن أزمة ديسمبر ١٩٣٧ اختلافا يينا ففي الأزمة السابقة استطاع الملك بما له من جاذبية الشباب وبريقه أن ينجح في التخلص من رئيس وزراء معتمدا على نفوذه وحده ، ولكنه على العكس في عام ١٩٤٤ وكانت شعبيته هو الآخر قد أخذت بدورها تتدهور لم يستطع أن يفسر تلك اللامبالاة ، التى استقبل بها الرأي العام سقوط الزعيم الوطني القديم : فقد كانت من وراء ذلك أسباب أعبق ، أن الوفد لم يعد هو ذلك الوفد الذى استطاع في الماضي أن يحوز اجماع مصر ، في ساعات الثورة العصبية فانشقاق العديد من أعضائه . بشكل الخلاف بل الصراع بين الوزارة والسراى الى حد المجابهة الصريحة الواضحة ، هذا في الوقت الذى تمر فيه البلاد بأخطر الظروف وأدقها وفي الوقت الذى انشعب فيه الاحتلال البريطاني أطافره في كل برقع من مرافق البلاد وفي الوقت الذى يقوم فيه الاحتلال ممثلا في عبيده لورد كيلرن كل يوم بل كل ساعة بالاعتداءات الجسيمة على كرامة المصريين وعلى حقوقهم وبالمعمل الدائب على اذلهم والتبيل منهم .

كان - مثلا - الملك ورئيس وزرائه يظهران كل يوم أمام الشعب وبصورة لافتة للنظر وكانهما غريمان يتنافسان على شيء ما . . . يظهر - مثلا - وباء الماريا في الصعيد فتتهون الحكومة من خطورة الأمر ، الى أن يزور الملك الصعيد لبحث هذا الموضوع ، فيبادر النحاس بدوره هو الآخر بزيارة الصعيد ، مقلعا جولات الملك .





● تصل العلاقات بين الملك ورئيس حكومته الى حد القطيعة فيمتنع الملك عن استقبال رئيس وزرائه ويفكر في ابريل ١٩٤٤ في التخلص من وزارة النحاس ويبلغ السفير البريطاني ينيته في اجراء تغيير وزاري بحيث تكون الوزارة الجديدة غير حزبية ، ويرئاسة أحمد حسنين وعضوية حسن صادق وسابا حبشي وعبد الفتاح عمرو ، ويحجى رد ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية بأنه لا تغيير .

● تشرف قرينة رئيس الوزراء ، على اسبوع البر فيتبنى الملك مشروع يوم المستشفيات ، لا يحضر الملك حفلة لاسبوع البر ويحضر حفلة لهنى شعراوى فتتشبب أزمة ، توقف حكومة الوفد مدير الأمن العام محمود غزالى بك لأنه أمر بإزالة اسم رئيس الوزراء فى اللاتنات المرفوعة حول جامع عمرو ، الذى كان مقرا أن يصلى به الملك ، وينشر خبر الايقاف فى صحيفة اليوم التالى فى الصحف وتعرف السراى العلاقة التى تربط غزالى بالسلطات البريطانية فيصمم الملك على ابقاء غزالى بك فى منصبه ، وقد ألحقت به آخر هذه الانشقاقات - التى انتهت بخروج أحمد ماهر ، والنقراش ، ثم مكرم عبيد - ضررا حقيقيا ولكنه كان حادث ٢ فبراير ١٩٤٢ بمثابة الضربة القاتلة لنفوذه باعتباره حتى ذلك الوقت بطل القضية المصرية : لقد بعد به العهد الأول عن ذلك الوقت الذى كان من الممكن - كما حدث ١٩٣٥ - أن نرى فيه شايأ أصميب بجرح قاتل أثناء إحدى المظاهرات الوفدية ، فحسم منهذيله فى دمه ليرسله حيا .وتقديرا الى مصطفى النحاس قبل أن يلفظ آخر أنفاسه ، لقد فقدت الجماهير ، المصرية شيئا فشيئا ، وبطريقة غير محسوسة حماسها الذى لم يعد ينفعها للالتفاف حول زعيمها ، أما ايمانها بخلفاء سعد ذلك الايمان الذى ظل لمدة طويلة لا يتزعزع فقد ضُحِف شيئا ، فشيئا ، كذلك بدأ الشك يتسلل الى النفوس ، ولم يعد الوفد سوى حزب سياسى ، لا يتحمس الكثيرون للتصويت فى صفه فى مواجهة مناورات حكومات الاقليات ومع ذلك فلا شك أنه ظل لديه أتباع كثيرون ، كما كان لا يزال يتمتع بتنظيم داخلى متين عند فروجه على كل أرض مصر ولكنه لا يزال يواجه ادعاءه ، من حيث كونه تجسيدا ، للأمة نفسها وبرغم ذلك فان تقهقره لا يعنى النصر لخصومه ، فهؤلاء لن يستطيعوا أن ينجحوا كلية فى أن يسلبوه دوره الا اذا استطاعوا تحقيق آمال مصر القومية غداة الحرب واشباع المطالب الاجتماعية .

وبعد ذلك كله ، ننتقل الى أخطر الأحداث التى وقعت فى الفترة من ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ ولعنى به الكتاب الأسود للعهد الأسود .

## الفصل الثاني

### كان نشر الكتاب الأسود سببا في انزلاق حكومة الوفد الى كثير من الأخطاء السياسية

● في مقننة الفرديات المنيفة ولا اقول القاتلة .  
التي منى بها الوفد المصري - حزب الأغلبية الشعبية -  
لاكثر من ثلث قرن من الزمان ، افاقته من الحكم اثر  
اغتيال السيرى ستاك ، سردار الجيش المصري والحاكم  
العام للسودان في ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وذلك بعد اشهر  
قليل من اكتشافه اول انتخابات شعبية حرة في  
تاريخنا الثيابي كان شعارها : « لو رشع الوفد حرة »  
لانتخبناه ٠٠ » وبعد تلك الفربة المنيفة التي هزت  
كيان الوفد وبنياته الى حد كبير جاءت وفاة  
سعد زغلول في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ - اى منذ  
خمسین عاما - وسعد زغلول من الزعامات الشعبية التي  
لا مثيل لها في تاريخنا الوطني : رجل شارك في صنع  
ثورة ١٩١٩ وصنعتة ثورة ١٩١٩ كنا في الريف مثلا ،  
نسمع ان العجل ندما ينزل من بطن امه [ الجاموسة او  
البقرة ] يهتف : يحيا سعد ، وان بعض اوراق نبات  
الفلول كانت تحمل عبارات : عاش سعد زعيم الأمة ،  
و ٠٠ و ٠٠ الى غير ذلك من الامور ، التي ان دلت على  
شيء لما نأمل تدل على مدى الشعبية الجارفة ، التي كانت  
من نصيب سعد ، وبعد هاتين الفريرتين المنيفتين في  
مدى ثلاث سنوات فقط ، جاءت خربة اخرى وكانت من  
صنع الوفد ذاته واعنى بها توليحه هو وكل الأحزاب  
المصرية - فيما عدا الحزب الوطني - معاهدة ٢٦  
أغسطس ١٩٣٦ التي سماها معاهدة الشرف والاستقلال

وقد يعتبر البعض توقيع معاهدة ١٩٣٦ من أهم الأعمال  
البارزة في حياة السود وقد يوجد كثيرون من خارج  
الوفد يرون هذا الرأي ، ولكنني أدري وقد سبق أن  
قلت هذا الرأي في كتابي « الرجعية العربية » الذي  
صدر في بداية الستينات - أن جيل ثورة ١٩١٩ أو  
كثيرين من أفرادها قد انقضوا من حول الوفد لأنه وقع  
تلك المعاهدة ، التي أجلت في رأيهم معركة الجلاء  
عشرين عاما ، عل الأقل والتي جعلت بقاء قوات الاحتلال  
البريطاني في مصر ، قانونيا بعد أن كان غير قانوني  
و... و... و...

تم كانت ضربة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومهما يكن الرأي في حادث  
٤ فبراير ومهما كانت ملائحته والظروف التي سبقته أو قادت إليه فإن  
الوفد حقيقة قد تأثر شعبيا بمرجات متفاوتة - يراها البعض كثيرة ويراه  
الآخرون قليلة - وخاصة في محيط الشباب ، فليس أبدا من الهين أن  
تخرج سكرتيريا عاما ، لحزب كبير ، ظل منذ أن اختير مصطفى النحاس ،  
لرئاسة الوفد ، خلفا لسعد زغلول في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٢ يعمل سكرتيريا  
للوفا وفي المنصب الذي كان يشغله من قبل مصطفى النحاس ، رئيس  
الوفد كما ظل لأكثر من خمسة عشر عاما يمثل القوة الضاربة في الوفد ،  
ويحتل أهم الوزارات عندما يكون الوفد في الحكم ، ونمى بها وزارة  
المالية : صحيح أن مكرم عبيد « باشا » ، لم يحسن - تكتيكيا - اختيار  
الوقت المناسب للخروج من الوفد الأمر الذي تمثل في ذلك العدد الضئيل  
من النواب والشيوخ الذين خرجوا معه وكانوا ، لا يتجاوزون العشرين  
بأية حال من الأسوال ، فلقد خرج مكرم عبيد في وقت جاء فيه الوفد إلى  
الحكم بعد غيبة طويلة ، وخرج في وقت لم يكن الوفد قد ارتكب من  
الأخطاء الحزبية ما يجعل جماهيره تنفض من حوله ، كما أنه خرج في  
وقت اشتدت فيه نيران الحرب العالمية الثانية وقويت فيه سطوة الحكم  
العرفي بحيث أصبح غير قادر على أن يشرح للناس موقفه الجسدي بل  
أصبح - وخاصة بعد اعتقاله - عاجزا حتى عن حماية نفسه إذا كان  
مكرم عبيد ، لم يحسن اختيار وقت خروجه من الوفد كما فعل أحمد  
ماهر ، والنقراشي إلا أنه استطاع - رغم قلة إمكانياته السياسية  
والديبلوماسية - أن يصيب الوفد بشرح هائل « أو أن يدفع السود إلى  
الوقوع في أخطاء كثيرة ، ما كان يمكن أن يقع فيها لو لم يستدرجه  
مكرم إليها لقد شارك مكرم عبيد في وزارة الوفد التي تشكلت عقب  
حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كوزير للمالية حتى ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث رفع  
مصطفى النحاس استقالته وزارته إلى الملك فاروق نظرا لما قام بينه - أي

مضطفي النحاس - وبين حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية من اختلاف جوهرى ، طال أمده وتعددت مظاهره وتمتد على علاجه ، بالرغم مما يذلقه من الجهود ، ولما كان هذا الخلاف قد أدى الى استحالة استمرار التعاون بيننا فاقى أشرف بأن أرفع الى جلالكم استقالة الوزارة ، وبذلك أخرج مكرم عبيد من الوزارة ، ودخلها - لأول مرة - محمود سليمان غنام ، وأسندت وزارة المالية - وزارة مكرم عبيد - الى كامل صدقى ، الذى بقى فى وزارة المالية لأسباب « خاصة » حتى ٢ يونيو ١٩٤٣ ، لتقبل استقالته ويمن بدلا منه أمين عثمان باشا وكان ذلك لتغيير الوزارى قد شمل إخراج محمد عبد الهادى الجندى وزير الأوقاف مع كامل صدقى كما شمل تعيين فؤاد سراج الدين وزير الزراعة وزيرا للداخلية مع قيامه مؤقتا بأعمال وزارة الشؤون الاجتماعية ولللى عبد الحميد عبد الحق - أحد أصدقاء مكرم عبيد - من وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة الأوقاف « ارضاء للجاليات الأجنبية » ، « لأنه كان - أى عبد الحميد عبد الحق - يحدث المتاعب للحكومة بمعارضته بعض تشريعاتها ، كما يقول صير مايلز لايبسون السفير البريطانى فى بعض أوراقه الرسمية » !!

ويقول د<sup>و</sup> يونان ليب رزق فى كتابه تاريخ الوزارات المصرية ان من أسباب الخلاف بين النحاس ومكرم اشراك بعض العناصر ، الطموحة وبالذات فؤاد سراج الدين فى الوزارة الوفدية ولا شك ان هذه العناصر برغم تنصلها من كونها قد شاركت باى جهد لانساعة العلاقات بين الرجلين لا تشك : أنها قد أضافت عنصرا جديدا زاد الأمور تعقيدا بين النحاس ومكرم سبب آخر كان وراءه القصر الذى لم يدرج جهدا لضرب الوفد بعد ما أصابه فى ٤ فبراير ولا شك ان تقويت تماسك زعامة الحزب الكبير ممثلة فى النحاس ومكرم كانت من أهم الأهداف الملكية . ويقدم واحد ممن اتصلوا بأحمد حسين رئيس الديوان الملكى آنذاك شهادته فى هذا الصدد - محمد التامسى فى كتابه « من أسرار السياسة والسياسة » - يقول لم يكن أحمد حسين سبب الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتير الوفد ، السيد مضطفي النحاس والاستاذ مكرم عبيد ولكن كان أحد الذين عملوا بمهارة وشطارة على توسيع شقة الخلاف : وهناك سبب آخر يتمثل فى طموح مكرم نفسه الذى يكون قد رأى فى خروجه من الوفد لحساب القصر قد يصل به الى رقابة الوزارة بعض النظر عن التماكك للأقلية الدينية وقد عبر عن هذا الطموح - كما يقول محمد حسين هيكل - فى أكثر من مناسبة بعد ذلك ، وبعض د<sup>و</sup> يونان ليب رزق قائلا : هذه هى أهم أسباب الصدام بين الرجلين أما ميدان هذا الصدام فقد كان فى جانب منه فى الاستثناءات التى طلبها النحاس لبعض العاملين معه فى وزارة الداخلية فكان مصيرها الرفض فى اللجنة المالية بوزارة المالية التى يرأسها

الوزير وهو مكرم عبيد ثم أردف ذلك بنشر مذكرة اللجنة المذكورة وكانت أشبه بوثيقة تشهير بالنحاس بإفنا ثم كان الكتاب الأسود ، والكتاب الأسود - كما سبق أن ذكرنا كان عنيقا - الى أبعد حدود العنف في الأسلوب ، وفي العبارات وقد شمل أمورا صغيرة ما كان يجب أن يشملها هذا الكتاب الرسمي وأسهب في أمور خاصة كنا نفضل لو أن مكرم عبيد لاعتبارات إنسانية ، وللملاقات القديمة التي كانت تربطه بصطفى النحاس قد تجاوزها ، ثم ان الكتاب الأسود ، في ضوء ما جاء بالكتاب الأبيض قد بالغ في كثير من الأمور ، وحمل بعض الوقائع ، أكثر مما تحتل ، وإذا كان الكتاب الأسود لم يخدم مكرم عبيد باشا كثيرا ، الا انه أضر بالوفد ضررا بليغا ، وعندما أقول بهذا الرأي ، أقصد تأثيره علينا كشباب : لقد نجح الكتاب الأسود في خلق فجوة كبيرة بين كثير من الشباب وبين الوفد وربما كان في مقسمة الأسباب التي جعلتنا كغبياب يتأثر ببعض ما جاء في الكتاب الأسود ، رغم معارضتنا لاسلوبه ، العنيف أن حكومة الوفد لم تكن عادلة أبدا وهي تعالج بعض ما جاء في هذا الكتاب في مجلسي البرلمان : لقد كانت تتولى الرد على بعض وقائع وردت في الكتاب الأسود ، دون أن يكون بين أيدي الجماهير الكتاب الأسود ذاته : كنا نتساءل وقتئذ - وكان معنا الحق في تساؤلنا - كيف تميز الحكومة لنفسها أن تنشر في الصحف ردودا على كتاب سري لم ينشر بصفة رسمية : وكان البعض يرى أن الحكومة تحسن صنعا لو أنها منعت نشر الردود ، ما دامت قد منعت نشر الكتاب ، وربما يرد البعض على هذا الرأي بقولهم : أما كانت أسئلة الشيوخ والنواب حول الكتاب الأسود تحتوي على الوقائع التي تتضمنها ردود الحكومة ؟ ثم ألم تكن ردود الحكومة ذاتها شاملة لما جاء في الكتاب الأسود ؟ والرد على هذا الرد يؤكد ، أن أسئلة الشيوخ وأسئلة النواب ، وردود الحكومة ، لم تكن تنقل الا بعض عبارات قصيرة من الكتاب الأسود ، دون نقل الوقائع كاملة ، وفي مثل حالات الرقابة على الصحف والمطبوعات يتعاطف الرأي العام عادة مع الآراء ، التي لا تنشر ، ويتشكك دوما في الآراء ، التي تنشر وقد خسرت حكومة الوفد كثيرا جدا لا بسبب ما جاء في الكتاب الأسود ، وبسبب وإنما بسبب أسلوبها العنيف في تتبع الكتاب الأسود وفي القائها القبض على كل من شارك في عملية توزيعه ، بل على كل من وجدت لديه نسخة من ذلك الكتاب ، وكأنه كوكابين أو حشيش ، أو أية مواد ممنوعة أخرى ، ومن رأيي ، أن وزارة الوفد قد خسرت كثيرا أيضا بسبب فصل مكرم عبيد من مجلس النواب ، لقد كانت تستطيع ولديها الأغلبية الساحقة المأخوذة ، أن تبقى عليه في المجلس بعد أن حصلت على قرار الثقة من مجلس النواب وبمده أن أدان المجلس مكرم عبيد باعتباره أسوأ مثل للنائب منذ أن قامت في البلاد حياة نيابية عام ١٩٢٤ ، خاصة

وإن ما نسب إلى مكرم عبيد لم يكن خيانة وطنية بل كان اتهام خصومة السياسيين باستغلال النفوذ ، ويعلم نزاهة الحكم . . . غير أن الحكومة الوفدية فصلت مكرم عبيد من مجلس النواب ثم اعتقلته في السرو ، على مقربة من مدينة المنصورة ، ثم اعتقلت الكثيرين من أنصاره ، وكل من شارك في إعداد وطبع وتوزيع الكتاب الأسود بل كان مجرد ذكر اسم الكتاب في أي حديث بين اثنين - كما يقول الأستاذ جلال الدين الحماصي ، أحد الذين ساهموا في إعداد الكتاب وتوزيعه في كتابه « معركة نزاهة الحكم » - كافيا لأن يؤدي بهما إلى المعتقل !! وكانت محاربة حكومة الوفد لكل من كان له صلة ما في إعداد الكتاب الأسود ، صبيبا لوفود تلك الحكومة في سلسلة من الأخطاء الفاحشة من بينها ذلك الخطأ ، الذي أشار إليه الأستاذ جلال الدين الحماصي ، في كتابه معركة نزاهة الحكم ، يقول الأستاذ الحماصي : « أن محاضر جلسات مجلس النواب التي سجلت مناقشات الكتاب الأسود ، وهي ملك التوزيع الآن حافلة بأسوأ ما مرت به الحياة النيابية من أكاذيب أو افتراءات » ، « أن كل من يراجع محاضر مجلس النواب في الفترة التي تلت صدور الكتاب الأسود وانتهت بطرد مكرم عبيد من مجلس النواب يحكم فوراً بأن الحياة السياسية في مصر في الفترة ، التي حكمت فيها الأغلبية كانت صورة فاضحة لما كانت عليه هذه اللعبة النيابية التي أضمت في الشعب روح المقاومة وجعلته يفكر في ذاته قبل أن يفكر في بلاده » بل حدث أكثر من هذا : حدث أن أصبح البرلمان يسير بوحى من الإنجليز : فلقد أحسبت الوزارة أن أحمد حسنين وراء الكتاب الأسود ، وأنه كان أحد العاملين على إصداره وتوزيعه فبدأت تهاجمه وتوعز إلى بعض النواب أن يتقدموا بأسئلة ، ليلوثوا بها سمعة الرجل ، وغضب الأستاذ فكرى أباطة من هذا الاتجاه وألذر النواب بأنهم يشعلون ناراً لابد أن تصلهم ويصيبهم شيء من لظاها ، ورفض رئيس المجلس الأستاذ عبد السلام جمعة ، السماح للأستاذ فكرى أباطة أن يستمر في هذا الكلام . وانتهى الأمر بإخراجه من المجلس بالقوة ، وسمع الإنجليز بهذا الذي يثار في مجلس النواب وعلموا ، أن الملك يوشك أن يحمي رئيس ديوانه باتخاذ قرار حاسم . فذهب مستر والتر سمات ، السكرتير العرقي بالسفارة البريطانية ، إلى مجلس النواب . وأرسل يستدعي الأستاذ عبد السلام جمعة ، ثم نبهه إلى الخطر ، الذي يترتب على استمرار المجلس في محاولة تلويث سمعة رئيس ديوان الملك وعاد الأستاذ عبد السلام جمعة إلى قاعة المجلس وطلب من النواب أن يستمعوا إليه . وصمت المجلس ، وساد السكون وانطلق الأستاذ عبد السلام جمعة بصوته الجهورى يقول : حضرات النواب المحترمين ، عندي لى فكرة ، هي أن توافقوا حضراتكم على رفع كل ما دار من مناقشة حول رئيس ديوان الملك من محضر الجلسة وصممت المجلس مرة أخرى ، ولكن حضرات

النواب قالوا بعد ذلك موافقون • موافقون • ومرت الأزمة ، ولكن بعد أن جرح الحياة النيابية في الصميم إذ لم يسبق ؟ أن دخل أحد ممثلي الاستعمار الى دار النيابة ، دار الشعب ليشير على رئيس النواب باتخاذ اجراء معين • ولقد خضع رئيس النواب وخضع النواب لرغبات الانجليز ، وكان في استطاعة النواب أن يطلبوا تأليف لجنة للتحقيق ولكنهم جبروا ، ولم يفعلوا •

وهكذا كان الكتاب اسود والطريقة التي عولج بها موضوعه ، والأسلوب الذي أتبع مع صاحبه ومع أنصاره سببا في انزلاق الوفد ، في الوقوع في كثير من الأخطاء ، التي تقع عادة عندما يشتد سيف الحكم المرئي •

وحتى لا نستأثر برأينا في الكتاب الأسود وفي اخراج مكرم عبيد من الوزارة والوفد من مجلس النواب ••• ننقل بعض الآراء ، التي تؤكد أو تمارض وجهة نظرنا التي سبق أن أشرنا اليها • يقول الأستاذ عبد الرحمن الراعي :

في يوليو ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم عبيد وراغب حنا من الوفد ، كان اقصاه مكرم سنة ١٩٤٢ ، بعد اقصاء البقراشي سنة ١٩٣٧ مظاهر متلاحقة لتكنب الوفد ، طريق النزاهة ، والاستقامة في الحكم مما كان له اثره في فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات في النفوس ، فمكرم كان على حق • في معارضة التحاس ، في تصرفاته التي هست نزاهة الحكم : على أن الذي يؤخذ عليه ، بعد انفصاله ، انه لم يلتزم جادة الاعتدال والهدوء في موقفه بل انضم بكل قوته ، الى خصوم الوفد وهاجم التحاس ، والوفد مهاجمة عنيفة فضاعت الحقائق في ضجة العنف ، والحسام ولو بقي بعد انفصاله مستنكرا مساوي حكومة الوفد ، في اعتدال ، وبأسلوب غير أسلوب الكتاب الأسود ، لكان محتملا ، أن يجتذب اليه فريقا من الوفديين ، لأن منهم من غير شك من لم يكن يقر مسلك حكومة الوفد في تصرفاتها المنافية للاستقامة والنزاهة والعدل: حقا ان هذا الاحتمال لم يكن له نصيب من الرجحان لأن معظم الوفديين يهيم أول ما يهيمهم أن يؤيدوا هذا الضرب من « الزعامة » في الخطأ والصواب ، على السواء ، حرصا على منافعهم الشخصية ، التي نالوها ، تحت لواء هذه الزعامة ، ولكن في هذه الحالة يكون مكرم قد أدى واجبه ويدع للظروف أن تؤيد حقه ، وتظهره مع الزمن ، وهذا هو المسلك السديد

الذى قد يفيد فى اصلاح مساوىء الحياة السياسية والحزبية  
فى هذه البلاد ٠٠ »

ويقول الأستاذ عبد العظيم رمضان : يعتبر الكتاب الأسود عربون  
الانتقال من صفوف الوفد الى صفوف القصر ، وثمرة من ثمار التآمر ،  
المبغى من مكرم عبيد وأحمد حسنين باشا ومأساة خلقية سبق أن أدانها  
مكرم عبيد باشا نفسه أثناء دفاعه عن النحاس ، باشا فى قضية  
سيف الدين ١٩٢٨ ، وهو على كل حال حلقة فى سلسلة المؤامرات التى  
كان يديرها القصر ضد الوفد عندما أراد التخلص منه وهو فى الحكم .  
ولولها مؤامرة سيف الدين سنة ١٩٢٨ والثانية مسألة توليد الكهرباء من  
مساقل المياه بأسوان عام ١٩٣٧ ، والثالثة الكتاب الأسود سنة ١٩٤٤ :  
وأخراها حريق القاهرة ١٩٥٢ »

ويقول د. محمد حسنين هيكل : ان اتجاه مكرم عبيد باشا لمعارضة  
الوفد فى موضوع نزاهة الحكم ، كان اتجاها بارعا ، لكن هيكل باشا  
يأخذ على الكتاب الأسود انه يتناول عددا كبيرا جدا من وقائع استغلال  
النفوذ ، وبعضها تافه كارسال شحنة من الفول من جهة الى أخرى بالسكة  
الحديدية ، من غير أجر لأنها مرسله باسم أحد الوزراء وأن ضخامة هذا  
المدد من الوقائع جنت على الكتاب الأسود أكثر مما أفادته ذلك أن بعض  
هذه الوقائع أصابه التحريف وبعضها لم يكن دقيقا كل الدقة .

ويقول الأستاذ محمد التابى - وكان على صلات طيبة ببعض  
الوفديين ومكرم عبيد ، وبأحمد حسنين - ان مصطفى النحاس ذهب  
الى القصر طالبا اقالة مكرم عبيد ، وأن الملك فاروق حاول تهدئته كما  
حاول أن يسوى ويصلح ما بين الرجلين الصديقين القديمين ٠٠ ولكن  
عينا .

ثم يقول الأستاذ التابى تطبيقا على ذلك :

« وما من شك فى انها مناورة ، أو سياسة مرسومة . وإن فاروق ،  
مثل رئيس ديوانه أحمد حسنين كان يريد التفرقة بين الرجلين الصديقين  
القديمين ، واضعاف الوفد وقسمته شيئا ، وإحزايها »

ويضيف التابى : « أن الملك رفض فكرة الاقالة وإن النحاس اضطر  
الى التراجع ، والاذعان ، وقدم استقالته ثم أعاد الوزارة بدون مكرم عبيد .

خرج مكرم عبيد - كما يقول التابى - من الوزارة ولكن خروجه  
لم يهدئ من ثورة مصطفى النحاس ، بل على العكس فقد ازداد حنقا وغضبيا  
لأن خصومه الآن - على حد تعبيره - الذين فى السراى وعلى رأسهم رئيس



الديوان أحمد حسنين حالوا بينه وبين طرد مكرم عبيد ، ولم يمكنوه من اقالة مكرم عبيد .

ويقول التابعي ان مكرم عبيد ، كان يعرف مقدما ومن حسنين وشلتة ان الملك سوف يرفض ان يقبله من الوزارة وان النحاس قال للملك : أحمد حسنين هو الى تخن وذن مكرم عشان بحث له مع حسن الأعور يطلب منه الا يستقيل ، وان مكرم قال لبعض الشيوخ والنواب ان مصطفى النحاس طلب اقالته من الوزارة وان الملك رفض ، وان الذي بلغ الرفض لمكرم عبيد هو أحمد حسنين « وهي - كما يقول مصطفى النحاس بالحرف الواحد ، نقلا عن لسان التابعي - : « مؤامرة بينه وبين مكرم ، وان أحمد حسنين قال للتابعي : « أنا لا يد لي فيما حدث وليس في برنامجي ان أحارب النحاس باشا ، ولكن اذا كان عزيز يهاجمني فسوف أضطر الى ان أضرب على قدمي وأرد الضربة ضربتين » .

ويلخص التابعي سياسة أحمد حسنين كما أوضحها له ذات مرة :  
فيقول :

ان سياسة أحمد حسنين قائمة ، على أن الأغلبية - وهم الوفديون - تحكم وهذه سياسته منذ أن تولى رئاسة الديوان الملكي وانه عمل ومن قبل أن يجيء الوفديون الحكم على اقتناع الملك بأن الوفديين ، قد ساعدوه ، لا طمعا في الحكم ، وانما اعترافا منهم بخطئهم في الماضي ( أي في وزارة ١٩٣٧ ) ، وانه - أي أحمد حسنين - صارع حسنين سري ، وحسين هيكل والسعديين بأن سياسته تقوم على ان يتولى الوفديون - وهم الأغلبية - الحكم - بينما الأحرار الدستوريون والسعديون يقومون بمعارضة قوية نزيهة ، وانه - أحمد حسنين - قدم دليل الكثير من الصعاب التي اعترضت وزارة الوفد ، \* و .

ويقول التابعي : انه كان من رأى على ماهر أنه كان على أحمد حسنين ان يشير على الملك فاروق يوم قدم اليه النحاس باشا استقالة الوزارة باستدعاء زعماء الوفد وزعماء الأحزاب الأخرى لاستشارتهم في الموقف . على أساس ان هناك اتفاقا في الوفد وهو الهيئة التي تستند اليها الوزارة في الحكم ، ثم يشير - أي أحمد حسنين طبقا لما يراه على ماهر على الملك بانخراج النحاس ، ومكرم معا من الوزارة ولكن أحمد حسنين لم يعرف كيف ينتهز هذه الفرصة وكانت الاضاعات - كما يقول التابعي - الدائمة يومئذ في دوائر القصر ، وبين أنصار وأصدقاء على ماهر ، ان رفعة هو المرشح الوحيد ، لرئاسة الوزارة بعد دخول جيوش المحور مصر ، وهزيمة الجيش البريطاني وانسحابه من مصر ، وكان الرأي السائد يومئذ ، ان الانجليز لابد مغلوبون على أمرهم ، وان روميل سوف يدخل مصر » .

واستأذن القراء في أن أنقل - وبأمانة بعض ما كتبه مارسيل كولومب في كتابه « تطور مصر - ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » الذي ترجمه الأستاذ زهير الشايب وقدم له د. أحمد عبد الرحيم مصطفى :

يقول مارسيل كولومب :

« ان الشهور الأولى في عمر « حكومة النعصب » كانت بالغة الصعوبة فقد سري ، الهمس بأن السير مايلز لامبسون كان قد قدم الى الملك فاروق أثناء المقابلة التي تمت في ٤ فبراير ١٩٤٢ وثيقة تنازل عن العرش وأنه كانت قد اتخذت كافة الاجراءات لنقل الملك ، الى مكان مأمون اذا ما رفض دعوة مصطفى النحاس ، الى تولي الحكم ، وفي العاصمة تمت لدى الضباط ، مشاعر النعمة على بريطانيا العظمى ، وفي ظل هذه الظروف الحرجة - ظروف الحرب على حدود مصر ، الغربية ودخول قوات المحور المبرعة سبيلى برانى - أبدى رئيس الوزراء من ضروب النشاط ، والهمة ما جعله يواجه المرة تلو المرة ، شكره العميق الى حكومة لندن وفي ٢٣ فبراير اعلى رئيس الجيش الرابض عبد الرحمن عزام باشا من مناصبه وفي ١٨ ابريل اعتقل على ماهر بعد ان طلب اليه ان يكف عن القيام بأى نشاط سياسى وحددت قائمته . وزيدت اجراءات الأمن - في كل أنحاء مصر ، وأدان النحاس باشا القايد الخامس الذى بلد القلق ، في النفوس . . . وكانت الحملة فسد المهيجين ، والجواسيس مصعوبة بالصف كما صدرت الاحكام ضد مروجي الأخبار الكاذبة بطويات بالسجن. تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة كما أغلق نادى السيارات الملكي بالقاهرة الذى اشيع عنه سواء بالحق ، أو بالباطل انه مقر كفير المتعاطفين مع الحللة ، كما اعتقل النقيب عباس حليم وكذلك رئيس اتحاد الرياضى المصرى محمد طاهر ، وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس فى حفظ النظام ، والهدوء . فى الشوارع ، وألقى القبض على آخرين ، ممن حامت حولهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية » .

وعكذا انحازت مصر ، للمرة الأولى وبشكل واضح ، تحت قيادة مصطفى النحاس باشا - الى جانب الحلفاء دون ان تشتبك فى الحرب اشتراكا مباشرا . . .

ويقول مارسيل كولومب أيضا : ان وزارة الوفد كان عليها ان تتحمل عبء- القصر والحاشية الملكية اذ لم ينس الملك فاروق قط ، ذلك الضغط

الذى تعرض له فى فبراير ١٩٤٢ كما كان يضيق برئيس وزراء يقوم من تلقاء نفسه بجولات دكتاتورية وتستقبله فى رحلته مظاهرات ترحيب موحى بها ، كما أن رئيس الوزراء من جانبه وهو الذى كان لا يزال هو الآخر تحت تأثير الضربة التى تلقاها فى أزمة ديسمبر ١٩٣٧ كان يبذل كل ما وسعه ليؤكد «لولا» فى كل المناسبات ان الملك فى مصر يملك ولا يحكم . . ثم تحولت المعركة الصامتة الى صراع عنيف ، وبعد ذلك بقليل ازداد تدهور العلاقات بين السراى ، والوزارة ، وكانت الاحتكاكات بين الملك والوزارة كقليلة بقيام علاقات متوترة بين الطرفين المتعاونين ، ولقد ظل مصطفى النحاس باشا فى الواقع لمدة أشهر واستنادا الى دعم بريطانيا له يستخف بخصومه السراى له كما كان يقابل الاستجوابات المقدمة اليه فى مجلس النواب والشيوخ بلا ميلالة وكان باستطاعته أن يرفض أو يقبل مناقشة أى منها حسبما يترأى له . وكان النحاس باشا بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية ، لطول خبرته وبسبب وجود الرقابة فى خدمته ولثقته أيضا فى قدرته على الحصول على أصوات الغلبة الداخيين رجلا يصعب النيل منه .

ولكن ماذا فى الكتاب الأسود الذى أثار كل هذه الضجة ؟



## الفصل الثالث

### ملخص لبعض ما جاء بالكتاب الأسود من اتهامات لوزارة النحاس باشا وللنحاس باشا

بين يدي الآن وأنا أكتب هذه الصفحات نسخة من الكتاب الأسود في المهد الأسود ، بقلم الأستاذ مكرم عبيد باشا وهو نص الفريضة - كما جاء في صفحة غلاف الكتاب - المرفوعة باسم الكتلة الوفدية المستقلة ، الى حفرة صاحب الجلالة الملك العظيم فاروق الأول ملك مصر » والكتاب موجه في الأصل الى الملك السابق ومقدمته قطعة من الأدب وخاصة عندما تحدث عن علاقاته بمصطفى النحاس ، واشغاله على ما كان بينهما من صداقة ، نشلق ان تمس بسوء تلك الصداقة الحلوة التي يزت الأخوة ، بين شخصين تعذبا ، فتقاربا فتحابا ، وكانت محبتهما - في نظري على الأقل - نموذجا حيا رائعا لعاطفة المحبة ، او الرحمة ، التي شاء الرحمن الرحيم ، ان ينلثها مع الحياة بين حنايا الصدر ليستمن بها الانسان على وحشة العمر ، ووحشة القبر ، لا يل نشلق من ان نتذكر ماضينا فنحصل من ماضينا لاضينا ثم نشلق من عملية البتر في ذاتها فهي تجرح مهما تنجح ، واخيرا فقد كنا نشلق ولو على كرامتنا نحن انفسنا من ان نطلق عليها الذئاب الجارحة والشهوات الجائعة ، الجامعة « لعل الأستاذ الكبير مكرم عبيد - رحمه الله - الذي كان فعلا من اخلص أبناء مصر ، مصر ، ونغم ما وقع فيه من اخطاء سياسية سوف يفرها ، له

تاريخنا الوطني لصديق احبنا الوطنى ، وكشدة  
تعلقه بمصر ، لعله احس بان الكثيرين سوف يخلون  
عليه انه ملا كتابه بالحديث عن كثير من الامور  
الصفيرة ، التى ما كان ينبغي ان يكون كتابه مليئا بها  
فكان رده على ناقديه « ما كنت يا مولاي لاشير الى  
هذه الصفائر وغيرها من مثيلاتها مما سيأتى  
لتفصيله لولا انها صفائر تدل على كبرائى واولى هذه  
الكبرائى ان الحكم قد اشرف على الفوضى فى ايدى  
اشخاص غير مسئولين وان الحاكم المسئول كان هو  
نفسه محكوما بجماعة من التفتيعين لا يملك من امره  
قلعا ، ولا فرا » \*

وفى الصفحات الأربعين الأولى من الكتاب يلقى مكرم عبيد ، نظرة  
عامة على اسباب الخلاف الوزارى ونتائجه حتى خروجه من الوزارة ومن  
الهيئة السياسية التى يرأسها رئيس الوزراء \*

ويلاحظ المتتبع لأفكار مكرم عبيد ، انه لم يشأ أن يطلق على تلك  
الهيئة اسم الوفد ، لانه ، لم يكن يرى ان الوفد بصلته ولذا لا يزال  
وفى الباب الاول من الكتاب الذى يحمل عنوان نزاهة الحكم : كان الفرع  
الاول عن استغلال النفوذ للحصول على الثراء عن طريق الفراخ والبيع  
والتاجير والتنظر على الاوقاف ويلخص مكرم عبيد تلك العمليات فيما يلى :

● شراء ١٤ ص و ٧ ط ، ٨٠ فدانا باسم السيدة زينب الوكيل  
من معالى فؤاد سراج الدين باشا بعقد وقع عليه امام كاتب العقود بتاريخ  
١٨ مارس ١٩٤٢ وسجل بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٤٢ \*

● شراء ٢٢ ص و ١٨ ط و ٧٤ فدانا باسم السيدة زينب الوكيل  
من الخواجة اميل نسيم عيسى بعقد وقع عليه ودفع الثمن فوراً ومقداره  
٥٨٢ مليها ، ٨٩٧٤ جنيهها عدا مصاريف التسجيل \*

● شراء سيارة من المسيو كوتيسيكيا ثمنها ٣٠٠٠ جنيه الى غير  
ذلك من مشتريات ونفقات بلغت مع ثمن السيارة بضعة آلاف من الجنيهات \*

● صفقات شراء لصبحى الهندى الشوربجى وشركائه من الانسياء  
بمئات الآلاف من الجنيهات \*

ويتحدث مكرم عبيد عن كل موضوع من الموضوعات التى سبق  
الاشارة اليها بالتفصيل ثم يتحدث عن التنظر على الاوقاف واستغلال

النفوذ والبيع منه واليه : بيت النحاس باشا في سمندود ، لقد باع النحاس باشا منزله في سمندود الى وقف من المال الذي هو ناظر عليه بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات ومن شروط الوقفية أن يكون لناظر الوقف حق السكنى في منزل الوقف وأن يصرف للمنزل كل شهر مائة وعشرون جنيهاً ثمن قمح وأرز ومسلي النخ على أن للزوجة المستحقة عشرين جنيهاً منها وفي عبارة أخرى فإن النحاس باشا هو البائع والمشتري في نفس الوقت ولقد يكون ذلك بدعة ولكنها يديمة وصفقة رائمة ولكنها مريمة وواقعة الحال انه كان لمصطفى النحاس باشا بصفة كونه فرداً من أهالي سمندود منزل خاص في تلك البلدة يسكنه رفضه بصفته هذه أو بما استنجد له من صفات كحاكم مدني أو عسكري أو اذا شاء كزعيم شعبي غير انه قد بقي لرفضه صفة أخرى لها وزنها ولها ثمنها وهي صفة ناظر للوقف وعلى ذلك رأى النحاس باشا الفرد والزعيم والحاكم أن يبيع المنزل للنحاس باشا ناظر الوقف بصفته وكيلًا عن الوقف لكي يسكنه رفعتة كناظر الوقف طبقاً لنصوص الوقف وقبض رفعتة في نظير هذه العملية البارعة مبلغ عشرة آلاف جنيه ثمنًا سخيا كريما ولم يتورع النحاس باشا عن القول بأنه قبض هذا الثمن تضحية منه ورحمة بالمستحقين والفقراء المتفهمين من الوقف وهي أيضا رحمة من النوع المبكر التي ينتفع منها الرحيم دون المرحوم ولقد ضرب النحاس باشا بهذه العملية التي لا أعرف لها مثيلاً من نظائرها في استغلال النفوذ ضرب رفعتة عشرة عصفافير بريئة بحجر واحد ويستمر مكرم عبيد باشا في الكلام عن تلك الصفقة في أربع عشرة صفحة من كتابه الأسود يبتدع فيها عبارات أدبية جميلة أن رفعة النحاس باشا قد بلغ به الحنسان والتحنن مبلغ الفن والتفنن هل هناك من هو أقدر من النحاس باشا على الجمع في مسلك واحد بين النصيحة والتهديد والوعده والوعيد وأنه في نهاية الأمر لا يزال مستمتعا بحق السكنى في منزله كناظر للوقف بعد أن أصبح منزله منزلاً للوقف اذا جمنا هذا كله بعضه الى بعض ووضمناه كما وضعه النحاس باشا ناظراً ووزيراً جمع بين الحكم والحكمة ولو أنها حكمة من نوع « الرحمة » التي تسعى الى نفع أصحابها وتدخل البيوت من غير أبوابها : برفو مصطفى النحاس ومسكين مصطفى النحاس .. »

وينتقل مكرم عبيد بعد ذلك كله الى الحديث عن التنظر على وقف أحمد باشا البدرأوى ويستفيض كما هي عادته في الحديث عن هذا الموضوع معتبراً انه لا يقل خطورة عن سابقه في ابراز معنى الاستغلال «استغلال النفوذ » لا استغلال المال بل لعلنا أفصح لانها أفصح في معنى التخاذل على الباطل بالباسه لباساً من الفضائل ثم يتساءل : أفلا تقوم النفس ولا تقعد بل لعلنا تقعد مشتمزة أكثر مما تقول مستفزة لهذا

البتلاصب السافر ، الساخر بالعقول وبالمشاعر بل وببجرد الألفاظ والمظاهر  
ثم يتحدث مكرم عبيد باشا وباستفاضة أيضا عن تاجير مصطفى النحاس  
للمنزل بالإسكندرية من أحد موكليه السابقين بإيجار سنوى يبلغ حوالى  
مائتى جنيهه والى صفقة الأطلان التى اشترتها حضرة صاحبة العظمة حرم  
النحاس باشا من آل عدس بسعر الفدان الواحد ١٢٠ جنيها مصريا وان  
هذا الثمن يقل كثيرا عن قيمة الأرض الفعلية التى قدرت فعلا بسعر  
يتراوح بين ٢٢٥ جنيها و ٢٥٠ جنيها للفدان الواحد و ٠٠ و ٠٠ و ٠٠  
ثم ينتقل من الفرع الثانى من الكتاب الى الحديث عن الانتفاع الشخصى  
من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة والقانون فيتحدث مثبلا عن اقامة  
صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء منذ ولى الحكم فى أماكن متعددة  
مختلفة الانحاء والأجواء والأهواء : الباخرة محاسن وفندق « مينهاوس »  
ثم استقراره أخيرا فى جاردن سيتى فى دار فاخرة زاهرة أرسلت صور  
من نقوشها وحجراتها ومعداتها الى جنيف لتكون دعاية لرقى معاهد  
التربية وفخامتها فى مصر ، فى هذه الدار الفاخرة تتلقى العلم تلميذات  
وادعات هائلات ولكن معهدهن الفاخر خاضع للحكومة التى يقوم على  
شئونها رفعتة فماذا لو أخرج هؤلاء الفتيات من البحر كله بين عشية  
وضحاها ليهنأ رفعتة بالمسكن الهنى المنشود : لا شئ ذهب رفعتة ومن  
معه لزيارة الدار زيارة غير عادية وظلت التلميذات البريئات انها تفحة  
من نفحات الاهتمام العظيم بالعلم والتعليم لولا ان فاجأهن رفعتة بنظرات  
فاحصة لما فى الدار من زخارف وطرائف ومضى يتلمس ذا الجدار وذا  
الجدار ويهتم بصمارة الدار أكثر من اهتمامه بسسبكان الدار وأسفرت  
الزيارة عن اعجاب لم يكن أقل مظاهره شدة اللفه على اختلاء الدار فى  
الحال وبلا احوال أما الدار الفاخرة فايجارها خمسون جنيها فى الشهر  
لا تزيد وهو ايجارها القديم الذى كان مقدرا قبل ارتفاع الأسعار ولم يكتف  
رفعه الحاكم العسكرى بهذا وحده بل استبقى من معدات المههه نلاجة  
ضخمة باهظة الثمن بحجة انها لا تصلح للعمل فى حى بولاق كما قيل  
انه استبقى ستارين جميلين من صنع يد التلميذات ويقدران بشمن كبير  
وبعض ثريات كهربائية الى غير ذلك مما يحتاج الى تحقيق دقيق •

ويتحدث مكرم عبيد باشا وباستفاضة أيضا عن استئجار رئيس  
الوزراء للباخرة الحكومية محاسن ليقم فيها هو وأسرته وكذلك استئجار  
وزير المواصلات للباخرة كريم ليقم فيها وأسرته أيضا •

ثم ينتقل بعد ذلك كله الى التستر على التهم المتسوية لبعض  
الأقارب كرخن تصدير الزيت والجلود والسكر والسردين كما يتحدث

عن التمويل وصفقاته وفساد ادارته وتقضى الوساطات وتقضى الرشوة معها فى الصفقات التجارية والوظائف الحكومية والغاء الاحكام العسكرية وتعيين العمدة وفصلهم بل وقبول الطلبة فى المدارس وفى هذا الباب يشير الى عثوره على بوليصة من مصلحة السكة الحديدية احدهما مؤرخة فى ٤ - ١٠ - ١٩٤٢ وهى خاصة بقفص من السمان مرسل من دمياط الى صاحب المعالي حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع والاخرى مؤرخة فى ١٣ - ١٠ - ١٩٤٢ وهى خاصة بقفص من السمك وهو مرسل كذلك الى معاليه اما مصدر القفصين فهو شخص واحد اسمه الدكتور محمود فكرى كان شقيق زوجته فكرى أفندى حامد زاهر من سماء الطلبة الذى قبلوا فى الكلية الحربية هذا العام ومعاذ الله ان اذهب الى ان قفصا من السمك الطازج او السمان الفاخر يعتبر ضربا من الرشوة لقبول احد الطلاب فى الكلية الحربية ولكنها على كل حال مصادفة طريفة ان يكون صاحب الهديتين قريبا لاحد الطلبة المحظوظين بالقبول وأن يكون تاريخ ارسال الهديتين قريبا جدا من تاريخ القبول فى هذا العام وهل هناك ما يمنع المجاملة كمنظر من مظاهر المعاملة ومهما يكن من أمر القيل والقال وسوء التجريح والتأويل فان الذى لاشك فيه ان هناك تصرفات خطيرة وقعت فى قبول الطلبة بالكلية الحربية على عهد الوزارة الحاضرة وان فى هذه التصرفات خرقا جريئا وتجاوزا فاضحا لحدود اللوائح والقوانين ويقول مكرم عبيد ان وزير المعارف قد اساء استخدام مجانية التعليم كما انه اتاح لافواج من الشيوخ والنواب فرص قبول من يريدون فى المدارس ثم بقبوله وبهذا الاسلوب الذى ارتضته الوزارة وشجعته ففتحت امام بعض الشيوخ والنواب الوزاريين ابواب التسلل والوساطة والشفاعة فى كل صغير وكبير من شئون الدولة سواء منها صفقات التمويل ومسائل الموظفين وقبول الطلبة فى المدارس واعفاؤهم من المصروفات وتعيين العمدة وفصلهم فاذا وقفت فى مجلس النواب اطلب بيانا بالرخس التى اعطيت او باسماء العمدة الذين فصلوا او عينوا وقف النحاس باشا يعلن امتناعه عن تقديم البيان المطلوب محتجا بأن تعيين العمدة وفصلهم حق مطلق للسلطة التنفيذية وفى ظل هذه الذريعة وامثالها يخرج بعض شيوخ العمدة الحاضر وتوابه وانصاره فلا يرتلون عما هم فيه من مسمى : او سعاية بل يزادون فى تيارهم اندفاعا ، وانتفاعا ، بينما تبحث لهم الوزارة عن ابواب جديدة لاستغلال نفوذهم : واستغلال مراكزهم الحزبية النيابية : حتى لقد عين بعضهم فى لجان توزيع السكر ، بصفة رسمية ، وكان من وراء ذلك وامثاله ان تضاعفت الوساطات ومن ورائها صنوف الروايات والاشاعات فانقلبت النيابة من أداة للرقابة والاصلاح ، الى شيء آخر هو ابعده الاشياء عن طبيعة العمل ،



الديباى الصحيح ٠٠ ويخصص مكرم عبيد بعض صفحات كتابه للحديث  
 عن الورد والزهور التى ترسل كل أسبوع الى منزل حضرة صاحب  
 المالى وزير الزراعة ٠ وعن البوكس ، الذى يحمل تلك الزهور وعن  
 الأسطى حسن نوفل الذى يجب عليه اعداد البزوين الكافى فى البوكس  
 ليكون تحت تصرف معاليه : كما يخصص صفحات أخرى عديدة ٠ عن  
 فضائح المحسوبيات والاستثناءات وعن المليون ونصف مليون جنيهه  
 لزيادة المرتبات وعن تخصيص ربع مليون جنيهه لانشاء وظائف جديدة  
 فى وزارتى التموين ، والوقاية وكلتسا الوزارتين مؤقتة تزول بزوال  
 الحرب ، فماذا يكون مصير هذا الجيش المرمم الجديد ، بعد الحرب  
 وإذا قيل ان هناك منسآت جديدة ، تستلزم موظفين جدد فآين طريقة  
 النذب والنقل من سائر الوزارات التى جرى عليها العمل حتى الآن ؟  
 لا جواب على ذلك سوى طفيان روح المحسوبيية ، والاستثناء ، وحشر  
 المقربين والأقارب فى وظائف الدولة ، ولابد لمجاراة هذا الطغيان من تفتح  
 الأبواب على مصاريعها فى ميزانية المرتبات والاجور ، للسنة القادمة !!  
 ويعطى مكرم عبيد باشا الأمثلة الصارخة للاستثناءات : ومن تلك الأمثلة  
 الصارخة ما أغدقه النحاس باشا ، ومن وراءه مجلس وزراءه ، على حضرة  
 جورج دومامى بك فراقب الادارة الأوربية بمجلس الوزراء ، ويظهر أن  
 الوزارة رأت من البر أن تشمل بنظرها أمين صندوق مشروع ، البر وهو  
 دومامى بك ، اذ زادت معاشه ٢٤ جنيه فى الشهر فقط لا غير ومنحته  
 الوزارة مبلغ ٣٠٠٠ جنيه يستعين بها على الوفاء بالتزاماته الناشئة عن  
 مدة فصله السياسى ، ومد خدمته ثلاث سنوات أخرى نظير مكافأة شهرية  
 توازى الفرق بين مرتبه الحالى ، ومعاشه ، ومن تلك الأمثلة الصارخة  
 أيضا اصدار وزير الزراعة عبد السلام جمعة باشا قرارا بتعيين الأستاذ  
 على محمود طه وكيلًا لمتحف فؤاد الأول الزراعى ، وترقيته الى الدرجة  
 الرابعة مع نديه سكرتريا برلمانيا ، ثم نقله - أى الأستاذ على محمود طه -  
 بعد ان انتخب عبد السلام جمعة باشا رئيسا لمجلس النواب - ليكون  
 مديرا لمكتبه فى المجلس وترقيته الى الثالثة ، ولما يمض على ترقيته من  
 الخامسة الى الرابعة ، شهران مع أن كادر الموظفين يحرم الترقية للذين  
 لا يحملون شهادات عليا لأكثر من الدرجة الرابعة ، وحضرته لا يحصل  
 شهادة عليا ، ولو انه أديب نابى ومثل ثالث للاستثناءات هو الأستاذ  
 مأمون الربدى أمين ضريح المفطور له محمد زغلول اذ كان مرتبة حوالى  
 ٣٠ جنيه فزيد الى ٤١ جنيه ثم يقول مكرم عبيد : انه استثناء متواضع  
 اذا قيس الى ما صحبه من استثناء نادر ، حتى بين الاستثناءات الحاضرة  
 النادرة ذلك أن الأستاذ مأمون كان قد عين أمينًا للضريح حين تم بناء  
 الضريح ، فى سنة ١٩٣٧ ، ولكن النحاس باشا رأى - ورأى وزراؤه

المساكين لأنه رأى - أن يرجع تاريخ تعيينه الى تاريخ وفاة الزعيم الراحل  
 الى سنة ١٩٢٧ وبذلك أضاف الى معاشه عشرة من السنين هل سمح ،  
 أخذ أن شخصاً يعين في سنة ١٩٣٧ ويحتسب معاشه ، من سنة ١٩٢٧ ،  
 وهل سمح أحد أن ضريحاً انشأ في سنة ١٩٣٧ يرجع به الى سنة ١٩٢٧  
 فيوجد الأمين قبل أن يوجد الضريح : وقد طلب منى النحاس باشا ، قبل  
 خروجه من الوزارة ، أن أقر هذا الاستثناء المجيب ، فضحكت في وجهه  
 ورفضت ، ويروى مكرم عبيد - وباختصار في هذه المرة - بعض نماذج  
 للتحايل الماضح في حالات صارخة من حالات الاستثناء يذكر - مثلاً -  
 أسماء توفيق أبو علم ، وعلى أبو علم ، وعبد السلام عثمان ، ومحمد  
 أبو الفتح ، والدكتور محمد فطين ، وعبد السلام الزقم أفندي  
 وعبد الفتاح أفندي العريف ، والدكتور محمد نصر ٠٠ ثم ينتقل الى  
 الحديث عن القرعة التي أجريت بين الأستاذين زكي عبد المتعال ،  
 وحامد زكي لاختيار أيهما يكون عميداً ، لكلية حقوق الاسكندرية لأن  
 الاثنين متعادلان في درجة القرابة لدى وزير المعارف : ماذا يفعل الوزير  
 المظير لحل هذا الأشكال الصغير الكبير ؟

تفتقت الحيلة لوزير المعارف أن يلجأ الى وسيلة لم يظن لها أحد  
 قبله من رجال العلم ، رفعا لمستوى العلم ، فعند الى القرعة لتقول كلمتها  
 الفاصلة ، في المفاضلة بين الكفائتين العلميتين أيتها أليق بالعمادة ، من  
 غير اخلاص بصلات الصداقة ، والمودة ، وفعلما اجتمع وزير المعارف بمدير  
 الجامعة وسكرتيرها العام وألقى ورقتين في طربوشه ثم التقط احدهما ،  
 فإذا بالعمادة ، الرفيعة العمداد ، من نصيب الأستاذ زكي عبد المتعال  
 وبناء عليه ، كانت له العمادة في غير إبطاء ، ولا هوادة ، ولكن للمحظوظين  
 أذواق لو في العراق فقد تبين أن هذا البلد الشقيق في حاجة الى عميد  
 لكلية الحقوق ، بحيث لا يختلف في فرص الكفاية عن زميله في جامعة  
 فاروق ، فعين الوزير ، لتلك العمادة ثاني الاثنين الذي بقي هو خضرة  
 الأستاذ حامد زكي وهكذا أسعفه النصيب رغم اليانصيب .

ويكتب مكرم عبيد عن واقعة حدثت للأستاذ علي بك بدوي - ولعلها  
 من الوقائع ، القليلة المشرفة ، التي وردت في الكتاب الأسود لأن الكتاب  
 كان مخصصاً للواقع الأسود ، يقول مكرم عبيد باشا ، الأستاذ علي بك  
 بدوي هو ذلك العميد الحق والرجل الحق ، الذي جردته الوزارة من  
 العمادة ودفعته دفعا الى الاستقالة ، لأنه اجترأ أن يناقشها الحساب في  
 نظام الاحتساب ولقد اعترضه حضرته على تخطي بقية الأمانة في الكلية  
 مستندا في اعتراضه الى أن خمسة من الأمانة هم أصيب في الأقدمية من  
 الأستاذين اللذين وقعت عليهما القرعة فرقيا الى الدرجة الأولى ، عن طريق

الاستثناء ، وطلب حشرة العميد للكلية ، أن يتساوى الأساتذة الأقدمون مع زملائهم المحظوظين ان لم يكن في المرتبة ففي المرتب ، ووعده بعضهم خيرا ولكن الوزارة ، التي تحتفظ بالخير لمحسوبيها من أهل الخير رفضت أن يتصف بنية الأساتذة وأخطر العميد على بك بدوى بهذا الرفض فأحتج عليه مصرًا على المساواة في الحقوق على الأقل بين أساتذة الحقوق : يا للمسكين ، أيعترض على المحسوبة في وزارة رأس مالها المحسوبة ؟ وهل فات هذا المعلم ، أن يتعلم من المثل الذي ضربه فضربه به مكرم ثار الوزير وثار الوزارة ينقل العميد على بك بدوى رغم اللوائح ، والقوانين الى جامعة فاروق ليكون أستاذًا وأستاذًا فقط بكلية الحقوق فيها والويل لاستقلال الجامعة والتقاليد الجامعية من مخالفة قانون المحسوبة فإنه لقانون فوق كل قانون ذلك الذى يقول له الحاكم العسكرى « كن فيكون » استقال الأستاذ على بك بدوى احتجاجا على هذا العبث بكرامته وباستقلال الجامعة وأضرب الطلاب واحتج الأساتذة متضامنين مع عبيدهم المستقيل ولكنهم فيما يظهر لم يقدروا مقدرة الوزارة فى التكنيل فلقد أخذت وزير المعارف العزة بالآثم ، فعمل على فصل أحد الأساتذة المحتجين الجريئين ، هو الدكتور محمد هاشم ، واعتقل ، أى والله اعتقل أستاذًا آخر هو الاستاذ بدر لا لسبب الا لأنه فى نزق الشباب لم يحسب ، ولو بعض الحساب ، لقانون الاحتساب وعندما يتحدث مكرم عبيد باشا عن ديوان المحاسبة ورئيسه أمين عثمان باشا ، يسميه ديوان المحسوبة ، ويفرد مكرم باشا ، بعض صفحات الكتاب لسكرتيرى أمين عثمان وعددهم ١٧ سكرتيرا وقد أغنق عليهم العلاوات والدرجات ، ثم يتحدث أيضا عن أقارب ومحاسيب أمين عثمان باشا وعددهم ٢٢ شخصا ، ويذكر حالة كل قريب أو « محسوب » والعلاوات ، والدرجات ، التى حصل عليها وكان من بين الحالات التى ذكرها مكرم عبيد باشا حالة « ..... » زوج ابنة مرضعة أمين عثمان باشا الذى لا يحمل شهادات ، وقد رفع مرتبه من ٦ جنيهات الى ١٥ جنيها وكذلك حالة أخ زوج بنت المرضعة وقد منح درجة وأربع علاوات ، وكذلك حالة « ..... » المحسوب الأعظم ، للمحاسب الأعظم الذى وثب مرتبه فى بضعة أشهر من حوالى ثلاثين جنيها الى مبعين جنيها فى الشهر ، ثم تحدث عن محسوبيات مصطفى النحاس باشا ويقسمهم الى عدة فروع ١ - الانسياء والأقرباء ٢ - المحسوبون من الموظفين ٣ - محسوبو مشرور الجبر ٤ - الموظفون الذين أدوا خدمات ، خاصة ، أو أقاربهم بصدد رفقى عبد العال والبنديراوى ٥ - الأطباء الذين يعالجونه ٦ - خدم المنزل ٧ - محسوبو الصدقة ٨ - محسوبو المحسوبين ، وهذا هؤلاء الأقارب والانسياء أربعون شخصا أما محسوبو النحاس من الموظفين ومن محسوبة الخدمات الخاصة ، ومحسوبو لجنة

السيدات ومحسوبة الأنصار ، و « محسوبو السفاهة » ومحسوبو المحسوبين ، فإن عددهم ، ستون شخصا من بينهم شفيق أفندي ، الذي قام بصليحة اصلاح راديو رقعة الباشا فمنح علوة استثنائية قدرها ٢٤ جنيتها وحسن المراسلة في خدمة الباشا ، وقد رقي الى كونستابل فعلازم ثان ولعلها ، كما يقول مكرم باشا - الحالة الوحيدة في بابها ، الفريدة بين أترابها أن يتحول المراسلة الخادم الى ضابط أما محسوب السفاهة ، فهو أحمد كتاب الوفد : الكاتب السفه ، الذي يكتب في جريدة المصري تحت امضاء « ع » ويهاجم باسم الوزارة الحاضرة معارضيهما الشرفاء .. وقد يكون غريبا أن يسمح لموظف بالاستغلال بالسياسة علانية ، وفي وضع النهار ولكن الأغرب منه أن تسخره حكومة تحترم نفسها لكي يشتغل بالسياسة القذرة السيابة . ضد خصومها الكرماء ، على أنفسهم و .. و .. ويقول مكرم باشا : يكون مجموع الأقارب والمقربين للنحاس باشا مائة من الموظفين وهو رقم لا يدل على حقيقة الواقع ولو أنه يكفي من باب التمثيل على فضائح المحسوبية وما تنطوي عليه من أسباب ودوافع ، وإذا كان من الطبيعي أن يختص رقعة رئيس الحكومة ، بتصيب الأسد فمن الطبيعي أيضا ، أن يختص الوزراء بتصيبهم في المحسوبيات مع الاحتفاظ بالنسبة في العدد .. ويتحدث مكرم عبيد باشا عن محسوبيات عثمان محرم « ٦ حالات » ومحسوبيات حندي سيف النصر « ٨ حالات » ومحسوبيات صبرى أبو علم « ٨ حالات » ومحسوبيات نجيب الهلال « ٨ حالات » ومحسوبيات عبد الفتاح الطويل « ٥ حالات » ومحسوبيات عبد الهادي الجندى « ٥ حالات » ومحسوبيات فوزاد سراج الدين « ١٠ حالات » ومحسوبيات كامل صدقي ، حالتان ومحسوبيات عبد الحميد عبد الحق « ٣ حالات » .

ونموذج لمحسوبي الصدفه ، يروى مكرم عبيد أن الدكتور محمود رمزي ، كان يسكن بالعصارة التي يسكنها وزير الشؤون فرقي الى الدرجة الخامسة ، وأن كاجل أفندي جرجس هو محسوب الصدفه الخاطئة لأن أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة ، ظن خطأ ، أن كامل أفندي من طرف الدكتور عبد السيد باشا فعينه في ديوان المحاسبة ومنحه جلاوات استثنائية. ثم تبين له فيما بعد أن الدكتور عبد السيد باشا لم يبدل أية وساطة لمصلحة هذا الموقف ، ولكن سبق السيد العذل فقد صدرت الكلمة وأعطيت المنحة من أمين باشا عثمان وكان ما كان جريا على الحظوظ الماثورة عن سالف العهد والأوان .

وبعد مجيء دور محسوبي الأستاذ غنام « حالتان » ودور عبد السلام فهمي جيمة الذي لا يسمى الى المحسوبية فحسب ، بل انهما تسمى اليه

سعيًا حثيثًا وخبيثًا مما ذلك ان للوزارة مصلحة في خطب وده ، كما ان لسماعته مصلحة في خطب ودها ، والاخذ بيدها « ١٢ » ثم محسوبو الأستاذ احمد حمزة « أربع حالات » بالاضافة الى « ٢٥ حالة أخرى » ثم حالات أخرى « ٣٣٠ حالة استثناء من الاستثناءات الصارخة ، المخارقة ، لكل قاعدة ، ولكل عدل ، ولكل عقل ، وما خفي كان اعظم ٠٠ و ٠٠ و ٠٠ ثم يفرد ، مكرم عبيد باشا صفحة ونصف صفحة تحت عنوان ، آخر فضيحة قصة حرم ، سفيرنا بلندن ، ترسل له برقية بالشفرة لشراء فرد ، لحرم النحاس باشا ، ببيلغ ثلاثة آلاف جنيه ، ويقول مكرم في مقدمة تلك الفقرة : لقد عنيت في هذه العريضة عناية خاصة بالاعراض لثبوت النحاس باشا الخاصة ، فهي بعيدة عن النقد العام ، ويجب أن تكون محل الرعاية والاحترام . ولكن النحاس باشا المسكين لم يعد في حالة تسمح له بأن يفرق بين الخاص ، والعام ، فالحكم قد أصبح محل استغلال خاص له ، ولأهله ، ووزرائه ، فهو يهيئ لهم البيوت يسكنونها أو يؤجرونها والأطيان يستوردونها والأوقاف يتنظرون عليها والمحسوبية يوظفونها والبشوك يحتلونها والغلال والحبوب ومواد التموين يصيدونها والخمور ، والبضائع يستوردونها ، وأخيرًا وليس آخرًا ، فما هي ذى الفراء الثمينة تستحضر لأغراض الزينة فلا يجدون الا وزارة الخارجية ، في مصر ، وسفارتنا ، المصرية بلندن يكلفونها ويحركونها ، وفي نهاية الفقرة ، الخاصة بالفراء يسأل النحاس باشا من أين لك كل هذا يا سيدى النحاس باشا ، وقد كنت الفقير ، الى وجه الله تعالى ؟ ثم يقول دعنى ، دعنى أسألك ، وأبكي عليك ، ولك .

ويكون الباب الثانى من الكتاب تحت عنوان القسم السياسى ورغم انه من أهم أبواب الكتاب ، الا أنه لا يحظى من مكرم باشا بأكثر من ٢٢ صفحة وأول موضوعات هذا الباب : طغيان الحكم العسكرى على الحكم الدستورى وفيه يقول ، سار النحاس باشا فى استغلال السلطة العسكرية ، الى مدى لم يصل اليه أحد قبله ، ويتحدث عن اعتقال النحاس باشا ، لملى ماهر باشا ؛ ولمحمد طاهر باشا ، ولعباس حليم وكذلك ، اعتقاله للدكتور فهمى سليمان ، ولعدد من طلاب الجامعة والأزهر الشريف ، من غير ما تهمة الا مناصرتهم للكتلة الوفدية ولكي يبرهن النحاس باشا ، للناس انه حاكم عسكرى بزع أسلافه من الحكام العسكرين البريطانيين حينما قبضوا علينا أصدر أمره الى البوليس المصرى باقتحام المنازل قبل الفجر ، وباويل الأمنين الوادعين .

ويستمر مكرم عبيد باشا ، فى الحديث عن الاعتداء المنقطع النظير ، على الحريات الدستورية ، وديمقراطية الحكم : يتحدث عن اللعب بالحكم

النيايى ، وتعاليمه ، عن خنق حرية الصحافة والعبث بحرية الجماعات وبحرية الانتخابات ، وينزاهتها ، ثم عن التفریط فى حقوق البلاد السياسية ، ثم يختتم كتابه بكلمة يعبر فيها عن مشاعره الشخصية عندما كان يكتب ذلك الكتاب وتلك العريضة فيقول : ولكم كنت خلال هذه العريضة أصارع نفسى ، وأجاهد ، حتى لكأننى شخصان فى واحد ، هذا يمنعنى وذاك يدفعنى ، هذا ينادى ، ألا رحمة بالصدىق وان غدر وذاك يصيح ألا عوناً للوطن وقد سرت فيه النار من طائش الشرر ، هذا يذكرنى وذاك يحذرنى ؛ هذا يذكرنى بىامى الألفه والوداد ، وذاك يحذرنى ألا أهمل فى سبيل الصديق ما بذلته فى سبيل الوطن من نصيحة وجهاد » .

ولكن ماذا فى الكتاب الأسود بالتفصيل ، وقبل هذا التفصيل ..  
لماذا كان الخلاف بين النحاس ومكرم عبيد باشا أيضا بالتفصيل ومن وجهة نظر مكرم عبيد باشا نفسه ؟



## الباب الثالث





## الفصل الأول

### من وجهة نظر مكرم عبيد باشا : لماذا كان الخلاف بيني وبين النحاس باشا

الكتاب الأسود ، دُفِيت عنه أم غُفِيت منه  
والثقت على كل أو بعض ما جاء فيه أو اعترضت • جزء  
من تاريخ مصر في الأربعينات ، لا يمكن أن يقتطعه  
ولا يمكن أن تتجاوز عنه •

ولعلها المرة الأولى أن تقرأ الكتابة عن الكتاب  
الأسود بالكتابة عن الكتاب الأبيض •

ولعلها المرة الأولى أن ينشر معا - وفي وقت واحد -  
ملخصات وإفية شافية لكل ما في الكتابين الأسود  
والأبيض ، الشيء ونقيضه ، الاتهام والدفاع ولعلنا  
أردنا بذلك كله أن نسجل بالموضوعية والحيادة أهم  
حدث سياسي بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ وحتى ٨ أكتوبر  
١٩٤٤ : يقول مكرم عبيد باشا :

يدفعنا الواجب المرير - وهل من واجب أمر واقسى من ذلك الذي  
يضطر الانسان الى أن يقطع لصالح المجموع قطعة من نفسه ، ولصالح  
اليوم ، والفد بضعة من أمسه - يدفعنا ذلك الواجب العام الى أن نعرض  
على جلالته مساوى الحكم الحاضر والقائمين به من رجاله • وما كنا  
علم الله لنجد من أنفسنا دافعا ضد قوم كانوا منا وكنا منهم لولا أن أداة  
الحكم في البلاد قد فسدت على أيديهم الى مدى بعيد يكاد يبعث على اليأس  
من انتاجها ، ومن علاجها •

ومن ثم لم نجد امامنا مبيلا توحى به احكام المستور ، بل وطباع  
الأمور ، الا أن نفرغ الى ساحة ملكك انقادا للوطن المصنوب بدائه -  
وما أوجع داؤه الا من أبناؤه ! .

ولقد رأينا أن نتقدم في هذه العريضة بالوقائع مفصلة ، ومع كل  
واقعة دليلها ، تبينا لأسباب الخلاف الوزاري الأخير وما ترتب عليه من  
آثار خطيرة مخزية ، لا تزال قائمة ومستمرة .

وحسبك يا مولاي أن تلقى بنظرك الكريم على الوقائع الخطيرة المبينة  
في هذه العريضة ، فهي ناطقة بذاتها من غير ما ناطق . ولكننا ندرك أن  
الكلام مهما تكن قيمته الموضوعية فقد يتلون بعض الشيء بلون واضعه ،  
فهل نحن فيما نعرض مدفوعون بدافع الغيظ أو الحق ، فترانا نقول في  
غضبنة قوله الصديق ؟

كلا يا مولاي ، فما كنا لنقبل حتى هذا التلوين لصدقنا والتهوين  
من حقنا ..

فليم وعلام لنحق ، وقد كنا في كل أدوار الخلاف نشفق ، ونأبى  
الا أن نشفق .

نشفق من أن ينهار ذلك البناء الشامخ الذي ساهنا في تشييده  
خجرا فوق حجر ، وفي تخليده أثرا بعد أثر ، متمصرين في ذلك زهرة  
العمر طوال نيف وعشرين من السنين .

نشفق من أن تلصق بالحكم المصري في عهد الاستقلال لولة  
تدنسه ، بعد أن طهره الشهداء بنماهم ، وصهره المجاهدون بدم القلب  
وعرق الجبين .

نشفق من أن تمس يسوء تلك الصداقة الحلوة ، التي برزت  
الأخوة ، بين شخصين تعذبا ، فتقاربا ، فتحابا ، وكانت محبتهما - في  
نظري أنا على الأقل - نموذجيا رائعا لملاطفة المحبة أو الرحمة التي شاء  
الرحمن الرحيم أن ينفثها مع الحياة بين حنايا الصدر ، ليسيجني بهما  
الإنسان على وحشة العمر ، ووحشة القبر ! ..

لا بل نشفق من أن نتنكر لماضيها ، فنجعل من ماضيها قاضيها ! !

ثم نشفق من عملية البتر في ذاتها ، فهي تجرح ، مهما نتيج .

وأخيرا ، فقد كنا نشفق ولو على كرامتنا نحن أنفسنا ، من أن  
تطلق عليها الذئاب الجارحة ، والشهوات الجامحة .

بذلك كله كنت يامولاي - وما كان لي الا أن أكون - ناصحا  
لا فاضحا في كل مرحلة من مراحل الخلاف بين رئيس الوزراء وبينى .

فلما كنت في الوزارة واستفحل بيننا ذلك « الخلاف الجوهري  
الذي تعددت مظاهره » - على حد تعبيره في كتاب استقالة الوزارة -  
لم أذكر جهدا في نصحه وتحذيره مما كنت آراه - ويراة الوزراء أنفسهم  
ويتهايمون به في مجالسهم دون أن يجروا على الجهر به أمامه - من  
تصرفات ماسية بمسئولية الحكم بل ونزاهته في الصميم ، ولقد كنت  
يحكم مركزي في المالية والتموين والهدف المباشر لهذه التصرفات التبعة  
التي أريد بها أن تفتح خزائن المال والتموين للأهل والأنسياء ، حتى لا تفلت  
الفرصة السانحة ، تفلت الصفقات الربحية ، من أيدي طلاب الربح  
والثراء ، ولو على حساب الفقراء والجامعين .

ولم تكن تلك المطامع الأشعبية لترضى - أو لتقدر - أن تصير ،  
تبقى على الكتمان والأوراق - بل راح أصحابها يرسلون الصبيحة بعد  
الصبيحة على مسبح من الكبار والصغار من الموظفين ، متوسلين ، متململين ،  
متوددين ، متوعدين ، في غير ما اعتداد حتى بكرامتهم الشخصية ، وليس  
مثل الطمع يامولاي شهوة هي أقوى ما تكون ضد صاحبها منها ضد غيره  
.. فلفرط ما يطمع الطامع في مال الغير دون وزن أو تقدير تراه وقد  
اختلت موازين تقديره ، ولفرط ما يصبو الى مطمع عز أن يوجده ، أو اذا  
وجد عز عليه أن ينفد ، تراه يجزع بقدر ما يطمع فيستنفد الجزع ما بقي  
من صبره ، ويغضب الطمع ما خفي من أمره !!

ومن ثم ، فلا عجب اذا لم يطق هؤلاء السادة من الانسياء  
المتحكمين - أو الحكام غير المسئولين - صبرا على مطمعهم في الثراء  
السهل - والجزل - فكان البعض منهم يأتون الى وزارتي المالية والتموين  
ويصيحون أمام كبار الموظفين (١) اني اذا ما أصرت على خطئي في منع  
بعض التصدير عنهم - مع أن هذا المنع كان عاما يسرى عليهم كما يسرى  
على غيرهم - فانهم سيخرجونني من وزارة التموين ، يسلم من الوزارة ،  
أصلا وفصلا !!

وما كنت يامولاي لاشير الى هذه الصفات وغيرها من مثيلاتها  
مما سيأتي تفصيله لولا أنها صفات تدل على كباثر - وأولى هذه الكباثر  
أن الحكم قد اشرف على الفوضى في أيدي أشخاص غير مسئولين ، وأن  
الحكام المسئول كان هو نفسه محكوما بجماعة من النقصين ، لا يملك  
من أمره نفعا ولا ضرا .

ولكنى لم أكن لاعباً بهؤلاء ، ولا بما وعدوا أو توعدوا ، لولا أن جرئومة الداء كانت قد سرت منهم مع الأسف الى رئيس الوزراء نفسه ، فكان هو شخصياً يتصل من وراء ظهرى بالمرؤوسين لى أو بجهات أخرى غير مختصة ملحا فى اعطاء أنسيائه السكر والأرز الخ . من غير على ( وسينأتى تفصيل ذلك مؤيدا بالمستندات فيما بعد ) كما حاول رفعته جهده أن ينعنى من تحقيق جنحة تهريب غزل ضد أنسيائه ولقد يمينهم الى المحاكمة العسكرية ( وهى فضيحة سافرد لها بابا خاصا فيما يلى ) - الى غير ذلك من محاولات ، فشفاعات ، فمحسوبيات ، فتعهدات ، فتصرفات ترمى كلها الى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين ، وتحصل من اسلوب الحكم العوبة ومفسدة مما .

حيال ذلك ، لم يكن أمامى الا أن أخير بين سيبلين أسهلها وعمر : اما أن أشارك فى الوزر ، أو الا أشارك فى الوزارة - اما حياة الوزر ، أو حياة الضمير - ولقد أثرت يامولائ هذه الحياة الأخيرة لأنها حياة الشرف ولو فى عيني نفسى . ولكن الله فى عدله ورحمته أبى الا أن يشرف موقفى فى عيون الناس أيضاً . . ، فالحمد لله الذى قضى ولطف، وأولانى شرفا ليس بمده من شرف ا

لم أجد بدا اذن ، وقد أعيتنى وسائل النصيح والتحذير ، من ان ابرئ ذمتى بتقديم استقالتي ، وأعريت له عن رغبتى فى الاستقالة فى فترات متفاوتة بدل المرة ثلاث مرات قبل خروجى من الوزارة ، وكنت فى كل مرة أؤكد له ما يعرفه من محبتى له وغيرتى على سمعته ، وانى وقد عجزت عن اقناعه باصلاح الحال لما من وسيلة بقيت لى الا ان استقيل من منصبى ، على أن يتخير هو صيغة الاستقالة ومناسبتها ، ووسيلتها ، حتى لا يفتضح أمام أعين الناس ما أمر الوفاء به ان يستر بين صديقين كالما مضرب المثل فى الوفاء والاخاء .

وهل أنا فى حاجة يامولائ الى التدليل على انى لم أقصد من وراء استقالتي اخراجا بل هلاجا ؟ فما من دليل أبلغ فى ذلك وأقطع من انى ما كنت أحتل به فى أية مرة من هذه المرات وأصر على فكرة الاستقالة منه والانفصال عنه ، حتى كانت تأخذنى ذكرياتى ، فتغفلنى عبراتى ، فأبكي ويبكى ، ثم يمدنى باصلاح الحال فاعدل عن فكرة الاستقالة . . ثم تفرق متوادين ، متعاهدين ، ولكن الى حيث ا . .

أجل ، الى حين يتسنى للموامل التى كانت تكتنفه ، وتستهديه . أن تفعل فعلها فيه ، فإذا بالرجل يتبدل ، وإذا بالزئمة تتخاذل فتتضام ، وإذا باللاحق التالى شر من السابق الاول .

اجل ، الى حين يجدون المستحل للمستغل .. فالثراء اللذين الهين  
فى تناول اليد ولا يحتاج الا لرخصة من وزير المال ، ليدخل فى الرزق  
الحلال ! .. والوظائف الضخمة الدسمة ليس بينها وبين ذوى الخطوة ،  
الا خطوة ، فاذا ما مهد لها الطريق أيضا مع وزير المال ، أصبح الاستثناء  
هو القاعدة ، وفتح باب الرحمة لذوى الأرحام والهمم القاعدة .. وبهذا  
يكون الاستثناء فى منطق الوزارة هو الحلال عين الحلال ، وان يكن  
فى منطق القانون هو أبغض الحلال !!

لذلك لم يدخروا وسيلة أو حيلة فى سبيل استرضاء وزير المالية  
بكل وسائل الاسترضاء ، وبالفعل فقد بذلت معى كل وسائل الاكرام  
والاغراء من الناحيتين الخاصة والعامة على السواء ، وما كان لى ان أشير  
الى شيء منها لولا أنها تلقى ضوئا على حقيقة الخلاف وتطوراتها ، ولولا  
أن بعض الخادعين أو المخدوعين قد تعبدوا أن يصوروا من الخلاف صورة  
شوهاء لا تشفى عن حقيقة ، ولا ينقل النظر منها الى خبيثة .

ولعلمهم وقد أميتهم الحيلة فى تصوير الخلاف للناس على النحو  
الذى ترضيه لهم المصلحة أو الذلة ، أو فى القليل يشفى الغلة ، راحوا  
يتلمسون له علة خلاف ما يعرفون عن العلة !

فهل يصورون الخلاف على أن مصدره عداة شخصى بين النحاس  
ومكرم ؟ كلا فمن يصدق مثل هذا العداة المفاجيء من غير ما سبب جدى  
يدعو الى مجرد الجفاء فما بالك بالعداء بين شخصين صمدت صداقتهما  
لخلاف التجاريب وقاومت كل أسباب العداة طوال بضع وعشرين من  
السنين ، حتى بلغت مبلغ الاخاء .

أم هل يصورونه خروجاً على مبدأ من مبادئ الوفد أو خلافاً على  
نظام الحكم نفسه ؟ كلا فإين هو المبدأ المختلف عليه ؟ وكيف يخرج على  
الوفد من ادخل الناس فيه وكانت له اليد الطولى فى اختيار وتأيين  
الزعامة عليه ؟

اذن فليصوروه تنازعا شخصيا على السلطة فى الحكم - ومادام  
الخلاف قد وقع بين الاثنين وهما فى الحكم لفلان فى مظهر الأمر ما يبنى  
عن نبش الحقائق ، والتحرى الدقيق للقائق ! ..

هذا ما صوروه للناس للتضليل ، وقليل من الناس من لا يصل  
اليه ، أو يسهل عليه ، التضليل !!

ولكن هل أنا حقا قد جردت من كل سلطان - أو بعض السلطان -  
فى الوزارة الأخيرة فلهذا غضبت وحنقت ؟ ..

ولعل الرد البسيط على هذه السفافة انى اذا كنت قد غضبت لنفسى  
أو لسلطتى لخرجت من الوزارة أو أصرت على خروجى منها فى كل مرة  
أتاحت لى فيها الاستقالة وقدمتها فعلا ٠٠ أو لخرجت من الوزارة بعد  
تعيين وزير آخر للتموين احتجاجا على انقاص سلطتى ٠٠ وعلى البواعث  
المخزية التى دعت الى هذا التعيين ، وسيأتى تفصيلها ٠٠ ولكن الأمر  
كان على النقيض من ذلك ، فقد ثبت للناس من الوثائق الرسمية أن  
النحاس باشا هو الذى أخرجنى من الوزارة بعد أن ارتضيت المهول عن  
الاستقالة عقب أزمة الاستثناءات وقبلت البقاء فى الوزارة طوعا للرغبة  
السامية التى بدت من جلالتم للتوفيق بينه وبينى ، ولكنه رفض وأصر  
على رفضه ، فهو اذن الذى غضب لنفسه لا أنا ، وهو الذى أراد أن يتخلص  
منى ليخلو له الجو فيستغل الحكم كما يشاء أو يرفض كما يشاء ،  
ويستثنى كما يشاء - الا أن يشاء الله غير ما يشاء !

هذا هو المنطق الحق ، وللمنطق دلالة وحكمه .

ولكنى لا أقنع به وحده ، وللقائع منطق يكون أسمع قليلا ، وأقطع  
دليلا ، من كل منطق نظرى .

وحسبى للتدليل على أن النحاس باشا أولانى عند تشكيل وزارته  
الأخيرة سلطة أوسع من أية سلطة لى فى أية وزارة سابقة أن أذكر  
الوقائع الآتية :

١ - عهد الى بوزارتى المالية والتموين وهما محور الوزارة ونقطة  
ارتكازها فى أى وقت ، ومن باب أولى فى الوقت الحاضر والحرب قاضية  
على الأبواب .

٢ - كنت مستشاره فى اختيار أشخاص الوزراء ، حتى انى  
اعترضت - لأسباب لا تمس شخصه - على ادخال نسيب له فى الوزارة -  
هو حضرة صاحب المعالي الدكتور عبد الواحد الوكيل بك - فقبل منى  
اعتراضى وسلم بوجاهته .

٣ - كنت أنا الذى أشرت وألححت بوجوب الحصول على خطاب  
من سعادة السفير البريطانى كشرط أساسى لقبول تشكيل الوزارة  
احتفاظا بكرامة العرش المصرى والاستقلال المصرى ، وأراد النحاس باشا  
تأخير هذا المسعى الى ما بعد تمام التشكيل فرفضت دخول الوزارة  
اذا لم يصدر التصريح البريطانى أولا وقبل كل شيء ، وقد تم ذلك فعلا  
واشتركت مع موظفين كبيرين من السفارة فى تحرير الخطابين الرسميين  
المتبادلين بين الحكومتين ، وحضر اجتماعا رفعة النحاس باشا وأحد  
حضرات الوزراء .

٤ - الحجت في وجوب حظر المحسوبية والاستثناءات حظرا تاما حتى لا يعود الناس فيأخذوا علينا ما كان محل نقد ومؤاخاة في مسنة ١٩٣٧ ، وأصررت على أن تضمن خطاب تشكيل الوزارة عهدا صريحا منا بمنع الاستثناءات ، وفعلنا قطعنا على أنفسنا هذا العهد الرسمي في وثيقة تشكيل الوزارة التي رفعت الى مقامكم السامي ، فتصت على أن الوزارة تيسيرا لعوامل العثمانية والعدل والمساواة ستعمل من غير ما ميل أو محاباة أو محسوبية أو مراعاة للوجوه الا وجه ريك ذي الجلال .

٥ - عهد الى لجنة من الوزراء وضع خطاب تشكيل الوزارة الذي تضمن برنامجها ، فكان من نصيبى وضع هذا الخطاب وتحريره .

٦ - عهد الى النحاس باشا الاشراف على قسم الصحافة في وزارة الداخلية وارشاد الرقيب الى سياسة الوزارة العامة وانتداب بعض المساعدين له .

٧ - وضعت سياسة التموين على اختلاف فروعه ومواده ، واقرحتها على مجلس الوزراء فأقرنى عليها - ثم أنشأت مجلس التموين الاستشارى وأعدت تكوين اللجنة المشتركة فضممت اليها ممثل أمريكا وجنوب أفريقيا وحكومة السودان ، وكنت أتصل بالسير البريطاني مباشرة في هذه الشؤون - وكان من عمل أيضا وضع السياسة المالية للدولة كما جاءت في خطاب الميزانية وعرض المشروعات الهنامة التي تضمنها على مجلس الوزراء ، وتوجت جهوداتي المتواضعة في هذا الصدد بأن أتيح لى الشرف الأسمى بأن أعرض شؤون وزارتي المالية والتموين على جلالتكم لفتيت من حذب جلالتكم وتشجيعكم الكريم ما شئ من أذى ، وأعاننى على أمرى ، وأطلق لسانى بالشكر والثناء وكان النحاس باشا على علم واطلاع بكل خطواتى في هذا السبيل .

فأين أين يامولاي ما زعمه النحاس باشا أو زعموه له من الحد من سلطتى ، وقد كنت أنوء بما حملنى اياه من أعباء ومسئوليات لا يدخل بعضها فى حدود مهمتى .

\*\*\*

الى أن يقول مكرم عبيد باشا :

كلا ، بل كان جونا صفاء لايشوبه كدر ، وثقة لا يصدوها حذر ، الى أن نزع شيطان المال بيننا فشاء وقدر !

ذلك اننا لم نكنه نستهل عهدنا فى الحكم متصافين ، متضامنين ، حتى بدأ لأهل النحاس باشا وأنسيائه أن يقتنبوها فرصة لطلب الثراء ، على يدى صديق النحاس فى الثراء فكيف بالشراب ..

فجاءني بعض هؤلاء الأنبياء يطلبون لأنفسهم بالاشتراك مع الصق الناس بالنحاس باشا الاذن بتصدير كمية هائلة من الزيت والجلود يكسبون من وراء تصديرها أكثر من نصف مليون من الجنيهات ، وايد النحاس باشا نفسه هذا الطلب وألح فيه ، ولكنني انتهيت بعد بحث الى رفض الترخيص لهم بالتصدير بل وإلقاء الرخص القائمة التي منحت في عهد سابق لمعامل الزيت وتجاره - ثم تلت هذه المحاولة محاولات أخرى كان النحاس باشا نفسه يشترك فيها محاولا إعطاءهم السكر والأرز الخ . من وراء ظهري - ولما كان الخير يبدأ بأهله فلم يشأ النحاس باشا أن ينسى شخصه منفردا ، كما لم ينس مذوجا ، فذهب يسعى مسعى موفور الثمر - وإن يك غير مشكور الأثر - لاستدراج الخير الوفير من وقفي عبد المال واليدراوى بسمند منتفعا من التنظر عليهما رغم لغت نظره الى ما يصح وما لا يصح صدوره من رئيس حكومة في مثل هذه الشؤون - واقتربت هذه المساعي جميعها بمسعى خطير آخر هو محاولة منعي من السير في تحقيق جنحة تهريب الغزل ضد بعض أسبائه وكان قد بدأ التحقيق فيها قبل وزارتنا - كل هذه الأسباب متلاصقة متلاصقة ، وغيرها مما أريد به أن يسعف المال - وقد أسعف الحال - أثارت الخلاف بيننا وفتحت فيه .

حينئذ ، وحينئذ فقط ، بدأ النحاس باشا وأهله يقلبون ظهر المجن للصديق القديم ، الذي أراد للحكم ولهم خيرا ، ولو أننا فيما يظهر قد اختلفنا حتى على معنى الخير ، فقد فهموه شخصيا ماديا ، ولهمته وطنيا معنويا .

حينئذ بدأ الشيطان يوسوس في صدره أن انظر الى مكرم يمنع عن أهلك الخير ، ويمنع عنك حتى سمعة الخير .. ، فلم يكتف بمنع خيرات التموين عن الأهل والأقربين ، بل راحت الجرائد تلجج باسمه في حماسة ، ولو في غير كياسة ، انه هو الذي انقلد البلد من المجاعة وضمن لها المؤونة والتموين .

حينئذ ، وحينئذ فقط ، نهبت فكرة الدس في الصحافة ضدي - ثم تلتها فكرة التخلص منى كوزير للتموين - وأخيرا لما لم يفلح ضدي الدس ، أو يضر منى الدرس ، استقر الرأي على اخراجه من الوزارة أصلا .. ولكن الناس لم يقيموا وزنا لما قال أو فعل النحاس - اذ لم يمد هو النحاس - فراح الوفديون شبانا وشيبا يهتفون لمكرم النزيه !

يا للشعب ما أصفى نفسه ، وأدق حسه ، فقد ألهمته غريزته الى أسباب الخلاف فجميعها في كلمة واحدة ' مكرم النزيه ' .. ولما كانت



النزاهة في وقت ما وقفا على رئيس الوفد .. فليفصل اذن مكرم من  
الوفد سكرتريا ، ثم عضوا ، ولیمح اسمه ووصمه من الصحافة ، والبرلمان؛  
ومن اذهان العباد ، بل ومن تاريخ الجهاد ! ..

ولم لا ؟ أليس النحاس باشا حاكما عسكريا عاما ، يأمر فيفزع منه  
البشر ، أو فيفزع اليه القدر ! \*

وفيما يلي يامولاي بيان موجز لتلك المراحل التي مرت بها عقلية  
النحاس ومن الى النحاس - حيثما بدأوا يتلمذون لي ، ويأتمرون ضدي ،  
لاستمساكي بنزاهة الحكم :

بدأت مرحلة الانقلاب الأولى في الصحافة ، وعلى الصحافة .. فان  
الصحافة كانت تعني اذ ذاك - كما تعني الآن - بشؤون التموين فتشتر  
الشئ الكثير عن الاجراءات التي اتخذها أو سيتخذها وزير التموين ازاء  
المهربين أو المخترنين أو لتوفير مؤونة للشعب ولباسه ، ولكن هذا النشر  
الطبيعي عن وزارة هي أولا وقبل كل شئ وزارة للجمهور لم يرق في  
أعين الأهل والانسياء الذين منع عنهم وزير التموين خيرات التموين ،  
وصفقات التموين ، ولم يكتف بذلك بل راح يحقق معهم في مغالطاتهم  
ضد التموين . \*

وكانت اليد التي غللتها عن اقتناص المال هي التي امتدت أولا  
بالنس ضدي كوزير للتموين والمال .. فاستدعى بعض الصحافيين  
الوفديين الى الباخرة محاسن واتصل بالبعث الآخر وصدرت اليهم جميعا  
الأوامر مشددة بأن لا يكتبوا مقالات أو اخبارا تنطوي على الاشارة بوزير  
التموين أو الثناء على جهوده ، وأن لاتبرز أحاديثه ، وأن لا يشار اليه  
كمجاهد كبير أو صغير !

انزعج اصحاب الصحف الوفدية ومحرروها لهذا التطور الخطير  
والمفاجئ - ولم يكن أحد منهم حتى ذلك الحين يعلم بما هنالك من علي  
ومعجلات - فافضوا الى بمخاوفهم على وحدة الوفد وروابط الصداقة التي  
لم يفسم الزمن عراها بين رئيس الوفد وسكرتيره العام ، وكان المساكين  
يحاولون التوفيق ما استطاعوا بين الأوامر الجديدة والتقاليد القديمة ..  
ومن طريف ما يذكر في هذا الصدد أن وزارة المالية كانت قد أرسلت  
الى الصحف بيانا عنوانه : ( بيان رسمي من وزارة المالية ) يشير الى رفع  
سعر قصب السكر لصلحة المزارعين ، فنشرت جريدة المصري البيان في  
مكان متواضع من الجريدة تحت عنوان : « بيان من المجلس الاستشاري  
للسكر » ثم نقرت البيان بحروفه كما ورد لها وفي مستهله : « جلدا

من وزارة المالية ما يلى « ٠٠ وهكذا وفقت المسكينة ما أمكن التوفيق بين  
العنوان والبيان ، وبين الوقية والواقع !

وكان من بين الكتاب الوفديين الذين أبت وفديتهم ، ورجسولتهم ،  
أن يطيعوا الأوامر الصادرة ضد مسكرير الوفد حضرتا الاستاذين  
محمد جلال الحامصى فى « المصرى » وأحمد قاسم جوده فى « الوفد  
المصرى » ، وقد لقي كل منهما الجزاء وفقا باخراجه من البرلمان ! ..  
وكان اخراجا له مظهره الفاضح ، وثمنه القادح ، ودفع الثمن كله أو جله  
رئيس الحكومة شخصيا وبالذات - اذ بذل المنكبين نفسه فى ذلك  
اليوم وأيما بذل ، فى سبيل الظفر بجمل وأيما جعل ! - هو أن يحمل  
الى بيته رأسى قاسم وجلال على طبق .. حتى ولو ظل قابعا فى البرلمان  
الى ما بعد منتصف الليل ، فاطبق الظلام والطبق ! ..

وفى ذات يوم جاهدنى حضرة الأستاذ محمود أبو الفتح « صاحب  
المصرى » وقال لى انه بات طوال ليله قلقا مما حدث له ، وقص على ما دار  
بينه وبين أهل النحاس باشا من حديث لا أرى من اللياقة ذكره ، ثم  
استطرد الى ما جرى له مع النحاس باشا نفسه بعد ذلك ، فقال ان رفعت  
أرسل يطلبه الى مينهاوس وأمره بأن لا ينشر أى خبر عن أى وزير من  
الوزراء فى العمود الذى تنشر فيه استقبالات « الرئيس الجليل » ولا فى  
العمود المجاور له ، بحيث لا ينشر تحت « الرئيس الجليل » ولا فى  
جواره أية اشارة الى وزير من الوزراء ! ..

وكانت الحكمة من هذا الأمر الجديد غير خافية عليه ولا على ،  
فان الجرائد الوفدية كانت تنشر بين حين وآخر اخبارا عنى تحت عنوان  
« المجاهد الكبير » فى عمود مجاور ، فأراد النحاس باشا أو أريد له أن  
يمنع هذا التقليد الشكى الذى جرت عليه الجرائد سنوات عديدة ،  
فاطلق المنع وعصمه على الوزراء جميعا حتى لا ينفصح ما كان مفضوحا من  
غرض ، ومن مرضى ! ..

وفعلنا نفذت الأوامر بدقة متناهية ، فبعد ذلك الوقت حتى خروجى  
من الوزارة ام يكتب خبر ما عن وزير ما فى هذين العمودين المقدسين ،  
لا بجوار « الرئيس الجليل » ولا تحته ، رغم أن التشريفات الملكية نفسها  
بما لها من مقام سام كانت ولا تزال تنشر على رأس عمود ثم يليها  
أو يجاورها أى خبر عن عباد الله الوزراء أو المستوزرين ، أو غيرهم من  
أفراد الشعب الأمين .

وما كان المبخال ليتنصع بأمولاى للاسترسال فى تحليل هذه العقلية  
الجديدة - التافهة وما ترتب عليها من أمثلة تافهة كالتن ذكرتها ، لولا أن

هذا التحليل النفساني يفسر الكثير مما خفي عن الناس وما يمانيه الشعب من آثار حكمه ، فقد اقتنع الرجل - أو أقمته المحيطون به - أنه قد أصبح الحاكم بأمره وأن حلفاءنا الانجليز يؤيدونه في هذه المرة لشخصيته كمصطفى النحاس - لا كرئيس لهيئة سياسية أو حكومية - وقد صرح هو بذلك كما رأينا في إحدى الولايم التي ألقاها له بعض الشيوع والنواب الوفديين - فلم يكن بد إذن من أن ينتفع هو وأهله من هذه الفرصة الذهبية التي قد لا تسنح فيما بقي من العمر - والدوام لله - ولم يكن من بين أنصاره رجل يخشى الخاشون مقاولته وفلوجه الشخصي والسياسي عليه الا مكرما ، فحاولوا استرضائي المرة بعد المرة فرفضت .

ماذا ؟ هل يأتي مكرم ويتكبر ، ويمنع هنا وهناك جنة الدنيا وقد أعطيت الكوثر ، وأنت أنت الزعيم الأكبر ١٠٠ من هنا ومن هنا فقط تولدت في صاحب الرفعة عقلية مزدوجة عقلية الارتفاع ، وعقلية الارتفاع ١١١

أما الارتفاع فقد أشرت اليه إشارة موجزة في هذا التمهيد .

أما الارتفاع - ولو في غير رفعة - فهو الذي ذكرت بعض الأمثلة عليه فيما تقدم ، وهو الذي يلجأ اليه الناس مما تنشره الصحف لوزرائه من أحاديث في هذه الأيام ، فما من واحد منهم يجرد أن يتكلم عن شأن من شؤون وزارته ، مهما تكن قضايته ، ألا ويقدم له بتقديمه فخرا بما أنه لم يفكر أي تفكير ، ولم يدبر أي تدبير إلا بناء على تعليمات الرئيس الجليل ، أو إرشاده ، ويلجأ البعض في الملحق الصغير إلى حد القول بأنها أوامر صدرت من رئيس الوزارة إلى معالي الوزير .

وكان السبب قد سرى إلى نفس النحاس باشا قبل خروجه من الوزارة ، وحسبني أن أضرب على ذلك مثلا من أمثلة كثيرة لا يتسع لها المقام . . . فقد حدث أنني قابلت سعادة السفير البريطاني وتحدثت معه بحضور مستشاره الاقتصادي في شؤون التمويل وما ترجوه من معاونته الخليفة في نقل المواد الضرورية - الغذائية والزراعية - إلى مصر عن طريق البحار فوعدني جفاه سعيها ، واتفق أن أقيمت في مساء ذلك اليوم وليمة في وزارة الخارجية حضرها سعادة السفير ، فلما لمحت واقفا مع النحاس باشا ذهبت إليهما وقلت للنحاس باشا أرجوك يا باشا أن تشكر السفير مايلز فقد وعد أن يبذل كل جهده معنا في شؤون التمويل ويبدأ السفير يرد على التحية بما تقتضيه المجاملة فإذا بالنحاس باشا يسبحني من يدي إلى ركن من أركان الغرفة قبل أن ينتهي السفير من كلامه . . . وقال لي وعلائم الحجل مرتسمة على وجهه أرجوك يا مكرم ألا تنسى ذكر اسمي

فيما تنشره الصحف عن هذه المقابلة فاجبته وأنا أشد منه خجلا - وكان خجلا له علم الله لا لنفسى - وقلت له كن مطمئنا ياباشا فما أنا بحاجة الى تذكرى بالإشادة بذكرك وأنت تعلم والناس يعلمون انى لا أترك فرصة تمر من غير أن أشيد بفضلك .. وهذا قولا ما كان !

هنا وغيره من قبيله يفسر بعض التفسير ذلك الموقف المضحك المليكى الذى وقفه فى البرلمان - من غير ما مناسبة - صارخا بأعلى صوته « أنا وحيدى دون أى وزير آخر كنت المسئول عن شئون التموين » !!

ولعل أبلغ وأقطع دليل على حقيقة الخلاف بينى وبينه هو تعيين وزير تموين جديد - وتعديل الوزارة تبعاً لذلك - وما أحاط هذا التعيين من ملابسات ، ومساومات ، وإقدام وإحجام ، وتوسل وزجر ، وكر وفر ... وذلك أن الدس فى الصحافة لم يشف لهم غليلا ، ولم يغن عن رخص التصدير فتيلاً ... ووزير التموين ما زال العقبة الكؤود فى تمويل الأهل والأنساب ... فما من سبيل لاقتاء شره الا بالاقتضاء ، بعد أن عجز عن جلب خيره كل تهديد وكل اهراء ...

وأن مولاى ليذكر أن الوزارة أعلنت فى خطاب تشكيلها - كجزء من برنامجها - أنها ترى لأسباب تمت الى المصلحة العامة إلغاء الوزارات الثلاثة - التموين ، والشئون الاجتماعية والوقاية - واستناد أعمال هذه الوزارات الى الوزراء القائمين - التموين لوزير المالية ، والوقاية لوزير الأحياء ، والشئون الاجتماعية لوزير الصحة .

كان هذا فى ٦ فبراير ، فى خطاب تشكيل الوزارة المرفوع الى سديتكم العلية .

ولكن ما كاد يضى شهر وبعض الشهر حتى أعلن النحاس باشا فى خطاب العرش بتاريخ ٣٠ مارس أن الوزارة ترى لازدياد التبعات إعادة الوزارات الثلاث المُلغاة !

كانت دهشة ، وكانت هيمه ، بين النواب والشيوخ الذين فوجئوا بهذا الانقلاب من النقيض الى النقيض ... ترى ما الذى جعل الأسود أبيض ، والأبيض أسود ، فى نظر الوزارة نفسها وفى الظروف نفسها ، فجعلها تعيد اليوم ما فاجرت بالأمس ! ...

هل زادت التبعات فعجز الوزراء الثلاثة عن مواجهتها ، كل فى وذاوته ؟؟

من سوء حظ النحاس باشا ، كان الأمر على عكس هذه الدعوى ، وباعتزافه هو نفسه ...

ففى التمويل ، كان التوفيق فيه قد بلغ أوجه فى ذلك الوقت ، ووقف النحاس باشا فى خطاب العرش يشيد بأعمال الوزارة فى التمويل ، وكيف انها أنقذت البلاد من المجاعة - وكان الوزير القائم بشئون التمويل عنده اللقاء خطاب العرش لا يزال هو مكرم عبيد ... وكان الثناء عاما بين الناس وفى الصحافة على جهوده - بل كان الشرف الأعظم أن حظى بعطف الملك وتقديره السامى لجهوده المتواضعة فى التمويل بالذات - فما الذى دعا اذن الى تغيير وزير كسب كل هذه الخبرة وحظى بكل هذا التوفيق ؟؟ لا شك أن الذى دعا الى التغيير هو شيء غير مصلحة التمويل ... فلنفحص عن ... السبب !!

والوقاية ؟ لم تحدث قبل خطاب العرش غارات تستحق الذكر - بل كادت تكون منقطعة لسوء حظ النحاس باشا - نعم لسوء حظه هو ولحسن حظ البلد ، لأنه لو تصادف حصول غارات شديدة فى ذلك الوقت لفطت موقفه وبررت دهواه أن التبعات قد ازدادت ، فى حين أنها نقصت بفضل الظروف نفسها ...

وكذلك الحال فيما يختص بوزارة الشؤون الاجتماعية ، فلا تبعات ولا يحزنون !

اذن ، اذن ، لم يكن الغرض من هذا الانقلاب المساجى الا شيئا واحدا ، هو التخلص من مكرم عبيد ووزيرا للتمويل ، لأنه كان مستعرا فى التحقيق ضد الانسباء الكرام فى تهمة تهريب الغزل رغم الرجاء والاستعطاف حينما والتهديد حينما آخر ولأنه وقف فى وجه صفقات التمويل التى أريد عقدها لاشياع القبطانيين من قوت الشعب المسكين .

ولو انى فى حاجة الى دليل آخر غير ما قلتمت ، ففيما على الدليل القاطع ، الجامع المانع ...

عاد النحاس باشا بعد خطاب العرش بأيام فاعلننا فى مجلس الوزراء انه يرى انتداب الوزراء الاصليين للوزارات الثلاثة ، عثمان محرم للوقاية ، وعبيد الفتاح الطويل للشئون ، ومكرم عبيد للتمويل ... فقرر ذلك مجلس الوزراء وأعلن فى الصحف ..

ماذا جرى اذن لدعوى ازدياد التبعات ؟ ... ولماذا الاعادة بعد الالقاء ، ثم الاكتفاء بالانتدابيات ؟ ... لماذا كل هذا الكبر والفخر ، ولماذا الالقاء ، للإبقاء ، فالعود الى اجراء هو فى حكم الالقاء ؟؟

ثم لو أن الأمر كان متعلقا بمصلحة البلد - وبمصلحة التمويل والوقاية ولشئون - فلماذا ظللنا منتدبين للوزارات الثلاثة منذ أواخر مارس الى

النصف الأخير من مايو - أى قرابة الشهرين ... وشئون التكوين لا يصح الانتظار عليها يومين فما بالك بشهرين !

كلا ، لم يكن للمصلحة العامة أى شأن بعيد أو قريب فى مسألة تغيير وزير التكوين ، بل كانت المصلحة الخاصة هى الهدف الأول والأخير ، وكانت المساومات معى هى العلة الوحيدة فى الاقدام والاحجام ، والتقديم والتأخير ...

ولهذه المساومات قصة طويلة تتعلق برخص التصدير وبجنيحة الغزل وسأذكر هذه التفاصيل فى حينها منعا للتكرار ، وحسبى الآن أن أقول ان النحاس باشا نظرا لموقفى من اهله فى هذه المسائل جاءنا فى أواخر مارس قبل اجتماع مجلس الوزراء وأعلننا أنه عرض على جلاتكم أمر إعادة الوزارات الثلاثة فتفضلتم بالموافقة ، فكانت قبلة القاهما على غير انتظار ومن غير مقدمات ، واعترض وزير العدل متسائلا لماذا لم يؤخذ رأى مجلس الوزراء فى مسألة أقرها مجلس الوزراء من قبل ، وانضم اليه الوزراء الحاضرون ، وكان الخلاف بينى وبين النحاس باشا معروفا لبعضهم فاذكروا الفرض من هذه الحركة المفاجئة ، أما أنا فاكتميت بتسجيل احتجاجى على هذا التصرف فى شكله وفى موضوعه لان فيه اعتداء على اختصاص مجلس الوزراء واعتداء مقصودا على وزير التكوين بالذات للتخلص منه للأغراض المعروفة فأجاب النحاس باشا : « أنت مش موافق ونحن موافقون » وأمر السكرتير العام بالبدء فى جدول أعمال المجلس ...

« نحن موافقون » - ألقى النحاس باشا هذه العبارة فى وجه وزرائه فى الوقت الذى كانوا فيه يعترضون ! ...

لم يسمنى اذاء ذلك الا أن أقدم استقالتي ، وتضامن منى فى الاستقالة وزير المعارف اذا لم يعدل النحاس باشا عن هذا القرار ، وقال معاليه لى ان النحاس باشا لم يكتف بذلك بل عندما توسط الوزراء لديه منعا للأزمة وكان هو منهم صانع فى وجههم : « الى مش عايز منكم يتفضل يطلع من الوزارة » .. وأنه لا يرتضى لنفسه هذه الاهانة ...

لم يسع النحاس باشا الا الخضوع ، خضبة الضيعة ، فجاءنى بفرض الوزراء كما جاءنى أمين عثمان باشا وأخبرونى انه قرر انتداب الوزراء الثلاثة لوزارتهم ، وانتهى الأمر فى الظاهر .

أما فى الخفاء فكان شيئا آخر ... فقد اجتمعت بالنحاس باشا وأهله فى وليمة غذاء أقامها لنا صديق للطرفين .. وبعد الغذاء خلونا للتفاهم وقيل لى بصراحة أثناء التعاطب أن السبب فى محاولة تغيير وزير التكوين هو اصرارى على تقديم جبررات الأتسماء للمحاكمة فقلت لى إنما

أخفى القضيـه بواسطـة الرجال الفـنيين وانـى سـانظر الى المسـألة كقـاض  
لا كـممثل للاتهام فاذا تبينـت البراءة حفظـتها ، أو الادانة قسـمتها ، وسـمحت  
للمحامـين عن الانسـباء - وكان أحـدهم زميلـى وصديقـى الأستاذ فريد زعلوك -  
بتقديم المذكرات والحضور فى التحقيق \*

سكنت مخاوف الخائفين قليلا بناء على هذا التوكيد منى ، وقيل لى  
فى اجتماع النعائب هذا انى « عيبط » وأن وزير الماوف الذى تضامن معى  
قد ذهب واعتذر وانه قد انضم اليهم هو والوزراء جميعا الذين يدعون أنهم  
اصدقائى \*

فكان ردى بسيطا ، انى اذا فقدت صداقة النحاس فى سبيل ارضاء  
ضميرى . فلا يهمنى بعد ذلك أية صداقة أخرى \*

تلطف الجوز بعد ذلك بين النحاس باشا وبينى فى انتظار تصرفى  
النهائى فى جنحة الغزل \*

وفى هذه الفترة عاد النحاس باشا وأهله يسترضوننى بكل وسائل  
الاسترضاء والمجاملات الخاصة والعامة فحمدت الله على عودة الصفاء ، بل  
وعملت على توثيقه ، واجيا أن لا تتكرر المحنة ولا تكرر أسبابها ولعل الناس  
يذكرون ما نشرته الصحف فى حينه كيف وقف النحاس باشا فى البرلمان  
يجبئى بكلتا يديه ويهينى على خطاب الميزانية تهنئة حارة \*

وكذلك فى هذه الفترة عاد يستشيرنى حتى فى شئون وزارته  
الخاصة فكنت أنا الذى أشرت بتعيين المحافظ الحالى للاسكندرية عندما  
استشارنى فى الأمر بينى وبينه ، وكذلك كلفنى بشئون أخرى خاصة  
بوزارة الداخلية ، وكنت كذلك مطلق اليد فى عمل وزارتى المالية والتموين ،  
فما من أمر يعرض على مجلس الوزراء أو على رفعتة كحاكم عسكري الا يقر  
فى عينه \*

أين اذن وعلى أى أساس بنيت تلك الخرافة التى أذاعها النحاس  
باشا بعد خروجه من الوزارة لكى يبرر ما لا سبيل الى تبريره ... وهى  
اننى غضبت للانتقاص من سلطتى ، فى حين انى منذ تكوين الوزارة - وحتى  
بعد ظهور الخلاف بيننا فى العمل - بل وبسبب هذا الخلاف نفسه - كنت  
على الدوام محل استرضاء وثقة وثناء ... لانى كنت محل الرجاء !

ولكن الرجاء عاد فانتقطع ... لأن الداء عاد فرجع ا ...

ذلك أن التحقيق أثبت اذانة الانسباء ، وفشتشت مخازنهم فى القاهرة  
وفى الاسكندرية فلم يوجد بها الغزل الذى ادعوا أنهم خزنوه ولم يهربوه ...

( سنوات ما قبل الثورة ج ٤٠ ) - ١١٣

عندئذ عاد النحاس باشا المسكين يفكر فى اخراجى من وزارة التموين قبل ضياع الوقت ... وكان أول خبر وصلنى عن هذه النية نقلا عن أحد الأتسباء المقربين جدا الذى صاح فى وجه موظفى التموين ان النحاس باشا سيخرجنى من وزارة التموين ، ولذلك فانه عندما ذهب المفتش المنتدب ليفتش مخزن الاسكندرية قيل له ان المفتاح مع الأستاذ أحمد الوكيل فى مصر ... وانهم يطلبون مهلة لاستحضار المفتاح منه ! ... ولعلها أول حادثة من نوعها فى تاريخ التجارة حديثا وقديما ، أن يكون لمعمل فرع فى بلد أخرى كالاسكندرية ومخزن للبضاعة ولا يكون المفتاح مع رئيس الفرع ولا مع المخزنجى بل مع مدير المعمل فى القاهرة ...

أحس المحقق هذا التلاعب وأثبتته فى تقريره ( ونص التقرير مرفق مع هذا لاطلاع جلالكم عليه ) فأصدرت أمرى بكسر المخزن عنوة ، فلما كسروه لم يجدوا فيه البضاعة التى ادعوا تخزينها فيه ، بل وجدوه قاعا صافسا ، كما وجدوا مخزن القاهرة أيضا أفرغ من فؤاد أم موسى ...

لم أجد بدا اذن حيال هذه الأدلة المادية القاطمة ... وبعد الاطلاع على تقرير موظفى التموين المثبتة للدانة - من أن أثبت رأيى بالموافقة على إحالة القضية على النيابة العسكرية - ولكنى لا أنهم بالتعسف أو التعتى أمرت فى الوقت نفسه بإحالة الأوراق على حضرة المستشار الملكى لأخذ رأيه .

وفى اليوم التالى صدر القرار بتعيين الوزراء الجدد ومنهم وزير التموين ...

ولو انى كما يدعون أردت الاستئثار بالسلطة وغضبت لانتزاعها منى لقمعت استقالتي من الوزارة بناء على هذا التعيين الجديد الذى لم يقصده به الا التخلص من سلطتى ، ولكنى لم أفلح ، واكتفيت بتحذير النحاس باشا من عواقب تعيين وزير جديد للتموين ، لا خبرة له بطبيعة الحال بشئون التموين - فى وقت من أشد الأوقات خطرا على التموين وفيه تحتاج البلاد الى كل ذى خبرة ومهارة ...

ولكن النحاس باشا والوزراء معه كانوا يقولون انهم يمتدحون على ارشادى للوزير الجديد ، وقال عثمان باشا محرم متحمسا - وكنا مجتمعين فى منزله عند البحث فى تعيين الوزراء الجدد : « مكرم باشا يبقى يعلم الوزير الجديد » !!

وهكذا ابتدع فى الفقه الدستورى الجديد منصب « معلم وزير » ... ولا خطر بل هناك كل الفائدة فى التفريق بين العلم والعمل ، عسى أن يتحقق الأمل ويا له من أمل ! ...



ومن طريف ما يذكر في هذا الصدد أن معالي علي باشا حسين وزير الأوقاف إذ ذاك - ولم يكن واقفا على سر الآلهة لأن النحاس باشا كان مبيتا النية على إخراجه - تدخل في أثناء المناقشة واعترض في صراحة القاضي التزيه على تعيين وزير جديد لا خيرة له بشئون التموين وقال بكل بساطة لماذا نبحث عن وزير جديد للتموين ولدينا مكرم وقد وفقه الله كل التوفيق في عمله وأصبحت له خيرة واسعة في العمل في حين أن تعيين وزير جديد قد يضر بمصلحة التموين ، ولا مانع من الاكتفاء بتعيين وزيرين للوزارتين الآخرين ، ولكن النحاس باشا أجاب قائلا : لا بد من تعيين الثلاثة لأنه وعد بالثلاثة !

ثم يشير مكرم عبيد باشا إلى أزمة الاستثناءات التي كانت القشة التي قصمت ظهر العلاقة بين النحاس ومكرم ، كما يشير إلى الاستجواب الذي تقدم به النائب المحترم فكري أباطة وإصرار النحاس باشا على مناقشته في ذات الجلسة رغم أن المستجوب طلب بياناً - ورغم اكتمال الجور واقترب الخطر من الاسكندرية .

ويذكر مكرم عبيد باشا أنه وزملاؤه طلبوا عقد جلسة سرية للهيئة البرلمانية الوفدية يناقش فيها موضوع الاستثناءات وغيره من الموضوعات التي أخذت على الوزارة ولكن النحاس باشا رئيس الوفد رفض عقد الهيئة البرلمانية قائلا : أمامكم طريق الاستجواب في البرلمان .

ثم يقول مكرم عبيد باشا عن العريضة التي اعتمد تقديمها وزملاؤه إلى البرلمان لمناقشتها :

« لم يكن بد إذن من تقديم العريضة إلى البرلمان لمناقشتها ، ولكن حدث قبيل الجلسة المحددة لتقديم العريضة أن اجتمع رئيس مجلس النواب في غرفته ببعض الوزراء ، ثم افتتحت الجلسة فإذا برئيس الوزراء يقف ويطلب جلسة سرية لالتقاء بيان عن الحالة الحربية ، وانعقد المجلس في جلسة سرية والتي رئيس الوزراء بياناً وإذا برئيس مجلس النواب يفاجئنا بالإعلان من منبر المجلس أن عريضة موقعا عليها من ستة وثلاثين نائبا قد قدمت إليه بطلب المناقشة في بعض المسائل وأنه بهذه المناسبة يعرضها على المجلس ويتلوها عليه ... وبعد تلاوتها لفت سماعته نظر المجلس إلى ما له من حق في مناقشة العريضة أو استبعادها وسأل عما إذا كان المجلس يوافق على استبعاد العريضة فوافق الإصهار المتحمسون صائحين ، رغم احتجاجنا بمخاللة هذا التصرف الفريب لأحكام الدستور واللائحة ... فكان احتجاج ، وكان لجأ ، ولكن لم تكن هناك مناقشة بل استبعدت كل مناقشة ، وفقا للتقاليد النيابية الحديثة التي ابتدعها مصطفى النحاس ومن إلى مصطفى النحاس ، لحاية مصطفى النحاس !!

خرجنا من هذه الجلسة السرية وقد كسب النحاس باشا المعركة ،  
فالمعرضة قضت في السر ، وتليت في السر ، واستبعدت في السر . وكان  
الله بالسر عليم » ...

بقي اجراء آخر ، هو أن يفصل مكرم من الوفد من غير مناقشة  
أيضا ... وزعم أني وزميل المحترم واغب بك حنا طلبنا تأجيل الجلسة  
الى الغد لوفاء قريية لى ولرض زميل ، فان الوفد اجتمع في تلك الليلة  
نفسها في غيبتنا ، ومن غير اخطاونا بالتصميم على الاجتماع ، واتخذ الأعضاء  
المساكين قرارهم دون أن يسمعونا ، فشرقونا ولم يشرفوا هيئتهم بل  
ولا مداولاتهم بمظهر المناقشة أو الموازنة بين الطرفين ، ولكن النحاس باشا  
كسب ولا شك المعركة ، فقد فاز بمنع ممثل الاتهام من الادلاء بأسباب  
التهمة وأسانيدها ، ولو بين أربع جملون ، إذ أن « للحيطان آذان » !

وكانت مساومة مفضوحة ، ولعبة مكشوفة تلك التي جعلتهم يعلنون  
في قرارهم أنهم سينظرون في أمر النواب الذين وقعوا على المريضة في  
جلسة أخرى ... فما بين الجلسة والجلسة تبذل الهمة لانهاء هذه المهمة !  
ولقد انتهت ويا للأسف الى خاتمة محزنة توسلوا اليها بوسائل من منلها ،  
تدل الدلائل على أصلها ! ...

ومن ادوع ما يذكر في هذا الصدد أن حضرات الشيوخ والنواب الذين  
تبتوا معي في الدفاع عن النزاهة والشرف أرسلوا الى النحاس باشا استقالة  
مسيبة وقعوا بأعضائهم احتجاجا على قرار الوفد الذي صدر ضد زميل  
وضدي ، وفيما يلي نص هذه الاستقالة :

#### « حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا »

يشرف الشيوخ والنواب الوفديون للوفدون على هذا بأن  
يقدموا الى رفعتكم استقالتهم من الهيئة الوفدية التي تراسونها  
وذلك احتفاظا منهم بوفديتهم الأصيلة واستمساكا بالمبادئ  
الوفدية الخالدة التي ساهموا فيها وجاهدوا منذ أن شكل الوفد  
برئاسة زعيمه الخالد سعد زغلول .

ولقد رأينا من مصلحة الوطن والوفد معا أن نبادر باتخاذ  
هذه الخطوة بعد أن اقتننا بأنكم خالتم مبادئ الوفد السامية  
في الحكم وفي الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات  
رجالنا ، في خطر داهم لن ينقذها منه الا رحمة الله ودعمه المخلصين  
من أبناء هذا البلد الأمين .

ولقد عهدنا الله أن نجاهد جهاد البررة الأوفياء لمبدأ الوفد

الأمين لكي يبقى على البقية الباقية من فكرة الوفد السامية التي  
اذكاهما سعد ويحييها اليوم أبناء سعد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

القاهرة في ١٢ يوليو سنة ١٩٤٢ .

السيد سليم نائب البوها . محمد فريد زعلوك نائب  
صندلا . اسماعيل محمد فواز عضو مجلس الشيوخ . دكتي  
ميخائيل بشارة عضو مجلس الشيوخ . عبد الله محمد فواز  
نائب اولاد حمزة . ميشيل زرقى عضو مجلس الشيوخ .  
جلال الدين الحماصي نائب الصحراء الغربية . الدكتور فهمي  
سليمان نائب محلة روح . ابو اللجج الثناظري نائب ازمنت .  
نجيب ميخائيل بشارة نائب قوص . حسين الهرميل نائب  
محلة مرحوم . ليبي جريس نائب صنو . محمد عثمان  
عبد القادر نائب ابو حماد شرقية . الفريد قسيس نائب مركز  
المنصورة . ابو الفيث الامور نائب ابو جرج . مهني القمص  
نائب ديروط المحطة . جورج مكرم عبيد نائب اولاد عمرو .

ومن كان لهم شرف الفصل في التوقيع أيضا الشيخ المحترم شاول  
بك حنا والنواب المحترمون الأستاذ احمد الالفى عطية والبرت حياط بك  
والدكتور اسكندر الجرجاوى والأستاذ مرقس بطرس .

ولكن الحكومة الخائفة الواجفة خالفت حتى من نشر هذه الاستقالة ،  
وذهب بها الخوف الى ما هو شر منه ، وهو تشويه الحقيقة وتزييفها في  
قرار أصدرته هيئة الوفد التي يرأسها رئيس الوزراء ومن أعضائها أكثر  
الوزراء ، فقد جاء فيه أن الوفد قد قرر فصل الأعضاء السبعة عشر الذين  
ذكرت أسمائهم ، دون أن يشير القرار الى هذه الاستقالة بكلمة واحدة .  
ودون أن يسمح للصحف بالتنويه عنها .

وأشد من ذلك وأدهى أن القرار أشار الى فصلهم بناء على أنهم انتهوا  
رئيس الوزراء وزملاءه بالتفريط في حقوق البلاد مع أن من بين هؤلاء  
الأعضاء بعض حضرات الشيوخ الذين لم يشتركوا في التوقيع على العريضة  
التي اشتملت على الاتهام بالتفريط في حقوق البلاد ، إذ أن هذه العريضة  
قدمت لمجلس النواب لا لمجلس الشيوخ .

وزيادة في التويه ، والسبك والحبك ، ذكر القرار أسماء حضرات  
الأعضاء من غير القاب دون أن يشير الى أنهم شيوخ أو نواب ١١ .

وهكذا ارتضى النحاس باشا لنفسه ولزملائه أن يوهب الناس في غير حق أن هؤلاء السادة لم يستقبلوا بل فصلوا فصلا وكان في مقدوره لو توخى الأمانة في ذكر الوقائع أن يقول إن الوفد قد قبل استقالتهم ... أما أن يقول هو والهيئة التي يرأسها أنهم فصلوا - وهم يستقبلون قبل الفصل - وأنهم جميعا اتهموا بالتفريط مع أن بعضهم أعضاء في مجلس الشيوخ ولم يتهموه ولم يوقعوا العريضة بهذا الاتهام - فهذا هو الزيف بغيره .

ويجمل مكرم عبيد ما فصله قائلا :

هذه نظرة عامة الى أسباب الخلاف الوزاري ونتائجه حتى خروجي من الوزارة ومن الهيئة السياسية التي يرأسها رئيس الوزارة ، أما ما تلا ذلك من مساوئ الحكم والعبث بالحرريات على اختلاف أنواعها فسيأتي الكلام عنه .

ولقد عنيت بذكر أسباب الخلاف وملايساته وتطوراته حتى تكون الحقيقة بأكملها ماثلة أمام نظر جلالكم السامي فتبينوا العوامل الظاهرة والخفية التي أدت بالحكم إلى سوء المصير ، وأنى فيما يتعلق بى لم أكن إلا الرئيسة الأولى لهذا الانقلاب الخطير ، فلم أكن متجنبا ولا معتديا ، بل ناصحا ومفسرا - وكانت الرئيسة التالية هي الحكم نفسه وقد ساء مصيرا ...

لم أتعجل إذن المأرضة ، كما قال البعض وقد شوهت لديهم الحقائق ... بل على العكس فقد كنت متمهلا فوق تحمل ، وحسبى أن أعدد هذه الوقائع في إيجاز :

**أولا :** ظلت في الوزارة شهورا أضح وأحذر ، وأرجو وأندر ، دون أية جدوى ، فتمهلت ثم تمهلت ...

**ثانيا :** قدمت استقالتى بدل المرة ثلاث مرات ، وكنت أقدم ثم أحجم عسى أن يصلح الله الحال ، وتحصلت في هذا السبيل كل دس وكل صغار ، ولكنى تمهلت ثم تمهلت !

**ثالثا :** حاول رئيس الوزارة أقالنى فحمانى الله منها ، فاستقال وأخرجنى من الوزارة .

**رابعا :** كان من حقى أن أغضب لكرامتى ، ولكنى تمهلت وارتضيت أن لا أخل ببيان عن أسباب الخلاف أمام الهيئة الوفدية ، وارتضى هو ذلك ، مع الفارق بين المعتدى والمعتدى عليه .

**خامسا :** نقض هو هذا العهد فادلى بأسباب الخلاف أمام الشيوخ والنواب الوفديين مديرية مديرية ورغم ذلك تمهلت ثم تمهلت .

**سادسا :** فرض الرقابة الخائفة على الصحف في كل ما يتعلق بي ، فلا نشر مني أو عنى في الوقت الذي سمح لجرائده فيه بأن تحبذ موقفه وتشموه موقفي ، فتمهلت ثم تمهلت ...

**سابعا :** صودرت البرقيات الواردة لي وأحيط منزلي بالجواسيس ، وروقت حركاتي ومواصلاتي التليفونية ، فتمهلت ثم تمهلت ...

**ثامنا :** فصلني من سكرتيرية الوفد ، بقرار صادر منه في غير اختصاصه وطلبت اليه عرض الأمر على الوفد وهو الهيئة المختصة لفرض ، ورغم ذلك تمهلت ...

**تاسعا :** تدخل في أمر ترشيحي لنقابة المحامين ليحاربني حتى في شئون مهنتي ، فتمهلت ثم تمهلت ...

**عاشرا :** منع مجلس النواب من شكرى على خدماتي واعتدى على كرامتي بالفاظ جارحة غير لائقة ، فتمهلت ثم تمهلت ...

**حادي عشر :** وأكثر من هذا وأشد فانه رغم خطر الحرب واقتراجه من داخلية البلاد أصر على الكلام في استجواب الاستثناءات رغم الحاحنا عليه في التأجيل ، ولا أن جاء دورى في الرد عليه في اليوم التالي وقيل ان الخطر قد تفاقم وأنه لذلك لم يحضر الى المجلس أبنت علينا وطنيتنا أن نستغل الطرف الدقيق لمصلحة الاستجواب فارضينا التأجيل ، وقلبوا التأجيل الى تنويم ، ومع ذلك تمهلتنا ثم تمهلتنا ...

**ثاني عشر :** منعني واخواني النواب من مناقشة تصرفاته في الهيئة الوفدية ، وعمل على استبعاد عريضة المناقشة بعد تلاوتها في جلسة سرية ، مخالفا في ذلك كل قانون وكل عدل ، فتمهلت ثم تمهلت ...

**ثالث عشر :** فصلني واخواني من الهيئة السياسية التي شرفناها غشرفتنا ، وتم هذا الفصل المزوى في غيبتنا ، دون أن تسمح لنا أقوال ، فتمهلتنا ثم تمهلتنا ...

**رابع عشر :** وأخيرا حاربنا حتى في تكويننا وفي مباشرة حقوقنا النيابية ، بل وفي الاستمتاع بحريتنا الشخصية ، فهل يقول قائل بعد ذلك اننا تمهلتنا المعارضة ، أم اننا تمهلتنا الى أبعد حدود التمهّل ، وتمهلتنا الاذنى والاضطهاد فوق طاقة التحمل ! ...

على العكس يا مولاي ، فانتى لانهم نفسى باننى تمهلث أكثر مما وجب  
التمهل ٠٠ ولى فى ذلك عنرى ، أستمتع من حنايا صدورى ، فقد غلبنى  
شعورى على امرى ٠٠٠

اليسنت هى صداقة العمر ؟ ٠٠ اوليسنت هى ذكريات غالية صحبتنا  
فى النفى وفى الأسر ، وفى الهزيمة وفى النصر ٠٠٠ فهل من عجب اذا  
ما أشفقت وامتد بالاشفاق حبل الصبر ؟

وينبفى بعد ذلك الانتقال الى الحديث عن أهم الموضوعات التى تناولها  
الكتاب الأسود ، وبالتفصيل ٠٠٠



### استغلال النفوذ للكسب غير المشروع عن طريق البيع والشراء والتنظر على الأوقاف

أعطى مكرم عبيد باشا أهمية بالغة في كتابه الأسود للحدث عن استغلال النحاس باشا - من وجهة نظره هو - وجهة نظر مكرم عبيد باشا - والقرابة ووزرائه ، وقد ترددت أكثر من مرة في ذكر اسماء من شملهم اتهام مكرم عبيد باشا ولكنني وجسدت ان الاتهامات بنفسها ونصبها واردة في الصحف وفي مضايقات مجلسي التسواب والشيوخ فلا تترتب على من ذكرها ان ما حمت قد قرئت الدفاع بالاتهام .

كان في مقدمة ما قاله مكرم باشا في هذا الخصوص ان السيدة زينب الوكيل - حرم النحاس باشا قد اشترت من حضرة صاحب العزة فؤاد سراج الدين ( معالي فؤاد سراج الدين باشا بعدئذ ) ١٤ س و ٧ ط و ٨٠ فدانا بناحية دمداني مركز شربين تباع تفتش بالمقاس التابع لمصلحة الاملاك الاميرية - مقابل مبلغ ٥١٩ مليم و ٤٢٨٣ جنيه ( اي بسم ٥٣ جنيه تقريبا للفدان الواحد ) - وقد جاء في العقد أنه قد دفع من الثمن عند التوقيع على العقد مبلغ ٨٤٠ مليم و ١٤٢٧ جنيه والباقي وقدره ٦٧٩ مليم و ٢٨٥٥ جنيه تتعهد المشتري بسلمه الى سنة مصلحة الاملاك الاميرية رأسا على جملة أقساط سنوية ينتهي آخر قسط منها في سنة ١٩٥٥ ، ويبلغ معدل القسط السنوي ٢٠٠ جنيه الى ٢٥٠ جنيه .

وقد أعطى هذا العقد تاريخا عرفيا ١٢ يناير سنة ١٩٤٢ وأما تاريخ توقيع العقد رسميا فهو ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ ، وقد أثبت في نهاية العقد التأشير الآتية : -

« قد تم توقيع هذا العقد من حفرة صاحب العزة  
فؤاد بك سراج الدين البالغ وحضرة صاحبة العصمة زينب  
هانم عبد الواحد الوكيل المشتركة المتصلتين امامنا وامام  
حضرة أحمد بك الوكيل المقيم بمصر الجديدة ... واحمد  
النسلى زكى المقيم بمصر ... بصفتهم شاهدين على صحة  
شخصية المتعاقدين وهذا تصلى منا بذلك - مصر فى يوم  
الأربعاء ١٨ مارس سنة ١٩٤٢ ميمنا هاوس الساعة الثانية  
والنصف بعد الظهر حيث اتفقنا بتصريح من جناب رئيس  
محكمة مصر للخططة مرفق بملحق التصديقات » .

وقد يبدو غريبا يا مولاي هذا الانتقال المفاجئ من صفقة بيع أطيان  
الى مشروع البر ، ومن الجمع بين مشروع البر والباشوية ... ولكن  
الغريب فى هذا العهد هو انعدام الغريب !

ذلك أن رفعة النحاس باشا حدثنى فى خلال المدة السابقة على اجراء  
الانتخابات عن نيته فى القيام بمشروع بر يطلب فيه من الأغنياء التبرع  
بمبالغ كبيرة وتنتهز هذه الفرصة لالتماس الانصاف عليهم بالباشوية أو  
الرتب التى يستحقونها ... ثم تردد لحظة وقال ما معناه انى أريد أن  
أطلب الباشوية لصديقك فؤاد سراج الدين وذكر لى سببا لا علاقة له  
بصفقة الأطيان التى لم أكن أعلم عنها شيئا أصلا وكانت على ما يظهر محل  
تكتم شديد - ولكنى اعترضت على الفكرة فى ذاتها لأسباب أبديتها  
له وطلنت انه اقتنع بها .

على أثر ذلك نبئت فكرة - أو مناورة - أخرى ناقشتها هي أيضا  
على علائها لانى لم أكن أدري السر فى هذا التعمس المفاجئ لمصلحة أحد  
أصدقائى .

قبل انعقاد جلسة مجلس الوزراء اقترح أحمد الوزراء - وهو  
عبد الفتاح الطويل باشا - على رفعة رئيس الوزراء وباقي الوزراء أن يمين  
فؤاد بك سراج الدين وكيلًا للدخالية بدلا من حمدي محبوب باشا الذى  
كان فى النية نقله من وظيفته ، وقال معاليه فى تقرير اقتراح تعيينه أنه  
فؤاد بك صديق مكرم وهو يعرف ويعرف مؤهلاته وانتسابه الى أسرة غنية  
كبيرة فما كان منى الا أن اعترضت بكل براة على هذا التعيين لأسباب  
مصلحية وفنية رغم صداقتى لفؤاد بك سراج الدين .

وكان ذلك كله قبل الانتخابات ، وكان من محاسن الصنف أن عقد  
بيع الأطيان من حضرة فؤاد بك سراج الدين الى صاحبة العصمة حرم



رئيس الوزراء تم توقيعه رسميا قبل الانتخابات أيضا - أو في ١٨ مارس على سبيل التحديد - وسبق ذلك بطبيعة الحال العقد الابتدائي الذي أعطوه تاريخا عرفيا قبل التوقيع الرسمي بشهرين .

ولكن الخبر في التأخير ٠٠٠ فلئن فانت الفرصتان السابقتان للحصول على الباشوية ووكالة الوزارة ، فلقد سمحت أخرى - أسخى وأجدى - هي خلو منصب وزير ، بعد انتخاب وزير الزراعة رئيسا لمجلس النواب الجديد ، ولما يمض اليوم الأخير من شهر مارس الموعد ، والماء بالوعود ٠٠٠

بقيت الباشوية ، وقد كان لها دور ، ومع الدور مداورة ، ماهرة ، حاكمة ٠٠٠ فقد التمس النحاس باشا لمناسبة عيد التولية السعيد الانعام بالباشوية على خمس من الوزراء بينهم وزير الزراعة الجديد ، ونياشين مختلفة على بقية الوزراء ٠٠٠ وكان قد استقر رأيه في ذلك الوقت بالذات على تعيين الوزراء الجدد لوزارات التموين والشؤون الاجتماعية والوقاية ٠٠٠ وهنا قامت صعوبة في وجه النحاس المسكين ٠٠٠ فانه اذا ما عين الوزراء الجدد قبل الانعام بالباشوية على الوزراء الخمسة أصبح وزير الزراعة الجديد معتبرا كواحد من الوزراء الجدد الذين لم يكن من المعقول التماس الانعام عليهم اثر تعيينهم ٠٠٠ فلم يكن بد اذن من التماس الرتب والنياشين والاصرار على هذا الالتماس قبل تعيين الوزراء الجدد ٠٠٠ وفعلا انعم بالرتب والنياشين في ١٣ مايو على الوزراء القائمين ، وفي اليوم التالي ( اى في ١٤ مايو ) عين الوزراء الجدد ، فكان السبق للاولين بساعات تبلغ الأربعة فوق العشرين !

وهكذا انفرجت الأزمة ، وكانت شديدة حادة ٠٠٠ فاستطاع النحاس باشا أن يوفق بين القديم والجديد ، وأن يجمع بينهما في هذا الحل السعيد ٠٠٠

لقد تشرفت يا مولاي فبينت كيف نبئت فكرة مشروع البر في ذهن النحاس باشا بمناسبة صفقة الاطيان سالفة الذكر وما كان لها من صلة بفكره الرتب والنياشين والتماس الانعام بها على بعض المقربين المحظوظين ٠٠٠ ومن ثم فلم يكد يمضى اسبوع على الانعامات السامية في ١٣ مايو حتى بدأ اسبوع البر في ١٩ مايو ، وكان قد بقي بعض المحظوظين المقربين من امثال صبحى الفندى الشوربجي والاستاذ توفيق مفرج وغيرهما الذين رؤى من البر بهم التماس الباشوية لهم ، حتى يجمع البر بين فكرتي الانعام والنعمة ، تلك للاغنياء المحظوظين ، وهذه للفقراء المساكين ! ٠٠٠

وبهذه المناسبة - والشئ بالشئ يذكر - فقد سبق للنحاس باشا أن عرض على مجلس الوزراء منح الجنسية المصرية لنسيبه صبحي أفندي الشوربجي ، تمهيدا لطلب تعيينه في مجلس الشيوخ :

ويقول مكرم عبيد عن صفقة أخرى بعد الاطلاع على العقد المرفق بالمرضية تبين أن الحاجة أميل نسيم عدس بصفته وصيا لشركة نسيم عدس وأولاده باع إلى حرم النحاس باشا ٢٣ س ، ١٨ ط ، و ٧٤ فدانا واقعة بزمان ناحية البركة مركز شبين القناطر وكان ثمن الفدان الواحد ١٢٠ جنيها وكان قد وقع على العقد في ٨ أكتوبر ١٩٤٢ الساعة الرابعة بعد الظهر بالمنزل رقم ١٠ شارع أحمد باشا بقصر اللوارة ثم سجل العقد بقلم رهون محكمة مصر الابتدائية المختلطة بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٤٢ ثم يقول مكرم عبيد باشا : هي من غير شك صفقة رابحة فقد اشترى النحاس باشا ( أو حرمه ) الفدان بسعر ١٢٠ جنيها في المرح القريية من القاهرة في وقت كان يباع فيه الفدان بمائتين من الجنيهات في أقصى الصعيد من أرض أقل قيمة وأضعف غلة ٠٠٠ بل إن صبحي أفندي الشوربجي اشترى قبل ذلك ببضعة شهور - أي قبل فترة الرواج الاستثنائي - أرضا مجاورة لها من حضرة صاحب السعادة بهي الدين بركات باشا بسعر الفدان ١٦٠ جنيها وكانت هذه الصفقة تشمل أطيانا أكثر من تلك ويبلغ مقدارها ٢٥٠ فدانا ، مما كان له أثره ولا ريب في تقدير السعر - هذا فضلا عن أن الأرض التي اشتراها رفعة النحاس باشا لحرمه قد مهدت لها سبل الري قبل الأخرى .

بل ما لنا نذهب بعيدا ٠٠٠ فإن السمسار الذي اشترى الأرض سافر إلى فلسطين وعرض على كبير آل عدس سعرا هو ١٤٠ جنيها للفدان وأقنمه بالقبول لاعتبارات لا تخفى ، فلما عاد السمسار إلى مصر طافوا بهذا القبول طمح النحاس باشا في تخفيض جديد ونجح بعد ضغط جديد في الحصول على ثمن ١٢٠ جنيها للفدان ! ٠٠٠ وهو سعر عجيب حقا لأن هذه الأرض بالذات سبق أن قدر للفدان الواحد منها ٢٣٥ و ٢٥٠ جنيها .

فما هي الأسباب التي دفعت آل عدس وهم من كبار التجار من اخواننا الاسرائيليين إلى عقد هذه الصفقة غير الرابعة ؟ ٠٠٠ ولكن هل هي حقا غير رابحة ؟ - هذا هو السؤال ! ٠٠٠

ويقول مكرم عبيد باشا تحت عنوان ( سيارة كوتسيكا ) :

لعل الاشارة إلى شراء هذه السيارة وما إليها من أدوات الترف أبلغ في الدلالة على العقلية الجديدة التي حازها النحاس باشا فاستحوذته ، وكسبها فكسبته ٠٠٠ فلقد رأينا

ان معيشة الترف كانت من العوامل التي أدت بالنعاس باشا وأهله الى الرغبة في الثراء ، فلا عجب أن يؤدي الثراء في دوره الى الاستزادة من الترف ... وهكذا دواليك ، فلن تكون الحلقة الا مفزعة ، ما دامت الأموال تتوالى سابعة مسبقة !  
ولقد كان للنعاس باشا كرئيس للوزراء ووزير للداخلية والخارجية ثلاث سيارات حكومية يستعملها في شؤونه الحكومية والمنزلية ، ولكنه أبى الا أن يشتري لرئاسة مجلس الوزراء سيارة جديدة فخمة من طراز باكوار يبلغ ثمنها الأصلي ثلاثة آلاف جنيه وتمتاز على غيرها من السيارات « الديمقراطية » بأن بها جهازا لتكييف الهواء ، فيبرد في الصيف ويسخن في الشتاء ... الى غير ذلك من معدات الراحة والرفاهية التي يستمتع بها ذوو الثراء ...

ولكن هذه السيارة الفخمة تملكها الحكومة فهي سيارة حكومية ، ولرفعة رئيس الوزراء صلة أخرى منزلية تقتضي سيارة منزلية ، ولا يصح بل ولا يليق أن تقل المنزلية عن اختها الحكومية ! ... ومن ثم استقر الرأي على شراء سيارة باكوار من نفس الطراز ، فخطب صاحب السيارات في هذا فتبين أن للسيارة الحكومية اختا في عصمة اجنبي مليونير هو السيو كوتسيكا ... ولم يكن مفهوما أن يفضل السيو كوتسيكا شخص رئيس الحكومة فيحتلف لنفسه بسيارة لا تملك مثلها الا الحكومة ... وقد يملك المسال الوفير ، شخص ليس بالمليونير ... وبناء عليه طلب الى التاجر أن يتصل بالسيو كوتسيكا ويرجوه التنازل عن شراء السيارة ، فما كان من السيو كوتسيكا الا أن قال انه وما يملك رهن مشيئة رئيس الوزراء ، وتنازل فعلا عن شراء السيارة وأخذها النعاس باشا لنفسه ملكا خاصا .

ولما كان التاجر صاحب السيارات قد ارتقى - طبقا لرواية النعاس باشا - أن يبيعه له بمبلغ أقل من ٣٠٠٠ جنيه فيظهر ان رفعته أراد أن يرد له الجميل ولو على حساب الحكومة ... وكان قد حدث ان استولت وزارة التموين على أكثر من عشرين سيارة باكوار استوردها التاجر صاحب السيارات فطلب الى النعاس باشا ( وكنت اذ ذاك وزيرا للتموين ) أن ارد له السيارات المستولى عليها ، فأخبرته أن هذه السيارات قد سلمت للجيش مقابل قيمة الاستيلاء ، فألح على النعاس باشا في أن يجد وسيلة لاستردادها من

الجيش وتسليمها للتاجر ليتجر بها ويربح من ورائها ...  
فرفضت ذلك بطبيعة الحال ، وفي اليوم التالي جاء الى الوزارة  
الذكور راجيا ملعا ، وفهمنا منه السر في الحاج رفعة النحاس  
باشا وحكاية سيارة كوتسيكا ...

وما أن خرجت من الوزارة حتى اشترى الوزراء سيارات  
جديدة لهم هم ايضا من طراز باكارد يقدر ثمن الواحدة منها  
بأكثر من ١٦٠٠ جنيه ...

ولما كان الخمر الصميم هو الخمر المميم ، فقد قررت  
الوزارة تعميم السيارات على الرؤساء المحظوظين والسكرتيرين  
وطلب الى مجلس الوزراء اعتماد مبلغ أربعين ألف جنيه لشراء  
٣٥ سيارة ، ثم قرأنا في الصحف بعد ذلك انه قد اعتمد مبلغ  
ينسوف عن السبعين ألف من الجنيهات لشراء سيارات  
واصلاحها ... واحتسب هذا المبلغ من اعتماد الطوارئ ...  
ولم تكن هذه السيارة الفخمة التي اشتراها النحاس  
باشا لنفسه هي وحدها من أدوات الترف التي كلفتها ١٢٠ ألفا من  
الجنيهات ، ولكنني ذكرتها دون غيرها من المشتريات (كالالات  
وغیرها مما لدينا دليله • ولا يصح تفصيله ) من باب التمثيل  
على ما يبلو بلدا ، وتبذيرا ، من المال الوفير ...

ولست مقاهر الثراء مقصورة على الثراء ، فهناك  
مستوى المعيشة اذا ما ارتفع عن الحد المألوف فإنه يستتبع  
حتما الطفرة في الانفاق غير المألوف - وبخاصة اذا كان الثراء  
طارفا جديدا لم يتعود صاحبه - وحسبي في ذلك  
أن أشير اشارة عابرة الى ما يعرفه جميع زائري النحاس باشا  
واعله من بلخ في المعيشة وفي الانفاق ، لا يتوافر الا لشري  
لا يفتنى الاملاق ... ولقد كان الناس يعجبون كيف يقضي  
النحاس باشا واهله شهورا في ميناهاوس ينفق فيها ما لا يقل  
- ان لم يزد - عن ألف من الجنيهات ، ثم يستاجر لسكنه غير  
مسكنه في مصر الجديدة قسرا في جاردن ستي كان ايجاره  
الشهري قبل صدور الأمر العسكري يرفع الايجارات خمسين  
جنيها غير ما يتكلفه من نفقات ! ... ولكن لو انهم وقفوا على  
ما يعرفه العارفون - ولا محل لتفصيله - من نفقات تنفق من  
غير حساب على ما يسميه الفرنسيون  
Train de vie  
لمعجبوا كل المعجب من أين والى أين هذه النفقات والألوف  
المؤلفات ...

ولكننا لم نشأ يا مولاي الا أن نسجل هنا بعض الوقائع  
والصفقات التي قمنا عليها الليل ، وهي كافية لمجرد  
التمثيل ٠٠٠ وسنرى فيما على من أدلة على ما اقتناه الانسباء  
الشركاء من مئات الألوف من الجنيهات ان ما ذكرناه واقعا  
الليل عليه لم يكن الا جزءا من كل لا شك في وجوده وان  
عز السبيل اليه ٠٠٠

وينتقل مكرم عبيد الى الحديث عن مئات الألوف من الجنيهات التي  
حظى بها الانسباء والشركاء ، فيقول :

ان صبحي افندي الشوربجي صاحب مصانع الفسزل  
والنسيج سوري الأصل والجنسية وكانت أعماله في حدود  
اختصاصه أي في الفسزل والنسيج ثم زوج ابنته من حفرة  
احد افندي الوكيل الموظف بسكرتارية مجلس الشيوخ وشقيق  
حرم النحاس باشا وما أن تم الزواج حتى اتسع - مكرم  
باشا - نطاق الأعمال والأمال للطرفين معا وشاعت التطورات  
السياسية ان يعين النحاس باشا رئيسا للوزارة ولما يعنى  
على هذا الزواج أكثر من عام فاذا بالأمال التي تعددت اتساعا  
قد تصاعدت اولئاعا فبلغت الأمال حد الغيال .

واذا بالاستاذ احمد الوكيل يستقيل - ويا للعجب ! -  
من وظيفته في سكرتارية مجلس الشيوخ ، مع أن مرتبه فيها  
كان حوالى الخمسة وعشرين جنيها شهريا ، وكان له فوق  
شهادة التجارة المتوسطة من المؤهلات اخضعها ، واعظمها ،  
فهو نسيب واى نسيب للنحاس باشا ٠٠ ، ولو انه ظل موظفا  
لارتقى المناصب درجات ، تعلموها علاوات !

ولقد جازنى الاثنان معا عقب تاليف الوزارة - كما  
سأين ذلك تفصيلا تحت باب رخص التصدير - يطلبان  
الترخيص بتصدير الزيت والجلود ، وتلا ذلك الأرز والسكر  
٠٠٠ وراح الاثنان - ومعهما شريك خفى ثالث - يتجرون  
ويسمرون في كل ما يقبل الاستغلال ، ويهد المال ٠٠٠

وما ان اتسع النطاق ، حتى اتسعت الأفاق ، فتقدم  
النحاس باشا الى مجلس الوزراء يطلب منح صبحي افندي  
الشوربجي الجنسية المصرية ، تهيدا لكرسى الشيوخ  
وللباشوية ٠٠ ثم كان صباح وكان مساء فاذا الأستاذ احمد  
الوكيل نائب محترم لباب الشعيرة ٠٠٠

غير أن المناصب والالقاء ، هي الى المال بمثابة القشور  
الى اللب ، ومن ثم راح حضرات الانسياء الشركاء يسعون  
الى المال بكل وسيلة ، حتى تضخمتم الحصيلة ، فبلغت مئات  
الالوف من الجنيهات ، وقيل ان ثروة الشوربجي اخوان قلند  
الآن بحوالى للمليونين من الجنيهات ...

ولكنى يا مولاي قد اخلت على نلسى بان لا اتقدم الى  
جلالتكم الا بالوقائع التى قام عليها الدليل ، وفيما يلى بعض  
ما وقلت عليه ، وتطقت منه ، من وقائع واسانيد : -

اشترى حضرة صبحى الهندى الشوربجي من حضرة  
صاحب السعادة بهى الدين بركات باشا عزبة بجوار المرج  
تبلغ حوالى ٢٥٠ فداناً ، ودفع عن كل فدان ثمناً مقداره ١٦٠  
جنيهاً مصرياً - أى أن مجموع الثمن يناهز الأربعين الفا من  
الجنيهات - وهذه الصفقة غير منكورة وقد تأكدنا خبرها من  
سعادة البائع نفسه .

وكذلك اشترى حضرته عن نفسه وعن اخيه بمقتضى عقد  
بيع رسمى محرر فى ١١ مايو سنة ١٩٤٢ أمام قلم العقسود  
الرسمية بمحكمة مصر المختلطة عمارة ضخمة بشارع الملكة  
نازلى من ورثة الخروم على بك محمد صادق مقابل ثمن اجمالى  
قدره ٥٠٥٨٥ جنيه خمسين الف وخمسمائة خمسة وثمانين  
جنيهاً ، دفع منه عند العقد الابتدائى فى ٢٤ مارس سنة  
١٩٤٢ مبلغ ٩٥٨٥ جنيه كما دفع فى مجلس العقد المذكور  
مبلغ ٨٢٤ ملياً و ٨٤٣٠ جنيه وهو قيمة نصيب القاصر ،  
ودفع باقى المبلغ وقدره ٣١٧١٠ جنيه بموجب شيك وقسم  
١٣٠٧٢٦ بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ على البنك العثمانى  
بالقاهرة .

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد ان الطرفين حررا  
عقداً ملحقاً بتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٤٢ نمرة ٨٣٣٨ مصر  
أشاراً فيه الى دفع سمسة الى أحمد بك الوكيل ، وفيما يلى  
نص ما جاء فيه : -

« حضر الطرفان ومعهما نفس الشاهدين فى العقد الاول  
- وقررا ان ما يجب خصمه من باقى الثمن هو مبلغ ٦٠٩  
ملياً و ٩٢٧ جنيه وهو عبارة عن مجموع مبلغ السمسة  
المستحقة لأحمد بك الوكيل والاموال الاميرية الخ ... »

وعقد البيع مسجل في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٢ نمرة ٣٣٤٠ مصر تسجيل .

هذه الصفقة - وصفقة الأتيان سائلة الذكر - يبلغ ثمنهما وحدهما حوالي المائة ألف جنيه دفعت عسدا وتقدما ، وتمت الصفقتان كما تمت الصفقات الأخرى التي ستأتي الإشارة إليها خلال قيام الوزارة بالحافرة .

وفوق ذلك فإن حضرات الانسياء ، الشوريبي اخوان يقومون الآن ببناء عمارتين كبيرتين في الزمالك .  
وقد علمت من مصدر ثبا له دلالاته البالغة وهو ان احد السماسرة قد عرض اخيرا بالتيابة عن صبيحي الفندي الشوريبي وشركائه شراء عمارة ايمويليا بمبلغ نصف مليون من الجنيهات ولكن الصفقة لم تتم .

ولا يحسبن أحد ان النصف مليون من الجنيهات تستنزف ما ادخره الانسياء المحظوظون من ارباح الصفقات المتواليات ، فقد علمت ان حضراتهم قد عرضوا اخيرا شراء اكثر من ستمائة فدان صفقة واحدة في مديرية المنيا معروض بيعها في احدى التفليسات على ان يكون ثمن الفدان الواحد حوالي ٢٢٠ جنيه وعلم ان يدفع الثمن بأكمله عن الصفقة كقطعة واحدة لا تجزئة فيها .

هذا يا مولاي بعض من كل وفصل من اصل ٠٠٠ عسدا ما يتحدث الناس عنه من صفقات لم نر محلا للإشارة اليها ٠٠٠ وعدا صفقات التموين والفول التي سيأتي الكلام عنها ، والتي كان محورها صبيحي الفندي الشوريبي ، ومحور للحدود حضرة النائب المحترم الأستاذ أحمد الوكيل ، الموظف السابق ذو المرتب الفضيل ، شقيق حرم رفعة الرئيس الجليل .

وحسبنا ان نذكر هنا من غير تعليق ان حضرة صبيحي الفندي الشوريبي النسيب المحظوظ الذي قلب رفعة رئيس الوزراء في مجلس النواب يتراجع عنه مرافعة حارة ، والذي توافرت له الآن مئات الألوف من الجنيهات يدفعها او يعرضها عسدا وتقدما - هذا الرجل بالذات كان قد اقترض منذ عهد قريب لا يزيد كثيرا على الستين مبلغ عشرة آلاف جنيهه كسلفة صناعية للمصانع التي يملكها ، وقد اقترض هذا القرض الفضيل من الحكومة القائمة اذ ذاك .

فاين اين العشرة آلاف قرضا ، من مئات الالوف يقتنيها  
ذهبا وارضا ٠٠٠ واين موقفه من الحكومات الغابرة بالقياس  
الى موقفه من الحكومة الحاضرة ! ٠٠٠ سيعان مغير الاحوال ،  
ومغير الرجال ٠٠٠

ويطيل مكرم عبيد باشا - وما كان له أن يطيل في هذا الموضوع ،  
في الحديث عن بيع منزل النحاس باشا الى وقف عبد المال الذى هو ناظر  
عليه والى تنظيف النحاس باشا على وقف البسراوى بسمندود عقب تأليف  
الوزارة .

وفصل مكرم عبيد بين الصليتين قائلا :

باع النحاس باشا منزله فى سمندود الى وقف عبد المال  
الذى هو ناظر عليه بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات ، ومن  
شروط الوقفية أن يكون لناظر الوقف حق السكنى فى منزل  
الوقف ٠٠٠ وأن يصرف للمنزل كل شهر مائة وعشرين جنيها  
لمن قمح وارز ومسلى الخ ، على أن يكون للزوجة المستحقة  
عشرون جنيها منها ٠٠٠

وفى عبارة أخرى ، فإن النحاس باشا هو البائع  
والشترى فى نفس الوقت - ولقد يكون فى ذلك بديعة ، ولكنها  
بديعة ٠٠٠ وصافقة رائعة ، ولكنها مريضة !

ووالدة الحال انه كان لمصطفى النحاس باشا بصلة كونه  
فردا من اهالى سمندود منزل خاص فى تلك البلدة يسكنه  
رفعته بصلته هذه ، او بما استجد له من صفات كحاكم مدنى  
او عسكرى ، او اذا شاء كزعيم شعبى ٠٠٠ غير أنه قد لقي  
لرفعته صلة أخرى لها وزنها ، ولها ثمنها ، وهى صلته كناظر  
لوقف ٠٠٠ وعلى ذلك رأى النحاس باشا الفرد والزعيم  
والحاكم أن يبيع المنزل للنحاس باشا ناظر الوقف بصلته وكيل  
عن الوقف ، لكى يسكنه رفعته كناظر للوقف طبقا لنص  
الوقفية ، وقبض رفعته فى نظير هذه العملية الباردة مبلغ  
عشرة آلاف من الجنيهات ثمنها سخيا كريما ، ولم يتورع  
النحاس باشا عن القول بأنه قبض هذا الثمن تضحية منه  
ورحمة بالمستحقين والفقراء المتلعنين من الوقف - وهى أيضا  
رحمة من النوع الجديد المبتكر ، التى ينتفع منها الرحيم دون  
الرحوم !!



وانى يا مولدى لأتشرف بأن أرفق مع هذه العريضة  
مستخرجاً رسمياً من محاضر جلسات محكمة طنطا الشرعية ،  
وأخر من حجة الوقف ، ويكفى الاطلاع على محاضر الجلسات  
وما تضمنته من المناورات والأساليب التى لجا إليها رفعة  
الناظر تبريراً للحصول على مبلغ عشرة آلاف جنيه لما يبيع  
منزله للوقف - يكفى الاطلاع على هذه المحاضر لكى تشود  
النفس مستغزة ، مشمزة ، من أساليب التحايل على الاقوال ،  
فكيف بالأموال ! ...

ولقد ضرب النحاس باشا بهذه العملية التى لا أعرف لها  
مثيلاً من نظائرها فى استغلال النفوذ - ضرب رفعة عمدة  
عصافير برية بحجر واحد ... وفيما يلى تلخيص موجز  
لأوزار هذه العملية :

لعل الوزر الأول - أو التحايل الأول - هو نفس التنظر  
على الأوقاف ... فإن محاسن الصنف قد شات - ومازالت  
تشاء حتى الآن كما سنرى - ان لا تكتشف محاسن رفعة  
النحاس باشا كناظر للوقف الا حينما يكون فى الحكم ؛  
ولذلك فلم يعين رفعة ناظراً على وقف من الأوقاف الثلاثة التى  
ينتظر عليها فى بلدته الا بعد توليه الوزارة ، وكان آخر تعيين  
له كناظر لوقف البداروى فى عهد توليه الوزارة الأخيرة -  
ولهذا التعيين قصة مبكية مضحكة سنتناولها فيما بعد .

وقد كانت الصحف المعارضة تحيل عليه فى سنة ١٩٣٧  
حملات شديدة بسبب تنظره على تلك الأوقاف فى ابان توليه  
الحكم ، ولكن رفعة كان يعتدو بشتى المآذير مبيهاً ان فى  
تنظره مصلحة للوقف وتحقيقاً لشرط الواقف ، فكنا نحن  
الصارة نتقبل منه هذه الحجج المؤيدة لوجهة نظره ، ولو ان  
الكثيرين منا كانوا يتمنون ابتصاده عن مواطن التجريح فى  
مسائل مالية من هذا القبيل .

ولكن الذى لم أكن أعرفه أو يعرفه أحد من زملاى ان  
رفعة كان سيتخذ من تنظره على الأوقاف سبيلاً للتحايل على  
الثراء ، ولولا انى استخرجت أخيراً المحاضر الرسمية الدالة  
على ذلك واطلعت على محتوياتها مفصلة ، مهلهلة ، لما صدقت  
ما كانت تلوكه الالسة اللبابة ، وتهمس به الاشاعة ...

وتشاء المصادفات العجيبة أيضاً ان تبدأ الخطوة الأولى  
التي أدت الى صفة بيع منزل رفعة للوقف الذى هو ناظر

عليه ، في عهد توليه الحكم في سنة ١٩٣٧ ، فقد جاء في  
محضر محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢ يونيو سنة  
١٩٤٠ : « أنه كان لوقف المرحوم السيد بك عبد العال عمارة  
واقعة على البحر الأعظم بسمنود ٠٠٠ وقد أرسد عليها الوقف  
مبلغا كبيرا يصرف شهريا في الوجوه التي عينها الوقف ،  
وأن العمارة المذكورة أخلت للمنافع العامة بقرار من هذه المحكمة  
في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ نظير مبلغ ٨٦٨ مليم و ٥٣٢٥  
جنيها » .

إذن فقد نزع ملكية عمارة الوقف وقدر لها ثمننا سخي  
بمبلغ ينوف على الخمسة آلاف جنيه - وكان ذلك في سنة ١٩٣٧  
حينما كان النحاس باشا رئيسا للوزارة وناظرا للوقف في  
وقت معا ٠٠٠

وتشاء المصادفات الطيبة يا مولاي - وكل طيبتها منصرفة  
إلى مصلحة النحاس باشا ! - تشاء هذه المصادفات أن يبنى  
النحاس باشا عمارة جديدة لنفسه في سمنود في الوقت الذي  
أخلت فيه عمارة الوقف للمنافع العامة ! فقد كان  
للنحاس باشا وإخوته منزل الأسرة الذي ورثوه عن المغفور له  
والدهم ، وقد توافى رفعتهم مع بقية الورثة على أن يكون المنزل  
ملكاً خاصاً له ، ثم راح يبنى البيت من جديد لحسابه الخاص  
فبنى عمارة من دورين كان المفهوم أنها لسكنه الخاص ، ولكن  
ما فهمه الناس لم يفهمه على ما يظهر النحاس باشا ، كما يتبين  
من تصرفاته التالية .

وهنا يسوقنا الحديث إلى مصادفة ثالثة - أو هل هي  
رابعة ؟ - هي أن المستحقة الوحيدة التي بقيت على قيد الحياة  
هي السيدة بدر حمودة بك الأعسر زوجة الوقف المرحوم  
السيد بك عبد العال ، وإنها قد تزوجت منذ بضعة سنوات  
بحفورة الأستاذ مسعد السمرة التي تشاء المصادفة الخامسة -  
أو لعلها السادسة - أن يكون زوجها لاحدى قريبات النحاس  
باشا وأن يضم إلى زوجته الأولى زوجته الثانية ، ونعني بهما  
السيدة المستحقة في وقف عبد العال التي ينتظر عليه رفعة  
النحاس باشا .

هنا ما شادته المصادفات لمصلحة النحاس باشا وناتى  
الآن إلى ما شاء رفعتهم لمصلحة المصادفات ! فقد اتفق  
رفعتهم مع السيدة المستحقة ، التي اتصلت به بصفة النسب ،

على تنفيذ طلب إلى المحكمة الشرعية تطلب فيه الآن للوقف  
بشراء منزل النحاس باشا ناظر الوقف بدلا من العمارة التي  
نزع ملكيتها في عهد النحاس باشا رئيس الوزارة ...

رئيسا بل نص الطلب الذي تقدمت به السيدة المستنظمة إلى المحكمة  
الشرعية نقلا عن المحضر الرسمي : -

قالت السيدة بعد أن أشارت إلى نزع ملكية عمارة  
الوقف في سنة ١٩٣٧ ... « أن الطالبة يهمها تحقيق شروط  
الوقف على الوجه الأكمل وقد بحثت عن سراي للوقف بسمند  
ووقفت إلى سراي واقعة على البحر الأعظم منشأة على الطراز  
الحديث ملك حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس  
باشا وتفاعمت مع رفعتة على إعطائها للوقف بالثمن الذي تراه  
المحكمة مناسبة ، وقد قبل أن يأخذ قطعة الأرض الفضاء الباقية  
من سراي الوقف التي هدمت بعد أن نزع ملكيتها بما في  
ذلك الأرض المحكرة للوقف وأخذ انقاض السراي على أن يخصم  
من ذلك من ثمن سرايه التي سيعطيها للوقف ، وطلبت الطالبة  
إجراء اللازم لذلك » ...

إذن قد أصبح المنزل الريفي المتواضع الذي بناه الزعيم  
الشعبي المتواضع ( سراي ) من السرايات الفخمة التي لا يرتقى  
النحاس باشا لها ثمن أقل من عشرة آلاف من الجنيهات ! ...  
وسياتي الكلام عن الثمن ومفرداته ، بل ومدهشاته ...

وليس إبرز في معنى الحيلة والتعاضل من اجابة رفعة  
الناظر بلسان وكيله على طلب شراء منزله ، وهنا أتوك الكلام  
أيضا لمحضر الجلسة : -

« وقال وكيل رفعة الناظر ان رفعتة يقدر الظروف التي  
ذكرتها الست الطالبة في طلبها ويعطف عليها كل العطف نظرا  
لما جيل عليه رفعتة من حب الحق لمصلحة الوقف والمستحقين  
جميعا بما يكفل لهم بقدر الاستطاعة الراحة التامة والتمتع  
بالمزايا التي قصدوا الوائف من وقفه عليهم ، ولذلك فان رفعة  
الناظر يوافق على طلب الست الطالبة رغم ما في ذلك من  
تضحية عزيزة عليه وبخاصة لأن السراي المطلوب شراؤها هي  
مقر ذكريات مسقط رأسه وأهله وتراث المرحوم والده ...  
وقبل ذلك من طيب خاطر رحمة بالسيدة الطالبة التي تحتاج  
إلى سراي تقيم فيها بأسرع ما يمكن مراعاة لصحتها من جهة

وليفيوم من جهة اخرى بتنفيذ ما قرره الوراق بكتاب وقفه  
... الفخ . »

افلا يرى مولاي ان رفعة النحاس باشا قد بلغ منه الحنان  
والتعنن ، مبلغ الفن والتفنن ... فهو انما يبيع منزله بمبلغ  
عشرة آلاف جنيه رحمة بالمستحقة التي تحتاج الى سراى لتقيم  
فيها بأسرع ما يمكن مراعاة لصحتها ... فى حين ان هذه  
السيدة المشاور اليها لم تكن تسكن بطبيعة الحال الا مع زوجها  
الذى كان قاضيا فى الأرياف ينتقل من بلد الى اخرى ، بعيدا  
عن سمند ، وبعيدا عن السراى التى يقول رفعته فى صدق  
بالغ انها فى حاجة اليها لتقيم فيها بأسرع ما يمكن ! ..  
وما كنا علم الله لندرى ان سكنى السرايات عمل من أعمال  
الرحمة ، لولا ان القائل بذلك هو زعيم فى الأمة ، وللامة ...!

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد ان النحاس باشا ذهب به  
الامعان فى التحايل الى حد التصريح على لسان وكيله فى الجلسة بما يأتى :

« ان الذى يهون عليه هذه التضحية نوعا ما انه قد  
يستطيع الاستعاضة عن السراى مسقط رأسه وأهله بإنشاء  
سراى مقابلة لها على ارض الوراق الباقية من ارض سراى  
المرحوم الوراق ، وهى التى كان مزعما ان يقام عليها سراى  
للوراق بدل السراى التى نزع ملكيتها » .

ايس هذا التذليل فريدا فى نوعه ؟ ... فان النحاس  
باشا يقول انه كان مزعما ان يقام على الأرض الباقية للوراق  
سراى للوراق ، ولكنه من باب التضحية العزيزة عليه يبيع  
سراى والده للوراق ويأخذ هو لنفسه الأرض الباقية من ملك  
الوراق ، عسى ان يبنى عليها منزلا له فيما بعد ! ولسنا واهم  
الحق نفهم لماذا لم يبن النحاس باشا ناظر الوقف سرايا للوراق  
على الأرض الموقوفة التى يعترف انه كان مزعما ببناء سراى  
عليها ؟ لماذا لم يفعل ذلك فيوفر على الوقف بضعة آلاف من  
الجنيهات ، كما يوفر على نفسه بيع منزل والديه وما ينطوى  
عليه هذا البيع من تضحية عزيزة وغالية ؟ ... ثم اذا لم يكن  
بد من اعداد منزل للمستحقة رحمة بها فلماذا لم يكتف رفعته  
بتأجير منزله للوراق بضعة شهور حتى يتم بناء المنزل الجديد .  
لا سيما وان عمارة الوقف نزع ملكيتها منذ سنة ١٩٣٧ وكان

في مقدور رفعته أن يبنى منزلا للوقف في الوقت الذي يبنى فيه منزلا لنفسه ٠٠٠ وقد كانت أدوات البناء رخيصة قبل نشوب الحرب ٠٠٠

ولكنه لم يفعل وما كان له أن يفعل والا ضاعت الصفة ، وضاعت الحكمة من كل هذه الخطة المرسومة ، والتدابير المحكمة ٠٠٠

ومن المدهش أن المحكمة الشرعية تساءلت في إحدى جلساتها ( جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ ) إذا كانت شروط الوائف تقضى بإنشاء سراى بدلا من التي هدمت ، فوعده وكيل المستعققة بتقديم مذكرة في هذا الموضوع ، وفي الجلسة التالية - أى في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٠ - جاء الطرفان متوافقين على الإجابة ، وقال وكيل رفعة النحاس باشا « انى موافق على ما قرره حضرة زميل وان فى شراء سراى للوقف توفيراً لمصلحة الوقف نظرا لأن اداة الوقف كانت تشغل جزءا من السراى التى نزعتم ملكيتها وهى الآن تستاجر منزلا لا يقل أجره عن أربعة جنيهات » ٠٠٠

ياله من مبرر ضمن المبررات ، أن يشتري الوقف منزلا بعشرة آلاف من الجنيهات ، توفيراً لايجاز شهرى يبلغ الأربعة من الجنيهات ! ٠٠٠

ومما يدل على احكام التدبير بين النحاس باشا والسيدة المستعققة ، أن المحكمة في جلسة ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤١ طلبت الى الطالبة ووكيل الناظر تقديم كشف باسماء المستعققين فى الوقف لأخذ رأيهم فى البيع وشروطه فقال وكيل رفعة الناظر أن المستعققين اصحاب مرتبات فى الوقف وليس لهم نصيب معين فى اعيان الوقف وعليه فلا داعى لأخذ رأيهم ، ولكن الهيئة اصرت على تقديم الكشف المذكور واجلت الجلسة الى ١٨ يناير سنة ١٩٤٢ لتقديم الكشف ، وفى الجلسة المقبلة ( التى انعقدت فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ ) نظرت المحكمة فى مذكرة مقدمه من رفعة النحاس باشا بوجوب عدم اخذ رأى المستعققين ، وأثبت محضر الجلسة ما يأتى حرفيا : - « وعرضت المذكرة المقدمة من وكيل رفعة الناظر على وكيل الطالبة المتضمنة عدم الحاجة لأخذ رأى المستعققين فقال انه يوافق على ما جاء بها » .

وهكذا تمت المناورة وأحكم سبكها ، وحجبها ، بين رفعة الناظر والسيدة المستحقة فالتقى الاثنان على استبعاد جميع المستحقين أو المنتفعين الآخرين رغم الحاج المحكمة وتاجيل الجلسة خصيصا لتقديم كشف باسمائهم ٠٠٠ ولعل هذه الواقعة وحدها تكفى للتدليل على التحايل العيب ضد مصلحة الوكف وخوف النحاس باشا من اعتراض المستحقين الآخرين على بيع منزله للوكف وعلى الثمن الباهظ الذى يريد أن يتقاضاه .

كان الثمن هو الهلف الذى رعى اليه كل تحايل سبق أو لعق ٠٠٠ أى منذ أن تقدم الطلب فى يونيو سنة ١٩٤٠ الى محكمة طنطا الشرعية بالأذن بشراء « سراى » النحاس باشا ، الى أن صدر قرار المحكمة فى مارس سنة ١٩٤٢ بإقرار الشراء والقرار العشرة آلاف جنيه ثمنا يتقاضاه رفعة الناظر ، الذى شامت المصادفة أن يصبح رئيسا للوزراء حين صدور القرار المذكور .

ولد اجتاز هذا التحايل مراحل عدة كشف فيها النحاس باشا يده - أو قصده - بأسلوب متدرج ومتعرج معا ٠٠٠ ولو انه يا مولاي تقدم الى المحكمة سافرا ، لملئنا تاجرا ٠٠٠ ولكنه بدأ المرحلة الأولى فى طريق المساومة بالإدعاء انه لا يبيع من يبيع منزله الا العلف بالمستحقة والرحمة ٠٠٠ وفوض للمحكمة الثمن المناسب . ثم أحيل التعديد على قومسيون الأوقاف ونجح النحاس باشا فى اقناع الخبراء المعايين بتقدير لمن الترى المسطح من أرض منزله البالغ مساحتها ١٧ ستنى و ٨١٧ مترا بمبلغ جنيهين ونصف للمتر الواحد - فيكون مجموع لمن الأرض ٩٢٥ مليما و ٢٠٤٢ جنيها - وقدر للمبانى ( وهى مقامة على حوالى ٤٢٩ مترا من الأرض المذكورة ) بمبلغ سبعة آلاف جنيه وبذلك تكون قيمة للمنزل جميعه ٩٢٥ مليما و ٩٠٤٢ جنيها ٠٠٠ ولعله من المفيد أن نلاحظ هنا أن هذا التقدير ينصب على منزل فى حى من احياء سمندود ، وليس فى القاهرة ٠٠٠

غير أن النحاس باشا لم يرضه هذا التقدير السخى فوق السخاء ، فجاء وكيله أمام المحكمة وقال ان رفعتته يرى ألا يبخس السراى فى قيمتها مع رعايته للوكف ومصالحه ! ٠٠٠ ودات المحكمة « أن التقرير الوارد من قومسيون الأوقاف

مجهل لم يشتدل على ما يشتدل عليه عادة تقارير الخبراء في مثل هذه المأمورية من التفاصيل الضرورية » ... وانتهى الأمر أخيراً بالنحاس باشا إلى طلب مبلغ عشرة آلاف جنيه تمسكاً لمنزله ، ولعله من المفيد أن أورد هنا نص الطلب الذي تقدم به رفعة النحاس باشا بلسان وكيله إلى المحكمة طالباً مبلغ يزيد ألف جنيه على تقدير الأوقاف ، وواصل هذه الزيادة بأنها « تضحية » ... وفيما يلي نص ما ورد في محضر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٦ : - « قال وكيل رفعة الناظر أنني اطلعت على مذكرة الأوقاف وأعدت مذكرة برأى رفعة الناظر في ذلك وهي تتضمن أن دفعته رأى أخيراً أن يضحي في سبيل منفعة الولف وقبل أن يكون ثمن السراى عشرة آلاف جنيه هل أن تفصل الهيئة في هذه المادة اليوم والا فرفته في حل من عدم قبول ذلك » ...

اليس بديعاً ومبدعاً معاً هذا الموقف من رفعة النحاس باشا ؟ ... وهل هناك من هو أقدر على الجمع في مسلك واحد بين التضحية والتهديد ، والوعد والوعيد !!

انظر إليه يا مولاي وهو يقول انه قد رأى أخيراً أن يضحي في سبيل منفعة الولف وقبل أن يكون ثمن السراى عشرة آلاف جنيه ... ضارباً في ذلك للثل الأعلى في التضحية اللاهية ! ... ثم تفضل يا مولاي فانظر إليه وهو يقترن هذا العرض بشرط قبوله في جلسة اليوم ، فورا وفي غير تمهل ، والا فهو في حل من عدم قبول البيع ، وليتحمل الولف تبعه هذا التحلل ؟

ولكن المحكمة لم تتمحل ، والنحاس باشا لم يتحلل ... بل استمرت المحكمة في نظر المادة وهي تؤجلها من جلسة إلى جلسة حتى تولى رفعة ناظر الولف رئاسة الوزارة في أوائل فبراير سنة ١٩٤٢ ، وكانت الجلسة السابقة على ذلك في يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ - واجلت إلى أول مارس ١٩٤٢ - وفي هذه الجلسة وهي الجلسة الأولى بعد توليه الوزارة رأت المحكمة أن تسأل رفعة الناظر « هل يقبل أن يبيع السراى بمبلغ عشرة آلاف جنيه فقط مع ترك حق احتلاله محل ولف السيد بك عبد المال على وقف عنه أولا » ... فطلب وكيل النحاس باشا التأجيل اسبوعاً واحداً للجواب عن ذلك ، واجلت الجلسة فعلاً إلى ٨ مارس ، وفي هذه الجلسة الأخيرة

اعلن وكيل رفعة الناظر - وقد أصبح الآن ناظرا للنظار !! -  
« أن رفعة الناظر يرى انه وإن ضحى بأعز شيء لديه فإن ذلك  
لا يمنعه من أن يقيم مبانى في بلده وإن قطعة الأرض الغضاء  
التابعة لتوقف السيد عبد المال لا تكفى للبناء عليها بل لابد  
من ضم قطعة الأرض المحكرة وعلى ذلك فهو يصمم أن يحتسب  
من ثمن السراى حىق الانتفاع بالتحكيز على قطعة الأرض  
المذكورة » ٠٠٠

وفى الجلسة نفسها وافقت المحكمة على قبول تفسيحة  
النحاس باشا بأعز شيء لديه - وقررت شراء هذا المنزل البزيز  
بالصفة الآتية : - « فلهذا قررنا الموافقة على شراء السراى  
المذكورة بمبلغ عشرة آلاف جنيه حسب النون بمحضر جلسة  
اليوم واجلنا المادة للمعاينة وتوقيع الصيغة » ٠

اذن قد استقر القرار على أن يبيع النحاس باشا أعز  
شيء لديه بمبلغ عشرة آلاف جنيه ٠٠٠ ولو انه يهرى على  
الشخص العادى أن يلهم كيف يكون هذا المنزل أعز شيء  
عليه ، فى حين انه لم يسبق له السكنى فيه - كما اعترف  
وكيله بذلك أمام المحكمة ٠

ثم قامت عقبة فى طريق البيع هى علم توافر هذا المبلغ  
الجسيم فى خزانة الولف ٠

الى أن يقول مكرم عبيد باشا :

هى اذن صفقة مبرورة ، وإن تكن غير مباركة ٠٠٠ فقد  
قدر النحاس باشا لمنزله ثمنا يبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقدم  
تأييدا لذلك تقريراً من خبراء استشاريين استأجرهم ، فأروا  
فى هذا التقرير توافراً محموداً ، وعطفاً محموداً ٠٠٠ ولكن  
هل هى عشرة آلاف جنيه فعلاً ؟؟ الحق يا مولاي أن النحاس  
باشا قد ابتكر فى المعنويات أحاسيساً ، وفى الماديات  
مقاييساً ، تختلف عما اصططح عليه الناس أو اعتادوه ، فاعتبر  
المساومة رحمة ، والاستغلال تفسيحة ، ومن ثم قدر للماديات  
مبلغاً مقداره عشرة آلاف جنيه ، فى حين أن حقيقته تبلغ  
حوالى الخمسة عشر ألفاً من الجنيهات ، لأن الانقراض التى  
قدت بمبلغ ٨٠١ جنيه تبلغ قيمتها اضعاف هذا المبلغ ،  
وكذلك الأرض فقد قدر أكثر منها بمبلغ ٥٠ قرشاً - على أن  
يشترىها هو - وبمبلغ ٢٥٠ قرش - على أن يبيعها هو ٠٠٠



ومهما يكن من أمر فالمنزل الذى باعه بمبلغ عشرة آلاف جنيه - اذا سلطنا بانها عشرة - لا تبلى قيمته العالية - على اساس الاسعار العاصرة - أكثر من ٣٥٠٠ جنيه او ٤٠٠٠ جنيه على أقصى تقدير ، أما اذا احتسبنا تكاليفه الفعلية حين بنائه فى سنة ١٩٣٧ ، وفى بلدة كسمند ، فلن تزيد كثيرا على ألفين وخمسمائة من الجنيهات ٠٠٠ ولسنا نفلن أن النحاس باشا نفسه الذى كان يفاخر - وكنا معه نفاخر - بأنه لا يملك من حطام الدنيا الا مرتبة ، وانه اضطر لاقتراض مبلغ من بنك مصر للقيام بنفقات زواجه - لسنا نفلن أن رفعتة يدعى انه كان يملك فى سنة ١٩٣٧ عشرة آلاف من الجنيهات ، وانه انفقها بأكملها على بناء « سرائى له فى سمند » !!

اذا ثبت هذا - وهو ثابت - فكيف ساع للنحاس أن يدعى امام المحكمة بثلث المرة مرات أنه انما ضحى تضحية كبيرة اذ يبيع منزله للوقف بمبلغ عشرة آلاف جنيه ؟؟ وكيف سمح لنفسه وسمحت له ذمته بان يدعى فى خطبة حديثه له انه باع المنزل بتمن يقل عن نفقاته ؟؟

يا سيدى الباشا ٠٠٠ اذا كان المنزل قد كلفك عشرة آلاف من الجنيهات او أكثر منها - فمن أين جاءك هذا المبلغ الجسيم ؟ ٠٠٠

واذا لم يكلفك الا ألفين او ثلاثة آلاف من الجنيهات ، فكيف استسفت مطالبة الوقف الخبرى الذى انت ناظره بتمن يبلغ خمسة اضعاف التكاليف ؟؟ وكيف اطاعك ضميرك - بل كيف اطاعك تعبيرك - فزعمت أنك تتوخى الرحمة بالمستحقين وللساكين ، حين أنك لم ترحم احدا الا نفسك ، بل ولم ترحم حتى نفسك ايها المسكين ٠٠٠

واخيرا ٠٠٠ وليس آخر ، فان الثمن ليس ١٠ او ١٥ ألف من الجنيهات كما يبدو للناظرين العابرين ٠٠٠ كلا ، فللمصفاة ثمن آخر - فى شكل مرتب شهرى يبلغ المائة جنيه وقد نصت الوقفية على انفاقه على منزل الوقف وحاجياته من مأكلا ووقود وخدم ، فضلا عن عشرين جنيها شهريا اختصت بها السيدة المستحقة .

ولما كان مبلغ المائة جنيه شهريا موقوفا على منزل الوقف نفسه ، فقد انقطع صرفه حينما نزع ملكية المنزل المشار اليه فى سنة ١٩٣٧ ، وحينئذ - وحينئذ فقط - فتحت الصيلة لرفعة

ناظر الوقف الجليل أن يبيع منزله الخاص للوقف فيجمع  
ثلاث صلفات نادرات في صلفة واحدة :

( أولا ) يقبض مبلغ عشرة آلاف جنيه ( وحقيقته ١٥  
الفا كما رأينا ) ثمنا للمنزل - بصفته بائعا •

( ثانيا ) يقبض شهريا ١٠٠ جنيه لانفاقها على حاجيات  
المنزل - بصفته ناظرا للوقف •

( ثالثا ) يتمتع بحق سكنى المنزل طوال عمره كناظر  
للولف - طبقا لنص الوقفية - من غير أن يدفع مليما واحدا  
نظير سكنه - أستغفر الله فقد انساق قلبي الى التحدث عن  
النحاس باشا كشخص عادى يسكن البيوت ويدفع الأجرة  
لأصحابها - او يعلى منها على أحسن الفروض - وفاتنى أن  
رفعتة يسكن بيت الوقف ويدفع له الوقف نفقات سكنه مالة  
من الجنيهاات في الشهر ، أى أن المالك لا الساكن هو الذى  
يدفع الأجر ! ••

فإذا أضفنا الى هذا كله ، يا مولاي ، ان النحاس باشا  
كان رئيسا للوزراء فى سنة ١٩٢٧ حينما صدر الأمر بنزع  
ملكية منزل الوقف مقابل مبلغ ٥٣٢٥ جنيها دفع لخزينة  
الوقف ، وأن رفعتة شرع فى الوقت نفسه فى بناء منزل خاص  
له ليبيعه للوقف بدل المنزل الذى نزع ملكيته - وأنه نجح  
فى بيعته هذه نجاحا فاق المأمول ، والمعقول ، فقبض فى وزارته  
الحاضرة مبلغ الخمسة آلاف وثلثمائة وخمسا وعشرين من  
الجنيهاات مثنى وثلاث ورباع ، ثمنا اجمالية ومرتبيا دوريا •••  
وأنه فى نهاية الأمر لا يزال مستمتعا بحق السكنى فى منزله  
كناظر للوقف ، بعد أن أصبح منزله منزلا للوقف ! - اذا  
جمعنا هذا كله بفضه الى بعض ، ووصفناه كما وصفه النحاس  
باشا ، بأنه عمل من أعمال الرحمة ، لصح لنا - بل ووجب  
علينا - أن نعجب بالنحاس باشا ناظرا ووزيرا جمع بين الحكم  
والحكمة ••• ولو أنها « حكمة » من نوع « الرحمة » تسمى  
الى مثلمة أصحابها ، وتدخل البيوت من غير أبوابها •••

وعن واقعة التنظر على وقف البدرأوى ، يقول مكرم عبید باشا ان له  
مقرا فى سمندود وهو يتصل أطيانا مقدارها ٢٢ س ٢٣ قيراط و١٣٧٦  
فدان أولها المرحوم أحمد باشا البدرأوى فى ١٧ يناير سنة ١٩٠٧  
واختص الجهات الخيرية بسبعة أعشار من ريعها ، وخديته بالثلاثة أعشار  
الباقية ، وشرط النظر على الوقف من بعده للسيد حسين القصبى ومن

بعده لمحمد بك عثمان ثم من بعده لعل بك المنزلاوي ثم من بعده لنشيش  
محمد النحاس ثم من بعده للنشيش يوسف سنبل ، ثم من بعده لحسن  
أفندي خيرى البدرأوى ثم من بعده لمن يقرره قاضى المسلمين الشرعى .

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامت محكمة طنطا الشرعية رفعة النحاس  
باشا ناظرا مؤقتا على هذا الوقف الى ان يفصل نهائيا فى عزل الناظر  
السابق - وظل رفعتة ناظرا طوال مدة توليه الوزارة ، ثم صدر فى ٢٣  
ديسمبر سنة ١٩٣٧ قرار بتأييد قرار العزل نهائيا ، وعقب ذلك طلب  
بعض المستحقين تعيين رفعة النحاس باشا ناظرا على الوقف بصفة دائمة ،  
فعارضت وزارة الأوقاف فى هذا الطلب فى خطاب منها بتاريخ ٥ فبراير  
سنة ١٩٣٨ ، وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الشرعية الابتدائية  
وزارة الأوقاف ناظرة على الوقف ، وأيئت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار  
فى أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

وظل الحال على هذا المنوال حتى عاد النحاس باشا الى الحكم من  
جديده فى فبراير سنة ١٩٤٢ ، ولم تكد تضى بضعة أيام على توليه  
الوزارة ، حتى عاوده داؤه القديم ، فحن الى النظارة وقد واثته الوزارة ! -

تعم يا مولاي ، فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ - أى بعد تشكيسل  
الوزارة بخمسة أيام - تقدم بسحر ساحر ، أو بقنطرة قاذو ، طلب من  
بعض المستحقين الى محكمة طنطا الشرعية باقامة رفعة النحاس باشا ،  
رئيس الوزراء ، ناظرا دائما لوقف البدرأوى ...

وعلى اثر هذا الطلب اتخذت المحكمة الاجراءات المعتادة فطلبت  
الى وزارة الأوقاف باعتبارها ناظرة على الوقف ان تبدي رأيها فيه ،  
وكانت هى التى عارضت فى اقامة النحاس باشا ناظرا فى سنة  
١٩٣٨ ... ولكن النحاس لم يكن وقتئذ رئيسا للوزارة ... أما الآن  
فهو رئيس للوزراء جميعا ومن بينهم وزير الأوقاف بالذات ، فما أيسر  
السبيل وما أهون العقبات ! ...

ومن ثم لم يلبث فضيلة رئيس المحكمة حتى تلقى الجواب التالى من  
معالى وزير الأوقاف فى وزارة النحاس باشا ردا على خطاب المحكمة :

« حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية  
الشرعية .

ودا على خطاب المحكمة المؤرخ ١٦ فبراير رقم ٣٣٨٤  
نفيد بأن الوزارة لا مانع لديها من اقامة حضرة صاحب المقام

الرفيع مصطفى النحاس باشا في النظر على الوقف المبين  
بخطاب المحكمة المذكور ، بدلا عنها .

#### وزير الأوقاف

ها هي ذي العقبة الأولى قد ذلت ، وما هي ذي نظارة الوقف بعد  
أن حرمت قد حلت ٠٠٠ وما هي ذي وزارة الأوقاف في عهد النحاس  
باشا لا ترى مانعا - كما أن رفعت لا يرى وازعا - من أن يستغل رئيس  
الوزارة نفوذه إزاء الوزير ، فيسجل الوزير الوفدى على وزارته سواء  
الادارة ، ويعترف لرئيس الوزراء بالأولوية في استغلال النظارة ٠٠٠  
تلك كانت الخطوة الأولى في سبيل الاستغلال ، يليها أخرى ،  
أدعى وأنكى :

ففي ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ أرسل رئيس محكمة طنطا الشرعية  
الخطاب المصنوع التالي نصه الى رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس  
الوزراء :

« نمرة القيد ٣٤٥٦ - حرد في ١٩٤٢/٣/٢٣ »

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ، فقد طلب  
المستحقون في وقف المرحوم أحمد باشا البندراوى تعيين  
رفعتكم في النظر على هذا الوقف ولم تمنح وزارة الأوقاف  
في ذلك .

ونظرا لأن رفعتكم قد كرستم حياتكم النافعة على خدمة  
هذا البلد الأمين ورعاية مصالحه والقيام بأعبائه .

ونظرا لما لرفعتكم من الأيادى البيضاء السابقة على هذا  
الوقف ومستحقه ، ونرجو من رفعتكم أن تضيفوا الى أعمالكم  
النافعة عملا آخر تجزون عليه من الله يوم تجزى كل نفس  
بمسا عملت وتقبلون النظر على هذا الوقف خدمة للمقراء  
والمستحقين ، وتفيدونا بالقبول قبل جلسة ٢٦ أبريل سنة  
١٩٤٢ والله يجزيكم على أعمالكم خسر الجزاء ويحفظكم  
ويبقيكم .

وتفضلوا بقبول جليل الاحترام ،

رئيس محكمة طنطا الشرعية  
محمد البندراوى

وهكذا ذهب النحاس باشا في استغلال نفوذه ، وفي التحايل على هذا الاستغلال ، الى أبعد الحدود ، مستهترا بجلال القضاء ، ومستخدما الثناء في غير محل الثناء ٠٠ واني مع كل الاحترام أرى أن رئيس المحكمة الشرعية قد تعدى حدود اختصاصه ، فبدلا من أن يسأل في حيدة القاضي هل يقبل النحاس باشا التنظر على الوقف أو لا يقبل ، نراه يضرع اليه ويتوسل راجيا منه وملحا عليه أن يضيف الى أياديه البيضاء السابقة وأعماله النافعة عملا آخر يجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت فيقبل التنظر على هذا الوقف خدمة للوقف والمستحقين ١٩ •

لم يكن لرئيس المحكمة أن يسبق المحكمة الى قرارها في قضية قائمة لم يتم الفصل فيها ، كما يؤخذ من خطابه الذي جاء فيه أنه يرجو النحاس باشا افادته بالقبول قبل جلسة ٢٦ ابريل ٠٠٠ ولكن اذا كان رئيس المحكمة قد أساء التصرف فان رئيس الوزارة قد أساء الاستغلال ، وحسبي يا مولاي أن أضع تحت أنظاركم الكريمة نص الرد الذي أرسله النحاس باشا الى رئيس المحكمة ، ونشره في الصحف جنباً الى جنب مع الخطاب - وفيما يلي نص الرد : -

« فلتقى ميناهاوس - في يوم السبت ١١ ربيع الأول سنة ١٣٦١ هـ ( ٢٨ مارس سنة ١٩٤٢ ) »

حفرة صاحب الفضيحة رئيس محكمة طنطا الشرعية الابتدائية •

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد تسلمت خطابكم المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ رقم ٣٤٥٦ وردا عليه الفيد فضيلتكم اني بالرغم من المهام العامة الوفيرة الملقاة على عاتقي والتي تستغرق معظم اوقاتي فضلا عن مهام الخاصة ، لا يسعني ازاء طلب المستحقين في وقف المرحوم أحمد باشا البدواوي وما تفضلتم به من تأييده وذكرتموه مما سبق لي اسداءه للوقف ومستحقه ومناشدتي أن أضيف الى أعمال النافعة عملا آخر أجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت - ازاء ذلك كله لا يسعني الا أن أحمل نفسي على قبول نقارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين ، وفقنا الله الى ما فيه خدمة البلاد والعباد - وتفضلوا فضيلتكم بقبول وافر الاحترام •

مصطفى النحاس

ويقول مكرم عبيد باشا :

فى أى عرف ، وفى أية لغة يتوصل الى انسان توسلا على صفحات الجرائد بأن يقبل نظارة وقف تدر عليه حوالى الألف وخمسمائة جنيه ستويا - ( اذ الأطنان الموقوفة تربو على الـ ١٣٥٦ فدان ) - وفى أى عرف وفى أية لغة يقول هذا المحظوظ كما يقول النحاس باشا عن نفسه « أنه لا يسمعه الا أن يحمل نفسه على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين » ! وفى أى عرف وفى أية لغة يصح لانسان أن يقول انه سيجزى من الله الجزاء الحسن على قبض مرتب ينوف على المائة جنيه شهريا ، مضافا الى ما يقبضه أصليا !

إذا لم يكن هذا هو الاستغلال المحرم على الوزراء فكيف يكون استغلال النفوذ ؟ ...

لماذا لم يفكر المستحقون فى ترشيح النحاس باشا لنظارة الوقف الا بعد بضعة أيام من توليه الوزارة ؟ ... ولماذا تبادر وزارة الأوقاف الى قبول هذا الترشيح وقد رفض نهائيا من قبل ؟ ... وإذا كان النحاس باشا يعتقد معنا ان قرار القضاء واجب الاحترام فلماذا استغله هذا الاستغلال واستخدمه هذا الاستخدام ؟ ... ولماذا يا مولاي - وفى أية حكومة متمدنة أو غير متمدنة - يحاول رئيس الحكومة أن يسند الى شخصه عملا يقوم به رسميا وزير من وزرائه ، فيجرد الوزارة أو المصلحة من عمل رسمى ، ليكون له من ورائه نفع شخصى ، له فى تقديره كل الاعتبار ، لأنه يقدر بالدائق والدوهم والدينار ...

انها لمهزلة ، وانها لمأساة ، وقديما قيل ان بعض الضحك كالبكاء ...

ولقد كان لهذه المأساة واقعة حال وكان لها أثرها فى الخلاف الذى نشب بينى وبين النحاس باشا أثناء الوزارة .

فى يوم الجمعة ٢٧ مارس قبيل افتتاح البرلمان - دعانى حضرة الأستاذ محمود أبو الفتوح صاحب جريدة المصرى وبعض أفراد أسرتي ، كما دعا معنا الأستاذ ابراهيم فرج وأسرته ، لتناول الغداء فى فندق يطل على بحيرة قارون بالفيوم - وفى طريقنا الى الفيوم مررنا بالسيارات بفندق ميناهوس فوجدنا حضرة عبد العزيز بك النحاس فى ردهة الفندق وفهمنا منه أن النحاس باشا خرج لصلاة الجمعة فسرنا فى طريقنا حتى وصلنا الى بركة قارون .. وهناك اجتمع بى الأستاذ ابراهيم فرج - ولم يكن النحاس باشا حتى ذلك الوقت قد طلب ترقيته تلك الترقية

الاسمينائي المعروفة - وأخبرني بمناسبة وجود عبد العزيز بك النحاس في ميناهاوس عن قصة وقف البدرأوى وتفصيلاتها المخزية ، فقال ان عبد العزيز بك النحاس قد ذهب الى ميناهاوس ومعه خطاب رئيس المحكمة الى النحاس باشا وانهم سيرون على المحكمة بقبول النظارة ٠٠ ثم قال انه عقب تأليف الوزارة سعى النحاس باشا بواسطة أخيه لدى بعض مستحقى وقف البدرأوى بسمندود ( والاستاذ إبراهيم فرج من أهالي سمندود ) - فقدم المستحقون طلبا الى المحكمة باقامة النحاس باشا ناظرا للوقف بدل وزارة الأوقاف - وان رئيس المحكمة رأى قبل تقرير التعيين أن يسأل النحاس باشا هل يقلب النظارة أو لا يقلبها - وان عبد العزيز بك النحاس ينتظر تحرير الرد اليوم في ميناهاوس - وأن لوزير العدل صلة بهذا المسعى وهو على علم به .

قال لي حضرته ذلك بلهجة التآلم المتحسر على ما انحدر اليه النحاس باشا - كما ذكر لي بعض تفصيلات أخرى عن تعيينات طلبت اليه من الصق الناس بالنحاس باشا وذكر لي بالتحديد شابين طلب تعيينهما فورا بمرتب شهري لا يقل عن عشرين جنيها فلما اعتذر بوجود مراعاة القوانين المالية أستعين بالنحاس باشا عليه ٠٠٠ الى آخر القصة المحزنة يا مولاي ٠٠٠

وفي مساء اليوم نفسه اجتمع بي في منزلي حضرات الوزراء وكان الخلاف الوزاري على أشده بيني وبين النحاس باشا في ذلك الوقت وأذكر من بين الوزراء الذين زاروني في منزلي للتوسط في الخلاف حضرات ( عثمان باشا محرم - وحمدى باشا سيف النصر - وصبرى أبو علم باشا - ونجيب الهلالى باشا - وعبد الفتاح الطويل باشا - وكامل صدقى باشا ) - وفي أثناء حديثنا عن تصرفات النحاس باشا وأهله التي كانت محل شكوى واعتراضى ، وجهت حديثي الى صبرى باشا أبو علم وقلت له انى علمت من مصدر وثيق بحكاية وقف البدرأوى وأنه قد اتصل به شخصيا في هذا الصدد ٠٠٠ ثم قصصيت على الوزراء ما سمعته من تفصيلات وقلت لصبرى باشا غاضبا قل للنحاس باشا على لساني ان في تصرفه استغلالا لا يليق به وبنا ، وأنه لم يعد يصح لنا أن نأخذ على الشير المأخذ في حين أننا نرتكب الكبائر ٠٠٠

وعلمت بعدئذ أن صبرى باشا لم يتوان بطبيعة الحال في ابلاغ النحاس باشا ما قلته عنه وأخذه عليه بهذا الصدد ٠٠ وأن النحاس باشا حفظها في نفسه !! .

الى أن يقول مكرم باشا في نهاية كلامه عن هذين الموضوعين :

ختمت هذه المناسبة بترقية حضرة رئيس محكمة طنطا  
الشرعية الى رئاسة محكمة اسكندرية ولم يكن قد بقي على سن  
تقاعد الا بضعة شهور قليلة .. وحاشى أن أقصد من وراء  
هذه الاشارة الى أى مساس بموقف فضيلته ، ولكن النحاس  
باشا هو الذى يؤخذ عليه تلك الرغبة الملحة فى الاغداق باموال  
الدولة على كل من ينتفع من ورائهم ، ومادامت الدولة هى التى  
تعطى فلا بأس من اعطائهم ...

ولقد رأينا أنه فى صفقة البيع منه واليسه فى وقف  
عبد العال كافا زوج المستحقة عن استحقاق .. فانعم عليه  
بزيادة فى مرتبه الشهرى تبلغ الاثنى عشر جنيها من النقد  
البراق ، أو اذا توخينا الدقة فمن نقد الأوراق ! ...

وتشاء المصادفة - وهى محض مصادفة ولا شك - أن  
يكون رئيس الهيئة التى أقرت صفقة البيع فى وقف عبد العال  
هو نفسه رئيس الهيئة التى أقرت التنظر عل وقف البندراوى ،  
وأن تتم الصفقتان فى شهر واحد هو شهر ابريل سنة  
١٩٤٢ ...

هاتان هما الصفقتان المجهيتان ، يا مولاي ، وان يكن  
المهد كله عجبا ! ...

ولكن ماذا عن امور التموين والتصدير ، والاستيراد  
التي ورد ذكرها فى الكتاب الأسود للمهد الأسود ؟ :



## الفصل الثالث

### مكرم عبيد باشا يتهم وزارة النحاس باشا بالعبث في أمور التموين والتصدير أصالح الانسباء والأقرباء ، والمعربين

تحت عنوان « عصر جديد » يقول مكرم عبيد باشا في  
عريضته :

الأم صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء منذ ولي الحكم  
في أماكن متعددة قضى فترة من الزمن في الباخرة الحكومية  
معاسن . .

وقضى فترة أخرى بفندق ( مينهاوس ) ، وامتدت هذه  
الفترة الى بضعة شهور وانفق فيها ما انفق ريثما تتم ششتي  
الإصلاحات ، والتعديلات ، في داره الأولى بمصر الجديدة .  
وطلب منى بالحاح كميات من خشب ( الأبلأج ) المستولى عليه  
في وزارة التموين لاستعماله في إصلاحات داره هذه ،  
فرفضت لأن الكميات المستولى عليها إنما خصصت للمصالح  
الحكومية ، ولقد كلفته عملية الإصلاح والتحصين هذه مئآت  
عديدة من الجنيهات ، في دار يسكنها بالإيجار !! ومع ذلك  
لم يكد يعود إليها رفعتة بعد غيبة شهور عدة حتى ظهر له أن  
هذه الدار التي أقام فيها سنوات طويلة غابرة ، والتي أنفق  
في إصلاحها وتحسينها كل هذه النفقات ، لم تعد تلي بالكرام .

ولم يسل بحث مقسامه الرفيع ، إذ أعجبه حي هادى  
جميل ، هو حي ( جاردن سيتى ) وتمنى لو وجد مسكنا في  
هذه الديار ، يسكنه على سبيل الاستقرار ، وما أسرع  
ما تحققت الأمنية ، حين تراه الى سمع رفعتة أنه توجد في

الحى دار فاخرة ، زاهرة ، ارسلت صور من نقوشها وحجراتها  
ومعداتها ، الى جنيف لتكون اعظم دعاية لرقى معاهد التربية  
وفخامتها فى مصر .

وفى هذه الدار الفاخرة تتلقى العلم تلميذات وادعات ،  
ولكن معهدهن الفاخر خاضع للحكومة التى يقوم على شؤونها  
رفعتة .

فماذا لو أخرج هؤلاء الفتيات من الحى كله بين عشية  
وضحاها ، ليهنا رفعتة بالسكن الهنىء المنتشود ؟

لا شيء ! وذهب رفعتة ومن معه لزيارة الدار زيارة غير  
عادية وظنت التلميذات البرينات أنها نفعة من نفحات الاهتمام  
العظيم ، بالعلم والتعليم . لولا أن فاجأهن رفعتة بنظرات  
فاحصة لما فى الدار من زخارف وطرائف ، ومفى يتلمس  
ذا الجدار وذا الجدار ، ويهتم بعمارة الدار أكثر من اهتمامه  
بسكان الدار !!

واسفرت الزيارة عن اعجاب لم يكن أقل مظاهره شدة  
اللفة على اخلاء الدار فى الحال ، وبلا أمهال !

وصدع وزير المعارف بأمر رئيس الحكومة ، فاذا مراقبة  
تعليم البنات تضع مذكرة ذات ثمانية بنود ، يتفمن أحدها  
اخلاء المعهد والتطويح بتلميذاته من حى ( جاردن سيتى ) الى  
حى بولاق ، وتفمن بنوده الأخرى حركة تنقلات بين مدارس  
بأكملها فى حى المعاصمة ، لكى يتيسر الاستغناء عن دار المعهد  
التى أعجب بها رئيس الوزراء .

وفى نوبة حازمة ، حاسمة ، من نوبات النشاط  
الحكوى ، وضعت مراقبة تعليم البنات مذكرتها فى  
١٩٤٢/٩/٢٢ ، وعرضت على وكيل الوزارة المساعد فوقها  
فى ١٩٤٢/٩/٢٢ ، ثم رفعت الى وزير المعارف فوقها أيضا  
فى ١٩٤٢/٩/٢٢ ، أى أن حركة التشييت وضعت وولقت  
كلها فى ساعات معدودات من صبيحة يوم واحد !!

وفى نشاط مثال لا يقل فى مظهره عن هذا النشاط ،  
تمت عملية الاخلاء ، والاجلاء ، بالليل والنهار ، على يد جنود  
من الجيش وضابطين ، مستعينا فى ذلك بسيارتين من سيارات  
مصلحة النقل الميكانيكى !! وظلت السيارتان الحكوميتان كما

ظل المستغفمون من رجال الحكومة تحت امره حوالى شهر من  
الزمان ؟ ...

أما الدار الفاخرة فابجارها خمسون جنيا في الشهر  
لا تزيد ، وهو ابجارها القديم الذي كان مقدرا قبل ارتفاع  
الأسعار ، ولم يكتف رفعة الحاكم العسكري بهذا وحده بل  
استبقى من معدات المعهد ثلاثة شطمة باهظة الثمن بحجة أنها  
لا تصلح للعمل في حي بولاق !! كما قيل أنه استبقى ستارين  
جعميلين من صنع يد التلميذات ويقودان شمن كبير ، وبعض  
ثريات كهربائية الى غير ذلك مما يحتاج الى تحقيق دقيق .

ثم لم يكتف رفعته بهذا أيضا ، بل نهضت وزارة المعارف  
بعملية أخرى كلفتها مبلغا طائلا ، تحت ستار التعهد بإعادة  
الدار الى حالتها الأولى ، وبهذا خرج من اعتماد البنية مبلغ  
ضخم أنفق على الحمامات المغطاة ، ( والأرضيات ) الشجينة  
ونحو ذلك من ضروب الانفاق !

ولكى تغفوا جلايتكم على مدى التقليل الذي احسب  
عددا من المدارس لكي يتسنى لرفعة الحاكم العسكري أن يقدم  
في الدار التي أعجبت به ( جاردن سيتي ) أشرف بأن ألبيت  
القراد الوزاري الذي اشرت اليه سابقا وهذا نصه :

الراقبة العامة لتعليم البنات

١٩٤٢/٩/٢٢

#### مذكرة

بمناسبة ضم معاهد التربية الخاصة بالواد الفنية في  
مكان واحد تحت اسم معهد التربية الفنية للبنات وإنشاء  
مدرسة للبنات بحي الجمالية واستجابة لرغبات الأهالي في  
مدارس الثقافة النسوية الترح الآتي :-

- ١ - يكون مقر معهد التربية الفنية للمعاملات البنين الذي  
تشغله الآن مدرسة الأميرة فوزية الثانوية ببولاق .
- ٢ - تنقل مدرسة الأميرة فوزية الى البنين الذي تشغله الآن  
مدرسة عباس الابتدائية للبنات وتنقل تلميذات مدرسة  
عباس الابتدائية الى مدرسة شبرا الابتدائية للبنات .
- ٣ - يفصل قسم الروضة عن مدرسة الأورمان الابتدائية

ويكون روضة مستقلة يطلق عليها « روضة الأورمان »  
مقرها المبنى الذي يشغله الآن معهد التربية للفنون  
الجميلة .

٤ - تنقل مدرسة الأورمان الابتدائية للبنات الى المبنى الخلق  
لمعهد الموسيقى بالجيزة .

٥ - تفتح مدرسة ثقافة ثالثة بالقاهرة يكون مقرها المبنى  
الذي يشغله الآن مدرسة الأورمان الابتدائية ويطلق  
عليها اسم « مدرسة الثقافة النسوية بالأورمان » .

٦ - تبقى مدرسة الفنون العصرية الابتدائية في مكانها الحال  
بشبرا .

٧ - تخلى مدرسة النحاسين الابتدائية للبنين من تلاميذها  
بتوزيعهم على مدارس باب الشعرية والجمالية والسلحطار  
القرية منها حسب رغبات الأهالي ويجعل مبنى مدرسة  
النحاسين مقرا لمدرسة ابتدائية للبنات يطلق عليها  
اسم « المدرسة الحسينية الابتدائية للبنات » .

٨ - يفصل القسم الثانوى لمدرسة مصر الجديدة عن القسم  
الابتدائي ويدبر مكان لنقل احدهما اليه .

لترائب العام

موافق

الكرداني

١٩٤٢/٩/٢٢ شفيق غبريال

موافق

٤٢/٩/٢٢ الهلالي

وبهذا يكون دفعة رئيس الوزراء قد استغفل لغوفه  
للانتفاع الشخصي على حساب الدولة فيما يتعلق بمسكنه على  
الوجه الآتى :

١ - أخرج معهدا كاملا من معاهد التعليم من دار أعدتها  
الحكومة لهذه الغرض بعد اتفاق آلاف من الجنهيات ،  
لا لشيء سوى رغبته فى سكنى هذه الدار .

٢ - استخدم فى هذا الغرض ، وحسابه الخاص ، جنودا  
وفضايين ، وسيارتين من مميزات النقل الحكومية !!

٣ - كلف خزانة الدولة مبالغ تصل الى آلاف الجنهيات بين

نقلات نقل المدارس ، وإصلاح المدارس التي قرر أن يتخذها لسكنه الخاص ...

٤ - سبب دفعته في سبيل منفعة الشخصية حركة تنقلات واضطراب بين المدارس والتلميذات والعائلات التي تناولتها حركة التنقلات التي يتناولها القرار الوزاري السالف الذكر .

وبعد أن يطيل الأستاذ مكرم عبيد في الحديث عن انتفاع بعض الوزراء بممتلكات الدولة وتسخير المال العام لخدمة المال الخاص ينتقل الى الحديث عن التستر على التهمة المنسوبة لبعض الأنبياء فيقول :

● حدث اثر تأليف الوزارة ان جادني حضرة صبيحي أفندي الشوريجي ومعه نسيبه الأستاذ كمال الوكيل - او هذا ومعه ذلك - وطلب الى حضرة ان اخذه بكتب الغزل بصفته صاحب معمل للغزل والنسيج اسوة ببنك مصر ، فلم ار باسا من اجابة هذا الطلب على ان يعين هو وغيره من اصحاب المعامل للاستعانة بخبرتهم الفنية وللتسوية بينهم في المعاملة ، ولكن الموظفين المختصين لفتوا نظري الى ان بعض اصحاب هذه المعامل - وبينهم الشوريجي افندي - متهمون في جنحة تهريب غزل امام المحكمة العسكرية وانه لا يصح بطبيعة الحال - قبل الفصل في القضية - الاستعانة بهم كاعضاء استشاريين للهيئة على شؤون الغزل ومنع التهريب ، في حين انهم متهمون بالتهريب !

في ذلك الحين كان النحاس باشا شغوقا بمعرفة ما تم في مطالب حضرات الأنبياء بصد تصدير الزيت والجلود ، وكلما عاوده او عاودهم الشغف عاوده الالاح على ، فعندني ذات مرة بالتليفون وكنت في مكتبى بوزارة المالية وسألني عما اذا كنت قد قررت منح انسابه الرخص المطلوبة فقلت له اننى لم استكمل البحث بعد فقال بلهجة الفاضل العاتب الا لا زيت ولا جلود وحتى لا تعين في مكتب الغزل ؟ فاجبته ان فتاخير التعيين سببا سادى به اليه شخصيا ، وتوجهت فعلا لمجلس الوزراء واخبرته بما علمته عن الجنحة العسكرية الرفوعة ضد انسابه ووجوب الانتظار حتى تفصل فيها المحكمة العسكرية .

ولكأنى أليت قليلة كان لها لقعة ففرقة .. وما كنت  
أشير إلى المحكمة العسكرية حتى أخذته صيحة من القصب ،  
وكان منظرا من المناظر التي ترى ، ولا تروى ..

فقد صاح فى وجه حضرة السكرتير العام يجلس  
الوزراء ولمره بسحب القضية من المحكمة العسكرية ..  
فاعترضت فى رفق على مثل هذا الاجراء الشاذ فقال أنا الحاكم  
العسكرى وهذا من سلطتى فقلت لا بل أنت قاض قبل أن  
تكون حاكما عسكريا فلنترك الأمر للقضاء وليستعين المتهمون  
باحسن المحامين .. فصاح مكررا أنا الحاكم العسكرى ولن  
أسمح بنظر القضية أمام المحكمة ، ثم أمر السكرتير العام  
بسحبها وقال فى تعليل ذلك أنه علم من انسيائه أن الوزارة  
السابقة التى أمرت برفعها قصدت إلى النكايه بهم فقلت له ان  
القضية مرفوعة عليهم وعمل غيرهم من أصحاب معامل الفضل  
فلا نكايه إذن ، ولا غرض ، وأن الأمر على أى حال متروك  
لل قضاء ، فهو وحده الذى يفصل فيما إذا كانت التهمة صحيحة  
أو ملفقة ، أو باطلة ..

ولكن رفض وأمر على الرضى فى لهجة تملر معها كل  
نقاش مستندا إلى سلطته العسكرية ثم عاد فأمر السكرتير  
بسحبها ، وأخيرا نفذ صبرى وقلت له انى لا أوافق على هذا  
السحب بحال من الأحوال لأنى أنا الوزير المختص ولا أرتضى  
لنفسى كما لا أرتضى له هذا الاجراء الشاذ ..

وفى خلال الضجة دخل علينا وزير العدل ، والمصارف  
وتسالا عن الخبر فرويت لهما واقعة الحال ووجهة نظرى فيها ،  
فأجاب وزير العدل اجابة ما أسرع ما سررت - وما أسرع  
ما ثرت ! - لها ، اذ قال له ان مكرما معه الحق يا باشا ..  
لا يستحسن سحب القضية العسكرية من المحكمة .. ثم  
سألتنى إلى أى دور وصلت القضية وهل حلفتها النيابة وانتهت  
منها فقلت له انى لا أعرف من الأمر أكثر مما أبلغنيه الموظف  
المختص من أن القضية أحييت إلى المحكمة العسكرية فقال إذن  
سأفصل بوكيل النيابة العسكرية وأطلب منه حفظها !! .

عندئذ ثرت يا مولائى - واعترف ، بل يسرنى أن  
أعترف ، بهذه التهمة ! فقلت ما هذا ؟ رئيس الوزراء يطلب

سحب القضية من امام القضاء ووزير العدل يتدخل في سلطة القضاء فيامر وكيل النيابة - وهو قاضي تحقيق - باتخاذ قرار معين لمصلحة شخص معين .. وهل تريدون مني أن أحمل سميرى كل هذا الوزر ؟ فوالله ما دمت وزيرا للتموين لن يكون هذا ، وخرجت غاضبا من الغرفة .. وذهبت الى مكتبى بوزارة المالية وطلبت على الفور استحضار دوسيه القضية للاطلاع عليه فتبينت أن هناك تقريرا من ملتش التموين يشبث فيه التهمة على المتهمين وأن الأمر بحالة القضية الى المحكمة العسكرية انما صدر شفويا من الوزير السابق ولم ينفذ لسقوط الوزارة قبل تنفيذ الاحالة . فبادرت باخبار النحاس باشا بذلك تليفونيا وقلت ملاحظا ان الله اراد للوزارة خيرا فانقلدها من وزر سحب القضية أو التدخل فى قرار النيابة لأن القضية لم تقدم حتى الآن للنيابة العسكرية ، فقال اذن فاحفظها .. فقلت كيف يكون ذلك وامامى تقرير من المفتش الفنى يشبث التهمة على المتهمين ويتطلب تقديم القضية للنيابة .. فهل يرفضك أن أكون أقل امانة لعمل من الوزير السابق ؟! ووعدته انى ساصدر أمرا بتحقيق التهم من جديد ويكون التحقيق تحت اشرافى مباشرة وانى سأنظر الى الأمر نظرة القاضي لا كممثل للاتهام .. وفعلا أصعدت الأمر باعادة التحقيق فى قضية أنسباء النحاس باشا وقضايا أصحاب المعامل الأخرى المتهمين بنفس بنفس التهمة ، ولكن هذا الأمر لم يرضى النحاس باشا وأهله ، وكان محل مناوبات ومداورات أشرت اليها فى مستهل هذه العريضة وانتهت الى تفاقم الأزمة كما أسلفت .

وكان من حسن الحظ أن القائم بشؤون وكالة التموين هو حفرة صاحب العزة محمد بك توفيق إبراهيم المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية فرجوه أن يدرس الملفات بما أعرفه عنه من دقة البحث ونزاهة التقدير ، وبعد أيام عرض على حفترته نتيجة بحثه فى قضية معمل الشوردجى وقال ان التقارير الفنية فى القضية تشير الى مسئولية أصحاب المعامل ولكنه يرى زيادة فى التدقيق أن تحال أوراق هذه القضية - كما أشار من قبل بحالة أوراق قضية أخرى مماثلة - الى حفرة محمود بك زكى مراقب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية ليعمد التحقيق فيها من بعض نواحيها

الفنية الهامة ، وقد أحييت الأوراق فعلا على حضرتها فقدم  
لى تقريرين عن قضية مصنع الشوربجي بتاريخ ٤ و ١٢ مايو  
سنة ١٩٤٢ وتقريراً فى قضية مصنع سباهى بما ارتكب من  
مخالفات تقتضى تحقيقها من النيابة .

وحسبى أن التظلم بعض فقرات من هذه التقارير  
الرسمية ، وقد أرفقت صوراً حرفية منها فى هذه العريضة :

فى التقرير المقدم من حضرة محمود بك زكى مراقب  
مصلحة التشريع التجارى بتاريخ ٤ مايو ١٩٤٢ بصدد مصنع  
سباهى بالاسكندرية ، يقول حضرة ما يأتى :

« لذلك مازلنا نرى - لامكان القيام بتحقيق أوفى  
بواسطة السلطة القضائية المختصة - أنه من الأوفق احوالة  
الموضوع للنيابة العسكرية المختصة » .

وكذلك قدم تقريراً بهذا المعنى وفى نفس التاريخ عن  
المخالفات المنسوبة لعمل « نزهة » للفوزل الحامى بالشوربجي  
الهندي وشركائه .

ولكنى لم اكتب بهذه التقارير وحرصت على أن احقق  
دفاع المتهمين من شتى نواحيه ، كما يبدو ذلك جلياً من  
التقرير اللاحق المؤرخ ١٢ مايو الذى قلناه اليها حضرة مراقب  
التشريع التجارى - وقد جاء فيه ما يأتى :

« وقد أبدىتم معاليكم أنه قبل ابداء أى رأى فى الموضوع  
يجب التحقق من وجود كمية القزل البالغ مقدارها ١٤٥٢٠  
رزمة التى تقول الشركة ان لها الحق فى اختزانها باعتبار أنها  
تمثل استهلاك مصنعى النسيج فى مدى أربعة اشهر » .

وفعلا انتدب حضرة شريف الفندى حسن مدير ادارة  
التخزين للقيام بهذه المأمورية وقدم تقريره الى حضرة مراقب  
التشريع وهذا الأخير رفع تقريره الى - وهو تقرير ١٢ مايو  
الذى سبقت الاشارة اليه - وقد أبد فيه رأيه الذى ابداه  
بتاريخ ٤ مايو - مشيراً الى مسئولية اصحاب المصنع ، وقال  
فى ختام تقريره ما يأتى حرفياً :

« ..... وهذه الكميات ( ١٣٩١٩ رزمة لغاية ١١ مايو  
سنة ١٩٤٢ ) عجزت الشركة عن البات وجودها فى مخازنها



مما يحتمل معه أن تكون قد تعرضت فيها بمسا يخالف الأمر  
المسكري رقم ٧٦ والقرار الوزاري رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤١  
كما سبق البيان » .

وبهذا ثبتت المسؤولية على أصحاب مصانع الغزل ووجب  
احتالتهم على النيابة العسكرية للتحقيق معهم كما أشار بذلك  
الموظف الفني المختص وهو حضرة مراقب التشريع التجاري ،  
بناء على بحثه الخاص وتقارير مفتشى التموين .

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذه التقارير التي قدمت  
في مدة قياسي بأعمال وزارة التموين . جاءت مؤيدة  
للتقارير التي قدمها مفتشو التموين المختصون في عهد سلفي  
حضرة الأستاذ محمد حامد جودة وزير التموين الأسبق .

وأخيرا فقد تضمن تقرير آخر رفعه إلى المفتش المختص  
تحت عنوان ( تقرير عن حالة الانتاج في مصنع النزهة  
بالاسكندرية ) إشارة خاطئة إلى التلاعب في أجود العمال  
ونصها كما يأتي :

« كانت البيانات التي تقدم إلينا عن أجود العمال في  
قسمي البرم الأولى والشلل خاطئة قصد بها التفضيل وعدم  
الوصول إلى الحقيقة ..... وليس أدل على ذلك من أنه قسم  
لنا بيانا بأجود العمال في قسم الشلل يندعش لارتفاع فئاتها  
جميع أصحاب المصانع الأخرى ..... أي أن فئات الأجود في  
مصنع النزهة هي ضعف ما هي عليه في مصنع سباهي ،  
وهذا غير معقول ولم تقبله بناتا وانكره العمال واعترفوا  
بالأجود الحقيقية وهي نصف تعريفة الأجود المذكورة بعاليه » .  
ثم يبق لدى شك في مسؤولية أصحاب المصانع بعد  
الإطلاع على التقارير المقدمة في عهد سلفي وفي عهدي ،  
ولكنني احتفاظا بوعدي وحرصا على مصلحة الدفاع رأيت أن  
أحيل الأوراق على حضرة المستشار الملكي لوزارة المالية  
لاستطلاع رايه فيما رأيت وراء الموظفين المختصون معي من  
وجوب إحالة أصحاب مصنعى الشوبنجى وسباهي على النيابة  
العسكرية ، ومن ثم أثبت في ذيل تقرير حضرة مراقب  
مصلحة التشريع التجاري رأى في هذه المخالفات وفي وجوب  
الاستئناس برأى حضرة المستشار الملكي ، بالصيغة التالية :

« بعد الاطلاع على تقارير مكتب الغزل والمفتش المنتدب وحضرة مرآب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية التى يؤخذ منها وقوع مخالفة صريحة - وبعد الاطلاع على دفاع اصحاب المصنع أنفسهم الذين افسح لهم مجال الدفاع الى اقصى حدوده - ارى أن هناك مخالفة للأمر العسكرية تستدعى تبليغ النيابة العسكرية لتحقيقها واتخاذ قرار بشأنها ، غير انى ارى زيادة فى الضمان للمنسوب اليهم المخالفة ان يؤخذ رأى حضرة المستشار الملكى ويعرض الأمر علينا » .

١٢ مايو سنة ١٩٤٢ مكرم عبيد

وكانت هذه الناشيرة خاصة بمصنع الشوبريجى ، وأثبت مثلها فيما يختص بمصنع سبهاى ، فى نفس التساويح ، وبالصيغة التالية :

« أوافق وأرى زيادة فى الضمان للمنسوب لهم المخالفة اخذ رأى حضرة المستشار الملكى ويعرض الأمر علينا » .

ولقد دفع الى حضرة المستشار الملكى مذكرة أثبت فيها رايه صراحة بوجوب ابلاغ النيابة العسكرية لكى تتسوى التحقيق ، فى شأن المخالفات المنسوبة الى مصنعى الشوبريجى وسبهاى ، ولما كانت هذه المذكرة محل تعريف وتشويه من رفعة رئيس الحكومة فى بيانه الذى ألقاه فى مجلس النواب ، حتى أنه زعم فى جراحة مدعشة أن المستشار الملكى لم يوافق على إحالة الأوراق الى النيابة العسكرية - فاقى استأذن جلالكم فى البسات نهر مذكرة حضرة المستشار الملكى بعرفوها :

✱ ✱ ✱

اطلعنا على التقرير المؤرخ ٤ مايو سنة ١٩٤٢ المرفوع من مرآب مصلحة التشريع التجارى الخاص بالمخالفات المنسوبة الى مصنع « سبهاى » للغزل وعلى تقريره المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ الخاص بالمخالفات المنسوبة للشركة المصرية « نزهة » للغزل والنسيج - وعلى التقارير والمذكرات السابقة التى وضعت فى هذا الموضوع ونرى أن نوافق على ما اقترحه مرآب مصلحة التشريع التجارى من ابلاغ النيابة العسكرية كى تتولى التحقيق ، اذ يتفصح من مذكرة ادارة الغزل والمنسوجات والتحقيق الادارى الذى أجرى فى هذا الشأن أن

أصحاب المصنع الأول لم يوردوا لمكتب بيع الفزل جميع ما انتجه في السنة أشهر الأخيرة من العام الماضي ، فيكونوا بذلك قد خالفوا القرار الوزاري رقم ١٤٧ الخاص بالاستيلاء على جميع خيوط الفزل ، والقرار رقم ١٤٨ الخاص بتنظيم التداول في خيوط الفزل القطنية ، كذلك يتضح من الأوراق أن أصحاب المصنع الثاني قد ارتكبوا نفس المخالفات ويمتاز المذكورين بادعائهم أن لهم الحق في اختزان ما يكفي حاجة مصانع النسيج التابعة لهم مدة أربعة شهور ، وفقا لأحكام الرسوم بقانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٣٩ وقرار وزير التتموين الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩٤١ - وقد طوّلوا بالارشاد عن الكمية التي يعترفون بحيازتها فلم يقوموا بما طلب منهم .

ونرى أنه لا يجوز لهم قانونا أن يخزنوا ما يكفي حاجة مصانعهم مدة أربعة شهور إذ يدهي أن نص القرار الوزاري الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٩٤١ بمرين الرسوم بقانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٣٩ على خيوط الفزل أصبح معطلا بالقرار رقم ١٤٧ الصادر في ٥ يوليو سنة ١٩٤١ بالاستيلاء على جميع خيوط الفزل القطنية بكافة أنواعها سواء كانت مستوردة من الخارج أو من انتاج المصانع المحلية ، وأن هذه الخيوط توزع ببطاقات على أصحاب مصانع النسيج ، تبعا لحاجتهم الأسبوعية ، وقد أيدت هذا بصراحة لجنة الفزل المركزية المشكلة وفقا للقرار رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١ إذ قررت بشأن مصانع الفزل الملحقة بمصانع النسيج أنها « تأخذ كل شركة من الشركات المنتجة لفزل القطن والموجود بها مصانع للنسيج ما تحتاج اليه لتشغيل مصانعها - دون أن يصرح لها بأن تخزن أي غزل يكون فائضا عن الحاجة الفعلية لمصانعها... » .

ولا يصح الاحتجاج بالقرار الصادر من اللجنة بعد ذلك في ١٩٤١/١٠/٢٨ الذي سمح لهم بالاستيلاء على ٦٥٪ من انتاج مصنع نزهة للفزل ، « والباقي يصرف لهم ببطاقات » إذ لا يتصور أن يكون مفهوم هذا القرار السماح لهم بالتخزين فضلا عن أن هذا قرار لم يصدق عليه وزير التتموين فلا قيمة له قانونا ( م ١٣ من القرار الوزاري رقم ١٤٨ سنة ١٩٤١ ) .

عل أنه حتى مع التسليم جدلا بأن لأصحاب المصنع حق تخزين الفزل الذي يكفي مصانعهم مدى أربعة شهور ، فإنهم

لم يستعلموا الارشاد عن الكمية التى اعترفوا بانها فى  
حيازتهم •

المستشار الملكى  
( محمد على نوازى )  
١٨ مايو سنة ١٩٤٢

وعن فضيحة أخرى كما يقول مكرم باشا هى شر من الأولى يقول  
صاحب الكتاب الأسود :

فى شهر يونية الماضى وصل الى علم أحد حضرات مفتشى  
التموين أن غزلا يهرب فى الاسكندرية بأسعار فوق التسعيرة  
فانتدب حضرته ( واسمه صالح الفندى ناشد ) لضبط الغزل  
الذى قيل انه يهرب من مصنع سباهى ( مصطفى الفندى سباهى  
وشركاه ) - وهنا أتروك الكلام لحفرة مفتش التموين نقلا عن  
تقريره لمعالى وزير التموين ، فقد جاء فيه حرفيا ما يأتى :

« ولما كان موضوع السوق الأسود للغزل من المواضيع  
الحرة باهتمام وزارة التموين الجديرة بمتنتهى عنايتها فقد  
عرضت على مسامع معاليكم فى الاسبوع الثالث من شهر يونيو  
سنة ١٩٤٢ ما وصل الى علمى فتفطستم وأمرتمونى باتخاذ  
الاجراءات السرية لتحقيق مبلغ ذلك من الصحة لكبح جماح  
لصوص الحروب والأزمات والراغبين فى الفنى والثراء على  
حساب الطبقة الفقيرة من الشعب ... »

ويمضى التقرير الذى لقيه مفتش التموين قائلا انه بعد التحريات  
اللازمة والاتصال • بالأميرال ماركوبك رئيس الجهاز السرى والصاغ  
صفوت أئندى مساعدته وبعد الاتفاق مع بوليس اسكندرية ووكيل المحافظة  
ومساعد الحكمدار و • و • انتهى الأمر الى ضبط البضائع المهربة من مصنع  
الغزلة - مصنع الشورىجى -

وطبقاً لتقرير بوليس الاسكندرية الذى وضع الخطة والشرك الذى  
نصب لضبط المهربات تم تسليم فهمى بك الحلبوى صاحب المصنع مبلغ  
١٣١٠ جنيه نظير البضاعة المهربة بالإضافة الى تسليم ( المرشد ) لاذن  
خروج السيارة بالبضاعة وهو يطابق فاتورة البيع والبضاعة المهربة  
عبارة عن ٢٧ بالة غزل •

ويقول مكرم عبيد ان الاتجاه كان يقتضى - فى البداية - بضبط  
مصنع سباهى ولكن المساعدة التمسعة قضت بضبط مصنع آخر يدبره

الحلبونى والحلبونى شريك للشورىجى ومصنع الحلبونى هو مصنع الشورىجى بالاسكندرية . وقد قامت الوزارة لهذا الوضع الجديد فأرسلت فى طلب مفتش التموين ، الذى عهد اليه بالتفتيش واتصلت به فى نيابة الاسكندرية طالبة عودته فورا الى القاهرة ، فعاد فعلا بعد استئذان النيابة كما هو ثابت من الخطاب الرسمى الذى سيأتى الكلام عنه .

وفى اليوم التالى قابل المفتش المذكور معالى وزير التموين فى مكتبه بالوزارة وهناك رأى صبحى الهندى الشورىجى فى الانتظار ، ولم يلبث هنيهة حتى حضر معالى عبد الفتاح الطويل باشا ومعه الأستاذ احمد الوكيل . وقص المفتش على معالى وزير التموين القضية من اولها الى آخرها مبينا انه لم يقصد سوءا بتفتيش مصنع الشورىجى . . . ثم انصرف الجميع الى مكتب وزير العدل . . . وكانت حركة ، وكانت مغامرات ، فمداولات . . . وظهر اثر هذه المداولات والتحريات فى احوال الشهود من رجال البوليس فى التحقيق التالى ، فقد اختلفت اختلافا تاما مع احوالهم فى التحقيق الاول بل ومع التقارير الرسمية المقدمة من رجال التموين والبوليس انفسهم .

وانى على استمداد يا مولاي لأن اذكر اسم الموظف الذى روى لى خبر هذه المداولات وما ترتب عليها من نتائج وتطورات .

ولكن الذى يعنىنى - ويكفينى - هو التقارير الرسمية التى اشرت اليها والتى ارفق مع هذه المرفقة صورها منها ، فهى تدل على أن هناك جريمة بل وتلبس بالجريمة ، فقد غسبت البضاعة بحضور وكيل النيابة نفسه ، وغسبت النقود فى جيب الحلبونى الهندى - وهى النقود التى سبق للبوليس أن اخذ بيانها بأرقامها - وحظت النيابة مع المتهم وسعت احوال شهود الاثبات من رجال البوليس ولم تفرج عن المتهم الا بكفالة كبيرة مقدارها مائة جنيه مصرى - فكيف ولماذا نامت القضية بعدئذ فلم يلزم المتهم الى المحاكمة ؟ - هذا هو السؤال !

ومما يدعو الى الدهشة والحسرة معا أن نجد فى تقارير رجال التموين والبوليس عبارات ، تنطوى على اعتداءات ، لا لمسيب الا لأن المصنع الذى غسبت هو لسوء الحظ مصنع الشورىجى وليس مصنع سباهى ! . . .

فقد جاء فى تقرير حضرة البكباشى مدير ادارة التسعير

الجهري بمحافظة الاسكندرية أن حضرة مفتش التموين قرر  
أن المحل المقصود بالذات هو شركة سباهي ... واستطرد  
واضح التقرير إلى القول بأنه علم من حضرة ضابط المباحث  
أن صاحب المصنع يدعى الحلواني وليس سباهي ، وهنا يقول  
حضرة : « وقد ناقشت ذلك مع حضرة الصاغ محمد مصطفى  
افندي وحضرة صالح ناشد افندي فعلمت أنهما مكللمان بضبط  
أي مصنع بصرف النظر عن أي اعتبار وأن الكل في القانون  
سواء » ...

وكذلك يستلزم مفتش التموين في تقريره المرفوع لوزير  
التموين عن ضبط مصنع الحلواني شريك الشوربجي فيقول  
ما يأتي بالحرف الواحد :

« يتعين على اجلاء نقطة هامة في هذا الموضوع وهو كيف  
قلنا بضبط مصنع الحلواني مع أن التلحق عليه هو ضبط  
مصنع السباهي - صحيح ان الجميع أمام القانون سواء -  
ولكن في هذا الاجراء خروج على أو تبديل لنظام مأمورية  
معدة » ... لم يحاول السكين تفسير هذه المفاجأة التي  
فوجئ بها والتي عرفت له لسطط الساخطين !

ومن حسن الحظ فإن تحت يدي الدليل الرسمي على  
استدعاء مفتش التموين إلى القاهرة على أثر ضبط مصنع  
الحلواني وما ترتب على الضبط من وزر لا يفتقر ، حتى  
اضطر المفتش إلى المبادأة بالعودة إلى القاهرة قبل استكمال  
تحقيق النيابة ، وفيما يل نص خطاب حضرة وكيل النيابة  
العسكرية بالاسكندرية إلى سعادة وكيل وزارة التموين :

« محكمة الاسكندرية العسكرية

الاسكندرية في ١٤/٧/١٩٤٢

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة التموين

نرجو التكرم بالتنبيه على حضرة صالح ناشد افندي  
مفتش التموين بالوزارة بالمضهور بالنيابة العسكرية  
باسكندرية صباح يوم السبت القادم الموافق ١٨/٧/١٩٤٢  
لحضور التحقيق في القضية الخاصة بضبط مصنع الشركة  
المصرية نزهة للغزل والنسيج والتهم فيها محمد فهمي  
الحلواني افندي وآخرون مع التشرف بالاحاطة باننا قد سمعنا

لحضرته بالسفر اليوم كطلبه على ان يعود إلينا في الموعد المذكور .

وتفضلوا سعادتكم بقبول طائق الاحترام

وكيل النيابة العسكرية  
بالاسكندرية

هذا ما وصل الى علمي من بيانات معززة بتقارير واوراق رسمية اشرف برؤسها جميعا الى سديتكم ولجالتكم الرأي الاعلى في الامر بتحقيقها لاستكمال وقائعها وتطوراتها ، فان المسألة جد خطيرة ، وهذه هي المرة الثانية التي يحقق فيها مع الشوريجي اخوان ثم ينتم التحقيق الى غير نقطة حتى الان !

ويذكر مكرم عبيد باشا \* وهو ينحلت عن تصدير الزيت والجلود \* انه لم تكده تتولى الحكم حتى جاءني في منزلي الأستاذ أحمد الوكيل وصهره صبحي أفندي الشوريجي وطلبا الى الاذن بتصدير كميات هائلة من الزيت والجلود ، وحددا كمية الزيت المطلوب تصديره بستة آلاف طن ، قائلين ان الربح من تصديره يبلغ حوالي السبعين ألف جنيه وقد يصل الى مائة ألف - ولو اني تحققت بعد ذلك ان الربح في الطن الواحد يبلغ حوالي التسعين جنيها أي أن مجموع ما يكسبونه في الكمية كلها يبلغ حوالي النصف مليون من الجنيهاات ٠٠٠

دهشت يا مولاي ، ولم يسعني الا أن ابدي دهشتي مقرونة بشيء من الامتناع ، فاراد الأستاذ أحمد الوكيل أن يهدي من روعي ويزيد من تشجيعي ، فقال ان الجلود لصهري ، وأما الزيت فلي ومن تعرف ! وغمز بعينه وضحك أما أنا فلم أضحك !

وفي الأيام التالية كان النحاس باشا يلح على لي اعطائهم الزيت والجلود ، ولكنني انتهيت بعد دراسة الى رفض الترخيص لهم ولكل من طلب الاذن بتصدير الزيت - واني على استعداد للتجديد بالاسم اذا لزم الامر \* بل اني اضطرت آخر الامر نظرا لتفاقم أزمة الزيت الى إلغاء الرخص القائمة التي تقرر الاذن بها منذ العهد السابق لمعامل الزيت وتجارة ، وقد أشرت الى وقف هذه الرخص والثأنا في خطاب القيتة في مجلس النواب ردا على استجواب خاص بالزيت ، حتى اني أمرت بانزال ما كان قد شحن منه على المراكب \*

ثم يقول مكرم عبيد باشا عن السكر :

إذا كان موقف النحاس باشا معينا في مسألة تصدير الزيت فهو قلته من تصدير السكر والأرز لمصلحة الأهل

والأنسياء هو موقف الرجل المتلبس بالعيب، المرتكب بشخصه للوزر ... فإنه لما رأى أن لا سبيل إلى الثراء من طريق صديقه وزير المال والتموين سعى هو شخصياً إلى تصدير هذه المواد لصلحة أهله من وراء ظهره ، ومن غير الطريق الطبيعي - وهو طريق الجهة المختصة !

وفي ذات يوم تفضل بزيارتي صديق كبير هو حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا وقال لي في خلال حديثه أنه سمع من كبير أثني قد سمحت لأنسياء النحاس باشا بتصدير مائتي طن من السكر فأبدت لمولته دهشة من هذا الشئ وأكدت له أنني لا أعرف عنه شيئاً ، لأن التصدير لم يكن إذ ذاك باذن من الوزير .

ولما بحثت الأمر في وزارة المالية بحثاً دقيقاً تبين لي أن شركة السكر قد تعاقبت في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مع صبيح بك التشويجي على تصدير كمية من السكر مقدارها ٢٠٠ طن ، ومن هذه الكمية مائة طن سكر ماكينة بسعر ٥٠ جنيهاً للطن ومائتي طن « روس » بسعر ٥٥ جنيهاً للطن ٠٠٠ واطلعت في ملف الأوراق على خطاب من سعادة وكيل وزارة المالية أرسله إلى الشركة في ٢٠ مارس سنة ١٩٤٢ وتبين منه أن الشركة قد وضعت أمام الأمر الواقع فلم تظفره قبل اتتمام التعاقد ولقد لفت نظرها إلى وجوب مراعاة ذلك في المستقبل . ولما تسدلت كيف اجترأت الشركة على مخالفة الإجراءات المتبعة في مثل هذه الأحوال فلم تظفر وكيل المالية المختص بالأمر ، قبل نفاذه ، فتبين لي وبأ للأسف أن رفعة النحاس باشا نفسه اتصل بأحد الموظفين المختصين - فضلاً عن اتصاله بسعادة أحمد عيود باشا مدير الشركة - وكان لهذا الاتصال أثره الفعال في التعميل بهذه الصفقة وتسهيلها ! ...

وكان معالي وزير المالية السابق قد سمح للشركة بتصدير حوالي ٢٤ ألف طن من السكر في وقت كان السكر فيه موقوفاً وظل باقياً من هذا القدر ٤٤٠٠ طن لم تصدر فعلاً فمنعت الوزارة تصديرها كلها منعت تصدير جميع الماكولات طبقاً لما اقتضته حالة التموين ، ويظهر أن حضرات الأنسياء لما أحسوا هذا الاتجاه متى استخلصوا النحاس باشا للتعميل بالصفقة قبل أن يقع المحذور ... وكان النحاس باشا يعلم ذلك بطبيعة الحال قبل غيره فلو أنه كان حسن النية لمطاعني في الأمر بصفتي الوزير المختص ولكنه لما تبين



اتجاهي بالكنع في مسألة تصدير الزيت رأى أن مخاطبتي ليس من ورائها زيت ٠٠٠ ولا سكر ٠٠٠ فكان ما كان .

ومن المضحك المبكي ان رفعتة وقف في البرلمان يترافع عن انسيائه قائلا ان التصدير كان مسموحا به لهم ولغيرهم قبل وزارتنا - وهل انا منكر لذلك يا مولاي ؟ كلا ، بل انا به فخور - اذا صح الغر في امر يقضى به الواجب المر - فقد كانت السياسة التي وضعتها بالاتفاق مع الموظفين المختصين علاجاً لازمة التموين التي واجهناها في أشد حالاتها عنما تولت الوزارة الحكم - كانت هذه السياسة تعتم علينا التشدد الى أقصى حدود التشدد في حظر تصدير المأكولات ، توفيراً للغلاء ومنعاً لتفلاطم الغلاء . ولو اني تركت للنحاس باشا وانسيائه الجبل على الغارب لجاع الفقراء فوق جوع ، وشبع الانسياء فوق شبع .

ويبحث مكرم عبيد لمبود باشا الرسالة التالية :

حضرة صاحب السعادة عضو مجلس الادارة المنتدب للشركة العامة لمصانع السكر ومعمل التكرير بالقطر المصري .  
بمناسبة ما عرضتموه علينا أثناء مقابلتكم لنا في أوائل الشهر الجاري بخصوص التصريح للشركة بتصدير عشرة آلاف طن من السكر الى الخارج - أتسرف باحاطة سعادتكم الى بحث موضوع تصدير السكر وتبين لي أمران : -

أولاً : أن الحالة لا تسمح الآن بتصدير كميات من السكر ويستحسن الانتظار الى أن تنتهي المصانع من عملها ويعرف على وجه الدقة مقدار الانتاج في الموسم الحالي .  
ثانياً : تبين لي أثناء الاطلاع على النظام الذي اتبع في تصدير السكر والكميات التي تم تصديرها من قبل أن الشركة قد تعاقدت في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ مع حضرة صبحي بك الشوربجي على تصدير كمية مقدارها ٢٠٠ طن سكر منها ١٠٠ طن ماكينة بسعر ٥٠ جنيهاً للطن و ١٠٠ طن روس بسعر ٥٥ جنيهاً للطن .

وقد لاحظنا على الاجراءات التي اتبعت في هذه الصفقة ما يأتي : -

١ - ان الشركة قد أبرمت العقد في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٢ ثم أخطرت سعادة وكيل الوزارة في ٢٨ فبراير سنة

١٩٤٢ يحصلون التعافى - وقد اضطر سعادته بعد أن وضعته الشركة أمام الأمر الواقع أن يخطر بها بخطابه المؤرخ في ٢٠ مارس سنة ١٩٤٢ بموافقتة مع لفت نظر الشركة الى ضرورة الحصول على موافقة الوزارة قبل اتمام التعافى .

٢ - تبين ان حشرة صسجى بك الشورىجى لم يتم بتصدير هذه الكمية بنفسه بل باعها الى أحد تجار السكر وهو محمد أفندى أديب السراقبى وهذا الأخير هو الذى قام بتصديرها الى سوريا - ونظرا لارتفاع ثمن السكر فى الخارج وبصفة خاصة فى سوريا فقد جنى الشورىجى بك من وراء هذه الصفقة أرباحا بلغت بضعة آلاف من الجنيهات وكذلك عادت هذه العملية بربح وانر على السراقبى أفندى وما كان أحوج الشركة والحكومة الى هذه الآلاف من الجنيهات لو أن الشركة تولت عملية التصدير بنفسها .

ولما كانت سياستى فى تصدير السكر تخالف هذا النظام من أساسه فقد عنيت ببحث ظروف هذه الصفقة وهي الوحيدة التى تمت فى عهد هذه الوزارة ولم أعلم بها الا الآن ، وذلك لكى يتبين مدى الضرر التى تعود على الحكومة والشركة من جراء تدخل الوسطاء فى عملية التصدير .

ولهذا اهتممت بأن أوجه نظر الشركة الى أن المقصود من عملية التصدير هو أن تستفيد الحكومة والشركة من الفرق بين سعر السكر محليا وسعره فى الخارج لا أن يستفيد به الغير أو يقاسم الحكومة فيه - وخصوصا إذا كان هذا الغير ممن لا علاقة لهم بتجارة السكر .

والسياسة التى أرغب فى اتباعها إذا ما سمحت الظروف بالتصدير هي ان تتولى الشركة بنفسها - وبالاتفاق مع وزير المالية - عملية التصدير بدون وسيط أيا كان سواء أكان تاجرا من تجار السكر أم لا ، حتى يتحقق لها وللحكومة كامل الربح ، وحتى تصان أموال الدولة التى يقضى واجبى كوزير للمالية أن أكون حليفا عليها .

وتفضلوا سعادتك بقبول احتراماتى

تحريرا فى ١١ أبريل سنة ١٩٤٢  
وزير المالية  
مكرم عبيد

ويطيل مكرم عبيد باشا في الحديث عن تلك الصفقة ثم ينتقل بعد العديد من الصفحات الى صفقة أخرى بل الى فضيحة أخرى كما يقول مكرم عبيد باشا هي صفقة الأرز أو فضيحة الأرز فيذكر أن كامل صدقي باشا وزير التجارة كان قد زاره في مكتبه بوزارة المالية ليبلغه ان النحاس باشا قد اتصل به وطلب اليه ان يصدر الى بلاد الشام - بناء على طلب الجنرال كاترو - عشرة آلاف طن من الأرز مقابل استيراد عشرة آلاف طن من البطاطس وليطلب منه - كامل باشا - ان يحجز من الأرز ٢٠٠ طن لأحمد الوكيل ليصدرها هو ويقول مكرم عبيد باشا :

وهنا انتهى لي كامل باشا دهشته من أن يخطيه النحاس باشا في مسألة التصدير مع أن التصدير من اختصاص وزير المالية ، وقال انه بحث كوزير للتجارة مسألة حاجة البلاد للبطاطس وترك مسألة تصدير الأرز التي هي من اختصاصي ، وسألني اذا كان النحاس باشا قد فاتحنى في الأمر ، فقلت له انه لم يفعل ولن يفعل ... لأنه يعلم اني سارفض حتما هذا التصدير لعدم تواجر الأرز في البلاد .

تلك فضيحة أولى في مسألة الأرز ، ان يتهرب رئيس الوزراء من الوزير المختص ويلجأ الى الوزير غير مختص لاعطاء انسيبائه رخصة بالتصدير ، وبالثراء الوفير ... ولكن الفضيحة تزداد اتضاحا اذا ما رأيت رئيس الحكومة المسؤول يسير جنباً الى جنب مع انسيبائه غير المسؤولين ، ويتحايلون جميعاً - هم وهو معهم ! - على الفرار من وجه الوزير المختص للحصول على رخصة بتصدير مادة أولية من مواد التموين !

ولكن هذا ما وقع يا مولاي ، وها هو ذا الدليل الكتابي عليه اتشرف برفاقه مع هذه المذكرة - وهو عبارة عن خطاب موجه عليه بالامضاء « محمد صبحي الشوربجي » نفسه وموجه الى وزير التجارة ، وفيما يلي نصه حرفياً .

« حضرة صاحب المعالي وزير التجارة والصناعة .

اتشرف بأن أرجو من معاليكم اصدار ترخيص باسمي لتصدير ٥٠٠ طن أرز الى فلسطين وسوريا في مقابل استيراد كمية من البطاطس مساوية لها في القيمة وذلك اسوة بما اتبع مع آخرين . هذا مع الاشارة بانني اتعهد بتوريد كمية البطاطس المتسار اليها في شهر يونيو سنة ١٩٤٢ مع استعدادي لتقديم ٥٠٠٠ جنيه او ضمان بهذا المبلغ على أحد

البنوك المعتمدة كشرط جزائي يكون تحت تصرف الوزارة ان  
لم تصل كمية البطاطس في الموعد المذكور .

محمد صبحي الشوربجي

١٩٤٢/٣/١٨

الآن ، تصدير أرز مقابل استيراد بطاطس ! ... حقا  
ان التاريخ يعيد نفسه ! ... وكما اتجه النحاس باشا الى  
كامل باشا صدقي طالبا الاذن بالتصدير لاحمد الوكيل فقد  
اتجه ايضا صبحي الشوربجي - وهو شريك من باطنه  
شركه ! - اتجه هو ايضا الى وزير التجارة طالبا الترخيص  
بتصدير أرز مقابل استيراد بطاطس ، ناسيا او بالاحرى  
متناسيا ان الوزير المختص بالتصدير والاستيراد معا هو وزير  
المالية دون غيره - ووزير المالية هو مكرم عبيد !!

ولكن ذلك كله لم يجدهم نصفا ، فقد انتهى المسعى  
وانتهى الخطاب الى في آخر المطاف ، رغم محاولة التهرب  
منى - وكانت النتيجة الرفض البات البتار ، في ادب جم  
بخطائه شيء من الاحتقار ...

وعن الجلود ايضا يقول مكرم باشا :

سبق ان قلت يا مولاي ان الشوربجي اخوان طلبوا الى  
عقب تاليف الوزارة ان يسمح لهم بتصدير كمية من الجلود ،  
فرفضت التصريح بذلك تنفيذا لقرار منع تصدير الجلود الى  
الخارج ... ورغم ذلك فقد جادتني البطالة التالية بامضيه  
حفرة النائب المحترم خليل بك الجزار ( عندئذ النحاس  
باشا ) ، موسى فيها حضرته بمنح ترخيص بالتصدير للخواجه  
لوكاس كالوجيوس ، وفيما يل نص التوصية كما وردت في  
البطاقة ( وهي مرفقة مع هذه العريضة ) : -

« حفرة صاحب المعالي مكرم باشا

بعد التحية حامل هذا الخواجه كالوجيوس من أعز  
اصدقائنا وأرجو فضله مأموريته ولسمالكيم جزيل الشكر  
وتفضلوا بقبول فائق التحية »

خليل الجزار

١٩٤٢/٢/٢٣

وبعد ذلك قدم لي الخواجه كالوجيوس ولوكاس  
كرستوفيلس طلبا باسم لجنة مصدري الجلود الخاصة

بالاسكندرية يطلبون فيه التصريح بتصدير من ٥٠ الى ٦٠ طنا من الجلود المصرية الخاصة .

وما من حاجة الى القول بانى رفضت هذا الطلب ،  
تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بمنع تصدير الجلود على اختلاف  
انواعها .

ولم اكد انظر فى توصية حضرة خليل بك الجزار حتى  
تلتها توصية اخرى من رفعة النحاس باشا بالسماح بتصدير  
الف حذاء من النمل الجلد لمصلحة معهد الهندى محمود وعلى  
الهندى عبد الحميد ، ويقول النحاس باشا فى بيانه البرلمانى  
انه خاطبني فى تظلمهما وخلاصته انه قد تصرح لهما وتماعدا  
ومنعا اجلا للتصدير ولكن فى خلال فترة الاجل صدر قرار  
بمنع التصدير - ويؤزم رفعتى انى اقررتهم على تظلمهما  
وطلبت منه ارسال اوراقهما كلها الى فارسىها ولكنى لم اشأ  
ان اجدد التصريح وخرجت من الوزارة والاوراق معى ! ...

وهى اكلوبة اخرى من الاكاذيب الصغيرة ...  
فانى فى الواقع طلبت الى النحاس باشا ارسال تظلمهما لبحثه ،  
وبحثته فعلا فوجدت ان حالتهم تدخل تحت قرار مجلس  
الوزراء الذى منع التصريح بتصدير الجلود من جميع الأنواع  
سواء اكانت خاما ام مشفولة - اما قول النحاس باشا فى  
بيانه المطبوع انى اخذت الاوراق معى ولم اردھا فقد اغثنى  
عن الرد عليها ما قاله كلال باشا صدىقى فى أثناء اللقاء البيانى  
( ورواه لى أحد الثواب الحاضرين ) ان الاوراق قد عثر  
عليها !! ...

والذى يعيننى الباته هنا هو انى ما كنت اخرج من  
الوزارة حتى اصدرت وزارة المالية فى اول يونية سنة ١٩٤٢  
تصريحا بتصدير الاف حذاء للتاجرين الذى اوصى بهما خيرا  
رئيسة رئيس الحكومة ... اما قرار مجلس الوزراء بمنع  
تصدير الجلود بناتا فعليه الغلاء !!

ولم يعرفى النحاس باشا فى بيانه لتصدير السردين ،  
لان المسألة دقيقة « وحساسة » بالنسبة له ...

فقد طلبت احدى الشركات اتتسا وجودى فى الوزارة  
السماح لها بتصدير ٥٠٠ صندوق من السردين ( والصندوق  
من الحجم الكبير يحتوى على ٤٠٠ علية فى المتوسط ) فرفضت  
الاذن بالتصدير ، تطبيقا لقرار منع تصدير الماكولات .

ولكن ما كنت أخرج من الوزارة حتى تقم الى الوزارة  
تاجر يسمى الخواجه ( جورج باتينو ) وطلب الاذن له بتصدير  
الف صندوق من السردين فتردد وزير المالية في السماح  
بالتصدير بعد أن لفت نظره الى قرار منع تصدير المأكولات ،  
والى انى منعت الاذن بتصدير السردين مع أن الكمية التى طلب  
منى تصديرها تبلغ نصف الكمية التى يطلبها الخواجه جورج  
باتينو . . ولكن كامل صدقى باشا لم يسمعه الا أن يستمع الى  
توصية خاصة أبلغت اليه بلسان الاستاذ حسن كمال  
( السكرتير الخصوصى للنحاس باشا قبل توليفه ) . فاصدر  
معليه التصريح ، وكان الله يحب المحسنين . .

وبمناسبة الاحسان والمحسنين ، فإن الخواجه جورج  
باتينو قد تبرع لشروع الهر بمبلغ مائة جنيه - وهى ولا شك  
أربعة جديرة بالشكر .

ويبقى الحديث - بالتفصيل ، عن الكتاب الأسود موصولا ، لنعرف  
ماذا يقول مكرم عبيد عن التسمية وتفشى المحسوبية والرشوة و . و .



## الفصل الرابع

### اتهامات متعددة باستخدام التسعيرة لصالح الأقرباء واتهامات أخرى بتفشي المحسوبية والرشوة واستغلال القضاء

يقول مكرم عبيد باشا في فصل من فصول كتابه الأسود :

« اذا كان للتموين ويلات ، فله أيضا صفقاته - تلك  
لمجموع الشعب للرهبان المسكين ، وهذه للأقرباء والقربين ...  
وليس في مقدورى بطبيعة الحال أن أحصر هذه الصفقات فان  
مثلا لا يمكن حصره من باب التحديد ... ولكنى قد وقلت  
على بعضها فاذا هي وحدها تلوث العهد بأكمله ، واذا بالتفسير  
يدل على الكثير واذا بالصغير يدل على الكثير ! ... »

ولعل فضيحة التموين الكبرى هي تلك التي يتحدث  
الناس عنها في مختلف القلعات وأغنى بها صفقات الأرز  
وما لايس هذه الصفقات من إجراءات حكومية لم يسبق لها  
مثيل في مصر ، مما أعاد إلى اللحن بعض الفضائح الكبرى في  
فرنسا وغيرها ، وكان له دوى مزعج ومخرج للمدنية  
والتمدين ... »

ذلك ان بعض الأقرباء والقربين لرجال الحكم في البلاد  
قد عقدوا صفقات هائلة كسبوا فيها عشرات - ولا أقول  
مئات - الآلاف من الجنيهات استغلالا لمصنوع الأرز الجديد  
وللإجراءات الشاذة التي اتخذتها الحكومة الحاضرة بصدد هذا  
المصنوع .

فقد كان من المنتظر - جريا على العادة التي اتبعها  
الحكومة نفسها بصدد القطن وبصدد القمح حينها كنت وزيرا

للمالية والتموين - أن تحدد الحكومة سعر المحصول الجديد للأرز وهو يعد قائم على الأرض حتى يتسنى للزارع أو الفلاح أن ينتفع من السعر الجديد فلا يضطر إلى بيع محصوله بسعر بخس تسديدا لما عليه من أموال والتزامات ٠٠٠ كان من المنتظر - وكان من الواجب - أن تتخذ الحكومة هذا الإجراء الطبيعي الذي لابد منه صيانة للزراعة ورحمة بالزارعين ، بل كان عليها فوق ذلك أن تعلن كما أعلنت نحن أن كل تعاقد يخالف هذا السعر يبطل فعله وأثره - ولكنها لم تفعل هذا ولا ذلك ٠٠٠ لماذا ولاية حكمة ؟ سترى وبالله ما سنرى ٠٠٠

ظهر محصول الأرز الجديد في سبتمبر ، والمتأخر منه في أوائل أكتوبر - وأدخله الزارعون في مخازنهم - وزعم ذلك لا تحديد للسعر ولا شبه تحديد ٠٠٠ بل على العكس صدرت في هذه الأثناء قرارات من الحكومة تفرض غريبة كبيرة على تصدير الأرز ( حوالي ٥ جنيه على الشوال و ٥٠ جنيه على العن ) وكان من أثر هذه الغريبة التي لا غبار عليها في ذاتها أنها هيضت سعر الأرز في السوق ، لزيادة الكميات المتداولة واعتقاد الجميع أن المحصول الجديد سيكون من الوفرة بحيث يزيد على حاجات البلاد .

وفي هذه الأثناء ظلت الحكومة ساكنة من غير ما حركة فلم تخط خطوة واحدة نحو التسعير - وكان السعر القائم إذ ذاك يبلغ حوالي ثمانية جنيهات ونصف للغريبة .

لم تتحرك الحكومة ولكن الأصهار والأنصار تحركوا ٠٠٠ فمشوا في الأسواق يشترون الأرز بثمن بخس ويديعون بين الفلاحين أن الحكومة إذا ما رفعت الأسعار فلن ترفعها إلا قليلا ٠٠٠ مع أنهم كانوا يعلمون جيد العلم أن الحكومة ستحدد التسعيرة الجديدة بثلاثة عشر جنيها للغريبة ١

لست ألقى الكلام على عواهنه فلقد أخبرني رئيس سابق للوزراء عرف بصنق الرواية أنه وصل إلى علمه قبل نشر التسعيرة الجديدة بعوالي أسبوعين أن الحكومة ستحدد للأرز سعرا هو ثلاثة عشر جنيها للغريبة ٠٠٠ وقد كان ٠٠٠ وما من شك أنه إذا كان هذا مبلغ علم رجل بعيد عن الحكومة فكم يكون علم الأصهار والأنصار ٠٠٠ أنهم ولا ريب من الراسخين في العلم ؟



انتظرت الحكومة اذن وظلت منتظرة حتى النصف الثاني من شهر أكتوبر ، وحينئذ فقط أصدرت التسعيرة الجديدة فإذا هي - ويا للعجب أو لعجب العجب ! - ١٣ جنيها للضريبة ١٠٠٠

وكان الأصهار والأنصار - وغيرهم من الشطار - قد اشتروا الألوف المؤلفة من اطنان الأرز ، هذا بتسعة جنيهات وذلك بمشرة ، وذلك باحد عشر جنيها للضريبة ١٠٠٠ ولما كان السعر المحدد من الحكومة هو ١٣ جنيها للضريبة فقد كان معدل ربحهم في الضريبة الواحدة من اثنين الى ثلاثة جنيهات ، ومجموع كسبهم في مجموع ما اشتروا عشرات الألوف من الجنيهات .

ويشاء الله ان تلقى على بعض وقائع معينة لا يأتيها الباطل من امامها أو من خلفها ١٠٠٠ فهناك شخص يسمى محمد ابراهيم فريد وكيل الاستاذين احمد الوكيل وحنا فوزى ( ومكتبيهما معروف بين التجار والسماسرة بالكتيب نمرة ٣٣ ) - هذا الشخص عقد الصفقات الآتية من الأرز قبل ظهور التسعيرة الجديدة :

فقد اشترى في ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٢ من نقابة الفريد حسونة بالنصورة ١٠٠٠ ضريبة من الأرز بسعر ١١ جنيها و ٢٥ قرش للضريبة الواحدة وتسليم محطات للشحن ( أى بما يوازى ١١ جنيه بالمزرعة ) ، وبعد ظهور التسعيرة الجديدة بثلاثة عشر جنيها نازع البائع في التسليم فاندلوه الأستاذ حنا فوزى شريك الأستاذ احمد الوكيل بوجوب التسليم بالنداء بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ - محكمة المنصورة .

واشترى أيضا حضرة الوكيل من الاستاذين حنا فوزى واحمد الوكيل - قبل صدور التسعيرة - ١٠٠٠ ضريبة من السيد الفندى وهبة التاجر بالنصورة ٤٠٠ ضريبة من حسن افندى الوكيل بالسنبلاوين ٥٠٠ ضريبة من احمد افندى البرعى ببلقاس ١٠٠ ضريبة من محمد افندى اسماعيل عوض ببلقاس - كما اشترى كمية من الأرز من الشيخ عوضين التاجر بشربين ٥٠ وهذا بعض ما وصل الى علمنا من مصادره !

وبعد صدور قرار الحكومة بتسعير الأرز جبريا بسعر ١٣ جنيها للضريبة بالمزرعة صدرت على الفور خطابات مطبوعة

باسم احمد الوكيل وحنا فوزى اخطر بها البائعون بان عقود البيع التى باسم محمد ابراهيم قد صار التنازل عنها لهما ، وطولب البائعون بالتسليم .

اخذ البائعون المساكين بهذه المفاجأة السيئة واحسوا بان اللعبة مكشوفة ، والضسارة مضمونة ، فابوا التسليم وتلكاوا فيه . . . وعندئذ سافر الأستاذ احمد الوكيل الى المتصورة وصحب سفره اعلان من جريدة البلاغ بتاريخ ٢٥ أكتوبر بان الحكومة قد قررت اعتماد جميع عقود الأرز المبرمة قبل صدور التسعيرة الجديدة . . . رغم هذا أبى البائعون التسليم ، فلم يكن من احمد الهندى الوكيل الا انه هاج وماج وهدد البائعين بمختلف أنواع التهديد ، ولكنهم أبوا أن يتلقوا أن الحكومة الرشيدة ستعتمد العقود السابقة على التسعيرة ، وجابهوا الأستاذ احمد الوكيل بذلك ، معتمدين على ساجتى الفصح والظن .

حينئذ يا مولاي وحينئذ فقط الفصل احمد الهندى الوكيل ليلفوليا أمام جماعة من زبائنه وغيرهم بحضرة صاحب المعالي فؤاد سراج الدين باشا ، وطلب اليه فى لهجة الواثق أن يصدر تصريحا بان الحكومة لن تلتفى أصلا أى عقد من العقود التى أبرمت يبيع الأرز قبل صدور التسعيرة الجديدة ، سواء كان الأرز قد سلم للمشتري أم لم يسلم . . .

وفى اليوم التالى يا مولاي - والتالى فقط - صدرت جريدة الأهرام مصدرة بحديث من صاحب المعالي وزير الزراعة فؤاد باشا سراج الدين ، يعلن فيه التجار والزارعين بان جميع صفقات الأرز من غير ما تمييز ولا تفريق ستظل قائمة محترمة من غير أن تمسها الحكومة بسوء . . . وان عقود بيع الأرز التى عقدت قبل صدور التسعيرة الجديدة ستظل نافذة ولن تتدخل الحكومة بشأنها مهما يكن من أمرها ، ثم التسليم أم لم يتم ! . . .

وزير الزراعة ؟ . . . وما شأن وزير الزراعة فى تحديد الأسعار واعتماد العقود وتأويل النصوص ؟ . . . دهش الناس يا مولاي وظن حسنو الظن منهم أن الحاكم العسكرى لابد متدخل لمصلحة الزارعين والملاحين ، ان لم يكن من باب الفيرة عليهم ففى القليل من باب الفيرة على سلطته العسكرية وسميته التسعيرة . . . وقال بعض السذج بل هى من سلطة وزير

المالية ... وفاتهم جميعا ان أحمد الوكيل اذا ما قال فعل ،  
واذا ما تدخل فقد دخل !

الى ان يقول مكرم عبيد باشا أيضا :

للسكر أيضا قصة وقصص ... ولكنى خشية الإطالة  
أقتصر على ما كان من أمر الاستيلاء العسكري وما صاحب هذا  
الاستيلاء وتلاه من تصرفات وإجراءات من الشلوذ بمكان .  
وكننت قد أعلنت في خطاب الميزانية ان الوزارة قررت  
إلغاء نظام المتعهدين والوسطة وإنشاء مخازن في كل المديرات  
لتوزيع السكر على تجار التجزئة ، وفي هذا وفر على الحكومة  
يبلغ حوالي التسعين ألفا من الجنيهات وسلمان لتوزيع السكر  
على الأهالي من غير ما تخزين أو تهريب ، وفوق ذلك فاني لم  
أعلن هذا النظام الا بعد الاتفاق مع شركة السكر ممثلة في  
سعادة عبيد باشا والمسيو سيانس . وهو اتفاق سبقته  
مفاوضات بين الشركة وموظفي المالية للتخصيص .

ولكن قبيل خروجي من الوزارة جئني سعادة عبيد  
باشا منكرًا تارة أنه اتفق مع الوزارة ، ومعتذرا تارة أخرى  
بان الاتفاق عسير التنفيذ ... فلما واجهته بزميله المسيو  
سيانس أيد هذا الأخير حصول الاتفاق معي ومع سعادة رسمي  
بك وكيل المالية ... ولكن عبيد باشا أصر على عدم تنفيذ  
هذا الاتفاق مؤكدا لي حسن نيته ومستشهدا عليها برفعة  
النحاس باشا نفسه الذي شرب في اليوم السابق نخبه ، على  
حده تمييزه ... وما أنا في ذلك الا راوية ونقل الفكر ليس  
بكافر .

تخصيت يا مولاي لهذه المحاولة المكشوفة واتصلت  
بالنحاس باشا تليفونيا أمام عبيد باشا وأخبرته بما قال ،  
فاذا برفعته حين كن على غير المهود ، ومن ثم فقد اضطرت  
في آخر جلسة حضرها في مجلس الوزراء الى الإصرار على  
وجوب الاستيلاء بأمر عسكري على إنتاج شركة السكر وتوزيعه  
بمعرفة الحكومة على النمط الذي فصلته في خطاب الميزانية  
وقوبل بالتحجيل والتأييد من الوزارة ومجلس النواب معا ،  
ولكن كم كانت دهشتي إذ رأيت النحاس باشا يدافع عن  
نظرية عبيد باشا ويتساءل عن الحكمة من إلغاء نظام المتعهدين  
والوسطة ... وأخيرا بعد مناقشة عنيفة انتهى المجلس الى  
الموافقة على اقتراحى بالاستيلاء على السكر وتوزيعه بالطريقة  
التي أشرت اليها .

خرجت بعد يومين أو ثلاثة من الوزارة وظللت حتى آخر الشهر أقرب صمود الأمر العسكري بالاستيلاء ولكنه لم يصدر !

وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في أول يونيو سألت معالي وزير المالية لماذا لم يصدر أمر الاستيلاء حتى الآن ؟ وبعد تهامس وتشاور بين الوزراء أعلن رفعة النحاس باشا ان الأمر العسكري قد صدر وأنه وقع أسس ( أى في ٣١ مايو ) ٠٠٠ دهشت يا مولاي ودهش كثيرون من النواب لهذه المفاجأة وتساءلنا كيف يصدر الأمر العسكري دون أن ينشر في الصحف ، ولكنني قلت في نفسي لمكة نشر في الجريدة الرسمية ولم تتمكن الصحف اليومية من نشره بعد ٠٠٠

غير إنني رجعت الى الجريدة الرسمية الصادرة في ٣١ مايو فلم أجد هذا الأمر العسكري المزعوم ، رغم انه قد صدر في نفس اليوم أمر عسكري رقم ٣٦٥ بمضاهي مصطفى النحاس بتعيين مراقب للنشر ٠٠٠ فقلت لعل الأمر تأخر الى اليوم التالي ٠٠٠ ولكنني وجدت بعد أول يونيو خلوا منه ، كما وجدت للمعد ملحقا وملحق ليس فيها أية اشارة للأمر العسكري المزعوم ، أو الموهوم ! ٠٠٠

فقلت لعله صدر في اليوم التالي للتالي ٠٠٠ ولكنني رجعت الى عدد ٢ يونيو فاذا هو عدد خاص يشمل أمر مصطفى النحاس صادرا بتاريخ ٢ يونيو ٠٠٠ فعجبت يامولاي كل العجب كيف ينشر أمر تاريخه ٢ يونيو ولا ينشر أمر الاستيلاء على السكر وتاريخه ٣١ مايو ! ٠٠٠ وكيف صدرت أوامر عسكرية وإدارية أخرى بتاريخ ٣١ مايو وأول يونيو ونشرت جميعها ولم ينشر الأمر العسكري المزعوم صدوره في ٣١ مايو ؟ ٠٠٠ وأخيرا طلبت الأعداد التالية ، فاذا بي أرى في عدد ٣ يونيو الأمر العسكري الصادر في ٣١ مايو !!

عجبا ، اليس هذا تزويرا - بل فلنكن رحما ونصفه بأنه تزيف رسفي ، للتحقق الرسمية ، من هيئة رسمية ٠٠١ وتفصيل ذلك هو أنني حينما سألت الوزراء في جلسة أول يونيو عن الأمر العسكري بالاستيلاء على السكر لم يكن هذا الأمر قد صدر فادعوا كذبا انه صدر أسس ، ثم عادوا الى مكاتبهم في اليوم التالي - أى في يوم ٢ يونيو - وبادروا بوضع

الأمر العسكري وتوقيعه ثم أرسلوه للمطبعة ، فنشر في الغد ،  
أي في يوم ٣ يونيو وأرخوه بتاريخ ٣١ مايو ، وبهذا صدر  
الأمر ، وانتفضح الأمر في وقت معا ! ..

ولم يكن هذا التزييف مفاجئا يا مولاي ، فإن حكيمته  
ظهرت على لسان وزير المالية حينما أعلن في البرلمان أنه  
يخالفني في طريقة التوزيع وأنه سيعود إلى نظام تجار الجملة  
ونصف الجملة .. ولو أنصف لقال نظام الوسطاء والمتعهدين ! ..  
وهذا النظام - نظام الوسطاء والمتعهدين - هو السر كل  
السري في أزمة السكر التي ظلت قائمة حتى الآن ، فضلا عن  
فوضى التوزيع التي يتجلى بها المتحدثون . وسأبين يا مولاي  
في موضع آخر كيف أدى هذا النظام إلى تفشي الرشوة بين  
الموظفين وغير الموظفين ، وكيف أصبح بعض النواب ورجال  
الإدارة من وسطاء السكر والموزعين ! وحسبي أن أذكر هنا  
بعض الوقائع الرسمية للتدليل على المحسوبة في صفقات  
السكر .

فقد نشرت الصحف أسماء تجار الجملة في القاهرة  
الذين عهد إليهم بتوزيع السكر فاذا من بينهم هذا المحسوب  
وذاك المحسوب ... وفي مقدمتهم أحد أقرباء وزير المالية ،  
فقد أعطى تمهيدا بألف طن من السكر ، وآخر أعطى مثل هذه  
التمهيد وهو عضو في لجنة الوفد بالأزبكية ... الخ .

وأمر من الكرام على أسماء من ذكرهم مكرم عبيد باشا في عريضته  
ذلك أن الأسماء كثيرة وذكرها يتطلب صفحات وصفحات كما أنني لا أحب  
أن يشتمل كتابي على هذه الأمور الفرعية مكتفيا بالأصول لا الفروع وأن  
كان مكرم عبيد في كل ما ذكره - كما قال عني بذكر الدليل على هذا القليل  
وفيه ما يفنى عن كل تفصيل ، إذ هو كما يقول مكرم باشا - يدل دلالة  
قاطمة مفاجئة على الأحوال التي تمر بها البلاد والتي خلقت حول نزاحة الحكم  
جوا قاتما كله سواد في سواد ..

وعن تفشي الوساطات وتفشي الرشوة معا قال مكرم باشا :  
يعلم الله والمصريون ، وغير المصريين أيضا مع بالغ الأسف - أن كل  
محاولة لتصوير الهاوية التي انحدرت إليها سمعة الحكم في هذه البلاد على  
يد الوزارة الحاضرة ، إنما هي محاولة قاصرة لا يمكن أن ترقى - أو على  
الأصح تهبط - إلى المستوى المروع الذي يحسه الناس ويشهدون عليه شتى  
القرائن وعديد الظواهر !  
ولعل أخطر هذه الظواهر وأفجعها ، يا مولاي ، ذلك اللفظ الذي يكاد

يكون اجماعيا - يستوى فيه المتعلم والجاهل ، والكبير والصغير ، والحزبي والمحاييد ، والحضرى والريفى ، والموظف والتاجر - حول الوساطات والشفاعات ، وسيطرتها على الدولة بشتى فروعها الى حد تضائلت الى جانبه كلمة القانون والنظام ، وأصبح كل حديث عن مصلحة تقضى ، أو صفقة تبرم ، أو حق يطلب ، مقترنا بحديث الرشاوى والمساومات ، وما ينبغى أو لا ينبغى أن يتذرع به طلاب المصالح والحاجات !!

وهذه الظاهرة الخطيرة ، يا مولاي ، ليست سرا من الأسرار ، ولكنها محسوسة ملموسة ، الى حد حمل بعض الصحف المعروفة على محاولة التنبيه الى خطورة الحال - رغم قيود الرقابة وأغلالها الثقالة - وقد تذرعت مجلة الصور بأسلوب فكاهي سمح لها بالإشارة الى ذلك في عددها الصادر في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقالت بالحرف الواحد :

« كل من له حاجة فى ديوان أو مصلحة ويوسطك فيها لترجو وتسمى وتلفح ينتهى دائما حديثه بمحطته ١٩  
- ما هذا -

- لا ٥٠٠ دول بس مصاريف الأتوموبيل و « مصاريف الأتوموبيل »  
هذه تصل تارة الى ٥٠ جنيه وترتفع تارة أخرى الى ٢٠٠ جنيه !

الذين يمرضون عليك الآن « مصاريف الأتوموبيل » هم الأغلبية شاع فى الأذهان ان كل عمل يأجر - فاذا أخرجت من معرض النقصود ودافعت على نفسك ، وعن سمعتك ، وعن كرامتك ، بدا لك انك تمزح !؟ فاذا اشتدت معه وأفهتته بالمنطق انك لا تقبل فلوسا غمزك غمزة فنية وهمس قائلا : استعملها .. فلان بيأخذ .. وفلان بياخذ ..

هذا الداء الاجتماعى وهو داء عرض الرشوة استفحل أمره - والأذهان المريضة التى لا تقبل الا هذا الاعتقاد عميت وشاعت فى هذا البلد - حتى الملققين المتخرجين من جامعات أوروبا يمرضون فلوسا .

لا حول ولا قوة الا بالله ... »

ولست أريد ، يا مولاي ، أن أخذ بهذه الأقوال كلها ، أو بعضها ، على إطلاقه ، وقد كان لى أن أستند الى الحديث الشريف « السنة الخلق أقلام الحق » - وانما أتشرف فى هذا الصدد بتسجيل حالة نفسية ، ومعنوية ، سائدة بين الأمة على اختلاف طبقاتها ، وهي حالة لا تشرف القائمين بالحكم بل تلقى عليهم مسئولية خطيرة جدية بالمؤاخذه والحساب العسير .

ولعل من أبلغ الأمثلة في إبراز النظرة السائدة الى أساليب الحكم  
وسمعتها في هذا العهد أن رجلا من كبار رجال الأعمال تعاقد مع سمسار  
على صفقة ( وصورة العقد في يدي أنشرف يضمها الى مجموعة الوثائق  
والمستندات المرفقة بهذه العريضة ) ويمقتضى هذا العقد يتعهد السمسار  
لرجل الأعمال المشار اليه وهو أحد أصحاب البنوك ٠٠٠ بماذا ، يا مولاي ؟  
بالسعي لدى الحكومة المصرية للحصول على اذن بتصدير كمية تتراوح بين  
خمسـة آلاف وعشرين ألف طن من الأرز الى الخارج ، ثلاثة أرباعها الى  
تركيا وربعها الى سوريا ١١

وفى أى مقابل ؟ فى مقابل خمسة عشر جنيهها عن كل طن يصدر الى  
سوريا ، و٢٥ جنيهها عن كل طن يصدر الى تركيا ١

وبعملية حسابية بسيطة يتبين أن مجموع السمسة التى يتناولها  
السمسار المحترم ، أو على الأصح متمهد الترخيص ، بمقتضى العقد ، يصل  
الى ٤٥٠,٠٠٠ جنيه - أى نحو نصف مليون جنيه ١١

فهل توجد حكومة أخرى فى الدنيا غير حكومة النحاس باشا يتعهد  
السماسة بالحصول منها على ترخيصات على هذا المثل ١٩ ؟

وهل يصح فى عقل أحد أن تقدر السمسة بمثل هذا المبلغ الجسيم  
لكى يستولى عليها السمسار وحده ، أو أن هناك عنصرا خفيا من عناصر  
التقدير ، هو أن السمسار يعلم أنه لايد من دفع مبلغ أو مبالغ جسيمة  
لأصحاب الشأن أو النفوذ للحصول على أذن التصدير ١٩

على أن أقل ما ينطوى عليه تبادل عقود من هذا القبيل فى عهد  
النحاس باشا ووزارته ، هو أن شئون الدولة الخطيرة ، كالتصدير ، قد  
أصبحت هدفا للسمسة بأغنيهم المبالغ ، كما أصبحت مطامع الطامعين فى  
طائفة الشراء على حساب الاجراءات الحكومية شيئا عاديا لا يتجاوز حدود  
الميسور ، والمألوف ١١

ويقول مكرم باشا ان مكتب الأستاذين أحمد الوكيل وحنا فوزى  
بشارع سليمان باشا هو محور النشاط الاقتصادى فى هذا العهد ١

وكيف لا يكون الأمر كذلك ، يا مولاي ، وقد رأى الناس أحد الشبان  
من صفار الموظفين ، الذين لم يعرفوا يوما بثروة موروثـة أو مكتسوبة ، ولم  
يشتغلوا يوما أو بعض يوم فى تجارة نافعة أو كاسدة - يظهر على مسرح  
الأسواق فجأة حين يظهر زوج شقيقته على مسرح الحكم ، فإذا الموظف  
الرقبى الحال ، أحمد أفندى الوكيل ، يترك وظيفته الحكومية الصغيرة ،  
ليقفز سلم الثروة الطائفة ، فى شهور معدودات ، باعتباره تاجرا يشار

( سنوات ما قبل الثورة ج ٤ ) - ١٧٧

اليه بالبنان ، وخبراً في شئون التموين والتصدير والحراسة ، لا يوجد  
بمثل الزمان !!

كيف لا يذهب الناس بسمة الحكم كل منذهب ، يا صاحب الجلالة ،  
وهم يشهدون في كل يوم ، وفي كل مجال تجارى أو غير تجارى ، عملاً من  
أعمال الوساطة أو التصدير أو التوريد أو التموين باسم أحمد الوكيل  
تارة ، وباسم « أحمد الوكيل - حنا فوزى تارة » ، وباسم أحمد الوكيل -  
صبحي الشوربجي » ثالثة ، أو باسم قريب مقرب لهذا أو ذاك بالتزوير ،  
وهكذا الى آخر الأسماء والمسميات ١٩

ولعل زيادة الى المكتب نمرة ٣٣ - الذى يقصد اليه القاصدون - تكفى  
فى إبراز المعنى الذى اليه نقصد ...

فاذا قال قائلهم ان كل ما شاع وذاع ، وزلزل الأسماع ، عن سمة  
الحكم ، ونزاهة الحكام ليس الا ضرباً من أكاذيب الكاذبين وأوهام الواهمين ،  
واذا ما ذهبتا مع هذا القائل الى أبعد ما يفترض من فروض ، فهل يقع  
اللوم على المحكومين وهم يرون باعينهم منسل هذه المظاهر الواضحة ،  
والشواهد الفاضحة على استغلال النفوذ بأسوأ معانيه ، أم اللوم على أولئك  
الذين عملوا وما زالوا يعملون على جعل سمة الحكم مضافة فى أفواه  
المصريين والأجانب على السواء ١٩

وفى مكان آخر من الكتاب الأسود يقوم مكرم عبيد باشا :

وهذا ، يا مولاي ، مكتب محام شاب آخر من ذوى الخطوة ، لانه  
من ذوى القربى ، وهو حضرة النائب المحترم حسين فهمى أفندى زوج  
كريمة حضرة صاحب العزة عبد العزيز النحاس بك ، شقيق رئيس الوزراء .  
وقد كان محامياً براتب صغير فى بنك التسليف فرفع راتبه بعد انتخابه  
عضواً بمجلس النواب ، ولم يلبث حتى قفز به ميدان التمهيدات والتوريدات  
والوساطات الى مراتب الثروة الطارفة ، المفاجئة ، فاذا هو يحتج مكتباً  
ويطبع ( بطاقات ) يملأ فيها انه « محام ومتمهد الجيش » ! \*

واذا تحت يده حوالى خمسين مخبزاً فى مديرية الشرقية لكثرة  
التمهيدات التى نزعته من التجار وللمتمهدين سواء فى الغلال أو السكر  
وأعطيت لحضرته ! - ( وقد تشرفت بالإشارة الى ذلك فى باب صفقات  
التموين ، وذكرت ما تيسر لى من مستندات ) \*

أما وساطاته وشفاعاته فهي محل الحديث فى مديرية الشرقية بوجه  
خاص ويذكر أهلها فى هذا المقام أسماء تجار بالمديرية صدرت عليهم أحكام  
عسكرية بالسجن ثم ألغيت أو خففت الى الفرامات البسيطة بفضل تدخله  
ونفوذه الذى لا يخيب \*



وفي هذه الفترة الوجيزة من الزمان استطاع المحامي النابه ، صاحب  
الوساطات ، والتعهدات أن يشتري قنرا طيبا من الأطيان .

وإذا كنت قد أشرت اشارة عابرة ، يا مولاي ، الى ما تلوكه الاسلحة  
بشأن بعض الأحكام العسكرية ، فاني أرى حتما على أن أشير اليها مرة  
أخرى ازاء ما تفيض به الأحاديث عن تدخل بعض ذوي النفوذ من المحامين  
الدواب والشيوخ الوزاريين لدى السلطات المختصة ، والوصول من هذا  
الطريق الى تعديلها أو إلغائها أو وقف تنفيذها الى حد أثار اللفظ والشكوى  
حتى بين رجال القضاء أنفسهم .

ومن الوقائع التي تروى أن تاجرا من تجار الجواهر حوكم لتهريب  
جواهر قيمتها ألف من الجنيهات ، وبينها خاتم واحد بمبلغ ألفين وخمسمائة  
جنيه ، ثم صدر الحكم بحبس سنة وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه ومصادرة  
الجواهر المهربة . فلم يلبث الحكم أن عدل لأسباب لا أحب أن يرددها  
قلبي وإن لم يمنع ذلك من رجاء التحقيق في هذا الشأن ، لازالة ما ذاع  
هنا. وهناك من أقال القليل والقال !

ويلوك العارفون حكاية محام فتي نخرج اخيرا - وهو نجل موظف  
تبر وكبير جدا - قبض ٤٠٠ جنيه نقدا وعدا لافاء حكم عسكري ٠٠٠  
وقد ساعده التوفيق أيضا مساعدة ، وفقا للقاعدة !!

ومن هذا القبيل ما يروى الرواة ، نقلا عن الثقة ، أن هناك حكيمين  
صدرا على اثنين من أهل الفيوم في عهد وزارة صاحب الدولة حسين سري  
باشا ، فامتدت يد العهد الحاضر اليهما بالوقف والتصديق - والأمنلة  
يا مولاي عديدة ، مديدة ٠٠٠ ولا علاج لمثل هذا الميث الخطير الا التحقيق  
الدقيق .

أما الوساطات بشأن فصل العبد وتعيينهم لمحدثها يملا أرجاء البلاد،  
ولا سيما في بعض مديريات الصعيد ، حتى لقد وصل الأمر الى فصل أكثر  
من عشرين عمدة في مركز واحد ! والناس ينهبون في أنواع الوساطات  
الخاصة بهذا الموضوع شتى المذاهب ، ويقسمونها حسب أهميتها وفتاتها  
الى درجات ومراتب !!

ومن طريف ما يذكر أن عمدة إحدى القرى عين للعمودية في الوقت  
الذي قررت فيه اللجنة المختصة نفيه الى الطور ا ٠٠٠ وصدر القراران في  
وقت واحد ٠٠٠

وهذه قصص لا تحصى ولا تسنقى ، عن قبول الطلبة في المدرسة  
الحربية ، وكيف قفز العدد السنوى الذي جرت العادة بالحائه بهذه

المدرسة من ثمانين طالبا الى ٢٥٠ قبلوا أولا من بين حملة الشهادة  
التوجيهية ، ثم قبل ٢٥٠ آخرون من حملة شهادة الثقافة ، بل وصل  
الاخلال الفاضح بشروط القبول الى حد التجاوز حتى عن شهادة الثقافة ،  
كما حدث في حالة شقيق حرم رئيس الوزراء واسمه ( حسين عبد الواحد  
الوكيل ) ...

وقد كان من شأن هذه الفوضى المحزنة في قبول الطلبة بالكلية  
الحربية أن يشجع على رواج شتى الأقاويل عن وساطات الشيوخ والنواب  
والأقارب والأصحاب وتفاقمت الأقاويل الى حد الدخول في أدق التفاصيل  
عن أسعار دفعت لأصحاب الوساطات طبقا لشهادة الطلبة المتقدمين ، ف قيل  
ان هذا السعر تراوح بين مائة وخمسين جنيها ومائتين !

وعلى ذكر حكاية القبول في الكلية الحربية بشهادات وبلا شهادات  
على يد وزارة النحاس باشا أتشرف بأن أسوق هنا مثالا من طرائف  
المصادقات والمهاوقات ...

فقد عثرت بمحض المصادفة على ( بوليصتين ) من مصلحة السكك  
الحديدية احدهما مؤرخة في ١٩٤٢/١٠/٤ ، وهي خاصة بقبض من السمان  
مرسل من حمياط الى صاحب المال حمدي سيف النصر باشا وزير الدفاع  
- والاخرى مؤرخة في ١٩٤٢/١٠/١٣ وهي خاصة بقبض من السكك وهو  
مرسل كذلك الى معاليه . أما مصدر اللقصين ، فهو شخص واحد اسمه  
الدكتور محمود فكرى ، كان شقيق زوجته ( فكرى أفندي حامد زاهر )  
من سمهاء الطلبة الذين قبلوا في الكلية الحربية هذا العام !

ومعاذ الله يا مولاي ، أن اذهب الى أن قصصا من السمك الطازج  
أو السمان الفاخر ، يعتبر ضربا من الرشوة لقبول أحد الطلاب في الكلية  
الحربية ، ولكنها على كل حال مصادفة طريفة أن يكون صاحب الهديتين  
قريبا لأحد الطلبة المحظوظين بالقبول ، وأن يكون تاريخ ارسال الهديتين  
قريبا جدا من تاريخ القبول في هذا العام .

وهل هناك ما يمنع الجمالة ، كمظهر من مظاهر المعاملة ؟

ومهما يكن يا مولاي من أمر القال والقيل ، وسوء التخرير والتأويل ،  
فان الذى لا شك فيه أن هناك تصرفات خطيرة وقعت في قبول الطلبة  
بالكلية الحربية على عهد الوزارة الحاضرة ، وأن في هذه التصرفات خرقا  
جريئا وتجاوزا فاضحا لحدود اللوائح والتوانين !

الى أن يقول مكرم عبيد :

وبهذا الأسلوب الذى ارتفضته الوزارة وشجعت ، تفتحت أمام بعض

الشيوخ والنواب الوزراء أبواب التدخل والوساطة والشفاعة ، في كل صغير وخطر من شئون الدولة ، سواء منها صفقات التمويل ، ومسائل الموظفين ، وقبول الطلبة في المدارس ، واعفاؤهم من المصروفات ، وتعيين العمدة وفصلهم - فإذا وقعت في مجلس النواب أطلب بياناً بالرخص التي أعطيت أو باسماء العمدة الذين فصلوا أو عينوا ، وقف النقاس باشا يعلن امتناعه من تقديم البيان المطلوب ، محتجاً بأن تعيين العمدة وفصلهم حق مطلق للسلطة التنفيذية !!

وفي ظل هذه الذريعة وأمثالها يصر بعض شيوخ العهد الحاضر ونوابه وإنصاره فلا يرددون عما هم فيه من سعي أو سعاية ، بل يزدادون في تيارهم اندفاعاً ، وانتفاعاً ، بينما تبحث لهم الوزارة عن أبواب جديدة لاستعمال نفوذهم ، واستغلال مراكزهم الحزبية والنيابية ، حتى لقد عين بعضهم في لجان توزيع السكر بصفة رسمية ، وكان من وراء ذلك وأمثاله أن تضاعفت الوساطات ومن وراءها صنوف الروايات والاشاعات ... فانقلبت النياية من أداة للرقابة والاصلاح ، الى شيء آخر هو أبعد الاضياء عن طبيعة العمل النيابي الصحيح !

\*\*\*

بل لقد امتدت الايدي الى املاك الدولة نفسها ، ولما كان محرماً على الوزراء ان يشتروا شيئاً من الاملاك الاميرية فلقد اشترى بعض الاقرباء المقربين للوزراء مئات من الفدادين من املاك الدولة ... كما استأجر بعض المحظوظين اطمينا زراعية من الاوقاف كانت مخصصة لصغار المزارعين ، وكانت لها ضجة رددتها الصحف وترتب عليها تأجير أكثر من خمسمائة فدان منها .

وينتقل مكرم عبيد باشا الى ما أسماه بفضيحة الورق ، وكانت موضع اللفظ الذي وصل الى حد تراشق اثنين من الصحفيين الحكوميين ( هما محرر « آخر ساعة » وصاحب جريدة « المصري » بمقالات علنية يؤخذ منها ان الأخير قد عمد على الفاء قرار الاستيلاء على ورق الصحف وإخراجه من التسعيرة لكي يكسب مبالغ طائلة من ارتفاع الاسعار وبيع المخزون عنده او عند شركائه من التجار وغير التجار ...

والواقعة المؤكدة في هذا الصدد يا مولاي هي ان سعر الطن من ورق الصحف كان محدداً في التسعيرة بما لا يزيد عن ستين جنيهاً في الشهر . ثم ذهب حضرة الاستاذ محمود أبو الفتح ، وهو شيخ وفدى واثق الصلة بوزير التموين ووزير التجارة فضلاً عن صلاته برؤساء الوزراء - ذهب حضرته الى مجلس نقابة الصحفيين فعرض على أعضائه اقتراحاً وصفه بأنه حكومي ، مؤداه اشراج ورق الصحف من التسعيرة ، ورفع الاستيلاء عليه ،

بحجة أن في ذلك تشجيعا للتجار المخترنين على اظهار ما لديهم من ورق ، وبذلك تجد الصحف حاجتها من الورق وتستطيع أن تدفع فيه ثمنها متدلا بعد أن تظهر الكميات الكبيرة المخفية عند المخترنين والتجار .

وكان حضرة الشيخ الحضيف قد مهد لذلك الاجراء بإعلانات في جريدته يقول فيها انه على استعداد لشراء الورق بأسعار عالية ، والمخاطبة مع صندوق البريد رقم ٥١٢ ا والصندوق المذكور هو رقم صندوق جريدة المصرى التى يملكها حضرة الصحافى الحضيف !

ولم يكد الاستيلاء يرفع عن الورق ، ولم تكد أسعاره ترفع من التسعير الجبرى حتى ارتفع الطن الواحد الى مائتى جنيه ٠٠٠ فقط لاشير ! وفى هذه الفرصة الذهبية، تروى بعض المصادر العلمية أن كمية من الورق وصلت الى أحد الأنبياء المحظوظين ، وأن كسبه فيها بلغ ألوف عديدة من الجنيهات .

وفى هذه الفرصة الذهبية أيضا قيل ان صحفيا حكوميا حصيفا باع كميات وفيرة من الورق وجنى من بيعها ألوف أخرى من الجنيهات .

وقد بلغ الأمر يا مولاي - كما قلت - الى حد التراشق بالمقالات ، وقيل ان نقيب الصحافة فى هذا العهد ذهب يستنجد بالرعاية والرقباء ، والوزارة والوزراء ، ليحولوا بين صاحب آخر ساعة وبين متابعة حملته الشمواء !!

هو موظف فى ادارة جريدة المصرى ، يختلف عن الأستاذ حنا فوزى فى أن هذا الأخير شريك مكشوف للأستاذ أحمد الوكيل ، بينما الأول حمزة وصل خفية بين تجار الورق وصاحب المصرى الذى يقوم صاحبنا الوسيط المستور عنه بلمور الوكيل ! ..

والصحفيون يتحدثون عن صفقات ضخمة ، دسمة ، عقدت فى سوق الورق باسم العميل المستور ، ويتساءلون انى له وهو مجرد موظف بجريدة المصرى ذلك الثراء الطائل ، الحائل ، الذى يجعله يبيع ورقا يقدر بالآلاف الجنيهات ، بينما يتناول من جريدة المصرى أجرا متواضعا ومعدودا من الجنيهات ٠٠٠

وما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن مجلس نقابة الصحافة أصدر - كما علمت - قرارا اجتماعيا بتوجيه خطاب الى صاحب مجلة « آخر ساعة » لسؤاله عما لديه من معلومات بتى عليها هجومه ضد تقييم الصحفيين بصدد الورق ، والتلاعب بأسعار الورق ، وقد انقضت أسابيع ومازال قرار مجلس النقابة حبرا على ورق ! ٠٠٠

وعن فضائل المحسوبيات والاستثناءات يقول مكرم عبيد باشا :

ان كلمة الاستثناءات هينة ، لينة ، اذا أريد بها التمييز عما ترتكبه  
الوزارة الحالية من فضائح المحسوبة بين الموظفين ، وأسميها يا مولاي  
بالفضائح لأنها تجاوزت حدود الاستثناء المألوف ، بحيث لا يكاد يذكر الى  
جانبيها كل ما سبق في أى عهد آخر ، من ناحية النوع أو من ناحية العدد  
على السواء . . . . .

وحسبى يا مولاي أن أبين هنا كيف تتنافى هذه الاستثناءات :

أولا : مع القانون .

ثانيا : مع الأمانة للعهد .

ثالثا : مع اللمة والنزاهة .

\*\*\*

أولا - مغاللة القانون :

يدعى النحاس فى جراءة لا يحسد عليها ، أن فى استطاعته أن يقدم  
على ما ينساه من ضروب الاستثناء ، بحجة أن ذلك حق مقرر لمجلس الوزراء !  
فهل هذه حجة تقوم على قسمة وتثبت لحظة واحدة أمام التحليل  
القانونى والمنطقى (البسيط) ؟

لنسأل أنفسنا أو لنسأل النحاس باشا ما هو الحق فى ذاته ؟ أهو  
صلاح يستعاذ به على تأييد الباطل وتدعيمه وتعميمه ؟ ان كان هذا هو  
المقصود بالحق فانه يكون مرادفا للقوة القاشمة ، الطائلة !

ونسأل مرة أخرى : ما هو حق الاستثناء الذى أعطى لمجلس الوزراء ؟  
ان حق الاستثناء الوحيد الذى يملكه مجلس الوزراء هو الاستثناء  
الحق ، الاستثناء الذى يقصد من ورائه الى تحقيق عدالة خاصة أوفى من  
عدالة القانون العام الذى وضع ليسرى على الجميع . فاذا تبين أن تطبيق  
القانون العادى لا يرقى الى مستوى العدالة الواجبة فى بعض الحالات ،  
تدخل مجلس الوزراء فى الأمر لتحقيق هذا الغرض النبيل من طريق  
الاستثناء الحق . . .

وللتدليل على ذلك نفرض أن موظفا توفي فى سبيل عمله وفى أثناء  
أداء واجبه ، فاذا ترك أهله وأبناءه لحكم القانون العادى لهلكوا فى بعض  
الحالات من الآم. الفاقة والجوع ، وهنا تتجلى حكمة الاستثناء ظاهرة ،  
سافرة ، إذ تدخل مجلس الوزراء لاستعمال حقه بإعطاء أبناء الموظف  
وعائلته معاشا متناسبا من طريق الاستثناء .

وعلى هذا القياس وأمثاله تكون النظرة السليمة ، الكريمة الى حق الاستثناء ، من ناحية مداه ، ومقتضاه سواء فيما يتعلق بالتعيين أو الترقية أو تعديل المعاش ، توخيا لانصاف أولئك الذين يظلمون ، ويحرمون اذا أخضعت حالاتهم للقواعد العامة والقوانين العادية ...

هذه هي الحكمة النبيلة ، الجليلة التى من أجلها شرع القانون الاستثناء ووضع حق استعماله فى عنى مجلس الوزراء .

أما الذى فعله النحاس باشا وجماعته ، وما زالوا ماضين فيه من ضروب الاستثناءات ، فليس من الحق فى كثير ولا قليل ، ولكنه اساءة صريحة ، قبيحة ، لاستعمال حق الاستثناء ، وانحراف شنيع عن الأهداف السامية التى من أجلها أقر الشارع مبدأ الاستثناء ، وإذا كان فى الاستثناء تعارض مع العدالة كان باطلا حتما ، لأن القانون وهو مظهر العدالة لا يقر شيئا يتنافى معها ...

والى هذه الحقيقة المحزنة ، وجهت نظر النحاس باشا ، عندما أثير استجواب الاستثناءات فى مجلس النواب ، فوقف يلقى بيانا تضمن استشهادا بما قلته فى ١٩٣٧ ، حتى اذا وصل الى الفقرة الخاصة بإسائة استعمال الحق ، قلت له « هذا هو بيت القصيد ... » فإذا هذه الكلمة البسيطة الصادقة ، تقع على رأس رفعتة كالصاعقة ، وإذا به يشور ثائرة ، وتأخذ نوبة قاسية من الهياج ويقول اننى لم أعد سكرتيرا للوفد ... الى آخر ما حدث ليلتشد بما تشرفت بسرده فى صدر هذه العريضة .

وأعود يا مولاي الى حق الاستثناء فأقول انه شتان بين الأغراض التى شرع من أجلها هذا الحق ، وبين انتحال هذا الحق لتعيين أناس فى الوظائف الحكومية أو فى وزارة الأوقاف أو فى ديوان المحاسبة أو فى غيرها من الوظائف العامة بلا مؤهلات ولا صفات ترشحهم لهذه الوظائف ، أو تبرر اقحامهم فى مختلف الدرجات وتخليطهم رقاب الموظفين الآخرين - لا لئى سوى ارضاء شيطان المحسوبة واشباع شهوة الاحتساب !!

فإذا كان هذا الذى يجرى فى العهد الحاضر حقا يباح ، فلا كان الحق ولا يستحق المجاهدون فى سبيل العدالة شرف المناضلة والكفاح !!

وأدع النظريات العامة ، والقوانين العامة ، يا مولاي ، وهي قاسية فى حكمها على محسوبيات النحاس باشا وبطانته ، لأنقل الى ما هو أشد تكرا ، وشرأ من تخطى القانون أو سوء استعماله ، بقصد استغلاله ، وأعنى به التلبس بنبكث الوعد وخيانة العهد المسطور ، المسئول !

فلقد كان النحاس باشا ، وأنا معه بوصفى وزير المالية ، مسئولين

امام جلالكم ، وامام الامة ، وامام البرلمان ، وامام أنفسنا ، وامام الله سبحانه وتعالى من فوقنا ، عن عهدنا الذي سجلناه في كتاب التشكيل الوزاري الى جلالكم ، وقد جاء فيه بالحرف الواحد :

« ... وتيسيرا لمعامل الطمانينة والعدل والمساواة ، حتى يستظل بظلها الكبير والصغير ، والغني والفقير ، من غير ما ميل ولا محاباة أو محسوبية أو مراعاة للموجوه الا وجه ربك ذي الجلال » .

هذا هو العهد العظيم الذي سجلناه يا مولاي في كتاب تشكيل الوزارة ، وقيدنا أنفسنا به ، وجعلنا منه دستورنا الخاص ، في سياسة الحكم منذ اليوم الأول ، وقد أتيت لي بعد ذلك أن أذكر النحاس باشا واخوانه بهذا العهد الخطير ، وقلت في تفسيره ، كما جاء في محضر جلسة مجلس الوزراء الذي أذاع النحاس باشا خلاصة منه ، ما يأتي :

لست أبقي من موقفي هذا الا مصلحتنا جميعا ، تلك المصلحة التي أصابها ضرر كبير من جراء الاستثناءات في سنة ١٩٣٧ ، حتى أسقطتنا وكانت نقطة سوداء ضدنا ... » .

قلت هذا يا مولاي رغم أن الاستثناءات التي تمت اذ ذاك لم تكن الا قطرة من بحر الاستثناءات الفاحشة ، الطائفة التي وقعت منذ خروجي من الوزارة حتى الآن !!

فهل للنحاس باشا أن يتفضل فيبين لجلالتكم وللأمة كيف سولت له نفسه أن يرتكب هذه الجناية المخزية لذلك العهد الكتابي المقطوع ١٩

ولعل النحاس باشا لا يتخبط هذه المرة ، كما فعل في بيانه أمام البرلمان ، اذ قال اننا أقدمنا على الاستثناءات في سنة ١٩٣٧ ، وخصني بسبحة من تلك الاستثناءات ...

وليس لي يا مولاي أن أرد على هذا التخبط بمثله ، فأقول انني حتى اذا سلمت بسبحة استثناءات في ذلك العهد ، أستطيع أن أحصي للنحاس باشا بدل السبحة سبعين بل مئتين ، ولكنني أعيد الى ذاكرة راعته وجماعته ما يحاولون أن ينسوه أو يتناسوه ، وهو أنني تقدمت في سنة ١٩٣٧ بمذكرة رسمية لمنع الاستثناءات وقد وافق عليها يومئذ مجلس الوزراء !

فليست مذكرتي التي قدمت الى مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٢ الا عودة على بدء واستئنافا للخطة وللمبدأ وللسياسة التي دعوت اليها في مذكرتي سنة ١٩٣٧ ، وان كنت قد وجدت من ناحية أخرى تأييدا وتميزا للمذكرة الجديدة بالعهد الكبير ، الخطير ، الذي قطعناه على أنفسنا في

كتاب التشكيل الوزاري - فموضوع البحث اذن هو عهدنا الذي قطعناه على انفسنا في سنة ١٩٤٢ ، وعلى يدكم الكريمتين ...

يعني - يا مولاي - ان أبرز هذا المعنى على حقيقته في هذه الكلمات الموجزة ، ليتبين بوضوح مطلق كيف تنطوي الاستثناءات الحاضرة على أسوأ صور الخروج على أبسط مقتضيات النمة والأمانة ونزاهة الحكم ... وذلك ان النحاس باشا وجماعته يرتكبون أوزار الاستثناء التي يرتكبونها في هذا العهد مستعينين على كتمانها بخلق الصحافة ، وتجريد البرلمان من رقابته على نحو لم تر البلاد مثله في يوم من الأيام ... أما الصحافة فمحظور عليها بحكم الرقابة أن تنشر عن مسائل الموظفين واستثناءاتهم خبراً ولا إشارة ، فإذا أغضينا عن ذلك استناداً الى حجة من الحجج المتعلقة بالنظام او غير النظام فكيف يمكن الاغضاء عن نزق الرقابة الدستورية ، بحرمان أعضاء البرلمان من حقهم في طلب البيانات والاحصائيات وقد كان هذا هو الضمان العمل الوحيد لمحاسبة السلطة التنفيذية على إساءة استعمال حقها فيما تقرر من استثناءات ١٩

وبهذا كفل النحاس باشا وأصحابه لانفسهم سبل الخلاص من رقابة الأمة ، سواء من طريق الصحافة ، أو من طريق البرلمان ، وانطلقوا في شره ظاهر يفترون من مال الدولة ما يشاؤون لأقاربهم وأصحابهم وأنسابهم ومقربينهم ، بلا خجل ، ولا تورع ، ولا تقوى ولا رعاية لمصلحة الخزانة ، أو مصلحة البلاد ، أو مصلحة سائر الموظفين ...

وكان أن ترتبت على هذه الجرة الخارقة نتائج في الدرجة القصوى من الخطوة ، بعضها يمس معنى العدالة بين الموظفين ويتناول بالتالي روح الأداة الحكومية بأذى جسيم - فضلاً عن مساسها بالنزاهة في ذاتها .

ومن النتائج التي تمس خزانة الدولة يا مولاي ارهاق الميزانية ، بإضافة مليون ونصف مليون من الجنيهات الى البساب الأول من أبواب الميزانية الجديدة وهو باب الأجور والمرتبات . ولم يسبق أن فكبت أي ميزانية سابقة بمثل هذه الزيادة الفاحشة مرة واحدة في باب الأجور والمرتبات . بل لقد أنقص من هذا الباب في ميزانية صاحب الدولة سري باشا الأخيرة حوالي ٤٨ ألف جنيه عن السنة السابقة . ولم يضاف الى هذا الباب نفسه في الميزانية التي تشرفت بأعدادها سوى ٦٠ ألف جنيه تقريباً زيادة على الميزانية التي سبقتها ، وذلك سداً للحاجات وللضغوطات التي لم يكن بد من مواجهتها ، بصد التخفيض السابق .

ولكن أبرز ستون ألف جنيه يا مولاي من مليون ونصف مليون تزايد دفعة واحدة في باب واحد ، وهو باب الأجور والمرتبات ١٩.



ومن السجيب أنهم خصصوا ربع مليون جنيه لانشاء وظائف جديدة في وزارتي التمييز والوقاية . وكلتا الوزارتين مؤقتة تزول بزوال الحرب . فماذا يكون مصير هذا الجيش المرمم الجديد بعد الحرب ؟! وإذا قيل ان هناك منشآت جديدة تستلزم موظفين جديدين ، فأين طريقة النسيب والنمل من سائر الوزارات التي جرى عليها العمل حتى الآن ؟ ولماذا لم تقتض المنشآت الجديدة كل هذه الأموال الطائلة زيادة على مرتبات الموظفين في أى عهد من العهود السابقة ؟!

لا جواب على ذلك سوى طفيان روح المحسوبة والاستثناء وحشر المقربين والأقرباء في وظائف الدولة ، ولابد لمجاراة هذا الطغيان من تفتيح الأبواب على مصاريحها في ميزانية المرتبات والأجور للسنة القادمة !! وسيكون لهذه الزيادة بطبيعة الحال أثرها المتزايد في المرتبات وتضخم المعاشات في السنين المقبلة ... كان الله لنا ولميزانيتنا حتى تنتهى الحرب وينتهى معها الرواج الوهمي ! ...

هذا عن المستقبل يا مولاي ، أما عن الماضي وما صرف فيه بالفعل فلنفيذا لما تم من استثناءات فحسابه كله عند الله !!

على أن هناك نتيجة من أخطر النتائج التي تواجه خزانة الدولة بسبب الاسراف الفاضح الذي جعلته الوزارة الحاضرة دينها وديونها فيما يتعلق بطائفة المحظوظين والمقربين من الموظفين ، وهي تضخم المعاشات ، على نحو يزيد عبثها على الميزانية زيادة مرهقة . وقد نبهت الى هذا الخطر بالفعل قبل خروجي من الوزارة ، وقلت بالحرف الواحد نقلا عن خلاصة محضر مجلس الوزراء الذي أذاعه النحاس باشا على الصحف :

« هذه الاستثناءات لا تؤثر على المرتبات وحدها ، بل أيضا على المعاشات التي تعمل قدر الامكان على تخفيف عبثها عن الميزانية ، وذلك في حين اننا ذكرنا بصريح العبارة في برنامج الوزارة ألا استثناء ولا محسوبة ! » .

ولكن النحاس باشا وجماعته مضوا في استثناءاتهم ، وغرقوا الى الأذان في محسوبياتهم ، وانصرفوا بتفكيرهم وتديبرهم الى تفتيح موصد الأبواب ، لاشباع شهوة الاستثناء والاحتساب ، غير عابئين بما يصيب المرتبات والمعاشات من تضخم ، وما يقع على الميزانية من فدادح الأعباء .

### عروضة سخيفة :

ولهذا هرمت الوزارة الى باب المعاشات تفتحه على مصراعيه لمن يشاء الخروج . وأسرعت الى المترددين تستحتمهم وتستهرجهم الى اعتزال مناصبهم لقاء استعدادها لتلبية ما يطلبون من تسويات ومكافآت ...

فمن بقى له فى خدمة الحكومة اماناً أو بضعة أعوام زيد له مرتبه .  
وزيد بالتالى معاشه ، وأعطى فى أكثر الحالات فرقا بين المرتب والمعاش !  
وفى أى مقابل كل هذا ؟

فى مقابل إخلاء الوظائف للأقارب والمحسوبين ، سواء منهم الطامعون  
فى الترقية وأصحاب الخطوة من طالبى التمييز !!  
والأمثلة على ذلك ، يا مولاي ، كثيرة ، وفيرة ، بحمد الله الذى لا يحمد  
على مكروه سواء !

ولن نشير الى أى اسم من الأسماء التى ذكرها مكرم باشا فى عرضته  
وان كان عدد الصفحات التى ذكر بها الأسماء قد تجاوز ٦٠ صفحة من بينها  
٩٣ حالة خاصة بالنحاس باشا ، وأكثر من ثلاثين حالة لابن عثمان باشا  
وأكثر من عشرين حالة للمحسوبين على النحاس باشا وسبع حالات لعثمان  
مكرم باشا ومثلها لعمادى سيف النصر باشا وثمانية لصبرى أبو علم باشا  
وسبعة لنجيب الهلالى باشا ومحسوبيات أخرى كثيرة كتعيين الوزراء ووكلاء  
الوزارات والشيوخ والنواب ، بالإضافة الى المحسوبيات المشتركة التى  
يتقاسمها الوزراء فى هذا العهد على قاعدة « شيلنى وأشيلك » .  
وطيّل مكرم عبيد باشا فيما أصماه فضيحة وزير العدل فيقول :

لا يكاد يعفى يوم حتى يلاحقه يوم تنكشف فسادات  
جديدة ، ومدينة لرجال هذا العهد ووزرائه بوجه خاص ،  
وفيما على بعض تلك الفسادات المخزية التى ولقت أخيراً على  
بياناتها ، وفى مقدمتها فضيحة لوزير العدل .

فلقد أشرت فيما تقدم الى مد اسلاك الكهرباء الى عزبة  
معاليه بيهتم والى اشراف موقلى وزارة الأشغال أنفسهم على  
تنفيذ هذه العملية بواسطة هيئات لها بالحكومة اتصال  
وثيق ... ولكن وزير العدل ما كان يفتنح بهذا الاستغلال  
للتواضع للحكم وما يفله من المنافع ... ومن ثم فقد انتهزها  
معاليه فرصة واحدة ، غير عاقبة ، ليجمع المال لنفسه من طريق  
الاستغلال العلال ...

فقد اشترى صبرى باشا أبو علم أخيراً مائة فدان ( ١٠٠  
فدان ) فى بلدة ظهر شرب مركز منيا القمح بسعر ١٢٠ جنيه  
للفدان الواحد - اشتراها بهذا السعر من أصحابها المساكين  
الكليلين بالديون ، فى حين أن القيمة الفعلية للفدان تبلغ ٢٠٠  
جنيه - اذا لم تزد ...

ومن عجب يا مولاي ان نباع الطيان في هذا الوقت ، وبهذا السعر ، ولكن المشتري هو وزير من وزراء الحكومة ، وللحكومة على افراد الشعب ألف سبيل وسبيل ... ولذلك رأى وزير العدل أنه لا يكون عادلا مع نفسه اذا ما اشاع هذه الفرصة السانحة ، الرابعة !

ولكن هل اكتفى وزير العدل بصفته الحكومية للضغط على البائعين المدنيين ، للمساكين ؟ كلا فقد استخدم معاليه ممثل الحكومة في القرية - وأعني به العمدة - لكي يسعى لتحقيق هذه الصفقة ، وقد سعى فافلح مسعاه ، واشترى لمعاليه الأطيان بالثمن اليسير ... وليس مثل العمدة في القدرة على تهوين العسير !

ولكن لكل صفقة سمرة ، فهل يدفعها وزير العدل ، وهل يقبلها منه العمدة ، عدا وثقنا ؟ كلا ، فهناك السمرة النوعية تدفعها الحكومة من الامتيازات الحكومية ... ويدفعها وزير العدل من حساب وزارة العدل ... وقد كان !!

نعم يا مولاي ، ففي الفترة بين العقد الابتدائي والعقد الرسمي لهذه الصفقة استصدر وزير العدل قرارا بتعيين الأستاذ عبد المجيد زناكي المحامي التحديث العهد بالمحاماة وكيلا للنائب العمومي ... وإذا عرفنا أن حضرة الأستاذ المشار اليه هو سابق حضرة العمدة الذي سعى فاشترى الأطيان لوزير العدل، أدركنا مبلغ ما أوتيه معاليه من غيرة على استقلال ولا أقول استقلال القضاء ... وأدركنا الى أي حد تتسع اللمة ، في عهد وزارة الأمة ..

وهناك يا مولاي فضيحة أخرى من فضائح حركة « استقلال القضاء » التي كانت محل دعاية معيبة مريبة من وزير العدل ... فلقد رأينا أنه عين محاميا في النيابة من باب « السمرة العينية » مكافأة على خدمة شخصية لمعاليه - وفيما يلي مثل آخر على تعيين معيب آخر لمصلحة الأستاذ أحمد الوكيل ...

فإن أحمد حضرات المحامين ( هو الأستاذ عبد اللطيف صادق ) كان قد رشح نفسه في الانتخابات العامة لدائرة باب الشعرية فلما رشح لها الأستاذ أحمد الوكيل امتنع حضرة المحامي من ترشيح نفسه ضده ... ومن ثم وجبت المكافأة ... فعينه صبرى باشا أبو علم قاضيا في الحركة القضائية الأخيرة .

ولو أن الأمر التصر على ذلك لكانت الفضيحة بعض الشيء،  
ولكن الفضيحة كل الفضيحة هي أن حضرة المحامي الذى اختبر  
بين الألوف من المحامين ليعين قاضيا كان قد حكم عليه تاديبيا  
فى ٦ يونيو سنة ١٩٣٢ بإيقاف ستة شهور .

وأكثر من ذلك فقد حكم على حضرة المحامي نفسه بتاريخ ١٨ مايو  
١٩٣٦ فى قضية تاديبية أخرى رقم ٦/٥ ق بالتوبيخ .

هذا المحامي الذى حكم عليه تاديبيا بدل المرة مرتين هو  
الذى اختاره صبرى باشا أبو علم قاضيا فى حركة استقلال  
القضاء استرضاء للأستاذ أحمد الوكيل ومن اليه ممن يعم  
الوزير المسكين العطف منهم والرضاء .

ثم يتحدث مكرم عبيد باشا عن صفقة ٥٣٠ فدانا من  
الأماك الأميرية اشتراها الأستاذ يس سراج الدين شقيق وزير  
الزراعة . ويتساءل مكرم عبيد باشا قائلا اليس مدهشا  
يلمولى أن تتوالى هذه الصفقات فى إبان الحكم لمصلحة  
الحاكمين ومن إلى الحاكمين ؟ انها للفصالح متوالية نكرا، لم  
تنكب بمثلها البلاد ، فى غير هذا العهد الأسود ، والقائم  
السواد ...

الى أن يقول مكرم عبيد :

ووزير التجارة - والتسيرة - يستزم شراء عربة لوزير  
سابق قريبه من القاهرة .. ولعاليه قريب يشتغل بتجارة  
( الكسب ) يرجو أن يكون له انتفع من تضاعف سعر الكسب  
فى التسيرة ، ولو على حساب الجمهور المسكين ...

ولعالي وزير الشؤون الاجتماعية صهر يشتغل بتوريد  
التبن للجهات الرسمية ، وقد عومل معاملة خاصة دون غيره من  
الموردين كسب من ورائها الألوف من الجنيهات .

ويذكر مكرم عبيد باشا :

بيانات جديدة عن القضايا العسكرية التى وكل فيها  
الأستاذ حسين فهمى صهر عبد العزيز بك النحاس فافلح مسعاه  
لدى الحاكم العسكرى ولم يصدق على الأحكام الصادرة فيها :  
وهى :

١ - قضية عطية غنيم نمرة ١٢٢٨ سنة ١٩٤٢ جلسة ١٧/٦/١٩٤٢ •

٢ - قضية محمد نجيم جلسة ١٧/٦/١٩٤٢ •

٣ - قضية الحاج عفيفي بسام جلسة ١٩/٨/١٩٤٢ •

٤ - قضية داود سليمان جلسة ٢٤/٦/١٩٤٢ •

الى أن قال :

وهناك معامون آخرون محسوبيون أو مقربون قد جعلوا من مسألة التصديق على الأحكام العسكرية دود رزق لهم ، ومصدر فضيحة للعهده بأكمله ، واني أرفق مع هذا خطابا وصلى بالبريد من تاجر بالهلة الكبرى وكل حضرة النائب المحترم الأستاذ ابراهيم مكاوي - وهو الذى اختص بالتهجم على مكرم فى جريدة المصرى فاخصتته الوزارة بعطفها الأدبى ، والذهبى ! ويقول حضرة التاجر انه وكل الأستاذ المذكور فى القصة حكم عسكري صادر ضده وقد نجح حضرته فى مهمته فلم يصدق الحاكم العسكري على الحكم ولكن التاجر شكى من اصرار المعامى على آتعاى يرى التساجر انه لا يستحقها ونحن نرى انه يستحقها •

اما ما أسماه مكرم عبيد بفضيحة الفضاحة فيتعلق باستخدام الشرطة بشراء فرو لحرم النحاس باشا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه •

وقد روى مكرم باشا حكاية الفرو على النحو التالى :

لقد عنيت يا مولاي فى هذه العريضة عناية خاصة بان لا اعرض لسؤوون النحاس باشا الخاصة ، فهى بعيدة عن نطاق النقد العام ، ويجب أن تكون محل الرعاية والاحترام •

ولكن النحاس باشا المسكين لم يعد فى حالة تسمح له بان يفرق بين الخاص والعام ، فالحكم قد أصبح محل استغلال خاص له ولأهله ووزرائه ، فهو يعطى لهم البيوت يسكنونها ، او يؤجرونها ، والأطيان يشترونها ، والأوقاف ينتظرون عليها والحسوبة يوظفونها ، والبنوك يحتلونها ، والغلال والتحبوب ومواد التموين يصدرونها ، والخمور والبضائع يستوردونها ، وأخيرا وليس آخرا فما هى شئ الفراء الثمينة تستعصر لأغراض الزيتة فلا يجنون الا وزارة الخارجية فى مصر وسفارتنا المصرية بلندن يكلفونها ويعركونها !!!

ولقد وصل الى علمى من اوثق المصادر - وانى اتحدى  
الحكومة ان تكذبنى اذا اجترأت - ان برقية ارسلت اخيرا  
بالسفرة من وزارة الخارجية المصرية الى سعادة سفيرنا بلندن  
لشراء ٦ قطع من الفراء ( فرو الثعلب الأبيض ) قيمة كل منها  
٥٠٠ جنيه ( ومجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيه ) لصاحبة التهمة  
حرم رفعة رئيس الوزراء وهو فى نفس الوقت وزير الخارجية !!

اى عبث بعد هذا يامولاي بكرامة الدولة ؟ واعمال  
الدولة ؟ ووظائف الدولة ؟ ثم من اين لك كل هذا ياسيدى  
التعاس باشا وقد كنت الرجل الفقير الى وجه الله تعالى ؟  
واذا ما انقضت ثلاثة آلاف جنيه على مادة من مواد الترف  
والزينة ، فانت اذن رجل ثرى ، وثرى جدا ؟

فهل لى ان اسالك كيف تنفق مبلغا كهذا على شيء كمال  
كهذا ، ومثله لشراء سيارة كوتسيكا ، وآلاف اخرى من الجنيهاات  
لشراء الثلاثس والآلات - فضلا عن شراء المسات من  
الفدادين - هل لى ان اسالك كما سألنا نسيبك المليونير ،  
من اين جاءك هذا الثراء الطارىء الوفير ؟

دهنى ، دعنى اسالك ، وابكى عليك ولك !



## الفصل الخامس

### واخيرا لا آخر

مكرم باشا يتهم وزارة النحاس باشا  
باستغلال الأحكام العرفية لصالحه  
كما يتهمه بتزوير الانتخابات  
واعتقال خصومه السياسيين  
ويخفق حرية الصحافة

ويخصص مكرم عبيد باشا الباب الثاني من عريضته أو بمعنى أدق كتابه الأسود بما أسماه الاعتداء الفظيع على الحريات والعبث بالديمقراطية، واستغلال الأحكام العرفية فيقول :

أما عبث النحاس باشا وزملائه بالحكم التيايى وتقاليده في هذه الفترة القصيرة من الزمان ، فقد بلغ حدا لم تشهده مصر في أى عهد من العهود ، حتى اتى شهادتها مصر قبل أن تظهر بدستورها الحديث . وإنما يقع الوزر في ذلك على الوزارة الحاضرة وسلطانها الباطش الطائش سواء على نوابها ، أو على رئيس مجلس نوابها ، بحيث أصبحت مشيئة الحكومة وحدها هي النافذة ، وكلمتها وحدها هي المسموعة دون أن يتاح لصوت معارض أن يرتفع بكلمة راجحة في سبيل الله والحق والمستور .

وقد اتخذ هذا العبث الدستوري الحزن أشكالا شتى أشرف بأن أذكر منها : أولا - طغيان الحكم العسكرى على الحكم الدستوري . وقد بدأ هذا الطغيان في صورته الملموسة في أول جلسة من جلسات الدورة البرلمانية الأخيرة ، التى استهلها النحاس باشا ووزرائه استهلاكا مشسثوم الطالع بسلب البرلمان حق مناقشة الأحكام العسكرى فيما يتخذ من اجراءات وما يصدر من أوامر القبطى حتى على أعضاء البرلمان ، وابتدأهم غياهب السجون أو نفهم الى أقاصى البلاد ، بلا اتهام

ولا تحقيق ولا مناقشة ولا سؤال - وهو ما حذا بالعارضة على اختلاف نزعاتها الى الانسحاب من الجلسة التي جرت فيها هذه المناقشة الدستورية ، ومن تكاد الاقصد أن يعجز رئيس مجلس النواب في تلك الجلسة نفسها فلا يكتفى بما قدمت يده من مساهمة في اقرار هذا الوضع الدستوري للهن ، بل يستبجح لنفسه أن يتكلم من منصة الرئاسة فيصف احتجاج المعارضة على ذلك ونسحابها بأنه « سبة للحياة البرلمانية » !

وهكذا سار النحاس باشا في استغلال السلطة العسكرية الى مدى لم يصل اليه أحد قبله . فالواقع المسجل أن رفعة على ماهر باشا وهو الذي أعلن قيام الأحكام العرفية وتولى سلطة الحاكم العسكري قد وعد ، ثم حقق ما وعد ، بأن لا يصدر أمرا عسكريا دون عرضه على البرلمان ، ولقد كانت أوامره العسكرية تتعرض للتعديل والتبديل في معظم الأحيان طبقا لما يراه أعضاء البرلمان وبينهم رجال المعارضة الوفدية إذ ذاك . . . ولم يكن الوفد رغم ذلك يغفل قلقه واعتراضه هل الأحكام العرفية حتى في دائرة تلك الوعود ، والقيود !

ولكن النحاس باشا لم يكد يلى الحكم حتى ألقى القبض على رفعة على ماهر باشا دون تحقيق ولا محاكمة ، ولكنه على كل حال سمح بالمناقشة البرلمانية في مسألة اعتقاله .

ثم تقدم رفعة النحاس باشا في استغلال سلطة الاعتقال خطوة ثانية . فأباح لنفسه أن يعتقل من أعضاء البرلمان من يشاء دون أن يبعث الى المجلس الذي ينتسب اليه العضو المعتقل حتى بمجرد الاخطار . كما حدث في شأن صاحب السعادة محمد طاهر باشا عضو مجلس الشيوخ . . . وقد اعتقل سعادته مع حفرة صاحب السمو الأمير عباسي حليم دون أن يسمح بنشر شيء عن اعتقالهما أو بتقديم استجواب عنه في البرلمان ! . . .

ثم تلت هذه الخطوة ثلاثة الاثافي ، إذ ألقى النحاس باشا القبض على أحد أعضاء مجلس النواب وهو الدكتور فهمي سليمان ، وأبى على المجلس أن يناقشه في ذلك الحساب ، متلذعا بأن المجلس حين أقر سلطته العسكرية قد أعطاه في الوقت عينه تفويضا يفعل بمقتضاه ما يشاء وإن له



من سلطة الاعتقال ما يسمح له كل يوم بالقبض على من يشاء  
من النواب وغير النواب ، دون أن يكون للبرلمان أن يناقشه  
فيما فعل أو يفعل في الماضي أو في الحاضر ، في المستقبل !!  
ولقد رأى نواب المعارضة أن يسحبوا بعد احتجاجهم على  
هذه الدخانية العسكرية التي تجعل الحياة النيابية أثرا بعد  
عين ، فانتفض أحد الوزراء - وهو وزير العدل - فرصة خلوه  
اجو ، كما فعل رئيسه من قبل ، وراح يحنو حلقه رئيسه في  
قلب الحقائق التي لا تكذب ، وزعم أنني وافقت على اعتقال  
رفعة ماهر باشا ، ولكن من سوء حفظ الوزير والوزارة التي  
يمثل معاليه مبلغ أمانتها للحق والواقع ، أن المناقشات التي  
دارت في هذا الشأن بيني وبين رفعة النحاس باشا ومعنا  
بعض الوزراء قد أتيج حضورها حينئذ لبعض الكبراء ، وكلهم  
بحمد الله أحياء ، ففي إحدى المناقشات كان صاحب العزة  
محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ إذ ذاك وصاحب  
السعادة عبد القوي أحمد باشا من شهود المناقشة والجدل .  
ولقد شهد الأخيران مشادة بيني وبين رفعة النحاس باشا ،  
حينما اقترح سعادة عبد القوي أحمد باشا بالنياحة عن علي  
ماهر باشا بقاء رفعة في عزبته ، بقبول منه فوافقت أنا على  
هذا الحل الذي ارتضاه علي ماهر باشا واعترضت على اصرار  
النحاس باشا على الأخذ بقرار الاعتقال ، وكان يحتاج في  
اصراره بأن المسألة من اختصاص الحاكم العسكري دون  
سواه ، بينما اصررت من جانبي على أن المسألة ليست  
عسكرية بعتة ، ولكن لها ناحتها السياسية والمستورية ،  
وأبي النحاس باشا مع ذلك إلا أن يتمسك برأيه وقراره ،  
وفيما يلي نص خطاب أرسله إلي شاهد عدل هو حضرة صاحب  
السعادة عبد القوي باشا أحمد ، وفيه فصل الخطاب في هذه  
الأكولة الكبرى :

١٩٤٢/١٢/٩

حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا

عزيزي الباشا

بعد التحية : ردا على خطاب سعادتكم أذكر جيدا أنني  
عندما رجوت رفعة النحاس باشا بمكتبته بمجلس الوزراء -  
بحضوركم وحضرات اصحاب المعالي زكي العراقي باشا ووزير

المواصلات. يومئذ ونجيب الهالكي باشا وصبرى ابو علم باشا وسعادة محمد محمود خليل بك رئيس الشيوخ السابق - ان لا يقبض على رفعة على ماهر باشا وان يسمح له بالبقاء بداره بمصر ، او بالعودة الى عزبته ، تفضلتم سعادتكم وقتلتم انى موافق عبد القوي باشا على رايه فهو يقول كلاما مقبولا ، واذا سمع هو ومحمد بك محمود خليل بالانتظار قليلا بمكتب السكرتير فاننا نبهت الامر سويا مع رفعتكم وحضرات الزملاء الوزراء « فاجاب رفعتة : اسكت أنت يا مكرم لانى احاكم العسكرية والمستول عن هذه الشئون فما كان من سعادتكم الا ان طلبتم من رفعتة بان يستمع لرايك ، وفي نهاية الامر التفت الى رفعة النحاس باشا وقال انا مصر على رايى وساعيد النظر فى الامر باكر اذا سلم على باشا نفسه بلا قيد ولا شرط .

هذا ما وقع اسجله ردا على خطاب سعادتكم واجبا التفضل بقبول تعياني واحتراماتي ؟

المخلص

عبد القوي احمد

ومما هو جدير بالذكر ان النحاس باشا كان قد اتفقد اجراءاته الاولى لالتزام رفعة على ماهر باشا بالسفر الى عزبته دون ان يطلعنى او يطلع الوزارة على ما فعل . فلما علمت بما حدث سألته كيف اتفد مثل هذه الخطوة الخطيرة دون ان يستشيرنا فكان جوابه ان هذه من السياسة العليا التى يختص بها دون الوزراء ! .. ، فاعلنت لرفعتة اننى ارفض ان تكون السياسة الدنيا وحدها هى التى تدخل فى اختصاص الوزراء ، واحتججت على مواجهتنا بسياسة الامر الواقع دون مناقشة ولا مشاورة ! .

ومع هذا كله ، يابى وزير العدل الا ان ينتهج نهج رئيسه ، حينما تكلم فى غيبتى بمجلس النواب ودوى من الوقائع ما بينت فى الباب الاول مجافاته للمصلح والحق ، ولا يتحرج وزير القضاة ان يلقي من منبر البرلمان اكلموبة صريخة فى مسالة كهذه كان مولفئ بشانها معروف فى حينه ، لجميع الجهات وللكثيرين من الشيوخ والنواب على اختلاف احزابهم .

وليس يعينى فى هذا اللقائ ان اكلب قوما ثبت عليهم الكلب بالاذلة والنشهود ، انما يعينى ان ابين ان النحاس باشا تدرج فى طفيانه العسكرية على حساب الحياة المستوية ، حتى وصل الى حرمان البرلمان من حق مناقشة تصرفاته العسكرية على الاطلاق !! فاختفى الحكم المستوى فى ظلال الحكم العسكرى ..

ومن سوء حظ النحاس باشا وحظ البلد معه ان الحكم العسكري ، منذ اول ما طشى على الحاکم العسكري نفسه ! فحكيمته العقلية العسكرية قبل ان يحكم بها غيره شانه فى ذلك شان كل ضعيف يقوى ، وان الانسان ليطفى ..

### صاحب العلم !

وليس ادل على هذه العقلية مما بدا للناس من بعض الصغائر الى جانب ما سيأتى بيانه من الكبائر ، بلغ برفعته الامر ان يتخذ لنفسه من مظاهر الحكم والسلطان ، علما يرتفع ويتغلف على سطح داره اشعارا بوجوده او بغيبته عن البنيان ! ...

وعلى اثر الضججة التى اثيرت اخيرا حول « صاحب العلم » وترتب عليها اغلاق مجلة روى اليوسف لمدة ثلاثة شهور ، اختفى العلم عن الأنظار - وقد رايته وراه غيرى ، لاننا اينما ان نصرق ، قبل ان نحقق !! ..

ويتمشى مع العلم الحفافي فى امل البنيان ، وجود عساکر « الحرس » حول الجدران .. ولقد كان لكل رئيس وزارة وحاکم عسكرى فى سالف العهد والأوان ، عسكرى واحد يحويه « كشك » خشبي واحد او على الاكثر حارسان ..

ولكن حاکمنا العسكري الديمقراطي يابى ان يكون له من الحراس العسكريين الوائفين بأبواب داره الامنة ، تحويهم اكشاك صة ! .. فاذا ما خرج من الدار فى المساء او فى الصباح ، زلزلت الاكشاك زلزالها ، وقال الجيران مالها ... ثم لمقع السلاح ، وعلا الصباح ، قره قول سلاح .. قره قول سلاح ؟ .. ولقد قيل لى ان بعض موظفى السفارة البريطانية الذين تطل مكاتبهم على دار النحاس باشا قد ازعجهم هذا

الصباح المنكر ، حتى كاد هذا الفجر الانساني ، أن ينسيهم  
التحالف المصري البريطاني ١٠٠

بالنكبة الديمقراطية في بعض انصارها من  
الديمقراطيين ١١ ٠٠

ولو أن هذه العقيلة انحصرت في شخص رئيس الوزراء  
وفي المظاهر المحيطة به ، لكان الأمر بعض الشيء ، ولكنه تعدته  
ويا للأسف إلى حكم هذا الشعب الأمين ، وإلى حرياته المقدسة  
التي جاهد لها وبذل في سبيلها « الدم والتعب وعرق  
الجبين » ١ ٠٠٠

وعن اعداد حق الاستجواب يقول مكرم عبيد باشا :

والاستجواب هو الوسيلة الدستورية التي يستطيع بها  
النائب أن يزاول عمله في محاسبة الوزارة وطرح الثقة بها على  
المجلس اذا اقتضى الأمر ، وعلى أساس هذا الضمان الدستوري  
تقوم المسؤولية الوزارية أمام البرلمان . فاذا سلب النائب  
حق الاستجواب فقد انهأت المسؤولية الوزارية التي لا قيام  
للحياة الدستورية بغيرها على أي وجه من الوجوه .

وقد رأت الوزارة أن تسلب المعارضة هذا الحق البدهي ،  
فلجأت إلى أغليتها العددية من جهة كما لجأت إلى رئيس المجلس  
وهيئة مكتبه من ناحية ثانية ، فاذا الناحيتان تقاسمان مهمة  
القضاء المبرم على حق الاستجواب بوسائل متعددة ، منها :  
استعمال مقصلة الأغلبية في استبعاد أي استجواب لا تريد  
الحكومة أو استبعاد ما تشاء الحكومة من فقراته وأبوابه قبل  
أن يسمح بمناقشة كلمة واحدة منه ، ومنها : ألا يدرج رئيس  
المجلس ما يقدم إليه من استجوابات ، وقد قنعت في الدورة  
الماضية استجوابات عدة لم تدرج في جدول الأعمال ، أحدها  
عن أسباب الخلاف التي أدت إلى خروجي من الوزارة ، وآخر  
خاص برخص التصدير والاستيراد وثالث عن الاستثناءات التي  
وقعت بعد خروجي من وزارة المالية ، ورابع عن اساءة تنفيذ  
المعاهدة ، وخامس عن حرية الرأي ، وسادس عن المعتقلين ،  
ومع خبورة المفوضات التي تناولها هذه الاستجوابات أو على  
الأصح خطوطها هذه الموضوعات أبرز رئيس النواب أن يدرج  
أحدها في جدول الأعمال ، بل عملت رئاسة المجلس إلى مناورة

طريقة لتخليص الحكومة من منافسة ما أدرج بالفعل في جدول الأعمال من استجوابات ، فكانت مواعيد الجلسات تتحدد في غير الأيام المخصصة للمناقشة أو لاستئناف المناقشة في الاستجوابات ٠٠ ومن المضحك المبكى انه بعد ان اتى رئيس الوزراء بيانه في استجواب الاستثناءات أجل المجلس بياني ورد الزميل المستجوب ( النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطة ) الى جلسة يحدها مكتب المجلس ٠٠ ومنذ ذلك الحين لم يجد رئيس المجلس المحترم جلسة يجدها لاستكمال هذا الاستجواب القائم في حين انه نظرت استجوابات اخرى جديده ، وعديده ! ٠٠

ولم تضق الوزارة ، ومن ورائها رئاسة النواب ، ذرعا بالاستجوابات وحدها ، ولكنها لم تطق كذلك ان تواجه ماهو أخف منه وأهون ، ونعني به طلب المناقشة الذى نصت عليه اللائحة الداخلية ، فلم يكد ستة وثلاثون عضوا من المجلس ، وكاهم من البسطة التى تتسبب اليها الحكومة يتقدمون بطلب كتابي لفتح مناقشة في موضوعات خطيرة حدودها ، وعدوها ، حتى انتهز رئيس المجلس فرصة انعقاد إحدى الجلسات السرية فتسلا الطلب الخطير ، وأخذ من الأغلبية الوزارية قرارا باستبعاده من غير مناقشة في الجلسة السرية حتى لا تتسرب محتويات الطلب الى أسماع الرأى العام !! ٠

وأخيرا افتتحت الدورة البرلمانية الحالية فاذا الحكومة تستعين بنوابها ورئاسة نوابها وتقرر الخطر المبادئ. لكي تغشق في المهل الاستجوابين اللذين قدمهما أحد نواب المعارضة ، وهو حضرة النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطة ، حتى لم تجد المعارضة بدا من تسجيل احتجاجها على خطة الوزارة والوزاريين بالنسحابها في أول جلسة من الجلسات ٠

عن حوادث الأزهر الشريف وانتخابات جرجا يقول مكرم عبيد  
باشا :

● حدث منذ أيام أن قدمت مع جماعة من الإخوان عريضة لمناسبة الحكومة في حوادث الأزهر الأخيرة التى وقعت في ١٣ فبراير وفي انتخابات جرجا الأخيرة - وهى حوادث أقل ما يقال فيها انها تمس حرية الجماعات والأفراد ، فضلا عن حرية الانتخاب ، مساسا خطيرا ٠

وقد قمنا العريضة على الناحية العامة من هذه الحوادث  
من حيث أساسها بالحريات .

وحسبنا أنها وقد خلت من الألفاظ التي يعدها رئيس  
المجلس « نائية » - والألفاظ في قاموس العهد الحاضر هي  
الألفاظ الصريحة ، والصراحة هي القاسية النائية ؛ - حسبنا  
أن العريضة ستنظر أو في القليل تعرض . . ولكن مساعدة  
رئيس المجلس أبي علينا ذلك لأنه رأى في العريضة اتهاماً  
للحكومة ، وعبثاً حاولنا الاحتكام إلى المجلس في هذا العهد  
الديمقراطي هو المجلس ، كما أن رئيس الحكومة هو  
الحكومة ؛ . .

ولقد ترتب على هذه الحوادث الخطيرة أن أصيب عدد  
كبير من الجرحى بين طلاب المعاهد واعتقل عدد من الطلبة ،  
بل والأساندة ، بل ومن أصعب الفضيلة مشايخ المعاهد ؛ . .  
ولكن أنى لنا أن يسأل ، ولو مجرد السؤال ، عما يمس  
معاهد العلم وأساتذتها وطلابها . . وأنى له أن يناقش ولو  
مجرد المناقشة تلك الفضائح الانتخابية المنقطعة النظير التي  
حدثت في جرجا تأييدا لمرشح الحكومة فيها والتي ترتب عليها  
أوسال أكثر من ألف جندي بملاطهم ودباباتهم وطياراتهم .  
حرمان الناخبين من التذاكر ، وضرب وجرح كل معارض لهذا  
الحكم الزاهر ؟ .

وبعد لأي ، فقد طلب منى رئيس المجلس تقديم استجواب  
في هذين الموضوعين فقامته ولكنه لم يدرج حتى الآن ، ولعله  
لن يدرج . .

يامولاي ، إذا كان قد جنى على الحياة النيابية القائمة في  
مصر رجل واحد ، فهذا الرجل هو مصطفى النحاس باشا ،  
وإذا كانت الجناية من عمل رجلين اثنين ، فالثاني بلا مراء هو  
عبد السلام فهمي جمعة باشا ، الرئيس الحاضر لمجلس النواب  
الحاضر . . .

وعن اعداد حق طلب البيانات من الحكومة يقول صاحب الكتاب  
الأسود :

وهو حق دستوري لم ينكر من قبل على أي نائب  
مستجوبا كان أو غير مستجوب ، ولكنه أكثر على النواب  
جميعا ، وتمسكت الحكومة الحاضرة بانكاره لأن ( مكرما ) طلب

بيانات عن الاستثناءات التي اعلنت ، وخص التصدير التي منحت ، وكل ما هنالك أن الوزارة تحتمى بهلم هذا التقليد وانكاده لكي تهرب من تبعة التسليم بما يجري من وراء الستار من محسوبيات واستثناءات في التوظيف والتصدير على السواء !! •

ويقول مكرم باشا عن انتهاك الحصانة البرلمانية :

لم تتردد الوزارة في انتهاك الحصانة البرلمانية على وجه لم تسبقها إليه وزارة سابقة ، ولا يمكن أن تدركها فيه وزارة لاحقة ! فمن تفتيش منازل النواب الى اعتقال أي نضمو من أعضاء المجلسين دون استئذان البرلمان في حالتي التفتيش والاعتقال ، بل دون مجرد إخطار المجلس المختص ، بينما كان ممثلو الوفد في البرلمان الماضي ، وبينهم وزيران حاليان ، ينعون على صاحب الدولة حسين سري باشا مجرد الأمر بتفتيش ضيعة أحد النواب دون استئذان المجلس في ذلك ، وكانوا يرون في ذلك خروجاً صريحاً على الحصانة البرلمانية ؟

وعن اسقاط عضوية النواب بعد اقرار صحتها يقول مكرم باشا :

وكما أدى طغيان الوزارة على نوابها وإذعان النواب لمشيئتها الى اهدار الحقوق السالفة كلها على أيدي هؤلاء النواب أنفسهم ، كذلك بلغت روح الاستهتار بمبادئ الدستور وأصول الحياة النيابية الى حد اهدار قرارات البرلمان ذاتها فيما يتعلق بصحة نيابة أعضائه ، خلافاً لكل ما يقرره فقهاء الدستور ، وما تؤيده أعرق التقاليد الدستورية . فما هو الا أن اختلفت الوزارة مع أحد النواب ، وهو الأستاذ أحمد قاسم جوده ، بسبب إصرارها على مهاجمة ( مكرم عبيد ) وأنصاره والعلم عليهم في جريدة ( الوفد المصري ) التي كان يدير تحريرها ويكتب فيها الأستاذ أحمد قاسم جوده ، في حين رفض هو أن يقوم بذلك أو يشترك فيه . كما يدل على ذلك الخطاب الذي أرسله الى وزير العدل ، والذي أشرف بارتاق صورة منه ومما تلاه من مراسلات في هذا الصدد - ما هو الا أن دب هذا الخلاف حتى استدعى وزير المعارف في اليوم التالي أحد نواب الوزارة وسلم اليه ملف الأستاذ قاسم جوده بالجامعة المصرية - وكان الوزير يعلم بكل ما فيه ، كما

تعلم به الوزارة ورئيس لجنة الطعون بمجلس النواب ، عنما وافق المجلس على صحة نيابته ورفض الطعن المقدم في سنه - وسرعان ما طلبت الوزارة بلسان أحد نوابها أن يعاد النظر في الطعن المرفوض ، على أساس السبب المرفوض ، وأصر رئيس الوزراء على إهدار المبادئ الدستورية ، والتقاليد الدستورية ، والحقوق السنوية التي تجعل لقرار البرلمان في مثل هذا الطعن قوة الحكم الذي لا ينقض ٠٠٠٠ فكل هذا لا يساوى شيئاً عند الوزارة مادامت تصل من ورائه إلى التذليل بالنائب الكاتب الذي رفض أن يجاوب كتاب الوزارة في التهجم الباطل على ( مكرم عبيد ) !

وقد كان للوزارة ما أرادت ، وهلم البرلمان بأيدي أعضائه قيمة قراراته بشأن الطعون وتحقيق صحة النيابة ، وأخرج الأستاذ قاسم جوده بعد جلسة استغرقت سبع ساعات ، ثم رأت الوزارة في عشر دقائق أخرى من الليلة نفسها أن تصب جام غضبها على نائب شاب جرى تهرأ على أن ياتف في صف مكرم عبيد وهو الأستاذ جلال الحماصي ، فأصدر المجلس في غيبة النائب قراراً بإخراجه في عشر دقائق لا تزيد ، بعد أن مضى على قرار المجلس نفسه بصحة نيابته بضعة شهور !!

وكذلك املت شهوة الانتقام على الوزارة خطوة جديدة ، في طريق الصمت بالحياة النيابية على أيدي نواب أكثريتها المرمعين ! وكانت سابقة لم يسبق لها مثيل ..

وعن تحريم نشر الاستجابات أو ملخصها في الصحف يقول مكرم

باشا :

أخيراً ، وليس أخراً ، عملت الوزارة إلى التهرب لا من مناقشة الاستجابات وحسب بل من إداعتها بنصها ، أو نشر خلاصة عنها منقولة من جداول الأعمال ، أو حتى مجرد الإشارة إلى موضع استجواباتها في الصحف ، قبل يوم مناقشتها ، في حين جرت جميع المبادرات السالفة ، بالاتفاق مع البرلمان ، على أن تنشر خلاصة لموضوعات الاستجابات ، تثبت في جداول الأعمال ويصرح بنشرها في الصحف .



ولكن الوزارة التي تتمسح بالشعب اليوم ، هي يعنيها  
التي تأتي على هذا الشعب أن يعرف كثيرا أو قليلا مما يدور  
تحت قبة البرلمان من مناقشات بين ممثل الشعب !! .

ويخصص مكرم بانسا جزءا من كتابه عن خنق حرية الصحافة  
فيقول :

هذه أمثلة تشرفت بسردها أمام أنظار جلالتم ، لأبين  
كيف عملت الوزارة الحاضرة معاول انهم في بناء الحياة  
النيابية ودكت قوائمها من الأساس . وما كان متهوما ،  
ولا معقولا ، أن يكون هذا مبلغ تشكيل الوزارة بالسلطة  
التشريعية ثم يكون للسلطة الرابعة ، وهي سلطة الصحافة ،  
حظ أسعد من حظ البرلمان في ظلال هذا العهد الفاشم .

ولقد بلغ من اشتداد وطأة الأغلال التي ترسف فيها  
الصحافة على يد النحاس باشا ووزرائه ، أن وجد مجلس نقابة  
المصنفين نفسه مضطرا الى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج الى  
الحاكم العسكري ، مذكرا برفعته بمصا جا. في مذكرة الوفد  
المصري المؤرخة في أول أبريل سنة ١٩٤٠ ، من أنه :  
« ..... لا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية الى  
رقابة على كل الشؤون المصرية حتى أصبح المصريون في عهد  
الاستقلال وكانهم آلة عمياء صماء لا يسمع لهم صوت في  
شئون بلادهم ، ولا يلبسون الى أي مصير هم مسوقون ، بل  
ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم اليه مسوقون » ! .

وقد سرد مجلس نقابة الصحافة في أحد احتجاجاته هذه  
صنوها من أمثلة الأرهاق التي تتعرض لها الصحف في هذا  
العهد مما يجاوز كل ما كان في عهود الوزارات السابقة ، ثم  
اختتم مذكرته بقرار صريح هذا نصه :

« من أجل هذا يقرر مجلس النقابة أسفه الشديد  
لأساليب الرقابة الصحفية ويرفع الى رفعتكم احتجاجه على  
الابراءات التي تتبعها الرقابة وخروجها على الحدود المرسومة  
لها ومخالفتها النص وروح الأحكام العرفية ، وما جرى عليه  
العمل في العهود السابقة ، وما أعلنتموه رفعتكم أيضا في  
اجتماع المصنفين ويقرر أن الصحافة والحالة هذه ازاء استحالة  
مادية ومعنوية تمنعها من أداء واجبها » .

## وتلا ذلك الامضاءات الآتية :

« فكري أبانقة • محمد عبد القادر حمزه • إبراهيم  
عبد القادر المازني • حافظ محمود • محمد خالد • مصطفى  
أمين • جلال الحماصي • كامل الشنتاوي • مصطفى  
القشاشي » •

وفي عبارات هذا القرار الواضح ، الذي قدمه أعضاء  
لجنة الصحفيين الى النحاس باشا بعد طول ياسوم من سماع  
صيحاتهم المختلفة ، غير تصوير روح الطغيان التي تنشر ظلها  
على كل أداة من أدوات الرأي والحرية في البلاد •

وقد بلغ من تمادي النحاس باشا في استغلال سلطته  
العرفية ان اختفت كلمة المعارضة من الصحف ومجيت معوا ،  
وحرم على الكتاب ان ينقلوا عملا من أعمال الوزارة جل  
او هان ، وصودر حق الناس الأولى ، الذي كلفه القانون  
العادي ، في الرد على ما يكتب عنه وتفنيد ما يفتري عليهم من  
الأعمال أو الأقوال ، وحرم على الصحف ان تنشر أسماء  
اشخاص يمينهم ولو في مناسبة من المناسبات العادية ، أو  
في مناسبة كريمة ، كتقيد أسماء مكرم وزملائه من أعضاء  
الكتلة الوفدية المستقلة في دفتر التشریفات ، وإعلان ولائهم  
لشخصكم المعظم • وحذفت الرقابة على كل ذكر لبرقيات  
ورسائل تلقيتها من شخصيات سامية المكانة على اثر خروجي  
من الوزارة وبينها رسالتان لصاحب السمو الأمير عمر طوسون  
وصاحب الفضيلة الشيخ أبو الوفاء الشرقاوي ••

واني لاكتفي يا مولاي بإضافة امثلة قليلة اخرى لا تكاد  
ينقصها التعليق :

١ - حدث ان قبض الله الى جواره أحد أعضاء الكتلة  
الوفدية المستقلة في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ ، وهو  
المنفور له الأستاذ عبد الوهاب البرعي المعامي • فرأيت واجبا  
على ان أنعاه في جريدة الأهرام • ولكن النعي لم يكذ ينشر في  
الصباح حتى هاج هائج النحاس باشا ، وفارت ثورته لأن  
النعي تضمن ذكر الكتلة الوفدية المستقلة !!

وترتب على هذه الثورة امران :

(أولهما) اصدار تعليمات الى الرقباء بمراجعة اعلانات

الوفيات ، حتى لا يقضى الله الى جواره رجلا آخر من رجال  
الكتلة الوفدية المستقلة فيذاع في نعيه انه لقي ربه على عقيدته  
الوفدية المستقلة !! •

(ولانيهما) ترتب على هذه الثورة كذلك ان صودرت  
برقيات التعزية في الفقيه الذي اهاج نعيه اعصاب الحاكم  
العسكري العتيد !! وكان من تلك البرقيات المفضوب عليها  
تعزية من صاحب السمو الامير الجليل عمر طرسون ، فلما  
تاخر ردى عليها ، تحدث الى حضرة باشكاتب دائرة سمو  
الامير ، وسألني عما اذا كانت البرقية قد وصلت الى ، وعندئذ  
فقط علمت بما كان من مصادرة البرقية ، فبادرت الى ابلاغ  
عزى وشكرى الى سمو الامير ، وخشيت ان تحول الرقابة  
العسكرية مرة اخرى دون وصول هذه البرقية ، فبعثت بصورة  
منها في خطاب بالبريد الى حضرة باشكاتب دائرة الامير !! •

٢ - جرت بعد ذلك انتخابات تكميلية لعضوية مجلس  
الشيوخ عن دائرة منشاة سلطان • وتقدم للانتخاب فيها  
مرشح للوفد هو حضرة عبد القادر المناستري بك ، ومرشح  
مستقل هو حضرة الدكتور فؤاد سلطان بك ومرشح اعلن  
الوفد أنه لا يؤيد ترشيحه هو حضرة عبد الرحمن شادى بك •

واشتدت دعاية الوزارة لمرشحها في هذه الدائرة ، الى  
حد سفر اثنين من الوزراء هما صبرى ابو علم باشا وزير  
العدل ، والاستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشؤون  
الاجتماعية ، وقد خطب اولهما في تأييد مرشح الوفد واعلان  
حرص الوفد على انتخابه دون الآخرين •

ثم ظهرت النتيجة فاذا المرشح الوفدى يكاد يفقد  
التامين •• واذا المرشح الذى اعلن أنه لا يرشحه ، وذكر  
اسمه صراحة في بيان اذيع في الصحف ، وهو عبد الرحمن  
شادى بك يفوز بضعف الاصوات التى نالها مرشح الوفد !  
اما المرشح المستقل الذى ابى ان يقبل الترشيح على مبادئ  
الوفد وهو الدكتور فؤاد سلطان بك فقد فاز بالأغلبية  
الساحقة ، ونال من الاصوات اكثر من ستة اضعاف حضرة  
المرشح الذى سائر من اجله وزير العدل فى اسبوع الانتخاب  
فجنى عليه وهو لم يجن على احد ••

وكان للنتيجة بطبيعة الحال وقع الصاعقة على رأس الحاكم العسكري الذي عاجلته هذه الضربة في ميدان الانتخاب التمشي بعد الضربة السابقة التي تلقاها في انتخابات نقابة المحامين . فاذا هو يلجأ الى سلاح الرقابة يشهره في وجه الصحف حتى لا تذيب الأرقام التي أسفر عنها الانتخاب بينما سمح بنشر أرقام انتخاب فرعى آخر في اليوم نفسه بدائرة شباس الشهداء فاز فيه مرشح الوفد بعضوية مجلس النواب !! .

بل ان النقاس باشا أي على الشيخ الفائز ان يقال في مقال في مقام تهنتته بأحدى الصحف ان نجاحه لقي ارتياحا عند الناس . وكل ما سمحت به الرقابة النقاسية في هذا المقام ان يقال ان فوزه قوليل بالارتياح « من أصداقائه وعارفيه » !! ومن هذا القبيل ما نشرته الصحف من انتخابات جرجا ، فقد سمح لها بان تشير الى فوز مرشح الوفد دون ان تشير الى تنازل المرشحين الآخرين في ظروف لا تشرف الحكومة في شيء . . . وهكذا ظن النقاس باشا - كما ظنت النمامة من قبل - انه خدع النقاس اذ خدع نفسه !! .

٣ - وأخيرا ، وليس أخرا ، جاءت الدعوة الاجتماعية المتواضعة التي تشرفت بتوجيهها لتناول الشاي في داري يوم ٢١ يناير الماضي . وتفضل بتلييتها من تيسر له الحضور من حضرات المدعوين من الأصقاء ، من كبار رجال السراى الملكية العامرة ، والسفارة البريطانية والنواب البريطانيين ، ورجال المفوضيات الأجنبية ، وزعماء الأحزاب والمستقلين ورجال الشركات والبنوك . . .

هذه الدعوة المتواضعة طارت بأعصاب الحاكم العسكري ، الى حد يمنعنى الواجب القفس من أجل أن ادخل في تفصيله ضمن هذه العريضة ، وانما اكتفى بان أشير في صلده الى تسخير الرقابة في منع المجلات والصحف من كل اشارة الى الدعوة أو المدعوين . ولم يستح النقاس باشا أن يجعل من هذا الموضوع بابا من أبواب التنبيهات الكتابية للرقباء إجمعين !! .

والرجل الذى يسير بالرقابة هذه السيرة ، ويستغل سلطانه العسكري على هذه الوثيرة ، هو النقاس باشا الذى

**خطب في انتقاد ما هو شبيه بذلك بل دونه ، حينما كان في  
المعارضة وكان غيره في الحكم ، فقال في خطاب له برأس البر :**

« وأخرى لا تقل صفارا وسخافة ... هي منهم الصحف من أن  
تذكر أسماء زائري أو تنقل أحاديثي أو تنسب إلى انتقالاتي ومقابلاتي في  
حين لا مانع من ذكر أخبارهم وأقوالهم والدعاية المفرضة لأشخاصهم  
وإعمالهم ، كأنما كان لهم أن يسقطوا عن مصطفى النحاس ما يتمتع به  
سائر المصريين من الحقوق أو كأنما لا تكفيهم هذه الرقابة العاشمة التي  
فرستها الاحكام العرفية على الصحف بحجة الحرص على سلامة الدولة  
ومقتضيات الأمن والدفاع ، فراحوا يستخدمونها في حماية أنفسهم من  
كل انتقاد حتى صاق بهذه الحال بعض الصحفيين المحايدين قبل  
المعارضين فتوالت النكوى ولكن بدون جدوى ! نعم هو صفار لا طعم له  
ولا معنى وإن كان كبير الدلالة على ما نرزع تحته البلاد في هذا العهد  
الظالم من عدوان وطفيان . واستهتار صارخ بالحقوق والحريات !  
صفار لم تلجأ حكومة من الحكومات المصرية الى مثله منذ نفي سعد وبعض  
أصحابه ( وكنت وزميل مكرم من بينهم ) الى جزائر سيسل وحرم على  
الصحف أن تذكر أسمائهم أو أبنائهم أو اسم الجهة التي نقوا اليها  
فلم تزد مصر الا ذكرا لهم وجبا فيهم وجهادا تحت لواهم حتى ردتهم  
سالمين غانمين ! »

والذي يفعل ذلك هو نفسه الذي قال في الخطبة نفسها :  
« ..... ولكن هل يحسب رئيس الوزارة أن الأمر بهذه البساطة المتناهية  
وأنه في حل من أن يقول ما يشاء ويتهرب من سماع الرد كما يشاء .  
فيقتنع الناس بأقواله ويبررون جميع أعماله ، وكفى الله المؤمنين القتال ؟  
ألا يعرف دولته أن في الناس رؤوسا تفهم ، وقلوبا تسمع وعقولاً تميز  
الحبيث من الطيب وتذكر النافع من الضار ! لعمر الحق انه اذن لفي  
ضلال بعيد » !

بهذا الأسلوب كان النحاس باشا ينتقد الرقابة وامتهادها الى  
التسؤن الداخلية والمسائل الشخصية ، ويندد بأهدار حق الرد على  
ما يقول الوزراء وقد ما يعملون ... ولكن أين يوم النحاس باشا من  
أمره ، وأين هذا الذي يقوله مما يفعله الآن بوطنه وب نفسه ؟

وكانما لم يكف النحاس باشا أن يستعين بسلطان الحكم العسكري  
ليسخر الرقابة في كتمان مساوي حكمه بين المواطنين والأهليين أو في  
انتقاد اجراءات التصدير والاستيراد والحماية في شؤون التسوين ...

ولم يكفه أن يسخر الرقابة في حماية تصرفاته وتصرفات وزرائه  
وأقاربه وأصحابه من كل نقد أو لوم أو مهاجمة ...

ولم يكفه أن يستغل الرقابة كيما شاء هواه في تعقب أنباء خصومه ومعارضيه ولو لم يكن فيها ما يمس السياسة من قريب أو بعيد ...

لم يكف النحاس باشا هذا الاستغلال التعس باسم السلطة العسكرية للقضاء على حرية الصحافة وخنقها ، فلجأ إلى استغلال المصروفات السرية يفتق منها ما يشاء على الذين يقولون أن يشتركوا في كيل الشتائم والتهجم البذيء بالباطل على مكرم عبيد وأنصار مكرم عبيد ! أما الذين أبوا أن ينزلوا بأفلامهم إلى هذا الدرك فجزأهم ما حل بالاستاذ جلال الحمامصي أو بالاستاذ قاسم جوده الذي تبين من صور الرسائل المتبادلة بينه وبين وزير العدل كيف جعلت الوزارة مهاجمة مكرم عبيد حجر الأساس في دعايتها الصحفية المأجورة ...

ولم تتحرج الوزارة فوق ذلك من أن تخرق القانون المالي خرقا صريحا بالسماح لموظف في الحكومة بكتابة المقالات السياسية المليئة بالشتائم والنسب ، تارة باسمه الصريح ، وأخرى بتوقيع ( ع ) في جريدة المصري وبعض الصحف الأسبوعية القليلة الانتشار - وليس هو مع الأسف الوحيد من نوعه ...

هذا هو أسلوب الوزارة ، يا صاحب الجلالة ، في خلق حرية الصحافة ، سواء باستغلال الرقابة العسكرية أو بتسخير المتكسبين من كتابها الموظفين وغير الموظفين ، مما كانت نتيجته البديعية تشجيع الفوضى الحكومية ، وأخفاء الوقائع الصحيحة عن أنظار الشعب ، وتشويه قضية الرأي على مثال ليس له نظير في بلد من بلاد العالم ، محاربا كان أو غير محارب ...

ومن طريف ما يذكر هنا أن بعض كبار الساسة البريطانيين الذين زاروا مصر أخيرا كانوا يعلنون على مسمع من وزرائنا بأن حرية الصحافة والحريات الأخرى ظلت في إنجلترا على ما كانت عليه قبل الحرب من غير تعديل ولا تبديل ، ويسمح النحاس باشا ووزارؤه ذلك محبين مهملين ، غير خجلين ! ... ولو أن هيرودوتوس قام بأذن وبه من بين الأموات ، لتبين صدق نظره في مصر بلد المتناقضات ! ...

وفي الهند - وهي مستعمرة انجليزية لم ينعم الله عليها بحاكم عسكري كحاكمنا ينفذ معاهدة استقلال كمعادتنا - في تلك البلاد يقتل الزعيم غاندي فتنتشر الصحف الخطابات التي يتبادلها في سجنه مع حاكم الهند العام ، كما تنتشر خطب الزعماء وآراؤهم بل وتهجمهم على الدولة البريطانية في إبان الحرب القاسية التي تهدد وجودها ...

اما نحن - والحرب بعيدة عن ابوابنا ، وخطر الغزو لم يعد يهددنا -  
فقد وجد بيننا رجل مصرى يابى الا أن يعلن الحرب على حرياتنا باسم  
الحرب ... فيعتقل السنقنا ، وصحافتنا ، وأمرأنا وعلماءنا وكبار  
رجالنا وشبابنا كأننا نرى أمرى الحرب ، ولسنا مجرد محايدين أو حتى  
غير محاربين فى هذه الحرب .

إنها لجريمة وطنية يا مولاي أن نكرم أمة ناهضة ناشئة ، مما  
كسبت من حريات أولية فى وقت هى أحوج ما تكون فيه لاستكمال  
حريتها ، ومتابعة نهضتها ...

راقى للنحاس باشا فى الأيام الأخيرة ، أن ينشر على الملا صورة ..  
هى صورة رجل عالمى كبير ( وأعنى به جناب المستر تشرشل رئيس  
الوزارة البريطانية ) ... هذا ولو أنه قد قصد بهذا النشر الى إبراز  
ناحية عظيمة فى الصورة . أكثر من إبراز ناحية من نواحي العظمة فى  
صاحب الصورة !! ... ذلك أن الصور تضمنت إهداء كريما من جناب  
المستر تشرشل الى صديقه النحاس باشا ، وفى هذا الإهداء ، تقدير  
واطراء ، يحرص عليه كل المحرص رفعة رئيس الوزراء .

الى هنا لا بأس .

ولكن يشاء سوء حظ النحاس باشا أن يهدى جناب المستر تشرشل  
- فى نفس الوقت - نفس الصورة ، وعليها نفس العبارة ، الى صديقه  
صاحب الدولة حسين سرى باشا ... ان لجنابه من بين المصريين أكثر  
من صديق واحد !

وظننت صحافتنا البسيطة ، العبيطة ، ان لا بأس أيضا من الإشارة  
الى الصورة الثانية ، وقد انطوى اهداؤها على ذات التقدير والاطراء ،  
لصديق آخر كان رئيسا للوزراء .

وهنا - وهنا فقط - رأت الرقابة النحاسية أن البأس كل البأس ،  
فى نشر هذا الخبر على الناس ، فمنعت حتى مجرد الإشارة ، الى الصورة  
الشمسية - وهى نفس الصورة - والى العبارة الخطية - وهى نفس  
العبارة ! ..

قد لا يرى الناس فى ذلك حكمة ، ولكنى يا مولاي اعترف للنحاس  
باشا بحكمة هى كل الحكمة !! ...

بيد انى اذا رأيت مع النحاس باشا بعض الخطر ، فى نشر صورته  
لرجل كبير له كلى الشأن وكل الخطر ، فليست أفهم لماذا شرفنى النحاس

وأنا الصغير يمنع صورتى عن الناس ٠٠٠ فقد عن لحدى المجالات الأدبية  
— هى مجلة منبر الشرق — أن تنشر مقالا عن تاريخ حياتى ومعه صورتى .  
فلم يكن من الرقيب إلا أن منع المقال . وكان فى ذلك طبقا للمقاييس  
الحكومية معتدلا كل الاعتدال ٠٠٠ ولكنه أبى على المجلة أن تنشر حتى  
الصورة من غير تعليق أو تنسيق • وكتب الرقيب بخطه على مسودة المقال  
هذه العبارة بنصها :

( لا تنشر ولا تنشر الصورة المشار إليها فى الكلام ) — وكان فى  
ذلك مسك الختام !!

**وينهى مكرم عبيد باشا عريضته الى الملك ، أو كتابه الأسود  
للمهد الأسود فيقول :**

فيم كل هذه العناية التى بذلنا من صنوفها ما بذلنا ، وفيم كل هذا  
العناء الذى احتملنا من ألوانه ما احتملنا ، لتصوير حالة البلاد فى ظلال  
الحكم الحاضر ، وإزاحة الستار عن شتى سيئاته ، وجنباياته ؟

ولماذا توجهنا الى مقامكم السامى بهذه العريضة المستفيضة ، مدعمة  
بالوقائع والبيانات والمستندات ؟

وماذا نرجو وترجو معنا البلاد ازاء هذه الحالة التى قلبت فيها كل  
الموازين ، واضطربت المقاييس ، وتدهورت سمعة الحكم ونزاهته الى أعماق  
الحضيض ؟

هذه أسئلة تدور بالخاطر بل تكاد تفرض نفسها فرضا فى ختام  
هذه العريضة التى أتدبر عن نفسى وعن زملائى أعضاء الهيئة البرلمانية  
للكتلة الوفدية المستقلة ، برقمها الى مقامكم الكريم •• والى لأسارع  
بعد كريم اذنكم الى الإجابة عنها فى عبارات موجزة ، مركزة ، أرجو أن  
تكون وافية ، شافية •• ،

وأبدأ فأحدث عن شخصى فيما عسى أن يكون الدافع ، والوازع •  
لى فى كتابة هذه العريضة ، ووقوفى فيها الموقف الذى وقفته ، وتسجيل  
ما سجلته •

• لقد تضمنت هذه العريضة اتهامات خطيرة ، حاولت فيها علم الله أن  
أبرز الحقائق ظاهرة سافرة ••• ولكن أكثر الناس لا يدركون كم تكون  
الحقائق فى بعض المناسبات والملابس قاسية جائرة ••• بل لعلها رغم  
صحتها ، وضروبتها ، أشد جورا على الشاكى منها على المشكو ، ولا سيما



إذا كان المشكو قسيم العمر للشاكي ، كلما أبعدته عنه وآه يدنو ...  
وكلما قسى القلب عليه أحس قلبه يحنو !!

ولئن شكا الرجل السياسي لجلالة ملكه مساويه الحكم الحاضر  
ومبلغ ما تمناه البلاد من مظالم وشروط فادحة فاجعة ، فهو لا يسمعه كإنسان  
أن يثير من أعماق نفسه كرامتها وأشجانها دون عبيرة دامعة ... ولعل الله  
في رحمته قد أودع الدمع ما أودعه من حرارة ، لكي يشغل ما تخلفه  
الكوارث في النفس من مرارة !

ولكم كنت خلال هذه العريضة أصارع نفسي وأجاهد ، حتى لكأنني  
شخصان في واحد ... هذا يمنعني ، وذلك يدلغني - هذا ينادي ألا رحمة  
بالصديق وإن غدر ! وذلك يصيح ألا غوثا للوطن وقد سرت فيه النار من  
طائفت الشر ...

هذا يذكرني ، وذلك يحذرنى ... هذا يذكرني بماضى الألفة  
والوداد ، وذلك يحذرنى أن لا أهدر في سبيل الصديق ما بذلته في سبيل  
الوطن من تضحية وجهاد !

ولقد انتهيت بعد صراع عنيف مع نفسي الى النتيجة المحتمومة التي لم  
يكن لي مناص منها ، أو محيص عنها ، فآثرت مصلحة الوطن على كل مصلحة ،  
ومحبة الوطن الباقية على كل محبة ماضية - حتى ولو تخللت عنها آثار  
باقية - مؤمنا بأن السكوت مجرد السكوت عن مصلحة الوطن إنما هو  
الخيانة كل الخيانة ، لا تقارن بها ، ولن تبلغ إليها ، أية تضحية بمصلحة  
صديق ولو كان أمينا للود ، فكيف به وقد أهدر حتى تلك الأمانة ! ...

ماذا أقول ؟ ... فما هي مجرد مصلحة للوطن تلك التي تأبى أن  
نخونها ، بل هي حياة الوطن تسعى جاهدين لكي نصونها ! ... ألا ليتها  
كانت مجرد أزمة سياسية خارجية تمناهها البلاد ، فلقد عرفنا فيما مضى  
السبيل إليها ، والسبيل عليها ! ...

بل ليتها أزمة داخلية قائمة بين الأحزاب على نظام الحكم في البلاد -  
فما كان أهونها لو أنها كانت ... فإن صاحب العرش لتقبل بها ، أمين  
عليها ، يقلب كل انقلاب الى مصلحة شعبه .

كلا فلا هي هذه ولا تلك ، بل هي أزمة وجود ، لأنها انتهت الى أبعدية  
الوجود القومي ، أو على الأصح الأدبي ، لهذه الأمة الكريمة القديمة التي  
علمت الأمم آداب الوجود ، ومجد الوجود ... تم يا مولاي فقد انحدرت  
الأزمة بنا في هذا المهد الأسود الى تلمس المبادئ الأولى للآداب القومية  
والفردية ، فأصبحنا كجموع تبحث عن مجرد النزاهة ، والاستقامة ،

والعدالة ، والحرية ، والمسئولية فى الحكم ... وأصبحنا كأفراد يعنى كل واحد منا بقوت يومه هل يجده فيشتريه ، أو لا يجده فيستجديه ... ويتعلم أولاده وتوظيفهم - هل له من حظوة أو رشوة تيسر له المسير ... ويقضاه مصالحة هل له وساطة الى هذا أو ذاك الوزير أو الكبير ... وبحرية شخصه وأهله ومسكنه هل هو أو هم فى مأمن من اعتقال أو تقتيش فى جنح الليل لا يدرى عنه أحد ، وإن درى فليس له أن يسأل ، وإن سأل فلا جواب !!

أى مولاي الملك ... أفى عهدك أنت الملك الديمقراطي الحر الذى لم يتح لمصر ملوك كثيرون من مثلك ، يسام أفراد الشعب كالسواثم - بل أين نحن من السواثم ، فإن لها جميعات ترفق بها ! - فلا سبيل للمجموع أن يحس وجوده فيتنفس ... ولا سبيل للفرد أن يعيش الا أن يتلمس الميش ويتحسس ... أو يتدنس ويتجسس !!  
الى أن يقول مكرم باشا :

والحق ، أننا فى عهد « الأباحية » بأكمل معانيها ... وليس يعنينا هنا الحاكم بقدر المحكوم ، فقد صرت جثومة الفساد أو كادت تسرى فى جسم الأمة السياسى ، وأصبح المجتمع سوقا تباع فيه اللهم وتشترى ، وغدت المحسوبية وسيلة هيئة ، وإن كانت مهينة ، الى الرزق يسعى الى المحسوب دون أن يسعى ... بل لقد نشر هذا العهد المشنوم نظام الاحتساب والوساطة بين الناس ، فتنقلت المحسوبية من بين الموظفين الى الأهلى ، ومن الديوان الى السوق ، حتى أصبحت لدى الكثيرين من الناس حالة نفسية ، أكثر منها نظامية ... وهنا يا مولاي موضع الحذر ، ونذير الخطر ، فأخوف ما نخافه أن تقتل روح الاستقلال فىنا روح الاستقلال ... وأن يستبدل الناس بصلابة الخلق ، طراوة اللق ، فيكون النفاق بضاعتهم المزجاة فى الأسواق وفى المجتمع - يبدلونه وماء الوجه معه خشية املاق ، أو فى سبيل مجرد الاستزادة من ترف أو توسع فى انفاق ...

وليس أقتل لوجود الشعب الأدبى ، والقومى ، من روح النفاق التى تتولد من روح المحسوبية ، فالمحسوب على الدوام ذليل مغلوب .. فكيف به اذا كان محكوما حكما استبداديا عسكريا كالحكم الحاضر - اننا اذن بفضل هذا الحكم أمة من المحسوبيين ، المفضوبين ، وحاشا لله أن تكون ... فإن بيدك وحدك يا مولاي أن تنفذ روح الرجولة فى رجالنا ، وروح الاستقلال فى استقلالنا ...

انى أكتب هذه الكلمات الختامية فى قبا وكنت قد زدت فى خلال الأسبوع الرقازيق والمنيا - والمصريون جميعا حيثما نلقاهم فى العاصمة أو فى الأرياف ، هم أمة واحدة ، وكلمة واحدة ، ورغبة واحدة ، لا يتبرمون

من شيء الا من مساوية الحكم الحاضر ، ولا يرجون من الله شيئا الا الخلاص من الحكم الحاضر . . . ولقد أخبرني بعض مواطني القناليين أن أمرا عسكريا صدر أخيرا بإغلاق ناديهم الاجتماعي الذي ظل مفتوحا طوال العشرات من السنين حتى جاء النحاس باشا فأغلقه بأمر عسكري ، متعللا بكونه السياسي . . .

ولا حديث لأهل الصعيد الا انتخابات جرجا بدباياتها ، وطياراتها ، ومدافعها الرشاشة ، وما صحب هذه الانتخابات من وسائل الاكراه والتزيف التي لم يمهئوا لها من قبل مثيلا ، وكلما زاد الوزراء والوزاريون مسعاهم في تكذيبها ، زاد الناس اقتناعا بكذبهم . . . فالتاس هنا لا يرون المخزيات التي وقمت كمجرد رواية ، بل عن رؤية ، وليت الحكومة وأبواقها في البرلمان يسمعون ما به الناس يتندرون - فليس أطرف من المصريين مرحا ، وأخفهم روعا ، فهم كالفرنسيين يتندرون بما هم منه متفهمون ! - فهذا يروي أن جرجاويا بلباسي العمال راح ينتخب ويبيعه تذكرة انتخاب لقسيس قبلي فلما خاطبه رئيس اللجنة في ذلك أجابه العامل الطريف « يا سيدي أنا لايس مدني » ! . . . ويروي آخر أن سقاء من حملة المياه دخل غرفة الانتخاب يحمل « قرينه » ويحمل معها تذكرة انتخاب لحمام معروف فلما قيل له كيف يكون محاميا وهو ليس لباس السقاين أجاب « كيفي كده وانت مالك » ! . . . وثالث كان يحمل تذكرة انتخاب لطبيب يعرفه رئيس اللجنة فلما ناقشه هذا الأخير في ذلك أمر الناخب على الانتخاب فلم يجد رئيس اللجنة بدا من السماح له باعطاء صوته تنفيذا « للتعليمات المشددة » . . . وبعد أن انتهى الرجل من اعطاء صوته همس رئيس اللجنة في أذنه « من فضلك سلم لي على الدكتور » ! . . . ولقد أخبرني أنجال المغفور له فعزى بك عيد النور أنهم هم الثلاثة انتخبوا مرشح الحكومة ولم ينتخبوا. أخاهم . ( وهو أحد المرشحين الآخرين ) فلما أبدت دهشتي قالوا أن تذاكرهم الانتخابية وزعت على آخرين فأعطوا أصواتهم لمرشح الحكومة . . . وأن بعضهم تضاعفت شخصيته بدل المرة ثمانين ، فانتخب بدل المرة لثمانين ! وأن القليلين الذين لم تمنع عنهم التذاكر الانتخابية كانوا اذا انتخبوهم ينتخبهم البوليس للضرب والتفكيك ، فيخرجون من غرفة الانتخاب إلى المستشفى ذاكين للحكومة الشعبية بهذا المطف الشعبي النبيل . . .

حقا أن شر البلية ما يضحك !

وجمعية الإخوان المسلمين ٩٠ قد أغلقت الحكومة فرعها في قنا بأمر عسكري . . . فقلت لعل النحاس باشا قصر آخره على قنا لأنها قنا ! . . . ولكني علمت أن الحاكم العسكري قد أصدر أمرا - والأمر لله ! - بإغلاق

عدد كبير من فروع الجمعية وهى تربو على الخمسين فى شتى بلاد المملكة المصرية ... لماذا؟؟ وهل لأحد أن يسأل حاكما غير مسؤول ، وإذا سأل فجواب السؤال الاعتقال !!

ويتحدث الناس جميعا عن حوادث الأزهر الشريف ، وعن التنكيل بطلبته الأبرياء حينما كانوا يهتفون للملك البلاد فى طريقهم الى القصر العامر ، بينما يسمح النحاس باشا بالمظاهرات الصاخبة لمصلحة حكمه ... وتسأل المصريون الآمنون الوادعون هل بقى أى ضمان للأفراد فى هذا العهد بعد القبض على مشايخ المعاهد الدينية وأساتذتها وطلاب العلم فى الجامعات دون ذنب أو جريرة ، ودون أن يعلم أهلهم بمصيرهم أو حتى يحل اعتقالهم ، هل نحن فى عهد التفتيش ؟

أما صفقات التموين وغير التموين التى تردد الناس صدها ويحددون أشخاصها وأرقامها ومداه ... فحديث الناس عنها لا يكاد ينتهى - فهذا القريب أو هذا القربى لوزير أو كبير يحتكر السكر فى المنطقة ، وذلك ينعم بالسداد ، وغيره بالفلل الى آخر المظاهر التمس لآتمس أنواع الاستغلال ، هذا فضلا عن الرشوة الظاهرة ، الفاجرة ، التى تعلن عن نفسها وعن أوليائها فى غير ورع ولا تودع ...

وتتواتر الأنباء الموثوق بها ان الاملاك الأميرية تباع تباعا لأعضاء الحكومة من طريق زوجاتهم وأصهارهم وأقربائهم وقد أشرت الى صفة عقدها شقيق ممالي وزير الزراعة مقدارها أكثر من ٥٠٠ فدان من أراضي الحكومة فى شمال الدلتا ... وانى لعل ثقة يا مولاي أن مجرد تحقيق بسيط يكشف عن كثير من أمثال هذه التصرفات التى ترتكب فى الخفاء ، ولا يكاد يغطيها غطاء ...

اذن ، هو مكروب الفساد قد دب ديبه فى كياننا المصرى ، فلم يترك فضيلة ، أو حرية ، أو كرامة ، أو مسؤولية ، أو نظاما حكوميا أو شعبيا ، سياسيا أو اقتصاديا ، الا وتفلغل فيه ، أو فى القليل تسرب اليه ، أو على الأقل القليل حاول وما يزال يحاول العبث به ، والفض منه ...

واذن ، لا يكتفى أن تخلف هذه الحكومة أخرى تتجه على غير نهجها فى المستقبل ، وتبقى على سيئات الحكم الحاضر دون أن تعرض لها بالتغيير والتبديل - فلو انها أقرت هذه السيئات لأبقت على جرثومة الفساد بين الموظفين والأهلين ، تفعل فعلها ، وتاكل أكلها ، فإذا هى تتعدد وتتعهد ، وإذا بالأرض تنهار تحت أقدام الحكومة الجديدة رغم أنفها ؛ ورغم جسم نيتها - وذلك لأنه إذا كانت الأعمال بالنيات بالنسبة

للأفراد ، فإن النيات بالأعمال بالنسبة للحكومات ، وما من حكم بين الناس تبرره نيات أو أقوال ، بل أعمال ، ثم أعمال ، ثم أعمال ...

ومن ثم يا مولاي فالسبيل الوحيد لانتفاذ البلاد في رأينا - والرأي الأعلى لعالي حكمتكم - هو العمل على استئصال السيئات الى جانب استبدالها بالحسنات .

ولعل المظهر العملي لتلك القاعدة يكون في المقترحات التالية نرفعها الى مقامكم السامي عسى أن تحظى بسامى نظركم ، فتكون وهنا لسامى تقديركم ، وهي تتلخص فيما يلي :-

( أولا ) التخلص من حكم الوزارة الحالية ، بأسرع وأنجع الوسائل ، حرصا على مبادئ الدستور ، والعدل والنزاهة .

( ثانيا ) إلغاء مختلف التصرفات ، سواء في الأداة الحكومية أو في شؤون التموين وغيرها من أبواب الاغداق على الأقارب والمحسوبين .

وفيما يختص بالاستثناءات والمحسوبيات بين الموظفين نلتبس أن تلقى جميعها إلغاء تاما ، بحيث يعود الموظف المستثنى الى الحالة التي كان عليها عند تأليف الوزارة ، فتخصص من مرتبه على توالي السنين المبالغ التي قبضها من طريق الاحتساب علاوة على مرتبه الأصل - وليس في ذلك تعارض مع نظرية الحق المكتسب ، فإن هذه النظرية تقتضي أن يكون هناك « حق » وأن يكون « مكتسبا » في حين أن هذه الاستثناءات الجائرة هي انتهاك لكل حق ، واغتصاب لا اكتساب ، ورحم الله سعدا اذ قال « ان ما تسمونه الحق المكتسب ، ان هو الا الحق المكتسب » ...

... وليس إلغاء الاستثناءات اجراء انتقاميا ، بل نظاميا ، فما من سبيل لضمان نظامنا الحكومي والاداري الا باتخاذ هذه الخطوة الحاسمة ، للالزمة ؛ والا فقد قضينا على أداتنا الحكومية . قضاء لا مفر منه . ...

( ثالثا ) اتخاذ الاجراءات العاجلة لتحقيق واسع النطاق ، على أيدي هيئات ذات صبغة قضائية ، تنظر في التهم التي وجهت أو توجه الى المسؤولين عن كل تصرفات مخالفة للعادلة والنزاهة حتى أن ينزل بأولئك المسؤولين والمستغلين ما يستحقونه من قصاص عادل ، هزيل ، ان لم يكن بالطرق المادية ، فبالعقوبات الأدبية ، أو السياسية ، ليكون مصيرهم عبرة ، وتذكرة ، وليتطهر المجتمع المصري سياسيا وأديبا مما أصابه أو ألم به من وصمة تلو الوصمة ...

( رابعا ) استصدار تشريع ينال فيه الوزير أو الموظف وقتا إليه

عما ملك أثناء القيام بأعمال وظيفته ، على النحو المتبع في بعض الممالك الأخرى .

( خامساً ) الغناء جميع ما اتخذ من إجراءات ضد حرية الأفراد والجماعات ، والأفراج عن المعتقلين السياسيين جميعاً ، وتمويش ضحايا هذا العهد عما أصابهم من ضرر ، وحاق بهم من ظلم .

( سادساً ) تدعيم الحياة النيابية الصحيحة في البلاد ، وإطلاق الحريات الدستورية ، وفي مقدمتها حرية الصحافة ، وحرية الخطابة والاجتماع ، بحيث لا تستغل الأحكام العرفية - إذا ما بقيت - لأي غرض يخرج عن نطاق المسائل العسكرية البحتة التي تقتضيها حالة الحرب .

والحق أن الأحكام العرفية - بشكلها الحالي على الأقل - لم نعد تتفق مع الحالة التي صارت إليها صارت الحرب بحد الله ، فقد أكد رئيس الحكومة البريطانية ورجالها المسؤولون من سياسيين وعسكريين أن خطر الغزو قد زال عن مصر من ناحيتها ، فلماذا إذن تبقى الأحكام العرفية ناشرة طلباً للقائم الجاثم علينا ، وعلى حرياتنا الناشئة ، التي تحتاج أسوأ ما تحتاج ، إلى جو حر تعيش وننمو فيه ، فإذا لم يتح لها النسيان كتب لها الغناء ...

لماذا ثم لماذا ؟ - في حين أن حليفنا ومستعمراتها والبلاد المحاربة إلى جانبها تستمتع جميعاً بأقصى الحرية ، فلا حكم عرفي ولا شبه عرفي عندها - وفي حين أننا على أتم اعتماد لاتخاذ جميع الإجراءات التشريعية والإدارية - دون الأحكام العرفية - لصيانة مصالح حليفنا والوفاء بالتزاماتنا نحوها .

تلك بعض أمانى شعبيكم الكريم نتشرف برفعها إلى ملاذكم الأسمى باسم الكتلة الوفدية المستقلة ، عسى أن تحظى بكرم عطفكم فتتظروا فيها ، ولئن أمثالها مما ترونها لصلحة شعبيكم . بما أوتيتهم من الحكمة وقصل الخطاب .

وما كان لي أن أتحدث عن أخواني أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة بشئ إلا أنهم مصريون يدينون بالولاء لمليكهم والوفاء لوطنهم ، ورجال تعترز الرجولة بهم ... وحسبهم أنهم علموا النحاس ومن لديه معنى الأياه وحكمة الجهاد ، غير عابئين بما يلاحقهم به ذلك الرجل الحقود الجحود من صنوف الإذى والاضطهاد .

فإذا كانوا قد تضامنوا معي فشرفتني برفع هذه العريضة باسمهم إلى مقامكم الأسمى ، فهم مثلي . وأكثر مثلي ، لا تدفعهم أية منفعة شخصية

أو مادية بل على العكس ، فهم يعلمون أن النفع كل النفع في هذه الأيام لا يكون بمنأوى الحكام ، ولا سيما إذا كانوا كالنحاس باشا من الطغاة المظالم ٠٠٠ فمن كانت له مصلحة شخصية في هذا العهد يجب أن يلتصقها من طريق المساومة ، أو المسايلة أو الاستسلام ٠٠٠

ولقد أبى زملائي وأبيت معهم أن نساوم أو نرفع راية التسليم !!

بل لقد آيينا جميعا أن نطمح في مركز أو منصب ، وقد كنا بحمد الله في المراكز التي نريد ، بل فوق ما نريد ، حتى لم تبق عندنا حاجة لمستزيد ٠٠٠

بل أننا آيينا أن نكون من طلاب المال الطائل ، والعرض الزائل ، ولو أننا شئنا لما احتاج الأمر الى كبير عناء ، فما كان علينا سوى الاغضاء ، بل بعض الاغضاء !!

كلا ، ما كان لنا الا أن نترك النحاس باشا في مفترق الطريق ، بعد أن اختار لنفسه أو اختار له غيره طريق الثروة والسطوة ، ٠٠٠ وهانحن أولاء نستأنف طريقنا الى خدمة مصر تلك الأم الرؤوم ، التي تتضائل الى جانب محبتها كل ما في الدنيا من عوامل الصداقة ، والمزاولة ، والمجاملة ، والمصلحة الذاتية ، والراحة الشخصية ٠٠٠

ها نحن أولاء - وقد تبيننا خطورة الحال ، وسوء المآل - نهرع الى ملاذ العرش باسم هذا الشعب الأمين ، واجين داعين أن يأخذ الله بيدك لتأخذ بيده ، وإن يحفظك له ذخرا ليومه ولغده ، فترفع عنه ما يلقي من شقاء وعناء ، وتميد الأمور الى تصايها ، فترد الحقوق الى أصحابها ، حتى يعرف المصريون مرة أخرى ما كادوا يتسونه على يد هذه الوزارة من معاني الحكم العادل ، وحرية الرأي ، ونزاهة اليد والنفس ، ويدركوا ما كادوا يفقدونه من معاني الكرامة الوطنية والشخصية ، والتزام الحدود ، وحفظ الكرامات ووعاية الحرمات •

وليس تحقيق ذلك على حكمة جلالكم بمرز •

وتفضلوا بقبول أصدق آيات الولاء ، والمحبة والوفاء •

ويتوقف مكرم عبيد في كتابه الأسود عند هذه الكلمات ٠٠





## الباب الرابع



## الفصل الأول

### ولماذا لم يلق الكتاب الأبيض شهرة الكتاب الأسود؟ قصة الكتاب الأبيض ردا على الكتاب الأسود

● عندما اهتممت بالكتابة عن هذه الكتاب الأسود ألثرت ان اعطى شابنا نموذجا حيا للمعاونة السياسية : الفتيحة في سنوات ما قبل الثورة كما اننى ألثرت - فى نفس الوقت - ان اصح امام الجماهير العربية - ولأول مرة - وثيقة سياسية لم تنشر من قبل اذ لم يتداولها - اثر مصادرتها - الا بضع مئات من المصريين وهذه الوثيقة مهما يكن الراى فيما احتوته من موضوعات وبصرف النظر ، عن صحة او عدم صحة ما جاء فيها الا انها كانت بلا جدال ذات تاثير كبير على مجريات كثير من الأمور السياسية : فى سنوات الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، ولسنا بحاجة الى القول ، باننا عندما نشرنا جوهر ذلك الكتاب ، لم تكن ابدا نهدف التشهير باحد ، او الاسلة الى احد ، فذلك من الأساليب التى نرفضها بل نجهها ونزدريها وحتى تكتمل الصورة نحب ان نشير - ونفس القدر من القناسنا من الكتاب الأسود بل ونفس الأسلوب - الى الكتاب الأبيض ، الذى تولى الرد على ما جاء فى الكتاب الأسود والكتاب الأبيض يعمل على غلافه الأول قوله تعالى « فاما من اوتى كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقروا كتابيه » وعلى غلافه الاخير البيت التالى :

## وإذا أراد الله نشر فمسيحة طويت أتاح لها لسان حبود

والكتاب الأبيض - كما جاء في صلته الأولى -  
عبارة عن بيانات الحكومة وقرارات مجلس البرلمان  
بشأن الأسئلة والاستجابات عما ورد في المرفقة  
المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك من حضرة  
النائب المحترم مكرم عبيد باشا ، وما يتعلق بها من  
«سائل ، سبق إثارتها في مجلس البرلمان » .

وبالرغم من أن ما طبع من الكتاب الأسود لم يزد على ماثنى نسخة  
وبالرغم من أن الكتاب الأبيض طبع في الطبعة الأبدية وبكميات كبيرة  
إلا أن الكتاب الأبيض لم يحظ بأية شهرة على الإطلاق ، وكنت عندما أسأل  
واحدا من السياسيين القدامى عما إذا كانت لديه نسخة من الكتاب  
الأبيض كان يقول لي مستغريا : أى كتاب تعنى !

وكانت حكومة الوفد قد رفضت الالتجاء إلى القضاء للاقتصاص من  
صاحب الكتاب الأسود « لأن أحيال المحاكم - كما قالت - طويلة » - ولاحتمال  
أن يتخذ مكرم عبيد باشا - وهو المحامي القدير - من ساحات المحاكم  
منابر يكسب بها رأيا عاما إلى جانبه خاصة وقد كانت الصحافة ممنوعة  
بحكم الرقابة من أن تنشر حرفا واحدا لمكرم عبيد باشا يهاجم من الحكومة .

كما أن حكومة الوفد رفضت التحقيق مع مكرم عبيد باشا فيما جاء  
بالاتهامات التي ذكرها في كتابه الأسود حتى لا يتخذ مكرم عبيد باشا من  
التحقيق معه ذريعة لتوسيع رقعة اتهاماته وقد فضلت حكومة الوفد -  
ولها الأغلبية المطلقة في مجلس الشيوخ والنواب - أن تثير موضوع الكتاب  
الأسود في المجلس لأنها تضمن الأغلبية في هذين المجلسين ، كما أنها  
قادرة على اتخاذ كل الإجراءات التي ترى اتخاذها لدرجة اللوم إلى مكرم  
عبيد باشا بل وفصله من مجلس النواب .

فضلت حكومة الوفد أن يتوجه بعض شيوخ أو نواب يختارون  
بالاسم ، للتوجه بأسئلة إلى رئيس الحكومة أو إلى أي وزير من وزرائها  
حول واقعة معينة أو وقائع معينة وردت في الكتاب الأسود حيث يتولى  
رئيس الحكومة أو أي من الوزراء الأجابة على السؤال أو الأسئلة  
الموجهة إليه .

وبعد توجيه السؤال ، أو الأسئلة - في بعض الأحيان - يقوم  
الشيخ السائل ، أو النائب السائل بالقاء كلمة شكر وثناء على الحكومة

يؤكد أنه ما تقدم بسؤاله ، أو أسئلته أو استجوابه عن شك ، في رئيس الوزارة أو في أحد من وزرائها وانما تقدم ، ما تقدم به لتتاح الفرصة أمام رئيس الوزراء أو الوزراء ، لايضاح بعض ما جاء في الكتاب الأسود .

ولابد من أن يوجه الشيخ السائل أو النائب السائل في نهاية تطبيقه على الرد قسما من السباب في حق مكرم عبيد باشا صاحب الكتاب الأسود وقد كان أول من توجه بسؤال الى رئيس الحكومة الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد عن بعض النشرات التي طبعت ووزعت في الكتاب الأسود ، متضمنة اسناد أمور معينة لبعض الوزراء وقد جاء في هذا السؤال : نشر مكرم عبيد باشا كتابا أسود نسب فيه اليكم ، والى بعض زملائكم الوزراء أمورا معينة . . فاذا كان ما جاء بهذا الكتاب لا يستند على أساس من الصلح ولا تقوم دعواه على حقيقة ، وهو ما نريد ، فلماذا تجاوزتم عن محاكمة صاحب الكتاب الأسود خصوصا ، وانه لما الى الهيئات الأجنبية من أمريكية وإنجليزية ، وغيرها مقدما لهم نسخا من هذا الكتاب . . أفلا يرى رفعة الرئيس ، ان يرفع غموض هذه المسألة السوداء ، بتحقيق دقيق من جميع نواحيها ، احقاقا للحق ، وإزهاقا للباطل ، واذا كان ما جاء بهذا الكتاب ليس صحيحا ، فلماذا ينقرد مكرم باشا بمحاباة القانون فلا يسأل عن غلطاته « ويلقى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بياناً يقول فيه ، يقتضى نص الدستور ، مسئولية الوزراء أمام البرلمان وهذا الحكم هو أخص خصائص ، الحياة الدستورية بل هو محور النظام الدستوري كله والحكومة تقديرا منها لهذه المسئولية ، على أتم اعتماد ، لأن تفند أمام البرلمان ، الممثل للأمة كل ما جاء بالمریضة ، التي رفعها مكرم عبيد باشا ، الى ديوان جلالة الملك في يوم ٢٩ مارس ١٩٤٣ والتي أحال الديوان اليها صورة منها في يوم ١٠ ابريل سنة ١٩٤٣ ، وهي ترحب بكل سؤال واستجواب يقدم في البرلمان لهذا الغرض سواء أكان ذلك من صاحب المریضة أو غيره من حضرات الشيوخ أو النواب المحترمين المعارضين ، أو المؤيدين ، وقد كان بوسع صاحب المریضة أن يواجه الحكومة في البرلمان بما يريد من الأسئلة والاستجابات ولكنه لم يرد أن يسلك هذا الطريق القويم الكفيل بإظهار الحق في أقرب وقت ، وهذه المداورة ، أو المناورة مكشوفة القصد ، ظاهرة الغرض « ويرد مصطفى النحاس باشا على ما نادى به مكرم عبيد باشا من انه مستعد لأن يحاكم على ماكتب أمام القضاء فقال : قصده في ذلك واضح ظاهر ، فمثل هذه الوقائع ، التي سودها خياله ، الكاذب ، تقتضى تحقيقات ومحاكمة ترتقى عدة درجات ، وتمتد الى سنة ، أو سنوات وتبقى فيها الوزارة في ظلال

ما افترى من شبهات ذلك لأن تولى السلطات القضائية للتحقيق يقطع على الوزارة طريق تكذيبه بنشر البيانات ، حتى لا نتهم بالتأثير على القضاء ، كما يقطع على البرلمان التعرض لأكاذيبه ، أو سماع رد الوزارة ، على مفترياته تحقيقاً ، لبدأ ، فصل السلطات وما من عاقل ، يقبل للوزارة ولا للبرلمان ولا لشرف الأمة هذا الوضع العجيب ، ويقول مصطفى النحاس وهو يخاطب الشيوخ : انى لأدعوكم جميعاً الى الحرص ، على احترام المبادئ الدستورية الصحيحة ، لتكون جميع أعمالنا ، هنا فى حدود الدستور الذى هو عماد حياتنا النيابية ولا تنسوا ، أن أمم الشرق العربى ، والعالم الإسلامى ، أجمع تتطلع الى مصر دائماً وتدعوها الى قيادتها فى سبيل نيلها الحياة الحرة الكريمة متخذة من مصر فى نهضتها الحديثة القوة الحسنة والمثل الأعلى كما اهيب بكم جميعاً على اختلاف ميولكم وأحزابكم وبكل حريص من أبناء الوطن العزيز ، على وحدة الأمة المصرية الكريمة - وهى الوحدة ، التى مكناها - بجهادنا ان تلقوا كل محاولة يدفع اليها أى لاعب بالنار للتفريق بين عنصرىها اللذين جمع بينهما الاتحاد الوطنى المقدس فإن هذا الاتحاد من أعز ما كسبناه ، فى حركتنا القومية فضلاً عن الديمقراطية والحرية الصحيحة ، والدستور والاستقلال « تصليق من اليمين » فاداً لعب رغم هذا التحذير لاعب بالنار ، ومثير ، للفتنة وقمت عليه ، التبعة كاملة من غير رحمة ، ولا هوادة « تصليق من اليمين » - هكذا فى الأصل - ويعتبر مقدم السؤال ما جاء فى رد رئيس الوزراء كافياً جداً ويكون السؤال الثانى من الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح عما نسب الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من اصدار أمر عسكري بعدم تنفيذ حكم صادر ضد الخواجه توفيق مفرج باخلاء الشقة المؤجرة له ، وكانت تلك الواقعة ، التى أشار اليها الأستاذ محمود أبو الفتح ، آخر ما جاء فى الكتاب الأسود تحت عنوان « محسوبة التشريع » ووصفها بأنها فضيحة جديدة من الصنف الذى تميز به هذا العهد ، وكأنها تأبى ، الا ان تلاحقنا اذا لم تلحق بها وبأنها مهزلة وانها مأساة . . و . و - ويقول مصطفى النحاس ، ان التفكير فى الأمر العسكرى ، الخاص بتعديل الأمر ، الخاص بالإيجارات قد بدأ ، ومكرم باشا عضو بالوزارة وان: توفيق مفرج لا شأن له بهذا التعديل » .

وتتوالى الأسئلة من الشيوخ المحترمين ، وتتوالى الردود من رئيس الوزراء والوزراء : يوجه مثلاً سؤال من حسين الجنندى عن المصرف الذى يمر بقسم كبير من أطيان آل عبد الرازق .

ويرد وزير الإشغال قائلاً : لم أستطع أن أنبئ وجه المجابة فى عمل

مصرف او مصارف ينتفع بها أهالي مديرية المنيا وآل عبد الرزاق ، وغيرهم ، ومن بينهم صديقي محمد زكى عبد الرزاق باشا وسؤال آخر من حسين الجندي ، أيضا عن صحة موضوع ، اختلاس ، أدوات هندسية ، فى مصلحة الطبيعيات وينفى وزير الأشغال حدوث أى اختلاس « لا سبعة عشر ألف جنيه ولا جنيه واحد ، وانه لا وساطة ولا شفعة ولا تغيير للاتهام ، ولا للدفاع ، وإن الأمر ، لم يكن كما صوره الخيال للنيل من سلامة تصرف وزارة الأشغال » .

وسؤال من الشيخ محمود أبو الفتح الى وزير العدل عما نسب اليه من شراء مائة فدان ببلدة ظهر شرب مركز منيا القمح ، وانه فى الفترة بين العقد الابتدائي ، والعقد الرسمى أصدر معاليه قرارا بتعيين شقيق العمدة وكيلًا للنائب العام ، ويقول وزير العدل ، فى رده انه لم يشتر وهو فى الوزارة قراطا واحدا من الأرض ، وإن كان من حقه - بطبيعة الحال ، أن يشتري ، والصفقة المشار اليها تمت قبيل دخوله الوزارة بثلاثة عشر شهرا وانها - أى الصفقة لم تحدث وأنا وزير ، ولا دخل فى روع البائعين فى يناير ١٩٤١ ، اننى ساكون وزيرا من وزراء ، الدولة بعد ثلاثة عشر شهرا ، ولم يكن العمدة سمسارا فى هذه الصفقة بل هو البائع لكبر نصيب مع اخوته ومنهم طبيب مشهور ومحام محترم . ايودع وزير العدل العقد الرسمى فى المجلس ليطلع عليه من يشاء » .

وبعد دور الأسئلة فى مجلس الشيوخ ، يأتى دور الاستجابات : يتقدم الشيخ المحترم عباس الجبل ، باستجواب لوزير الأوقاف عن موضوع نظارة وقف البدرأوى ويجه رد وزير الأوقاف بأن رفعة مصطفى النحاس باشا ، لم يقبل هذا الوقف ، من قبل فى سنة ١٩٣٦ ، كما لم يقبله فى هذا العام الا بعد طلب من المحكمة فى كتب رسمية وصلت الى رفعة من المحكمة ، وعندما بدأ وزير ، فى قراءة الكتب المتبادلة بين رفعة النحاس والمحكمة الشرعية انطلقت أصوات تنادى : « لا داعى لذلك » ويكتفى الوزير بإيداعها المجلس ثم ينهى وزير الأوقاف كلمته بقوله : ان رفعة النحاس باشا حينما اقتطع من وقته الثمين فترة لخدمة أهل بلده ، ومسقط رأسه ، لم يكن بذلك الا مضييفا خدمة عامة لأهله ، ومواطنيه ، الى خدماته الكبرى لمصر » (٣٦) .

ويتحدث مصطفى النحاس قائلا ، ان من حقه وهذا الاستجواب خاص بوقف يتولى نظارته أن يقول كلمة لا يرمى من ورائها النيل من أحد ، أو الانتقاص من وزارة الأوقاف ولا يقصد الدفاع عن تصرفاته مدة كان الوقف المشار اليه مشمولا ، بنظارته أو بعد أن عاد اليه مره أخرى

ثم يقول بمسد تلاوة الرسائل المتبادلة بينه وبين رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية الشيخ أحمد الجداوى : « لقد اتخذ خصومنا السياسيون من هذا الموضوع ميدانا يصولون فيه وييجولون ولكن من أسف كانت صولاتهم فى الهواء ، وجولاتهم هباء ، فى هباء » ثم يقول مصطفى النحاس « لقد أراد المعارضون حينذاك إمعارستهم فى تعييني ناظرا ، على هذا الوقف أن ينالوا منى منالا ، ولكن أنى لهم هذا ، ورأس مالى النزاهة والشرف ، وثروتى التى أفر بها هى الأمانة وطهارة اليد ، والزهد فى حطام الدنيا القانية ولو أنى عجزت فى يوم من الأيام عن أن أجلب لهذا الوقف مصلحة وللمستحقين فيه منفعة ورأيت غيرى أقدر منى على ذلك لبادرت الى التخل عنه وتركه ، لمن هو أجدر به وأحق . فانهم مع ما أتموا أنفسهم لم يجسروا منفذا ينفقون منه ، أو موطئا ينالون به من شخصى الضمير : لقد اتخذت هذه المسألة ذريعة للتيل منى ولكن لا يمكن لمخلوق أن يتال منى منالا ، لأنى أرى الله واليتامى والمساكين فى هذه البلاد ، والمحرولين الذين اشتد بهم الضنك والحرمان » وبمسد الرد من وزير الأوقاف ومن رئيس الحكومة ، يوافق المجلس على الانتقال الى جدول الأعمال .

وينشل د . محمد حسين هيكل حلبة الصراع ، كضو فى مجلس الشيوخ ويوجه الى رئيس الوزراء استجوابا عن البيان الذى ألقاه فى مجلس الشيوخ ردا على سؤال للشيخ المحترم ، محمد عبد المجيد العبد وعن الخطة التى رسمها فيه من حيث مخالفتها للمبادئ والتقاليد الدستورية ، ويرد مصطفى النحاس على استجواب د . محمد حسين هيكل ببيان ضاف عن دستورية خطة الحكومة فى مناقشة موضوعات الكتاب الأسود تحت قبة البرلمان وينفصل مصطفى النحاس ، وهو يخاطب د . هيكل قائلا : اذن فمطلوا ، اختصاص البرلمان فى الاستجواب ؟ اذن فمطلوا اختصاصه فى التحقيقات ؟ اذن فمطلوا البرلمان ياسيدى ، .

وعن ترك الموضوع ، للقضاء ، وعدم مناقشته أمام مجلسى البرلمان يقول مصطفى النحاس : لا يكون الحكم فى البلاد للأمة مصدر السلطات ، ولا للبرلمان الرقيب على الوزارات ولا للوزارات المسئولة أمام البرلمان وإنما يكون الحكم للقاذفين والمفتريين وأصحاب الأهواء من الكاذبين والطاغين فهل هذا هو المصير الدستورى الذى تريد المعارضة أن تصل بالبلاد اليه ؟ انى لأرى يوطئيتى أن أساهم فى الوصول بالبلاد الى مصر ، كهذا فعل من المسئوليات والواجبات لحاضر البلاد ومستقبلها ما يردلى عن الاشتراك فى العبث بالدستور أو تشويه أحكامه .



وكان أول من توجه بالأسئلة في مجلس النواب النائب المحترم عمر عمر وقد تولى رئيس الحكومة الرد عليه بنفس رده على سؤال الشيخ العبد ويرد - ذات يوم - وزير العدل على سؤال للاتريبي أبو العز باشا عن عدم تصديق الحاكم العسكري على صيغة أحكام عسكرية ، فينفي الوقائع نفياً باتاً ، ويرد كذلك وزير الأشغال على سؤال للأستاذ عمر عمر عن مداخيل توريد ١٠ آلاف طن من الخشب وقطع أشجار في شارع المعجزة لأحمد الوكيل وشريكه فيقول : يعد بيان طويل يتضح أنه لا بيع في أخشاب الأشجار ولا شراء وإن كل ما قيل في هذا الشأن ليس الا محض افتراء !

وحول السؤال الذي تقدم به النائب المحترم إبراهيم مكاي عن نقل مدرسة التدبير المنزلي من جاردن سيتي ليسكن مبيتها رئيس الوزراء ، يقول وزير المعارف العمومية ان أحمد عبد السلام الكرواني مراقب بفلم البنات كان قد تقدم باقتراح خاص يضم أربعة معاهد فنية ووضعها تحت إدارة خاطرة واحدة على ان تكون جميعها في مكان واحد وتحت إدارة خاطرة واحدة ، وان د - طه حسين يوصفه مستشاراً فنياً للوزارة قد وافق على الاقتراح ، وان السيدة عائشة اقبال راشد مديرة معهد التدبير المنزلي قد عارضت الاقتراح وذهبت الى النحاس باشا وكان يقيم وقتئذ في منزل فؤاد سراج الدين باشا المقابل للمعهد تشكو اليه وزارة المعارف طالبة منه ان يزود المعهد بنفسه ليتبين مقدار الضرر الذي يحصل من النقل ، وقد زار رفعتة المعهد فعلاً واقتنع برأيها وكان ذلك كله بعد صدور القرار وان رفعة رئيس الوزارة قد ناقشه أي وزير المعارف العمومية - في الموضوع محاولاً اقناعه بالمدول من القرار ، فأكده له رأي وزير المعارف - ان هذا موضوع درسه الفنيون وصدر به قرار وزاري وليس في وسعي أن الغيه وبخاصة لأنني درستته بعد دراستكم ، واقتنعت فيه برأيهم ، وقد جاء في الرد أيضاً أن النحاس باشا قد دفع ٨٦٠ جنيهاً و ٢٢٢ مليماً قيمة ما أنفقه وزارة الأشغال من اصلاح المبنى ، قال وزير المعارف ان رئيس الوزارة قد استبقى ثلاثة ضخمة وبعض ثريات كهربائية .

وحول استبقاء رئيس الوزارة لثلاثة وبعض ثريات كهربائية قال وزير المعارف ، ان مثل هذه الأمور تتلف بالنقل كما انها لا يمكن استعمالها بالمكان الجديد لاختلاف الفولتاج - ونفى وزير المعارف ان يكون رئيس الوزارة قد استبقى أيضاً ستارتين جميلتين من صنع يد التلميذات و ٠٠ وان نقل عفش رئيس الوزراء لم يتم بواسطة سيارات حكومية بل تم بواسطة محل على خليل والشتتاوي ! وقال وزير المعارف : من سخرية الأقدار ان يشغل رئيس الحكومة والوزراء والبرلمان

يمثل هذه السفاسف ، وان يضطروا الى الرد على صفائر لا تصغر الا عن نفوس مريضة في الوقت الذي يهتز العالم فيه لعظام الامور ،

وينفى كذلك وزير المعارف العمومية وجود استثناءات في جامعة فاروق الاول ، وان جميع التعيينات والترقيسات لم تشبها أية شائبة من محسوبية أو شهوة لوزير المعارف وانه لم يسناثر بها طبقا لحقه المستمد من القانون ، بل تركها للمختصين وحول موضوع الأستاذ على بغوى عميد كلية الحقوق ، قال وزير المعارف ان العميد لم يستقل من وظيفته احتجاجا على الاستثناءات ، بل انه هو الذى طلب إحالته على المعاش بسبب نقله الى الاسكندرية . مجرد أستاذ يمد أن كان عميدا بمصر ، وانه طلب لنفسه ترقيبة استثنائية فرفض الطلب ، وانه رضى لنفسه ان يكون مطية للمحرضين من السياسيين أمثال مكرم عبيد وكنسا - هكذا قال وزير المعارف - على علم بهذه الصلة ولكننا لم نشأ ان نؤاخذه عليها ومع ذلك قام بمارش سياسة الحكومة وسياسة البرلمان بشأن التوسع في التعليم الجامعي فرفض أن يقبل عدد الطلبة المتفق عليه معه في كلية الحقوق ، على رغم وجود المال الخالية بها ،

وتتوالى الأسئلة وتتوالى الردود ، ويتوالى تعليق النساب وكل الأسئلة وكل الردود ، وكل التعليقات كانت تستهدف النيل من مكرم عبيد ، ومن كتابه الأسود .

ويستغرق الرد على سؤال الأستاذ كامل يوسف صالحي عن الأوامر الإدارية الخاصة بنقل الزهور الى منزل وزير الزراعة ومenzل رئيس الوزراء ، ١٢ صفحة من الكتاب الأبيض ، ينفى وزير الزراعة في بدء هذا صدور أى أمر إداري خاص بهذا الموضوع ، ويتهم مكرم باشا باصطناع هذا الأمر .

ويقول وزير الزراعة ان الزهور ترسل للكبراء والشخصيات العامة ، وحتى لمن هم في المعارضة ، والزهور ترسل لمن يطلبها وبائمان محددة ، ويقول وزير الزراعة وهو يخاطب النساب : هبوا يا حضرات النواب المحترمين أن صهر رئيس الحكومة انتقل الى جوار ديه ، وهبوا ان وزارة الزراعة قدمت باقة من الزهور باسم الوزارة ، فهل في هذا ما يتنافى والمجاملة من وزارة لرئيس الوزراء ومع هذا فشئ من ذلك لم يحصل ، انما هو الافتراء وشهوة الانتقام حتى من الأموات . ويقول فؤاد سراج الدين وزير الزراعة وهو ينقل عبارة وددت عنه في الكتاب الأسود : تحت عنوان قصة الزهور : وابدأ يا مولاي بقصة الزهور التي يحتل المكان البارز فيها وزير الزراعة الحالي معالي فؤاد سراج الدين باشا

وهي قصة تحتوي في مغزاها على مزيج مدعش من الاستهتار بواجبات الوظيفة والتهاك على منافع الدولة بالغة ما بلغ من هوان \* ومكرم الذي يقول عنى هذا - كنت أتمنى أن يكون موجودا الليلة ، لأقول له في وجهه ، اننى الشخص الذى تنازل لك عن ٢٠٠٠ فدان كنت شاعرا في شراكتها ثم تركها لك طائعا مختارا بمجرد أن رأى منك رغبة في شرائها ، بل سافر الى الاسكندرية لينجز لك الصفقة بل دفع عنك العربون لبضعة أشهر وان شخصا هذه أخلاقه لا يمكن أن ينقلب بين يوم وليلة هذا المنقلب \* ويسأل نجيب الهاللى باشا وزير المعارف عن قيمة العربون الذى دفعه فؤاد سراج الدين باشا فيقول انه ٢٠٠٠ جنيه \*

والكتاب الأبيض - كما سبق أن ذكرت - فى ٦١٠ صفحة وقد طبع فى المطبعة الأميرية فى ٨ من شهر رمضان سنة ١٣٦٢ ( ٨ من شهر سبتمبر ١٩٤٣ ) وكان مدير المطبعة الذى حرص على ان يكون اسمه فى نهاية الكتاب بخط أنيق ، الأستاذ محمد بكرى \*

وللكتاب الأبيض ملحق يشتمل على بيان أسماء حضرات النواب المحترمين الذين أخذت أراؤهم بالاسم ووافقوا على الاقتراح المقدم بفصل النواب المحترمين مكرم عبيد باشا من مجلس النواب \*

وفى مقدمة هؤلاء النواب : أحمد أبو الفتح بك ، وعبد الحميد عبد الحق وأحمد حمدي سيف النصر باشا وعبد الفتاح الطويل باشا وعزيز انطون ، وميخائيل غالى ، والشيخ عبد العظيم عيّد وعلى الشناوى بك ومصطفى نصرت وحامد طلبية صقر وعوض الجندى وعنتر المنشاوى ورفعة مصطفى النحاس باشا وعبد العزيز محمد البدرأوى وعثمان محرم باشا وعمر عمر ، وفؤاد سراج الدين باشا وجميل سراج الدين بك ، ومحمد مصطفى يونس وعبد الواحد الوكيل بك ، وحافظ الوكيل بك وأحمد محمد الوكيل بك ومحمود سليمان غنام ، وعبد البرتغالى وأحمد نجيب الهاللى باشا ومحمد قرنى بك وحسن يس وعباس حلمى طلعت وعبد الخالق زعزوع والسيد حسن القاياتى وموض جاد المولى ، ومحمد الدرداش تونى وأحمد قرشى بك وعبد الرحمن الطرزي بك ومحمد محمد قراة وأحمد عبد الكريم أبو شفه ، وشاكر غزالى بك وجميل فانوس ويسابانسى بك ويطرس سليم ومحمد كامل حسن الأسيوطى ويس أحمد باشا وأبو الخير الناظر بك وسليمان عجيب وعبد السلام فهسى جمعة باشا ( رئيس المجلس ) \*

وقد رفض الموافقة على الاقتراح الخاص بفصل مكرم عبيد باشا  
حضرات النواب المحترمين • جلال حسين محمد عبد الرحمن نصر ، محمد  
فكري أباطة ، الفريد مسيس السيد سليم ، مرقص بطرس ، عبد السلام  
الشاذلي باشا ، سمع اللبان ، محمد فريد زغلول ، علي علي بسيوني .  
محمد محسود جلال ، أبو الفيث الأنور ، مهني القمص بك ، لبيب  
جرجس ، محمد فؤاد أبو شبيب ، عبد الفتاح أبو سحلي بك ، وجورج  
مكرم عبيد •

## الفصل الثالث

### الوزراء الوفديون ورئيسهم يدفعون عن أنفسهم اتهامات مكرم عبيد

فى مجلس الشيوخ ، كان العضو الشيخ المحترم محمد عبد المجيد  
العبد أول من أثار قضية الكتاب الأسود فى المجلس حيث تقدم بالسؤال  
التالى :

« نشر مكرم عبيد باشا كتابا أسود نسب فيه اليكم  
ولبعض زملائكم الوزراء أمورا معينة . فكذا كان ما جاء بهذا  
الكتاب لا يستند على أساس من الصديق ولا تقوم دعواه على  
حقيقة ، وهو ما نريده ونرجوه ، فلماذا تجاوزتم عن محاكمة  
صاحب هذا الكتاب الأسود خصوصا وأنه قد لجأ الى الهيئات  
الأجنبية من أمريكية وإنجليزية وغيرها مقدما لهم نسخا من  
هذا الكتاب ، وكانى به ينتظر رأيهم أو يلتمس عطفهم ، وهذا  
جرح عن الوطنية وأمر يجب أن يؤخذ بعزم ويعالج بعزم .  
ألا يرى رفعة الرئيس أن يرفع غموض هذه المسألة بالسوداء  
بتحقيق دقيق من جميع نواحيها ، احتقالا للحق وإظهارا  
للباطل ؟ وإذا كان ما جاء بهذا الكتاب ليس صحيحا ، فلماذا  
ينفرد مكرم باشا بمحاياة القانون فلا يسأل عن غلطاته ؟ »

وقد تضمن رد رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء

ما يلى :

يقتضى نص الدستور مسئولية الوزارة أمام البرلمان ،  
وهذا الحكم هو الخص خصائص الحياة الدستورية ، بل هو  
محور النظام الدستورى كله . والحكومة تقديرا لهذه المسئولية  
على أتم استعداد لأن تلتزم أمام البرلمان الممثل للأمة كل ما جاء  
بالعرضة التى دفعها مكرم عبيد باشا الى ديوان جلالة الملك

فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ والتي أحال الديوان اليها صورة منها فى يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٤٣ ، وهى ترحب بكل سؤال أو استجواب يقدم فى البرلمان لهذا الغرض ، سواء كان ذلك من صاحب العريضة أم من غيره من حضرات الشيوخ أو النواب المحترمين المعارضين أو المؤيدين .

وقد كان فى وسع صاحب العريضة أن يواجه الحكومة فى البرلمان بما يريد من الأسئلة والاستجوابات ، ولكنه لم يرد أن يسلك هذا الطريق القويم الكليل بإظهار الحق فى أقرب وقت ، وهذه المماودة أو التناورة مكشوفة القصد ظاهرة الغرض ، فهو يعلم قبل غيره أن محتويات العريضة مكذوبة جملة وتفصيلا ، وأن القصة النور عليها يفضحه ويفضحها ويظهر الناس جميعا على افكه وبهتانه ، ولذلك تجنب الطرق الطبيعية التى رسمها المستور لمجاسبة الوزراء ، وأخذ يوزع فى الخفاء الكتاب الذى أشار اليه حضرة الشيخ المحترم ، ويلقى فى دوع الناس أنه مستعد لأن يحاكم دلى ما كتب أمام القضاء ، وقصده فى ذلك واضح ظاهر ، فمثل هذه الوقائع التى سودها خياله الكاذب تقتضى تحقيقات ، ومحاكمة ترقى عدة درجات ، وتمتد الى سنة أو سنوات ، وتبقى فيها الوزارة فى ظلال ما اتخذى من شبهات .

ذلك لأن تولى السلطات القضائية للتحقيق يقطع على الوزارة طريق تكذيبه بنشر البيانات حتى لا تنهم بالتأثير فى القضاء ، كما يقطع على البرلمان التعرض لأكاذيبه ، أو سماع رد الوزارة على مقترياته تحقيقا لمبدأ فصل السلطات . وما من عاقل يقبل للوزارة ولا للبرلمان ولا لكشف الأمة هذا الوضع العجيب . وأنا مطالب أمام ضميرى وأمام التاريخ بكشف القناع عن محتويات هذا الكتاب الكاذب ، وتقليد ما جاء فيه تقليدا حاسما سريعا . وعندئذ يستطيع شيوخ الأمة ونوابها أن يطقوا الحق ويدفعوا الكذب والباطل . وعندئذ يمكن أن ينظر فى مسئولية العرائض أو المنشورات ويمكن أن تسأل الحكومة كما سأل حضرة الشيخ المحترم عن أخذ المسئولين بالغرم والعزم .

هذا هو الوضع الطبيعى لموضوع هذا الكتاب الذى احتوى فيما احتوى مقتريات سياسة كثيرة لا يمكن أن يشغل بها القضاء ، والشأن الأول والآخر فى نظرها والمجاسبة عليها

شان البرلمان ، وقد اعتاد مؤزع العريضة أن يهرب من مثل هذه المواقف الصعبة ، لأن كل همه التشنيع والافتراء ، فما من مرة قدم استجوابا الا وهرب في دور المناقشة لسبب او لآخر ، ناكلا عن شرح استجوابه ، او مواجهة البيانات التي تلقىها الحكومة : والحكومة لن تعبا بمثل هذه المناورات ، وهي معتزلة أن تقدم للبرلمان عما تسأل عنه أو تستجوب فيه بيانات قاطعة حاسمة مؤيدة بالأدلة والمستندات ، وهي تدعو معارضيه وانصارها على السواء لفتح هذا الباب على مصراعيه لاقفاء النور على حملة التفتيل والكذب •

اما ما اشار اليه حضرة الشيخ المحترم من أن صاحب العريضة قد لجأ الى الهيئات الأجنبية من أدريكية وانجليزية فقلما لهم نسخا من كتابه انتظارا لرايهم أو التماسا لمطالعهم ، ومن أن هذا العمل من جانبه جنوح عن الوطنية ، فالحكومة تشاكره حضرة الشيخ المحترم رايه فيه ، وتأسف لوقوعه من نائب تولى الوزارة عدة مرات ، وكان نقيبا للمحاميين الأهلين ، ثم يجيء الآن فيهدر صفته النيابية بل كرامته الوطنية على هذه الصورة • وكذلك تأسف الحكومة لاسفاله في لهجته وعباراته اسفالا كبيرا لا يتفق مع ما ينبغي لنائب ، بل لأي فرد من أفراد هذه الأمة الكريمة من التزام مقتضيات اللبالة وتجنب الاسفالف في عريضة تقدم لتمام حضرة صاحب الجلالة الملك • ولا يخامرني شك في أن هذه الحطة التي اعترفتها بلاء هذا الكتاب هي الحطة المثل التي لتلتزمها حكومة تعرف قدر نفسها وقدر شرفها ، وتحرص على أن تتقدم بعنايتها أمام شيوخ الأمة ونوابها ، وعلى أن تاتي البيوت من ابوابها ، وتضع الأمور في نصابها في أقرب وقت •

فإذا ما تم ذلك وقال ممثلو الأمة كلمتهم في حدود واجبه وحقهم ، أمكن أن تسأل الحكومة عما تدترمه في شأن الملتزمين والقضاء على حملة المفرضين والمضللين • ويتوجه الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح بالسؤال الثاني :

« قال مكرم عبيد باشا في ملحق للعريضة الذي رفعها الى جلالة الملك في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ انه وقف في آخر لحظة على فضائح جديدة منها ما سماه محسوبية التشريع ، فقد زعم أن دفعتمكم بصفة كونكم حاكما عسكريا استصدرتم في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ أمرا عسكريا خاصا بمصلحة

الحاجة توفيق مفرج وذلك عقب صدور حكم ضده في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ باخلاء الشقة المؤجرة له . وقد قال انه لم يكذب يصدور الحكم في ١٢ أغسطس حتى غضب توفيق مفرج وغضبتم له فاصدتم امرهم العسكري المذكور بعد اربعة ايام من صدور الحكم حتى لا يطرد الحاجة مفرج من المنزل المؤجر له .

**فهل صحيح ان الامر العسكري المذكور صدر خصيصا لعدم تنفيذ الحكم الصادر ضد الحاجة توفيق مفرج وانكم لم تفكروا فيه الا بعد صدور هذا الحكم ؟** .

وقد ورد في رد النحاس باشا ما يلي : زعم مكرم عبيد باشا ان الامر العسكري الصادر في ١٦ أغسطس ١٩٤٢ برقم ٣١٥ كان استجابة لطلبه الحاجة توفيق مفرج الذي حكم عليه باخراجه من المسكن المملوك للحاجة الياس مالوك ولما كان قسم قضايا الحكومة هو الذي قام باعداد الامر العسكري فقد طلبت منه مذكرة ببيان الظروف التي استدعت صدور ذلك الامر . فجاءتني منه مذكرة وافية وقرأ النحاس باشا المذكرة وفيها ان المادة الأولى من الامر رقم ١٥١ تنص على ان المستأجر الذي يرشبه في طلب امتداد الاجازة القائمة في أول مايو ١٩٤١ أن يعلن المالك بخطاب موصى عليه الخ ، وقد مكن هذا النص بعض المالك من قطع السبيل ، على بعض المستأجرين في الانتفاع برخصة التجديد فكانوا يعلنون المستأجرين يرغبون في فسخ عقود الايجار قبل نهاية الشهر بخمسة عشر يوما فيفوتون على المستأجرين الفرصة في طلب الامتداد ، وتقدمت شكاوى كثيرة بعد صدور احكام عديدة الى مكتب الحاكم العسكري وحولت الشكاوى الى رئاسة لجنة قضايا الحكومة التي بحثت الامر ورؤى تعديل الامر العسكري والنص في مشروع التعديل الى صريان احكامه على الحالات التي يكون قد وقع فيها دعاوى الى المحاكم بسبب عدم قيام المستأجرين بالاخطار المنصوص عليه في المادة الأولى من الامر رقم ١٥١ اذا لم يكن قد صدر ضدهم حكم نهائي بالاخلاء قبل تاريخ نشر الامر الجديد .

● عرض مشروع الامر على مجلس الوزراء بجلسته ٢٦ يولية سنة ١٩٤٢ فوافق على صيغته الا فيما يتعلق بسبب الزيادة التي يتحملها المستأجرون فقد ترك تحديد لها للجنة تشكل لهذا الغرض من اصحاب المصالح وزير العدل ووزير المالية ووزير الشؤون الاجتماعية ووزير الوقاية المدنية وحضره صاحب السعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة . وبعد ان اتمت تلك اللجنة مهمتها ارسل رئيس لجنة قضايا الحكومة بتاريخ



١١ أغسطس سنة ١٩٤٢ الكتاب رقم ٦٥٩ ، الذى نصه  
كما يأتى :

« الحالا بكتابى الى مقامكم الرفيع رقم ٥٩٩ بتاريخ  
١٩ يولية سنة ١٩٤٢ المرسل معه مشروع امر عسكري بتنظيم  
العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين للأمانة ، أشرف بان أنهى  
الى مقامكم الرفيع أن اللجنة التى عهد اليها مجلس الوزراء  
بإعادة النظر فى مشروع هذا الأمر فرغت من بحث أحكامه  
ووافقت على صياغتها الواردة فى المشروع الا فيما يتعلق بالمادة  
٤ وهى الخاصة بتحديد نسب الزيادة فى الأجور . فقد رأت  
تعديلها على الوجه المبين فى المشروع المرفق بهذا وعهدت الى  
بإبلاغ هذا التعديل الى مقامكم الرفيع حتى اذا وافقتم عليه  
تفضلتم بإصدار الأمر بالصيغة المعلقة » .

وقد وافق مجلس الوزراء على المشروع الأخير المرسل مع  
كتاب رئاسة لجنة القضايا المتقدم ذكره وصدر تحت رقم ٣١٥  
بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ .

وما الحكمة فى تقرير المبدأ الوارد فى المادة ٩ سوى  
مواجهة الحالة الناشئة عن العدول عن نظام الاخطار المقرر  
بالمادة الأولى من الأمر رقم ١٥١ الى النقيض منه الذى أتى به  
الأمر رقم ٣١٥ حين قيد حرية المالك فى اخراج المستأجر من  
المكان المؤجر له بشروط وهى ظروف معينة ليس من بينها عدم  
قيام المستأجر بالاخطار عن رغبته فى تجديد الاجارة ؟ ولذلك  
لم يكن من المنطق فى شئ أن تترك الاجراءات القضائية المترتبة  
على اغفال هذا الاخطار والتى لم تختتم بحكم نهائى تأخذ سيرها  
بعد التعديل المشار اليه .

من هذا يتضح :

أولا : أن التفكير فى إصدار الأمر العسكري رقم ٣١٥  
لم يبدأ فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٢ وانما هو سابق  
لهذا ، فهو سابق على يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٤٢ أى فى الوقت  
الذى كان مكرم باشا لا يزال فيه عضوا بالوزارة .

ثانيا : أن الذى حرك البحث فى اجراء تعديلات فى  
الأمر العسكري رقم ١٥١ هو شكوى قدمت قبل يوم ٢٤  
مايو سنة ١٩٤٢ من أحد الموظفين بوزارة الخارجية ، فلم  
يكن لتوفيق مفرج شأن فيه ، فالدعوى التى رفعت ضد  
تاريخ صحيفتها ٣ أغسطس سنة ١٩٤٢ .

ثالثا : ان هذه الشكوى ان كانت قد حركت هذا الموضوع قبل اصدار الامر السكري بثلاثة شهور الا انها اثارَت البحث في تعديل الامر الخاص بالايجارات كله ، مما اقتضى تداول الامر بين لجنة قضايا الحكومة ومجلس الوزراء ، وتشكيل لجنة وزاوية خاصة لبحث كثير من المسائل التي تضمنها الامر رقم ٣١٥ .

ويسأل - في مجلس النواب - النائب الأستاذ عمر عمر ، رئيس مجلس الوزراء عن رأى الوزارة فيما تضمنه الكتاب الأسود من أن برقية أرسلت أخيرا بالشفرة من وزارة الخارجية الى سعادة سفير مصر بلندن لشراء ست قطع من الفراء ( فروة ثعلب أبيض ) قيمة كل منها ٥٠٠ جنيه ومجموع ثمنها ثلاثة آلاف جنيه لصاحبة العظمة حرم رفعة رئيس الوزراء ويرد رفعة رئيس مجلس الوزراء ردا مطولا جاء فيه :

● حقيقة الامر في الموضوع كله اننا عندما كنا مع نشات باشا في برلين سنة ١٩٣٦ وكان وزيرا مفوضا لمصر فيها كان واسطة في شراء فراء لنا ولزملائنا ومنهم مكرم باشا وحرمة ولن كانوا مرافقين لنا كذلك . فلما حضر نشات باشا الى مصر اخبرا سائلناه قبل سفره عما اذا كان يوجد في لندن فرو من فراء الثعلب الأبيض وعما اذا كان ثمنه مناسباً لاثمان قبل الحرب .

وفي اول اكتوبر الماضي وصلتنا برقية من نشات باشا يقول فيها انه عرضت عليه فراء ثعالب بيضاء من نوعين . نوع ثمن القطعة منه اربعة عشر جني أى اربعة عشر جنيها مصريا واربعين قرشا والآخر ثمن القطعة منه ١٦ جني أى ستة عشر جنيها مصريا واربعين قرشا ، وقد طلب نشات باشا في برقيته موافاته في حالة الموافقة على الثمن ، بعدد القطع التي يشتريها ثم سأل نشات باشا بعد ذلك عن صحتي في اثنا مرضي الأخير ، وفي مارس الماضي كلفت سعادة وكيل وزارة الخارجية الابراق اليه شاكرا سؤاله عن صحتي واجبا منه شراء ست قطع من الفرو الأبيض ، فارسل شرائه باشا برقية بالشفرة ، هذا نصها :

« يشكرك رفعة الرئيس شكرا جزيلا على تفهمك بالسؤال عن صحتي ويروجك أن تعمل على شراء ست قطع من فراء الثعلب الأبيض للسينة حرمة » .

وظاهر مما تقدم أن قيمة القطعة من الفرو المذكور تتراوح بين أربعة عشر جنيها وثلاثين قرشا ، وستة عشر جنيها وأربعين قرشا ، وأن قيمة القطع الست تتراوح بين ٨٥ جنيها و ٨٠ قرشا وبين ٩٨ جنيها و ٤٠ قرشا ، وأن مجموع ثمن القطع الست لا يبلغ الآلاف ولا مئات بل ولا مائة واحدة .

ولما نشر الكذاب الأثر كتابه ، بحثنا عن بريقة نشأت باشا التي يعرض علينا فيها شراء الفرو وأمانها فلم نجدها ، ولذلك كلفنا وكيل وزارة الخارجية أن يرسل إليه يرجوه بموافاته بصورة طبق الأصل من هذه البرقية لتحل محل البرقية التي لم نعثر عليها ، فأبرق إليه في ١١ إبريل ببرقية هذه ترجمتها :

« يرجوك رفعة الرئيس أن تبرق إليه عاجلا صورة طبق الأصل من البرقية التي سبق أن أرسلتها إليه الخاصة بشراء فرو الثعلب الأبيض والتي تطلب إليه فيها أن يحدد الكمية المطلوبة لتحل محل البرقية التي فقدت » .

وفي اليوم التالي وصل من نشأت باشا هذا الرد وهو أنه أرسل لرفعته البرقية في أول أكتوبر الماضي وهذا نصها :

« لدينا عرضان من فرو الثعلب الأبيض بأربعة عشر جني وستة عشر جني كل قطعة ، فإذا كان الثمن موافقا أرجو إعادتنا ببرقية عن عدد القطع المطلوبة » .

ويسرني أن أودع جميع هذه الأوراق المجلس ليطلع عليها حضرات النواب المحترمين ، وليتبينوا قيمة الكتاب الأسود وما فيه من كذب وبهاجة ، وقبح وسماجة ، ولكن الكلوب المفترى لا يقف عند حد ، لأنه لا من الله يتقى ، ولا من الناس يستهى ، وقد أراد أن يوهم أننا سخرنا وزارة الخارجية في شأن شخص وحملناها تلقات البرقيات في هذا الشأن الخاص . وفي هذا أيضا يكذب الدجال . فقد اعتادت وزارة الخارجية أن تقوم للمصريين ولغيرهم من المقيمين في مصر بتولى الإجراءات الخاصة بمصالحهم في الخارج ، وإذا كان صاحب الشأن من الشخصيات المعروفة للوزارة أو كانت هناك أحوال استعجال فإن الوزارة في مصر والبعثات في الخارج تقوم بالعمل ثم تتألم صاحب الشأن بتسديده ما صرف في سبيله بعد ورود المستندات ، ونحن نودع مع ما أودعنا

من الأوراق مذكرة بذلك من وزارة الخارجية مفضاة من سعادة وكيلها توضح هذا التقليد المتبع وتضرب عليه الأمثال ببرقيات أرسلت من حضرة صاحب العزة سايا حبشي بك الوكيل عن معالي واصف غالي باشا ، ومن أسرة خياط بك وبرقيات بنه على طلب سعادة توفيق دوس باشا بشأن تحريات ومعلومات وصيانة مصالح ، وكذلك برقيات متعددة من معالي محمود فخري باشا وزيرنا المفوض في الخارج بشأن مصريين عديدين ومن قنصلية مصر بنيويورك بشأن نجل فؤاد سلطان بك والأنسة عايدة ، وجميع أولئك عوملوا هذه المعاملة ولم تحصل منهم أجور البرقيات مقدما بل سددت قيمتها بعد ذلك وبعد ورود مستنداتها .

وطبيعى أن تكون أجور البرقيات المتعلقة بالفرأ على حسابنا الخاص وأن تتولى الخارجية إرسالها أسوة بكل مصرى آخر يقصد إليها فى مثل ذلك .

ولكن الكلوب المحتال دأب على الكذب والتهويل والتشنيع فجعل عشرات الجنهات آلالا ليشكك فى امانة مصطفى النحاس الذى عرف بالتلف عن الحرام فى كل شأن خاص أو عام ( تصفيق حاد متصل ) وستبينون من الردود على الأسئلة المتتابة من كتابه أن أكاذيبه لا تحصى بالعدد ، كما أنها لن تنقضى مدى الأبد . وسيسيل لعابه بالمفتريات حتى يفرق فيه ، ويقتله سمه المتبعث من فيه . وعندئذ يعلم أن كذبه كالسراب قد يلمح ، ولكنه لا ينفذ . ولعله يترك وقتئذ قوله تعالى « ومن يكسب خطيئة أو ألها ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتاناً وألها ميئاً » .

ويسأل النائب عبد الفتاح الشلقانى عن حادثة وردت فى الكتاب الأسود عن ضبط غزل لمصنع النزهة بالإسكندرية وعن حادثة أخرى وردت أيضا فى الكتاب الأسود يحقق فيها مع صبيحى الشوربجي ثم قام التحقيق الى آخر السؤال ، ويوجب معالي وزير العدل بما يلي :

ردا على سؤال حضرة النائب المحترم أتشرف بأن أقدم للمجلس القرار الذى اتخذته التيابة العمومية بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ بشأن الغزل الذى ضبطه ملاحظ بوليس قليبوف فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقد تضمن هذا القرار . أولا : أن لا جريمة فى وجود بالات الغزل عند محمود خضر فقد تبين أنها مرسلة من مصانع النزهة الى مصانع

امسياه في حدود القانون ( والمصنعان ملك الشسوديجي  
وشركاه ) .

ثانيا : لم يثبت من هذا التحقيق ان احدا من الذين  
ذكرت اسماءهم في الدفتر المطلوب يتجر اتجارا غير مشروع  
في الفزل او ارتكب جريمة او جرائم معينة يمكن توجيهها اليه .

ثالثا : ان لا جريمة في احرار الأرض والتقيق المضبوط .  
وقرار الحفظ يقع في ست صفحات واني على استعداد  
تتلاوته .

اما بالنسبة للفزل المضبوط بمصنع النزهة بالاسكندرية  
فقد طلبت بمناسبة السؤال البيانات عنه من سعادة النائب  
العام فجاتني الرد يتضمن :

« ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على محمد فهمي  
الحلبوني الفندى الذي ثبت لها من التحقيق انه هو المسؤول  
وحده عن الجريمة وقدمته للمحاكمة ( لانه باع خيوط غزل  
قطنية الى آخر وهو غير مرخص له من وزارة التموين بالبيع  
واعطاها الى المشتري بغير تقديم بطاقة التموين - كما باعها  
بمن يزيد على الاسعار المحددة بجداول التسعيرة ) » .

وارى بهذه المناسبة ان اشير الى مسألة الفزل الخاص  
بمصنع النزهة المملوك لصبي الشسوديجي بك وشركائه وهو  
الذي قدم عنه مكرم باشا استجوابا رد عليه دفعة رئيس  
مجلس الوزراء في مجلس النواب بجلسة ١٨ أغسطس سنة  
١٩٤٢ التي انسحب فيها . مكرم باشا ولم يقو على مواجهة  
الحقائق ولا يزال الرد الذي ادلى به رفعتة قائما يرجع اليه  
من يشاء . وقد حاول مكرم باشا ان يناقشه فلم يتفلس واقعة  
اساسية او حقيقة رئيسية من الحقائق التي تضمنها البيان  
وكل ما ادعاه ان المستشار الملكي لوزارة المالية وافق على  
رايه الذي قرره بشأن تبليغ النيابة بعد ما اطلع على التقارير  
والذكرات . . . ولفرق ظاهر بين موافقته على رأى الوزير الذي  
تسرع فابداه وبين ان ينسب للمستشار انه هو الذي طلب  
تبليغ النيابة . واذا كان مكرم باشا يرى في هذه الجزئية  
التافهة سلوى لنفسه فاني اسلم له بها اما الحقائق كلها  
فبالبقية .

فمكرم باشا ينسى انه لعم للمستشار الملكى مذكرة فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ عليها تاشيرة من نفس مكرم باشا يرى ان هناك مخالفات ارتكبت وانه يرى ان تتولى النيابة العسكرية التحقيق وما كان اولاه ان ينتظر راي من مستشاره لا ان يسبقه فليم الاستشارة اذا كان الوزير قد قر قراره واستقر رايه .

ومكرم باشا ينسى ان المستشار الملكى لم يطلع على برقية ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ التى يقرر فيها الشورى على كمية الغزل المقررة للتخزين موجودة بمخازن الشركة وانه يطلب معاينتها . وهذه البرقية التى استولفت مكرم باشا نفسه من يوم وصولها فى ١٩ مايو حتى يوم خروجه من الوزارة فى ٢٤ مايو فلم ير مع قيامها محلا لتبليغ النيابة . . . هى التى راي فيها نفس مستشار ملكى وزارة المالية بعد ما حققت وثبت وجود الغزل بالمخازن ، مانعا من القول بوجود مخالفات تستلزم تبليغ النيابة .

ويكفينى هنا ان اعيد تلاوة خلاصة راي المستشار الملكى الذى ابداه بعد ان تمكن من الاطلاع على جميع الاوراق والتحقيقات الادارية :

كان لعموض القراوات وقصورها وتمسك اصحاب المصنع بحق الاختزان ان اشار معالى وزير التمرين بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٤٢ بضرورة التحقق من وجود الكميات التى تقول الشركة ان لها حق اختزانها باعتبار انها تمثل كمية الغزل اللازم لاستهلاك مصنعى النسيج فى مدى اربعة اشهر . وقد تعدد على المحقق اتمام مأموريته لعدم تهيئته من معاينة المخزون وانتهى التحقيق الى احتمال ان تكون الشركة قد تصرفت فى تلك المقادير على الوجه الوارد بكتاب مصلحة التشريع التجارى والملكية الصناعية بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ ولكن حدث بعد ذلك ان ارسل اصحاب تلك المصانع الى مصلحة التشريع التجارى تلافيا بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ جاء فيه ان كمية الغزل المقررة للتخزين موجودة بمخازنها وطلبوا معاينتها . . . الخ .

والمستفاد مما تقدم ان التشريع الخاص بتوزيع خيوط الغزل القطنية يكتنفه الغموض لعدم استعماله على قواعد صريحة فيما يتعلق بمنتجات مصانع الغزل التى تكون تابعة

لصانع النسيج كما قلنا • وتطوهر الحال تبدل على أن أصحاب مصانع «نزهة» كانوا على اعتقاد بأن من حقهم اختزان ما يكفي لسد حاجة مصنع النسيج لمدة أربعة أشهر • وقد أثبتت المعاينة أخيرا وجود هذا المخزون بالقدر المذكور • أما امتناع بعض أصحاب المصنع عن الإرشاد إلى الفزل المخزون عند المعاينة الأولى فلا يخرج عن كونه مجرد سوء دفاع •

وتلقاه غموض القرارات وقصورها على الوجه المتقدم وحسن نية أصحاب المصنع للأسباب المتقدمة يتعدى القول بوقوع المخاللة عن المدة التي جرت عنها المعاسبة والمعاينة المتبادلتين •

وبناء على هذا الرأي أصدر معالي وزير التموين قراره بحفظ الشكوى •

هذا هو القرار الذي اتخذته وزير التموين في حدود اختصاصه بعد ما استطلع رأى كبير المستشارين الملكيين والمستشار الملكى المختص •

يخلص من هذا ( أولا ) أن مكرم باشا كان قد جعل المسؤولية الجنائية متولفة على وجود كميات الفزل حين أمر بالبحث عن الفزل ووصلته بريقة من صاحب الشأن الأول فى الشركة بتاريخ ١٩ مايو ٠٠٠ فكان واجبا عليه أن كان ينشد الحقيقة لا مجرد التشهير بأصهار رفعة رئيس الوزراء وبرفعته شخصيا أن يحقق ما جاء فيها أو يترك للمختصين تحقيقها • وما كان يجوز له فى آخر لحظة بوزارة المالية أن يعمر خطاب ٢٤ مايو إلى وزير التموين بإبداء الرأى ليقطع الطريق عليه فى تصرفه فى شأن هو وحده صاحب الرأى فيه •

ثانيا : على أن الوزير الجديد حين قام بواجبه فأمر بتحقيق ما جاء ببرقية ١٩ مايو لمعرفة ان كانت كميات الفزل موجودة بالفعل فى مخازن الشركة أم لا وقد ثبت له وجودها وبمجرد وجودها كاف •

وكانت هذه الوقائع الجديدة لم تطرح من قبل على المستشار الملكى الذى وضع مذكرته يوم ١٨ مايو ، فى حين أن بريقة الشؤوبجى بطلب معاينة الكميات أرسلت يوم ١٩ مايو ٠٠٠ ولا يخفى أنه لكى يكون الرأى التفسائى صحيحا

وعلى أساس فيجب أن يصدر عن علم تام واحاطة بجميع  
القروف .

ولكن مكرم باشا لم يكن يرغب تحقيقه . بل تشهيرا .  
لذلك حذر وصيته لوزير التموين قبل خروجه من الوزارة  
بساعات ( تصديق حاد ) يوم ٢٤ مايو .

ثالثا : على أنه اذا احتكم الى المستشار الملكي لوزارة  
المالية في وقت لم تكن امامه كل البيانات وبالأخص برقية  
١٩ مايو فقد رفعت وزارة التموين الأمر كله الى سعادة رئيس  
لجنة قضايا الحكومة وكبير مستشاريها الملكيين والمستشار  
الملكى لوزارة المالية « لفحص الموضوع من جميع وجوهه من  
الناحية القانونية والموضوعية » فانتهيا الى الراى بالا  
مسئولية على الشوربجى وبعدم وقوع ما يستوجب الاحالة الى  
النيابة .

اذن كان الفصل فى مسألة غزل الشوربجى لرجال  
التشريع والقانون لا للشهوات الحزبية والأحقاد السياسية .

ويتلو النحاس قرار النيابة العسكرية بالحفظ بشأن  
الغزل الذى ضبطه ملاحظ بوليس قلوب .

وقرار الحفظ مطول جدا ، وفى عديد من الصفحات ولا داعى لنشره  
ونتوقف عند هذا الحد فيما يتعلق بخيوط الغزل ونتقل الى الوقائع  
الخاصة باتهام مكرم باشا للنحاس باشا شخصا باستغلال نفوذه  
كرئيس للوزراء





## الفصل الثالث

### رئيس الوزراء - رفعة النحاس باشا ينفى عن نفسه استغلال نفوذه كرئيس للوزراء ويدحض اتهامات مكرم عبيد باشا

كان الكتاب الأسود فى جوهره اتهاما صريحا  
لرفعة النحاس باشا ، بأنه استغل نفوذه لصالحه ،  
ولصالح زوجته زينب هانم الوكيل ، ولصالح اقاربها  
وانسبائها وقد تول النحاس باشا فى عدة جلسات فى  
مجلس النواب والشيوخ الدفاع عن نفسه ضد كل هذه  
الاتهامات عن طريق طرح النواب والشيوخ الاسئلة  
ليقوم رفعتة بالردود عليها على النحو التالى :

● يوجه النائب المحترم ابراهيم مكاوى الى وزير المعارف العمومية  
السؤال التالى :

« زعم مكرم عبيد باشا فى كتابه الأسود انكم امرتم  
بنقل مدرسة التدبير المنزلى من حى جاردن سيتى ليسكنها  
رفعة رئيس الوزراء وان اجراءات هذا النقل تمت فى يوم  
واحد هو يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ بحيث وضعت مراقبة  
تعليم البنات مذكرتها فى هذا اليوم ورفعت الى الجهات العليا  
بالوزارة فى هذا اليوم ايضا وامضاه الوزير فى نفس اليوم  
كذلك ، واخرج الفتيات من الحى كله بين عشية وضحاها وأن  
وزارة المعارف تحت ستر اعادة الدار الى حالتها الأولى أجرت  
اصلاحات ينتفع منها رئيس الوزراء . الى آخر ما جاء بهذا  
الكتاب من التزاعم »

فها هى حقيقة الحال فى هذا الموضوع ؟ »

ويرد معالي وزير المعارف العمومية بما يلى :

زعم المفترى في كتابه الكاذب أن رفعة رئيس مجلس الوزراء أخرج مدرسة التدبير المنزلي من مكانها ليها بسكنى دارها ، وأنه أمر وزير المعارف بإخلاء الدار ، وصدع الوزير بهذا الأمر ، وفي نوبة حازمة حاسمة ، بل في صباح يوم واحد ، أخلت الدار ، وقال في كتابه كذلك أن التوقيع والتشيت حصل كله في ساعات معدودات من صبيحة يوم واحد ، وأن الحكومة أنفقت على البيت مبالغ طائلة لانشاء حمامات فخمة وأرضيات ثمينة وغير ذلك من ضروب الانفاق . وحقيقة الحال في هذا السؤال ، أن معاهد التربية للتدبير المنزلي والفنون الجميلة والموسيقى كانت لغاية سبتمبر سنة ١٩٣٩ مجرد أقسام ملحقة بمعهد التربية للمعاملات بالزمالك . أى أن هذه المعاهد كانت موحدة ضمن معهد آخر لغاية سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وكان بالمعهد وقتئذ ثمانية أقسام ، وقد ضللت مبادئه عن تلك الأقسام الثمانية ، فرأت الوزارة في سنة ١٩٣٩ أن تفصل عنه لهذا السبب الأقسام الفنية الثلاثة ، وهى التدبير المنزلي والفنون والموسيقى ، وبخاصة لأن هذه الأقسام ذات طابع فنى خاص وجو خاص ، وقد وضع كل قسم فى مبنى خاص ، ولكن الوزارة قدوت ما بين هذه الأقسام من الروابط والمشاركات الفنية ، فأكثفت لها هى ومعهد التربية البدنية مجلسا أعلى للإشراف عليها جميعا إشرافا فنيا وماليا .

ولما تولى المراقبة العامة للبنات الكردانى بك المراقب السابق فى سنة ١٩٤١ كان أول من فكر عندئذ فى ضم المعاهد الفنية الأربعة بعضها إلى بعض ، وإليه وحده يرجع هذا الاقتراح ولذلك طلب منه سعادة المستشار الفنى للوزارة كتابة مذكرة تبين كيف نبئت فكرة ضم المعاهد الأربعة فى معهد واحد فكتب إليه يقول ما نصه :

« حفرة صاحب السعادة المستشار الفنى »

بناء على طلب سعادتكم أتشرف برفع هذه المذكرة مبينا بها كيف نبئت فكرة ضم معاهد التربية الأربعة للبنات فى مكان واحد تحت إشراف واحد . وتتخلص الأسباب التى حملتنى على التفسير فى هذا الضم فيما يلى :

أولا : الإشراف العظيم الذى أدى إليه استقلال كل معهد بمبنى خاص وهيئة تدريس مستكملة وعدد وافر من الخدم ومقدار كبير من الأثاث والأدوات الخ من أجل عدد قليل من الطالبات بكل معهد . وذلك

فى الوقت الذى كنا نبحث فيه عن مبان لفتح مدرسة ابتدائية أو روضة مستقلة أو ثقافة نسوية الخ لا نجد فى أى حى من أحياء القاهرة •

ثانياً : كانت تصادفنا صعوبات جمة فى أول كل عام دراسى لا يجاد العدد الكافى من المدرسين والمدرسات ( ولو بطريق الانتداب الذى كثيراً ما كان محل اعتراض من جانب الجهات المالية والفنية بالوزارة ) ولا سيما فى المواد التى يقل عدد المتخصصين فيها بمصر كالتربية وعلم النفس والصحة المدرسية الخ من المواد التى لو جمعت المعاهد وضمت الطالبات لنقص عدد المدرسين اللازمين فى كل منها الى الربع أو الثلث • هذا الى ان التباعد العظيم بين المعاهد بعضها والبعض كان يحول دون جمع المدرس الواحد بين أكثر من معهد •

ثالثاً : اضطراب الأعمال الفنية والإدارية فى تلك المعاهد بسبب فلة خبرة معظم العميدات والوضع الشاذ الذى وضعت فيه المعاهد بإعطائها استقلالاً لا قبل لها باستغلاله استغلالاً يحول دون اشراف المراقبة العامة عليها ويجعل مهمتها فاصرة على اصلاح الأخطاء التى تقع من العميدات والأخذ بيدهن من المآزق التى يتورطن فيها •

كل ذلك جعلنى أفكر فى ضم المعاهد عقب نقل الى المراقبة ووقوفى على سير العمل بها ( ويلاحظ أن حضرته عين مراقباً للبنات فى العهد الماضى ) وقد انتظرت حتى قمت بزيارة جميع المدارس والمعاهد التابعة للمراقبة وأخذت أفكر فى حل مشكلة المباني لتنفيذ هذا الضم •

وعقب انتهاء العام الدراسى ١٩٤١ - ١٩٤٢ كنت قد كوّنت فكرة عن الخطة التى ينفذ بها الضم ويتحقق للوزارة بها فى الوقت نفسه انشاء المدارس التى كانت تريد انشاءها ولا تجد لها مبانى صالحة • وفى أغسطس سنة ١٩٤٢ وضعت مذكرة عن عدة أمور تتصل بالسياسة التى كنت أرجو أن أسير عليها فى العام الدراسى ١٩٤٢ - ١٩٤٣ تناولت مسألة ضم المعاهد وانشاء مدارس جديدة وكيفية تعيين الناضرات الجدد والغاء وظائف كبيرات المفتشات الخ وتناقشت مع البك الوكيل المساعد مرات عديدة بشأنها فى أواخر أغسطس • وفى أوائل سبتمبر تكلمنا نحن الاثنان مع سعادتك بشأنها فى عدة جلسات واتفقتا على نقط بعضها ترك لى تنفيذه كتعيين الناضرات وبعضها وضع به محضر للعرض على معالى الوزير كمسألة ضم المعاهد •

هذا ما يحضرنى الآن كتيته وأرجو أن يكون وافياً بالغرض •

( أحمد عيد السلام الكردانى )

١٣ أبريل سنة ١٩٤٣

والواقع أن مراقب البنات عبد السلام الكرداني بك ووكيل الوزارة  
المساعد شفيق غريال بك اجتمعا مع مستشار الوزارة الفني عدة مرات ،  
ولما انتهوا الى رأى عملوا محضرا برأيهم ، وقد وقعه الكرداني بك  
غريال بك ، وكتب عليه المستشار الفني في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢  
« أوافق ويوضع مشروع قرار وزارى بتنفيذ ذلك » .

وبعد ذلك أعد القرار الوزاري وعرض على ، ولم يكن أحد منهم  
قد قاتحنى في هذا الموضوع ، ولم أفاتح أحدا منهم فيه الا بعد عرض  
القرار ، وعندئذ درست الموضوع ووافقت عليه ، وصدر القرار الذي  
يشير اليه الكتاب الكاذب في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

وقد وافقت اللجنة العليا على هذا الرأى لما يتحقق من ضبط لادارة  
هذه المعاهد ومن اقتصاد في النفقات وفي عسدد مدرسى المواد الخاصة  
كالتربية وعلم النفس والصحة واللغات ومن تسهيل في ترتيب النظام  
الداخلي للطلابات .

وترى اللجنة أن أنسب مكان يضم هذه المعاهد هو مدرسة الأميرة  
فوزية ببولاق التي تضم في الوقت الحاضر أحد هذه الأقسام ( معهد  
التربية البدنية ) على أن ننقل مدرسة الأميرة فوزية الى المكان الحالي  
بمدرسة عباس بالسبتية وعندئذ يسهل نقل تلميذات مدرسة عباس الى  
مدرسة شبرا القريبة منها أما القسم الابتدائي بمدرسة الفنون الطرزية  
الذى كان مزعما نقله الى مدرسة عباس فيبقى في مكانه الأصلى ويختار  
للقسم الراقى بمدرسة الفنون الطرزية بشبرا المكان المناسب من الأمكنة  
التي ستخلو بضم المعاهد ونقلها كلها الى مكان مدرسة الأميرة فوزية .  
التوقيع ( أحمد عبد السلام الكرداني ) التوقيع ( شفيق غريال ) .  
أوافق ويوضع مشروع قرار وزارى بتنفيذ ذلك .

تحريرا في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢  
المستشار الفني  
طه حسين

وعندما أعلن القرار تضايقت السيدة عائشة اقبال راشده مديرة  
معهد للتدبير المنزلى ، وأرغت وأزبنت ، ثم ذهبت الى رفعة رئيس الوزراء ،  
وكان يقيم وقتئذ في منزل قواد سراج الدين باشا المقابل للمعهد مباشرة ،  
تشكو اليه وزارة المعارف . ومجمل شكواها أن ضم المعهد الى المعاهد  
الأخرى قتل له ، وقد رجحت من رفعتة أن يزور المعهد بنفسه ليتبين مقدار  
الضرر الذى يحصل من النقل ، وقد زار رفعتة المعهد فعلا واقتنع برأيها ،  
وكان ذلك كله بعد صدور القرار ، ثم كلمنى رفعة الرئيس تليفونيا مبلغا  
ايأى شكوى مديرة المعهد ، وناقشنى في الموضوع طويلا كماداته محاولا

اقتناعي بالمدول عن القرار ، فقلت لرفعتة ان هذا موضوع درسه الفنيون وصدر به قرار وزاري وليس في وسعي أن ألغيه وبخاصة لأنى درستة بعد دراستهم واقتنعت فيه برأيهم فسألنى عما اذا كنت قد زرت المعهد من قبل ، فقلت له اننى لم أزره ، فالح على فى زيارته معه ، وحدد لذلك يوم الثلاثاء فى أواخر شهر رمضان ، واتفقنا على أن أمر عليه فى وزارة الخارجية حوالى الساعة الثانية لهذا الغرض ، وقد أخطرت مراقب عام البنات بكل ما وقع ، وطلبت منه أن يعد مذكرة أخرى تفصيلية لاطلاع رفعة الرئيس عليها ، وأن يرافقنا فى هذه الزيارة .

وفى يوم الزيارة خشيت أن تقع مشادة بين مديرة المعهد وحضرة المراقب وكنت أعلم أن بينهما شيئاً وأنها دائمة الشكوى منه ، فاكفيت بالمذكرة وقلت له اننى سأتولى الدفاع عن الموضوع بنفسى ، وها هى بين يدى المذكرة التى قدمها الى حضرة المراقب العام فى يوم ٢٩ سبتمبر ، أى بعد صدور القرار بأسبوع ، لاطلاع رفعة الرئيس عليها دفاعاً عن نقل المعهد ، وهى مذكرة من ثلاث صفحات كاملات ، ومجملها أن الوزارة منذ أن فرقت الأقسام الفنية بعضها عن بعض تبنت لها عيوب كثيرة يمكن تلافيها اذا ما دبر لها مكان واحد ، وبهذا يمكن الاقتصاد فى النفقات والمدرسين والمدرسات ، ويمكن توفير الأماكن لسكنى الطالبات ، ثم عرضت المذكرة لنفقات معهد التدبير المنزلى فى المكان الذى يقيم فيه ، وما فى هذه النفقات من البذخ والاسراف والتسالى فى الأعداد ، مما لا يناسب الروح المطلوب فى تخريج الملمات ، وأفاضت فى هذا المعنى ضاربة الأمثال على هذا البذخ وضرره بالتعليم ، وبعد أن فصلت المذكرة أسباب الضم والنقل قالت ان هذا الضم قد مكن الوزارة من الاقتصاد فى الميزانية والإمكنة ، بحيث أمكنها أن تنفذ ثلاثة مشروعات على جانب عظيم من الأهمية :

**أولاً :** فتح روضة مستقلة بحى الجيزة ، وهو أمر طالما تمنت الوزارة تحقيقه .

**ثانياً :** فتح مدرسة ابتدائية للبنات فى حى سيدنا الحسين تحقيقاً لرغبة أهالى ذلك الحى وعلى رأسهم بعض حضرات أعضاء مجلس النواب .

**ثالثاً :** فتح مدرسة ثقافة نسوية ثالثة فى القاهرة استجابة للاقبال الشديد على هذا النوع الجديد من التعليم .

**وأباً :** فصل القسم الراقى للفنون الطرزية عن القسم الابتدائى لأن مكانهما ضاق بهما فى العام الدراسى الماضى .

... وقد أردت التحقق من فكرة الاسراف وضمان الاقتصاد بالانشاء ، فطلبت من الحسابات بياناً بالنفقات وعدد الطالبات ، فأتضح أن النفقات

تبلغ ثمانية آلاف جنيه في السنة وأن مجموع ما يتحصل من الطالبات ٢٨٠ جنيها وعدد طالبات المعهد ٩٨ طالبة معظمهن بالمجان .

ولما زرت المعهد مع رفعة الرئيس ناقشته وناقشت مديرة المعهد مناقشة اجمالية في أسباب الضم والنقل ، وكان رفعة الرئيس يلح على في بقاء المعهد أمام الناظرة والمدرسات ، وكنت بطبيعة الحال معارضا في هذا الرأي ، وبعد هذه الزيارة كلمني رفعة الرئيس مرة أخرى في الموضوع ، فقلت له انني لو كنت معارضا قبل الآن مرة فساعارض الف مرة ، لأن مدرسات المعهد قدامن لي عريضة احتجاج شديدة اللهجة ولا بد من معاقبتهم . فضحك رفعة الرئيس وقال : « تصدق بالله هذه العريضة كتبت عندي وبإشارة مني » وانتهى الموضوع عند هذا الحد ، وعلم رفعة الرئيس أن وزارة المعارف لا تعدل عن قرارها ، وانها في غنى عن المبنى الذي يشغله معهد التربية ، وعندئذ تفاوض مع مالكة المكان في أن تؤجره له عندما تخليه وزارة المعارف في شهر أكتوبر .

ومما تقدم تتبينون حضراتكم قيمة الكتاب الأسود وكذبه الفاضح المخزي عندما زعم أن الفكرة جاءت من قبل رفعة الرئيس وأن وزارة المعارف أنمت اجراءات الموافقة والاخلاء في يوم واحد بل في ساعات معدودات .

أما استغلال رفعة الرئيس لهذا الاخلاء وانتفاعه منه بعمل اصلاحات وترميمات والاستيلاء على أثاث مما يقدر بالآلاف من الجنيها فافتراء دنيء وحقيقة الحال أن عقد الايجار ينص في البند الحادي عشر منه على أن مصلحة المباني هي وحدها التي تقرر ما اذا كانت الوزارة ملزمة باصلاح المكان أو رمة نتيجة اساءة استعماله ، وهي التي تقرر مقدار النفقات التي تلزم لذلك ، وللوزارة الخيار بين اجراء الرم والاصلاح بنفسها أو اعطاء المؤجر المبلغ الذي تقدره مصلحة المباني . ولذلك سلمت وزارة المعارف ملف الموضوع لوزارة الأشغال عند اخلاء المكان ، واتفقت مع وزير الأشغال ومع رفعة الرئيس ، من أول أن فكر في استئجار المكان ، في أن توزع النفقات بين رفعة الرئيس والمالكة والوزارة طبقا لشروط العقد ، فلا تحتل الوزارة الا حصتها بمقتضى العقد ، ورفعته وشأنه مع المالكة في حصتها . ولما وردني بيان ببعض النفقات كتبت الى وزير الأشغال في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٣ خطابا أرجوه فيه توزيع النفقات التي تصرف على المنزل بين المالكة والوزارة ورفعة المستأجر طبقا لنصوص العقد .

وقد أحصت وزارة الأشغال قيمة النفقات ووزعتها على مقتضى نصوص العقد فخص رفعة الرئيس منها ٨٦٠ جنيها و ٢٣٣ مليبا دفعها بمقتضى شيك لوزير الأشغال في ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ . ( تصفيق ) .

وظاهر من ملف وزارة الأشغال أن الحكومة لم تتحصل الا قيمة ما أتلفته المدرسة وكذلك رفع المعامل وغرف التدبير المنزلى والفسيلى والكلى وارجاع الحمامات لأصلها وإعادة الانارة ورفع الغاز ، وتحمل رفعة الرئيس جميع ما اقتضته الترميمات التى لا تلزم بها الحكومة بمقتضى المعقد .

ومما تقدم تتبينون حضراتكم أن المفترى لم يتورع عن الكذب فى هذا الموضوع أيضا ، شأنه فى جميع الموضوعات الأخرى ، وقد سبق أن شنع فى مجلس كان يضمنا وبعض زملائنا الآخرين على دولة حسين سرى باشا وكان وقنشد رئيسا للحكومة لأن الحكومة قامت بتعديل واصلاح المنزل الذى يقيم به فى الزمالك بمبالغ طائلة ، وقال انه يعلم سر الموضوع من موظف مسئول من أقربائه ، وحقيقة الحال فى ذلك أن الحكومة أنفقت على المنزل الذى يقيم فيه سرى باشا فى سنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ مبلغا قدره ٣٩٧٣ جنيها و ١٢٩ مليما ليكون منزلا لاقفا برئيس الحكومة ، ولما علم المفترى ذلك طعن فى نزاهة دولة سرى باشا على مسمع منى ومن اخوانى ، وقد أرسل اليه دولة سرى باشا من يلومه على ذلك ، وكان رد المفترى « أنا لم أظن ولا أظن مطلقا فى نزاهة سرى باشا وكله الا النزاهة » فما باله الآن ، وهو يعلم أن الحكومة لم تتحمل مليما واحدا فى اصلاحات لا تجب عليها لمنزل رفعة النحاس باشا ، يظن فى نزاهة النحاس ، الا فليعلم المفترى أن صاحب اللسانين كصاحب الوجهين لا يمكن أن يقوم له عذر ، وإن أعمته الشهوة والغضب عن الحق والأدب .

وقد جاء فى الكتاب الكاذب أيضا أن رفعة الرئيس استبقى فى الدار لثلاثة ضخمة باهظة الثمن ، كما استبقى بعض ثريات كهربائية وستارتين جميلتين من صنع يد التلميذات ونقدران بثمان كبير ، وفى ذلك جميعه عمد الكاذب الى اختلاق بعض الوقائع وتشويه الوقائع الأخرى شفاء لأحقاده ، وهو فى الاختلاق والتشويه كاذب كذبا مفضوحا .

أما استبقاء ستارتين ثمينتين فأمر لا حقيقة له أصلا ، وأما باقى الأشياء التى أشار اليها فحقيقة الواقع فيها أن معهد التدبير عندما انتقل وجد أن بعض متعلقات المعهد تتلف بالنقل ، فالنلاجة والثريات مثلا لا يمكن استعمالها بالمكان الجديد لاختلاف الفولتاج ، وهناك أشياء أخرى لم يذكرها المفترى مثبتة بالحيطان بحيث لو نقلت تركت ثقويا فيها ووجب ترميمها ودهان الغرف جميعها بالبوية مما يتكلف أكثر من أثمانها ، مثال ذلك مرآة لحوض غسيل ، وأذعة من نحاس وصينى ، وأحواض زنك ، وسخانة حمام ، وقلم رأت مديرة المعهد ومصلحة المبانى ان رفع هذه الأشياء يترتب عليه تلف يتكلف اصلاحه أكثر من ثمنه . ولذلك رأى مصلحة الحكومة أن تترك فى مكانها على أن تقوم المالكه ورفعة المستأجر

بدفع ثمنها كاملا للحكومة . وفعلا حصل ذلك فجردت هذه الأشياء  
وكشفت عن أثمانها بما فيها التلاجه والبريتين فظهر أنها ببلغ ١٦٠ جنيتها  
و ٧٧١ مليا قام رفعة الرئيس بدفعها بمقتضى شيك لمعالى وزير الأشغال  
فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ .

ومما يذكر فى هذا الشأن أن مديرة المعهد نقلت فيما نقلت قرنا من  
أفرائ الكهرياء فلم يمكن استعماله فى المكان الجديد وهو الآن معطل .

على أن هذا الكذاب المقتري قد نسى أن جميع متعلقات المعهد عهدة  
لمديرة المعهد ، فإذا خرج شيء منها من ملك الحكومة أصبحت هى المزمة  
لا الحكومة ، وهى لا يمكن أن تسكت على ذلك ، ولا بد لها من استكمال  
عهدها ، والا ألزمت هى بدفع الأثمان ، ومن غير المعقول أن تقبل موظفة  
مثل هذا الوضع ، وأن تدفع من جيبتها مبلغا كبيرا كهذا المبلغ . ولكن  
المقتري يريد أن يفترى ولا شيء يمكن أن يقف فى سبيله .

وقد زاد المقتري على ما تقدم أن عملية الاخلاء أو الاجلاء بالليل  
والنهار قد تمت على يد جنود من الجيش وضابطين مستعينا فى ذلك  
بسيارات من سيارات النقل الحكومية ، وظلت السيارات كما ظل  
المستخدمون تحت أمره حوالى شهر من الزمان .

وحقيقة الحال أننى طلبت من معالى وزير الدفاع أن تتولى لوريات  
من لوريات الوزارة نقل أثاث المدارس لأمكنيتها الجديدة حتى لا يعطل  
افتتاح الدراسة بها عن الموعد المقرر ، وذلك أسوة بما قرره مجلس  
الوزراء من استعمال هذه اللوريات لخدمة الوزارات المختلفة كوزارة التموين  
مثلا ، ولما فى ذلك من اقتصاد فى النفقات لوزارة المعارف ، إذ أنها بهذه  
الوسيلة توفر مصاريف النقل ، وقد تفضل معاليه فأجاب هذه الرغبة ،  
وتولت لوريات وزارة الدفاع نقل الأثاث على ثلاثة أيام ، لا على مدى شهر  
من الزمان .

أما أثاث رفعة الرئيس فقد تسولى نقله من منزله محلا على خليل  
والشنتناوى ، ويمكن لمن يشاء أن يرجع اليهما فى ذلك .

وقد كتب سعادة اللواء عبد الحميد حافظ باشا وكيل وزارة الدفاع  
مذكرة بين فيها هذه الحقائق ، ونفى فيها أن لوريات الحكومة نقلت شيئا  
من الأثاث الخاص برفعة الرئيس .

وزيادة فى الحيلة استفهنا من مصلحة النقل الميكانيكى ، فقال  
لنا مدير هذه المصلحة أن ياور رفعة رئيس الوزراء طلب سيارة ذات مرة  
من الجراج . وقد استعملت هذه السيارة فيما بين ٤ و ٧ أكتوبر سنة  
١٩٤٢ . وقد أرسل الجراج هذه السيارة أسوة بالمتبع فى مثل هذه



الأحوال . فسألناه عما استعملت فيه هذه السيارة ، وعن هذه العادة الجارية ، فقدم لنا مذكرة هذا نصها : « اللوريات المستعملة بالنقل الميكانيكى لوريات مكشوفة ولا تصلح لنقل مقروشات أو موبيليات ثمينة لأنه يخشى من نقلها فى هذه اللوريات أن تتلف وقد جرت العادة بأن بعض رؤساء الوزارات ومعالى الوزراء يطلبون الى جراج الحكومة أن يفوم بنقل شنت أو عفش من المحطة الى منازلهم أو بالعكس أو الى جهات أخرى ومنهم من طلب نقل أدوات أخرى غير ذلك كحدايد وخلافه » .

وتأييدا لكلامه اطلعنا على دفتر الاشارات التليفونية الخاصة بالمدة من ١٩ يناير الى ٣١ يناير سنة ١٩٤٠ ، أى مدة ثلاثة عشر يوما ، فتبين من الدفتر أن رفعة ماهر باشا طلب مثل هذه السيارة ثلاث مرات فى هذه المدة ، وأن أحد وزراء وزارته طلب سيارة لنقل حدايد من الشراعية الى عمارة له كان يقوم بإنشائها .

وقد بحثنا عن موعد نقل المدرسة فتبين لنا أن معهد التدبير المنزلى كان فى ذلك الوقت يفوم بالنقل الى المكان الجديد ، وأن هذا الموعد لا يتفق مع موعد نقل أساس رفعة الرئيس الى منزله ، لأن الوزارة لم تغل المنزل الا فى ١٩ أكتوبر ، ولم يبدأ نقل أثاث رفعة الرئيس الا فى أول نوفمبر ، وبخاصة لأن ترميم المنزل لم يبدأ الا بعد نقل المدرسة ، ولا يعقل أن ينقل رفعة الرئيس أثناء أثناء العمارة . فالسيارة التى طلبت اما أن تكون قد طلبت للمعاونة فى نقل المدرسة ، واما لشئون مصلحة أخرى .

ومن ذلك يتبين لحضرات النواب أن المفترى قد نزل الى أسفل درك فى الافتراء ، ومن سخر الاقدار أن يشغل رئيس الحكومة والوزراء والبرلمان بمثل هذه السقاسف ، وأن يضطروا الى الرد على صفائح لا تصدر الا عن نفوس صغيرة مريضة فى الوقت الذى يهتم العالم فيه لمظالم الأمور والذى يقتضى من الحكومة والبرلمان جهدا كبيرا فى رعاية مصالح العباد والبلاد » .

ويسأل الأمتاذ عمر عمر :

« نسب مكرم باشا الى رفعتكم فى كتاب وزعه أنكم قد غيرتم طريقة معيشتكم وعمدتم الى البذخ والتبذير وظهرت عليكم ثمة التراء الطارىء ، فمن سيارة يبلغ ثمنها ثلاثة آلاف جنيه نزل عنها لكم المسيو كوتسيكا المليونير ، الى سكن ميناهاوس بمبلغ لا يقل عن ألف جنيه ، الى تأجير مسكن فى جاردن سيتى بخلاف مسكنكم فى مصر الجديدة فما يتكلفه ذلك من نفقات » .

وقال ان هذه مجرد آمثال تدل على ما يقتضيه هذا المستوى الجديد  
فى المعيشة من انحراف فى طريقة الحكم .  
فهل لرفعتكم أن تردوا على تلك المزاعم بما يضع الأمور فى نصابها  
وفيندها تفنيدا قاطعا حاسما ؟ -  
**يجيب رفعة الشماس باشا - مثلا - عن موضوع سيارة كوتسيكا**  
**بما يلى :**

« منذ تولينا الوزارة فى فبراير سنة ١٩٤٢ كانت السيارات التى  
يقدمها النقل الميكانيكى لرئيس الحكومة عاطلة جميعها تقف فى الطريق  
من وقت الى آخر ، ولم تنفع فيها التصليحات الميكانيكية ، فكنا اذن فى  
حاجة ملحة لشراء سيارة جديدة أينما وجدت حتى لا تتعطل أعمالنا  
ولا تقف بنا مرارا فى أثناء سيرنا ... »

وفى شهر أبريل سنة ١٩٤٢ حضر إلينا مسيو لانيادو وكيل محل  
ميشيل بناكى وعرض علينا سيارة باكار سوبر ليموزين موديل سنة  
١٩٤٢ قائلا ان ثمنها ثلاثة آلاف جنيه ، فأجبته ان مسألة الثمن تنظر  
الحكومة فيها ، وعرضت أمر هذه السيارة على مجلس الوزراء وكان مكرم  
باشا اذ ذاك وزيرا للمالية فوافق الوزراء على شرائها وترك تقدير ثمنها  
للنقل الميكانيكى . . . . . ثم قلت لوكيل بناكى انى أرغب فى شراء سيارة  
أخرى منها تكون خاصة لى ، فأجاب انه لم يرد مع هذه السيارة الا  
سيارة أخرى مثلها حجزناها للمسيو كونسيكا صهر بناكى ، وهى من  
نفس الماركة والموديل . فطلبت اليه أن يستفهم من كوتسيكا عما اذا  
كان يمكنه الاستغناء عنها لأشترىها أنا وبعد أيام قال لى وكيل بناكى  
ان كوتسيكا وافق على الاستغناء عن السيارة وكانت اذ ذاك فى الاسكندرية  
ثم أحضرها لى ، فأخبرت الوزراء بشأنها ومنهم مكرم باشا ، فنصح لى  
مكرم باشا أن أترب فى دفع الثمن الى محل بناكى حتى تبت الحكومة  
فى ثمن السيارة الحكومية لأن قواعد الشراء خاضعة لنظام خاص تسير  
عليه الحكومة . فوافقت على ذلك وأخبرت وكيل المحل انى سأقوم بدفع  
ثمن سيارتى الخاصة متلما يتقرر للسيارة الحكومية .

وقد رأيت جعل السيارة التى وصلت الى أخيرا هى السيارة  
الحكومية على أن تكون الأولى هى الخاصة لى ، وسجلت ذلك بقلم  
المرور ، وفى النقل الميكانيكى .

وبعد ذلك قدم بناكى طلبا الى الحكومة يطلب فيه ثمن سبع سيارات  
باكار منها السيارة الخاصة برئيس الحكومة وست سيارات أخرى كل  
واحدة منها ذات خمسة مقاعد مقدرا لها جميعها ١٢ ألفا و ٧٠٠ جنيه .

وكان الثمن الذى قدره بناكى للسيارة التى أخذتها ثلاثة آلاف جنيه • يضاف اليه ٧٥ جنيهًا ثمن ملحقات بها •

أخذت المفاوضات بين الحكومة وبين محل بناكى شسوطا طويلا فى تقدير الثمن لهذه السيارات السبع ، وقد عرضت الحكومة عليه فى ١٨ يولييه سنة ١٩٤٢ مبلغ ٥٢٨٢ جنيهًا و ٥٠٠ مليم ثمنًا للجميع ، رفض قبول هذا المبلغ بخطاب فى ٢٥ منه فأمر معالى وزير المواصلات بتأليف لجنة يرأسها حسين فهمى بك وكيل وزارة التموين للنظر فى تقدير الثمن المناصب ، فقررت للسيارات السبع ٧٥٤٠ جنيهًا ، وأرسلت الحكومة لمحل بناكى فرق الثمن فى ٢١ فبراير سنة ١٩٤٣ الا أنه عاد فأرسل خطابا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٣ يطلب فيه أن يكون الثمن ٨٠٩٠ جنيهًا لتسوية هذا الموضوع نهائيا •

فلما رأيت الأخذ والرد قد طالا دفعت أنا ثمن السيارة التى اشتريتها مبلغ ١٥٥٠ جنيهًا وهو الثمن الذى يتناسب مع تقدير اللجنة فى فبراير سنة ١٩٤٣ بإيصال تاريخه ١١ مارس سنة ١٩٤٣ •

ثم أخذ رأى حسين فهمى بك وكيل وزارة التموين فى الفرق الذى طلبه محل بناكى كصلح للموضوع نهائيا ، فوافق عليه فى ١٩ مارس سنة ١٩٤٣ لأن هذه السيارات من نوع فاخر يخرج عن المألوف استعماله فى التجارة العادية ، ودفعت الحكومة للحل باقى مطلوبه على هذا الأساس فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٣ أى بمسء أن دفعنا ثمن سيارتنا ، وخلصنا ذمتنا •

لم يكن فى السيارة الخاصة ، ولا فى السيارة الحكومية التى اشتريناها جهاز تكييف للهواء ، يبرد فى الصيف ويسخن فى الشتاء ، وليس فيها العجب العجائب ، كما ادعى الكذاب ، صاحب العريضة والكتاب ، بل ليس فيها ما يميزها عن غيرها من السيارات الا أن نوافذها تفتح أوتوماتيكيا ولا تتمطل فى الطرقات ، ولكن مثل صاحب الكتاب من تخيل ثم خال ، ففرق فى الكذب والضلال •

أما من أين أتينا بالثمن الذى لم يبلغ ثلاثة آلاف جنيه بل نصف هذا المبلغ زائدًا خمسين جنيهًا فقط ٠٠٠ أما من أين لنا هذا المال الكثير الوفير فاليكم البيان مفصلا ، مستندا الى الوقائع ، مدعما بالمستندات •

كانت السيدة حرمى تملك سيارة بويك ليموزين ذات سبعة مقاعد تمتاز عنها ماركة باكارد التى اشتريناها بعض الشيء ، وبأنها جديدة ، أما السيارة بويك فكانت

مستعملة من قبل وكانت نيتنا متجهة الى بيعها لشراء سواها  
فعرضناها للبيع وجعلنا السيارة باكار لعرى مكانها ، وتم  
ذلك النقل فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٢ واستخرجنا رخصة بها  
فى ذلك التاريخ .

وبيعت السيارة البويك بواسطة محل جودج كنج الى  
زكى الشناوى بك فى ٢٢ أكتوبر بثمان قنдре ١٠٩٥ جنيهها  
و ١٢١ مليما دفعها اليها جورج كنج شيكا على بنك باركليز  
بالقاهرة بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وقبض فى  
٢٨ منه .

وهذا الثمن هو الذى دفعناه فى ثمن السيارة البكار  
ولم نتحمل سوى الفرق بين الثمنين الذى لم يبلغ ثلاثة آلاف  
جنيه ولا ألفين بل ولا ألفا ، ولكن كان ٤٥٤ جنيهها  
و ٨٧٩ مليما جعلها الفارق فى بحر الفضلات ، الوفا من  
الجنهات كما جعل الثمانين جنيهها من قبل فى مسألة الفراء  
الوفا مؤلفة ليستدل بها على البدخ والشراء ! الا ساء ما اخلق ،  
وبس ما به نطق .

وان تحت يدى الآن جميع مستندات هذا الموضوع  
واوراقه الرسمية اودعها مكتب مجلسكم الموقر ، لتطلعوا  
عليها فتبينوا قيمة الافتراء ، ومبلغ الادعاء !

وسترون من بينها مذكرة من وزارة المواصلات موقعا  
عليها من وكيلها حضرة صاحب العزة توفيق احمد بك يتبين  
منها انه استعاض حالة السيارات المخصصة لخدمة حضرات  
اصحاب المعالي الوزراء فى ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ وجد ان هناك  
مايستبقى تغييره لقسمه ، وبالاتصال بوزارة التموين  
علم انه يوجد سبع سيارات باكار منها ٦ ذات خمسة مقاعد  
و ١ ذات سبعة مقاعد لدى التاجر ميشيل بناكى ، فامر معالي  
وزير المواصلات فى ٢٨ منه باتخاذ الاجراءات نحو الاستيلاء  
عليها كما طلب من وزارة التموين حجز تلك السيارات ،  
وقام قسم النقل الميكانيكى باستلامها طبقا للتعليمات  
الصادرة اليه ، كما يستفاد من هذه المذكرة ايضا التطورات  
والمفاوضات التى دارت بين المحل وبين الحكومة وما استقر  
عليه الراى .

كذلك ترون مذكرة رفعت الى مرآب وزارة التموين

العام فيها تفصيل عن سيارات الركوب التي وردت الى القطر  
المصري واسماء مستودعيها والتوزيع الذي تقترحه الوزارة ،  
ومن هذا العدد ٢٨ سيارة باكار باسم المسيو بناكى ويطلب  
فيها المراقب العام الموافقة على الافراج عن السيارات  
المخصصة لمن اشتروها فيها علما بسيارات البكار الواردة  
باسم ميشيل بناكى . فاقترح تخصيص ١٩ سيارة منها  
للسلطات العسكرية البريطانية M.E.S.C. وكان المقرر لها  
عشرين سيارة و ٦ للسرايات الملكية و ٣ لمحمد طاهر باشا  
وعلاء الدين مختار بك والسيدة روجية هانم حلمى ، على ان  
تؤخذ العربى الباقية للسلطات العسكرية البريطانية من  
الشركة المساهمة للمحارث ، وبامر من مكرم باشا ابلغه  
مدير مكتبه الأستاذ على أمين عدلت المذكرة بان تركت سيارة  
للنحاس باشا وهى التى كانت قد عرض امرها على مجلس  
الوزراء بحضود مكرم باشا على ان يخصص للسلطات  
العسكرية البريطانية ١٨ سيارة بدلا من ١٩ وتعملى لهما  
العربتان الباقيتان من الشركة المساهمة للمحارث وصححت  
المذكرة بذلك ووقعها امكرم باشا بامضائه .

وكذلك ترون مذكرة اخرى من وزارة التموين تتلخص  
فى ان الوزارة بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٩٤٢ استولت على  
ثمان وعشرين سيارة باكار موديل سنة ١٩٤٢ وارادة من  
الولايات المتحدة باسم المسيو ميشيل بناكى على الباقرة  
« ستاراف الكسنديا » وسلمت الى المستودع بعد ان تعهد  
بالا يتصرف فيها الا باذن من وزارة التموين .

وفى ١٠ ابريل سنة ١٩٤٢ تقدم المحل الى الوزارة  
يطلب الترخيص له بتسليم ٦ سيارات للركائب الملكية  
فوافقت الوزارة على ذلك وكلفته الاحتفاظ بالباقي .

وبعد ذلك تقدم بطلبات اخرى يرجو الترخيص له  
بيع سيارة لكل من سعادة محمد طاهر باشا وعلاء الدين  
مختار بك والسيدة روجية حلمى . ووافق على ذلك مغالى  
وزير المالية باعتباره وزيرا للتموين فى ١٥ ابريل و ٣ مايو  
سنة ١٩٤٢ وتلا ذلك تقدم المحل بطلبات اخرى يرجو  
الترخيص له ببيع بعض السيارات لاشخاص عينهم ومن  
بينهم المسيو كوتسيكا ، فرفعت مذكرة تضمنت بيان ما وُذع

من هذه السيارات ومقترحات الاستورد بتوزيع عدد آخر  
منها ، وكان بيانها كالآتي :

- ٦ للسرايات الملكية
- ١ محمد طاهر باشا
- ١ علاء الدين مختار بك
- ١ السيدة روحية هانم حلمى
- ٩

وسلمت سيارة عائرة لرفعة النحاس باشا بناء على تعليمات من  
سعادة مكرم باشا بواسطة مدير مكتبه .

ولما عرض هذا الموضوع على مكرم باشا بوصفه وزيراً للتموين  
فى ٤ مايو سنة ١٩٤٢ رفض مقترحات المستورد ومن بينها الترخيص  
ببيع سيارة للمسيو كوتسيكا ( يلاحظ أن السيارة المذكورة لم تكن  
سيارتنا. بل سيارة صغيرة ذات مقعدين اثنين ) .  
وجاء فى هذه المذكرة ما يأتى نصه :

« ومن ذلك يتبين أن لا علاقة لمحل كوتسيكا مطلقاً بالسيارة التى  
تسلبها رفعة النحاس باشا - وأن الموضوع لا يتعلق أن محل بنكاى  
طلب الترخيص له ببيع إحدى السيارات المستولى عليها لمحل كوتسيكا  
ضمن طلبات أخرى ورفض ذلك سعادة مكرم باشا ، فلم تكن هناك سيارة  
لمسيو كوتسيكا ليتصرف فيها بالبيع أم بالتنازل » .

اذن تعلمون حضراتكم من هذا البيان الرسمى أننى عندما حضر  
الى وكيل محل بنكاى وتحدثت معه فى شأن السيارتين لم أكن أعلم أن  
هناك استيلاء على سيارات محل بنكاى ، ولا أن محل بنكاى كان يملك  
حجز سيارة لكوتسيكا أو لا يملك . ولقد تبين لكم من هذا البيان أنه  
أما كان فى انتظار الترخيص له ببيعها اليه ، شأنه فى ذلك شأن كل  
مشتر : اما أن يقبل طلبه أو يرفض ، وقد رفض ضمن المرفوضين .

واذن ضل صاحب الكتاب وغوى ، حينما كذب وافترى ، قائلا ان  
للسبارة الحكومية أختا فى عصمة أجنبى مليونير هو المسيو كوتسيكا  
وان كوتسيكا قال انه وما يملكه هه مشيئة رئيس الوزراء وتنازل فعلا  
عن شراء السيارة .

فها هى ذى الوقائع الرسمية تندخ مفترياته ، وما هو ذا مكرم  
وزير التموين ، يكذب « مكرم » اكذب الكاذبين !!

يعيب علينا صاحب الكتاب أننا أقمنا في مينا هاوس مدة من الزمن للاسترواح والاستجمام ، ويعتبر هذه الإقامة ثراء طائرا ، وبذخا غير مألوف ، كأننا كانت سكننا في مينا هاوس حدثا جديدا علينا ، أو أمرا لم نتعود عليه من قبل ، وكان رياستها للحكومة هي التي جلبت لنا هذا المسكن الفاخر ، وأظهرتنا بهذا المظهر النادر - ما أكثر بهتانه ، وأكثر نسيانه ؟

ألم يفكر قبل أن يسود ويسيطر ، أن أقامتنا في مينا هاوس أو في غيرها من الفنادق الكبرى في القاهرة أو في الإسكندرية أو في غيرها من بلاد الصعيد ومصايف القطر المصري ومشاتيهِ وأوروبا - ليست يمت عام ولا عامين وإنما هي حياتنا تعودناها ونظمتها طبقا لدواعي راحتنا وانتجاعا لصحتنا ، وأتينا نعيش هذه العيشة على قدر طاقتنا .

أو لا يذكر الكتاب الأثر أننا طالما أقمنا شهور الصيف كلها في جناح خاص بفندق سان استفانو بالإسكندرية قبل زواجنا ، وكان هو يسكن في حجرة إلى جانبنا ، ولم تكن إذ ذاك في الحكومة ، ولا حاكمين ؟ وماذا يقول ، أو يقول شيطانه في أقامتنا بمينا هاوس في سنة ١٩٤٠ وفي رأس البر والإسكندرية وبور سعيد والأقصر وأسوان ومصايف أوروبا ، ونزلنا في الفنادق اللاحقة بكرامتنا وظهورنا بالمظهر المتناسب مع حالتنا ، لا مقترين على أنفسنا ، بل محترمين مركزنا ، مراعين صحتنا . وحل كنا إذ ذاك وهو معنا يرى مبلغ ما نفقته ومقدار ما نتكلفه ؟ هل كنا إذ ذاك في الحكم نستغله ؟ ولدينا البأس والسلطان نستعمله ؟ أم كنا أطهارا أعفاه ، لا ننظر إلى الحرام ، بل نعيش من الحلال ، يبارك الله لنا فيه ويظلمنا بصميم ستره ووافر بره .

على أن أقامتنا في مينا هاوس في المرة التي يشير إليها في كتابه كانت لاعتبارات صحية وكان يدارنا في مصر الجديدة عمارة .

ولقد أقمنا في مينا هاوس أربعة وتسعين يوما لم تكلفنا ألف جنيه وتزيد كما ادعى الكذاب ، ولكن جميع ما دفعناه في هذه المدة كلها هو مبلغ ٣٣٣ جنيهها و ٣١٥ مليما ، منه أربعون جنيها دفعتها للخدمة .

ومن الايصال الذي نودعه وتاريخه ٨ يونيه سنة ١٩٤٢ يتبين لكم صحة ما نقول . ولملني لست في حاجة إلى أن أوجه أنظار حضراتكم إلى أن هذا المبلغ لا يصل إلى مصاريفنا العادية ونحن في دارنا ١١١

لكنه معذور ، فهو كظيم مقهور ، صعبته الواقعة ، فتعوش فكره واختل توازنه !

( سنوات ما قبل الثورة ج ٤ ) - ٢٥٧

لقد عرض نفسه على كل سوق ، وفي كل جهة ، فباء بصفقة المخبون .

وهل ينسى أحده الماضى القريب حيث كانت جيوش المحور على الحدود المصرية ، ورأى بقصر نظره أن بارقة من أمل برقت وأن سرايا خداعا ملح فسرعان ما شمر عن ساعد الجد هو ومن على شاكلته ، وقام بسجوب الحكومة فى هذا المجلس عن التفريط فى حقوق البلاد ، والتقصير فى الدفاع عن البلاد فى ذلك الوقت الحرج الذى كنا ندافع فيه عن حقوق بلادنا والعمل على صيانة حياتنا الدستورية ، حتى اذا ما أخفق ظنه ، وخاب وجاهد وابتمد الخطر عن الوطن فكر فى طريق آخر وأسلوب آخر يحارب به الوفد فى نزاهته ، فلم يجسد الا أن يفترى على رئيس الوفد ويطن فى أمانته ويلطخ صفحات سوداء فيمن كانوا بالأمس له زملاء ، لعله بذلك يشفى حقه الدفين . أو يفرج عن غيظه الكمين ، ولكن العبد فى التفكير ، والرب فى التدبير ، وقد خاب من حمل ظلما .

وانه ليلا نفسى أسفا وإنما أن ينزل هذا الانسان الى مستوى لا يليق بكرامة الانسان . فبدل أن يتقدم فى جراءة الشجاع وكرامة الرجل الى النضال - نضال الرجال للرجال - ينحط الى درك سحيق ، فيحارب سيدة شريفة طاهرة ، يطعننها فى الظلام ، طعنات الرعديده الجبان ( تصفيق ) . ولكن لاجب فتلك خلته ، وهذه خصلته ، ولن ينال من مصطفى النحاس ، ولا من حرم مصطفى النحاس ، الا كما ينال عابت من جبل أشم ، أو بحر خضم .

وليس يضيرنا أن يطعن كذاب فينا ، فهذا كتابنا فى أيدينا ، ينطق عنا بالحق : اتنا الأبرار الأطهار ، لا تصل الينا دنايا الكذبة الفجار .

يتحدث المختلق المضطرب عن سكتانا فى منزل بجاردن سيتى ايجاره الشهري خمسون جنيها ، وأنا أثناه بالآثاث الفاخر ، والرياض النادر ، وأن هذا مظهر من مظاهر الثراء الوفير ، والفنى الكثير .

ولو كان غير صاحب الكتاب قالها أو ادعاها لالتمسنا له عذرا لأنه لايعرف داخليتنا ، ولم ير من قبل أثاثنا ولا رياضنا . ولكن مكرم الكذاب الذى رأى كل هذا وعرفه ، بل هو الذى فكر حينما رأى اشتداد الفارات على المدن فأشار علينا أن نهجر الى جهة أمينة لا تقشاهما غارات ولا قنابل . وكلما فكرنا فى بلد لاح لنا منه الخوف والفرق لاحتمال أن تقع غارة ، وهو لا يطيق صوت الزمارة .

وأخبرا فكرنا فى الهجرة الى كفر عشما عند الشيخ المحترم حسن شعير بك خال حرمنا ، وسرعان ما رحب بالفكرة ، واستعد للهجرة .



وفاجأنا ، وما كنا رتبنا أنفسنا ولا نظمنا أمرنا ، وأخذ يلح ويلحف ويتعجل بالسفر . فاتصلنا بحسن بك ورجوناه أن يعد جناحا خاصا لضيافة مكرم باشا الى جانب الجناح الذى سيعد لنا وما لبث أن سبقنا بمدة قصيرة الى كفر عشنا وكنا قد أعدنا أثاثنا ورياشنا فسبقتنا الى هناك ، ورآها مكرم وعرفها بل انتفع مدة اقامته ضيفا علينا بجزء منها وكان يرى كيف كانت معيشتنا هناك ، وكيف كنا نقيم المآدب للزائرين العديدين فى كل اسبوع بل فى معظم الأيام ، وكنا دائما على استعداد لهذه المفاجآت السارة لنا . وما كان يدور بخلدنا أنها تكلمه فتوغر صدره وتحز فيه ، ولما أن تركنا كفر عشنا كنا ننتقل بين المصايف والمشاتي وننزل فى فنادقها الكبرى الى أن حضرنا الى القاهرة فنزلنا فى فندق مينا هاوس ، لأن بيتنا لم يكن معدا لنزولنا بعد أن نقل أثاثه الى كفر عشنا .

ولما أن قررنا العودة نهائيا الى القاهرة أعدنا أثاثنا من كفر عشنا الى منزلنا بمصر الجديدة ، ونظرا لاستحداث بعض حجر فيه جددنا بعض الأثاث اللاتى بنا . وما كنا فى هذه الأيام حكاما ولا كانت هناك مظنة أن تكون حكاما !!

أما عن منزل جاردن سيتى وتأجيله لنا ، فإن لذلك قصة قد سمعتموها تفصيليا من زميلى وزير المعارف حين أجاب عن السؤال الخاص بذلك أول أمس فلا داعى للافاضة فيها ، ولكن لا بأس من أن أذكر لكم طرفا منها .

ذات يوم حضرت الينا مديرة المعهد الذى كان يشغل هذه الدار ورجت أن نتوسط لدى معالى وزير المعارف فى ابقاء المعهد فيها ، وطلبت الينا زيارته . ولما زرناه أعجبت به حقا ، وأظهرت دهشتى كيف تفكر وزارة المعارف فى اخلاء معهد كهذا . وفعلنا رجوت معاليه كما سمعتم منه أن يعيد النظر فى هذا الأمر وطلبت اليه أن يزور المعهد بصحبتى فانه عندما يراه لا شك سيعدل عن فكرة النقل ، وتحدد للزيارة يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، وفى أثناء الزيارة أوعزت الى مدرسى المعهد ومدرساته أن يقدموا تظلميا كتابيا من هذا النقل الى الوزير .

ولكن الوزير غضب من التظلم الذى وصل اليه وانتوى مجازاة موقعه فكلمته بهذا الشأن ، راجيا عدم معاقبتهم لأنى أنا الذى أوعزت اليهم بذلك . ثم كررت له رجائى أن يبقى المعهد فى مكانه فلم يقبل وقال ان النقل قد تقرر من قبل توليه الوزارة وإن من المصلحة العامة توجيه المعاهد المتماثلة فى مكان واحد .

ولما أخفق سعي وأخطرت وزارة المعارف مالكة المنزل بخطاب في ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ يفسخ عقد الإيجار المحسّر بينهما ابتداء من ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ وكتبت المالكة الى الوزارة تطلب اليها تسليم الفيلا ومحتوياتها المبنية بالعقد وبالقائمة الملحقة به في ١١ أكتوبر سنة ١٩٤٢ على ان يكون ذلك بالحالة الجيدة التي تم التسليم بها وطبقا لما هو مشروط في العقد .. بعد ذلك كله اتفقت مع المالكة على استئجار الفيلا لسكنى وتحرر بينى وبينها عقد ايجار مؤرخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ على أن يبدأ التنفيذ في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ بالاجرة التي كانت تستأجر بها الوزارة وهي مبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا . واتفقتا على أن تدفع الثلاثة الشهور الأولى للعقد دفعة واحدة عند تسليم الفيلا ، ثم يصير الدفع مقدما شهرا شهرا .

ولما حان موعد استلام الفيلا لم تكن قد تمت اعادتها الى الحالة الأولى ولكننا اضطررنا الى استلامها طبقا لارتباطنا بالعقد بينما كانت الاصلاحات تجرى فيها بمعرفة الوزارة بناء على طلب المالكة وتنفيذا للشروط المحررة بينهما .

وقد استدعى الاصلاح ترميمات وتعديلات ألزمت بها المالكة والمستأجر مما فدفعت قيمتها ٨٦٠ جنيها و ٢٣٣ مليما بتحويل منى على بنك مصر نمرة ج ٨٦٥٠٠٢ الى معالي وزير الأشغال في ١٨ مارس سنة ١٩٤٣ . كذلك تركت بالفيلا بعض أشياء من مخلفات المعهد مستعملة وقديمة استحالت على المعهد نقلها فدفعت ثمنها حسب تكاليفها ولو أنها لم تكن تساوى هذا الثمن لمرور وقت طويل عليها وسبق استعمالها سنين عديدة . وقد بلغ ثمنها ١٦٠ جنيها و ٧٧١ مليما دفعته بتحويل منى كذلك على بنك مصر الى معالي وزير الأشغال فى نفس التاريخ بنمرة ج ٨٦٥٠٠٤

أما من أين لنا إيجار هذا المنزل الجديد ونحن نستأجر منزلا آخر بنصر الجديدة كما يقول صاحب الكتاب .. فاستمعوا ثم احكموا .

لكى نستطيع أن ندفع إيجار المنزل الجديد الذى يدعون علينا زورا وبهتانا ما يدعون ، اضطررنا الى أن نعيد تأثيث منزلنا فى مصر الجديدة ببعض الفاخض لدينا من الأثاث مضافا اليه قليل غيره ، وأجرناه الى من يُستخدمه لسكنى ضباط الحلفاء بأجر مناسب ، لنستطيع القيام بدفع ايجار المنزلين ، ولتظل عيشتنا فى مستواها الطبيعى .

أما ما يتحدث به صاحب الكتاب عن دارنا فى الاسكندرية ، وتولينا نظارة الأوقاف وبيع منزل سمونود ، وغير ذلك من مقترياته علينا وبلى

ذوينا ومن تربطهم صلة المصاهرة بنا • فسيأتى تفصيل ذلك عند الرد على الأسئلة والاستجوابات الموجهة إلينا بشأنها طبقا للطريقة المرسومة فى الدستور الذى هو عماد الديمقراطية ، والحد الفاصل بينها وبين الديكتاتورية سافرة كانت أو مقنعة •

نلك الطريقة التى بها دون غيرها توضع الأمور المتصلة يمثل هذه المناورات السياسية فى نصائبها من أقصر طريق ، وفى أقرب وقت ، حتى لا تتعطل شؤون الدولة الهامة زمانا طويلا ، فيلزم كل رجل سياسى طائره ، ويعرف مستقره ومصيره ، وبذلك تستقر الأمور وينصرف الناس جميعا الى العمل الجدى ، بدل هذا الصغار المخزى ، وبخاصة فى الظروف الدقيقة التى تحيط بالعالم أجمع ، مسواء المكتوون مباشرة بغيران هذه الحرب المفجعة ، أو من يكتوون بمصائبها وأوجاعها ومقتضياتها ولو كانوا يعمدين عنها ، حتى يقضى الله بالخروج منها بسلام دائم ، وعدل شامل ، وتعمير عميم •

لقد اضطرت الى أن أكشف عن أسرار حياتنا ، وطريقة معيشتنا ، وتكميل نفقاتنا من طريق حلال مشروع ، حتى لا يأتى متجر بالكذب ككرم المفتري على الله وعلى الناس ، فيقول « كيف يعيش مصطفى النحاس » ؟

هذا بعض ما افتراه مكرم عبيد مخترع الأباطيل ، ملفق الأضاليل ، على مصطفى النحاس ، وحرم مصطفى النحاس ، وآلهما وذويهما • • وقد رأينم الآن مما تلى عليكم من الوقائع المدعمة بالأسانيد والمستندات ، المعتمدة على الأرقام والتواريخ • ان هذا المفتري قد أمعن فى الاختراع امعانا ، وافتن فى الكذب افتتنانا ، ناسيا انه مهما صال فى خلق الأكاذيب ، وجال فى الدس والالاعيب ، فان حيل الكذب قصير ، وإن ضياء الحق ساطع منير ، تفشى منه الابصار الخاسفة ، وتنقشع أمامه ظلمات القلوب الحاكمة ، متجاهلا أن فى الرؤوس عقولا ، وأن فى الناس ادراكا ، يميز بين الخبيث والطيب ، ويزن بين الرجل العف ، والرجل القلب ، ( تصفيق ) • • وانه ان قر من ميدان البرلمان ، وتستر وراء الظلام ، فانا له بالمرصاد ، تكشف عن دخيلته ، ولعلن عن خبيث طويته ، حتى يزداد الناس من أمره علما فوق ما يملون ( تصفيق ) •

لقد افترى علينا فى مسألة الفراء ، وجعل أقل من مائة جنيه مئات بل ألوف ، ثم أمعن فى الافتراء ، فاتهمنا بأننا نستغل الدولة لمصالحنا ومصالح أهلنا وذوينا • • ثم لم يكن له من ضميره وازع ، ولا من الوقائع الملموسة رادع فراح يتساءل : كيف يعيش النحاس عيشة البذخ والترف

الا أن يكون أثرى من غير طريق الشرف .. ألا ساء ما به كذب ، وسحقا لما خطت يمينه وكتبه •

مكرم عبده .. يتسائل الآن كيف يعيش النحاس هذه العيشة ، ناسيا أو متناسيا ، جاهلا أو متجاهلا ، أن حياة النحاس المعيشية هي لم تتغير وأنه يحيا في غير الحكم وفي الحكم حياة تتناسب مع مكانته ومركزه ، يقدر ما تسمح به حالته ، والستر من الله الرحمن الرحيم ، والفضيحة والحزى على الشيطان الرجيم •

لقد نسي البائس غير الموفق أنه طالما صحبنا في رحلاتنا في داخل البلاد وخارجها ، كما صحبنا غيره وآنا ، وأنا كنا نحيا حياتنا كما هي الآن ، ولم تكن إذ ذاك حكاما ولا متوقعا أن نكون حكاما ، ولكننا نعيش بالحلال من مائنا ، وبالمشروع من كدنا وتفكيرنا ، لا بوسائل غير مشروعة ، ولا بأساليب غير شريفة •

وننتقل الى حكاية الأوقاف « والتنظر » على الأوقاف •



### حكاية وقف البدر اوى ووقف السيد عبد العال وحكايات بيع النحاس باشا منزله بسمنود

وقد وجه الأستاذ عمر سؤالاً الى النحاس  
باشا بخصوص ما جاء فى الكتاب الأسود عن بيع النحاس  
باشا منزله بسمنود لوقف السيد عبد العال الذى  
يتنظر عليه مستغلا فى ذلك نفوذه الحكومى .

ويكون من بين ما جاء فى رد النحاس باشا على سؤال الأستاذ  
عمر عمر ما يلى :

أما بصدد بيع منزلى بسمنود وعلاقته ببيع منزل الوقف  
وما حشاه كاتب العريضة بالمفتريات وتشويه الوقائع  
وتحريفها ، وخلق ما استطاع خلقه منها ، فليس لدى ما يفند  
هذه الادعاءات ولا يدحض تلك المفتريات أكثر من الرجوع  
الى المستندات بل الى الوقائع الصحيحة ملخصة من التاريخ  
ومن نفس المستندات .

لقد اجترأ مكرم عبيد على كل شئ وادعى العلم بكل  
شئ ، حتى ليتحدث بلهجة العارفين بخاتل الأمور ، ثم  
لا يلبث أن يقيم البرهان من تناقضه واضطرابه على جهله  
بالأوليات ، فضلا عن انكاره المحسوسات .

لقد نال تنقرا على الأوقاف وبيع منزلنا بسمنود لوقف  
السيد بك عبد العال من كتابه الأسود نصيب الأسد ، فأخذ  
يحبر ويسطر ، ويطول ويكرر ، ويقسول وتشاء المصادفات  
العجيبة ان تبدأ الخطوة الأولى التى أدت الى صفقة بيع منزل

رفعته للوقف الذى هو ناظر فى عهد توليه الحكم فى سنة ١٩٣٧ ، فقد جاء فى محضر محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٠ أنه كان لوقف المرحوم السيد بك عيد العال عمارة على البحر الأعظم بسمنود وقد أوصد عليها الوقاف مبلغا كبيرا وأن العمارة أخذت للمنافع العامة بقرار من هذه المحكمة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ويعلق على هذا بقوله ، اذن فقد نزع ملكية عمارة الوقف وقدر لها ثمنها سخيا مبلغ ينوف على خمسة آلاف جنيه وكان ذلك فى سنة ١٩٣٧ حينما كان النحاس باشا رئيسا للوزارة وناظرا للوقف فى وقت معا .

يا للاجتراء على الافتراء ، بل يا للمقدرة على اللجس فى الادعاء ؟

استمعوا حضراتكم الى الوقائع بلا تزويق ولا طلاء .

فى ٦ مايو سنة ١٩٣٧ صدر العدد ٣٨ من الوقائع المصرية وبه الرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧ باعتياد انشاء كوبرى على فرع النيل الشرقى بمديرية الغربية من المنافع العامة وينزع ملكية الاراضى اللازمة لذلك ومعه كشف ببيان الاراضى وما عليها من المبانى التى تقرر نزع ملكيتها لانشاء مدخل كوبرى سمنود مشروع رقم ٤٣٣٨ ، ومنه يتبين أن الاجراءات التى اتخذت لنزع ملكية ما ادخل فى هذا المشروع من وقف السيد بك عيد العال كانت متخذة فعلا ولت تولى حضرة عبد المعطى افندى حسين الأعصر ناظرا على الوقف فى سنة ١٩٣٦ لا فى مدة مصطفى النحاس .

ووصلت الى نهايتها قبل أن تنتظر على الوقف فى سنة ١٩٣٧ ولم يستجد عليها شي حتى أعلن الرسوم فلم يشعر المدين اتخلوا اجراءات نزع الملكية بأن الناظر قد تغير فاعلنوا عبد المعطى الأعصر افندى بنسخة من الرسوم المشار اليه . وتقدم ضمن ما تقدم من مستندات عدد الوقائع المصرية الذى ذكرناه لعله يدحض الكذاب فيما أفك به وادعاء .

ثم يغفل بين التناقض والكذب مرة اخرى ، اذ يقول فى موضع من العريضة ان المستحقة الوحيدة التى بقيت على قيد الحياة هي السيدة بدر حمودة الأعصر زوجة الوقاف المرحوم السيد بك عيد العال . ويذكر فى موضع آخر أن هنسالك

مستحقين آخرين لم يؤخذ رأيهم في بيع المنزل كطلب المحكمة  
مع أنهم منتفعون من الوقف .

ولعل في تناقضه واضطرابه أبلغ رد على افتراءه .

لقد غرق البانس في بحر من الخيال ، أو ان شئت في  
بحر من الخيال ، حينما أخذ يتخيل فجمع به شيطانه وأوحى  
اليه : ان لماذا لم يبن النحاس باشا ناظر الوقف سرايا للوقف  
على الأرض الموقوفة التي يعترف بأنه كان مؤمرا العامة بناء  
سراي عليها الى آخر ما جاد به خياله الذي نشهد أنه خصب  
كل الخصوبة في خلق الأكاذيب ، فيأص كل الاغاضة في  
حبك الألاعيب .

لماذا لم يبن النحاس باشا سرايا للوقف ؟؟

اسمعوا حضراتكم منطق المستندات ، بدل منطق

الخيالات .

في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨ تقدمنا الى محكمة طنطا الكلية  
الشريعة - بعد أن تمت عملية هدم سراي الوقف ، وأعدنا  
العدة لتحضير مشروع البناء وما اقتضى ذلك من شراء منازل  
أخرى بجوار القضاء الباقى ليصلح المجموع لبناء السراي  
المشروطة في كتاب الوقف - تقدمنا بطلب الاذن بإنشاء  
سراي للوقف على الأرض الباقية من أرض سراي المرحوم الوقف  
والاذن بشراء سبعة منازل مجاورة لها ، وقد جاء في هذا  
الطلب أن ناظر الوقف أحرص الناس على مصلحة الوقف  
ومستحقه وهو لم يأل جهدا في البحث عن مكان يبني عليه  
سرايا للوقف بدل السراي التي هُدمت ، مراعيًا انتقال مكان  
يكون مجاورا للمكان الذي كانت عليه السراي التي أزيلت  
تحقيقا لرغبة الوقف . وقد نظر هذا الطلب بجلسة ٩ أكتوبر  
سنة ١٩٣٨ في المادة رقم ٣٠٣ سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وفيها  
رأت الهيئة نائب قومسيون الأوقاف لمعاينة المنازل المراد شراؤها  
بجهة الوقف وأجلت المادة لجلسة ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ،  
ثم الى جلسة أول يناير سنة ١٩٣٩ لعدم ورود المعاينات ،  
واستعجلتها .

وفي هذه الجلسة قال وكيل رفعة الناظر ان وزارة  
الأوقاف تعتمد تعطيل مصلحة الوقف لأن المادة أجلت مرتين  
لتنفيذ المعاينة ، وأطلب الى الهيئة اما سحب المأمورية منها

أو أن تعتبر هذا آخر تأجيل . وتقرر التأجيل لجلسة ٥ فبراير سنة ١٩٣٩ والتحرير إلى وزارة الأوقاف باستمجال المعاينة مع إخبارها بأنه سبق التأجيل لذلك . لكن المعاينة لم ترد في هذه الجلسة أيضا فتأجلت المادة مرة رابعة لجلسة ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٩ وجاء في محضرها أن الهيئة أطلعت على كتاب وزارة الأوقاف رقم ٤٢٤١ المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩ المتضمن طلب إرجاء النظر في هذه المادة ريثما تتم المعاينة المطلوبة وقال وكيل رفعة الناظر سبق أن ذكرت بمحضر هذه المادة أن وزارة الأوقاف تعمل على تعطيل السير فيها والقانون صريح في أنه إذا تأخر المهني أو الغير أكثر من ثلاث مرات تؤخذ منه المأمورية وتحال على غيره .

ودات الهيئة مغابرة وزارة الأوقاف لسرعة عمل المعاينة المطلوبة أو رد المأمورية لامكان ندب من يقوم بها من سواها من الغيراء وأجلت المادة لجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٣٩ ، وفي هذه الجلسة ورد كتاب الوزارة رقم ٤٦٦٨ المؤرخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ ومعه محضر المعاينة المرافق له المتضمن ألزام المنازل المرغوب شراؤها لوقف المرحوم السيد بك عبد الصال وعددها سبعة وقرر وكيل رفعة الناظر أن رفعة ناظر الوقف سيرجع إلى الملاك الراغبين في البيع وستفيد المحكمة بعد ذلك فأجلت المادة لجلسة ٩ أبريل سنة ١٩٣٩ ( ولقد اتضح أن الألمان التي قدرها القومسيون زهيدة جدا لم يقبل أصحاب المنازل البيع بها ) . وبجلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٩ تقلصنا بالقرارات التي يرغب أصحاب المنازل البيع بها فوات الهيئة مغابرة جهة الإدارة لاستحضار مالكي المنازل المجاورة لأرض السراي المطلوب شراؤها وأخذ رأيهم فيما قدموه لوكيل رفعة الناظر من الخطابات الدالة على عدم رغبتهم في البيع بالثمن الذي قدرته وزارة الأوقاف بواسطة قومسيونها وعرض الأوراق المذكورة عليهم وأجلت المادة لجلسة ١١ يونيو سنة ١٩٣٩ وفيها أجمعت إداريا لجلسة ١٢ يونيو ١٩٣٩ التي قرر فيها وكيل رفعة الناظر أن رغبة رفعتة في شراء سبعة المنازل المجاورة للجزء الباقي من سراي الوقف التي هدمت هو تحقيق غرض الوقف من جعل السراي على البحر الأعظم وأن التقدير الذي قدرته وزارة الأوقاف إذا ضم إليه موقوف الوزارة في هذه المادة تبين أنها تريد تعطيل شرط الوقف .



وبما أن أصحاب المنازل لم يقبلوا بيع منازلهم بالثمن الذى قدرته الوزارة فالتمس من المحكمة تدب من تثق به لاعادة معاينة هذه المنازل وتحديد ثمنها مع سؤال وزارة الأشغال عن ثمن المتر فى المنازل التى اخلت لمشروع الكوبرى حتى يظهر للمحكمة بجلاء القيمة الحقيقية للمنازل . والذى حدا برفعة موكل الى تقديم هذا الطلب هو تنفيذ شرط الواقف ورات الهيئة مخابرة وزارة الأشغال للاستفهام منها عن ثمن المتر من الأرض المجاورة لمشروع كوبرى سمود والى اخذتها الوزارة فى هذا المشروع وثمان المتر من البناء . واجلت المادة لجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وفيها اطلعت الهيئة على كتاب وزارة الأشغال المتضمن أن وزارة المواصلات هى الجهة المختصة بالنظر فى جميع الاجراءات المتعلقة ببناء كوبرى سمود فتطلب المعلومات منها . وفى هذه الجلسة صمم وكيل رفعة الناظر على طلب موكله واجلت المادة لجلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ لمخابرة وزارة المواصلات وفيها اطلعت الهيئة على كتاب وزارة المواصلات المتضمن أن مصلحة الساحة التفصيلية هى المختصة بالموضوع المستفهم عنه .

ورأت الهيئة مخابرتها وتاجيل المادة لجلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٩ وفيها قررت الهيئة تاجيل المادة لجلسة ٧ يناير سنة ١٩٤٠ للمفاوضة أصحاب الأملاك المراد شراؤها وفيها قال وكيل رفعة الناظر انه امتثالا لقرار المحكمة فى الجلسة الماضية قد فاض المالكين للسبعة المنازل المجاورة للقطعة الباقية من سراى الوقف فورد من بعضهم ثلاثة القرارات اقدمها لعدالة المحكمة . ولما كان الطلب المقدم يتضمن أمرين الأول الاذن بإنشاء سراى للوقف على الأرض الفضاء الباقية والأرض المحكرة من وقف أبى عنبة ، والثانى شراء سبعة منازل ، فبرى رفعة الناظر وللمحكمة الراى الأعلى حرصا على مصلحة الوقف وتنفيذا لشرط الواقف أن تتخذ المحكمة الاجراءات بتدب من تثق به لعمل رسم على أرض السراى التى نوهت عنها وعرف النظر مؤقتا عن سبعة المنازل حتى لا يضيع الوقت ويمكن الانتفاع بمال البذل . ولكن الهيئة قررت فى هذه الجلسة الموافقة على عدم إنشاء السراى الآن للأسباب التى وردت فى قرارها ، ومنها أنه لا توجد ضرورة ملحة تدعو لاجابة الطلب فى هذا الوقت الذى ارتفعت فيه قيمة

مواد البناء الى ضعف ما كانت عليه من قبل وانه لا مصلحة للوقف ومستحقه في الاسراع بانشاء السراى في هذه الظروف الحاضرة بل المصلحة في تأخير انشائها ريثما تعود قيم الأشياء الى حالتها الطبيعية .

ولم تكف حرم الوقف بهذا القرار بل استأنفته امام المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٤٠ وحدد لنظره جلسة ٢ مارس سنة ١٩٤٠ ونظرا لعدم اعلانه قررت المحكمة تأجيل المادة لجلسة ٦ أبريل سنة ١٩٤٠ وفيها فوض وكيل رفعة الناظر الراى للمحكمة فيما تراه وتاجلت المادة لجلسة ١١ مايو سنة ١٩٤٠ وفيها قرر الحاضر عن المستأنفة التنازل عن الاستئناف فقبلت المحكمة تنازله .

والذى حدا بالمستأنفة الى هذا التنازل هو ياسها من الاذن ببناء السراى وبخاصة بعد ارتفاع الأسعار بل وتعدر الحصول على معظم مواد البناء المتأخرة اللازمة لبناء سراى كهذه ، فاتجهت بنظرها الى السعى فى شراء غيرها .

هذه هى الأدوار ، بل هى الأطوار البعيدة المدى التى مرت على طلب انشاء سراى للوقف بدل التى هلمت ، ومنها يتبين بجلاء لا غموض فيه ، ووضوح لا شبهة فيه ، اننا لم نتوان لحظة ، ولم نصعب فرصة فى طلب الاذن بانشاء سراى للوقف تنفيذا لشرطه وكنا نتعجل الفصل مرارا ، ونلج وفكرنا على هيئة التصرفات أن تبث فى هذا الطلب آمليين بالوافقة عليه لتنفيذ شرط الوقف قبل أن تنشب الحرب وترتفع الأسعار ويتعذر الحصول على مواد البناء .

ولعل فيما تلوته على مسامعكم من النصوص الرسمية مأخوذة من محاضرها الرسمية ، حجرا يلقمه ذلك الافلاك المدعى ، فلا يتسائل بعد الآن لماذا لم يبين النحاس ناظر الوقف على الأرض الوقوفة ؟

لما قصة بيع منزلى للوقف ، فهى قصة يضطرني ذكرها الى أن أعود بكم الى ماض بعيد ، وتاريخ تليد ، يجرني اليه افتراء المقتري ، وادعاء المدعى .

ترجع ملكيتى لمنزل سمود الذى قام له مكرم وقعد ، وهبط من أجله وصعد ، الى ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ فقد باعه لى المنفور له والذى فى هذا التاريخ بعقد مسجل فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ١٧ فبراير سنة

١٩١٤ عند ما بدأ الترشيح للجمعية التشريعية ، وفكرت في أن أقدم مرشحا وكان من شروط الترشيح أن يكون للمرشح ملك في الدائرة التي يتقدم عنها .

وظل هذا المنزل مملوكا لى ، حتى اذا ما انتقل المغفور له والدى الى جوار ربه فى سنة ١٩٢٠ ولحقت به الرحومة والدتى فى سنة ١٩٢٨ حرر عقد قسمة بين الورثة فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ وسجل بأمورية طنطا المختلطة فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وفيه صادق الورثة على الملكية النهائية لى للمنزل المذكور .

ولقد كان قسم كبير من المنزل مسدودا من الناحية القبلية ، كما كانت صالته مسدودة من الناحية القبلية كذلك ، فكرت فى طريقة فيها بعض الترويح فاشتريت من إبراهيم افندى محمد منصور بن المرحوم محمد منصور شقتر حصة من المنزل الذى يجاورنى من الناحية القبلية قدرها ١٣ قيراطا و ١٧ سهما و  $\frac{1}{4}$  وكان ذلك الشراء فى أول أبريل سنة ١٩٢٨ وسجل عقدها بمحكمة اسكندرية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، ثم اشتريت باقى حصة هذا المنزل وقدرها ١٠ قرايط و ٦ أسهم و  $\frac{3}{4}$  فى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٥ من زاكية محمد منصور وسجل العقد فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ٩ مارس سنة ١٩٣٥ .

كذلك اشتريت من ورثة المرحوم الشيخ محمد الشيوخ فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣١ قطعة أرض فضاء معدة للبانى متداخلة فى منزلى وتجاوره من نواح ثلاث ، القبلى والشرقى والغربى ، قدرها ٤٠ مترا و ٨٤ سنتيمترا ، سجل عقدها بمحكمة الاسكندرية المختلطة بتاريخ ٤ يوليه سنة ١٩٣١ كما اشتريت من أمين حسن عشرى فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٣١ منزله المجاور لمنزلى من الناحية الغربية من جهة الشوارع السلطاني ، وسجل عقد الشراء فى ٤ يوليه سنة ١٩٣١ بمحكمة الاسكندرية المختلطة ، واشتريت من ورثة المرحوم مصطفى حسن شلى دكانا أقيمت عليه مبان من دور واحد بجانب الشوارع السلطاني يجاورنى من الجهة الغربية بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ وسجل العقد فى محكمة الاسكندرية المختلطة فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ ، ولما فتح الشوارع السلطاني وصدر المرسوم بانشائه فى سنة ١٩١٩ واعتدلت خطوط تنظيمه ونزعت ملكية المنزل الملاصق لمنزلى من الجهة البحرية المملوك لمرسى الحبشى وهدم فى سنة ١٩٢٩ ولم يبق منه سوى الحائط . . . . .

تجمعت كل هذه العوامل لدى فاتجعت فكرتى بطبيعة الحال الى تجديد منزلى مراعىا التمتع بوجهته البحرية ، وكان الراى قد استقر على أن يكون

موقع كوبرى سمند الذى تقرر انشاؤه على امتداد محور الشوارع السلطاني  
لأسباب فنية بينت تفصيليا فى قرار اللجنة المختصة ونزعت لهذا السبب  
ملكية عدة منازل وأنشئ خط للتنظيم فى هذا المكان ، فقدمنا طلبا للترخيص  
لنا بالبناء على خط التنظيم ، ونظرا لوجود زوائد تنظيم المنزل توقف صرف  
الرخصة حتى اجراءات بيع الزوائد ولم نتم اجراءات مشتري الزوائد الا فى  
٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٧ وأن لبيعها لنا لقصة ، هى قصة بسيطة فى  
ذاتها ، ولكنها كبيرة فى محتوياتها ، وحسبها أنها تكشف لكل مكابر  
أعمى الحقد قلبه ، فحاول التشكيك فى نزاهة مصطفى النحاس وإن ترده  
خاصة الطرف وهو حسير .

ولما عرض الطلب المقدم منى بطلب شراء زوائد التنظيم على مجلس  
محل سمند ، اقترح أحد حضرات الأعضاء موافقة المجلس على التنازل عنها  
لى تقديرا للخدمات التى أدتها للأمة عموما ، ولسمند خصوصا ، ووافق  
المجلس بالإجماع على هذا الاقتراح ، فلما أبلغت هذا النبا أرسلت الى  
المجلس أشكر له الروح الطيبة التى أملت عليه هذه الرغبة واعتذر عن  
قبولها ، ودفعت ثمن الزوائد كما يدفعه كل فرد يشتري أية قطعة من  
الحكومة ، لا كما يبيع منزلا منه واليه ، كما يقول صاحب الكتاب الاسود  
والعقل الأخرق .

وانى أقدم فيما أقدم لحضراتكم صورة رسمية من المكاتبات التى دارت  
بينى وبين المجلس المحل بهذا الشأن عسى أن يكون مقنعا ، لمن لم يكن حتى  
الآن قد اقتنع .

استطرد بنا الحديث الى ذكر ما ذكرناه ، فلنعد الى المنزل وكيف  
جددناه .

ولملى لست فى حاجة بعد أن شرحت لكم ما شرحت ، وبينت لكم  
بالتواريخ والوقائع ما بينت ، الى أن أقول اننى فى كل هذه الأدوار ، بل  
تلك الأطوار ، لم أكن حاكما ولا ناظرا على وقف ، ولا جال فى خاطرى أن  
أتولى فى يوم من الأيام نظارة وقف من الأوقاف ، فابنى منزلى من جديد  
لأبيعه لحساب الوقف ، فأكسب من ورائه الثروة الطائلة والألوف  
المؤلفة ، وأخذ الأسلاب والغنائم ، وأضمن الرزق يدر على ، والسكنى  
بالمجان مدى الحياة ٠٠٠ ٠٠ ولكن هو الحقد الكمين ، والداء الدفين ، يودى  
بصاحبه الى أسفل سافلين !! فلندع الحاقد يتخبط فى ضلاله ، ويتأرجع  
فى خياله ، ولنمض فى سرد وقائنا ، ففيها غنية لنا عن كل سفسطة ، أو  
خلق أو ادعاء .

بعد أن اشتريت من المنازل ما اشتريت ، اتجهت فكريتي بإدعي ذى

بدء الى تجديد منزلى مراعىا التمتع بوجهاته ، لكننى عندما هممت بذلك وجدت أن التجديد لن يفيد ، وأنه يحسن بناؤه من جديد •

ولقد اتجهت نيتنا أولا الى الانتفاع بالمنزل قعر المستطاع مع التعميلات التى يتطلبها هذا الانتفاع • فبدأنا بحفر أساسات السور المقام حول المنزل ولكننا اصطدمنا بمقبات فنية لوجود مجار قديمة تحت الأرض موصلة لمجرى النيل ، فوقف العمل وأحار الفنيون المختصون ان لا سبيل الى الانتفاع المطلوب الا بهدم المنزل كله وبناءه من جديد •

وعندما اختمرت لدى فكرة البناء من جديد أخذت فى هدم المنزل وكانت عملية شاقة جدا ، لأن البناء الأصيل كان متبنا متداخلا فى الأرض الى أكثر من خمسة أمتار ، ولم تكن متفقين مع أحد المقاولين ، ليعمل لنا بل كان العمل على حسابنا وبمصاريق باهظة من جيبنا لا نستطيع حصرها • ولا عدها ، فما كنا لنحسب أنه سيأتى يوم يسألنا فيه أمثال مكرم عبيد كم كلفت بيتك ؟ وبكم بعت بيتك ؟ ولقد استغللت نفوذك ، واستعملت سلطانك ، والله يعلم والأمة تعلم ، انه لمسرف كذاب ... •

ولما انتهت عملية الهدم وضعنا الأساس أيضا على حسابنا حتى اذا ما انتهينا منه اتفقنا بعد ذلك كله مع المقاول فريد بك المصرى على اتمامه ، وكنا ندقق فى الصغيرة والكبيرة ، ونغير وتبدل عدة مرات ، ليأتى النظام وفق المطلوب ، وحسب المرغوب ، لاننا نبني لانفسنا ولسكنانا ، لا للتجار ولا للاستغلال ، كما يدمى الأفاك الكذاب •

ولقد ظللت أدفع دفعات مختلفة للمقاول كلما انتهى من عمل حتى اذا ما تجدد على بعد ذلك كله مبلغ كبير ، اتفقت معه على تقسيطه وسددت له بضعة أقساط على سنوات ترون حضراتكم فى المستندات التى ألتصها بعض اصيالات عنها ، ولا يزال له فى ذمتى القسط الأخير حتى الآن يستحق دفعه له فى أبريل سنة ١٩٤٤ والحمد لله على كل حال •

يكذب مكرم فى جراءة الجاهل أو المتجاهل حينما يقول : ( ان حرم المرحوم الواقف لم تكن تسكن بطبيعة الحال الا مع زوجها الذى كان قاضيا فى الأدياف ينتقل من بلد الى أخرى بعيدا عن سمنود وبعيدا عن السراى التى يقول رفعته فى صدق بالغ انها فى حاجة البها لتقيم فيها بأسرع ما يمكن ) •

نعم يكذب كذبا جريئا وقحا ، فان هذه الشبهة لم تقم طول حياتها فى بلد غير سمنود ، حتى انها لما هدمت سراى الواقف بنزع ملكيتها استأجرت منزلا بسمنود لسكنائها ولتنفيذ شروط الواقف به ، وقامت

بدفع أجرته. من مالها الخاص . ولسنا نقول هذا خبط عشواء ، أو كلاما يلقي على عواهنه كما يفعل غيرنا ، ولكن صورة القرار الصادر من محكمة طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ والتي ترونيها ضمن المستندات المودعة لدى حضراتكم تقول هذا قولاً صريحاً . فلقد جاء فيها أن رفعة ناظر الوقف أذن بصرف مرتب السراى الى الست بدر حمودة الأعصر لانفاقه على ما شرط الواقف انشاءه على الجهات المذكورة بالقرار ، وقد تقدم ناظر الوقف الأسبق راغب أفندى الأعصر وهو شقيق السيدة المذكورة لمحكمة طنطا الشرعية بدعوى قيدت بجدولها نمرة ١٥ سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ يطلب فيها حرمانها من استحقاق سراى الواقف لأسباب منها زواجها بغير الواقف وانتقالها معه لجهات أخرى بحكم وظيفته ، وقد ثبت للقضاء بعد بحث وتحقيق أنها لم تترك الإقامة بسمند ، بل كانت تغادرها أحيانا كما يفادر كل شخص محل إقامته مدة ما بصفة مؤقتة ، وهذا لا يستوجب حرمانها من استحقاقها للنفقة من مرتب السراى ، فلا يكون لزواجها بغير الواقف ولا خروجها من السراى بصفة مؤقتة أى تأخير لاستحقاقها للنفقة .

ولذلك حكم لها بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ برفض دعواه . واستأنف الناظر الأسبق هذا الحكم أمام محكمة مصر العليا الشرعية وقيد هذا الاستئناف بنمرة ٦ سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ وضم اليه الاستئناف رقم ٢٣ سنة ١٩٣٢/١٩٣٣ وحكم فيهما بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٣ بالقضاء بالحكم الابتدائي وعدم استحقاق الست بدر لشيء من استحقاق السراى . فرفعت الست بدر حمودة الأعصر التماسا فى هذا الحكم أمام محكمة مصر العليا الشرعية قيد بنمرة ٨٥ سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ وحكم فيها بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٤ بالغاء حكم الاستئناف وتأيد الحكم الابتدائي ، ولم يكتف الناظر الأسبق بهذا بل رفع دعواه أمام هيئة تصرفات محكمة طنطا الشرعية قيدت بنمرة ١٤٢ سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ طلب الحكم له فيها بعزل الست بدر حمودة الأعصر من الولاية على صرف ما هو مشروط صرفه بمعرفتها على السراى وأمرها بعدم التعرض للناظر فى ذلك . فحكمت المحكمة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٥ برفض الدعوى واستأنف الناظر الأسبق هذا القرار أمام محكمة مصر العليا الشرعية فرفض الاستئناف وتأيد القرار فى ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦ .

اذن كانت حرم الواقف فى حاجة قصوى لبناء دار تسكن فيها وتنفيذ شروط الواقف ، فلما أعيثت الحيلة فى الوصول الى ذلك اتجهت وجهة أخرى وكنا اذ ذلك قد انتهينا من انشاء دارنا فطلبت شراءها والحت فى طلبها فوقعنا بين أمرين ، أحلاهما مر . . . دارى التي يبيتها لممكنائى ، هى دار

الذكريات بل دار الطفولة والصبا ، ودار الأم الحنون ، والآب الحبيب ،  
ودار الأخت العزيزة ، والأخوة الأحياء .

ولكنني من ناحيه أخرى ، أنا ناظر الوقف المهيمن على تنفيذ شروط  
وقف ، الموكل الى مصلحة الوقف ٠٠ أعطل شرطه ، وأحول دون تنفيذ  
جهة خير فيه ؟ أم أعمل ما استطعت ولو ضحيت على أن أرضى الواقف في  
ثراه ؟ وأنال بعد ذلك رضا الله ٠٠٠ وأخيرا قبلت أن أبيع داري ، لأحبا  
في مال أقبضه ، ولكن رغبة في مصلحة للوقف ومستحقه ، أحققها على  
ألا أفرط في ذكرى وراثتها عن أبي ، هي لي مخر وفخر ، فاشتريت في  
الموافقة على بيع داري أن آخذ من بعض ثمنها الأرض التي بقيت من سراي  
المرحوم الواقف مضافا اليها بعض المناسزل التي نزع ملكيتها حتى اذا  
ما تهيأت الظروف ، وزالت الموانع انشأت دارا عليها ٠٠٠

فما كان مصطفى النحاس بالمستهر بالذكريات ، تلقاه ألوف أو ملايين  
من الجنهيات ، ولكن الذي لا يعرف الوفاء ، هو ذلك الذي يتلون كالحرباء ،  
وهو ذلك الذي كان بالامس يرى في قبول مصطفى النحاس تولية نظارة  
الوقف تضحية تضاف الى مفاخره وتضحياته ، وأما اليوم فيراها إحدى  
سيئاته ، ألا قاتل الله الغرض ، فهو مرض عضال ، وياله من مرض .

والى حضراتكم تفصيلات هذه المسألة من واقع المستندات :

تقدمت الست بدر حمودة الأعصر حرم المرحوم الواقف بطلب لمحكمة  
طنطا الابتدائية الشرعية بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠ تطلب فيه الموافقة  
على شراء السراي المملوكة لنا بسمتود لجهة الوقف بالكيفية المبينة بالطلب  
وفيها أن الثمن يكون من مال البذل وبيع الأرض الفضاء والأرض المحكرة  
وأنقاض السراي التي نزع ملكيتها .

ولم يسعنا ازاء هذا الطلب - وقد رفضت المحكمة انشاء سراي  
للووقف - الا أن نوافق عليه .

وطلبنا في الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٠ سرعة  
الفصل في هذه المأزق ولم تكن اذ ذاك على رأس الحكومة ولا حاكمين وفي  
ذلك دليل على أننا نريد الفصل بوجه العدالة ، سواء بالموافقة أو الرفض  
لانه لا يمتينا الا تقرير المصير على أي وجه كان .

واستغرق نظر الطلب عدة جلسات حتى قررت المحكمة بجلسته ١٠  
نوفمبر سنة ١٩٤٠ معانة السراي المراد شراؤها لجهة الوقف بمال البذل  
بواسطة قومسيون وزارة الأوقاف الذي قام بالمعانة ، وقدر للسراي أرضا  
وبناء مبلغ ٩٠٤٢ جنيها و٩٢٥ مليما بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ .

( سنوات ما قبل الثورة ج ٤ ) - ٢٧٣

ولما كانت الطالبة تعرف أنها ستسأل عن رأيها في هذا التقدير لجأت الى خبيرين استشاريين لتستشير برأيهما في تقدير ثمن السراى ، فندبت لذلك الدكتور شريتيان المهندس ، كما ندبت مكتب فن العمارة فقاما بالمعاينة والقياس وحصر المقادير والكميات المكونة منها العمارة ، وقدر لها الأول مبلغا قدره ٣٩٠ مليا و ١١٩٦١ جنيهات بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤١ وقدر الثاني مبلغا قدره ١٢٣٠١ من الجنيهات و١٩٥ مليا .

وقررا في كتابيهما المرافقين للتقريرين أن أسعار الأدوات في ارتفاع عظيم وأنه لم يحسب حساب في صعوبة الحصول على أدوات في السوق مماثلة لما في السراى في الوقت الحاضر ( أوائل سنة ١٩٤١ ) وأنه اذا أريد بناء منزل كالمنزل المعائن بالمبلغ المقدر لا يمكن مطلقا لتعسر وجود الأصناف والكميات التي تكون منها هذا المنزل .

وقد رأت المحكمة بجلسة ٢٩ أبريل سنة ١٩٤١ عرض التقريرين الاستشاريين المقدمين من وكيل الطالبة على قومسيون وزارة الأوقاف لايدها رأيه فيها وعمل تقرير تفصيلي لما تساويه الأرض والبناء طبقا للأصول الفنية مع بيان أوصاف السراى وعمل مقايسة تمثيلية عن كل ما يتعلق بها أرضا وبناء ، حيث ان التقرير الوارد من القومسيون مجمل ولم يشتمل على ما تشتمل عليه عادة تقارير الخبراء في مثل المأمورية من التفاصيل الضرورية .

واعيدت المعاينة وتقدم تقرير تفصيلي بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٩٤١ من القومسيون بالثمن الذي يتفق في جملته مع ما قدر أولا وأرفق هذا التقرير بخطاب وزارة الأوقاف رقم ٦٦٨٩ المؤرخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٤١ ، وقد تبين منه أن القومسيون أهمل ثمن أساسات المنزل ولم يقدر كميته .

ولذلك قررت المحكمة بجلسة ٢ سبتمبر سنة ١٩٤١ مخابرة وزارة الأوقاف لانتداب حضرة المهندس الذي حرر الكشف التفصيلي لتقدير ثمن الأساس واضافته الى الثمن . فقام المهندس بما عهد اليه وعائنه الأساسات التي تحت الأرض بواسطة الحفر حولها وجسها والكشاف عليها من جملة مواضع ، وقدم تقريره في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ وهو يتضمن ضم مبلغ ٥٠٠ جنيه الى الثمن وهو قيمة ما ظهر من إعادة المعاينة أنه فرق في الأساسات . وأرفق هذا التقرير بكتاب وزارة الأوقاف المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٤١ .

ويتبين من هذا أن قومسيون وزارة الأوقاف قدر ثمن المنزل بمبلغ ٩٥٤٢ جنيهات و٩٢٥ مليا قبل تولينا الحكم .



مع ملاحظة أن هذا التقدير كان في سنة ١٩٤٦ ، وقد تطورت الأسعار إلى ارتفاع كبير عقب هذا التاريخ ، وتقدر الحصول على مواد البناء بل استحالة الحصول على بعضها ، ولكننا لم نحسب حساباً لهذه التطورات الفاحشة وقبلنا بيع المنزل بالثمن الذي بيع به وهو عشرة آلاف جنيه بفرق ٤٥٧ جنيهاً و٧٥ ملياً ، وهذا الفرق هو فرق اختلاف في المساحات باعتراف القومسيون نفسه .

أما رأى المستحقين فخلاصة ما ورد فيه أنه بجملة ٢٥ يناير سنة ١٩٤٢ حضر وكيل الطلبة وحضر وكيل رفعة الناظر وعرضت المذكرة المقدمة من وكيل رفعة الناظر على وكيل الطلبة ، المتضمنة علم الحاجة لأخذ رأى المستحقين وقال أنه يوافق على ما جاء بها .

هذا ما ورد بمحضر الجلسة .

وقد اقتنعت المحكمة في هذه الجلسة بما ورد في المذكرة المقدمة من وكيل رفعة الناظر التي تضمنت أن رفعتي يرى أن للمحكمة الحق في طلب رأى المستحقين إذا كان في هذا التصرف مساس بهم . أما ورفعتي يهيمه الوقف ومصالح المستحقين وعلم المساس باستحقاقاتهم ، وقد رأى ورفعتي للوصول إلى هذه الغاية التي يحرص عليها أن يدبر الثمن بطريق استئذانة مبلغ ألفي جنيه من مال البند لجهة الوقف على أن يسدد مستقبلاً على أقساط متناسبة حتى لا يرهق المستحقون ويقول النحاس باشا :

**وقد اقتنعت المحكمة بذلك ، كما أن الطالبة صاحبة النصيب في الاستحقاق وصاحبة الشأن الأول في مسألة السراي ونص بموافقة بلسان وكيلها ويذكر النحاس أنه تلقى مذكرة من المستحقين بعقد نشر الكتاب الأسود جاء فيها .**

« يا صاحب المقام الرفيع - ان الحسد والحقد الدين ، وقاك الله شرهما ليقلبان الأوضاع ويصوران الحسنات سيئات ويجعلان من التضحية مفنماً ومن الخير شراً ، وأى دليل على هذا أعظم مما سطره يراع ذلك المسود المحقود في شأن سراي المرحوم السيد بك عبد العال ، فجعل من تضحيته بمنزل له في نفسك أعظم الذكريات بمبلغ زهيد ، هو دون ما تكلفه في سنى الرخاء ليحمل اسمه ، فأثرته على نفسك وقدمت لوقفه منزلاً لو جهد الواقف نفسه أعواماً وأعواماً وحرم مستحقه سنين وأياماً ، ما استطاع أن ينشئ باسم الواقف بيتاً يضاهى هذا المنزل فخامة ولا ضخامة ولا موقفاً ولا صقلاً ، إذ أنه لو عرض للبيع الآن لبلغ ثمنه أضعاظاً مضاعفاً للثمن الذي بيع به لجهة الوقف ، وهذه تضحية كبيرة من رفعتكم خدمة للوقف ومستحقه ، فأى إنسان يرى في هذا العمل استغلالاً لا تضحية وأثرة

لا ايثارا ، اللهم الا انسان اعمى الله بصره وبصيرته وطمس على قلبه فرأى  
الحسن قبيحا ، والخير شرا ولن يكون ذلك الانسان أحدا في مصر سوى  
مكرم ومن لف لفه من الشياطين الماكرين الذين لا يمشون الا في الظلام  
ولا يمشون الا في السواد الحالك •

« الا فليرح مكرم وعصبته أنفسهم من البكاء او التباكي  
على المستحقين فنحن والحمد لله بخير منذ تولى رفعتكم النظر  
على هذه الأوقاف ، وإن ما أقدمت عليه حرم المرحوم الواقف  
من طلب شراء منزلكم للوقف ليحمل اسم الواقف ويحتل ذكره،  
كان ذلك يوحى وتأييد منا وقد صادف اتمام هذه الصفقة منا  
قبولا ورضى وتقديرا واكبارا » •

★ ★ ★

ومما يجدر ذكره اننا طلبنا من المحكمة من اول جلسة  
نظرت فيها هذه المادة وهي جلسة ٢ يونيو سنة ١٩٤٠  
ورجوناها سرعة الفصل فيها ، كما كررنا هذا الرجاء في جلسات  
أخرى آخرها جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤١ حيث طلبنا من  
الهيئة الفصل في هذه الجلسة والا فتكون في حل من عدم  
القبول ، فليس الذنب ذنبنا في تأخير الفصل فيها الى ما بعد  
ذلك ، فقد كان طلبنا هذا في وقت لسنا فيه على رأس الحكومة  
ولا محتلا أن نكون حكما ، اما مسألة التحكيم من وقف أبى  
عنية فقد ورد ذكرها في الطلب الأصل المقدم من حرم الواقف ،  
وفي اول جلسة من جلسات هذه المادة أى أنها لم تستجد في  
جلسة اول مارس سنة ١٩٤٣ كما ادعى بذلك الكذاب الأليم •

واما مفردات الثمن فيلاحظ أن ثمن الانقراض لم يكن من  
تقديرنا وانما كان بمعرفة لجنة انتدبتها المحكمة الشرعية ،  
وقد استعمل الكثير منها باذن من المحكمة في مواد التصرفات  
رقم ٣٢ و ٧٧ سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ في انشاء مدفن للقراء  
والاغراب تنفيذا لشرط الواقف الذى لم ينفذه النظار السابقون  
وفي انشاء تسعة دكاكين جديدة وتعمير واصلاح عقارات للوقف  
كانت مغربة من عهد النظار السابقين وآتى انشاؤها وتعميرها  
بالثمن الاساسى الذى قدرته لجنة التثمين وهو جزء من الثمن  
الاجمالى • وإن ادارة الوقف باعت جزءا منها قبل اتمام صفقة  
السراى بناء على اذن سابق من المحكمة الشرعية • ومن هنا  
يتبين اننا لم نربح من هذه العملية شيئا •

وأما الأرض التي كانت باقية لولف السيد بك عبد العال والتي يذكر مكرم لها في العريضة ثمنا وفي الكتاب الأسود ثمنا آخر فاليكم بيانها :

١ - لم يكن تقدير ثمنها من جانبنا بل كان تقدير لجنة انتدبها مركز سمود بناء على طلب المحكمة الشرعية .

٢ - لم تكن معاينة اللجنة في عهد رياستنا للوزاوة بل كان في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ فكان أعضاء اللجنة يطالعون على العيب ، شيتاجوننا على أمل أن سنتولى الحكم وأن المادة ستظل من غير فصل حتى يعود اليه ، مع أن المحكمة قد طلبت أن تتم مأمورية المعاينة الى جلسة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤١ ؟

أما فيما يتعلق بالفرق بين ثمن الأرض التي أقيم عليها منزلنا والأرض التي بيعت من سراى الرحوم الواف ، فلا أجد ردا على ما افتراه للفتى أبلغ مما قرره أعضاء اللجنة التي قامت بالمعاينة في يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤١ حيث قالوا حرفيسا :

« ان هذه القطعة مستطيلة الشكل مع عرض ضيق لا يتناسب مع طولها وهي من قسمين أحدهما شرقي مستطيل طوله ٢٦ مترا و٧٠ سنتيا والآخر قبل مستطيل طوله ٢٤ مترا ، والوجهة البحرية فيها ٦ أمتار و٦٠ سنتيا ، ووجهتا القطعتين غير مرغوب فيهما عادة لعدم جودة هوائهما » .

فهل يقول عاقل ان قطعة هذا شأنها تتساوى في الثمن مع قطعة أخرى مربعة الشكل تقع على ميدان فسيح وأربعة شوارع ولا يججب هوائها أو ضوؤها حجاب ؟ ومن ذا الذي يقول ان قطعة مكونة من قسمين طول أحدهما ٤٤ مترا وعرضه ٧ أمتار والآخر طوله ٢٦ مترا ونصفا وعرضه ستة أمتار ونصف وليس لها الا وجهتان غير مرغوب فيهما تساوى في النصف وانتم لقطعة واحدة طرلها ٣٥ مترا وعرضها ٢٣ مترا تقريبا في أحسن صقع وأجمل موقع ؟ اللهم الا أن يقول ذلك مكرم... وهو لا يعلم أننا اشترينا بعض الأملاك التي أقيمت على أرضها هذه السراى بعد أن أزلنا ما عليها من مبان متخربة ومتهدمة بشمن يزيد على ستة جنيهات مصرية للمتر الواحد .

وكذلك تقدير ثمن الباني المقامة على الأرض المحكرة من ولف أبى غنبة فهو يدخل ضمن التقدير الذى تم في ١٥

سبتمبر سنة ١٩٤١ بمعرفة اللجنة التي انتدبها مركز سمود بناء على طلب المحكمة الشرعية ، وغاية ما في الأمر أن تقديرها كان جملة واحدة للأرض والمباني ، فاعادت المحكمة للمأمورية للجنة لتوضح بالتفصيل لمن المباني على حدة ، والأرض على حدة .

على أنني قد عملت مبلغا قدره ١١٣ جنيها و٦٠١ مليم نظير احتلال محل وقف السيد بك عبد العال في حق تحكيم أرض وقف أبي عنبة مع قبلي بسداد الحكر السنوي عن هذه الأرض .

لما عن مبلغ ١٣٢٠ جنيها الباقي من الثمن ، فلا يجد ردا أبلغ من أني قبنت تاجيله وتفسيره نيسرا على الوقف في الدفع ، ناظرا الى عدم ارهاقه او تعطيل شيء من مصاريفه ، مع أن الوقف قد وضح يده على هذه العمارة واستعملها فيما خصصت له من سحن حرم الوائف وايقوا الفسيوف والأغراب واحيا ليلالي المواسم والأعياد ، عقب توقيع الصيغة الشرعية مباشرة كما انتقلت اليه ادارة الوقف .

أما قوله ان المنزل في الوقت العاض لا يساوي أكثر من ٣٥٠٠ جنيه او ٤٠٠٠ جنيه على أقصى تقدير ، فهو قول هراء . ويكفي لتفنيده أن تقدير قوميسيون وزارة الأوقاف الذي وقع في أوائل سنة ١٩٤١ كان تقديرا مبنيا على أساس المعايينات والمقاييس وحصر الكميات من الطبيعة وتقدير الأسعار بحسب دفاتر الوزارة في ذلك الوقت التي كانت تعطي بها اشغالها للمقاولين عن ابنية عادية تنشئها لغرض الاستغلال أو لسكنى صغار الموظفين ، وإن تقدير الخبراء المنتدبين من قبل حضرة السيد حرم الوائف ، لا من قبلنا كما يقول الكذاب ، كان مبنيا كذلك على أساس معاينتهما بالطبيعة وتقدير الكميات بعد الحصر والقياس بالأسعار التي كانت سائدة وقت التقدير .

وقوله انه اذا احتسبت التكاليف الفعلية حين بنائه في سنة ١٩٣٧ فانها لن تزيد على ٣٥٠٠ جنيه ، فهو قول لا يصدر الا عن جرى ، يكابر في المحسوس ، فاجر لا يبالي بما يقول .

أما آكلوبة المائة جنيه التي يزعم أنني قبضها شهريا لانغالها على حاجات المنزل بصفتي ناظرا للوقف ، فاليكم الدليل على امعانه في الاختلاق والادعاء ، والكذب والافتراء .

شروط الرحوم الواقف أن يصرف للسراى سكن حضرة  
المشهد وحرمة وخمها كل شهر مائة وعشرون جنيها مصريا في  
ثمن قمح وارز ومسل وسكر وشمع ولحم وصابون وغاز وحلافة  
من مأكول ومشروب حرم حضرة الواقف والعائلة التى معها  
والفقهاء الرتبين من قبل الرحوم والده عبد الصال وماهية  
الطاهى ومساعد له والفراش والقهوجى وسقا للمياه وبواب  
وخفير ليلا ، ويكون الصرف على ما ذكر بمعرفة الست بدر حرم  
المشهد المذكور كريمة الرحوم حمودة بك الأعصر الشهيرة بذلك  
مدة حياتها ، وبعد وفاتها يكون بمعرفة من يكون ناظرا على  
الوقف المذكور .

ومن هذا النص يتبين أن مرتب السراى يصرف بمعرفة  
حرم الواقف ما دامت على قيد الحياة ، وهى ما زالت ولله العمد  
على قيد الحياة ( تصليق حاد ) متمتعة بكامل الصحة والعافية ،  
ولقد جاء ذكرها كثيرا على لسان المضلل ، وما ذلك الا دليل  
حسى على افترائه وبهتانه ، ولا يزال المرتب يصرف اليها وهى  
تنفقه على ما شرطه الواقف .

ومما يجدر ذكره أن السيئة المذكورة كانت محرومة من  
هذا الاستحقاق فى عهد تنظر شقيقها حضرة راجب أفندى  
الأعصر ، الذى كان ناظرا على هذا الوقف والذى استمر ناظرا  
من عهد وفاة الواقف فى سنة ١٩٢٧ الى أن عزل فى سنة  
١٩٣٥ وقامت بينهما منازعات طويلة ومتمددة بشأن هذا  
الاستحقاق أمام القضاء بين الشرعى والأهل ، ووصلت الى أعلى  
درجات القضاء .

وقد ذكرنا فيما سبق بعض أدوار النزاع أمام المحاكم  
الشرعية التى انتهى باستحقاقها لمرتب السراى ليصرف  
بمعرفتها .

أما أدوار النزاع أمام المحاكم الأهلية فتتلخص فى أن السيدة المذكورة  
رفعت دعوى أمام محكمة طنطا الأهلية تقيمت بجدولها تحت رقم ١٢٨ سنة  
١٩٢٩ كل طليعت فيها الحكم لها بالزامه بدفع مبلغ ٢١٦٠ جنيها مرتب  
السراى من تاريخ وفاة الواقف لغاية نوفمبر سنة ١٩٢٨ ومبلغ ٣٦٠ جنيها  
مرتبتها الشخصى عن هذه المدة وما يستجد من مرتبتها الشخصى بواقع ٢٠  
جنيها شهريا ومن مرتب السراى بواقع ١٢٠ جنيها شهريا من أول  
ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

فحكمت محكمة طنطا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٠ بالزامه بأن يدفع  
للسبب بدر ٣٨٠ جنيها متجمد مرتبها الشخصي من يولييه سنة ١٩٢٧ لغاية  
يناير سنة ١٩٢٩ و٢٠ جنيها شهريا من أول سبتمبر سنة ١٩٢٩ وحالة  
الدعوى على التحقيق فيما يختص بمرتب السراى .

فاستأنف الطرفان هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٧١١ و١٠١٢ سنة  
٤٧ قضائية .

وحكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٣٥ برفض  
الاستئناف المرفوع من الناصر ، وفى استئناف المستعجلة بتأييد الحكم  
المستأنف بالنسبة لما قضى به من الزام الناصر بأن يدفع لها مرتبها الشخصي  
البالغ ٢٠ جنيها شهريا ، على أن يكون به استحقاقها له أول فبراير سنة  
١٩٢٩ وبالنسبة لمرتب السراى بالزام الناصر واشب أفندى الأعصر بصعده  
بأن يدفع للسبب بدر حمودة الأعصر مبلغ ٥٦٤٠ جنيها قيمة باقى المرتب  
عن المدة من أكتوبر سنة ١٩٢٩ لغاية مايو سنة ١٩٣٤ والزامه بأن يودع  
خزانة محكمة مصر الأهلية ٦٣٠ جنيها قيمة مرتب السراى عن المدة من  
يونيه سنة ١٩٣٤ لغاية نوفمبر ١٩٣٤ مع ما يستجد من هذا المرتب  
بواقع الشهر الواحد ١٠٥ جنيها إلى أن يفصل نهائيا فى الدعوى الشرعية  
المرفوعة بطلب عزل السبب بدر من ولايتها على مرتب السراى مع الزامه  
بالمصاريف والأتعاب .

وقد طعن واشب أفندى الأعصر فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٢  
مارس سنة ١٩٣٥ وحكمت محكمة النقض والإبرام المدنية بتاريخ ٥ يناير  
سنة ١٩٣٦ فى هذا الطعن المقيد بتمرة ٢٨ سنة ٥ قضائية وبجدول النيابة  
نمرة ٤٤ سنة ٣٥ يقبول الطعن شكلا وفى الموضوع أولا برفض الطعن  
فيما قضى به الحكم المطعون فيه خاصا بمرتب السبب بدر الشخصى وبرفضه  
كذلك فيما قضى به من مرتب السراى بالنسبة لمبلغ ٦٤٥ جنيها و٧٠٠ مليم  
الذى أقر الطاعن بأحقية السبب بدر فيه على أنه هو الباقي المستحق لها  
لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٣ وثانيا برفض الحكم المطعون فيه فيما زاد عن  
مبلغ ٦٤٥ جنيها و٧٠٠ مليم المذكور من مرتب السراى من مبدأ استحقاقه  
واعادة القضية لمحكمة استئناف مصر للفصل فى ذلك وفى المصاريف  
الخاصة به بما تراه من جديد ، وثالثا بالزام الطاعن بثلثى مصاريف هذا  
الطعن والزام السبب بدر المطعون ضدها بالثلث الباقي ثم بالقاصة فى  
أتعاب المحاماة أمام هذه المحكمة .

وقد عجلت السبب بدر حمودة الأعصر الاستئناف فى مواجهة  
عبد المعطى أفندى الأعصر الناصر السابق وطلبت بعرضتها العلنية فى ٢٩

يناير سنة ١٩٣٦ الحكم فيما يختص بمرتب السراى بالفاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليه بأن يدفع لها مبلغ ٦٩٨٩ جنيها و٣٠٠ مليم قيمة الباقي لها من هذا المرتب حتى ديسمبر سنة ١٩٣٥ مع ما يستجد ابتداء من يناير سنة ١٩٣٦ يواقع ١٠٥ جنيها شهريا وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٩٦ سنة ٥٣ قضائية .

وبجلسة ١٠ مارس سنة ١٩٣٦ طلب راغب أفندى الأعصر الناظر الأسبق دخوله خصما فى الدعوى ، اما بصفته الشخصية أو بصفته ناظرا سبق عزله وقررت المحكمة قبوله خصما فى الدعوى .

وبتاريخ اول يونيه سنة ١٩٣٦ حكمت المحكمة بنذب خبير لمراجع حساب الناظر الأسبق ( راغب أفندى الأعصر ) .

وبتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٧ تدخلنا فى هذا الاستئناف على أثر عزل عبد المعطى أفندى الأعصر من النظارة وياشر الخبير مأموريته وقدم تقريره لمحكمة الاستئناف ، وقال فيه ان راغب أفندى الأعصر أهمل وقصر كثيرا فى أثناء ادارته للوقف وخالف قرارات لجنة المحاسبة ...

وقدمنا مذكرة فى هذا الاستئناف لجلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٤٠ أثبتنا فيها عدم الزام الوقف بأى حق من حقوق المستأنفة وعلى أثر وصول هذه المذكرة قررت المستأنفة فى مذكرتها ردا على ما جاء بهئذه المذكرة بأنها تقصر طلباتها على مدة نهايتها أكتوبر سنة ١٩٣٥ « أى لغاية عزل راغب أفندى الأعصر من النظر فى الوقف » .

ولكن الاستئناف ما زال منظورا الى الآن وكان مؤجلا أخيرا لجلسة ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٣ وفيها تنازلت المستأنفة عن مخاصمة رفعة ناظر الوقف وقصرت طلباتها ضد شقيقها الناظر الأسبق ، وقد اضطرت الست بدر حمودة الأعصر فى عهد تنظر شقيقها راغب أفندى الأعصر الى أن ترفع ضده دعوى حراسة قضائية على الوقف لتتمكن من قبض استحقاقها واستحقاق السراى ( وهى القضية الأهلية نمرة ٣٢٦٤ سنة ١٩٣٤ المحلة الكبرى المستأنفة بنمرة ٢٩٧ سنة ١٩٣٤ أمام محكمة طنطا الأهلية ) .

ولما أقيم عبد المعطى أفندى الأعصر ناظرا مؤقتا لهذا الوقف حرهما من هذا الاستحقاق مدة ثلاثة أشهر مع انه لم يكت فى التنظر على الوقف سوى سنة واحدة .

ولما تمينا فى النظر صرفنا إليها هذا المرتب ولا يزال يصرف إليها حتى الآن ، وعندما أزيلت سراى الوقف القديمة بناء على قرار المحكمة الشرعية فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٧ بسبب نزاع ملكيتها وأقامت حرم

الواقف في منزل آخر استأجرته في سمنود عرض الأمر على هيئة التصرفات المحكمة طنطا الشرعية لتقرر ما تراه بشأن هذا الاستحقاق الذي جعله الواقف للسرائى وفوضنا الرأى للمحكمة فى ذلك ، فقررت بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٧ فى المادة رقم ١٦٢ سنة ٣٧/٣٦ الاذن لنا بصرف المرتب المذكور الى الست الطالبة (الست بدر حمودة الأعصر حرم الواقف) لانفاقه طبقا لشرط الواقف على الجهات المذكورة .

ومن هنا يتبين أن هذا المبلغ يصرف فى عهد تنظرنا الى السيدة المذكورة سواء كان قبل ازالة السراى القديمة أو بعد ازلتها ، وقبل أو بعد بيع منزلنا لجهة الوقف .

وفى الوقت الذى نزعتم فيه ملكية سراى المرحوم الواقف لم تكن قد فكرنا بعد فى انشاء منزل جديد لنا ، حتى يتدرج التفكير الى بيعه للوقف بل كان فى هذا الوقت لا يزال منزلنا القديم على حاله

أما حق السكنى وإن كان منصوباً عليه فى كتاب الوقف ، الا أننا لم نستعمل هذا الحق ترفها منا ، وإذا قصدنا الى سمنود فلا ندخل منزل الوقف الا للإشراف على ادارته وللنظر فى مصالحه وتصريف شئونه ، وإذا دعا الأمر الى الاستراحة أو المبيت فى بيت شقيقى أو بيت أحد أوصيائى العديدين .

وليسمع الكل ، مؤيدون ومعارضون ، ما قالته لجنة فحص حساب الوقف عن سنة ١٩٤٢ فى محضر جلستها المؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٤٣ وفى تقريرها المرفوع لحضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد أحمد عوض رئيس محكمة طنطا الشرعية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٣ والمصدق عليه من فضيلته بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٣ قبل أن يظهر فى الوجود ذلك المولد ، الذى يسمى بالكتاب الأسود ، وقيل أن يعرف الناس شيئاً عن ذلك الكتاب ، البغىض عن بيع منزلنا لجهة الوقف ، وقد قالت اللجنة ما قالته بعد معاناة دقيقة وفحص وتفتيش ، لا عن سماع وطن وتخمين

« وما رآه كمن سمع » .

واليك ما قالته حرفياً :

« وقفت اللجنة على الشروط الواردة بكتب الوقف والتغير مما دل على حرص الواقف الشديد وتمسكه بوجود سراى للوقف . وقد أوصد عليها مبالغ كبيرة يصرف بعضها على حرمه وحاشيته وبعضها فى سبيل البر والاحسان وجعلها سكناً لحرمه وللضيوف ، ومقراً لتلاوة القرآن ودلائل الخيرات وأحياء المواسم والأعياد .



وقد شاهدت اللجنة بنفسها ويكامل هيئتها السراى التى آلت للوقف  
ونبينت كل ما فيها ، وترى أن ما ورد بالإشهاد الشرعى دون ما عليه  
السراى من فخار ومن عظمة ، وأن الوقف قد ربح وربحا وفيرا بهذه  
الصفقة . وأنه لو أريد الآن بناء مثل هذه السراى لبلغت التكاليف أضعافا  
مضاعفة لذلك الثمن الذى بيعت به . على أنه يستحيل استحالة مادية  
الحصول على ما اشتملت عليه من مواد وأدوات ، فمعظمه استورد من انقى  
ما يرد من الخارج .

هذا الى التضحية العظيمة التى ضحها رفعة الناظر ، اذ نحس جميعا  
بأن الحرص على تراث الآباء ومسقط الرأس صفة لازمة للانسان وغيره  
متأصلة فيه ، ولا يضحي بكل هذا ولا يؤثر غيره على نفسه الا من امتلا  
قلبه بالإيمان ومن سائر صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

« ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه  
فالولئك هم المفلحون » .

على أنه فوق هذا وذاك نرى أن رفعتة قد ضحي بمبلغ وفير لمصلحة  
الوقف والمستحقين ، اذ تنازل حفظه الله عن نحو ألفى جنيه مما قدره الخبراء  
فى سنة ١٩٤١ بل فى مستهلها - ولا يضحي بهذه التضحيات العالية الغالبة  
الا مثل رفعة الناظر الذى أؤتمن على حقوق ملايين البشر ، فأدى الأمانة  
حقها ( تصليق حاد ) وإذا راعينا أن شرط الواقف كان يعطل حتما بالسراى  
لو لم يتقدم رفعة الناظر بهذه المكرمة ، اذ قد ثبت أنه قدم طلبا فى سنة  
١٩٣٧ لبناء سراى بدل التى أخذت للمنافع العامة واستمر نظره حتى رفض  
فى سنة ١٩٣٩ لتعذر البناء - إذا راعينا هذا حكمنا بعظم ذلك العمل  
الجليل الذى أنقذ به رفعة الناظر انهيار شرط أساسى من شروط الواقف  
الذى قصد به تخليه ذكراه .

واللجنة ازاء هذا كله تجد نفسها عاجزة عن أن تقدم لرفعة الناظر  
ما يستحقه من اجلال واكبار - وانها لتتوجه الى الله العلى القدير أن يكلا  
رفعتة بعين رعايته ، وأن يحفظه ذخرا للفقراء والمساكين ، وأن يشمل  
بعنايته من عاونه فى هذه الصفقة ، فلكل من ساهم فيها وسهل امرها  
أجر عظيم . . . . .

واننى مع اجلالى للقضاء كما قلت وارتقاعى به عن أن يكون محل  
شبهة أو نقاش أو جدال ، فها هى ذى قضية بيع منزلى للوقف التى اشترت  
اليها وشرحت ما جاء بها من تصرفات ، أودعها مكتب مجلسكم المحترم  
للإطلاع عليها واستخراج الحقيقة الناصعة منها .

بعد الذى تلى عليكم اليوم مدعما بمستنداته ، مستخرجاً من سجلاته ، وبعد ما سمعتموه فى الأيام الماضية منى ومن زملائى المفتري عليهم ، من حقائق ناصحة ، وحجج دامغة قاطعة ، بل وبعد الذى ستسمعون فى حينه ، وتطلعون عليه من تفنيد افك المرتاب ، وتكذيب المسرف الكذاب ... بعد كل ذلك ، اظن انه لم يبق بعد فى هذا البلد رجل يزن الرجال ، ويحكم على الاشياء ، ويتجرد عن الفرض ، ويبتعد عن موطن الريب ، الا وييراً الى الله وإلى الوطن ، وإلى الناس من مكرم الذى كان أول من سمى نفسه الدساس .

لقد طار من المسكن كرمى الوزارة ، وكان له فيه المعنم والامارة ، وفقد مركزه فى الوفد ، وكان فيه المقرب والمذل ، فطاش عقله وطار صوابه ، فعمد الى كل حيلة ، ولجأ الى كل وسيلة ، عسى أن يعود اليه بعض ما كان عليه ، فلما فقد الأمل ، وأعيته الحيل ، غلبت عليه طبيعته ، واستولت على عقله شهوته ، فأخذ يلقي التهم على أشرف الرجال ، ذات اليمين وذات الشمال ، واختص زعيمه الذى كان بالأمس يقدسه ، بما ظن أنه يندسه ، ورمى زملاءه الذين كانوا لديه الأطهار الأبرار ، بأشنع الأوحال والأقذار ، ولم يسلم منه عمل خيرى ولا مشروع يقصد به وجه الله ... الا ما أضله وما أغواه ، حتى أعمال الخير والبر لم تنج من لسانه وأذاه !!!

لقد ركب رأسه ، فحسر نفسه ، وفقد حسه ، وأصبح انساناً اصطلاحياً ليس له من الانسان الا اسمه ، وهيكله وورسبه ، أما العقل ، أما الضمير ، أما الوازع ، أما الخلق ، أما شرف الرجال ، أما الصديق وتحري الوقائع ... فذلك شيء مضى وانقضى ، وأصبح اليوم فى خبر كان ... ( تصفيق حاد ) .

يحكى أنه كان فى مصر رجل يسمى مكرم عبيد ، نال من السهره انصاها ، ومن الثقة به منتهاها ، قربه رئيسه ، واصطفاه زعيمه ، وظل يدفعه ويرفعه ، حتى سول غروره أنه بلغ القمة ، وأن لا أحد فوقه ، فطنى وبغى ، وأثر المصلحة الدنيا ، واستغل كل شيء لشخصه ، حتى سقط من حائق ، مهشم الرأس ، مضطجع العقل ، مضطرب الحواس ، فلما أفاق ، لم يجد الا الذى أكرم مثواه ، وقربه وآواه ، يض فيه بناه ، ويسود بسببه صفحات كتابه ، ويرميه بالكذب والافتراء ، والاختراع والادعاء .

كان فى العاملين لمصر رجل يسمى بهذا الاسم ، قامحى من السجلات هذا الرسم - رحمه الله .

وان ما سمعتموه حضراتكم الليلة طرف من قصة طويلة عريضة ،  
وحملة ساقطة دنيئة ، دبرت للنيل من مصطفى النحاس ، وزملاء مصطفى  
النحاس ، وتلويت سمعتم ، والولوج في طهارتهم ، ولكن أنى للمحاولين  
ذلك ؟ وصحافتنا بيضاء ، ناصعة لا شبهة فيها ، وثقة الشعب العارف  
بأقدار الرجال تحوط بنا ، وتأييدكم ممتليه يغرنا ، والله فوق هذا كله  
حافظنا وراعينا ، من كل ضر يراد بنا ، أو سوء يدبر في الخفاء لنا .  
( ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير ) .

ويوجه النائب المحترم اسماعيل رمزي باشا الى رفعة النحاس باشا  
السؤال التالي :

« ذكر مكرم عبيد باشا في كتاب وزعه وفي العريضة  
التي رفعها الى حضرة صاحب الجلالة الملك أنكم باستغلالكم  
لثبوتكم تعبتهم ناظرا عل وثف البندراوى باشا كما ذكر  
وقائع أخرى وتفاصيل في هذا الموضوع فهل لتمامكم الرفيع  
ان يجلو وجه الحقيقة في هذا الامر ببيان يرد الأمور الى  
نصابها » .

ويميد النحاس باشا مرة أخرى ما ذكره مكرم عبيد باشا في كتابه  
الأسود عن هذه الواقعة ، ثم يقول :

قبل ان أخوض في هذا الحديث أكسر لحضراتكم  
بما سبق أن قلته في مثل هذا اليوم من الأسبوع الماضي ودنا  
على سؤال وجه الى بشأن بيع منزلى بسمند للوقف ٠٠٠  
أود أن أكرر لحضراتكم أن مكرم عبيد وقد كان وزيراً  
ومحامياً وكان وكان الى آخر الألقاب والصفات ، لم يتورع في  
عبارة بديئة ومنطق أعوج واستنتاج اخرق ، عن أن يتعرض  
لسمعة القضاء والإحكام نهائية فصل فيها القضاء وهو يعلم  
أن الدستور قد فصل بين السلطات ، وأنى لأقولها صريحة  
مدوية في قاعة هذا المجلس المحترم ان القضاء لن يضيره ان  
يمسه مكرم عبيد ببذاة لسانه ، واننا لن نبتش بما فعل  
مكرم عبيد أو يفعله فقد انكشف أمره ، وانلفض ستره ،  
وافضح هو وكتابه الأسود حديثاً يشتمز منه ، وصونا  
تنصرف الاسماع عنه .

لقد ظل أياها طوالاً وليالي حالكة القللمات يخترع من  
باطيله ، ويعجبك من اضاليه ، بما قلن أنه يحدث في النفوس  
أثراً ، ويبلغ به أمراً ، وإذا به بعد كل ذلك التعب المفسد

والأمل الخلب لا يجد من وراءه إلا السراب ، ولا يتغلب  
إلا في التراب .

كتب عن كل شيء : ولفق في كل شيء ، وكذب في  
كل ما ادعى ، حتى ضل وغوى ، ولكن ذكاه المصطنع الذي  
ظل يغدع به طويلا قد خانه في هذه الغربة الدنيئة ، والكذبة  
الوضيعة .

والى حضراتكم الوقائع من مستنداتها وسجلاتها بل  
وقضاياها التي قال فيها القضاء كلمته الأخيرة ، وتوقفوا  
أننى حفظا لحق المستور واحتراما لنصوصه لن أتعرض  
إلا فصل فيه القضاء إلا بقدر ما يتبين به وجه الحقيقة .  
فاسمعوا ثم احكموا .

لوقف البدرأوى قصة يرجع تاريخها الى سنتين مضت .  
وعهود مختلفة انقضت ، فلفس تعاقب عليه طبقا لشرط  
الوائف نظار شديون ، فيهم الحسنون ومن بينهم السيئون ،  
وما كنت وأنا ابن سمود لأهتم كثيرا بشؤون هذا الوقف .  
والمستحقين فيه - لا لأن عاطفتي نحو أبناء بلدى ومسقط  
رأسى قد قلت ، ولكن لأننى قد حملت الأمانة بعد سعد ،  
وخلفته على رئاسة الوفد كنت أنا وزملائى الذين يعملون  
معى نخرج من حرب الى حرب ، ومن انقلاب الى انقلاب .

وكانت الشكاوى من المستحقين فى هذا الوقف تترى  
على ، والظلمات من المعرومين ترفع الى ، ذاكرين فيها وقائع  
تغضب لها النفوس العفة ، وتتألم لذكرها القلوب الرحيمة ،  
وكنا نناضل أبطال الانقلابات السياسية ، والمتألمين على  
المستور ، والماسحين نصوصه والمستبدليه بسواه ، حتى اذا  
ما انتصرت كلمة الأمة ، وانجاب عنها ما كانت فيه من غمة ،  
تقدم مستحقو وقف البدرأوى والذين يهمهم أن تصرف  
خبراته الكثيرة فيما رصدت له - تقدم كل هؤلاء وأولئك  
يرجون فى النجاح ، ويلحون فى رجاء أن اقبل التنظر عليه ،  
وقدموا الى محكمة طنطا الشرعية طلبا يطلبون فيه تعييني  
ناظرا مؤقتا على هذا الوقف حتى يفصل فى أمر عزله على  
المنزلاوى بك نهائيا - وكان اذ ذاك ناظرا على الوقف ونسبت  
اليه تهم كثيرة فى تصرفاته ومخالفته شروط الوقف ،

ورفعت عليه عدة قضايا في هذا الشأن ونسب اليه اغفاله  
وجهاً الغير المنصوص عليها .

وفي اول مارس سنة ١٩٣٦ ، قررت محكمة طنطا  
الشرعية عزل علي المنزلاوي بك من النظر ، وارسلت الي كتابا  
من فضيلة رئيسها تطلب الي فيه أن اقبل التنظر على هذا  
الوقف تلبية لرغبة المستحقين وخمسة لأبناء بلد ولدت فيه  
ونشأت بين اهليه ، وجاءني أبناء سمود منهم المستحق في  
هذا الوقف وغير المستحق يلحفون في الرجاء أن اقبل هذه  
النظارة برا بهم ، وحرصا على الخيرات التي اشترطها الواقف  
لجهات متمدة ، فلما اعتذرت اليهم لكثرة ما لدى من المهام  
والاعمال التحوا طالبين تسحية جزء من الوقت لهم فهم اولي  
بخدماتي قبل غيرهم .

وحسبي هنا أن اتلو على مسامع حضراتكم نص الظاين  
المتبادلين بيني وبين رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية  
في ذلك الوقت ، ومنهما تبيينون ان مستحق الوقف من  
علماء واعيان سمود وأبي صبر - بلد علي المنزلاوي بك -  
هم الذين سعوا الي التحوا علي ، وانني قبلت لا طمعا في  
مال ، ولا سعي وراء منفعة الا منفعة المستحقين وتنفيذ شرط  
الواقف للغراء والمساكين ، ورضا الله رب العالمين .

حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل .

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد : فاطن انه قد وصل  
الي علمكم ما آل اليه وقف المرجسوم البدرأوي باشا ، وأن  
محكمة طنطا عزلت صاحب العزة علي المنزلاوي بك من النظر  
عليه ، وافيدكم انه قد تقدم بطلب النظر ثمانية اشخاص من  
بينهم اولاد ابن الواقف سيدتان ورجل - وغير خفاف علي  
دولتكم ان الوقف كبير وكله خيري ما عدا مرتبات لدرية  
الواقف ، ولا يصلح للنظر عليه الا متدين قدير ذو نفوذ .  
وقد تقدم للمحكمة اخرا أحد علماء سمود الذين لهم  
استحقاق في الوقف طالبا اسناد النظر الي دولتكم وقسم  
عرائض من علماء سمود واعيان أبي صبر طلب فيها موقعوها  
اسناد النظر اليكم . وانا مع علمي بما تقومون به من المهام  
وما لديكم من الاعمال الهامة للأمة ، أرجوكم أن تلبوني  
بقبولكم النظر على هذا الوقف ، وبهذا تقسمون خدمة عظيمة

لأهل بلدكم وللفقراء واليتامى وطلبة العلم الذين حرموا  
استحقاقهم منذ سنوات ، وأرى أن ذلك ليعوذك عما تؤدونه  
للأمة من جليل الأعمال ، لأنه يمكن انتظام حال الوقف  
بإسناد أعماله إلى وكيل تتقون به يدير شؤونه تحت  
إشرافكم .

ويكفي أن أخطر دولتكم بأن لفقراء الحرمين سنويا  
مبلغ ٥٠ جنيها لم يرسلها الناظر السابق من سنة ١٩٢٧  
وقد ساءت حالة أهل المدينة في السنوات الأخيرة وتشتت  
أكثر فقرائها في الجهات وماتوا جميعا ولم يؤثر ذلك في  
الناظر فرحم أولئك المساكين ويرسل إليهم بعض حقوقهم .  
فاذا تكرمتم بقبول الناظر أحييت المستحقين واستوجبتم  
مثوبة الله وعظيم أجره ، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا .  
رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

أحمد الجداوى

### السرد

ولقد أجبت بعد أن تحققت من كل ما ذكر بالكتاب  
التالى :

حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد الجداوى

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد وصلنى  
خطابكم الذى تطلبون منى فيه قبول نظارة وقف البهراوى  
باشا نزولا على رغبة علماء سمعود وأعيانها وأعيان أبى صبر .  
وبالرغم من المسام الكثيرة التى تشغلنى واشترت فضيلتكم  
إليها لأيسعنى إلا تلبية هذه الرغبة وقبول نظارة هذا الوقف  
رعاية للمصلحة العامة التى أحرص عليها فى كل المناسبات  
والقضايا على كل الاعتبارات الأخرى ، والله أسأل أن يوفقنا  
إلى ما فيه خير الوقف وتحقيق مصالح المستحقين من ذرية  
الوقف ومن الفقراء واليتامى والمساكين .

وتفضلوا فضيلتكم بقبول طائى الاحترام .

مصطفى النحاس

تنفيذا لرغبة المستحقين وعملا بشرط الواقف الذي تلوت على حضراتكم  
نصه ، وأرسل الى فضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية الكتاب  
الذي ذكره صاحب العريضة ورددت عليه ، فلا داعي لأن أعيده عليكم .

وهنا تصل الجناة والكذب بالكذب الأشر الى أن يتجنى على الواقع  
ويكذب على التاريخ - حتى القريب - ويقول في لهجة الواثق المتأكد  
الساخر المستنكر ، بسجعه المردول الذي مجتهه الأصماع : « ولم تكن  
تمضي بضعة أيام على توليه الوزارة حتى عاوده داؤه القديم فحن الى  
النظارة ، وقد واثته الوزارة » ١٠

نعم يا مولاي ، في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ - أي بعد تشكيل الوزارة  
بخمسة أيام - بسحر ساحر أو قدرة قادر - طلب بعض المستحقين الى  
محكمة طنطا الشرعية اقامة رقعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء  
ناظرا دائما لوقف البندراوى « الى آخر زوره واختلافه ، الذي ينم عن  
سوء أخلاقه » .

فلم يطلب في ١٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ولا في شهر فبراير كله ،  
بل ولا في النصف من مارس شيئا مما ذكره الكذاب بلهجة المالى يده مما  
يقول ، بل كان ذلك في ١٦ مارس أول ما طلب .

أردت بذكر هذا التاريخ ومقارنته بالتاريخ الذي ذكره المخترع  
المضلل أن أبين لحضراتكم مبلغ تحريه الوقائع ، وثقلته بما يلقي اليه  
أو يطلع عليه من بيانات .

ثم لا يتورع الكذاب حتى ليكنب في الوقائع الملموسة المحسوسة  
ويجروّ فيقول ان الخطابين اللذين تبودلا بين فضيلة رئيس محكمة طنطا  
الشرعية وبينى قد نشرأ على الناس في الصحف جيما جنبا الى جنب  
ويعلق على ذلك بما شاء له خياله أو اختباله بأن النحاس ذهب في  
استغلال نفوذه وفي التحايل على هذا الاستغلال الى أبعد الحدود مستهترا  
بجلال القضاء ومستخدما الثناء في غير محل الثناء . فان الخطابين لم ينشرا  
في الصحف بل ظل أمرهما مكتوما حتى تقدم أحد شيوخ الانقلاب  
باستجواب الى مصالى وزير الأوقاف عن اخلال الوزارة بالمادة ٣٤٧ من  
لائحتها الداخلية وقبولها التنازل عن نظارة وقف تتولاه الى آخر الاستجواب  
الذي لم يدل شيئا من مصطفى النحاس ولا من نزاهة مصطفى النحاس .

اذن لم يتوصل الى على صفحات الجرائد ، بل لقد خاطبني رئيس

وفي ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامتني محكمة طنطا المشار إليها ناظرا مؤقتا على هذا الوقف الى أن يخلص في دعوى العزل نهائيا .

وفي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قررت المحكمة العليا الشرعية تأييد قرار عزل على المتزلاوى بك نهائيا فعرض الموضوع على محكمة طنطا الشرعية للنظر في الامة ناظر على هذا الوقف بصفة دائمة ، وطلب المستحقون من ذرية الواقف اقامتي ، وفوضت وزارة الأوقاف أولا الراى الى المحكمة في خطاب مؤرخ ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ثم عادت بعد ذلك فطلبت اقامتها هي ناظرة دائمة وعارضت اقامتي في خطاب مؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ .

وفي ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ ألحقت المحكمة الوزارة ناظرة على هذا الوقف وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار في أول أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

ولعل لست في حاجة الى أن أوجه النظر حضراتكم الى اننى في كل هذه المراحل لم أقدم طالبا للتنظر النهائي على هذا الوقف ، بل ان المستحقين هم الذين طلبوا ولما سئلت وزارة الأوقاف في ذلك فوضت الراى أولا ثم عدلت ثانيا وتمسكت بأن تكون هي الناظرة متخطية في ذلك شرط الواقف الصريح الفصيح الذى نص على ما يأتى ( ليس لديوان عموم الأوقاف او فروع او أية مصلحة تابعة له او حالة معلة تسلف على ذلك الوقف بحال من الأحوال ) .

بل هبوني تقدمت من تلقاء نفسى طالبا للتنظر على هذا الوقف برا ببلدى ومسطق رأسى فأى خير على فى هذا ، وإذا لم يكن لى خير فى اهل وعشيرتى ، وقد رأيت خيرات بلدى نهبا مقسما بين الخلاء والطامعين ومن ورائهم ابطال الاتقلابات يعرضون ، اذا لم يكن لى خير فيهم فلا خير فى جهادى ولا فى وطنى .

بل لعل لست في حاجة الى أن أقول لحضراتكم ان عهد الانقلاب الأخير كان اذ ذاك فى عتفوانه ، وكان مصطفى النحاس هو الهدف لسهام التآمرين بالاستور جميعا ، فاتخذوا من هذه المسألة ذكاة يتكثون عليها وصغروا من الامعات الطامعة ،



والنكرات الشائنة أناسا نفثوا فيهم من سسومهم واخذوا  
يعضرون لهم المذكرات ويعفزونهم الى رفع القضايا الكيدية ،  
والنعاوى الهزلية مما كان حديث الناس في الجسائس  
وسفريتهم بالمهد ورجاله في المنتديات .

ومن العجب العاجب ، ان مكرم عبيد كان اشد الوفدين  
حماسة واعنفهم ثوة ضد هذا التامر الوضيع ، بل كان دائم  
الاتصال بعضرات المحامين الشرعيين الذين تطوعوا بالدفاع عنى  
ذودا عن الحق وحربا للباطل حينما سخر الذين سموا أنفسهم  
رجال ( الحكم الصالح ) مغلولا اسمه بدير ليرفع ضدى دعوى  
عزل من نظارة أوقاف البدروى وعبد العال بك وولده السيد  
بك ! ولا يفض على الالة الوزارة خمسة أيام .

ولقد قال القضاء الحر التزيه كلمته وجهر باحق والحرب  
ضدى على اشدها ، ولم يبال بتهديد او وعيد ، او أن يسأل  
من حكموا فى هذه القضية نقل او تشريد .

قال القضاء فى دوجيته الابتدائية والاستئنافية كلمة  
الحق صريحة ورفض النعاوى فى وجه الصنيعة المسخر ومن  
ورائه الناحسوه جهرة ، وكان لهذا الحكم الاله الحسن فى شتى  
منحى البلاد .

وعجب أى عجب أن يتعرض مكرم للأوقاف وتنظرها وهو الذى  
صفق لهذا الحكم وطرب - ولكن الشيطان اغواه وصرفه عن هداه . فتردى  
فى هوة سحيقة . وبالسوء المنقلب .

واله ليؤسفنى كل الأسف أن اصرح بأن مستحقى وقف البدروى  
وجهاث الحر الشروط لها معظم هذا الوقف قد جاوروا جميعا بالشكوى  
طيلة عهد الانقلاب كما جهروا بها فى عهد تولى المنزلاوى بك ووصل الأمر  
الى التقاضى فى المحاكم فلما أن زال كابوس الانقلاب هرع المستحقون  
طالبين الوصول الى حقوقهم ورد المأخوذ منهم اليهم .

وفى ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ وكانت الأمة قد تنفست الصمداء ،  
تقدمت الست عديلة بيومى البدروى وآخرون الى محكمة طنطا الشرعية  
طالبين إقامتى ناطرا على هذا الوقف بدلا من الوزارة لما فى ذلك من المصلحة  
لهم وللوقف فطلبت المحكمة الى وزارة الأوقاف ابداء رأيها فى هذا المطلب  
فاجابتها بأن لا مانع لديها من إقامتى ناطرا على الوقف المذكور بدلا عنها

المحكمة خطابا خاصا لا متعديا في ذلك حقوقه ولا مخالفا القانون ولا مستتبعا  
القضاء الى الحكم في قضية منظورة امامه كما يدعى الجاهل الكذاب .

وصلوني يا حضرات النواب المحترمين اذا قلت لكم ان هذا المسكين  
قد برهن على جهل بأبسط الاجراءات ، بل وأوليات القوانين ، ولست  
أدرى في هذه الواقعة بالذات اذلك جهل منه أم تجاهل ، فمن ذا الذي  
في مصر يشتغل بالمحاماة بنوعيهما الأهلية والشرعية ، ويجهل أوليات  
القوانين أو لا يعرف أن للقاضي الشرعي الولاية العامة على الأوقاف ، وأنه  
يحكم هذه الولاية الطبيعية له أن يختار أصلح المرشحين وأنفعهم للوقف  
وله أن يلج عليه ويرجوه ويبين له الفوائد التي تعود من وراء تنظره ،  
ولقد جرى القضاء الشرعي منذ نشأته على هذا العرف فحرق مئات ومئات  
من الخطايا والرجاءات الى مختلف الناس في شتى المناسبات يطلب اليهم  
أن يعاونوه على تنفيذ شروط الواقفين وجلب الخير والمنفعة للفقراء  
والمساكين ، ولم نسمع أن أحدا اعترض على قاض في هذا أو قال له انك  
تعديت حدود اختصاصك ولم تلتزم الحيدة حينما ألححت ورجوت رجلا  
تعتقد فيه الصلاحية والصلاح لإدارة وقف من الأوقاف . . . اللهم  
الا مكرم عبيد صاحب الكتاب الأسود ، والمقل الأسود . . .

لقد أكثر مكرم في عريضته وكتابه من ذكر القضاء والمساس بالقضاء  
في غير موضع وسلط عليه بذاته غير مرة ولكن هل نال من القضاء ونزاهة  
القضاء ، ماريا ؟ وهل بلغ من وراء النيل منهم مطلبيا ؟ .

كلا . . . فان للقضاء في نفوس الأمة من الاكبار والاجلال منزلة  
لا تؤثر فيها تلك الترهات ، ولا تنال منها أمثال هذه المناورات ، فان لهم  
من ضمائرهم ونزاهتهم ومراقبة أعمال الحاكمين درعا تقيهم طعنات الرعيده  
المسكين .

أما ما ذكره قليل الحياء من أن ما سماه مأساة وقف البداروى قد  
ختمت بترقية رئيس محكمة طنطا الشرعية الى رئاسة محكمة اسكندرية  
الشرعية ولم يكن قد بقى على سن تقاعده الا بضعة أشهر قليلة ، ويطلق  
عليها بما شاء فاسمعوا واضحكوا ساخرين ، أو اسخروا ضاحكين ، وشر  
البلية ما يضحك .

لما أجريت الحركة القضائية الشرعية وخلا منصب رئيس محكمة  
اسكندرية الشرعية بنقله الى رئاسة التفتيش الشرعي كان طبيعيا أن ينقل  
الى محكمة الاسكندرية رئيس أكبر محكمة بمنها ، والنظام المتبع في إدارة

العدل منذ أن خلقه الله وأنشئ شيء اسمه القضاء الشرعي إن يكون الترتيب في نقل رؤساء المحاكم كالآتي :

- ينقل رئيس محكمة قنا الى أسيوط
- ورئيس محكمة أسيوط الى بنى سويف
- ورئيس محكمة بنى سويف الى المنصورة
- ورئيس محكمة المنصورة الى الزقازيق
- ورئيس محكمة الزقازيق الى طنطا
- ورئيس محكمة طنطا الى الاسكندرية

وقد نقل رئيس محكمة طنطا الى الاسكندرية تبعا لهذا التقليد ، وكان قد بقي له على الاحالة على المعاش أقل من ثلاثة أشهر وأحيل في سنه المحددة دون أن يستفيد من هذا النقل شيئا أو يأخذ علاوة أو يرقى الى درجة أعلى ولم تفكر الوزارة في أن تستيقية انتفاعا بخدماته ومكافأة له على حسناته .

أما كونه هو الذى تعرض عليه شؤون أوقاف البندراوى وعهد الحال بك وولده فهذا أمر طبيعي أيضا ، لأن هذه الأوقاف في سمندود وسمندود تابعة في اختصاصها الى محكمة طنطا الشرعية .

على أن كثيرا من المواد المتعلقة بهذه الأوقاف والتي رفعت الى محكمة طنطا الشرعية لم تستأثر هذه المحكمة بالنظر فيها وحلها ، بل استؤلفت أمام محكمة الاستئناف العليا الشرعية وتألفت .

ولم يكن رئيس محكمة طنطا الذى ناله من مكرم ما نال هو الرئيس الوحيد الذى عرضت عليه مسائل تلك الأوقاف فلقد تقلب عليها رؤساء غيره كثيرون .

وإذا كان هو بنفسه الذى كان رئيسا للمحكمة عند بيع منزل لوقوف وتنظري على وقف البندراوى ، فليس هذا ذنبه ولا ذنبنا ، فإن مسألة بيع المنزل ظلت كما شرحت لحضراتكم من قبل معروضة أيام القضاء حول العامين ، ومسألة وقف البندراوى لم يتعد رئيس المحكمة اختصاصه كما شرحت لكم ، ولا حابي رئيس الوزارة وتلقه فما كان القضاء ليتبلى أجداد ولا مصطفي النحاس ليقبل التملق من أحد ..... فلمنة الله على الكاذبين .

لقد بلغ التيجج والحقبة بالأنسك أن يقول أن محاسن الصنف قد شامت ومازالت تضاء حتى الآن كما سنرى ألا نكتشف محاسن النحاس باشا كناظر للوقف الا حينما يكون في الحكم ٠٠٠٠ ولن أجاريه في تأليفه أو أعقب عليه من نوع تصنيفه ، ولكن اسمعوا ما تقوله لجان فحص حساب وقف المرحوم السيد بك عبد العال المؤلفة برئاسة حضرتي قاضي محكمي المحلة الكبرى وسمنود الشرعيتين على التعاقب في تقريرها المصدق عليها من حضرات أصحاب الفضيلة رؤساء محكمة طنطا الشرعية أيام لم تكن متقلدين زمام الحكم بل كنا هدلا لغير الحاكمين .

اسمعوا حضراتكم طرفا من هذه التقارير في مختلف السنين ابتداء من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٤١ وبعد أن تستمعوا لما سيلقى عليكم ، متخذاً من سجلاته ، قولوا ما شئتم عن ذلك الجري ومقترياته .

جاء في التقرير المؤرخ في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٩ عن حساب سنة ١٩٣٧ ما يأتي تحت عنوان شرط الوقف :

١ - ما صرف للمستحقين ووجبات الخير كان طبق شرط الوقف بالنسبة التي يتسع لها ربع الوقف وكان الصرف في مواعينه بانتظام وعمل وثيرة واحدة .

٢ - ما صرف في سبيل التعليم بالمدارس العالية قد روعي فيه ما حتمه الوقف من عدم نقص عدد الطلبة عن عشرة دائماً أبداً - وقد أكمل هذا العدد في أثناء مدة هذا الحساب الى عشرة بعد أن كان أقل من ذلك في السنين السابقة وصرفت للطلبة الكسوة المخصوص عليها بعد أن كانت مقطوعة عنهم .

٣ - أنشئ المدفن المنصوص عليه بكتاب الوقف لدفن الفقراء والأغراب تنفيذا لشرط الوقف .

٤ - اتخذت الإجراءات اللازمة لانشاء المعهد الديني بسمنود وطرحت المناقصة ورسا عمله على أحد المقاولين واشترط أن يتمه في بحر ستة أشهر ابتداء من أبريل سنة ١٩٣٩ .

٥ - قدم لهيئة تصرفات محكمة طنطا الشرعية طلب الاذن بالنشاء سراى للوقف بدل التي هلمت وكان تقديم الطلب في ٢١ يويه سنة ١٩٣٨ .

٦ - قدم طلب لهيئة التصرفات بتعمير عقاراته الوقف بسمنود واستعمال ما يصلح لها من أنقاض السراى .

٧ - قدم طلب لهيئة التصرفات في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بالاذن بانشاء عزيتين للوقف باطيان بنا ابو صير وشسبرا يابل من العزيتين المهتمتين .

وجاء في تقرير هذه اللجنة تحت عنوان الادارة العامة - وكان ذلك في سنة ١٩٣٩ كما قدمت لحضراتكم ولم اكن حاكما ولا ذا سلطان ، وشاء الله ولم تنشأ محاسن الصدف أن تكشف محاسن النحاس كناظر للوقف وهو في غير الحكم !! ولكن قديما قالوا اذا لم تستطع فاصنع ما شئت !! .

قالت اللجنة ، لقد كان من نعم الله وتوفيقه أن أقيم رفعة الناظر الحائى ناظرا على هذا الوقف وقد عادت اقامته على الوقف ومستحقه بالخير والبركة .

ولو قارنا بين الادارة في عهد رفعتة وبينها في العهود السابقة نتبين مقدار هذه النعمة .

ثم قالت في مكان آخر : وبالجملة لقد كانت الادارة في هذه السنة موفقة في جميع أعمالها ، ولم يلاحظ أحد من أعضاء هذه اللجنة شيئا يؤخذ عليها لا شكلا ولا موضوعا ، واللجنة بكامل هيئتها تقرر بصراحة تامة أن هذه الادارة لا نظير لها في ابتكار الوسائل الناجعة لاصلاح حال الوقف وأعيانه وإراحته مستحقه ، والمبل على زيادة غلته وتنفيذ شروط الواقف وتحقيق رغبات اللجان السابقة ، ولذلك فانها تستحق مزيد الشكر والثناء ، وترجو اللجنة من الله أن يديم لها التوفيق والسداد .

وجاء في تقرير آخر للجنة حساب سنة ١٩٣٨ المؤرخ في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٣٩ تحت عنوان الادارة العامة ما يأتي :

« لقد ثبت للجنة من بحث هذا الحساب ومن مراجعة تقارير اللجان السابقة ومن عقد المقارنة بين حساب السنوات ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ومن التقارير الذين انتدبتهم لمعينات أو مأموريات ، ومن الوقوف على تصرفات الادارة في عهد الناظرين السابقين وفي عهد رفعة الناظر الحائى انه في سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، قد تحسنت حالة الوقف بدرجة كبيرة في عهد نظارة حضرة صاحب اللقاه الرفيع مصطفى النحاس باشا .

واستدلت على هذا التحسن بزيادة غلة إيرادات الوقف والإيرادات المتحصلة وزيادة نسبة المتحصل من الربوط ومن المتأخرات وزيادة الأطيان المستغلة رغم ما أخذ في هاتين السنتين منها للمنافع العامة وتحصيل بعض الإيجارات قبل مواعيد استحقاقها واستنباط موارد جديدة للإيرادات وقلة المصاريف القضائية وقطع دابر المنازعات - وإنشاء مصرف عمومي

لأطيان الوقف بزمام بنا أبو صير واصلاح أطيانها بعد أن كانت بائرة ومهملة وشق مصانف ومراوى فى أطيان أخرى فتحسنت طرق ريها وصرفها ، وصرفت الخيرات بعد أن كانت معطلة .

وبعد أن سردت اللجنة كثيرا من الاصلاحات التى استجذت فى الوقف قالت : ولهذا فان اللجنة تسجل لأوراق وقف هذا التقدم المطرد ويسرها أن تعترف بالفضل الكبير لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وحضرة صاحب العزة عبد العزيز النحاس بك وكيل رفعتة لما أبدياه من حسن الادارة والحرص الشديد والحزم والحكمة والمبالغة فى المحافظة على حقوق الوقف ولا يسمعا الا أن تشكرهما شكرا جزيلا وتثنى عليهما ثناء مستطابا وترجو اللجنة أن يجزيهما الله عن الوقف وأهله خير الجزاء .

وجاء فى تقرير لجنة حساب سنة ١٩٣٩ المؤرخ ٢٢ مايو سنة ١٩٤٠ أن اللجنة تأكدت من حسن ادارة الوقف فى عهد نظارة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، واستندلت بارتفاع نسبة المتحصل من مربوط ايجار الأطيان الى ٩٩٪ ومربوط ايجار العقار الى ٤ و ٩٨٪ قائله ان هذه النسبة لم يبلغها التحصيل فى سنة ما من عهد وفاة المرحوم الواقف الى الآن ، كما استندلت بارتفاع أسعار ايجار الأطيان التى أجرت سنة ١٩٣٩ وزيادة قيمة الأطيان المنزرعة زيادة محسوسة واصلاح أعيان الوقف وتحصيل بعض الايجار مقدما والعمل على تنفيذ شروط الواقف وأصحاء انشاء المعهد الدينى وصرف استحقاق المستحقين فى مواعيدهم بانتظام وتقديم الحساب فى موعده . ثم علقت على هذا بقولها :

« لذلك يسر اللجنة أن تثبت فى هذا التقرير تلك الأعمال الجليلة وأن تختم تقريرها هذا بالثناء الحسن المستطاب على أعمال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظر الوقف وتشكره على حسن الادارة وتقرر أن جميع أعمالها كانت مبنية على الحزم والحكمة والسداد ومطابقة لشروط الواقف » .

وجاء فى تقرير لجنة حساب سنة ١٩٤٠ المؤرخ ١٣ مايو سنة ١٩٤١ أن اللجنة بعد مراجعة كتب الوقف والتغيير وتقريرات اللجان فى الحسابات السابقة ووقفت على تصرفات ادارة الوقف فى هذا العام - قد تأكدت من حسن الادارة فى عهد حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وأنها سائرة الى الأمام عاما بعد عام .

وأشارت الى نواحي الاصلاح والتقدم فى مناسبات شتى عند الكلام على كل باب من الأبواب ، واختتمت تقريرها بقولها :

« لذلك فإن اللجنة تسجل مع عظيم السرور والارتياح تلك الأعمال الجلية والتصرفات الحكيمة وتثنى ثناء عاطرًا على مجهودات حضرة صاحب المقام الرفيع ناظر الوقف وتشيد بمهسة إدارته التي أمت بأطيب الثمرات » .

هذا بعض ما جاء فى تقارير لجان الحساب المختلفة فى عهد الانقلاب وقد كان من أعضائها من يخاصموننا فى السياسة وليس بيننا وبينهم من صلة ولكنهم أعضاء فى اللجنة شهدوا بحسن إدارتنا وبالخير الذى أجراه الله للوقف على أيدينا ، والفضل ما شهدت به الأعداء .

وان تحت يدى ذفاتر الوقف وحساباته وفيها النصوص الصريحة للتقارير التى أشرت إليها وتلوت عليكم بعض ما جاء بها ، وهى تحت أمر مجلسكم الموقر فى كل وقت وحين .

ذلك بعض ما لمسه أبناء بلدى سمند ، وما أحسنه المستحقون والمتفوعون من الأوقاف التى أشرت إليها ، والذى قررت لجان لا صلة لنا بها ، ولا سلطان لنا عليها ، ولكنها سجلت الحق ودونت الواقع ، فلم يكن عجبًا أن ينتهز مستحقو وقف البندراوى فرصة زوال عهد الانقلاب فيسارعوا الى تعيين ناظر الوقف الذى لمسوا إصلاحاته وانتفعوا بفخامته فى الفترة القصيرة التى قضاها متوليًا شؤون وقفهم .

لا عجب أن يطلبوا تعيينه وأن ينهوا وزارة الأوقاف الى الخطأ الذى ارتكبته وطلبوا الى المحكمة إصلاحه .

ولقد استجوب زميلى معالى وزير الأوقاف فى مجلس الشيوخ فى الدورة الماضية عن هذا الموضوع وأجاب اجابة شافية بأن الوزارة لم تعتمد اختصاصها ولم تتنازل عن حق لها ، بل لم تزد على أن وقفت موقف الحياد مفضة الراى للقضاء وهو جهة الاختصاص بإزاء مطلب أصحابه على حق حينما طلبوه والقانون يؤيدهم وشرط الواقف يستندهم . وكان لى فى هذا الاستجواب كلمة تلوتها على مسامع حضرات الشيوخ المحترمين وسردت فيها مقارنة بسيطة بين عهد نظارتى ونظارة غير مدعومة بالأرقام والوقائع قالوا اذ ذاك انى أريد أن تكون هذه الوقائع والأرقام مسجلة مدونة فى مضبطة أكبر مجلس تشريعى فى البلاد حتى اذا ما حدث أحدنا نفسه باتخاذ عمل خيرى كهذا ذرية للتبيل منى أو الطعن فى ، عاد الى ذلك السجل فاقطع عن غيبه ، ورجع خاسى الطرف وهو حسير ، وذكرت فى تلك الكلمة أعمال الإصلاحات التى قمت بها فى الفترة القصيرة التى توليت فيها النظارة ومنها ضم مفرصة الوقف الى وزارة المعارف العمومية

وضم مستشفى الوقف الى وزارة الصحة مقابل دفع ألف جنيه من ايراد الوقف سنويا مع أن حضرة الناظر السابق كان قد طلب ضمه مقابل ٣٠٠٠ جنيه سنويا ولم يتم لأنه اخل بتمهده ووقف العمل في المستشفى من سنة ١٩٣٤ الى أن توليت النظارة فسار العمل وانشئت بها عمارة وقسم للرمد واصلاح وترميم عقارات الوقف وأطميانه البائرة واصلاح الآلات الزراعية وصرف استحقاقات المستحقين شهريا في مواعيدها بأنظام في غير ما حاجة الى مطالبة أو تنبيه . وقد كان حضرة الناظر السابق يؤخر لهم الدفع حوالى أربعة أشهر فيضطرون الى التنفيذ بواسطة المحضرين والحجز على منقولات الوقف وأثاثاته . فيناولهم الناظر السابق ويعمل استردادات ضلعهم حتى اضطر أحد المستحقين الى عمل اختصاص على دار ضيافة الوقف وغيرها .

وكذلك نفدت صرف جميع الخيرات في مواعيدها كنص كتاب الوقف ومنها اعانة الحرمين الشريفين التى ظلت معطلة من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٣٦ .

ودفعت اعانة الأزهر الشريف ونفقات احياء مولد النبي صلى الله عليه وسلم والموالد الأخرى التى نص عليها في كتاب الوقف .

وسددت الأموال الأميرية والضرائب الحكومية في مواعيدها وفد كانت من قبل تؤخر نحو ثلاث سنوات فتوقع الحكومة المجهوزات وتؤجلها وتميدها كما هو ملون تفصيليا في محاضر قضية نزاهة الحكم ٠٠٠ الى غير ذلك وذلك من الاصلاحات التى لمسها المستحقون من هذا الوقف والمتنعون به مما يطول بي شرحه .

وختمت بياني في مجلس الشيوخ قائلا : أدليت اليكم بهذا البيان المختصر لتكونوا على بينة من الأمر وليطلع الناس عليه ، ولا أقصد من وراء ذلك - كما قلت - النيل من أحد أو الطعن في أحد ، كما لا أبتغي على عمل من الناس أجرا ، ولا أرتضى شكرا ، فعند الله الجزاء وعنده الوفاء .

قلت هذا يا حضرات النواب المحترمين في العام الماضي ، ولم تكن هناك عريضة رفعت الى جلالة الملك ولا كتاب أسود أو أزرق حبره مكرم غبيد .

فلم يكن الحكم اذن هو الذى حدا بالمستحقين الى طلب نظارتي على وقب البدر اوى ولم أكن أنا الذى استعملت مركزى وتأثيرى على وزارة الأوقاف تارة ، وعلى المستحقين بواسطة أخى تارة أخرى ليتقدموا الى المحكية طالبين اقامتى ناظرا على الوقف ، ولكنها المصلحة وحدها التى يرميها



أصحابها ، ويحسبها أربابها ويقدروها المنتفعون من ورائها من الفقراء  
والمساكين هي التي دفعتم الي ما طلبوا ، وحلت بي الي الرضا بما أرادوا .  
المصلحة العامة كما أعرفها ويعرفها العقلاء ، لا كما ينظر اليها من  
آكل الخلد قلوبهم ، وطمس الحسد أبصارهم ، وأصبخوا وعلى قلوبهم  
أقفالها ... ..

أما ما ذكره الكذاب من أني كلفت زوج السيفة التي اهديت  
منزل في سمود بزيادة في مرتبه الشهري تبلغ الاثنى عشر جنيها من  
النقد الخ... ويقصد بقوله هذا الأستاذ مسعد السمرة - إذ ذكره صراحة  
في موضع آخر - فاسمعوا حضراتكم الي هذه الواقعة :

تخرج حضرته في كلية الحقوق سنة ١٩١٧ ، ومن زملائه من هم الآن  
مستشارون ومديرون كراغب ذكروني بك وقد عين مديرا في غير عهدنا ،  
وكان الأستاذ مسعد مرشحا في وزارة العدل لوظيفة من الدرجة الثانية  
تسوية له بزملائه ، وقد جرت وزارة الداخلية على منح حضراته رجال  
القضاء الذين ينقلون الي التفتيش بها درجات أكبر مما كانوا بها في الكادر  
القضائي تعويضا لهم عما يقبضونه من امتيازات في هذا الكادر ، منهم  
الأستاذ أحمد لطفي ، وكمال الديب ، وشافعي اللبان وغيرهم وقد  
منحوا جميعا مثل ما منح الأستاذ مسعد السمرة ، فلم يكن في ترقية  
مسعد السمرة شيء من الانعام كما قال الكذاب ، بل لم يكن ملحوظا يوم  
تقدم طلب الاستبدال سنة ١٩٤٠ أن وزارة الوفد ستعود الي الحكم فتكافي  
مسعد السمرة في سنة ١٩٤٢ وفوق هذا فقد ظهر لحضراتكم من البيانات  
التي أدليت بها في هذا المجلس أن عملية استبدال منزل وبيعه لوقف  
السيد بك عبد الغال لم يكن فيها أية محاباة في الثمن ولا في الاجراءات  
ما يستلزم الاتفاق على مسعد السمرة .

بقيت مسألة ذكرت في العريضة وفي الكتاب تحت عنوان « واقعة  
حال » زعم فيها الكذاب المجال أن لدينا دار بينه وبين الأستاذ ابراهيم  
فرج ببيرة قارون بشأن وقف الببراوي ، وأن بعض حضرات الوزراء  
اجتمعوا به بعد ذلك الي آخر ما سود وكتب .

ولا أجد ما يحسن هذا المفترى ويسقطه أكثر مما سقط الا أن أقول  
على سماع حضراتكم ما كتبه من نسجيت اليهم تلك الوقائع بظهم  
وما تحدثوا الي به في هذا السبيل .

فهذا كتاب وصل الى في ٢ مايو سنة ١٩٤٣ من الأستاذ ابراهيم  
فرج وجدا نصه :

« مصر الجديدة في ٢ مايو سنة ١٩٤٣

حضرة صاحب المقام الرفيع الزعيم الجليل

اقبل يديكم الطاهرتين وبعد فقد ذكر مكرم باشا النسائس في  
كتابه الأسنود في سياق ما رده من الأكاذيب عن وقف البدرأوى باشا  
بشأنه أن الأستاذ محمود أبو الفتح دعانا لتناول الغداء في بحيرة قارون  
بالفيوم يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٤٢ وهناك يزعم أني أخبرته قصة وقف  
البدرأوى وبأن حضرة عبد العزيز بك النحاس ذهب الى ميناء جالوس ومعه  
كتاب المحكمة الشرعية ليأخذ الرد عليها بقبول النظارة ثم ذكر أنه اجتمع  
في مساء ذلك اليوم ببعض اصحاب المال الوزراء وأنه قال لمالبيهم اني  
علست من مصدر وثيق بتكايه وقف البدرأوى وأنه قد اتصل به شخصيا  
في هذا الصدد . واني أعلن لمقامكم الرفيع أن كل ما افتراه على في هذا  
الكتاب كتب في كذب ومغش واختلاق من نسج الخيال .

وحقيقة الحال أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمود أبو الفتح دعا  
فريقا من أصدقائه لتناول الغداء في بحيرة قارون بالفيوم وكان ذلك قبل  
ظهور الخلاف بينه وبين رفعتكم وقبل أن يعلن للناس . ولقد اعتذرت  
يومئذ للأستاذ أبو الفتح بكثرة مشاغلي فألح على الحاحا شديدا وأرسل  
مبيأته الخاصة الى منزل لأحضر بها في أي وقت تسمح به ظروفى وفعلنا  
توجهت بها أنا وعائلتي متأخرين اذ وصلت نحو الساعة الثانية بعد الظهر  
فقبل تناول الطعام . وحدث بعد تناول الطعام مباشرة أن ذهب مكرم باشا  
الى مكتب التليفون واستغرق وقتا طويلا ثم عاد وقال انه كان يتحدث الى  
بعض الوزراء ، وعلى ما أذكر أنه قال ان حديثه كان مع معالي وزير الأشغال  
وقال انه مضطر للعودة لورا . فعدنا جميعا من فورنا وركبت أنا وعائلتي  
السيارة التي جفنا بها وركب معنا فيها حضرة الأستاذ أبو الفتح .

تلك زيارة الفيوم لم تستغرق أكثر من ساعتين ولم يجر فيها  
حديث على الإطلاق مني أو من غيري في الشؤون العامة أو الخاصة ، بل  
الذي أذكره أن الشخص الوحيد الذي تحدث على المائدة واستغرق حديثه  
فترة تناول الطعام كلها هو مكرم باشا نفسه اذ أخذ يسرد تفاصيل مملة  
عن موضوع الفزل وصبيح بك الشوربجي وقد تحاشى - بسبب وجودنا -  
أن يعرض بأحد .

ولشد ما كانت دهشتي لهذه الجراءة في الافتراء واصطناع الروايات  
للدس الوضيع والتلفيق والايقاع .

أما المصدر الوثيق الذي ذكر في كتابه الأسود أنه اتصل به  
شخصيا وروى عنه هذه الأكاذيب بشأن التنظر على الأوقاف فهو « الأستاذ  
محمد بدير المحامي الشرعي » فقد كان هذا الشخص دائم الاتصال بمكرم  
باشا « وهو وزير » كثير التردد عليه في منزله يقضيه بالمفتريات ويحمل  
اليه صور الملفات ليسوه منها ما يشاء وقد استعمله مكرم باشا كما  
استعمله الأحرار الدستوريون والسعديون من قبل عندما اتخذوه صنيعة  
لهم في المحاكم الشرعية . وقد شاهدته صديق الأستاذ محمد الشافعي البنا  
في منزل مكرم باشا أكثر من مرة وأخبرني الأستاذ الشافعي أنه أبلغ  
مكرم باشا وقتئذ عدم ارتياحه لتقريبه هذا الشخص وتساءل كيف  
يسمح بملقائه ومعه صور ملفات القضايا الشرعية وسرد له ما يعرفه عن  
تاريخ هذا الشخص ومولفه في قضايا الأوقاف . وذكر لي أن مكرم باشا  
رد عليه بأنه لا يرى بأسا من تقريب الشيخ بدير لأنه مكسب للوفديين .  
وبعد ذلك بزم رآه الأستاذ الشافعي وغيره من كبار الوفديين راوه في  
منزل مكرم يتناول الشاي مع بعض أصحابه من جماعة مصر الفتاة وذلك  
عقب إخراج مكرم باشا من الوزارة وقبل فصله من الوفد .

هكذا تصيد مكرم باشا هذا الشيخ بديرا ليعاونه في تدوير الأكاذيب  
وتشويه الحقائق المشرفة في التنظر على وقف البدرأوى . وهذا المحامي  
هو صنيعة الأحرار الدستوريين في قضايا أوقاف أحمد باشا البدرأوى  
كما هو معروف .

يا رفعة الرئيس الجليل .

ليس فضلك وجميلك على أوقاف البدرأوى والسنية عبد الصالح  
بسمندو بحاجة الى شهادة مني أو من غيري ، ولكني كواحد من أبناء سمندو  
أعلن للبلاد أن خدماتك وأفضالك على مرافق الأوقاف ومستطيفها أشهر  
من أن تذكر وأكبر من أن يحصيها البيان فقد نفلت شروط الواقفين  
بالدقة والذمة التي اشتهر بها القاضي مصطفى النحاس ، عزت بيوت الله  
وأنشأت المهد الذي ظل شرط الأوقاف بشأنه خمسة عشر عاما حبرا على  
ورق . كفلت للقراء والمؤزين البر والرحمة والأمن من الجوع .

إن البداية وطبيعة الأشياء التي لا غرابة فيها ولا سبيل سواها  
أن ينتهز مستحقو الأوقاف للمشار إليها فرصة زوال عهد الانقلاب  
وطغيانهم الى إسماع صوتهم وإبلاغ شكواهم الى جهات الاختصاص

فيلجأوا الى الحكمة الشرعية طالبي انصاف والانتقاد ملتصقين بفضلكم  
بقبول التنظر على هذه الاوقاف لتردوا الامور الى نصابها وتعيدوا الحقوق  
الى اصحابها في سياق من الحرية والحق والتعاون .

وقد كان موضع الغرابة والعجب ، بل وسوء المنقلب ان ينكص  
هؤلاء المستحقون ويقبعوا في بيوتهم مستسلمين للهوان تاركين مصالح  
الوقف ومصالحهم للعبث والبوار .

الم يكن مستشفى البدر اوى بسلامة مخلق الأبواب في وجه المرضى ،  
بل ذهبوا في الاستهتار الى حد ان استخدموا فناء المستشفى ماوى للمواشى  
في بعض المهود السابقة ! فاصبح في عهد رفعتك الميمون يضارب أكبر  
المستشفيات المركزية في بلاد القطر ويؤدى رسالته الانسانية على أكمل  
وجه . والمرسة الابتدائية لم تكن قاب قوسين من الاغلاق فاصبحت  
بفضلك ورعايتك تضم نحو ألف تلميذ وأنشئ فيها قسم ثانوى يذكره  
السنديون لمقامك الرفيع ولطرفة صاحب المعالي وزير المعارف الجليل  
بالشكر العظيم .

والستحقون ، ألم يحرمهم النظار السابقون شهورا وسنين وفي عهود  
مختلفة من مرتباتهم ، حتى اضطر بعضهم ان يتنازلوا كتابة عن متجده  
استحقاقهم مكرهين تحت تأثير العوز والفاقة مقابل الحصول على جنيهاات  
معدودات . ليردوا عن أنفسهم غائلة الحاجة والجوع فاضبحوا بفضلك وعدلك  
يتقاضون مرتباتهم بانتظام وفوقها علاوة غلاء المعيشة .

كذلك البر بالفقراء والمساكين ورعاية مصالح الاوقاف من جميع  
الوجوه اذ عملت فيها يد الاصلاح وابعدت عنها الفساد والحلل والاضطراب  
ما شهدت به لجان المحاسبة فسجلت لمقامك الرفيع في محاضرها الرسمية  
الشكر والإمتنان والتقدير . وما أدراك ما لجان الحساب بالأغلبية العظمى  
من أعضائها . من خصوصنا السياسيين : منهم على سبيل المثال :

الحاج غريب يونس عمدة مستود وهو خصمنا السياسى من سنة  
١٩١٩ الى الآن ، وعمدنا آخرون لا داعى لذكر أسمائهم من صنائع على  
المنزلاوى بك ، ومنهم أحمد الفندى أبو-ضيه صديق المنزلاوى بك ومنذوبه  
في الانتخابات واللجان من سنة ١٩٣٠ الى الآن . وكثير غير هؤلاء .  
والفضل با شهدت به الأعداء .

« فاما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض » .  
وتقضبوا يا رفعة الرئيس الجليل بقبول آيات وفائى وإخلاصى  
القيس . . .

« ابراهيم فرج »

ولقد اتصلت ببعض اخواني الوزراء الذين جاء ذكرهم في العريضة  
بصد هذه المسألة وعلمت منهم تفاصيل ما دار بينهم في هذا الشأن ،  
واني لأتشرف أن أتلوه عليكم .

وحقيقة الأمر أن بعضا من زملائي الوزراء الذين أشار اليهم أخبروني  
أنهم اجتمعوا عنده في مساء ٢٧ مارس سنة ١٩٤٢ وسبب ذلك أن مشروع  
خطاب العرش كان يتضمن اشارة الى اعادة وزارات التموين والوقاية  
والتشئون الاجتماعية لما تبين من ازدياد الأعباء على الوزارات الأصلية بسبب  
ظروف الحرب ووجوب تفرغ وزراءها لأعمال وزاراتهم .

وكنت قد عرضت على جلالة الملك اعترامي اعادة هذه الوزارات  
وبخاصة وزارتي التموين والوقاية ولما تبينته من سوء حالة التموين ،  
تلك الحالة التي كشفت أمرها للبرلمان ، ولما علم مكرم باشا بذلك غضبه  
أشد الغضب وصرح لبعض اخوانه بأنه لا يطيق سماع خطبة العرش وفيها  
الاشارة الخاصة بإعادة الوزارات الثلاث فذهبوا اليه بغير علمي ليهدلوا  
من تأثيرته ويقنعوه بما في هذه الاعادة من تحقيق للمصلحة العامة وأنه  
لا محل لغضبه أسوة بزملائه الذين رحبوا بالتخفيف عنهم ليتفرغوا للأعمال  
المتزايدة عليهم ، ولما ذهبوا اليه قال لهم ان فصل أعمال التموين عنه  
دليل عدم الثقة به وحكم عليه بعدم النجاح ، وهو يعلم أن أحوال التموين  
سيئة وأن مستقبل التموين شر من ماضيه وحاضره للصعوبات المتزايدة  
فيه وسنرى أياها سوداء ، ولكنه لا يقبل أن يفهم الجمهور أنه غير ناجح  
ولذلك فقد أقسم ألا يحضر حفلة افتتاح البرلمان لأنه لا يطيق سماع هذه  
الاشارة في خطبة العرش ، ولا يطيق أن يسمع أهله هذه العبارة فصمم  
هو وأهله على عدم الحضور لأنه يخشى إذا ما حضر سماع هذا الحكم أن  
يقضى عليه كما قضى على المرحوم حسن صبرى باشا ، وكان مدار الحديث  
أخذا وردا ، موضوع التموين وبقائه فيه ولو بعض الوقت خوفا من تميليل  
الناس بإخراجه منه بأنه فشل فيه .

وكان مكرم باشا في هذه الليلة هالجا مائجا يهدد من حين لآخر .  
هو عايز يخرجني من الوزارة ؟ أنا أعرف كيف أخرج ومتى أخرج ،  
ويجوز أن أمسح من الوجود ولكنني مصمم ، وفي أثناء هياجه وبعد ذكر  
هذه العبارة سأل صبرى باشا ، هل كلمك على حسين باشا في مسألة  
التنظر على وقف اليدرأوى فنفي صبرى باشا ذلك نفيا باتا ، ولم يبالغني  
هو ولا أحد من اخوانه شيئا عما دار في هذا الاجتماع ولم أعلم بشيء  
مما جرى في تلك الليلة الا بعد خروج مكرم باشا في الوقت حتى لا يجرح  
احساسه كما يظن ويقوم في الأذهان بأنه غير ناجح في التموين .

هذا ما لقاه الى زملائي الوزراء الذين قال عنهم انهم كانوا يحضرون اجتماع الليلة المشار اليها ، وليس لي بعد ذلك من تعليق أكثر مما سمعتم ففيه الغناء كل الغناء •

الآن وقد سمعتم ما ادليت به من بيانات ، وما اقمته على كذب الكذاب من أدلة بيانات • فماذا تقولون في مفتر أئيم ، هماز ، مشاء بنميم ، لم يترك شريفا الا حاول تلويثه ، ولا طاهرا الا اراد تدنيسه ، حتى ربات الخنور لم يسلمن من بذااته ، ولم يبرأن من سلطته !!

ولقد طعن في الأخلاق وفي الأعراض وفي اللحم ، وفي القضاء ، وفي الوزراء وفي الجماعات وفي الهيئات ••• كلما خاصم انسانا ، نضع عليه من طينته القلوة ألوانا ، واقتري عليه زورا وبهتانا ، أروني في مصر أحدا ، عظيما أو حقيرا ، كان لدى المجاهد الكبير سابقا ، والكذاب الكبير حاضرا ولاحقا ، في مكان الحب والاحترام ، والنزاهة والاحترام ، ثم اختلف واياه ••• أو حال بينه وبين مشتهاه ، وسلم بعد ذلك من وقاحته ، أو نجأ من تبجحه وسماجه ••• انه يظل يتهم ويتهم ، ويكذب ثم يكذب ، لعل كذبه يحدث في الناس الفأية المرجوة والأثر المطلوب !! ولكن المسكين قد انكشف وظهر ، فامحى بعد ذلك واندثر ، وأصبح في الناس حديثا يروى وذكرى سيئة يستعملون منها ويتعمدون ما استطاعوا عنها !!

لقد دخل سوق السياسة تاجرا متسترا ، وخرج منها خاسرا سافرا ، مضيعا كل شيء من الكرامة والرجولة والشهامة ، وان كان قد خرج منها بالأسفر الرنان ، والقصور والأطيان ••• ويمينا لولا انتسابه الى الوفد ، وتقريبنا اياه ، خدأنا بأمره ••• وحسن ظن منا بمن يجيد أمثاله التمثيل ••• لولا هذا لظل مخلوقا عاديا ، شأنه شأن سواد الناس لا يحس به أحد . غاب أو حضر ، بان أو استتر ••• ولكن الله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، كشف عن دجيلته ، ورفع السجف عن طبيعته ، فاقصيتاه عن حظيرتنا ، فاصابه من هوك الصدمة السم ، وأخذ يعض بالناب والظفر ، ويستعين بمن كان بالأس يكيل لهم الضربات ويطنهم أشد الطعنات ••• كانوا نخسوموه الأعداء ، فاصبحوا اليسوم أصدقاءه الألداء ••• فليأنس بعض الى بعض ، وليهنا بعضهم ببعض ( والله يعنى سمعية بسميعه ) •

والحمد لله الذي طهرنا من هذا الرجز ، وأبعدنا عن الخبائث والدنس •

لقد تلوت عليكم منذ ظهر شأن العريضة والكتاب ما فند أكاذيبها ، وأدحض رواياتها ، وتلا عليكم زملائي الوزراء ، كل فيما يخصه ، من

الأكاذيب ما كشف النور عن ظلامها ، وجلى الغياهب عن ضلالها ، وعما قريب ستسمعون حصراتكم تقنيد كل ما جاء فى العريضة والكتاب ، من مفتريات الجريء الكذاب •

والله ليحزننى ويحزن فى نفسى ، أن نضيع أوقاتنا وأوقاتكم ، ونشغل أنفسنا وأنفسكم بمنزل هذه الصفات والمهازل ، والعالم فى جد بكبريات المشاغل •• ولكن هكذا أراد مكرم عبيد ، استغفر الله بل أريد لمكرم عبيد ، قلو كان الأمر أمر مكرم وألف والفين من أمثال مكرم ، ما عنانا ذلك فى قليل ولا فى كثير •• ولكنه أمر الأخلاق وأمر مصر وسمعتها ، بل ودستورها وكرامتها •• فهم من أجل ذلك يتألبون بحكومة النسب ويطعنون فى نزاهتها !!

ولكن هيهات هيهات ، فلن ينال أحد منا غايته ، أو يدرك بغيته ، فإن البرلمان ينصرنا ، والشعب يؤيدنا ، والله معنا مطلع على أعمالنا وأسرارنا •

ومن تكن بالله قوته ، ومن الشعب نصرته ، فلا يهوله من يتربص به الدوائر ، أو يضع فى طريقه العقبات •

( قل كل متربص فتربصوا فستعلمون من أصحاب الصراط السوى ومن اهتدى ) •

**ويوجه الاستاذ المعوض الباز سؤالاً عن مشروع انشاء كورنيش بسمنود ، واعطاء مزاد بناء قرية المهاجرين بالمحلة الى المقاول الذى بنى منزل رئيس الوزراء •• ويرد النحاس باشا بما يلى ليس لدى ما أبدية فهذه الأكاذيب المتتالية والمفتريات المتعاقبة الا أن أعلن لحضراتكم الوقائع الآن بلا تعليق ولا تمحيق ولا تزويق :**

● أما عن كورنيش سمنود وعلاقته بالأرض المملوكة لى ، كما يقول صاحب الكتاب ، فانى لا أجد أبلغ من الأوراق والوثائق الرسمية فى الرد على هذه المفتريات ••••• فما هى ذى صورة من مذكرة أرسلها معالى زميل عثمان محرم باشا الى سعادة وكيل وزارته يقول له فيها « تأييدا للمناقشات التى دارت بينى وبين سعادتك وحضرة صاحب العزة مفتش تفتيش النيل عما يجب عمله لتهديب النهر وصيانته وتجميله وسط المدن التى يمر فيها أرجو سرعة اتخاذ ما يلزم من اجراءات لبله تنفيذه المبادىء التى قررتها فى جهات بنها وطلخا وشربين ، وتعميم تنفيذها بعد ذلك وعلى مدار سنوات فى البلاد المتناحبة • ان هذه السياسة التى بدأتها مذ كنت مديرا للأعمال ثم مفتشا للرعى قد بدأ أثرها واضحا فى واجهة ميت غمر على التيسل وما تساهم فيه شوارع البحر بمدينة المنصورة •

( سنوات ما قبل الثورة ج ٤ ) - ٣٥٠

اذن قسياسة تهذيب النيل وتجميل المدن التي يمر فيها وجعل  
أجزاء جسره المستطيلة متصلة بعضها ببعض ليست ينت اليوم ولا بنت  
عام أو عامين وإنما هي سياسة مرسومة على أساس تبين نفعه العام ،  
وروعيت فيه مصلحة ملايين المنتفعين من ماء النيل .

ولما كانت مدينة سمندو لا تقل عن المدن التي أشار اليها معالي وزير  
الأشغال في رسالته وضرب بها المثل ، بل انها تمتاز عنها بوجود الكوبري  
الذي يصل بين مديريات الدقهلية والشرقية والغربية ، أي يربط مديريات  
شمال الدلتا بعضها ببعض ، وهي معدودة من المدن الكبرى التي كانت  
مقرا للملك في أيام قدماء المصريين ، لما كانت سمندو مدينة هذا شأنها ،  
قد رأت وزارة الأشغال تنفيذا لسياستها - لا تحميننا لصقع أرض نملكها -  
أن تنشى كورنيشا على النيل لتحسين مجرى النيل وجسوره ، وأرسل  
معالي وزيرها الى الوكيل مذكرة جاء فيها :

« أرسل لسعادتكم مع هذا شفاقا مبينا عليه شارع البحر أمام سمندو  
تنفيذا للخطوة الواجبة الاتباع أمام المدن الكبرى كما ذكرت ذلك في  
مذكراتي السابقة عن هذا الشأن . وقد تم اقتراح هذا التخطيط بمعرفة  
المجلس المحلي وإشراف حضرة صاحب العزة مدير الغربية بموافقتي » .

تمت هذه الاجراءات التمهيدية ، وكلفت الجهات المختصة ومنها  
مصلحة المساحة - باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع .

والى حضراتكم نص مذكرة مؤرخة ١٧ مايو سنة ١٩٤٣ أى اليوم  
وموقع عليها من كبير مفتشى نزع الملكية بمصلحة المساحة ومراقب عام  
المصلحة جاء فيها :

( الخطوات التي تمت في مشروع تعديل جسر فرع النيل الشرقى  
ببندر سمندو « كورنيش سمندو » تتلخص فيما يأتى :

أولا : تمت جميع الاجراءات الفنية لهذا الموضوع من حيث تحديد  
المقارات المطلوب نزع ملكيتها ورفعها من الطبيعة ثم عمل مسطحاتها ،  
وكذلك حصر محتوياتها وأوصافها تمهيدا لمعاينتها بمعرفة لجنة التبيين  
وتقدير أثمانها حسب حالتها الراهنة .

ثانيا : لم يبدأ الآن في تقدير اثمان المقارات المتداخلة بهذا المشروع  
سواء كانت أرضا أو بناء ، وبالتبعية . لم تعرض اثمان على ملاكها  
بالكلية .

اذن فنزع ملكية ٧٦ منزلا قدر للتهتر فيها ثمن يتراوح من أربعة



الى تسعة جنيهاً للمتر ، قول جرى وادعاء أقل ما يوصف به أنه ادعاء  
دنيء .

أما عن المصادقات العجيبة التي كرمها مكرم في عريضته حتى  
أصبحت معجوجة مرذولة ، من أن لرفعة رئيس الوزراء أرضاً نفيد الفائدة  
كلها من انشاء هذا الكورنيش العجيب ، فلتعلموا حضراتكم أن الأرض  
التي يقول عنها المفترى الجريء ليست على الطريق الذي تقرّر فتحه  
للكورنيش ( تصديق ) بل أن أملاكنا تمجيبها عن هذا الطريق عدة منازل  
لا بد من شرائها فضلاً عن شراء زوائد التنظيم التي تتخلف عنها وعن غيرها  
إذا أردت الانتفاع بهذا الكورنيش ككل عباد الله . وإن في الخريطة التي  
خلفتها وزارة الأشغال واعتمدتها رسمياً عن كيفية مرور الكورنيش لدليلاً  
مادياً ليس في حاجة إلى مناقشة ، بل هو كاف كل الكفاية لادحاض مفتريات  
المختلق الجريء . فليس ما قاله في هذا الباب إلا كذباً رخيصاً ليس  
بالعجيب ، أن يصدر عن الكذاب المريب .

وإن نظرة قاصدة إلى الخريطة التي خطط فيها هذا المشروع لتفنييني  
وتفنيكم عن الإطالة فيما لا يحتمل التطويل .

أما ما يدعيه من أن فريد المصري بك كان قد رفع على قضية يطالبني  
فيها بتكاليف بناء منزل في سمندود ، وتنازل عنها وانتهت صلحا في العهد  
الآخر ، ويعد ذلك مصادفة عجيبة من مصادقاته التي لا عداد لها ويربطها  
باعطائه مقابلة انشاء بيوت للمصال بمبلغ يزيد على مائة ألف جنيه إلى آخر  
هذيانه ، فما حيلتي في كذاب يخلق ويختلق ، ويزور ويلفق .

وإني أقرر لحضراتكم في هذا المجلس أنه لم تقع بيني وبين فريد  
بك المصري منازعة ما على تكاليف بناء منزل في سمندود ولا على غيره ولم  
ترفع منه على قضية ما لا في هذا الشأن ولا في غيره ٠٠٠٠٠ ومن ثم لم  
يتنازل عن القضية الموهومة ، ولم تنته صلحا أو غضبا في العهد الآخر ،  
كما يقول الفاجر الكبير .

وإني أتحده أن يذكر تاريخ القضية ، والمحكمة التي رفعت إليها  
والموعد الذي حصل التنازل فيه ٠٠٠٠ فإن فعل كان صادقا في كل  
ما يدعيه ، وإن لم يفعل – ولن يفعل فلکم وللأمة الكلمة الأخيرة فيه .

أما مقابلة انشاء بيوت العمال بالمحلة الكبرى ، فلها قصة فاستمعوا  
إليها حضراتكم من واقع المستندات المخطوطة في سجلات وزارة الوقاية والتي  
سيتملونها على حضراتكم . زميلي . عمالي الأستاذ مصطفى نصرت وزير الوقاية  
الآن – ومنهما سترون أعطيت هذه المقابلة إلى فريد بك المصري في عهدنا

أم في عهد غربنا ، وهل صرف له تعويض أم لم يصرف ، وهل كانت ملاحظات معالي زميل عثمان محرم باشا بوصفه وزيرا للوقاية منصبة على المقاول ، أم على الطريقة التي اتبعتها الوزارة السابقة ، وهل خسر المقاول من وراء هذه العملية أم كسب ؟ وهل صلق مكرم فيما سوده أم كذب ؟

### وقد جاء في بيان حضرة صاحب العالى وزير الوقاية :

جاء في الكتاب الأسود عن هذا الموضوع ما يأتى :

« أعطى فريد أفندى المصرى مقاوله إنشاء بيوت للعمال بالمحلة الكبرى بمبلغ يربى على مائة ألف جنيهه وكان رسو هذه المقاوله محل تحقيق من وزير الأشغال فى بادى الأمر ولكن ما أسرع ما انقلب الأمر من التقيض الى التقيض فان الوزارة قد قررت له أخيرا مبلغا كبيرا بمثابة التعويض ٠٠٠ ومن المصادقات العجيبة هنا أيضا أن حضرته كان قد رفع قضية على رفعة رئيس الوزراء يطالبه فيها بتكاليف بناء منزل لرفعته بسمندو فتنازل عن هذه القضية وانتهت صلحا فى العهد الأخير » .

وحقيقة هذا الموضوع هى أن هذه العملية عهد بها الى مكتب الانشاءات الدائمة المكون من بعض موظفى مصلحة الشئون القروية التابعة لوزارة الصحة العمومية الذين خصصوا لأعداد وتنفيذ مشروع قرى المهاجرين .

وقد أشهر المكتب العملية فى المناقصة فى أغسطس سنة ١٩٤١ على أساس اتمامها فى أربعة أشهر فقدمت عنها ستة عطاءات كان ترتيب الثلاثة الأولى فيها كالآتى :

١ - محمد حسن العيد بك بمبلغ ١١٥٠٩٣ر ١١٥٠٩٣ جنيهها و ١٠٠ ملجم لكل الأعمال وفى نفس المدة واشترط مساعدته فى استحضار جميع الأدوات اللازمة بالفتات المحددة بالتسعيرة لكل صنف منها ( وانى أودع مكتب المجلس كتاب المقاول المرفق بعطاءه المتضمن هذه البيانات ) .

وهنا يلاحظ انه لم يكن يدخل فى التسعيرة فى ذلك الوقت غير الخشب والحديد والأسمنت أما الطوب والأدوات الصحية فكانت خارج التسعيرة .

٢ - السعيد محمد وحش أفندى بمبلغ ١١٨٠٠٠ر ١١٨٠٠٠ جنيهها لكل الأعمال والمدة سبعة أشهر للعملية كاملة وذكر أن أسعار الحديد والخشب وضعت بثقات. التسعيرة يوم تقديم العطاء واشترط الاستيلاء على الكميات اللازمة من هذين الصنفين وأضاف أن أسعار الأعمال الصحية سارية لمدة أسبوع ان لم يجد امتدادها .

٣ - حامد فريد المصرى بك بمبلغ ١٢٤٥٢٥ جنيهها و ٩٠٥ مليمات لكل الأعمال واشترط أن تقوم المصلحة بتسهيل إيجاد الاختساب والحديد والأسمنت اللازم لهذه العملية مع استعداده لدفع قيمتها حسب التسعيرة الجبرية .

أما بخصوص المادة المحددة لتنفيذ العملية فقد قرر أنه سيبيذل كل ما فى وسعه لاتمام العملية فى ميعادها المحدد ( أى أربعة أشهر ) إلا اذا حدثت طوارئ غير متوقعة وقت التعاقد بسبب عدم وجود المهمات المسار إليها فى ميعادها المناسب أو غير ذلك من الطوارئ التى لم تكن فى الحسبان فالميعاد يتعدل طبقا للحالة الطارئة .

وقد أوصى مدير مكتب الانشاءات الدائمة على كشف تفرغ العطاءات بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤١ بقبول عطاء فريد المصرى بك بشرط أن يصحح قيمة البند رقم ٢٢ عن الاختساب بجعل فنته ٧٠٠ مليم فقط بحيث يصبح العطاء ١٢١٥٢٥ جنيهها و ٩٠٥ مليمات وأشعار باستبعاد العطاءين الآخرين لأسباب ذكرها فى اشارته على كشف التفرغ الذى أودع صورة منه مكتب المجلس .

. وبتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٤١ اعتمد وزير الوقاية الأسبق - بناء على هذه الأسباب اسناد العملية الى فريد بك المصرى الذى أحضر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤١ بقبول عطاءه على أساس توصية مكتب الانشاءات على أن يبدأ العمل من ١٠ منه ويتمه فى أربعة أشهر .

وعلى أثر ذلك شكى محمد حسن العبد بك بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ الى كل من دولة رئيس مجلس الوزراء السابق ووزير الوقاية الأسبق فأحيلت هذه الشكاوى على مكتب الانشاءات الدائمة الذى أوضح بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤١ تبريرا لرسمو العطاء على فريد بك المصرى - أنه وان كان عطاء العبد بك هو الأقل إلا أن اشتراطه مساعدة الحكومة فى الحصول على الأدوات اللازمة للعملية بالقاتل المحددة بالتسعيرة لكل صنف هو شرط يخلو المفاوض من مسئولية التأخير فى العمل ( أى الزمن ) وهو أهم عامل فى هذه العملية ، يضاف الى ذلك أنه من الجائز زيادة تسعيرة المواد وعندئذ يطالب المفاوض بزيادة القاتل ، لهذا قد رأى عليم اسناد العمل اليه وبناء على ذلك حفظت الشكوى بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤١ .

. وقد حدثت هذه التصرفات جميعها فى عهد الوزارة السابقة .  
كما هو واضح مما تقدم: ..

وباتصام النظر في التحفظات التي أيداعها مقدمو العطاءات المشاء إليها ومقارنتها ببعضها يتبين أنه لم يكن هناك في واقع الأمر فارق يدعو لاستبعاد العطاء الأقل استنادا للأسباب التي ذكرت تبريرا له .

وعندما تولت الحكم الوزارة الحاضرة وصلت الى معالي عثمان محرم باشا وزير الأشغال والوقاية وقتئذ شكوى من تصرفات مكتب الانشاءات في هذه العملية وبناء على ذلك طلب معاليه جميع الملفات والعطاءات والأوراق المتعلقة بها وبعد أن اطلع عليها أبدى بشأنها بعض ملاحظات يتلخص أهم ما تناولته مما يتصل بهذا الموضوع ما يأتي :

أولا : أن الأسباب التي استبعدت من أجلها عطاء محمد حسن الحيد بك موجودة في عطاء فريد بك المصري الذي أوصى عليه مدير مكتب الانشاءات الدائمة .

ثانيا : عدم اشتراك قسم حسابات الوقاية في فحص المناقصة وتبرير كشف العطاءات ، بل تركت كلها لمكتب الانشاءات .

وقد طلب معاليه الوقوف على أسباب هذه الاجراءات ومعرفة مبرراتها كما طلب وجوب تقوية الادارة الحسابية بالوزارة وأن تتبع في نظمها القواعد المتبعة بوزارة الأشغال لضمان انجاز الأعمال بالسرعة المطلوبة وبدون خطأ .

ومما تقدم يتضح أن ملاحظات معالي وزير الأشغال والوقاية لم تكن تتصل بسير العملية أو بسحبها من المداول وانما كانت تنصب على الاجراءات المحاسبية الداخلية التي اتبعت عند التوصية بهذه المناقصة في عهد الوزارة السابقة .

فلما أصنعت الى وزارة الوقاية في منتصف شهر مايو سنة ١٩٤٢ وصلت على تلافي النقص الذي أشار اليه معالي عثمان محرم باشا .

أما عن العملية نفسها فكان من الطبيعي أن تستمر في طريق التنفيذ بعد أن ارتبطت الحكومة السابقة مع المداول وبعد أن قطع التنفيذ شوطا بعيدا ولم يكن من المستطاع بعد أن تم الارتباط تلافي ما وقع من الاجراءات الخاصة بأسناد هذه العملية والتعاقد عليها .

أما ما جاء بالكتاب الأسود عن التعريض المزعوم حقيقة الواقع فيه ما يأتي :

صصدر الأمر للمداول في ١٩٤١/٩/٧ على أن يبدأ العمل في ١٩٤١/٩/١٠ ويتم في أربعة أشهر كحد أقصى الشروط ولكن لما كانت جهته

القرية تبني باشتراك الحكومة مع شركة مصر للفزل والنسيج لاستعمالها في أغراض الهجرة الآن ثم تخصيصها لسكنى عمال الشركة بعد الحرب ، ولأن الشركة بعد أن صدر الأمر للمقاول بالعمل طلبت ادخال تعديلات رئيسية تكفلت بتكاليفها سواء في موقع القرية أو في مساحتها أو في تصميم بعض أجزائها أو تغيير في بعض المواد ليتفق كل ذلك مع أغراض التخصيص المشار إليها ، فقد ترتب على كل ذلك تأخير في البدء في العمل وبطء فيه لأسباب لا ترجع كلها لتصرفات المقاول مما حمله على أن يتقدم في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ مطالباً بتعويض مستنداً في ذلك الى الأسباب الآتية :

- ١ - تأخير الوزارة السابقة في تسليم الرسومات التنفيذية لامكان البدء في العمل في الموعد المحدد له في الأمر .
- ٢ - تعديل الموقع نظراً لما رآته شركة مصر للفزل والنسيج من التوسع في المساحات المخصصة للقرية .
- ٣ - التفكير في تغيير بعض المواد الأولية ثم المدول عن ذلك .
- ٤ - عدم تمكن المقاول من الحصول على الحديد والخشب والأسمنت في الوقت المناسب .
- ٥ - ارتفاع أثمان المهمات ومصاريف النقل وأجور العمال .

وقد أخذت الوزارة في بحث هذا الطلب ودراسة الأسباب التي استند إليها المقاول ورجعت الى قسم القضايا فيما هو من خصائصه فافتي بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٣ بأن سياسة الحكومة التي أقرتها لجنة القضايا ووزارة المالية وجزت عليها الوزارات المختلفة في تسوية هذه المسائل منذ قيام الحرب وتضاعف الأسعار - هذه السياسة قد جزت على تمويض المقاولين بما يجعل أعباء العقود محتملة فلا يفسرد المقاول بالخسارة وحده ، بل تشاطر الوزارة في قدر منها يعمد الى عقد المقاول توازنه .

وأشار القسم بالنسبة لدعوى المقاول الخاصة بعدم تمكنه من الحصول على الحديد والخشب والأسمنت في الوقت المناسب بالسعر الجبري المقرر الى « ان المقاول كان معذوراً فيما فهمه من صيغة التحفظ الذي أرفق به عطاءه لأن سعى الوزارة أو وساطتها لتمكينه من المواد التي يتلزم وجودها في السوق بالسعر المناصب لا يمكن أن يؤخذ على أنه سعى وزمناطة عادية ، وانما يفلت في تقدير المقاول أن يكون حنتعياً ووساطة مما تملكه الحكومة من وسائل الاستيلاء بسعر التسعيرة ، ويكون معذوراً

كذلك اذا رتب فئات عطائه على هذا التقدير وأشار القسم الى رأيه فى أن يلحظ فى تقدير التعويض عن الحديد والخشب والأسمنت هذه الاعتبارات جميعها \* .

هذه هى الأسباب التى استند اليها المقال فى طلب التعويض ورأى قسم القضايا فيها ومع ذلك فلا تزال موضع الدراسة والفحص الدقيق ولم تصل الوزارة الى رأى نهائى فيها الى الآن ، كما انها بالطبع لم تصرف أى تعويض للمقال .

ويظهر بكل جلاء مما تقدم :

اولا : أن التصرفات الخاصة باسناد هذه العملية للمقال فريد بك المصرى وقعت جميعها فى عهد الوزارة السابقة \* .

ثانيا : أن ملاحظات معالى عثمان محرم باشا وزير الأشغال والوفاية ، وهى منبئة فى مذكرة مؤرخة ٤ مايو سنة ١٩٤٢ ( أودعها بمكتب المجلس ) ، لم تكن ترمى الى اتخاذ أى إجراء استثنائى ضد المقال أو سحب العمل منه حتى يمكن أن يقال ان اتجاه الوزارة نحو هذا المقال قد انقلب من النقيض الى النقيض كما يدعى صاحب الكتاب الكاذب ، وانما كانت تلك الملاحظات تشير الى نقص فى الاجراءات المصلحية الداخلية التى مرت بها هذه المناقصة فى عهد الوزارة السابقة ( أى وزارة دولة حسين سرى باشا ) \* .

ثالثا : أن بحث الوزارة الحاضرة لطلبات المقال وهى لاتزال موضع الدراسة يجرى طبقا للمعاملة العادية التى يعامل بها غيره من المقالين الذين تصادفهم ظروف مشابهة وهى مستندة الى رأى لجنة قضايا الحكومة والقواعد التى وضعتها فى هذا الشأن واتبعت بالنسبة لجميع المقالين الذين ارتبطوا مع الحكومة وتأثرت عقودهم بظروف الحرب الحاضرة \* . وبالفعل فإن الوزارة تنظر الآن فى سكاوى عدد من مقالى القرى الأخرى والمخايير العامة لتتنظر فى تعويضهم عن بعض خسائرهم الحقيقية تمثيلا . مع المبدأ المتقدم \* .

وإذن فإن فريد بك المصرى لم يعامل من هذه الوزارة معاملة استثنائية فلا هى التى يجت عطاءه ، ولا هى التى أسندت اليه العملية ، ولا هى التى اتخذت نحوه اجراءات لم عدلت عنها ، ولا هى التى عوضته ، اذ لا يزال أمر التعويض قيد البحث بالوزارة \* . فإين كله هذا مما يدعيه صاحب الكتاب الأسود الذى يعلم هذه الوقائع تمام العلم وانما يابى عليه حقه الا أن يشوه حقائقها ويقلب أوضاعها امعانا فى تضليله وإطغياه لجذوة غليله \* .

**والقنى صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء كلمة قال فيها :**

لعل حضراتكم بعد أن تلى عليكم هذا ، لستم فى حاجة الى أن أدلكم على مبلغ افتراء المقترى ، وإدعاء المنجنى المدعى ، ولكنى أتلو عليكم بعض فقرات من خطاب وصل الى فى أول مايو الحالى من المقاول فريد المصرى بك قال

« تعلمون رفعتكم ويعلم الجميع ، انه لم يحصل بينى وبينكم أى خلاف فى مقالة بناء سرايكم يسمونود ، لا فى أثناء عملية البناء ولا بعد انتهائها ، ولا فى أثناء المحاسبة ولا بعدها ، وأنكم سددتم لى جميع مطلوبى ، ولم يبق لى الا القسط الأخير المستحق سداداه فى إبريل سنة ١٩٤٤ ، ومن لم يحصل أنى رفعت دعوى على رفعتكم أطالكم فيها بتكاليف بناء السراى ، حتى ولا شرعت فى رفع دعوى على رفعتكم لأى سبب كان ، ولم يكن اذن لتقريز وزارة الوقاية مبلغا لى كتعويض عن عملية مقالة قرية المهاجرين والعمال بالحلّة الكبرى أية صلة بتكاليف بناء سراى سمنود ، مع ملاحظة أن بناء سراى رفعتكم قد انتهى العمل منه والمحاسبة على تكاليفه فى إبريل سنة ١٩٤١ » .

أما مقالة بناء المستعمرة فقد رسا عطاؤها على بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤١ فلا ارتباط اذن بين المشروعين ولا صلة بين العاملين فضلا عن أن ذلك جميعه قد تم فى عهد وزارة صاحب الدولة حسين سرى باشا قبل أن تستند لرفعتكم مقاليد الحكم .

وبعد أن سرد تفصيلات النزاع الواقع بينه وبين وزارة الوقاية قال « .. ويؤسفنى أن أقر أنه حتى الآن لم يصرف لينا التعويض الذى طالبنا به مع فداحة الخسائر التى المت بنا ولا نزال نسير بالعمل على اكمل وجه ... » .

هذا هو بعض ما جاء بكتاب المفاول خاصا بالقضية ومقالة قرية المهاجرين ، وقد اكتفيت بأن أسرد عليكم الوقائع لأنها عنية عن كل تخريج أو تعليق .

الآن وقد سردت عليكم تفاصيل هذا الادعاء وملابساته ، وفندت بالدلائل المادية كذب الكذاب ومفترياته ، فماذا عسائ أن أقول فى مخلوق أصبحتم الآن أعلم به منى ، فلا أزيدكم عنه علما .. وانتهى من الأفق السياسى ، فاصبح لا يقيم أحده له وزنا ... وعما قريب ستسمعون حديث انتهائه من الوجود الانسانى ، فلا يدرى هل هو من بين أهل القصور ، أو من سكان القبور !!!

قتل المسكين جفوده ، ولفى عليه كنوده ، فقال على وعلى أعدائى  
يارب •

ولكن الله لم يستجب له ، فنزلت الساعة عليه وحده ، وهبت  
كيانه وحده ، وسلم من عاداهم لأنهم أصدقاء الملايين ، وأحباء المصريين ،  
وبينهم وبين ربهم ومواطنيهم صلات العارفين ، ورابطة المخلصين •

أما هو فقد أصبح معزولا ، مذكولا ، لا يملك لنفسه نفعا ،  
ولا يستطيع لكروحه دفعا •• يرئى له حتى الشامتون فيه ، ويتحسر عليه  
حتى الساخرون منه ••• لم يبق منه الا نفس خافت ، وعقلية تفكرها  
باهت •••

ترئى له أعداؤه رحمة يا ويح من يرئى له الشامت

أصبح عبرة لمن يعتبر ، فهل من مدكر 119

« وأمل لهم ان كيدى متين » صدق الله العظيم •





## الباب الخامس



## الفصل الأول

### استغلال رخيص ، أفاص سمك ، وسمان وتاجر منازل حكومية بأسعار رخيصة ومتاجرة فى الرتب ، والنياشين

لم يكن الكتاب الأسود يستهدف - كما سبق أن ذكرنا - الهجوم على رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا - وإنما كان يستهدف الهجوم على بعض الوزراء ، الذين كان مكرم باشا يعتقد أن لهم أضلعا فى إخراجهم من الوفد أو الذين كانوا يشنون عليه حملات عنيفة ومن أولئك الوزراء الذين قسا مكرم عيبه باشا عليهم حمى سيف النصر باشا وزير الدفاع الوطنى فقد اتهمه مكرم عيبه باشا فى ذمتيه وكان اتهاما مضحكا لقد تسلم وزير الدفاع قلصا من السمك وآخر من السمان رشوة ليقبل طالبا فى الكلية الحربية وقد رد وزير الدفاع على سؤال للأستاذ أحمد أبو الفتوح عن هذا الموضوع فقال :

لقد نزل المفتى الى الدرك الأسفل عندما قال فى كتابه الأسود ما يأتى :

« عثرت ببعض المصادفة على ( بوليصتين ) من مصلحة السمك الجديدة ( أتشرف بضمهما الى مجموعة الوثائق ) احدهما مؤرخة فى ١٩٤٢/١٠/٤ وهى خاصة بقلص من السمان مرسل من ديباط الى حضرة صاحب المعالي حمى سيف النصر باشا وزير الدفاع ، والاخرى مؤرخة فى ١٩٤٢/١٠/١٣ وهى خاصة بقلص من السمك وهو مرسل كذلك الى معاليه ، أما مصدر القاصين فهو شخص واحد اسمه الدكتور

محمود فكرى كان شقيق زوجته ( فكرى الهندى حامد زاهر ) من سعاة الطلبة الذين قبلوا بالكلية الحربية هذا العام .

ومعاذ الله يا مولاي ، أن أذهب الى أن ففصصا من السمك الطازج أو السممان الفاخر يعتبر ضربا من الرشوة لقبول أحد الطلاب فى الكلية ولكنها على كل حال مصادفة طريفة أن يكون صاحب الهديتين قريبا لأحد الطلبة المحظوظين بالقبول وأن يكون تاريخ ارسال الهديتين قريبا جدا من تاريخ القبول فى هذا العام .

« وهل هناك ما يمنع المجاملة كمنظر من مظاهر المعاملة » .  
« ما هنا نضع به اناء المفترى » .

ولا يمكن لعائل ان يتصور أن أمر القبول بالكلية قد هان الى هذا الحد ، والواقع يا حضرات النواب أن الدكتور فكرى صديق قديم ومن أهل دمياط وقد تعودت أن أكلفه شراء بعض ما احتاج اليه من منتجات المدينة - واعتاد هو أن يلبي طلبى مشكورا وأن يقبض منى ثمن المشتريات - ولا أزال أكلفه مثل ذلك الى الآن - ولكن صاحب القلب الأسود والكتاب الأسود لم يتورع من النزول الى هذا الحضيض من الكذب وقلة الأدب .

وحقيقة الحال فى موضوع هذا الطالب بالذات أن الدكتور فكرى لم يكلمنى فى شأنه ولم يكتب لى شيئا عنه ولم أكن أعلم الصلة التى بينه وبين الدكتور ، وقد فبل بالكلية لأنه ابن ضابط ما يزال فى الخدمة العاملة حتى الآن والأولوية فى القبول طبقا للقواعد المقررة لأبناء الضباط ، وأؤكد لحضراتكم أن الدكتور محمود فكرى ليس هو الذى اهتم بشأن الطالب أو تولى اتخاذ الاجراءات للاحاقه بالكلية ، أما الذى اهتم بشأنه وتولى هذه الاجراءات لدى الكلية فهو ابن عمه ومراسله الرسمى حضرة البكباشى محمد توفيق زاهر أفندى الضابط العامل بالجيش وهو فى الوقت ذاته ياور حضرة صاحب الجلالة الملك .

وما هى استمارة دخول الطالب فى الكلية تثبت صحة ما أقول ، وأودعها مكتب المجلس » .

ويوجه النائب المحترم خليل بك الجزار سؤالا عن استنجاز لوژير الدفاع وكذلك زميله وزير المواصلات مسكين من ميانى. ووزارة الزراعة المعنة للسكنى رغم مغاللة ذلك للمستور ويوجه السؤال الى وزير الزراعة الذى يرد بما يلى :

لقد تعرض مكرم باشا فى كتابه الى واقعة خاصة بتأجير مسكن متحف  
فؤاد الأول لمعالى وزير الدفاع ولم يتعرض لواقعة مماثلة لها بل سابقة  
عليها وهى تأجير مسكن قسم البساتين لمعالى وزير المواصلات . وفى  
سأطوط بسردها أيضا على حضراتكم ، فقد وردت فى سؤال حضرة النائب  
المحترم ، ولعل فى اغفاله هذه الواقعة ، مع انها ثابتة ولها ملفات كاختها  
وسابقة على تأجير متحف فؤاد الأول ، حكمة ستتيبنونها بعد قليل ،  
وسأذكر لحضراتكم كلمة موجزة عن كل مسكن من هذين المسكنين ، ثم  
أعرض لمناقشة الوقائع التى وردت فى كتابه مكرم باشا ، بعد أن أتلوها  
كاملة كما وعدت حضرة النائب المحترم الأستاذ فريد زعلوك .

لوزارة الزراعة مسكن ملحق بقسم البساتين وهو مخصص أصلا  
لسكنى مدير قسم البساتين ، وهو نظام قديم اتبع فى الوقت الذى كان  
فيه مديرو هذا القسم من الأجانب ، وقد سكنه مستر براون المدير  
السابق للقسم حتى فبراير سنة ١٩٣٩ حيث ترك خدمة الحكومة المصرية ،  
وبعد ذلك بقى المنزل المذكور خاليا ولم ينتقل اليه مدير القسم الجديد  
الذى خلف المستر براون مع ثبوت هذا الحق له ، لأنه استكثر الإيجار  
الشهرى الذى كان لابد أن يخصم بنسبة ١٠٪ من مرتبه . ثم ظل المسكن  
خاليا بعد ذلك حتى ١٦/١٠/١٩٤١ اذ سكنه الأستاذ حامد جودة وزير  
التأمين الأسبق ووافق وزير المالية فى التاريخ الذى ذكرته وجرر كتابا  
الى مساعدة محمى راعب عطية بك وزير الزراعة اذ ذاك لتأجير هذا المسكن  
للاستاذ حامد جودة فسكنه عزته حوالى تسعة أشهر ثم أخلاه فى  
٢٨ أغسطس ١٩٤٢ ، وكان الجزء الأول من هذه المدة أثناء توليه  
وزارة التأمين .

ثم سكنه معالى وزير المواصلات الحالى فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ،  
وقد قدرت له لجنة الإجراءات الحكومية إيجارا قدره ١٠ جنيهات  
و ٢٥٠ مليما فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ أى قبل أن يسكنه معالى وزير  
المواصلات وقبل أن يخليه الأستاذ حامد جودة .

ولا زال معاليه يسكن هذا المسكن الى الآن ويدفع الإيجار الذى كان  
يدفعه سلفه .

لما فكر فى إنشاء متحف فؤاد الأول رعى تخصيص الطابق العلوى  
للمبنى الإدارة ليكون سكنا لمديره وكان فى ذلك الوقت أجنبيا ، فشقله  
مسيو « الاجوس دى بينكرت » من يناير سنة ١٩٣١ الى أواخر سنة  
١٩٣٢ ثم شقله مسيو « إيفان ناجى » من فبراير سنة ١٩٣٣ الى فبراير

سنة ١٩٣٦ ، وبعد ذلك عين صاحب العزة محمد بك ذو الفقار مديرا لهذا المتحف في سنة ١٩٣٦ وطلبت وزارة الزراعة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٦ أى قبل تأليف الوزارة الوفدية موافقة اللجنة المالية ومجلس الوزراء على ترقية مدير المتحف الى الدرجة الثانية ومنحه حق السكنى بالمجان فى هذا المسكن ، ولكن اللجنة المالية رفضت هذا الطلب ، وأقر مجلس الوزراء هذا الرفض وبتى الرفض على أن حق السكنى بالمجان ناصر على المديرين الأجانب وبعد موافقة مجلس الوزراء •

أما الموظفون المصريون إذا أرادوا التمتع بالسكنى فى مساكن حكومية فيجب أن يدفعوا ايجارا يعادل ١٠٪ من مرتباتهم •

وفى ١١ - ٥ - ١٩٢٨ وافق مجلس الوزراء على اعفاء ذو الفقار بك من دفع الايجار ومنحه حق السكنى مجانا ، كما قرر أن ترد اليه قيمة الايجار والمصروفات الخاصة بالمياه والنور والكسح التى دفعها منذ أن سكن هذا المسكن الى تاريخ القرار •

وصدر قرار وزير الزراعة بتنفيذ ذلك فى ٢١ - ٥ - ١٩٢٨ وبعد أن سكن ذو الفقار بك قدرت لجنة الايجارات سبعة جنيهات ونصف ايجارا شهريا لهذا المسكن ، وذكرت أن هذا التقدير يسرى لمدة ٨ سنوات، أى أن يعمل بهذا التقدير حتى سنة ١٩٤٤ وكان فى استطاعتنا أن ينتفع معالى حمدي باشا بالتقدير الذى ربط فى ذلك الوقت والذى يستمر أجله الى أغسطس سنة ١٩٤٤ •

وقد جاء فى كتاب مكرم صراحة أن هذا المنزل أجر لحمدي باشا بنفس الايجار وهو سبعة جنيهات ونصف ولهذا قصة طريفة •

بتاريخ ١٢/٨/١٩٣٨ شغل حسامد سرى بك مدير المتحف الحالى المسكن معتقدا أنه سيفيق من الامتياز الذى منح لسلفه ذو الفقار بك ، ولكن مالمبث أن تبين له ، بعد حوالى ٢٠ يوما من سكنه ، أن هذا الامتياز شخصى لمحمد ذو الفقار بك ، إذ أن قرار مجلس الوزراء قد عين اسمه بالذات وعندما ابطلته وزارة الزراعة صراحة أنه لا يفيد من ذلك الامتياز بل سيطالب بالايجار أخطى عزته المسكن فى ٢٦/١٢/١٩٣٨ وكان قد سكنه فى ٨/١٢/١٩٣٨ أى أنه مكث به ١٨ يوما حوسب عن ايجارها ، فدفعه ، وأثبت هذا فى الخطاب الذى أخطر به الوزارة عن إخلاء المسكن ، وبعد ذلك التاريخ لم يشغله أحد حتى رغب معالى حمدي باشا سيف النصر فى استئجاره ، فقدم طلبا بذلك الى معالى وزير المالية فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ فראيت أن أتبع الفرصة من جديد لمدير المتحف (الحالى) لشغل

المسكن اذا أراد ، فأصدرت قرارا اداريا بمنح مدير المتحف حق سكنى هذا المسكن وأن الوزارة لا تمنع في سكناه اذا شاء ، فاعتقر عزته عن قبول ذلك لنفس الأسباب التي من أجلها أخل المسكن في سنة ١٩٣٨ فوافقت على تأجيله لمعالى وزير الدفاع .

يقول مكرم باتسا ان هذه الأوامر صورية وان مدير المتحف لم يستف من السكنى وان كل هذا تحايل يقصد من ورائه اعتبار وزير الدفاع في مركز مدير المتحف حتى يسكن بنفس الأيجار ٧٪ جنهيات وستبني لحضراتكم أن شيئا من هذا لم يقع ، وأن وزير الدفاع لم يعتبر في مركز مدير المتحف ، وأن الأوامر الادارية لم تكن صورية ، وأن المدير لو كان راغبا في السكنى لما ظل صامتا من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ الى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أى أربع سنوات . ومدير المتحف كما ذكرت لحضراتكم هو حامد سرى بك شقيق دولة حسين سرى باشا وهو موظف بالدرجة الأولى أى أنه من كبار الموظفين الذين يجرون على ابداء آرائهم بكل صراحة .

وعندما وافقت على أن يؤجر المسكن لحمدى باشا لم أقصر على هذا ، بل أصدرت في الحال أمرا بإخطار وزارة المالية ومصلحة الأملاك لاعادة تقدير الأيجار ، واتخاذ كافة الاجراءات القانونية ، كما أصدرت أمرا اداريا بفصل عمادى النور والمياه عن المملكات الخاصة بالمتحف وجعلهما مستقلين خلافا لما كان عليه الحال في عهد سكنى المدير السابق ، إذ كانت الوزارة تحاسبه على قيمة متوية تمسا لما يستهلك من النور . بلغت ٥٠٪ من المرتب - أى بضعة قروش - بينما بلغت نسبة ما يدفعه محالى حمدى سيف النصر باشا في الشهر الواحد تمنا للنور ١٢٪ ، علاوة على قيمة الأيجار وها هي الفاتورة المثبتة لذلك تحت يدي .

فنحن - كما تبينتم - لم نبتدع هذا الأمر ، ولم يكن أول من أجر أو استأجر من الوزراء ، فالسوابق متعددة ، والعرف قائم ، والتقليد متبع من قديم ، ولم نفعل نحن أكثر من أن جئنا فاتبعنا ما كان متبعاً . على أنه ينبغي أن تلاحظوا حضراتكم أن الظروف لم تكن كما هي الآن ، من حيث أزمة المساكن ، وارتفاع الأجور ، وقلّة مواد البناء ، وتعدّد الحصول على الأماكن الخالية مهما عرض على أصحابها من أجور ، ولو كان العرض من الوزراء . فماذا يفعل وزير المواصلات ، وقد جرى به من الاسكتندرية ليتقلد منصبه ؟ ان سكن في باخرة اتهم بدم النزاهة ! وان سكن في دار اتهم بدم النزاهة ، ايراد أن يسكن في عرض الطريق !!

على أن الأستاذ حامد جودة لم يكن هو وحده الذى سكن هذا المنزل ، ومع ذلك فاني اذكر لكم كيف استأجره حضرته : لقد طلب ،

قبل سكناءه ، اجراء تعديلات وترميمات بلغت تكاليفها حوالى ٥٠٠ جنيه ،  
فاجرتها الوزارة وتحصلتها خزانة الدولة . وساسمكم هذا الخطاب ،  
ثم أسأل الأستاذ نصير يمد أن أتלוه : ماذا يظنه لو أننا التبننا القاطعة  
التي جاءت فيه :

• حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة

بناء على الحديث الشفوى الذى تم بيننا ، أشرف بإبلاغ معاليكم  
أن وزارة المالية لا ترى مانعا من تأجير منزل الحكومة بالجيزة الذى كان  
يشغله مدير قسم البساتين الى حضرة صاحب المعالي محمد حامد جودة بك  
وزير التموين - نظير تحصيل ايجار المثل منه بحيث لا يزيد ما يحصل  
على ١٥٪ من ماهيته .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير المالية

١٩٤١/١٠/١٦

عبد الحميد بدوى - امضاء

ولقد كان سعادة عبد الحميد بدوى باشا فى ذلك الوقت محتفظا  
لنفسه برئاسة لجنة قضايا الحكومة ، فكان مستشارها الأول ، ورئيس  
لجنة قضاياها ، فى ذات الوقت الذى كان فيه وزيرا للمالية .

حضرة النائب المحترم الأستاذ صيد سليم - ولكن الخطا لا يبرر  
الخطا .

حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة - نعم أن الخطا لا يبرر الخطا ،  
ولكنكم لم تنتهوا واحدا من هؤلاء بعدم النزاحة حين استأجروا وحين  
أجسروا .

قلت ان هذا الخطاب أرسل من بدوى باشا الى وزير الزراعة فى  
١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ - وأعود فأذكركم بأنه كان مستشار الحكومة  
الأول ومفتيها الأكبر - وكان وزير الزراعة اذ ذاك هو سعادة الأستاذ  
محمد راجب عطية بك ، فكتب سعادته فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٤١ الى وزير  
الأشغال فى ذلك الوقت - الأستاذ إبراهيم عبد الهادى - كتابا نصه :

• حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

أشرف بأن أنهى الى معاليكم أنه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب  
رقم م ١٠٣ - ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالى بالمواصفة على أن تؤجسر



لعمالي وزير التموين منزل الحكومة الكائن بالجيزة الذي كان يشغله  
حضرة مدير قسم البساتين ، فارجو التكرم بالتنبيه الى اتخاذ الاجراءات  
اللازمة لتقدير القيمة الاجبارية للمنزل للمشار اليه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

« محمد راجب عطية »

وقد اشر وزير الاشغال على هذا الكتاب بصارة « مساعدة الوكيل ،  
وامضى « ابراهيم عبد الهادي » وفي الوقت ذاته ابلغ وزير الزراعة  
راجب عطية بك وزير التموين ما يأتي :

« حضرة صاحب المعالي وزير التموين

اتشرف بان احيط معاليكم علما انه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب  
رقم ١٠٣ - ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر الحالي بالموافقة على أن تؤجر لمعاليكم  
منزل الحكومة بالجيزة الذي كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين نظير  
تحصيل ايجار المثل منكم .

وقد حررت اليوم لوزارة الاشغال رجاء التنبيه الى اتخاذ الاجراءات  
اللازمة في هذا الشأن .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

« محمد راجب عطية »

فلعلكم ادرتكم الآن البئر في أن يفغل مكرم باشا ذكر شيء عن هذا  
المنزل ، مكتفيا بالكلام عن منزل متحف فؤاد الاول ، ومع ذلك فان  
الاستاذ حامد جودة لم يكن - كما قلت - الوزير الوحيد الذي شغل  
مسكنا حكوميا ، فقد كان توفيق الحفناوي بك يسكن منزلا حكوميا ظل  
فيه طوال مدة توليه الوزارة ، بل اكثر من هذا أن دولة حسين سري باشا  
وقت أن كان رئيسا لمجلس الوزراء كان مستأجرا منزلا حكوميا في الزمالك  
ومسكنا في الوقت ذاته الباخرة الحكومية « محاسن » كما ذكر لكم معالي  
وزير الاشغال ، ومما يذكر هنا أن دولة حسين سري باشا طلب اجراء  
تعديلات وترميمات في المسكن الذي يستأجره من الحكومة - ولعل هذا  
هو سبب انتقاله الى الباخرة محاسن - وقد بلغت نفقات تلك الإصلاحات  
٣٩٠٠ جنيه ، وكان من بينها نقل حمام من مستشفى حكومي بحلول

ووضعه فى منزل دولته ، وعمل سلم خلفى من الرخام ، وتغيير البواب  
العمومى من خشب الى حديد مزخرف وبلور ، واقامة بوابتين جديديتين  
عند المدخل الخارجى للسور ، احدهما للمدخل العمومى والاخرى للخدم ،  
وتغيير ( دفايات ) الصالون ، الى آخر . ما جاء يكشف طويلا لا ارى داعيا  
لاكمال تلاوته ، ولكنى اسب ان ابين لحضراتكم ان القاعدة الحكومية فى  
مثل هذه الاحوال تقضى بان يضاف الى الاجر المقدر مبلغ يعادل ٦٪ من  
قيمة التعديلات التى تجريها الحكومة بناء على طلب الساكن ، وعلى ذلك  
زيد الاجر الذى كان يدفعه دولته من ٣٩٦ جنيه سنويا الى ٤٢٢ جنيه  
و ٤٠٠ مليم فى السنة ، اى بزيادة قدرها ٢٦ جنيه فى السنة ، ويظهر  
من هذا ان الحكومة قدرت التعديلات التى اجرتها بمبلغ يقل عن ٥٠٠  
جنيه ، واعتبرت باقى النفقات التى بلغت كما ذكرت ٣٩٠٠ جنيه ، من  
تكاليف الترميمات ، كيلا تسفل فى تقدير زيادة الاجر .

واحب ان اذكر ايضا ان معالى حمدي سيف النصر باشا استأجر  
منزل متحف فؤاد الاول فى سنة ١٩٣٦ أثناء توليه وزارة الزراعة ، وكان  
مكرم باشا حين ذاك وزير للمالية ، ولكنه لم يحتج فى ذلك الوقت ،  
ولم ير فى هذا المسلك ما يمس نزاهة الوزير أو نزاهة الحكم .

على اننى لا اريد ان اخرج سرى باشا او احدا ممن ذكرت فى هذه  
الأمثلة ، ولا ان اتهم احدا منهم فى نزاهته - فكلهم اصدقائي اجلهم  
واوقرهم - ولكننى سقت هذه الأمثلة لابين اننا لسنا اول من أجر  
أو استأجر ، وان غيرنا قد أجر واستأجر فى ظروف غير ظروفنا لم تكن  
فيها أزمة مساكن ، ولا اوامر عسكرية متعلقة بها ، ومع ذلك لم يتهم احد  
منهم بعد النزاهة ، ولم يجرؤ - بل لن يجرؤ - مكرم باشا ان يتهم احدا  
منهم بصلح النزاهة .

ليس ذلك فقط ، يحضرات النواب المحترمين ، بل اسمعوا  
واحكموا .

كان حمدي باشا سيف النصر وزيرا للزراعة فى سنة ١٩٣٦ ومكرم  
باشا وزيرا للمالية ، وقد سكن حمدي باشا فى مسكن متحف فؤاد الاول  
للمرمر مكرم باشا فى ذلك ما يمس نزاهة الوزير أو نزاهة الحكم .  
فما الذى حدث بعد ذلك ، حتى تغيرت مقاييس النزاهة عند مكرم باشا ؟  
لم يحدث الا ان مكرما كان وزيرا سنة ١٩٣٦ ، وهو اليوم غير وزير ،  
ومن اجل هذا تغير كل شيء فى نظره فاصبح الأبيض اسود .

لقد تبينت من اجابة معالى عثمان محرم باشا ان دولة عبد الفتاح  
يحيى باشا ورفعة ماهر باشا ودولة صدقي باشا والاستاذ ابراهيم

عبد الهادي كل هؤلاء سيكونوا بواخر حكومية ، وهي من أملاك الدولة التي  
ينطبق عليها نص المادة ٦٤ من الدستور .

**حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن نصير - هؤلاء لم يكونوا  
مستأجرين .**

**حضره صاحب المعالي وزير الزراعة -** لقد أوجدتونا في حيرة ،  
فإذا أجزأنا الإيجار قلتم مخالفة دستورية ، وإذا منعه قلتم أن هذا تهريب  
من الإيجار .

**حضره النائب المحترم يوسف الشريعي -** كان حضرة الزميل  
الأستاذ نصير معارضا في المهود الماضية فلم يمترض على هذه التصرفات .  
فما باله يمترض عليها اليوم ؟

**حضره صاحب المعالي وزير الزراعة -** يقول صديقي الأستاذ نصير  
إن هؤلاء الذين ذكرتهم وذكرهم معالي محرم باشا سيكونوا البواخر  
الحكومية .

**حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الرحمن نصير -** أقول انهم  
استعملوا هذه البواخر مددا قصيرة للمصلحة العامة .

**حضره صاحب المعالي وزير الزراعة -** هم لم يسكنوها مددا قصيرة  
بل أشهراً وسنتين .

الغريب أن وزارة الأشغال اذا عملت برأي لجنة قضايا الحكومة  
وقالت إن الإيجار غير جائز طبقا لنصوص الدستور وإن العقد لا وجود له  
من الناحية القانونية قال مكرم باشا أن هذه الفتوى صدرت خلسة لمعالي  
عبد الفتاح الطويل باشا ، وإذا أردنا تحصيل مقابل لما تتكلمه هذه  
البواخر اعتبر هذا تحايلا . فمن الناحية الدستورية يرى مكرم باشا أن  
الاجراءات التي اتبعت كانت مخالفاة صريحة لنصوص الدستور .

لا أريد أن أشغل وقتكم ببحث دستوري طويل انتهى فيه آخر الأمر  
إلى رأي مكرم باشا ، ولا أريد أن أذكر لحضراتكم تفصيل المناقشات التي  
دارت في لجنة وضع الدستور بصدد المادة ٦٤ ، وإن هذه المادة ليس لها  
نظير في جميع دساتير العالم عدا الدستور البولوني ( المادة ٦٩ ) .

ترددت لجنة وضع الدستور طويلا في شأن المادة ٦٤ فأبنتها ، ثم  
حذفتها ، ثم عادت فأبنتها ، وقد كان الحظر مقصورا أول الأمر على شراء  
الاطيان واستئجارها ، كما هي الحال في النص البولوني ، ولكن اللجنة  
الاستشارية التشريعية استبدلت بلفظ اطيان كلمة أملاك ، وهذا يشمل

فى رأى 'مكرم باشا الأبطيان والمبانى ، وانى أسلم معه ومع اتصاف ذلك  
الراى بأن العبارة عامة تشمل الأبطيان والمبانى . وأريد أن أرى الآن  
لحضراتكم ماذا حدث عندما طلب معالى وزير المواصلات استئجار مسكن  
قسم البساتين .

طلبت الملف الخاص بهذا المسكن فوجئت أنه كان مؤجرا للأستاذ  
حامد جودة بناء على رأى صريح أبداه عبد الحميد بنوى باشا - وقد ذكرت  
لحضراتكم أن كثيرين من الوزراء ورؤساء الوزارات كانوا يستأجرون  
أماكن حكومية - فهل رغم كل هذه السوابق فى السنوات الطويلة الماضية  
ورغم الفتوى التى أصدرها رئيس لجنة قضايا الحكومة ومستشارها  
الأول أكون قد خالفت الدستور ١٩

لمن أرجع إذن اذا أشكل على الأمر وأردت أن أثبت حقيقة ١١٢

إن أمامى خطايا صريحا من سماعة عبد الحميد بنوى باشا ، الذى  
كان عضوا فى لجنة وضع الدستور واشترك فى المناقشات الطويلة التى  
دارت حول نص المادة ٦٤ ، وهو يجيز تأجير هذه المساكن ، فكيف أكون  
إذا أثبتت هذا الرأى مخالفا للدستور ويكون هذا التصرف عىم نزاهة  
منى ومن الساكنين لمستحق الصحائف المعشر التى كلها طعن وتجرىح  
وأخف مالبها عدم النزاهة ٠٠ الخ ١٩

وانى أودع مكتب المجلس كتاب سماعة بنوى باشا وكتابين من  
وزير الزراعة السابق لوزيرى التموين والأشغال المضمنين الموافقة على  
التأجير ليطلع عليها من يشاء من حضراتكم وهذا نصها :

« حضرة صاحب المعالى وزير الزراعة

بناء على الحديث الشفوى الذى تم بيننا - أتشرف بإبلاغ معاليكم  
أن وزارة المالية لا ترى مانعا من تأجير منزل الحكومة بالجيزة الذى يشغله  
مدير قسم البساتين الى حضرة صاحب المعالى محمد حامد جودة بك وزير  
التموين - نظير تحصيل ايجار المثل منه بحيث لا يزيد ما يحصل على  
١٥٪ من ماهيته .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام -

١٩٤١/١٠/١٦

وزير المالية

« عبد الحميد بنوى »

د حضرة صاحب المعالي وزير الأشغال العمومية

أتشرف بأن أنهى الى معاليكم أنه ورد لنا من وزارة المالية الكتاب رقم م ١٠٣ - ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر المعالي بالموافقة على أن تؤجر لمعالي وزير التموين منزل الحكومة الكائن بالجيزة الذي كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين .

فارجو التكرم بالتنبيه الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقدير القيمة الايجارية للمنزل المشار اليه .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

( محمد راغب عطية )

سعادة الوكيل

( ابراهيم عبد الهادي )

١٩٤١/١١/٣

د حضرة صاحب المعالي وزير التموين

أتشرف بأن أحيط معاليكم علما أنه ورد لنا من وزارة المالية كتاب رقم م ١٠٣ - ٨/٦ المؤرخ ١٦ أكتوبر المعالي بالموافقة أن تؤجر لمعاليكم منزل الحكومة بالجيزة الذي كان يشغله حضرة مدير قسم البساتين لتفجير تحصيل ايجار المنزل منكم .

وقد حررت اليوم لوزارة الأشغال رجاء التنبيه الى اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الزراعة

( محمد راغب عطية )

ونحن اذا كنا قد قبلنا أن تؤجر لوزيرى الدفاع والمواصلات فقد كان ذلك بناء على تلك الفتوى . ولكنى علمت أخيرا - وقد يكون الفضل فى ذلك ( للكتاب الأسود ) - أن فتوى أخرى صدرت من أحد المستشارين الملكيين مناقضة لفتوى بدوى باشا مؤداه أن حضرة المستشار يرى أن المحظر ينصب على البواخر وغيرها ، فلا يجوز بحكم الدستور أن تؤجر ،

فأرسلت كتابا الى حضرة صاحب المعالي رئيس لجنة قضايا الحكومة  
لاتبين حقيقة الأمر ، نصه :

• حضرة صاحب المعالي رئيس لجنة قضايا الحكومة

نظرا للأزمة الشديدة في المساكن وصدور أوامر عسكرية تحد من  
حرية الملاك في تأجير أملاكهم وافقت الوزارة على تأجير المبنى المخصص  
للسكن بمتحف فؤاد الأول الزراعي الى معالي وزير الدفاع الوطني ، وكذلك  
المبنى المخصص للسكن يقسم البساتين الى معالي وزير المواصلات ، وقد  
استرشدت الوزارة في موافقتها المذكورة بموافقة صريحة سابقة بتاريخ  
١٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ لوزير المالية الأسبق عبد الحميد بنوى باشا ،  
وصورتها مرافقة لهذا - وكان محتفظا لنفسه في نفس الوقت برئاسة  
لجنة قضايا الحكومة - بخصوص تأجير مسكن قسم البساتين الى وزير  
التموين وقت ذاك الأستاذ حامد جودة بك .

وقد علمت أخيرا بصدور فتوى من أحد حضرات المستشارين الملكيين  
بعدم جواز تأجير مثل هذه المساكن للوزراء عملا بالمادة ٦٤ من الدستور .  
ولما كانت هذه الفتوى تناقض الرأي الصريح السابق الاشارة اليه  
الصادر من سعادة عبد الحميد بنوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة  
السابق .

لذلك أرجو معاليكم التفضل بعرض هذا الموضوع على لجنة قضايا  
الحكومة لتعرف الرأي الصحيح لاتباعه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

٢٩ أبريل سنة ١٩٤٣

وزير الزراعة

وبناء على هذا الكتاب افتت لجنة قضايا الحكومة مجتمعة بأن رأى  
المستشار الملكي المناقض لرأى بنوى باشا هو الرأى الصحيح وانه من  
الممكن - نظرا للظروف الحاضرة - أن يحصل من وزيرى الدفاع  
والمواصلات أجر المثل حتى يتيسر لهما الحصول على منزلين للسكنى .  
وحين علمت ذلك لم أتاخر لحظة واحدة في تصحيح الموقف وأخطرت  
وزيرى الدفاع والمواصلات بحقيقة الوضع بناء على الفتوى الأخيرة وبأن  
عقد الايجار يمد ملفى فقبلا ذلك كتابة .

وإذا كنا يحضرات النواب المحترمين قد وقعنا في خطأ من الناحية  
المستورية فما ذلك الا لاننا أخذنا برأى كبير مستشارى الحكومة

بدوى باشا ، ولكن حين تبينا أن فتواه غير صحيحة لم نتردد لحظة واحدة في العود عنها والرجوع الى الحق .

ان مكرم باشا لا يكتفى بذكر الوقائع ، بل أنه يعرض وقائع عبر صحيحة وهو يفعل ذلك متعمدا ، لأنه يعلم أن ذكر ما حدث ، وهو أن وزير الزراعة وافق على سككى وزيرى الدفاع والمواصلات بناء على فتوى سعادة عبد الحميد بدوى باشا ، يسهل الرد عليه ، فضلا عن أن الوقائع الصحيحة لا تخلق القصة التى يريد مكرم باشا أن يؤلفها ، ولا الحالة التى يريد أن يصورها ، فيستنتج منها ما يشاء ، ويحكم علينا كما يشاء له استنتاجاته وأدبه وكرامته ، والى حضراتكم ما يقوله فى كتابه صفحة ٢٠٢ :

« وتنتهى المهزلة الجريئة بأن يؤجر وزير الزراعة منذ أول يناير سنة ١٩٤٣ هذا المسكن ( بأثاثه ومفروشاتة ) الى زميله وزير الدفاع بايجار شهرى مؤقت يذهب فى التواضع الى حد لا يكاد يتصوره العقل . . وهو سبعة جنيهات وخمسون قرشا شهريا .

وعلى أى أساس بنى هذا التقدير ؟

على أساس طريف يشهد لواقعيه بحسن التفكير والتدبير ، فقد قالوا ان الدار كانت مخصصة لسكنى مدير المتحف . وهذا صحيح وان مدير المتحف الذى سكنها كان يحاسب على ايجار بواقع جزء من عشرة من راتبه وهذا أيضا صحيح ، ولما كان راتب مدير المتحف الحالى يسمح له اذا أراد أن يسكن الدار بأن يدفع ايجارها على أساس عشر المراتب فليسكن اذن حمدى سيف النصر باشا هذه الدار على الأساس الذى كان يدفعه معاليه لو كان اسمه حامد سرى ووظيفته مدير المتحف الزراعى وراتبه راتب المدير لا الوزير .

وهنا قامت صعوبة فنية فان حسين سرى باشا كان قد ألغى بقرار منه بعض هذا المبنى لسكنى مدير المتحف ، فلم يجد وزير الزراعة بدا من اصدار أمر منه بإلغاء هذا الإلغاء وتلاه بعد قليل أمر آخر بمنح السكن لوزير الدفاع على اعتبار أنه وزير فى حكم المدير . »

معنى ذلك أن الأمر الذى صدر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ بإعادة حق السكنى لمدير متحف فؤاد الأول والأمر الآخر الذى وافقت فيه على سككى معالى وزير الدفاع بناء على استفتاء مدير المتحف عن السكنى ، كل ذلك لم يكن الا ليتقمص حمدى باشا سيف النصر شخصية حامد سرى فيسكن المنزل ويدفع ما كان يدفعه حامد سرى وهو سبعة جنيهات ونصف

جنيه . فهل هذا صحيح ؟ وهل تصمد مكرم باشا ذكر هذه الواقعة ، والبأسها هذه الصورة الروائية وهذه الألفاظ التهكمية ، وهو يجسـل حقيقتها ، أم أن الوقائع الحقيقية كانت بين يديه ، وكان يعملها ، لأن الملف كما هو ظاهر من ذكر الأرقام والتواريخ والنصوص الحرفية للأوامر الإدارية كان في متناول يده ١١٩ فما له ترك الحقيقة وتناسي الاجراءات التي اتبعت ، والايجار الذي يدفعه حمدي باشا ، وهو ضعف ما كان يدفعه حامد نري بك ، وادعى أن حمدي باشا تلمص شخصية حامد سري بك فاستأجر وهو وزير باعتباره مديرا ١١٩

وإذا ثبت أن مكرم باشا كان يعلم هذا ، بل كان في امكانه أن يعلم هذا ، لأن الملف كان في متناول من قدم له المعلومات ، ومع ذلك تصمد ذكر هذه الواقعة مكذوبة ومزورة في عريضة قدمها لجلالة الملك ، فاني أترك لخصراتكم تقدير هذا التصرف والحكم عليه .

لقد كان في الامكان دون أن نتحايل ونصدر هذه الأوامر الصورية إن نؤجر هذا المنزل لمالئ وزير الدفاع بنفس الايجار الأول وهو ٧ جنيهات و ٥٠٠ مليم ، ذلك لأن اللجنة التي قدرت هذا الايجار في سنة ١٩٣٦ قالت « ان هذا التقدير يسرى مفعوله لمدة ثمانى سنوات تنتهى في سنة ١٩٤٤ » . ولو اني اتبعت هذا القرار ، قرار وزارة المالية المبلغ الى وزارة الزراعة في سنة ١٩٣٦ حرفيا ، لما كنت في ذلك مخالفا للقانون ، ولما كنت في حاجة الى التخاذل كما ذكر مكرم باشا ، ولكن الحقيقة أن حمدي باشا لم يفكر في هذا ولا فكرت أنا فيه ، بل اننا قدرنا أن الظروف قد تغيرت من سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤٢ ، فرأينا من الواجب إعادة التقدير من جديد ، فكتبت الى وزارة المالية بهذا ، واجتمعت لجنة تقدير الايجارات في فبراير سنة ١٩٤٣ - بعد معاينة قام بها مندوبون من مصلحة المباني ووزارتي الزراعة والمالية - فقدرت مبلغ ١١ جنيها و ٥٠٠ مليم ايجارا شهريا خلافا للمياه والنور .

ولا يفوتني أن أذكر لخصراتكم أن أول علم للحكومة بكتاب مكرم باشا كان في ليلة ٢٢ مارس سنة ١٩٤٣ وهي الليلة التي ضبط فيها جورجي نجيب الراحب الموظف بالمتحف ومعه آلاف من الحواظث ثابت بها بعض وثائق الكتاب ، أي أن تقدير اللجنة وتبليغه الى وزارة الزراعة كان سابقا لعلم الحكومة بالكتاب بشهر وعشرين يوما ، ولم نكتب باعادة تقدير الايجار . بل أمرنا بفصل النور والمياه ( مع أنه كان في الامكان أن تتبع نفس القاعدة التي اتبعت مع محمد ذو الفقار بك وهي احتساب نسبة



مئوية من المرتب ) فكانت نتيجة ذلك أن حمدي باشا يدفع شهريا حوالى ١٢ جنيها لاستهلاك الكهرباء خلاف المياه ومصروفات الكسح . دفعنا الى هذا نزاهتنا التي يتجاهلها مكرم باشا .

ومن ذلك يثبت رسميا أن مكرم باشا لم يكن صادقا فيما ادعاه من أن حمدي باشا يدفع نفس الايجار الذى كان يدفعه مدير المتحف سنة ١٩٣٦ .

الادعاء الثانى - يقول مكرم باشا فى كتابه ص ٢٠٤ :

« وأضيف الى هذه الصفقة أمر بتعيين ثلاثة من خدم المتحف يتولون أعمال النظافة فى مسكن الوزير على أن تدفع أجورهم وقدرها ٨٥ مليما لكل منهم فى اليوم من ميزانية المتحف بطبيعة الحال » .

وهذا ادعاء مكذوب من أساسه لأن حمدي باشا فى غنى عن هؤلاء الخدم الثلاثة بمقتضى ما له من حق فى استخدام سبعة من رجال الجيش ، ولعلكم تذكرون أن معاليه سبق أن أعلن ترفعه عن هذا . فالذى له الحق فى أن يستخدم سبعة من رجال وزارته ليس فى حاجة الى أن يستخدم ثلاثة من رجال المتحف جهازا نهارا أمام الموظفين وأمام الناس . وإذا كان هذا الادعاء صحيحا فما بال مكرم باشا لم يذكر أسماءهم ، مع أنه لا يشير الى موظف الا ويذكر اسمه ومرويه - كما ذكر أسماء العريجي وسائق الموتوسيكل والجناينى فى واقعة أخرى حتى يكون دليله قويا .

على أننى أؤكد لحضراتكم أن حمدي باشا ليس فى حاجة الى استخدام موظفى المتحف ولا سعادته ، وإنما الذى يستخدمهم هو شخص آخر يعلمه مكرم باشا لأنه هو مكرم ذاته ، وما قصة جورجي نجيب الراهب وموريس جرجيس ببعبنة .

وأما الادعاء الثالث الذى تعمد مكرم باشا ابرازه فى كتابه ، فهو أنه أراد أن يشعر أن مدير المتحف لم يستغن فعلا عن سكنى المتحف وإنما كان الاستغناء سوريا قصد به خدمة حمدي باشا وتهيئة الفرصة له لسكنى المتحف ، وانى لن أذكر شيئا من عندى بل سأتلو عليكم بعض سطور من مذكرة رسمية من مدير المتحف فى هذا الشأن :

« لما عينت مديرا للمتحف سنة ١٩٣٨ حورت خطابا للوزارة رقم ٣٣٥٨ بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٨ بأننى سأشغل المنزل المخصص لسكن مدير المتحف ابتداء من يوم الخميس ٨ منه وأننى سأقدم للوزارة بكتاب فيه تحفظات ورغبات خاصة بسكنى فى هذا المنزل وأن معالى الوزير نفسه

وافق على سكنى كالمديرين السابقين ، وكنت أعتقد أنه سيكون مجبانا أسوة بضرارتهم ، ولكنى فهمت فيما بعد أن حق السكن المجاني لا ينطبق على لأن قرار مجلس الوزراء الذى منح هذا الحق لحضرة صاحب العزة محمد ذو الفقار بك نص على اسم عزته فيه ، وقررت الوزارة أننى إذا استمرت فى السكن وجب على أن أقوم بدفع الأجرة وتوابعها التى كانت مطلوبة أصلا كما تقدم .

ولما كان منزلى الخاص يقع على مقربة من المتحف الأمر الذى لا يعوق دوام اتصالي به فى أى ساعة من ساعات النهار أو الليل فضلت إخلاء سكن المتحف والبقاء فى منزلى فوافقت الوزارة على ذلك وأخل المنزل فعلا ابتداء من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

وبتاريخ ١٩٤٢/١٢/٧ صدر أمر الوزارة رقم ٤٩٦ بأعادة حق السكن بالمتحف الى وجعل الحق خاضعا للقواعد المقررة لمحاسبة الموظفين فى اجرة السكن وتوابعها ونصه كالاتى :

« يعاد الى حضرة صاحب العزة مدير متحف فؤاد الاول الزراعى حق السكنى فى المبنى المخصص لسكنى المدير بمبنى المتحف على أن تتج مع عزته القواعد المقررة بمحاسبة الموظفين على اجرة السكنى وتوابعها » .  
وبذلك أعاد حقى لسكنى بالمتحف بالشروط التى ذكرت فى القرار فاعتبرت عن هذا السكن بهذه الشروط » .

بعد ذلك صدر أمر الوزارة رقم ٥١٥ فى ديسمبر سنة ١٩٤٢ ونصه كالاتى : « الحاقا بالأمر رقم ٤٩٦ الصادر فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٢ وبما أن صاحب العزة مدير متحف فؤاد الاول الزراعى مستغن عن السكن فى المنزل المخصص له بالمتحف ، ونظرا لأن حضرة صاحب المعالي وزير الدفاع الوطنى ( معالى حميدى سيف النصر باشا ) قد طلب تأجير هذا السكن فيعتمد تأجيره لمعاليه طبقا للقواعد المقررة » .

ثم شغله حضرة صاحب المعالي معالى حميدى سيف النصر باشا اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٤٣ وأخطرت الوزارة بذلك بالمخطاب رقم ٢ - ١/٢/١ بتاريخ ١٩٤٣/١/٣ .

من هذا يتبين أن اعتذار مدير المتحف الحالى عن السكن كان حقيقيا مبنيا على أسباب ظاهرة وقائمة من سنة ١٩٣٨ وأنه لم يتقدم فى خلال هذه السنوات الأربع بطلب السكنى فيه مطلقا .

ومن هذه الوقائع يتبين لحضراتكم :

اولا - ان التأجير لوزيرى الدفاع والمواصلات كان وفقا لتقليد متبع فى جميع الوزارات وجميع اليهود واجازته ووافق عليه صراحة رئيس لجنة قضايا الحكومة السابق عبد الحميد بنوى باشا وكان فى نفس الوقت وزيرا للمالية وترجع اليه الكلمة الأخيرة فى الموافقة على التأجير .

ثانيا - أن حسين سرى باشا وعبد الفتاح يحيى باشا والاستاذ ابراهيم عبد الهادى والاستاذ حامد جودة والحفناوى بك قد استأجروا وسكنوا وهم فى كراسى الحكم منازل وبواخر حكومية ، ولم يظن أحد فى نزاهتهم ولا أنا أيضا .

ثالثا - ان ما ادعاه مكرم باشا بشأن قيمة الايجار الخاصة بحمدى باشا كذب واقتراء وتزوير للوقائع والأرقام الرسمية كما هو ثابت فى الملفات التى كانت تحت اطلاقه .

رابعا - ان ما ادعاه مكرم باشا بشأن تعيين خدم من عمال المتحجب للخدمة حمدى باشا كذب واقتراء .

خامسا - أن مكرم باشا حين رفع عريضة الى مقام جلالة الملك منضمة هذه الأكاذيب كان يعلم بافك ما افترى ، ومع ذلك فقد اجترأ على تقديمها الى مقامه السامى فى غير خجل ولا حياء . ولكن المثل يقول ( اذا لم تستح فاصنع ما شئت ) .

والله لو أن رجلا غير مكرم قبل بهذا لما تورع من أن يذكره بأنه شيطان أو دجال .

لقد ذكر مكرم باشا فى ختام هذا الفصل من كتابه هذه العبارة « فاية نزاهة هذه التى تنزل بالوزير الى هذا المستوى المتواضع الوضع » وليسمح لى ، أن أسأله بدورى أى خقد هذا الذى ينزل بالرجل الى هذا المستوى المتواضع الوضع ؟!

**ويوجه النائب المحترم عبد الحميد الرمالى الى رئيس الوزراء السؤال التالى :**

« جاء فى الكتاب الذى وضعه مكرم عبيد باشا فى أكثر من موضع أن مشروع البر قصد من وراءه فرض فرائب غير رسمية والانعام برتب ونياشين على اغنياء التبرعين ومكافأة الذين اشتغلوا فيه من الموظفين . كما اشر اشارات غير مستحسنة يشتم من وراءها بعض الشك فى هذا المشروع الخيرى .

فخرجوا من ولعكم أن تبينوا لنا هذه المسألة بما  
يجلو وجه الحق فيها » .

ويحيب النحاس باشا بما يلي :

لم يتورع مكرم عبيد باشا فيما سود من صلحاته ، واخلق من  
أكاذيبه وترهاته ، لتسوي سمعة مصطفى النحاس وآله ، وهلم الولد  
والوزارة أن ينال بأصبع الشر مجال الخير ، ويلسان السوء روح البر .  
وقد أعوزه اختلاق البرهان والدليل ، فلجأ هذه المرة الى الغمز واللمز  
والتضليل .

فهنا وهناك في كراسة تدجيله وإباطيله ، اشارات عابرة غادرة .  
يقول في بعضها ان مشروع البر لم يقصد به الا فتح الباب ، لخلع الرتب  
على الاحباب والاصحاب ، ويقول في مواضع أخرى ان السر في ترقية بعض  
الموظفين ، انما يرجع لما اضطلوا به من أعباء في أمانة صندوق أسبوع  
البر ، أو ما برهنوا عنه من كفاية استثنائية في مراجعة حساباته وأن  
لشلمهم شرع الاستثناء فوق الاستثناء .

وهكذا لم ينق الله ، فيما قصدنا به وجه الله ، ولم يتورع في ظلام  
ما ابتلى به من حقد وشنآن ، أن يتجرد حتى من حب فعل الخير لبني  
الانسان .

لقد بنت فكرة أسبوع البر عند السيدة حرمي في أوائل قيام  
الوزارة سنة ١٩٤٢ بمناسبة عيد الجلوس الملكي وصادت لدينا قبولا ،  
اذ رأينا أن وزارة الشعب كمهدا على النوم جديرة بالآ تقصر جهودها  
في خدمة الشعب على الميدان الحكومي ، وأن من واجبها أن تدعو القادرين  
والموسرين أجاناب ومصريين الى المساهمة في عمل خيري كبير ، يبقى  
ذكره ، ويدوم أثره ، ليخفف عن الطبقات الفقيرة ، بعض ما تقاسيه من  
شظف العيش وشدائد الحياة .

ومع استطاعتنا جعل ذلك المشروع وفديا لهما ودما ، فاننا لم نشأ  
كما لن نشأ ، ان نلبس الخير لباس الحزبية ، أو رداء الجنسية . فدعونا  
لبراعتنا ، ووضع خطته والإشراف على جمع تبرعاته وإقامة حفلاته ، لجنة  
تفهيدية من كرائم السيدات وأفاضل الرجال ، فكان فيها من السيدات  
حضرات صاحبات العصمة حرم مصطفى النحاس باشا ، والليدي لامبسون ،  
ومدام كوتسيكا ، ومدام قطاوي باشا ، ومدام الفريدليان . وحرم عبود  
باشا ، وحرم يوسف صيدناوي باشا ، ومن الرجال مصطفى النحاس  
باشا ، وأمين عثمان باشا ، وفؤاد مراح الدين باشا ، والدكتور

عبد الواحد الوكيل بك ، وحافظ عفيفي باشا ، وأحمد عبيد باشا ،  
والفريد ليان بك ، ومحمد السيد شاهين باشا ، وأحمد كامل باشا ،  
وعبد الحالق حسونة بك .

وقد رحب حضراتهم جميعا بفكرة هذا اليز متهللين متحمسين وانطلقت  
الآراء على السبيل التي تتبع للحصول على موارد هذا المقصد الانساني  
الجليل ، وكانت تلك السبيل هي ما يأتي :

١ - جمع التبرعات والاشتراكات .

٢ - توزيع طوابع باسم قرش البر .

٣ - اقامة حفلات تمثيلية وسينمائية وحفلات شاي بتذكير ذات  
قيمة .

٤ - بيع شارات ولزهار .

ألفت لتنفيذ هذا البرنامج لجان فرعية احداها في القاهرة والاخرى  
بالاسكندرية وثالثة في بورسعيد . وما ان تمت الاستعدادات وبدأت هذه  
الحركة المباركة في يوم ٦ مايو سنة ١٩٤٢ حتى أقبل على المساهبة فيها  
سكان مصر أجمعون ، مصريون وغير مصريين ، موظفون وغير موظفين ،  
تحدوهم جميعا روح من التعاون الاجتماعي امتاز بها والحمد لله عهد  
وزارة الشعب أكثر من سواها ، بلليل ما وصل اليه مشروع ذلك البر  
من نجاح ، وما أقبل عليه الأغنياء من تبرعات كبيرة لمشروعات نافعة أخرى  
كالمجموعات الصحية القروية والمطاعم الشعبية وسواها .

ولما ان رأينا نجاح أسبوع البر منذ ولادته ، ومستهل طلعته ، ككل  
عمل صداه الرافة ، ولحمته المطف والاخلاص ، قررنا أن يمتد ويطوله  
حتى بلغ الأسبوع شهرا ثم شهرين ، وحتى بلغت موارده الصافية في  
٢٠ يولييه سنة ١٩٤٢ مبلغ ٩٨٠٤١ جنيها و ١٤٤ مليما أودع في البنك  
ما عدا جنيها ٥٦٠ مليما في الصندوق - بل لقد زادت بعد ذلك المتحصلات  
الى ٩٨٨٧٠ جنيها ثم الى ١٠٠٣٩٠ جنيها و ٥٢٧ مليما ثم زادت بعد  
ذلك الى ١٠١٧٥٠ جنيها ٤٠٦ مليما وهو رصيد حساب مشروع البر  
الى ١٥ أبريل سنة ١٩٤٢ طبقا لسجلات بنك مصر بالقاهرة الذي أودعت  
فيه تلك الاموال من اول الامر وفوق ذلك ٥٨٤ جنيها و ٣٤٠ مليما قيمة  
المصرفات التي صرفت على المطبوعات والحفلات وسواها .

غير أنه لم تكد تظهر بوادر نجاح تلك الفكرة الانسانية السامية ،  
واقبال جميع الطبقات عليها حتى روع من نجاحها الحاقدون والماسدون ،  
وصمق منها المرجفون والمساسون . ولكن لا عجب فكيف ترضى

نفوسهم ، أو تطمئن قلوبهم الى عمل خاله جليل كهذا العمل ، ندعو اليه حكومة المصوب ويقوم به مصطفى النحاس وحرم مصطفى النحاس ( تصفيق ) .

وكيف تهدي ثأرتهم لنجاحه نجاحا ماديا وأدبيا منقطع النظير ، وهم الذين يتشبهون بانقطاع الصلة بين الوفد ومن يسمونهم أصحاب المصالح الحقيقية ، بل بين الوفد والأمة جميعا ، ويرمونه بالعجز والتقصير في أعماله . حكومية كانت أو شعبية .

اذن فلتنتطلق الألسنة الكاذبة ، ولتتحرك حزازات الصلور الموغرة . بالافتراء والادعاء والتمس في الظلام ، وكيل التهم جزافا ذات اليمين وذات الشمال ، فمن قائل ان هناك عزبة استريت من ذلك المال الحرام ، أو ان عمارة كبرى تنشأ في طريق الأهرام ، وغير ذلك مما أبرء نفسه عن تكراره ، وارتفع بالأذان عن سماعه .

وهي شلطنة عرفناها من خصومنا السياسيين ، اختصونا . دون سوانا من المصريين يحاولون بها بين حين وحين ، التشكيك في ذمتنا ، وهم في ذلك ، علم الله ، من المقترين الخاصين ، يأخذ علينا المدعي في كتاب أباطيله أننا فكرنا في مطالبة الأغنياء بالتبرع بمبالغ كبيرة وانتهاز الفرصة للتمسك الانعام عليهم بالباشوية أو الرتب التي يستحقونها ، ويتمننا كذلك بأننا فرضنا ضرائب غير رسمية على الأهلين باسم مشروع البر ، فبالله انظروا الى أي مدى سخيف من التصنت النحط هذا الجاحد لوطنه ، المتكرر لانسانيته في سبيل غوايته .

نعم لقد فكرنا في أن نلتبس الانعام على كرماء المحسنين لأسبوع البر وإى عيب أو ضير في ذلك التفكير ، وقد تفضل من قبل جلالة الملك فاروق فأنعم بمثل تلك الألقاب على المحسنين في مشروع مكافحة الحشاء وغيره من المناسبات الكريمة التي قصد بها الى خير الطبقات العاملة الفقيرة في البلاد . بل أى عجب في ذلك ومنزل تلك الانعامات كانت ولا تزال من خير تقاليد الأسرة العلوية من عهد محمد على الى اسماعيل الى فؤاد الى جلالة الملك فاروق ، كما هي من تقاليد الملوك والحكومات في مختلف الأمم من أقدم العصور .

وكذلك أى عيب هناك في أن تسامح هذه الحكومة وإى حكومة أخرى ، في حركة الخير ، بأن تسمح بعرض تذاكر التبرعات والاشتراكات والحفلات ، وطوايع البر والشارات في كل مكان حكومي ، أو غير حكومي في العاصمة أو المدن أو الأقاليم ، أو تسمح بدعوة رواد الملاهي والمسافرين بالسكك الحديدية لدفع ملاليم فوق تذاكرهم دون ضغط أو اجبار . ألم يكن هذا أمرا سبق له مثيل بل مائة مثيل ، لأعمال بر سابقة باهرة كجمعية

الهلل الأحمر التي كُنت لها مالا كثيرا من ملائيم جباها لها أصحاب الملاهي ،  
وجمعية المواصفة بالاسكندرية التي كانت تساع تذاكر يانصيبها في  
شبابيك مصلحة البريد ومصلحة السكك الحديدية ، وكالجمعية الخيرية  
الإسلامية وجمعية العروة الوثقى وسواها وسواها من الجمعيات النافعة  
التي ما كانت لتنشأ أو تعيش لولا مساعدة الحكومة وتسيجيمها بمسئله  
الصفة وسواها . وما أنتم أولاء ترون حضراتكم مشروع يوم المستشفيات  
كيف يطوف المتطوعون به على دور الحكومة وفي الطرقات فيحصلون التبرع  
له من كل من يصادفون .

إن العيب الحقيقي هو أن تتقاعس الحكومة عن مثل هذه المساعدة  
الأدبية في مثل تلك الظروف ، ولكنه الحق قد جعل صاحب العريضة  
والكتاب ومن على شاكلته يرون في الخير شرا وفي النور ظلاما ، بل  
يتوهمون القذى في عين جاورهم ، ولا يرون الخشية في عيونهم وماكينهم .  
فلندعهم إذن في غيظهم يضلون ، وفي ضلالتهم يسهون ، ولنعذ الى  
إيرادات أسبوع البر ومصرفاته ونظمه وأعماله .

حرصت اللجنة من مبدأ الأمر على أن تفتح لاسبوع البر حسابا جاديا  
في أحد المصارف المالية وهو بنك مصر بالقاهرة وأن تودع فيه أولا فأولا  
التبرعات وما يجمع من أموال الهبات وغيرها من الموارد التي قررتمها  
اللجنة التمهيدية .

واختارت اللجنة لها سكرتيرا عاما هو حضرة صاحب المسالي أمين  
عثمان باشا للإشراف على حركة الموارد المشار إليها يساعده في ذلك  
حضرتا جورج دوماني بك ، والأستاذ عبد المقصود حمزة .

وحيثما قللت حسابات المشروع في ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٢ دعت  
اللجنة لمراجعة الحسابات والمستندات أحد المحاسبين القانونيين وهبوا  
المستر ١٠٠ مور أحد شركاء الهيئة الحسابية المسماة بريس ووتر هاوس  
بيت وشركاهم ، فراجع تلك الحسابات ومستنداتها وقدم في ٣ أغسطس  
سنة ١٩٤٢ التقرير الآتي تعرييه :

« حضرات أئحاب العالي والسعادة رئيسة وأعضاء لجنة أسبوع  
البر بالقاهرة » .

قد فحصت البيانات المرفقة عن إيرادات أسبوع البر في المدة المنتهية  
في ٢٠ يولييه سنة ١٩٤٢ كما فحصت المستندات والإيصالات المتعلقة بذلك  
وكذلك البيان المضي الذي وصلنا من رئيس لجنة الاسكندرية .

وقد تأكدت شخصيا من أن الرصيد الصافي وهو ٩٨٠٤١ جنيهها  
و٩٤٤ مليما مودع فعلا في بنك مصر كما تبيننت من صحة التذاكر والطوايع

( صفوات ما قبل الثورة ج ٤ ) - ٣٣٧

الباقية فى ايدى الموزعين حتى ٢٠ يولية سنة ١٩٤٢ وتبلغ قيمتها ٢٦٤٣ جنيها .

واننى اشهد بان البيانات المرفقة تبين بحق وصدق خلاصة ايرادات اسبوع البر الى نهاية ٢٠ يولية سنة ١٩٤٢ »  
٣ اغسطس سنة ١٩٤٢

ر.١٠ مور

مراقب فخرى ومحاسب قانونى

وفى الوقت نفسه قدم حضرة الأستاذ عبد المقصود حمزة تقريراً  
نصه كالاتى :

« الى حضرة صاحبة العصمة رئيسة لجنة اسبوع البر

والى حضرات الاعضاء المحترمين

فحصت البيان الحسابى الموضح اعلاه عن المدة المنتهية فى ٢٠ يولية سنة ١٩٤٢ مستقلاً عن المستر ر. أ. مور وحلصت من فحصه الى نفس النتيجة التى وصل اليها جنابه من حيث صحة الحسابات وصدقها . وهذه شهادة منى بذلك »  
٣ اغسطس سنة ١٩٤٢

عبد المقصود حمزة

محاسب قانونى

وبعد أن قدم المحاسبان القانونيان المشار اليهما تقريريهما أعلنت  
حضرة صاحبة العصمة رئيسة لجنة مشروع البر البيان الآتى فى الصحف  
بتاريخ ٩ اغسطس سنة ١٩٤٢ .

« حرم مصطفى النحاس باشا رئيسة لجنة مشروع البر ، يسرها  
أن تعلن أن عملية جمع التبرعات للمشروع قد انتهت وقام بفحصها حضرات  
المستر ر. أ. مور المحاسب القانونى يكتب برايس ووترهوس وبنت  
وشركاهم ، والأستاذ عبد المقصود حمزة المحاسب القانونى بوزارة المالية  
كل منهما على حدة . وبعد أن استوتقا من المبالغ المودعة فى بنك مصر  
لحساب المشروع وقارناها بالمستندات الموجودة تحت يد اللجنة قدم كل  
منهما تقريراً منفصلاً مؤيداً لصحة الحساب .

ورئيسة اللجنة تنتهز هذه الفرصة وتقدم وافر شكرها الى جميع  
حضرات أعضاء اللجنة الذين عاونوها معاونة قيمة فى القيام بهذا المشروع  
الخيرى الجليل وكان للمشقة التى تكبدوها والمجهودات التى بذلوها أكبر



ففضل فيما صادفه من النجاح والتوفيق ، كما تقدم شكرها الجزيل الى جميع حضرات المتبرعين الكرام على كبير عطفهم ، وكرم اديبتهم ، وعظيم برهم بالفقراء الموزين وتدعو الله أن يجزى الكل عن الانسانية خير الجزاء .

هذا وقد بلغ المتحصل حتى الآن ٩٨٧٠ و٩٨٧٠ جنيهها ، وهو كما سبق البيان مودع ببنك مصر باسم مشروع البر . وقد أأت رئيسة اللجنة تكوين لجنة خاصة لفحص المقترحات المختلفة التي قدمت أو تقدم لاستخدام هذا المبلغ واختيار أصلحها للتنفيذ في القاهرة وفي الاسكندرية وغيرها والاشراف على تنفيذه والصرف عليه من المبلغ المذكور .

وقد قبل عضوية هذه اللجنة كل من حضرات أصحاب المعالي والسعادة والمزة ، اللىدى لا ميسون ، مدام جوزيف صيدناوى باشا ، عبد الواحد الوكيل بك ، أمين عثمان باشا ، حافظ عفيفى باشا ، محمد السيد شاهين باشا ، عبد الحالى حسونة بك ، أحمد كامل باشا ، أحمد عبود باشا ، محمد أحمد فرغلى باشا ، المسيو كوتسيكا ، صبحى بك الشوربجى ، محمد حسن القمامى بك ، جورج دوماى بك ، الأستاذ عبد المقصود حمزة .

واختاروا من بينهم حضرة صاحب المعالي أمين عثمان باشا سكرتيراً وحضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا أميناً للصندوق ، وحضرة الأستاذ عبد المقصود حمزة مراقباً للحسابات .

وقد أخطر حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بنك مصر بذلك وبأن يكون المبلغ المودع تحت تصرف هذه اللجنة ، على أن تكون شيكات وأوامر الصرف موقعا عليها من رئيسة اللجنة ومن أمين الصندوق ومراقب الحسابات ومؤشرا عليها بالاعتماد بتوقيع مقامه الرفيع .

ولم تكثف اللجنة في حرصها على سلامة أسبوع البر من كل تهمة أو صيب بهذه المراجعة القانونية بل أنها قامت في شهر أغسطس سنة ١٩٤٢ : بنشر تفاصيل الحساب الختامى وتقريرى المستر مور والأستاذ عبد المقصود حمزة المشار إليهما في الصحف عامة عربية وأجنبية بل نشرت كذلك قوائم كاملة بأسماء المتبرعين الذين لم يأخذوا تذاكر اشتراكات أو حفلات واحداً واحداً مع ذكر المسالغ التى تبرع بها كل من حضراتهم ، وقدمت اللجنة ذلك بندا في الصحف من رئيسة أسبوع البر في ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، هلمنا نصه :

« حرم مصطفى النحاس باشا رئيسة لجنة أسبوع البر بعده أن أعجزها المصاب الفادح ( تشير الى وفاة المفطور له والدها ) فترة عن إصدار بياناتها الخاصة بالمشروع تشرف بأن تعلن أنها ستعشر يوم الخميس

الموافق ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٢ في جميع الجرائد العربية والاfrنجية  
التقريرين المقسمين من حضري المحاسبين القانونيين المستر أ. مور ،  
والاستاذ عبد المقصود حمزة عن حساب المشروع لغاية ٢٠ يولية مسنة  
١٩٤٢ مضافا اليهما ما جده من الحساب لغاية يوم النشر ومسوعين باسماء  
جميع حضرات المتبرعين للمشروع في جميع نواحي البلاد .

وهي ترجو اذا رأى أحد حضراتهم أن اسمه لم يظهر في القائمة أن  
يبادر الى ابلاغ ذلك لحضرة صاحب المعالي أمين عثمان باشا سكرتير اللجنة  
بمعنائه بديوان رئاسة مجلس الوزراء للتحقق من الأمر واصلاح الخطأ  
إن كان .

هذا ومستعدي اللجنة التنفيذية التي سبق الاعلان عنها عقب ذلك  
مباشرة للقيام بمهمتها » .

وقد وردت خطابات بمصد ذلك من عشرين شخصا فقط لم يقرروا  
اسماهم بين مئات المتبرعين ، ومن أولئك العشرين تسعة من الاسكندرية  
تبرعوا بمبلغ ٨٠٠ جنيه واضمح وجود تبرعاتهم في البنك وإن سببه. علم  
ذكر اسمائهم كان لعدم استيفائنا في نشرة التبرعات الأولى والثانية  
المرسلة من لجنة الاسكندرية ، ١١ من جهات أخرى جملة تبرعاتهم ١٩٩  
جنيها و ٩٠٠ ملهم وجد أن ستة منهم تبرعوا بتذاكر اشترك أو حفلات  
مقدادها ٥٧ جنيها وثلاثة تبرعوا بمبلغ ٦٧ جنيها و ٩٠٠ ملهم وسقطت  
اسمائهم سهوا مع وجود المسالغ في البنك وواحد لم يذكر اسمه لأن  
الشيخ الذي كتبه بمبلغ ٢٠ جنيها لم يقبض وواحد بمبلغ ٢٠ جنيها نشر  
التبرع تحت اسم الشبركة المتبرعة دون اسم اصحابها وواحد بمبلغ ٣٥  
جنيها نشر التبرع باسم تلاميذ بدلا من كلمة معلمين في المدارس . . .

وفي ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ دعيت اللجنة التنفيذية لعقد أول جلسة  
لها للنظر في حالة المشروع من الوجهة المالية وما تقترحه من وجوه النير  
التي توجه لها تلك الاموال . وفي تلك الجلسة قدم حضرة صاحب السعادة  
الدكتور حافظ عطفى باشا أمين الصندوق بيانا عن مالية المشروع الى أول  
سبتمبر سنة ١٩٤٢ . وقررت الهيئة بعد مناقشة عامة أن تشكل لجنة  
فرعية من حضرات اصحاب المعالي والسعادة والعزة : أمين عثمان باشا ،  
الدكتور عبد الواحد الوكيل بك ، محمد السيد شاهين باشا ، عبد الخالق  
حسونة بك ، أحمد كامل باشا ، أحمد عيود باشا ، جناب الميسو تيودور  
كوتسيكا وذلك لبحث الاقتراحات العديدة التي قدمت من الهيئات المختلفة  
والافراد وكذلك من أعضاء اللجنة التنفيذية لاختيار اصلها للتنفيذ .

وقد قامت تلك اللجنة الفرعية بدراسة واقية وقدمت تقريرا

مستقيضا . باقتراحاتها النهائية في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ واعتمد هذا التقرير في ٢ فبراير سنة ١٩٤٣ وتقرر فيه ما يأتي :

( أولا ) أن توجه أموال أسبوع البر الى خدمة الطفولة من الجهات الصحية والاجتماعية والخلقية والمهنية بين الطبقات العاملة والفقيرة في المدن على أن يشمل ذلك الطفولة في مختلف أدوارها .

( ثانيا ) أن تنشأ لذلك الغرض ١٦ مؤسسة منها ٧ دور لكفالة الطفل ، أربعة في القاهرة و٢ باسكندرية و١ ببورسعيد و٧ مبرات اجتماعية للصبيان و٤ بالقاهرة و٢ باسكندرية و١ بطنطا ، وداران لكفالة الفتيات احدهما بالقاهرة والاخرى بالاسكندرية .

( ثالثا ) أن يخصص من أموال أسبوع البر مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه للاستقلال بشراء اطينان زراعية من الحكومة توقف للانفاق على المشروعات ، وأن تطلب اللجنة الى الحكومة مساعدتها سنويا بمبلغ من المال وغير ذلك من المساعدات التي تقدمها للهيئات الخيرية والاجتماعية الأخرى .

وقد شرعت الهيئة فعلا في تنفيذ هذه المشروعات كما أنها قررت في النهاية تغيير صفتها الى جمعية دائمة باسم « الجمعية المصرية لأسبوع البر » مع وضع قانون لها صار تسجيله رسميا لاعطائها الشخصية المعنوية . وصار مجلس ادارة الجمعية مكونا من ١٢ عضوا هم حضرات :

رئيسة	حرم مصطفى النحاس باشا
سكرتيرا عاما	أمين عثمان باشا
سكرتيرا عاما مساعدا	الدكتور عبد الواحد الوكيل بك
أمينا للصندوق	الدكتور حافظ عفيفي باشا
أعضاء	الليدي جاكولين لامبسون
	حرم يوسف صيدناوى باشا
	فؤاد سراج الدين باشا
	محمد السيد شاهين باشا
	أحمد عبود باشا
	محمد أحمد فرغل باشا
	السيو تيودور كوتسيكا
	جورج دوماني بك

وهكذا ترون أن مشروع البر ولد وشب ونهض بريثا خالصا لوجه الله تعالى ، بعيدا عن السياسة والحزبية والعنصرية والجنسية . ولا غرو فهو ميدان خير للانسانية المذبذبة ما كان أجدر أن ينأى المفرضون بجانيهم عن تناوله بالفم واللز واللمس والتضليل .

وانى أودع في مكتب المجلس ملفا عن هذا المشروع النبيل الكريم  
شاملا للمستندات المالية التى ذكرنها فى هذا البيان ومجموعة من الصحف  
العربية والاfrنجية التى نسرت فيها نداءات رئيسة الأسبوع وحساباته  
الختمية وتقارير المحامين القانونيين وشاملا كذلك لمحاضر جلسات اللجان  
وقانون الجمعية الخيرية التى كسبتها البلاد من هذه الحركة المباركة وهى  
الجمعية المصرية لأسبوع البر .

هذا هو أسبوع البر الذى غمز فيه الغماز ما شاء له حقه الدفين ،  
وغله الكمين ، وهذه هى تطوراته ، بل حساباته التى سئلنا عنها أكثر من  
مرة كأننا كنا لها من المختلسين ، أو بها من المنتفعين ٠٠٠٠ وهذه هى  
أعماله تنطق عنا بالحق ، هل نعمل لوجه الله وخدمة الشعب الوفى ، أم  
نقصد التجارة ووجه الدعاية كما يافك الأفاك الدعى !!

لقد قال فينا ما قال ، وعاب فينا بما أراد ، حتى بلغت سفاهته  
حد العجز ، طعن فى كل شريف وفى كل مشروع ، وخاض فى الأظهار  
وفى جليل الأعمال ٠٠٠٠ وقام البرهان الذى لا ياتيه الباطل من بين يديه  
ولا من خلفه ، على كذبه وسفاهته ، بل على اجرامه وسوء نيته .

يقول بعض العلماء ان المنتفع بالجريمة أو محاول الانتفاع من وراء  
مجرم ٠٠٠ ٠٠٠ ولا شك فى هذا القول ولا مرا ٠٠٠ ٠٠٠ اذن فمكرم  
عبيد الذى لم يسء الى شخص مصطفى النحاس وحده ولا الى وزراء مصطفى  
النحاس وحدهم ، ولا الى برلمان الأمة وحده ، ولا الى مختلف الطبقات  
والرجال من قضاة ومحامين وموظفين ومهندسين وعمال ورجال ونساء  
فلط ، مكرم عبيد الذى اساء الى هؤلاء جميعا ٠٠٠ الق .

## الفصل الثاني

### استجوابان هامان والنتيجة كالعادة الانتقال الى جدول الأعمال

رأى الشيخ المحترم محمد حسين هيكل أن يستجوب  
الوزارة عن بيانها الخاص الذي ألقى بجلسة  
١٢/٤/١٩٤٣ ردا على سؤال حضرة الشيخ المحترم  
الأستاذ محمد عبد المجيد العبد وذلك على النحو التالي :

د أرجو أن تتفضلوا فتبلغوا حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس  
مجلس الوزراء أنني سامعجوب رفعت في البيان الذي ألقاه بجلسة  
الشيخ يوم الاثنين الماضي ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ ردا على سؤال حضرة  
الشيخ المحترم محمد عبد المجيد العبد وعن الخطبة التي رسمها ورفعت في  
البيان المذكور بخصوص ما نسبته حضرة صاحب السعادة مكرم عبید باشا  
إليه وإلى زملائه في العريضة التي رفعها إلى مقام جلالة الملك وأذاعها في  
الناس بعنوان « الكتاب الأسود في العهد الأسود » .

وسيتناول استجوابي مناقشة البيان والخطبة التي رسمها فيه من  
حيث مخالفتها للمبادئ والتقاليد الدستورية .

ويجيب رئيس الوزراء - مصطفى النحاس - على استجواب الدكتور  
هيكل باشا ببيان جاء فيه :

عندما طلب مني تحديد موقف الحكومة بشأن مسئولية واضع الكتاب  
الأسود ، وتشرفت بإلقاء الجواب عن ذلك بجلستكم الموقرة ، عنيت كل  
الناية ببيان خطة الحكومة وأوضحت مبلخ انطباقها على المبادئ  
الدستورية ، وقد رأى سعادة الشيخ المحترم محمد حسين هيكل باشا مم

ذلك أن يستجوب الحكومة في دستورية هذه الخطوة ، مدعيا أنها تخالف الدستور وتقاليد ، ومبدأ انفصال السلطات .

وانه ليسرني أن أعود الى مناقشة هذا الموضوع حتى لا أدرج مجالا لقائل . فالأمر من الوضع والجدل بحيث لا يحتمل أى مرأ .  
فمن حق كل حكومة - بل من واجبها - أن تطمئن دائما الى رضا البرلمان عنها وعن سياستها ، والى ثقة مجلس النواب بها ، واطمئنانه الى تصرفاتها ، فإذا ما وجه اليها نقد أو اتهام بشأن تصرف من تصرفاتها فى شئون الدولة سواء كان ذلك فى صورة سؤال أو استجواب أو غير ذلك ، كان حقا عليها أن تتقدم الى البرلمان فوراً بحسابها ، فإذا رضى عن سياستها ووثق بها استمرت فى مباشرة شئون الدولة .

هذا هو الوضع الطبيعي الذى رسمه مواد الدستور ، وهو الوضع المتفق مع روحه ، والحكم فى ذلك واحد ، مهما اختلفت الوسائل التى تهاجم بها الحكومة ، وسواء أكان ذلك داخل البرلمان أم خارجه .

قال حضرة المستجوب : لقد اتهمكم كاتب العريضة وموزع الكتاب بتهم ، فإن كانت كاذبة فحاكموه ويلفوا القضاء المختص وحده بمحاكمة القاذفين ، فإذا فصل القضاء فى موقفه منكم كان قوله فصل الخطاب .

ناقشت هذا فى بيانى السابق متطعيا وسياسيا ، واليك اليوم مناقشته من الوجهة الدستورية . فالمادة ٦٦ من الدستور المصرى تنص على « أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تادية وظائفهم » .

فالدستور المصرى كالدساتير الأجنبية ، وبخاصة الدستور البلجيكي والفرنسي ، لا يبيح أن ينتقل الى القضاء العادى أمر النظر فيما يوجه الى الوزراء من اتهامات بشأن تصرفاتهم فى أثناء تادية وظائفهم .

وبالرجوع الى محاضر لجنة الدستور ، عند ما تناقشت فى اتهام الوزراء ومحاكمتهم ومستوليتهن ، نجد أن حضرة محمد على بك اقترح أن يكون لمجلس النواب حق الاتهام ، وللمجلس الشيوخ حق المحاكمة .

وعلى أساس هذا الاقتراح جرت المناقشات التالية :

« حضرة توفيق رفعت بك - انى أميل الى رأى حضرة محمد على بك لأن الجرائم التى تنسب الى الوزير فى هذه الحالة انما هى جرائم سياسية ورجال السياسة أقدر من رجال القضاء على وزنها وتحديد جهات المسئولية . كما أنه يحسن أبعاد القضاء بقدر الإمكان عن السخول فى المسائل السياسية » .

هذا الى أن المحاكم إنما ترجع في تعيين المسؤولية وتوقيع العقوبة الجرائم المنصوص عليها في القانون ، والجرائم السياسية ليس لها قانون يسطرها ويحدد أنواعها ، فالعقوبة على الجرائم الوزارية إنما يعينها البرلمان طبقا للظروف وطوعا للقدار المسؤولية السياسية .

حشرة طلعت باشا - تريدون الجرائم التي تقع من الوزراء بسبب وظائفهم ؟

حشرة رفعت بك - لذلك أرى أن يكون القضاة قضاة سياسيين أى أعضاء مجلس الشيوخ لأنهم تمرنوا في الأمور السياسية وحذقوها وهم الذين يحسنون تقديرها وإيقاع العقوبة المناسبة لها .

حشرة عبد الحميد بدوى بك - بدأت مسؤولية الوزراء جنائية ولكن المسؤولية السياسية نسختها تقريبا . ونظرا لما في المسؤولية الوزارية من السهولة والمرونة والكفاية مع ذلك تدرج للعرف في أوروبا الآن على عدم محاكمة الوزراء محاكمة جنائية اكتفاء بمسئوليتهم السياسية أمام البرلمان . والوزارة التي يكون في عملها ما يوقفها موقف المسؤولية الجنائية تسقط ولا تحاكم » .

( جلسة ٣ مايو سنة ١٩٢٢ ) .

هذه هي المبادئ التي على أساسها وضعت المادة ٦٦ من الدستور وما بعدها .

وقد كلفت سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ببحث هذا الموضوع من جميع نواحيه ، فقدم الى مذكرة استخلص فيها من أحكام الدستور ما يلي :

« ( أولا ) أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم المشار إليها .

« ( ثانيا ) أن لمجلس الأحكام المخصوص فيما يتعلق بهذه الجرائم اختصاصا مطلقا من شأنه جعل السلطة القضائية العادية غير مختصة بالنظر فيها .

« ( ثالثا ) أن مجلس الأحكام المخصوص يظل بالنسبة للوزراء السابقين الهيئة المختصة وحدها بالنظر في الجرائم التي تكون قد وقعت منهم في أثناء تادية أعمال و وظائفهم .

« ويستتبع تخويل مجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء أن قواعد الاجراءات الجنائية لا تتبع في هذا الصدد ، فلا يكون للنيابة العمومية

الحق في مباشرة الدعوى الجنائية من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى يتقدم بها أحد الأفراد . كذلك لا يكون لهؤلاء الحق في رفع دعوى الجنحة المباشرة .

» والحكمة في تقرير هذا النظام الخاص إيجاد الضمان الكافي للوزراء وصون المصلحة العامة وأعمال الدولة من الطعن والتشهير من أي فرد كان نحت تأثير الخصومات الحزبية والعداوات الشخصية . كما أن التهم التي توجه الى الوزراء بسبب تادية وظائفهم هي في الغالب تهم سياسية ، ومجلس النواب بصفته هيئة سياسة أقدر من غيره على وزنها ونقد التائج المترتبة عليها .

» وقبما يتعلق بسلطة المحاكمة ينص الدستور في المادة ٦٧ على تاليف مجلس الأحكام المخصوص الذي له وحده حق محاكمة الوزراء من رئيس المحكمة الأهلية العليا ( محكمة النقض الآن ) ومن أعضاء من الشيوخ ومن قضاة هذه المحكمة .

» ومما لا شك فيه أن توزيع الاختصاص بين الهيئات القضائية على الوجه المبين في القانون يعد من النظام العام ، ويكون الأمر كذلك من باب أولى إذا كان الاختصاص محددًا ينص الدستور ذاته .

» ومما يترتب على ذلك أن عبارة الدستور التي عنيبت بتحديد اختصاص مجلس النواب وحده في اتهام الوزراء واختصاص مجلس الأحكام المخصوص وحده بمحاكمتهم تنفي بطريقة قاطعة إمكان اتخاذ الإجراءات الجنائية قبل الوزراء ومحاكمتهم بمعرفة أية هيئة أخرى .

» ويدهى أن للوزير الحق في التقدم الى المحاكم العادية بطلب محاكمة أحد الأفراد عن جريمة تكون قد ألحقت بالوزير ضرراً ، شأنه في ذلك شأن باقي الأفراد . أما الوزير الذي أسندت اليه جرائم اتهم بارتكابها في أثناء تادية وظيفته فانه إذا آثر رفع الأمر الى المحاكم العادية في صورة تهمة قذف بدلا من الاتجاه الى البرلمان يكون قد خالف روح الدستور ، ذلك لأن دعوى القذف في حق موظف عام تنطوي على مرحلتين متميزتين احدهما عن الأخرى . فالتهم له الحق في إقامة الدليل على صحة الوقائع موضوع الاتهام ، الأمر الذي يوجب على المحكمة تحقيق الوقائع المسندة الى الوزير قبل الوصول الى مرحلة البت في تهمة القذف وتقرير العقوبة الملائمة لها ، ومما لا شك فيه أن تحقيق الوقائع في جرائم القذف يعد أهم عنصر في الدعوى .

» ومن المسلم به أن الحكم على تصرفات الوزير لا يمكن أن تباشره الا الهيئة الخاصة المشار اليها في الدستور ، وأن تقديم القاذف الى النيابة



العمومية والسلطة القضائية العادية من شأنه سلب البرلمان حقه في الرقابة على أعمال الوزراء وتفويت الأغراض التي توخاها الدستور من تقرير نظام خاص لاتهامهم ومحاكمتهم \* ( انتهى رأى سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ) .

وليس هذا القول بجديده . فقد ورد في مذكرة إضاحية لمشروع خاص بمحاكمة الوزراء كانت وزارتي في سنة ١٩٣٠ قد شرعت في وضعه ما نصه :

« اذا كان لا بد من وضع القانون الذي يشير اليه الدستور يجب عند تنديده هذه الأحوال « أي أحوال مسئولية الوزراء » الاكتفاء منها بما يعد ارتكابه عدوانا على سيادة الأمة وسلامتها ، أو ضارا بمصلحة عامة كبرى ، وأن يترك ما دون ذلك للمسئوليتين السياسية والمندية يؤخذ بهما الوزراء على حسب الأحوال ، وهذه هي الغاية التي رأت الحكومة أن تحققها بوضع مشروع القانون المرافق » .

حتى صدقي باشا نفسه عندما نسخ دستور سنة ١٩٢٣ وضيق من اختصاص البرلمان فنقل الى القضاء اختصاص البرلمان بمحاكمة الوزراء ( المادة ٦٧ وما بعدها ) وعلل ذلك في مذكرته بأن « تطور الأنظمة البرلمانية أحل المسئولية السياسية محل المسئولية الجنائية ولم يصعد لها ذكر أو تطبيق في هذا العصر » . وجاء بالمذكرة أيضا « وإذا قدر بالرغم مما تقدم أن هيئة تشريعية رأت أن يتنص على جرائم خاصة بالوزراء فينبغي ألا تكون العقوبة غير سياسية ولا تتعلق الحرمان من الحقوق الوطنية حرمانا مؤقتا أو نهائيا ، وذلك للعلامة بين العقوبة والجرم الذي هو بطبيعة عمل سياسي » .

ان النص الوارد في الدستور المصري بالمادة (٦٦) أصرح النصوص من جميع دساتير العالم ، فهو يجعل لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء كما يجعل لمجلس الأحكام وحده حق مقاضاتهم ، ولعله في ذلك أقرب الى النظام البلجيكي .

أما النظام الفرنسي ، فان المادة ١٢ من الدستور الفرنسي تنص على جواز اتهام الوزراء بالنسبة للجرائم التي يرتكبوها في أثناء تادية وظائفهم أمام مجلس الشيوخ ، ومع هذا فإنه في غضون العشرين سنة الأخيرة أثيرت في فرنسا عدة حملات بالغة منتهى الشدة تنطوى على قذف موجه الى بعض الوزراء ، ويوجه خاص للمسيو فلاندان ، والمسيو شوتان ، والمسيو بلوم ، والمسيو سالانجرو بشأن بعض تصرفات لهم . وفي كل ذلك لم تتخذ أية اجراءات أمام المحاكم القضائية العادية بل رفع أمراها الى البرلمان حيث كانت موضوع مناقشات حادة دون أن تصل الى مرحلة طلب الاتهام .

فاذا كان هذا يجري في فرنسا مع الصيغة الجوازية بالمادة ١٢ .  
فهل يجوز أن يجري في مصر غير ذلك والنص عندنا قاطع صريح ؟

وهل يجوز أن يطلب بطريقة ملتوية جواز تعليق الأمن في وقت واحد  
أمام القضاء بالنسبة للقاذف وأمام البرلمان بالنسبة للوزير في حين أن  
القول الفصل والآخر بالنسبة لتصرفات الوزراء في شئون الدولة هو  
البرلمان على النحو الذي تشرفت ببيانه ؟

أمام هذا كله ما كان لي ولا لغيري أن يخرج على حكم الدستور فينقل  
اختصاص البرلمان إلى القضاء - وإذا كان صاحب الكتاب قد هرب من  
ساحة البرلمان ، فليس هذا بضيق على البرلمان حقا ، ولا مضيق عليه  
اختصاصا ، فالقول هنا قول الدستور ، وإذا قال الدستور وجب علينا  
احترام أحكامه لأنها من النظام العام .

هبوا حضراتكم أن التهم التي قذف بها صاحب الكتاب كانت بصدد  
تنفيذ مشروع عام هام كمشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان مثلا ،  
فهل كنا ننتظر فصل القضاء في مثل هذه التهم ، ويظل اقرار الموضوع  
وتنفيذه مدة نظره أمام المحاكم ولقد تمتد إلى سنين ؟

يذكرون السوابق ، ولا أرى أية سابقة تنطبق على حالتنا .

لقد حرصت قبل تقرير خطتي بإزاء المريضة التي رفعت إلى جلالة  
الملك على أن أدرس الموضوع من جميع نواحيه وأن أرجسح إلى السوابق  
البرلمانية في البلاد العريقة في النظام الدستوري ، وانتهيت من بحثي إلى  
الخطة التي قورتها .

أشار حضرة المستجوب إلى سابقة في النظام الدستوري البلجيكي ،  
وهي سابقة المسيو فان زيلاند . وردا عليه أدلى اليكم بالبيان الصحيح  
عنها .

كان المسيو فان زيلاند وكيلًا لمحافظة البنك الوطني بلجيكا ، وفي  
أول سنة ١٩٢٥ أسندت إليه رئاسة الحكومة لمعالجة الأزمة المالية .

وفي سنة ١٩٣٧ - ولم يكن المسيو فان زيلاند إذ ذاك عضوا في  
البرلمان - انتهم فرصة انتخابات جزئية لمرش على الناحيتين سياسته  
وكأنه محل طعن شديد من أحزاب المعارضة فلما فاز على منافسه في  
الانتخابات ، وهو زعيم المعارضة ، وانتخب بأغلبية كبيرة جدا .

بذلك المعارضة بصد هذا الانتخاب حملة صحفية عنيفة على أعمال  
مجلس إدارة البنك الوطني أيام كان المسيو فان زيلاند عضوا فيه ، وقد  
أخلت على المسيو فان زيلاند أنه بقي يتسلم مكافأة من البنك لنفسه

جلساته بوصفه وكيلًا لمحافظ البنك بعد أن كان قد استقال من هذا المنصب ليتولى رئاسة الوزارة • فأقام مجلس الإدارة دعوى على أصحاب الحملة الصحفية غير أن المسيو فان زيلاند طلب إلى مجلس النواب في سبتمبر سنة ١٩٣٧ عقد جلسة غير اعتيادية للنظر فيما كان من تلك الأمور يتصل به شخصيًا • فدفع عنه التهمة في هذه الجلسة وانتهى النقاش في ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٧ بقرار من المجلس أولاه فيه الثقة بأغلبية ١٣٤ صوتًا ضد ٣٤ •

من ذلك ترون حضراتكم أن الموضوع كله نظر في البرلمان البلجيكي وأن البرلمان قد انتهى فيه إلى الثقة بالوزارة بأغلبية ساحقة ولم يوكل للمحاكم أن تنظر في هذا الموضوع •

واليكم سابقة أخرى في النظام الدستوري الانجليزي أقوى وأصرح دلالة في هذا الموضوع :

في سنة ١٩١٢ أثار بعض الجرائد المعارضة للحكومة الانجليزية بصدد عرض مشروع اتفاق بين الحكومة الانجليزية وشركة ماركوني على البرلمان ، أثار هذه الجرائد حملة على ثلاثة من الوزراء في وزارة المستر اسكويت اتهمتهم فيها بالرشوة وباستغلال النفوذ وباستغلال أسرار الدولة • فلم يحول الموضوع إلى المحاكم ، بل فحص في البرلمان (في مجلس العموم) وطلب أحد الوزراء وهو الوزير أمضى مشروع العقد تأليف لجنة برلمانية لتقرير ما إذا كان الاتفاق مرضيًا ويجب إقراره أم لا ، وأن يضاف إلى مهمتها فحص الملابس المتصلة بالاتفاق •

فمكنت لجنة الفحص ذلك ، وقد استبعدت اللجنة تهمة الرشوة وقدمت تقريرًا عن مشروع العقد وملايسات التعاقد •

وقد أقر الوزراء الثلاثة أمام اللجنة البرلمانية وأمام المجلس بخطبتهم في شراء أسهم في شركة ماركوني الأمريكية •

وبخطبتهم في إخفاء هذه الواقعة عندما نوقش المشروع في المجلس قبل إحالته على اللجنة •

وكذلك تعهدوا بأنه لا يمكن أن يتكرر مثل ما وقع منهم •

وقد استغرقت مناقشة الموضوع يومين كاملين في مجلس العموم •

وفي أثناء المناقشة اقترح أحد أعضاء المعارضة أن يصدر المجلس قرارًا بتسجيل الخطأ والأسف والوعد •

فعارض في ذلك المستر اسكويت رئيس الوزارة •

ثم أخذ الرأي فكانت النتيجة ٣٤٦ صوتا مع الوزارة و٢٦٨ ضدها ،  
واعتبر الموضوع منتهيا بذلك ، وبقيت الوزارة في الحكم .

ويلاحظ أن اللجنة التي عينت لفحص هذا الموضوع هي لجنة برلمانية  
مكونة من أعضاء مجلس العموم دون غيرهم . وهذه اللجنة هي ما تسمى  
باللجنة المختارة (Select Committee)

ويلاحظ أيضا أنه يوجد في النظام الانجليزي لجنتان أخريان احدهما  
تسمى باللجنة المستديرة Standing Committee وهي اللجنة التي تنتخب  
كل عام كما يحصل عندنا وتتألف من أعضاء برلمانيين دون غيرهم ،  
والثانية تسمى باللجنة المقررة بمقتضى قانون Statutory committee  
وهذه اللجنة هي التي تعين بمقتضى قانون لاحوال خاصة ، ويجوز أن يعين  
فيها مع أعضاء البرلمان أعضاء من غير البرلمان ، وهذه ليست بالحالة التي  
شرحناها في سابقة الاتفاق مع شركة ماركوني .

ان الكتاب يشمل مسائل سياسية مما يدخل في باب الجدل السياسي  
بين الأحزاب والهيئات ، كما يشمل مناقشة تصرفات منسوبة للوزراء في  
أثناء قيامهم بشئون الدولة .

فأما الجدل السياسي ، فلا شأن للمحاكم به ، ولا يصح أن يقدم عليها  
وعمل ساحتها .

وأما مناقشة التصرفات المنسوبة للوزراء - سواء أكانت تهما جنائية  
أم إدارية - فالقول الفصل فيها للبرلمان ، يستوى في ذلك الأخذ بحكم  
القوانين أو بحكم الدستور .

أما القوانين فلا تجعل للمحاكم اختصاصا في الأوامر الإدارية والأعمال  
الحكومية .

وأما الدستور فنصه وروحه كما رأيت يحصل البحث في تصرفات  
الوزراء من اختصاص البرلمان وحده الذي تسأل أمامه الوزارة بالمسئولية  
السياسية والمسئولية الجنائية .

ان جاز أن ينقل الفصل في هذا الى القضاء لكان معناه أن تصبح  
ساحة القضاء ساحة سياسية وتصبح الوزارة مسئولة ، لا أمام ممثل  
الامة ، بل أمام القضاء ، وهذا منتهى الخلط بين السلطات ومنتهى التشويه  
لاحكام الدستور ومبادئه .

يقولون ان صاحب الكتاب اتهمكم ، فلماذا لا يحاسب - ان كان  
كاذبا - أمام القضاء ؟

ان الشأن الأول الذي يعنى البلاد ويعنى البرلمان ، بل ويعنى الوزارة هو معرفة سلامة تصرفاتها . أما محاسبة واضع الكتاب ، فتأتى فى المرحلة الثانية ، وليس لأحد أن يحط من شأن البرلمان فيدعى أنه غير أهل للفصل فى هذه الأمور .

ألم يجعل الدستور منه الهيئة القضائية التى تفصل فى الطعون الانتخابية ؟ ألم يجعل الدستور من مجلس النواب سلطة التحقيق والاتهام ، ومن مجلس الشيوخ سلطة الحكم بالاشتراك مع محكمة النقض والإبرام ؟

أيضح الدستور هذه المسئولية ، بل هذه الأمانة فى عنق البرلمان ، فيأتى من يشكك فى هذا النظام ، ويشكك فى صلاحية البرلمان لإداء هذه الأمانة ؟ أفيجوز أن يقال تلميحا أو تصريحاً ان البرلمان لا يؤتمن على هذا الاختصاص ؟

أو يؤتمن البرلمان على شئون البلاد وتشريعها وماليتها وميزانيتها ، ثم يقال اليوم انه لا يؤتمن على بحث تصرفات الحكومة ؟

أيمكن من حقه أن يقرر عدم الثقة بالوزارة حين يختلف معها على أمر من الأمور فتسقط ، ولا يكون له أن ينظر فى تصرفات الوزارة لأنه على حد زعمهم من اختصاص القضاء ؟

اذن فعملوا اختصاص البرلمان فى الاستجوابات .

اذن فعملوا اختصاصه فى التحقيقات . ويتوجه النحاس باشا الى هكل باشا :

اذن فعملوا البرلمان « ياسيدى » .

وأخيراً اذا جاز لمجرد اقدام كاتب - أيا كانت صفته - على اتهام وزارة فى تصرف من تصرفاتها - اذا جاز رفع الأمر فوراً الى القضاء ، توصلا الى القول بأنه متى رفع الأمر للقضاء وجب تنحية الوزارة الحائزة على ثقة البرلمان بمجلسيه - حتى لا يؤثر قيامها فى سير التحقيق . . . . . اليس معنى هذا أن تصبح الوزارة مسئولة ، لا أمام البرلمان ، ولا أمام القضاء ، بل أمام كل قاذف وطاعن حيث تهيأ له لمجرد أنه كتب أو كذب أو افترى أو قذف أن يصل الى تخلى ممثل الأغلبية عن كراسى المسئولية . وهذا هو بيت القصيد ياسيدى .

ماذا يكون مصير الحكم فى البلاد ، اذا تم هذا وجاءت وزارة ثانية فاتهمها نفس الكاتب أو أى كاتب آخر ورواها بالأك جديد ، ألا يجب عليها هى الأخرى أخذاً بهذه الخطأ تبليغ القضاء والاستقالة لترك القضاء حراً ؟

وهكذا لا يكون الحكم في البلاد للأمة فمصدر السلطات ، ولا البرلمان  
الرفيق على الوزارات ، ولا للوزارات المسئولة أمام البرلمان . . . . .

وانما يكون الحكم للقائدين والمفكرين ، وأصحاب الأهواء من الكاذبين  
والطاعنين ، فهل هذا هو المصير المستورى الذى تريد المناوضة أن تصل  
بالبلاد اليه ؟ انى لأربأ بوطنيتى أن أساهم فى الوصول بالبلاد الى مصير  
كهذا . فعلى من المسئوليات والواجبات لحاضر البلاد ومستقبلها ما يردنى  
عن الاشتراك فى العبث بالمستور أو تشويه أحكامه .

يا حضرات الشيوخ :

الحلال بين ، والحرام بين ، وما كنا عادين ولا مضطئين حين أعلننا فى  
جلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٤٣ أن الخطة التى سلكتها هى الخطة المثلى ،  
وهى الخطة التى لا أحيدها عنها .

ووافق المجلس على الانتقال الى جدول الأعمال .

ويتوجه الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجبلى الى وزير الأوقاف  
بالاستجواب التالى :

« لم تحسن وزارة الأوقاف تطبيق المادة ٣٤٧ من لائحته الداخلية  
المصدق عليها من مجلس الأوقاف الأعلى بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٢ وقد  
أخلت بأحكام هذه المادة فى كتابيها المؤرخين ١٩٤٢/٣/٢١ - ١٩٤٢/٤/٨  
وأبليت المطالبين بعزلها من النظر على وقف مشمول بنظرها ووضيت بما  
قالوه وبما سجل عليها من أن غيرها أحسن ادارة منها وخير أمانة وكفاءة  
ونزاهة وأن قيامها فى النظر على هذا الوقف ليس فى مصلحة الوقف  
ولا مصلحة المستحقين فيه .

عن هذه الوقائع التى لا تتصل بأية قضية قائمة سأمستجوب معالى  
وزير الأوقاف » .

٣ مايو سنة ١٩٤٣ .

ويلقى صاحب المعالى وزير الأوقاف البيان التالى :

قال حضرة المستجوب الأستاذ عباس الجبلى فى بدء استجوابه ان  
وزارة الأوقاف ليست لها صفة حكومية أو عمومية ولا لاموالها ولا عزائنها  
صفة العمومية . فى نظر القانون . وهذا التعبير مخالف للواقع لأن كل من  
يختلص من أموال الوزارة يقدم لحكمة الجنايات . كنت أود أن يعرف حضرة  
المستجوب هذا قبل أن يقوله .

هذا ولقد تقدم حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عباس الجمل الى وزارة الأوقاف يستوجبها لأنها لم تحسن تطبيق المادة ٣٤٧ من لوائحها الداخلية وأخلت بأحكامها في كتابين أحدهما بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٢ والثاني بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٢ ورضيت الوزارة بما سجل عليها من أن غيرها أحسن إدارة منها على وقف مشمول بنظرها الى آخر ما جاء في استجوابه .

والوقف الذي يشير اليه حضرة المستجوب هو وقف المرحوم أحمد باشا البدرأوى . وقبل الرد على الوقائع التي نسبت الى وزارة الأوقاف لا أرى بدا من ذكر نبذة عن هذا الوقف فقد وقف المرحوم أحمد باشا البدرأوى بمقتضى اشهاد صادر من محكمة الدقهلية الشرعية في ١٧ يناير سنة ١٩٠٧ عقارات وأطيانا مقدارها ١٣٧٦ فداناً و ٢٣ قيراطاً و ٢٢ سهماً على جهات خيرية وعلى ذريته وشرط النظر عليه لنفسه مدة حياته ثم من بعده لحضرة السيد حسين القصبي ثم من بعده لحضرة محمد بك عثمان ثم من بعده لحضرة علي بك المنزلاوى ثم من بعده لحضرة الشيخ محمد النحاس وهو والد رفعة النحاس باشا ثم من بعده للشيخ يوسف سنبل ثم من بعده لحسن أفندي خيرى البدرأوى ثم من بعده لمن يقرره قاضى المسلمين الشرعى .

وقد كان هذا الوقف مشمولاً بمقتضى شرط الواقف بنظر حضرة على بك المنزلاوى ثم قررت محكمة طنطا الشرعية عزله عن النظر فى أول مارس سنة ١٩٣٦ بعد أن رفعت عليه عدة قضايا تتعلق بتصرفاته وإعماله شئون الوقف وتقصيره مع المستحقين وإغفاله جهات الخير المنصوص عليها .

وفى ٣١ مايو سنة ١٩٣٦ أقامت المحكمة المذكورة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظراً مؤقتاً الى أن يفصل فى دعوى العزل نهائياً .

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قررت المحكمة العليا الشرعية تأييد قرار العزل ، فعرض الموضوع على محكمة طنطا الشرعية للنظر فى إقامته ناظراً على هذا الوقف بصفة دائمة فطلب المستحقون من ذرية الواقف إقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظراً وفوضت وزارة الأوقاف أولاً الراى الى المحكمة بخطابها المؤرخ فى ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ، ولكنها عادت بعد ذلك فطلبت ثانياً إقامتها ناظرة وعارضت فى إقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى خطابها المؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ .

وفى ١٣ مارس سنة ١٩٣٨ أقامت المحكمة الوزارة ناظرة على هذا

الوقف وأيدت المحكمة العليا الشرعية هذا القرار في أول أكتوبر  
سنة ١٩٣٨ •

وفي ١٦ مارس سنة ١٩٤٢ تقلعت السيدة عديلة بيومي البدرأوى  
وآخرون الى محكمة طنطا الشرعية طالبين اقامة حضرة صاحب المقام  
الرفيع مصطفى النحاس باشا ناظرا على هذا الوقف بدلا من الوزارة لما في  
ذلك من المصلحة لهم وللوقف ، فطلبت المحكمة الى الوزارة ابداء رأيها  
فى هذا الطلب ، فاجابتها فى كتابيها المشار اليهما فى الاستجواب بأنه  
لا مانع لديها من اقامة حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا  
فى النظر على الوقف المذكور بدلا عنها ، وإن الذى دعاها الى تقرير ما ذكر  
هو رغبة المستحقين وعملا بشرط الواقف الذى نص على ما يأتى .

« ليس لديوان عموم الأوقاف أو فروعه أو أى مصلحة تابعة له  
أو حالة محله تسلط على ذلك الوقف بحال من الأحوال » •

على أن وزارة الأوقاف بعد النص الشديد الذى نصه البدرأوى باشا  
لابعادها وابساد فروعها عن التسلط على وقفه كانت خليقة بالا تقبل  
النظارة يوم عرضت عليها ولو الى أجل مسمى • ولكى يلوح لى أنها انما  
قبلت القيام بهذا العمل احتسابا ، وتقديرا لخدمة الله والمصلحة العامة  
على ما كان يدعوها اليه الابه الطيبى فى الجماعات والأفراد من رفض  
الاشراف على وقفية مشترط فيها خمد الوزارة ذلك الشرط الذى هو غل  
ومتور نفتته نفئة مصدور •

نعود بعد هذا الى المادة ٣٤٧ التى يقول حضرة المستجوب ان وزارة  
الأوقاف لم تحسن تطبيقها • فقد نصت هذه المادة على ما يأتى :

« الأوقاف التى تختص الوزارة بإدارتها لاتخرج منها الا بأحكام  
واجبة التنفيذ ، وكذلك الأوقاف التى تديرها مؤقتا ، الا فى حالة ما اذا  
طلب مستحق النظر رد الوقف اليه فلا مانع من التنازل له عنه بشرط أن  
يكون الوقف قد أحيل على الوزارة بناء على طلبه وألا يكون قد طرأ على  
المستحق ما ينفى أهليته للنظر وأن توافق المحكمة الشرعية على التنازل » •

والواقع الذى لايحتمل المراء أن الوزارة لم تخالف أحكام المادة  
المذكورة فى هذا الوقف اذ أنها لم تتنازل عن النظر على هذا الوقف وهذا  
إلتنازل وحده هو الذى منعت تلك المادة ، وانما الذى فعلته الوزارة هو  
أنها كتبت الى المحكمة ردا على خطابها تقول انها لا مانع لديها من اقامة  
حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى النظر على هذا  
الوقف بدلا عنها تنفيذا لرغبة المستحقين ، وعملا بشرط الواقف ولم ترد  
على ذلك شيئا ، وهذا لايدل على التنازل عن النظر لا من جهة اللقبة



ولا العرف ولا الشرع ، يدل على ذلك أن المحكمة نفسها سألت محامي الوزارة عقب تقرير ما ذكر - هل الوزارة متنازلة عن النظر أو متمسكة به ؟ • • فاجاب بأن ليس لدى ما أزيده على خطاب الوزارة • فلو كان في كتابها أو في تقرير ممثلها ما يدل على التنازل لما كان ثمة محل لهذا السؤال •

ولا يمكن أن يقال بحد هذا ان الوزارة قد تنازلت عن النظر وأخلت بأحكام المادة المشار اليها • بل ان الذي وقع ليس الا تفويضا من الوزارة الرأى الى المحكمة التى لها الولاية العامة على الأوقاف والتي تعتبر الوزارة وكيلة عنها بتنصيبها ناظرة على هذا الوقف وتفويض الوكيل الرأى الى موكله ليس ممنوعا ولا محظورا لأن الموكل هو صاحب الشأن والأمر • وقد جبرت الوزارة فى كثير من قضايا الأوقاف على أن تفوض الرأى للمحكمة متى لم يكن لديها بيانات أو أوراق تقتضى المعارضة • ومتى وثقت وإطمأنت الى طالب النظر أو الى من طلبه إقامته •

فضلا من هذا فان وزارة الأوقاف لم تزد فى تصرفها بإزاء هذا الوقف الا ان أبدت بأن لا مانع لديها من تصحيح أمر مناف لشرط الواقف •

أما القول بأنها أيدت المطالبين بعزلها عن النظر على وقف مشمول بنظرها ررضيت بما قالوه وبما سجل عليها من أن غيرها أحسن ادارة منها وخير أمانة وكفاية ونزاهة ، وأن قيامها فى النظر على هذا الوقف ليس فى مصلحة الواقف ولا مصلحة المستحقين فيه ، فهو قول ليس بصحيح ولم يأت ذكره لا فى محاضر القضية ولا فى حيثيات حكم المحكمة ولا فى كتب الوزارة أو مرافعة محاميه ولم نسمع به • اللهم الا عندما ذكره حضرة المستجوب فى استجوابه مما جعلنا نظن أنه من بنات أفكاره ونسج خياله هو وحده وليس لنا أن نجسرى وراء الخيال أو تتعلق بالأوهام •

على أننى لا أسمعنى وأنا أزد على هذا الاستجواب الذى يشين لحضراتكم من ملايساته أنه لم يقصد من ورائه الا غرض واحد انتم تعلمونه فلا حاجة بى الى ذكره ، لا أسمعنى الا أن أقرر الحقائق مجردة عن كل ثوب ليعلم كل انسان ان لم يكن يعلم أن رفعة مصطفى النحاس باشا لم يقبل هذا الوقف من قبل فى سنة ١٩٣٦ كما لم يقبله فى هذا العام الا بعد طلب من المحكمة فى كتب رسمية وصلت الى رفعتة من المحكمة •

وهذه صورة الكتب المتبادلة بين رفعتة وبين المحكمة فى هذا الشأن أتلوها عليكم •

لم يقبل رفعته نظارة هذا الوقف الا بعد تبادل كتب ورجاء شديد من المستحقين ، ذلك أنهم لمسوا اصلاحاته المتعددة وأمانته ونزاهته التي لا يتطرق اليها مطعن ولا ينال منها استجواب فقد أجرى رفعته في المدة التي تولى فيها نظارة هذا الوقف مؤقنا اصلاحات عديدة منها أنه اتفق مع وزارة الصحة على مبلغ من المال نظير اقامة المستشفى الخيري الذي أنشأه الواقف وسلمها ادارته فسارت على أحسن ما يكون وانتفع به المرضى والضعفاء وتحققت بذلك رغبة الواقف والغرض الذي أنشئ من أجله المستشفى ، وكذلك فعل في مدرسة الب دراوى الابتدائية بسمنود ، وقد سلمها لوزارة المعارف نظير مبلغ من المال فسارت وفق نظمها وادارتها حتى عدت في طليعة المدارس الابتدائية .

وظل المستحقون مدة تولى رفعته النظارة على الوقف يتقاضون استحقاقاتهم كاملة غير منقوصة ، بل لقد كان استحقاقهم يزداد في كل مرة عن سابقتها طبقا لتحسينات التي ادخلت على الوقف وكان من نتيجتها أن تحسن اليراد . وكذلك الخيرات التي نص عليها الواقف كانت تصرف في الجهات المخصصة لها مما جعل الجميع ينتفعون بها ويطمئنون الى القائم بادارتها .

وعندما تمنت الوزارة ناظرة على الوقف في سنة ١٩٣٨ تسلمته من ادارة رة النحاس باشا مليئا بالنقد والأعيان المهمات والزراعات والآلات الميكانيكية مما لم يكن لنظيره وجود قبل ادارة رفعته .

من هذا كله يتبين لكم يا حضرات الشيوخ المحترمين أن رة النحاس باشا حينما اقتطع من وقته الثمين فترة لخدمة أهل بلده ومسقط رأسه لم يكن بذلك الا مضييفا خدمة عامة لأهله ومواطنيه الى خدماته الكبرى لمصر ، وأن وزارة الأوقاف حينما وقفت موقفها الذي وقفته في هذا الشأن لم تكن الا منفذة شرط الواقف عاملة على رغبة المستحقين مفوضة الرأي للمحكمة فيما تراه ، وهي في ذلك كله لم تخالف المادة ٣٤٧ من لائحته الداخلية ولم تعتمد على القانون ، وانما هي رضيت أن تقف موقف 'التحياد بازاء مطلب أصحابه على حق حينما طلبوه والقانون يؤيدهم وشرط الواقف يسندهم .

وبللى حضرة صاحب القام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بيانا يقول فيه :

أرى من حقى - وهذا الاستجواب خاص بوقف أتولى نظارته - أن أقول فيه كلمة لأرعى من وراءها الى الثيل من أحد أو الانتقاص من وزارة الأوقاف ولا أقصد الى الدفاع عن تصرفاتى مدة كان الوقف المشاير اليه

مشمولاً بنظارتى أو بعد أن عاد الى مرة أخرى • لا إنتفى شيئاً من هذا  
فانى ما سميت الى نظارة وقف البدرأوى أو غير وقف البدرأوى وما يكون  
لى أن أسعى وراء شىء من ذلك ولكن أصحاب المصلحة فى الوقف وهيئة  
المحكمة الشرعية وهى صاحبة الولاية العامة على الأوقاف - رأوا أن  
يسندوا الى النظارة لأعطى لكل ذى حق حقه وليعم النفع جهات البر التى  
قصده المرحوم الواقف حبس وفقه عليها • وهانئهم أولاد قد استمتم الى  
بيان ذميل معالى وزير الأوقاف ولم يتل على حضراتكم نص الكتب المتبادلة  
بينى وبين هيئة المحكمة الشرعية فى سنة ١٩٣٦ ، ولكنى أرجو أن  
تسمحوا لى بأن أتلو نص هذه الكتب التى تبودلت فى هذا الموضوع بينى  
وبين المحكمة الشرعية •

هذه الكتب التى سأتلوها على حضراتكم يتبين منها أن مستحقى  
الوقف وهيئة المحكمة هم الذين سعوا الى ولم أسمع الى أحد • فهذا خطاب  
وصلنى من حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الشرعية  
سنة ١٩٣٦ :

#### • حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل

السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد فأظن أنه قد وصل الى عليكم ما آل  
اليه امر وقف المرحوم البدرأوى باشا وإن محكمة طنطا عزلت صاحب العزة  
على المنزلاوى بك من النظر عليه ، وأفيدكم أنه تقدم بطلب النظر ثمانية  
أشخاص ، من بينهم أولاد ابن الواقف سيدتان ورجل ، وغير خاف على  
دولتكم أن الوقف كبير وكله خيرى عدا مرتبات لذرية الواقف ولا يصلح  
لنظر عليه الا متدين قدير ذو نفوذ - وقد تقدم للمحكمة أخيراً أحد  
علماء سمندو الذين لهم استحقاق فى الوقف طالباً اسناد النظر الى  
دولتكم ، وقدم عرائض من علماء سمندو وأعيان أبو صير طلب فيها ،  
موقعها اسناد النظر اليكم ، وأنا مع علمى بما تقومون به من المهام  
وما لديكم من الأعمال الهامة للأمة أرجوكم أن تفيدونى بقبولكم النظر على  
هذا الوقف ، وبذا تقدمون خدمة عظيمة لأهل بلدكم وللقراء والبنائى  
وطلبة العلم الذين حرموا استحقاقهم منذ سنوات ، وأرى أن ذلك لا يسوقكم  
عما تؤدونه للأمة من جليل الأعمال لانه يمكن انتظام حال الوقف باسناد  
أعماله الى وكيل تنفون به يدير شئونه تحت اشرافكم •

ويكفينى أن أخطر دولتكم بأن لفقراء الحرمين سنوياً مبلغ خمسين  
جنيهاً لم يرسله الناظر السابق من سنة ١٩٢٧ ، وقد سمعت حالة أهل  
المدينة فى السنوات الأخيرة وتشتت أكثر فقراتها فى الجهات وماتوا جميعاً  
ولم يؤثر ذلك فى الناظر فيرحم أولئك المساكين ويرسل اليهم بعض

حقوقهم • فإذا تكرمتمهم بقبول النظر أحييتهم المستحقين واستوجبتم منبوبة  
الله وعظيم أجره والله لا يضيع أجر من أحسن عملا ٢

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

أحمد الجداوى ء

فرددت عليه بما نصه :

« حضرة صاحب الفضيلة الشيخ أحمد الجداوى

رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته • وبعد فقد وصلنى خطابكم الذى  
تطلبون منى فيه قبول نظارة وقف البدرأوى باشا نزولا على رغبة علماء  
سمند وأعيانها وأعيان أبى صير وأنى بالرغم من المهام الكثيرة التى  
تشغلنى وأشرتكم فضيلتكم إليها لا يسعنى الا تلبية هذه الرغبة وقبول  
نظارة هذا الوقف رعاية للمصلحة العامة التى أحرص عليها فى كل  
المناسبات وأقسمها على كل الاعتبارات الأخرى • والله أسأل أن يوفقنا  
الى ما فيه خير الوقف وتحقيق صالح المستحقين من ذرية الواقف ومن  
الفقراء واليتامى والمساكين •

وتفضلوا فضيلتكم بقبول فائق الاحترام ••

مصطفى النحاس ء

هذان الكتابان عن الوقف تيودلا فى أثناء النظر المؤقت ، ذلك النظر  
الذى طلبته منى المحكمة عند نظر القضية المرفوعة على حضرة المنزولأى بك  
الناظر السابق بطلب عزله من النظارة ولعلمكم تبينتم منهما حضراتكم  
الحافظ الذى دفعنى الى تولي نظارة هذا الوقف ، ولعلمكم تبينتم أن خصومنا  
السياسيين اتخنوا منه ميدانا يصلولون فيه ويجولون ، ولكن من أسف  
كانت صولاتهم فى الهواء وجولاتهم هباء فى هباء فالفهم مع ما آتمبوا  
أنفسهم لم يجدوا منفذا ينفذون منه أو مطمنا ينالون به من شخص هذا  
الضعيف المتشرف بخطابكم •

اتخذت هذه المسألة ذريعة للتبيل منى • ولكن لا يمكن لمخلوق أن  
ينال منى مثلا لأنى أرى الله واليتامى والمساكين فى هذه البلاد والمحرومين  
الذين اشتد بهم الضنك والحرمان •

حكم فى قضية العزل نهائيا ، وانتهى النظر المؤقت برفع طلب تعيين  
ناظر نهائى دائم •

لم أسع لهذا ولم أطلبه مطلقاً ، ولكن تقدمت القضية بطلب من أناس آخرين ، والذي يهمني أن أذكره أن القضية عرضت في ديسمبر سنة ١٩٣٧ وفي مبدأ سنة ١٩٣٨ المتفق من تاريخ الانقلاب ، فما الذي جرى ؟

جرى أن عرض الموضوع على محكمة طنطا الشرعية للنظر في إقامة ناظر على هذا الوقف بصفة دائمة ، وطلب المستحقون من ذرية الواقف إقامتي ناظراً ففوضت وزارة الأوقاف الرأي للمحكمة ، وكان ذلك في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ ، ثم عادت بعد ذلك وطلبت ثانية أن تعين هي ناظرة على الوقف وعارضت في إقامتي ناظراً وكان هذا المدول في ٥ فبراير سنة ١٩٣٨ .

فمن هذا ترون حضراتكم أنها في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٨ فوضت الرأي للمحكمة كما قلت لكم . ولكنها في فبراير سنة ١٩٣٨ عدلت عن رأيها وعارضت في إقامتي ناظراً .

وكان أن أقامت المحكمة الوزارة ناظرة على الوقف في ٢٣ مارس سنة ١٩٣٨ وأيدت المحكمة العليا هذا الحكم في أول ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

هذه هي السلسلة التي جرت في سنة ١٩٣٨ عقب الانقلاب ولقد استمر الحال على هذا المنوال الى أن سادت حالة الوقف لدرجة لا يحسن السكوت عليها فجاء المستحقون الى وشكوا من سوء ما يمانون . فرئيت لحالهم وقدمت لهم المونة من خيرات وقف السيد عبد المال الذي أتولى نظارته . لأنهم أهل بلدي وأنا أدري بحالهم .

هناك نص صريح قد ضرب عنه صفحا في عهد الانقلاب ، فكانت النتيجة السيئة التي وصل اليها هؤلاء المستحقون .

ولقد أراد المعارضون حينذاك بمعارضتهم في تعييني ناظراً على هذا الوقف أن ينالوا مني منالاً . ولكن أنى لهم هذا ورأس مالي النزاهة والشرف وثروتى التي أفخر بها هي الأمانة وطهارة اليد والزهد في حطام الدنيا الغانية ولو أنني عجزت في يوم من الأيام عن أن أجلب لهذا الوقف مصلحة وللمستحقين فيه منفعة ورأيت غيري أقدر مني على ذلك لبادرت الى النخلي عنه وتركه لمن هو أجدر به وأحق .

واني لأسرد على مسامح حضراتكم مقارنة بين عهد نظارتي ونظارة غيري مدعمة بالوقائع والأرقام لتكون سجلاً مدوناً في مضبطة أكبر مجلس تشريسي في البلاد حتى اذا ما حدثت أحد نفسه باتخاذ عمل خيري كهذا ذريعة للنيل أو الطعن عاد الى ذلك السجل فأقلع عن غيه ورجع خاصي الطرف وهو حسبي .

توليت نظارة الوقف مؤقتا فى سنة ١٩٣٦ فقيمت بأعمال الاصلاح  
الآتية :

١ - ضم مدرسة الوقف الابتدائية الى وزارة المعارف العمومية نظير  
مبلغ ١٠٠٠ جنيه سنويا يدفعها الوقف للوزارة ، وكانت تكاليفها سنويا  
٢٥٩٢ جنيه ، واشترطت فى قرار الضم أن يتمتع ٢٠٠ تلميذ كل عام  
بالمجاناة وسارت المدرسة على أحسن نظام وأحسنه ، تخرج كل عام نحو  
المائة تلميذ فى طليعة الناجحين .

٢ - ضم مستشفى الوقف الى وزارة الصحة العمومية مقابل مبلغ  
١٠٠٠ جنيه يدفعها الوقف سنويا ، مع أن حضرة الناظر السابق كان قد  
طلب الى وزارة الصحة ضم المستشفى مقابل دفع ٣٠٠٠ جنيه سنويا  
ولم يتم الضم لأنه أدخل بتمهده ووقف العمل فيها من سنة ١٩٢٤ الى أن  
توليت النظارة فسار العمل بعد أن سلمتها لوزارة الصحة فأنشأت بها  
عمارة بلغت تكاليفها نحو ألف جنيه . كما أنشأت قسما للرمذ . وكان  
يصرف على المستشفى قبل أن يسلم للصحة مبلغ ٣٨٥٤ جنيه سنويا .

٣ - اصلاح وترميم عقارات الوقف وصيانتها عن التلف ومنها  
منزل وقف عزبة الراهبين وقد كان آيلا للسقوط .

٤ - اصلاح أطيان الوقف البائرة والتي أخذت الحكومة منها  
ردما للمشروعات ثم تأجيرها بعد أن كانت بائرة بأجر جلب للوقف  
مصلحة وكذلك أنشئت المصارف والمراوى ، وأصلحت الطرق ، وتم ردم  
البرك والمستنقعات .

٥ - نقل ماكينة المستشفى من موضعها بعد ضمها الى وزارة  
الصحة فتم بذلك رى أكثر من مائة فدان ربا جيدا أنتجت نتيجة حسنة .

٦ - اصلاح الآلات الزراعية وجعلها صالحة للعمل وقد كان  
معظمها معطلا لا ينتفع به عند استلام ادارة الوقف .

٧ - صرف استحقاقات المستحقين شهريا فى مواعيدها بانتظام  
من غير ما حاجة الى مطالبة أو تنبيه ، وقد كان حضرة الناظر السابق يؤخر  
الصرف لهم حوالى أربعة الأشهر ، وكانوا يضطرون الى التنفيد بواسطة  
المحضرين والحجز على منقولات الوقف وأثاثه ، وكان حضرة يثاؤلهم  
ويحصل استرداداتهم ضدهم حتى اضطر أحد المستحقين الى عمل اختصاص .  
على دان ضريبة الوقف وعلى قطعة أرض غيرها . وكان الناظر اسبق  
لايصرف لهم بعد كل هذه المحاولات سوى مرتب نصف شهر فقط .

وكذلك انتظم صرف مرتبات موظفي الوقف شهريا وكانت تؤخر لهم مدة أربعة أشهر تقريبا .

٨ - تنفيذ جميع الخيرات في مواعيدها حسب نص كتاب الوقف ومنها صرف اعانة الحرمين الشريفين بعد أن ظلت معطلة من سنة ١٩٢٤ كما سمعتم حضراتكم في كتاب محكمة طنطا الشرعية التي أرسلته الى في سنة ١٩٣٦ وناشدتني الله أن أقبل نظارة هذا الوقف رعاية للمصلحة ، وعلى الجملة نفذت جمع الخيرات وكانت معطلة كلها في عهد الناظر السابق .

٩ - دفع اعانة الازهر الشريف واحياء مولد النبي صلى الله عليه وسلم والمولد الأخرى التي نص عليها في كتاب الوقف .

١٠ - سداد الاموال الأميرية والضرائب الحكومية في مواعيدها ، وكانت قبل ذلك تؤخر نحو الثلاث سنين فتوقع الحكومة الحجوزات وتؤجلها ونعيدها ، وتفصيل ذلك مدون في محاضر قضية نزاهة لكم .

١١ - تحصيل جميع الايجارات حسب المتفق عليه في العقود ، وكذلك تم تحصيل مبالغ كبيرة كانت متاخرة في عهد الناظر السابق .

١٢ - عندما انتهت مدة الايجارات التي عقدت في عهد الناظر السابق وطرحت الأطنان للتأجير في عهدنا كانت النتيجة أن زاد المربوط السنوي ٢٧٠٠ جنيه ، فكان ما انتفع به الوقف في مدة الثلاث سنين التي حددت للايجار ٨١٠٠ جنيه سنويا ، وكذلك عند استلام هذا الوقف كان جزء من الأطنان تحت يد الغير فاتخذت الاجراءات فورا لرد هذا الجزء الى الوقف وريسه منذ اغتصابه حتى تسلمه .

١٣ - العمل على زيادة ثمن الأطنان التي أخذت للمنافع العامة فبعد أن كان الفدان تنزع ملكيته بمبلغ ٨٠ جنيها أصبح ثمنه ١٢٠ جنيها ، وقد وضعت المبالغ التي تجمدت من هذه الصفقات في خزانة المحكمة الشرعية على ذمة شراء عين للوقف ، وكاد هذا الشراء يتم لولا أن وزارة الأوقاف عينت ناظرة في سنة ١٩٣٨ فلم تشتتر عين الآن .

وهناك يا حضرات الشيوخ المحترمين اصلاحات وفيرة سمى لدى الجهات المختلفة من أجلها ، واتفق على الكثير منها ونفذ معظمها ما يطول بي سرده لو تعرضت الى تفصيله ، فلا حاجة الى هذا التفصيل .

أما ما قامت به وزارة الأوقاف مدة توليها النظارة زهاء أربع سنين فيكفي أن ألمح اليه في المامة بسيطة ، وأرجو أن يعمل زميلي معالي وزير الأوقاف وهو الجديد على الوزارة وغير مستول عن تصرفاتها في الماضي -

أرجو أن يعمل على منع الشكوى ورد الحقوق الى أربابها سواء في هذا الوقف أو في غيره ، فانا لا نبغى الا اصلاح ولا نشهد الا مصلحة الناس وقطع دابر الشكوى .

بدأت وزارة الأوقاف عملها بأن أبطلت الصرف على دار الضيافة ، فمطلت بذلك شرط الواقف ثم ألغت صرف مبلغ معين للذين يتلون القرآن الكريم في شهر المولد الشريف ، وأخرت صرف استحقاقات المستحقين في المواعيد المحددة حتى لجأوا الى الشكوى بالبرق وعمل صفحات الصحف ولم تصرف لأحد أحفاد الواقف استحقاقه ، وكذلك عينت موظفين جدد لهذا الوقف بغير ما حاجة اليهم فكلفت الوقف بمبالغ طائلة بلا مبرر لهذا التصرف . ثم نقلت بعض موظفي الوقف للقيام بأعمال عامة للوزارة لاصلة لها بالوقف ، وطلبت مرتباتهم تصرف لهم على حساب وقف البدروى .

ومما يؤسف له أنها كانت تؤخر الصدقة المخصصة لتجهيز الموتى وهي التي لا تشمل التأخير ، وقع ذلك عدة مرات ، حتى كانت البحث تؤخر عن موارثها التراب الى أن يكتب لتجهيزها من المحسنين . ولقد تسلمت الوزارة في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٨ نحو ١١٧ فدانا وكسورا من الأراضي التي تم اصلاحها وكان بعضها منزرعا والبعض الآخر معاد لأن يزرع ، وكان لديها الوقت الكافي لاستغلالها ، ولكنها تركت حتى الآن باثرة ليس فيها أى زرع حتى عادت الى حالتها الأولى من الضعف وعدم الصلاحية . وكذلك تهاونت الوزارة مع المستأجرين تهاونا أدى الى ضرر يبلغ بالوقف فلم تحصل في مدى الأربع سنين التي تولت فيها النظارة سوى مبلغ ٢٠٨٠ جنيها و ٤٦٥ مليما من أصل مبلغ ١٧٦٨٢ جنيها و ٤٠٨ مليمات ، بينما حصلنا نحن في مدة تقل عن السنتين ٨٨٦٥ جنيها و ١٢٦ مليما من أصل مبلغ ٢٦٥٧٧ جنيها و ٥٣٢ مليما . ولقد أجرت الوزارة في عهدها بإيجار أقل مما كان في عهدنا ففسد الوقف بذلك ٤١٨ جنيها و ٦٩٣ مليما سنويا . وعند استلام الوقف من الوزارة هذا العام رأينا مدينا بمبلغ ٧٠٠٠ جنيه ، منها ستة آلاف جنيه لوزارة المعارف وألف جنيه لوزارة الصحة ، وسننظر في هذا عند محاسبة الوزارة على مدة نظارتها .

والآن أعرض على حضراتكم الكتابين الآخرين اللذين أشار اليهما حضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف في بيانه وهما التبادلان بين حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية الشرعية وبينى في هذا العام :



## محكمة طنطا الابتدائية الشرعية

« حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد طلب المستحقون في وقف المرحوم أحمد باشا البدرأوى تعيين رفعكم في النظر على هذا الوقف ولم تمنع وزارة الأوقاف في ذلك .

ونظرا لأن رفعكم قد كرستم حيانتكم النافعة على خدمة هذا البلاد الأمين ورعاية مصالحه والقيام بأعماله .

ونظرا لما لرفعكم من الأيادي البيضاء السابقة على هذا الوقف ومستحقه ، نرجو من رفعكم أن تضيفوا إلى أعمالكم النافعة عملا آخر تجزون عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت وتقبلون النظر على هذا الوقف خدمة للفقراء والمستحقين ، وتفيدونا بالقبول قبل جلسة ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٢ .

والله يجزيكم على أعمالكم خير الجزاء ويحفظكم ويبقيكم .  
وتفضلوا بقبول جليل الاحترام ؟

رئيس محكمة طنطا الشرعية

محمد الجداوى »

الرد ..

فندق مينا هاوس

في يوم السبت ١١ وبيع الأول سنة ١٣٦١ هـ ( ٢٨ مارس سنة

١٩٤٢ ) ..

« حضرة صاحب الفضيلة رئيس محكمة طنطا الابتدائية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد تسلمت خطابكم

المؤرخ ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ رقم ٣٤٥٦ ، وردا عليه أفيد فضيلتكم أنني بالرغم من المهام العامة الوفيرة الملحقة على عاتقي والتي تستغرق معظم أوقاتي فضلا عن مهام الخاصة لايسعني ازاء طلب المستحقين في وقف المرحوم أحمد باشا البدرأوى وما تفضلتم به من تأييدهم وذكرتموه مما سبق لي اسداءه لهذا الوقف ومستحقه ومناشدتي أن أضيف إلى أعمال النافعة عملا آخر أجزى عليه من الله يوم تجزى كل نفس بما عملت ازاء ذلك كله لا يسعني الا أن أحمل نفسي على قبول نظارة هذا الوقف خدمة للفقراء واليتامى والمساكين وجميع المستحقين ، وفقنا الله إلى ما فيه خدمة البلاد والعباد .

وتفضلوا فضيلتكم بقبول وافر الاحترام ؟

مصطفى النحاس »

ولست في حاجة الى أى تعليق بعد هذا •

أدليت اليكم بهذا البيسان المختصر لتكونوا على بينة من الأمر ،  
وليطلع الناس عليه • ولا أقصد من وراء ذلك - كما قلت - النيل من  
أحد أو الطعن في أحد ، كما لا أبتغي على عمل من الناس أجرا ، ولا أرتضى  
شكرا ، فعند الله الجزاء وعنده الوفاء •

ولم يقدم حضرة المستجوب اقتراحا كنتيجة لاستجوابه •

ووافق المجلس كما هي العادة على الانتقال الى جدول الأعمال •



## الفصل الثالث

### استجوابان لمكرم عبيد باشا من أخطر الاستجوابات في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية

وجهه حضرة النائب المحترم الأستاذ مكرم عبيد  
باشا الى الحكومة الاستجواب الخاص بالنقاط التالية :

١ - استناد رفعته في تصريح علني بمجلس  
النواب يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٤٢ الى رسالة من وزير  
الخارجية البريطانية .

٢ - اجراءات الوزارة ازاء سياسة تهريب  
البلاد ويلات الحرب .

٣ - بقاء حكومتى البوليس الانجليزى وغيرهم  
من الموظفين البريطانيين في البوليس المصرى فى  
وظائفهم حتى الآن .

٤ - السماح لأشخاص معينين بتصدير بعض  
المواد الأولية والفدائية ، وعدم تقديم بعض المهريين  
والختزين الى المحاكمة ، وفرض ضرائب غير رسمية  
على الاهالى .

٥ - سياسة الوزارة الداخلية فيما يتعلق  
بالعريات العملة .

واجابه مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ببيان ضاف  
قال فيه :

منذ شهر أبريل الماضي انطلقت السنة ، وترددت أصوات بمختلف الأراجيف والإشاعات عن مصطفى النحاس ، وقد اقترنت هذه الإشاعات بما حصل في الوزارة من خلافات ، وكان مصير الإشاعات معروفا ، والفرض منها ظاهرا مكشوفاً . وقد عمده أصحابها إلى نشرها بين أصدقائه مصطفى النحاس وأنصاره ، فاذاعوا فيهم أخبارا كاذبة مختلفة لعل الأنصار يصدقون هذه الأخبار ، ويحولونها محل الاعتبار ، فينصرفون عن مصطفى النحاس ويخلو منه الجو السياسي ، أو تصبح سياسته وزعامته في المحل الثاني . ولم يكن شيء أحب لمصطفى النحاس من أن يلقي النور على هذه الأراجيف فيظهر الناس أجمعين على فسادها وبطلانها وغرض المرجفين من اذاعتها وإعلانها . ولكنه نزل على إدارة أخوانه الذين كانت لديهم بقية من رجاء في تنقية الجو ، وعودة الصفاء فصر عما يجب ، وبإل صبر على ما يكره . ثم تاحت لي الفرصة أن أتحدث إلى بعض من أخواني وأنصاري ، فكتشفت لهم حقيقة الحال ، وكذب هذه الأقوال .

واكتفيت بذلك جريا على ما عودنيهِ العمل التقدير من الصبر الجميل على كل قال وقيل ، واطمئنانا إلى ما تفضل به على من محبة هذه الأمة وثقتها بشخصي محبة تزيد على مر السنين ، وثقة بلغت حد اليقين ، ولم يكن فيما أرفف المرجفون أن مصطفى النحاس قبل إعلان الحماية على مصر ، أو رضى بعدم تجنيبها ويلات الحرب ، أو فرط في سيادتها الخارجية ، أو أهمل حقوقها النظامية والدستورية ، لأنها اقتضت على الوطن في أمانة مصطفى النحاس ، وأصهار مصطفى النحاس . ولكن شيطان الغضب له وثبات ، ولتطورات مضاعفات ، ولذلك امتدت الهمة إلى وطنية مصطفى النحاس ، فبعد أن كان يعمل في الوطنية على كل غاية ، وصل في التفريط إلى النهاية ، وبعد أن كانت المطامح الموجهة لأمانة مصطفى النحاس تذاع بالعشرات في المحافل والمنتديات ، تضاعلت في الاستجواب إلى بتسده واحد ، أما التهم المتعلقة بوطنية مصطفى النحاس ووزارة مصطفى النحاس ، فقد شغلت من الاستجواب أربعة بنود كاملة .

### \*\*\*

أما البند الأول ، فقد جاء فيه أن مصطفى النحاس استند في تصريح علني له في مجلس النواب إلى رسالة تجعل مصر في موضع البلاد المحمية . وقد سبق أن احتج على مثلها مجلس الشيوخ ، والوفد المصري نفسه وغيره من الأحزاب المصرية . وبذلك يكون مصطفى النحاس بعد طول الجهاد والتصريحات ، قد أهمل ماضيه ، ووقع فيما لم يقع غيره فيه ، فارتضى لبلاده وضع الحماية ، وهو الوضع الذي قامت الحركة الوطنية وقام الوفد المصري لمناهضته ، ونجحت البلاد في التخلص منه . وحقيقة الأمر في

هذا كله أننى ألقيت بيانا فى مجلس النواب فى يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٢ جاء فيه أن حضرة صاحب السعادة السفير البريطانى أبلغنى تصريحاً أصدرته الحكومة البريطانية تؤكد فيه بشكل حاسم أنها عند تصميمها الأكيد على مقاومة كل اعتداء على الأراضى المصرية الى آخر مدى . والنص الذى أبلغته يطابق العبارة التى وردت فى بيانى ، وأصل هذا النص بالانجليزية كما يأتى :

#### To resist attacks against Egyptian Territory

والترجمة الحرفية لهذا النص هى : تقاوم كل الهجمات الموجهة الى الأراضى المصرية ، ولا أحسب أحدا يقول إن هذا التصريح الذى يعبر عن حقيقة الحال يتضمن أى معنى بالحماية .

وظاهر أن هذا التصريح لم يكن يقصد به الاساءة الى مصر بحال من الأحوال وإنما قصد به مجرد الإشارة الى مقاومة القوات الزاحفة على مصر اذ لا يقلل أن تقصد الحليفة الى معنى الحماية ، وأن تثير مع مصر ، حكومة وشعباً ، مشكلاً خطيراً من غير أسباب ، وقوات المحور على الأبواب ، مع أنها تعلن فى كل مناسبة على لسان ممثلها السياسيين والعسكريين أنها تحترم استقلال مصر ، ومع أنها تسلم تسليماً كاملاً بما رسمته هذه الوزارة لنفسها من سياسة عليا ، هى أن مصر ليست بلداً محارباً وأن سياسة الوزارة تقوم على تجنبها ويلات الحرب ، ومع أننا فى محادثاتنا مع ممثلها العسكريين والسياسيين انما نتحدث على هذا الأساس وبروح المودة وعلى مقتضى نصوص المهادنة وروحها .

هذه هى أولى التهم الوطنية التى رأى حضرة النائب المستجوب أن يسندوها الى مصطفى النحاس .

\*\*\*

أما البند الثانى من بنود الاستجواب ، فهو اتهام الحكومة بأنها ، وقد التزمت تجنب البلاد ويلات الحرب ، لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وقد كان موضوع هذا البند محل مناقشة فى جلسات سرية فى مجلسكم الموقر وفى مجلس الشيوخ كذلك . وقد ألقيت فى المجلسين بيانات وافية لاتدع مجالاً للشك فى أن الحكومة أمينة للسياسة التى قامت عليها ، حريصة على حقوق البلاد حرصاً كاملاً . ومع أنها كانت أمام أمر واقع فى مسائل كثيرة ، فقد تحللت من هذا الأمر الواقع ، ولم يكن له غير وزارتنا من دافع ، ومحادثاتنا مع ممثل الحليفة السياسيين والعسكريين تجرى كلها بينت لكم ، على هذا الأساس ، وتلقى منهم تقديراً تاماً ، وتأكيداً حاسماً بأن الحليفة ستراعى وجهة النظر المصرية ، والمصالح المصرية بكل ما يدخل من ذلك فى طاقة البشر . ولقد لقيت بياناتي منكم ومن مجلس الشيوخ رضاه واطمئناناً زادنا قوة وإيماناً .

وكانى بحضرة النائب المستجوب يريد منى ومنكم أن نعرض لهذه المسائل الدقيقة وما فيها من أسرار عسكرية ، فى جلسة علنية ، أو يماود المناقشة فى أمر فرغ منه فى الجلسات السرية ، وهو أمر يدعو للمعجب حقاً . لأن الحكومة يحق لها ، بل يجب عليها أن تحافظ على الأسرار العسكرية حتى فى الجلسات السرية ، فلا تدلى اليكم الا بما يمكن الادلاء به من غير ما خطر أو ضرر . وانه وإن كانت مصلحة الوزارة فى الاعلان من جهودها ومفاخرها فى مواقفها ، الا أننى وأنا الحريص على واجبى ، وعلى مصلحة البلاد ، لا يمكن أن أجارى حضرة المستجوب فى هذا التمسار ، حتى لا تتعرض البلاد للخطر .



أما البند الثالث من بنود الاستجواب ، فيتعلق ببقاء حكمه دارى البوليس وبعض من الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى بالاستعمار حتى الآن فى وظائفهم رغم انتهاء مدة خمس السنوات المتفق عليها فى المعاهدة .

وحقيقة الحال فى هذا الموضوع أنه على عهد وزارة المغفور له محمد محمود باشا قدمت مذكرة من دولته لمجلس الوزراء بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٩ جاء فيها أنه تنفيذاً للمعاهدة اعتزل خدمة البوليس فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ من العناصر الأوروبيى ١٩ ضابطاً و ١٦٧ كونستبل ، وبذلك أصبح عدد وظائف الأوربيين فى مشروع ميزانية البوليس المروضة على البرلمان فى سنة ١٩٣٩ : ٣٥ وظيفة لضباط و ١٥٧ وظيفة لكونستبلات ، وتقضى ضرورات الأمن العام باستخدام عنصر أجنبي للأعمال التى تتصل بالأجانب وللقاومة التجسس والعناصر الخطرة منها . وقد رأت وزارة الداخلية لذلك أن الأفضل كثيراً أن تستبقى فى البوليس بعض الكونستبلات الذين يعتزلون الخدمة وفقاً لأحكام المعاهدة ، بدلا من أن تلجأ الى استخدام أشخاص جدد لا تتوافر فيهم الخبرة والدراية وإن كانت عندهم المؤهلات المطلوبة وفى مقدمتها الاثام باللغات الأجنبية المختلفة ، وقد وافق مجلس الوزراء فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩ على هذا الرأى ، وعلى استبقاء عشرة من الكونستبلات بعد اعتزالهم الخدمة على أن تحسب ماهياتهم من رتب وظائف الكونستبلات المصريين من الدرجة المتأخرة ، وعلى أن يكونوا خاضعين لشروط استخدام الأجانب بالحكومة المصرية .

وكذلك قدم المغفور له محمد محمود باشا مذكرة فى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٩ لمجلس الوزراء ، بأن الوزارة لا يمكنها الاستغناء عن خدمات الموظفين الأجانب الذين يشغلون الوظائف الرئيسية فى فرقة مطافىء

القاهرة والذين كان قد تقرر الاستغناء عنهم وفقا لنصوص المعاهدة في سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ واستند في هذا الطلب الى أن اعتزال هؤلاء الموظفين سيعود على خدمة المطافي، بضرر كبير ليس فقط لتعثر وجود من يشرف على أعمال فرقة المطافي، بل وليباشرة المهمة الجديدة الملقاة على عاتق مصلحة الوقاية في مسائل الحرائق التي تحدثها القنابل المحرقة، واقترح على مجلس الوزراء الموافقة على استبقاء هؤلاء الموظفين كحبراء لا كموظفين، وقد وافق المجلس على ذلك في ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩.

وعلى عهد وزارة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا، تقدم رفعته بذاكرة لمجلس الوزراء جاء فيها أن عدد وظائف الضباط والكونستبلات الأوربيين في مشروع ميزانية البوليس لسنة ١٩٤٠ ~ ١٩٤١ المحروض على البرلمان أصبح مقصورا على ٢٦ ضابطا و ١٠٥ كونستبل، وقد طلب رفعته في مذكرة الموافقة على استبقاء ١٠ من الكونستبلات المقرر الاستغناء عنهم في سنة ١٩٤٠ وفقا لنصوص المعاهدة وذلك بمقود لخسة الأمن العام المتصلة بالقضاء المختلط أسوة بما قرره مجلس الوزراء في ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٩ وقد وافق المجلس على استبقاء ستة من هؤلاء الكونستبلات لمدة خمس سنوات أى لغاية سنة ١٩٤٥، وفي ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ أى على عهد وزارة رفعة على ماهر باشا كذلك قرر مجلس الوزراء أنه نظرا للحالة الدولية الحاضرة، يرخص لوزارة الداخلية في أن تستخدم بصفة مؤقتة خصما على اعتماد الطوارئ وبصفة إدارية دون حاجة الى العرض على لجنة الموظفين الأجانب، بعضا من موظفي البوليس الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة فعلا في سنة ١٩٣٩، أو يعتزلونها في أول يونيه سنة ١٩٤٠، وذلك للقيام بأعمال الاتصال بين السلطات المصرية والبريطانية في أمر مراقبة بعض الهيئات والأفراد، ومراقبة الدخول الى الموالي مما تدعو الحاجة اليه مدة قيام الحرب.

وفي ٧ ابريل سنة ١٩٤١ على عهد وزارة دولة حسين سرى باشا قرر مجلس الوزراء استبقاء بعض ضباط المطافي البريطانيين للأسباب المتقدمة وفي ٥ أكتوبر سنة ١٩٤١، قدم دولة حسين سرى باشا مذكرة لمجلس الوزراء جاء فيها أن الحكومة مسبقا أن قررت في ابريل مايو سنة ١٩٣٩ وفي مايو سنة ١٩٤٠ استبقاء بعض الضباط والكونستبلات البريطانيين بعد حلول ميعاد اعتزالهم طبقا لنصوص المعاهدة، كما قررت الترخيص باستخدام بعض منهم على اعتمادات الطوارئ، وكان ذلك بناء على طلب السفارة البريطانية للتقيام بأعمال الاتصال بين السلطات المصرية والبريطانية في أمر مراقبة بعض الهيئات والأفراد، ومراقبة الدخول الى الموالي مما تدعو الحاجة اليه مدة قيام الحرب،

ثم جاء في مذكرة سرى باشا ، انه نظرا لقرب الاستغناء عن الباقيين من هؤلاء الضباط في لندن في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، قدمت السفارة البريطانية اقتراحات في هذا الشأن للضرورات الحربية التي قضت بوجود عدد كبير من الجيوش البريطانية في مصر ، ومضون هذه الاقتراحات أن يستبقى أكبر عدد من من الضباط والكونسبتلات الأوروبيين الذين يحل موعد الاستغناء عنهم في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤١ لمدة أخرى تنتهي في ٣١ مايو سنة ١٩٤٢ على حساب الحكومة المصرية ، على أن يستمروا مباشريين لما كانوا يباشرونه من الأعمال والاختصاصات ، وعلى أن توافق الحكومة المصرية على أن باقى العدد يعمل في نفس المدة بصفة ضباط اتصال لدى السلطات البريطانية الحربية التي ستدفع ماهياتهم ، وأنه في حالة الموافقة على ذلك فإن هذه الترتيبات تتجدد سنويا بطريقة آلية حتى نهاية الحرب .

ثم جاء في مذكرة سرى باشا لمجلس الوزراء أن الظروف التي أبدتها السفارة البريطانية تدعو كما دعت في الماضي الى الموافقة على ملامدة استبقاء بعض هؤلاء الضباط ، وقد رأت وزارة الداخلية الاكتفاء باستبقاء حكمدار ووكيل حكمدار ، ومساعد الحكمدار لكل من القاهرة والاسكندرية ، وحكمدار ، ووكيل حكمدار في بور سعيد ، وحكمدار في السويس ، أما باقى الضباط والكونسبتلات وعددهم ٦ ضباط و ٥٣ كونسبتلات فليس لدى الحكومة مانع من استبقائهم كلهم أو بعضهم بما كانوا يقومون به من الأعمال لتحقيق مأمورية الاتصال بالسلطات الحربية البريطانية ، على أن تدفع تلك الحكومة ماهياتهم ، وقد عرض الأمر على قسم القضايا فوافق على ملامدة استبقاء بعض الضباط نظرا للظروف التي أبدتها سعادة السفير البريطاني وجهاز كتابا يرسل للسفارة بالأمس التي تتم بها الموافقة ، وقد وافق مجلس الوزراء في جلسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٤١ على رأى وزارة الداخلية المبين في المذكرة المقدمة من دولة سرى باشا .

وفي ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ كتب حضرة صاحب السعادة السفير البريطاني الى دولة حسين سرى باشا كتابا جاء فيه أنه أخذ علما بما قرره الحكومة المصرية في قرارها المتقدم ، وأنه يقدر هذا القرار أعظم التقدير وأن الحكومة البريطانية توافق على تحمل مرتبات الموظفين البريطانيين في البوليس المصرى فيما عدا تسعة الرؤساء الذين قررت الحكومة المصرية استبقائهم على حسابها ثم جاء في كتاب سعادة السفير ما يأتى :

« ومن المفهوم جيدا أن الحكومة المصرية في موافقتها على استبقاء العنصر الأجنبى في البوليس المصرى بعد نزعها اعتزالهم المتصوصى عليه



في المعاهدة انما نوافق على ذلك نظرا لظروف الحرب الاستثنائية ، وأنه عند انتهاء هذه الظروف سيعاد النظر طبعاً في الموقف . ونظرا لذلك تقدر الحكومة البريطانية وجهة النظر المصرية في أن العقود لا تنجسد الا لمدة سنة في كل مرة ، ومع ذلك فقد طلبت الى الحكومة البريطانية أن أطلب تأكيداً بأن هذه الترتيبات سيظل معمولاً بها طول مدة الحرب ، وأنها لن تكون محلاً لاعادة النظر في كل عام ، ولئى كبرى الأمل في أن دولتكم تستطيعون اعطائي هذا التأكيد الذى تعلق عليه الحكومة البريطانية أهمية كبرى » \*

وفي ٤ يناير سنة ١٩٤٢ رد دولة سرى باشا على سعادة السفير البريطانى بخطاب جاء فيه ما يأتى : « ومع أن الحكومة المصرية لا تستطيع الانحراف عن القاعدة العامة السارية على جميع الموظفين الأجانب من حيث استخدامهم ، أو تجديد عقودهم لوقت محدود ، غائنى أعتبر أن استبقاء الضباط الأجانب بعقود لمدة سنة لا يمنع من استمرارهم في خدمة الحكومة المصرية الى أن تنتهى الحرب ، وذلك بسبب الحقيقة الواقعة وهى أن ظروف الحرب نفسها هى التى دعت الى بقائهم ، على أن الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بالحق في اعادة النظر في كل عام في شأن هؤلاء الضباط أو الضباط الآخرين الذين سبق استبقاؤهم ، ولو أن المتوقع أنهم سيبقون في الخدمة مادامت الظروف الحاضرة مستمرة » \*

فيما تقدم بيان دقيق لما جرى من المحادثات والاتفاقات . ولما صدر من القرارات بشأن الضباط والموظفين الأجانب في البوليس المصرى على عهد الحكومات السابقة المتعددة . وما أن توليت الحكم حتى بادرت الى اثاره هذا الموضوع مع سعادة السفير البريطانى ، وقد باحثته فيه أكثر من مرة . وكان من وجهة نظره أن استبقاء هؤلاء الضباط والموظفين قد تم بناء على اتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية . وأنه ليس ثمة ما يمنع أى طرف من الطرفين الموقعين على المعاهدة من أن ينزل على حق تقرر له فيها . وقد تم هذا الاستبقاء بموافقة الحكومة المصرية ، ولكننى شرحت له ، وكتبته اليه بأن الحكومة المصرية السابقة ودار السفارة البريطانية قد أغفلتا عند الاتفاق السابق ما كان يجب مراعاته ، وهو أن أى تعديل في المعاهدة لا يمكن أن يكون صحيحاً الا بعد عرضه على البرلمان المصرى والانجليزى والتصديق عليه منهما . \*

وكذلك كتبت اليه بأننى متمسك بوجهة نظرى التى أبديتها له مرارا ، وهى أن الاتفاق الذى تم مع حكومة سرى باشا باطل من كل وجهة ، لأنه لم يصدق عليه من البرلمان المصرى ، وأنه ما من حكومة .

مصرية تملك الانحراف عن نصوص المعاهدة الحقيقية بغير نصديق من البرلمان ، وأن كل اتفاق لا يصدق عليه البرلمان لا يمكن أن يكون لازما على مصر ، وبصرف النظر عما اذا كان بقاء بعض الموظفين البريطانيين في بلوليس المصرى لازما في هذه الحرب ، أود أن تسلموا بالمبدأ العام ، وهو أنه لا يمكن التعديل في نصوص المعاهدة بإجراء من السلطة التنفيذية وحدها ، فإذا ما سلمتم بهذا المبدأ ، أمكن أن تنتقل الى البحث الآخر الذى لا يجيء الا في المرتبة الثانية وهو لزوم استبقاء بعض هؤلاء الموظفين في مدة الحرب ، وما اذا كانت ضرورات الحرب تستلزم حتما الانتفاع بتجارب هؤلاء الموظفين بشكل أو بآخر ، وعلى أى أساس يجوز أن ينتفع بخدماهم حتى لا يكون في هذا الانتفاع إخلال ما بنص المعاهدة أو بروحها .

هذه وجهة نظرى التى كررتها لسعادة السفير البريطانى محاذرة وكناية ، وهى الوجهة التى لا أزال أتمسك بها وأواصل مباحثاتى معه على أساسها .

ما تقدم تبيينون أن هذا الموضوع بدأ منذ سنة ١٩٣٩ على الوجه الذى شرحته واشتركت فيه حكومات متعاقبة حتى انتهى الى المرحلة المتقدمة ، وليس لى أن أضيف الى ما تقدم شيئا لأن الحقائق التى أبدتها ناطقة بنفسها ، مبنية على بيان عن مقدار حرص هذه الوزارة على حقوق البلاد ، وحقوق البرلمان ، كما أنها شهادة شهادة قاطعة على من يتجنون علينا ويتهموننا بالتفريط باطلا .

\*\*\*

وأما البند الرابع من بنود الاستجواب فهذا نصه :

« سماح الوزارة لأشخاص معينين بتصدير بعض المواد الأولية والغذائية رغم حظر تصديرها وامتناعها من أن تقدم للمحاكمة بعض المهربين والمخترئين والى جانب ذلك استمر التهريب مما أضر بالاقتصاد القومى » .

اتهام لا تنقصه الجرأة وإن كانت تنقصه الوقائع ، اتهام بنيت عليه دعابة بدأت سرية بقصد النيل من كرامتى ونزاهتى ، ولقد رحبت به حين خرج من ظلام النعابة السرية الى نور المناقشة الكفيلة بتبديده كل ظلام ، والقضاء على كل اتهام ، يقوم على الألف والبهتان .

اتهام روج له ذات اليمن وذات الشمال في عبارات ظاهرها القموض والإبهام ، وحقيقتها توجيه الطاعن الى شخص بقصد إثارة الشكوك التى

يعلم نفس المستجوب أنها لن ترتقى الى يد لم تعرف غير النزهة ، ولم تعرف بغير الطهر •

واتهام لم يتورع المستجوب من أن يبلو بلوته وهو وزير متضامن معى فى وزارتى ، فقد وقف فى يوم ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ فوق هذا المنبر يعلن أنه كانت هناك محاولات ، ومحاولات دنيئة لتصدير الزيت اما بموافقة الحكومة او بغير علمها وقد منع ذلك كله ثم قال « على انى أخذت على عاتقى الغاء جميع الرخص ( الخاصة بتصدير الزيت ) ، حتى تلك التى تم بمقتضاها التصدير فعلا وأمرت الجمارك بمنع التصدير ، وكانت هناك كميات قد أعدت فعلا للتصدير وحملت على السفن فأمرت باخراجها منها » •

رمية مبهمة قصد منها اذاعة الشكوك حول أشخاص معينين بيتت لتتلقاها المعارضة ، ولقد تلقفتها وقال قائلاً اذ ذلك « سمعتم تصريح وزير المالية وفيه كلام خطير عن محاولات دنيئة جرت فى سبيل تصدير الزيت ، ولا أكتف المجلس بل أصارحه بأن فى البلد اشاعات كثيرة عن ان هذه المحاولات قد وقعت فعلا وأنها قد جعل مركز وزير المالية فى خطر » ، كشفت المعارضة بكلامها هذا مكرم باشا ، فرأى أنها تتعجل الحوادث فسارع الى تغطية موقفه قائلاً « لا ، لا ، لا ... ان هذا كلام لا يصح ان يقال ... ولو صح لى ذكر اسماء الشركات والتجار والأفراد الذين حاولوا هذه المحاولات لذكرتها » •

لو أن وزير المالية اذ ذلك كان يريد ذكر الحقائق مجردة عن التشهير الغامض للذكر الشركات والأفراد المقصودة بكلامه ، ولعلم الناس أن صبحى الشوربجى أو أحمد الوكيل ليسا من بين هذه الشركات والأفراد التى كانت لها محاولات دنيئة لتصدير الزيت أو أنها كان لها كميات قد أعدت فعلا للتصدير وحملت على السفن وأمر معالجه باخراجها منها •

ولكنه مع ذلك أطلق الاشاعات فى الجو تسمى خلف الأبرياء ، وتعلق فوق رؤوسهم ، وحتم المقصودين بقوله • اذ الواقع أن أحدا من أقاربى أو أصهارى لم يسغ الى تصدير الزيت عن غير طريقه المشروع وإذا كان أحد منهم قد طلب التصريح له بتصدير الزيت فى وقت كان التصدير جائزا فلم يكن عمله هذا جرما وإذا كان أحد منهم قد طلب هذا الطلب فقد كان الرد على طلبه أن أصدر وزير المالية قرارا فى ٩ أبريل سنة ١٩٤٢ بمنع تصدير الزيت •

ونذكر حضراتكم أنه قبل مجيئ وزارتنا للحكم كان هناك اتفاق بين الحكومة السابقة وغرفة صناعة الزيوت المصرية بالاسكندرية على تصدير

كميات من الزيت على ثلاث دفع كل فترة منها في ٤٥ يوما ، وكانت الفترة الأولى تنتهى في ١٥ فبراير والثانية في أواخر أبريل ، وقرار المنع صدر في ٩ أبريل ، أى أن تصريح تصدير الزيت كان مباحا في مدة وزارتي من ٦ فبراير الى ٩ أبريل ، أى خلال أكثر من شهرين ، وصدر كثير من المصدرين زيوتا في خلال هذه الفترة ، ومع ذلك حرم على اصهارى لا لسبب الا لصاتهم بى حق التصدير ، فحرموا مما أبيع لكل الافراد الذين تظلمهم سماء مصر ، واختصوا بعد الحرمين بالامعان في التشهير بهم في كل مكان .

هذه حكاية الزيت ، كل ما يدعيه حضرة المستجوب انه طلب منه التصريح بالتصدير في وقت كان التصدير فيه جائزا وجاريا ، فرغض التصريح .

أما عن السكر ، فمن من حضراتكم لم يسمع أن بعض اصهارى ربخوا ثمانية آلاف من الجنيهات من تصدير السكر ، وأن صلتهم بى قد استغلت على أوسع مدى ولقد أطلق حضرة المستجوب في الجو سهام الاشاعات حول ما سماه قصة المائتى طن التي قال مرة في هذا المجلس الموقر انه لا يرى الخوض فيها الآن . فاسمعوا قصة المائتى طن من بدايتها الى نهايتها لتروا هل استغل اصهارى مصطفى النحاس صلتهم به فربحوا حراما ، أم أنهم لصلتهم به شهر عليهم حضرة المستجوب حربا عوانا ، وأوقع بهم الخسارة عمدا .

يصدر من مصر السكر المستورد من الخارج لأنه يدخل البلاد بقصد تكريره وإعادة تصديره . أما السكر المصرى فإن الاتفاق المبرم بين شركة السكر والحكومة يبيح للشركة تصدير مقادير منه بشرط مصادقة الحكومة .

ويرد النحاس باشا . باستغاثة - عن موضوعات ، السكر ، والفزل والجلود والأحذية بما سبق أن رد به على الأسئلة الخاصة بهذه الموضوعات ، وهو ما سبق أن ذكرناه بالتفصيل الى أن يقول :

\*\*\*

هذه هي سياسة الحكومة الخاصة بالتموين والتصدير .  
هل ترون فيها تفريطا في حقوق البلاد أو مصالح البلاد ؟  
والآن فاسمعوا المضطك والمبكي معا . بل اسمعوا عن جهودنا التي

بذلناها لتوفير الأقوات لمصر فى وقت كان شحيح المجاعة فاعرا فاه بسبب  
حمياسة التموين السابقة على ١٥ مايو سنة ١٩٤٢ .

فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٢ خرج معالى مكرم باشا من وزارة التموين  
فى الظروف التى تعلمونها ، وكان وهو وزير التموين يحيط نفسه بهالة  
من النجاح والتوفيق فى اطعام البلاد واشباعها ، وطرده أشباح المجاعة  
عنها .

وفى ١٥ مايو سنة ١٩٤٢ تولى وزير التموين الجديد أعمال وزارته ،  
فماذا وجد ؟ وجد مذكرة تنتظره من وكيل الوزارة المنتدب ، يعلن فيها  
أن مصر والاسكندرية والسويس ليس فيها من الدقيق ما يكفى لاطعام  
أهلها أكثر من أربعة أيام ، وأنه لا ينتظر أن يرد من الأقاليم قبل هذا  
الموعده قمح من المحصول الجديد الذى لا يمكن الاعتماد على وصوله للمدن  
المذكورة قبل نهاية شهر مايو .

لعل وزيرا لم يستقبل تركة كالتى استقبلها زميل أحمد حمزة حين  
تولى الوزارة ، ولكنها على كل حال كانت تحية الاستقبال التى أعدها وزير  
التموين القديم للوزير الجديد .

كان على ، وعلى زملائى أن نواجه هذه الحالة المروعة ، وأن ندبر  
القوت لمصر والاسكندرية والسويس فى ظرف ثلاثة أيام والا ففرت  
المجاعة فاما لتلتهم سكانها .

ولم يبهظنى الحمل ، ولم يقعدنى مقعد الحجز والإسبتملام ، بل  
حلفزنى الى أن أستجمع كل جهودى وقوتى لأدير للبلاد القوت اللازم ،  
ولأجنبها شر المجاعة والقحط ، ولقد أمدنى الله بعونه وتأيديه ، وولفت  
بمساعدة الدولة الحليفة وحسين استعمادها الى اتقاء هذا الخطر ، ولا أكرم  
عنكم أننى حين كاشفت ممثلى الدولة الحليفة واتصلت بهم ذهلبوا لهدم  
أكتراث المسئولين عن شئون التموين فى ذلك التاريخ وسبوتهم الى أن  
وصلت الحالة الى هذا الحد وعدم تنبيههم الى القبحدار اللازم فى الوقت  
المناسب .

لبت الحليفة ندائى ، وفى هذه الظروف سمح بتصدير ٨٠٠٠ طن  
ارز مقابل ما وصلنا من قمح الحليفة بعد أن ثبت من الوزارات المختصة  
أن تصديرها لا يؤثر فى حالة التموين المحلية .

هذا على ، وهذا عمل حضرة المستجوب ، فأى العاملين يعتبر  
أجراما وتقريرا فى حقوق البلاد .

ولعل حضرة المستجوب يشير الى طوايع أسبوع البر التي رأت مصلحة السكك الحديدية أن يقوم بعض عمالها بتوزيعها من شبائيك بيع التذاكر وما كان في الأمر اكراه ولا اجبار ، ولقد تولت المصلحة الاشتراك في هذا العمل الخيري جريا على عاداتها من المساهمة في توزيع أوراق الجمعيات الخيرية المختلفة كجمعية المواصاة وغيرها من الجمعيات ، ولذلك سوابق كثيرة اتخذت شكلا أوسع وأقوى ، حتى أن مجلس الوزراء في عهد ماضية قرر بشأن معانة جمعية خيرية كالهلال الأحمر بطريقة منظمة ، وذلك بإضافة رسم معين على بعض التذاكر والأوراق .

فهل أصبح حراما على القائمين بأسبوع البر ما أحل أكثر منه لكثير من المشروعات الخيرية الأخرى ؟

ان المشروع خيري محض وقد أحيط بجميع الضمانات ، ورحب به الجمهور أيضا ترحيب ، وتؤكد مصلحة السكك الحديدية أنها لم تتلق أية شكوى في هذا الموضوع .

وعن سياسة الوزارة الداخلية فيما يختص بالحريات العامة وفي تحقيق المساواة بين الموظفين ، يقول النحاس باشا :

تقدمت استجابات بشأن الرقابة الصحية ستناقشها الحكومة في ميعادها ولا أريد هنا أن أتناولها .

ولقد سبق لمجلسكم الموقر أن تناقش في أثر إعلان الأحكام العرفية في الحريات العامة ، وفي الحصانة النيابية . وقدمت الحكومة اذ ذاك لمجلس بيان عن سياستها في هذا الشأن ، بتلخص في أن إعلان الأحكام العرفية يجيز تعطيل أحكام الدستور على الوجه المبين في قانون الأحكام العرفية وذلك فيما عدا انقضاء البرلمان متى توفرت في اتعاقده الشروط المقررة بالدستور . وأبنت لحضراتكم الضرورات التي تقضي بذلك ، وكان حضرة المستجوب من أعضاء الحكومة اذ ذاك ، فليس له أن يناقش في هذا المبدأ ولا فيما يستتبعه من تفصيلات سواء بالنسبة للحريات العامة اطلاقا أو للضمانات التي يتمتع بها النائب .

وأرى من نافلة القول وضياع الوقت أن أعيد عليكم ما قلته اذ ذاك ، ويكفيني أن أقدر هنا أنكم أقررت هذه السياسة ، بل أقرها البرلمان بمجلسيه .

أما المساواة بين الموظفين ، فلعل في الحديث فيها عودة الى مناقشة حق مجلس الوزراء في الاستثناءات ، وفي فصل الموظفين وترقيتهم ، وهي

الآن، سبق لي كذلك أن تحدث مركزنا بشأنها في بيان وافي بجملة  
٢١ يونيو سنة ١٩٤٢ ، وهي متصلة باستجوابين مؤجلين بقرار من  
المجلس ، فلا أرى محلا للبحث فيها الآن .

حضرات النواب المحترمين :

الآن ، وقد أقيمت نور الحق على كل ما قيل هنا وهناك ، الآن وقد  
وقفت على الحقائق مؤيدة بأسانيدنا الرسمية . وأبنت لكم الحيط الأبيض  
من الحيط الأسود من كل ما أرجف به المرجفون ، فاني أغادر هذا المنبر  
مستريح الضمير ، فرير النفس ، مطمئنا إلى أنني قد بلغت من نفوسكم  
وقلوبكم موضع الرضا والاعتقاد بأنني لم أفرط في حق من حقوق البلاد  
ولم أصبح فضيحة من مصالحها ، وإنما كنت كما عهدتني البلاد ، الأمن  
على مصالحها ، الحفيظ على حاضرها ومستقبلها ، فذلك عهد قطمته لها  
قديم ، وأجده اليوم ، والله هل ما أقول شهيد والله من ورائهم محيط .

قرار المجلس : بالموافقة على الاقتراح المقدم ونصه :

« شكر حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وتقدير  
لجهوده في سبيل البلاد ورعاية مصالحها وإعلان اغتباطه بالحقائق التي أدل  
بها مؤيدة بالمستندات الحاسمة الكفيلة بالتقضاء على الدعايات المغرضة » .

أما الاستجواب الخطير الذي أودى بمقعد الأستاذ مكرم عبيد باشا  
في مجلس النواب فقد كان نصه كما يلي :

« أريد أن استجوب رفعة رئيس الوزراء في الموضوعات والأبواب  
التالية التي أشارت إليها العريضة المرفوعة مني باسم الكتلة الوفدية  
المستقلة إلى مقام جلالة الملك العظيم بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ والحالة  
على رفعتة بتاريخ ١٠ أبريل الماضي .

ويتضمن الاستجواب على وجه التحديد ما يلي :

أولا - استجواب الحكومة عن البيانات التي أكتتها في البرلمان ردا  
على الأسئلة المتعلقة بالكتاب الأسود وعما ورد في هذه البيانات من وقائع  
في صحيفة أو مشيخة أو ميثورة فضلا عما انتهت إليه من اعترافات خطيرة  
أما الشعار الكريمة التي أزدانت بها تلك البيانات فسيكتفى في الرد  
عليها بمجرد الإشارة إليها وإبراز المعنى المقصود منها مع بيان أسباب  
وملايسات رفع العريضة إلى مقام جلالة الملك العظيم .

ثانيا - استجواب رئيس الحكومة في الأبواب والموضوعات التي

وردت في المراجعة متعلقة باستغلال النفوذ والانتفاع الشخصي على حساب الدولة ونزاهة الحكم عامة .

وقد عدد الاستجواب في الباب الأول : ما جاء بالكتاب الأسود من استغلال النفوذ للحصول على الثراء عن طريق التنازل على الأوقاف وبيع منزل رفعة النحاس باشا بسوء ود الى وقف عبد العال ، وغيرها من الأمور التي مسبق أن رد عليها رئيس الوزراء والوزراء في مجلس النواب والسيوخ .

وكان الباب الثاني من الاستجواب قد خصص للانتفاع الشخصي من املك الدولة ضد المصلحة العامة والقانون كإخلاء دار معهد التربية الفنية للمعلمين بجاردن سيتي من تلميذاته ، ليكون مسكنا خاصا لرفعة رئيس الوزراء وانتفاع نسبائه بالسكنى في الباقية الحكومية ( معاشن ) بضمه شهور من غير أجر . وكذلك انتفاع وزير المواصلات بالسكنى في الباقية ( كريم ) عدة شهور والتحايل على إعفائه من دفع الأجرة المتفق عليها وخصص الباب الثالث في الاستجواب للتستر على التهم المنسوبة لبعض الأصهار والأقارب .

وكان الباب الرابع من الاستجواب عن رخص التصدير ، وصفقات التموين والباب الخامس عن تفشي الوساطات وتفشي الرشوة معها في الصفقات التجارية والوظائف الحكومية وغيرها ، والنهائى الأحكام العسكرية وتمييز العمدة وفصلهم وقبول الطلبة في المدارس وتمييز المقرئين في وظائف البنوك والشركات .

أما الباب السادس فقد خصص للاستغلال الصغير مثل منح وزيرى المواصلات ورئيس مجلس السيوخ بصفته وزيرا سابقا للمواصلات الميدالية الذهبية وإرسال الورود والزهور دوريا الى منزل ووزير الزراعة وتحملها على بكسفورد حكومى معد لهذا الغرض ، وإرسال الزهور يوميا لرفعة رئيس الوزراء ، في سرايه بجاردن سيتي برفقة مونتوسيكول من مستخدمى المتحف الزراعى .

وخصص الباب السابع من الاستجواب للفصالح المحسوبيات والاستثناءات وقد بين مكرم باشا في هذا الباب أن أساس الاستثناءات والاحتساب يرجع الى القرابة أو الانتساب لرئيس الحكومة ووزرائها المحسوبين عليها كما سيبين ما لجأت اليه الحكومة من وسائل التحايل على هذه الاستثناءات الخطيرة بنقل المحسوبين من مصلحة الى أخرى وتعيينهم أو ترقيةهم الى وظائف لا تليق لها بأعمالهم أو مؤهلاتهم أو بمنحهم



درجات منحصصة لغيرهم أو مكافأتهم على خدمات خاصة أو إعادتهم إلى وظائف فصلوا منها لأسباب تمس الأخلاق أو الكفاية في العمل أو السماح لبعضهم بالاستئغال في السياسة والتهجم على خصوم الحكومة السياسيين بل دفعهم إلى هذا دفعا في مقابل الإغداق عليهم بالدرجات والعلاوات كما ينبغي أن هذه الاستثناءات قد امتدت إلى حرم القضاء فعين المحسوبون في وظائف قضائية مقابل خدمات خاصة أدوها لوزير العدل أو لغيره من أعضاء الحكومة رغم صدور الأحكام التأديبية ضد بعض من عينوا في القضاء والوظائف الأخرى .

وسيتناول هذا الباب بوجه عام جميع مظاهر الاستئغال من طريق الاستثناء والمحسوبية وما لايسها من تصرفات الحكومة وأجراءاتها وكذلك ما أقدمت عليه الوزارة من فصل واضطهاد الموظفين الحكوميين وغيرهم لأسباب ترجع إلى السياسة التي انتهجتها الحكومة ولا يبررها مسوغ من العدل والقانون .

« مكرم عبيد »

١٢ مايو سنة ١٩٤٣

نائب قنا

## الفصل الرابع

### النحاس يرد بالوثائق على مكرم

ويقول مصطفى النحاس باشا ودا على مكرم  
عبيد باشا :

من وقت أن طالبنا مكرم باشا وغيره في ١٢ أبريل الماضي علانية في مجلس البرلمان أن يتقدموا باستجواب أو بسؤال عما ورد في العريضة المقدمة منه الى جلالة الملك وفي كتابه الأسود وفتحنا الباب على مصراعيه لحضرات أعضاء البرلمان جميعا ، منذ هذا الوقت لم يتحرك هو ولا أحد. ممن يؤيدونه بشيء الى أن تقدم بهذا الاستجواب ، فرحبنا به كل الترحاب. وأعلنا استعدادنا لمناقشته في الحال ، وقد أقررتم حضراتكم ما عرضه عليكم سعادة رئيس المجلس بوجود الفراغ من هذا الاستجواب وكل ما يتعلق به من أسئلة ومناقشات في مدة ثلاثة أيام نهايتها يوم الخميس الماضي ، وقد أعطى لمكرم باشا بناء على طلبه جلستان كاملتان ، هما جلستان الثلاثاء والأربعاء .

ولكن مكرم باشا بدلا من أن يستفيد من هذا الوقت الطويل ويشرح استجوابه بكل ما جاء فيه من تهمة وتفصيلات لجأ الى طريقة اختطها لنفسه ظهر لكم بجلاء أنها مبيتة من قبل وقوفه على منبركم . . . تلك هي أنه جعل من هذا الموقف أداة لا لشرح استجوابه ، بل للتشهير برئيس الوزارة والوزراء وأعضاء البرلمان ، يعيد ويكرر ذلك في غير مناسبة لا جريا وراء توضيح تهمة بعينها ، بل تمثيل قصة مسرحية سبابة شتامة بعيدة كل البعد عن موضوع أية تهمة في ذاتها . فلقد كانت مرة واحدة تكفي لما يريد تفصيله وتبانه من غير حاجة الى الإعادة والتكرار ، ولكنه مع ذلك

لم يفعل ، بل أخذ يعيد ويكرر مرة ومرة ، بل عقرات المرات فلا يزيد السامعين شيئا عما سمعوه منه أول مرة ولا يأنى اليهم يتجدد ، وعلى هذه الطريقة منست الجلسة الأولى وانفضت الثانية رغم تنبيهه الى أن في هذا مضيقه للوقت المحدد من غير حاجة ولا داع وحتى اضطرت من ناحيتي في آخر الجلسة الثانية الى أن أرجو الرئيس والمجلس السماح له بجلسة ثالثة يتم فيها شرحه وكلامه فلا يتعداها الى غيرها بأية حال ولديه من الوقت ما يكفي للاطلاع عن خطته التي اختطها في الجلستين الماضيتين وليحصر شرحه في الكلام المنتج في صميم الموضوع ، ولكنه زاد في اليوم الثالث عما كان في اليومين السابقين فاستغرق كل الوقت في تكرار ممل وكلام معاد غير عايب بما وجه اليه أكثر من مرة سواء من الرئيس أو من الأعضاء حتى انفضى اليوم الثالث وإذا به يدعي أنه لم ينته وإن لديه بقية يريد أن يقولها في يوم آخر وما كان للرئيس ولا للأعضاء أن يسترسلوا معه في هذا التمثيل المضيق للوقت الممثل للأعمال وكان لزاما على الحكومة أن توافق على وضع حد لهذه القصة المسرحية التي انفضح سرها وبان سترها وتكشف للعيان !!

لقد مهد مكرم باشا لشرح استجوابه بمقدمة طويلة خرج فيها عن المعروف والمألوف ، بل تجاوز القواعد التي قررها سعادة رئيس المجلس وأقرتموه عليها ... ففعل هذا سعادة المستجوب حاجة في نفس يعقوب أحسسنائها ثم لمسناها .. ثم تبيينها صريحة جلية حينما صاقت له الحماسة أو اضطرت له السياسة أو أرغمته ظروف موقفه بعد أن لم يستطع عجايبهمك زمتنا طويلا فخطابكم بقوله « انها مأساة قاسية تلك التي تمثل على المسرح السياسي » ... ثم عاد يكرر هذا المعنى مرة أخرى فيقول ان هذا الاستجواب مأساة قاسية لأنها مبكية ومحنة معا الى آخر ما ذكر أكثر من مرة في أكثر من موضع مما لا يزال عالقا بأذهانكم ... .. فلما هي يا ترى تلك الحاجة التي يتيقها أو ذلك الغرض الذي يضره ... أقوله لكم ببساطة ووضوح ، ذلك أن هناك نية بيتت ، وتدبيرات دبرت لهاجة حكومة الوفد بكل الطرق والوسائل ابتغاء زحزحتها عن مراكزها من غير الطريق الدستوري ، وهو انما تقدم بهذا الاستجواب بعد فوات وقت طويل على ظهور عريضته وكتابه لا بقية الفصل فيه من الناحية الدستورية ولكن رغبة في التشهير والتجريح وتسويي سمعتنا والبل من شرفنا ونزاهتنا ، ولست هنا متجنيا ولا مدعيا ولكني أتخذ من كلامه الصريح المكتشف دليلا على ما أقول ... ألم يقل لكم ان المسألة أكبر من هذا ... .. وإن لهذا الاستجواب نتيجة ستعرف عاجلا أو آجلا ، وإن له موقفا ستعرفه الأمة فيما بعد ، وكلما رده سعادة الرئيس

الى الكلام فى القواعد المقررة سخط وغضب ، وأعاد فى هذه المعانى وكرر  
وخرج من الموضوع وتكلم فى أن ردودنا على الأسئلة التى وجهت، التى  
بصدد كتابه اشتملت على أوصاف جارحة له ويتخذ من هذا نكاة للأصرار  
على شتائه ، والاستزادة من مطاعنه مع أن هذا فصل فيه قبل البت نفي  
الاستجواب واتفق على ألا يخرج عن الموضوع ولا يتكلم بالفاظ نائية ،  
لأنه شتان بين استجواب محددة وقائمه وبين الرد على سؤال موجه من  
صلب كتابه يحمل بين سطوره الفاظا نائية جارحة وشتائم قاسية طاعة  
فيها وفى أهلنا بل وفى معظم طبقات الأمة .

ولقد كنا مضطرين بإزاء الإجابة على تلك الأسئلة أن نرد على عباراتها.  
ونفند اتهاماتها ، ونصف الافات التى رمانا بها ، وما تدل عليه النفسية  
التى سمحت بتوجيهها .... أما الاستجواب فغير هذا قطعا ...

ولقد هون سعادته هنا من شأن ما رمانا به فى عريضته وكتابه وقال  
انه لا يشمل سبا ولا شتما ولا تعرضا للسبوبات ولا لكرامات الأسر  
ولا للشخصيات ، ولكنه تعرض للعمل العام ، فإذا لم يكن ما سمعتموه  
حضراتكم من كلمات نليت عليكم فى حينها - وما كنا لتقتضب شيئا من  
الموضوع بل تعرضه بخلافه - إذا لم يكن ما قاله ولوفا فى الأعراض  
والكرامات وفى شرف الأسر وكل شيء خاص وداخلى فأنتم وحسبكم  
الذين تقدرون هذا وتحكون عليه ، وتفصلون فيما إذا كان ما وصلنا  
به من هذه المطاعن والمثالب خارجا عن الحد أو متواضعا عن الحد ....

ولقد قال ان كلامنا مملوء بالشتائم ، والشتائم دليل العجز . ولكننا  
لم نتعرض لوصف شتماته الا بعد أن فندنا بالأدلة والمستندات ادعائه.  
ثم يقول لنا لستنا فى مجال حرية الرأى ، ولذلك لجأ الى تحرير كتابه.  
وطبعه فى الظلام مع ان كل الحريات مكفولة الا فيما بينت فى الحفاء من  
منشورات ودعايات ضارة بأمن البلاد ، مخالفة لقوانينها ، ماسة بالظروف  
التي تجتازها .

وكان طبيعيا أن نتخذ الإجراءات الشديدة ضد كتابه الأسود عند  
ظهوره صيانة للنظام ، ولكن لما أحيلت إلينا العريضة من ديوان جلالة  
الملك حثنا الى الميدان الرسمى الذى لا رقابة عليه ولا حذف لما يقال فيه  
منقولا عن مضابطه وسرنا فى الطريق الدستورى المرتفع عن كل تقييد  
الى ما بقضى به الدستور نفسه والقوانين المرمعة ذاتها ...

يقول سعادة المستجوب انه لم يرد التشهيز ، بل التطهير ، ويرى ان  
فى السكوت على الفساد جريمة ، فليكن ما يدعيه صحيحا فى نظره ولكن

ليس له الا طريق واحد هو هذا المنبر المقدس ، فلماذا لم يلجأ اليه من أول يوم ؟ ولماذا لم يقدم بهذا الاستجواب بعد احالة العريضة علينا و ظهور الكتاب ؟ ثم يقول في كلامه ما يستم منه ان أحدا اعترض على تقديمه العريضة الى جلالة الملك . لا يا سيدي ، لم يؤخذ عليك هذا ولكن الذي أخذ عليك هو أنك تقدمت الى جلالتك ببيارات نائية ، خالية من الذوق ، بعيدة عن الكياسة واللياقة التي تليق بمقام جلالتك الاسمي ، لأنه لا يصح أن يخاطب بمثل ما خاطبته به ، ولا أن تتقدم الى جلالتك بشئ لا تملك الدليل عليه ، بل تنصيد الكلام عنه اصطفاذا . . . . . ثم لا تكفني بهذه السقطة الكبرى ، بل تأتي اليوم بعد ما ألغنا عليك وعلى غيرك في تقديم هذا الاستجواب أكثر من شهر - تأتي اليوم لا لتتكلم في صلب الاستجواب ولكن لتكرر هذه السقطة : استغفر الله . بل لتعيد المسألة مرة ومرارا ، وتقمع اسم جلالة الملك بشكل غير لائق في صدد حديثك رغم تنبيه الرئيس عليك أكثر من مرة ورغم ضجة الأعضاء أكثر من مرة ، والاتفاق على ألا تقحم ذاته الكريمة في هذا الموضوع . . . . . نعم قلت رغم كل هذا « قيل إن موظفا كبيرا وجارا لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، وأعنى به سعادة مراد محسن باشا تدأب بيته ، ولكني تأكدت من مصادر سامية عالية أن الخبر غير صحيح » . ولما صدقت وقامت الضجة في وجهك استدركتي وقلت انك سمعت عن هذا المصدر السامي ، وما كان يجوز لك حتى أن تقول سمعت عنه ، لأن في هذا اقحاما لاسم جلالة الملك لا يصح ولا يليق !!

ثم لم تلبث بعد هذا حينما طولبت بتقديم الأدلة على ما تدعيه في مسألة الغراء أنك قلت انك أفضيت باسم المصدر الموثوق به الى معالي أحمد محمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي ، وادعيت أنك وصلت الى حل الشفرة ، وأن حسنين باشا على علم بهذا فأشركته معك في التستر على عمل غاية في الخطورة ، ذلك لأن الشفرة عند الحكومات اصطلاح خاص بين المرسل والمرسل اليه وحدهما لا يعرفه غيرهما ، فإذا ما ذاع هذا الاصطلاح وشاع بين الناس وعرفه غير المختصين فلا يمكن بعد هذا أن يكون للدولة سر يظل بمأمن عن الذبوع والانتشار ، ولا يختلف أحد مطلقا في أن الإباحة بمفتاح الشفرة جريمة من الجرائم الكبرى التي تتعلق بسلامة الدولة العليا ، فضلا عن أن الدولة التي لا تستطيع كتمان أسرارها تصبح في نظر الدول كلها دولة لا يؤثق بها ولا تؤمن على سر من الأسرار ، وفي هذا ما فيه من الضرر والخطار !

فكيف يضع مكرم باشا رئيس ديوان جلالة الملك في هذا الموضوع القضا الخطر ، وقد زاده خطرا ما أجاب به عندما سئل هل لا يزال حسنين

باشا. مضرا على انه المصدر الذى أسر به اليه صادق فيما يقول حتى بعد ان عرف من الاجابة ان ما جاء بالبرقية لا يستعمل على ما قاله عنه ؟ اذ كان جوابه بنعم !

لقد قال حضرة المسجوب ان العريضة التى قلمها الى جلالة الملك وكررها فى كتابه الاسود انما تنطوى على قسمين ، ثم تنطوى على أدلته الحاسمة القاطعة وهى التى سيعرضها على المجلس وليس فى حاجة الى تدليل جديد عليها . أما القسم الثانى فتنقصه الأدلة ، ولكن عنده مصادرته ويطلب التحقيق فيه ، ولكنه لا يطلب التحقيق امامكم لأنكم غير مؤتمنين عليه ، اذ انه يستلحق الاباحة بأسماء اشخاص منهم من يمتون اليه بصلته النسب ، ومنهم من يشغلون وظائف حكومية ويخفى عليهم من عهدنا وعهدكم ان تتخذ معهم اجراءات تعسفية من جانب حكومتنا ، ولكنه طلب الى جلالة الملك بصفته رئيس النولة ورئيس الهيئة التنفيذية ان يأمر باجراء التحقيقات على يد هيئة تحقيق أخرى بعيدة عن الوزارة وعن البرلمان وفى غير بقاء هذه الحكومة فى كراسى الحكم .

حسبى ان أقول لكم هذا من غير تعليق عليه .

ويتولى النحاس باشا - وبالتفصيل وبما لا يكاد يخرج عما سبق لنا ذكره فى الفصول السابقة - الرد على كل الموضوعات الواردة ذكرها فى الاستجواب : القراء ، منزل سمند ، وقف البستراوى ، سيارة كوتسيكا الخ ، الخ .

ويرد وزير الزراعة على بعض الموضوعات الواردة فى الاستجواب برّد من الذاكرة كما قال ويجبى فى رده :

يريد مكرم باشا ان يقطع سامميه وقارثيه بأن فكرة مشترى الأتليان لم تطرأ لرفعة النحاس باشا الا بعد توليه مقاليد الحكم ، وأن رفمنه رأى انه بلازم فرصة أخيرة لشغل منصب الوزارة ، فلا بد اذن من أن ينتهزها فيعثرى خلالها من أى طريق كان .

هذا ما قاله فى عريضته بأصرح الألفاظ . فلقد قال ان النحاس باشا - وقد تزايدت عليه تكاليف الحياة - لابد له من مورد يسد منه هذه التكاليف ، ولابد له ان يثرى من أى طريق مشروعا كان أو غير مشروع . وقال ان النحاس ، ذلك الرجل الفقير الذى نشأ فقيرا - على حد قوله - ان أعوزه المال يدفعه نمنا للأتليان ، فلن تموزه الرتب والنياشين يدفعها للبايعين نمنا لما يبيعون - ولو كان منهم فؤاد سراج الدين ذلك الذى يعلم مكرم

باشا من هو ويعرفه حق المعرفة - فان طمع البائعون في زيادة الثمن فلم تكفهم الرتب ولو كانت الباشوية ، فلتقدم لهم المناصب الكبيرة ثمنا للأطيان ولو كانت منصب الوزير الخطير .

لقد اشترت صاحبة المعصمة حرم النحاس باشا صفقتي أطيان ، احدهما مني أنا وسأتناولها بالتفصيل بعد قليل ، والأخرى من عدس .

فأما عن هذه الصفقة الأخرى فقد ذال لكم مكرم باشا ان النحاس قد استقل نفوذه الحكومي فضغط على اميل عدس واشترى منه ٧٤ فدانا في المرج بثمان بخس لا يتناسب مع قيمة الأطيان ، وأن في ذلك بلا جدال استفلاا لنفوذه في الحكم ، وأن فيه دليلا على رغبة رفعتة في الوصول الى الثراء عن أى طريق ولو كان غير طريق الشرف .

ثم قال ان فؤاد سراج الدين قد باع للنحاس باشا قطعة من الأرض قبل دخول الوزارة ، ولكن أما كان يحسن بالنحاس أن يعتمد عن هذه الشبهة فلا يدخل فؤاد الوزارة ؟ هذا ما قاله في شرح استجوابه هنا فوازنوا بينه وبين ما جاء في عريضته من عبارات .

والآن نسأل : هل الحق ان فكرة شراء الأطيان هي فكرة جديدة لم تطرأ لرفعة النحاس باشا الا بعد توليه الحكم ، ثم من أين للنحاس باشا المال الذي يدفعه ثمنا لا يشتريه من أطيان .

والحق ان الفكرة قديمة عند رفعة الباشا أو عند صاحبة المعصمة السيدة حرمه ، فلقد طرات لهما منذ أوائل سنة ١٩٤١ وبذلت مساع عدة في سبيل تحقيقها .

والذي وقع انه في سنة ١٩٤١ ارتفع - كما تعلمون - ثمن الحل والمجوهرات نظرا لظروف الحرب ، ففكر كثير من المصريين - وأنا منهم - في بيع ما لديهم من هذه الأشياء الثمينة والافادة بتمنها في شراء أطيان ، وكانت حضرة صاحبة المعصمة حرم الرئيس من فكرن هذا التفكير السليم فباعته الكثير من مجوهراتها ، ويعلم ذلك مكرم باشا وتعلمه حرم سعادته علم اليقين فلما باعت هذه المجوهرات كلف رفعة النحاس باشا - وهو ليس ذا خبرة بشئون الأطيان - أقول كلف رفعتة كثيرين من أصدقائه وأئصاره ورجاله أن يبحثوا له عن أطيان ليشتريها .

وحدث في سنة ١٩٤١ أن عرض مسيو دليبران مدير بنك الأراضي المصري بالاسكندرية ، على رفعة النحاس باشا أرضا ليشتريها - ولاحظوا أن رفعتة لم يكن اذ ذاك في الحكم ، ولا كان يؤمل أن ينجي - فيه في ذلك

الوقت - وكانت الأرض المعروضة في مديرية البحيرة ، فكلّف رفعة الباشا سماعة محمد الوكيل باشا بمعاينتها وإبداء رأيه فيها ، فعاينها سماعته وأشار على الباشا بمسم شرائها لصعوبة ربحها ، فأخذ النحاس باشا بإشارته وصرف النظر عن الصعقة .

الى أن يقول وزير الزراعة :

في سنة ١٩٤١ وما زاد أطيان لمصلحة الأملاك قدرها ٥٠٠ فدان تقريبا على حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح - وكان ذلك قبل تولي النحاس باشا الحكم أيضا - فلما علم حضرته برغبة النحاس باشا تقدم اليه بعرض بيع الأطيان التي رسا مزادها عليه ، وكان ثمنها عشرين جنيها للفدان الواحد ، أي أن مجموع الثمن عشرة آلاف جنيه ، يدفع منه الثلث فوراً وقدمه ٣٥٠٠ جنيه - وأذكر هذا الرقم جيداً لأن له أهمية عظمى - فكلّف رفعة النحاس باشا خليل بك الجزائر بمعاينة الأطيان فعاد حضرته بعد معاينتها وأشار على الباشا بمسم شرائها لأنها أرض بور بعيدة عن العمران في كفر سعد . فلما علمت بذلك خالفت خليل بك الرأي لأنى كنت أعرف هذه الأرض وأشرت على الباشا بشرائها لأن لها مستقبلاً مضموناً طيباً . فوافقتى ولفته وعدل عن قراره بشائها وقبل أن نشرع في مفاوضة الأستاذ أحمد أبو الفتوح .

غير أن حضرته كان قد اتفق مع عبد العزيز البدرأوى بك على أن يبيعه هذه الأطيان ، فلم يكن بد من فسخ هذا الاتفاق . ولقد اشترك في هذه المفاوضات أشخاص عديدون كلهم أحياء يرزقون ، منهم حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح ، وخليل الجزار بك ، وعبد العزيز البدرأوى بك ، والسيد البدرأوى باشا وهو رجل مستقل لا صلة له بالوفد ، فاسألوهم جميعاً أن يكذبوا كلمة مما أقول .

بل لعلكم تتعجبون إذا علمتم أن مكرم باشا نفسه قد اشترك بشخصه في هذه المفاوضة ، غير أنه يجيء اليوم ناسياً هذا يتسائل من أين للنحاس باشا هذا المال يشتري به ، ويقول ان فكرة اقتناء الأطيان إنما طرأت بعد توليه الحكم . ثم لقد اشترك مكرم بنفسه في هذه المفاوضات ، واتى لأعلن هذا واتحاده صراحة أن ينكر هذه الواقعة - ان استطاع .

ووجه تدخله في هذه المفاوضات أن عبد العزيز بك البدرأوى وأحمد بك أبو الفتوح كانا محرّجين ازاء رغبة رفعة مصطفى النحاس باشا ، فوسطا مكرم باشا لينوب عنهما في ابلاغ رفعتة هذا الأمر . فلما أبلىح رفعتة ذلك نزل عن الصعقة فوراً ، وترك الكلام فيها . هذا هو وجه تدخل مكرم باشا سنة ١٩٤١ أو في أوائل تلك السنة . إذن فقد كان مكرم باشا يعلم أنه كان لدى رفعة النحاس باشا في ذلك الوقت مبلغ لا يقل عن



٣٥٠٠ جنيه ثمننا لتلك الصفقة التي تكلمت عنها ويعلم هذا أيضا سيد بدرأوى باشا ويستطيع مكرم باشا أو غيره أن يسأله .

كذلك حدثت محاولة ثالثة قُبلت تولى رفعة النحاس باشا الحكم فقد عاد مدير بنك الأراضي يمرض على رفعة الرئيس من جديد أرضا قريبة من التي اشتريتها لمكرم باشا فوكل إلى رفعتيه أن أبشر المفاوضات والاجراءات فأرسل بنك الأراضي لمحاميه بالمنصورة ( مكتب الأستاذ مقصود باشا ) خطابا صريحا في هذا المعنى وما هي ذى ترجية ذلك الخطاب الذي أودعه مكتب المجلس :

« جلسة المزاed العلني في ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢ ، في حالة ما اذا رسا المزاed على الأستاذ فؤاد بك سراج الدين - للقطع رقم ٢ و٣ المعروضة للبيع العام بثمان اجمال قدره ٤٨٣٥ جنيها للقطعة رقم ٢ وهي ٦٠ فدانا و٢١ قيراطا و١٩ سهما و٥٨٣٥ جنيها للقطعة رقم ٣ وهي ٥٩ فدانا و٤ قيراط و٦ أسهم ، بما في ذلك المصروفات والرسوم - نرجو تبيكه من الحصول على الاضامات الثلاثة » .

ويلاحظ أن الأستاذ سراج الدين سيدفع لكم ٤٠٠٠ جنيه قبل المزاed نخضم من ثمن الصفقة .

كما يلاحظ أن الأستاذ سراج الدين يشتري لحساب السيدة حرم رفعة النحاس باشا » .

في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ ..

كان ذلك يا حضرات الزعماء في ٢٦ يناير سنة ١٩٤٢ ، وما كان يدور بخلفه أحد اذ ذاك أن رفعة النحاس باشا سيتولى الحكم في ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ .

هناك محاولة رابعة تتعلق بأطيان عدس التي اشترها رفعة النحاس باشا سنة ١٩٤٢ ، فقد عرضت تلك الأرض على رفعتيه في سنة ١٩٤١ بواسطة عثمان محرم باشا وصديق آخر هو عزيز بحري على ما اذكر ولكن الصفقة لم تتم وساتحدث عنها تفصيلا ، في موضع آخر .

ويكفي أن أقول هنا انكم يا حضرات النواب المحترمين تتبينون من هذه المحاولات الأربع التي يشهد بصحتها قوم احياء معروفون - لا أشخاص مجهولون - وخطابات رسمية لها أصول في ملفات القضايا بالمحاكم المختلطة ، أن رفعة النحاس باشا كان في سنة ١٩٤١ يستطيع أن يدفع ٤٠٠٠ جنيه وأن أربع صفقات عرضت عليه ولم يتسن له شراؤها ، وأن

فكرة مشترى الأتليان لم تعرض له بعد توليه الحكم رغبة في الاستغلال والثراء ، وإنما هي فكرة قديمة بذلت محاولات عديدة لتحقيقها ، وإن مكرم عبيد نفسه يعلم أمر تلك المحاولات ، وقد اشترك في إحداها فعرف أن رفعة الرئيس كان سيدفع ٣٥٠٠ جنيه غير نفقات التسجيل .

فاذا جاء مصطفى النحاس باشا في يناير أو مارس سنة ١٩٤٢ واشترى من فؤاد سراج الدين ثمانين فدانا ودفع ١٤٧٠ جنيها مقدم الثمن على أن يقسط الباقي على مدة خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٣٪ أفيكون ذلك محلا لتساؤل مكرم باشا من أين لمصطفى النحاس بهذا المبلغ ، ولقوله ان رفعته لم يدفع الثمن كله لأنه دفع نمنا معنويا أغل من المال ، دفع الرتب والنياشين والمناصب ١٩٠٠٠ أرايتم التهم وخطورتها يا حضرات النواب المحترمين فمصطفى النحاس يتجر في سبيل الثراء لا بالرتب والنياشين فحسب بل في أهم مناصب الدولة الخطيرة وهي مناصب الوزراء !

آية نعمة تعادل هذه التهمة ؟ ولكن مكرا لم يجرؤ ولن يجرؤ أن يواجه البائس والمشتري هنا في مجلسكم الموقر ، بل أنه اتهم فيما كتب وسطر في الظلام في كتابه الأسود . لقد قال لكم أما كان الأولى برفعة النحاس ان يتعدى عن التهمة ، فانظروا يا حضرات النواب الى الفرق الكبير بين نميره هنا وتيميره هناك : ألم يقل أن الطريق الى الباشوية سهل ميسور وأن جلالة الملك قد أنعم بالرتب والنياشين على كبار المتبرعين في مشروع الحفاه ؟ فليكن مشروع أسبوع البر وطبعاً سيتبرع فؤاد سراج الدين باشا بببلغ كبير ، وسيكون ذلك سبيلا للانعام عليه برتبة الباشوية !

أليس معنى هذا أن رفعة النحاس باشا يتجر في الرتب والنياشين باسم الله تعالى وباسم الفقراء والمساكين ؟ انظروا الى خطورة هذه التهم الفلذة الخطيرة ، ومع ذلك فانكم تعلمون أنه قد أنعم على الباشوية في يوم ١٣ مايو ومشروع أسبوع البر لم يبدأ فيه الا في ١٩ مايو . فاذا كان الأمل المنشود قد تحقق فما كان الداعي لهذه الجهود الجبارة التي بذلتها حضرة صاحبة العصمة حرم رفعة الرئيس وتلك النخبة المختارة من سيداتنا المصريات ، وبذلها الرجال من جميع الألوان والجنسيات حتى استطاعوا أن يجمعوا أكثر من ١٠٠٠٠٠ جنيه أقول لماذا خرجت هؤلاء السيدات المصونات من خلوهم الى الطرقات يجمعن المسالغ قلت أو كثرت ، ويعرضن ماء وجوههن لهذا أو ذاك ؟ ألا انها خرافة ، بل انها السخايف والصفاثر هي التي جعلت مكرم باشا يقول ان مشروع البر لم ينشأ ولم يفكر فيه الا بمناسبة صلفلة الأتليان . يقول هذا في عريضة رفعتها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك . ويتسامل آية جرة وأي

اجرام اُشنع من هذا ؟ فإذا جاء حضرات أصحاب المعالي الوزراء وكذبوا  
تهمه من فوق منبركم هذا أخذ عليهم أنهم يصفونه بالكذب . أفكان يريد  
أن تقول أن مكرما صادق فيما ادعاه علينا ، لأن لفظ كاذب كلمة نائية  
لا يصح أن يقال ؟

وما هي تلك الصفقة الهائلة الكبيرة التي استغرقت عدة صفحات  
في الكتاب والعريضة ؟ هي أقل من ثمانين فدانا من أملاك مصلحة الأملاك  
وسا مزاها على الدكتور الزيني الأستاذ بكلية الزراعة وباعها لي بتاريخ  
٢٩ يولييه سنة ١٩٤١ بالثمن والمصروفات التي دفعها . ولاحظوا يا حضرات  
العواب المحرمين أن هذه الأرض لا تقع في بلدي أو البلد المجاورة لها  
بل تفصلها عن بلدنا ثلاثة بلاد وحوالي ٢٥ كيلو مترا وليست من ملكي  
الموروث ، وهي إلى الأتيان البور أقرب منها إلى المعمور . وفي نفس الوقت  
الذي اشتريتها فيه سنحت لي فرصة شراء أطيان مجاورة لأطياني ، فرأيت  
أن أبيع تلك الأرض ، ولكن مكرم باشا لا يريد أن يصدق أن العقد الابتدائي  
صحيح ، بل يصر على أن البيع كان في مارس سنة ١٩٤٢ وهبوا أن ذلك  
هو الواقع فما قيمته ؟ لقد دفع لي رفعة النحاس باشا كاملا بل أصر  
على أن يدفع كل ملية أنفقته ، سواء أكان ذلك في اصلاح الأرض أم في  
التسجيل .

واني لأتساءل يا حضرات النواب المحترمين هل كنت الوحيد الذي  
أنعم عليه برتبة الباشوية ؟ لقد أنعم بهذه الرتبة على خمسة من الوزراء ،  
وأنعم على باقيهم بالنياشين الرفيعة ومنهم مكرم باشا . فما الذي باعه  
هو أو باعه هؤلاء جميعا لرفعة النحاس باشا ؟ أتراهم منحوا ما منحوا  
بالتبعية لشخصي الضعيف ؟ وكيف يقبل مكرم باشا هذا الوضع على  
نفسه ؟ إنها لخرافة ، بل أكلوبة لا تستحق التكذيب .

قلت لحضراتكم ان رفعة النحاس باشا لم يدفع من ثمن الثمانين  
فدانا الا ١٤٢٧ جنيهها وسأثبت بالدليل القاطع ، ومكرم باشا يعلم ذلك ،  
أن رفعة النحاس باشا في سنة ١٩٤١ قبل تأليف الوزارة كان يفأوص  
في شراء أطيان وكان سيدفع ثمنها لها مبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، وأعني بذلك  
تلك الصفقة التي قرأت لكم خطاب البتك عنها ، وصفقة أخرى هي التي  
بلغ مكرم باشا رفعة النحاس باشا أن ينزل عنها ، لأن أحمد أبو الفتوح  
ارتبط فيها مع عبد العزيز يدراوي .

اذن لم يكن الثراء دخيلا على رفعة النحاس باشا بعد توليه الحكم ،  
ان كنتم تفتبرون أن ثلاثة آلاف أو خمسة آلاف جنيه ثراء يستحق التساؤل  
أو يستحق اقتراحات بقوانين كما ستسمعون .

ألا ترون حتى الرتب والنياشين ، تلك الانعامات الملكية السامية ،  
لم تسلم من لسان مكرم باشا وتشهيره وتجريحه ، مع أنها واجبة التقدير  
والاحترام والتقدير ؟

كتب مكرم باشا عن صفقة هذه الأتليان البالغة ٧٤ فدانا عدة صفحات  
في عرضة استنتج منها :

**أولا :** أن النحاس باشا اشتراها بثمان بنخس ، فيه ربح كبير  
للمشتري ، إذ كان ثمن الفدان ١٢٠ جنيها .

**ثانيا :** أن النحاس باشا كان قد قبل في بادئ الأمر ١٤٠ جنيها  
سعرا للفدان ، ولكن لما عاد الوسيط من فلسطين يحمل قبول البائع ،  
طمع ورفعته في تخفيض جديد فوصل تحت تأثير الضغط واستغلال النفوذ  
الحكومي بالسعر ١٢٠ جنيها بدلا من ١٤٠ جنيها للفدان ، لأن آل عدس  
من أصحاب الملايين وهم لا يبيعون بهذا السعر الا خوفا من سطوة النحاس  
باشا ونفخته أو طمعا في محاباته ونعمته .

**ثالثا :** أن هذه الأتليان بالذات عرض فيها آل عدس ٢٥٠ جنيها  
ثمنا للفدان ، فرفضوا في الوقت الذي باعوها الى النحاس باشا بثمان  
قدره ١٢٠ جنيها للفدان .

ويكفي أن تثبت صحة هذه الواقعة ليصلق كل ما جاء بالكتاب ،  
اذ كيف يتصور أن انسانا عاقلا يعرض عليه مبلغ ٢٥٠ جنيها ثمنا للفدان  
فيرفضه ، ثم يبيع بعد ذلك بمبلغ ١٢٠ جنيها فقط ، اللهم الا اذا كان  
في مقابل ذلك منافع ومصالح يحققها على حساب الدولة ؟

اذا صح هذا كان هناك استغلال للنفوذ ، ولكن ما هو الدليل على  
ذلك ؟ هل استطاع مكرم باشا ذكر اسم الشخص أو التاريخ الذي عرض  
فيه هذا الثمن ؟ وقد سألته عن ذلك فلم يجب ، لأنه لا يوجد شخص  
أحق يتصرف مثل هذا التصرف الا في خيال مكرم باشا ، وهذا نوع جديد  
من طرق الابتات لم نتعلمه في كلية الحقوق .

وأخيرا يتساءل مكرم باشا عن السبب الذي حمل آل عدس - وهم  
على حد قوله من اخواننا الاسرائيليين الكبار المشهورين بالمهارة في التجارة -  
على أن يبيعوا أطيانهم للنحاس باشا بهذا الثمن البخس ، ولكن هل كان  
هذا حقا ثمنا بخسا ، أم أنهم كانوا هم الرايحين ؟

قلت لحضراتكم ان فكرة شراء أطيان عدس لم تطرأ لرغبة النحاس  
باشا في سنة ١٩٤٢ ولكنها كانت المحاولة الرابعة ، لأن رفخته كان قد  
كلف المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا بمعاينة هذه الأطيان فقرر - بعد أن

عائنها - أن القدان يساوي ٦٠ جنيتها وذلك في سنة ١٩٤١ فكان الأطنان التي قدر سعرها في سنة ١٩٤١ ورقمة النحاس بأشا خارج الحكم بمبلغ ٦٠ جنيتها اشتراها رفعت في سنة ١٩٤٢ وهو داخل الحكم بسعر ١٢٠ جنيتها للفدان فهل هذا هو الاستقلال الذي يقول به مكرم بأشا !!؟

ويتشهد بهذا التقدير وهذه الواقعة معالي عثمان محرم بأشا إذ كان كما قلت لحضراتكم الوسيط سنة ١٩٤١ .

إن معظكم يا حضرات النواب المحترمين من كبار الزراع ، ولكم مميّاس خاص لمعرفة قيمة الثمن وهو القيمة الإيجارية ، فإذا عرفتم بكم يؤجر القدان منها حكمتكم هل الـ ١٢٠ جنيتها ثمن يخس أم لا . عندما اشتري رقعة النحاس بأشا الأطنان في أكتوبر سنة ١٩٤٢ وجدنا مؤجرة، إذ كان صاحبها الأصل إميل عيسى قد أجراها من يونيو سنة ١٩٤٢ لمدة سنة وثلاث سنة بإيجار قدره ١٦ جنيتها في تلك السنة ، أي بسعر ١٢ جنيتها في السنة . ولكن هل الإيجار حقيقة ١٢ جنيتها ؟ لا بل الواقع أنه أقل من ذلك بكثير جدا . ذلك لأنه عند كتابة العقد اشترط المستأجر ألا يدفع الإيجار إلا على المساحة المنزرعة فعلا أو كما يقولون « الأرض اللحم » خلا يفصل في ذلك المصارف ولا الأرض البور ، وكانت نتيجة تنفيذ هذا الشرط أن قيمة الإيجار كله وقدرها ٨٩٧ جنيتها في السنة والثلاث كانت تدفع في الواقع عن ٥٦ فدانا من الـ ٧٤ فدانا . وإجراء عملية حسابية بسيطة يكون إيجار القدان الواحد عن كل المساحة في السنة ٨ جنيهات . وسيتضح لكم بعملية حسابية أخرى ثابتة ثبوت البديهيّات أن قيمة إيجار القدان كانت في الواقع ٤ جنيهات . وذلك لأن المستأجر اشترط على المؤجر الأربعة الشروط الآتية اتفعلها بحرفها من عقد الإيجار :

أولا : الحرث يكون لكل ذرعة تزرع حرثة واحدة على مواشي التفتيش .

ثانيا : السباغ اللازم للأطنان يدفع ثمنه المستأجر بواقع ثمن الغبيط عشرة مللهمات تسليم الأسطبل .

ثالثا : يشترط أن يقدم المالك لكل فدان عدد ٢٠٠ غبيط سباح يلقى يدفع ثمنها المستأجر فورا ، كذا يرى على حساب التفتيش تصل المياه أول الأطنان استئجار المستأجر .

رابعا : تطهير المصارف على حساب المصلحة ، والمياه التي تلزم للرى مدة الجفاف تغطي دفعة واحدة من مياه الماكينة .

وهذا هو عقد الإيجار أودعه المجلس ليطلع عليه من يشاء .

والطريف أنه بعد أن تمت عملية البيع أرسل محامي المستأجر الى المالك الأصلي - اميل عيسى - انذارا يعلنه فيه بتمسكه بسيقان مدة عقد الإيجار رغم أنه باع الأطلين الى حرم النحاس باشا وهذا بدوره أرسله اليها واضطروا طبعاً الى تنفيذ الاشتراطات الواردة بعقد الإيجار .

وأريد أن أوجه النظر الى أن هذه الأطلين رملية وضعيفه ، ومكرم باشا له العذر - لأنه فلاح جديد - إذ اعتقد أنها لقربها من القاهرة تعتبر كأطلين شبرا يباع فيها الفدان بمبلغ ٣٠٠ جنيه وفي عريضته التي رفعها الى جلالة الملك أبدي دهشته من أن أرض المرج القريبة من القاهرة يباع فيها الفدان بمبلغ ١٢٠ جنيه بينما يباع الفدان في اناصى الصعيد بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، وقال انه ليس من المعقول أن يقبل البائع هذا الثمن من النحاس باشا الا تحت الضغط وسطوة الحكم وازهاجه .

كنت اتمنى أن يكون مكرم باشا حاضرا معنا لأقول له - وقد أصبح مختصا في الاطلاع على العقود واستخراج صورها - أنه في استطاعته أن يطلع على عقد البيع المؤرخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ المصدق عليه بمحكمة مصر المختلطة والمسجل تحت نمرة ١٢٢٣ فليوبية عن ٢٠٢ من الأقدنة و٦ قرارات و٤ أسهم بزمام البركة والبائمان هما شركة بيل وشركاه وشركة كوم أرشولاند والمشترون هم اخوان توتونجي (الياس وجوزيف وجورج وسامي) وأن ثمن البيع للفدان الواحد هو ٣٠٠ جنيه في نفس البلدة والمنطقة التي فيها أرض اميل عيسى وعلى بعد خطوات منها . وهذا الثمن يشمل الآلات والمباني وجميع الملحقات التي بها ، واميل عيسى هذا لا يزال عنده أرض وهو مستعد أن يبيع الفدان الواحد بمبلغ ٤٠٠ جنيه فليتقدم مكرم باشا لشراؤها وأنا كفيل - رغم ما قاله - بمساعدته في شرائها .

أراد مكرم باشا في عريضته أن يقدم دليلا حاسما على أن اميل عيسى قد حابي رفعة النحاس باشا في ثمن هذه الأطلين . وما دليله على هذا ؟ قال ان صبحي الشوربجي اشترى من سعادة بهي الدين بركات باشا قبل أن يشتري النحاس باشا ببضعة شهور ، بسعر ١٦٠ جنيه للفدان . فكيف يبيع اميل عيسى للنحاس باشا الفدان بسعر ١٢٠ جنيه - تأذي مكرم باشا حينما قلت في اجابتي عن السؤال الخاص بالزهور انه قدم للمليك مستندات ووقائع مكتوبة وهو يعلم أنها مكتوبة . . اني اقولها للمرة الثانية والدليل وسمي لا شك فيه - هو يقول ان صبحي الشوربجي اشترى قبل النحاس باشا ببضعة شهور - وقد حددها في الجلسة بستة شهور - فما قولكم اذا ما ثبت أن شراء صبحي الشوربجي لاحق لشراء حرم رفعة النحاس باشا ، وأن الذي اشترى أولا - قبل فترة الزواج

الاستثنائي - اما كان حرم رفعة النحاس باشا وليس صبحي  
النشوريجي .

لست اتقى القول على عواهنه فان بيدى العقدين الرسميين ، عقد  
صبحي النشوريجي ، وعقد حرم النحاس باشا ، واولهما تاريخه ٢٤ نوفمبر  
سنة ١٩٤٢ ، والبائع فيه سعادة محمد بهى الدين بركات باشا ، والثاني  
تاريخه ٨ اكتوبر سنة ١٩٤٢ والبائع فيه اميل عنس ، فعلى اساس كلام  
مكرم باشا كان يجب أن يكون عقد النشوريجي قبل اكتوبر بستة اشهر ،  
اى فى مايو أو يونيه ، وانه يقول ان الاسعار بعد عقد النشوريجي بدأت  
تسب كل يوم وثبة . فاين هى الوثبة وعقد حرم النحاس باشا سابق على  
فترة الرواج الاستثنائي التى يقول عنها ؟ وما هما العقدان الرسميان  
مصدق عليهما من المحكمة !! ومع ذلك يقول مكرم باشا ان عقد حرم  
النحاس باشا لاحق لعقد النشوريجي !!

ولو فرضنا جدلا أن عقد حرم النحاس باشا لاحق لعقد النشوريجي  
فلا تستعجم دعواه ، ذلك لأن أطيان حرم النحاس باشا أرض قاحلة جرداء  
لا دار فيها ولا ماشية ، أما أرض النشوريجي فيتبعها - ضمن الثمن -  
ماكينتان أو ثلاث ارتوازية ، وماكينتان أو ثلاث بخارية ، وعشرات الدور  
للفلاحين ، ومخازن بالطوب الأحمر ، ومواش للعمل وأخرى للترتية عندها  
٩٦ عجلا يقدر ثمنها ب ٢٠٠٠ جنيه ومخازن ومصارف مغطاة ، إلى آخر  
ما هو ثابت بالكشف الطويل للمريض الثابت فى عقد النشوريجي ، كل  
هذه المنقولات والمواش والمخازن دخلت ضمن ثمن الفدان أى ضمن  
ال ١٦٠ جنيها . أما عقد حرم النحاس باشا فانه يشمل أرضا فقط ،  
لا شيء فيها من مخازن أو مساكن أو ماشية ، فاذا قدرتم حضراتكم قيمة  
هذه المنقولات والملحقات ، وخصمتوها من ال ١٦٠ جنيها - وأنتم تعرفون  
كم هى قيمة هذه المباني والمكينات وكم هو ثمن المواش فى هذه الأيام -  
لوجدتم أن الثمن يهبط إلى ١٢٠ جنيها ، بل إلى أقل .

وهكذا ترون حضراتكم أننا حتى لو سلمنا جدلا ، وأغضنا عيوننا ،  
وطلقنا عقولنا ، وقلنا ان عقد حرم النحاس باشا لاحق لعقد النشوريجي  
- حتى مع هذا الفرض الذى حرره عنه مكرم باشا عشرات الصفحات  
للاستنتاج - لما استقامت هذه الدعوى . ومن الطريف أن مكرم باشا ذكر  
فى عريضته تاريخ عقد حرم النحاس باشا ، ولم يذكر تاريخ عقد  
النشوريجي ، فى حين أنه يقول ان تاريخ عقد النشوريجي سابق لعقد حرم  
النحاس باشا ببضعة أشهر - وهو الدقيق فى ذكر التاريخ على ما نعلم  
عنه . . . !! اذا لم يكن مكرم باشا سييء النية ، فلم لم يذكر لنا تاريخ  
عقد النشوريجي ، فاكتمى فقط بقوله انه سابق ببضعة أشهر ؟؟ .

وانى حصراتكم بيان عما كان بمزبة يهى الدين بركات باشا المبيضة  
للسوريجى بك وذلك بخلاف ما ورد بمقد البيع نفسه .

عدد

- ٢ أتومبيل ديرنج كل واحد قوة ٤٠ حصانا
- ١ ماكينة دراسى أوفر ( قلادة أنطون ) ٢ فتم
- ١٦ مواشى للشغل ( ثيران )
- ٥٠ غنم

٩٦ عجول تربية ( بيعت فيما بعد بالدين واربعائة جنيه )

وقد رت كل هذه الملحقات بمشرين ألفا من الجنيهات ، يخص صبيح  
السوريجى منها عشرة آلاف جنيه ، فاذا قسمنا هذا المبلغ على ٢٥٠ فدانا  
كانت النتيجة اربعين جنيها للفدان ، فاذا استبعدنا من الثمن الاصلى  
وهو ١٦٠ جنيها كان الباقي ١٢٠ جنيها ، وهو ما يعتبر ثمنا للفدان  
الواحد المجرد ، هذا اذا فرضنا أن الأرض التى اشتراها السوريجى معادله  
فى درجة الخصب للأرض التى اشتراها رفعة النحاس باشا ، وهذا هو غير  
الواقع ، إذ أن أرض السوريجى كانت مزروعة من زمن بعيد ، وجرت فيها  
يد الاصلاح حتى أصبحت سهلة الاستغلال .

يتساءل مكرم باشا لمباذا يبيع آل عدس - وهسم من أثرياء  
الاسرائيليين - هذه الأرض ؟ ويقول : أهم فى حاجة الى المال من أنهم من  
أصحاب الملايين ؟ هل يستنتج من هذا أنهم باعوا تحت ضغط رفعة  
النحاس باشا رئيس الوزراء والحاكم العسكرى ، وما باعوا الا وهم  
مفلوون على أمرهم . فكيف يقول مكرم باشا مع أن آل عدس لم  
يتروا وسيلة للاعلان من بيع هذه الأرض الا سلكوها ، فان قلت لحضراتكم  
ان هناك سمسارة كانوا يعرضونها ، تقولون ما هو الدليل ؟ وان قلت ان  
دائرة سمو الأمير عمر طوسون عاينتها سنة ١٩٤٢ بقصد الشراء ،  
طالبتمونى بتقديم الدليل أيضا ، لذلك لن أذكر شيئا من هذا ، ولن أتمسك  
به ، بل سأقدم الدليل وهو ، اعلان من دائرة آل عدس ، منشور بجريدة  
الاهرام بتاريخ ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، يعرضون فيه بيع هذه الأرض ،  
حتى تتبينوا أنهم الراغبون فى البيع ولم يرغمهم عليه أحد ، ولم يستعمل  
رفعة النحاس باشا نفوذه فى اقناعهم ، وهذا هو نص الاعلان المذكور :

**للبيع** : مساحات أطيان زراعية جيدة جدا و ٣٠ فدانا موالج وقشلة  
بالألج ، المخابرة رأسا لاشكنازى ، المرج ٦٢٣٥٥ ،

واشكنازى المذكور اسمه فى هذا الاعلان هو الوكيل الرسمى لآل  
عدس وهو الذى يدير هذه الأطيان ويوقع على عقد ايجارها .



يدعى ميكرم باشا أيضا - وله في كل خطوة اكلنوبية لان دعواه لا تستقيم الا بهذه الاكاذيب - ان رفعة النحاس باشا ارسل رسوله الى فلسطين ليقتنع آل عيسى بسعر ١٤٠ جنيها للفدان ، فلما قبل آل عيسى هذا السعر لاعتبارات لا تخفى - اقنعهم بها الوسيط - وعاد هذا مسرورا يحمل القبول بالسعر المعروض ، طمع رفعة النحاس باشا في تخفيض آخر واستعمل ضغطا جديدا وصل به الى السعر الجديد ، وهو ١٢٠ جنيها .

وهذا استغلال لنفوذه لانه لو لم يكن في الحكم لما استطاع الحصول على هذا السعر .

كهل هذا الادعاء صحيح ؟ كلا - لاني انا الذي كنت ابانتر هذه الصفقة وافاوض السمسار فيها - والدليل على كذب هذه الواقعة تلفرافات رسمية : ذلك ان السمسار لما ذهب الى فلسطين ، اراد ان يأخذ مني قبولا ، فارسل لي في ١٢ سبتمبر ١٩٤٢ التلفراف الآتي نصه : « قابلت اميل بك عيسى ويرحب بسعر مائة وأربعين جنيها للفدان الباشوات حسب تقديركم ونزولا على ارادتكم وتحقيقا لرغبتيه وسيحرر عقد البيع بحضوره ميروك ، والامضاء ( سماحة ) . ويظهر ان نيا هذا التلفراف وصبر ميكرم عبيد باشا ، وهو يقول انه يرحب بسعر ١٤٠ جنيها ، ففهم من ذلك اننا عرضنا عليه سعر ال ١٤٠ جنيها وهو قبله ، فكيف يرجع ويقبل سعر ١٢٠ جنيها الا اذا كان قد وقع ضغط على الرجل . لكن الذي ابلغه نيا التلفراف لم يبلغه نيا هذا الرد او لمه ابلغه اياه وتجاهله . واليكم نصه : « الاستاذ سماحة . بنسيون كريتا بالقنس . »

هذا السعر معروض قبل سعركم ولم تقلبه . . .

١٩٤٢/٩/١٥ « فؤاد سراج الدين »

ومن محاسن المصادقات ان يكون هذا التلفراف مرسلا من مكتب البرلمان .

ليس هناك اذن اتفاق على السعر ، فبيئنا كان يطلب البائع ١٤٠ جنيها ثمتا للفدان ، كنا نعرض ١٢٠ جنيها وقد اقتنع اميل عيسى بناء على الاسباب التي اوردتها ، فمكرم باشا قد كذب عندما ادعى ان رفعة النحاس باشا عرض ١٤٠ جنيها وطمع في تخفيض جديد ، فضغط على آل عيسى حتى قبلوا ١٢٠ جنيها ، حتى لو صح هذا يا حضرات النواب اليس مصطفي النحاس بشرا ، له ان يسمى حتى يشتري باقل سعر ؟

ثم لكى تدعى أن النحاس باشا ضغط على آل عدس ، فلا بد أن يكون هذا الضغط بأحد طريقتين : اما الترغيب واما التهديد ، فهل يستطيع مكرم باشا أن يذكر لنا واقعة واحدة تدل على الترغيب أو التهديد ؟ ليدكر لنا خدمة واحدة اداها رقعة النحاس باشا لآل عدس قبل هذا العقد أو بعده ؟ انه لن يستطيع .

اذن فما هو الترغيب أو التهديد يا حضرات النواب ؟ انما هي مجرد تهيم تكال جزافا ، ومن غير حساب .

واخيرا يتساءل مكرم باشا فى عريضته تحت عنوان « من أين لك هذا » فيقول « لو أن لدينا يا مولاي قانونا يجيز سؤال الوزير أو الموظف من أين لك هذا ؟ - كما هو الحال فى بعض البلاد الأجنبية ، لكان الأمر أكثر من هونه والفتضح أكثر من افتضاحه ... ويظهر أن النحاس باشا قد تخيل الناس وعلامات الاستفهام مرسومة على وجوههم ... فأراد أن يجيب أمام الصحفيين الذين دعاهم الى حفل بمنزله على هذا التساؤل الذى لم يسأله أحد ... فقال :

ان حرمى قد اشترت ما اشترت من الاطيان بالثمن الذى باعت به مجوهراتها ، ثم استردك فقال انه لم يزل لدى عصمتها بقية باقية من الجواهر وهى تنوى بيعها لشراء عقار من العقارات ، ولا عيب فى ذلك ولا ماخذ اليس كذلك ؟ قال المسكين هذا وهو ينظر اليهم متسائلا فاجابوه مؤمنين مصدقين وقد يكونون غير مصدقين ا » .

هذا ما قاله مكرم عبيد باشا ، ثم يقول بعد ذلك هل شتمت أو استصلمت الفاظا نابية ؟ كلا !! ان هذا مدح وثناء !!

ان الوفديين وعلى رأسهم مصطفى النحاس باشا هم أول من يرحب بالقانون الذى يقترحه مكرم باشا وهو قانون « من أين لك هذا » بشرط أن يكون له أثر رجعى على الماضى .

فليتخبط اذن مكرم باشا الى حلفائه الجدد ليسألهم عن رأيهم فى هذا القانون ، فان وافقوه عليه ، فليتقدم باقتراح بقانون وهو نائب له حق اقتراح القوانين ، وسيكون الوفديون ورئيسهم أول من يرحب بهذا القانون ...

ليت هذا القانون كان موجودا حتى كنا نسأل أحد الوزراء السابقين: من أين لك هذه الدار الفخمة فى مصر ، ومثيلتها فى الاسكندرية ؟ ومن أين لك بثبات الأفدنة التى تشتريها وتدفع ثمنها نقدا وعدا ؟ ان قال

من إيراد مكتبي ومن على ، أجبناه انك تحيا حياة البخل والترف ، وتنفق على معيشتك أكثر مما تكسب . ليت هذا القانون كان موجودا لنسأله الحساب ، ولنسأل شقيق ذلك الوزير ، وهو حضرة النائب المحترم جورج مكرم عبيد : من أين لك هذه « الفيلا » الجديدة التي بنيتها في القاهرة وأنت لا تملك الا ٦٤ فدانا في أقصى الصعيد موزعة على أربع قطع أو خمس ! وهي أرض ضعيفة بدليل أن مجموع ما يدفع عنها من الأموال هو ٣٧ جنيهها و٢٤ مليما أى بحساب ٤٠ قرشا عن الفدان ، وأنا أعلم من أخيك أن أرضه الماتلة لأرضك لا تدفع عليه أكثر من أربعة جنيهات للفدان .

ليت هذا القانون كان موجودا لنسأل حضرة النائب المحترم هذا الحساب ، فإن قال انني بنيت الفيلا من مال زوجتي ، كذبناه ، وقلنا له : ان زوجتك صرف لها مجلس الوزراء في أغسطس سنة ١٩٣٧ إعانة لزوجها قدرها ٣٧٥ جنيه . فإن كانت في حاجة الى الإعانة ، فهي فقيرة لا تستطيع أن تبني فيلا تتكلف الآلاف من الجنيهات ، وإن كانت غنية فهي في غير حاجة الى الإعانة . فكيف يعاملها الوزير ؟ كلا الأمرين مر ، فإن كانت وزارة المالية - وأنت تعلم من كان وزيرها وقتئذ - قد جاملت زوجتك ، فهذا بلا شك هو عين الاستغلال الحكومي ، وإن كانت لم تعاملها وصرفت لها هذه النقود عن استحقاق ، فمن أين لها إذن المال الذي تشيد به هذه الفيلا ! » .

يُمنعني الحياء يا حضرات النواب المحترمين أن أذكر لكم شيئا عن حالة هذه السيدة المصونة ، مما هو مبين في مذكرة اللجنة المالية سنة ١٩٣٧ التي اقترحت فيها هذه الإعانة ، أو أن أذكر شيئا عما تركه لها والدها أو ما تملكه حتى لا يقال عنا أننا نجرح الأسر ونقع في المحظور الذي وقموا فيه ، ولكن نقول أن حالتها كانت تستدعي منحها هذه الإعانة بحق ، فاذن لا أنت ولا زوجتك من الأثرياء ، فمن أين لك المال الذي بنيت به هذه الفيلا ؟ نعم ليت هذا القانون كان موجودا لنسأله هذا السؤال ..

نمود فنقول لمكرم باشا ان رفعة مصطفى النحاس باشا لم يشتري مئات الأفندية كما اشتريت ، ولم يشيد له قصر في مصر ولا في رمل الاسكندرية كما شيدت ، وإنما هو لا يشتري الا اذا باع ، ولا يستأجر الا اذا أجي .

انك تعلم علم اليقين أن ثمن الـ ٧٨ فدانا الأولى دفع من ثمن بيع مجوهرات ، ولقد أثبتنا ذلك بأدلة لا تقبل الشك ، أما الصفقة الأخيرة ، فانك تعترف بنفسك بأن مصطفى النحاس باشا قد باع بيته في سنود بعشرة آلاف جنيه قبل أن يشتريها ، فسلام إذن الاستنكار والاندماش والتساؤل من أين لمصطفى النحاس هذا المال ؟ انك تعلم أن

مصطفى النحاس لا يستغل نفوذه للثراء ، لأن له من الأتصار من لو علموا أنه يقبل ، لقدموا له المهج والأرواح قبل المال والأمليسان ، أن لمصطفى النحاس باشا نفوذا شعبيا أقوى وأعظم من نفوذه الحكومي ، فلو كان ممن يستغلون النفوذ ، لكان أسهل عليه وأجدى أن يستغل نفوذه الشعبي ، قبل أن يستغل نفوذه الحكومي .

لقد فكر نواب البلاد في سنة ١٩٣٦ أن يقدموا لمصطفى النحاس باشا تذكارا ، حارا يقيم فيها ، فرفض ورفض باياه ، بل يكي ، وكلكم تعرفون ذلك . فليس مصطفى النحاس إذن هو الشخص الذي يستغل نفوذه الحكومي للثراء عن غير طريق الشرف ؟

انني أذكر لحضراتكم ، وأنا خجول ، أن مصطفى النحاس باشا عندما نزل ضيفا على بمنزلي أبي إلا أن يجعل جميع مصروفات البيت من مأكول ومشرب فكان يتولى الاتفاق على عمل أولادى وأسرته ، وحضرات زملائي الوزراء يعلمون هذه الواقعة ، فلقد أبت عليه ففته ، وأبت عليه نفسه الكريمة أن يحملني مليما واحدا . لقد كنت بين نازين ، وحضراتكم فلاحون تقدرون مثل هذه المواقف وجرعها ، فلما أن أرفض فيهددني بالعودة الى منزله بمصر الجديدة ، حيث كانت تتساقط القنابل ليل نهار ، وتتطاير شظاياها الى نوافذ داره ، وأما أن أقبل هذا الوضع وما كان أقسامه على نفسه .

فعونا يا حضرات النواب المحترمين نتكلم عن الاستغلال الحقيقي ، وكيف يكون . إذا كان مكرم باشا يريد أن يعرف صورا لهذا الاستغلال ، فاني أرسم له بعض هذه الصور ، وليته كان هنا الآن ليسمع ما أقول : لو أن مصطفى النحاس باشا كان وزيرا للمالية وفرض أحد أشقائه فرضا على بنك من البنوك الوفيقة الاتصال بوزارة المالية ، ليتقاضى مرتبا كبيرا يبلغ ٣٠٠ جنيتها شهريا ، في عمل لا يدرى عنه شيئا ، فلماذا كان يقول مكرم النزبه في هذا التصرف ؟ لقد الحق هو إشاه جورج مكرم غيبه بشركة الدخان التابعة لبنك مصر في سنة ١٩٣٧ ، بأجر شهري قدره ثلاثون جنيها . وإني أتساءل ما خبرته في الدخان حتى يعين بهذا الأجر الكبير ؟ إذا كنتم تريدون الدليل على أن مكرم باشا فرض أخاه فرضا على هذه الشركة ، فهاكم أدلة ثلاثة على ذلك :

الأول : أنه كان موظفا عاديا حديث التعيين بالشركة ، فلا يجوز تعيينه بمثل هذا المرتب الكبير ، لأن وكيل الشركة نفسه لم يكن يتقاضى مثل هذا المبلغ . ولست أقول إلا أن هذا المرتب هو الدليل الباطني على حد تعبير مكرم باشا .

الثاني : أن وضعه في الشركة كان يشعر بأنه لا عمل له ، فشركة

الدخان لها مدير ووكيل ومدير للمستخفيين ، فماذا بقي ليعمله بعد ذلك ؟ انها وظيفة بغير عمل .....

**والدليل الثالث :** هو مبادرة الشركة الى فصله بعد استقالة الوزارة الوفدية بأسابيع ، ومعنى هذا يا حضرات النواب المحترمين أنه عين لغرض خاص ، فلما زال السبب ...

وبدهى انه لم يكن يؤدى أى عمل بشركة الدخان ، لانه كان فى الوقت نفسه موظفا بشركة شل ، ولهذه الشركة مواعيد محددة صباحا وبعد الظهر ، فلا يستطيع جورج مكرم أن يؤدى عمله فى الشركتين فى وقت واحد . وقد كان يتقاضى من شركة شل مرتبا قدره ٤٥ جنيهها شهريا ، وتسلمون حضراتكم صلة هذه الشركة بوزارة المالية ، فلملكنم تتساءلون : متى عين فى هذه الشركة ؟ قد يقول مكرم باشا ان أخاه عين فيها قبل تولي الوزارة الدفوية الحكم ، ولكنى أقول : لا ، فانه عين فى ١٠ أو ١٢ أبريل من عام ١٩٣٦ ، وكانت الانتخابات يومئذ تجري فى البلاد ، وقد نجح الى ذلك الحين ٨٠ نائبا وفديا بالتزكية - وها هو كشف بأسماهم - وكان مفهوما أن الوزارة الوفدية فى طريقها الى الحكم ، كما كان مفهوما أيضا أن كرسى وزارة المالية ينتظر الوزير الوفدى العتيد !!

كذلك لو أن مصطفى النحاس باشا يا حضرات النواب المحترمين اشترى أطيانا تبعد عن محطة السكة الحديدية بكيلو متر ونصف الكيلو وقام بإنشاء محطة جديدة أخرى لهذه الأطيان ، ألا يكون هذا هو عين الاستغلال للنفوذ ؟ ماذا كان يقول مكرم النزيه لو أن مصطفى النحاس عمل هذا العمل ؟ لقد أنشأ مكرم باشا محطة جديدة فى سنة ١٩٤٢ فى كفر الحطبة ، عند الكيلو ٣٥٠ مترا و ٧١ كيلو حيث توجد أطيان له ، ولا تبعد هذه المحطة عن المحطة القديمة التى تقع عند كفر الدبوس ، عند الكيلو ١٦ مترا و ٧٣ كيلو ، بأكثر من كيلو واحد و ٦٥٠ مترا ، أفليس هذا استغلالا للنفوذ ؟ !

ولا يلوتنى أن أذكر أن هذه المحطة أنشئت سنة ١٩٤٢ ، قبل أن يتولى معالى عبد الفتاح الطويل باشا شؤون وزارة المواصلات .

أليست هذه الصورة ملبوسة لاستغلال النفوذ ؟ ! ان القطار لا يكاد يقف حتى يمشى بهدوء ، ثم لا يكاد يسير سيره العادى حتى يقف فى المحطة الجديدة ، التى لها ناظر وعامل محطة وخفير ، وكل ذلك يتطلب نفقات تدفعها الخزنة . أليس هذا استغلالا للنفوذ ؟ !

لقد اتهم مكرم باشا عثمان مخرم باشا بعدم النزاهة لانه شق مصرفا فى المنيا تستفيد منه آلاف الأقدنة ، وينتفع منه آلاف الزراع .

أنهم عثمان محرم باشا بإنشاء هذا المصرف ، لمجرد أن من بين المنتفعين به صديقا له هو زكي عيه الرازقي باشا ، فكتب عن ذلك صفحات في الكتاب الأسود . فاسمعوا إذن وإحكموا :

لو أن مصطفى النحاس وهو في الوزارة شقيقا رشح نفسه في الانتخاب ، وأراد أحد موظفي الحكومة منافسته ، فوعده مصطفى النحاس بمدة خدمة قبيل بلوغه سن المعاش ، وخدعه بذلك ، بل نصب عليه فصلق الرجل ونزل عن ترشيح نفسه في اليوم الأخير ، فغاز الشقيق - أقول لو أن مصطفى النحاس فعل ذلك فماذا كان يقول مكرم النزيه ؟

هذا ما حدث فعلا في دائرة أولاد عمرو التي نجح فيها جورج مكرم شقيق مكرم باشا ، وقد سمعتم ذلك من معالي نجيب الهلالي باشا .

هل كان يستطيع مكرم باشا أن يقنع ذلك المقتض الذي كان ضحية هذا التصرف الذي عرفتموه ، لو لم يكن مكرم باشا إذ ذاك وزيرا للمالية ؟

إذن لقد استغل مكرم نفوذه ومركزه في الحصول على المنفعة الشخصية ، بل في النصب والتحايل .

اسمعوا ما هو أدهى من ذلك وأنكى : لو أن مصطفى النحاس أقام عرسا لأحد أشقائه وهو في كرسى الوزارة ، واستقبل مئات الهدايا التي قدرت بمئة آلاف من الجنيهات ، وشغلت عدة غرف وعشرات المقترينات .

لو أن مصطفى النحاس فعل ذلك وكان وزيرا للمالية ، وقبل هذه الهدايا ، وكان معظمها من رجال الأعمال وأصحاب البنوك والشركات من تربطهم بوزارته أوثق الصلات ٠٠٠ فماذا كان يقول مكرم النزيه في هذا ؟ !!

ولو أن بعض مقدمي هذه الهدايا من رجال الأعمال كانت بينهم وبين وزارة المالية قضايا واشكالات تتعلق بالآلاف الجنيهات ، ومصطفى النحاس وزيرا للمالية ، وقبل هذه الهدايا الفخمة ، التي لم يجر العرف بتقديم مثلها ، وكان هذا همه صلح ثم في إحدى القضايا - ذات آلاف الجنيهات - بأيام مصادرات - أقول لو أن هذا حدث من مصطفى النحاس ، فماذا كان يقول ليه مكرم النزيه ؟؟

قال مكرم باشا : أما كان يجب يا مصطفى النحاس ، وقد باع لك فؤاد سراج الدين عزية قبل دخول الوزارة ، أن تبتعد عن الشبهات فلا تدخله الوزارة ؟

وأنت يا مكرم باشا ما قولك في هذه الواقعة الخاصة : التي سأذكر نبأها الآن ، وسأتلو عليكم مذكرة المحامي الذي كان في القضية ، وسأذكر

اسمه ، وهو رجل يعرفون فيه الصدق ، ولا يستطيع مكرم باشا أن يقول  
إلا أنه صادق . وعندهما تعرفون اسمه ستحكيون بصدقه . ولن أذكر  
واقعة مجردة ، بل سأذكر الواقعة واللبليل عليها .

اسمعوا يا حضرات النواب هذه المذكرة وهي مذيبة بتوقيع  
صاحبها ...

• أقام مكرم عبيد باشا - وهو وزير المالية - بعض حفلات عرس  
لأقاربه أو أصهاره ولا ضير عليه ولا على غيره من الوزراء أن يفعل ذلك .  
وعما تجرى به العادة أن يهدي الأقارب والأصهار والأصدقاء ما يشاؤون  
من الهدايا للعروسين . وليس في ذلك أي مأخذ على الإطلاق ، وإنما المأخذ  
في أن يقيم الوزير الأفراح ويقبل الهدايا ممن تحصل أعمالهم بشئون  
وزارته . وهذا ما لم يرعه مكرم باشا في أفراحه . فقد حدث أن أقام -  
وهو وزير للمالية حفلة عرس فخمة لأخيه جورج مكرم عبيد أفندي في  
٧ فبراير سنة ١٩٣٧ بفندق هليوبوليس بمصر الجديدة وقد خصص  
لعرض الهدايا - كما ورد بجريدة ( المصور ) الصادرة في ١٢ فبراير  
سنة ١٩٣٧ - صالونا كبيرا حيث شغلت أكثر من عشر مواثد كبيرة  
قسمت إلى أقسام وديونات .

وليس يهنا من أمر هذه الهدايا ولا من أمر مهديها إلا أن من بينها  
بعض هدايا من أصحاب أعمال لهم بعض مسائل منطوية بوزارة المالية  
التي يقوم على شئونها صاحب هذا العرس العظيم . وهأنذا أروي  
مسألتين من هذه المسائل على سبيل التمثيل لا الحصر .

١ - اتهم شخصان من الهنود أحدهما يسمى لاندجو بال نهر والآخر  
ستياران بأنهما هربا مجوهرات ثمينة اختلف في تقدير قيمتها بين  
٦٠٠٠ جنيه و ١٤٠٠٠ جنيه مملوكة لتاجر هندي كبير اسمه مسر  
جانيشي لال وذلك دون أن يقوموا بدفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها  
وضبطت لذلك واقعة قيدت تحت رقم ١٢٤٣٣ وفي اليوم التالي لضبط  
هذه الواقعة أصدرت اللجنة الجمركية ببورسعيد قرارا يقضي بمصادرة  
هذه المجوهرات مع إلزام التهمين سألني الذكر متضامنين بفرامة قدرها  
١٩٧٦ جنيها و ٦١٦ مليما . وقد عرض على ذلك التاجر قضيته كمحام  
يبين له قانون الجمارك صراحة قبول مثلها فدرستها وحررت فيها مذكرة  
بدفاعي عنه في موضوعها ثم تحدثت بشأن الصلح فيها وهو أمر يبيحه  
ذلك القانون مع الموظفين المختصين دون أن أفانع مكرم عبيد باشا في  
أي أمر يتعلق بهذه القضية مع صلتى الوثيقة به . غير أن هؤلاء الموظفين  
استمسكوا بقرار اللجنة الجمركية . فانتهمت مهمتي عند هذا الحد وترك  
الأمر للقضاء يفصل فيه بما يراه ، إذ أن قانون الجمارك يبيح حق المعارضة  
في قرارات اللجان الجمركية أمام المحاكم العادية المختصة .

وكم كان عجبى شديداً ودهشى عظيماً أن رأيت ضمن هدايا حفلة  
الحرس سائلة الذكر والتي أقامها مكرم باشا وزير المالية لأخيه - هدايا  
ثمينة مختلفة مصحوبة باسم ذلك التاجر الهندي الكبير . فاهتت نظري  
هذه الهدية العظيمة واستقصيت خبرها فعلمت أن ما استعصى على  
حله - لا لشيء إلا لأنى لم أرد كما هي خطي أن أستغل مركزى النيابى  
فى عمل القضاى - قد حله محام آخر غيرى . وأن هذا النزاع قد انتهى  
صلحاً بين هذا المحامى ومدير مصلحة الجمارك فى ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧  
مؤداً رد المجوهرات المصادرة الى صاحبها وقد حصل الخلاف على تقدير  
قيمتها بين ٦٠٠٠ جنيه و ١٤٠٠٠ جنيه وتفرغ المتهمين مبلغ ٣٥٨٤ جنيه  
دفع منه وقت تحرير محضر الصلح ١٤٠٠ جنيه وتأجل دفع الباقي وقدره  
٢١٨٤ جنيهاً الى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٧ .

والهم أن وزارة المالية صدقت على هذا الصلح .

ولما كنت بطبيعة الحال لا أذكر تفاصيل هذه الهدية الآن فقد  
استعنت بمن لهم صلة وثيقة بهذا التاجر فى أن يتحرى تفاصيلها وقد  
وافانى بتقرير بين فيه انها مكونة من :

( أ ) دواة كبيرة من جلد النمر الهندي مرصعة بالأحجار الكريمة  
مع أدوات المكتب من جلد النمر الموشى بالذهب الخالص .

(ب) زهرتين من جلد النمر الهندي صنع ولاية أجرة بالهند مزينتين  
بالذهب الخالص مع رسوم مختلفة .

( ج ) سوار من ماس وأحجار كريمة أخرى صنع فابريكة لال فى  
أجرة .

ولم يقف وفاء مكرم باشا لأخيه عند هذا الحد من فتح بابيه على  
مصراعيه بقبول كل هدية دون أى تحرز أو تحفظ ، وإنما سارع بعد  
حفلة الحرس بقبول - على لسان العروس - يشكو سوء حالتها ومن ثم  
تقررت. لها اعانة زواج قدرها ٣٧٥ جنيهاً على ما هو ثابت فى مذكرة  
اللجنة المالية المؤرخة ١٨ مايو سنة ١٩٣٧ .

٢ - أما المسألة الثانية فلا أستند فيها على الرؤيا والمساعدة كما  
حدث فى المسألة الأولى وإنما أستند فيها الى ما كتبته مجلة صديقة لمكرم  
باشا الآن - وهى مجلة روز اليوسف - فى عندها الصادر فى ٢٢ فبراير  
سنة ١٩٣٧ حيث قالت بعد أن وصفت حفلة الحرس سائلة الذكر ما يأتى :  
« وتقدم المدعوون بهداياهم الفخمة من مجوهرات وغيرها بلغت ٣٠ ألف



جنيه من الأصفر الرنان ٠٠٠ وكانت آخر هدية قدمت هي « سولتير »  
من المسيو سورنجاا الوجه الكبير » .

ومن المعلوم أن المسيو سورنجاا هو من كبار رجال الأعمال المعروفين  
وصاحب مصنع كبير للخزف والفخار .

هاتان واقعتان أذكرهما على سبيل التمثيل لا الحصر كما قلت ،  
ويدهى أننى لا أرى بهما مكرم باشا بالرشوة وإنما أرميه باستغلال  
مركزه فى أفراده وعدم تحرزه فى قبول أية هدية يهدى بها ولو كانت  
ممن لا تربطه بهم قرابة أو مصاهرة أو صداقة أو ممن تربطه بشئون  
وزارته أوثق الصلات .

وقد كان من جراء تهاونه فى هذا السبيل واستغلاله منصبه ان  
عير فى إحدى المناسبات بهدية أهداها له فى ذلك العرس عبود باشا .

أما المناسبة التى أثير فيها ذلك التعبير فكانت خاصة بالاعانة التى  
طلبت لشركة البواخر التى كان يملكها ويديرها عبود باشا .

وقد قدرت بعض الصحف التى أثارى هذا التعبير تلك الهدية  
بألفى جنيه وقلدها البعض الآخر ببضعة آلاف .

ومما قالته جريدة البلاغ فى هذا الصدد فى عددها الصادر فى  
٢٦ يونية سنة ١٩٣٩ : وقد قبل مكرم باشا هذه الهدايا لأخيه وهو يعلم  
أنها ليست مقدمة لهذا الأخ فى الواقع بل مقدمة لمكرم باشا نفسه وسيلة  
لكسب رضاه وميله .

وقد اضطر الرئيس بعد ذلك أن ينازع فى قيمة هذه الهدية وأن  
يردها الى مهديها .

وليقارن بعد ذلك من يشاء ممن يلهم أبو مسيلمة هذا الزمان ومن  
يؤيده بين هذه الهدايا الثمينة الغالية وبين قفص من السمك الطازج أو  
السمان الفاخر يهدى من صديق الى صديق .

١٨ مايو سنة ١٩٤٣ . « محمود غنم »

سمعت حضرات النواب هذه المذكرة ، وليت مكرم عبود باشا كان  
موجودا بيننا الآن لأسأله فى أى قسم من أقسام الفضائح التى ذكرها  
توضع هذه الواقعة . فى قسم الفضيحة الوضاعة ، أم فى قسم الفضيحة  
الفضيحة ؟ !

لاحظتم أن معالى الاستاذ غنيسام أورد فى مذكرته وصف مجلة  
روزاليوسف لحفلة العرس وقيمة الهدايا التى قدمت . وما دام مكرم

باشا قد استشهد بما ورد في مجلة آخر ساعة وقلمه دليلا في عريضه مرفوعة الى مقام جلالة الملك عن مسئلة الأرض التي اشتراها صبحي الشوربجي تحت عنوان « وشهد شاهد من أهله » ومع أن آخر ساعة مجلة لها قيمتها ، الا أن ما ورد بها في هذا الشأن ليس الا رواية ذكرها أحد محرري المجلة - أقول مادام مكرم باشا قد فعل ذلك في عريضه مرفوعة الى جلالة الملك ، فليكن ما أوردته مجلة روز اليوسف عن قيمة الهدايا التي قدمت في عرس أخيه دليلا آخر من نوع دليله .

رأيت يا مكرم باشا أن في مسألة بيع منزل سمندو ، والتنظر على الوقف ، استغلالا للنفوذ ومساسا بنزاهة الحكم ونزاهة النحاس باشا ، وقد تم بيع المنزل والتنظر على الوقف في ١٢ و ١٦ ابريل سنة ١٩٤٢ كما تعترف ، فلماذا قبلت أن تبقى في الوزارة تحت رئاسة النحاس باشا حتى يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ ؟ ولماذا بعثت بالرسل والشفعاء ليشفعوا لك لدى النحاس باشا حتى يبيحك في الوزارة ؟! ولم لم تفكر في الخروج منها ؟ ولو أبقاك النحاس باشا لبقيت فيها الى اليوم !!

نعم . لماذا لم تر في هذا التصرف أو ذاك ما يمس نزاهة الحكم الا بعد أن خرجت من الوزارة ؟!

ما الذي جرى أو تغير حتى رأيت اليوم قبيحا ما كنت تراه بالأمس حسنا ؟!

ان الذي جرى هو أنك في شهر أبريل سنة ١٩٤٢ كنت وزيرا يهوه النحاس باشا بحبه واخلاصه ، واليوم أصبحت خارج الحكم ، وصرت مذبذبا من مصطفى النحاس ومن الأمة جميعا .

أنت الذي أقسمت في مجلس الوزراء ، قبل خروجك من الوزارة بأيام ، وبعد أن تنظر رفعة النحاس باشا على الوقف ، وبعد أن باع بيته بسمندو للوقف . بأنك لا تشك في نزاهة النحاس باشا ؟ لا سبيل الى انكارك فهذا ثابت في محضر مجلس الوزراء !! أو لست أنت الذي وقفت هنا وفي هذا المكان بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٤٢ أى بعد انقضاء شهر ويزيد على بيع منزل سمندو ، وقلت بأعلى صوتك : « ان مركز كل وزير في هذه الوزارة يستند الى النزاهة المطلقة » واثن فانت الشاهد لنا بالنزاهة والشرف قبل صواك .

لم يكنف مكرم باشا في سبيل الوصول الى ما يريد من استنتاجات ان يشوه في الوقائع البينة ليثير من حقائقها ويمسحها مسحا ، بل شاء له خياله أن يخلق الوقائع اختلاقا تاما ، فقد ذكر لحضراتكم أمس أن آل صيدناوى كانت لهم مصلحة في الحكومة يريدون قضائها فلما فكروا في

اسهل الطرق لانها لم يجدوا خيرا من أن يعرضوا على رفعه النحاس  
باشا يبيع أرض لهم في شبرا تبلغ مساحتها مائة فدان ، وقد وضعا  
للفدان الواحد من هذه الأرض القيمة مائة جنيه ، ويصل أن قبل رفعته هذا  
العرض عادوا في اليوم التالي قائلين لرفعت ان الأرض عزت عليهم وأنهم  
يريدون استردادها ثم عرضوا لرفعا مائة جنيه للفدان الواحد ، اى  
١٠٠٠٠ جنيه قدموها لرفعت ربحا صافيا من هذه الصفقة التى لم يدنع  
فيها مليما ولم يحرر عنها عقدا !! هكذا شاء خياله أن يختلق الوقائع  
اختلاقا ، فلما طولب بالدليل على ما يقول أجاب بأن هذا الذى يقوله  
مستمد من مصدر يثق به .

**الرئيس -** أظن أنه لم يقل ذلك بالنقطة وإنما قال انها رواية يذكرها  
على علاتها .

**حضره صاحب المعالي وزير الزراعة -** هو كذلك ، وقد ورد على  
لسان مكرم باشا في مضبطة ١٩ مايو سنة ١٩٤٣ : « لعل لنا حكمة في  
توجيه هذه الأسئلة انتظارا لرد عليها » فلما سأل معالي وزير المعارف ،  
أعنى أنك تحجز المستند حتى تكذب » ؟

أجاب سعادته « عندما تكذب هذه الوقائع ويعلم ذلك العارفون  
بمخيلتها ، وهم أناس لهم مكانتهم ، يومئذ يفقدون قيمة بيانات الحكومة » .  
فها هي ذى الحكومة تكذب هذه الواقعة تكديبا قاطعا ، فليتكلم اذن  
مكرم باشا ان استطاع أن يتكلم ، ولتتول مصادر الدفاعة عنه ، والحكومة  
تجدها وتحلّى هؤلاء الذين ينعثم بأن لهم مكانتهم عنه .

وتشبه المصادفات أن تلقى أسرة سيدناوى باشا من أحد حضرات  
النواب غير الوفديين على حكاية هذه الواقعة المنسوبة اليهم ، فيبادر حضرة  
الأستاذ ميشيل سيدناوى بإرسال الخطاب الآتى نصه إلى رفعة النحاس  
باشا : « حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس  
الوزراء » .

أشرف بأن أرسل إلى رفعتكم صورة من خطاب بعثت به اليوم إلى  
حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا تقريرا للحقيقة فيما ذكر بمجلس  
النواب يوم ٢٠ مايو عن واقعة موهومة وماسة بشرف أسرتنا تتعلق  
ببيع أطيان أو شرائها بيتنا وبين رفعتكم .

« ميشيل سيدناوى »

٢٢ مايو سنة ١٩٤٣ .

وهذه صورة الخطاب :

القاهرة في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٢

« حضرة صاحب السعادة مكرم عبيد باشا » :

بعد التحية ، أطلعني اليوم آل صيدناوى الذين أتوب عنهم على ما اتصل بهم من حضرة صاحب العزة النائب المحترم محمد شعراوى بك وآخرين من أقوال قلتموها فى استجوابكم بمجلس النواب يوم الخميس ٢٠ مايو الحال فيما يتعلق بمعاملة بيع أطيان وشرائها بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وبين آل صيدناوى حيث ذكرت أن هناك مسألة أريد بها خدمة آل صيدناوى فذهبوا يعرضون على رفعة مصطفى النحاس باشا شراء أطيان لهم فى شبرا قندرها (١٠٠) أو (١٢٠) فدانا بسعر ( ١٠٠ جنيه ) للفدان ، وبعد أيام عادوا فطلبوا استردادها لأن المقصود كان قضاء حاجتهم فلما قضيت بيعت لهم الأطيان ثانية بفرق ( ١٠٠ جنيه ) لكل فدان وقبض رفعة النحاس باشا الفرق وقدره ١٠.٠٠٠ جنيه .

ومن حيث انه لم تكن قط لآل صيدناوى مصالح يريدون قضائها فى الحكومة .

ومن حيث أيضا ان آل صيدناوى لا يملكون ولم يملكوا أطيانا فى شبرا ، وإذن فلم يكن فى الامكان المادى بيعها أو شراؤها ، فالواقعة التى وجهتم بشأنها استفهاما الى رفعة مصطفى النحاس باشا لا أساس لها من الصحة ، كما أستطيع التأكيد بأنه لم تجر معاملة بيع أطيان أو شراؤها فى أى مكان آخر من القطر المصرى بين رلمته وبين آل صيدناوى .

لقد كتبت هذا الى سعادتكم لتقرير الحقيقة آملا ان تصححوا ما ذكرتموه لدى مجلس النواب .

وقد بعثت كذلك بصورة من هذا الخطاب لرفعة مصطفى النحاس باشا للعالم .

« ميشيل صيدناوى »

وتلاحظون حضراتكم ان محامى آل صيدناوى طالب سعادته بأن يصحح الواقعة المنسوبة اليهم .

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية - حل صحح الواقعة كما طلب اليه ، أم أنه هرب من مواجهة الحقائق ؟

الأستاذ أحمد أبو اللتوح - لقد انسحب الليلة حتى لا يتلو هذا التكذيب .

**حضرة صاحب المعالي وزير الزراعة - نعم ، ولقد صلب حضرة**  
النائب المحترم الأستاذ أحمد أبو الفتوح حين قال لى : انه لم يكن من  
السهل على مكرم باشا أن يتلو هذا الخطاب لأن فيه تكديبا له ، ولهذا  
آثر الانسحاب الليلة من الجلسة .

أنتقل بعد ذلك الى الواقعة الأخرى التى اختلقها أيضا مكرم باشا  
وهي الخاصة بأطيان توفيق الوكيل بك وتلك أيضا واقعة خيالية .

وللتدليل على أن هذه الواقعة مكذوبة ولا أساس لها من الصحة  
أذكر لحضراتكم أن لا خليل بك الجزار ولا رفعة التحاس باشا ولا السيئة  
حرمه المصون رغبوا أو قدموا طلبا لشراء أطيان توفيق الوكيل بك مراعاة  
منهم للشعور العائلى . وإذا سلمنا جدلا بصحة هذه الواقعة فأى ضرر  
فيها ؟ على أننى شخصيا أعلم أن البنك باع ثلاثين فدانا لابن توفيق بك  
الوكيل لأنهم أحجموا عن شرائها مراعاة للعائلة .

أما وقد انتهيت من هاتين الواقعتين ، فأننى أنتقل الى موضوع  
الأرز ، ومسأله جد خطيرة فى نظر مكرم باشا فقد شبهها بحوادث  
الاختلاسات فى فرنسا ، وهو فى ذلك التشبيه يقصد الى القول بأن  
( فؤاد سراج الدين ) ان هو الا « ستافسكى » مصر : قال ان الحكومة  
تصدت لتأجيل اعلان سعر الأرز فى عام ١٩٤٢ حتى تتيح الفرصة لأحمد  
الوكيل ليشتري ما يشاء من الأرز بأسعار تقل عن تلك التى حددتها  
الحكومة . كما قال ان السعر الذى حدد كان معروفا قبل اعلانه رسميا  
بأسبوعين لأفراد من الأمة ، ودعم قوله بشهادة دولة حسين سرى باشا .  
كما قال أيضا ان الحكومة لم تلغ العقود القديمة التى أبرمت بين التجار  
والفلاحين قبل صدور التسعيرة الجديدة وذلك خلسة منها لأحمد الوكيل  
حتى يستفيد من فرق ثمن ما اشتراه ثم انتهى الى القول بأن الحكومة  
لم تنبع ما اتبته هو فيما يختص بالقمح وسعره ، وأنه أعلنه قبل ظهور  
المحصول بشهر أو يزيد . فهل حقا تمتعت الوزارة التأخير فى اذاعة  
الأسعار التى حددت للأرز ؟

لا . لم تمتد الوزارة ذلك ولكن هكذا شاء أن يقول مكرم باشا ،  
وهو ليس بالرجل الفلاح وليست له خبرة بشئون الزراعة ، فأخطأ أولا  
حين قال ان ضمن الأرز يبدأ فى شهر سبتمبر ثم أخطأ ثانيا حين تذكر  
نفسه وقال انه يضم فى أوائل شهر أكتوبر - وكل زارع يعلم أن لا هذا  
ولا ذاك صحيح . وقد أعلنت الحكومة الأسعار الجديدة للأرز فى ١٩  
أكتوبر سنة ١٩٤٢ وسعاداته يرى أن هذا التاريخ جاء متأخرا عن موعد  
ظهور المحصول . ولتسمحوا لى حضراتكم ، قبل أن أرد على ذلك ، أن

أبين لكم كيف تحدد الحكومة أسعار المحاصيل الزراعية : خطة الحكومة في تحديد الأسعار هي أن تقدر المحصول أولا وعلى أساسه تقدر متوسط محصول الفدان ثم تحسب تكاليف الإنتاج وتضيف إليها ربحا معقولا للمنتج وبعملية حسابية بسيطة تصل الى السعر الذى تعتمد تحديده . فهل كان من المستطاع معرفة متوسط انتاج الأرز قبل أكثر من المائتين سنة قبل أن يتم نضج المحصول ؟ لا . لم يكن هذا ميسورا اذ تعذر فى ذلك الوقت على رجال وزارة الزراعة اجراء الماينات اللازمة للتقدير وذلك بسبب السيل الذى غمر المناطق الشمالية للدلتا ولعلكم لم تنسوا بعد تلك الأمطار التى اكتسبتها وأضرمت بزراعتها ضرا بليغا ، والتى كان من نتيجتها أن انهالت على الوزارة الشكاوى التلغرافية . ولهذا اضطرت الوزارة الى إعادة الماينات لتحقيق من الضرر الذى حاق بالزراعة وليتسنى لها تقدير المحصول تقديرا سليما .

وبين يدي ثلاث أو أربع شكاوى من سعادة شكرى باشا وجندى عبده الملك بك وآخرين طلبوا فيها إعادة الماينة . فأعيدت فى أوائل أكتوبر وطبعمى أنه لا يمكن معاينة عشرات آلاف الأفدنة فى يوم أو يومين ، فلما تمت الماينات وكونت الوزارة رأيها ، عرضته على مجلس التموين الأعل ثم على مجلس الوزراء فأقره فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٢ - كل هذا قد استغرق بضعة أيام فلم يكن مستطاعا اعلان سعر الأرز قبل هذا التاريخ ، من ذلك يتضح لحضراتكم أن الوزارة لم تتعده هذا التأخير كما يدعى مكرم باشا ، أما القول بأنه وهو وزير المالية كان يعلن أسعار الحاصلات قبل حصادها بشهر أو أكثر ، فهذا أيضا غير صحيح ، فالسعر الوحيد الذى أعلنه هو سعر القمح فى سنة ١٩٤٢ أنعمون حضراتكم متى أعلنه ؟ انه أعلنه فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٢ فهل كان هذا التاريخ سابقا حقيقة على حصاد القمح الجديد بشهر أو أكثر كما يقول ويدعى ؟ الجواب لا .

فالأحصاءات الرسمية بوزارة الزراعة تناقض ما قاله ، اذ فى هذا التاريخ الذى أعلن فيه سعر القمح وهو ٢٠ أبريل تنطق هذه الاحصاءات الرسمية بأنه كان قد حصد ٧٥٪ من محصول القمح فى مديرية أسوان ، و٨١٪ فى مديرية قنا ، و٥٣٪ فى مديرية جرجا و٢٢٪ فى مديرية أسيوط ، و١٣٪ فى مديرية الفيوم ، وهكذا فإن النسبة تقل كلما صعدنا الى الوجه البحرى ، واذاً يكون مكرم باشا قد قدر سعر القمح بعد ظهور المحصول وبعد أن كانت مديريات بأسرها قد حصدت الجزء الأكبر من محصولها ، فهل تعلمون حضراتكم السر فى تأخر مكرم باشا فى اعلان هذا السعر ؟ السر فى هذا التأخر هو فى ذاته فضيحة فضيحة وضاعة :

علمت من مصدر أثق به كل الثقة أن السبب في تأخير إعلان سعر القمح يرجع إلى أن أناسا كانوا يرغبون في مشتري كميات كبيرة من القمح بأسعار تقل عن السعر الرسمي ، فدفعوا ٦٠٠ جنية لأخيه جورج مكرم عبيد ليحمله على تأخير إعلان سعر القمح ، حتى يتسنى لهؤلاء التجار أن يشتروا أكبر كمية من القمح ، فلما عرضت اسم هذا المصدر على معالي عبيد الفتاح الطويل باشا وثق به كل الثقة وقدره كل التقدير ...

لا شك أن هذا دليل من نوع الأدلة التي سمعتموها في الثلاثة أيام الماضية ، فقد ذكر مكرم باشا أن أحمد الوكيل أخذ ٦٠٠ جنية لتصدير ٦٠٠ جوال كيماوى ، فلما سئل عن المصدر قال انه شخص يثق به ويحرص على عدم ذكر اسمه ، وذكر أيضا أن ثمن القمح ٣٠٠٠ جنية فلما سئل عن المصدر قال اننى عرضت اسمه على أحمد حسنين باشا فقال اننى أثق به كل الثقة ...

إن كنتم تعتبرون هذا دليلا ، فليعتبر مكرم باشا إذن كلامه دليلا كذلك .

يتساءل مكرم باشا لماذا لم تلغ الحكومة أسعار العقود المبرمة قبل إعلان السعر الجديد اقتداء بما فعلته في القمح والقطن . وجوابي عن ذلك أن السعر المعلن للقطن هو الحد الأدنى له بحيث يستطيع البائع أن يبيع بأكثر منه . وأما الأرز فالسعر المقرر له وهو ١٣ جنيها يعتبر حدا أقصى ، فستطيع أن تبيع بأقل من ١٣ جنيها كما يستطيع التاجر أن يشتري منك بسعر أقل من ذلك ولا عقاب عليك أو عليه . فالفرق واضح بين حالة القطن وحالة الأرز ، لماذا يحصل لو صدر قرار بإلغاء العقود المبرمة قبل تحديد السعر . هب أن تاجرا باع لآخر أرزا بسعر الضريبة  $\frac{12}{100}$  جنيها ثم ألغى التعاقد وعرض أرزه للبيع فلم يجد مشتريا ، فإين يذهب به الحكومة وكميات الأرز التي تستولى عليها من كل القطر بمقتضى قرار الاستيلاء هي ١٥٠ ألف ضريبة من مليون ضريبة ؟ إنها إذن غير ملزمة بالفراء إلا في حدود القدر المحدد بهذا القرار .

أما في حالة القطن فإن الحكومة عند إلغاء التعاقد ، تشتريه بالسعر المحدد ، فهي إذن تضمن عدم نزول سعر القطن عن الحد الأدنى . ولقد سلم مكرم باشا بهذا فيما يختص بالقطن ولكنه قال . وما قولكم في القمح وقد تحدد له سعر أقصى كالأرز ، والرد أن سعره كان سعرا ثابتا ٣ جنيهات للارdeb لا حدا أقصى كسعر الأرز ، فضلا عن أن الحكومة ترحب بكل ما يعرض عليها من القمح فإذا فرض أن منتجعا تعاقد على توريد كمية منه بسعر جنيهين ونصف جنيه للارdeb ، فإن إلغاء هذا التعاقد ، لا يضر المنتج ، بل هو يستفيد نصف جنيه من تسليم قمحه للحكومة ، بعكس

حالة الأرض ، فما من جهة رسمية واحدة يمكن أن يباع لها الأرض بالسعر الرسمي على سبيل الالتزام كما هو الحال في حالة القمح . لم يفتن مكرم باشا لهذه القاعدة الاقتصادية وقد بحثها مجلس الوزراء في جلستين متعاقبتين ، قلبنا فيها الأمر على جميع وجوهه ، وأخيرا وصلنا الى هذا الرأي ورأينا أنه الرأي الاقتصادي الصحيح . لكن مكرم باشا يقول انكم لم تقررُوا إلغاء العقود المبرمة قبل التحديد الا ليستفيد أحمد الوكيل مما اشتراه فماذا اشترى أحمد الوكيل ؟ اشترى باعتراف مكرم باشا ٢٢٠٠ ضريبة من الأرض بسعر ١١ و ١٢٪ جنيتها للضريبة الواحدة ، فلو فرض أن كان مكسبه جنيتها واحدا في الضريبة ، لكانت جملة المكسب ألفي جنيه ، يخص أحمد الوكيل منها ألف جنيه .

فهل يقول أن تضع الحكومة قاعدة عامة لتحديد السعر بالنسبة للقطر كله ليكسب أحمد الوكيل ألف جنيه ؟ ! انه لو كان محتاجا الى هذا المبلغ لكان آهون على نفسه أن اعطيه اياه ، من أن أغر ذمتي ، باعتباره أحمألى . وهل يقل كذلك أن تسخر الحكومة نفسها من أجل أن يأخذ أحمد الوكيل ألف جنيه ؟ ! ولو كانت الحكومة تريد أن يستغل مسألة الأرض لما اقتصر كسبه على ألف جنيه بل لكسب أربعين ألفا أو خمسين ألفا بل مائة ألف من الجنيهات . ولو كان يعلم حقيقة سعر الأرض قبل تحديده بأسبوعين ، لما طاف القرى ليجمع مائتي ضريبة من هنا ومائة من هناك وشراء كمية من السعيد وهبه ، وأخرى من حسون ، وثالثة من اسماعيل عوض الخ . ويعرض نفسه اذا ما حان وقت الاستلام الى امتناع هذا وتحايل ذلك تهربا من التسليم . لا ، لا ، هذا ما لا يفعله الأستاذ أحمد الوكيل ولو أنه كان يعرف السعر مقدما وأراد أن يستفيد من ذلك ، لكان أسهل عليه وأجدي أن يشتري ككتراتات من شركات كبيرة مثل بهرنج وكوهين وغيرهما كثيرين بألاف الأرداب أو الأشولة من الأرض الأبيض ، وكل ذلك يتم على الورق كما هو الحال في ككتراتات القطن . وحسبه ربعا ما يجنيه من فروق الأسعار مما يتجاوز الألاف من الجنيهات وهو جالس في مكتبه أمام تليفونه دون أن يكلف نفسه أى مشقة .

وأغرب من ذلك أنكم ستسمعون غدا من معالي صبرى باشا أن الأستاذ أحمد الوكيل باع كميات من الأرض في أكتوبر سنة ١٩٤٢ بسعر ١١٪ جنيتها للضريبة الواحدة ، أى أنه كان يشتري ويبيع أرزا بهذا السعر في ذلك التاريخ الذي يقول حسين صبرى باشا ان السعر الرسمي للأرض كان معروفا فيه ، ومستقدم لكم العقود التي تثبت صحة ما أقول والتي تقطع بتكذيب مكرم باشا وغيره في هذه المسألة . والواقع أن أصحاب المعالي الوزراء أنفسهم لم يكونوا قبل تحديد السعر على علم بحقيقته أو كان لكل منا رأى خاص بشأنه ، فكان أحدها يرى مثلا أن



يكون السعر ١٢ جنيه للضريبة ويرى زميله الآخر ١٣ جنيه وهكذا ونحن كما تعلمون ١٤ وزيراً ، فلم يكن أحد منا يعلم ما تسفر عنه المناقشة وأى سعر سيستقر عليه الرأى . فكيف أمكن الأستاذ أحمد الوكيل أن يعرف حقيقة السعر قبل تحديده . بأسبوعين ؟ افترضوا أن أحد الوزراء أخبره أن السعر المحتمل تحديده هو ١٤ جنيه مثلاً ، وبناء على ذلك اشترى أحمد الوكيل بسعر ١٣/١٠ جنيه أو ١٣ جنيه ثم استقر رأى مجلس الوزراء كما رأيتم على ١٣ جنيه . لا شك أن خسارة محققة ستلحق بالأستاذ أحمد الوكيل من وراء ذلك .

والناحية الظرفية فى هذا الموضوع أنه كان لابد من إيجاد الحجة لهذه الرواية . وتلمس الحيلة فى سببها . فعمد الى الخيال وذكر أن الأستاذ أحمد الوكيل اتصل تليفونيا من المنصورة بوزير الزراعة وطلب أن يصدر تصريحاً فى الصحف يعلن فيه أن السعر الرسمى الجديد لا يسرى على العقود التى أبرمت قبل اعلانه . فإذا سألناه أن يقدم لنا دليلاً واحداً على صحة ما يقول ، أو يذكر اسم شاهد واحد سمع هذا الحديث التليفونى أعوزه الدليل ولم يستطع أن يتقدم بشئ مما طلبناه رغم ما ادعاء من أن هذا الحديث جرى - على حد تعبيره - « فى وسط زبائنه » أى زبائن الأستاذ أحمد الوكيل ... ما هذا ؟

هل مجرد رواية يذكرها على لسانه دون أن يقدم أى دليل عليها تكفى لانهاىنا ؟ أين الدليل ، أين البرهان ؟ وهل يعقل أن يبلغ الطيش بالأستاذ أحمد الوكيل وبوزير الزراعة الى حد تبادل مثل هذه المحادثة التليفونية على مسمع من « الزبائن » وعلى مسمع من ( الترنك ) ومن عمال مصلحة التليفونات . وإذا كان وزير الزراعة قد أدلى بتصريحه لجريدة الأهرام خدمة للأستاذ أحمد الوكيل ، فما قولكم بما كتبتة جريدة البلاغ فى اليوم السابق عما علمته من وزارة التجارة والصناعة من أن السعر لن يسرى على العقود المبرمة قبل اعلانه ؟ إذن وزير التجارة والصناعة متواطئ أيضاً مع الأستاذ أحمد الوكيل وأوعز الى مندوب البلاغ أن يذكر ذلك خدمة له !

وهل آكون متجاوزاً حدود اختصاصى إذا ما صرحت ببطل هذا التصريح فى اليوم الثانى وأنا وزير للزراعة ولست وزيراً للخارجية ولا للشئون الاجتماعية ولا للدفاع الوطنى ؟؟ والى من يتجه الزراع فى مثل هذا الأمر إذا لم يتجهوا لوزير الزراعة وهو ذو الصلة الوثيقة بهم ؟ بل يكفى أن آكون أحد الوزراء المسئولين لأصرح بتصريح أفسر به قراراً أصدره مجلس الوزراء أضع به الأمور فى نصابها . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا التصريح لم يغير شيئاً من الواقع فهو لم يقر حكماً

جديدا ، وانما هو تفسير لقرار مجلس الوزراء . وقد قسم مكرم باشا نفسه الدليل على أن الحاجة كانت تقتضى صدور مثل هذا التصريح فقد ذكر أن الناس إذ ذاك كانوا في حيرة من أمرهم يتساءلون عما إذا كان هذا السعر الجديد سيسرى على العقود التى سبق إبرامها قبل اعلانه أم لا ؟ فلهذا السبب نشرت جريدة البلاغ ذلك الخبر ولهذا السبب أيضا أدلنت بتصريحى لجريدة الأهرام ، فلم يكن الدافع اليه اذن محادثة تليفونية أو غيرها ، وانما كان الرد على تساؤل الوفود التى انهارت على الوزارة من كل ناحية . واننى أتحدى مكرم باشا أن يقدم دليلا واحدا على صحة ما يقول .

يقول مكرم باشا ان السعر الذى حددته قرار مجلس الوزراء كان مرتفعا جدا ، وهذه المسائل - كما ذكرت لحضراتكم - لا تقرر فيها شيئا الا بعد الاسترشاد بآراء النوازل الكبيرة والنوازل الرسمية كالجمعية الزراعية والخاصة الملكية ومصلحة الأملاك . وامامى رأى الخاصة الملكية وقد قدرت تكاليف انتاج الضريبة الواحدة بمبلغ أربعة عشر جنيتها وكسورا وإذا أضيف الى هذا التقدير ١٠٪ كربح للمنتج وصل السعر الى ستة عشر جنيتها ، وهذا هو السعر الذى اقترحته الخاصة الملكية . ولقد انتهينا - كما ذكرت لحضراتكم - بعد مناقشة طويلة الى وضع سعر معقول وعادل وهو ثلاثة عشر جنيتها للضريبة الواحدة ، فهل بعد هذا يصح أن يقال اننا قررنا هذا السعر ليكسب الأستاذ أحمد الوكيل الفرق بين هذا السعر وسعر الشراء أى ليكسب جنيتها واحدا فى الضريبة ؟ اما عن مسألة الزهور : فالواقع ان مكرم باشا اهتم بهذه المسألة اهتماما خاصا وقدم لنا صورة فوتوغرافية مستند قال عنه انه قاطع . وقد يكون من دواعى الأسف أو حسن الحظ أن هذه الصورة الفوتوغرافية التى قدمها مكرم باشا للأوامر الادارية المزعومة ثبتت ما قلته من ان هذه الأوامر غير حقيقية وقد اصطنعت خصيصا لتقديم مع المريضة المرفوعة الى جلالة الملك باعتبارها مستندة له قيمته .

قدم مكرم باشا خمس صور لأوامر ادارية لها مضمون واحد ، فهى تتضمن كلها أمرا للسواق أو الساعى ، بأن يملأ البوكسفورد بنزينا ويحمل فيه الورد الى منزل وزير الزراعة !! والغريب أنه لا يوجد أمر واحد عليه امضاء مدير المتحف ، وهو المختص الأول بالتوقيع أو وكيله الذى يقوم مقامه عنه غيابه ، أو رئيس السكرتيرية ، أو أى موظف يشغل مركزا رئيسيا . والمقول أنه اذا غاب المدير فلا يغيب الوكيل ، واذا غاب الاثنان معا فلا يقل أن يستمر غياهما من ٩ أغسطس الى ٩ سبتمبر حتى لا يكون هناك أثر لتوقيعهما على الأوامر التى يقول مكرم باشا انها تصدر كل أسبوع .

ومما يستوقف النظر أن كل أمر عليه توقيعات تختلف عن مثيلاتها في الأمر الآخر . لكن هناك توقيع مشترك في هذه الأوامر كلها ، هو توقيع جورج الراهب الذي حدثتكم عنه عند الإجابة عن السؤال الخاص بالزهور ، وقلت لكم أنه ضبط مساء ٢٢ مارس بوثائق الكتاب الأسود أما باقي التوقيعات فهي للخدم والسعاة ومن إليهم ، أما أعضاء مدير المتحف فغير ظاهرة حتى لم يتمكن مكرم باشا نفسه من قراءتها . وهذا يدل على أن جورج الراهب هو الذي كتب هذه الأوامر بخط يده . ثم لما قدمها للسعاة أو السواقين وقعوا عليها لأنهم أميون ويكفيهم أن يملأوا أن الراهب سكرتير المدير فذا وقع عليها ، حتى لا يمانعوا في وضع أعضاءاتهم أيضا . ويدل اختلاف هؤلاء الأشخاص في كل أمر على أن الراهب كان يصيبنهم في كل مرة ليوقعوا ، ولم يكن هناك أشخاص مختصون بالتوقيع دائما في كل الأوامر ، بل لا يوجد أعضاء واحد لموظف كبير معروف كما سبق أن ذكرت .

وقد كان أول أمر من غير توقيع أصلا ، وكان يقضى بأن ترسل الزهور غدا الخميس ١٠ أغسطس إلى منزل معالي الوزير كالمعتاد . فهل كانت ترسل هذه الزهور قبل هذا الأمر المزعوم بأمر أو من غير أمر ؟ فإن كانت ترسل من غير أمر فما الداعي لهذا الأمر الأخير وما تلاه ؟ وإن كانت بأمر فإين هذا الأمر السابق على ١٠ أغسطس ؟

ثم يقول إن هذا الورد يرسل إلى قبر المرحوم عبد الواحد الوكيل باشا ، فلماذا لا يفرض أن هذا الورد يرسل إلى منزلي ، وما دليله على أنه يرسل من منزلي إلى قبر المغفور له عبد الواحد الوكيل باشا ؟ لا دليل عنده إلا أنه يرسل كل يوم خميس !!

قد يكون لدى ضيوف ، أو وليمة ، أو استقبال في هذا اليوم ، فهل إرسال الورد في هذا اليوم الخاص يدل على أنه إنما يرسل إلى قبر المرحوم عبد الواحد باشا الوكيل ؟ ثم هذا يقول أنه يجعل عبد الواحد باشا الوكيل ويحفظ له أحسن الذكرى . حسنه هي الذكرى التي يحفظها له ؟ !!

ولعل أطرف شيء أن الأمر الإداري الخاص بتاريخ ٨/١٩ فذيل بعشرة توقيعات ، فهل يعقل أن أمرا إداريا بإرسال كمية من الورد إلى الوزير يستوجب التوقيع عليه بعشرة توقيعات منها سبعة أو ثمانية لا يمكن قراءتها ؟؟ إن الفكرة هي تسجيل كل توقيع ، فهذا للسائق ، وهذا للجنايني الخ . . . فلو كان هذا الأمر بإعلان حرب لما احتاج إلى كل تلك التوقيعات !! كل هذا من أجل باقة ورد لا تساوي قيمتها أكثر من

خمسة قروش أو عشرة ، كما قال مكرم باشا نفسه في الجلسة حين تسأل : أمن أجل هذه الأوامر يتكلف المبالغ الكبيرة في طبع صور لها ؟  
لقد صنع جورج الراهب كل هذه الأوراق ، وها هو يعترف بجرمه في كتاب وجهه الى معالي وزير المعارف الموصوفة يحاول أن يثبت فيه برأته ويؤزم أنه « كبش الغداء » وقد قرر في هذا الكتاب أنه منذ اشتغاله بالمتحف في سنة ١٩٣٨ لم ير أمرا كتابيا بإرسال الأضراس الى جهة ، من الجهات المعناد إرسالها إليها . ولم نجر العادة باصدار مثل هذه الأوامر ، يقرر جورج الراهب هذه الحقيقة ولكنه ينسى أن امضاه يزيّف كل هذه الأوامر المصطنعة .

والبواقي أن الزهور ترسّلت للجمعية الخيرية والملاجئ والمستشفيات ، ولكل من يطلبها ، وإذا أراد مكرم باشا أرسلت اليه . لا تباع ولا تشتري ، وإنما كتمل للزينة ، ويقصد من توزيعها النشر وحث الناس وتشجيعهم على زراعة الزهور .

كما يريد وزير الزراعة على موضوع مسكن وزير الدخايع بالمنزل الملحق بمتحف فؤاد الأول الزراعي ، يريد وزير المواصلات عن الاقتراح تعيين فؤاد سراج الدين وكيلًا للداخلية ويكون من بين رده ، انه هو الذي اقترح - حقيقة تعيين فعال فؤاد باشا وكيلًا للداخلية ، كما اقترح - وزير المواصلات تعيين أحمد كبار الموظفين الحاليين في المنصب الذي يشغله ، وكان ذلك في جلسة مجلس الوزراء لا قبلها ، وأظن أن رواية مكرم باشا في كتابه الأسود من أنني اقترحت ذلك على رفعة رئيس الوزراء وباقي الوزراء قد تؤدي الى هذا المعنى لولا المقدمة التي وضعت قصدا ، وهي التي قال فيها مكرم باشا « فقبل انعقاد مجلس الوزراء اقترح أحمد الوزراء ... الخ » ليتفادى بوضعها مغبة افشاء أسرار ومقالات. مجلس كان هو أحد أعضائه لأن له في هذا الشأن كلاما أليما والشأن ان لمعت الذكرى .

ولكنني قبل أن أتلو عليه بيانه في افشاء أسرار المداولات ألفت النظر الى غرضه من القول عما في الكتاب الأسود ونسبة ذلك الاقتراح الى صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء كما في بيانه في هذا المجلس الموقر - والفرض ظاهر وهو الوصول الى ربط عملية شراء الأرض التي تمت في يناير سنة ١٩٤٢ . باقتراح تعيين فؤاد سراج الدين باشا وكيلًا للداخلية . وأنني أعلن في هذا المجلس أنني أذ قد قدمت باقتراح لي لم يكن لا رئيس الوزراء ولا مكرم باشا ولا أي وزير من وزراء الدولة ولا من غيرهم يعلم شيئا عنه ، وإنما قد قدمت به مقنعا بأنه يحق

هذا المجلس الموقر أننى اذ تقلمت بهذا الاقتراح ما كنت أعلم شيئا عن بيع الأطلان الذى أشار مكرم باشا اليه ولو علمته ما تغير موقفى ولا عدلت عن اقتراحى ، لأننى أردت تحقيق المصلحة العامة وما أردت ولا أريد أن أشتور عند مكرم باشا بالنزامة لأننى فى غنى عن هذه الشهرة ولأنها لا تعنى شيئا اذا تعارضت مع اقتناع الضمير ، كما يسرنى أن أفاخر بأبنى اقتراحت تعيين فؤاد سراي الدين باشا فقد عرفتموه وزيرا شرف المصريين ، وشرف المنصب الوزارى وشرف الوزارة التى ينتمى إليها .

أما ما قاله سعادة المستجوب فى إفشائه أسرار مداولات مجلس الوزراء فكلام يستحق أن يدون فى مضابط هذا المجلس .

قال سعادته يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ يلوم سعادة محمود غالب باشا ، أما الكبيرة الأولى فهى أنه سمح لنفسه بأن يذيع على الملا المداولات السرية لمجلس الوزراء من غير استئذان هذا المجلس فخاذا الأمانة التى عهدت اليه كوزير وكرجل مسئول ولو أن وزيرا فمسل ذلك فى بعض البلاد الغربية لاعتبر عمله جناية يحاكم عليه بمقتضى قانون العقوبات وكذلك فى بلاد العالم أجمع فإن إفشاء مثل هذه الأسرار محرم أما يحكم القانون أو يحكم الآداب العامة ؟ وقال سعادته « وأخيرا لما الذى دفع بغالب باشا الى نشر بيانه رغبا عن كل الكيافى التى ارتكبها فى حق الزمالة ، والحقيقة - يقول سعادة غالب باشا ان من حقه أن يدافع عن كرامته ، والمفهوم من ذلك بداهة أنه يرى أن كرامته قد مسبت لأنه خرج أو أخرج من الوزارة - والمعروف عند العارفين أن سعادة غالب باشا عندما كاشفه الرئيس بتيته استمسك بشدة مؤلة بوجود بقائه فى الوزارة فلما يش من هذا الطلب استغزه الغضب واستمر به الغضب الى يومنا هذا حتى أنه راح يعرض بالوزارة التى كان يتشبث بأهلها ويرجو ملحا أن يبقى مستمتعا بمنصبه فيها ٠٠٠ رحمة بنفسك يا سيدى الباشا من ثورة الغضب ولقد أنسك انك بالأمس كنت ترجو أن تكون فى زمرة أولئك الذين تقول عنهم اليوم انهم ليسوا من خدام الأمة وانهم يعرضون مصالح الأمة الى الخطر - نريد أن نعرف ما استقر عليه رأيك فهل الخطر على مصالح الأمة فى دخولك الوزارة أم فى خروجك منها ، وهل من المماس بالكرامة أن يخرج الوزير من الوزارة أو أن يغضب لهذا الخروج ؟ تلك أسئلة أرجو أن تتدبرها فى خلوة وفى غير نزوة » انتهى كلام سعادة المستجوب .

أما علماء الفقه الدستورى فقد سجلوا لسعادة المستجوب ما يأتى :  
« لا يصح للوزراء الحاضرين والسابقين أن يصرحوا بما دار فى مجلس

الوزراء ولا أن يدلوا ببيانات عن كيفية التصويت على قرار من القرارات أو في موضوع من الموضوعات ، وسرية المداولات قاعدة محترمة في إنجلترا من قديم ومتبعة في فرنسا وغيرها ولو أن بعض الوزراء يخالفها أحيانا - وقد خالف هذه القاعدة عندنا وزير المالية في الوزارة النحاسية الثالثة مكرم عبيد باشا في بيانه الذي أدلى به إلى الجرائد عن مسألة كادر المعلمين ، كما خالفها صراحة محمود غالب باشا وزير الحقانية السابق في الوزارة النحاسية الثالثة عندما ذكر أسباب عدم إشراكه في الوزارة الجديدة التي تالفت في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ « وأشار المؤلفان إلى أن مكرم عبيد باشا أخذ على غالب باشا إفساء المداولات السرية لمجلس الوزراء من غير استئذان هذا المجلس قائلا عن غالب باشا « انه خان الأمانة التي عهدت إليه كوزير وكرجل مسئول » .

وهكذا يتضح لكم يا حضرات النواب سبب وضع المقدمة التي أشرت إليها نقلا عن الكتاب الأسود وهي قول مكرم باشا « فقبل انعقاد مجلس الوزراء ٠٠٠ » لأن مكرم باشا يريد في سنة ١٩٤٣ أن يفر من كلام مكرم باشا في ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ .



## الفصل الخامس

### نجيب الهاللي الأديب والسياسي يرد على مكرم عبيد السياسي والأديب فصل مكرم عبيد من مجلس النواب في أول سابعة من نوعها في التاريخ البرلماني

ونستأذن في أن نطيل في نقل رد نجيب الهاللي على  
مكرم عبيد فقد كان الرد أدبا وسياسة اتسم بالحدة  
والعنف على نحو غير مألوف كثيرا في مجلس البرلمان :  
قال نجيب الهاللي :

ينمي علينا بعض الناعمين أننا اهتممنا للكتاب الأسود أكثر مما  
ينبغي ، وأننا أضعنا ربحا من الزمن في مناقشته ، وأن دولاب الأعمال  
في البرلمان وفي الحكومة قد تعطل بسببه مع أنه كتاب تافه ، وفي الحق  
أنه كتاب تافه ، بل انه لتافه نجس ، ولكن لا شيء يعطل أكبر الأعمال  
وأهمها مثل التافه النجس .

ففي سنة ١٩٣٨ تعطل في لندن أكبر مركز لتوليد الكهرباء ، فخيم  
الظلام الدامس على المدينة الكبيرة ، وانقطعت فيها الحركة ، ووقفت القطر  
في الاتفاق ، وتساءل أهل المدينة في خوف وفزع ماذا حدث ، وانصرف  
المتخصصون والمهندسون للبحث عن المجرم الأثيم الذي شل حركة لندن ،  
فاذا بالمجرم الأثيم فار ضخم أسود ، فلا تعجبوا إذن من أن يشل حركتنا  
إلى حين كتاب أسود ، وسنتتهي منه هذه الليلة ويعود دولاب الأعمال  
إلى حركته ، وكما احترق الفار الأسود إلى جانب الأسلاك ، سينتهي الكتاب  
الأسود ، ... أستغفر الله ! بل سيبقى وراء مكرم عبيد في حياته ،  
وسيلاحقه وراء ظهره بعد مائة ، مصداقا لقوله تعالى في سورة الانشقاق  
- ومكرم زعيم حركة الانشقاق - « وأما من أوتى كتابه وراء ظهره  
فسوف يدعو ثبورا ويصلي صغيرا » .

( سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٤٧٧ )

عجبت شال هذا المستجوب ، فلقده اتهمناه فى ردودنا بتهم معينة ،  
وسقنا عليها أدلة قاطعة مانمة ساطعة لامعة ، وكان الأولى به أن يبدأ  
بتطهير نفسه من هذه التهم قبل أن يتدفع فى تبار الاتهام لغيره . ولكنه  
صمت صمتا بالغا ، ولم يرد على شيء مما اتهمته به ، وهذا اقارار منه  
بصحته وعجز كامل عن الدفاع . نعم ما كان أولاه وهو المنصف بكل هذه  
المساوىء أن يسكت عن عيوب الناس ، وألا يبشر بالفضائل وهو عار  
منها ، وما كان أولاه - وهو صاحب الكتاب الأسود - أن يتمثل بقول  
أبى الأسود :

يا أيها الرجل المسلم غيره  
هلا لنفسك كان ذا التعليم  
تصف الدواه لذي السقام وذى الضنى  
كيما يصح به وأنت سقيم

لقد اتهمته فى قضية الياس باشا عوض بأنه استحل الاتعاب دون  
أن يفعل شيئا ، بل ضبح الأوراق والجهود التى بذلتها ، ثم لم يقبل أن  
يُرد ما قبض من أصابع ، فلم ينسب بينت شغل ردا على ما اتهمته به ،  
واتهمته بأنه تقاضى أجرا عن الدفاع فى قضية الوفد من زميل له فى  
الوفد ، هو المفور له محمود باشا الأتربى ، فلم يرد على ذلك بكلمة ،  
واتهمته بأنه أول يوم لتأليف الوزارة طلب منى مد مدة خدمة أحد أقاربه  
على أن يتم ذلك فى أيام ، فلم يجر جوابا ، واتهمته بأنه ألح على - بل بالغ  
فى الإلحاح - لأعين زوج شقيقته الدكتور لبيب بولس وكيل مستشفى  
قصر العينى ، لرفضت ورفضت الجامعة ، فلم يجب عن هذا بشيء ، واتهمته  
بأنه أعاد الكرة فى مسألة الدكتور لبيب بولس ، اذ طلب منى أن أنقل  
مدير مستشفى الحميات للجامعة ليخلو المكان لزوج شقيقته ، فلم يرد على  
هذا أيضا ، واتهمته أنه هو وأخوه رجوانى أن أرجو معالى عبد الفتاح  
الطويل باشا فى تعيين جورج عضوا فى مجلس السكة الحديد الأعلى ،  
لأن هذا يخدمه فى شركة شل ، فلم يجب بغير السكوت ، ثم ذكرت له  
فضيحة كبرى هى كبرى الفضائح فى استقلال النفوذ ، تلك أنه وشقيقه  
قد احتالا على ملتش التعليم الأولى فى قنا ليعدل عن ترشيح نفسه ،  
وتلوت عليكم كتابا من هذا الفتش كتبه إبان الانتخابات - فى فبراير  
سنة ١٩٤٢ - وفيه يذكر لمراقب التعليم الأولى ما حدث بينه وبين جورج ،  
وأن هذا الأخير قد ألح عليه بمختلف الوسائل كي ينزل عن الترشيح ،  
ووعده وعدا صريحا بأن يمد له مدة خدمته ، وقال له أنه سيجو فى ذلك  
وزير المعارف وأن وزير المالية يمد بهذا أيضا ، ورجوانى فعلا ، وذكرته



أسماء أعضاء الكتلة الذين رجوني أيضا في هذا الشأن • كل هذا يمر به مكرم دون أن يجيب بكلمة !! فما هذا السكوت يا ترى ؟ •

عندما تسكت الحكومة عن واقعة تافهة لا تستحق الذكر في ردها على سؤال من الأسئلة ، يقول ان هذا السكوت مريب !! فتعسا أنت يا سيد مكرم وفسر لنا دلالة هذا السكوت : أهو اقرار ، أم عجز ، أم استهتار ؟ أم انه يحق لك أن تنتهم الناس ، ويجب عليهم أن يدافعوا عن أنفسهم ، وأما أنت فتتهم وليس عليك الدفاع ؟ ! •

الواقع أن كل الوقائع التي ذكرتها صحيحة وعليها شهود أحياء من كبار القوم : فعندما أذكر الناس باشا أذكر رجلا على قيد الحياة له مكانته ، وعندما أذكر نجيب باشا محفوظ فأنما أتحدث عن رجل على قيد الحياة يعرف مسألته على ابراهيم باشا وغيره من رجال الجامعة ، وعندما أتكلم عن لييب بولس فأنما أتكلم عن قصة عرفها رجال الجامعة جميعا ، ويعرفها الدكتور الدمرداش مدير مستشفى الحميات ، وعندما أقول جورج مكرم فأنما أسير الى مسألة يعرفها ويستطيع أن يرويها لكم معاني عبد الفتاح باشا الطويل ، أما مسألة الانتخابات فقد أدليت لكم فيها بالتفاصيل ، وتلوت عليكم الكتب الرسمية التي أرسلها المرشح لمراتب التعليم الأولى ، وأرسلها المراقب الى الوزارة •

ما كان مكرم باشا يستطيع أن يرد علينا برد ما ، فكان حقا عليه وهو المهلهل الى هذا الحد أن يتخذ من مساوئه عبرة فلا يخلق على الناس المساوىء ، بل لقد كان واجبا عليه أن يسكت عنهم ، ولو كانت فيهم مساوئء ليسكتوا عنه أيضا •

لقد كان على مكرم أن يطهر نفسه قبل أن يطهر الحكم ، وأن يفكر فيما دمغناه به من الأدلة القاطعة المانعة الساطعة اللامعة •

اتهمني مكرم بالاشتغال بالحمامة وأنا وزير ، فرددت عليه بوقائع ايجابية ، وبشهود أحياء مثل صليب سامي باشا والأستاذ سابا حبشي بك والأستاذ زكي عريبي والأستاذ عمر عمر والبنداري باشا ٠٠ الخ ، فلم يرد على هذا بأكثر من أنه غي استجوابه المكتوب الذي قدمه للمجلس تملص من ذكر هذه التهمة •

ادعى مكرم باشا كذلك أني حرصت في تعيينات الجامعة ، وتعيينات كلية الطب ، على وجه الخصوص ، على أن أرضى ( محاسيب ) رفعة رئيس الحكومة ( ومحاسيبى ) وانى هبطت بمستوى التعليم الى حد السقوط

الى آخر الأبد ! » وهكذا يكون الطفيليون السياسيون نكبة على بلادهم وعلى الحكم كما كانوا نكبة على مصطفى النحاس فوق نكبته ! » .

هكذا يقول مكرم باشا ، وقد بينت لحضراتكم كيف نمت التعيينات في الجامعة وكلية الطب ، وكيف أن وزير المعارف نزل عن اختصاصه وعن إبداء أى رأى بهذا الصدد ، فلم يفعل أكثر من المصادقة على ما فعله الفنيون . فماذا كان رد مكرم باشا على هذا ؟ وإذا كان سعادة الرئيس لا يسمح بأن أصفه بأوصافه التى يستحقها فأنى أقول : ماذا قال الملاك القديس الطاهر ردا على بياضى ، لم يقل شيئا واذن تبخرت هذه التهمة أيضا ، والمنطق بقول بعد هذا انه كان مفتريا لا محالة حين اتهمنى تهمة استحققت من أجلها أن أكون نكبة على الوطن ، بل كان هو النكبة .

لقد قال عن المجانية انها توزع ذات اليمين وذات الشمال ، حسب رغبات الشيوخ والنواب والأصدقاء والأقارب ، وقد رددت على ذلك أمام حضراتكم ، فلم يجبنى ، بل خرج بالصمت عن لا ونعم ، فلم يبق في حقيقته الا البيت الذى يسكنه رفعة النحاس باشا . ومادام حقه على مصطفى النحاس لا يتركه أبدا ، بل يستمر في قلبه ، فلا بد له أن يتشبث بهذه المسألة دون غيرها . فلأعرضها على حضراتكم ، ولا أريد أن أكرر ما قلته في الرد على السؤال ، وإنما أرد على ما قاله أثناء نظر استجوابه .

لقد هلل وكبر ، واستعجب واستغرب ، وقرر أن بيت جاردن صيق هو آية فنية وبناء نموذجي لعمر التعليم .

فاسمعوا لى يا حضرات النواب أن أرد عليه كما يرد على الأطفال لأنه في معلوماته عن المعارف كالأطفال .. ألم يقل ان ذلك المعهد نموذجي ، وان الحكومة أنفقت عليه الألوف المؤلفة من الجنيهات ؟ وأؤكد لكم أنى حين قرأت عبارة الألوف المؤلفة في الكتاب الأسود وسمعتها في الاستجواب لصب في عبي الفار ، كما يقول المتل .

والواقع أنى لم أنشئ هذا المعهد ، ولست مسئولاً عن فكرة انشائه فقد تم انشاؤه في سنة ١٩٣٩ في عهد غيرنا ، ولذلك طلبت من "مفتيش مبانى قبل القاهرة" أن يمدنى بكشف يبين تفصيلات النفقات التى صرفت لاعداد هذا المنزل معهدا للتدبير المنزلى - وما هو الكشف بين يدي يتبين منه أن كل ما أنفق على هذا المنزل في سنة ١٩٣٩ هو مبلغ ٥٣٥ جنيها و ٩١١ مليما فقط ، فأين هي الألوف المؤلفة ؟ اتضح أنها فرية بلا نزاع ، كما اتضح أن مكرم باشا يرسل الكلام على عواهنه ولا يتحرى الصدق والحق فيما يقول . فاسمعوا تفصيلات هذه النفقات !

اشترت « أحواس » ليفسل فيها السليمات أيديهن « وواپور مكوى وواپور مطبخ » فكان ثمن هذه الأشياء ٢٤٢ جنيها و ٣٨٥ مليا ، وهى ملك للمعهد انتقلت معه الى بولاق ، كذلك اشترى « منشر » للملابس المغسولة ثمنه ١٧ جنيها و ٧٧٥ مليا ، وقد نقل أيضا مع المعهد ، كذلك اشترى حوض لفسل الأواني ثمنه ٢٠ جنيها و ٦٣٣ مليا ثم رخام للمناضد ثمنه ١٧ جنيها و ٣٤٧ مليا ، وكل هذه الأشياء نقلت الى مقر المعهد الجديد ، ومجموع ثمنها ٣٩٨ جنيها و ١٤٠ مليا فلم يبق من المبلغ الأصل الا مبلغ ١٣٧ جنيها و ٧٧١ مليا أنفق فى نقل المدرجات وتركيبها الخ ، وهذا المبلغ الأخير هو الذى يمكن أن نقول انه قد صرف اعدادا للبيت ليكون مدرسة ، انظروا يا حضرات النواب المحترمين : ١٣٧ جنيها تنقلب فى نظر هذا الملاك القديس الصادق الأمين الى آلاف مؤلفة ! ثم هو بعد ذلك يقول : صدقونى ، ويشكو من الأوصاف التى وصفته بها .

لقد اعتبر مكرم باشا نقل هذا المعهد تكية وخرابا على مصر ، لأنها كانت تفاخر به الشرق كله ونباهى به أوروبا !! ولماذا كل هذا يا حضرات النواب المحترمين ؟ يجيبكم مكرم باشا بأن مجموعة من الصور « اليوم » اخذت للمعهد وأرسلت الى مؤتمر التربية فى جنيف ، ولا يعقل أن تفعل الحكومة ذلك الا اذا كان المعهد مما تفاخر به مصر جميع الأمم .

هذه الواقعة مكذوبة من الفها الى يائها ، وأرائى الآن مضطرا الى أن أفعل ما فعله رفعة الرئيس أمس حين عرض عليكم الفرو فها هو ذلكم « الألبوم » فانظروا .

ثم ان المعرض الدولى الذى حدثكم عنه مكرم باشا اقيم فى يولييه سنة ١٩٣٩ والمدرسة أنشئت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وبدأت فيها الدراسة فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، ولكن الملاك والقديس الطاهر الصادق الأمين يأبى الا أن يجعل من الحبة قبة !! ويظهر أن موظفا حدثه فى هذا الشأن فعلق عليه بقدر ما يسمح له ذهنه لأن أفكاره فى التربية والتعليم ليست شيئا مذكورا .

وحقيقة المسألة يا حضرات النواب المحترمين أن لدينا متحفا نجعم فيه كل الصور الخاصة بالتعليم ، سواء أكانت حسنة أم رديئة ، ان لم تكن للباهة فالتاريخ . فآخذت صورا للمعهد التربية لتوضع فى هذا المتحف استكمالا لتاريخ التعليم فى مصر ، حتى يستطيع المؤرخ بمشاهدة الصور أن يكون فكره فى الموضوع الذى يعالجه . وقد جرت العادة على أن وزارات المعارف تتبادل هذه الصور مع البالد الأخرى على طريقة

الاهداء ، فارسنا سنة ١٩٤٠ - ١٩٤١ صورة من « اليوم » المعهد الى  
متحف جنيف جريا على هذه العادة ، فلا معرض دولي ! ولا مباحاة !  
ولا أكبر معجزة في الشرق ! وانما هي مجموعة من الصور أرسات الى  
متحف ، كما يرسل كتاب من مكتبة الى أخرى .

لقد ألح مكرم باشا في الكلام عن هذه المسألة وافرغ جهده فيها  
ولما كان جو الجلسة وقتئذ مضطربا لم أستطع متابعته ، فرجعت الى كلامه  
في المضبطة فوجدته غزلا وتشبيها بالمعهد واشادة بالفخامة والجمال والذوق  
والعن !! وهو لا يستمد وحى هذه الأوصاف الخلاصة الا مما دثب عليه  
الصور من أفران وتماثيل وصور وقد صرح بذلك تصريرا ! فهل اخذ  
رفعة مصطفى النحاس باشا فرنا أو تماثلا أو صورة ؟ كلا ! فجميع ناك  
الاشياء لا تزال بالمعهد ، ولم يفقد المعهد والحمد لله شيئا مما يدل على  
الفخامة وجمال الذوق والفن ، ولا يقل أن يكون مكرم باشا قد تعشق  
بالجدران والحيطان !

لقد نقل المعهد مع ثلاثة معاهد أخرى الى مكانه الجديد ، فليذهب  
مكرم باشا الى هناك ليراهما مجتمعة كالكواكب تزداد وهي مجنعة اسرانا  
وجمالا ، ويقوى بعضها بعضا . ولكن مكرم باشا لا يريد شيئا من هذا ،  
لأن المعهد في مكانه القديم كان في زعمه مضرب الأمثال ، وقد عز على  
اولياء أمور التلاميذ أن ينقل ، لأن مكانه كان فخما مستكملا كل معدات  
البذخ والترف ، ألا فلتعلموا يا حضرات النواب المحترمين أن البذخ والترف  
كانا من أهم الأسباب ، بل لعلهما كانا السبب الوحيد الذي أقنعني في  
نقل المعهد .

نعم كان الأسلوب الذي اتخذته هذا المعهد من البذخ والاسراف والتفاني  
في الاعداد لا يناسب الروح المطلوبة في تخريج الملمات اللاتي لا يزيد  
مرتب الواحدة منهن بعد تخرجهن على سبعة جنيهات أو ثمانية ، والله لو  
أراد ابني أو ابن لأحدكم الزواج بإحداهن لما استطاع أن ينفق عليها كما  
كان ينفق عليها في هذا المعهد . ولقد وجد المراقب العام لتعليم البنات أن  
الاستمرار على هذا النظام مفسدة لأخلاق الملمات ومبعد لهن عن البيئة  
التي تلائمهن . انظروا كيف يسمى هذا المعهد معهد التدبير بينما لا تدل  
حالته الا على أنه معهد للتبذير ! ولكي تتبينوا هذا المعنى تماما أقول  
لحضراتكم انه وقع في يدي مصادفة قصاصة من جريدة الصباح الصادرة  
في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٢ فاسترعت نظري كلمة جاءت فيها عن وزارة  
المعارف أتولوها على حضراتكم :

« في حي قصر الدويارة ، قصر فخيم ، كنت لاحظ كلما مررت به  
في طريقى الى منزلى ، صباحا أو ظهرا ، أو غروباً ، أن روائح المأكولات

الشهية تنبعث منه ، والدخان يتناثر من مطبخ هذا القصر الى حدائقه ،  
فالى الشوارع ، فالى أنوف الجيران ، ونحن منهم لحسن الحظ ، وكنت وكان  
الجيران ممي ، نطن أن أحد أثرياء الريف يسكن هذا القصر ، وأن المطبخ  
يواصل الليل بالنهار - فى طهى ( المشويات ) و ( الحلويات ) للضيوف  
الذين يتوافدون على القصر لتحية الساكن العظيم !! ... وأخيرا ظهر لنا  
أن هذا القصر يسكنه ( معهد التدبير المنزلى ) وأن وزارة المعارف هى التى  
تديره وأن المطابخ التى كنا نستمتع بالروائح الزكية المبعثة منها صباحا  
وظهرا وعصرا لم تكن على حساب أحد أثرياء الريف كما ظننا - وبعض  
الظن اثم - إنما كانت على حساب وزارة المعارف العمومية ...

قلت لمحدثي - وهو عظيم من العظماء الذين يبعثون بعثياتهم الى هذا  
المعهد العظيم - ان طالبات المعهد كلهن من بنات العظماء ولسن فى حاجة  
الى طعام من المعهد أو شراب ، ووقت الدراسة فى المعهد لا يزيد على ثلاث  
أو أربع ساعات فى اليوم . فلماذا هذه النفقات للمطابخ أو لمن تطبخ  
المطابخ ؟

قال - ان كل الحصص فى هذا المعهد عبارة عن تمرينات للفتيات  
على طبخ الخضر واللحوم والطيور والحلوى والتطريز والكى ، فكل  
مسيريات المطبخ اليومية لصنع الطعام والحلوى على نفقة المعارف وكذلك  
إنسان الاقمشة التى تستعمل للتمرين على الكى والتطريز ...

ومن هذا يتبين لنا أن وزارة المعارف ربما بلغت نفقاتها على هذا  
المعهد حوالى المائتى جنيه شهريا تدفعها ثمننا للطيور واللحوم والخضر  
فى هذا المطبخ ، فهل كانت المأكولات التى تطبخها الطالبات وكانت تتكلف  
هذه النفقات الطائلة يرسل الى المستشفيات والملاجئ يوميا ، أو الى أين  
كانت تذهب ؟ ؟

فكتبت عليها فى ١٤ أكتوبر « حضرة حسن بك فائق أرجو التكرم  
معى فى الموضوع بصفة مستعجلة » أى قبل ظهور الكتاب الأسود ، ولقد  
بحث المراقب هذه المسألة ، فرأى ان الوزارة تنفق على البذخ والتبذير  
فى هذا المعهد آلاف الجنيهات ، مع وجوب أن يكون اعداد المعلمات متمشيا  
مع الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية لطبقة الشعب المتوسط على  
الأكثر ، ووجوب اتباع نظم وتطبيق طرق التدريس مناسبة للبيوت المصرية  
العادية وليزائيتها الخاصة .

لهذا قلت لحضراتكم ان الرجال الفتيين فى وزارة المعارف رأوا أنه  
لا يصح تمويل المعلمات معيشة الاسراف والترف ، بل يجب تمويلهن  
التدبير والاقتصاد ، وقد طلبت بياننا بالنفقات التى تنفق على هذا المعهد

فوجدت أن إيراده يبلغ ٢٨٠ جنيتها ، وأن نفقاته تبلغ ٧٨٠٤ جنيهات ، وأن عدد الطالبات ١٢٠ طالبة ، ١٤ منهن تدفعن المعروفات وقدرها عشرين جنيتها للطالبة ، وباتيهن يتعلمن بالمجان ، فهالنى هذا المبلغ الكبير .

ولقد بينت لكم فى اجابتي السابقة أنه يضم المعاهد بعضها لبعض أمكننا أن ننسى أربعة معاهد جديدة دون أن نحمل الميزانية شيئاً ، وهى روضة أطفال بحى الجزيرة ، ومدرسة ابتدائية للبنات بحى سيدنا الحسين ، ومدرسة ثقافة نسوية ثالثة فى القاهرة ، ومدرسة للفنون الطرزية الراقية بعد فصلها عن القسم الابتدائى ، فبهذا الضم أمكن انشاء هذه المعاهد الأربعة التى كانت مستكلف خزانة الدولة ما لا يقل عن عشرين ألف جنيهه .

أبعد هذا يقول مكرم باشا ان نقل المعهد كان نكية على مصر ؟! ولو كان مكرم باشا يريد أن ينتقد حقاً لكان واجباً عليه أن يدقق قليلاً ، فقد علمتم أن رفعة النحاس باشا هو الذى حرض المعلمات على تقديم عريضة احتجاج على هذا النقل تقع فى ثلاث صفحات ، وكلها أسباب فنية ، ولو أتيح لمكرم باشا أن يطلع على هذه العريضة لخطب فيها ثلاثة أيام ، ولكنها كانت فى مكتبى ، أما استشهادى بهذه العريضة فلاقول لمكرم باشا ان الأخرى به أن يقلل من المباحة بنفسه الى حد ما ، فلو اطلع عليها لعلم ان هؤلاء السيدات أقدر كثيراً من كبير المحامين .

وقد خلصى مكرم باشا من هاتين النقطةتين الى نقطة ثالثة ، وهى شكوى مرة من وزير المعارف الذى وصفه بالمفتري والكيدبان !! قال عني « يخطئ وهو الخاطئ » وظل يسبها مع أنني أهتمته أن الخاطئ هو المجرم .

قال مكرم باشا ليس صحيحاً « اننى قلت فى نوبة حازمة حاسمة أدخل المعهد » بل النوبة الحازمة الحاسمة كانت فى موضع آخر غير الاخلاء ، وهو قرار التفصيت وتنقلات المعاهد ، اذ استغرق الاخلاء شهراً من الزمان ويجب كيف ذكرنا ان قوله هذا كان منصبا على الاخلاء . ولو كان الأمر كما يدعى لحق أن يكون وزير المعارف هو الكيدبان . ولكن أماننا مضبوطة الجلسة ثابتاً فيها قوله « واذا بالبنات تطرد بين يوم وليلة » وليس فى شهر من الزمان ، ولو تجاوزنا عن المضبوطة لاحتمال أن يكون ما بها زلة لسان ، لوجدنا أنه - فى الكتاب الأسود يقول « فماذا لو أخرج البنات فى الحال وبلا امهال » فهل بعد هذا أكون قد افترعت عليه كذباً ؟!

ولنصدق به جدلاً أنه قصد بالنوبة الحازمة الحاسمة القرار لا الاخلاء ، ولننظر أينما الكيدبان ، انه نقل فى الكتاب الأسود قراراً صدر من وزير

المعارف وبه ثمانية بنود ، ووقع عليه من جميع الموظفين المختصين بما فيهم الوزير في يوم واحد ، بل في صبيحة يوم واحد بل في ساعات معدودات .  
والحقيقة أن كل موضوع من هذه الموضوعات التي ورد ذكرها في البنود الثمانية بحث على حدة وانقضت شهور وأيام في درسه وتمحيصه ، وبعد أن عرض وفصل فيه وفي أمثاله جمعت كلها في قرار واحد . ومن المقول والحالة هذه ان يمضي القرار في يوم واحد .

لقد سبق أن قلت لكم عن المعهد ان حضرة مراقب تعليم البنات فتم مذكرة قال فيها انه فكر في ضم معاهد التربية الأربعة للبنات من سنة ١٩٤١ ، وانه عرض الفكرة على المستشار الفني في أغسطس سنة ١٩٤٢ عقب انتهاء السنة الدراسية ، وانه اجتمع هو وسعادة المستشار بسعادة وكيل الوزارة المساعد عدة جلسات ولما انتهوا الى قرار كتبوا به مضرا ووقعوه في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ثم عرض هذا القرار على الوزير فوقعه في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ فهذه مسألة واحدة من الثمانية ، فانظروا الأدوار العديدة التي مرت بها حتى تحققت . وهاكم الأوراق الرسمية - مذكرة المراقب ، والمضمر ، وقرار ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٢ - لتبينوا صحة ما نقول .

وجميع المسائل الأخرى مثلها مثل مسألة المعهد ، أخذت كل منها طريقها في الدرس وتمحيص ، وأبلى فيها المختصون أرامهم ، ثم جمعت كلها ليكون التبليغ تبليغا واحدا . ولكن مكرم باشا يرى أنه ما دام القرار قد أمضى في يوم واحد فتكون كل هذه الأدوار قد مرت كذلك في يوم واحد !!!

والعجيب في الأمر أن مكرم باشا فسر القرار تفسيراً سمجاً ، اذ يقول ان ثمانى مدارس قد شتتت . فاسمعوا ما ذكره في كتابه الأسود من صورة القرار :

أولاً : فتح روضة أطفال بحى الجيزة ، فهل الفتح تشتتت ؟

ثانياً : انشاء مدرسة ابتدائية للبنات في حى سيدنا الحسين فكيف يمكن أن يكون الانشاء تشتتت ؟

ثالثاً : أن تبقى مدرسة الفنون الطرزية فى مكانها ، ومتى كان البقاء فى نفس المكان تشتتت ؟

رابعاً : مدرسة مصر الجديدة للبنات بقسميها الابتدائي والثانوى . فقد ازداد اقبال الطالبات على المدرسة حتى ضاقت بهن وكان من أثر ذلك ان حول كثير منهن الى العباسية ففصلت الوزارة القسم الابتدائي

عن الثانوى ، واصبحت المدوسة كلها مخصصة للقسم الثانوى ، ونقل القسم الابتدائى الى مكان آخر ، فهل يعتبر هذا تشتيتا مع أن فيه راحة الأهالى والطالبات .

هذه أربعة من ثمانية بنود ، أما الأربعة الأخرى فهي خاصة بالمعاهد الأربعة التى جمعت فى مكان واحد . فهل إيجاد مكان جديد للمدرسة جديدة لم تخلق بعد ، أو بقاء مدرسة فى مكانها يعتبر نستيتا ؟ اليس هذا دليلا على نية الافتراء وتعميله ؟ وهذا هو القرار الذى يهول فيه منرم باشا ويقول : يا مولاي انظروا كيف قفلوا التعليم ، وإلى أى حد أصابه الاضطراب ؟

لقد ظهر لكم يا حضرات النواب المحترمين أن الحركة التى أجريت ان هى الا حركة عامة قامت بها مراقبة البنات خاصة بمدارس القاهرة جميعها ، وهى عبارة عن السياسة العامة لحضرة الكردانى بك الذى عين مراقبا للبنات فى سنة ١٩٤١ ويلاحظ أن حضرته عين مراقبا فى العهد الماضى ، وقد أمضى سنة فى مراقبة البنات ، فكانت هذه السياسة زيدة نجاربه ، فلما استقر رأيه على اجراء هذا الاصلاح تعلم بسياسة عامة اقترحها ، ولذلك جاء فى مذكرته « أنه بمناسبة ضم المعاهد وإنشاء مدارس جديدة ومنهم مدرسة الحسينية وغيرها ٠٠٠ الخ » ولكن مكرم بانسا يفضل ذكر هذا كله ويقول ان السبب كله هو سكن النحاس بانسا للمنزل ! اليس هذا افتراء صريحا يا حضرات النواب ؟

تكلم مكرم باشا فى الجلسة الماضية عن مدرسة الحسينية وقال انهم يدعون على الأهالى المساكين أنهم يطلبوها ، ونحن نحمد الله أن النائب المحترم السيد أمين الصياد حاضر معنا الآن ، فقد قابلنى وتكلم معى بخصوص إنشاء مدرسة جديدة بحى الحسينية ، ولكن مكرم بانسا يقول ان الأهالى مساكين كما قال عن الوزراء انهم مساكين ، فكان الكل مساكين ما عداه ، يخرّبها ويقعد على تلها .

فهل أنا المقتري ؟ يطلب الأهالى إنشاء مدرسة فيقول انهم لم يطلبوها مع أن السيد أمين الصياد جاءنى وقال لى انى أعرض عليك رغبة أهالى قسم الجمالية وقدم لى عريضة مؤرخة ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، ومكتوبة على الآلة الكاتبة ، ومذيلة بأعضاء السيد أمين حسين الصياد نائب الجمالية .

حولت هذا الموضوع على الكردانى بك لبحثه وعرض ما يراه على فى هذا الشأن . وفى يوم ١٤ سبتمبر كتب الى أنه فحص الموضوع فتبين له أن مدارس البنين الثلاث بباب الشعرية والجمالية والسلحدار تسع



بسهولة تلاميذ مدرسة النحاسين التي هي بجوارها ، فيمكن بذلك تحويل مدرسة النحاسين الابتدائية للبنين الى مدرسة بنات ، وذلك في حدود الميزانية الحالية للوزارة . وقد اشرت على الطلب بالموافقة في التاريخ ذاته .

نسال مكرم باشا : ما علاقة مدرسة الحسينية التي هي في قسم الجمالية ، وهو يسميه حى سيدنا الحسين ، بمعهد التدبير المنزلى للبنات بجاردن سیتی ، وهو يدعى أننا قلقلنا تلاميذ مدرسة النحاسين وأنشأنا مدرسة للبنات لا شيء الا لاخلاء سكن للنحاس باشا في جاردن سیتی ، وما هي العلاقة بين الاثنين ؟ لا أفهم وأعوذ بالله من هذا العقل السخيف .

انتقل الآن الى مدرسة مصر الجديدة .

تكلم أيضا مكرم باشا عن مدرسة مصر الجديدة فقال انظروا للبند ٨ وهو خطير حيث ينص على ان المدرسة التي تحتوى على قسم ابتدائي وقسم ثانوي يجب أن يفصل فيها القسم الابتدائي عن الثانوي ويدير له مكان لكثرة الطلبات في تلك المدرسة . واني كوزير للمعارف أعلم أن الاطفال أو البنات أو الأولاد بالمدارس يجب أن يكونوا من أعمار متقاربة ، فلا سمح بالجمع بين الأولاد الكبار والصغار ، أو بنت صغيرة مع أخرى كبيرة في فصل واحد ، وعدم الجمع هذا ، ان لم يكن لضيق المكان وعدم اتساعه ، يجب أن يتم لدواع فنية . فبدأنا من أجل هذا بإيجاد مبني للمدرسة الابتدائية للبنات في مصر الجديدة ، فأخذ مكرم باشا هذا علينا قائلا كيف تستأجرون ، ولديكم بيت قد أخلى بجاردن سیتی ؟! تصوروا حضراتكم هذا الكلام الذي يلقي على عواهنه دون تبصر .

كيف أطلب من رجل عنده بنت ، ويقيم بمصر الجديدة أن يرسل ابنته الى جاردن سیتی ؟ ان مكرم لم يقصد بكلامه هذا الا أن يقول ان منزل النحاس باشا كان يقنى عن مدرسة مصر الجديدة وفي هذا كان سخيفا أيضا .

لم يقتصر على ما تقدم بل قال ان الوزارة - رغم امكانها استئصال منزل جاردن سیتی مدرسة نموذجية للبنين - استولت بمقتضى أمر عسكري على منزل بهدائق القبة وان الاستيلاء تم بتاريخ ١٠ أكتوبر ، وتدرج من ذلك الى القول بأن الغرض من كل هذا هو تمكين رفعة النحاس باشا من الانتفاع بسكنى منزل جاردن سیتی .

اسمعوا حضراتكم شيئا عن المدرسة النموذجية : أنشأنا منذ عشر سنوات مدرسة نموذجية بهدائق القبة - ليس كذلك يا تكلابك - والمدرسة كانت تدعى أولا بالمدرسة التجريبية ، وقصدنا بذلك أن تجعلها

تابعة لمعهد التربية للرجال ، تجرى فيها تجارب في مختلف طرق التعليم وتبتكر الطرق الحديثة للموازنة بين هذه الطرق وبين الطرق المتبعة بالفعل . حتى اذا ما تبين انها أسلم وأصلح وجب اتباعها دون سواها .

ولكن الأهالي لم ترق في نظرهم تلك التسمية لأن اسم المدرسة في ذاته يتضمن معنى التجريبية . فرفضوا الاقبال عليها . وكان لسان حالهم يردد المثل البلدى « حثتعلوا الحلاقة في رؤوس اليناى » فإزاء هذا الامتناع لم تجد وزارة المعارف أمامها الا أن تعمل على ترغيب الأهالي في هذا النوع من التعلم ، فغيرت اسم المدرسة من « تجريبية » الى « نموذجية » لكي يفهم معناها على انها أنموذجية لباقي المدارس أى أحسنها ، وفد نجحت الوزارة في ذلك اذ أقبل الأهالي على ارسال أولادهم الى المدرسة النموذجية .

وبعد أن أتموا الدراسة الابتدائية وحصلوا على شهادتها كان ضروريا وطبيعيا أن نهيء لهم تعليما نموذجيا ثانويا .

بناء على ذلك أنشئت فرقة للسنة الأولى بمدرسة فاروق الأولى الثانوية بالعباسية واشترط ألا يقبل فيها الا الأولاد الذين حصلوا على شهادة الدراسة الابتدائية من المدرسة التجريبية بحدائق القبة .

ولكن نظرا لان المدرسة قائمة بالقرب من مدرسة الفنون التطبيقية بالعباسية فالمسافة بعيدة جدا على أولاد صفار - تتراوح سنهم بين احدى عشرة واثنتى عشرة سنة - يسكنون في حدائق القبة ، اذ فضلا عن صعوبة المواصلات فان في انتقالهم كل يوم من حدائق القبة الى العباسية تعريضا لهم لأخطار الطريق - الأمر الذى شكاه منه أولياء أمورهم من الشكاوى ، وعندما وليت أمر وزارة المعارف قلعت الى شكاوى عديدة بهذا الخصوص ، ولذلك صممت على انشاء مدرسة نموذجية ثانوية في حدائق القبة ابتداء من السنة الدراسية ١٩٤٢/١٩٤٣ حتى اذا انتهى التلميذ من المدرسة الابتدائية انتقل الى المدرسة الثانوية دون أدنى مشقة وفي نفس الحى .

هذا ما فكرت فيه وما وعدت بعمله ولكن الأهالي بالرغم من ذلك قالوا ان هذا وزير قد يسهو عن الوفاء لكثرة مشاغله فقابلنى وفد كبير منهم قبيل افتتاح الدراسة راجين سرعة البت في هذا الموضوع .

وان لم أستطع ذكر أسماء جميع من تقنموا من الأهالي الذين يطلبون انشاء قسم ثانوي بحدائق القبة فانى أذكر أسماء بعض العظماء ومنهم سعادة حافظ عفيفى فقد أمضى عريضة مع بعض الأشخاص لهذا الغرض وكذلك تقنم الى سعادة حسين السيوفى باشا وحضرة محمود بك السيوفى يرجوان فيها فتح مدرسة ثانوية بحدائق القبة ، ليس هذا فقط ، بل تقدم

الى بعض الموظفين في دار السفارة البريطانية ومنهم شكر الله ميخائيل  
 افندي بعرضه يقول فيها ان عنده اولاد سيحصلون على الشهادة الابتدائية  
 من مدرسة حدائق القبة النموذجية ومن الصعب تكليفهم الذهاب كل صباح  
 ومساء للمدرسة العباسية ولقد اوقفت هذه العريضة الأخيرة بتوصية من  
 السير سمات يقول فيها انه ما قبل التوصية في هذا الموضوع ، الا لان  
 المسألة مسألة انسانية ، أما العرائض التي اشرت اليها والدالة على صحة  
 ما ذكرته لحضراتكم فموجودة عند محمد بك رفعت الذي كان متغيبا في  
 السودان ولكني علمت اليوم من الصحف انه حضر ، وسأستحضر منه هذه  
 الأوراق وادعها مكتب المجلس . وما هي أوراق من الموظفين المختصين  
 تثبت صحة تقديم هذه العرائض .

يقول مكرم كيف تستأجرون مكانا في حدائق القبة رغم وجود مكان  
 خال في جاردن سيتي ؟ ان الرد على ذلك بسيط وهو انه ليس من المقول  
 أن أنقل الى جاردن سيتي مدرسة يشكو أولياء أمور التلاميذ من وجودها  
 في العباسية بميدة عن حدائق القبة . اني لو فعلت كما أراد مكرم لرماني  
 الناس بالجنون وكذلك يعيب على مكرم أنني أصدرت أمرا عسكريا  
 بالاستيلاء على المنزل وهول بأنني أخرجت منه بالقوة كرام الناس . والواقع  
 أنه لو علم أن بين هؤلاء السكان أقرباء لحضرة النائب المحترم ابراهيم  
 الفنيمي بك وأنسباء رفعة الرئيس لما وصفهم بهذا الوصف ، ولسر بنقلهم .

صحيح أنني استصدرت أمرا عسكريا بإخلاء المنزل ، وهو الأول  
 من نوعه - لأن الثاني لم ينفذ - وقد استصدرناه بسبب الضرورة القصوى  
 لإيجاد مكان لهذه المدرسة بعد أن بحثنا عن مكان لها طوال شهر ونصف .  
 وإلى حضراتكم تفصيل ما اضطرنا الى الاستيلاء على المنزل المشار اليه :

وفقنا الى استئجار منزل بإيجار شهري قدره ٦٠ جنيها وما زال معالي  
 كامل صدفى باشا - رغم اتفاقي مع المالك على الإيجار - معصرا على أن يكون  
 الإيجار ٥٠ جنيها فقط .

بعد ذلك جاءت مشكلة السكان ، فكلفت صاحب الملك بأن يتفق  
 معهم ، وهم عديون ، ولكن بعض السكان - وليسوا نسايب النحاس  
 باشا - لما وجدوا أن الحكومة قد استأجرت المنزل ، أرادوا استغلال الموقف  
 الى أقصى حد حتى ان أحد السكان على الرغم من إيجاد مسكن آخر له ،  
 رفض الاخلاء الا اذا أعطى ٢٠٠ جنية بصفة « دخل رجل » معتقدا أن  
 هذه فرصة يجب انتهازها .

لما علمت بهذه الواقعة ، عهدت الى اسماعيل القباني بك ناظر معهد  
 التربية للبنين بتحقيقها فحققها واتضح صحتها وكتب تقريرا بذلك ،

ولقد اتصلت تليفونيا بسعادة المحافظ وشرحت له الموضوع وأعلمته بأن  
اسماعيل البباني بك أت اليه ومعه تقرير ، وأخبرته بأن المقصود من  
الأمر العسكري هم السكان لا المالك ، لأن بعض السكان بعدما اتفقوا  
مع المالك على الإخلاء عدلوا وطمعوا في أن يأخذوا عوضا مقابل الإخلاء  
- على الرغم من إيجاد مساكن لهم - مع أننا في حاجة شديدة الى المبنى  
لجعله مدرسة ، وبناء على ذلك تم الإخلاء .

اعترض علينا مكرم وقال ما هذا العمل السيئ الذي يعمله وزير  
المعارف ؟ ولماذا لا تنقل المدرسة الى منزل جاردن سيتي بدلا من إخراج  
السكان من مساكنهم ؟ ثم قال ان هناك جريمة أخطر وهي نقل المدرسة  
وقلقله التلاميذ في شهر أكتوبر أى في ابان الدراسة مع أن الواجب كان  
يقضى بإجراء النقل في العطلة الصيفية ، مهلا يا مكرم فانت - وعقليتك  
عقلية أطفال في التعليم - كان يجب - قبل أن توجه النقد - أن تعلم أنه  
بسبب شهر رمضان ابتدأت الدراسة في ١٧ أكتوبر في جميع مدارس  
وزارة المعارف العمومية على مختلف أنواعها بما فيها الجامعة ، وكان ذلك  
بمقتضى قرار وزاري صادر في ٤ يونيه سنة ١٩٤٢ ، وكان المعهد موجودا  
وقتها في المكان الجديد وابتدأت الدراسة في مبناها ، فلم ينتج عن عمل  
الوزير أى ضرر وإنما أنت الذي تفتري عليه .

أنا لا أريد أن أكرر ما قلته في ردى على سؤال سابق وشرحته  
بالتفصيل ، وتناوله النحاس باشا في بيانه ولكن لكى أثبت أن عقلية  
مكرم غير منتظمة فأنى أفرض جدلا أنى متواطىء مع النحاس باشا في أن  
اسكنه هذا المنزل وان الموظفين كلهم متواطئون معه - وما كنت أريد  
التعرض لهؤلاء الموظفين - غير أن خبئه هو الذى دفعنى الى ذلك لأنه يقول  
انه لما قرأ امضاء شفيق غبريال طنه شفيق غبريال وهذا الاسم الذى زعم  
انه لم يتبين حقيقته اسم معروف مشهور عندنا نحن المحامين في قضية  
البنك التجارى وبخاصة عند مكرم باشا الذى طعن فيه ، وبنى عليه أهم  
سبب من أسباب الرد لأنه شقيق عبد اللطيف غبريال بك القاضى في  
القضية ، وقد بنى سبب من أسباب الرد على ترقيته الى وكيل وزارة  
مساعد ( يكاد المرعب أن يقول خذونى ) .

هل معقول يا مكرم باشا انى اذا أردت التواطؤ لمصلحة النحاس باشا  
أتواطأ مع شفيق غبريال المونور المشترك معى في هذه الفضيحة ؟ ولو  
كان هذا صحيحا فكيف أعمل على إبعاده عن مركزه وإرجاعه أستاذا في  
الجامعة ، وأحرمة من أن يكون وكيلاً مساعدا للوزارة ؟! اظن أنه لم يصل  
بى الخبل الى هذا الحد ، وإنما هو الخبل الذى وصل بمكرم الى هذا  
الادهاء .

ولو كنت متواطئا معه لما نقلته الى وظيفة أقل من وظيفته بعد هذا التواطؤ بأيام .

اننا لعمل في وضوح النهار ولا نخشى عدوا أو صديقا ، ولا نحابى رئيس الوزراء .

قال مكرم بعد ذلك ان هناك جريمة من أكبر الجرائم . هناك جريمة الثلاثية التي استولى عليها رفعة النحاس باشا . شيء بارد . ثم انتقل حضرته من محام الى رجل فنى في الثلاثيات والتحويل والكهرباء والفولتاج ومر على الدكاكين وعلى المصريين والأجانب وقال ان الناس اعتبروا ردى على مسألة الثلاثية فضيحة الفضائح وكان شأنه في ذلك شأنه في كل شيء . عندما يريد التهويش . قلت قد يكون مكرم على حق ففوق كل ذى علم عليم واستندعيت اخصائيا في مسائل الثلاثيات والكهرباء وقلت له اكتب لي تقريرا عن هذا الموضوع - وما هو أودعه مكتب المجلس لاطلاع حضراتكم عليه - والى حضراتكم خلاصه ما ورد به : ان نعل انفريجيدير من جهة الى جهة أخرى يستدعى احتراسا شديدا في النقل . وتغيير الفولتاج يتطلب عمل تحويل لا تقل تكاليفه عن عشرة جنيهات اذا كان الموتور صالحا ( وقد دهشت من أن مكرم لم يخالط في تكاليف التحويل كمادته فقدرها بنصف القيمة التي قررها الخبير ) لما اذا احتاج الموتور الى تغيير فقد يتكلف وحده ثلاثين جنيها على الأقل فكان تكاليف الانتفاع بالانفريجيدير في مكانها الأصلي قد تصل الى قيمة ثمنها الأصلي .

انه من الخيل يا حضرات النواب أن يقال انه كان من جراء هذا الاستبقاء خسارة على الحكومة . ليس هذا فقط ، بل انظروا الى الأدلة المتهافة الماثلة التي أراد مكرم أن يدلل بها على صحة ما ذكره . أتى حضرته بغاتورة بثلاثين قرشا ذكر فيها أنها أجرة نقل الثلاثية من الدور الأول الى الدور الثاني ، وقال ان هذا المبلغ ربما يكون أجرة نقل الثلاثية من بولاق الى جاردن سيتي .

يعنى أنها من أهل الخطوة .

فالذى قاله الخبير هو ما قالته لى ناطرة المعهد بعد نقله الى بولاق سنة ١٩٤١ ، فقد شكت لى من أن الفرن الكهربائي فسد نهائيا بعد نقله ، عند عمل التحويل اللازم بسبب اختلاف الفولت . وقالت ليتنا تركناه مكانه بمسكن رفعة رئيس الوزراء . ولا يزال هذا الفرن معطلا الى اليوم ، ويمكن مكرم باشا أن يعاينه ادا أراد . فهل خدمنا الحكومة بهذا النقل ١٩ .

بقيت مسألة التريتين - وهما ليسنا من ثريات السماء - فقد أدرج  
ثمניהما بكشف الحساب المطلوب من رفعة النحاس باشا ، واحداهما  
بمبلغ ٣٥ جنيه ، والأخرى بمبلغ ٥٠ جنيه وهما أقل بكثير من ثريات  
منزل مكرم باشا .

ولما أريد نقل هاتين التريتين تبين أنهما ستحتاجان إلى المباب جديدة ،  
وقد ارتفعت أسعارها ارتفاعا كبيرا وقد لا يوجد النوع الملائم ، فضلا  
عن أن المهد في غنى عنهما لأن به أثاثات كثيرة وفيرة وغير مستعملة وتزيد  
على الحاجة بعد أن ضمت المعاهد الأربعة بأثاثاتها بعضها إلى بعض في مبنى  
واحد . ولا أخال رفعة النحاس باشا إذا طمع في شيء أن يطمع في تريتين  
لا يزيد ثمניהما على ثمانية جنيهات .

قال مكرم باشا بعد هذا ، ان وزير المعارف أكرم لأنه سكت سكوتا  
مرييا عما أنفقتة الحكومة على الإصلاح والترميم فلم يذكر مقدار ما خص  
الحكومة وما خص رفعة النحاس باشا في هذا الترميم والإصلاح .

وقد كان أصل السؤال الموجه اليه في هذا الشأن هو : هل قام  
رفعة النحاس باشا بدفع ما يخصه في تلك التكاليف أولا ؟ فكان ردى  
هو أن رفعتة قد دفع قيمة ما يخصه في تلك التكاليف بشيك في ١٨  
مارس سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٨٧٠ جنيها مصريا .

ومع أن السؤال لم يكن يقتضى أن أبين حساب الحكومة فيما عمل  
على إنفقتها ، فقد قلت في الرد ان الحكومة قامت بعمل الإصلاحات التى  
كانت ملزمة بإجرائها بمقتضى العقد ، وأودعت المجلس كشفا بما أنفقتة  
الحكومة وما يخص رفعة الباشا في هذه النفقات ، فلم أسكت سكوتا مرييا  
كما قال حضرته ، وإنما هو الذى يتصيد التهم وما علم بالمبلغ إلا من  
الكشف الذى أودعته وكان سببا في أن يكشف لعينيه كل ما جاء فيه .

قال بعد ذلك ان ما تحمלתه الحكومة هو مبلغ جسيم جدا ، وإنى  
أقول سواء أكان المبلغ كبيرا أم صغيرا فهو إنما صرف تنفيذا لشروط  
العقد في أن تعيد البيت ، في حالة إخلائه ، إلى ما كان عليه أى ليكون  
مستكنا ، وعندما زرن المهد وكان معنا معالي عثمان محرم باشا وجدنا في  
بعض الغرف أحواضا كثيرة لتسفل الملابس ، وغرفا أخرى مخصصة  
للطبخ ، وحمامات ، ولأبد من رفع هذه الأشياء وأعداد الغرف ليكون  
المنزل صالحا للسكنى ، سواء أسكنه رفعة النحاس باشا أم غيره .  
أما ما تكبدته الحكومة في هذا العمل فهو مبلغ ١١٤٤ جنيها لا غير .  
ويستكثر مكرم باشا هذا المبلغ ولا يستكثر مبلغ ٤٣٧٥ جنيها أنفقتة

الحكومة على منزل في سنة ١٩٤١ دون أن تكون مضطرة الى ذلك تنفيذا لشروط عقد أو التزام ، ولو كانت الحكومة قامت بنقل المعهد في سنة ١٩٤١ لما تكبدت في سبيل اصلاح المنزل نصف هذه المصاريف أو أقل . ومن هذا يتبين أن نسبة ما صرف على منزل نبليخ حوالى تسعة أضعاف ما صرف على منزل المدرسة .

فهل من العدل أن يتعاضى مكرم باشا عن ذلك المبلغ الجسيم الذى صرفته الحكومة في سنة ١٩٤١ دون أن تكون ملزمة بذلك ، ثم يستنكر المبلغ الذى صرف تنفيذا للعقد ؟ ليس هذا فقط ، بل يقول مكرم عبيد انه وقعت حوادث هي داهية البواهي وهي أن النحاس باشا لم يرض الشيك بالمبلغ المستحق الا في ١٨ مارس ، ثم أخذ يخطب خطبا عشوائيا ، ويتكلم عن تاريخ امضاء هذا الشيك ، وتاريخ ضبط حافظة مستندات العريضة التي كانت تطبع ، وتاريخ تحويل العريضة من السراى الى رفعة رئيس الوزراء ويربط هذه التواريخ بعضها ببعض تهوينا للافكار ، فيجعل من ضبط الحافظة تارة ، ومن تحويل العريضة من السراى تارة أخرى ، سببا في كتابة الشيك مع أن الشيك كتب في ١٨ مارس أى قبل وقوع هاتين الحادثتين فقد ضبطت الحافظة في ٢٢ مارس ، وكان تحويل العريضة في ١٠ أبريل فكيف يكون السبب في امضاء الشيك هو ضبط الحافظة أو تحويل العريضة ، الا اذا قلنا أن المعلوم يوجد قبل العلة وان الاثر يوجد قبل السبب . وهو قول لا يصدر الا عن محام كبير كمكرم عبيد باشا . ولقد قلت له كما قال له أيضا عثمان محرم باشا ان كشوف الاستلام المؤقت مؤرخة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ وليست في مارس أو أبريل ، وان هذه الكشوف مبني بها توزيع ما هو مستحق على رفعة النحاس باشا من النفقات ، وما هو مستحق على المالكه وما هو مستحق على الوزارة ، ولقد أبلغت مصلحة المباني هذه التفاصيل الى وزارة الأشغال حتى أول فبراير سنة ١٩٤٣ أى قبل ١٨ مارس وقبل ٢٢ مارس وقبل ١٠ أبريل فكيف يمكن القول بأن النحاس باشا كان ينوي عدم دفعها ، مع أن الوزارة قد احتسبتها عليه في أوراق رسمية من يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ .

كذلك قلت له في ردى اننى حررت خطابا الى عثمان محرم باشا في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٣ هذا نصه :

« عزيزى معالى وزير الأشغال

أتشرف بأن أرسل لمعاليكم الملف الخاص باخلاء المبنى الذى كانت تقيم به مدرسة التدبير المنزلى بجاردن سيتى وجاء توزيع المبلغ الذى أنفق

( سنوات ما قبل الثورة ٤٤ ) - ٤٣٣

فى الاصلاحيات على المالكة والوزارة ورقعه المستأجر طبقا لنصوص العقد مع تدبير المبلغ اللازم على الحكومة بمقتضى العقد من ميزانية وزارة الأشغال لأن وزارة المعارف لبس فى ميزانيتها ما يسمح بخضم المبلغ المذكور .

١٦ فبراير سنة ١٩٤٣

فكيف يقال بعد ذلك ان النحاس باشا آخر الشيك لأنه كان يتولى عدم تسديد هذا المبلغ ؟ لقد صدم مكرم باشا بهذه الحجج طبعاً ، فأخذ يتهازل ويتخاذل ويتماع ويسنكر أنه يتهم النحاس باشا بالمماطلة ، فبماذا يتهمه إذن ؟ لقد رأينم أن الحكومة لم تسكت عما يستحق لها قبل النحاس باشا كما هو ظاهر من الكشوف المحررة فى نوفمبر . وإذن فالأمر ان هو الا محاكمة من مكرم باشا .

حضرات النواب المحترمين :

هذه هى جميع التهم التى كالتها لى مكرم ، وما هى ردودى . وقد نزل عن معطفا ، ولم يتشبهت فى استجوابه الا بتهمة واحدة تسكت فيها بالفتات البسيط ونسى « الطليعة الأصلية » .

وانى لازلت أرى أن مكرم قد هرب من الميدان هروبا مغزيا ، وكان الأول به أن يدافع عن نفسه فيما وجهناه اليه من تهم صريحة ، قدمنا عليها الأدلة القاطعة ، ومن عجب أن يمر من هذه التهم فيكون فراره تسليما واعتراضا منه بما فيه من عيوب ، ثم يظل ثلاثة أيام كاملة يبشر بيننا بالفصائل ، وبما يجب وما ينبغى أن تكون عليه الحكومة ، حتى انه لم يتورع عن اتهام مصطفى النحاس باشا ، بأنه أعطى رخصة للخمر . وقد ذكرنى موقفه هذا بقول أبى العلاء المهرى فى الخمر ، وهو قول ينطبق على مكرم باشا تماما . ولذلك لم أزد أن أحرم المجلس من سماع هذين البيتين وهما :

« يحرم فيهم الصهباء صبحا ويشربها على عمد مساء »  
« اذا فصل الفتى ما عنه ينهى فمن جهتين لا جهة أساء »

ويكون رد وزير العدل آخر الردود على مكرم عبيد باشا وتكون العبارات التالية آخر ما جاء فى رد وزير العدل ما أنكر مكرم باشا من النحاس الا أنه تغير عليه نعم لم يتغير فى قلب النحاس باشا وفى نفسه شيء من مقاييس النزاهة ، وانما تغير شيء واحد هو مقياس النحاس لنزاهة مكرم وكفافته وبقائه فى الوزارة . هذا هو الذى تغير . فإذا كان مكرم قد أنكر من كان يترنم به ، فلا عيب أن تنكر العين ضوء الشمس .



ومن يك ذا فم مر مريض يجد مرا به الماء الزلالا

أفكر مكرم باشا على النحاس باشا أنه أقام بالياخزة محاسن راحة من الزمن ، وتكلم زملائي فلذهبوا الى عهد سرى باشا والأستاذ ابراهيم عبد الهادى وعبد الفتاح يحيى باشا وغيرهم . لا يا سادة ، وقفة هنا ، فما كان لرفعة النحاس باشا أن يقلد هؤلاء ، أو أن يتخذ مقاييس النزاهة وتقاليد النزاهة من أحد هؤلاء .

النحاس خليفه سعد ، وقد اسعد هذه التقاليد من سعد نفسه ، واليكم البيان .

بتاريخ ١٧/٩/١٩٢٦ الى ٨/١١/١٩٢٦ كانت الباخزة دنكرة تحت أمر المغفور له سعد باشا بمسجد وصيف ، وكانت الباخزة محاسن من ١٦/٨/١٩٢٧ الى ٣٠/٨/١٩٢٧ فى مسجد وصيف وعادت بالمغفور له سعد زغلول باشا الى القاهرة . هذه البيانات طلبتها اليوم من وزارة الأشغال لأننى صحبت سعدا فى الأشهر الأخيرة قبل وفاته ، وكنت مقيما أنا والدكتور أحمد ماهر باشا والنقراش باشا وعبد الرحمن عزام بك والدكتور نجيب اسكندر حينما من الزمن فى ضيافة المغفور له سعد باشا فى هذه الباخزة .

وما كان لسعد ، وأنتم تعلمون مبلغ حرصه على مبادئ النزاهة والكرامة والشرف ، ما كان له أن يستعملها الا لأنه كان يعلم أن له حقا فى استعمالها والانتفاع بها . فالمقياس الذى اتخذه النحاس باشا للشرف والنزاهة كان مستمدا من سعد لا من غير سعد . فاذا حاول مكرم اليوم أن يطعن فى رفعة النحاس باشا فهو انما ينش القبور ويطعن فى سعد .

إذا انتهينا من كل ذلك فماذا بقى من الكتاب وصاحبه ؟ ان كان لصاحبه أثر هنا فى البرلمان فلكتابه أثر ، وإنى لأفتح عينى فلا أجد له هنا أثرا ، ولا أجد له فى قلوبكم أثرا ، ولا لكتابه ذكرا ! .

فليبق الكتاب الأسود ، عنوانا لليل اذا سمعس ، وللكذاب اذا تدنس ، وللشيطان اذا وسوس ، وللسياسى اذا أفسس .

### ونعرض على مجلس النواب مشروع القرار التالى :

« بعد سماع ما ألقاه حضرة المستجوب عرضا وتعليقا على الموضوعات التى أثارها فى استجوابه المبني على كتابه الأسود .

وبعد سماع الردود والاجابات التي أدلى بها حضرات الوزراء عامة ،  
وحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا خاصة : شرحا وتعليقا  
وبيانا وتحييدا لما ورد على لسان المستجوب في استجوابه ، وعلى قلم  
المستجوب في كتابه .

وبعد الاطلاع على المستندات والمكاتبات والوثائق الخاصة بهذه  
الموضوعات التي سبق أن سارعت الحكومة الى ايادها مكتب المجلس حتى  
يطلع عليها من يشاء .

يسجل المجلس ما تبين له من الحقائق والملاحظات الآتية :

**أولا -** ان الحكومة قد سارعت الى مناقشة الاستجواب فوراً بمجرد  
تقديمه ، وكان رفعة رئيس الحكومة قد صرح قبل ذلك في المجلسين عقب  
أن أبلشت اليه العريضة من ديوان جلالة الملك أى منذ أكثر من شهر ،  
عدم نزاهة الحكم ، وما فرعه عليهما من جميع التهم الأخرى الواردة في  
الاستجواب أو العريضة أو الكتاب الأسود .

ويقرر المجلس عدم صحة هذه التهم جميعها .

**ثانيا -** يعلن المجلس من جديد ثقته التامة بحضرة صاحب المقام  
الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ، وحضرات أصحاب  
المعالي الوزراء ، هيئة وأفرادا .

كما يعلن المجلس أسفه الشديد لما نالهم على يد مكرم عبيد باشا من  
بغى ظالم وتجن أئيم : وهم خدام الشعب المخلصون ، والوطنيون الأمناء  
الصادقون .

وبعد أخذ الرأي بالتمادة بالاسم أجمع ١٧٦ نائبا وهم جميع  
النواب الحاضرين بالجلسة ( جلسة ٢٣ مايو ١٩٤٣ ) على الثقة بالوزارة  
ما عدا عشرة وزراء من النواب لم يعطوا أصواتهم وبقى مصطفى النحاس  
باشا كلمة بمناسبة إعلان الثقة بالوزارة قال فيها :

اخواني المحترمين ، في ختام كلمتي أسس قلبت لكم : ان الأمر  
أمركم ، والحكم لكم ، فقولوا كلمتكم ، وعندما تقولونها يفرح المؤمنون  
بنصر الله ، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم .

قلتم الآن كلمتكم ، ونطقتم بالحق ، بل أنطقكم الله به ، فالحق هو الحق ،  
ولا ينطقكم الا بالحق ، لأن في عنقكم أمانة لاخوانكم ، أمانة لبلادكم ،  
أمانة لأمتكم ، وعلى الخصوص في هذه الظروف القاسية ، وتلك المحنة  
الشديدة .

نعم نطقتكم بالحق ، فحق لنا أن نفرح ، ونحن المؤمنون بنصر الله ،  
هذا النصر المبين • نصر الحق على الباطل ، نصر الحق الواضح على الباطل  
الفضاح •

نرجو الله سبحانه وتعالى - وقد أعجزنا عن شكركم - أن يوفقنا  
جميعا إلى ما فيه خيرنا وخيركم ، وخير بلادنا على النهج الذي استبناه  
لأنفسنا ، نهج الحق • نهج الوضوح • نهج النور • نهج العمل لخدمة  
البلاد ، وخدمة الحرية ، وخدمة الديمقراطية الصحيحة لوجه الله دون  
سواه ، والسلام عليكم ورحمة الله •

**وبتاريخ ١٢/٧/١٩٤٣ يعقد مجلس النواب جلسة يفتتحها الرئيس  
بقوله :**

بعد أن صدر قرار ٢٣ مايو الماضي الذي فصل في استجواب مكرم  
باشا وما تضمنه كتابه الأسود كان لزاما على مكتب المجلس أن ينظر في  
أمره على ضوء هذا القرار فبعد ثلاث جلسات وتباحث في القرار من جميع  
النواحي طبعا لروح الدستور وما تقتضيه صيانة الحياة النيابية من  
العبث ، والمحافظة على كرامة العضوية ، تلك الكرامة التي تأبى الاساءة  
إلى سمعة البلاد ومصالحها العليا بسوء قصد وبغير وجه حق • وانتهى  
الأمر بالمكتب إلى اتخاذ قرار باقتراح يقضى بفصل حضرة النائب المحترم  
مكرم عبيد باشا نائبا قنا من عضوية المجلس وما هو ذا القرار سيرعشه  
النائب المحترم الأستاذ عمر عمر وكيل المجلس على حضراتكم •

**ويتلو الأستاذ عمر عمر مشروع القرار التالي :**

• بما أن المجلس قد سجل في قراره الذي أصدره بتاريخ ٢٣ مايو  
سنة ١٩٤٣ على حضرة النائب مكرم عبيد باشا أنه سلك مسلكا يتنافى  
مع الصديق والنزاهة والأمانة وصحة الحكم على الناس والأشياء ، والتجأ  
إلى سلاح الاختلاق ومسخ الوقائع وتشويهها •

وبما أن المجلس قد قرر استنكاره الشديد لهذا المسلك الشائن  
واعتبر أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ قامت في البلاد الحياة  
النيابية في سنة ١٩٢٤ إذ استسلم للأحقاد وشهوة الانتقام واعتدى على  
سمعة الأبرياء على حساب سمعة البلاد ومصالحها العليا •

وبما أنه كان منتظرا به هذا القرار أن يفكر مكرم عبيد باشا في  
المعاني التي تستخلص منه وأهدأ أن وجوده بالمجلس أصبح وضعاً غير  
طبيعي لكنه لزم الصمت فوجب أن يتخذ المجلس قراراً في هذا الشأن وأن  
يمرض مكتب المجلس عليه وجهة نظره في الأمر •

وبما أن مكرم عبيد باشا لم يصبح بعد قرار ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣  
جديرا بتصرف النيابة عن الأمة ويتمن فصله من عضوية المجلس بالتطبيق  
للمادة (١١٢) من الدستور .

لذلك :

يقترح المكتب على هيئة المجلس فصل نائب قنا مكرم عبيد باشا  
من عضويته ، .

الرئيس - أسفر أخذ الرأي عن الموافقة على فصل سعادة مكرم عبيد  
باشا من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتا .

وبما أن العدد الواجب توافره هو ثلاثة أرباع أعضاء المجلس أي  
١٩٨ صوتا ، وقد زادت الأصوات عن هذا العدد ، فيقرر المجلس فصل  
حظرة نائب قنا مكرم عبيد باشا . ويعلن خلو الدائرة .

وكانت أول سابقة في حياتنا النيابية إذ تم فصل أحد النواب لأنه  
تجرا تقدم استجوابا عنيفا ضد الوزارة القائمة بالحكم .



## الباب السادس



## الفصل الأول

### من تقرير لجنة التحقيق الوزارية في الوقائع والتصرفات الماسة

بنزاهة الحكم في عهد وزارة النحاس باشا  
٤ فبراير ١٩٤٢ ، ٣ أكتوبر ١٩٤٤

ولم يبق أمامنا لكي ننهي الحديث في الكتاب  
الأيض ، والكتاب الأسود وما أثر فيهما من موضوعات  
خاصة بسياسة حكومة الوفد التي شكلت في ٤ فبراير  
١٩٤٢ والتي أقيمت في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

لم يبق لنا إلا تناول تقرير لجنة التحقيق الوزارية في الوقائع  
والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم في عهد الوزارة النحاسية الأخيرة .

وكانت وزارة أحمد ماهر باشا التي شكلت في ٨ فبراير ١٩٤٤  
قد اهتمت بهذا الموضوع بناء على إلحاح شديد من مكرم عبيد باشا وزير  
المالية في تلك الوزارة وأحد أقطاب العهد الجديد الذي جاء بعد اقالة  
وزارة النحاس باشا على أن يرد موضوع تأليف لجنة التحقيق هذه ضمن  
خطاب العرش الذي ألقاه ماهر باشا ونياية عن الملك في بداية تشكيل  
مجلس النواب الجديد .

وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة مساء يوم ٢٨ أكتوبر  
١٩٤٤ على تأليف لجنة التحقيق تلك برئاسة وزير المالية وعضوية وزير  
التموين والنائب العام لدى المحاكم الأهلية والمستشار الملكي المساعد  
بإقسام قضايا الحكومة .

وقد نص قرار تشكيل اللجنة على « أنه بعد الاطلاع على مذكرة معالي  
وزير المالية التي ذكر فيها وقائع محددة وتصرفات خطيرة صدرت من  
الوزارة الماضية أو وقعت في عهدها مما له مساس بنزاهة الحكم وبما أن

هذه المذكرة قد أشارت الى وقائع أخرى وتصرفات لا تقل عنها خطرا مما يدعو الى اجراء تحقيق دقيق فيها جميعا حتى يتضح وجه الحق فيها وتحدد المسئولية ويتعين المسئولون عنها .

ونص القرار أيضا على أن مهمة هذه اللجنة فحص وتحقيق ما ورد في مذكرة وزير المالية وغيرها من التصرفات التي وقعت في عهد الوزارة السابقة وتمس نزاهة الحكم وقد وقع قرار تشكيل اللجنة ورئيس مجلس الوزراء أحمد ماهر ، وقد انتدبت اللجنة الأستاذ محمود حسنين مخلوف المحامي بأقسام قضايا الحكومة سكرتيرا خاصا لها ، وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٢ يونيو ١٩٤٥ إحالة تقرير لجنة التحقيق الوزارية تلك الى مجلس النواب تطبيقا لنص المادة ٦٦ من الدستور .

وبناء على ما ورد في خطاب العرش في افتتاح الدورة البرلمانية وقد جاء في بداية تقرير اللجنة وتحت عنوان نظرة تمهيدية .

وقد وقع هذه « النظرة التمهيدية » كل من مكرم عبيد ( وزير المالية ) ، طه السباعي ( وزير التموين ) عبد الرحمن الطويل ( النائب العام ) ، حله السيد نصر ( المستشار الملكي المساعد ) .

« تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ بتشكيل لجنة وزارية لتحقيق ما أسند الى الوزارة المحاسبية الأخيرة من تصرفات تتنافى مع نزاهة الحكم .

عقدت اللجنة عدة جلسات خلال الشهور الأربعة الماضية ، فحضنت فيها ما عرّض عليها - أو ما وقفت عليه - من وقائع ومستندات ، كما استدعت من انضى التحقيق سماع أقوالهم من مصريين وأجانب ، وكان من بين هؤلاء كثيرون من الموظفين ، فتيبن للجنة من تسلسل الوقائع ، ومن تنوعها وتشعبها ، أن المساويء التي عهد الى اللجنة القيام بتحقيقها تكاد تنبئ عن الحصر - فإذا ما تيسر حصرها على اختلاف وتعدد أنواعها ، تندر تحقيقها جميعها في الوقت الضيق ، والنطاق الضيق ، اللذين عملت اللجنة في حدودهما .

والواقع الذي لا يسع اللجنة الا تسجيله - مع بالغ الحزن والأسف - أن فضائح العهد الماضي ، لفرط جرائه أصحابها واستهتارهم بكل مسئولية ، لم تكن مقصورة على الحاكمين ومن اليهم من المحسوبين عليهم من الأقرباء والأقرباء ، بل تعدتهم الى محيط أوسع شمل الكثيرين من أعضاء الهيئات النيابية والموظفين والأهلين - وقد ساهموا جميعا في هذه العمليات - كل بسهمه إما كضريك ، أو كمعيل ، أو كوسيط .



ولقد كانت النتيجة المحتملة لذلك النشاط المشكوك أن العهد نفسه ضبح بطابع الاستغلال المغيب لتلك الفرص العابرة ، والنسادة - التي أتاحها الحرب وساعدت الأحوال الاستثنائية على اقتناصها ، فاقتنصها القناصون توفيرا للثراء من غير أبوابه ، وللجاء من غير أسبابه .

ومن ثم راجت في ذلك العهد الاستثنائي الاستثناءات على اختلاف أنواعها ، فطردت بادى ذي بدء الى مناصب الموظفين على نحو شاذ من المحسوبية المستهتره كالتي قطع فيها قانون الاستثناءات بالفائها ، ثم امتدت عقلية الاستثناء ووليدتها شهوة الاستغلال الى بعض الوزراء والشيوخ والنواب ، أو أصحاب المظوة ممن يتون اليهم بنسب أو بسبب ، على صورة بغيضة من الاتجار بالحكم وبالمصلحة العامة في سبيل ثرائهم الخاص . وأخيرا بلغت الحالة اقصاها خارج الحكم بين أفراد الشعب حتى ألف الناس الاتجار بالقداء والكساء في السوق السوداء ، مطمئنين الى أنهم في منجاة من العقاب ، مادام السبيل الى المال ميسرا ، ومادام في مقهورهم أن يجزئوا منه المطاء أو الجزاء لأصحاب النفوذ ، على اختلاف أنواعهم وأطماعهم ، الذين ضربوا للناس أسوأ الأمثلة على الاتجار بسلطان الوظيفة ونزاهة الحكم .

ولذلك لم تكد اللجنة تشرع في عملها ، حتى انهالت عليها شتى التلبيفات عن الكبار والصغار من المساوي والتصرفات الفسادة المريبة ، فما كانت لتنتهي من فحص واقعة واحدة حتى تمقبها وقائع غيرها من مثله - هذا الى أن دراسة الملفات الخاصة ببعض الفضائح كانت تكشف عن فضائح تشابهها ، وتثير السبيل الى غيرها ، فتفسطر اللجنة الى تحقيقها هي أيضا . . . وهكذا تتابعت المخاوي وتلاحقت المساوي حتى أصبحت اللجنة وإذا هي أمام وقائع متكاثرة ، متغايرة ، وأصبح همها الأكبر هو الحيلة في الاختيار ، لا الحاجة الى الاختيار . . .

إزاء ذلك رأت اللجنة أن تحصر عنايتها في تحقيق بعض النماذج البارزة من هذه المساوي ، وتمحيص الأدلة القائمة عليها ، حتى إذا ما ثبتت الادانة بالادلة القاطعة - وقد كان بعضها بخط المتهمين وتوقيعهم - تحدثت المسئولية وتحدد المسئولون .

تلك الصعوبة الأولى التي واجهت اللجنة - ونعني بها صعوبة الحصر فيما كاد أن ينبو عن الحصر - غير أن اللجنة قد أعترضتها صعوبة أخرى - هي صعوبة تتبع بعض الأدلة حتى نهايتها في جرائم ارتكبتها قوم من أولى الأمر وأصحاب النفوذ - وما من شك في أن هذه الصعوبة ترجع الى أن أصحاب النفوذ المشار اليهم كانت تحميهم حصانة مثلثة الجوانب :

**أولاً -** حصانة الحكم : التي مكنتهم من استخدام نفوذهم لا للثراء فحسب ، بل لتفطية وسائلهم المعيبة الى هذا الثراء .

**ثانياً -** حصانة الخبرة القسانونية : فان أكثر الوزراء وغيرهم من أصحاب النفوذ كانوا وبالألسف من رجال القانون يستخلصون خبرتهم به للتجاول عليه ، فكانوا يلبسون تصرفاتهم غير المشروعة ، لباس القانون والشرعية ، في غير ما اكثرات بالعبرة الأزلية التي تجعل من باطلهم ومن كل باطل سبيلا الى الحق ، ومن الزور سبيلا الى النور .

**ثالثاً -** حصانة الأحكام العرفية : فقد استخدموا الأوامر العسكرية والأحكام العرفية وسيلة فعالة لا لتيسير مآربهم فحسب بل لاختفاء معايبهم عن أعين الأمة ، فكانوا يستخلصون الرقابة على النشر ليخلعوا على الحرام ثوب الحلال ، وعلى الوزراء رداء الغفر ، حتى يكسبوا في وقت واحد حرام التهمة ، وحلال السمعة !

وأخيراً ، فقد واجهت اللجنة صعوبة عملية أخرى في تحقيقاتها ضد المتهمين - هي ان بعض الموظفين أنفسهم الذين عاونوهم أو يسروا لهم السبيل كرها أو طوعا ، كانوا يتحاشون الافضاء الى اللجنة بتفصيل ما وقع منهم أو مر عليهم من تصرفات شاذة محوطة بالريب والشكوك ، دفعها للمسئولية ومظنة العقاب .

وكذلك كان الحال فيما يختص ببعض الشهود الذين اتصلت مصالحهم الماحطة من قريب أو من بعيد بهذه المساوي ، ففسد كان الكثيرون منهم بتعجبهم عن الأدلاء بمعلوماتهم الصريحة عما اقترفه ذو النفوذ من جرائم أو ما ارتكبه من آثام ضد نزاهة الحكم أو نزاهة التعامل ، خشية الاضرار بمصالحهم الخاصة أو التعرض للأذى ، أيا كان مصدره .

غير أنه بالرغم مما اعترض اللجنة من مختلف الصعوبات التي أوجزنا الإشارة إليها ، وبالرغم مما جأ اليه الحاكمون وشركاؤهم من احكام في التدبير ، وفي التصدير - فقد ولقت اللجنة الى تحقيق وثبات وقائع عديدة ذات مساس خطير بنزاهة أولئك الحاكمين ومن اليهم من المقربين ، الذين شاء الله أن يفلت من أيديهم زمام تصرفاتهم فيثبت عليهم وزرها من الناحية الادبية ، كما شاء أن يرمى بصائرهم في البض القليل منها فيقولوا خير ميصرون في مسئوليات جنائية ، بالرغم من كل ما تلذعوا به من تجاول على نصوص القانون ، وتحول ضد أحكام القانون .

وسنرى فيما يلي أن الأوزار التي نعتناها بأنها أدبية ان لم تزد خطورة عن الأوزار الجنائية ، فمن الناحية الانسانية - شخصية كانت

أو نظامية ، وبغض النظر عن كل مسئولية قانونية - ليس أشد اجراما من حاكم ارتضت ذمته أن ينتهب غذاء الشعب أو كساءه استنادا الى رخصة قانونية يستبيحها لنفسه أو يصديرها لاهله فلا يجد سبيلا الى الثراء والتزديد من الثراء الا من حطام الفقراء أو المحرومين . . . . . والى التسبيح والنهم فى الشبع الا من قوت الجائعين ، والى الكساء والبذخ فى الكساء الا من لباس العرايا والمعلمين . . . .

نعم ، ليس أشد اجراما من ذلك الحاكم الذى يستغل الحكم لمصلحة الحاكمين دون المحكومين - أو قل الخادمين دون المخدمين - حتى ولو لم ينص القانون على عقوبة لهذا الاجرام - فما كان النقص فى القانون ليخفف من وزر النقيصة بل لعله يزيدها وزرا على وزر .

بناء على ذلك ، وبناء على ما تبينته اللجنة من الخطورة البالغة التى تحوط وقائع استغلال النفوذ وكس نزاهة الحكم فى الصميم - رأت اللجنة أن تسجل فى تقريرها - الى جانب الأوزار الجنائية التى يعاقب عليها قانون العقوبات - تلك الأوزار الأدبية والسياسية الخطيرة عسى أن يلقى أصحابها القصاص الأدبى والسياسى الذى تستحقه جرائمهم - كما رأت أن تطلب فى تقريرها استصدار تشريع يعاقب جنائيا على استغلال النفوذ ، أيا كانت صورة هذا الاستغلال ، ويحاسب الوزراء والموظفين عن مصادر ثرائهم أبان تولى وظائفهم .

ولما كان « الكتاب الأسود فى العهد الأسود » أول نذير بفضائح ذلك العهد - وكانت الوزارة السابقة قد عملت الى تكذيب الفضائح المسندة اليها فى أجوبتها التى جمعتها فى « كتاب أبيض » ، فقد رأت اللجنة أن تحقق هذه الوقائع الخطيرة على ضوء الاتبات والتكذيب . ورجعت فى ذلك الى المستندات التى استند اليها الكتاب الأسود ، ولم تكتف بها بل استحضرت الملفات الحكومية المتصلة بهذه الموضوعات ودرستها دراسة دقيقة فى تقرير مرفق مع هذا ، فتبين لها أن جميع الوقائع الماسة بنزاهة الحكم والتى حققتها اللجنة كانت صحيحة وصادقة جملة وتفصيلا . وأنه اذا كان هناك نقص فى بعض وقائعها ، فهو انها لم تلم بجميع المساوئ المحيطة بها كما دلت على ذلك الملفات الحكومية التى اطلعت عليها اللجنة ولم يكن ميسورا لواضع الكتاب الأسود فى ذلك الوقت أن يطلع عليها . . . . . وسنبين ذلك تفصيلا فى القسم التفصيلي من هذا التقرير .

ولقد ثبت للجنة بعد استبعاد كل الوقائع التى يحوطها أى شك فى تكييفها الجنائى أو الموضوعى أن هناك تهمتين جنائيتين لا نزاع فى ثبوتها قانونا وموضوعا - احدهما تهمة رشوة ثبتت ضد رفعة مصطفى



ولأننا سبق أن أشرنا الى معظم هذه الأمور فيما نقلناه عن الكتاب الأسود والكتاب الأبيض فإننا سنكتفي هنا بالإشارة الى ما جاء متعلقا بالتكليف القانوني لبعض الأمور التي ورد ذكرها في تقرير لجنة التحقيق الوزارية .

فيما يتعلق - مثلا بالقول بأن « النحاس باشا وحرمة يقبلان الرشوة لشراء عن طريق الترخيص بالخبر والميسر في منزلهما وفي ناد آخر للامار جاء عن التطبيق القانوني كما أذاته لجنة التحقيق ما يلي :

● اذا أردنا النظر في تصرفات رفعة النحاس باشا على ضوء ما تقضى به أحكام قانون العقوبات فيلاحظ أن واقعة تأجير هذا المنزل بظروفها المينة فيما تقدم اذا صح وصفها بأنها استغلال للنفوذ فإنها مكونة بذاتها بصورة أخرى هي الرشوة كاملة بوصفها القانوني .

واستغلال النفوذ هو الاتجار به مهما يكن قوامه ، وقد يكون النفوذ مستمدا من الوظيفة أو الصلة النيابية أو المركز الاجتماعي أو قائما على غير ذلك من عناصر ومقومات ، ويتناول بالعقاب بعض صور استغلال النفوذ دون الأخرى .

واتجار صاحب النفوذ بنفوذه المستمد من وظيفته هو تسخير في سبيل أغراضه الشخصية أو خدمة مصلحة فردية ، طالما كان الاستغلال قائما على الاتجار بالنفوذ الذي تسخره الوظيفة على صاحبها دون الاتجار بالوظيفة نفسها ، ومن قبيل ذلك ما تناوله التقرير من استغلال النفوذ لدى شركة هليوبوليس ووزارة الأوقاف .

أما أن يؤدي الموظف عملا من أعمال وظيفته مقابل أجر أو فائدة فإن أمره ينقلب مباشرة الى الرشوة بمعنىها - فهي اتجار الموظف بوظيفته دائما لا ببا تقيضه عليه من نفوذ ... وهي جريمة وظيفة أكثر من كونها جريمة موظف ( جازو جزء ٤ نبذة ١٥٢٦ ) .

وقد وضع القانون المصري بنفسه قاعدة العقاب على الرشوة المستترة في صورة عقد آخر في المادة ١٠٥ من قانون العقوبات التي نصت على أنه « تعد من قبيل العطية والوعد الفائلة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد من قيمته أو شرائه بثمن أنقص منها أو من عقد آخر حصل بين الراشي والمأمور المرتضى ) » .

فالرشوة - في نظر القانون نفسه بنصه الصريح - عقد قد يستتر في صورة عقد آخر - وهذا شأنها في أغلب الأحيان عندما تقدم الى موظف كبير - فهي قد ترد على صورة عقد بيع أو إيجار أو غيرها من صور العقود

الأخرى . فمن يشتري من موظف شيئا بأكثر من قيمته - أو يبيعه شيئا بأقل منها - مقابل أن يؤدي له عملا من أعمال وظيفته هما راضى ومرتبض . ومن يستأجر من موظف أرضا أو منزلا أو ما لهما بأجرة تزيد على أجرة المثل . أو أجر له شيئا من ذلك بأقل من هذا الأجر - وجعل الفرق مقابل أن يقوم الموظف بعمل من اختصاص وظيفته ، انما يرتكبان جريمة الرشوة .

وإيراد هذين المثلين لم يقع عفوا ولا هو من قبيل تقريب الواقعة المعروضة للذهن وتيسير تطبيق القانون عليها ، وإنما نص القانون نفسه على المثل الأول ، أما الثانى فقد شاعت الظروف أن يورده كتاب شرح قانون العقوبات لأحمد أمين بك فى ملبته الأولى منذ أكثر من عشرين سنة . ونقلته عنه الموسوعة الجنائية لجندى عبد الملك بك ( الجزء الرابع الصادر فى سنة ١٩٤١ ) .

وقد تناول التقرير تفصيل واقعة تأجير هذا المنزل بأضعاف قيمته الإيجارية - وبما يوازى أضعاف أضعاف تلك القيمة - وأنه كان لابد من تحقيق الربح للمستأجر كما تحقق للمؤجر وذلك بتنفيذ ما تضمنته الفقرة الواردة بمقد الإيجار وهى ( استغلال المنزل فى أغراض تجارية حسبما شاء المستأجر ) .

والواقع أن هذه الفقرة كانت قد وُجدت وحدها عن جريمة الرشوة فى أجل صورها - ذلك أن تفكير المستأجرين بإدائه الرأى كان منصرفا الى استئجار المنزل لإدارته فندقا ومطعما وبارا ، فهذه هى الأغراض التجارية التى قد يتصور أن يستغلا فيها منزلا كان مصدا أصلا للسكنى ، وهما ما كانا ليستأجراه لسكناه حتى ولو كان إيجاره عشر ما قدرناه وإنما يقبلان على استئجاره من أجل تلك الأغراض التجارية ، كما أنهما يحكم مهنتهما خيران بأحياء المدينة ومناطقها عالمان بأن ذلك المنزل يقع فى منطقة خالية من المحال العامة وبأنه غير مصرح بإدارة هذا النوع من المحال فيها - ولكنهما يتصافدان مع وزير الداخلية ( بل مع رئيس الوزارة ووزير الداخلية ) فهو المؤجر الحقيقى للمنزل رغم أنه ممثل فى المقعد بالسيدة حرمه ، وهو من يبيده التصريح بإدارة المحال العامة والمختص بتحديد مناطقها ، وهو قد علم بتلك العقبات القائمة فى سبيل تخصيص المنزل لتلك الأغراض وراعاه ، وقد أجر المنزل غالبا على أساس تذييلها على حساب وظيفته ، وكان من مصلحة الطرفين أن يتم النفاق : فأحدهما وهو المؤجر يريد اقتضاء ذلك الأجر الزائد وهو قادر على أدائه ما يقابل الزيادة فيه بما تخوله له وظيفته من سلطة إزالة تلك العقبات واختصاص بأصدار الترخيصات المطلوبة فانها جميعا تقع فى اختصاص وزارته - والطرف الثانى وهما

المستأجران يرتضيان ذلك كله ويقبلان أن يدفعوا الفرق بين الإيجار المطلوب والقيمة الإيجارية الحقيقية للمنزل لقاء تيسير استغلاله بالطريقة التي رسماها ومن هنا جاء النص في البند الأول من العقد على استغلال المنزل في أغراض تجارية حسيما يشاء المستأجران ، وكان مقدرا أن يتناول النص بيان هذه الأغراض فسبق الفلم وخط عبارة ( فندق أو ناد ) ولكن عدل عن ذلك ورئى شطبها بعد أن كتبت اكتفاء بالتلميح دون النصريح واتقاء للفضيحة الشائنة ، غير أن القدر شاء أن يسفر وأن يفصح .

وقد أراد المستأجران بذلك النص على الاستعمال التجاري أخذ المؤجر بموجبه ، ليصدر قراراته المنفذة له وهي الترخيصات اللازمة لتخصيص المنزل للأغراض التي استؤجر من أجلها - وهي إدارته فندقا ومطعما وبارا وناديا للفسار ، وليتخذ على حساب وظيفته الإجراءات الرسمية المؤدية الى ذلك .

وقد فعل - فقد صدرت القرارات والترخيصات تباعا وسارت في طريقها المرسوم ، كما قام المستأجران بنصيبهما من إجراءاتهما فأرسلا بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٣ أى بعد أسبوع واحد من تاريخ عقد الإيجار الكتاب الوارد نصه بالتقرير طالبين الترخيص في إدارة المنزل كفندق ومطعم وبار .

ولا شك أن الأمر كان متفاهما عليه ، فكان يسير في خطة موضوعة ، إذ كتبت المحافظة في اليوم التالي مباشرة لتقديم الطلب أى بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٤٣ الى إدارة اللوائح والرخص بوزارة الداخلية بطلب الموافقة على جعل شارع عباس بإكملة من الأحياء الجائز فيها فتح محال عامة وذلك ليشمل المنطقة التي يقع فيها المنزل - بل أنها وضعت مشروع قرار بذلك وأرسلته مع كتابها الى وزارة الداخلية .

وبعد يوم واحد من وصول كتاب المحافظة الى الداخلية إحالته هذه الوزارة مع مشروع القرار بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٤٣ على قسم قضائياها « بأمل التنبيه باعطائه الشكل القانوني » .

وفي ١٦ أبريل سنة ١٩٤٣ نشر في الجريدة الرسمية قرار بتعديل جدول الأحياء التي يجوز فيها فتح محال عامة وقد جاء في مادته الأولى والوحيدة ما يأتي .

« تستبدل بعبارة ( شارع عباس من أول تقاطعه بشارعي القبة ومصر لغاية شارع اسماعيل ) الوارد ضمن الأحياء التي يجوز فيها فتح محال عمومية من النوع الأول بقسم مصر الجديدة - العبارة الآتية ( شارع عباس بإكملة ) » .

وبهذا أصبح شارع عباس بأكمله مباحا فيه فتح محال عامة ، وهذه الإباحة هي الخطوة الأولى في سبيل إدارة المنزل للأغراض التجارية المتفق عليها والواردة في العقد ، وتبعتها الإجراءات المبينة بالتقرير من أخطار المحافظة بافتتاح ( باغيون جران أوتيل ) بالمنزل المؤجر . ثم صودر الرخصة رقم ٨٠٠ بالترخيص للمستأجرين في بيع المشروبات الروحية فيه ، وما كان من إدارته بعد ذلك فعلا لالعاب القمار .

ومما يثبت صلة رفعة المؤجر الوثيقة بذلك القرار المنشور بالجريدة الرسمية وأنه من صنعه أن شركة هاليوبوليس لم يرق لها صدوره وساورها القلق لاباحة فتح محال عامة في حي عائلي بحت ، فاستفسرت من المحافظة عن موضوع هذا القرار ، فأرسل سعادة محافظ القاهرة بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٣ خطابا إلى حضرة صاحب القام الرفيع وزير الداخلية - وكان ما زال هو رفعة مصطفى النحاس باشا - يشير فيه إلى ( استفسار من شركة مصر الجديدة عن موضوع القرار الذي جعل شارع عباس بأكمله من الأحياء الجائز فيها فتح محال عامة ) ويشير فيه على رفعته ( بمخاطبة الشركة بأنه العمل بهذا القرار الجديد سيكون بصفة مؤقتة وسوف تعاد الحالة إلى ما كانت عليه بمجرد عقد الهدنة بين الدول المتحاربة ) .

فأرسل رفعته على وجه السرعة بوصفه وزيرا للداخلية إلى سعادة المحافظ الكتاب التالي بتاريخ أول مايو سنة ١٩٤٣ .

« ودا على خطاب سعادتك المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٣ بشأن استفسار شركة مصر الجديدة عن الموضوع المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد ٤٥ بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٣ بجعل شارع عباس بأكمله من الأحياء الجائز فتح محال عمومية فيها وما تقترحونه سعادتك للأسباب الموضحة بكتابكم المذكور من اعتبار هذا القرار مؤقتا وبإعادة الحالة إلى ما كانت عليه بمجرد عقد الهدنة بين الدول المتحاربة ومخاطبة الشركة بذلك تفيد بأننا نوافق على اقتراحكم ولا مانع لدينا من إبلاغ الشركة بهذا التفسير »

وتنفيذا لهذا الكتاب أرسل سعادة المحافظ كتابا إلى الشركة بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٤٣ يخطر فيها بقرار التعديل الخاص بشارع عباس وبالتفسير الذي وافق عليه رفعة النحاس باشا .

ويتبين من ذلك في وضوح أن رفعة مصطفى باشا النحاس وزير الداخلية إنما كان مأجورا على صدور ذلك القرار الخاص بتعديل أحياء المحال العامة ، وأن المستأجرين قد اشترياه منه بما إرضيا دفعه من أجر زائد على قيمة المنزل الإيجارية . وكذلك الحال فيما نلاه من التصريح بإدارة المنزل فلنقلنا والترخيص في بيع المشروبات الروحية فيه وغيرها مما اتخذ



من اجراءات رسمية جاءت نتيجة هذا القرار ، فكلها قد اشترت منه بذلك الثمن .

وهكذا قام رفعة وزير الداخلية بتنفيذ عقد الايجار على حساب وظيفته ، فهو قد انجر بهذه الوظيفة اذ قبل من المستأجرين التعاضد على تلك الأجرة المرتفعة نظير أن يؤدي لهما تلك الأعمال التي نفع في اختصاص وظيفته أو وزارته - وقد أداها بالفعل - على أنه ليس من اللازم قانونا أن يقوم الموظف بهذه الأعمال بنفسه ويكون هو وحده المختص بها أو أن تكون داخلة في حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص فيها ولو بابداء رأى استشاري أو أن يكون له علاقة بها ( جارسون مادة ١٧٧ نبذة ٧٩ وأحمد أمين بك صفحة ١٨ والموسوعة الجنائية الجزء الرابع صفحة ٢٢ نبذة ٥٢ و ٥٣ ) .

ثم تتلو ذلك التصرفات التي روعي فيها جانب الخواجة طراب في منازعته مع وزارة الأوقاف التي يشرف عليها أحد أعضاء مجلس الوزراء الذي يرأسه رفعة النحاس باشا ، ثم ما كان من معاونة الحكومة وعلى رأسها رفعة المؤجر للخواجة طراب في التصرفات الخاصة بملاعب القمار التي حلت محل المنزل المؤجر .

ويتبين من مجموع ما تقدم أن تأجير هذا المنزل بذلك الايجار هوو اتجار من موظف عام بوظيفته - فهو قد قبل رشوة مستترة في صورة عقد الايجار ليؤدي عملا من مقتضيات وظيفته ، بينما هي في حقيقتها سافرة ككشف عنها غطاءها البند الأول من العقد نفسه وما صدر تنفيذا له من قرارات رسمية واجراءات ادارية .

هذا هو التكييف القانوني لواقعة التأجير في ذاتها ٠٠٠ أما قيام السيد حرم رفعة وزير الداخلية بالتوقيع على العقد فانه لا يغير من الوضع شيئا بل يزيده رسوخا ودلالة على التحايل والرغبة في الاستخفاء من هول الأمر - وان كان يضيف طرفا ثالثا لجريمة الرشوة ان لم يكن باعتباره وسبطا فيها تحت طائلة العقاب طبقا للمادة ١٠٨ عقوبات فانه يعتبر شريكا فيها ، وكما اشترك في الثمن يشترك في الجرم .

٢٧ - ثم يلحق بجريمة الرشوة السالفة الذكر الفس والتدليس الذي قام به الخواجة طراب بانيات بيانات كاذبة تتعلق بقيمة الايجار وما ترتب عليها من تقديرات وتأشيرات رسمية ألحقت ضررا بخزينة الدولة ، ويتضح من اقوال الخواجة طراب أن رفعة النحاس باشا وجرمه انما كانا معرضين له في ذلك ( اراجع تقرير رقم ٢ ) .

٢٨ - أما فيما يتعلق بتصرفات رفعة النحاس باشا مع شركة مصر الجديدة فاما هي استغلال للنفوذ المستمد من صفته كحاكم عسكري عام ورئيس لمجلس الوزراء له سلطة تتعلق بالإشراف والمحافظة على ما يتصل بتلك الشركة من علاقات منظمة بالحكومة ووزاراتها ، ولولا صفة رفعة النحاس باشا العمومية كحاكم عسكري ورئيس لمجلس الوزراء اللذين تفصل أعمالهما أسس الاتصال بهما لما كان الانتفاع من شركة مصر الجديدة ، وقد نجد الإشارة هنا الى أن اسراف رفعتة كحاكم عسكري انما يتناول تلك الشركة التي يخضع جزء كبير من أموالها لاحكام الأمر العسكري رقم ١٥٩ والى اشراف وزارتي الأشغال والمالية على جزء من أعمالها ونشاطها .

أما عن مسئولية حرم رفعة النحاس باشا في ذلك فانه فضلا عما ذكرناه من اعتبارها شركة في جريمة الرشوة ، فانه يلاحظ فيما يتعلق بجريمة استغلال النفوذ أن البحث الفقهي قد انتهى في تحديد المسئولية الجنائية للوسيط أو الشخص الذي يستتر وراء الموظف عند ارتكابه لجريمة الانتفاع من صفته العمومية الى اعتبار هذا الوسيط الذي استتر وراء الموظف المنتفع شريكا في الجريمة وتنطبق عليه أيضا نصوصها .

**وفيما يتعلق بموضوع الجانيوتا أو حصيلة الثمار اقتضت لجنة التحقيق الوزارية الى ما يلي بالعرف الواحد .**

وهكذا أبدت هذه الأدلة الكتابية صحة أقوال لم يكن هناك محل للشكك فيها لصدرها من شركاء مختلفين ومن طراب نفسه الذي ربطته بالنحاس باشا وبحرمه وبسقيق حرمه صلة التجارة ، وابتس بها من تجارة .

وهكذا تماقت حوادث الرشوة والاستغلال وتفرعت عن فضيحة الرشوة فضائح الاستغلال تأخذ بعضها برقاب بعض .

**وفي موضوع الرخصة الخاصة بكازينو شهرزاد ، انتهى التقرير رقم ٤ من تقارير لجنة التحقيق الوزارية الى النهاية التالية : وبالعرف الواحد أيضا .**

تلك هي الوقائع المجردة التي تظهر كيف توصلت إحدى الماهرات الى الوقوف في وجه القانون عن طريق اشراكها في رذائلها واحدا من المتصلين برفعة الحاكم العسكري العام ليعترض القرارات النهائية ويوقف تنفيذها . والى هذا الحضيض هوت نزاهة الحكم - بل طهارة الحكم - في عهد حضرة صاحب المقام الرقيق مصطفى النحاس باشا ...

**وعن واقعة تهريب حرم النحاس باشا وشقيقها أحمد الوكيل الذهب والناس الى سورية وفلسطين في صالون رفعة رئيس الوزراء جاء في التقرير رقم ٩ من تقرير لجنة التحقيق الوزاري ما يلي :**

أولا - لقد تم التهريب فعلا ، وفي صالون رقعة رئيس الوزراء الذي أقل حرم النحاس باشا ومن معها ، وكان الإعفاء من التفتيش الجمركي سواء في مصر أو فلسطين والرعاية التي أحيط بها المسافرون به - سببا في عدم اكتشاف الواقعة في حينها .

ثانيا - تبين من التحريات لدى التجار المختلفين أن ما هرب من الماس بيع هناك بمبلغ خمسين ألف جنيه عدا الذهب الذي بلغت قيمته حوالي عشرين ألف جنيه ، بيد أن اللجنة لم ترد الأخذ بمجرد الأقوال فأخذت الاقراءات من بعض التجار - ويستفاد من الاقرار الذي قدمه المسيو موسايوف أن الماس الذي عرض عليه لمشتراه كانت قيمته حوالي عشرة آلاف جنيه ، بخلاف ما عرض عليه من حل وسبائك ذهبية .

ثالثا - إن أحمد الوكيل شخصا قد تولى البيع فعلا في صفتين وأن احدهما تمت بعد زيارة من السيدة شقيقته - وهذا مستفاد من الاقرار المقدم من المسيو موسايوف .

تلك هي الوقائع الخطيرة التي وقفت عليها اللجنة ، والتي أسامت لمصر والمصريين ، حاكمين ومحكومين في تلك البلاد الشقيقة ، فقد تناقلت اللسان هناك حديث هذا التهريب بأسهاب وتدليل ، وكانوا يذكرونه متألمين آسفين ، لما جنته هذه الفعلة النكراء على سمعة المصريين .

ولم يقف الأمر عند حد التهريب والبيع بفلسطين ، بل تبين من التحقيق أن كمية من الذهب الذي هرب بيع في سوريا أيضا .

ومما هو جدير بالذكر في هذه الواقعة أن المسيو جورج باتينو ، وهو من الأشخاص الذين تربطهم به رابطة تجارية قديمة منذ السماح له بتصدير السردين ( التي أشير إليها في تقرير خاص ) - كان مرافقا لهم في رحلتهم هذه ، وفي زيارة تل أبيب وقد حصلت اللجنة على عدة صور فوتوغرافية له ولهم أثناء تنقلاتهم في أنحاء فلسطين .

ولما كان التهريب أو محاولة التهريب جريمة يعاقب عليها القانون ، فقد أوجأت اللجنة البت في هذه الواقعة إلى أن تستكمل جميع الأدلة عليها . ولو أن ما فيها من أدلة قد دمج الحكم النحاسي في مصر ... بوصمة مزرية تعدت مع الأسف حدود مصر .

وينتهي التقرير الخاص بواقعة تحميل خزائن الدولة مصاريف سفر حرم رقعة النحاس باشا إلى فلسطين وقدرها ١٦٠.٦٠٠ جنيها صرف النظر عن تكييف الواقعة جنائيا والاكتفاء بمطالبة رفعته مدنيا بما أدخله في ذمته من نفوذ الحكومة وفي واقعة استغلال النفوذ في الاتجار بالمولاس بتصديره إلى فلسطين ترى لجنة التحقيق الوزارية أن الواقعة - فضلا عما

فيها من استغلال خطر النفوذ - فان فيها مخالفات صريحة لقانون الضرائب يعاقب عليها » .

وقد رأت اللجنة حالة الأوراق للنيابة العمومية كما هو الحال بالنسبة لموافقة استغلال النفوذ للحصول على تصريحات للمسيو ارتين موفافان !  
وحالت اللجنة أيضا الى النيابة الأوراق الخاصة باستغلال النفوذ في التصدير والاستيراد ( الاتجار ببيع الرخص ) .

اما فيما يتعلق بالوقائع التي نسبت الى احمد حمدي سيف النصري باشا من اختلاس للأموال الاميرية وتصرفات في شأن الاعتمادات الحقيقية للمصاريف السرية واعتماد مصلحة الحدود واعتماد الصحراء الثرية واعتماد اعانة المناطق الصحراوية . فقد كان التطبيق القانوني كما يلي بالحرف الواحد :

أولا - من الوجهة المدنية :

تقضى المادة ١٤٥ من القانون المدني ، بأن من أخذ شيئا بغير استحقاق وجب عليه رده ، وثابت من جميع ما تقدم أن المبالغ التي اسلمها وزير الدفاع السابق اما هي مبالغ مخصصة لغرض معين وطالما أنه لم يقدم الدليل اللازم لاثبات انفاقها في الغرض الذي خصصت من أجله ، فإنه يعتبر ملزما بردها لاستيلائه عليها في هذه الحالة بدون وجه حق .

ثانيا - من الوجهة الجنائية :

تقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بأن كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصياغة المنوطين بحساب نفود أو أمتعة على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال الاميرية أو الخصوصية التمر في عهده أو من الأوراق التجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئا من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن .

ولا يشترط في تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات الخاصة بالاختلاس الذي يقع من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصياغة أن تكون وظيفة المختلس الأصلية هي التحصيل أو حفظ الودائع أو القيام بأعمال الصيرفة بل يكفي أن يكون ذلك جزءا من وظيفته أو يكون من مقتضيات أعمال وظيفته ( احمد أمين صفحة ٤٤ و ٤٩ - والبازيكريزي بلج ١٨٦١ - ٣٦٧/٢ ) .

والصرف طبقا لنص تلك المادة أو الشخص المنوط به حساب نقود أو أمتعة وهو كل شخص مكلف بمقتضى وظيفته تسلم نقود أو أشياء أخرى لحفظها وانفاقها أو توزيعها فى الوجوه المقررة لها ( جارسون مادة ١٦٩ نبذة ١٠ ) .

فإذا كان من مقتضيات الوظيفة أن يتسلم الموظف ( أو الشخص ذو الصلة العامة ) نقودا لانفاقها فى شئون معينة أو توزيعها فى وجوه مقررة لها ، فلم ينفقها فى تلك الشئون أو لم يوزعها فى تلك الوجوه التى قررت لها وأرصدت عليها بل استولى عليها لنفسه أو لغيره ، فإنه يعد مختلسا لها فى حكم المادة ١١٢ عقوبات باعتبار أنه بوصفه شاغلا لتلك الوظيفة وبسببها يتسلم هذه النقود التى تصرف باسمه دائما طبقا لما قضى به النظام المالى أو جرى به العرف المالى ، وذلك لينفقها يمدد فى شئون أو وجوه معينة ، فهو بذلك يؤدى عملية صرفية هى من مقتضيات وظيفته وتقع فى اختصاصها بالفعل أو على الأقل يؤديها بسبب تلك الوظيفة وإن لم يكن هو فى الأصل صرفا .

وإنه وإن كان الأصل أنه يجب لاعتبار التسليم بمقتضى الوظيفة أن يكون الأمين مختصا بتسليم النقود طبقا للقوانين واللوائح ، إلا أنه ليس من الضروري أن يكون قد صدر قانون خاص أو وضعت لائحة إدارية بذلك بل يكفى أن يجرى به العمل تطبيقا للقانون عام مظم لمصارف المال كالميزانية ، أو تنفيذا لقرارات الاعتمادات الإضافية ، متى كان من شأن هذا التطبيق أو التنفيذ أن أصبح ذلك الموظف هو المتولى بالفعل أمر هذه الأموال .

وقد قضى بأنه يكفى أن يكون الموظف قائما بعملية تسلم الأموال طبقا لما جرى به العمل وبموجب ترتيب توزيعه وبموجب الصفة الفعلية وطبيعة الأعمال المنوطة بالموظف ( راجع فى هذا المعنى نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٨٥١ سنة ٤٤ قضائية ) .

وهذا النظر لا يقوم على مجرد اعتباره صرفا بالفعل لأن الصرف بالفعل قد لا يكون موطفا بل من أتساع الصرف الموظف كإبته أو سكرتيره الخاص أو قد يكون موطفا ولكن وظيفته لا تقتضى أن يقوم بتسليم نقود لانفاقها أو توزيعها فى مثل هذه الصور قد لا يعتبر صرفا فى حكم تلك المادة ( جارسون مادة ١٦٩ نبذة ١١ - ١٢ - ١٣ ) .

أما إذا كان من شأن وظيفته أن يكون هو الذى يتسلم تلك الأموال ويصرفها باسمه وبوصفه وجرى بذلك العرف المالى ونظام العمل كما غضت طبيعة تلك الأموال والعملة فى تخصيصها بالميزانية أن توضع فى

يد الموظف الأعلى ليتولى انفاقها بنفسه فهو يعتبر في شأنها صرافا في حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات - ولو لم يكن كذلك في الأصل - متى كان قد تسلمها لينفقها في شئون معينة أو يوزعها في وجوه مقرر لها - فإذا هو لم يفعل وأضاعها لنفسه أو لغيره واختلسها فانه يرفع تحت طائلة العقاب طبقا لتلك المادة بوصفه « منوطا بحساب تلك الأموال » .

ويتطابق ما تقدم على الوقائع السابق ذكرها . يتضح أن وزير الدفاع السابق قد ارتكب ما يأتي :

أولا : اختلس مبلغ ٢٣٩٨٦٣ جنيها و١٠٤ مليارات من قيمة الاعتمادات التي خصصت لمصاريف الوزارة السرية في المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها .

ثانيا : اختلس مبلغ ٤٠٠ جنيها من اعتمادات المصاريف السرية بمصلحة الحدود في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها .

ثالثا : اختلس مبلغ ٥٠٠٠ جنيها قيمة اعتماد اعالة المهاجرين بالصحراء الغربية اذ استلمه على دفعات ابتداء من ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٣ ولم يقدم للوزارة عنه أى مستند يثبت أوجه الصرف في هذا الاعتماد طبقا للقواعد المالية المقررة .

رابعا : اختلس مبلغ ٤١٨١ جنيها و٣٦٤ مليا باقي قيمة اعتمادات قررهما مجلس الوزراء في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣ و ٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ و ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ و ٣٦ أبريل سنة ١٩٤٤ و ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٤ ومجموعها ١١ ألف جنيها لمصاريف معتقلات السرو والعياط ولم تقدم مستندات الا عن مبلغ ٦٨١٨ جنيها و ٦٣٦ مليا .

خامسا : اختلس مبلغ ٧٠٠٠ جنيها من قيمة الاعتماد الذي صدر به القانون رقم ٣٥ في ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ وذلك في ٨ أبريل سنة ١٩٤٤ بالنسبة لمبلغ ٥٠٠٠ جنيها وفي ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ بالنسبة لمبلغ ٢٠٠٠ جنيها ولم تقدم أى مستندات تدل على صرف ما تسلمه طبقا للقواعد المالية في الغرض الذي طلب من أجله الاعتماد .

فتكون جملة المبالغ التي أدخلها في ذمته ٢٥٦٤٤٤ جنيها و ٤٦٨ مليا .

والأفعال سالفة الذكر ينطبق عليها حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات كما أنه ينطبق عليها أيضا حكم المادة ١١٨ التي تنص على أن كل موظف أدخل في ذمته بأى كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .  
الا أن المادة ١١٢ كفيفة برد المبالغ المختلسة فضلا عن الغرامة والعقوبة المشددة التي وضعتها لجريمة الاختلاس ...

وقد رأت لجنة التحقيق الوزارية احالة موضوع اتجار يسر سراج الدين في الكسب وبيعه بسعر يزيد عن التسعيرة الجبرية الى النيابة العسكرية لأن هذه الواقعة - بعد التحقيق فيها - تشكل جنحة عسكرية كما قررت اللجنة أيضا أن يحيل وزير التموين ( العالي ) موضوع المظالمات المنسوبة لـ « سباهي » الى النيابة العسكرية لتتخذ بشأنه ما تراه أما التقارير الخاصة بما هو وارد في الكتاب الأسود والخاصة بتزاهة الحكم وهي التقارير التي حملت أرقام من ٧٣ الى ٩٦ فقد سبق الاشارة الى ما اتخذ بشأن الوقائع الواردة فيها من اجراءات .

والخيرا وليس آخرا يتبقى الحديث عن التقرير رقم ٩٧ والخاص باموال التبرعات العامة لاعانة فقراء مديرتي قنا وأسيوط وهذه التبرعات تبلغ قيمتها ١٧٠.٠٠٠ جنيه وقد قرر مجلس الوزراء ان هذه التبرعات اموال عامة يجب ردها في الحال الى خزينة الدولة وقد اوسل وزير المالية الى رفعة النحاس باشا في ١٨ ديسمبر كتابا قل فيه :  
حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا .

بعد التحية . يحزننى ، ولا يطمئنى ، أن يبلغ الأمر برفعتمكم ما بلغ غاوانى مضطرا كوزير للمالية الى مطالبة رفعتمكم برد مبلغ جسيم من مال الدولة استوليتم عليه خلسة ، وراء ستار من حكمكم ، في غير ما تورع حتى عن الافتراض الرحيمة التي رصد لها ، وفي غير مبالاة بما يقضى به القانون وينبته الواقع من أن المال الذي انتزعتموه من خزائن الدولة لم يكن ملكا لكم ولا لحزبكم بل هو مال من صميم الاموال العامة استخدمت الحكومة رجالها ووسائلها لتحصيله اسعافا لمرضى الملايا ومنكوبيهي في الصعيد الأمل - ولكنكم لم تكتفوا بما جنته ذوى عهدكم على أولئك البائسين بل ارتضيتم أن تردفوا الجناية بشر منها فسادتموها مالا جمع لكى يكون للمريض منهم دواء ، وللجوعان منهم غذاء ، وللعيان منهم كساء .

ولعلكم تذكرون من غير ما حاجة الى تذكير أن المال الذي جمع بلغ مبلغا جسيما يربى على ١٧٠.٠٠٠ ألف جنيهها وقد استوليتم منه على

معظمه وقبضه ١٤٠,٠٠٠ ألف و ٥٠٠ جنيه ( مائة وأربعون ألفا وخمسمائة جنيه مصرى ) حسب الثابت رسميا من كشوفات بنك مصر - وما كنتم لتبخلوا على أنفسكم بالمبلغ الباقي وهو يناهز الثلاثين ألفا من الجنيهات لولا أن الاقالة فاجأتكم فى وقت اطمئنانكم الى الدنيا وأحوالها ، وفاتكم أن الأحوال تتحول - وقد شاء الله فعلا أن تتحول فجة لبيكننا من انقاذ المبلغ الباقي وتحويله من حسابكم الى حساب الخزينة .

وليس أدل على وزر تصرفكم فى هذا المال الطائل من أن مجرد الشكل فى سحبه ينهض دليلا عليه . فلقد تحايلتكم على سحب المبلغ الذى تجمع أولا ومقداره ١٢٧٠٠٠ جنيه ، ثم تحايلتكم بمثل تحايلكم الأول على المبلغ المتجمع ثانيا ومقداره ١٣٥٠٠ جنيه ، فسلكتم فى سبيل الاستيلاء على هذين المبلغين ( ومجموعهما الضخم ١٤٠٥٠٠ جنيه كما أسلفنا ) مسلكا مسييا مرييا دل على أنكم تعلمون حق العلم أن الأموال التى جمعتها ، ثم انتزعتها إنما هى أموال عامة لا سبيل لكم عليها الا بأن تسلكوا الطريق ملتوية إليها بل دل فوق دلالة على أنكم كنتم مبيتين النية على اغتيال هذا القدر الجسيم من المال . فآثرت أن تسلكوا اليه طريق التكتم ، والتحايل والتواطؤ .

لست أتجنى عليك فى وصف ما ارتكبت ، بل لعل أتجنى على الجناية اذ لا أصفها بأوصافها ، وأسميها بمسلياتها ، ولقد كانت جنايتك مزدوجة الوزر فجمعت بين اغتيال المال والاحتيال عليه ، أو بين شر الفعله وشر الصيلة .

فأما عن الكتمان : فقد أبقيت رفعتك أمر سحب هذا المبلغ من بنك مصر سرا مكتوما حتى بعد خروجك من الوزارة الى ان اكتشف سره ، وانفضح أمره ، فبدأت تعترف بالحق والواقع ، وأخذت تتصيد المبررات وأنت فى موقف المدافع غير الدافع .

وأما النواطؤ فهو ثابت من كيفية السحب وظروفه : فقد أحيطت هذه العملية بمحاولات وتصرفات تصل فى مجموعها الى مرتبة النواطؤ والائتمان امانا فى التستر والتضليل ، ويظهر أن رفعتكم خشيتم السحب العلنى ومحتلاته ، والفد ومخباته ، فبدلا من أن تتقدموا باسمكم للبنك وتحسبوا المبالغ التى أودعت لحساب التبرعات تحايلتكم على سحبها بطريقة توهم موظفى البنك وغيرهم أنها عملية رسمية ، فحولتم الشبك الأول ( وتاريخه ١٥ أبريل سنة ١٩٤٤ وقيمه ١٢٧,٠٠٠ جنيه ) الى مساعدة فؤاد سراج الدين بأشأ الذى حل هذا حذوكم فى التهرب والتحايل فحوله بدوره الى حضرة عبد اللطيف بك محمود وكيسل وزارة الشؤون



الاجتماعية ، وهذا الأخير سحب المبلغ بنفسه كما هو ثابت فى أوراق البنك ثم نفل المبلغ بأكمله فى حقيبة وسلمه لفؤاد باشا فى مجلس الوزراء كما اعترف حضرته لى بذلك حينما سأله .

ولكن الأمر لم يقف عند الشيك الأول ، فبين ١٥ أبريل و ١٩ أبريل تجمع من التبرعات مبلغ ليس بالهين ولا بالقليل - بلغ ١٣٥٠٠ جنيه - ولما كانت الأزمة السياسية لا تزال مستحكمة وضاربة أطرافها ، وكان من غير المعقول عندكم - طبقا للعقيدة الجديدة التى ابتليتم بها - أن نصبخوا هدفا لأزمة سياسية وأزمة مالية مما فخرجوا من الحكم صفر اليدين - سمعة وبضاعة - لما لم يكن هذا المصير مستساغا لكم ، ولأن حولكم أعدتم الكرة للاستيلاء على المبلغ الآخر فسلكنم فى طريقة سجد نفس الطريقة المريبة التى اتبعت فى صرف الشيك الأول اذ حررتم شيكا ثانيا تاريخه ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ بمبلغ الـ ١٣٥٠٠ جنيه وحولتموه الى سعادة سراج الدين باشا الذى تحايل هو أيضا على تحويله الى حفرة عبد اللطيف بك محمود وهذا الأخير قام بعملية الاستسلام والتسليم .

وما هى ذى أساليبك تتكرر اليوم ، وما كان إغناك عنها لو أنك كنت تؤمن بما تدعى من أن هذا المال هو لحزبك ، وأن سجدته من البنك لا ينطوى على شبهات مريبة تفضحكم - والا فهل لرفعتكم أن تتبنونا لماذا لم تستخدموا أى سكرتير من سكرتيركم لسحب هذا المبلغ من البنك فى المرة الأولى وفى المرة الثانية ، أو فى كليهما معا ، وإذا انعدم لديك السكرتيرون وقد كانوا كالثقافة السيارة لكل منهم سيارة ١٠٠٠ فهل انعلموا أيضا لدى وزير الوزارتين فؤاد سراج الدين باشا تم هل لك أن تتفضل فتوضح للناس الداعى - وما أدراك ما الداعى - الذى جعلك مختار وكيل وزارة معين لمهمة الساعى - يسعى الى البنك ثم يسعى اليك ، ويحمل الحقيقة الثمينة بين يديه ليضعها بين يديك .

وأخيرا فما هى حكمة السحب فى هذا التاريخ من شهر أبريل؟؟ لا شك أن هذا أيضا حلقة مكملية لحلقات الاغتيال والاحتيايل ، التى دبرت للاستيلاء على هذا المال وذاك المال ... ولقد وفرتم رفعتكم علينا مشقة التدليل والاستنتاج بما ذكرتموه فى بيانكم للصحف ( الذى سمحت الحكومة أن تنشره لكم بحروفه مع هذا الخطاب ، شاكرة لكم ما تفسمنه من اعترافات ومن مقالات ) - فقد أشرتم فيه الى أن « لشهر أبريل من هذا العام حوادث لا يزال يذكرها الناس » واتخذتم من هذه الحوادث مبررا لسحب المبلغ من البنك ليكون كما زعمتم « بعيدا عن أيدي الحانقين المتربصين ... وفى حوز حريز » .

حقا انك مكتشف حتى في مغالطاتك ... فهل الحرز الحرز هو خزانة الحكومة التي يشرف عليها المراقبون والمحاسبون . أم هي خزانة الوفد التي لا رقيب عليها ولا حسيب ؟ ... وهل الحاققون المترصون هم الذين يستولون على الأموال الحكومية والتبرعات الخيرية لمصلحة خاصة شخصية كانت أو حزبية أم هم الذين يحافظون على المصلحة العامة فأخرجوا مال الحكومة للحكومة ، ومال المنكوبين للمنكوبين ، أو ما لقيصر لقيصر وما لله لله .

الإفتراف انك أنت دون غيرك المترص المقتنص ، وأن الدافع الحقيقي لكم في التمجيل بسبب هذه المبالغ انما كان نتيجة للفرع وللجزع اللذين استوليا عليكم من جراء صدمة الحوادث التي كادت تؤدي بجهنكم فسارعتم الى سلب المبلغ حتى يتحقق لكم الغنم بل زوال الحكم .

ومما يلفت النظر ، ويؤكد فوق تأكيد أن نيتكم المبيتة نحو هذا المبلغ كانت نية استلامه لمصلحة أنتم بها أدرى ، انكم لم تعيدوا ايداعه في البنك ثانية بالرغم من زوال حوادث شهر أبريل واطمئنانكم الى البقاء في الحكم ولو الى حين ... وبالرغم من أن التبرعات الجديدة طلعت تتوالى وتودع في البنك حتى بلغت ما ينيف عن الثلاثين ألفا من الجنيهات .

لماذا إذن وقد اطمأنت نفسكم الى استبقاء ثلاثين ألفا من الجنيهات في خزانة البنك - لماذا لم تعيدوا الى البنك مبلغ الـ ١٤٠٥٠٠ جنيه الذي سحبتوه عند الفرع - وقد زال الفرع - ورجع ما رجع .

وهل من المعقول أن يستبقى انسان في خزانته مائة وأربعين ألفا من الجنيهات ، ولا يبادر الى ايداعها البنك ، خفية الضياع أو السرقة .

أو هل لنا أن نفهم من هذا أنكم قد تصرفتم في هذا المبلغ الجسيم في أوجه لم يخصص لها - وعلمها عند الله والراسخين في العلم - ولذلك لم تردوه للبنك - وهو الحرز الحرز حقا ... بل اقتصر السحب عليه دون ما استجد ايداعه من التبرعات بعد تاريخ السحب .

أفلا ترون دلفتكم مما بيناه من الوجهة الشكلية المضنة ، وما لزم تصرفاتكم من كتمان لسحب المبلغ واحتيال في طريقة صرفه ، واختيار تاريخ معين لسحبه ، ثم الاحتفاظ به وعدم رده ، انكم كنتم على يقينه في فراءة نفسكم أن هذا المال ليس ملكا لكم ، ولذلك لجأتم الى هذه الطرق المتتوية والأساليب الموهجة للاستيلاء عليه آثمين ، غير نادمين .

هذا عن الشكل ، وأسوأ منه الفعل ... فان بين أيدينا فوق ما قدمنا من أدلة مستفادة من الوجهة الشكلية ، أقطع الأدلة والأسانيد

الموضوعية والرسمية ، وكلها تنطق بأن هذه الأموال أموال حكومية وليست كما ادعيت أموالا وفدية ، من الوفد الى الوفد .

ولما كنتم رفعتكم قد استندتم في بيانكم على أربعة أمور تبرزون بها ما أقدمتم عليه من الاستيلاء على أموال البؤساء ، فانا نردها هنا وندهنها واحدة فواحدة بأدلة قاطعة دامغة .

وها نحن أولا نجعل لكم أدلتكم انصافا لكم - بل انصافا لنا - فلقد قلتم في بيانكم ما يأتي :

أولا - أن هذه الأموال ليست بأموال حكومية ، وانما هي أموال شعبية يحتة اكتتب بها أفراد الشعب لا تلبية لدعوة الحكومة بل اجابة لدعوة الوفد .

ثانيا : أن المقصود من تدخل الصيارف ورجال الادارة في عملية الاكتتاب هو ضبط العملية وإبعاد كل شبهة عن القائمين بها .

ثالثا : أن هذه الحالة تشبه كثيرا الطريقة التي تجمع بها النبرهات لجمعية الهلال الأحمر ومستشفى المؤاساة والجمعية الخيرية الاسلامية ولم يقل أحد في كل هذه الأحوال أن هذه الأموال أموال حكومية ولا يجوز التصرف فيها الا بمعرفة الحكومة .

رابعا : ان الوفد قرر - بعد انتهاء الاكتتاب وحصر المبالغ المتجمعة - أن ينشئ بهذه الأموال مؤسستين باسم مصطفى النحاس لايواء أيتام منكوبي قنا وأسوان وتعليمهم بعض الحرف والصناعات .

هذه هي أسانيدكم الأربعة ، أو بالأحرى مغالطاتكم المتجمعة - وانها وان كانت لا تستحق ردا جديا الا أننا نردها عليكم ، لنخفف عنكم أثر استرداد المال منكم .

### هل هذه الأموال حكومية ؟

لاشك أن هذه الأموال أموال حكومية وقد اكتتب بها المكتتبون لغرض انساني ساهمت فيه البلاد حكومة وشعبا ، وليس أدل على أن هذه الأموال حكومية ، وان الدافع على الاكتتاب بها حكومي بحت ، مما يأتي من أسانيد جامعة مانعة - بعضها يرجع الى مشروعات قوانين وتقارير وتعليمات رسمية وقرارات لمجلس الوزراء - والبعض الآخر الى تفرقات منكم أنتم ، وتتلخص جميعها فيما يلي :

١ - تضمن مشروع القانون الخاص بإنشاء « مال » لاعانة فقراء مديرتي قنا وأسوان نصوصا تشمل الموارد التي يتكون منها هذا المال

فنصت المادة الأولى منه على أن يخصص لاعانة فقراء قنا وأسوان بالأغذية والملابس والأغطية والأدوية رأس مال يتكون من الموارد المحددة في هذه المادة ومن بينها « التبرعات والهبات والوصايا التي تخصص لهذا الغرض » .

اذن فمشروع القانون نفسه قد اعتبر التبرعات موردا من موارد « المال » الذي أعد لتنفيذ المشروع الحكومي .

ويشير خطاب مكرم باشا الى تقرير للجنة المالية لمجلس النواب بتاريخ ١٨ مايو ١٩٤٤ كما يشير الى خطاب أرسله مدير الفيوم الى وكيل وزارة الداخلية يفيد فيه بأن المبالغ المتبرع بها قد أرسلت على خمس دفعات باذن صرف على خزينة الدولة باسم وزير المالية ومع كل دفعة أسماء حضرات المتبرعين موضعا به الاسم ، والمبلغ والبلدة وصلة المتبرع ويطلب مكرم باشا من النحاس أن يقرأ خطاب مدير الفيوم اسبوعية استيعابا الى أن يقول :

راجع قول المدير « هذا وقد استخرجت فسيحة تحصيل رقم ٧ بكل تبرع في يوم تقديمه اسوة بالمستحقات الاميرية » . . . راجع ثم دافع اذا أمكنك . . . ولن يمكنك - الدفاع . . .

ويجدر بي هنا أن أشير الى واقعة خطيرة تدل على أن نية اغتيال هذه التبرعات قد توافرت لديكم منذ أن توافر المبلغ فبلغ حوالى ال ١٥٠ . ٠٠٠ من الجنيهات ففي ٤ يوليو سنة ١٩٤٤ أرسلتم رفعتكم كتابا دوريا طلبتم فيه ارسال التبرعات الى رئاسة مجلس الوزراء باسمكم شخصيا لا يدعها في بنك مصر دون سدادها لحساب وزارة التموين » .

ومع أن قرار الوفد كان يفضى بجمع التبرعات فقط . فإن الوفد اجتمع بعد جمع التبرعات وبلغها عشرات الالوف من الجنيهات ، وقرر انشاء مؤسسات باسم مصطفى النحاس بدلا من اغاثة المرضى والمكتوبين باتفاق المال عليهم . . . ولما كانت المؤسسات تحتاج الى زمن تؤسس فيه فقد سحبتهم المبلغ من حساب وزارة التموين لحسابكم الخاص لتصرفوا فيه حسب رأيكم الخاص . فلا حكومة هناك ولا اسماء للبؤساء من الناس ، بل هناك مؤسسات تنشأ عند سمنوح الفرصة باسم مصطفى النحاس .

وفاتكم على اى حال أن هذا الكتاب الدورى لا يغير من طبيعة هذه الاموال من أنها حكومية بحتة ، ولو أنه يدل على نيتكم المبينة اغتيالها .

ثم يتساءل مكرم عبيد باشا :

هل هناك شبه بين الطريقة التي اتبعت في جمع هذه الاكتسابات وبين ما يتبع في جمع تبرعات الجمعيات ؟ ويجب على تساؤله

ترأى لرفعتكم أن قيام موظفي الحكومة بجمع التبرعات لا يمنع من أن تكون هذه التبرعات شعبية وحاولتم أن تبرروا ذلك بأن شابهتم ما بين هذه الحالة والطريقة التي تجمع بها التبرعات لصالح الجمعيات الخيرية ( الهلال الأحمر - مستشفى المواساة - الجمعية الخيرية الإسلامية ) ، وتجاهلتم أن تبرعات مشروع الاغاثة كانت لها الصيغة الحكومية البحتة بدليل جمعها طبقا لتعليمات مالية وبطريقة خاصة روعيت فيها النظم التي تتبع عند تحصيل أى مال أميرى .

على أن المقارنة في حد ذاتها غير جائزة لأن قيام رجال الحكومة في بعض الأحيان بجمع التبرعات من الأهالي لحساب بعض الجمعيات إنما يكون بدافع من المروءة والانسانية لا بتكليف رسمى حكومى ، وفضلا عن ذلك فإن هذه الجمعيات خاضعة لرقابة فعلية على شئونها المالية من وزارة الشؤون الاجتماعية وديوان المحاسبة في حين أن الوفد الذى ترأسه هو هيئة سياسية بحتة بحكم تكوينه وطبيعة عمله ، فلا هو جمعية خيرية ، ولا هو خاضع لرقابة مالية رسمية .

أما عن جمعية الهلال الأحمر فقد ذكرتم رفعتكم في بيانكم أن مصلحة السكك الحديدية تجمع أموالا تحصيلها مع تذاكر السفر لحساب هذه الجمعية وأردتم أن تستنتجوا من ذلك أن تدخل الحكومة في جمع التبرعات لا يعنى أنها أموال حكومية .

ولقد شاء لرفعتكم الحظ العاثر أن تقدموا دليلا تخيلتموه مسندا لكم وحسبتموه مبررا لتصرفاتكم ، فإذا به يكشف عن فساد زعمكم ، ووهن حجنتكم .

وحقيقة الأمر أن مجلس الوزراء قد وافق بجلسته أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ على تحصيل اعانة لأسبوع الهلال الأحمر وأيام الأعياد الرسمية ثم عاد مجلس الوزراء فوافق بجلسته ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ على تخصيص ٢٠٪ مما يجمع من هذه التبرعات لجمعية الاسعاف بالقاهرة . وفى ٢ يوليو سنة ١٩٤٢ وافق مجلس الوزراء على مذكرة اللجنة المالية باستمرار تحصيل هذه الاعانات لتوجيهها لأعمال البر المختلفة وتنظيم التحصيل باستصدار قانون نصت المذكرة على ما يأتى :

يضاف ما يحصل الى باب خاص من الإيرادات تدوج فيه أيضا

متحصلات المراهنات ويوزع ما يحصل بأكمله كل سنة على جهات البر المختلفة بموافقة مجلس الوزراء .

وأضافت المذكرة بأن « هذا التحصيل سيكون طبعاً لحساب الحكومة لتوزعه بمفرقتها على الهيئات الخيرية وفقاً للطريقة المقترحة » .

فانظر يارفعة الباشا الى هذه القرارات وكيف جاء فيها بصريح اللفظ « أن هذا التحصيل سيكون طبعاً لحساب الحكومة » رغم أن التحصيل كان لحساب جمعيات خيرية كالهلال الأحمر وغيرها .. وليس لحساب هيئة سياسية كهيئتك - فاستنادكم الى التبرعات التي كانت تحصلها الحكومة لحساب الهلال الأحمر إنما هو دليل ضدكم وليس لكم ، وليس يجديكم استنادكم وراء الجمعيات الخيرية لتحقيق أغراض هي أبعد ما تكون عن الأغراض الخيرية .

ويتساءل أيضاً هل التبرعات جمعت لأغالة الأسر والعائلات أم لإنشاء مؤسسات ؟ ثم يجيب بمكرم باشا

وضع المشروع الأصلي على أساس اغانة منكوبي الإهالي من مديرتي قنا وأسوان وكان المقرر أن تضاف الأموال المجموعة من الاكتنابات الى الاغانة الحكومية التي فتح بها الاعتماد الإضافي على أن تصرف هذه الأموال في اغانة المنكوبين - ولكن رفعتم قلبتم الأوضاع واستوليتم على هذه الأموال بحجة أنها أموال شعبية وأن الوفد قرر أن ينشئ بها مؤسستين باسم رفعتمكم في مديرتي قنا وأسوان لايواء أيتام المنكوبين وتعليمهم بعض الحرف والصناعات .

ويألها من جرأة على قلب الحقائق والأوضاع يلوح لنا أنكم تجهلون أو تتجاهلون ما عرض على مجلس الوزراء من مذكرات ، وما أصدره من قرارات فإذا كنتم قد نسيتم فإننا نذكركم بما قد قررتم وما سطرتم أيديكم ، مما رفع الى مجلس الوزراء من مذكرات بخصوص هذا الموضوع .

١ - مذكرة وزيرى التكوين والصحة المرفوعة لمجلس الوزراء في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٣ بشأن مشروع التغذية المجانية للفقراء بمديرتي قنا وأسوان ، وفيها الكثير مما يؤكد أن الفرض الأول والآخر من جمع هذه التبرعات لم يكن لإنشاء مؤسسات لايواء أيتام المنكوبين بل لأغانة المنكوبين أنفسهم حتى لايتيتم ابتناؤهم .

وفيما يلي بعض فقرات المذكرة .

دلت التجربة على أن مقاومة المرض لايجدى فيها العلاج الطبى وحده

لأن غالبية السكان بتلك المناطق في حالة شديدة من الفقر المدقع بحيث أصبح ما يجب مكافئته وعلاجه هما الجوع والعري .

وحرص معالي وزير الصحة على أن تكون الإغاثة عاجلة لتكون مجدية :

وبعد أن نبهت المذكرة الى خطورة الحالة على الوجه السابق أشارت الى أن عدد الفقراء من أهالي المديريتين بلغ نحو المليون وأن تكاليف التغذية لهذا العدد من السكان وما يلزمهم من الكساء وما تتطلبه مصاريف المقاومة الطبية يقدر بنحو مليون ونصف مليون جنيه منها مليون للغذاء و ٣٠٠ ألف للكساء و ٢٠٠ ألف للمقاومة الطبية .

ولقد خشي مقدما المذكرة أن يقف المال في سبيل تنفيذ هذا المشروع الانساني فاذا بالمذكرة تتضمن الوسائل اللازمة للحصول على هذا الاعتماد الكبير ، ومن بين هذه الوسائل الارتكان على هذه التبرعات التي تسابق اليها افراد الشعب على اختلاف طبقاته لاغاثة مواطنيه المنكوبين . وفيما يلي ما جاء بالمذكرة :

ويبحث الوسيلة اللازمة للحصول على هذا المبلغ تراءى لنا مبدئيا أنه قد يكون في الامكان الحصول على جزء منه خصوصا وقد أبدى كبار الممولين في هاتين المديريتين وفي مقدمتهم خاصة جلالة الملك من الرغبة والرغبة في الاغاثة ما نسجله بخاص الشكر والتقدير .

٢ - مذكرة وزيرى التموين والصحة المرفوعة لمجلس الوزراء عن خطة تنفيذ مشروع الحكومة لاغاثة فقراء مديرتي قنا وأسوان وقد وافق عليها مجلس الوزراء - برئاسة رفعتكم في ٨ مارس سنة ١٩٤٤ وجاء فيها ما يأتى :

وأن يكون للمشروع صفة التوقيت لصفة الاستمرار لأن الغرض منه الاغاثة ، والاغاثة بطبيعتها عمل مؤقت يراد به أن تعود الأسر المنكوبة الى حالتها العادية .

اذن فمجلس الوزراء قد وافق على تخصيص ما يجمع من هذه التبرعات لمواجهة حالى الجوع والمرض اللتين أشسارت اليهما مذكرة ٢٠ يناير سنة ١٩٤٤ كما وافق المجلس أيضا على أن تكون مواجهة للاغاثة وأن يكون للمشروع صفة التوقيت لصفة الاستمرار كما جاء بمذكرة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٤ .

فهل بعد هذا يمكن أن يقال ان هذه الاكتتابات انما جمعت لغرض انشاء مؤسسات ؟

طبعا هذا غير معقول ، لأن للمؤسسات صفة الدوام ولأن المجال لم يكن مجال انشاء مؤسسات وتخليد ذكريات .. وتعليم حصر ف وصناعات .. بل كان المشروع غوثا لأسر وعائلات .. وتقاضى أطفال وترمل أمهات .

٣ - وإذا تمسكنا مع رفعتكم وافترضنا جدلا أن هذه الأموال انما جمعت لانشاء مؤسسات فان هذه يجب أن تنوى الحكومة انشائها ومراقبتها والاشراف عليها ، وقد تولت بنفسها جمع التبرعات التى تحاولون انفاقها عليهم ، وليس أصرح فى ذلك من الدليلين القاطعين التاليين .

أولا : تسليم رفعتكم بهذا الوضع يوم قمتم برحلتكم الى مديرتى قنا واسوان لوضع الحجر الأساسى لهاتين المؤسستين ، فانكم احتسبتم مصاريف الانتقال وما تم من أعمال ( بلغت حوالى ١٢٠٠ جنيهه ) على ميزانية وزارة الأشغال كما يستفاد من الخطاب الرسمى الآتى :

وزارة الأشغال العمومية

ديوان العموم

رقم ١٤ - ٣/٤٧ - ١٩٣٩٦

حضرة صاحب العزة سكرتير مالى وزارة الأشغال العمومية

نشرف بأحاطة عزتكم علما أن مصلحة المباني الأميرية قد طلبت من الوزارة قبول الخصم بمبلغ ١٢٠٠ جنيهه تقريبا قيمة أجور منقولات بالركاب والبضاعة خاصة بالمؤسستين الخيريتين بقنا واسوان وقائورة بناء الحجر الأساسى بمديرية قنا .

وبما أن الأعمال المتعلقة بالمؤسستين المذكورتين قد تمت أخيرا فاننا نرجو من عزتكم التفضل بالموافقة على نقل مبلغ ١٢٠٠ جنيهه من الاعتماد المدرج لبند صيانة أعمال الرى ضمن التجاوزات التى وافق عليها البرلمان للباب الثانى من ميزانية مصلحة الرى للسنة المالية ١٩٤٣ - ١٩٤٤ الى الاعتماد الوارد لبند ٥٢ فى التجاوزات المذكورة وذلك ليتسنى لتفقيش عام رى أقاليم مصر العليا قبول الخصم بالمبلغ المذكور .

سكرتير عام وزارة الأشغال العمومية

ثانيا : اخترتم رفعتكم لاقامة هاتين المؤسستين فى بندر قنا قطعة ارض تدخل ضمن أراضي اتخفت وزارتك الاجراءات الرسمية لنزع ملكيتها للمنافع العامة - فهل لرفعتكم أن تفسروا لنا كيف يتفق الخاص والعام



فتنشأ مؤسستان لا شأن للدولة بهما على أرض مخصصة للمنافع العامة ؟  
الاهم الا اذا كانت هاتان المؤسستان تعتبران من المنشآت العامة التي  
ينفق عليها من الأموال العامة ؟؟

والخلاصة أن هذه التبرعات التي عنيت الحكومة بجمعها مستخدمة  
لهذا الغرض رجالها الرسميين ووسائلها الرسمية انما هي أموال  
حكومية بحثة لا شبهة فيها ، وأما الأسباب التي تذرعت بها تبريرا  
للاستيلاء على المبلغ الجسيم الذي أمكنكم الاستيلاء عليه فلا قيمة لها ،  
ولا طائل تحتها اللهم الا أنها تزيد هذا الاستيلاء بطلانا على بطلان ،  
ووژرا على وژر . واني لأجمل لرفعتكم في ايجاز الأسانيد التي فصلتها  
فيما تقدم ، وهي تتلخص فيما يلي :

١ - قام رجال الادارة وصيارف البلاد بجمع هذه الأموال بناء على  
تعليمات رسمية أرسلت اليهم من مصلحة الأموال المقررة ، وبمقتضى  
الاستمارات رقم ٧ أموال مقررة . وقد استخرجت فعلا قسيمة تحصيل  
رقم ٧ بكل تبرع في يوم تقديمه أسوة بالقسيمة الاميرية واعطت صورة  
القسيمة للمتبرع وحفظت الصورة الثانية مع كشوف التبرعات الأصلية  
بالمديرية للرجوع اليها كما جاء في خطاب مدير الفيوم المتقدم ذكره .

وكان بعض القسائم بالجنهيات والملايم حتى أن الصيارف كان  
كل يحصل التبرعات على أساس تقدير عرفى بواقع عشرة قروش  
للغدان .

٢ - كانت التبرعات تودع في خزائن المديرية بناء على تعليمات  
الأموال المقررة بأن يورد الصيارف المبالغ للمديرية بنفس الطريقة المتبعة  
في توريده متحصلاتهم ثم تودع باذن صرف على خزينة وزارة المالية ، وقد  
صدر كتابان دوريان من وزارة المالية في ٢٨ مايو و ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٤  
بتكليف وزارات الحكومة ومصالحها بسداد كل ما تتلقاه من هذه التبرعات  
لحساب وزارة التموين .

وفي عبارة أخرى ، فإن هذه التبرعات كانت تجمع كما تجمع  
الأموال الاميرية بواسطة الصيارف والرجال الرسميين ويعطى عنها  
للمتبرعين قسائم رقم ٧ أموال مقررة وتودع خزائن المديرية ثم تودع  
خزينة وزارة المالية لحساب وزارة التموين لتقوم الأخيرة بانفاقها تحت  
اشراف وزارة المالية . فاذا لم تكن هذه أموال اميرية جوهرًا ومظهرًا -  
من حيث المحصلين الرسميين وطريقة التحصيل وقسائم الايصالات ،  
والإيداع في خزائن الحكومة ، والانفاق بواسطة الحكومة تحت اشراف

المالبة - اذا لم تكن هذه أموالا حكومية بكل معانيها ومبانيها  
فماذا تكون ؟

٣ - صدر مرسوم بمشروع قانون بإنشاء رأس مال لاعانة منكوبي  
قنا وأسوان ونص فيه صراحة على أن « التبرعات والهبات والوصايا التي  
تخصص لهذا الغرض » تدخل ضمن الموارد المخصصة لاعانة فقراء قنا  
وأسوان بالأغذية والملابس والأغطية والأدوية .

وجاء في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب اشارة صريحة الى  
التبرعات التي جمعت لمنكوبي الملايا وبلغت ١٥٠ جنيه حتى ذلك الوقت،  
واعتبرت اللجنة هذه التبرعات ضمن الاعتماد المخصص عليه في مشروع  
القانون فقالت حرفيا : « انه بجانب مبلغ المليون جنيه الذي دبر لهذا  
المشروع يرجى أن يغطي باقى الاعتماد المطلوب من التبرعات ، ويسر اللجنة  
أن تشير بهذه المناسبة الى أن ما جمع من التبرعات الى الآن بلغ حوالى  
١٥٠ ألف جنيه ، وهى وافقة من أن جميع سكان البلاد سيتجاوون في  
التبرع لهذا المشروع الانساني » .

وأيد ذلك الوضع تقرير مجلس الشيوخ الذي سبقت الاشارة اليه .

وأبلغ من ذلك فقد أصدر مجلس الوزراء برئاسة رفعتكم قرارات  
ينطويان على اعتراف صريح بأن هذه التبرعات تدخل ضمن الأموال  
العامة - مما يقطع عليكم كل سبيل وينهض دليلا أقطع الدليل ،  
كما بينا .

٤ - أما القول بأن الوفد هو الذى قرر جمع هذه التبرعات ، فهذا  
لا يغير شيئا من الواقع وهو أن رجال الحكومة هم الذين قاموا بجمعها  
بالوسائل الرسمية المتبعة في تحصيل الأموال الأميرية وإيداعها خزائن  
الحكومة - ولا يخرج قرار الوفد عن قرار أية هيئة غير حكومية تقترح على  
الحكومة جمع أموال لغرض ما ، فإن مثل هذا الاقتراح الصادر من هيئة  
أهلية اذا أخذت به الحكومة لانقلبت بطبيعة الحال الأموال الحكومية الى  
أهلية فما بالك اذا كانت الهيئة المقترحة هى هيئة سياسية تكونت منها  
هيئة الوزارة الحاكمة ؟ .

٥ - أما تشبيه الوفد بجمعية الهلال الأحمر والجمعيات الخيرية  
فهو مع وضوح قفاهته - ووجه الفكاهة فيه - لا يفيدكم في شيء الا أنه  
يسجل عليكم دليلا آخر ضدكم ، وذلك لأن ما تجمعه الحكومة لهذه  
الجمعيات قد صدر فى شأنه قرار من مجلس الوزراء فى أول نوفمبر  
سنة ١٩٣٩ بالترافعة على مذكرة اللجنة المالية جاء فيها بأصرح اللفظ

« أن هذا التحصيل سيكون طبعاً لحساب الحكومة لتوزعه بمعرفة على الهيئات الخيرية » .

٦ - بقي أخيراً قولكم أن هذا المبلغ قد جمع لانشاء مؤسسات باسم مصطفى النحاس - وهو لعمري تجديد في التقليد ، وفي التخليد . وللدرد على ذلك ، يكفي الدليل القل ، بل والتسليم الجدل .

أما الدليل القل - والرسمي - الذي ينهض حجة على عدم صحة دعواك فهو دليل ينفرع الى عدة أدلة ذكرناها من قبل ، وهي :

الفسائم الرسمية التي ذكر فيها صراحة أن التبرعات جمعت لاعانة منكوبي الملايا ، وكذلك مشروع القانون وتقريراً لجنتي المالية بالبرلمان ، بل وقرارات مجلس الوزراء نفسه - وكلها مجمعة على أن هذه التبرعات مخصصة لاعانة المرضى والمنكوبين - وليست لانشاء مؤسسات لتخليد الذكريات ، وتعليم الحرف والصناعات .

بقي الفرض الجدلي ، فهو أيضاً لا يشغى غليلاً . فمع التسليم جدلاً بأن المبلغ جمع لمؤسسات وتخليد ذكريات ، فإن هذه المؤسسات يجب أن تتولى الحكومة انشاءها وهي التي جمعت لها التبرعات . . . . هذا من ناحية أولى ، ومن ناحية أخرى فاني أعترف لرفعتكم ، بأنكم أقدر الناس على الرد على رفعتكم ، إذ أنكم طالبتكم بمصاريف وضبح الحجر الاساسي لهاتين المؤسستين وقد بلغت ١٢٠٠ جنيه قيمة أجور منقولات بالركاب والبضاعة خاصة بالمؤسستين الخيريتين بقنا وأسوان وفاتورة بناء بالحجر الاساسي بمديرية قنا كما جاء في الخطاب الرسمي المشار اليه آنفاً .

وهكذا أجهزت جبهة على كل تدليل ، وكل تضليل .

وبما أن سعادة فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية والشئون الاجتماعية سابقاً مسئول معكم بالتضامن عن الاستيلاء على هذه الأموال إذ أنه بضعة كونه وزير الداخلية والشئون الاجتماعية سابقاً فنتسول معكم بالتضامن عن الاستيلاء على هذه الأموال ، إذ أنه بضعة كونه وزيراً للداخلية ، المهيمن على عملية الاكتتاب للتبرعات قد مكنكم من الاستيلاء على هذه الأموال ، وسهل لرفعتكم سحبها بالطريقة التي اتفق معكم عليها كوزير للشئون الاجتماعية باستخدام وكيل الوزارة المذكورة لهذا الغرض .

فبناء على هذه الأسباب جميعاً .

وعلى ما قررته مجلس الوزراء من أن هذه التبرعات هي أموال حكومية يجب ردها في الحال إلى خزينة الدولة والعمل بكل الوسائل على استردادها ، مع تحميلكم وشريككم سعادة فؤاد سراج الدين باشا مسئولية الامتناع عن ردها فاني باسم الحكومة أطالب برفعتمكم - يرد مبلغ المائة وأربعين ألفا وخمسمائة جنيه مصري الذي استوليتم عليه بسجبه من بنك مصر في يومى ١٥ أبريل و ١٩ أبريل سنة ١٩٤٤ بواسطة حضرة عبد اللطيف بك محمود - فإذا لم ترد هذه المبالغ إلى وزارة المالية في ظرف أسبوع من تاريخ هذا الخطاب فستضطر الحكومة إلى اتخاذ الاجراءات العاجلة باسترداد هذا المال من أموال رفعتمكم وأموال زميلكم بالتضامن بينكما - هذا مع عدم الاخلال بأية اجراءات يكفلها الدستور ضدكما في حالة امتناعكما عن رد هذا المال وإصراركما على اغتياله .

وتفضلوا برفعتمكم بقبول تحياتى .

وزير المالية

( مكرم عبيد )

غير أن رفعة النحاس باشا لم يتم يرد المبلغ إلى خزينة الحكومة رغما من مطالبته بذلك بل عمد إلى ايداع المبلغ المتجمد من التبرعات السالفة الذكر والمبالغ قدره ١٤٠٥٠٠ جنيه في البنك الأهلى المصرى بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بمقتضى إيصال رقم ١٦٨٤٧ باسم رفعتة ولحساب مشروع مؤسستى قنا وأسوان بعد أن استقطع منه مبلغ ٢٩٠ جنيه و ٨٣٥ مليما بدعوى أنه صرف فصلا في المرحلة الأولى من مراحل تنفيذ المشروع .

ولما كان الغرض من التبرعات إنما هو اعانة ومساعدة فقراء مدينتى قنا وأسوان وذلك يستدعى سرعة الحصول على المبلغ لتنفيذ الأغراض التى من أجلها تبرع المتبرعون فقد أصدر دولة الحاكم العسكرى أمرا في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بالاستيلاء على هذا المبلغ ووضعه تحت تصرف وزارة المالية .

## الفصل الثاني

### على هامش لجنة التحقيق الوزارية التي شكلتها وزارة د . أحمد ماهر باشا برئاسة مكرم عبيد باشا \*

في الفصل السابق ، تناولنا بعض ما جاء في لجنة التحقيق الوزارية التي شكلها مجلس الوزراء برئاسة د . أحمد ماهر باشا في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٤ - أي بعد تشكيل الوزارة بمشرة أيام تقريبا - وذلك للتحقيق في تصرفات الوزارة النحاسية الأخيرة ( من ٤ فبراير ١٩٤٢ حتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ) والماسة بنزاهة الحكم \*

ونذكر اليوم جوانب أخرى من هذا التقرير الهام \*

ولا أعتقد أن هناك سابقة في تاريخنا السياسي مثل هذه السابقة ، سابقة تشكيل لجنة تحقيق وزارية تتناول كل أعمال الوزارة السابقة وتشكلها الوزارة القائمة بالحكم : قد يكون قد حدث أن شكلت لجنة تحقيق ما قد تكون وزارة ، وقد لا تكون وزارية للتحقق من حقيقة أمر ما وقمت فيه أو اتهمت بالوقوع فيه إحدى الوزارات السابقة أما أن يشمل التحقيق كل أعمال الوزارة السابقة في كل فترة توليها الحكم فهو - من ناحية - جديد في بابي ، كما أعتقد وكما تسعفتني به معلوماتي التاريخية \*

وهو - أي أمر تشكيل لجنة تحقيق وزارية عامة وشاملة لكل أعمال الوزارة السابقة - أمر خطير للغاية يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار في الحكم ، وإلى زيادة حدة الخلافات والاختلافات بين الأحزاب التي تلي الحكم وبين الشخصيات غير الحزبية التي يمكن أن تكون قد ابتليت بالحكم \*

وبإطلاع على بعض الوثائق البريطانية وباستماعي إلى أقوال من مكرم عبيد باشا ، وبعض أعضاء وزارتي أحمد ماهر باشا وصحبه فهمي

النفاشى باشا تبين لى أن الحكومة البريطانية وممثلها فى مصر لورد كيلرن السفير البريطانى فى مصر كانوا ينظرون الى تشكيل تلك اللجنة نظرة عدائية .

وفى أكثر من مرة ألح تشرشل - رئيس الوزارة البريطانية - على سفيره فى القاهرة أن يحصل على وعد من الملك فاروق ومن وزارته ، بعدم تقديم النحاس باشا للمحاكمة لأنه خدم بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية « ومستحيل أن توافق بريطانيا على محاكمة صديق وحليف لها » .

ولم تكن الحكومة المصرية ولم يكن الملك فاروق بطبيعة الحال ، لتجرؤ ، أو ليجرؤ على مخالفة رغبات تشرشل أو كيلرن ، التى هى - تأدياً ، من جانبنا - بمثابة أوامر لا تقبل المناقشة ، وربما كانت تلك الرغبات - الأوامر - هى التى حالت دون تنفيذ ما رآته اللجنة بعد أن قرر مجلس الوزراء فى جلسته المعقودة فى ١٢ يونيو ١٩٤٥ إحالة تقرير لجنة التحقيق الوزارية الى مجلس النواب ، وذلك طبقاً لنص المادة ٩٦ من الدستور .

● مما يؤخذ على أعمال اللجنة - دون تعرض لتخصيصات أعضائها - أنها كانت متأثرة الى حد كبير بأراء مكرم عبيد باشا ، وقد تجل ذلك جلياً فى صياغة التقرير الذى اتسمت عباراته بالحدة والأسلوب الأدبى فى نفس الوقت ، الذى يتميز بهما مكرم عبيد باشا .

وكان تشكيل اللجنة ذاته مؤدياً الى ذلك فوزير المالية - مكرم باشا - هو رئيس اللجنة ، وطه السباعى باشا ، وزير التموين هو أحد أقطاب حزب الكتلة الوفدية المستقلة الذى يتزعمه مكرم عبيد باشا حتى سكرتير اللجنة الخاص الأستاذ محمد حسين مخلوف المحامى - وقتئذ - بأقسام قضايا الحكومة فمن غلاة المؤيدين لمكرم عبيد باشا وقد وقعت اللجنة فى أخطاء كبيرة ، من بينها - مثلاً ، وعلى سبيل المثال لا الحصر - اهتمامها بالأمر الصغير ، التى ما كان يجب أبداً للجنة تحقيق وزارية بها وزيران ، والنائب العام ، لدى المحاكم الأهلية ، وأحد المستشارين الملكيين الساعدين بأقسام قضايا الحكومة - أن نهتم بها - وذلك على النحو التالى :

● من تلك الأمور الصغيرة - مثلاً - واقعة سفر حرم النحاس باشا ومن معها الى فلسطين وكان المبلغ ، مائة وستين جنيهاً وستمائة مليم واستقلال عثمان محرم باشا ، وزير الأشغال لوظيفته بشراء اطارات لسيارته الخاصة من الاطارات المخصصة لوزارة الدفاع دون أن يدفع ثمنها الا بعد النشر فيها .

● وسكن عبد الفتاح الطويل - وهو أصلا من الإسكندرية وربما لم يكن له سكن خاص في القاهرة - في حلوان على حساب السكة الحديد - وهو في ذات الوقت وزير المواصلات وكذلك مسكنه بالباخرة كريم ، ومن الأمور الدافئة في رأيي • والتي ما كان على اللجنة أن تهتم بها كل هذا الاهتمام وكان يجب عليها إذا ما رأت أهمية لتلك الأمور أن تدع التحقن فيها للجان فرعيه : اسئله عباس أبو علم ، ومحمد زيد مندوية - من أقارب صبرى أبو علم باشا على أقمشة شعبية كانت مفرقة أصلا لمركز منوف وكذلك محابة بعض أنصاره - صبرى باشا - في مقررات السكر وكذلك شحن بطارية العربية الخاصة بابن وزير الدفاع فؤاد أفندي حمدي سيف النصر بورش سلاح الصيانة الملكي باذن تسجيل رقم ٤٢٩٤ ، ٤٨ بتاريخ ٧ أكتوبر والقبعة مائنان وخمسون مليا لاغير ، وكذلك تنكيل ٤ طاسات عجل لسيارة خاصة مملوكة للوزير وقيمة التنكيل ٤٤٣ مليا لاغير •

وقد يكون لتلك الأمور دلالات خاصة رأت اللجنة اتخاذها وسيلة لاثبات تهم جسيمة ، الا أننا كنا نود لو لم تقسم اللجنة بتحقيق تلك المسائل وتسجيلها في تقريرها النهائي • ونستاذن في الوقوف عند بعض أمور جاءت في التقرير لم نركز عليها في الفصل السابق الخاص بذلك التقرير : من بين تلك الأمور ما تعلق بأحمد حمدي سيف النصر ، وزير الدفاع وما نسب إليه من تجاوزات واتهامات •

#### ● اختلاس مبلغ ٢٤٠٧٦٣ جنيهها و١٠٤ مليمات •

جرت وزارة الدفاع الوطنى على ادراج مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانيتها ابتداء من سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، واشتمرت على ذلك في السنوات التالية للصرف منها في شئون المخابرات السرية •

وقد جرى العرف على أن يصرف من هذا الاعتماد المبالغ التى تحتاج إليها المخابرات الحربية ، وذلك بأن يتقدم مدير المخابرات الى الوزير بطلب ما يلزمه منها ، فيحرر شيك بالمبلغ المطلوب باسم الوزير نفسه ، وهو بدوره إما أن يحوله باسم مدير المخابرات ، أو يصرفه بمفرقته ويسلمه اليه نقدا •

وقد احتفظ مدير المخابرات منذ فتح اعتقادات المصاريف السرية بوزارة الدفاع الوطنى بدفتر خاصه فى مكتبه يدون به كل مبلغ يسلم اليه وكذلك المصاريف التى يقوم بصرفها بمفرقته من المبلغ المشار اليه ،

وبذلك يمكنه في أي وقت أن يحصر المبالغ التي صرفت له لحساب المخابرات والجهات التي صرفت إليها .

كما جرى العرف على إيداع مبالغ الاعتمادات السرية في حسابات الوزارة والصرف منها على دفعات عديدة في الشهر الواحد تبعا لدواعي المصلحة العامة وهو عرف مستقر توجبه الأمانة ويقضى به الاحتياط .

والمصاريف السرية ، وإن كانت لاتخضع للقواعد المالية العامة ، إلا أن التصرف فيها يخضع دائما لرقابة معينة ، إذ ليس معنى كونها سرية أن لاتخضع لأية رقابة ، فهي في الواقع جزء من نفقات الدولة العامة ، مخصص لغرض معين ويجب أن تتفق في الغرض الذي خصصت من أجله لا أن يترك التصرف فيها بدون محاسبة أو رقابة .

والمصاريف السرية لوزارة الدفاع الوطني لم تنقرر لها إلا أخيرا لصرفها في شؤون المخابرات السرية .

وفي فرنسا ، يلتزم كل وزير مخصص لوزارته مصاريف سرية أن يقدم حسابا عن تلك المصاريف لرئيس الدولة ، ويجب على الوزراء في نهاية السنة المالية أو عند تركهم مقاعد الحكم أن يقدموا لرئيس الجمهورية كشفا بالمبالغ المنصرفة في الوجوه التي خصصت لها المصاريف السرية ويعتمد رئيس الدولة الكشف المذكور بعد مراجعته ويكلفهم تسليم المتبقى من هذه الأموال أن وجد لمن يخلفهم في الحكم .

وقد كان الاعتماد المخصص لوزارة الدفاع الوطني لاستعماله في المصروفات السرية المتعلقة بتلك الوزارة عن السنة المالية ١٩٤١ - ١٩٤٢ مبلغ عشرة آلاف جنيه وهو نفس الاعتماد الذي كان يخص سسويا للمصروفات السرية ، وقد صرف منه منذ ابتداء السنة المالية المذكورة في أول مايو سنة ١٩٤١ إلى ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ ، أي في خلال مدة أكثر من ٩ شهور مبلغ ٩٠٨٧ جنيهًا و ٨٠٠ مليم بأذن صرف وشيكات عددها ٣٢ .

أي أن الوزير السابق استنفد في يوم واحد هذا المبلغ المفروض أنه إنما تقرر لتكملة باقي السنة المالية .

ويلاحظ أن الوزير السابق كان في هذا التاريخ ( ١ يوليو سنة ١٩٤٣ ) وقبله لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر مريضا ومتقنيا عن عمله ، أي أن جميع الاعتمادات التي صرفت له منذ ابتداء تلك السنة المالية في ١٠-١ مايو سنة ١٩٤٣ ، إنما صرفت له في وقت لم يكن فيه قائما بعمله بالوزارة .



### ● تجاوز ثمان بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه :

وفي ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٣ ، تقدم الوزير السابق بطلب تجاوز في هذه المصاريف السرية بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، وذكر في الطلب الذي تقدم منه أن مبررات هذا الاقتراح انما هي امكان صرف المكافاة المقترحة لتشجيع الجنود على مقاومة التهريب .

وقد وافقت اللجنة المالية على هذا الطلب في ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ووافق مجلس الوزراء عليه في نفس اليوم ( ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ) .

وتسلمه الوزير السابق بأكمله في ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٣ ، بشيك واحد رقم ١٣٨٠١

### ● تجاوز ثالث بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه :

كما تقدم الوزير السابق في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ بطلب تجاوز ثالث في تلك السنة المالية بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه .

ووافقت عليه اللجنة المالية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ .

ووافق عليه مجلس الوزراء في نفس اليوم ( ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٣ )

وتسلمه الوزير السابق مباشرة في ٢ يناير سنة ١٩٤٤ باذن صرف واحد رقم ٧٢٧٧١

### ● تجاوز رابع بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه :

ولما كان الوزير السابق تسلم هذه الاعتمادات بأكملها عقب تقريرها ، ولم تكن السنة المالية قد انتهت بعد ، فانه تقدم في ٨ فبراير سنة ١٩٤٤ بطلب تجاوز رابع بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه علاوة على التجاوزات السابقة ، مبررا هذا الطلب بضرورة صرفه مكافآت تشجيعية لجنسود الجيش ومصبلحتى الحدود وخفر السواحل لتعقب المهربين .

وقد وافقت اللجنة المالية على هذا الطلب في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٤

كما وافق عليه مجلس الوزراء في ١٦ فبراير سنة ١٩٤٤ .

ولم يتأخر الوزير السابق عن تسليمه بإجمعه في اليوم التالي ( ١٧ فبراير سنة ١٩٤٤ ) باذن صرف واحد رقم ١٥٣٦٧ ) .

فيتضح من ذلك ان للوزير السابق حصيل في تلك السنة المالية على

تجاوزات في المصروفات السرية يبلغ مجموعها ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ، أي اثني عشر متلا لجا كان مقررا لها من اعتماد أصلي ، فكانه يستنفد من التجاوزات في شهر واحد مبلغا يساوي ما خصص لوزارة الدفاع الوطني في السنة بأكملها ، وكان تسلم مبالغ تلك التجاوزات فوراً عقب تقريرها .

مليم جنييه

وقد بلغت جملة ما تسلمه مديرو المخابرات

١٢٨٠ ٨٣١

والشئون العامة

١٢٨٧١٩ ١٦٩

فيكون الباقي في ذمة الوزير السابق

وتبين جسامه مسئولية وزير الدفاع السابق ( حمدي باشا سيف النصر ) وخطورة تصرفاته في اعتمادات المصاريف السرية من استعراض ما تم بشأنها في فترة توليه تلك الوزارة وما أدخله في ذمته منها .

● مبلغ ٤٧٤٢٦ جنيها و ١٣٠ مليا من اعتمادات السنة المالية ١٩٤٢ - ١٩٤٣

الاعتماد الأصلي : كان الاعتماد المخصص للمصاريف السرية في تلك السنة مبلغ عشرة آلاف جنيه كالمعتاد إدراجها لها في السنوات السابقة .

تجاوز : ولم يمض على ابتداء السنة المالية شهر ونصف شهر ، ومع أنه لم يكن صرف من الاعتماد الأصلي المخصص للمصاريف السرية سوى ١٥٨٠ جنيها ، فقد تقدم الوزير السابق في ١٨ يولية سنة ١٩٤٢ بطلب تجاوز هذا الربط بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه أي أربعة أمثال الاعتماد الأصلي المخصص للسنة كلها .

وقد وافقت اللجنة المالية على هذا الطلب في ٢٠ يولية سنة ١٩٤٢ .

كما وافق عليه مجلس الوزراء في ٢١ يولية سنة ١٩٤٢ .

وقد تسلمه الوزير السابق بأكمله في ٢٢ يولية سنة ١٩٤٢ .

أي في اليوم التالي مباشرة ، بإذن صرف رقم ٥٤٥٠٦١

ولعل ما تجدر الإشارة إليه ، أنه يصرف النظر عن هذا الاعتماد الإضافي بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه الذي تسلمه الوزير بأكمله مرة واحدة ، فقد تبين من مراجعة حسابات الوزارة أن المبلغ الأصلي للاعتماد ومقداره ١٠,٠٠٠ جنيه كان كافيا لتلبية طلبات الوزارة طول السنة المالية المذكورة ، فقه تسلم منه الوزير أيضا في شهر يولية سنة ١٩٤٢ الذي

تسليم فيه قيمة التجاوز مبلغ ٢٢٠٠ جنيه ، وظل يستلم من الاعتماد الاصل للمصاريف السرية دفعات متعددة في تلك السنة المالية حتى انه استطاع في أبريل ١٩٤٣ وهو ختام السنة المالية أن يحصل منه على مبلغ ٢٤٠٦ جنيهات .

ولم يتسلم مديرو مصالح الوزارة من جملة هذه المبالغ سوى مبلغ ٢٥٥١ جنيهها و ٧٧٠ مليما فيكون ما دخل في ذمة الوزير السابق من اعتمادات هذه السنة مبلغ ٤٧٤٢٦ جنيهها و ١٣٠ مليما .

### ● مبلغ ١٢٨٧١٩ جنيهها و ١٦٩ مليما من اعتمادات السنة المالية ١٩٤٤/١٩٤٣ :

الاعتماد الاصل : كان الاعتماد المخصص للمصروفات السرية في السنة المالية المذكورة مبلغ عشرة آلاف جنيه كالمعتاد .

وقد تسلمه الوزير بأكمله في بدء تلك السنة المالية ، اذ صرف له بشيكين ، أحدهما رقم ٨٩٦١ بمبلغ ١٠٠ ج بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٤٣ والثاني بمبلغ ٩٩٠٠ جنيه بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٤٣ أى أن الوزير السابق ، في تسعة أيام ، قد استنفد الاعتماد المخصص للسنة المالية بأكملها .

### تجاوز اول بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه :

وتقدم الوزير بطلب تجاوز في هذه المصاريف السرية بمبلغ ٥٠٠٠٠ ج في يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٣

وفي نفس اليوم ( ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٣ ) وافقت اللجنة المالية عليه .

وفي نفس اليوم أيضا ( ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٣ ) وافق عليه مجلس الوزراء .

وفي اليوم التالي ( اول يوليو سنة ١٩٤٣ ) تسلم الوزير السابق هذا المبلغ بأكمله أى بمجرد موافقة مجلس الوزراء . اذ صرف اليه باذن صرف رقم ١١١١٧ مؤرخ في اول يوليو سنة ١٩٤٣ .

• تمبلغ ٦٤٠٨٠٠ جنيهها و ٨٠٥ مليارات من اعتماد السنة المالية  
١٩٤٤ - ١٩٤٥

الاعتماد الأصلي : كان الاعتماد المخصص لهذه المصروفات السرية  
١٠٠٠٠ جنيه كالمعتاد .

وقد تسلمه الوزير بأكمله بأذن صرف واحد رقم ١١٥٥٦٢ في  
٢٠ مايو سنة ١٩٤٤ .

تجاوز أول بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه :

تم تقديم الوزير السابق في ٢٣ يوليو سنة ١٩٤٤ بطلب تجاوز في  
هذه المصاريف بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه .

ووافقت اللجنة المالية على ذلك في ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٤

ووافق مجلس الوزراء في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٤

وقد تسلم الوزير السابق المبلغ بأكمله في ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٤ ،  
أي في اليوم التالي لموافقة مجلس الوزراء بشيك رقم ١٤٢٣٠٢

تجاوز ثان بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه :

وقد تقدم الوزير السابق في ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٤ بطلب تجاوز  
بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه بحجة توزيعه لمقاومة التهريب .

ووافقت اللجنة المالية على هذا الطلب في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٤

كما وافق عليه مجلس الوزراء في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

وتسلمه الوزير السابق بشيك واحد رقم ١٤٢٦٢٩ بتاريخ

١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٤

وقد بلغت جملة ما تسلمه مديرو المخازن والمسؤولون العامة  
٩١٩ جنيهها و ١٩٥ مليا . .

فيكون ما بقي في ذمة الوزير السابق ٦٤٠٨٠٠ جنيهها و ٨٠٥ مليارات .

فيتمين من جميع ما تقدم أن وزير الدفاع السابق قد استسلم من اعتمادات المصروفات السرية المخصصة للوزارة خلال الفترة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ المبالغ الآتية :

مليم جنيه	
٧٠٠ -	من اعتماد أصل وتجاوز السنة المالية ١٩٤١-١٩٤٢
١٣٠ ٤٧٤٢٦	» السنة المالية ١٩٤٢-١٩٤٣
١٦٩ ١٢٨٧١٩	» السنة المالية ١٩٤٣-١٩٤٤
٨٠٥ ٦٤٠٩٠	» السنة المالية ١٩٤٤-١٩٤٥
١٠٤ ٢٤٠٩٢٦	

وعقب اقالة الوزارة ، لم يوجد بخزينة وزارة الدفاع من المصروفات السرية سوى ١٦٣ جنيها ، فيكون ما دخل ذمة وزير الدفاع السابق من هذه المصروفات مبلغ ٢٤٠٧٦٣ جنيها و ١٠٤ ملييات .

ومن اعتمادات مصلحة الحدود يقول التقرير :

كان لمصلحة الحدود اعتماد خاص بالمصروفات السرية ، استلم الوزير السابق منه مبلغ ٤٠٠ جنيه بشيكين :

أولهما بمبلغ ٢٠٠ جنيه رقم ٦٤٣٩٧٦ بتاريخ ١٥/١١/١٩٤٣

ثانيهما بمبلغ ٢٠٠ جنيه رقم ٦٢٤١٣٥ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٤٤

ويلاحظ بشأن التجاوزات التي طلبت للمصاريف السرية أنه لا يوجد في الأوراق ما يدل إطلاقا على أن هناك طلبا تقدم من الوزارة من أية جهة تابعة لها يبرر طلب التجاوزات المتعددة التي كان يتقدم بها الوزير السابق ، مع أنه كان يشهر صراحة في كثير من هذه الطلبات إلى أنها مطلوبة كمكافآت تشجيعية لجنود الجيش ومصلحتى خفر السواحل والحدود ، وكان الواجب أن يكون هناك طلب من إحدى المصالح والإدارات التابعة للوزارة يشهر إلى الظروف التي استجبت أو التي تبرر طلب هذه التجاوزات .

ومما يلاحظ أيضا أن اعتماد المصاريف السرية إنما يقصد به تخصيصه للسنة المالية بأكملها ، وأنه إذا كانت هناك حاجة حقيقية لتقرير تجاوز ، فإنه إنما يقصد منه أن يكون في هذا التجاوز ما يكمل حاجة الوزارة طوال السنة المالية ، بينما كان الواقع أن الوزير يقوم بتسليم كل مبالغ التجاوز دفعة واحدة ، وهو تصرف ينفي ما كان يتقدم به من مبررات .

كما يلاحظ أيضا أنه لم تنبئ الأوجه الحقيقية لصرف هذه الاعتمادات . والنايب كما سبق إيضاحه أن أغلب التجاوزات المطلوبة إنما كان بحجة توزيعه كمكافآت تشجيعية لجنسود الجيش ومصلحتي خفر السواحل والحدود ، نظير قيامهم بمكافحة المهربين ولم يشر على ما يدل على صرفها لأحدى المصالح التابع لها هؤلاء الجنود ، مما قد يستفاد منه أن تلك الحجة كانت ظاهرة فقط . . . . . ويؤيد ذلك ما جاء بكتاب مراقبة الميزانية العامة بوزارة المالية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٣ عند طلب تجاوز مبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه في أغسطس سنة ١٩٤٣ لمنح المكافآت التشجيعية بأن ذلك المبلغ إنما كان مفهوما دخوله ضمن التجاوز السابق الذي تقرر في ٣٠ يولية سنة ١٩٤٣ بمبلغ ٥.٠٠٠ جنيه أى لم يصرف من مبلغ الـ ٥.٠٠٠ جنيه مكافأة تشجيعية . كما يؤيد ذلك أيضا ما تبين من أن مصلحة خفر السواحل ظلت شهورا طويلة بعد الحصول على تجاوز المكافآت تطالب بتسليم فيه وكان مصير كل استمجالاتها الحفظ ، كما هو ثابت في ملفات الوزارة .

وفضلا عن مسئولية وزير الدفاع السابق عن الوقائع السابقة إيضاحها سواء من الناحيتين المدنية والجنائية ، التي تستوجب استرداد المبالغ التي أدخلها في ذمته بدون وجه حق ، وتطبيق قانون أحكام العقوبات بقسائها ، فإنه تجدر الإشارة الى مسئولية كل من اللجنة المالية ومجلس الوزراء فيما يتعلق بتجاوز اعتماد المصاريف السرية ، فالنايب أن الاعتماد الأصلي الذي كان يخص كل سنة لم يطرأ عليه تغيير وهو مبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه ، ولو كانت هناك حاجة حقيقية تدعو لتجاوزه لكان هذا الاعتماد قد تمدل من الوجهة الأصلية في السنة التالية له .

فضلا عما يلاحظ من قصور بحث كل من اللجنة المالية ومجلس الوزراء بشأن ما يبرر تقرير هذه التجاوزات ، إذ أنه ثابت أن طلب وزير الدفاع السابق إنما كان يمر في أسرع وقت ، بل ويتم موافقة اللجنة المالية ومجلس الوزراء عليه في أغلب الأحوال في نفس اليوم الذي يتقدم فيه طلبه ، وهو دليل على سوء القصد ومثير للريبة ويؤيد ذلك ما جاء

في مذكرة معالي وزير الدفاع الوطني المرفوعة الى لجنة التحقيق من أنه ٥٠٠٠ علم من أحد حضرات أصحاب المعالي الوزراء أن محمد صلاح الدين بك السكرتير العام الأسبق لمجلس الوزراء كان في شهره مرة من المرات التي وافق فيها المجلس على هذه النجاويزات الضخمة لوزارة الدفاع ، ينهد لها السبيل في وزارة المالية ، كما اتصل بعلمه أن مبلغ ال ٥٠٠٠٠٠ جنيه التي صرفت للوزير السابق في أول يونية سنة ١٩٤٣ قد أرسلت الى منزله بالدقي في أثناء مرضه الطويل ، وهو في حالة لاتسمح له بمباشرة أى عمل ، ومن هنا يتبين مبلغ خطورة تلك التصرفات ، وقد اتضح من الرجوع الى مضابط مجلس النواب أن الوزير السابق تقيب عن حضور الجلسات مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر قبل ذلك التاريخ ، وأنه ظل متغييبا بعد ذلك نظرا لمرضه الذي لم يمنح من أجله اجازة ولم يقرر مجلس الوزراء في خلال تلك الغيبة الطويلة اقامة أحد من الوزراء بدله ، بل انه عندما شفى وعاد الى مباشرة عمله كان أول ما اتجه اليه هو الحصول على تجاوز جديد هو مبلغ عشرة آلاف جنيه ، الذي وافق عليه مجلس الوزراء في ٥ سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

ولذلك فان أقل ما يمكن أن توصف به مسئولية اللجنة المالية ومجلس الوزراء في هذا المبت الخطير بأموال الدولة انها مسئولية ادبية واخلاقية جسيمة ، بل ان مسئولية مجلس الوزراء في ذلك قد ترتفع الى حد الاشتراك مع وزير الدفاع السابق في المسئولية المترتبة على ما قام به من تصرفات في هذه الاعتمادات .

#### ● وعن الاعتمادات الخاصة والوزير بدأ التقرير يتحدث عن اعتماد الصحراء الغربية .

وافق مجلس الوزراء في ٢١ يولية سنة ١٩٤٢ على اعتماد مبلغ ٥٠٠٠ جنيه يؤخذ من اعتماد الطوارئ الخاص بالميزانية ويحول الى وزارة الدفاع لتصرف منه في تموين واعانة المهاجرين بالصحراء الغربية ، وقد تسلمه وزير الدفاع السابق على دفعات ابتداء من ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الى ١٧ ابريل سنة ١٩٤٣ .

ومما يجدر ذكره بشأن هذا الاعتماد الاشارة الى تاريخ رحلات الوزير السابق في الصحراء الغربية ، اذ انه سافر الى برج العرب في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ وإلى الحمام في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، وإلى جانتليس في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، ومن مقارنة تاريخ هذه الرحلات بتاريخ استلام المبالغ ، يتضح جليا أن الوزير السابق تسلم مبلغ

١٠٠٠ جنيه فقط قبل هذه الرحلات ، أما الباقي وقدره ٤٠٠٠ ج فإنه قد تسلمه بعد الانتهاء من الرحلات المتقدم ذكرها .

والاعتماد السالف الذكر اعتماد خاص لغرض معين وطبقا للتعليمات المالية يجب تقديم المستندات المؤيدة للصرف في التسنون المرصد لها الاعتماد مع وجوب اتباع القواعد المالية في الصرف وذلك بعمل مناقصات في حالة المشتري ومحاضر لجان في حالة صرف اعانات مالية أو مهمات .

ولكن وزير الدفاع السابق بصد تسلمه هذا الاعتماد بأكمله ، لم يقدم للوزارة أى مستند يدل على الجهة التى صرف فيها .

### ● وعن اعتماد معتقات السرو والعياط :

وافق مجلس الوزراء على اعتماد جملة مبالغ في تواريخ مختلفة للصرف منها على معتقات السرو والعياط ، والمبالغ لم تتجاوز أحد عشر ألف جنيه .

وهذه المبالغ بأكملها قد صرفت بشيكات وأذون لوزير الدفاع السابق بناء على طلبه عقب تقريرها مباشرة .

والمبالغ المذكورة يجب أن يتبع في صرفها النظم المالية ، وتقدم عنها المستندات الدالة على الصرف طبقا لما سبق إيضاحه .

ولكن لم تقدم للوزارة مستندات الا عن مبلغ ٦٨١٨ جنيهها و ٦٣٦ مليا والباقي وقدره ٤١٨١ جنيهها و ٣٦٤ مليا ، لم يقدم وزير الدفاع السابق عنه أى مستند يدل على أوجه صرفه .

### ● اعتماد اعانة المناطق الصحراوية :

صدر قانون رقم ٣٥ فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ بفتح اعتماد خاص بميزانية مصلحة الحدود بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه لاعانة أهالى المناطق الصحراوية .

وقد جاء فى تقرير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ عند مناقشة مشروع هذا القانون ما يأتى :

« وقد استفسرت اللجنة المالية عن مفردات هذا الاعتماد ، فأدلى حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الدفاع الوطنى بالبيانات الآتية :  
« مخصص الاعتماد لشراء نحو ٣٥٠٠ أردب من الجبوب و ٤٠٠٠ متر من الأقمشة و ٣٠ طنا من السكر والباقي احتياطي لمصاريف النقل



والتوزيع وشراء شاي وغيره من الضروريات • وقد وافقت اللجنة على فتح هذا الاعتماد على أن يكون الشراء بواسطة وزارة الدفاع الوطنى والتوزيع بواسطة موظفيها بحيث تشمل الواحات الداخلة والخارجة والبحرية والفرافرة ومنطقة البحر الأحمر وسيناء والصحرى الغربية وغيرها من المناطق الأخرى التابعة لمصلحة الحدود •

وقد قامت الوزارة بشراء أقمشة وحبوب وسكر ٥٥٠ الخ ٥٥٠ خصما من الاعتماد المقرر •

غير أن وزير الدفاع السابق طلب مبلغ سبعة آلاف جنيه من هذا الاعتماد وقد صرف اليه بناء على أمره مبلغ ٥٠٠٠ جنيه فى ٨ أبريل سنة ١٩٤٤ ومبلغ ٢٠٠٠ جنيه فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ ولم يقدم الوزير السابق للوزارة أى مستند يدل على التصرف فى المبلغ الذى استلمه فى القرض الذى طلب من أجله الاعتماد •

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى تاريخ سفر الوزير السابق فى رحلات الواحات الجنوبية ومنطقة البحر الأحمر ، وكانت على الوجه الآتى :

- من ١٩٤٤/٢/٢٠ الى ١٩٤٤/٢/٢٥ واحتى الخارجة والداخلية
- من ١٩٤٤/٣/١٥ الى ١٩٤٤/٣/١٨ واحتى البحرية والفرافرة
- من ١٩٤٤/٨/١٤ الى ١٩٤٤/٨/١٩ منطقة البحر الأحمر •

ويتضح من مقارنة تاريخ هذه الرحلات بتاريخ صرف المبالغ التى طلبها الوزير السابق من هذا الاعتماد أن تسلمه لها إنما كان بعد انتهاء رحلتى الواحات الخارجة والداخلية والبحرية والفرافرة بأكثر من شهر وكان قبل ابتداء رحلة منطقة البحر الأحمر بنحو أربعة أشهر •

وعن التطبيق القانونى لكل تلك الاعمال :

أولا - من الوجهة المدنية :

تنضى المادة ١٤٥ من القانون المدنى ، بأن من أخذ شسيتها بغير استحقاق وجب عليه رده ، وثابت من جميع ما تقسّم أن المبالغ التى استلمها وزير الدفاع السابق إنما هى مبالغ مخصصة لقرض معين ، وطالما أنه لم يقدم الدليل اللازم لاثبات انفاقها فى القرض الذى خصصت من أجله ، فإنه يعتبر ملزما بردها لاستيلائه عليها فى هذه الحالة بدون وجه حق •

## ثانيا - من الوجهة الجنائية :

تقضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات بأن كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المنوطين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو إخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التى فى عهده أو من الأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود أو اختلس شيئا من الامتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن .

ولا يشترط فى تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات الخاصة بالاختلاس الذى يقع من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة أن تكون وظيفة المختلس الأصلية هى التحصيل أو حفظ الودائع أو القيام بأعمال الصيرفة بل يكفى أن يكون ذلك جزءا من وظيفته أو يكون من مقتضيات أعمال وظيفته .

والصرف طبقا لنص تلك المادة أو الشخص المنوط به حساب نقود أو أمتعة هو كل شخص مكلف بمقتضى وظيفته تسلم نقود أو أشياء أخرى لحفظها وانفاقها أو توزيعها فى الوجوه المقررة لها .

فإذا كان من مقتضيات الوظيفة أن يتسلم الموظف ( أو الشخص ذو الصلة العامة ) نقودا لانفاقها فى شئون معينة أو توزيعها فى وجوه مقررة لها ، فلم ينلفها فى تلك الشئون أو لم يوزعها فى تلك الوجوه التى قررت لها وأرصدت عليها بل استولى عليها لنفسه أو لغيره ، فإنه يعد مختلسا لها فى حكم المادة ١١٢ عقوبات باعتبار أنه بوصفه شاغلا لتلك الوظيفة وبسببها يتسلم هذه النقود التى تصرف باسمه دائما طبقا لما قضى به النظام المالى ، وذلك لينفقاها بعدئذ فى شئون أو وجوه معينة ، فهو بذلك يؤدى عملية صيرفة هى من مقتضيات وظيفته وتقع فى اختصاصها بالفعل وعلى الأقل يؤدبها بسبب تلك الوظيفة وإن لم يكن فى الأصل صرفا .

وإنه وإن كان الأصل أنه يجب لاعتبار التسليم بمقتضى الوظيفة أن يكون الأمين مختصا بتسليم النقود طبقا للقوانين واللوائح ، إلا أنه ليس من الضروري أن يكون قد صدر قانون خاص أو وضعت لائحة إدارية بذلك بل يكفى أن يجرى به العمل تطبيقا لقانون عام منظم لمصارف المال كالميزانية ، أو تنفيذ لقرارات الاعتمادات الإضافية ، متى كان من شأن

هذا التطبيق أو التنفيذ أن أصبح ذلك الموظف هو المتولى بالفعل أمر هذه الأموال .

وقد قضى بأنه يكفي أن يكون الموظف قائما بعملية تسلم الأموال طبقا لما جرى به العمل بحسب ترتيب توزيعه وبموجب الصفة الفعلية وطبيعة الأعمال المنوطة بالموظف .

وهذا النظر لا يقوم على مجرد اعتباره صرافا بالفعل لأن الصراف بالفعل قد لا يكون موظفا بل من أتباع الصراف الموظف كإبنه أو سكرتيره الخاص أو قد يكون موظفا ولكن وظيفته لا تقتضى أن يقوم بتسليم نقود لانفاقها أو توزيعها ففي مثل هذه الصور قد لا يعتبر صرافا فى حكم تلك المادة .

أما إذا كان من شأن وظيفته أن يكون هو الذى يتسلم تلك الأموال ويصرفها باسمه وبوصفه وجرى بذلك العرف المالى ونظام العمل كما قضت طبيعة تلك الأموال والمالة فى تخصيصها بالميزانية أن توضع فى يد الموظف الأعلى ليتولى انفاقها بنفسه فهو يعتبر فى شأنها صرافا فى حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات - ولو لم يكن كذلك فى الأصل - متى كان قد تسلمها لينفقها فى شئون معينة أو يوزعها فى وجوه مقرر لها - فإذا هو لم يفعل وأضافها لنفسه أو لغيره واختلسها فانه يقع تحت طائلة العقاب طبقا لتلك المادة بوصفه « منوطا بحساب تلك الأموال » .

وبتطبيق ما تقدم على الوقائع السابق ذكرها ، يتضح أن وزير الدفاع السابق قد ارتكب ما يأتى :

**أولا :** اختلس مبلغ ٢٣٩٨٦٣ جنيهها و١٠٤ مليون من قيمة الاعتمادات التى خصصت لمصاريف الوزارة السرية فى المدة من ٦ فبراير سنة ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها .

**ثانيا :** اختلس مبلغ ٤٠٠ جنيه من اعتمادات المصاريف السرية بمصلحة الحدود فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ اذ استولى عليها لنفسه ولم يثبت مراعاته العرف والقواعد المتبعة بشأنها .

**ثالثا :** اختلس مبلغ ٥٠٠٠ جنيه قيمة اعتماد اعانة المهاجرين بالصحرى الغربية اذ استلمه على دفعات ابتداء من ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ الى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٣ ولم يقدم للوزارة عنه أى مستند يثبت اوجه الصرف فى هذا الاعتماد طبقا للقواعد المالية المقررة .

وأما : اختلاس مبلغ ٤١٨١ جنيهها و٣٦٤ مليما باقى قيمة اعتمادات  
قررها مجلس الوزراء فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ و٢٤ فبراير سنة ١٩٤٣  
و٢٧ مايو سنة ١٩٤٣ و٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ و٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤  
و٢٥ يولية سنة ١٩٤٤ ومجموعها ١١ ألف جنيه لمصاريف معتقات السرو  
والعياط ولم تقدم مستندات الا عن مبلغ ٦٨١٨ جنيهها و٦٣٦ مليما .

مخلصا : اختلس مبلغ ٧٠٠٠ جنيه من قيمة الاعتماد الذى صدر  
به القانون رقم ٣٥ فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٤٤ وذلك فى ٨ أبريل سنة  
١٩٤٤ بالنسبة لمبلغ ٥٠٠٠ جنيه وفى ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٤ بالنسبة  
لمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ولم تقدم أية مستندات تدل على صرف ما تسلمه طبقا  
للقواعد المالية فى القرض الذى طلب من أجله الاعتماد .

فتكون جملة المبالغ التى أدخلها فى ذمته ٢٥٦٤٤٤ جنيهها و٤٦٨  
مليما .

### ★★★

والأفعال سالفة الذكر ينطبق عليها حكم المادة ١١٢ من قانون  
المقوبات كما أنه ينطبق عليها أيضا حكم المادة ١١٨ التى تنص على أن  
كل موظف أدخل فى ذمته باى كيفية كانت نقودا للحكومة أو سهل لغيره  
ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع .

الا أن المادة ١١٢ كقيلة يرد المبالغ المختلسة فضلا عن الغرامة  
والعقوبة المشددة التى وضعتها لجريمة الاختلاس . . . . .

وقد جاء فى التقرير رقم ( ٢٧ ) عن المبالغ التى تسلمها وزير الدفاع  
السابق مما خصص للترفيه عن جنود الجيش :

تقوم ادارة الشئون العامة بوزارة الدفاع الوطنى بصرف بعض مبالغ  
للترفيه عن جنود الجيش المصرى ، وبعض هذه المبالغ مما يرد البها  
من تبرعات .

وكان ما خصص للترفيه عن الجنود المصريين من فبراير سنة ١٩٤٢  
الى أكتوبر سنة ١٩٤٢ مبلغ ٣٣٦٨ جنيهها و٣٤٥ مليما ، وجملة ما صرف  
منه فعلا للترفيه عن الجنود مبلغ ١٨٤٩ جنيهها و٦١١ مليما ولكن الوزير  
السابق تسلم من هذا المبلغ ١٤١٦ جنيهها و٢٩١ مليما ، وذلك بموجب  
إيصالين بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٢ موقعا عليهما من امام سلطان أفندى  
سكرتير وزير الدفاع الوطنى وموقعا منه عليهما أيضا بأنه قد تسلم

هذا المبلغ حضرة صاحب المعالي الفريق أحمد حنبلى سيف النصر باشا  
وزير الدفاع الوطنى » .

وقد صرف من المبلغ الذى تسلمه وزير الدفاع السابق مبلغ ٨٠  
جنيها لجنود السودان أما الباقي وقدره ١٣٣٦ جنيها ٢٩١ مليا فانه  
لدى وزير الدفاع السابق ، ولم يثبت انه قد صرف فى الأوجه  
المخصصة له .

ولما كانت المادة ١٤٥ من القانون تقضى بأن من أخله شيئا بغير  
استحقاق وجب عليه رده ، فان وزير الدفاع السابق يعتبر ملزما برد هذا  
المبلغ الذى استولى عليه بدون وجه حق .

ولما كانت المبالغ المخصصة للترفيه عن الجنود انما تعتبر نقودا  
مملوكة لوزارة الدفاع الوطنى بصرف النظر عن اعتبار أغلبها واردا بطريق  
التبرع : ان ذلك انما يقصد منه تخصيصها لغرض معين فقط ، ولما كان  
استيلاء الوزير السابق على المبلغ الذى قبضه بدون أن يثبت صرفه فى  
الأوجه التى خصص من أجلها يجعل ذمته ملتزمة به . وتقضى المادة ١١٨ من  
قانون العقوبات بأن كل موظف أدخل فى ذمته بأى كيفية نقودا للحكومة  
أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالسجن من ثلاث سنين  
الى سبع ، فان ما قام به ينطبق عليه النص السالف الذكر .

وفضلا عن ذلك فان المادة ٣٤١ من قانون العقوبات تقضى بمعاينة  
كل من اختلس أو بدد مالا سلم اليه بطريق الأمانة بالحبس ، والواضح  
أن هذا المبلغ اذا كان قبضه وزير الدفاع السابق لغرض الترفيه عن  
الجنود ، فان ذلك عن طريق الأمانة ويجب أن يثبت صرفه فى هذه  
الأوجه ، والا انطبق عليه نص المادة المذكورة .

وقد اهتم التقرير بأمين عثمان باشا باعتباره الواسطة القوية بين  
النحاس باشا والسفارة البريطانية وقد جاء فى التقرير عن استغلال أمين  
عثمان باشا :

كان لاستغلال أمين باشا عثمان لوظيفته مظاهر شاذة :

١ - تكوين شركة للاستيراد والتصدير المسماة ( الشركة المصرية  
للتجارة ) وقد مر تكوين هذه الشركة بمراحل تنطوى على سلسلة فذة من  
استغلاله لسلطته فى الوزارة النحاسية ، سواء كرئيس لديوان المحاسبة،  
أو كوزير للمالية - وقد بلغ به هذا الاستغلال الى الجمع بين منصبه

الرسمي وبين الاتجار بنصيب يبلغ ٥٠٠ سهم في شركة تجارية لشئون الاستيراد والتصدير الحاضرين من الناحية الرسمية لاختصاص وزير المالية .

٢ - التصريح لشركته بصفقات ضخمة من صفقات التصدير والاستيراد ، خصوصا وأنه لم يكن يتم تكوين هذه الشركة حتى عين أمين باشا وزيرا للمالية وهي الوزارة المختصة بشئون التصدير والاستيراد .

٣ - تعيين المسيو كاسترو عضو مجلس إدارة هذه الشركة والمساهم فيها بخمسمائة وخمسين سهما عضوا بلجنة التصدير بوزارة المالية بقرار من وزير المالية ( أمين عثمان باشا ) ، وبهذا أصبح للشركة في الحكومة مثلالا مساهمان في أرباحها ٠٠ هما أمين عثمان باشا الوزير ٠٠٠ وجناب المسيو كاسترو عضو اللجنة الحكومية والتاجر ٠٠٠

٤ - اصطحاب أمين عثمان باشا لأعضاء مجلس إدارة شركته في رحلة رسمية قام بها إلى فلسطين ، بصفته وزيرا للمالية ، لتنظيم العلاقات الاقتصادية وترويج التجارة بين البلدين ، حيث سافر معه المسيو كاسترو وفرغلي باشا والخواجة جورج دياب وغيرهم ، مما كان محل دهشة ولفظ كثير من الأوساط والهيئات والتجار هنا وهناك .

٥ - صعود تعليقات إلى مصلحة الجمارك بأمر من أمين عثمان باشا على لسان محسوبة الأستاذ محمد حشمت بأعفاء المسيو كاسترو ومن معه من تفتيش علبهم عند الذهاب إلى فلسطين والعودة منها .

٦ - احتكار شركة أمين عثمان باشا ، ممثلة في شخص المسيو كاسترو ، لجميع اطارات الكاوتش المستولى عليها في جميع العواقر الجمركية ومخازن الاستيداع مما أدى إلى احتجاج شركات الكاوتش وإلى تساؤل السفارة البريطانية عن حكمة تمييز كاسترو عن غيره من تجار الكاوتش .

٧ - تحايل أمين عثمان باشا على منح الجنسية المصرية للمسيو كاسترو متحديا في ذلك جميع الاعتبارات القومية ورأي الجهات الادارية ارضاء لشريكه وخمعة لشركته .

٨ - استئثار شركة أمين عثمان باشا بكميات هائلة من الاقمشة القطنية والصوفية من شركة النزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، وقد باغت

هذه الكميات في سنة ١٩٤٤ جدا كبيرا ، تجاوز ما حصلت عليه الشركات الأخرى . ولهذا التمييز وللتفضيل حكمته ، وهي أن شركة أمين باشا تتولى مد شركة الفزل والنسيج بما تحتاجه من اطارات الكاوتش وقد بلغ ما تسلمته شركة الفزل من الاطارات في عام ١٩٤٤ - ٣٥٠ اطارا خارجيا و ٢٥٠ اطارا داخليا . . . هذا فضلا عن أن شركة أمين باشا هي شركة وزير المالية . . .

علمه هي مظاهر اتجار أمين عثمان باشا بوظيفته ، ومدى خدماته لشركائه وشركته ، وفيما يلي تفصيل لوقائع هذا الاستغلال والاتجار الحكومي :

وعن شركة أمين عثمان باشا ( تريدكو ) جاء في التقرير ، ان فضيحة الشركة تتناول ثلاث مراحل . وعن المرحلة الأولى جاء في التقرير :

وهي تنطوي على سلسلة فلة منقطعة النظير من أوزار استغلال أمين عثمان باشا الفاضح لسلطته في الوزارة النحاسية - سواء كرئيس لديوان المحاسبة في أول الأمر ، أو كوزير للمالية فيما بعد - وفي سبيل ماذا هذا الاستغلال . . . في سبيل الجمع بين منصبه الرسمي وبين الاتجار بتصيب يبلغ ٥٠٠ سهم في شركة تجارية صرفة للشئون الاستيراد والتصدير . . . الخاضعتين من الناحية الرسمية الحكومية لاختصاص وزير المالية بالوزارة . . .

بل تنطوي الفضيحة على ما هو أكثر من هذا ، وأخطر من هذا ، وهو التحايل الرسمي الشائن على إخفاء اشتراك أمين باشا بخمسائة سهم في الشركة المذكورة - كما يتضح هذا التحايل من التوسية الرسمية الخاص بالشركة والذي عرض على مجلس الوزراء النحاسي لاستصدار مرسوم تكوين الشركة المذكورة .

وتبدأ حلقة هذا الإخفاء في ١٣ يولية سنة ١٩٤٢ حين ربح اسم أمين عثمان باشا من الملف الملقم لمجلس الوزراء بأسماء أعضاء مجلس ادارة ( الشركة المصرية للتجارة ) مع استمرار عمله بالشركة ومساعدته لها بنفوذ من وراء الستار بصفته مساهما فيها ، فضلا عن مساهمة السيدة حرمه في الشركة بخمسين سهما أخرى . فلم تكد تمضي مدة على تقديم عقد تأسيس الشركة وقانونها النظامي الى وزارة المالية لتبجتها ادارة الشركات ولجنة قضايا الحكومة حتى نفذ صبر المساهم الكبير ( أمين باشا ) ولم يطق بظه وتأخر زميله كامل صدقي باشا في اعداد العدة لاستصدار مرسوم تكوين الشركة ، فلم يكن من أمين باشا الا أن أرسل لكامل باشا

بتاريخ ٢٣ يولية سنة ١٩٤٢ ورقة بخطه وتوقيعه يقول فيها - على طريقته الخاصة ٠٠ ما يأتى بالحرف الواحد :

« مرسوم الشركة من فضل معاليكم » ٠٠

أمين عثمان

٢٣ يوليو ١٩٤٢

وهكذا لم يتورع أمين باشا عن أن يستغل نفوذه على هذه الصورة الصارخة وبهذه الجراءة الفذة ٠٠٠ يستغله لخدمة الشركة التجارية المحضمة المؤلفة خصيصا للاستيراد والتصدير والتي يساهم فيها بذلك النصيب الكبير من الأسهم .

ولكن جراءة أمين باشا لا تعرف الحدود ، والقيود ، واستهتاره - الذى عرفه الناس فى تصريحاته وبياناته الرسمية - هو فى نظره موضع الفخر والتحدى ٠٠٠ وهكذا لم يكد يصل الى غرضه السابق ، ويبنى دور عرض أمر استصدار مرسوم تكوين الشركة على مجلس الوزراء - كما أراد أمين باشا فكان له ما أراد ، حتى أعد العدة للخطوة التالية الأوضح من سابقتها - خطوة اخفاء مساهمته الفعلية فى أسهم الشركة ، تفاديا لنشر علاقته بهذه الشركة ، فى المرسوم الذى سيصدر وينشر حتما فى الوقائع الرسمية ، والذى يتضمن أسماء حضرات المساهمين .

ومن ثم أقدم على تحايل ، دون أن يكلف نفسه عناء اخفاء الورقة التى تحمل الدليل ٠٠٠ واذا بالدوسيه الذى عرض على مجلس الوزراء النحاسى وانتهى منه المجلس الى استصدار مرسوم الشركة فعلا فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٢ - يضم فى باطنه الدليل فى صورة ورقة مطبوعة على الآلة الكاتبة الانجليزية قسمت الى مجلس الوزراء مضمونة أسماء حضرات المساهمين ونصيب كل منهم من أسهم الشركة المحظوظة ٠٠٠

واذا بالورقة المذكورة - الباقية فى الدوسيه حتى الآن - تتضمن بين الأسماء الواردة فيها اسمى كل من أمين عثمان باشا - وأمام اسمه ٥٥٠ سهم - ومحمد فرغلى باشا - وأمام اسمه ٥٥٠ سهم - ثم اذا بالقلم يجرى على اسم أمين باشا واسمه بالحذف ٠٠٠ ثم يجرى على رقم أسهم فرغلى باشا بالتعديل ، فيشطب ال ٥٥٠ سهم الخاصة به ويكتب فوقها - وبدلا منها - بالخط الانجليزى الواضح رقم ١٠٥٠ سهم أى مجموع نصيب فرغلى باشا وصديقه الحميم المستتر أمين عثمان باشا ٠٠٠ ٩٩

وخرجت الورقة الفذة من مجلس الوزراء - بعد الاقرار - بهيئتها هذه ، وبقيت فى الدوسيه حتى الآن بهيئتها هذه ٠٠٠ تحمل طابع فساد



المعهد على وجه العموم . ودليل هذه الفضيحة المالية الخطيرة على وجه  
التخصيص . . . . .

ثم صدر مرسوم تكوين الشركة وهو خلو في الظاهر من أية إشارة  
الى مساهمة أمين باشا بخمسمائة سهم أو حتى بسهم واحد ، ولم يبق  
فيه الا اسم السيدة المحترمة حرمه ونصيبها البالغ خمسين سهما فقط  
• لا غير •

ولعل من أبلغ دلائل التحايل والتضليل أن أسهم أمين باشا لم  
تضف حتى الى أسهم السيدة حرمه وإنما أضيفت الى شخص آخر لا يحمل  
اسم الأسرة - هو فرغل باشا - لكي لا يبقى في وسع أى انسان لم تصل  
يده الى النوسية الوزارى ، أن يكشف الصلة التى بينهما ، وذلك  
التضليل الخطير •

وعن المرحلة الثانية جاء فى التقرير :

تكونت الشركة اذن ، وأصبح لها كيان رسمى ، فلم يبق الا أن  
يتابع أمين باشا سلسلة خدماته لها ، بل خدماته لنفسه باعتباره مساهما  
بتصيب كبير فى أرباحها •

وفى تلك الأثناء تولى أمين باشا وزارة المالية ( فى مايو سنة ١٩٤٣ )  
وهى الوزارة المشرفة على شئون الاستيراد والتصدير ، فلم تكد تمضى  
أيام حتى بدأ - فى نفس الشهر - سبل التصريحات لشركته المحظوظة  
بصفقات ضخمة من صفقات التصدير ، منها تصدير عشرين ألف بطانية  
( صوف مع قطن ) ومئات الأطنان من المواد الأخرى كالكتان والقطن الطبي  
والنخالة والبودرة والحناء وآلاف الأزرار الصدفية وأطنان الدوبارة  
( فضلا عن الانجار الواسع فى الكاوتشى ، الذى أوردناه فى تقرير آخر ) •

ثم جاء ديسمبر سنة ١٩٤٣ ، فإذا بمعالیه لا يرى محظورا من أن  
يصدر قرارا بتعيين المسيو شارل كاسترو - عضو مجلس ادارة الشركة  
والمساهم فيها بخمسمائة وخمسين سهما - عضوا بلجنة التصدير الحكومية  
الرابعة ، وهو العضو الوحيد من غير الموظفين فى لجنة التصدير •

وهكذا أصبح للشركة فى الحكومة بدل الممثل الواحد ممثلان  
مساهمان فى أرباحها ، هما معالى أمين عثمان باشا الوزير وجناب المسيو  
كاسترو عضو اللجنة الحكومية الرباعية المختصة بهذه الأمور . . . ولم يك  
الأخير يعين فى اللجنة حتى صدر للشركة - فى نفس ديسمبر سنة  
١٩٤٣ - ترخيص بتصدير ١٠ أطنان قطن طبي و ٣٥ طن بودرة تلك  
... الخ ... كما هو مبين بالكشف المرفق •

فلم يكن غريبا بعد هذا أن تتضاعف أسعار أسهم الشركة ويتوالى صعودها .

#### المرحلة الثالثة :

ثم جاءت المرحلة الثالثة .. ويا لها من مرحلة ..

فقد رأى أمين باشا بنشاطه المعهود أن يسافر الى فلسطين لتنظيم العلاقات الاقتصادية وترويج التجارة بين البلدين ، فلم يتردد في أن « يستأنس » بأراء أعضاء مجلس إدارة شركته الموقرة في مقاضاته هناك مع القطر الشقيق ...

فما أسرع أن سافر أيضا الى فلسطين حضرات ... المسيو كاسترو وفرغلي باشا والخوجا جورج دياب وغيرهم ... كي يزودوا شريكهم وزير المالية بنصائحهم الثمينة لنفعه ونفعهم ... فكان ذلك محل دهشة ولطف كثير من الأوساط والهيئات والتجار هنا ... وهناك .

وعن تحايل أمين عثمان باشا لمنح الجنسية المصرية للمسيو كاسترو وكان طلب المسيو كاسترو قد رفض من قبل لأسباب قومية جاء في التقرير « كان كاسترو ايطاليا ولم يسبق للدولة المصرية أن منحت جنسيتها لأحد أعدائها أو أعداء حلفائها في أثناء اشتباكها في حرب معها » .

ومن ملف شارل سلامون كاسترو نختار تلك المذكرة التي كتبها رئيس قلم الجنسية في وزارة الداخلية في ١٢ مايو ١٩٤٢ .

« استدعاني اليوم حضرة صاحب السعادة وكيل الوزارة وعرفني أن ملف الجنسية الخاص بشارل سلامون كاسترو قد أعيد اليه من مجلس الوزراء ، وطلب اليه الأستاذ ثابت بك سكرتير عام مجلس الوزراء المساعد تحضير المذكرة ومشروع المرسوم بمنح الطالب المذكور الجنسية المصرية على اعتبار أن حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية قد أمر بذلك .

ولما كانت لا توجد تأشيرة كتابية على مذكرة هذه الوزارة من حضرة صاحب المقام الرفيع الوزير بهذا ، فقد كلفني سعادة وكيل الوزارة بالتوجه الى حضرة السكرتير العام المساعد لاستيفاء ذلك ، وعلى الأخص لأن المذكرة التي تكتب لمجلس الوزراء ستكون مشتملة على الأسباب التي تدرر استثناء هذه الحالة بالذات وتجعل منح الطالب الجنسية المصرية أمرا واجبا تمليه المصلحة القومية ( خلافا لما ورد في مذكرة الوزارة ) .

وعلى ذلك انتقلت ومعني ملف الجنسية المذكور الى مكتب السكرتير العام المساعد لمجلس الوزراء وأبلغته ما طلبه سعادة الوكيل فلهذه من حضرته أن رفعة الوزير لم يصلر له أمرا بذلك وإنما كلفه حضرة صاحب

المعالى أمين عثمان باشا الاتصال بوزارة الداخلية لتحضير المذكرة ومشروع  
المرسوم على اعتبار أن رفعة الوزير موافق ثم إرسال الأوراق لمعالیه لتتولى  
عرض الموضوع على حضرة صاحب المقام الرفيع .

وعدت فعرضت الأمر على صاحب السعادة الوكيل فامر بتحرير  
مذكرة بكل ما حدث وعرضها مع الملف على حضرة صاحب العزة مدير  
ادارة الجوازات والجنسية .

وهكذا يتضح من هذه المذكرة الرسمية :

أولاً : أن أمين عثمان باشا لى يتوصل الى تنفيذ غرضه لمصلحة  
صديقه كاسترو ، لم يتورع عن اللجوء الى المداورة بإفهام حضرة سكرتير  
عام مجلس الوزراء المساعد أن رفعة وزير الداخلية قد وافق على منح  
الجنسية للمسيو كاسترو - وذلك توصل الى جعل السكرتير العام يعتمد  
على هذه الموافقة المزعومة - فينفذ الأمر الذى أصدره اليه أمين باشا فى  
نفس الوقت ، والذى كلفه فيه بالاتصال بوزارة الداخلية لتحضير المذكرة  
ومشروع مرسوم منح مسيو كاسترو الجنسية المصرية ... ثم إرسال  
الأوراق لمعالیه ليتولى عرض الموضوع على حضرة صاحب المقام الرفيع .

ثانياً : فلم يتردد السكرتير العام المساعد فى تصديق رواية أمين  
باشا عن موافقة النحاس باشا ، وبناء على هذا طلب حضرته من وكيل  
وزارة الداخلية تحضير المذكرة ومشروع المرسوم ... ولكن وكيل الوزارة  
كان حريصاً فانتابه الشك فى صحة موافقة رفعة وزير الداخلية ، نظراً  
لأنه كانت لا توجد تأشيرة كتابية على مذكرة الوزارة من حضرة السكرتير  
العام المساعد لاستيفاء ذلك ، وعلى الأخص لأن المذكرة التى تكتب لمجلس  
الوزراء ستكون مشتملة على الأسباب التى تبرر استثناء هذه الحالة  
بالذات ... الخ ...

ثالثاً : فانتقل حضرته فعلاً الى السكرتير العام ... وهنا فقط  
انكشفت حقيقة المور الذى لعبه أمين باشا بجرأته المتعادة ... فعاد  
حضرته وعرض الأمر على سعادة الوكيل فامر بتحرير مذكرة بكل ما حدث  
وعرضها مع الملف على حضرة صاحب العزة مدير ادارة الجوازات  
والجنسية .

وهنا ... هنا فقط ، وبعد أن انكشفت أصبح أمين باشا سافرة  
كتب سعادة حسن فهمى رفعت باشا وكيل الداخلية على ذيل المذكرة  
السابقة التأشيرة البليغة التى نثبثها هنا بنصها :  
« يعد مشروع مرسوم ويرسل الى معالى أمين عثمان باشا بناء على  
طلبه » .

( وكيل الداخلية )

وهكذا أثبت وكيل الداخلية بخطه - وفي مذكرة رسمية - تدخل وتوسط ومداورة أمين عثمان باشا ٠٠٠ بل سعيه الحثيث بكل الوسائل لخدمة صديقه كاسترو ٠٠ ولو رغم أنف الفتاوى والقوانين ٠٠٠ بل رغم أنف السوابع ٠٠٠ والاعتبارات القومية ٠٠٠ والضرر المحقق للدولة ٠٠٠ كما جاء بالحرف الواحد في مذكرة حضرة مدير ادارة الجنسية التي أثبتنا نصها فيما سبق ٠

وقد أمر سعادة وكيل الداخلية حضرة رئيس قلم الجنسية بتحرير مذكرة بكل ما حدث وعرضها مع الملف على حضرة صاحب العزة مدير ادارة الجوازات والجنسية ٠٠٠ فكتب حضرته المذكرة السابقة وعرضها - مع ملف المسير كاسترو - على مدير الجنسية ٠٠٠

وفيما على رأى حضرة صاحب العزة مدير ادارة الجنسية نوضحه فى مذكرة كتبها على أثر ذلك بتاريخ اليوم التالى ( ١٣ مايو ) ٠

وفى المذكرة المرفوعة لحضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية :

« اياه الى ما أشرتكم به سعادتكم على مذكرة رئيس قلم الجنسية المؤرخة ١٢ مايو سنة ١٩٤٢ بأعداد مشروع مرسوم بمنح شارل سلامون كاسترو الجنسية المصرية وإرساله الى أمين عثمان باشا بناء على طلبه ٠٠٠ أتشفرف بإفادة سعادتكم بأنه لا يتسنى اعداد مشروع مرسوم الآن قبل البت مبدئيا فى مسألة ما اذا كان يرى عدم الأخذ بما ورد فى مذكرتنا المؤرخة فى ٣ مايو سنة ١٩٤٢ بالنسبة لشارل سلامون كاسترو الايطالى الجنسية اليهودى المذهب ٠

وتعلمون سعادتكم أنه قبل اعداد مشروع المرسوم يجب اعداد مذكرة من وزير الداخلية الى مجلس الوزراء بطلب منح الجنسية المصرية الى شخص معين بمقتضى مادة معينة وبعد ذلك يجب أن يذكر فى مشروع المرسوم أنه قد ثبت أن هذا الشخص المعين حائز للشروط المنصوص عليها فى احدى مواد المرسوم رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ ، وفى حالة شارل كاسترو المذكور لا يتسنى الجزم الآن بتوافر الشروط القانونية فى حالته اذ أوقف النظر فى أمره منذ سسنوات بسبب أن حالته لم تكن تحتمل القبول بحسب السياسة المرسومة بمسائل التجنس على العموم والتي شرحناها فى مذكرة اطلع عليها وأقرها حضرة صاحب المقام الرفيع وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء ٠٠٠ وائى أرفق منها صورة مع هذا ٠

ولا حاجة لى بأن أضيف الى مذكرة ٣ مايو سنة ١٩٤٢ ما تعرفونه سعادتكم من أن حالة شارل كاسترو هذا لا تمتاز بشىء عن حالة كثير

غيره من الأجانب وعلى الأخص الذين هم في خدمة ملك البلاد أو كانوا في خدمة حكومته وكذلك الحال بالنسبة لبعض العلما وكبار الماليين .  
فقد طلبوا الجنسية المصرية ولم تمنح لهم محافظة على القومية المصرية واحتراما للأغراض التي رمى اليها المشرع من سن قانون الجنسية المصرية .  
وقد عرض بعض الماليين على الحكومة مبالغ طائلة للحصول على الجنسية المصرية فلم يمنع ذلك من رفض طلبهم .

امضاء « أحمد زكي سعد »

١٣ مايو سنة ١٩٤٢

هذا هو رأي مدير الادارة المختصة ... بليغ في الفاظه ومعانيه ...  
فماذا كان صدهاء ونتيجته ... ؟؟؟

كان أن اقتنع أمين عثمان باشا ومن يلوذ به من ذوى الأغراض أن ادارة الجنسية بوزارة الداخلية لن تنزل عن رأيها الذي تقتنع به ، وإن تشرع في تحضير مشروع مرسوم منح الجنسية لكاسترو المحسوب المحظوظ ... فما هي الوسيلة أو الحيلة التي يتوسل بها أمين باشا وزعيمه النحاس باشا الى الخروج من هذا المأزق المتكود ، والتحايل على تخطي رأى مدير ادارة الجنسية المختص ، المدغم بالمبررات الوجيهة التي تحول دون منح كاسترو الجنسية المصرية ...

الحيلة هي أن يعمد النحاس باشا الى طرده المهودة وتخريجاته الفلذة التي اتقنها رفعتة وأتقن الخروج بها من كل مأزق يقف في طريق رغباته وأمانيه ..

وقد وفق رفعتة الى استنباط حيلة للتحايل على العقوبات التي تقوم في وجه منح الجنسية المصرية لكاسترو .. أما الحيلة الفلذة فهي التحول من ( منح ) كاسترو الجنسية المصرية يادى ذى يده - وبمرسوم - الى استخراج شهادة تليد ( ثبوت ) الجنسية المصرية للمسيو كاسترو مما سيأتي تفصيله في موضعه مما يلي .

وهكذا - ووفقا لهله الخطة الموضوعية - تفضل رفعة وزير الداخلية في اليوم التالي مبساشرة المذكرة أحمد زكي سعد بك ( مدير الادارة ) المؤرخة ١٣ مايو والتي لم تترك أملا أو منفذا - تفضل رفعتة فوقع التأشير التالية :

« يعرض على سعادة رئيس قسم القضايا لبحث ثبوت جنسيته المصرية »  
( مصطفى النحاس )

١٤ مايو سنة ١٩٤٢

ولسنا في حاجة الى القول بأن أول ما يؤخذ على هذه التأشيرة - شكليا - هي أنها تخطت الجهة المختصة بإصدار الفتوى المطلوبة - وهي في الأحوال الطبيعية سعادة مستشار ملكي وزارة الداخلية - الى سعادة رئيس قلم قضايا الحكومة نفسه .

ولم يكده رفعته يوقع هذه التأشيرة حتى سارع الأسناذ ابراهيم فرج - مدير مكتبه اذ ذاك - الى ( تفسير ) المادة التي يراد الاستناد اليها في الاعتراف بثبوت الجنسية المصرية لكاسترو . فكتب حضرته تأشيرة بذلك هذا نصها :

« يتبين من الاطلاع على هذا الملف ومن المستندات المقدمة أن المقصود منها التدليل على أنه ( أي كاسترو ) يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون طبقا للمادة الأولى فقرة ثانية التي تنص على أنه ( يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون كل من يعتبر من تاريخ نشر هذا القانون مصرية بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ يولية سنة ١٩٠٠ » .

« والمادة الأولى من الدكرينو المشار اليه تنص على ما يأتي : عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر قسما من المصريين الأشخاص الآتي بيانهم ( المتوطنون في القطر المصري قبل يناير سنة ١٨٤٨ ) ( ١٢٦٤ هـ ) وكانوا محافظين محل اقامتهم فيه » .

« ابراهيم فرج »

هذه هي المادة التي اريد بها التحايل لاقرار ( ثبوت ) الجنسية المصرية للمسieur كاسترو من قديم الزمن .

لهل اقرت فتوى رئيس لجنة القضايا هذا الترخيع والتدليل ؟؟؟

ترك سعادة وليس لجنة القضايا يرد على ذلك الزعم ويناقشه في فتواه الرسمية فيقول بالحرف الواحد :

« انه وإن كانت اقامة الطالب وتوطن أجساده في القطر المصري يرجعان الى ما قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وفقا لما قضت به الفقرة الثانية من المادة الأولى من الأمر العالي المشار اليه ، غير أن هذه الفقرة نفسها تضمنت استثناء الذين يكونون من وعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها » .

« ويبدو لنا أنه كان في استطاعة الطالب وقت أن صدر قانون

الجنسية في سنة ١٩٢٩ أن ينتفع من حكم المادة السابعة منه وهي التي خولت لكل من ولد لأجنبي في القطر المصري وكانت إقامته العادية فيه قبل نشر هذا القانون أن يتنازل عن جنسيته الأصلية ويقرر اختياره الجنسية المصرية في خلال السنة التالية لهذا النشر ، ووضح من ظروف الطالب أنه مستوف لشروط المولد والإقامة المنصوص عليهما في هذه المادة وكان في ميسوره أن يستفيد من أحكامها غير أنه لم يفعل وهو يريد الآن أن يتدارك ما فاتته عن طريق التجنس عملا بالمادة الثانية من القانون ، وقدم طلبا بذلك بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٣٩ » .

هذا ما جاء في فتوى رئيس قلم القضايا تنفيذيا للحيلة التي أراد النحاس باشا بها أن يصل الى جعل المسيو كاسترو يتمتع بالجنسية المصرية ، ان لم يكن عن طريق ( منحه ) الجنسية بمرسوم - نظرا لاعتراض ادارة الجنسية وتبريراتها الوجهة - فليكن عن طريق اقرار ( ثبوت ) الجنسية له من قديم الزمن باعتباره وأحداده من المتوطنين بالقطر المصري قبل سنة ١٨٤٨ .

نقول ان فتوى رئيس قلم القضايا قد سبقت هذا السبيل الآخر أيضا ، اذ يتضح منها :

**اولا :** أن المادة المراد تطبيقها لا يستفيد منها - من بين المتوطنين القنصاء في القطر المصري - أى شخص يكون من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها .

والمسيو كاسترو - كما هو ثابت رسميا - كان وقت طلبه الجنسية المصرية أحد رعايا ايطاليا واذن فلا يمكن بحال أن ينتفع بالمادة المراد تطبيقها .

**ثانيا :** يستطيع أن يتمتع بالجنسية المصرية في حالة واحدة وهي حالة ما لو كان قد تنازل في خلال سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ عن جنسيته الأصلية وقرر اختباره للجنسية المصرية ، غير أنه لم يفعل ... وبذلك ضاع حقه في التمتع بهذا السبيل نهائيا .

وهكذا قطعت جهيزة قول كل خطيب ... وقطعت فتوى رئيس لجنة القضايا سبيل التحايل على اقرار ( ثبوت ) جنسية المسبر كاسترو ...

لم يبق مخرج غير العودة إلى فكرة ( منح ) الجنسية المصرية للمسيو كاسترو ، ابتغاء ، وبمقتضى مرسوم ، وهي الفكرة التي غارستها مذكرات ادارة الجنسية وفندتها بالأدلة الدامغة والمبررات القوية الوجهية . وهكذا

افتى رئيس قضائيا الحكومة في نهاية فتواه السابقة بأنه نظرا لأنه كان في وسع الطالب عند صدور قانون الجنسية في سنة ١٩٢٩ أن يفيد من أحكامه باستعمال حقه في دخول الجنسية المصرية . ارى أن حالة الطالب جديرة بالرعاية من ناحية ( منحه ) الجنسية المصرية . وهو وإن كان تابعا للدولة إيطاليا غير أنه اسرائيلى المذهب وهو بهذه التابة مستثنى من القيود الموضوعة لرعايا الدول التي قطعت مصر علاقاتها السياسية بها . . .

ولم تكن تمنح على صدور هذه الفتوى ٢٤ ساعة حتى استصدر النحاس باشا مرسوما نص فيه على أنه ( يمنع الجنس بالجنسية المصرية الى شلوا سلامون كاسترو ) .

فكان للنحاس باشا ، وأمين عثمان باشا ، وللمسيو كاسترو . . . ما أرادوا .

نعم أرادوا . . . . . فما هي الحكمة فيما أرادوا . . . ؟؟؟ .

ما هي حكمة هذه الحماسة الهائلة والمداورات المتلاحقة والمناورات الخفية للكشوفة في سبيل منح المسيو كاسترو الجنسية المصرية ؟

ما هي الحكمة ان لم تكن هي حكمة المادة . . . حكمة البادة والقرش والجنيه . . . لا حكمة التمسك بوضع قانونى معين أو التفاضل بقومية معينة . . .

ما هي الحكمة ان لم تكن انه قد أريد للمسيو كاسترو هذا أن يجد السبل مسيرة أمامه للاتجار على نطاق واسع في التصدير والاستيراد باعتبار مصرى ، لا تقوم في سبيل حريته التجارية عقبة أو عائق . . .

ما هي الحكمة ان لم تكن أن أمين باشا لم يتردد في منح شريكه هذا التيسير تفاديا لكثير من التعقيدات في الاجراءات المفروضة على تجارة غير المصريين .

ما هي الحكمة ان لم تكن انه في سبيل استثمار أمين باشا وشريكه بالربح الحرام ، لا مانع من تجاهل كل ما تمسكت به ادارة الجنسية من ( الاعتبارات القومية ) و ( مصلحة الدولة وسوابق السياسة المرسومة في مسائل التجنس ) و ( احترام الافتراض الذى رعى اليها المشرع من سن قوانين الجنسية المصرية ) . . .

” ومن تحميل أمين عثمان باشا تفقات سفره وعائلته الى فلسطين بالطائرة التى استأجرها من شركة مصر للطيران يوم ٦ يوليو ١٩٤٢ هربا من أزمة العلين . . . وكان وقتئذ رئيسا لديوان المحاسبة . يذكر التقرير أن



شركة مصر للطيران. كتبت الى مصلحة الطيران المدني مطالبة بساتورة الطائرة وقدرها ١٣٧ جنيه ، ٢٦٠ مليما قيمة رحلة أمين. عثمان باشا من القاهرة الى الدد وبالعكس وقبله أجابت وزارة الدفاع باعتذار الرحلة مصلحة وأنه يجب أن نحسب على جانب الحكومة طبقا لخطاب وكبل وزارة الدفاع . وينتهى التقرير بالكلام عن هذه الواقعة بالعبارة التالية :

وغنى عن البيان أن أمين عثمان باشا يوم سافر الى الدد مع أسرته لم يكن مندوبا للتفتيش على حسابات فلسطين باعتباره رئيسا لديوان المحاسبة ، ولم تضم مصر شئون فلسطين المالية الى شئونها حتى نصبح رحلات رئيس ديوان المحاسبة مع أسرته ذهابا وإيابا ورحلات مصلحة تحسب على جانب الحكومة . . . . وتؤخذ نفقاتها من جيوب دافعي الضرائب المصريين ، لا من جيب رئيس ديوان المحاسبة ؟

وأخيرا ، فليست الدولة مكلفة أن تدفع من خزائنها نفقات الهروب ، اذا ما فرغت القلوب . . .

وعن تقرير مكافأة لأمين عثمان قدرها ١٤٠٠ جنيه لآخباريته عن ضبط ذهب أثناء تهريبه وتنازله عنها بعد حوالى شهر من تاريخ تقرير المكافأة بقول التقرير رقم ٤٤ من تقرير لجنة التحقيق الوزارية ما يلى :

امتازت الوزارة الماضية بأن من أعضائها من كان لا يقنع بجاه المنصب ورأيه ، بل لا يتورع أن يحدث بدعا جديدا فى الأداة الحكومية ، فيزج بنفسه بين مخبرى مصلحة الجمارك الداخلة تحت إشرافه ، ليتقاضى مكافأة عن عمل من صميم مهمته الرسمية . فإذا تم ضبط المهربات وحانت ساعة توزيع المكافآت ، طالب بحصة منها ، ليكون له نصيب فى الغنيمة وإن لم تكن له يد فى ضبط الجريمة . . .

١ - وتفصيل الخبر كما يؤخذ من الوثائق الرسمية. أن جمرک القاهرة أبلغ فى أوائل مارس سنة ١٩٤٣ أن هناك من يشتغل بتهريب الذهب بواسطة الطائرات البحرية الأمريكية ، فأخذ يتحرى الأمر وحين قويت لديه الشبهات أبلغ النبا الى الادارة العامة للجمارك فى ١٠ أبريل سنة ١٩٤٣ . ونظرا الى أهمية الموضوع بادر مدير عام الجمارك بإيفاد مفتش المباحث بكتاب منه الى مستشار المفوضية الأمريكية بطلب معونتها .

وعلى أثر وصوله الى القاهرة توجه ومعه مدير جمرک القاهرة الى المفوضية الأمريكية لتقديم الكتاب ، والمباحثة مع جناب المستشار فى الموضوع وفيما يجب اتخاذه من التدابير وما يحسن فرضه من الرقابة وعلى طريقة تبادل المعلومات توصلا الى القبض على المهربين .

وبعد أن تم وضع خطة المراقبة حرر بذلك محضر أرسل الى المدير العام فى ١٧ أبريل سنة ١٩٤٣ .

٢ - وفى الساعة الثالثة من مساء ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٣ أبلغ حضرة أحمد عبد الرحمن بك رئيس المباحث بمحافظة القاهرة أمين وصلى أفندى ، أن السلطات الأمريكية ضبطت فرنسيا فى المطار الحربى الأمريكى وهو يحاول تهريب ذهب وبضائع على متن إحدى الطائرات وقد ضبط بالفعل .

هكذا مجمل الواقعة ومنه يتضح أنه لم يكن لوزير المالية السابق ولا لأمين سره وموضع ثقته أى إرشاد أدى الى ضبط الذهب والبضائع المهربة .

اتخذت الإجراءات بعد ذلك لتوزيع المكافآت تبعا لما يقضى به النظام المعمول به فوضعت مصلحة الجمارك كشفا بتوزيع هذه المكافآت كانت حصة المخبرين فيه ٣٨٠٠ جنيه بواقع ٤٠٪ .

وفى ٣ أبريل سنة ١٩٤٤ زار مدير الجمارك الأستاذ محمد حشمت المراقب العام للإيرادات بوزارة المالية وقتئذ ، بناء على تحديد سابق لهذا المعاد لتقديم البكباشى محمد امسام ابراهيم للمناقشة فى ظروف ضبط الذهب ، فأبلغه الأستاذ محمد حشمت بأن ضبط الذهب كانت وردت عنه اخبارية لمعالى الوزير أبلغت الى السلطات المختصة فى حينها فأجابه بأن هذا يترتب عليه اعتبار ثلاث جهات مصادر للاخبارية التى بنى عليها الضبط .

وعد مدير عام الجمارك بأنه سيدرس الأوراق للتوزيع عند عودته الى الاسكندرية لدرس أوراق التوزيع وانتهى الأمر بأن خصص مبلغ ١٤٠٠ جنيه لـ **اخبارية معالى الوزير** حرر به شيك رقم ٦٣٣٠٣ بتاريخ ٨ يونية سنة ١٩٤٤ .

ظل هذا الشيك تحت يد الوزير من ٨ يونية سنة ١٩٤٤ حتى ١٧ يولية سنة ١٩٤٤ أى حوالى ٤٠ يوما ثم أعاده الى مصلحة الجمارك بكتاب حاف فيه أن الأستاذ حشمت لا يقبل هذه المكافأة ولا يقبلها الوزير له ، وأشار بتوزيع المبلغ على صناديق التوفير والاقتصاد والاعانات الخاصة بمصلحة الجمارك .

وقد يتساءل فضولى عن السر فى أن يستدعى الأستاذ حشمت مدير الجبرك ليخبره بأن حادثة تهريب الذهب أبلغت الى الوزير الذى أبلغها

الى السلطات المختصة فيجيبه المدير العام للجمارك بأن مصادر الأخبار  
أصبحت ثلاثة بعد أن كان هناك مصدران ، وما السر في أن يعاد التوزيع  
مرتين يخصص في الأولى منها ١٠٠٠ جنيه لمصدر اخبارية الوزير ثم يعاد  
النظر بعد ذلك في التوزيع فيرفع نصيب مصدر الوزير من ١٠٠٠ جنيه  
الى ١٤٠٠ جنيه ، وأخيرا ما السر في أن تستيقظ كرامة الوزير وكرامة  
أمين سره وموضع ثقته بعد أربعين يوما من ارسال الشيك فبرده لمصلحة  
الجمارك لأن الأسناد حشمت لا يقبل هذه المكافاة ، ولأن الوزير لا يقبلها  
له ويشير بتوزيعها على وجوه البر والاحسان ....

هذه الفاظ لا ننوئ نفسيرها لأن النفسير بسيط فقد ذاع أمر مكافاة  
الوزير فخشي أن تلوكة الألسن بما لا يحب ولا يشتهي ، فظل حائرا بين  
الرغبة في المكافاة الحرام ، وبين الخوف من اذاعة السر ، وانقضساح  
الأمر ... وظل الشيك حائرا معه ، أربعين يوما كاملة ، وأخيرا أدرك  
الوزير أن المكافاة يجب أن توزع على صناديق التوفير والاقتصاد والاعانات  
الخاصة بمصلحة الجمارك ...

وأشد خطورة مما تقدم أن الوزير سجل في خطاب رسمي وقائع  
غير صحيحة ، استند اليها للتهرب من وزر قبول المكافاة ، فقد قال في  
خطابه الى مدير الجمارك ما يأتي :

« ولما كان ثبأ هذه المحاولة - أي محاولة تهريب الذهب - قد أبلغنا  
إياه الأستاذ محمد حشمت مدير عام مصلحة الاحصاء فإنه لا يقبل هذه  
المكافاة كما لا تقبلها له » .

ولقد أرادت اللجنة أن تتحرى صدق هذه الواقعة ولنبيين مدى  
صحة الباعث على رد هذا المبلغ ، فتعققت أن الواقعة مكذوبة ... كما أن  
الباعث مكذوب ... إذ سألت البكباشي محمد امام إبراهيم أفندي السؤالين  
التالين تثبتهما وثبت اجابته عليهما :

(س) هل كان للأسناد حشمت صلة بهذه الواقعة ؟

(ج) أنا أخبرته باعتباره صديقي عن واقعة التهريب بصفة عامة ،  
وباعتبار أن مصلحة الجمارك تابعة لوزارة المالية ... وكان  
ذلك قبل الحكم في القضية .

(س) هل عندما أخبرت الأستاذ محمد حشمت بواقعة التهريب ،  
كان يعلم بها أم لم يكن يعلم عنها شيئا ؟

(ج) كان أول معرفته بها عنى ، ولم يكن يعلم عنها شيئا من قبل .

هذه الاجابة حاسمة ، تمنع أمين عثمان باشا - وزير المالية -  
بوصة الكذب الصريح .اذ ذكر واقعة غير صحيحة في خطاب رسمي ،  
سترا لموقفه للعيب ، فادعى أن الأستاذ محمد حشمت قد وصله نيا هذا  
النهر يب وأبلغه إياه ٠٠٠ ولكنه لا يقبل له المكافاة كما لا يقبلها هو ، في  
حين أن الواقع المستمد من أقوال البكباشى محمد امام إبراهيم أفندى  
ه أنه هو الذى وصلته الاخبارية وأنه قبل الحكم فى القضية أخبر بها  
الأستاذ حشمت بصفته الرسمية كموظف فى وزارة المالية لأن مصلحة  
الجمارك تابعة لها » .

وبعبارة أخرى ، لقد تلقى الأستاذ حشمت النيا بصفته موظفا ،  
ولم يكن هناك محل للتفكير فى مكافاته ، وإنما الذى يستحق المكافاة هو  
البكباشى محمد امام إبراهيم وغيره من المخبرين الذين أرشدوا قبل  
الضبط ٠٠٠

أما المبلغ الذى طالبت به اللجنة رفعة مصطفى النحاس باشا عن  
مصاريف السيدة حرمه عند سفرها الى فلسطين فقد خصص له تقرير  
فرعى رقم ١٠ جاء فيه : هذا نوع من الاستغلال الصغير والتخير ، اذ تكلفت  
خزانة الدولة بدفع نفقات سفر حرم رفعة النحاس باشا ومن معها من  
مرافقيها فى رحلتها الى فلسطين ٠٠٠

وتتلخص هذه الواقعة فى أن حرم رفعة النحاس باشا قد سافرت  
فى أواخر مايو سنة ١٩٤٣ الى فلسطين ورافقها فى رحلتها شقيقها أحمد  
أفندى الوكيل وآخرون ثم لحق بها فى أوائل يونية رفعة النحاس باشا  
وآخرون ، وبعد أن قضوا بضعة أيام فى فلسطين عادوا جميعا الى القاهرة .

وبعد عودتهم ، طالبت سكة حديد فلسطين فى ١٨ أغسطس سنة  
١٩٤٣ بنفقات هدم الرحلة وتقديرها ١٦٠ جنيهًا و ٦٠٠ مليم فلسطيني  
( ١٥٦ جنيهًا و ٥٨٥ مليمًا مصريًا ) ومفرداتها كالآتى :

مليم جنيه . . . . .

٢٤٠ ١٨ صالون ١٨١١ يقل جزم رفعة النحاس باشا ومن معها من  
القاهرة للقدس ( ٦ تذاكر ذوجة أولى ) بواقع ٣ جنيهات  
و ٤٠ مليمًا للشخص الواحد ٠٠٠

٩٨٥ ١٢ أجرة الصالون نفسه على خطوط السكة الحديد الفلسطينية .  
٢٨٠ ٢١ صالون ١٨١٤ يقل رفعة النحاس باشا نفسه للقدس ومن  
معها ( لا تذاكر ذوجة أولى بواقع ٣ جنيهات و ٤٠ مليمًا ) .

١٢	٩٨٥	٠	أجرة الصالون	مليم جنيه
١	٨٨٠	٠	منقولات من القنطرة للقدس	
٢٧	٧٤٠	٠	نقل سيارة من القدس للقنطرة	
٣٩	٥٢٠		الصالون ١٨١١ والصالون ١٨١٤	
			يقالان النحاس باشا	
			وخرمه ومن معهم من القدس للقنطرة ( ١٣ تذكرة حوجة أولى	
			فئة ٣ جنيهات و ٤٠ مليما )	
٢٥	٩٧٠	٠	أجرة الصالونين على خطوط سكة حديد فلسطين	
١٦٠	٦٠٠			

وبدلا من أن يدفع النحاس باشا نفقات هذه الرحلة كلف سكرتير  
عام مجلس الوزراء أن يطالب وزارة المالية بدفعها من المصاريف غير  
المنظورة لعدم وجود اعتماد لهذا الغرض في ميزانية الرئاسة .

وكان ذلك في ٢٧ يناير ١٩٤٤ .

ووافقت وزارة المالية على ذلك في ٢٧ يناير ١٩٤٤ نفس التاريخ  
وتم الصرف الى سكة حديد فلسطين في ٣٠ مارس ١٩٤٤ .

وقد رأت اللجنة صرف النظر عن تكييف الواقعة جنائيا ، والاكتفاء  
بمطالبة رفعته مدنيا بما أدخله في ذمته من نفود الحكومة .

وتختتم اللجنة تقريرها بملحق خاص بالاجابة على سؤال قدمه أحد  
أعضاء مجلس النواب الى وزير المالية وقد اعتبر التقرير الاجابة على هذا  
السؤال مرتبطة ارتباطا وثيقا بنزاهة الحكم ، وتكملة لبعض الوقائع التي  
تناولتها الاجابة خاصة وانها - الاجابة - تناولت واقعة جديدة لم تكن  
اللجنة قد وقعت عليها في التحقيق : وهذا نص السؤال الذي تقدم به  
النائب المحترم أحمد سليم جابر الى وزير المالية :

« هل صحيح أن سعادة أمين عثمان باشا سافر الى فلسطين مرتين  
في رحلتين خاصتين وفي كل منهما كان يستقل طائرة خاصة من شركة  
بنك مصر وكانت الحكومة تدفع نفقات الطائرة ؟ »

وهل صحيح أن رفعة النحاس باشا كان قد سافر في سنة ١٩٤٣  
الى فلسطين في رحلة خاصة واصطحب معه السيدة خرمه وشقيقها وبعض  
الخدم والجناب وأن نفقات سفرهم تكبدتها الحكومة المصرية ؟

.. وهل صحيح أن رفعة النحاس باشا أمر باستخدام طائرة حربية  
لنقل مرضة اميراثلية لخدمة السيدة حماته من يورسليه الى الاسكندرية ؟

وإذا كان كل هذا صحيحا فما هي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لاسترداد هذه المبالغ الى الخزانة لأنها أنفقت من مال الدولة في غير الوجه السليم القانوني » .

وفيما يلي نص اجابة وزير المالية :

« يسألني حضرة النائب المحترم أسئلة ثلاثة فاجيب عليها في سؤال واحد ، وهو على حق في هذا الجمع بين تصرفات هي في الواقع اجزاء من كل . وفروع من أصل ، لأن الأصل فيها هو البعث الجريء بأموال الدولة واستخدامها لأغراض خاصة لا تمت بصلة الى أية مصلحة عامة .

لقد سألني حضرة النائب المحترم اذا كان صحيحا ان سعادة أمين باشا عثمان سافر الى فلسطين مرتين في رحلتين خاصتين ، وأنه كان في كل منهما يستقل طائرة خاصة من شركة مصر وكانت الحكومة تدفع نفقات الطائرة .

والجواب المبدئي على هذا السؤال أنه صحيح الى مدى أبعد مما يظنه حضرة السائل المحترم ، فان سعادة أمين عثمان باشا لم يرد أن يقصر خير الحكومة على شخصه ، بل مده الى أفراد أسرته التي عادت معه في نفس الطائرة ودفعت الحكومة أجرتها .

وسألت لحضراتكم بالتفاصيل والأدلة الرسمية فهي لا تترك مجالا للشك لا في ارتكاب هذه المخالفة ، ولا في مسئولية من ارتكبها .

وكذلك سألتني حضرة النائب المحترم اذا كان صحيحا أن رفعة النحاس باشا قد سافر في سنة ١٩٤٣ الى فلسطين في رحلة خاصة واصطحب معه السيدة حرمه وشقيقتها وبعض الخدم والأتباع ، وأن نفقات سفرهم تكبدتها الحكومة ؟ . . . والجواب المبدئي هنا أيضا هو أن الواقع أشنع واقطع من الرواية ، فان رفعة النحاس باشا حين سافر الى فلسطين لم ياصطحب معه حضرة صاحبة المصمة السيدة المحترمة وشقيقتها ومن كان معها ، بل سافر هؤلاء وحدهم الى فلسطين ، قبل أن يسافر رفعتة ، ورغم ذلك ارتضى رفعتة لكرامته ولذمته أن تتحمل الحكومة أجور السفر والنقل الخاصة بهم .

وأما السؤال الثالث عما اذا كان صحيحا أن رفعة النحاس باشا أمر باستخدام طائرة حربية لنقل ممرضة اسرائيلية من بورسعيد الى الاسكندرية لختمه السيدة المحترمة حماته ، فالجواب عليه هو الأسف المزدوج - أسف على كرامة الحكم وكرامة الجيش فضلا عن الأسف على أموال الخزانة العامة . . . . .

والى حضراتكم تفصيل هذه الوقائع الثلاث مستندة من الملفات الرسمية .

وأما سؤال حضرة النائب المحترم عما اتخذته الوزارة من اجراءات فالجواب عليه مترتب على تحديد المستويات وقد حددناها فيما يلى من بيانات .

رحلة أمين عثمان باشا :

أما عن رحلة أمين عثمان باشا الى فلسطين فهي فى الواقع رحلتان لا رحلة واحدة ، وفى كل مرة خصصت للرحلة طائرة خاصة ، قامت الحكومة بدفع نفقاتها ، وبلغت قيمة هذه النفقات فى الرحلة الأولى ١٣٧ جنيها مصريا و ٢٦٠ مليما وفى الرحلة الثانية ١١٣ جنيها مصريا و ٤٠٠ مليم .

ويسرنى قبل أن أتهم أمين عثمان باشا أن أقرأ عليكم دفاعه . فقد كان من محاسن التوفيق أن عرضت على أخيرا خلال عملى الرسمى فى وزارة المالية أوراق بشأن الرحلة الأخيرة التى قام بها عثمان باشا ، فأرسلت اليه الخطاب السالى :

هـ حضرة صاحب السعادة أمين عثمان باشا

أتشرف بإبلاغ سعادتك أن وزارة المالية تلقت أخيرا كتابا من وزارة الدفاع تذكر فيه أنه سبق لها أن صرفت الى شركة مصر للطيران مبلغ ١١٣ جنيها و ٤٠٠ مليم قيمة مصاريف رحلة قمت بها من القاهرة الى اللد وبالعكس يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٢ وقت أن كنتم سعادتك رئيسا لديوان المحاسبة ، وأنها خصمت على حساب جارى الديوان بهذا المصروف ولكنه لم يقبل الخصم بهذا المبلغ وأشار بكتابه المؤرخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٢ أن هذه الرحلة لم تكن خاصة بل تمت فى خصائص شئون الدولة وأنكم توليتموها بأوامر صدرت الى سعادتك .

ولما كان يلزم وزارة المالية - لتحديد الجهة التى تتحمل هذا المبلغ والاعتماد الذى يخصم عليه به - معرفة نوع المهمة الرسمية التى استدعت قيام سعادتك بهذه الرحلة والأوامر التى صدرت بشأنها ، فرجأنا الى سعادتك التكرم بموافاتنا بهذه البيانات ، هذا اذا كانت المهمة رسمية ، فاذا لم تكن نرجو افادتنا على أى حال .

وتفضلوا سعادتك بهيول لائق الاحترام .

وزير المالية .

مكرم عبيد .

٢٧ مايو سنة ١٩٤٥

ورغم أني توخيت في كتابي الرسمي آداب المخاطبة فأكنت لسعادته مبلغ نشرفي بمخاطبته ، وتركت له الباب مفتوحا ليجيبني عما اذا كانت الرحلة رسمية أم خاصة - مع يقيني أنها رحلة خاصة - فقد تفضل سعادته فرد علي بالجواب العنيف التالي :

د حُضرة صاحب المعالي وزير المالية

تلقيت كتابكم المؤرخ في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٥ بشأن الرحلة التي قمت بها من القاهرة الى الدد وبالعكس يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٢ وقت ان كنت رئيسا لديوان المحاسبة وما تطلبونه من معرفة نوع المهمة الرسمية التي اسندت قيايى بهذه الرحلة والأوامر التي صدرت بشأنها .

وأرى من حقى أولا أن أسألكم بدورى كيف نسمحتم لصحيفتكم « الكتلة » أن تتخذ من موضوع هذه الرحلة مادة للتشهير بشخصى ومحاولة للطنن فى نزاهة الوزارة الوفدية فى الوقت الذى كانت تنقصكم فيه المعلومات الكافية والبيانات اللازمة للحكم على نوع هذه الرحلة ومعرفة المهمة الرسمية التى قمت بها كما يتبين ذلك بجلالة من كتابكم المشار اليه الذى تستفسرون فيه عن ذلك كله .

ألم يكن من الأصوب أن نحجموا عن تقنية تلك الحملة الصحفية الطائشة وعن إثارة الفجار حول أشخاص أنتم أول من يعرف أن نزاهتهم فوق مستوى التنبهات حتى تتجمع لديكم هذه البيانات. التى اعترفتم بكتابكم المذكور أنكم كنتم. ولا زلتم فى حاجة اليها .

على أننى فيما يختص باستفساركم الأخير إكتفى بأن أقرر لكم أن تلك المهمة إنما قمت بها بناء على تعليمات حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الأسبق وأنها تتعلق بشؤون الدولة العامة . وليس من حقكم ولا مما يتفق والمصلحة العامة أن أطلعكم على موضوعها او تفاصيلها . ولو أنها كانت رحلة خاصة لما كان هناك محل لاحتساب تكاليفها على حساب الدولة وما كنت ولا الحكومة الوفدية لتقبل ذلك بحال من الأحوال . .

د تحريرى فى ١٠ يونية سنة ١٩٤٥ ( أمين عثمان )

ويظهر أن سعادة أمين باشا قد اخذ ببلاغة هذا الخطاب بعد ان ثراه - أستغفر الله بل بعد أن كتبه ا. - فراح ينشر هذا الجواب مع خطابى فى إحدى الصحف تحت عنوان ( درس فى الواجب ) ، والحق أنى لا أدري الى أى واجب يشير سعادته : هل هو الواجب الشكلى الذى



يمنع من نشر المكاتبات الرسمية والرد عليها بمنزل هذه اللهجة التي لا تتفق مع التقاليد الرسمية ولا العرفية ، أم هل هو الواجب الأدبي الذي يمنح من مخالفة الآداب العامة بذكر وقائع غير صحيحة ...

واني أدبياً بكرامة المجلس.المقرر أن أعرض الى ما أشار اليه سماعته من حملة صحفية ضده لم يجترئ هو على الرد عليها في الصحافة - وكانت الرقابة مرفوعة عن الصحف زمناً طويلاً - ولا أمام القضاء ، ولا يصح لي من ناحية أخرى أن أرد على منطق جوابه العجيب الذي يأخذ على أنني كوزير للمالية طالبت بالبيانات عن نوع هذه الرحلة وعن المهمة الرسمية التي قام بها ، فهو يرى في ذلك دليلاً على أن المعلومات كانت تنقصني ... وقد نسي حضرته أو نناسي ما جاء في خطابي بالحرف الواحد ( هذا إذا كانت المهمة رسمية فإذا لم تكن أرجو افادتنا عن كل حال ) .

كلا ، اني انما سألته لأعطيه فرصة يدافع فيها عن نفسه قبل اتخاذ الاجراءات العسائية ضده ... فماذا كان دفاعه ؟ اليكم ما قاله حرفياً ( اني اكتفى بأن أقرر لكم أن نذك المهمة انما قمت بها بناء على تعليمات حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الأسبق وأنها تتعلق بشئون الدولة العامة وليس من حقكم ولا مما يتفق والمصلحة العامة أن أطلعكم على موضوعها أو تفاصيلها ) .

هل رأيتم منطقاً أعجب من هذا المنطق ؟ ... وزير المالية يطلب المبررات التي قضت بصرف مبلغ معين من أموال الدولة العلنية - لا السرية - فيقال له « ليس من حقل معرفة هذه الأسباب » ... ولماذا ؟؟ لأنها تتعلق بشئون الدولة العامة ؟ ... وهذه الشئون العامة يجب أن تبقى سرا على الحكومة القائمة ، ويحتفظ به أمين باشا عثمان ورئيسه الجليل ، بحيث لا يشار الى الموضوع ولا الى التفصيل ... وبلى ولا يصح لوزير المالية أن يعرف الجهة التي تجتسب عليها هذه النفقات ، لا لسبب الا لأن رئيس الحكومة أمر رئيس ديوان المحاسبة ( المستقل عن الحكومة ) بالسفر في رحلة حكومية رفض ديوان المحاسبة في عهد الوزارة النحاسية نفسها أن تجتسب عليه ...

ولكن مالنا والمنطق الرسمي والمنطق العقل ، وأمامنا منطق الوقائع وهو قاطع في تكذيب هؤلاء الناس واثبات الوزر عليهم كما يتبين مما بلى :

فقد رجعنا الى الملفات الرسمية ، والى شركة مصر للطيران ، وتبين لنا ما يلي مجدداً بوقائمه وتواريخه :

أولاً : في ٢ يولية سنة ١٩٤٢ قامت من طراد المظلة الى الد طائرة

هبود باشا الخاصة (SUACO) وعليها أمين عثمان باشا وعائلته  
( عدد الركاب ٤ ) •

**ثانياً :** في ٦ يولية قامت من الماطة طائرة تابعة لشركة مصر للطيران  
وقامت فارغة وعادت في ٧ يولية ( أى فى اليوم التالى ) وعليها أمين  
عثمان باشا وحده - وأجرة هذه الطائرة ١٣٧ جنيها و ٢٦٠ ملياً • وقد  
دفعتها الحكومة باكملها - هذا عن الرحلة الأولى ! ...

**ثالثاً :** أما الرحلة الثانية التي دفعت الحكومة نفقاتها فكانت على  
طائرة من طائرات مصر أيضا قامت فارغة وعادت في ١٥ أغسطس وعليها  
أمين عثمان باشا والسيدات المحترمات زوجته وكريته وأخت زوجته •

وتبين انه سافر قبل ذلك بأربعة أيام أى يوم ١١ أغسطس على  
طائرة عامة من شركة مصر - ثم عادت في يوم ١٥ على الطائرة التي  
أرسلت له خصيصا في ١٥ أغسطس وقامت من مصر فارغة وعادت ملأى  
بسعداته وأفراد أسرته ، وهذه هي الطائرة الثانية التي دفعت الحكومة  
أجرتها البالغة ١١٣ جنيها و ٤٠٠ مليس ، والتي يقول سعادته انه  
استخدمها في مهمة رسمية لأغراض تتعلق بالمصلحة العامة •

**رابعاً :** تبين أن سعادته استخرج جواز سفر عاديا رقم ٦٤٤٤٧  
بنازيخ ٢ يولية ، ولم يكن الباسبور دبلوماسيا •

**خامساً :** بالرجوع الى ملفات المصاريف غير المنظورة ، وملفات  
مجلس الوزراء وديوان المحاسبة ، لم نجد أنه قبض مليماً واحداً بدل  
سفر عن الرحلتين ، مع أنه قضى في الرحلة الأولى أربعة أيام في فلسطين ،  
وفي الرحلة الثانية أربعة أيام أيضا !

يؤخذ من هذه البيانات الرسمية الأدلة التالية القاطعة في أن  
الرحلتين خاصتان ولا صلة لهما بالمصلحة العامة من قريب أو من بعيد :

١ - كانت الرحلة الأولى في الأسبوع الأول من يولية عند اشتداد  
أزمة العلمين ، والثانية في منتصف أغسطس عند انفراج الأزمة •

فما هي المصادفة السعيدة التي جعلت هاتين المناسبتين بالذات -  
مناسبة الهرب للخوف والعودة بصد زوال الخوف - جعلتهما تتفقان مع  
تكليف أمين عثمان باشا بمهنتين رسميتين للمصلحة العامة ؟

٢ - كانت الرحلة الأولى بمناسبة تسفير عائلة أمين عثمان باشا  
والرحلة الثانية بمناسبة إعادتهما معه في الطائرة •

فما هي المصادفة السعيدة والمزدوجة التي جعلت سفر العائلة لمصلحة خاصة يتفق مع سفر أمين عثمان باشا لمصلحة عامة ، وإذا اتفقت هذه مرة فكيف تتفق مرتين ، وفي فترتين متباعدتين !

٣ - إذا كانت الطائرة لم تستخدم الا في الاياب في المرتين . فلماذا لم تحتسب مصاريف الذهاب في المرة الأخيرة وقد سافر سعادته على طائرة من طائرات مصر - ولماذا قام في المرة الأولى على طائرة عبود باشا ، اذا كان مكلفا بمهمة رسمية ولم يكن الرحيل بسبب الفزع الذي جعله يطير على أول طائرة ؟

٤ - وكيف يعقل أن تكون مصاريف الطائرة في المرتين على حساب الدولة ثم لا يدفع لأمين باشا مليم واحد بدل سفر مع أنه قضى في الرحلتين ثمانية أيام في فلسطين ؟ اليس ذلك دليلا على كذب دعواه أن الرحلة كانت رسمية ، والا فلماذا هذا التورع عن بدل السفر والاقامة وقد سبق أن اعتمد لزميله صبرى أبو علم باشا بدل سفر يومي ومبلغ اجمالي بمناصفة سفره الى سوريا ولبنان في رحلة رسمية لا شك فيها .

٥ - كيف لا يستخرج جواز سفر دبلوماسيا أو اذنا خاصا اذا كانت رحلته في مهمة خاصة ، بل اقتصر على الباسبورت العادي ، بدلا من باسبورته الذي استخرجه في سنة ١٩٣٩ ؟

٦ - اذا فرضنا لمجرد الجدل أن الرحلة كانت رسمية ، فبأي حق أو بمقتضى أى قانون أو عرف يسمح أمين عثمان باشا لنفسه بأن يسطح في عودته أفراد أسرته ، فحمل الدولة نفقات نقلهم ويحرمها من أجور سفرهم في مصر ؟ !!

وحسبى أن أقول ان هذا الدليل وحده قاطع في كذب أمين باشا الذي لا يستحي من القول في خطابه ان نزاعته هو ورئيسه فوق مستوى الشبهات ... كلا يا سيدى ، بل هذه هي الأدلة على أنها لا ترقى حتى الى مستوى الشبهات ، بل هي بيانات دامغات ، جامعات مانعات !

وما كانت الدولة مكلفة أن تدفع من خزائنها نفقات الهروب حينما تفرغ القلوب .

أما استشهاد أمين عثمان باشا برئيسه النحاس باشا فلا يزيده الا اذاعة فوق اذاعة ، لأن النحاس باشا نفسه لم ييخل هو أيضا على أسرته بأهوال الدولة: ينفقها عليها في غير تورع كما سنرى فيما بعد .

والمستغاد مما تقدم أن سفر سعادة أمين عثمان باشا أولا وثانيا

لا يتصل بعمله الرسمي في شيء ، ومن ثم يتعين عليه دفع المبالغ التي  
فأتمت الحكومة بدفعها عنه . ونظرا لامتناعه عن دفع ما هو مطلوب منه  
للحكومة فمن واجبى أن اتخذ الاجراءات الموصلة لتجصيل هذا المبلغ طبقا  
لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ باقتطاع ربع معاشه الشهرى  
لاستيفاء دين الحكومة .

لذلك قررت اتخاذ هذا الاجراء او مقاضاته مدنيا ليقول القضاء  
كلمته الحاسمة .

سفر حرم النحاس باشا :

تتلخص هذه الواقعة في أن حضرة صاحبة العصبة حرم رفعة  
النحاس باشا قد سافرت في أواخر مايو سنة ١٩٤٣ الى فلسطين ،  
ورافقها في رحلتها شقيقها أحمد أفندى الوكيل وآخرون ، ثم لحق بها  
في أوائل يونية رفعة النحاس باشا وآخرون ، وبعد أن قضوا بضعة  
أيام في فلسطين عادوا جميعا الى القاهرة .

وبعد عودتهم طالبت سكة حديد فلسطين في ١٨ أغسطس سنة  
١٩٤٣ بنفقات هذه الرحلة وقدرها ١٦٠ جنيها و ٦٠٠ ملهم فلسطيني  
( ١٥٦ جنيها مصرياً و ٥٨٥ ملياً ) ومفرداتها كالآتي :

مليم جنيه

٢٤٠	١٨	صالون ١٨١١ يقل حرم رفعة النحاس باشا ومن معها من القاهرة للقدس ( ٦ تذاكر درجة أولى بواقع ٣ جنيهات و ٤٠ ملياً للشخص الواحد ) .
٩٨٥	١٢	أجرة الصالون نفسه على خطوط السكة الحديد الفلسطينية .
٢٨٠	٢١	صالون ١٨١٤ يقل رفعة النحاس باشا نفسه للقدس ومن معه ( ٧ تذاكر درجة أولى بواقع ٣ جنيهات و ٤٠ ملياً ) .
٩٨٥	١٢	أجرة الصالون .
٨٨٠	١	منقولات من القنطرة للقدس .
٧٤٠	٢٧	نقل سيارة من القدس للقنطرة .
٥٢٠	٣٩	الصالون ١٨١١ والصالون ١٨١٤ يقلان رفعة النحاس باشا وحرمة ومن معهم من القدس للقنطرة ( ١٣ تذكرة درجة أولى فئة ٣ جنيهات و ٤٠ ملياً ) .
٩٧٠	٢٥	أجرة من الصالونين على خطوط سكة حديد فلسطين .
٦٠٠	١٦٠	

وبلغ الجزء الخاص بنفقات رحلة السيدة حرمه حوالى النصف .  
والباقي خاص برحلة زوجته .

وبدلا من أن يدفع رة النحاس باشا نفقات هذه الرحلة الخاصة  
كلف حرة السكرتير العام لمجلس الوزراء بأن يطالب وزارة المسألة  
بدفعها ، فأرسل حضرته الخطاب الآنى الى سعادة وكيل وزارة المالية :

« حرة صاحب العزة وكل وزارة المالية :

أتشرف بأن أرسل مع هذا كتاب سكة حديد فلسطين رقم ١٤٦٥  
بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٤٣ بمبلغ ١٦٠ جنيها و ٦٠٠ ملهم قيمة  
مصاريف رحلة حرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء الى  
فلسطين فى مايو - يونية سنة ١٩٤٣ رجا التفضل بإصدار الأمر بدفعها  
من المصاريف غير المنظورة لعدم وجود اعتماد لهذا الغرض بميزانية  
الرئاسة .

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام ،

٢٧ يناير سنة ١٩٤٤ السكرتير العام لمجلس الوزراء

وتنفذا لأمر رة النحاس باشا : وافقت المالية فى ٢٧ يناير سنة  
١٩٤٤ على صرف هذا المبلغ من ربط المصروفات غير المنظورة وتم الصرف  
الى سكة حديد فلسطين فى ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ .

ومن المزمى أن يشار فى هذا الخطاب الى أن المبلغ يوازى قيمة  
مصاريف رحلة رئيس مجلس الوزراء الى فلسطين فى مايو ويونيه ،  
ولا يفرق بين رئيس الوزراء وحرم رئيس الوزراء .

وهكذا أريد بذلك تسهيل الدفع على الدافعين ، وخدمهم عن الحقيقة  
الصارخة ، وهكذا دفع المبلغ بأكمله من خزانة الدولة ، فى غير حق  
ولا ذوق .

ولذلك أبلغنا قسم القضايا بمقاضاة رة النحاس باشا مدنيا  
ومطالبته بما حصلت به الخزانة من نفقات رحلة أسرته الخاصة .

طائرة حربية لتقل الممرضة :

أما هذه المسألة فصحيحة بحروفها نشرتھا الصحافة منقولة عن  
التقارير الرسمية من وزارة الدفاع ، وملخصها أن وزير الدفاع السابق

بناء على طلب النحاس باشا أمر طائرة حربية أن تقوم من القاهرة الى بورسعيد لنقل الممرضة « ريكا » الى القاهرة ومنها الى اسكندرية في نفس اليوم ، بناء على توقع السيدة المحترمة حماه ، وكان في مقدوره بطبيعة الحال أن يحصل على ممرضة من الاسكندرية الى أن تحضر الممرضة المذكورة في نفس اليوم ولو تأخرت بضع ساعات ، ولكنه الصلف والاستهتار بكرامة الدولة ومال الدولة .

وقد اتفقت الاجراءات لمقاساة رفعتة ومطالبته بما تكلفته هذه الرحلة من نفقات .

ومما يذكر في هذا الصدد أن القاطرات الخاصة التي استعملها رئيس الوزراء والوزراء السابقون في وزارته دون أن يدفعوا مقابلها عن آخرتها ودون أن يكون لهم حق في استعمالها بلغت أجرتها حوالي ٤٨٨٢ جنيهًا .

#### حضرات النواب المحترمين

لو أن هذا العيب بأموال الدولة ارتكبه موظف صغير - أو ارتكب عشر معشاره - لفصل من وظيفته الى غير عودة . . . . أما هؤلاء السادة من الحكام - من رئيس وزراء الى وزير المالية الخ فهم ينتهبون لمصالحهم الخاصة أموال الدولة المودعة أمانة بين أيديهم ويدعون رغم ذلك النزاهة والشرف ، ويصيحون ويتصايحون إذا ما طلوبوا برد ما عليهم ، أو كشف الخطأ عن مساوئهم .

وفي رأي أن هذه التصرفات المنافية للشرف لا تخرج عن كونها جنایات ولو لم يعاقب عليها قانون الجنایات المصری ، وأنه من واجبنا أن نعدل القانون ليسرى على أولئك العابثين بالقانون . . . »

وبذلك نكون - فيما اعتقد - قد أوفينا الحديث عن تقرير اللجنة الوزارية التي شكلتها وزارة الدكتور أحمد ماهر باشا للتحقيق في أعمال الوزارة السابقة على تلك الوزارة - وزارة النحاس باشا . ونعتقد أننا فيما كتبناه عن هذا التقرير كنا سباقين إذ لم يسبق ان عولج أمر هذا التقرير فيما قرأت عن تلك الفترة من كتب ودراسات . كما اننى أردت أن أكتب شيئاً جديداً للغاية فإذا كانت مبالغته تافهة لا تستحق كل هذا اللت والمجن لمعزى واضح وقصصى طيب .

## الباب السابع





## الفصل الأول

### وكان للكتاب الأسود ملحق سرى لم يدر به الكثيرون

رغم أنني عايشة سنوات ما قبل الثورة وعشتها كواحد من العاملين في الحقل الوطني الذين أتاحت لهم الفرص لكي يعرفوا معرفة جيدة كل أحداث وحوادث تلك السنوات ، ما كبر منها وما صغر ، ورغم أنني كنت ولثماني سنوات كاملة نزيلا شبه دائم ، على المعتقلات والسجون كواحد من غلاة أبناء الحزب الوطني الذين وضعت أسماءهم في أول كنسوف المضروب عليهم ، والمشتبه في أمرهم ، الذين ينقلون إلى السجون والمعتقلات فور وقوع أي حادث سياسي حتى ولو كان ذلك الحادث يتمارض إلى أبعد الحدود مع آرائهم ومعتقداتهم . وفي تلك السجون والمعتقلات كنا نلتقي بالوفديين عندما تكون أحزاب الاقلية هي التي تحكم ، وبأعضاء أحزاب الاقلية عندما يكون الوفد في الحكم ، وكما هو معروف فإن المسجونين السياسيين الذين يقيمون في سجن واحد ، أو في معتقل واحد ، وخاصة عندما تزداد فترات الاعتقال أو السجن يتبادلون معرفة الأسرار السياسية التي قد تكون خافية على البعض ورغم أنني كنت على علاقات طيبة ووثيقة ببعض الزعماء والقادة الذين لعبوا الخطر الأدوار في سنوات ما قبل الثورة ، وكنت موضع ثقة بعضهم ، رغم اختلافي وإياهم في وجهات النظر السياسية ، ورغم أن «هوايتي» الوحيدة طوال الثلاثين عاما الماضية جمع الوثائق السياسية الخاضعة بتلك السنوات ، رغم ذلك كله فإني لم أعرف أن مكرم عبيد باشا أعد ملحقا للكتاب الأسود ، لأنه اعتقل قبل أن يقوم باستكمال طبعه وتوزيعه - لم أعرف شيئا ما عن ذلك الملحق ، إلا عندما بدأت أكتب عن سنوات ما قبل الثورة . وملحق الكتاب الأسود ، كان أساسه الخطبة التي ألهاها مكرم عبيد في عيد الجهاد الوطني « ١٣ نوفمبر ١٩٤٣ » ، ولم تنشر تلك الخطبة بالطبع لأن الرقابة

على الصحف كانت وقتئذ ، تشطب كل ما يقوله ، وكل ما يكتبه مكرم عبيد ، بل كانت تشطب كل أخباره ، وكل أخبار الهيئة السياسية التي كونها وأعنى بها الكتلة الوفدية المستقلة ، وأذكر أن الرقابة وقتئذ كانت تشطب كلمة الوفدية لأن الحكومة الوفدية لم تكن وفند تمترف بالكتلة الوفدية المستقلة ، وإن كانت تعترف - مضطرة - بالكتلة المستقلة فقط ، وحتى أكون مؤرخا يحاول أن يكون متصفا وحتى تكتمل الصورة ، التي تحاول أن نرسمها لتلك السنوات لابد أن نشير الى ملحق الكتاب الاسود ، الذي لم ينشر ولم يوزع ، باعتباره وثيقة تاريخية : أدبية وسياسية ، فتلك أمانة نؤديها بلا زيادة ، ولا نقصان ، أمانة نؤديها للتاريخ ، الذي لا يعرف المحاباة ، ولا المجاملة ، ونبادر فنقول عن ملحق الكتاب الأسود ما سبق أن قلناه عن الكتاب الأسود ذاته من أن اشارتنا الى بعض الموضوعات ، التي جاءت به ، لا تعنى موافقتنا على ما جاء به من اتهام ، فنحن من هذه الزاوية مجرد ناقلين وناقلو الكفر ليسوا بكفار كما يقولون .

وملحق الكتاب الأسود مثل الكتاب الأسود قطعة أدبية ممتازة وخاصة في المقدمة ، حيث يتقلب مكرم عبيد الأديب على مكرم عبيد السياسى .

يقول مكرم عبيد في البداية :

عبد وجهاد ونهضة وثورة - يا لها من معان طالما أزكت وطالما أبكت فاذا هي الآن مجرد ألفاظ تنبو عنها تقاليد هذا العهد وعقلية رجاله - نعم هي لديهم ألفاظ يلفظها الهم فيلفظها الفهم حتى لكانها أوهام يغلفها الوهم .

ولا تعجبوا مما تسمعون ، بل العجب أن لا يكون - فما قيمة الألفاظ اذا لم تنطو على معنويات تنطوي في دورها على مرئيات أو في القليل على ذكريات ؟ .. وأى معنى للميد لدى قوم لا يحسون له في النفس هدف ، ولا يسمعون له في القلب صدى ، بل يرون فيه يوما كسائر الأيام ، يعود دون أن يعيد ؟ .. وأية قيمة للذكريات الخاليات الخاليات ، اذا ما ذكرت دون أن تحبى أو تجدد ؟ .. وأى أثر للآمال الكبيرة النائرة اذا ما تصاغرت وتضاءلت ، فاذا هي لا تعدو لفظامع الصغيرة الحائرة التي تتأرجح بين الذلة واللذة - ذلك الحكم المستضعف المسند ، ولذة الفنم المستولف والثراء المهمل . . .

أما الجهاد ، وأما الثورة ، فإن هما ؟ وماذا دهاهما ؟

ابشروا عنهما بمصباح ديوجين في مخلفات الوفد ، بل في عمق

جنا العهد - والعهد كله سوق كما تعلمون - فوالله لم تشهد مصر في حكمها تجارة رائجة مبقوة كالتي تشهدها اليوم في سوق الحكم أو سوق الاستقلال ، وهي سوق كسائر الأسواق إلا أن عملتها من المال وبضاعتها وباللحار ، من الرجال !!

تلكم هي السوق السوداء حقا ، فقد استبدلوا فيها بالثروة الثروة • وبالنفوة النسوة وبالحق القوة • ويتسائل مكرم عبيد :  
هل انتهت ثورتنا المصرية المجيدة الى مصير الثورة الفرنسية ؟ وهل ابتلينا في رجالنا كما ابتليت هي في رجالها ؟ وهل ثار رجال الثورة على الثورة ؟ فاستفلوها لحساب جيوبهم ، بعد أن دفعوا ثمنها من حبات قلوبهم ؟ وهل خطونا بها - أو خطت هي بنا - من دور الفعل الى رد الفعل ؟؟

تلك أسئلة خطيرة ، والجواب عليها مستمد من الواقع المشؤم الذي تحسونه ، بل تلمسونه ، فإن النحاس ياشأ وزملاءه اذا لم يكونوا هم المسئولين الأولين ، فهم في القليل اكبر المسئولين عن الروح النفعية المستهتره التي نشرت جرائم الفساد ومساوي الاستبداد في بلادنا ، فادت الى اهدار مبادئ الثورة المصرية ، لا في انظمتنا فحسب ، ولا في تقاليدنا فحسب ، بل في نفوس الكثرين منا أيضا ••• ولكنه انهيار الى أجل ، وبأس الى أمل ، فما كان النحاس ولا أشياخ النحاس ولا حلفاء النحاس - ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا - ليغضوا على روح الاستقلال المصرية قضاء أخيرا ، وهي التي أنشأت في الشرق مدرسة الجهاد الوطني لقنت كما تلقت فيها الدرس قاسيا مريرا ، وهو أن النصر لن يتاح الا المستنصر بالله عرف أن يتخذ من نفسه نصيرا •••

كان يجدر بى أن أحدثكم بمناسبة عيد الثورة عن الثورة المصرية كيف نشأت ، وكيف تطورت ، وكيف انتهت الى ما اليه انتهت ، لا سيما وأن من بيننا شبابا لم يدركها الا في أخرياتها ، ومن حقهم علينا أن نرسم لهم صورة ، مهما تكن مبثورة ، عن بدايتها وتقلباتها ، ولكنني أظن نفسي وأظن التاريخ اذا ما حاولت في هذا المجال الضيق تحليل حالة روحية قد لا تحتمل التحليل أو التعليل ، وإن تكن قابلة للتصوير والتسجيل •

ولقد نشأت أنا في الثورة صغيرا ، وعشت فيها بل عشتها زمنا قد يكون بالقياس الى الأزمنة قصيرا • ولكنني أرجو الله أن تعيش الثورة في ما عشت فاموت فيها قبل أن تموت في ، فما من حياة جديرة بالإنسان في الحياة الدنيا ، الا في ثورة الروح على المادة ، وثورة النفس على الحس •

ولا تحسبوا ان الثورة حالة تعد لها العدة او تكتسب اكتسابا ، كلا ، بل هي شعور جارف ينتهب النفس انتهابا ، بل ويكاد يفتصبها اغتصابا ... ولقد كانت الثورة المصرية مفاجئة حتى للثائرين انفسهم - ومن ثم كانت الثورة ثورة - فلم تكن لها مقدمات وبوادر ، بل ثارت ثورتها وفارت فوريتها كالبركان المفجر العائر ... ولعل في منصر المفاجأة الفارق الاكبر بين الثورة والنهضة ، فالنهضة تقتضى نهوضا ، والثورة لا ترفض الا وثوبا فانتفاضا ، والنهضة نور يضيء فيتموهج ، والثورة نار تلتهب فتتأجج ....

وعندى أن الناس يخطئون اذ يمتدحون عيد ١٣ نوفمبر عيد النهضة في حين انه عيد الثورة ، فقد كانت زيارة سعد وزملائه للممثل البريطاني في ذلك اليوم بمثابة مستصغر الشرر للهيبة الثورة الذي لم يلبث ان انفجر ...

أما النهضة المصرية فلاحقة للثورة لا سبقة عليها ، وإذا كان هناك مأخذ يؤخذ علينا نحن المصريين فهو أن نهضتنا لم ترتفع الى مستوى ثورتنا - كما سنرى فيما بعد .

ولقد سمعتم أن ليس للثورة عقل - وقد يكون ذلك صحيحا إذا فهمنا العقل بالمعنى المصطلح عليه - ولكن للثورة قلبا ، ولما كان القلب يصدر عن شعور ، في حين أن العقل يصدر عن تفكير ، فان القلب إذا ما أحب وهب ، بينما العقل إذا ما أحب كسب ..

شعار القلب - وشعار الثورة - هو اذن البذل والتضحية ، لا الكسب ولا المنفعة - ومن ثم كان أبطال الثورة الأولون السباقون هم الشهداء لا « العقلاء » ، الأبناء لا الآباء ، الضملاء لا الأقوياء ، الفقراء لا الأغنياء ، الى أن يقول مكرم عبيد :

ليس أروع من العاطفة اذا ما عصمت بها العاصفة ... فلقد سرت الحماسة الثائرة أول ما سرت في قلوب الشباب - وهل الشبيبة الا حماسة مشبوبة - ثم ما لبثت أن امتد لهيبتها منهم الى الرجال - رجال الدين والدينيا - ومنهم الى الفتيات والنساء المحجبات - ولا عجب ، فقد جرفت النسوة كل شيء في طريقها ، متخفية كل صعاب ، ممزقة كل حجاب - فالعوائد والتقاليد ، والمراسم والطاقيفة والمنصرية والحزبية - كل شيء وجب أن يبدل ، وكل عائق وجب أن يذلل ، في سبيل ازدهار ذلك الثبت الجديد العجيد الذي أنبتته ثورة المجاهدين ، وروحه دعاء المستشهدين - نبت الحرية ، ولا شيء غير الحرية ، وكل الحرية - وما كان للثورة أن ترفض

غير الحرية كاملة الى منتهاها ، وقده وهبتها الحياة كاملة الى منتهاها - ومن ثم كان شعارها الاستقلال التام أو الموت الزؤام - أو كمال في الحياة وفي المساء ! ...

ولما كان شعار الثورة هو التضحية ، فقد كانت مصر ميدانا للمباراة بين طلاب التضحية ، فكانوا نراهم دافعين متدافعين ، متسابقين متلاحقين ، ولكأنهم كانوا يتزاحمون متنافسين في سوق ما أعجبها من سوق - في سوق الدنيا ، لا سوق الدنيا - وكان التنافس على التضحية ملحوظا بين المصريين على اختلافهم - شبانا وشبابا ، رجالا ونساء ، أهلين وموظفين - فالوزراء أضربوا عن الحكم ، والموظفون عن الوظيفة ، والطلبة عن الدراسة ، والمحامون والأطباء والمهندسون والتجار والعمال والفلاحون - الكل أضربوا عن العمل ، وأخيرا وليس آخرا قد كان هناك مصريون أمجاد أضربوا حتى عن الأمل - هم الشهداء الذين ضحوا بالتضحية كلها بتضحية الحياة كلها ...

وهكذا شقت الثورة لنفسها طريقا مبيدا الى الهدف المنشود ، أثمرت ثمارها الماجدة ، وبقي على النهضة التي تلتها أن تستكمل ثمارها الأجلية .

ويقول مكرم عبيد :

ولكن النهضة كانت مع الأسف أبدا من رغبتنا ، وأضعف من قوتنا - وعلة ذلك ان بعض الناس بدأوا يستغلون الثورة ، فحلت روح الاستغلال محل روح الاستقلال ، والنفعية محل التضحية ، وراينا التكالب على الوزارة من المستوزرين ، وعلى الوظيفة من المستوظفين ، وعلى الكسب من المتكسبين وجاءت الانقلابات المتعددة من حكم الى حكم ، ومن نظام الى نظام ، فادت الى تزامم القناصين على القنص ، والنهازين على الفرص ... وما من شك أن يد المستعمرين كانت تحمل من وراء ستار لقلب الحكم أو تغييره عسى أن تلهينا عن مطلبنا الأسمى بما يتساقط من موائعهم من فئات أو بما ورنناهم عن الثورة من مخلفات ....

ومنذ ذلك الحين بدأت النهضة تتخاذل ، وبدأ الايمان بها يتضائل ، فذهب في النفوس دبيب الشك والحيرة ، فكان ذلك ايدانا بانتهاء الثورة - لأن الحيرة والثورة تقيضان لا يجتمعان ... ولكن الشعوب تتغذى من شعورها ، ومن نفثات صدورها ، فلا تفقد ايمانها بمكسل السهولة التي تلحظها في الأفراد ، ومن ثم ظل الشعب يستمسك بأهداب النهضة مؤمنا بسعد وبالوفد كرمز للنهضة ، وكان الوفد المصري منذ نشأته يعمل

لدى الغالبية من أنصاره فكرتين أساسيتين من مخططات الثورة ... هما النزاهة والصلابة ، ولذلك ما أن تولينا الحكم فيما مضى وارتكبنا بعض الأخطاء فى الاستثناءات والمحسوبيات ، حتى بدأت هيبة الوفد تنسقط فى عيون أنصاره وخصومه معا ، وذلك لأن الشعب كان ينظر الى رئيس الوفد وزملائه نظرتة الى أنصاف الآلهة ، فإذا هم قد انغمست أقدامهم ، وان لم تنفخس أجسامهم ، فى الطين ! ...

بيد أن الناس اغتفروا لنا ما ارتكبناه من أخطاء ، إذ لم تكن أخطاؤنا خطايا ، ولم يبلغ ما تدانينا اليه مبلغ الدنايا فظلمنا نحمل ثقة الشعب ونستمتع بمحبة الشعب ، وزاد فى استمساك الناس بنا أن المصاعدة ، التى عقدناها لم تحقق عند تنفيذها كل آمالنا - بل ولا الجزء الأكبر من آمالنا - فاعتقدوا أن النزاهة والصلابة التى اشتهر بها النحاس واخوانه هما صخرة النجاة وركن الزاوية فى بناء استقلالنا التام ، الذى لم يقم ....

الى أن يقول مكرم عبيد :

ولم يكن أحد يتوقع أن يشهد المرحلة الأخيرة من الثورة تدنو منا ، وتطغى علينا ، وأن يرى رجال الثورة يثورون على الثورة ، ولكن هكذا قدر فكان ، فقد فقد المؤمنون الإيمان ... وجاءت الحرب بمفرياتها وميئساتها ، ففكر السالرون الأولون بالثورة ، واثرت فى أنفسهم الشهوة الى الثورة لالسطوة .

وهكذا شاء الله - بل شاء النحاس واخوانه وأعوانه - أن تنتهى الثورة المصرية الى مصير الثورة الفرنسية ، وثورة جمعية الاتحاد والترقى التركية - وكان الهدامون لكل هذه الثورات نفر من بنائها ، والمتنقصون على الأم الروم هم ويا للخزى بعض العاقين من بنينا ، وكان شأن النحاس شأن بعض البارزين من أتباع دانتون وروبسبير وغيرهم من رجال الثورة الفرنسية - وكذلك كان شأنه شأن رجال الاتحاد والترقى فى تركيا ، فقد أبوا جميعا الا أن يستغلوا الحرية الوطنية العامة التى ولدتها الثورة كوسيلة لتحرير أشخاصهم من كل مسئولية وتصرفاتهم من كل رقابة ، فافلدوا وأيضا افلاح فى تحرير نفوسهم من كل إيمان ، وسلطتهم من كل سلطان ، وفى قلب الثورة الشعبية الى ثورة دكتاتورية ، واستغلال الثراء العام لمصلحة ثرائهم الخاص .

ألا هنيتا لهم ما اغتفروا ، وما اقترفوا ! ...

وليت الأمر كان مقصورا على الثراء الشخصى ، فقد امتدت الأيدي الى ثرائنا الوطنى ، وكياننا القومى .

ويطلب مكرم عبيد من الجماهير أن تلقى بأنظارها يمنة ويسرة متسائلة أين حرية الأفراد من الاعتقال ، وأين حرية المنازل من التفتيش ، وأين حرية الصحافة من الرقابة ، وأين حرية الاجتماع والخطابة ، بل وأين حرية العقل من السخافة ؟ ...

أفهل سمعتم في أى عهد من العهود أنه يصح أن يسمح بالخطابة ويحجر على الميكروفون ، وأن يكتب لمكرم عبيد خطاب رسمي يحظر عليه الخطابة في سرادق عام لأنه « لم يسبق لسعادته أن يخاطب في سرادقات » . وأن تصدر التعليمات الحكومية الى المطابع حتى الخاصة منها بأن تحذف من بطاقة الدعوة الموجهة من رئيس الكتلة الوفدية عبارة « الوفدية » فيسمى حزب سياسي كتلة أو هيئة دون أن تكون له صفة أو ميزة تميز كتلته عن سائر الكتل ... كمن يسمى أمة من الأمم دولة دون تخصيص يميزها من بين العول ! ...

وإذا قيل بالاقتصار على تسميتها الكتلة المستقلة فهذا أيضا خطأ فوق خطأ ... مستقلة عن من ؟ وكيف يجتمع المستقلون عن الأحزاب جميعا في كتلة وهم مستقلون عن بعضهم بعضا ؟؟  
كلا ، لا يفسر هذا الخبل الا أنه خبل ! ...

ان الميثاق الأطلنطي ينص على حرية جديدة طريفة هي الحرية من الخوف ، فهل للنحاس باشا أن يسمح لنا بحرية قيمة في هذا العهد هي الحرية من السخف !!

وإذا أثبت عليه عقليته العسكرية الجديدة أن يسوى بين المصريين في الحرية ، أفلا يرى عدلا أن يسوى بينهم في عدم الحرية ؟ .. فيحرم نفسه كما يحرم غيره من السرادقات ، والميكروفونات ، والأذاعات استغفر الله ، بل حرام أن يحرم رفعتة نفسه ويحرمنا من أذاعته ، فبجرد الراديو المصرى من بعض مسلياته ! ...

ويقول مكرم عبيد باشا ان النحاس باشا قد هدم الاستقلال السياسي الذى كان هدف الثورة الاول ، هدمه النحاس باشا من أساسه واتخذ من هذا الهدم سبيلا الى بقاءه فى الحكم ومن الاستسلام طريقا الى مؤتمر السلام وهكذا اتخذ المسكين وأعوانه من حريات المصريين ، ومن أمانى المصريين ، ومن دماء المصريين تجارة يستغلونها ، فما ربحت تجارتهم وما كانوا يكسبون .

أما المعاهدة فسلام عليها يوم أخلت ، ويوم حبلت ، ويوم نفلت !! حيث امتنت يد النحاس أحد عاقديها الى تصويبها فنقضها نقضا بل انتفض

عليها انتقاضا ، فارتضى بل سعى الى تسخيل المستعمرين من الانجليز لاستبقائه في الحكم يوم أن هو الكتاب الأسود من تحته دعائم الحكم ...

ويقول مكرم عبيد باشا ان ثمن البقاء في الحكم كان تعيين خبير مالى بريطانى .

ومن دواعي الحجل والزراية أن النحاس باشا « الزعيم الوطنى » قد ارتضى ما لم يرتضه دولة حسين باشا سرى فقد اخبرنى دولته بما كان منه فى مسألة تعيين الخبير الاقتصادى وصرح لى بأن أعلن ما وواه الى ، وهو أن السير مايلز لامبسون طلب الى دولته حينما كان رئيسا للوزراء أن يقبل تعيين خبير بريطانى اقتصادى للحكومة المصرية فأبى دولته رغم الحاج السفير عليه أن يعود عهد المستشارين البريطانيين على يديه ، ورفع مذكرة بحدثه الشفوى مع السفير الى السراى الملكية وأشار فيها الى رفضه تعيين الخبير الاقتصادى المطلوب .

هذه هى الرواية التى رويتها لصدى النائب المحترم الأستاذ فكرى أباطة وأشار اليها حضرته فى استجوابه اشارة لطيفة ، فنار النحاس على الراوى ولم يجترأ أن يشور على الرواية ، وهانذا أذكرها بأمانيتها واتحداه أن يكذبها ... ولئن ظن النحاس أنه قد نجح فى اخفاء صوتى بفصل من مجلس النواب وتشديد الرقابة على ما أكتب فى الصحف ، فلن ينبج فى أغلالت صوت الحق ، والسنة الخلق ...

وهل أنا فى حاجة الى تمديد الحقوق المصرية التى أهدرت ونصوص المعاهدة التى نقضت ، كنصوص الجلاء - وهى روح المعاهدة - والنص على انقضاء خدمة البوليس البريطانى وغيرها من المسائل التى أشارت اليها مذكرة الوفد الى السفارة البريطانية والتى صاح وناح عليها النحاس باشا فى خطبته برأس البر وغيرها من التصريحات والبيانات ... ولكنه كان وقتئذ رجلا شعبيا ، ولم يكن حاكما عسكريا ، وصنيعة للاستبداد والاستعمار معا .

وأخيرا وليس آخرا ، فمن المظاهر التى يطمح النحاس باشا من المفاخر ، تعيين معالى السير أمين عثمان باشا وزيرا للمالية وما من شك أن فى بقاءه وزيرا للمال ، والى جانبه خبير بريطانى للمال ، أكبر ضمان وطنى ، لا يقل ان لم يزد عن ضمان القرض الوطنى ...

ويتسائل مكرم عبيد باشا :

ما الذى أبقاه لنا النحاس باشا من بقايا الثورة المصرية ؟ حكم فاسد ، وحكم عسكري عرقى ، وتسلط بريطانى ، وانتهاك لكل الحريات الدستورية



والسياسية ، وحسن للحياة النيابية والضمانات الخلفية . كما أنه - أي  
النحاس باشا - في رأى مكرم باشا لم يبق على وحدتنا الوطنية التي لم  
تسلم من أيدائه .

ويقول مكرم عبيد أن الكتلة الوفدية الوطنية الصحيحة يتصدها  
كبار رجال الشرع الشريف وكبار المسلمين والمسيحيين بل ماذا أقول فمن  
مبادئ الكتلة أن صفارها كبارها وكرامها خدامها وإذا كان للكتلة أن  
تفخر بشيء فهي أنها قد أصبحت قبلة الشباب ، وطلبة الطلاب ، وعلم الله  
أن ليس للشباب الطاهر طلبة إلا أن يهبوا الوطن ما في صدورهم من  
الطهارة ، فإن لهم الصدور ولغيرهم الصدارة !!!

أي مصطفى النحاس لو أنك نظرت لا بعيونك بل بعينيك ، لرأيت  
الأزهريين في بيت مكرم ، وصحت معي الله أكبرم ، الله أكبرم !! فما كان الله  
ليرتضى للأزهر الشريف إلا أن يؤيد الشرف ، وما كان الأزهريون ليرتضوا  
لوطن وللثروة الوطنية وللثروة الخلقية الضياع أو التلف ...

بل ليته يرى الكتلة مثلة في أبناء الجامع والجامعة ، إذن لشهد  
القارة وما أدراك ما القارة !! ...

ويترحم مكرم عبيد على الثائر الأول - في نظره - سعد زغلول في  
ذكراه ثم يخاطب سعدا قائلا :  
أي سعد :

لقد كان لنا في ذكراك ألم يطساره الأمل ، وسكون يصعب به  
العمل ، فكانت لأرواحنا فيها حجة ثم دفعة ، وروعة ثم منعة ...

أما الآن فإين نحن من ذكراك ؟ ... وأين الدمع الطهور الذكور الذي  
به بكيناك ، وأين وأين تلك المثل الوطنية والخلقية التي بها أحييتنا وبها  
أحييناك ؟؟ .

لقد حرمنا في هذا العهد المشنوم حتى ذلك الألم الطاهر الذي إذا  
أبكى أذكى ، وإذا أدمى أحيى ، وأصبح الألم الذي نعانيه من النوع المخجل  
المزرى - ألم كله سواد لا نور منه يشع ولا أمل يسرى ...

وأي ألم أقتل للأمل ، وأدعى إلى الحجل ، من أن نشكو إلى سعد  
خليفة سعد ، وأن يبدد تراث سعد نفر من أبناء سعد ، وأن يأخذ الصلف  
الحاقد المجاهد مصطفى النحاس ومن إليه ليقاطع بيت الأمة ، بيت سعد ،  
وأم المصريين شريكة سعد .. وأن يستبد صريع الاستبداد بالأمس  
- وصنيعة الاستبداد اليوم - بحريات هذه الأمة الكريمة الأصل ، المنكوبة

المثل ، فيهنر البقية الباقية من حقوق استقلالها ، ويستعبد الأحرار من رجالها . محرما عليها أن تنفس في الصحافة وفي المجتمعات وفي البرلمان ، وحتى على ضريح سعد ! \*

دهوى أستعطر من عيونكم عبرة على مصطفى النحاس الذى عرفناه ففقدناه ... فالرجل الذى يحكم مصر اليوم حكما عسكريا - انجليزيا مصريا - ليس هو زميلنا فى المنفى وفى الجهاد بل هو رجل آخر فى الرجل ... وبالتكية الرجل الواحد اذا تعددت فيه الرجال ، وتشتت فيه الرجولة تشتت المطامع والآمال !! \*

انه لرجل آخر ذلك النحاس الجديد الذى أدركته شقوته ، فغلبته شهوته ، فلم يعد له مأرب يستهويه ، الا أن يقتنى المال الوفير ، فيجزى من جهاده المفسى ، بالمال المفسى ... \*

وقد كان مرفوا لعارفيه أن النحاس القديم كان هو أيضا محبا للمال والثراء ، بل انه معترف فى اجاباته على الكتاب الأسود بأنه كان شغوبا بمعيشة الترف ، فلا يستأجر فى الفنادق الا الفسيح ، والمليح من الغرف ... \*

وحاشا أن أطمع على نزاهة النحاس القديم ، فقد كان نزيبا ولكنه لم يكن زاهدا ... وكنا نحن المقربين منه نفر له هذه الناحية من ميوله لأنه مع حبه للترف كان لا يتمدى حدود الشرف . ويروى مكرم عبيد باشا أنه فى عام ١٩٣٧ وكانت الوزارة الوفدية فى الحكم نبئت فكرة بناء منزل للنحاس باشا لسكنه الخاص وقام بعض أعضاء الوفد وفى مقدمتهم الأستاذ محمود بسيونى بجمع اكتنابات من أعضاء العصبة الوفدية وكيف أن أحد المصورين أحضر له صورا زيتية بديعة رسمت فيها أوضاع مختلفة لهذا القصر الموعود وما يحيط به من الجنائن ذات الورود ، فغضب - مكرم عبيد - لهذه الحركة الغريبة من أساليب الوفديين وعقليتهم وتحدث مع النحاس باشا فى وجوب وضع حد لها ، فيما بيننا أنه لا يصح أن يستغل نفوذه على أنصاره من الشيوخ والنواب وهو رئيس للوزراء . \*

وانى وان كنت لا أزال اذكر للمسكين تردده فى الأمر وحيرته بين العوامل المتناقضة فى نفسه وفى محيطه ، فانى لازلت اذكر له مع القناد قبوله النصيح وتغلبه على الشهوة ، رغم سبق الهفوة ، وانى لأصارعكم الحق أن موقفه هذا زادنى تقديرا له ، فأوعزت الى جرائد الوفد أن تشيد بتنازله عن قبول هذه الهدية الثمينة . ولو انى كنت أعلم الناس بما فى نفس النحاس باشا من مواطن الضعف وما هى جديرة به من أسسباب المظف . \*

ويعود مكرم عبيد باشا - مرة أخرى - الى الحديث عن بيع منزل النحاس باشا في سمندو والى سيارة كوتسيكا والى أحمد الوكيل صهر رئيس الحكومة ولكنه يشير هذه المرة الى قصة طريفة اسمها صهر الدولة أو قصة صهر وزير الدولة الفرنسي وهي وإن كانت - كما قال مكرم عبيد - لا تنصرف من قريب أو من بعيد الى تصرفات صهر الدولة المصرى إلا أنها توضح خطر استغلال النفوذ على سمعة الحكم وسمعة الدولة .

ويقول مكرم عبيد باشا فى مكان آخر من ملحق الكتاب ان النحاس باشا - كان فى بادئ الأمر يتستر وراء أمين عثمان باشا ليظهر بالتأييد البريطانى - أو بالأحرى تأييد المستعمرين من البريطانيين - ثم انتقل من دور التستر الى التظاهر حتى انه اصطحب بناء على طلب القائد الانجليزى أمين باشا عثمان رئيس ديوان المحاسبة فى استعراض الجيش البريطانى وتلقى تحيته العسكرية - وأخيرا انتهى به الأمر الى تحدى رأى العام الوطنى بتعيين أمين باشا عثمان وزيرا للمالية بعهد تعيين الحبر المال البريطانى - ولما ظهر الكتاب الأسود وكادت الأرض تميد من تحت أقدامه لم يلجأ الى التدخل البريطانى فحسب ، بل اتخذ هذا التدخل شكل التظاهر فالتحدى ، وكان أمين باشا عثمان فى كل هذه الأدوار صلة الوصل ، وصاحب القول الفصل .

اذن ضاعت النزاهة - وضاعت معها الصلابة - والصفتان متلازمتان لا مفر للواحدة من الأخرى - لأن الرجل النزيه ليس نزيه اليد فحسب بل نزيه النفس ، نزيه الضمير ، نزيه الإرادة ، ومن ثم نراه قوى الخلق قوى الشكيمة ، لا تنال من قوة نفسه لا قوة الحب ولا قوة السخيمة ، وبعبارة أخرى فالرجل النزيه هو الرجل الصلب الذى لا تضمنيه مقاومة ، ولا تفريه مساومة - ولذلك قلنا ان النزاهة والصلابة صفتان متلازمتان متحلتان ، أو هما بالأحرى وحدة فى جزئين أكثر منهما جزءين متحدين - فلما فقد النحاس احدهما فقد الأخرى من حيث أراد أو لم يريد ! ...

ويتهم مكرم عبيد باشا وهو يتحدث عن المؤتمر الوفدى المزمع عقده أو المؤتمر النحاسى كما يحرص على تسميته بهذا الاسم ، فيقول انه يأمل أن يرحمنا خطباء هذا المؤتمر من السجع اياه : من نوع ما جاء فى خطبة النحاس باشا الأخيرة بالاسكندرية من أنه لم تطلق زمامة ولم تحصل شارة أو ما جاء فى خطبة سابقة لصبرى أبو علم باشا عن الآية الكبرى فى حى شبرا .

ويسبق مكرم عبيد خطباء المؤتمر الوفدى فيمهد من وجهة نظره الأعمال الجيدة التى قامت بها الحكومة النحاسية فى السنتين الأخيرتين ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ويلخص مكرم عبيد باشا تلك الأعمال فيما يلى :

١ - تزيف الانتخابات على اختلاف أنواعها - وقد بدأت بغضبة انتخابات المحامين التي فيها ضرب البوليس حضرات الزملاء وطردهم من جمعيتهم ، واختطفت صناديق الانتخاب ، وأجل انتخاب النقيب الى أجل بعيد مكن الحكومة من اتخاذ وسائل أخرى للإرهاب والتزيف ، ولئن كان الطعن لم تثبت وقائمه قضائيا بدائرة محكمة النقض التي أحيل عليها الطعن ، بعد أن رفضت المحكمة تحقيق الطعن بالتزوير ، فهذا لا يمنع من ثبوت وقائمه لدى المحامين الذين شهدوا بأعينهم ما لم تقمده محكمة النقض .

٢ - تزيف انتخابات جرجا والالتجاء الى أحدث وسائل الإرهاب من مدافع رشاشة ، وطيارات ، ودبابات ، وسيارات مدرعة وإحاطة الناخبين بها ، وما صاحب هذه الانتخابات من وسائل الإرهاب والتزيف - وقتل البعض وجرح الكثيرين - وكان نتيجة ذلك كله أن تنازل المرشحان المنافسان لمرشح الحكومة رغم ما لهما من عصبة ونفوذ كبيرين بجرجا .

٣ - محاولة تزيف انتخابات يردين - فقد حاولت الحكومة نقل صناديق الانتخابات الى مقر المديرية لتسهيل عملية التزيف ، ولكن أفراد عائلة الأباطية رفضوا هذا مهادين باستعمال القوة ، وقد نقل المدير الى أثر ذلك .

٤ - ظروف وملابسات انتخاب الدكتور رمزي جرجس لعسوية مجلس النواب عن دائرة الأوبكية .

فالدكتور رمزي جرجس عضو في الكتلة الوفدية المستقلة وقد شعرت الحكومة بأن الكتلة ستترشح له لعسوية مجلس النواب عن هذه الدائرة ، فاستنجد بمأمون قسم الأوبكية واستعمل معه مختلف أنواع التهديد اذا هو رشح نفسه على مبادئ الكتلة قائلا انه سيضطره الى بيع منزله الباقي له من ثروته ، وبذلك أرغم الدكتور رمزي على قبول ترشيح الوفد له عن هذه الدائرة .

٥ - انتخابات السويس الأخيرة . وما قام حولها من أساليب وتصرفات علمت أنه قد رفعت عنها شكاوى الى جلالة الملك المعظم .

٦ - القبض على الأستاذ جلال الشمامسي عضو الكتلة - وإبقاء الدكتور فهمي سليمان معتقلا لأن . وقد حاولت الحكومة اغرامها بالإفراج عنها على أن يحذف من نشاطهما السياسي . ولكنهما رفضا ذلك في بطولة وكرامة .

وهناك معتقلون آخرون من الطلبة والجنود المجبولين .

٧ - حوادث الأهر الشريف ، والتنكيل بطلبته الأبرياء والطلاق النار عليهم حينما كانوا يهتفون للملك البلاد في طريقهم الى القصر العام ، وقد قبض على بعض حضرات مشايخ المعاهد الدينية وأساتذتها وطلاب العلم ، ولم يفرج عن مشايخ المعاهد الا بعد تدخل جلالة الملك حفظه الله .

٨ - تفتيش مكاتب ومنازل أعضاء الكتلة بدل المرة مرات وذلك بعد ظهور الكتاب الأسود - وكان آخرها تفتيش عشتى برأس البر وانتقال ضباط القسم السياسى ( الذين قاموا بالتفتيش ) بالطيارة - والأساليب التي اتخذوها في قيامهم بالتفتيش .

٩ - انتهاء النحاس للانجليز بعد ظهور الكتاب الأسود وزيارة السفير لجلالة الملك ، وتأنيده لبقاء النحاس .

١٠ - كتاب معالي حسين باشا بأحالة عريضة الكتاب الأسود الى الوزارة واستقالة معاليه ونص الأمر الملكي بعدم قبول استقالته .

١١ - امداد الحماية النيابية بعد ظهور الكتاب الأسود ، في تصرفات الحكومة ورئيس مجلس النواب معاً .

١٢ - تدخل الانجليز في اجراءات مجلس النواب - واتصال السفارة برئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب في هذا الصدد .

١٣ - فصل مكرم عبيد من مجلس النواب ، ومخالفة جسيماً لكل دستور وكل عقل ، وفصل النواب الوفديين من حيثهم لانهم لم يوافقوا على فصله .

١٤ - فضائح التموين - الكاوتش - قرارات الاستبعاد غنام ووجوهه فيها ، تصدير الأرز بكميات هائلة - ندره الزيت والكبريت والسكر - واتفاقية خطيرة بتصدير السكر بين النحاس باشا والسفير البريطاني .

ويحصل الأستاذ فكرم عبيد بعض ما جاء في الكتاب الأسود ويكمل بعض ما حدث بعد صدور الكتاب الأسود من أحداث سياسية وداخلية . ويذكر واقعة غربية أو فضيحة جديدة كما أسماها فيقول ان أدواتها تبدأ بالخطاب التاريخي الذي أرسله الى النحاس باشا صاحب المعالي احمد محمد حسين باشا بوصفه رئيس الديوان الملكي وأرفق به صورة من العريضة التي تشررت برقعها الى مقام جلالة الملك المعظم ونشرت في كتاب أسود - ولو أن بعض أجزاء العريضة لم يتيسر طبعها مع الكتاب . وقد عرف الناس يومئذ ان خطاب صاحب المعالي رئيس الديوان أشار الى العريضة قائلاً انها

تحتوى اتهامات خطيرة تمس نزاهة الوزارة وسمة الحكم الوطنى ، وخاصة لأن مقصدها مكرم عبيد باشا الذى كان وزيرا للمالية فى هذه الوزارة ، وكان وزيرا عدة مرات ، وتقييما للمحامين عدة مرات . وقد قدمها بوصفه عضوا فى البرلمان ، ورئيسا للكتلة الوفدية المستقلة وإن له ماضيا طويلا فى العمل معكم - وإن اتهامات كهذه لها خطورتها ...

ولقد عرف الناس أن خطاب معالى حسنين باشا أشار الى العريضة وصاحبها على هذا النحو ، وما فى معناه ، وإذا بالجرى الوزارى يضطرب ، ويهرولون الى الأسياد أو الأسناد ، يطلبون الفوت والأنجاد ، فيهرع سعادة السفير البريطانى الى جلالة الملك ، ويشاع ويداع ، ويملا الأسماع ، أن سمعته يفرغ لحماية الوزارة النحاسية - وزارة الزعيم الوطنى الكبير - لا لأن التهم التى تضمنتها العريضة باطلة أو زائفة ، بل لأنه ينبغي أن يتجاوز عن مبادئ الأخلاق فى أزمان الحروب » ١١

وبهذا التدخل وبهذا الدفاع ، بقى النحاس ، ووزارة النحاس ، وبرلمان النحاس ، وذهبت آخر بقية من السمعة الوطنية عند مصطفى النحاس ، والمتفقين حول مصطفى النحاس ....

وفى وسط ذلك الجور الخائق ، جو الترامى الدليل ، والمساومة الخفية فى سبيل المناصب ، سرى بين الناس نبا آخر ، من نوع آخر ، عن رجل آخر ...

لقد رفع صاحب المعالى حسنين باشا الى ملكه كتاب استقالته من منصبه الخطير .

ما سبب الاستقالة ؟ ما نص الاستقالة ؟ ما هو مصير الاستقالة ؟ لم يكن أحد يدرى شيئا من ذلك كله . ولعل أحدا لم يطلع حتى الآن على هذه الاستقالة التاريخية ونصها الخطير . ولكن ظروفها وملاساتها لم تدع مجالا للشك فى أنها حادث وطنى ، مشرف ، له علاقته الوثيقة بما جرى من أحداث جسام ...

وجاءت شهادة المليك المعظم متوجة لما رسخ فى أذهان الناس عن شرف الدوافع التى أدت الى استقالة رئيس الديوان فى تلك الظروف ، فقد رفض جلالاته قبول الاستقالة بكتاب ملكى كريم نشر فى الصحف .

على أن المسألة لم تقف بالنحاس باشا عند ذلك الحد الذى أبقاه فى الحكم بفضل تدخل الانجليز حيناً آخر من الزمان ، بل دقعت به حقيقته على رئيس الديوان الملكى الى مرحلة جديدة من التحدى والتجاوز المنقطع النظير ، فأوعز وزير المعارف الى صنيعة من صنائع العهد الحاضر وسفهاه

كتابه ، وهو الأستاذ ابراهيم مكاوى أن يقدم فى مجلس النواب سلسلة من الأسئلة عن أثاث منزلى كان صاحب المعالي حسنين باشا قد اشتراه من إحدى المدارس الصناعية التابعة لوزارة المعارف ولم يسدد ثمنه حتى الآن لأن موعد سداذه لم يحن بعد بمقتضى تسوية رسمية ، فلما نشر السؤال الأول وجواب وزير المعارف متضمنا وقائع مشوهة مبتورة ، بادر معالي حسنين باشا الى وضع الأمر فى نصابه ببيان نشرته الصحف ، أثبتت للناس فقر - وفخر - رئيس الديوان • فأوعز الى النائب نفسه بسؤال آخر يتناول وقائع هذا البيان ، ألغ الخ قبل الإجابة عن السؤال يطلب استبعاده ، كما طلبت أنا استبعاد الكتاب الأول ولكن حامى حمى التقاليد الدستورية ( وهو بالطبع عبد السلام فهمى باشا رئيس مجلس النواب ) أمر باخراج الأستاذ فكرى أباطة من الجلسة ولغى فى السؤال والجواب ، فانسحبت المعارضة احتجاجا •

وألقى نجيب الهلالي باشا ردا مهلهلا ومطولا على السؤال ثم مضى المجلس فى نظر الباقي من جدول الأعمال •• ولم يكده المجلس يعطى فى عمله طويلا حتى لاحظ الحاضرون حركة غير عادية أسفرت عن تسليل وزير المعارف ووزير العدل صبرى أبو علم باشا ووزير المالية أمين عثمان باشا ورئيس المجلس عبد السلام فهمى باشا • وقدر المعارفون أن حدثا قد حدث •

وقد حدث بالفعل شيء خطير ، هو الأول من نوعه فى تاريخ الحياة النيابية فى هذه البلاد أو فى أى بلد من البلاد •••

عاد رئيس المجلس بعد انسحابه ، فقال يخاطب النواب فى صوت رنان انه قد عن له - أى حامى حمى الديمقراطية والدستور - أن يحذف من المضبطة كل ما يتعلق بالسؤال الخاص بمعالي حسنين باشا والجواب عنه ، والمناقشة التى دارت حوله والحادثة التى ترتبت عليه باخراج الأستاذ فكرى أباطة من الجلسة ، واعتبار هذا كله كأنه لم يكن ••

هذا هو الذى سمعه النواب والحاضرون فى الشرفات ، أما الحلقة المفقودة فقد تسامعت بها المحافل السياسية وعلمت بها علم اليقين ، لا التخمين • وذلك أن حضرات الاسناد ، سارعوا الى الاتصال بالوزارة فى تلك الليلة الليلية ، وأصدروا إليها أمرهم الذى لا يناقش ولا يرد بالتراجع الكامل بغير انظام ، خشية المواقب المحتملة التى ينتظر أن تترتب على نشر السؤال والجواب • وصدمت الوزارة بالأمر ممن يملكون عليها النهى والأمر ، وجاء رئيس مجلس النواب • المهاب ، يعلن ما ( عن ) له ويتمجل موافقة النواب !!

وجاء الأستاذ فكرى أباطة فى الجلسة التالية يعلن خطأ المضبطة ويطلب اثبات ما حدث فيها من إخراجة لاعتراضه على السؤال الذى ( عن ) للرئيس حذفه فى نفس الجلسة ، فقيل للأستاذ المحترم انه واهم ، أو لعله حالم ، وإن أحدا لم يقل شيئا مما يقول ، ولا هو أخرج من المجلس ولا هم . ويزيد فى فضيحة الوزارة وبرلمانها فى هذا المقام أن تجيء مهزلة الفصل على أثر تقديم استجوابى الخاص بالانجليز وحقوقنا الضائعة عند حلفائنا الانجليز ! . وقد كان النحاس باشا ونوابه جديرين أن يذكرونى بالفضل لا بالفصل لو كانت الحال غير الحال ، وكانت نظرتهم الى الكرامة والاستقلال باقية على معناها القديم ! .

ولكنهم أرادوه فصلا ، فأراد الله فضلا .. الحمد لله أولا وآخر ! .

● مبدأ الكتلة الوفدية هو الجهاد حيثما وجد الى الجهاد سبيل ، لانتماء رسالة الوفد ... وهى الحصول على استقلال البلاد كاملا غير منقوص ولا مشوب .

● ترى الكتلة الوفدية أن الوضع الدولى والديمقراطى لمصر يقتضى التعاون مع الديمقراطية العالمية على مبادئ الميثاق الأطلنطى وحرياته الأربع التى تكفل للشعب حق تقرير مصيرها ، وتأمينها من الاعتداء عليها .

● وترى التعاون مع الديمقراطية البريطانية على أساس التحالف الصادق الحر ، لما بين الديمقراطيتين من مصالح مشتركة .

● وترى كذلك وجوب التعاون مع البلاد العربية والشرقية الشقيقة على أساس التضامن والتكاتف على استكمال الأمن القومى لكل منها ، وتمكين النهضة الشرقية ، ونشر الثقافة المصرية ، على ألا يكون هذا التعاون سبيلا الى وضع البلاد المتعاونة داخل الدائرة المرنّة لأية منطقة نفوذ أجنبى - وعلى ألا يكون من الناحية الاقتصادية على حساب مصر بل لحساب المصلحة المتبادلة . وعلى ألا تسخر مصر من ناحيتها ، حكومة وشعبا أى جهد فى مساعدة شقيقتها العربية والشرقية للوصول الى أهدافها القومية .

كما ترى الكتلة التعاون مع الديمقراطية الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة - على مبادئ الميثاق الأطلنطى وطبقا للنظام الدولى الذى يستقر عليه رأى بعد الصلح لفهمان تنفيذ الحريات التى أعلنها الميثاق .

وترى الكتلة الوفدية تطبيقا لمبادئها الأساسية تقرير أن مصر:



والسودان اسمان على مسمى واحد هو وادى النيل ، وليس لقوة فى الأرض أن تزعم لنفسها حقا فى تجزئته ، وأنه لا يصح فى الوقت الذى يدور فيه الحديث عن الوحدة العربية أن نهمل شأن الوحدة الوطنية - وحدة وادى النيل .

● تقتضى تجربة الحرب المرة وتطور المبادئ الدولية كما أعلنها الميثاق الأطلسي أن تعدل المعاهدة تعديلا يتفق مع مبادئ هذا الميثاق ومع تحقيق الاستقلال الصحيح للبلاد - سياسيا واقتصاديا - وتقرى الكتلة الوفدية أن ذلك يكون على النحو المبين فى المواد التالية :

— يجب جلاء الجنود الانجليز عن أرض الوطن بمجرد أن تفسح الحرب الحالية أوزارها - وإلغاء نصوص المعاهدة القاضية ببقاء القوات العسكرية البريطانية فى منطقة القتال أو فى أى جزء من الأراضى المصرية وما يجتب هذه النصوص من التزامات فرضتها المعاهدة على مصر .

— يجب إلغاء المادة التى تقضى بإعلان الأحكام العرفية فى مصر بناء على طلب الحليفة ، إذا ما دخلت فى حروب أو عند خطر الحرب ، إكتفاء بما تصدره الدولة المصرية من تشريع عادى يحضى مصالح الحليفة العربية .

— يجب تنفيذ مواد المعاهدة التى عطلت حتى الآن تحت ستار الضرورة العسكرية أو غير ذلك من المأذير ، وفى مقدمة تلك المواد ما يختص بانتهاء مدة الموظفين الأجانب فى البوليس المصرى .

— يجب استرداد الحقوق التى أضاعتها وزارة النحاس باشا الأخيرة ثمنا للتأييد البريطانى ، ووضع حد لتدخل الدولة الحليفة أو أية دولة أخرى فى شئون مصر السياسية أو الاقتصادية - فإن مثل هذا التدخل فى شئون مصر الداخلية يهدم الركن الأول من أركان الاستقلال الصحيح وهو السيادة .

— يجب تحقيقا لمركز مصر الدولى ولمساهمتها فى مجهود الدولى العام لمصلحة الإنسانية أن تمثل مصر فى النظام الدولى الذى يسفر عنه التنازع الحيوى الخطير بين الدول المتحاربة ، ويجب تمهيدا لذلك أن تمثل مصر فى مؤتمر الصلح تمثيلا ذاتيا مستقلا - على قدم المساواة مع الأمم الحرة - كما تمثل فى اللجان والتشكيلات الدولية الخاصة بمسائل الشرق الأدنى وحوض البحر الأبيض المتوسط على وجه خاص .

وهن السياسة الداخلية ، جاء برنامج حزب الكتلة :

● ترى الكتلة وجوب توطيد دعائم النظام الدستوري الملكي في مصر ، واستنكار كل مساس بهذا النظام وكل مساس بالولاء للجالس على عرش مصر - جلالة الملك فاروق الأول - ولورثائه من بعده .

● يجب مقاومة عناصر الدكتاتورية والطفان ، سواء باسم الحياة النيابية أو بأي اسم آخر ، والارتفاع بمستوى الحياة النيابية الى المكانة الرفيعة الكريمة التي بلغت في البلاد الديمقراطية العريقة . بحيث تكون حرية الانتخابات وحرية الرأي والحرية الشخصية مكفولة كلها في جميع الظروف والأحوال ، وتكون الرقابة البرلمانية على الحكومات حقيقية ، لا صورية .

● الحكم وسيلة لا غاية . ويجب أن يكون نزيها ، وأن يكون الوصول اليه من طريقه الطبيعي ، وعلى يد السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد ، وهي سلطة العرش الدستورية ، أما اليد التي تتلقى الحكم من الأجنبي أو تستند في الحكم الى حراب الأجنبي فهي يد مجرمة ، وخالفة .

● الحكم الديمقراطي الصحيح هو « حكم الشعب ، بواسطة الشعب ، ولخير الشعب » . فليس الحكم اذن غنمية من الغنائم ، ولا نهبا مباحا للمحسوبين والأقارب والأصهار ، فضلا عن الوزراء وأهلهم الأقربين .

● يجب أن يصدر في مصر تفريع على نبط التشريع المعروف في بعض بلاد أوروبا باسم « من أين لك هذا ؟ » ويخضع للتحقيق والمقاب بمقتضاء الوزراء والموظفون وأقربائهم وغيرهم من الذين تدينوا المشبهات حول مصادر ثرائهم وحصولهم عليها بأساليب مقلوبة سواء من طريق المناصب الحكومية مباشرة أو من طريق استغلال النفوذ .

وتطبيقا للمبدأين السالفين يجب تطهير ساحة الحكم المصري مما أصابها على يد الوزارة النحاسية الحاضرة ، وذلك بمحاسبة وزراء العهد وأعوانه على ما اكتسبوا من ثراء غير مشروع ، وإلغاء آثار المحسوبية والاستثناء التي لم يسبق لها نظير في أي عهد من العهود .

● تطهير ساحة الحكم النيابي في مصر وتحقيق المبادئ الآتية :

أولا - حظر تدخل نواب الأمة ووساطتهم في الشؤون الإدارية المحضة التي لا تخضع لرقابتهم النيابية .

ثانيا - احتفاظا بكرامة النواب وحرمتهم يحظر على أعضاء

البرلمان قبول الوظائف الحكومية إبان عضويتهم كما يحظر عليهم - وعلى الوزراء السابقين - استغلال نفوذهم لدى الشركات والبيوت المالية .

ثالثا - يحتم استقالة الموظف الذى ينتخب عضوا فى البرلمان بمجرد انتخابه على أن يحتفظ له بحق العودة الى وظيفته اذا لم تصح عضويته - ويجب أن يتم النظر فى صحة عضويته او فى الطعن على انتخابه فى مدى شهر على الأكثر من تاريخ بدء عمله البرلمانى .

رابعا - الحامد من سلطة رئيس المجلس والمكتب وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الأعضاء فى السؤال والاستجواب والمناقشة ، تحقيقا لسلطة الأمة ممثلة فى نوابها ، ومنعها لما عانته الحياة النيابية فى العهد الأخير من تحكم رئيس المجلس والمكتب فى الأعضاء بحيث انقلبت السلطة النيابية الى سلطة دكتاتورية فى يد رئيس المجلس .

● تعديل قانون استقلال القضاء تمديدا يكلل للقضاء استقلالا حقيقيا لا من ناحية الجزل فحسب ، بل التعيين والترقية والنقل ، على أن يضمن حمايته التامة من أى تدخل حكومى ، ولا سيما بعد أن تبين فى حادث تعيين رئيس محكمة النقض والابرام أن القانون الحال يسمح لوزير للمدخل بتعطيل حقوق المستشارين فى أعلى محكمة فى البلاد ، ويفرض محسوبية مرذولة على السلطة الدستورية الثالثة - وهى القضاء .

● لاستصدار تشريع يكلل استقلال القضاء الشرعى ، على نعت القضاء الأسمى .

● إعادة النظر فى قانون المحاماة والعمل على رفع مستواها وتسهيل مزاوله المهنة مقابل أتعاب للمحامين تحت التمرين ، وتشريع قاعدة اختيار أعضاء النيابة من المحامين وحدهم حتى لا يصل الى منصب القضاء الا من يكون قد مارس للمحاماة .

● وضع قانون لاستقلال الجامعات ، وما ينشأ فى المستقبل من جامعات أخرى ، استقلالا تاما لا شأن للسلطان الحكومى عليه ، وتحسين حالة الأساتذة الجامعيين وعدم السماح بنقلهم الى وظائف أخرى ليتفرغوا للعلم والتعليم .

● العناية بشئون جامعة مصر الاسلامية الكبرى - وهى الجامعة الازهرية - وتقرير المساواة فى المرتب والحقوق بين خريجيهما والمعاهد الملحقة بها وخريجى الجامعة المصرية .

● إنشاء مدن جامعية للجامعات المصرية وتشجيع الروح الوطنية

والاجتماعية الحرة بتشجيع الاتحادات الجامعية ، والسماح للطلاب في الجامعات بالاشتغال بالسياسة الوطنية ( كما هو الحال في الجامعات الأوروبية ) .

● العمل بكل الوسائل لمعالجة مشكلة المعلمين المعطلين .

● التعليم حق لكل مصري ، بل واجب عليه ، ويجب أن يتدرج مستواه العام على أن يبدأ بجعل التعليم الابتدائي إجباريا مجانيا ، وإنشاء مدارس ابتدائية في القرى على أن يعاد النظر في برنامج التعليم الأولي والابتدائي بحيث يتفق مع مصالح البلاد الزراعية ومطالبها الوطنية - وعلى أن يحسن حالة المعلمين الأوليين والمعلمين عامة .

● وضع مشروع عمل إجباري لتخليص البلاد من ربة الأمية في مدى لا يتجاوز عشر سنوات ( للبنين والبنات ) .

وعن العدالة الاجتماعية جاء في برنامج الكتلة الوفدية وكان استخدام تمثيل العدالة الاجتماعية في برنامج حزب مصري من الأمور التي لفتت الأنظار خاصة وقد بدأ من البرنامج انحياز تام للفئات الكادحة .

● تحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات بحيث يلغى تدرجها وعملا كل نظام شبيه من بعيد أو من قريب بنظام الطبقات .

● ولما كانت مصر من البلاد التي تكبت حتى الآن بوجودهون شاسع بين الطبقات الغنية والفقيرة - حتى لكان هناك استعمارا من المصري للمصري - ولما كان فقر الطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال لا يذاتيه فقر الطبقات الفقيرة في أي بلد من البلاد المتقدمة - فإن جهاد الكتلة الاجتماعي يتجه أولا وقبل كل شيء الى تحقيق الحرية الاجتماعية الأولى ، وهي الحرية من الفقر .

ويرى برنامج الكتلة أنه تحقيقا للحرية من الفقر يجب العمل على تحقيق المبادئ المقررة في المواد التالية :

● يجب رفع مستوى العامل الصناعي والزراعي الى القدر الذي يلبق بصاحب الفضل الأول في حياة البلاد ووضع حد أدنى لأجر هذا العامل ووضع نظام لتأمينهم ضد البطالة عن العمل .

● يجب تحقيق نظام للتأمين من المرض والاصابات ومنع معاش المعجزة وكذلك منح إعانة حكومية للفقير الذي يزيد عدد أولاده على عدد معين وتعميم الملاجئ للمرضى والمعجزة والمعطلين عن العمل الخ .

● يجب إعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب إعفاء تاما والأخذ ببسبدا الضرائب التصاعدية فيما يتعلق بالمقارنات فحسبلا عن الثروات الكبيرة والمتوسطة .

● وضع مشروع على كبر لتجديد القرى المصرية فى خلال مدة لاتزيد عن عشرين عاما .

● وضع تشريع يسوى بين الموظفين فى الحقوق بحيث تصبىح وظائف الحكومة وغيرها من الوظائف العامة حقا مكفولا للمصريين جميعا بلا محاباة .

ونستطيع القول اجمالا لا تفصيلا ان برنامج حزب الكتلة كان يتميز بتقدميته وانحيازه للشعب وخاصة الطبقات الكادحة منه كما أنه يتميز أيضا باتجاهه الى التفاصيل دون الاكتفاء بالخطوط الرئيسية العامة التى يمكن أن تلتقى فيها كل الأحزاب . ونضع خطوطا تحت ما جاء فى ذلك البرنامج عن المساواة بين الجنسين الرجال والنساء فالنهضة المصرية - كما يقول مكرم باشا - مدينة للمرأة كما أنها مدينة للرجل مناصلة وإذا كان الرجل هو النصف الأقوى فالمرأة هى النصف الأجل . وترى الكتلة أن تستمتع المرأة المصرية بالمعادلة الاجتماعية كالرجل على أن تتاح لكل منهما وظيفته الطبيعية السامية التى خلق لها ، وتحذر الكتلة المصريين من أن يقتبسوا من المدنية الحديثة بعض اتجاهاتها التى تؤدى الى تأتث الرجل وترجل المرأة .

وكذلك ترى الكتلة اباحة حق الانتخاب للمرأة على أن يتدرج فى هذا الحق منعا للصلمة بإباحته - أولا . . للمرأة المتعلمة . لأن من التناقض الواضح أن يسمح بحق الانتخاب للخدام المصرى ولو كان أميا حين يحرم هذا الحق نفسه على مخدمته ولو كانت محامية أو حائزة لأرقى المؤهلات العلمية .

وكان برنامج حزب الكتلة من أوائل البرامج التى نادى بإعادة النظر فى الأحوال الشخصية والوقف الأهلى بما يكفل معالجة كل نقص كان ماثرا للشكوى العادلة .

كما كان برنامج الكتلة من أوائل البرامج الحزبية التى نادى بتحصير السوق المصرية والبنوك المصرية والمراقق المصرية ولفة التعامل المصرية العربية .

وينهى مكرم عبيد باشا كتابه ، أو ملحق الكتاب الأسود بمناقشة

الجماهير المصرية بأن تستن في جهادها الجديد سنة ذات شطرين :  
الأول احترام النفس والثاني تضحية النفس . ويكون هذا آخر كلمات  
ذلك الكتاب بل ذلك المنشور الذي لم يره الا قلة ضئيلة من الناس لانه  
صودر بعد أن طبع على الآلة الكاتبة .

ويقول مكرم عبيد باشا ان النواب الذين ثاروا لفصله من مجلس  
النواب فصلوا - وبسرعة من الهيئة البرلمانية الوفدية ، كما فصل  
زهير صبرى ووهبى أديب ومحمد حمد الباسل كما يقول انه قبض على  
أخى وصهيقى جلال الحامصى عضو الكتلة وأبقى زميل الفاضل الدكتور  
فهيم سليمان فى معتقله الى الأبد ، وقد عرض عليهما الإفراج على أن  
يعتزلا السياسة أو يحددا من نشاطهما السياسى فرفضا الإجابة الكرام  
كما يقول ان العديد من الطلبة والعمال والجنود المجهولين فى الكتلة قد  
قبض عليهم وان مكاتب رئيس الكتلة وأعضائها قد فتشت ودهمت  
منازلهم مرات عديدة .

ويتحدث مكرم عبيد عن حزب الكتلة الوفدية فيقول انها الوفد  
مطهرا وهي الوطن مصغرا وهي الحق منزها محورا : الكتلة الوفدية هي  
النهضة المصرية مجددا شبابها متصلة أسياها . حربها وجهادها ، وحرايا  
شبابها . الكتلة الوفدية هي الوحدة الوطنية ممثلة فى شعب مصر وفى  
ملك مصر . ويقول مكرم عبيد عن الملك :

لعل أول ميزة للملك أن كل حزب ينتمى اليه وهو فوق الأحزاب .  
ولا عجب فكل مصرى يملك نصيبا فى الملك رغم أنه المالك  
ذلك هو المستور وذلكم هو الفاروق .

وليس سرا أن المصريين أحبوا الملك فيما مضى وأنهم ازدادوا حبا له  
فى الوقت الحاضر ، وليس السبب فى ذلك فقط أن الحب ينميه الزمن ،  
بل أيضا لأن الحب ينميه ما يضئيه من المحن !!!

ولقد أحببنا الفاروق فى مجده ، لأننا أحببنا فيه مجدنا ، وأحببناه  
فى نضارة شبابه لأنه أحيا الشباب فى مشيئنا ، ولكن الفاروق وقد شاطر  
الشعب الآلام ، وتحمل عنه ومع قسوة الأيام ، فنضج شبابه قبل  
أوانه ، وبرزت رجولته فى شجاعته وسياسته واتزانة - قد أصبح محببا  
الينا فوق كل محبة ، لأننا كنا من قبل منه ، فإذا هو الآن منا ندود عنه  
فيؤدو عنا ، وترتفع اليه فيتناول الينا ...

الملك فاروق هو اذن - شرعا وطبعيا - الديمقراطى الأول فى مصر ،  
فليحيى الملك .

● ويلقى مكرم عبيد باشا الأضواء على برنامج حزبه - حزب الكتلة الوفدية • وعن سياسته الخارجية يقول :

إذا كانت الوطنية من الإيمان ، فالإيمان مظهره التضحية والحرمان .. وأول مرتبات التضحية هي تضحية الشهوة ، شهوة المال وشهوة السلطان ولست أعني بالسلطان مجرد الحكم بل التحكم - تحكم الأقوياء في الضعفاء والأغنياء في الفقراء ، والعلماء والمتعلمين في عقول الجهلاء وقلوب البسطاء - بل يا ويله الانسنان من تحكم شهوات النفس في النفس ، وتحكم العاطفة في العاطفة .. فلو أنه راض نفسه على التضحية في سبيل وطنه حاكما كان أو محكوما ، لرأيناه يقوى دون أن يستعبد ، ويفضبط دون أن يحقد ، ويتمنى دون أن يحسد ، ويكسب أبرك الكسب مما يفقد .. فوالله لو أننا ضحينا في سبيل مصر حتى الحياة ، فلن تفيض في صدورنا ينابيع الحياة ، ولن تشيخ في أبطارنا مصر الفتاة ..

لقد وددت لو نشرت تلك الصفحات التسعين التي صاغ فيها مكرم عبيد باشا صيحته الثانية بعد صيحته الأولى ( الكتاب الأسود ) خاصة وأنا أعرف أن أفرادا قليلين هم الذين أتيح لهم رؤية تلك الصفحات وأنا نفسي ، لم يتيسر لي الحصول على صورة من تلك الصفحات الا بعد مجهودات شاقة ومضنية كلفتني الكثير لسنوات عديدة •

على أنني رأيت في النهاية - الاكتفاء بنشر ما نشرته من تلك الصفحات ، على أن أعود - إذا ما كان في العمر بقية - الى نشر ملحق الكتاب الأسود بكامله ضمن الوثائق التي أنوى نشرها عن سنوات ما قبل الثورة كاملة غير منقوصة •





## الفصل الثاني

### وأخيرا يبقى - بعد كل هذه الفصول - الرد على سؤالي هامين

١ - لماذا كان هذا الاهتمام بالكتاب الأسود ، وملحقه ، والكتاب الأبيض ، وتقرير لجنة التحقيق الوزارية ؟

٢ - ماذا كانت النتائج ، التي تركها ظهور الكتاب الأسود بالذات ؟

تمثلت الإطالة في الكتابة عن الكتاب الأسود وملحق الكتاب الأسود وكذلك الكتاب الأبيض وتقرير لجنة التحقيق الوزارية التي شكلتها وزارة المرحوم الدكتور أحمد ماهر للتحقيق في أعمال الوزارة السابقة - وزارة النحاس باشا - ( ٤ فبراير ١٩٤٢ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤ )

وقد فكرت فعلا ، في أن يكون كل ذلك جزءا مستقلا من أجزاء سنوات ما قبل الثورة : أما لماذا كان هذا الاهتمام « الزائد » بالكتاب الأسود فلدى مبررات كثيرة وعلى سبيل المثال لا الحصر أهمها :

● أن الكتاب الأسود حظي بشهرة هائلة في بدايات الأربعينات لاعتبارات كثيرة من بينها - وأيضا على سبيل المثال لا الحصر - أن كاتبه هو الأستاذ مكرم عبيد السكرتير العام للوفد المصري ، وأبرز شخصياته بل الشخص الذي كان يظن على رئيسه في بعض الأحيان ، بديناميكيته وحيويته ، ونشاطه وذكائه وعبقريته أيضا وأن الكتاب كان ضد حزب الوفد ورئيسه ووزارته وقد صدر بعد بضعة أشهر من خروج مكرم عبيد باشا من الوزارة ، ومن الوفد ، وبعد أن صار حربا عوانا على الوزارة والوفد : شخصية المؤلف الأسطورية أضفت على الكتاب أهمية بالغة ، وكونه - المؤلف - من أبرز شخصيات الوفد ( سابقا ) ومن أكثر الناس اطلاعا على أسراره ، أضفى على الكتاب أهمية خاصة ، ثم أن الفضائح التي جاءت في هذا الكتاب شملت - ولأول مرة رئيس الوفد

وحرمه ، وإقاربه ، وأنسابه وكثيرا من المحيطين به كما شملت العديد من الوزراء وأنصار الوفد .

● ظهور هذا الكتاب والأحكام العرفية مسلطة على البلاد والرقابة الصارمة مفروضة على الصحف وظهور رأى واحد معارض أمر غير مألوف فجاء ظهور هذا الكتاب بتلك الصورة السرية ثم انتشاره سريعا بين طبقات الشعب سببا رئيسيا فى لفت الأنظار اليه على أساس أن كل ممنوع متبوع وعلى أساس أنه الشعاع الأوحيد الذى حمل أخطاء الوزارة النحاسية ووزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ التى جرى بها عن طريق غير مألوف ورغم أنف الملك رمز السلطة الشرعية ، فالجو العرفى الخائق اذن ، وانعدام الرأى الآخر ، وتسلط الرقابة العاتية على الصحافة المصرية وحرمان المواطنين من أية بيانات ، أو معلومات سياسية صادقة وصحيحة ، كان من بين الأسباب التى أضفت شهرة وأهمية زائدتين على الكتاب الأسود .

● القصص الكثيرة المثيرة التى صاحبت ، ان حقا ، وان خطأ - عن عمليات طبع الكتاب سطرًا سطرًا ، وصفحة صفحة ، وانتقال صفافي الحروف من مكان الى آخر كل ليلة ، بل كل ساعة ، ومساهمة الشباب المثقفين فى عمليات الجمع والطباعة ثم القدرة الفائقة على اخفاء كل ذلك عن أمين البوليس ، ثم القدرة المذهلة التى أدت الى توزيع الكتاب فى جميع أنحساء البلاد من أسوان الى الإسكندرية فى وقت واحد ، دون أن يطلع البوليس الى واحد من موزعى الكتاب ، كل ذلك أيضا أضفى على الكتاب أهمية بالغة . لقد كنا فعلا ننظر الى هؤلاء المشاركين فى عمليات جمع مواد الكتاب الأسود ، وكتابته ، وطابعته وتوزيعه نظرة تقدير واجلال لأنهم اصحاب رأى يدافعون عنه ويذهبون للسجن من أجل عملية الدفاع عنه .

● كانت نسخ الكتاب التى وزعت قليلة للغاية ، ولكن ما جاء فى الكتاب انتشر بسرعة مذهلة ، وأذكر أننى حصلت على نسخة من الكتاب الأسود لأربع وعشرين ساعة وكان على أن اجلس الى مكتبى طيلة تلك الساعات لكي أقتل بخطى الكتاب الأسود ، رغم أننى كنت على ثقة تامة من أن السجن ، أو الاعتقال اذا كانت الرأفة موجودة من نصيب من يوجد عنده نسخة من الكتاب الأسود مطبوعة ، أو منقولة ، ولا نقول مصورة فعليات التصوير لم تكن وقتذاك شائعة ، وقد فعل مثلئ الكثيرون ، الأمر الذى ساعد على نشر الكتاب الأسود .

● وكان للأسلوب الأدبى الذى تميزت به طباعة الكتاب الأسود من أصباب رواج الكتاب وإننى لأعرف كثيرين - من غير المالمين لكرم باشا - كانوا يحفظون فقرات كثيرة من فقرات الكتاب الأسود عن ظهر قلب .

● **الفرع ، والمجزع ، اللذان أصيبت بهما الوزارة وحزب الوفد من جراء ظهور هذا الكتاب ، والأوامر المشددة باعتقال كل من يوجد عنده نسخة من الكتاب ، ومطاردة الكتاب الأسود بمصيبة بالغة والجري وراء أية معلومات عن وجود نسخة من هذا الكتاب عند هذا الشخص ، أو ذاك ، كل ذلك أيضا كان من الأسباب التي أضفت على الكتاب أهمية بالغة .**

● **كانت صور الفساد التي شملها الكتاب الأسود جديدة في بابها وكانت كثيرة وكان بعضها كاشفا لجرائم ، ومخالفات كثيرة بل ولاستهتار بعض الوزراء والمستولين بالتبعات الملقاة على أكتافهم وتهافتهم على المال غير الحلال يأتيهم من أى طريق ماداموا قد ضمنوا أن أحدا لن يستطيع التشهير بهم فالصحافة خاضعة لرقابة عاتية ، والسياسيون المعارضون لا يسلكون أية وسيلة لمخاطبة الراى العام .**

● **عبرت عن مشاعرى تجاه ظهور الكتاب الأسود فى كتابى مذكراتى فى السجن وكان مما كتبت تحت عنوان : الكتاب الأسود للمهد الأسود ، أسرار ، وذكريات واعترافات : كان ظهور الكتاب حديث الجماهير كلها . الكل لا يتحدث عما جاء بهذه الكتاب وحسب وإنما كانوا يتحدثون عن الجهد والدقة والسرية البالغة التى جعلت مكرم عبيد ورجاله ، يطبعون هذا الكتاب سرا ويوزعونه سرا ، بينما منزل مكرم عبيد باشا ومنازل أنصاره وأعوانه محاصرة بقوات من البوليس وكذلك مكائهم ، أعجبنى فى البداية أسلوب الكتاب الذى تميز بالأدب الرفيع لمكرم عبيد باشا أديب مطبوع كما أعجبنى القدرة على جمع تلك المعلومات الغزيرة ، التى امتلأ بها الكتاب والتى أكتسب أن كثيرين كانوا من داخل أجهزة الحكم يمدون مكرم باشا بها ، والا لما وصل الى ما وصل اليه . ولم يعجبني فى الكتاب حقيقة احتواؤه على كثير من الأمور التافهة التى ما كان يجب أن يشتمل عليها الكتاب ، حتى لقد كاد التافه يذهب بأثر الخطير من الأمور . ولكم تمنيت لو أن مكرم عبيد باشا قد أسقط كل تلك الأمور من كتابه كما أننى أيضا لم أستقبل العبارات العنيفة فى الكتاب استقبالا طيبا ، وكنت اتسنى لو أن مكرم عبيد باشا ، كلم غيظه وكتم حقيقة مشاعره وألم قلبه قليلا أو كثيرا من أجل أن يكون الكتاب موضوعيا وكنت فيما بعد قد صارحت مكرم باشا بأرائى تلك فقال : « لو أننى فعلت ما تطالبني به ما كنت فى هذا الكتاب مكرم عبيد : مكرم عبيد لا يمكن أبدا إلا أن يكون مكرم عبيد » وعرفت بسرعة ما يعنيه وهو أنه عندما يحب يسرف فى حبه وعندما يفيض يسرف فى بغضه ، لا يوجد وسط بين الحب والبغض عند مكرم عبيد ، وأقول اليوم : خلال الفترة من ظهور الكتاب الأسود حتى اقالة وزارة النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ كان الكتاب الأسود هو الذى يشغل بال**

المصريين والسياسيين منهم على وجه الخصوص وكان للكتاب الأسود بعد ظهوره مباشرة أخطر الآثار السياسية داخل مصر وخارجها ، حتى لقد اجتمعت ذات مرة وزارة الحرب البريطانية ، لتبحث أمر هذا الكتاب . واتخذت الخطوات التي أزمع الملك فاروق اتخاذها تجاه مصطفى النحاس - رئيس مجلس الوزراء - الذي صدر هذا الكتاب ضده .

تقول الوثائق البريطانية التي حرص على الحصول عليها وترجمها الزميل الأستاذ محسن محمد عن الكتاب الأسود وما أعقبه من أحداث ، وتطورات : كان الكتاب الأسود قد ظهر أثناء غياب السفير البريطاني في القاهرة . في أجازة ، في جنوب إفريقية . وقد كتب السفير في مذكراته : ٨ أبريل ١٩٤٣ :

« أثار أحمد حسنين مسألة هذا الكتاب الأسود الذي قمعه مكرم للملك . . وقصة هذا الكتاب كما يلي :

منذ وقت طويل كانت هناك تساؤلات قوية متتالية تفيد أن مكرم يقوم بجمع عدد من القضايا مدعمة بالوثائق حول الرشوة والفساد وغيرها من جانب النحاس وزملائه .

ومند وقت قريب نما لعلم الحكومة أن هذه الوثيقة يجري طبعها . وقام البوليس بعدة حملات على عدد من المباني لوقف هذا العمل . ولكنه - كالعادة - فشل في ذلك وتم طبع الكتاب ، ويتم توزيعه الآن على نطاق واسع .

وبالإضافة إلى ذلك قام مكرم أخيراً بزيارة حسنين وقسم التماساً للملك متضمناً هذا الاتهام ضد الحكومة .

وطالب بالتدخل لمصلحة البلاد والتخلص من هذه الفئة من السياسيين غير العارفين بالجميل .

وبالطبع أدى ذلك كله إلى قدر كبير من الهياج ، لأن أكثر ما يبدو من هذا الكتاب المزعوم أنه يحتوي على شهادات اذانة .

حدث كل هذا قبل عودتي .

وباستثناء إبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بهذا الموضوع في عبارات عامة فإن السفارة لم توضع في الصورة عن هذا الكتاب .

والذيلة - كما توقعت - أثار حسنين المسألة برمتها . . وكان الملك فاروق متوتراً بشدة ويفكر في اتخاذ إجراء حاد ضد رئيس الوزراء .

وقد أبلغت حسنين - بحسب - أنه يجب أن يقوم بكبح جماح هذا

الملك الشاب .. ودون الزام نفسه بشئ فاقى أرى على ضوء ما جاء فى الكتاب الأسود أن الملك ( فاروق ) يجب أن يدرك بالتأكيد خطورة الأمر من كل جانب لو حاول أن يكرر غلطته عام ١٩٣٧ عندما اتخذ موقفا متعسفا باقالة حكومة تسيطر على أغلبية ضخمة فى البلاد .  
وفى رأى أن معظم التكتيات الداخلية وعدم الاستقرار الذى حدث فى مصر منذ ذلك التاريخ أى منذ عام ١٩٣٧ يرجع الى هذا الخطأ المستورى الضخم .

أن على أحمد حسنين أن يمنع الملك ( فاروق ) - بأى ثمن - من تكرار هذا الخطأ مرة أخرى ..

ومن المؤكد أن على الملك فاروق أن يقتنع بأنه لا يجب أن يفعل شيئا يدمغ بأنه عمل متحيز .

أن على فاروق بالتأكيد ألا يتصرف بناء على كتاب من علو صافى للنحاس ولم يثبت حتى الآن صحته أو عدم صحته .

واعترف حسنين صراحة أنه كثيرا ما يتصرف على هذا النحو ، إلا أن وضعه صعب للغاية وأنه - حتى الآن - منع الملك من استقبال أى من أعضاء المعارضة لهذا الشأن .. ونتيجة لذلك فإنه يلعب من قبل هذه الدوائر بأنه « رئيس مجلس الوزراء » السفير البريطانى ..  
قلت لحسينين :

- انى فخور لاحساسى بأن أى شخص عليه أن يقدم مثل هذا الاقتراح حتى ولو كان قائما على أساس ضعيف ..

ولكنى متأكد أن حسنين محق تماما فى منع سيده الشاب فاروق من أن تجره لعبة السياسة الحزبية .  
وقلت من قبل مرارا بأن الملك المستورى يملك ولكن لا يمارس السلطة ..

وقلت لحسينين انه من الصعب معرفة ما الذى يجب اتباعه .  
ولا أزعج أننى أمثل سلطة فى اطار الاجراءات الدستورية المصرية .  
ولكن المؤكد أن الأمر الطبيعى بالنسبة لجلالة الملك فاروق أن يعطى التعليمات لحسينين بأن يحتل الائتماس - أى الكتاب الأسود - الى رئيس الوزراء للنظر .

وقال حسنين انه يحاول العمل فى نفس الاتجاه .. لكن كبح جماح الملك أمر غاية فى الصعوبة ..

وحذرته من أن نتائج لا يمكن التنبؤ بها قد تحدث إذا اتخذ الملك  
أى إجراء متهور بالنسبة لهذا الموضوع .

وقلت انه على حسني أن يفعل كل ما يوسعه لمنع حدوث مثل هذا  
الأمر .

وقد غادرني حسنين وهو يقول انه سيستمر فى عمل كل  
ما يوسعه .

« اننى أخشى أن يجعل هذا الموضوع بلور نزاع حقيقى بين الملك  
والحكومة .. »

وليس لدى شك فى أن الملك سعيد بأنه وجد الأساس لطرد  
النحاس .

ولا أستبعد أن يكون جلالته حرض - أو على الأقل شجع - مكرم  
مبيد على إبراز هذه الوثيقة - أى الكتاب الأسود - واعتقد أن الملك  
( فاروق ) يشعر أنه بعد أن أقام - كما يظن - علاقات طيبة بالسفارة  
البريطانية أصبح بمقدوره ، وهو آمن ، أن يدفع بالنحاس ليصبح المعلم  
رقم ١ للشعب .

وأظن أن لدى جلالة الملك فاروق فكرة مؤداها أن تخلصه من علو  
الشعب رقم واحد سيجمعه فى موقف أفضل للتخلص منى أو ممن يراه ،  
العدو رقم ٢ للشعب الذى لا يمكن للشعب أن يفر ما وقع منه يوم  
٤ فبراير من العام الماضى ( أى عام ١٩٤٢ ) .

تقول برقية مرسلة من لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية :

١ - زارنى أمين عثمان .. شرحت له وجهة نظرنا وهى أن يقوم  
النحاس ، بطريقة أو بأخرى ، بتنفيذ التهم الواردة فى الكتاب الأسود  
ضده ، فإذا تم ذلك فإن عملنا يصبح أكثر سهولة لأننا بحاجة ملحة  
- فى ظل ظروف الحرب - الى حكومة تقوم فى مصر بتنفيذ المعاهدة  
باخلاص تسندها فى ذلك أغلبية كافية فى البلاد تمكنها من الحى فى  
هذه السياسة على نحو فعال .

وقد استطاعت حكومة الوفد أن تؤدى هذا الغرض ،

ولسنا الآن فى وضع نبدو فيه وكأننا نطغى عن الفساد أو نحبيه .

٢ - أثبت خلال محادثاتنا فكرة الرجوع الى الشعب ، وهى فكرة  
لها جاذبيتها لكنه من المستحيل تقريباً أن تجيء حكومة محايدة لاجراء  
انتخابات حرة . وسيمارضى الملك قيام النحاس بأشياء بالجراء الانتخابات .

وأية حكومة أخرى يعينها الملك مستعمل - بغير شك - على تزييف الانتخابات .

٣ - أخيراً أكد أمين عثمان الرأى القائل بأن أفضل الطرق هو أن يقوم رئيس الوزراء بتفنيد الاتهامات أمام البرلمان رداً على أسئلة أو استجوابات من الأعضاء .

وقال أمين عثمان ان رئيس الوزراء - مصطفى النحاس نفسه - يميل الى هذه الطريقة .

٤ - استقر رأينا على أن أفضل إجراء في هذا الشأن هو أن يقوم حسنين باشا بأحالة الالتماس الذى رفعه مكرم عبيد « الى الملك فاروق » ، في مقدمة الكتاب الأسود الى رئيس الوزراء « للنظر فيه » .

ورأينا أنه ليس من المستصوب أن أقدم بنفسى هذا الاقتراح بل يقترح حسنين على الملك أن يطلب إضاحات من النحاس باشا .

ووافق أمين عثمان على أن من الأفضل أن يرى النحاس باشا بنفسه حسنين ويناقش معه هذا الإجراء .

وفى ١٤ أبريل يكتب لامبسون لحكومته :

١ - « رأيت الملك « فاروق » عصر هذا اليوم واستغرقت المقابلة أكثر من ساعة ، واتسمت بروح الود والطابع غير الرسمي .

٢ - بدأت بالإشارة الى أن جلالتة ربما يستشعر ما نستشعره نحن من حرج إزاء التطورات الراهنة .

وحددت سياستنا التى وافق عليها باعتبارها سياسة طبيعية وسليمة وليس بوسعنا اتباع سياسة أخرى بينما نحمل عبء الحرب على أكتافنا » .

« أبلغته بنص تعليماتكم الصادرة ببرقياتكم الى ، وتلقاها جلالتة بقبول حسن وأعرب عن عدم اختلافه مع أى منها » .

وأعربت لجلالتة بشكل صريح عن ضرورة أن يمنح النحاس باشا رئيس الوزراء فرصة تبرئة ساحته وساحة حكومته من الادعاءات الواردة في « الكتاب الأسود » برغم أن جلالتة كان لديه أمل ضئيل في أن البرلمان ليس مناسباً ولا كافياً ولا مقنعاً لأداء تلك المهمة .

وبعد ذلك سلمنى جلالتة بشكل غير رسمى تماماً ورقة مطبوعة على الآلة الكتابة أقتطف منها ما يلى :

( سنوات ما قبل الثورة ج ٤ ) - ٥٤٥

• تعلمون سعادتكم بتلك الاتهامات الخطيرة التي وجهت الى رئيس الوزراء وزملائه •

• وباعتبارى ملكا دستوريا لهذه البلاد فان من واجبي - تأمينا وحفظا لكرامة واستقرار الحياة والمؤسسات السياسية ومن ألزم الأمور اتخاذ خطوات من شأنها تمكين رئيس الوزراء وزرائه من الدفاع عن أنفسهم ضد هذه الادعاءات •

ولكن لا أرى أن من الممكن تحقيق ذلك عن طريق طرح الثقة بالحكومة على البرلمان الحالي •

٣ - فيما يتعلق بالمناقشات في البرلمان فقد اعترفت أنها ربما تكون متسمة بشئ من العنف برغم أن كثيرا من المسائل يتوقف على المناقشات القادمة وخط سيرها وكيفية تقبل الرأي العام لها •

إن الخطأ الأساسي يكمن في نظام الحركات البرلمانية في مصر من أساسه وتعمل كل حكومة في ظله بشكل أو بآخر على التدخل في سير الانتخابات •• ولكن البرلمان لا يزال موجودا ولا يمكن تجاهله في الأزمة الحالية ••

- إذا كان بوسع النحاس باشا أن يعود الى البلاد فيطرح عليها الثقة به فان ذلك سيكون أفضل الحلول ، لكن هل في وسع النحاس ذلك ؟

وكننت حريصا على ابلاغ الملك بأنى لا أعرف موقف النحاس باشا في هذا الموضوع •

أجاب جلالته ان ذلك غير جائز دستوريا ، ولكن حتى لو استطاع النحاس باشا أن يفعل فان الأمر يكون بمثابة وضع المتهم في موقع القاضي والحكم •

ثم طالت مناقشتنا في موضوع استشعار رأى البلاد وأحاسيسها الحقيقية ولم يذكر الملك. أن تمليقنا الخاص بمكرم عبيد فيه كثير من الوجهة الخاصة •

• وهو يستصغر شأن مكرم عبيد كثيرا •

٤ - لم تكن هناك اشارة الى حكومة بديلة •

ورأيت من الأحوط عدم تنفيذ تعليماتكم في هذا الشأن لقد يؤخذ الأمر على أنه تشجيع للملك على استبدال النحاس باشا وهو أمر سابق لأوانه قطعا •



٥ - فيما يتعلق بموضوع « المقاطعة » قال جلالتة انه يحاول أن ينأى عن اتحام نفسه مع الناس ، بل يود لو تمكن من القيام برحلات في الصحراء لمدة خمسة أيام . . لكن ذلك مستحيل .

٦ - الانجاز الأكبر الذى تحقق من محادثتنا هو نجاحي في إزالة خطر طرد النحاس باشا بصورة مفاجئة انتظارا لما يتخذه البرلمان من اجراءات .

٧ - بالنسبة لحسني باشا . . أبلفت جلالتة أنني أعتقد أن حسنين لم يكن على ما يرام الليلة الماضية ، واني أرجو ألا يتركه جلالتة يذهب « يستقيل » .

رد الملك فاروق بأن حسنين يتحمل مسئولية كبيرة وشعر جلالتة بكثير من القلق في هذا الصدد » .

يرفع الكسندر كادوجان وكيل وزارة الخارجية ( الدائم ) الى وزير الخارجية البريطانية مذكرة يقول فيها :

« تناقشست مع مستر سكريفتر - رئيس القسم المصرى في وزارة الخارجية - حول برقية السفير ، واتفقنا على رأى وزير الخارجية في أنه مقابلة السفير مع فاروق لم تجر على ما يرام ولكن أهم ما فيها أن النحاس لن يطرد » .

وكان لزاما على السفير أن يتخذ موقف الدفاع ، فليس بوسع أحد أن يدعى عدم وجود فساد في حكومة وفدية . .

وبرغم أننا لم نتلق ولو ملخصا لكتاب مكرم عبيد الأسود ولكن لا شك في احتوائه على بعض القرائن الدامغة على وجود حالات صارخة من السلوك غير السليم ومن الانتهازية » .

« منذ شهور عقيبت على تعيين النحاس أحد أبناء اخوته ممن لا خلق لهم في منصب قاض خاص ، ينفذ قوانين محاربة السوق السوداء ، الأمر الذى أطلق يد ذلك الشاب الوفدى - القاضى قريب النحاس - في أن يلهب ظهر كل تاجر لا يدفع له رشوة » .

ومن الصعب على أى انسان يدعى أن أعضاء مجلس النواب المصريين يرضون بالتدخل عن مكافاتهم البرلمانية اذا واجهوا حل المجلس وفيه أغلبية وفدية كاسحة » .

١٠ - ان النواب الوفديين ليسوا الساحة المثالية التى تطرا عليها اتهامات من هذا النوع كي ثبت فيها ، ومع ذلك فان أية مناقشة في

البرلمان المصري من شأنها تخفيف حدة الاتهامات الحقيقية ضد النحاس  
بنسبة ما .

وإذا كان لنا أن نشجب الدرجة التي تمكن الملك بها من أن يشن  
هجومه فاني أتهنئ الفرصة لأختلف مع تعليق وزير الخارجية الذي يحيد  
ما فعله السفير من الاجحام عن دفع الملك حتى يصفع عن نواياه .

ولست أدري كيف نأمل أن نضع الملك في حالة دفاع بغير أن نحمله  
على الافصاح عن خطته . وهي خطط يفترض بداة أنها غير مرضية لنا ،  
وأفضل منها استمرار الحكومة الوفدية الراحنة برغم كل ما يشن عليها  
من هجوم » .

« ومن السهل معرفة هل لدى الملك خطة لأن يعود الى الحكم صديق  
مخلص لنا مثل حسين سري » .

ومن السهل في الوقت نفسه دحض أى اقتراح للمجىء بصنيعة من  
سنانق القصر مثل أحمد حسنين » .

« ونحن نشعر أنه ليس بوسعنا عمل أى شيء الا انتظار الاجراءات  
البرلمانية » .

وتحت عنوان ٢٧ أبريل كتب سير مايلز لامبسون :

« كنت أمل أن أبقى هنا في الصحراء طيلة اليوم ، ولكن اتصل  
كيزى - يقصد اللورد كيزى وزير الدولة - بى في الصباح ، وطلب الى  
أن أحضر اجتماعا خاصا للجنة الدفاع في الساعة الرابعة » .

« ذهبت في الموعد المحدد فوجدت ثلاثة من القادة المسكرين الى  
جانب كيزى والثر موين ( يقصد اللورد موين ) » .

« بدأ جامبو ويلسون قائد القوات البريطانية الاجتماع فتقسم بتقرير  
حصل عليه من الجنرال ستون جاء فيه أنه يخشى أن تتحرك الأزمة بحيث  
يصبح هناك احتمال باستخدام القوة » .

« أوضح القادة أن هذا الأمر مستبعد تماما على ضوء وجود قضايا  
معلقة أهم » .

أوضحت أنني لم أذكر في أى من برقياتى أنه يجب استخدام القوة  
برغم أن هذا الاحتمال لا يمكن تجنبه » .

ولم أكن شخصا أعتقد أنه سيكون ضروريا استخدام القوة .  
وسيكون هذا صعبا من الوجهة العملية » .

وشرحت لهم بالتفصيل كل القضايا القائمة - وكان هناك اتفاق عام بينهم على أنه يجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا - علما استخدام القوة - حتى يبقى الوفد في الحكم باعتبار أن هذا أفضل ضمان للإبقاء على مصر كقاعدة عسكرية .

وإذا كان عليهم أن يختاروا بين ذهاب الوفد وبين استخدام القوة فلا شك أن عليهم أن يختاروا استخدام القوة » .

يبحث تشرشل ببرقية الى جنرالاته في القاهرة ويبحث بصورة منها الى السفير البريطاني ، يقول فيها :

« بالاشارة الى النتيجة التي توصلت اليها القيادة العامة بأن استخدام القوة في الأزمة المصرية الحالية يفيد . فانه من واجبكم اتخاذ الاجراءات الضرورية لتأييد سفير ملك بريطانيا في تنفيذ سياسة جلالة ملك بريطانيا العظمى - ويبدو لي أنه غير محتمل جدا وقوع أى شئ أكثر من المظاهرات ، ولديكم القوة الكافية تحت تصرفكم » .

ويعلق لاميسون على برقية تشرشل قائلا :

« هذا ما كنت آمله بصفة خاصة من العبارة التي وردت في برقيتي من أن الضعف لا يخضع شيئا » .

انها نفس النوع من العبارات التي تجلب انتباه رئيس وزرائنا .

وعلى أية حال فان هذا التطور يؤيد كثيرا فكرة أن المشكلة ستبقى متعلقة بقدرةنا على استخدام القمع اذا لزم الأمر .

وأرى أن هذا سيكون صعبا جدا - ولكن الأعظم من ذلك أننا نعرف الآن أنه أمر في أيدينا ويعزز قدرتنا على العمل » .

ويكتب لاميسون في مذكراته بعد ذلك :

« اتصل بي حسنين في الصباح وأبلغني أن الملك ( فاروق ) يريد أن يراني في الساعة الخامسة بعد الظهر » .

ذهبت الى القصر ووجئت ( فاروق ) في أحسن حالاته وكان هذا دليلا على أن الدواء حقق مفعوله ، وتصورت أن ذلك ربما كن راجعا الى الاشارة التي ألمحت بها لحسين عندما قابلته في الأسبوع الماضي ..

قلت للملك : انه لو أدى لعبته بطريقة سليمة فسيكون أمامه عمر طويل على العرش . ولكن المهم أن وثبت أنه يعمل معنا باخلاص .. ويمكن أن تاتي حكومات وتذهب حكومات ولكن بشرط أن يبقى هو ممسكا باللعبة في يده بحكمة ليبقى له العرش .

وذكرت الملك ( فاروق ) بما قلته لحسنين في أرمنت في شهر مارس  
الماضي وبالاتباع المؤسف لدى بعض عناصر الشباب في العائلة المالكة .

وقلت له :

ان الأمر بيد جلالتك ليتصرف بحكمة ، وإن عليه أن يتجنب وكذا .  
قال : ان هناك أمرا أو أمرين ، يريد مني أن أساعده فيهما ،  
وأيهما سوء استعمال الإذاعة في السياسة الداخلية ، وأخيرا الفهرات  
التي تثار في البرلمان ضد العرش .

وبالنسبة لي شخصيا فلم ألزم نفسي بأي شيء .

رفضت أن أكون رجلا ليعمل القصر الخفية .

قال جلالتك انه يأمل أن أكون الآن أكثر استعدادا كرجل يريد  
ولكنني لم أجد أي تعليق وإن كنت أعتقد أن جلالتك على حق تماما .

وأما فيما يتعلق بالفهرات داخل البرلمان قلت الحقيقة وهي أنني لا أعلم  
عنه شيئا . . . وقد تحدثنا قليلا عن الهجوم على القصر . . . في البرلمان .

قلت : ان الرجل الوحيد الذي تحدث معي بصورة رسمية أو اقترح  
شيئا من هذا القبيل هو مكرم نفسه عندما كان وزيرا في حكومة الوفد  
السابقة .

ضحك الملك . وقال انه يعرف كيف كان مكرم ميثا .

قلت : في هذه الأيام توجد قلة من الملوك باقية في العالم ، وعليه  
أن يتصور أننا لسنا بالطبيعة من مجبذى انقاص عددهم .

أقر بأن هذا مؤكد .

وقبل كل شيء فأنني أعتقد أن الحديث كان حسنا . وأمل أن يفتح  
لنا طريقا للخروج من المأزق السياسي الحالي - ولكن ورقة الملك بالطبع تضع  
الدم كله علينا ، وتظهر أنه يتصرف فقط لمصلحة الحرب .

يبحث ايدن وزير خارجية بريطانيا خطابا شخصيا الى كيلرن يقول  
فيه : « شكري الكثير لخطابك الذي وصل في موعده تماما : أؤكد لك أنه  
كان مفعما بالأمل : هناك تطورات منذ كتبت لي أنا واثق أننا ضمنا الآن  
وجود هدنة » .

ويقلب لامبسون على الخطاب الشخصي لايدن .

لم يكن هناك كما أرجو أكثر من الهدنة .

رأيت الملك مرتين في الأسبوع الماضي ، كان هادئا مطوئا ، وليس من شك في أن رؤية سوط معلقا على الحائط كان لها مفهومها تماما .

اننى سهلت عليه الأمر قدر استطاعتي » .

« ومنذ ذلك الحين انشغلت بالطرف الآخر ، وضمنتى مساء أمس جلسة مصارحة مع النحاس . وكان في حالة من الانقباض فتقبل ما قلته . وكانت جرعة مفعولها أقوى مما توقعت » .

« أما الآن فتشغلنى محاولة ترتيب مقابلة الملك فاروق للنحاس في الأيام القليلة القادمة » .

وقد شغلت وقتى كله بالتحرك بين الطرفين - القصر ورئيس الوزراء - فى محاولة لضمان ألا يتحمل الملك فى أثناء المقابلة من اقتراح النحاس إعادة تشكيل وزارته ، وأنا فى هذا الأمر كمن يسير على حبل مشدود » .

« أما ما أهدف اليه فهو أحداث تغيير فى وزارة المالية ( ربما يتولاها أمين عثمان ) وتقل وزير الشؤون الاجتماعية الحالى ( عبد الحيد عبد الحق ) الذى ينظر اليه بشكل عام وخاصة أوساط الجالية البريطانية فى مصر على أنه المصدر الرئيسى لتيار معاداة الأجانب - ذلك التيار الذى نمتته جميعا » .

وآمل أن أحصل على هذين التفسيرين اذا لعب الملك فاروق الدور الذى حددته له .

« فاذا تولى أمين عثمان وزارة المالية فإن ذلك كفيل بإزالة خمسة وسبعين فى المائة من متاعبنا اليومية ، وخاصة ما يتعلق بالمشاكل ذات الأهمية الحيوية فى الحرب مثل التموين » .

ان وزير المالية الحالى « كامل صدقي » شخص لا يحتمل أبدا .

واذا عدنا .. الى مصطفى النحاس فقد أبلفته مساء أمس اننى ساكون مستولا ولا شك أمامك وأمام الرأى العام عن أية أخطاء يقرئها .

« وعلى ذلك فإن عليه أن يتجنب أية مزالق أخرى وأن يستفيد من الدرس المرير الذى ناله » .

وتلقى النحاس ذلك بقبول حسن .

وأرجو أن يلزم جانب الحذر - أما العبارة التى ظلمت أشدد عليها أكثر من مرة فهى ، أن ينظف ساحته وأن يبقى عليها « نظيفة » وعلى ذلك غاننى أتق أن هذه الماصفة بالذات تم تخفيف حدتها » .

« ولكن متى يكون هبوبها فأنه وحده يعلم » .

لدى تصور أن المستقبل ينطوى على فترة صعبة ودقيقة .

ولكننا حققنا هدفنا الأساسى وهو عدم أحداث تغيير من شأنه أن يهز دعائم الاستقرار الداخلى فى مصر ، وتهتز معه قاعدتنا فى المستقبل القريب » .

« وإذا عادت الأمور تسوء - وقد يحدث - فإن بوسعنا دائما أن نلجأ الى وسيلة الانتخابات العامة برغم أن ذلك ينطوى - كما نعرف - على اجراء متشدد نتخذه حيال الملك ونحن قادرون على مواجهة هذا الموقف اذا لزم الأمر وفى اللحظة المطلوبة » .

« وأخيرا اسمح لى أن أقدم شكرى على التأييد المتين الذى أوليته لى فى هذا الأمر ، فبدونه لم يكن بوسعنا احراز تلك النتائج وكما قلت فى برقياتى : الضعف لا ينجى أبدا » .

وفى برقية بعث بها لامبسون الى وزارة الخارجية بتاريخ ٣١ مايو ١٩٤٣ ما يلى :

١ - سيقدم مصطفى النحاس باشا الذى سيلتقى الملك مساء هذا اليوم تعديلا جديدا فى وزارته على النحو التالى :

٢ - سينقل فؤاد سراج الدين الى وزارة الداخلية ، وسيستولى مؤقتا أعمال وزارة الشؤون الاجتماعية ، ثم يسير التعديل على النحو التالى :

مصطفى نصرت - وزيرا للزراعة ، عبد الحميد عبد الحق وزيرا للأوقاف ، أمين عثمان وزيرا للمالية ، فهمى ويصا وزيرا للرقابة المدنية ، كامل صدقى باشا رئيسا لديوان المحاسبة .

٣ - السبب الأساسى للتعديل هو الرضوخ أمام اصرارى على أن ينتقل عبد الحميد عبد الحق من الشؤون الاجتماعية ، وكامل صدقى من المالية ، ودمج الشؤون الداخلية بحيث يقوم بأعمالها وزير واحد متفرغ .

٤ - ظلت المشاورات بشأن التعديل الوزارى قائمة لعدة أيام . وأطلعت حسنين باشا بناء على طلبه وبصورة غير رسمية على أفكار رئيس الوزراء فى هذا الصدد .

استجاب النحاس باشا لاعتراضات الملك على عمر عمر وكيل مجلس النواب فاستبعده من الترشيح بسبب اتهام الملك له باستخدام لهجسة ينقصها الولاء للملك داخل مجلس النواب .

٥ - رغب الملك أيضا فى انتهاز فرصة هذا التعديل لضمان استبعاد

حمدى سيف النصر ( من وزارة الدفاع ) الذى اتهمه بالحديث فى لهجة تتسم بالخيانة للملك مع ضباط الجيش ، وكذلك استبعاد نجيب الهلالى ( من وزارة المعارف ) بسبب دوره فى الهجوم على حسنين باشا فى مجلس النواب . . اذ اتهم حسنين بالحصول على منفعة خاصة . وتعمدت ابلاغ حسنين باشا بكل حزم مساء السبت بأن المسألة الوحيدة فى هذا الصدد هى مسألة تعيين وزراء جدد ، وأنه لا يمكن استبعاد الوزراء الحاليين ، ويدعو أن هذا الإبلاغ كان له مفعوله . »

ويرسل ايدن برقية الى السفير البريطانى فى القاهرة يقول فيها :

« أشكرك على خطابك فى ٢٦ مايو . »

تبعته باهتمام المراحل الختامية للكتاب الأسود وأهنتك على الهدوء الذى أنزل به الستار على ما كان ينتظر أن يكون دراما صاخبة ، وعلى نجاحك فى مسألة التصديق الوزارى . وهذا يسهل ، كما تقول مسألة التمويل التى اكتنفها عقبات . »

لذلك أعرب لك عن سرورى بأنك حادثت النحاس فى لهجة مشددة عن موضوع نظافة ساحته . »

وينعم على السفير البريطانى فى مصر - سير مايلز لامبسون بلقب لورد وهى أول مرة ينعم فيها على موظف بريطانى كبير بلقب وهو فى الخدمة ، ويكون الانعام بالخاح من ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية الذى كان معجبا الى أبعد حدود الإعجاب بسير مايلز لامبسون ، أو لورد كيلرن السفير البريطانى ، أو الملك البريطانى غير المتوج فى مصر . . .

ورغبة منى فى إعطاء صورة أوضح وأكمل كان لا بد لى من الاعتماد على العديد من الآراء ومختلف الاتجاهات ، فالى جانب الترجمة الجيدة التى قام بها الزميل محسن محمد ، كان لا بد من أن نعتمد على ترجمة أخرى قام بها الزميل كمال عبد الرؤوف وهو يلخص مذكرات سير رونالد كامبل « لورد كيلرن » يقول كمال عبد الرؤوف نقلا عن مذكرات لورد كيلرن :

عدت من هذه الرحلة أنا وزوجتى : كنت ضيفا أنا وزوجتى : عدت لأجد أن مكرم عبده الذى كان من أقرب الناس الى النحاس باشا قد انفصل عنه ونشر كتابه المعروف باسم ( الكتاب الأسود ) وقد عدد مكرم فى هذا الكتاب ما تفعله زوجة النحاس باشا وأسرته من مساوى . وانتهاز غاروق الفرصة وحاول التخلص من النحاس وحكومته . ولكن

السفير كان يرى أن افول نجم النحاس في ذلك الوقت لم يكن في مصلحة بريطانيا • وتدخل السفير مرة أخرى واضطر فاروق الى التراجع •

وتحدث المذكرات عن قصة الكتاب الأسود فتقول :

في أوائل أبريل قابلني حسنين باشا كما نوقعت وأثار معي حكاية الكتاب الأسود الذي قدمه مكرم عبيد الى الملك • وكانت المعلومات التي جمعت لدينا تشير الى أن مكرم باشا كان يجمع الوثائق والمستندات التي تؤكد فساد حكومة الوفد وانتشار الرشوة بينها • وعلم النحاس أن هذا الكتاب يتم طبعه • فأمر البوليس بالاغارة على عدد من الأماكن لضبطه • ولكن البوليس فشل في وقف طبع الكتاب الذي انتشر بين الناس بشكل واسع •

ولم يكتف مكرم عبيد بذلك • فقد توجه الى قصر عابدين وقابل حسنين باشا رئيس الديوان وصلحه نسخة من الكتاب ومعها رجاء الى الملك فاروق أن يخلص البلد من هذه الحفنة من السياسيين الذين يسيئون الى مصر • كل هذا حدث أثناء غيابي في الصعيد • ولم تفعل السفارة شيئا ولم تخطر وزارة الخارجية في لندن • وكان الكتاب يتضمن أدلة تبين قوة ضد النحاس وحكومته •

وقال لي حسنين باشا أن الملك فاروق مستاء جدا مما جاء في الكتاب الأسود وأنه يفكر في اتخاذ اجراء خطير ضد النحاس • وقلت لحسين باشا أن فاروق يجب أن يترث قليلا وأن يتذكر ما جرى عندما أقدم سنة ١٩٣٧ على عزل تهوري وأقال حكومة كانت تتمتع بتأييد أغلبية الشعب • وقلت له اني لا ألزم نفسي بشيء ازاء ما جاء بالكتاب الأسود من فضائح ولكني أمل ألا يكرر الملك فاروق خطأ تهوره واني اعتقد أن معظم ما يجري في مصر الآن من قلق وشروع داخلية يرجعه الى الخطأ الدستوري الفاحش الذي وقع فيه الملك باقداه على طرد الحكومة سنة ١٩٣٧ ثم اود من حائه • وقلت أيضا أن الكتاب صادر من شخص يستحق صراحة أنه علو النحاس • كما أن محتويات الكتاب لم يجر أي تحقيق رسمي لاثبات صحتها من زيفها •

ووافقتي حسنين باشا الرأي • ولكنه قال انه ظل أخيرا يحاول منع الملك من مقابلة زعماء المعارضة الذين يحرضونه على طرد النحاس • وانهم لهذا يسمونه ( حسنين باشا رئيس ديوان السفير البريطاني ) • وقلت لحسين باشا انه يجب أن يمنع الملك بأي ثمن من اتخاذ أي قرار قد يؤدي الى عواقب وخيمة وهناك احتمال كبير أن فاروق هو الذي أوحى



لكرم عبيد باشا وشجعه. على نشر ( الكتاب الأسود ) حتى يتخلص من  
عدوه رقم (١) النحاس باشا . وبعد ذلك يتفرغ للتخلص من عدوه رقم (٢)  
الذى هو أنا . فأننى وإثق أن فاروق لم ولن ينسى ما حدث يوم ٤ فبراير  
وسيحاول دائما أن ينتقم .

وينقل كمال عبد الرموف صفحات أخرى من مذكرات لورد كيلرن  
من بينها - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلى :

تحدثت المذكرات بعد ذلك عن تدهور الموقف الداخلى فى مصر .  
وعن العلاقات التى لم يطرأ عليها أى تحسن بين الملك والنحاس . وعن  
ظهور وباء الملاريا فى الصعيد الذى قضى على حياة الكثيرين هناك . ويمتد  
فاروق أن هذه فرصة أخرى للتخلص من حكومة الولد ولكن السفير يلق  
مرة أخرى وراء النحاس وضد الملك . ويقول السفير فى المذكرات :

« أبلغنى حسنين باشا أن الملك يريد أن يرانى . وعندما وصلت  
الى القصر قابلى فاروق وكله ترحيب وإتسامات وعلى الفور لعب فى  
صدرى الشك أنه يخفى قبيلة سوف يفجرها بعد ذلك . وسلمنى الملك  
مذكرة طويلة محتواها أنه لم يمد يطبق النحاس أكثر من ذلك . وتبين  
لى أن الذى أثار فاروق كثيرا تصرفات النحاس أثناء زيارته للصعيد  
للتفتيش على حملة مكافحة الملاريا . وقال فاروق ان النحاس كان يتصرف  
أثناء الرحلة وكأنه ملك . وعندما قال لى فاروق :

« انك توافقنى طبعاً أنه لا يمكن أن يكون هناك ملكان فى مصر » .  
وأجبت قائلاً بسرعة : لا قدر الله . . ان ما نمانيه من ملك واحد  
يكفينا .

وضحك فاروق بقوة وقال انها ملاحظة لطيفة . وبعد ذلك قال  
فاروق بطريقة ودية اننا فى الماضى دخلنا فى ممالك كثيرة . وان الوقت  
قد حان لإبعاد النحاس وتشكيل حكومة أخرى مؤقتة . وقال ان الرجل  
الذى اختاره صديق شخصى لى ومخلص للانجليز . وأوضح لى فاروق  
أنه كان يجب أن يخطر لى أولاً حتى أسأل لندن قبل المقابلة . وقلت  
له ان رأى الشخصى أن الوقت غير مناسب لاجراء تغيير وزارى . وقلت  
أيضا ان مصير العالم كله ومصير مصر أيضا يتقرر الآن فى الحرب .  
وان اجراء تغيير وزارى فى هذا الوقت بالذات غير مناسب لمصر ولنا .  
واننا مرتاحون للغاية لحكومة النحاس التى تطبق المعاهدة بروحها ونصها .

وفى النهاية سألت فاروق : وما هو اسم الرجل الذى اخترته  
بدلاً من النحاس والذى تقول انه صديقنا ؟

وأجاب فاروق بعد تردد : اليك قائمة بالاسماء التي كنت أفكر فيها :

وقدم لي قائمة بالاسماء على رأسها حسنين باشا كرئيس للوزراء - وحسنى صادق كوزير للحريية - وحسن رفعت كوزير للداخلية - ود - شوشة كوزير للصحة - وسابا حبشى باشا كوزير للتجارة - وعددا آخر من الاسماء غير المعروفة - ولكن كان من بينهم عمرو باشا الشاب الثرى جدا وبطل الاسكواش راكيت - وقال لي فاروق ان معظم الاسماء التي اختارها من رجال لا ينتمون للأحزاب - وان المهمة الأولى للوزارة ستكون تنظيم عملية الانتخابات القادمة .

وقلت لفاروق اننى يجب ان اسأل لندن أولا - وانه لمعلمونه الخاصة يجب ان يعرف ان الذى يتولى الشؤون الخارجية فى بريطانيا الآن ونستون تشرشل نفسه - وانى أتوقع ان يكون الرد قصيرا وحاسما - ووافق فاروق بحماس على أخذ رأى تشرشل الذى كان يعتقد انه صديقه ولكنى حذرته من الافراط فى التفاؤل - وأخذت منه وعدا ألا يقدم على شيء قبل ان يصل رد تشرشل من لندن - وسألته ماذا سيفعل اذا قال تشرشل : لا - فأجاب بأن هذا لا يتفق مع تمهيدات بريطانيا بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لمصر - واعتقد انه سجل نقطة هامة - ودعوت لجنة الدفاع البريطانية لبحث الموقف - وأثناء الاجتماع تلقيت مكالمة تليفونية من حسنين باشا يقول فيها :

- لقد وقع الملك فاروق قرارا بطرد النحاس من الحكم .

تشرشل يهدد فاروق والنحاس :

وطلبت ان أقابل الملك فاروق فورا - وسألته لماذا أقال النحاس وخالف الاتفاق الذى وصلنا اليه ان ينتظر حتى يصلنى رد من لندن - وقال فاروق انه يستطيع ان يشرح ذلك - ولكنى طلبت ان أقرأ له نص رسالة تشرشل .. أولا - كانت الرسالة موجهة من رئيس وزراء بريطانيا ( تشرشل ) الى فاروق مباشرة وتقول :

« ان المشكلة التي نشأت بين جلالتك وبين حكومة النحاس باشا مهمة جدا وخطيرة جدا لدرجة انى دعوت مجلس الحرب البريطانى لبحثها فى الأسبوع القادم - وآمل ألا تتخذوا جلالتكم أى تصرف عنيف قبل ذلك الموعد - كما انى بعثت بتعليمات الى سفيرنا فى القاهرة لكى يتصرف النحاس باشا بنفس الروح .. وان حكومة جلالة ملك بريطانيا ستكون ضد من يضرب أولا .. ولما كانت مصر قد نجت من ويلات الغزو بفضل جهودنا ولم تتحول الى ميدان للمعارك وتميش الآن فى سلام ورخاء فاننا نجد ان من حقنا ان نخطبكم حول هذا الموضوع .

ونصحت الملك فاروق ألا يتجاهل رسالة تشرشل . وخاصة الفقرة التى تحدثت عن يضرب أولا . ولكن فاروق اخذ يشكو من تصرفات النحاس ويقول انه الآن فى طريقه الى الاسكندرية . وسوف ينصرف بنفس الطريقة التى فعلها فى الصعيد وكأنه يحكم مصر . وقلت للملك انه يتسرع فى اصدار احكامه على النحاس . ونسكت ان احصل منه على رد على رسالة تشرشل . ووعدنى ان يصل الرد خلال ساعة .

وفى طريقى الى خارج القصر تحدثت الى حسنين باشا وسألته كيف يترك فاروق يفاجئنا بمجلس مصوب اليها بدون اخطار سابق . وحاول حسنين باشا ان يبرر موقف الملك وأن يقول انه أخطرنا بما قد يحدث عن طريق الجنرال ستون . ولكنى رفضت كلامه وأعلنت على مسامعه تحذيرات تشرشل الى الملك والنحاس وقلت اننى سوف أتصرف اذا جد شئ فى الموقف .

وعدت الى السفارة ثم استدعيت أمين عثمان باشا وأبلغته أن القصر ينوى اتخاذ اجراءات ما ضد الحكومة . ولم اشأ أن أذكر له صراحة أن الملك ينوى اقالة الحكومة . ولكنى أخبرته انى حذرت الملك من عواقب هذا التصرف . وطلبت منه أن ينقل تحذير تشرشل للنحاس أيضا ألا يضرب أولا ..

واقترح أمين عثمان باشا أن يستدعى النحاس باشا من الاسكندرية فورا . ولكنى لم اشأ أن أعلق على الاقتراح وتركت له حرية التصرف . وعندما توجهت لتناول طعام الغداء تلقيت مكالمة تليفونية من القصر يقول فيها حسنين باشا ان الملك قرر أن ينتظر حتى يصل رد تشرشل من لندن بعد اجتماع مجلس الحرب .

وفى اليوم التالى تلقيت رسالة من تشرشل تقول :

« سوف اعرض على مجلس الوزراء البريطانى غدا الموقف فى مصر . وهناك احتمال كبير فى أن يؤيد المجلس الحكومة الديمقراطية ضد عصاة القصر التى يرأسها ملك شرقى مستبد كان يثبت دائما انه صديق غير مخلص لبريطانيا . وارجو أن تتخذ مع رؤساء اركان الحرب البريطانيين الاجراءات اللازمة لتوفير القوات التى قد تحتاجون اليها لمواجهة أى متاعب من المصريين » .

وفهمنا رسالة تشرشل على انها انذار آخر لفاروق أن يستمع الى ما نقوله أو يتنازل عن العرش . ولكنى لم اكن واثقا هذه المرة أن لدينا قوات كافية لمواجهة الموقف . كما ان عددا كبيرا من الذين حول كانوا

يشكون في هذا التصرف والنتائج التي قد تترتب عليه إذا نحن أقدمنا مرة أخرى على عمل ضد الملك .

وقررت استدعاء مجلس الدفاع البريطاني الى اجتماع عاجل يعقد فوراً . وفي الاجتماع قرأت رسالة تشرشل . وقلت ان الأمر الآن في أيدي العسكريين البريطانيين للتصرف كما يجب . وبدأ النقاش حول موقف الجيش والبوليس المصرى اذا نحن أقدمنا هذه المرة على عزل فاروق . وكان رأيى أن الجيش والبوليس المصرى قد يعارضان قلب العرش ولكنهما لن يعارضا بقوة تغيير الملك بملك آخر . وذكرت لمجلس الدفاع حديثا دار بينى وبين الأمير محمد على الذى شكأ الى بعد أحداث ٤ فبراير أن السفارة لم تفكر فيه بالمرّة بسبب ( صديقه الأجنبية ) التى تقيم فى قصر المنيل معه . وقال لى الأمير محمد على أنه لو أن بريطانيا وضعت على العرش يوم ٤ فبراير لضمن ولاء الجيش المصرى له وبالتالي لبريطانيا فى ذلك الوقت .

وبعد ذلك بدأنا نناقش الموقف بالنسبة للحكومة . وقلت اننى يجب أن أرى النحاس باشا أولا لأعرف موقفه . فمن غير المقبول أن نفعل كل هذا لتأييد رئيس وزراء قد لا يريد منا أن نؤيده . واتفقنا على ضرورة عقد هذا الاجتماع فوراً مع النحاس .

كما اتفقنا على أنه ليس من المقبول تكرار ما حدث يوم ٤ فبراير بالضبط وأن نتوجه مرة أخرى الى قصر عابدين ونحاصره بالدهابيات أثناء تسليم انذارنا الى الملك . وتقرر أن اذهب بنفسى وأقابل فاروق وأحاول اقناعه بكل الطرق الممكنة لدى أن يسمح كلام لندن . وإذا لم يوافق أقابله مرة أخرى وأسلمه انذارا مكتوباً ومعى الجنرال باجيت . فإذا صمم فاروق على موقفه أسلمه للجنرال باجيت ليتصرف معه . وجلسنا فى انتظار تعليمات تشرشل ونحن نتساءل : هل نتخلص من فاروق .. أو من النحاس ؟

ووصل تلغراف تشرشل يوم الجمعة ٢١ أبريل ١٩٤٤ . وكان مكتوباً عليه « عاجل جداً » وجاء فيه :

« لقد بحث مجلس الحرب الموقف فى الشرق الأوسط . وقرر أنه ليس من الضرورى استخدام القوة ضد الملك فاروق ولو أن ذلك محتمل فى المستقبل . وذلك بسبب التمرد فى اليونان وضرورة مواجهة ذلك أولاً . ولهذا يجب أن نحاول كسب بعض الوقت فى مصر حتى نرهق المتمردين فى اليونان » .

ومرلق رسالة أخرى من تشرشل لكى يقوم كيلرن بتسليمها الى  
الملك فاروق .

كانت محتويات رسالة تشرشل الثانية الى فاروق خلال ٤٨ ساعة  
تقول ان مجلس الحرب يعتقد أن رغبة الملك في اقالة حكومة يتمتع  
رئيسها النحاس باشا بأغلبية كبيرة في البرلمان الذى مازال امامه ثلاث  
سنوات أخرى يعتبر عملاً محفوظاً بالمخاطر . ولكن اذا أراد الملك حل  
البرلمان واجراء انتخابات جديدة فان لندن لن تتدخل بشرط ألا يتولى  
رئاسة الوزارة أحد رجال القصر أو زعيم لا يحصل على الأغلبية في البرلمان .

وكان معنى رسالة تشرشل أن يحتكم النحاس باشا إلى الشعب  
فاذا جدد الشعب ثقته فيه يعود إلى الحكم . وصالت فاروق اذا كان  
مستعداً لقبول ذلك . ولكن الملك اعترض بشدة على هذا الاقتراح . وقال  
ان لديه السؤال التالى الموجه الى الحكومة البريطانية :

هل أنتم مستعدون للاختيار نهائياً بين الملك فاروق أو النحاس  
باشا ؟

— اما النحاس .. واما أنا ؟ —

وصالت الملك مرة أخرى اذا كان مستعداً لاجراء انتخابات جديدة  
فقال انه لا يستطيع ذلك . ثم سألته هل ينوى اتخاذ أى اجراء ضد  
حكومة النحاس فقال انه لن يجيب على هذا السؤال قبل أن تجيب لندن  
على سؤاله : النحاس أو أنا ؟

وبعد ذلك أخذ الملك فاروق ينمى حظه ويقول ان القدر هو الذى  
وضعه على عرش مصر وجعله يواجه كل هذه المشاكل . وانتهزت الفرصة  
كى اقول له ان والده الملك فؤاد كان يستقبلنى مرة كل أسبوع وأنا كنا  
اصداق . وللت له أيضا ان والده كان متشائماً للغاية من احتمالات  
نجاح ابنه الملك فاروق فى الحكم . ولكنى كنت مطمئنة وأقول له اننا  
جميعاً سوف نقف بجواره . وبهذه النغمة الطيبة بيننا انتهى اجتماعى  
مع الملك فاروق .

وكعادتى قابلت حسنين باشا رئيس الديوان قبل مغادرتى القصر .  
ورويت له ما جرى وأبدي ارتياحه الشديد لقرار لندن استبعادهم من  
رئاسة الوزراء . وقال ان فاروق هو الذى ضغط عليه لقبول ذلك .  
وجاوب ان يومئذى أن أحداث ١٩١٩ سوف تتكرر بزم أخرى اذا ظل  
الانجليز يؤيدون النحاس ضد الملك . وأكبد لى أن فاروق لا يمكنه مطلقاً  
أن يعهد للنحاس باشا باجراء الانتخابات كما طلب تشرشل . وأنه لو

استمر النحاس في الحكم فان فاروق سوف يجد نفسه في وضع حرج  
للغاية .

وانشغلت في الأيام التالية بما كان يجري في الاسكندرية من  
عمليات ضد أسطول اليونان المتمرد وفي برج العرب ضد الفرقة  
اليونانية . ولحسن الحظ انتهت العملية بسلام واستسلم المتمردون .  
وبعد اجتماعي بالملك فاروق بثلاثة أيام زارني حسنين باشا وهو يحمل  
رسالة من فاروق تقول انه قرر أن تستمر حكومة النحاس في الحكم في  
الوقت الحاضر . وطلبت من حسنين أن يشكر الملك على قراره الحكيم .  
وأبلغت لندن على الفور بما جرى وتلقيت البرقية التالية من تشرشل :  
- برافو . . قل للنحاس أن يحاول اصلاح ما بينه وبين الملك . .

ونستوف تشرشل

وبعد ذلك جادتي من تشرشل رسالة ثانية أكثر تفصيلا تقول :

شخصي جدا . .

لا تلقى من محاولة خلط الزيت والخل . فانا أفعل ذلك دائما في  
طبق السلطة . وإذا كان النحاس هو الخل وفاروق هو الزيت فانا واثق  
انك تستطيع أن تزيجهما معا . ولابد أن يفهم الناس اننا نؤيده لأن  
استقرار مصر مهم جدا لقضية الحللء . وانه اذا أثار المتاعب فانا  
نستطيع بسهولة جدا أن نعتد على الطرف الآخر لأن هدفنا دائما هو  
السلام والحرية . .

وبعد أسبوع مما جرى سمعت أن الملك والنحاس لم يجتمعا لتصفية  
الخلافات بينهما . ولهذا بعثت برسالة الى الملك عن طريق حسنين باشا  
أقول فيها ان ما يفعله شيء سيئ وانني لم أقابله طوال اسبوع حتى  
يستتمى النحاس . وعلى الفور تلقيت رسالة من حسنين باشا تقول ان  
الملك سيقابل النحاس . وطلبت أن أقابل الملك بعد ظهر نفس اليوم  
لأعرف ما جرى بينهما .

ومضت ثلاثة أشهر هادئة . حتى جاء شهر أغسطس . وعلمت أن  
الملك فاروق عثر على لغم من النوع الخطير على شاطئ قصر المنتزه .  
وانه طلب من البحرية المصرية أن تنتزع المتفجرات من اللغم . وعندما  
تدخلت البحرية البريطانية للمساعدة ثار فاروق وأمر بفتح اللغم في  
لوري يسافر فوراً بالطريق الصحراوي . ووصل اللغم الى قصر عابدين .  
ورجاني قائم أسطولنا أن أتدخل شخصيا خوفا من انفجار اللغم .  
واتصلت بحسين باشا في الاسكندرية وبعد أن أجرى اتصالات عديدة

علمت أن رجال البوليس المصرى نجحوا فى إبطال مفعول اللغم • ولما حكيت لوفد برلمانى بريطانى كان يزور القاهرة ما جرى ابتسموا وقال أحدهم :

— ليت اللغم انفجر !

ولن أكتفى فى الحديث عن الكتاب الأسود ونتائج على وجهات النظر الأجنبية ، ممثلا فى الوثائق البريطانية وفى مذكرات لورد كيلرن ، ولكن أشير مجرد إشارة الى بعض الشخصيات التى لها علاقة بهذا الكتاب أو التى شاركت فى عملية « طبع » وطبع هذا الكتاب •

### ● عن الكتاب الأسود يقول د • محمد حسين هيكل باشا :

وانى لفى منزلى ذات صباح اذ دخل على مكرم عبيد ( باشا ) • ولم يلبث حين استقر به المجلس أن دفع الى كتابا ملفوفا فى ورق أزلته فاذا للكتاب غلاف أسود • فقلت : ما هذا ؟ قال : هذا هو الكتاب الأسود الذى جمع فضائح النحاس ووزارته ، قلت : ومتى طبعت هذا الكتاب ؟ قال : أتذكر اذ كنا نتحدث فى الوسيلة لمطالعة الرأى العام بأعمال النحاس وزملائه ؟ من ذلك التاريخ استعنت بكل من استطعت الاستعانة بهم لجمع هذه البيانات ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لتبويبها وترتيبها ، وبكل من استطعت الاستعانة بهم لطبعها فى هذا الكتاب • وهؤلاء جميعا عند قليل جدا • ولم أرد أن أظهر أحدا على ما تقوم به ليظل السر فى أضييق حدوده • ولم يكن ذلك مخافة أن يفشي أحد من اخواننا فى المعارضة ، ولكننى خفيت أن تسقط كلمة هنا أو هناك من غير عمد فتتلف عليها الحكومة فتفسد علينا عملنا • والآن قد تم بحمد الله وبدأنا نوزع الكتاب • وهذه نسخة من نسخته الأولى حملتها اليك بنفسى • وسترى حين تقرأها العجب العجيب •

وتوفرت على قراءتها فور انصرافه من عندى فوجدت فيها العجب العجيب فعلا • لقد كنت أعرف من قبل الشيء الكثير مما احتوته • لكننى ألقيت فيها الى ذلك ما لم أكن أعرف مما أثار دهشتى • صحيح أن الوفد درج ، فى جميع الفترات التى تولى فيها الوزارة ، على أن يجعل الحكومة وفدية لحما ودما ، فلا يستند المناصب الرئيسية الا لمن يطمئن الى وفديتهم ، ولا يرى بأسا بأن يطرأ الى هذه المناصب بأشخاص كل كفايتهم اخلاصهم لهذه الوفدية • وصحيح أنه جعل للنواب والشيوخ الوفدين الكلمة النافذة والسلطان المطلق فى دوائهم • لكن الأمر فى هذه المرة انتقل من الحزبية السياسية الى القرابة العائلية والمحسوبية الشخصية •

كما انتقل الى استغلال الحكم في الكبيرة والصغيرة استغلالا هوى في بعض الأحيان الى الصفائر ، وضخم في أحيان أخرى فتناول الضياع الواسعة . ذلك ما احتوى عليه الكتاب الأسود ، وذلك ما أثار دهشتي حين قرائته . فاما ما انطوى عليه من بطش الوفد بخصوصه من طريق الأحكام العرفية فذلك ما لم يثر دهشتي لأنني كنت أعرف كل تفاصيله .

لم تمض أيام على زيارة مكرم ( باشا ) حتى كان الكتاب الأسود قد أثار في البلاد ضجة أى ضجة ، مع أن الرقابة على الصحف منعت الاشارة اليه ، وحتى كان الناس من كل الأحزاب يبدلون الجهد للحصول على نسخة منه . ولم يقف أمر هذا الكتاب في حدود مصر ، بل بدأت الصحف الانجليزية في انجلترا تتحدث عنه . واضطربت الوزارة للأمور وجعلت تفكر فيما يجب عليها أن تصنعه إزاء هذه الحملة العنيفة التي وجهت اليها ، والتي تشعر أن لبعض المقامات يدا فيها .

وكان رأينا نحن رجال المعارضة أن الوزارة في موضوع الكتاب الأسود بين أمرين : إما أن تبلغ النيابة لتحقيق ما اجنواه ولترفع دعوى القذف على مكرم ( باشا ) اذا كان ما احتواه الكتاب غير صحيح ، وإما أن تسكت فتقبل ما اتهمها به وتقر بصحته . ولن يمتنع على تحقيق النيابة بأن مكرم ( باشا ) نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية ، فالأغلبية الوفدية الساحقة في مجلس النواب كفيفة بأن ترفع عنه هذه الحصانة في أقل من أربع وعشرين ساعة .

سكنت الوزارة طويلا قبل أن تتخذ إزاء الكتاب وإزاء صاحبه اجراء إيا كان نوعه ، مكتفية بمتبع الصحف من الاشارة الى الموضوع . وبعد أسابيع تقدم لمجلس الشيوخ سؤال من أحد أعضاء المجلس الوفديين عما تعزم الحكومة اتخاذه من الاجراءات إزاء الكتاب ووضعه . وتأجل الرد على السؤال أربعة أسابيع وضعت الوزارة أثناءها خططها بأن أوجت الى رجال حزبيها في كل من مجلسي البرلمان فقدموا أسئلة عن الوقائع التي وردت في الكتاب الأسود ، وأخذ الوزراء يجيبون على هذه الأسئلة بتفسير بعض الوقائع تفسيراً يفرجها من دائرة الحظر الى دائرة الإباحة ، ويتصحيح بعض الوقائع تصحيحاً يلقي في ذهن أنها صورت في الكتاب الأسود بنية سيئة تصويراً قصده به الى التشهير ، وينفي بعض الوقائع أو إبرازها في صورة تختلف تمام الاختلاف عن الصورة التي أوردتها الكتاب . ولا تجيز اللائحة في كلا المجلسين لغير النائب أو الشيخ صاحب السؤال أن يعلق على الإجابة . وكثيراً ما كان التعليق بالشكر أو بتجريح واضع الكتاب الأسود .



كان الكثير من هذه الاجابات أدنى الى مرافعات المحامين . وكان في الكثير منها مراعاة لا ريب . وكانت تتوخى مهاجمة نقط الضعف ، أو ما يبدو أنه نقط الضعف ، وتفغل مسائل هامة . فلما طال أمر الأسئلة ، ذكرنا لمكرم عبيد ( باشا ) أن السبيل الطبيعي والوحيد لاطهار الرأي العام على الحقيقة ، بعد أن بدأت الصحف تروى ما يجرى في البرلمان ، إنما يكون بأن يقدم هو استجوابا في مجلس النواب يتيح له أن يشرح ما حاولت اجابات الوزراء على الأسئلة أن تقصوه ، ويدل فيه بما لديه من حجج جديدة . وكان مكرم ( باشا ) مترددا بادىء الرأي ، اقتناعا منه بأن الأغلبية الوفدية في مجلس النواب ستقاطعه ، ثم زال تردده بعد ذلك شيئا فشيئا .

وقدم مكرم ( باشا ) استجوابه فأحدث تقديمه في الرأي العام انتماشا عصبيا عجيبا شمل أنصار الوزارة ومعارضيهما على السواء ، وكأنما كان الناس يظنون أن الأحكام العرفية القاسية المفروضة على مصر تمنع من التعرض للحكومة بأي نقد .

وجاء موعد نظر الاستجواب فاحتلت شرفات مجلس النواب على نحو لم تشهده من قبل قط . وبدأ مكرم ( باشا ) يشرح استجوابه وقد اتجهت الأنظار كلها إليه ، وقد أعد أنصاره الشبان المتعلمون في مجلس النواب عدتهم لمواجهة المقاطعات والمقاطعين . واستغرق شرح الاستجواب جلسات كان حاضروها رجالا ونساء يزدادون في كل جلسة عما كانوا في الجلسة التي سبقتها . وبع صوت مكرم ( باشا ) بعد هذه الجلسات لكثرة ما تكلم . ولكثرة ما قوطع ، وإن شهد الجميع بأن رئيس المجلس حرص على حماية المنبر في هذه المناسبة بصفة غاية الدقة .

ورد النحاس ( باشا ) على الاستجواب ، فبدأ يتناول النقاط الضعيفة واستظهر تفاهما بوضوح أشد الوضوح . فعلق له أنصاره في المجلس تصفيقا حادا مهد لنصره السريع الحاسم . ولم يكن مكرم ( باشا ) ولم يكن أحد منا في شك من أن نتيجة الاستجواب ستكون الانتقال لجدول الأعمال ، وأن الوزارة ستعالت تصفيق البرلمان ، لكننا لم تكن في شك كذلك من أن هذا الاستجواب سيكون له من الأثر في الرأي العام وفي الحياة السياسية ما يبعث إلى الجور الذي ترزح مصر تحته قبسا من نور يخفف من هذا الظلام الذي خيم عليها وخنق كل صور الحرية فيها .

لم أذكر شيئا مما احتواه الكتاب الأسود ضمنا بهذه المذكرات عن أن تعلق بها شبهة الجدول الحزبي . وإنما يقتضيني المقام أن أذكر أن هذا الكتاب تناول عددا كبيرا جدا من وقائع استغلال النفوذ ، وبعضها

تافه كارسال شحنة من الغول من جهة الى أخرى بالسكة الحديد من غير اجر لانها مرسله باسم أحد الوزراء ، وأن ضخامة هذا العدد من الوقائع جنت على الكتاب الأسود أكثر مما أفادته . ذلك أن بعض هذه الوقائع أصابه بعض التحريف ، وبعضها لم يكن دقيقا كل الدقة . وليست مهاجمة وزارة لجافاتها نزاهة الحكم بحاجة الى مثل هذا العدد الكبير من الوقائع ، بل يكفي فيها ذكر عدد محدود من وقائع تخالف النزاهة ، على أن تكون هذه الوقائع ثابتة ثبوتا قطعيا لا تتطرق اليه ريبة . هناك يوقن الرأي العام بأن الحكم ليس نزيها في مجموعه ، لأنه يعلم أن من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، الوقوف على كل الوقائع التي تجافي نزاهة الحكم ، وأصعب منه إقامة الدليل على صحة هذه الوقائع . فاذا ثبت بعض الوقائع ثبوتا قطعيا يثبت الرأي العام أن تصرفات القائمين بالأمر ليست في مجموعها فوق مستوى الشبهات ، لأن النزاهة صفة قائمة بضمير الحاكم . وإذا أجاز ضمير الحاكم مخالفة النزاهة في أمر هان عليه أن يجيز هذه المخالفة في أمور ، بل أصبح هذا الضمير ولا ثقة للرأي العام به ، ولا اطمئنان للرأي العام اليه ، وأصبح الحاكم الذي شابت نزاهته الشوائب منظورا اليه على أنه قدير على مخالفة العدل والقانون كلما دعاه الى مخالفتها هوى أو منفعة .

والواقع أن ولاية الحكم تقتضى صاحبها من مراقبة النفس ومحاسبة الضمير ومراعاة العدل والتفديد بالقانون ما يضيق به الكثيرون ولا يقدرون عليه اذا تركوا لأنفسهم ولم يكن عليهم رقيب من ضميرهم ومخافتهم الله . والرأي العام في الأمم المؤمنة بسلطاتها هو الرقيب الحسيب ، وهو الذي يجعل من يخالف القانون أو العدل أو النزاهة عاجزا عن البقاء في منصبه مضطرا لترك هذا المنصب لأول ما تقع منه هفوة من الهفوات . فقد علمت التجارب هذا الرأي العام أن الظلم الذي يصف بطائفة من الأمة اليوم ، يصف بالطائفة الأخرى غدا ، وأن قيام الحكم على أساس من محاباة الأنصار يفيد عددا محدودا من أبناء الشعب ، لكنه يضر بمجموع الشعب ضررا بليغا ، ويدفع هذا الشعب ، وله من الحيوية والوعي وقوة الإدراك حظ عظيم ، الى التذمر والى الثورة .

أباحث التقاليد في الولايات المتحدة الأمريكية ، أول عهدهما بالاستقلال ، أن يجيى الحزب الذي يتولى الحكم — سواء أكان الحزب الجمهوري أم الحزب الديمقراطي — بالنصرة الى مناصب الدولة ويقصى خصومه عن هذه المناصب ، ولاحظ الرأي العام أن الأمور لا تسكن الى قرار ، بل تظل مضطربة على نحو يهدد المرافق العامة بأشد الاخطار ، وأيقن أن مرجع ذلك الى هذا التقليل الحزبي المستمر ، فشار بهذا التقليد

وأصر على أن تكون لموظفي الدولة ضمانات تحميهم حين انتقال الحكم من حزب إلى حزب ، وكذلك كان . واستقرت الأمور وسارت المرافق العامة في طريقها السوي ، وتقلعت الدولة سرعا ، فأصبحت الولايات المتحدة أقوى دولة في العالم ، وأشد الدول كفالة لحرية أبنائها ، وحرصا على تمتع كل فرد بحقه في الحرية متاعا كاملا .

فاما الأمم التي يضعف رأيها عن محاسبة الحكم ، فتثبت فيها طائفة الوصوليين والنفعيين الذين يجرون لاهئين في مواكب الحكام ، لينفذوا لأنفسهم من المنافع العاجلة ما يؤدي سمة الحكم ويفسد القائم به ، ويصرفهم عن التعلق بالأمور العامة إلى محاباة هؤلاء النفعيين الذين يظهرون لهم من التعلق بأشخاصهم ومن تمجيدهم ما يزدريه الرجل ذو الهمة ، وما تنتفع له أوداج العاجز الضعيف الذي لا يملك من القدرة على الحكم الا الجمجمة الفارغة والكلام الأجوف . ولذا ترى سير هذه الأمم بطيئا رغم حيوية طائفة عظيمة من أبنائها وقدرتهم على العمل والانتاج . لكن هذه الحيوية وهذه القدرة تظان كامتتين لأن هذه الطائفة وحدها لا تكون الرأي العام . والرأي العام القوى المستنير ، والذي يزدري قطع الهمل من المرتزقة ومن الجهال ، هو وحده الرقيب الصئبد الذي يستطيع أن يبرز قبضة يده للظالم فيرده عن ظلمه ، وللمستبد الطاغية فيرده عن استبداده وعن طغيانه .



لم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند الاستجواب والرد عليه وانتقال مجلس النواب إلى جدول الأعمال ، بل رأى النحاس ( باشا ) فيما أقدم عليه مكرم ( باشا ) هرطقة وتجديفا لا يجوز معها أن يبقى عضوا بمجلس النواب . لذلك تقدم إلى المجلس طعن جاء فيه أن مكرم ( باشا ) قد اجترح بما صنع أمرا نكرا يتنافى مع كرامة النيابة عن الأمة ويجب لذلك فصله من مجلس النواب وإسقاط صفة النيابة عنه . هنالك ذكرت الحديث الذي دار ، عقب حل مجلس النواب ، بين إبراهيم بك ( الطاهرى ) ومكرم ( باشا ) ، وكان يومئذ لا يزال وزير المالية والسكرتير العام للوفد ، وكيف رفض مكرم ( باشا ) ما طلبه الطاهرى ( بك ) من ترك الثلث من عدد مقاعد المجلس للمعارضة بحجة أن النحاس ( باشا ) لا يرضى أن ينزل عن أكثر من الربع حتى تتوافر له جميع الأغلبية الدستورية ، وبينها أغلبية فصل أعضاء المجلس الذين لا يرضى الوفد عنهم . فقد كان مكرم ( باشا ) أول من طبقت هذه القاعدة عليه ،

ففصل من عضوية المجلس ، ثم فصل معظم أنصاره من هذه العضوية ،  
جزءاً لهم عن تأييده وعن نشر الكتاب الأسود .

ولم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند فصل مكرم ( باشا )  
وأكثر مؤيديه من عضوية البرلمان . فبعد زمن رأى النحاس ( باشا )  
— بدافع من نفسه أو من سواه — أن لمكرم ( باشا ) نشاطاً ضاراً لا يجوز  
معه أن يتمتع بحريته ، ولذلك أمر ، بوصفه السلطة القائمة على إجراء  
الأحكام العرفية ، باعتقاله كما أمر من قبل باعتقال على ماهر ( باشا )  
ومحمد طاهر ( باشا ) وغيرهما من كبار المصريين . وأرسل مكرم ( باشا )  
إلى معتقل السرو وظل معتقلاً إلى يوم ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

وكان الأستاذ جلال الدين الحامصي واحداً من كبار المؤيدين لمكرم  
عبيد باشا إثر انفصاله عن الوفد أو فصله منه . وقد فصل من عضوية  
مجلس النواب بدعوى صغر السن ، بعد ما أثر الانضمام إلى مكرم عبيد  
باشا ، وكان للأستاذ جلال الدين الحامصي دوره الكبير في إعداد وضع  
الكتاب الأسود وقد جاء فيما كتبه جلال الدين الحامصي عن الكتاب  
الأسود :

كان مولد فكرة الكتاب الأسود في بداية الأحداث التي صدرت من  
السيدة زينب الوكيل . .

ومن الذكريات التي لا تبرز ذهني ، ذكرى اللحظات الأولى التي  
ولدت فيها فكرة « الكتاب الأسود » ، أو فكرة الوثيقة التي هزت أركان  
الفساد في مصر ، ومهدت الطريق لحركة التطهير الشاملة التي أطاحت  
بالأحزاب السياسية ، ووضعت الأسس وأرسيت القواعد لبناء عهد جديد  
في مصر .

لم تكن الفكرة عند مولدها فكرة كتاب ، بل كانت فكرة عريضة  
مفصلة « ترفع » إلى ملك مصر ، وكان الملك السابق فاروق يرقب هذا  
الفساد ويهدد لمحاربته ، أو هكذا على الأقل كنت أتصور الملك في ختام  
عام ١٩٤٢ ، وفي خلال عام ١٩٤٣ ، يوم ولدت الفكرة ، ويوم كبرت ،  
حتى أصبحت كتاباً ضخماً طبع ووزع في عهد الأحكام العرفية ، وفي  
خلال فترة من فترات الحرب الثانية كان الرئيس السابق مصطفى  
النحاس يحكم فيها مستوداً إلى حراب بريطانيا ، وتأييد بريطاني مطلق ،  
ولم أكن أتصور أن الملك سيصبح في خلال عشر سنين واحداً من الذين  
دمغ عهدهم بمجلدات سود تطفح بالمخازي والفضائح واستغلال النفوذ  
حتى صار « الكتاب الأسود » إلى جانبها ضئيلاً هزيلًا .

ومهما يكن من أمر هذا الانقلاب في تفكير فاروق ، واتجاهاته والاسباب التي دفعت اليه ، حتى تحول الى صسورة شائنة من صصور الفساد ، فالذى لا شك فيه أنه كان فى عام ١٩٤٣ متحمسا لفكرة الكتاب الأسود تحمسا كبيرا وكان يتابع أنباء اعداده ، ويسأل عما تم طبعه ، وعن الاحتياطات التي اتخذت لمنع الحاكم العسكري من افساد هذه الخطة ، حتى لقد قبل أن تودع صورة الكتاب وملحقاته من الوثائق فى إحدى خزائن سراى عابدين الى أن يحدد موعد تقديمه اليه واذاعته على الناس .

هل كان الأمر كراهية للنحاس ولعهد النحاس ، أم انه كان صادقا فى نيته فى مهاجمة العهد لأنه اتسم بالفساد ، ولأنه يسعى الى سمعة الحكم اساءة لا تغفر ، أم أن الملك السابق كان فاسدا كذلك ثم أراد التظاهر بالقضاء على فساد حكومته ليستر بذلك فساده ؟ الذى أستطيع أن أقوله على قدر ما أعرف هو أن تأييد فاروق للفكرة يرجع الى أنه كان لا يزال يعيش فى خريف حكمه الطيب ، وإن فكرة محاربة فساد الحكم كانت هى الغالبة على تفكيره .

ويذكر جلال الدين الحمامصي انه كان بسبيله الى رحلة خارجية ، فقطعها ليعرف ماذا كانت نتائج الكتاب الأسود :

ولم أشأ أن أتم رحلتي بل قطعتها وعدت الى مصر ، لأنى كنت اعتبر الكتاب الأسود عاملا له أثره وخطره فى سياسة مصر الداخلية ، وكنت أتوقع أن تظهر نتائجه ولو بعد حين ، وكنت أعتبر نفسى جزءا من هذه السياسة ، فقد كنت اشتركت فى وضع الكتاب الأسود ، وفى طبعه ، وفى تنظيم توزيعه ، بل وفى توزيعه بالفعل أيضا ، ثم اعتقلت بسببه ثمانية عشر شهرا عقب ذلك ، فلم يكن طبيعيا بعد هذا كله أن أرفض بأن يتحطم العمل العظيم على مذبح الأطلاع الشخصية .

وعدت الى مصر وذهبت الى الاسكندرية لتأيلة الأستاذ مكرم عبيد ، وطرقت فورا هذا الموضوع الخطير ، وسألته كيف يقف هذا الموقف دون استشارة أحد من الذين ناصروه وضجوا معه ؟ .

وأجاب بأن هذا العمل يعتبر احسن « أعماله » السياسية كلها ، لأنه ضرب به الملك ضربة لن ينساها .

قلت : « وماذا فعل الملك حتى تضربه هذه الضربة ؟ » .

قال : « ان الملك لم يعد يعنى بأمر الكتلة الوفدية عنايته السابقة ، وأنه أهملها ورفض أن ينصرها فى مناسبات كثيرة » .

وكان الملك فى بداية عهد الوزارات الائتلافية التى شكلها الدكتور

أحمد ماهر عقب اقالة حكومة الوفد في أكتوبر عام ١٩٤٤ بإناصر « مكرم » وحزبه مناصرة واضحة مكشوفة على أساس أنهما كافحا ضد عهد النحاس ومهدا لاستقلته ، وكان هذا التأييد في حد ذاته سببا في أن قدم الدكتور أحمد ماهر استقالته أكثر من مرة ، وكان مكرم يعتقد أنه خسر كثيرا من الدوائر الانتخابية بسبب تدخل الدكتور ماهر في سير الانتخابات ، وأنه لولا هذا التدخل لحصل على أغلبية ، وهذا غير صحيح ، وأغلب الظن أن مكرم كان يعلم أنه يفالط نفسه ، فقد كان حزبه ما زال حديث التكوين لم تكن لديه هذه العصبية القديمة التي تكفل له عددا محترما من المقاعد ، والواقع أن مكرم كان لا يزال حتى ذلك الوقت يتخيل نفسه سكرتير الوفد القديم وكان يتحدث كما لو كان صاحب أغلبية سلبت منه ، بل كان من الصعب أن تنزع من ذهنه هذه الفكرة ، لتحل محلها فكرة « الجهاد الجديد » يمدد بسيط من النواب والشيوخ .

وكانت طلبات مكرم لا تنتهي ، وكانت السراى تحاول اجابة الكثير منها بقدر المستطاع حتى أحسست انها أوشكت أن تفضف الأحزاب المشتركة في الوزارة وكانت السراى تحس الى جانب ذلك انها خدمت مكرم وحزبه كثيرا ، وأن من حق الأحزاب الأخرى أن تنال حقاها .

ومن هنا بدأت الحكومة تقف في وجه مكرم ولا تجامله ، وبدأ الخصام ووجد مكرم ، أو خيل اليه ، أن السبيل الوحيد لضرب الملك ضربة « قاضية » هو أن يصالح النحاس أو يهادنه .

وكانت جريدة الكتلة في ذلك الوقت تحتل مكانا مرموقا بين صحف الصباح ، فلما كاد مكرم يعلن عن سياسته الجديدة حتى انهارت أرقام توزيعها انهيارا وصل الى أربعة آلاف نسخة يوميا ، وكان هذا الانهيار هو المقياس لحساسية الرأي العام ، فقد كان يقبل على قراءة الكتلة لأن سياستها واضحة محددة معروفة ، فلما انهارت هذه السياسة وبدأت تنتهج سياسة أخرى ، انصرف الجمهور عن قراءة جريدة الحزب ، ولم يقتنع مكرم بهذه النتائج المحسوسة الملموسة ، وتمسك بأن هذا الانهيار راجع الى ضعف في التحرير ، ومحاربة الحكومة للجريدة في التوزيع . . وهذا ما استطيع أن يؤكد أنه غير صحيح .

قال مكرم موجها حديثه الى وهو يصف سياسته الجديدة ، « لقد كانت الهاما من السماء ، ستري أي أثر ستحدثه » .

وكننت أرجو لو أن مكرم خاصص الجميع ووقف موقفا يعلن فيه الحرب على الجميع ، الحرب على المسدين ، والحرب على سياسة السراى ، والأحزاب السياسية كلها ، ولست أعنى بالحرب « الهدم » بل الوقوف

الى جانب الشعب ، فيؤيد ما يستحق التأييد ويعارض ويهجم ما يستحق المعارضة والهدم ، ولو أن مكرم فعل ذلك ، وتحت يده جريئة يومية ناجحة ، لكان وضع حزبه فيما بعد غير الوضع الذي وصل اليه ، ولكانت الحسنات التي حققها هذا الحزب كافية لأن تجعله مع العهد الجديد الملائك الوحيد للقضاء على كل عناصر الفساد .

ولكنه لم يفعل ، لأن سياسة الأحزاب في ذلك الوقت لم تكن تفكر في العموميات بقدر ما كانت تفكر في الخصوصيات ، ولم تكن الخصومات خصومات من أجل المصلحة العامة بقدر ما كانت من أجل المصالح الشخصية .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت انسحب من الكتلة تدريجيا ، ثم حاولت في مجلة الأسبوع أن أحفظ لمكرم خط الرجعة ، فأعلنت « أن سياسة المهادنة التي رسمها مكرم بالنسبة للوفد والنحاس كانت تهدف الى فكرة سياسية ، وإن الواقع أن سياسة مكرم بالنسبة لزعيمه السابق ما زالت هي هي لم تتغير منذ فصل من الوفد وأصدر الكتاب الأسود » . . .

ولازم مكرم ثورة عنيفة عندما قرأ هذا المقال ، ودعا الحزب الى الاجتماع ، وكانت الفكرة أنه يجب أن أصدر بيانا أكذب فيه كل ما نشرته في هذا المقال ، وكنت أعرف هذا الاتجاه ، فلم أذهب الى الاجتماع ورفضت ما حملة الى رسل مكرم من إصدار هذا التكذيب ، وفي الساعة الواحدة من صباح هذا اليوم أصدر الحزب قرارا يفصل لمخروجي على مبادئ الكتلة ، ولكن على الرغم من هذا القرار لم أقطع علاقتي بمكرم ، لأنني كنت أعتقد أنه ما زال هناك أمل في أن يعود الى مسابقي موقفه فيحارب الفساد في كل صوره ومصادره ، سواء أكان منسوباً الى فاروق أو منسوباً الى النحاس أو منسوباً الى الأحزاب الأخرى ، لقد كتبت أمل أن يعود مكرم الى موقفه السابق فيتحقق بذلك حزب مثالي للأمة ، وقد عاد مكرم فعلا ، ولكن كانت هذه العودة بعد أن طرد فاروق وبعد أن حلت الأحزاب وبعد أن أصبح الوضع القائم في مصر غير الوضع القديم الكريه .

ولقد أثرت ان أدع للاستاذ جلال الدين الحماصي هنا الفرصة لاعطاء صورة قلمية ممتازة للخلاف الذي نشب بينه وبين مكرم عبيد ولتبيان ما كان يتمتع به مكرم عبيد باشا من عصبية سياسية كانت تؤثر على بعض قراراته السياسية .

وأخيرا - عن الكتاب الأسود - يقول الاستاذ جلال الدين الحماصي :

وقصة الكتاب الأسود تبدأ في صيف عام ١٩٤٢ .

وكان مكرم يقضى الصيف في الاسكندرية ، وكنت في ذلك الوقت متسوفا من العمل ، تركت عملي في جريدة المصري بخروج مكرم من الوفد ، وفصلت من مجلس النواب ، ولم يكن هناك مجال لأي عمل صحفى ، واجتمعت في ليلة من ليالى الصيف بأحمد حسنين رئيس الديوان الملكي ، وتحدثت عن فضائح الحكم وكيف بدأت تتراكم حتى أصبحت بحيث يراها ويحسها الجميع الا الشعب ، فقد كان يشكو من الخلاء ، وقلة مواد التموين ، ولكنه مع ذلك لم يكن يشك في أمانة الذين أحاطوا بمصطفى النحاس ويكذب الروايات التي تذكر عن ثراء الأقرباء والأنسباء على حساب قوته وقوته عياله .

وكان الانجليز يرقبون كل هذه الفضائح ، ويفركون أيديهم سرورا ، ذلك لأن هذا الفساد كان لا معنى الا أن يزداد النحاس انهذاعا في أحضانهم وفي استجابة رغباتهم ، وكلما حاولت السراى أن تلفت نظرهم الى هذه المخازى والفضائح كان ردهم الوحيد هو أنه في أوقات الحروب تنسى مبادئ النزاهة والشرف .

وقال أحمد حسنين انه لا سبيل الى وقف هذا النيار .

وقلت : « بل يجب أن تسجل هذه المخازى في وثيقة ترفع الى الملك » .

ورد بأنه لن تكون لها قيمة في الوقت الحاضر . .

وكان أحمد حسنين يعنى أن هذه الوثيقة أو المريضة سترفع الى الملك ثم لا يقوى الملك على تحريكها أو اثارها ، ثم يكتفى الديوان الملكي بتحويلها الى الوزارة .

على أنه مع هذا لم يكن أمام المعارضة ، أو بمباراة أصح ، أمام الكتلة الوفدية الا هذا السبيل ، ثم اتفق على أن لا تقدم المريضة الا بعد أن يكون الجو مريضا لعمل ما من جانب السراى .

وذبحت الى رأس البر ، وبحثت الفكرة مع مكرم ، فلم يتردد في الموافقة عليها ، ويادر في اليوم التالى الى شرفة عشته برأس البر ، ثم جلس يضع الأسس التي ستقوم عليها هذه المريضة .

وبدا مكرم يكتب مقدمة المريضة ، فكانت قطعة من الأدب الرفيع وقد وضح فيها وضوحا لا شك فيه أن مكرم ما زال يحس نحو صديقه القديم بأحاسيس الألم لهذه القطيعة التي نجح خصوم مكرم والوفد معا في إحداثها ، والواقع أن مكرم لم يكن يتصور أن هذه القطيعة يمكن أن تحدث في يوم من الأيام ولا زلت أذكر يوم جلست اليه في منزله وكان



لا يزال وزيراً للمالية حكومة الوفد وكان الخلاف على اسمه ، ثم طلب من مكرم أن يستقيل من الوزارة فرفض ، وكان مكرم في ثورة غضبه لا يتعرض للنحاس بكلمة واحدة .. ثم دق جرس التليفون وكان المتحدث رئيس تحرير الأهرام .. ونظرت الى وجه مكرم .. وهو يستمع الى ما يقرأ عليه ..

كانت حركاته وقسمات وجهه تدل على أن شيئاً ما قد حدث ، شيئاً خطيراً أصاب قلب مكرم فحرك أحزانه .. لقد رايت النموع تنسافط من عينيه وكانت أول وآخر مرة رأيت فيها مكرم يبكي ..

وعرفت عقب الحديث التليفوني مضمون ما كان يقرأه رئيس التحرير ، كان يقرأ دعوة موجهة الى الوزراء جميعاً ، عدا وزير المالية ، للاجتماع فى اليوم التالى بدار رئاسة الوزارة .

ولم تزد الكلمات التى نطق بها مكرم متمزجة بالدموع عن : « كدم يا نحاس » ..

لقد كان مكرم ما زال يأمل فى أن يتحرك قلب صديقه مصطفى النحاس ويتحرك فيه ذكرى الماضى ، ذكريات النلى والإضطهاد ، كان يحرص كل الحرص على أن يستخرج صوراً من وثائقها لتدمم كل ما يكتب ويسجل .

ولكن هذا التوسع فى سرد الفضائح كان سبباً فيما وقع فى الكتاب من بعض الأخطاء ، ولقد كانت فكرة أحمد حسنين الاكتفاء بالقليل منها حتى لا يكون ثمة سبيل الى أخذ حقائقها بأى مأخذ مهما قل شأنه ، ولكن مكرم لم يوافق على ذلك لأنه كان مطمئناً الى صحة كل ما يكتب .

وانتهى مكرم من إعداد الكتاب ، وانتهت المطبعة من طبعه ، وهنا طرات لرئيس الكتلة الوفدية « فكرة » أن يطبع فهرست يسهل على القارئ الرجوع الى محتويات الكتاب ، ولقد كان مكرم دقيقاً فى عمله ، وأراد أن يكون الكتاب الأسود دقيقاً .

وعارضت فى هذه الفكرة بحجة أن طبع هذا الفهرست لن يتيسر بالمطبعة الموجودة عندنا لأسباب ذكرت فيها أننا لن نستطيع شراء كميات أخرى من الورق ، ولكن أحد الزملاء الذين كانوا يعلمون سر الكتاب تطوع فقال انه يستطيع أن يباشر تنفيذ هذه العملية فى مطبعة مضمونة ومأمونة من غير رجوع الى الرقابة ، وإن الفهرست يمكن كتابته بحيث لا يفهم منه انه فهرست لكتاب أسود ، وقبل مكرم هذا الاقتراح لأنه كان مقتنعاً

بضرورة هذا الفهرست ، ومتى اقتنع مكرم بفكرة يكون هو صاحبها ،  
فلا سبيل الى زجرحته عن هذا الرأى .

• وطبع الفهرست فعلا ، ولكنه سقط فى يد البوليس .

وكانت الليلة التى ضبط فيها الفهرست ليلة ليلاء ، لم ينم فيها  
واحد ممن كانوا يعرفون السر ، لا خوفا من اجراءات الحاكم العسكري  
وانما لأن هذا المجهود الجبار الذى ظل سرا مكتوما حوالى سبعة أشهر  
يوشك أن ينهار ويسقط غنيمة باردة فى يد مصطفى النحاس .. المتهم  
فى الكتاب .

• وكان يجب اتخاذ اجراء سريع ..

واتصلت بأحمد حسنين ، وأطلعته على هذه التطورات الخطيرة ،  
وكانت النسخة التى ستروغ الى الملك مكتوبة بخط اليد فعلا ومعها حافظة  
بالوثائق الأصلية .

• ورؤى فى تلك الليلة أن يحدد موعد تقديم العريضة بعد أيام .

• وأن تودع العريضة بوثائقها فى إحدى خزائن قصر هابدين ، وأن  
تسلم الى أحمد حسنين فى اليوم التالى ، ثم يتولى نقلها الى عابدين .  
• أما الكتاب فقد رؤى تقل ملازمه من الأماكن التى كان مبعثرا فيها  
الى مكان مأمون ، لتضم بعضها الى بعض ثم يخلف الكتاب فوراً .

• وأما التوزيع فقد وضعت خطة بحيث ترسل نسخ الكتاب فى  
« ألقاص الفاكة » الى جهات القطر جميعها باسم أعضاء الكتلة ، وبداخل  
كل قلم تعليمات تقضى بالآ تفتح النسخ الا فى يوم ٣١ مارس سنة  
١٩٤٣ ، وهو اليوم الذى حدد من قبل لتقديم العريضة وتوزيع الكتاب .

• وفى تلك الليلة تم نقل ملازم الكتاب الى شقة سيدة من قريبات  
مكرم فى مصر الجديدة تقع فوق شقق مكاتب يستخدمها الجيش  
الانجليزى ، وجعلت سيدات العائلة وكلفن بضم الملازم وتجليدها .

• وفى اليوم التالى تسلمت العريضة المكتوبة بوثائقها ، ووضعتها فى  
سيارتى .. وظللت أسير فى شوارع القاهرة أربع ساعات متواليا حتى  
أيقنت ألا رقابة من البوليس ، واتجهت رأسا الى منزل أحمد حسنين فى  
« الدقى » وسلمته العريضة .

• وكانت السيدات قد بدأن العمل فوراً ، وكن لا يغادرن المنزل ،  
وقد قسمن الوقت فيما بينهن بحيث تعمل كل مجموعة ١٢ ساعة .  
• باستمرار ..

وفى مساء ٣٠ مارس ١٩٤٣ كانت أقباص الفاكهة قد سلمت الى جميع أعضاء الكتلة الوفدية فى جميع أنحاء القطر ، وفى القاهرة دعى عدد كبير من أعضاء الحزب واطلماوا على السر ، ثم وزعت عليهم قوائم بأسماء الذين منسلح اليهم الكتاب ، وطلب منهم أن يتسلموا نسخهم فى منتصف الليل من مصر الجديدة ٠٠ على ألا يبيتوا فى منازلهم ٠٠ وأن يبدأوا التوزيع فى الساعة الثامنة صباحا ، وأن يتوجهوا بعد ذلك الى سراى عابدين لانتظار مكرم عند الظهر .

وفى الساعة السابعة صباحا غادر مكرم منزله الى مكان مجهول ، على أن يقابل اخوانه فى قصر عابدين فى الموعد المحدد لتسليم العريضة ظهر يوم ٣١ مارس ١٩٤٣ .  
وتمت العملية ، تمت بسرعة وبدقة لم تكن متوقعة ، ولم تلحق نسخة واحدة فى يد رجال البوليس .

وكان مجلس الوزراء مجتمعاً فى ذلك اليوم ، وعلم النحاس بهذه العملية فلم يتكلم ، ولم يشر ، ولكنه استدعى مدير الأمن العام المرحوم محمود غزالى فلما حضر هجم عليه يوسمه ضربا .

وكان البوليس السرى لا يزال يدرس الفهرس الذى ضبطه ويحاول أن يفهم ما المقصود منه ، وعندما علم بنشأ الكتاب ٠٠ حل اللغز ، ولكن بعد فوات الأوان ، وبعد أن كان مكرم يغادر قصر عابدين ، مطمئنا الى توزيع الكتاب والى تقديم العريضة .

كانت هذه العملية أحسنهم عملية سرية تمت فى ظل الرقابة العسكرية ، وفى ظروف قاسية كانت الصحف فيها لا تجسر على أن تذكر اسم مكرم عبيد تلميحا أو تصريحاً .

ولزمت الوزارة الصمت فى الفترة التى بدأت بتوزيع الكتاب ، وانتهت بهذا الخطاب المشهور الذى أحييت به العريضة الى الوزارة ، وظنت انها بهذا الصمت تستطيع أن تقضى على الضجة التى أثارها الكتاب ، وكانت تظن أن السراى لن تجرؤ على تحويل العريضة اليها الا بالخطابات العادية التى لا تتضمن توجيهها أو لوماً أو طلباً ، اللهم الا مجرد العلم .

فلما تلقت العريضة مصحوبة بهذا الخطاب المشهور والذى جاء به أن العريضة تحوى اتهامات خطيرة عن نزاهة الوزارة وسبعة الحكم الوطنى وخاصة لأن مقدمها مكرم عبيد ( باشا ) كان وزيرا فى الوزارة الوفدية وكان وزيرا عدة مرات وتقييما للمحامين عدة مرات وقد قدمها

بوصفه عضواً في البرلمان ورئيساً للكتلة الوفدية المستقلة وأن له ماضياً طويلاً في العمل معكم وأن اتهامات كهذه لها خطورتها ، بدأت توزع إلى نوابها بأن يتقدموا إليها بأسملة تنطوي على ما في هذا الكتاب .. وتقدم النواب بالاسئلة ، ووقف الوزراء يردون بما يشاؤون من الأكاذيب عليها . وبهذا اتسع أثر العريضة وبدأ الناس يتداولون القصص ، ويتخاطفون الكتاب لقراءته سرا ومعرفة ما تضمن من فضائح وحقائق .

وكان مكرم عبيد يرى أن هذا الكتاب يمكن أن يعيد ما كان بينه وبين النحاس ، حيث تأتي هذه الحقائق فتشجعه على مواجهة حرمه وأصحابه وأقاربه ، ومصارحتهم بأنه ليس هناك فوق الأرض من يقوى على الفصل بين مكرم والنحاس .

ولكن مكرم كان رجلاً طيب القلب ، لقد نسي أن القوة التي كانت تواجهه كانت قوة امرأة سلبت زوجها كل عاطفة نحو غيرها ، لتقتصر ما عليها وحدها ، وأن الحكمة القديمة التي تقول « لو أراد الشيطان أن يفصل بين صديقين أوجد بينهما امرأة » هي حكمة اليوم ، وحكمة كل يوم .

ومع هذا وبعد أن خرج مكرم من الوزارة كان لا يزال يحن إلى الرجل ويمطف عليه ويرثى له .

أعود إلى قصة الكتاب الأسود فأقول أن مكرم بدأ يكتب مقدمة العريضة ، وظل يكتبها بقية الصيف يغير فيها حرفاً وي زيد فيها سطراً ، وينسق في رثائه لزعيمة وصديقه القديم ، فلما عاد إلى القاهرة بعد أن انتهى الصيف كانت مقدمة العريضة هي كل ما كتب ..

وفي القاهرة بدأت الفضائح تتجمع ، وأخذ موظفو الحكومة يختلسون لحظات من ساعات الليل يجتمعون فيها بمكرم ويمدون به بالوثائق والمستندات والمعلومات .

وبدأ مكرم المحامي يرى نفسه أمام قضية كبيرة ، قضية نزاهة الحكم ، فوضع قضايا مكتبه جانبا وبدأ يتفرغ لهذه القضية الكبرى .

قال لي ذات ليلة : « ان العريضة تتسع .. »

قلت : « فلتكن كتاباً » .

قال : « وما رأيك في طبعه وتوزيعه في نفس الوقت الذي يقدم فيه إلى الملك ؟ »

وكانت فكرة عظيمة رائعة ، ذلك لأن الرقابة المفروضة على الصحف

لم تكن لتجعل للعريضة أية قيمة ، الا اذا أمكن أن يقرأها الشعب ،  
وأن يسمح بها الجميع ، وهذا وحده هو السبيل لأرغام الوزارة على الكلام  
ومواجهة الحقائق الصارخة التي يحيلها الكتاب .

وكان علينا بعد هذه الخطوة أن نشترى المطبعة والورق وأن نختار  
عمالا يكتمون السر . .

قال : ان العملية ليست سهلة وليست هناك مطبعة عامة تقبل أن  
تطبع الكتاب قبل أن يمرض على الرقابة والبوليس وكل هذا معناه أن  
تتسح العملية وأن يشترك فيها عدد كبير .

ودرست فكرة طبع الكتاب على أساس أن يشترك فيه عدد كبير  
من مؤيدي الكتلة وأنصارها دون أن يعلموا أنهم يشتركون في طبع  
« كتاب » لا تحبذه الرقابة .

فكان يكلف البعض بشراء الورق ، من غير أن يعلم « قيم يستعمل  
هذا الورق » ، ويكلف البعض الآخر بشراء المطبعة - من غير أن يعلم  
قيم تستعمل هذه المطبعة . . أما العمال فرأينا أن نختار ثلاثة يرشون  
بأن يظلوا بميدان عن ذويهم فترة غير محدودة ، ويقبلون عن طيب خاطر  
الا يصادروا المكان الذي سيعملون فيه .

وتمت العملية في فترة قصيرة وبدأ الطبع .

وكانت « الملازم » التي ينتهي طبعها تنقل في فترات معينة من الليل  
الى جهات مجهولة لتخلف فيها . . ولم تكن الكميات المطبوعة توضع في  
مكان واحد ، بل كانت توزع في أماكن متفرقة ، وكان مكان المطبعة يتغير  
من وقت الى آخر ، يوما في الدور العلوى من شقة مهجورة ، ويوما في  
بندرم منزل من منازل السكاكينى ثم استقر بها المقام في عزبة مجاورة  
لمنزل الزيتون ، وأخيرا اتخذت مقامها بجوار آلة من آلات الرى تعمل ليلا  
ونهارا ليغطي صوتها على صوت المطبعة وهى تعمل دون انقطاع .

وكان تقديرا في البداية أن يكون الكتاب صغيرا ، ثم أخذ يتضخم  
اسبوعا بعد آخر بفضل ما كان يتلفاه مكرم يوما بعد يوم من فضائح .  
ويقول الأستاذ جلال الدين الحامصى :

وكانت السراى قد بدأت تفكر في اتخاذ إجراء نحو الوزارة عقب  
تقديم الكتاب .

وبادر السفير البريطانى فاجتمع بالملك ليقول له انه ينبغي التجاوز  
عن مبادئ الاخلاق في وقت الحروب . وفي وسط هذا الجو المسموم

استقال أحمد. حسنين رئيس الديوان الملكي استقالة مسببة رفضها الملك بخطاب آخر : .

وتقدم كيلرن بالانذار حاسم « لاتغير » ..

وفرح الوفديون بالانذار .. وبدأوا يحسسون أن أيدي الانجليز وحرايهم ما زالت تسندهم ، فانقلبوا الى الهجوم ، وبادروا الى استصدار قرار بفصل مكرم عبيد من مجلس النواب لأنه كان أسوأ مثل كئائب كما سابين فيما بعد .

وأعقب ذلك فتح أبواب المعتقلات لتضم الذين عملوا على اخراج الكتاب ، فاعتقلت في ابريل ١٩٤٣ واعتقل مكرم بعد فصله من مجلس النواب .

هذا الكتاب الأسود كان أكبر حدث من الأحداث السياسية في هذه الفترة من تاريخ مصر ، وقد وضع للعالم مدى ما ارتكبه المستعمرون في حق مصر ، بالاصرار على أن تبقى فيها حكومة فاسدة مفسدة ، لأنه في أوقات الحروب لا يصح إقامة أى اعتبار لأى مبدأ من مبادئ النزاهة والعرف !

لقد أدت المماضة واجبها ، فأيدت الأحزاب الأخرى عريضة الكتلة الوفدية ، وفعلت السراى ما كان في استطاعتها أن تفعله ، ولكنها تفادت محاصرة عابدين بالدبابات مرة أخرى ، فقد كان الانجليز دون شك على استعداد لأن يكرروا العملية الوقحة ثانية ، أما مجلس النواب فقد كان الموقف في يده ، وكان يستطيع أن يلعب دورا هاما في هذه الأحداث ، وأن يغير مجرى التاريخ ، كان في الامكان أن ينقل الوفديون ، من أعضاء البرلمان ، الحكومة الى داخل الهيئة الوفدية ، وأن يناقشوا مصطفى النحاس رغم أنه في هذه الفضائح ، بل كان في امكان أعضاء الوفد أن يضيقوا دائرة الحساب فيجعلوها قاصرة على أعضاء الوفد القلائل ، ولكنهم لم يفعلوا ، ومضت حرم مصطفى النحاس في خطتها للثراء .

والواقع أنه كان مستحيلا على غالبية الوفديين أن يحاسبوا رئيسهم لأنهم كانوا انفسهم في حاجة الى من يحاسبهم ، ولم تكن « ..... » بفاعلة عن هذا كله ، ولهذا سهلت للنواب الذين يريدون شيئا أن ينالوه . ولكن الذى لا شك فيه أنه كان بين أعضاء الهيئة الوفدية من لم تلوته هذه الجرائم ، ولكنه لم يكن من الشجاعة بحيث يواجه جبروت الرئيس ، وابتسامات حزم الرئيس ، وهؤلاء لا يعينهم الجبن من المسئولية ، وهم في الواقع شركاء في الجرائم التي وقعت .

ان محاضر جلسات مجلس النواب التي سجلت مناقشات وقائع الكتاب الأسود ، وهي ملك التاريخ الآن ، حافلة بأسسها ما مرت به الحياة النيابية من أكاذيب وقرارات ، والذي يقرأ التاريخ الذي كشفت عنه محاكمات محكمة النورة ، ويراجع محاضر مجلس النواب في الفترة التي تلت صدور الكتاب الأسود ، وانتهت بطرد مكرم عبيد من مجلس النواب ، يحكم فوراً بأن الحياة النيابية في مصر ، في الفترة التي حكمت فيها الأغلبية ، كانت صورة فاضحة لما كانت عليه هذه اللعبة النيابية التي أضغفت في الشعب روح المقاومة وجعلته يفكر في ذاته قبل أن يفكر في بلاده .

**هكذا كان زعيم البلاد ...**

**وهكذا كان برلمان الأمة ..**

**وهكذا كان رجال مصر ..**

وكذلك كان الشعب يشهد كل ذلك صامتاً ، راضياً ، بل كان ينتقد بتسدة أولئك الذين يحاولون أن يكتشفوا الأسرار ، بحجة أن التعرض للسيدات لا يتفق مع العرف والتقاليد ، ومعنى ذلك أنه لا بأس أن تضع سمعة الحكم وزاعة الحكام في سبيل أن تبقى على عرف سخيف أو تقليد قديم .. وهو ألا نتعرض لسيادة انتقل إليها حكم البلاد ، وفتحت لها خزائن الدولة لتعترف منها ما تشاء .

**وهذا ما حدث فعلاً ..**

بل حدث أخطر من هذا ، حدث أن أصبح البرلمان يسير بوحى من الانجليز ، فقد أحست الوزارة أن أحمد حسنين وراء الكتاب الأسود وأنه كان أحد العاملين على إصداره وتوزيعه ، فبدأت تهاجمه ، وتوعز الى بعض النواب ان يتقدموا بأسئلة ليلوثوا بها سمعة الرجل .

وغضب الأستاذ فكرى أباطة من هذا الاتجاه ، وأبذر النواب بأنهم يشعلون ناراً لا بد أن تصلهم ويصيبهم شيئاً من لظاها ، ورفض رئيس المجلس الأستاذ عبد السلام جمعة السماح للأستاذ فكرى أباطة أن يستمر في هذا الكلام ، وانتهى الأمر بإخراجه من المجلس بالقوة .

ومنع الانجليز بهذا الذي يثار في مجلس النواب ، وعلموا أن الملك يوشك أن يحمي ديوانه باتخاذ قرار حاسم ، فذهب سفير والتر سمارة ، السكرتير الشرقي بالسفارة البريطانية ، الى مجلس النواب ، وأرسل يستدعى الأستاذ عبد السلام جمعة ، ثم نبهه الى الخطر الذي يتهرب عليه استمرار المجلس في محاولة تلويث سمعة رئيس ديوان الملك .

( سنوات ما قبل الثورة ج ١ ) - ٢٧٧

وعاد الأستاذ عبد السلام جمعة الى قاعة المجلس ، وطلب من النواب  
أن يستمعوا اليه •

وصمت المجلس وصاد السكون ••

وانطلق الأستاذ عبد السلام جمعة بصوته الجهورى يقول :  
« حضرات النواب المحترمين ، عنت لى فكرة •• هى أن توافقوا حضراتكم  
على رفع كل ما دار من مناقشة حول رئيس ديوان الملك من محضر  
الجلسة » •

وصمت المجلس مرة أخرى ، ولكن حضرات النواب قالوا بعد  
لحظات : « موافقون •• موافقون » •

ومرت الأزمة ، ولكن بعد أن جرحت الحياة النيابية فى الصميم ،  
اذ لم يسبق أن دخل أحد ممثل الاستعمار الى دار النيابة •• دار الشعب –  
ليشير على رئيس النواب باتخاذ اجراء معين ••

ولقد خضع رئيس النواب ••

وخضع النواب لرغبات الانجليز •

وكان فى استطاعة النواب أن يطلبوا تأليف لجنة التحقيق ، ولكنهم  
جنبوا ولم يفعلوا ••

وكانوا يستطيعون أن يطلبوا من النحاس احالة مكرم بعد رفع  
الحصانة البرلمانية عنه الى النيابة لتحقيق هذه الوقائع ومحاكمته ، ما دامت  
هذه الوقائع التى تضمنها الكتاب الأسود كاذبة كلها ، ولكنهم جنبوا  
ولم يفعلوا ••

وكان أعضاء الوفد يستطيعون أن يناقشوا النحاس فى هذه  
الوقائع ، وأن يطلبوا منه أن يزيع السيدة زينب الوكيل من ميدان الاتجار  
بقوت الشعب ، وأن يمنعها من التدخل فى شئون الحكم ، ولكنهم جنبوا  
وخشوا أن يفصلوا من عضوية الوفد ، فيضيق نفوذهم وتضيق الفرص  
فى الشراء السريع •• ا

لقد كانوا يعلمون قوة تأثير السيدة زينب الوكيل على رئيسهم ،  
وكانوا يعرفون أن كل محاولة من هذا القبيل لن تنجح ، ومن ثم آثروا  
السكوت ، ورضوا بالذلة والهوان حتى لا يفقدوا عضوية الوفد ، وتناسوا  
أن الماضى فى هذه السياسة الفاسدة لابد أن ينتهى بهم جميعا الى أسوأ  
نهاية •

وقد حدث •• وأصبحوا بعد قيام الثورة سياسة قداماء لا قيمة لهم



ولا وزن ، في عهد قام للقضاء على الفساد بكل أنواعه ، وحل الوفد . .  
الحزب الذي كان يمثل الأمة والشعب ، لأنه لم يكن حزبا جديرا بالبقاء ،  
ولأن أعضائه أبوا أن يجعلوه قويا . . هؤلاء الأعضاء خرج منهم فيما بعد  
الاستاذ أحمد نجيب الهمالي ليصبح رئيسا للوزراء وليقود لجان التطوير  
ضد فساد الحكم . . ترى ماذا كان يمكن أن يكون عليه حال الوفد لو أن  
الاستاذ نجيب الهمالي وغيره من أعضاء الوفد ضربوا ضربتهم الكبرى في  
عام ١٩٤٢ وأيدوا مكرم في دفاعه عن نزاهة الحكم ومهاجمة الفساد الذي  
تغلغل فيه .

ولكنهم تأخروا . . تأخروا عشر سنوات . . وكان نزولهم الى الميدان  
بعد فوات الأوان » .

وكما قلت من قبل ، فقد بادرت الوزارة الوفدية فأوعزت الى نوابها  
بأن يوجهوا الى الوزراء أسئلة معينة تدور حول ما جاء في الكتاب الأسود  
من اتهامات ، ووقف الوزراء في المجلس يجيبون على هذه الأسئلة اجابات  
كانت تقابل بالتصفيق الحاد ، ثم ينقدم النائب السائل فيعلق على الاجابة  
بتعليق يكشف فيه عن الرضاء الكامل بهذه الاجابة التي أكدت « نزاهة  
الحكم الوفدي » .

وهكذا مضت التثيلية في طريقها ، وأفسحت الصحف صفحاتها  
للأسئلة والاجوبة دون أن يكون لصاحب الكتاب الأسود أى حق في الرد  
أو التوضيح . ولما كانت الأسئلة في مجلس النواب من حق السائل  
والمستول فقط ، فلم يكن في استطاعة مكرم أو أى عضو من أعضاء الكتلة  
الوفدية أن يتكلم أو يتدخل فيما هو من حق السائل والمستول وحدهما .

وجود مكرم أن الوضع يتطلب أن يتقدم الى الميدان باستجواب  
مفصل .

واستعدت الحكومة ونوابها ، ل المناقشة الاستجواب فحسب ، بل  
اتخاذ الاجراء الأخير بالنسبة لمكرم بعد أن فصل من الوزارة وسكرتيرية  
الوفد ، وعضوية الحزب . . . وهذا الاجراء هو الفصل من عضوية مجلس  
النواب . .

وبنفس الأسلوب الذى ردت به حكومة الوفد على أسئلة النواب ،  
نوقش استجواب مكرم . ثم اجتمع المجلس في ٢٣ مايو عام ١٩٤٣  
وأصدر قرارا أشار فيه الى أنه يعتبر مكرم عبدا أسوأ مثل للنواب منذ  
قامت في البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤ ، وجاء في هذا القرار :

بعد سماع ما ألقاه حضرة المستجوب عرضا وتعليقا على الموضوعات التي أثارها في استجوابه المينى على كتابه الأسود .

وبعد سماع الردود والإجابات التي أدلى بها حضرات الوزراء عامة وحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا خاصة : شرحا وتعليقا وبيانا وتحديدا لما ورد على لسان المستجوب في استجوابه وعلى كلام المستجوب في كتابه .

وبعد الاطلاع على المستندات والمكاتبات والوثائق الخاصة بهذه الموضوعات التي سبق أن سارعت الحكومة الى ايداعها مكتب المجلس حتى يطلع عليها من يشاء .

يسجل المجلس ما تبين له من الحقائق والملاحظات الآتية :

أولا - أن الحكومة قد سارعت الى مناقشة الاستجواب فورا بمجرد تقديمه ، وكان رفعة رئيس الحكومة قد صرح قبل ذلك في المجلسين عقب أن أبلغت اليه العريضة من ديوان جلالة الملك أى منذ أكثر من شهر ، بأن الوزارة ترحب بكل سؤال أو استجواب يوجه اليها عن أى موضوع وارد في العريضة وفي ذلك الكتاب ، وانها مستعدة للدلاء بالبيانات القاطعة الحاسمة المؤيدة بالأدلة والمستندات ، بل زاد رفعته على ذلك بأن دعا المعارضين والانصار على السواء أن يدخلوا هذا الباب الذى فتحه لهم على مصراعيه ، رغبة منه فى تنقية الجو فى أقرب وقت مستطاع - ومنذ ذلك الوقت أجابت الحكومة على ما يقرب من أربعين سؤالاً ومع ذلك فقد ظل مكرم باشا ناكلا عن أداء واجبه البرلماني فى ميدانه الأصلي ، وأخيرا ، وبعد أساليب عدة استجمع مكرم باشا كل قوته وشجاعته فتقدم باستجوابه بعد مطاولة ومماطلة ، وتلكؤ ظاهر وتردد عجيب ، شأن كل من يشعر بحرج مركزه وفساد قضيته وضعف حجته .

ثانيا - أن مكرم باشا قد التجأ « مع الأسف الشديد » فى استجوابه وفى عريضته وفى كتابه الأسود الى الزاوية بالحكومة الشعبية الوطنية وتجريحها بصفة عامة ورفعة رئيسها زعيم البلاد بصفة خاصة - تجريحا باغيا ظالما ، مستخدما فى سبيل ذلك سلاحين كلاهما شر من الآخر ، وهما سلاح الاختلاق ، وسلاح المسخ والتشويه .

ثالثا - ان الحكومة قد وضعت الأمور فى نصابها فكشفت عن وجوه الزيف والفساد فى شتى الدعاوى ، وبسطت الوقائع الصحيحة مؤيدة بالمستندات الحاسمة ، التى تبنت اثباتا قاطعا سلامة تصرفاتها . واستقامة نهجها فى معالجة الشئون العامة والخاصة .

وايضا - ان مكرم عبيد باشا الذى أصبح يتهم على زعيمه وعلى الوزارة الحاضرة فى جرة معدومة النظر ، لم يترك زعيمه ولم يستقل من الوزارة بمحض اختياره ، بل انه ظل حريصا الحرص كله على البقاء فيها والدفاع عنها الى آخر وقت حتى أخرج منها اخراجا واقصى عنها اقصاء ، وآية ذلك انه وقف فى المجلس فى ١٩ مايو ١٩٤٢ أى قبل فصله من الوزارة بأيام وصرح فى جرة وتبات وعقيدة وحساسة ظاهرة : « ان مسلك كل وزير فى هذه الوزارة انما يرتكز على النزاهة المطلقة » . فهل كان فى ذلك صادقا أو كاذبا وهو فى هذه الساحة الرسمية المقدسة ؟ ان المجلس ليسجل اسفه اذ يرى رجلا قد تنكر لماضييه ، وتناقض حتى مع نفسه ، فسولت له أهواؤه أن ينقلب من التقيض الى التقيض ، ولا شك أن هذا مسلك أقل ما يقال فيه انه يتنافى مع الصدق والنزاهة والأمانة ، وصحة الحكم على الناس والأشياء .

ان الكتاب الأسود لم يكن صالحا للعرض على البرلمان طبقا لأحكام الدستور واللائحة والتقاليد البرلمانية ، فاضطر صاحبه الى تعديله وتهذيبه حتى يصلح للظهور بشكل استجواب يطرح على المجلس ، وهو بالتالى لم يكن يصلح لأن يرفع الى مقام صاحب الجلالة الملك تحت اسم عريضة ، لانه فضلا عن كونه مليئا بالألفاظ النابية الجارحة التى لا يليق أن ترفع الى مقام الملك ، فانه قد انطوى على أمور مكذوبة أو مشوهة وما كان يليق أن يرفع الى جلالة الملك الا الصادق من البيانات والصحيح من المعلومات والسليم من كل تحريف وتزييف .

ولهذا كله يقرر المجلس القرارات الآتية :

اولا - يستنكر المجلس استنكارا شديدا المسلك الشائن الذى سلكه مكرم عبيد باشا سواء أكان ذلك فى طريقة تسويده كتابه وتلفيق ما فيه ، أم فى طريقة نشره يدل تقديم استجواب مهذب الى البرلمان الذى هو الجهة المختصة ما دام الأمر بين نائب والوزارة . وما دام النظام البرلماني قائما فى البلاد وما دامت المسئولية الوزارية الصحيحة قائمة على أساس من للدستور : **ويعتبر المجلس أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثال للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية سنة ١٩٢٤ :** ذلك لأن الواجب الأول على كل نائب ألا يتحرك فى الشئون العامة الا والصدق المطلق رائده ، وخدمة المصلحة العامة وحدها قائده ، فلا يستسلم للأفكار تغله ، ولا لشهوة الانتقام تسيره ، فيمتدئ طائفا على الأبرياء ، ويلوث عابشا الأمانة ، شغافا للقل والحزوات الشخصية على حساب سمعة البلاد ، ومصالحها العليا .

ثانياً - يستهجن المجلس التهمتين الطائشتين اللتين جعلهما مكرم باشا محور دعايته ، وغاية القصد من استجوابه ، وهما تهمة استغلال النفوذ ، وتهمة عدم نزاهة الحكم ، وما فرعه عليهما من جميع التهم الاخرى الواردة في الاستجواب أو العريضة أو الكتاب الأسود .

ويقرر المجلس عدم صحة هذه التهم جميعها .

ثالثاً - يعلن المجلس من جديد ثقته التامة بحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرات أصحاب المالى الوزراء ، هيئة وأفرادا .

كما يعلن المجلس أسفه الشديد لما نالهم على يد مكرم عبيد باشا من بغي ظالم وتجنأ أثيم وهم خدام الشعب المخلصون .

وهكذا ظن مجلس النواب انه بهذا القرار قد « مسح » كل التهم التي وجهت الى حكومة الوفد ، .. بل انه حرص على أن يسمح عن « أعضائه » التهم الموجهة اليهم فخنم قراره بأن اليسوا أنفسهم وسام الشرف اذا قالوا انهم هم خدام الشعب المخلصون والوطنيون الأمناء الصادقون .

ومضت الأيام ..

والنحاس يفكر فى الخطوة التالية ، الخطوة التى تريحه من رؤية مكرم فى الميدان السياسى ...

واجتمع مجلس النواب فى ١٢ يونيو من نفس العام وقرر فصل مكرم من عضوية المجلس ...

فقد تكلم رئيس المجلس فى بداية الجلسة فقال :

بعد أن صدر قرار ٢٣ مايو الماضى الذى فصل فى استجواب مكرم باشا وما تضمنه كتابه الأسود كان لزاما على مكتب المجلس أن ينظر فى أمره على ضوء هذا القرار فعقد ثلاث جلسات وتباحث فى القرار من جميع النواحي طبقاً لروح الدستور وما تقتضيه صيانة الحياة النيابية من العبث ، والحفاظة على كرامة العضوية ، تلك الكرامة التى تأبى الاساءة الى سمعة البلاد ومصالحتها العليا بسوء قصد وبغير وجه حق ، وانتهى الأمر بالمكتب الى اتخاذ قرار باقتراح يقضى بفصل حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا نائب قنا من عضوية المجلس وما هو ذا القرار سيعرضه النائب المحترم عمر عمر وكيل المجلس على حضراتكم ..

**حضرة النائب المحترم عمر -** أتلو على حضراتكم نص الاقتراح الذى وضعه مكتب المجلس لتصديق ما ترونه بشأنه وهو :

• بما أن المجلس قد سجل فى قراره الذى أصدره بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ على حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا أنه سلك مسلكا يتنافى مع الصدق والنزاهة والأمانة وصحة الحكم على الناس والأشياء ، والتجأ الى سلاح الاختلاق ومسح الوقائع وتشويهها •

وبما أن المجلس قد قرر استنكاره الشديد لهذا المسلك الشائن واعتبر أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية فى سنة ١٩٢٤ اذ استسلم للأحقاد وشهوة الانتقام واعتدى على سمعة الأبرياء على حساب سمعة البلاد ومصالحها العليا •

وبما أنه كان منظرنا بعد هذا القرار أن يفكر مكرم عبيد باشا فى المعانى التى تستخلص وأهمها أن وجوده بالمجلس أصبح وضعا غير طبيعى لكنه لزم الصمت فوجب أن يتخذ المجلس قرارا فى هذا الشأن وأن يعرض مكتب المجلس عليه وجهة نظره فى الأمر •

وبما أن مكرم عبيد باشا لم يصبح بعد قرار ٢٣ مايو سنة ١٩٤٣ جديرا بشرف النيابة عن الأمة ويتمن فصله من عضوية المجلس بالتطبيق للمادة ١١٢ من الدستور •

### الآن

يقترح المكتب على هيئة المجلس فصل نائب قنا مكرم عبيد باشا من عضويته •

**الرئيس -** أسفر أخذ رأى عن الموافقة على فصل مكرم عبيد باشا من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتا •

وبما أن العدد الواجب توافره هو ثلاثة أرباع المجلس أى ١٩٨ صوتا ، وقد زادت عن هذا العدد ، فيقرر المجلس فصل حضرة نائب قنا مكرم عبيد باشا ويعلن خلو الدائرة •



أما الخطوة التالية والأخيرة ، فقد كانت اعتقال مكرم عبيد في  
السرو - بالقرب من مدينة المنصورة - حيث انضمت اليه السيدة  
قرينته ...

ومن الواضح أن معركة الكتاب الأسود كانت أشد معارك نزاهة  
الحكم عفا ، إذ امتلأت المعتقلات بالذين اشتركوا في وضع أو توزيع  
هذا الكتاب • بل كان مجرد ذكر اسم الكتاب في أى حديث بين اثنين  
كافيا لأن يدفعهما الى المعتقل • كان الارهاب الوفدى بالغ العنف بحيث  
بدأ الشعب يحس بمدى الجريمة التي يرتكبها هذا الحزب السياسى  
الكبير ... ومن الطبعى أن يحس الشعب بهذه الماراة وهو يشهد  
مصرع مثله الحزبية العليا ، ويراهما وهي تنهار أمامه مثلا بعد الآخر !!

## الباب الثامن





### ● حرب الصحراء الغربية من الألف الى الياء

- ● كان مصير العالم كله متحددا بمعركة العلمين في مصر .
- ● عندما كان بعض المصريين يهربون من مصر والقيادة البريطانية العليا تعد لأغراق الدلتا في مواجهة روميل :

كانت القوات الإيطالية في عام ١٩٤٠ بقيادة المارشال جرازياي قد بدأت الزحف على الحدود المصرية . احتلت - أولا - السلوم ، ثم بقبق كما احتلت سيدي براني وفد توقف الزحف في سيدي براني لأن القوات الإيطالية - وقد اجتازت ٨٨ كيلومترا داخل الحدود المصرية - رأّت أن تتحصن وتسترد أنفاسها ولكن الجنرال ويفيل في ديسمبر من نفس السنة ( عام ١٩٤٠ ) كان قد هاجم الجيش الإيطالي واستولى على سيدي براني واستولى على ألف من الأسرى الإيطاليين وكميات كبيرة من الأسلحة ثم تابع انتصاراته فاجتاز بقبق والسلوم واحتلت قواته حصن كابوتزو الحصين ثم استمرت القوات البريطانية مع بداية عام ١٩٤١ - على ما يقول استاذنا عبد الرحمن الرافعي - في تحقيق انتصاراتها فاستولت على البردية وأسرت نحو عشرة آلاف جندي إيطالي واستولت على غنائم كثيرة وواصلت زحفها في ولاية برقة الى أن اخترقت استحكامات طبرق فاحتلتها بعد حصار دام سبعة عشر يوما .

وفي يناير ١٩٤١ احتلت القوات البريطانية درنة ، وفي فبراير احتلت بني غازي عاصمة برقة وأكبر مدنها وتبلغ المسافة بين سيدي براني وبني غازي نحو ٨٤٠ كيلومترا ثم استولت القوات البريطانية - في مارس - على جغبوب ، وتمت إقالة القائد الإيطالي جرازياي وتلقى الإيطاليون مددا من الألمان وتولى الجنرال روميل - الذي لقب فيما بعد

بثعلب الصحراء - قيادة قوات المحور وقد تمكن روميل من استرداد  
بنى غازى ومعظم ولاية طبرق ( عدا طبرق ) •

وفي ١٨ نوفمبر ١٩٤١ بدأ الهجوم البريطاني الثانى بقيادة الجنرال  
أوكلك الذى خلف الجنرال ويكيل ، اى أن الايطاليين والألمان غيروا قيادتهم  
كما أن الحلفاء غيروا أيضا قيادتهم كما أن كلا من الألمان والايطاليين من  
ناحية قد دعموا المعركة بأقصى ما لديهم من قوة وعتاد وكذلك الحلفاء  
ضاعفوا من دعمهم لقواتهم ، وقد كرر البريطانيون على الألمان والايطاليين  
واحتلوا بنى غازى ثم جاء هجوم جديد قام به روميل أجبر البريطانيين على  
إخلاء بنى غازى فى يناير ١٩٤٢ وبدأ روميل يستعد للزحف شرقا ففى  
٢٦ مايو ١٩٤٢ بدأ هجومه على قوات الجيش البريطانى الثامن بقيادة الجنرال  
ريتشى ودارت معارك طاحنة انتهت باستيلاء قوات المحور - المكونة من  
الايطاليين والألمان - على بئر الحليم التى تقع على بعد ٢٥ ميلا جنوبى طبرق  
وكانت بئر الحليم يدافع عنها الفرنسيون الأحرار ولقد انسحب ريتشى من  
جسر الفرسان فى ٢٦ يوليو ١٩٤٢ وكذلك من الغزاة •

وفي ٢١ يونيو ١٩٤٢ سقطت طبرق فى أيدي قوات المحور ، وأسرت  
قوات المحور فى طبرق نحو ثلاثين ألف جندي من البريطانيين ومن جنود  
جنوب افريقية واستولوا على كميات كبيرة من المسدات والذخائر وتولى  
الجنرال كلود أوكلك قيادة الجيش الثامن بدلا من الجنرال ريتشى ومنحت  
ألمانيا الجنرال روميل رتبة فيلد مارشال ودخلت قوات المارشال روميل  
الحدود المصرية واستولت على مرسى مطروح ثم فوكه ، والضبعة وتوقفت  
القوات البريطانية عند العلمين التى تبعد أربعة كيلومترات عن ساحل  
البحر ومنخفض الفطارة الذى تبلغ مساحته ١٩٥٠٠ كيلومتر مربع اى  
ما يقارب مساحة الوجه البحرى والبحيرات ، ويبلغ عمقه ٦٠ مترا  
ولا تستطيع الجيوش أن تمر منه فهو سد منيع فى وجه أى زاحف على مصر  
من الغرب ، والعلمين أشبه ما تكون بعنق زجاجة تجعل الدفاع سهلا ،  
والهجوم صعبا • وكانت أولى معارك الصحراء الكبرى بين القوات البريطانية  
وبين قوات المحور فى أول يوليو ١٩٤٢ ونجح الجيش البريطانى فى وقف  
الهجوم الألمانى فى ٦ يوليو وانسحبت قوات المحور من مراكزها الامامية  
فى العلمين ولكن روميل عاود الهجوم فى أواخر أغسطس ١٩٤٢ وأوائل  
سبتمبر وكان هجومه قد بدأ من الساحة الجنوبية من ميدان القتال ولكن  
هجومه لم ينجح بل أكثر من ذلك ارتد جيش المحور عن بعض مواقعه •

وكانت القوات البريطانية ومركزها حرج للفاية ، قد فكرت فى  
الانسحاب من ميدان العلمين الى الطريق الممتد بين الاسكندرية والقاهرة ،  
واتخذت الاستعدادات لهذا الانسحاب ، ولكن فى أغسطس ١٩٤٢ عين

الجنرال مونتيجمري قائدا للجيش النامن والجنرال السير هارولد الكسندر قائدا عاما للقوات البريطانية في الشرق الأوسط خلفا للجنرال أوكلنك . . كان هذا يجري في جبهة القتال فما الذي كان يجري في القاهرة والاسكندرية ، ولندن ، والوضع هكذا خرج للفاية ؟

كان تشرشل رئيس الوزارة البريطانية قد زار مصر بصفة سرية في ٣ أغسطس ١٩٤٢ وقابل مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء سرا ، وقابل الملك فاروق سرا ولم يعلم النحاس أن تشرشل قابل الملك فاروق كما لم يعلم فاروق أن تشرشل قابل النحاس .

وزار تشرشل قيادة الجيش البريطاني النامن في ١٩ أغسطس ١٩٤٢ عقب عودته من موسكو - عن طريق القاهرة - ولقد سبق لي أن أشرت في الجزء الثالث من هذا الكتاب - نقلا عن د. محمد حسين هيكل - بعد أن انتقلت القوات الألمانية من السلوم الى مرسى مطروح ، وجعلت تطهر ما حولها من كل أثر للقوات البريطانية أو المصرية راح كثير من المصريين والأجانب الذين يقيمون بمصر يفكرون في المصير الذي ينتظرهم اذا دخلت القوات الألمانية البلاد ، فمن المصريين من كانوا يتشيرون تشييعا ظاهرا للانجليز وحلفائهم ومن كانوا يقسمون أنهم يلاقون حتفهم اذا ظهرت القوات الألمانية بهم . فاما الأجانب أصحاب الأموال وأما اليهود خاصة فقد كانوا أشد جزعا وأكثر تفكيرا في المصير المحتوم الذي قدر لهم وطن بعض المصريين أنهم قد يجدون في السودا ملجأ اذا حزب الأمر ، بل لقد سافر بعضهم الى أقصى الوجه القبلي رغم تقدم الجو الى قبض الصيف المحرق ، وفكر الأجانب وفكر اليهود في التخلص من أموالهم بإنداعها عند أصدقائهم المصريين أو بالفرزول عنها بأبخس الأثمان .

وفكر الرسميون من رجال السفارة البريطانية في القاهرة فيما يجب عليهم عمله فأحرقوا أوراقهم الرسمية حتى لا يقع الألمان عليها ويفيدوا بها تحويه من أسرار سياسية وعسكرية . وقد جاء عن لسان اسماعيل صدقي باشا أنه علم بوصفه رئيسا لاحدى شركات البترول أن الانجليز يعتزمون الهاب النار بآبار البترول الموجودة بمصر اذا اضطهرهم الألمان للانسحاب منها وان مثل هذا العمل ان تم فسيصيب الاقتصاد المصري بكارثة فادحة لا يسهل الى عشرات السنين تعويضها .

ويقول سير مايلز لامبسون السفير البريطاني في القاهرة انه في ٨ يوليو ١٩٤٢ قابل الملك فاروق في قصر عابدين . وكم كانت دهشة لامبسون - للتغير الذي طرأ عله واعتقد - لامبسون - أن اقتربا الإنسان من أبواب مصر قد رفع روحه المعنوية وجعله يدرك معنى ذلك

بالنسبة له ، ولنا على أية حال ، فإن مظهره وتصرفاته كانت شيئا مختلفا تماما مما عهدته قيه .

وكان قائد منطقة القاهرة العسكرية قد أرسل خطابا الى وزير الدفاع يسأله عما يجب عمله في حالة دخول الألمان الاسكندرية ، ولم يرد وزير الدفاع لأن الحكومة المصرية لم تكن بعد قد حددت موقفها من هذا الموضوع .

وقد اجتمع مجلس الوزراء المصري برئاسة النحاس وبحث الموقف ، وقدر احتمالات المستقبل . وقرر تكليف الأستاذ نجيب الهلالي كتابة خطاب الى روميل . ويقول الأستاذ التابى ان الهلالي قد كتب الخطاب ولعله موجود اليوم في سجلات رئاسة مجلس الوزراء ، وكانت خلاصة الخطاب - التابى - التي استقفاها من مصادر موثوق بها ، أن مصر دولة غير محاربة وأن الاجراءات العسكرية التي اتخذتها السلطات البريطانية قد تمت كرها وعلى غير رغبة من الحكومة المصرية ، وأن مصر حكومة وشعبا تحب السلام ، وتتمسك به ، وانها - مصر - قد اتخذت الآن جميع الاجراءات لحفظ الأمن والحيلولة دون وقوع أية اضطرابات ، هذا وقد فوض مجلس الوزراء المهندس عثمان محرم باشا بوصفه أقدم الوزراء مهمة الاتصال بعبد الحالى حسونة باشا محافظ الاسكندرية وأنه - عثمان محرم باشا - قد أجرى هذا الاتصال فعلا وكانت المشكلة كيف يستطيع عبد الحالى حسونة باشا أن يقوم بتوصيل الخطاب - فعلا - الى روميل ؟ .

وتأكيدا لما ذكر من أن كبار المصريين المائلين للسياسة البريطانية في مصر فكروا في المصير الذى ينتظرهم اذا دخلت القوات الألمانية ارض مصر ، نذكر أن أمين عثمان باشا وهو فى مقفلة هؤلاء ، أو بمعنى أدق فى مقفلة البريطانيين المقيمين بمصر سافر الى فلسطين بالفعل هو وأسرته بطائرة خاصة مملوكة لشركة مصر للطيران وقد ورد ذكر هذه الواقعة فى تقرير لجنة التحقيق الوزارية التى سبق الإشارة اليها والمؤلفة من مكرم عبيد ( وزير المالية ) وطه السباعى ( وزير التموين ) وعبد الرحمن الطوير ( النائب العام ) وطه السيد نصر المستشار الملكى المساعد ، وقد وردت الواقعة تحت بند - تحميل الخزانة العامة نفقات سفر أمين عثمان باشا وعائلته بالطائرة الى فلسطين ، هربا من أزمة العلمين ، عندما تازمت أزمة العلمين واستحكمت حلقاتها ، استأجر أمين عثمان باشا - وكان اذ ذاك رئيسا لديوان المحاسبة - طائرة من طائرات شركة مصر للطيران سافرت به يوم ٦ يوليو ١٩٤٢ ومعه أسرته الكريمة الى اللد ( فلسطين ) ثم نرك العائلة فى مستقرها الجديد بعيدا عن مصر ، وعاد الى القاهرة . وفى ١٣ يوليو ١٩٥٢ أرسلت شركة مصر للطيران الى مصلحة الطيران المدني

فاتورة بمبلغ ١٣٧ جنيتها ، ٢٦٠ مليا قيمة رحلة خاصة لسعادة أمين عثمان باشا من القاهرة الى الدد ، وبالعكس ، وأحالت مصلحة الطيران المدني تلك الفاتورة الى وزارة الدفاع فجاءها الرد التالى :

١٩٤٢/٨/٥

حضرة صاحب السعادة مدير عام مصلحة الطيران المدني .

بالاشارة الى كتاب المصلحة رقم ١/٥/٥٦ بتاريخ ١٩٤٢/٧/٢٩ بشأن ( رحلة سعادة أمين عثمان من القاهرة الى الدد ، وبالعكس ، أرجو الاخطا أن هذه الرحلة تعتبر مصلحة وتحسب على جانب الحكومة ، وبناء عليه نرجو موافقتنا باستمارة صرف رقم ٥٠ ع ٥٠ ، بالمبلغ المستحق للشركة ، لاتخاذ اللازم لصرفه اليها وذلك بعد مراجعة القانون ، وتفضلوا ..

وكيل وزارة الدفاع

عنه : محمد سالم

وغنى عن البيان - تقرير اللجنة الوزارية - أن أمين عثمان باشا يوم سافر الى الدد مع أسرته ، لم يكن مندوبا للتفتيش على حسنايات فلسطين باعتباره رئيسا لديوان المحاسبة المصرى ، ولم تضم مصر شئون فلسطين المالية الى شئونها حتى تصبح رحلات رئيس ديوان المحاسبة مع أسرته ذهابا وإيابا رحلات مصلحة ، تحتسب على جانب الحكومة وتؤخذ نفقاتها من جيوب دافعى الضرائب المصريين لا من جيب رئيس ديوان المحاسبة .

وأخيرا - ذات التقرير - فليست الدولة مكلفة أن تدفع من خزائنها نفقات الهروب اذا ما فزعبت القلوب !!

ولاهمية موضوع المسلمين وأثره الخطير ، بل وآثاره الخطيرة فى السياسة العالمية وفى تقرير مصير الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية نحاول أن نتقصى العديد من الآراء التى تتعلق بأزمة المسلمين :

يقول عبد الرحمن الرافعى عن معركة المسلمين : فى هذا الموقع . ( المسلمين ) بدأت معركة كبيرة يوم أول يوليو ١٩٤٢ واستمرت ثار القتال بين الجيش البريطانى وجيش المحور وتخرج وقتسا ما مركز الجيش البريطانى حين اضطر الى الانسحاب من بعض خطوطه ، على اثر خسارته فى الدبابات واضطربت الأحوال فى مصر اذ كان من المتوقع استمرار تفوق جيش المحور ، وزحفه نحو الاسكندرية ، ولكن الجيش البريطانى ثبت لهجوم روميل ووقف زحفه يوم ٦ يوليو وانسحبت قوات المحور

من مراكزها الأمامية في العلمين ، على أن المارشال روميل عاود الكرة في أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر سنة ٤٢ واستأنف هجومه في الساحة الجنوبية من ميدان القتال ولكن بعد قتال بضعة أيام اضطر إلى الانسحاب إلى خطوطه السابقة ، وتبين من أخفاقه وانسحابه أن قواته التي حشدتها لا تكفي لشحن هجوم جديد ، ومع ذلك فقد ظل مركز الجيش البريطاني حرجا ، وفكرت قيادته وقتا ما في الانسحاب من ميدان العلمين إلى الطريق الممتد بين الإسكندرية والقاهرة ، واتخذت الاستعدادات لهذا الانسحاب .

وقد توقفت حدة القتال في الأسابيع التالية من شهر سبتمبر ، وعجز جيش المحور عن استئثاف الزحف ، وارتد عن بعض مواقعه ، وساد الهدوء ميدان القتال في أواخر ذلك الشهر .

وفي أغسطس سنة ١٩٤٢ حدث تعديل في القيادة البريطانية في الشرق الأوسط ، فعين ( المارشال ) مونتجمري قائدا للجيش الثامن ، والجنرال السير هارولد ألكسندر قائدا عاما للقوات البريطانية في الشرق الأوسط خلفا للجنرال أوكلنك .

وعن معركة ٢٣ أكتوبر ١٩٤٢ ذاتها يقول عبد الرحمن الراعي :

تلقي الانجليز الامداد والتجندات من مختلف النواحي ، من الولايات المتحدة ومن جنوب افريقية ومن الهند وأخذ سيل المهمات والذخائر والذبابات والمدافع والسيارات يتدفق عدة أشهر من الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومن ثم صار مركز الجيش الثامن أقوى مما كان ، واستطاع التحول من الدفاع إلى الهجوم بقيادة الجنرال مونتجمري ، وكان هذا هو الهجوم البريطاني الثالث .

اختار الجنرال مونتجمري منطقة العلمين ميدانا لهجومه ومنازلة المارشال روميل وجيشه في معركة حاصلة .

وتقع العلمين على الطريق الشمالي الواصل من الاسكندرية الى حدود برقة ، وعلى مسافة مائة وثمانية وعشرين كيلومتر من الاسكندرية غربا ، وموقعها على جانب كبير من الأهمية الحربية ( الاستراتيجية ) ، اذ تقع على مقربة من البحر ، ويلبها جنوبا منخفض القطار المتقدم ذكره ، ويبلغ عرض المنفذ بين العلمين وهذا المنخفض نحو ثلاثين ميلا ، وهو الميدان الذي صد فيه الجيش البريطاني زحف قوات المحور في يولية سنة ١٩٤٢ ، ثم نازلها في أكتوبر في المعركة الفاصلة التي سميت « معركة العلمين » .

في هذا الميدان ، في ليلة الجمعة ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٢ ، وقف

الجيش الألماني الإيطالي والجيش البريطاني وجها لوجه ، وكان جيش المحور يتألف من ستين ألف جندي ألماني وثمانية وأربعين ألف جندي إيطالي .

أما الجيش البريطاني فكان أكثر عدداً وعدة ، إذ يتألف من مائة وأربعة وسبعين ألف جندي من البريطانيين وحلفائهم ، وكان يتألف على جيش المحور بدباباته ، فلهذه ألف ومائة وأربع عشرة دبابة ، كان أقواها بلا مراء الدبابات الأمريكية وخاصة دبابات « جرانت » و « شيرمان » ، بحيث يمكن القول على وجه التحقيق أنه لولا الدبابات الأمريكية لتغيرت نتيجة المعركة ، ولم يكن لدى المحور سوى ستمائة دبابة ، وكانت مدفعية الجيش البريطاني وقوته الجوية تفوق مدفعية المحور وطائراته .

هذا إلى أن جيش المحور كان بعيداً عن قواعد تموينه وامتداده ، على غير ما كان عليه الجيش البريطاني ، فإن مواصلاته ومواد تموينه ميسرة متوافرة ، فمقدمات الواقعة كانت ولا ريب تنبئ بنتائجها .

وكان روميل قد نظم خطوطه بين العلمين ومنخفض القطارة في مواجهة خطوط الجيش البريطاني وحلفائه ، وعززها بحقول محكمة من الألغام والنقط الحصينة ، على أنه لم يشهد المعركة من أولها ، فقد كان منذ أواخر سبتمبر طريح الفراش في أحد المستشفيات بألمانيا ، ولم يصل إلى ميدان المعركة إلا يوم ٢٦ أكتوبر وتسلم القيادة في الحال ، ولكن لم يكن في استطاعته إصلاح الأخطاء التي وقعت في غيابه .

بدأ الجيش البريطاني هجومه في ٢٣ أكتوبر ، تؤيده قوة جوية كبيرة ، وبدأ الهجوم بإطلاق قذائف قنابله من نحو ألف مدفع دفعة واحدة ، في ضوء القمر ، وكان ستار النيران الذي أسدلته المدفعية شديداً عنيماً ، وقصف المدافع يصم الأذان وصوت الضرب يسمع على بعد ٦٠ ميلاً خلف خط القتال ، وصار ميدان القتال من ساحل البحر إلى منخفض القطارة شعلة من نيران القنابل المتفجرة والأنوار الكشافات والمركبات المشتعلة ، وفصحت قوات الحلفاء ثغرة في حقول الألغام التي للمحور أمام خطوطه الأمامية ، ونفذت القوات المجهزة البريطانية تحميها المدفعية من هذه الثغرة ، واخترقت خطوط المحور الرئيسية في بعض مواقعها ، وكان ذلك في فجر اليوم الثاني من المعركة ، واستمر القتال شديداً في ذلك اليوم ، واحتفظ الحلفاء بالمواقع التي بلغوها برغم الكرات الشديدة التي قام بها المحور ، واشتركت بعض الوحدات البحرية الخفيفة البريطانية في المعركة بضرب مواقع المحور على الساحل .

استمرت المعركة عدة أيام ، فقد وقع أول هجوم من ٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر ، وكان من أثره أن تداعت من جرائه خطوط المحور الأمامية ، ثم

ابتدت المرحلة الثانية من المعركة في ٢٦ أكتوبر ، واستمرت حتى ٣١ منه ، ظل الحلفاء خلالها في تقدمهم رغم الهجمات المضادة التي قام بها جيش روميل ، ثم سجل الحلفاء نصرهم النهائي في المرحلة الثالثة ، وقد دامت من أول نوفمبر إلى اليوم الرابع منه ، أي أن المعركة دامت اثني عشر يوما ، وانتهت بهزيمة المحور ، وأسر منهم الحلفاء عشرات الألوف ، منهم الجنرال ريتزفون توما قائد فيلق افريقية الألماني وعدد آخر من كبار الضباط الألمان والإيطاليين .

وعلى أثر الهزيمة تقهقرت قوات المحور غربا تقهقرا عاما ، بعد أن فقدت ثلثيها في ميدان القتال ، وتركت خمسمائة دبابة غنمها البريطانيون وحالهاؤهم ، عدا كميات كبيرة من المهمات والبنادق والعتاد ، فكانت المعركة هزيمة ساحقة لقوات المحور .

وقد منح الجنرال مونتجمري على أثر انتصاره في هذه المعركة لقب فيله مارشال وقرن اسمه باسم المعركة فصار يعرف بالفيصله مارشال مونتجمري أوف علمين .

وعن آثار معركة العلمين يقول الراحل :

تعد معركة العلمين من الوقائع الفاصلة في التاريخ ، لأنها كانت القاضية على الزحف الألماني الإيطالي في شمال أفريقية .

كان هدف قوات المحور من هذا الزحف السيطرة على مصر وعلى قناة السويس ، ثم متابعة الزحف شرقا حتى تصل إلى إيران للاستيلاء على منابع البترول فيها ، وقطع خطوط التموين الذي يصل إلى رومانيا من طريق الخليج الفارسي - هكذا في الأصل - ، وفتح ميدان جديد لمهاجمة روسيا من الجنوب ، ثم الاتصال باليابان في آسيا .

ولكن معركة العلمين قضت على هذه الآمال كلها .

وفتح انتصار الحلفاء في هذه المعركة طريق البحر الأبيض المتوسط للتوغل البحرية التي تنقل الجيوش والعتاد من هذا الطريق بعد أن كانت تجتاز الطريق الطويل عبر الأقيانوس الأطلسي .

وكانت معركة العلمين جزءا من خطة حربية واسعة المدى وضعها اقتطاب الحلفاء لإجلاء قوات المحور عن شمال أفريقية ، فلم تكن تنتهي المعركة حتى نزل جيش كبير معظمه من الأمريكيين بقيادة الجنرال ( إيزنهاور ) إلى سواحل مراكش والجزائر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٢ .

ويبدو من ملابسات الحوادث أن قيادة الحلفاء حددت معركة العلمين



بحيث تلائم نزول هذا الجيش الكبير ، لكي يطبق الحلفاء من الشرق والغرب على قوات المحور .

وقد أبدى روميل في انسحابه من المهارة والمقدرة المدهشة ما شهد به النقاد العسكريون جميعا ، ويعتبر انسحابه أعظم وأروع انسحاب في تاريخ الحروب ، وأخذ الجيش البريطاني الثامن يتعقبه دون أن يحيط به ، واستولى على طرابلس عاصمة ليبيا في ٢٣ يناير سنة ١٩٤٣ ، أى بعد ثلاثة أشهر من بدء معركة العلمين ، وكان سقوط هذه العاصمة إيذانا بانتهاء الامبراطورية الإيطالية في شمال أفريقية ، وانسحب روميل الى تونس ، وهناك ثبت لقوات الحلفاء ، ولكنهم تغلبوا على مقاومته واخترقوا خطوطه في مارس سنة ١٩٤٣ ، وتجدد القتال في شهر أبريل ، ومرض روميل ثانية أثناء القتال وعاد الى ألمانيا ، وانتهى القتال في مايو باحتلال الحلفاء تونس وميناء بنزرت الحصين ، ولجأت فلور المحور الى رأس بون بالشمال الغربى من تونس ، ثم ما لبثت أن استسلمت ووقعت في أسر الحلفاء ، وكان من بين الأسرى الجنرال فون ارنيم الذى خلف روميل في القيادة ، وجميع القواد والضباط والجنود الذين تألفت منهم فلور المحور ، وبذلك تم للحلفاء القضاء على قوات إيطاليا وألمانيا في شمال أفريقية ( مايو سنة ١٩٤٣ ) ، ودان لهم البحر الأبيض المتوسط شرقا وغربا .

وكان انتصار الحلفاء في شمال أفريقية تمهيدا لغزو إيطاليا من الجنوب ، فقد بدأت قوات الحلفاء بقيادة الجنرال أيزنهاور تنزل الى جزيرة صقلية في يولية سنة ١٩٤٣ ، وبعد أن استولت عليها نزلت الى إيطاليا ، وانتهى الغزو باستسلامها للحلفاء في سبتمبر سنة ١٩٤٣ .

وفي هذه الأثناء نزل الحلفاء على شواطئ افريقيا ( ٨ نوفمبر ١٩٤٢ ) وهكذا تلاشت قوة المحور العسكرية من على مسرح العمليات في حوض البحر المتوسط . وبعد ذلك بعدة أشهر انتهت الحرب في افريقيا تماما بالاستيلاء على طرابلس وبنزرت وتونس ( مايو ١٩٤٣ ) . أما مصر فقد أصبحت آمنة من كل خطر وما لبثت المعارك السياسية الداخلية أن عادت من جديد الى أفق القاهرة .

ويقول الأستاذ محمد التابعى عن معركة العلمين في الصحراء الغربية ومعركة العلمين بين القصر والوزارة النحاسية وهذا في حله ذاته يدل على تفاحة ما كان يحدث في ذلك الوقت العصيب .

وفي صباح السبت ٢٧ يولية ١٩٤٢ - وكانت الشائعات المزعجة تملا البلد - زرت حسنين في داره فلم أجده . . . وقيل لى انه ذهب يعود ابنة هتمام فى المستشفى فقد أجريت له عملية الزائدة الودية . .

وانتظرت حتى حضر حسنين وقلت له اننى سألت هذا الصباح وزير العدل صبرى باشا أبو علم عما اذا كان النحاس باشا قد أبلغ جلالة الملك تطورات الموقف في الصحراء الغربية وأعطاه صورة صحيحة عن الحالة . أم تركه يستقى الأخبار من الخارج كما حدث يوم إغلاق الحدود .. وهل هو مثلا أبلغ الملك تفاصيل ما دار في الاجتماع الذى عقده « رفعتة » فى يوم الاثنين الماضى ٢٢ يونية مع السفير مايلز لامبسون والجنرال سنون ؟ .. وأن صبرى أبو علم باشا قال لى : ان النحاس باشا قد أدى فى هذه المرة واجبه وأنه أبلغك - أنت يا حسنين باشا - كافة التفاصيل ..

قلت هذا لحسين غابتسم برارة وقال : أبدا ! ..

ثم مضى يقص على التفاصيل .. قال :

- عرفت أن النحاس باشا عقد اجتماعا مع من ذكرت وانتظرت أن يتصل بى فور انتهاء الاجتماع ولكنه لم يفعل ومضى العصر .. ثم المغرب .. وأقبل الليل ورفعتة لم يتصل بى .. وسألنى الملك « هل اتصل بك رئيس الوزراء ؟ فقلت كلا .. ولمسه يجمع الأخبار والتفاصيل وكل ما يمكن جمعه لكى يعطينا صورة كاملة عن الموقف » ..

.. « ولكن هذا كان فى الحقيقة اعتذارا منى عن النحاس باشا لأننى كنت أنتظر أن يتصل بى ويطلب مقابلة الملك لكى يبلّغه ما حدث .. ولكن الذى حدث أن رفعتة أصدر بلاغا رسميا عن الاجتماع المذكور .. ونشرت الصحف البلاغ .. وكان ذلك قبل أن يطلع الملك على شىء ما » .. وهكذا قرأ الملك البلاغ الرسمى فى الصحف مثل سائر الناس ..

ومضى حسنين باشا فى روايته يقول :

« وفى صباح اليوم التالى لم أستطع صبرا .. والواقع أننى أهملت أو تهملت فى أداء واجبى كرئيس للديوان لأنه كان يجب على أن أتصل بالنحاس باشا قبل ذلك وأسأله .. ولكننى راعيت الذوق المحسن فلم أفعل .. ولكننى وجدت أنه لم يبق موجب للذوق .. فكلمت بالتليفون أمين عثمان باشا وبسطت له وجهة نظرى .. وبمدها بقليل اتصل بى النحاس باشا وقال لى .. « انت فى ؟ أنا بافتش عليك » .. وكلمنى كلاما عموما عن الحالة وأنها مطمئنة .. وسألنى ما اذا كنت أريد أن أقابله فقلت له نعم أحب أن أقابل رفعتك .. قال « بس أنا عنسدى برلمان النهارده » قلت له « اذن فى أى وقت يناسبك » .. ثم حدثنى عن البيان الذى سيلقيه فى البرلمان وسألنى هل يرسل لى نسخة منه فقلت وأكون شاكرا لو فعل .. »

« وهكذا انتهى حديث النحاس باشا معي بالتليفون .. وبمدها  
بقليل كلمتي أمين عثمان بالتليفون وقال لي .. « انت مش عايز تقابل  
النحاس باشا ؟ .. فقلت له « ازاى » بالعكس .. أنا عاوز أقابله ..  
قال : « هو فهم كده » .. فقلت : « فهم غلط .. وأنا غايته أحببت أن  
لا أربطه بموعد أو ميعاد وتركت له اختيار الوقت المناسب » .

واتفقتنا على موعد المقابلة ثم أبدى حسنين باشا رأيه في البيان  
الذي ألقاه النحاس باشا في البرلمان فقال انه فيما عدا ثلاث أو أربع  
نقط فإن البيان المذكور يبدو كأنما قد كتب في السفارة البريطانية .  
وانها لمجيبة أن يقول النحاس باشا في بيانه انه مطمئن بينما الانجليز  
أنفسهم يسبون ما حدث « كارثة » ويصفون الحالة بأنها خطيرة وجرائد  
اليوم تقول نقلاً عن جرائد لندن ان الزحف الألماني لو أوقف يكون  
هبة من الله .. ومع ذلك فإن النحاس باشا يقول انه مطمئن .

ولم يقل النحاس باشا في أول الأمر لحسينين أكثر مما جاء في  
البيان الذي ألقاه أمام مجلسي البرلمان وهو ان الحالة مطمئنة وأن الانجليز  
سوف يدفعون عن مصر .. الى آخر مدى .. ولقد حاول حسينين أن يعرف  
من النحاس باشا حدود « هذا البدي » وهل هو يقف مثلاً عند مرسى  
مطروح ؟ أم أن الدفاع « الى آخر مدى » معناه أن الحرب سوف تجري في  
داخل البلاد ؟ ..

ولكن النحاس باشا رفض المناقشة في امكان وقوع هذا الاحتمال ..  
وهنا يقول حسينين رحمه الله .. « قلت له : « نفرض .. لا قدر الله ..  
لا سمح الله .. يعني لو دخل الألمان مرسى مطروح أو .. لو زحفوا  
بمدها ! .. » .

ولكن النحاس باشا قال مش ممكن ...

وعاد حسينين يقول « يعني لا سمح الله .. لا قدر الله .. وربما  
ما يقدر .. انما يعني لو حصل ... » .

فقال النحاس باشا « يمكن تخل المدينتين ساعتها يتركون المدن الى  
القرى .. » .

يعنى الحرب تدخل مصر .. وهذا هو الحراب .

وكان حسينين يروى لي تفاصيل هذا الحديث وهو منقعل وحائر في  
فهم عقلية النحاس باشا .. وكيف انه أصبح آلة في يد الانجليز .. وقد  
تحدث حسينين طويلاً في هذا المعنى وكان مما قاله .. « النحاس باشا في

يد الانجليز خالص ، لأنه يعرف أنه لو كان الأمر بيد البلد لما بقى في  
رياسة الوزارة خمس دقائق ٠٠ »

ثم انتقل حسنين بالحديث الى الشائعات التي تقوّل بأن الجيش  
الانجليزى فى الصحراء الغربية لا يريد أن يحارب ٠٠ وقارن بين موقفهم  
اليوم وموقف الجنود الايطاليين أيام الجنرال ولفل أيام كانت جنود بريطانيا  
تحارب بشجاعة ٠٠ وجنود ايطاليا يهربون ٠٠ وها هي ذى الآية قد  
انكسرت ٠٠ فاصبح الانجليز يهربون ٠٠ وجنود ايطاليا والمانيا وراهم ..  
ثم قال ان طيارا انجليزيا كان زاره فى داره وورطه حسنين فى الحديث  
حتى اعترف له بأن هناك امرا مربيا فى استسلام حصن طبرق الحصن  
فقد قال *There is something fishy* وان هذا الشيء المريب - كما قال  
حسين - هو ان الجيش البريطانى رفض أن يقاوم وسلم للألمان من غير  
قتال ومضى حسنين يقول :

- فاذا كانت هذه هي الحالة فكيف يكون النحاس مطمئنا كما  
يقول ٠٠ بل لعل روميل على علم بحقيقة الحالة وانهيار منوية الجيش  
البريطانى ولهذا السبب نراه يسرع فى زحفه حتى لا يعطى الانجليز  
فرصة لجمع جموعهم ولم شملهم ٠٠ وقد لا يبعد أن يدخل على - فى اى  
وقت - فى مكتبى ضابط المانى يرفع يده بالتحية ويقول ٠٠ هيل  
هتلى ؟ ٠٠

ومضى حسنين « باشا » فى حديثه فقال فى معرض التذليل على  
خطورة الحالة التى يصير النحاس باشا على وصفها بأنها « مطمئنة » قال  
ان هناك خطأ قد أنقضى بين أمريكا ومصر لنقل الصور الفوتوغرافية  
باللاسلكى وقد افتتحه مستر روزفلت بإرسال صورة له مع محمود «بك»  
حسن وزير مصر المفاوض فى واشنطن وقد نشرت الصحف المصرية  
الصورة المذكورة ٠٠

ويذكر التابى أن حسنين علا صوته وهو يقول :

- بأه دى بلد ٠٠ البلد كلها تهتز علشان النحاس اختلف مع  
مكرم ٠٠ ومفيش حديث فى البلد كلها الا عن خلاف مكرم والنحاس ٠٠  
بينما الألمان على أبواب البلد والبلد مهددة بالخراب اذا قرر الانجليز  
المقاومة فى دلتا النيل وريف مصر ٠٠

ويذكر التابى أن حسنين اتصل ببعض الزعماء ليجس نبضهم  
فتحدث معهم فى الموقف وخطورته وصواب الحصول على ضمانات بعدم  
تعريض البلد للخراب ولكن أحدا من الزعماء - ولا النحاس نفسه - يقبل

أن يخطو هذه الخطوة فيقابل السفير البريطاني ويحدثه في هذا الموضوع لأنهم جميعا يخافون من غضب الانجليز وشكوكهم ، أو غضب الألمان وانتقامهم • ثم قال بانفعال :

— ودينى وما أملك لقد تحققت من أن البلد دى كلها مفيش فيها راجل واحد •• وأقسم برى لو الحالة صفيت وربنا اتقذ البلد وأعطانى الملك « كارت بلانس » فى ناليف الوزارة فانى لن أختار ولا واحد من هذا الطقم أبدا •• بل سوف أعمل وزارة من الشباب •• وأنا متأكد أنهم لو غلطوا فإن غلطاتهم تبقى أرحم بكثير من غلطات حضرات الزعماء الكبار •••

ثم قال بمرارة ••

— زعماء ايه يا شيخ ؟ •• دول مفيش فيهم ولا راجل واحد •• الى أن يقول الأستاذ التابى :

وانهارت تماما مقاومة الانجليز فى الصحراء الغربية •• وسقطت خطوط دفاعهم الواحد بعد الآخر وكان الجنود الألمان يجسدون مشقة فى اللحاق بالجنود البريطانيين بسبب سرعة انسحابهم • وسقطت مرسى مطروح فى أيدي الألمان •••

وتقدمت بعدها قوات المحور •• ثم توقفت بسبب نفاد الوقود أو البترول الذى لا غنى عنه فى حرب الدبابات •• وكان توقفها عند « عنق الزجاجة » الذى اختاره البريطانيون خطأ لدفاعهم الاخير قبل الاسكندرية •••

وكان « عنق الزجاجة » هذا — أو خط الدفاع — يمتد ما بين البحر عند محطة العلمين ومنخفض القطارة ويمتد عن المكس — إحدى ضواحي الاسكندرية — بنحو أربعين كيلومترا •

وبدا أهالى الاسكندرية يسمعون دوى المدافع وهى تطرق أبواب دلتا النيل •• وساد الذعر والرعب والفرع وخصوصا بين يهود مصر الذين أسرعوا الى بضائعهم المكسدة فى المخازن يعرضونها للبيع بأرخص الأسعار •• وكان المارة فى شارع جامع شركس بالقاهرة يشاهدون يومئذ عشرات منهم يحاصرون قنصلية بريطانيا ليحاولوا الحصول على « فيزا » أو اذن بدخول فلسطين أو جنوب افريقيا •

كانت بحق أيام الذعر والفرع وكان من الصعب أن يصدق أحد أن شيئا ما سوف يوقف الزحف الألمانى ويحول دون دخولهم الاسكندرية والقاهرة •

اللهم الا اذا وقعت معجزة .. ولكن سلطات الخلفاء أنفسهم لم تكن  
فيما يظهر تؤمن أو حتى ترجو يومئذ وقوع هذه المعجزة .. فقد كان  
المارة في ميدان قصر الدوبارة والشوارع المحيطة به يرون أعمدة الدخان  
تتصاعد من مداخل السفارة البريطانية والسفارة الأمريكية وبعض المباني  
والدور والعمارات التي كانت تشغلها إدارات مختلفة تابعة لقيادة الجيش  
البريطاني ...

وكانت أعمدة الدخان تتصاعد ليلاً ونهاراً .. أياها متواليصة ..  
وعرف سكان القاهرة أن رجال السفارتين والقيادة البريطانية يحرقون  
أوراقهم السرية استمداً لمخادرة القاهرة ...

وسافر بعض كبار الماليين والأدباء والصحفيين ممن كانوا يحملون  
يومئذ على هتلر والنسازية .. أو كانت لهم علاقات بمجهود بريطانيا  
الحربي .. سافروا إلى أسوان ومنها إلى الخرطوم ..

وقابلت ذات صباح الأستاذ محمود أبو الفتح وسألته ..

— راج تودي فلوسك فين ؟ ..

قلت .. فلوسي كلها أحملها في جيبي ..

وابتسم وقال انه أرسل « فلوسه » إلى جنوب أفريقيا .. وفي مساء  
نفس اليوم وكنت في جريدة الأهرام أسأل عن آخر الأخبار سألتني رئيس  
التحرير الأستاذ أنطون الجميل « باشا » ماذا يفعل بأمواله المودعة في  
البنوك ؟ ...

وقلت له ان محمود أبو الفتح أرسل أمواله إلى جنوب أفريقيا ...

وابتسم رحمه الله بمرارة وقال ...

— وهو يعني جنوب أفريقيا إلى مامون ومضمون ...

وكان الأستاذ أنطون الجميل يعتقد أنه اذا سقطت مصر في أيدي  
الألمان فلن يقف بعدئذ شيء في طريقهم ... بل سوف يكتسحون وادي  
النيل إلى جنوب أفريقيا .. ويشقون طريقهم شرقاً كما تشق السفين  
طريقها في قالب الزبد عبر فلسطين ولبنان وسوريا والعراق ..

ويقول التابعي ان السلطات البريطانية في مصر فكرت في تهريب  
نحو خمسمائة فتاة من فتيات الانسا والمجنندات البريطانيات إلى الأقصر ،  
فليس من المرغوب فيه — كما يقول أحد المتحدثين معه من السفارة البريطانية  
أن نترك وراءنا في القاهرة كل هذه النعمة وأسباب السرور غنيمة للجنود  
الألمان ، ويمضي التابعي قائلاً :

وفتيات « الانسا » فرقة كانت مخصصة للترفيه عن الجنود  
البريطانيين فكانت تقيم لهم فى مختلف المعسكرات الفناء والموسيقى  
والتمثيل ..

اذن فقد كان الخطر خطرا حقيقيا .. لا مبالغة فيه .. وما هي  
ذى السلطات العليا التى تعرف الحقائق تحرق أوراقها .. وتسرع وترسل  
الفتيات البريطانيات المجنندات بعيدا عن القاهرة - المينوس من انقاذها -  
الى الاقصر منطقة الأمان ولو الى حين ...

ثم انتشرت اشاعة تبين فيما بعد أنها خبر صحيح .. وفجأها أن  
السلطات البريطانية العسكرية طلبت بإلحاح من الحكومة المصرية اغراق  
غرب الدلتا او مديرية البحيرة وما الى جنوبها .. لكى تحول هذه الأراضي  
الى بحر من الطين تفوق فيه دبابات الجيش الألماني وعربات النقل  
وسياراته ومدفعاته ومصفحاته .. وتمرقل زحف روميل على دلتا  
النيل ...

وبدأت الوف من المهاجرين تغد على القاهرة من الاسكندرية والبحيرة  
وشمال الدلتا .. وأرسل الضابط المصرى قائد منطقة الاسكندرية خطابا  
سرريا الى وزارة الحربية المصرية فى القاهرة .. يسألها فيه عما يجب عليه  
عمله فى حالة دخول قوات المحور من الألمان والاطاليين .. هل يجب عليه  
أن يقاوم هو وجنوده ؟ أم يستسلم ويسلم سلاحه وذخيرته ؟ .. ؟

وعرض الخطاب أو السؤال المذكور على وزير الحربية يومئذ المرحوم  
الفريق حمدي سيف النصر باشا فقال :  
- ما تردوش عليه ..

ولكن قائد الاسكندرية عاد وأرسل بعد يومين رسالة سرية أخرى  
كتب عليها ( مستعجل جدا ) ويكرر فيها نفس السؤال ويلج فى  
الجواب ...

ولما عرضت هذه الرسالة الثانية على وزير الحربية صاح ..

انقلوا ابن ... ده من اسكندرية وأرسلوه حته ثانية وابعثوا واحد  
تاني محله .. هو عاوز يوديني فى داهية ..

ذلك أن حمدي باشا رحمه الله كان يخشى اذا أمر قائد الاسكندرية  
بالمقاومة ثم دخل الألمان .. أن يحاكمه الألمان أمام مجلس عسكري ..  
واذا أمره بالاستسلام للألمان ثم نجح الانجليز فى صد الألمان .. أن  
يحاكمه الانجليز بتهمة الخيانة .

ومن هنا رفض أن يرد على رسالة قائد منطقة الاسكندرية ..

وفى هذا الجو من التوتر والفرع .. اجتمع مجلس الوزراء برئاسة صاحب المقام الرفيع « مصطفى النحاس باشا وقال رفعته فى بداية الاجتماع انه رأى بسبب خطورة الحالة وتطورها السريع أن يدعو المجلس للنظر فيما يجب عليه اتخاذه لتأمين سلامة البلاد ..

ويقول الأستاذ التامى انه ذهب مساء ٢٨ يونيو ١٩٤٢ حيث قصد الى مكتب رئيس تحرير الأهرام ليعرف آخر الأخبار الواردة من جبهة القتال ، وأنه قابل - فى مكتب رئيس التحرير الدكتور محمود عزمى والسيدة قرينته وأن السيدة قرينته سألتها عما اذا كان قد سمح أن فلانا وهو من نجوم السينما وأبناء الذوات - قد طلق زوجته وانه قال لها انه لم يسمع عن هذا الكلام .

وقالت السيدة حرم الدكتور محمود عزمى ان السيدة فلانة هذه هى الآن « صديقة » الجنرال ريتشى قائد الجيوش البريطانية فى الصحراء الغربية .. وأن الجنرال لم يسافر الى الميدان بل يدير الحركة بالتليفون . والى جانبه صديقته فلانة المذكورة ...

وقال المرحوم محمود عزمى :

- على كل حال الثابت أن الجنرال ريتشى كان يزور الاسكندرية مرة فى كل اسبوع وينزل بفندق بوريفاج حيث كانت تقابله فلانة المذكورة ..

وقلت أنا ان الاشاعات كثيرة عن فلانة هذه ومعظمها غير صحيح . ثم سألت الدكتور محمود عزمى عن رأيه فى الحالة وفى دفاع الانجليز فقال ان الانجليز ينوون الدفاع عن مصر الى آخر رمق وان خلتهم وخطوط دفاعهم هى :

١ - مرسى مطروح .

٢ - الضبعة .

٣ - الخطاطبة ( فى مديرية البحيرة ) .

٤ - من الأهرام الى الزمالك .

٥ - قناة السويس .

قلت : والاسكندرية .. والقاهرة ..

قال لم يتخذ بشأنهما بعد أى قرار .



فلت على أى حال اذا كانت هذه هى خطة الانجليز فانها تعنى خراب

مصر ..

قالت السيدة حرم محمود عزمى ..

– نعم الدفاع شبرا شبرا كما فعل الروس فى مدينة سياستبول .

ويقول الأستاذ النابى : فى اول يوليو ١٩٤٢ : الذعر شديد  
والاشاعات كثيرة ومن اشاعات اليوم أن الانجليز طلبوا من الملك الانتقال  
الى فلسطين بل الى أسبوط بل الى السودان ومعه الوزارة .

وقد عقد البرلمان بمجلسيه جلسة سرية أعلن فيها النحاس باشا أن  
مصر حصلت على غطاء من الذهب ، وأن فى البلد مؤونة تكفيها لمدة شهر  
واحد وأن الانجليز رفضوا أن تكون القاهرة مدينة مفتوحة .

وقيل – التابى – ان الملك والنحاس اتفقا على البقاء فى مصر وعدم  
مغادرتهم البلاد .

وعن يوم ٢ يوليو ١٩٤٢ قال التابى ان الذعر قد خف فى الصباح  
ثم عاد واشتد فى المساء وأن الجنود البريطانية هى التى تتولى حراسة  
القطار الحيرية ابتداء من اليوم .

وعن ٣ يوليو ١٩٤٢ قال التابى ان وزير التموين قال له ، ان الحالة  
وحشة وربنا يلفظ ، وانه – التابى – قابل فؤاد سراج الدين فى نفس  
اليوم وأن النحاس باشا رفض تأليف وزارة قومية بل رفض دعوة الجبهة  
الوطنية وأنه – أى النحاس – رفض الاستقالة لأنه ريان السفينة ولا يجوز  
لريان السفينة أن يترك السفينة وسط الأنواء ويهرب .

ويذكر التابى أن حسنين باشا قال له انه لم يأت على مصر يوم  
كانت فيه محتلة احتلالا تاما كما هى الآن . فقد كان الانجليز يحاولون منذ  
شهور الحصول على نصيب فى حقل حراسة بعض الطرق والمنشآت ولكن  
طلبتهم فى هذا الشأن كانت ترفض دائما .. ولكنهم الآن وبموافقة  
النحاس باشا قد تغلبوا فى صميم الريف وأصبح كل شىء فى مصر فى  
قبضة يدهم فاذا أزعجت الساعة التى يتبثون فيها أنهم خسروا المعركة فانهم  
سوف يدمرون كل شىء .. وكل شىء الآن تحت أيديهم وفى حراستهم ..  
وليس لمصر يومئذ أن تعترض لأنهم سوف يقولون ان ما تم قد تم بالاتفاق  
مع رئيس الحكومة .

وقال حسنين انه تحدث مع بعض أصدقائه من الانجليز فى هذا  
الموضوع فقال لهم ( ثقوا اذا دمرتم كل هذا فسوف أكون أنا أول من يهب  
لقتالكم لأنكم قد خربتم بلدى خرابا تاما . وإذا دخل الألمان مصر فسوف

يهرع كل مصرى لاستقبالهم • ويلطلب منهم أن يسمحوا بالقتال فى صفوفهم ضدكم أتم الذين دمرتم بلده • • وإذا قدر لكم أن تمودوا الى مصر فسوف يهب المصريون لصدكم وقتالكم ) •

ومضى حسنين يقول انه اذا نفذ الانجليز خططهم فان النتيجة هي خراب الدلتا أى الوجه البحرى • ولقد قال لهم قائده من خيرة قواد الجيش الفرنسى وهو الجنرال كاترو ان كل ما يهمهم فى مصر هو قناة السويس • • وان خط الدفاع عن قناة السويس ليس فى الصحراء • بل على ضفاف النيل وفى الدلتا • • ذلك لأن الدلتا تمتد من الوجهة الحربية حبة لا تقدر للقائد الذى يدافع عنها اذ انها بمشترات القنوات والمصارف التى تشقها وتخترقها طولا وعرضا • • وبأرضها الهشة الطرية وبمناطرها التى يمكن تدميرها عند الحاجة • • تعطل وتموت سبيل الجيش الذى يهاجم ويحاول التقدم • • وهكذا تصبح الدلتا ميدانا للمعركة • • ويحل الخراب ويلاط الحرب من كر وفر بكل بلدة • وكل قرية فيها • •

ويقول الأستاذ التابعى ان أحمد حسنين باشا قال له وهو يستكمل حديثه :

— اذن ليس هناك أمل الا فى ثورة تنفجر فى البرلمان ويقوم معها الشعب فيضطر النحاس باشا والانجليز أن يتمهلوا ويراجعوا موقفهم ويرددوا فى هذه الحطة •

قال • • وبما كان هذا ممكنا منذ عشرة أيام قبل أن يضع الانجليز أيديهم على كل شئ • • كان هناك أمل فى أن يتمهل الانجليز وأن يحجموا عن التدمير ، أو لو أن الجيش المصرى كان هو الذى تولى حراسة المنشآت • • لأن الانجليز كانوا يفكرون ساعتها طويلا قبل تدمير هذه المنشآت والمجازفة بوقوع تصادم بينهم وبين الجيش المصرى • • أما الآن فقد ضاعت الفرصة ولم يبق هناك ما يخشاه الانجليز لأنهم هم الذين يحرسون ويتحكمون فى جميع المنشآت • • •

ويقول حسنين باشا موجها كلامه الى التابعى :

— اذا قدر لك أن تكتب يوما عن هذه الأيام فاكذب وقل ان شيوخ البلبل ونوابها قيل لهم ان هناك خطرا يهدد بيوتهم بالمرق ويهدد أراضيهم بالفرق ويهدد ريف مصر وقرى مصر بالدمار • • ولكنهم سكتوا خوفا على الاربعين جنيتها التى تصرف لهم من البرلمان • •

ويذبح الأستاذ محمد التابعى سرا عرفه بعد انتهاء الحرب ، هذا السر • هو أن القوات البريطانية فى مصر ، بل والبريطانيين وحلفائهم جميعا كانوا يتوون فيما لو هزمهم روميل الانسحاب من مصر الى فلسطين والسودان •

وقد ألحت وزارة الاستعلامات البريطانية في ضرورة خروج أم كلثوم ،  
ومحمد عبد الوهاب بالرضا أو بالإكراه لأنها كانت تخشى أن تستغلها  
الدعاية الألمانية إلى أبعد حدود الاستغلال . . ولقد كان يكفي أن يعلن  
راديو القاهرة التي يحتلها الألمان . . أن أم كلثوم أو عبد الوهاب سوف  
يفغى هذا المساء لكي ينصت العالم العربي كله إلى إذاعة راديو القاهرة  
الذي يسيطر عليه الألمان . وهذا هو الخطر في حرب الدعاية .

وهذا وحده أبلغ دليل على ما كانت تملقه أجهزة الدعاية في بريطانيا  
على الفن المصري ، والفنانين المصريين . وأذكر أن الفنان محمود شكوكو كان  
يلعب دورا هاما في الدعاية لقضية الحلفاء ، وفي السخرية من هتلر ، ومن  
موسوليني بمونولوجاته الفكاهية وهو لهذا السبب فكر فيما فكر فيه  
غيره من ضرورة الجلاء عن مصر ، إذا ما بدرت بوادر التصار قوات المحور  
على قوات الحلفاء .

وكذلك فعل الأستاذ عباس محمود العقاد . .

#### ● عن معركة العلمين يقول ماوسيل كولومب :

وقد حرص النحاس باشا منذ اليوم التالي لوصوله إلى الحكم على أن  
يوضح للسفارة البريطانية أنه « لا المعاهدة البريطانية ولا مركز مصر  
كدولة مستقلة ذات سيادة يسمحان بالتدخل في شئون مصر وبخاصة في  
تأليف الوزارات أو تغييرها » ورحب السير مايلز لامبسون عن طيب  
خاطر بهذه المناورة التي كانت تهدف إلى تناسي عمل القوة الذي حدث  
بالأمس في قصر عابدين . كما أوضح المندوب السامي في نفس اليوم في  
تصريح نشرته الصحف أن السياسة البريطانية تهدف إلى « ضمان تعاون  
كامل مع حكومة مصر باعتبارها بلدا مستقلا وحليفا وذلك بتنفيذ بنود  
المعاهدة الانجليزية المصرية دون التدخل في الشئون الداخلية لمصر أو في  
تشكيل الوزارات أو تعديلها » .

ومع ذلك فقد كانت الشهور الأولى في عمر « حكومة الشعب » بالغة  
الصعوبة ، فقد سرى الهمس بأن السير مايلز لامبسون كان قد قدم إلى  
الملك فاروق أثناء المقابلة التي تمت في ٤ فبراير وثيقة تنازل عن العرش  
وأنه كانت قد اتخذت كافة الاجراءات لنقل الملك إلى مكان مأمون إذا  
ما رفض دعوة مصطفى النحاس باشا إلى تولي الحكم . وفي العاصمة نمت  
لدى الضباط مشاعر النقرة على بريطانيا العظمى . وفي ليبيا كانت  
المبارك تدور بشراسة . وفي ٢٧ فبراير ١٩٤٢ كان روميل يواصل طريقه  
إلى الامام وفي ١١ يونية جلت قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كونيغ  
Koenig عن بير حكيم وفي ٢١ يونية سقطت طبرق ووقع ٢٥ ألف من

الرجال أسرى في يد العدو ، وفي ٢٥ يولية تم اجتياز الحدود المصرية واحتلال السليم . وفي اليوم التالي دخلت قوات المحور المدرعة سينى برانى . وفي صباح ٢٩ سقط معسكر مرسى مطروح الحصين . وفي أول يولية حوصرت السليين واصبحت القوات الألمانية الإيطالية تبعه عن الاسكندرية بما لا يزيد عن مائة كيلومتر . وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلنت ألمانيا الهتيرية وايطاليا الفاشية التزامهما المشهور « باحترام وناكيد وضمان استقلال وسيادة مصر » بل انهما أكدتا من جديد أن قواتهما لن تدخل مصر « كبند معاد والما ستتدخلها بهدف طرد الانجليز من الأراضى المصرية وحتى تواصل ضد انجلترا العمليات الحربية التى تهدف الى تحرير الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية » . وبإضافة الى ما سبق فقد تلقت مصر تأكيدا بانها بعد أن تتحرر من قيودها ستتبرأ مكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة . وشجعت هذه السياسة الماهرة كل خصوم بريطانيا العظمى على معاودة دعائهم لصالح قوات المحور فى الوقت الذى نجحت فيه بعض العناصر الألمانية فى التسلسل الى ضواحي الاسكندرية . لقد كان وقتنا صعبا حقا . وفى القاهرة هجم الناس بالطواير على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للأرصنة ودب الفرع فى ملوب الأجانب وفكر الكثيرون منهم فى الهرب الى فلسطين ووضعت السلطات البريطانية تحت تصرفهم قطارا خاصا ، وكتب أحد شهود العين يقول : « كانت أعمدة الدخان تشاهد وهى تملو فى سماء المدينة ، وأخذت البعثات الأجنبية تحرق ولائقها فى حدائق مياينها وعلات قوافل السيارات الطوق الصحراوية وبدأت حجرة جماعية وغادر الناس من كل الجنسيات مصر وبالمئات وذهبوا يلوذون بفلسطين وسوريا ولبنان بل وبنجوى أفريقيا » .

وفى ظل هذه الظروف المحزنة أنهى رئيس الوزراء من ضروب النشاط والهمة ما جعله يوجه المرة تلو المرة شكره العميق الى حكومة لندن وفى ٢٢ فبراير أعلى رئيس الجيش المارابط عبد الرحمن عزام باشا من مناصبه . وفى ٨ ابريل اعتقل على ماهر باشا بعد أن طلب اليه أن يكف عن القيام بأى نشاط سياسى وحددت اقامته وزيدت اجراءات الأمن فى كل أنحاء مصر . وأدان النحاس باشا « الطاوور الخامس » الذى يثير القلق فى النفوس ، وبقوة وحساس كمنب الشائعة التى راجت ومؤداها أن انجلترا طلبت الى مصر أن تمدها بمؤونة عسكرية وأكد أنه مواصلة منه للسياسة التى سبق أن أعلنها قبل مجيئه الى الحكم لن يقدم على الاطلاق جنديا واحدا مهما كانت الظروف ، لكنه استطاع أن يفى بالتعهد الذى قطعه على نفسه « بأننا غيورين على تطبيق معاهدة الصداقة والتحالف فى روحها وفى نصها » وبأنه لن يسمح لمخلوق أيا كان بأن يخل بتكامل نصوص هذه المعاهدة التى من شأنها أن تضمن حليفنا طمأنه تامة فى

الوقت الذى تقاىل فيه دفاعا عن الديمقراطية والحرية . وكانت الحملة ضد « المهيجين والجواسيس » مصحوبة بالعنف كما صدرت الأحكام ضد « مروجى الأخبار الكاذبة » بمقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة كما أغلق نادى السيارات الملكى بالقاهرة الذى أشيع عنه سواء بالحق أو بالباطل أنه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء . كما اعتقل النبيل عباس حليم وكذلك رئيس اتحاد الرياضة المصرى محمد طاهر ، وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس فى حفظ النظام والهدوء فى الشوارع وألقى القبض على آخرين ممن حامت حولهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية .

وهكذا انحازت مصر للمرة الأولى وبشكل واضح - تحت قيادة مصطفى النحاس باشا - الى جانب الحلفاء ، وذلك دون أن تشترك فى الحرب اشتراكا مباشرا . واستطاعت بريطانيا أن تعد لهجومها المضاد وان كان الأمر قد استلزم الانتظار حتى أكتوبر ١٩٤٢ .

« حتى تكسب نهائيا معركة العلمين ويزول الخطر عن مصر ، وفى نوفمبر وديسمبر أخذت تسقط كل من برقة وطبرق وبنغازى ثم اجدابيا على التوالي فى يد الجيش الثامن .



## الفصل الثاني

### ● أسرار الحرب في الصحراء الغربية كما يرويها وستون تشرشل

### ● من يوميات مونتجمري القائد العبقري عن الحرب في العلمين

لم تأسرني مذكرات ما لسياسي ما ، كما أسرتني مذكرات ونستون تشرشل . ومهما كانت عناية وعبقرية أولئك الذين ترجموا تلك المذكرات الى العربية فيبقى الاصل بالانجليزية أكثر روعة . وتتميز مذكرات تشرشل الرجل الذي قاد الحلفاء الى النصر من نقطة الصفر ، ان الرجل كان صريحاً للغاية في كل ما كتبه : لم يتورع أن يسجل أخطائه الخاصة بدقة كما أنه لم يتورع أن يذكر مآثر خصومه وأعدائه . وفي كل صفحة من صفحات تشرشل عظة وعبرة ، لكل الناس ، ولكل الشعوب . وكم وددت لو استطعت ان أقدم ما في تلك المذكرات من عظات وعبر في برشامات لأبناء وطني لعلهم يستفيدون منها . وفي الصفحات الخاصة بالحرب في الصحراء الغربية - في بلدي - أغاض تشرشل ، فقد كانت نتائج تلك الحرب هي التي حددت بصفة خاصة النتيجة النهائية للحرب الثانية ولو لم ينتصر الحلفاء في الصحراء الغربية ما انتصروا في أوروبا وآسيا وقد كنت أرى في كل كلمة كتبها عن تلك الحرب في الصحراء متعة أود أن أتناول اليك قارئ العزيز ، وقارئتي العزيزة ، وقد كان أسهل لدى أن أتناول تلك الحرب بقلمى من أن أضح نفسى بوضع الناقل ، والناقد لما سجله تشرشل عن تلك الحرب ولأن كل ما كتب عن الحرب في الصحراء الغربية، وما نقل عن تشرشل بالذات ليس الا القليل الذي لم يتوافر أبداً لثيابنا الاطلاع عليه ، ولذلك فالتى أستأذن في الاطالة في النقل عن مذكرات تشرشل ، لقد أردتها فرصة لا تعوض لثيابنا الذين يجب عليهم أن يقرأوا بتركيز وعناية ، كيف تحول الحلفاء من الهزيمة الى النصر . وقد كان تشرشل رائساً وهو يبدأ حديثه عن الحرب في الصحراء الغربية بتلك الأبيات :

• وبينما - عيثا - تنكسر الامواج الواهنة  
يائسة من الحصول على شبر من الشاطئ الهادئ  
بيدا ٠٠ هناك ٠٠ عبر الخليج والداخل  
تأتى الموجة الغامرة ٠٠٠ فى حدود  
وعبر النوافذ الشرقية ٠٠ وحدها ٠٠ لا يأتى الضوء  
عندما يتسرق نور الصبح ٠٠ وتنسل الأشعة من النوافذ التى  
تصعد الشمس أمامها إلى أجواء الفضاء •  
بطيئة وعلى مهل ٠٠٠

بل هناك ٠٠ إلى الغرب ٠٠ لا تزال الشمس مشرقة ٠٠٠  
ما كتبه تشرشل - من خصمه اللدود - روميل تملب الصحراء  
وكان منصفاً له إلى أبعد حدود الانصاف ، قال تشرشل انه - روميل -  
مقاتل المانى سيفرض نفسه كثيراً على أساطير قومه ويطولاتهم •

ولد ايروين روميل فى هايدنهايم فى دورتمبرج فى نوفمبر سنة  
١٨٩١ وفى الحرب العالمية الأولى اشترك فى مصارك الارغون ورومانيا  
وايطاليا ، وجرح مرتين واستحق ارفع الأوسمة من الصليب  
الحديدى ومنح وسام الاستحقاق ، وتولى فى بداية الحرب الصالية الثانية  
قيادة مقر الفوهرر فى الحملة على بولندا ثم تولى قيادة الفرقة السابعة  
المدرعة ( البانزر ) من الفيلق الخامس عشر ، وقد سميت هذه الفرقة  
باسم « الاشماج » وكانت خلال جبهة الموز بمثابة رأس الرمح للاختراق  
الامانى ، ونجا من الاسر بما يشبه المعجزة عندما شن البريطانيون هجوماً  
مضاداً على أراس فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ ، وكانت فرقته ثانية رأس  
الرمح الذى اخترق السوم متقدماً نحو السين فى اتجاه روان مطوقاً  
الجناح الفرنسى الأيسر ، وموقعا عدداً كبيراً من الفرنسيين والبريطانيين  
حول سان فاليرى فى أسرهم ، واحتلت فرقته شربورج ، بعد أن تم  
انسحابها ، واستسلمت له المدينة ، وما بها من القوات الفرنسية التى كان  
يبلغ تعدادها ثلاثين ألفاً •

وكانت هذه المهام الجسيمة هى الدافع إلى اختصاره ، فى بداية  
عام ١٩٤١ ، قائداً للقوات الألمانية المرسلة إلى ليبيا ، وكانت أمانى  
الايطاليين فى ذلك الحين تنحسر على الابقاء على مقاطعة طرابلس • ونولى  
روميل قيادة الفرق الألمانية النشيطة تحت الاشراف المسام للقيادة  
الايطالية ، وحاول أثر وصوله تدبير هجوم قوى وعندما طلب منه  
القائد الايطالى فى بداية شهر أبريل أن يتمهد له بعدم تحرك القوات



الالمانية الافريقية بدون أوامره قال له رومل محتجا : « بصفتي قائدا ألمانيا يجب على اصدار التعليمات حسب ما يميل على الموقف » .

ولقد أبدى رومل في الحملة الافريقية ضروبا من البراعة في قيادة التنظيمات وتوجيهها وخصوصا في اوجاع التجمع على الفور بعد أية عملية ، والاستمرار في اكتساب النصر والغلبة ، ولقد كان مفاهرا عسكريا نادرا ، يسيطر بكل براعة على شئون التويز ويستخف بالدفاع ، وكانت القيادة العليا الالمانية قد ألقت له الزمام في بداية الأمر فادهنها بانتصارانه ، وجنحت الى تقييد تصرفاته ، وقد أنزلت بنا حيويه اضرارا فادحة مؤلمة ، لكنه جدير بالتحية التي أرسلتها في مجلس العموم في يناير ١٩٤٥ ، مع ما جلبته الى من لوم الجواهر فقلت آنذاك إن أمامنا خصما جريئا بارعا ، بل اني لاجد من الجراة في نفسى ما أستطيع به أن أقول : اننا نواجه جنرا لا عظيما ، خليقا بكل تقدير ، لأنه على الرغم من كونه جنديا ألمانيا مخلصا ، بدأ يمتعتل ويكره كل أعماله ، واشترك في مؤامرة عام ١٩٤٤ لانقاذ ألمانيا من قبضة الدكتاتور المجنون ، وقد دفع حياته ثمنا لهذا العمل .

ويؤكد ونستون تشرشل أن رجاله نقلوا الى مقر قيادة رومل (المخابرات البريطانية) وتولى عميلنا ارسال أدق الأخبار عما يواجهه رومل من مصاعب شتى في موقفه المتجمد الغريب وكنا ندرك تماما الثغرة الوحيدة التي كان يأمل القائد الألماني في الإبقاء عليها ، كما كنا نقف على الأوامر الصارمة والتحذيرات الشديدة التي كانت تصله من القيادة الألمانية العليا ، منذرة اياه بالا تهرب المكاسب التي حازها حتى هذه الأونة في خضم اعتماده أكثر مما ينبغي على يمن الطالع .

ويقول تشرشل انه تناول العشاء في خيمة أحد الضباط حيث قدموا له عشاء غالبا من المحار النيوزلندي المحفوظ لم يستسفه وان كان قد تطاهر بابتلاعه ، ويقول ان مونتجمرى كان كئيبا ليون بونابرت لا يقبل دعوة أحد من رؤوسيه حفظا على النظام العام . كما يقول انه قضى مع الجيش ظهيرة ذلك اليوم كله ، وحينما رجعنا الى القافلة حيث أمواج الشاطئ الجميل، كانت الساعة قد تجاوزت السابعة ، وقد ارتفعت روعي المعنوية الى حد تناسلت فيه كل متاعب اليوم ، وظللت أتحدث حتى ساعة متأخرة من الليل وقبل أن يأوى « مونتجمرى » الى فراشه في الساعة العاشرة حسب عادته ، طلب الى أن اكتب له شيئا في دفتر يومياته الشخصى ، وقد كتبت له في هذه المرة وفي مرات لاحقة طيلة الحرب ، وهذا ما كتبت في هذه المرة :

« أمل أن تكون الذكرى السنوية « لبنيهايم » التي تشير الى بداية القيادة الجديدة - بداية خبر لقائد الجيش الثامن ورجاله ، وأن تؤدي بهم الى الشهرة وذئوع الصيت والحظ التي يستحقونها » .

وفي الثاني والعشرين من أغسطس زرت « كهوف » طرة قرب القاهرة ، حيث كانت تجرى عمليات اصلاحية واسمه النطاس ، ومن هذه الكهوف ، قطعت الاحجار التي بنيت منها الاهرامات قبل آلاف السنين ، وقد بدت الآن رائحة السكل كما بدا لي أن العمل يسير سيرا نشيطا دقيقا في المنطقة ، وأن جماهير غفيرة من العمال العيين تعمل ليل نهار في عمليات الاصلاح الضرورية ، ولكن كانت لدى ارقامى وحائقي ، وكنت باستمرار غير راض عن سير العمل . لضيق المجال الذي يسير فيه ، ولعل الميب الوحيد هو أن الفراغة لم يستعملوا اهرامات أكثر عددا واضخم حجما ، وكان على أن انحمل مسئوليات أخرى ، فقد قضيت بقية النهار أنقل بالطائرة من مكان الى آخر افتنس المؤسسات وأخطب في الجنود وقد رأيت في المطارات بين الفين وبلانة آلاف طيار حشدوا فيه لأحدث اليهم ، وقد زرت أيضا كل الألوية واحدا اثر الآخر ، كما زرت فرقة الجبايين التي كانت قد نزلت الى البر في ذلك اليوم ، وعدنا الى السفارة في ساعة متأخرة من المساء .

وفي الأيام الأخيرة من الزيارة تركزت كل افكارى على المعركة المتوقعة : فقد يبدأ رومل هجومه في أية لحظة بقوة هائلة مدمرة ، من السلاح الساحق ومن المحتمل أن يصل الى الاهرامات دون ان يواجه أى دفاع حقيقى - عدا قناة واحدة - ثم يصل الى نهر النيل الذى يجرى عند نهاية المرج « الذى تقوم فيه دار السفارة ثم يدرت من طفل « الميلى لاميسون » ابتسامة عذبة نفتحت لها أسارير وجهه الصغير من عربته الوافقة تحت ظلال اشجار النخيل ، وتطلعت عبر النهر الى الأفاق المستوية القائلة وراه ، وبدأ كل شيء سهلا وادعا ، لكننى اقترحت على الأم أن مضى بطفها الى بلد آخر غير القاهرة حيث ان جوها غير مناسب للأطفال ، اذ هو شديد الحرارة شديد الرطوبة . وقلت لها : « لم لا تبعين بالطفل الى لبنان ليستنشق هواء العليل ؟ » ولكنها لم تستمع الى نصيحتى ، وليس فى امكان انسان أن يقول انها لم تحكم على سلامة الوضع العسكرى حكما صائبا !

وقد اتخذت بالاتفاق مع الجنرال اليكسندر ورئيس اركان الامبراطورية البريطانية سلسلة من الاجراءات المتطرفة للدفاع عن القاهرة والخطوط المائية المتجهة شمالا واقمنا استحكامات لبنيادق

وجراكن للمدافع الرشاشية وقد قمنا ببيت الالغام فى الجسور واقمتنا الاسلاك السائلة على مداخلها واطلقنا مياه السدود على الجبهة العريضة الواسعة واعطينا كل الموظفين البريطانيين فى القاهرة بنادق وقد كانوا يفوقون فى تعدادهم الالف من ضباط الاركان والكتبة الذين يرتدون الملابس العسكرية ، واصدروا الأوامر بأن يتخذوا مراكزهم حين يحدث أى طارئ عند خط النهر المحصن . ولم تكن الفرقة الجبلية الحادية والخمسون حتى الآن نعد خليفة بالصحراء ، فبعدنا الى هؤلا الجنود الممتازين ، بالدفاع عن جبهة النيل الجديدة ، وكان الموقع قويا للغاية بسبب ندرة المعابر والجسور التى تعبر منطقة الأتنية أو المنطقة التى يضرها الفيضان فى الدلتا وبدا لنا أن من الممكن إيقاف هجوم مدرع على هذه الطرق الجسرية ، وكان الدفاع عن القاهرة من اختصاص الجنرال البريطانى الذى يتولى قيادة الجيش المصرى الذى اصطلحت كل فرقة أيضا للاشتراك فى الدفاع وترأى لى أن من الأفضل على أية حال أن يعهد بالمسئولية - اذا حدث أى طارئ - للجنرال « ميتلاند ويلسون جيمو » الذى كان قد عين لقيادة العراق - وايران ، والذى كانت قيادته لا تزال - فى هذه الاسابيع الحرجة - فى مرحلة التشكيل فى القاهرة ، واصدرت توجيهها طالبا اليه أن يطلع على كل تفاصيل خطة الدفاع وأن يتحمل المسئولية فى اللحظة التى يبلغه فيها الجنرال اليكسندر أن القاهرة أصبحت فى خطر !

وكان على أن أوجع الى الوطن مساء يوم المعركة ، لامارس تصريح أمور تتناول آفاقا أوسع - وإن كانت لا تقل قطعا عن المعركة المتوقعة - وكنت قد حصلت على موافقة وزارة الحرب على التوجيه الذى قررت اصداره الى الجنرال اليكسندر ، فقد غدا السلطة العليا التى اتسامل معها فى الشرق الأوسط ، وكان مونتهجورى وجيشه الثامن ، يصلان تحت قيادته ، وكذلك كان « ميتلاند ويلسون » وكان قائد الدفاع عن القاهرة ، حين تدعوه الضرورة اليه ، وكان « اليكس » - كما كنت ادعوه منذ أمد طويل - قد انتقل بقيادته الى الصحراء قرب الاهرامات وكان بدواعته ومرجه وتفهمه لكل شئ يوحى بالثقة المطلقة المتزنة لكل انسان .

وفى الساعة السابعة والدقيقة الخامسة من مساء الثالث والعشرين من أغسطس غادرت مطار الصحراء وقد نمت نوم من استراح ضميمه - لنهجه طريق العدل - الى ما بعد بزوغ الشمس فى الصباح التالى ، وعن المحاولة التى قام بها روميل - وكانت آخر محاولاته للوصول الى القاهرة - يقول تشرشل : كانت أفكارى عالقة بالصحراء .

وقد كنت أثق ( تمام الثقة ) في قادتنا الجدد كما كنت متيقنا أن تفوقنا في العدة والعدد هو الآن أكثر منه في أى وقت مضى ، ولكن المفاجآت المزعجة التي حدثت في العامين الماضيين كانت تجعل من العسير استبعاد القلق حتى النهاية .

ولما كنت قد زوت أخيرا الأرض التي سيدور فيها القتال ، وكانت صورة الصحراء بصخورها المتعرجة ، وبطاريات المدفعية ودباباتنا وقواتنا المختبئة فيها ناهبا لوتبة مضادة لا تزال تخطر بfikري فاني كنت أرقب المعركة الضارية بأفكارى تمام المراقبة . ولا مرية في أن اية نكسة جديدة لن تحمل في حد ذاتها كارثة فقط ، بل مستؤدى أيضا الى القضاء على سبعة بريطانيي نهائيًا ، فضلا عما يكون لها من تأثير واضح على المعادلات التي نجريها حينئذ مع حلفائنا ، أما اذا صد رومل من الجبهة الثانية فان الثقة النامية والاحساس المتزايد - بأن الميزان تكاد كفته - يرجح الى جانبنا - سيساعدان على الوصول بمختلف القضايا الاخرى الى مرحلة الاتفاق .

وقد وعد الجنرال اليكسندر أن يخبرني ببداية المعركة بأن يبعث الى بكلمة « زيب » وهي اسم يطلق على الملايس التي كنت أرنديها وفي الثامن والعشرين من أغسطس أرسلت اليه أسأله : « ما رأيك في احتمال قيام « زيب » حينما يكون القمر بدرا في هذا الشهر ؟ » ان المخبرات العسكرية لا تعتقد أن الهجوم الألماني قد أصبح وشيكًا . . . أطيب تمنياتي . وأني الى رده يقول : ان « زيب » نساوى كل يوم قيمتها من المال ، وتقوى احتمالات غمم قيامها حتى الثاني من سبتمبر عندما تصبح غير متوقعة ، وفي الثلاثين من سبتمبر تلقيت برقية من كلمة واحدة هي : « زيب » فأبرقت الى روزفلت وستالين أقول : « لقد بدأ رومل هجومه الذي كنا نتأهب له . . وقد تجرى معركة مهمة الآن » .

وكانت خطة رومل - كما توقعها مونتجومري بالضبط - هي أن يجتاز بسلام المدرعات نطاق الألغام الذي يضعف دفاعه في الطرف الجنوبي من الجبهة البريطانية ، وأن يتجه بعد ذلك شمالا ليطلق مواقعنا في الجناح والمؤخرة ، وكانت المسألة الحساسة الحرجة بالنسبة لنجاح هذه المناورة تقوم على احتلال روملي العلم - حلفا ، ولهذا فقد وزع مونتجومري قواته ، بحيث يضمن - أولا - عدم سقوط الروابي في قبضة العدو .

وفي ليلة الثلاثين من أغسطس اخترقت الفرقتان المدرعتان الألمانيتان حقول الألغام وفي الصباح قصدتا « منخفض الرجيل » وأخذت فرقتنا المدرعة السابعة تتراجع ببطء بصفة مستمرة أمامها الى أن اتخذت

مواقعها في الجناح الشرقي وقد حاولت فرقتان إيطانيتان مدرعتان وفرقة آليه أخرى اخنراى حقول الأنعام شمال الفرقتين الألمانيةين ولكنهما لم تحرزا نجاحا يذكر ، فقد كانت الحقول أعرق مما متوقمه ، وسرعان ما وجلت نفسها تحت وطأة نيران مدفعية شديدة من الفرقة النيوزيلندية ، لكن الفرقة الألمانية التسعين الخفيفة ، كللت جهودها لاختراق حقول الأنعام بالنجاح حتى انها سكلت جناحين مدرعين اندفعا صوب السال ، ودد شن الألمان في الوقت نفسه في الطرف الثاني من الجبهة هجمات متخذة على الفرقة الهندية الخامسة والفرقة الاسترالية التاسعة ، في حين أنه فد أوقف تقدمها بعد قتال عنيف ، وقد كان على المدرعات الألمانية - الإيطالية - بعد اجنياز « منخفض الرجيل » ان تزحف جهة الشمال صوب روابى العلم - حلصا - أو الشمال الشرقي « جهة الحمام » . وكان مونجومرى يريجو ألا تتجه الى الحمام ، فقد آثر ان يخوض المعركة في الأرض التي اختارها وهي « الروابى » وقد أمكننا ان نوصل الى رومل خريطة زائفة توضح سهولة الانطلاق الى الروابى وصعوبة الاتجاه الى الحمام ، وقد أقر الجنرال « فون نوما » الذى أسر بعد شهرين بأن هذه الخريطة الخادعة قد نجحت في تحقيق أهدافها ، وهكذا اتخذت المعركة الآن السكل الذى أراده مونجومرى .

وفي الحادى والثلاثين استطاعت قواتنا ان تصد زحفا نحو الشنتان وفي الليل هدأت مدرعات العدو هدوءا نسبيا بالرغم من أن المدفعية كانت تواصل ضربها بنيرانها فضلا عن قصف الطائرات لها . وفي الصباح التالى تقدمت الى الخط البريطانى حيث كانت الفرقة العاشرة المدرعة في انتظار لقائها ، وكان الرمل في المنطقة اكثف مما كان متوقما ، والمقاومه اعنف مما ارتقبوه ، وبعد الظهر استؤنف الهجوم ، ولكنه فُشل وقد وجد رومل نفسه في مأزق ، فقد أنهك الاعياء حلفاءه الإيطاليين ، ولم يكن يأمل في تعزيز وحداته المدرعة الامامية ، وكانت الاشتباكات العنيفة قد استنفدت ما لديه من وقود ، ولا شك في أنه سمع أيضا باغراق ثلاث ناقلات أخرى للزيت في البحر المتوسط وهكذا تحولت مدرعاته في الثامن من سبتمبر الى موقف الدفاع ، وأخذت تنتظر الهجوم الذى سيشن عليها .

ولم يقبل مونجومرى الدعوة ، في حين لم يجد له مغرا من التراجع وفي الثالث من سبتمبر بدأت الحركة في الوقت الذى اندفعت فيه الفرقة البريطانية السابعة لمضايقته من الجناح ملحقة بالمدو أفدح الحسائر في سياراته غير المدرعة وفي تلك الليلة بدأ الهجوم البريطانى المضاد على فرقته الخفيفة التسعين وفرقة تريسنتا الآلية ، وقد قدر مونجومرى أنه

إذا أمكنه تدمير هاتين الفرقتين فإنه بذلك يكون قد سيد الثغرة التي فتحها العدو في حقول الألغام قبل أن تنسحب منها المدرعات الألمانية إلى الورا، وقد قامت الفرقة النيوزيلندية ، بهجمات قوية صمد لها العدو ، وتمكن الفيلق الألماني من النجاة ، ونوقب مونتجومرى الآن عن مواصلة المطاردة وقرر تسليم زمام المبادرة حينما يسمح الفرصة .

ولم تكن قد أضحت كذلك حتى الآن ، وقد اقتنع بصدد آخر هجوم قام به رومل نحو مصر ملحقا به خسائر فادحة ، وقد تمكن الجيش النازي وسلاح الصحراء الجوي من تسديد ضربة قاصمة للعدو ، دون أن نلحق بهما خسائر فادحة ، أو نحدث له أزمة حادة في خطوط مواصلته وقد أوضحت لنا الوثائق - التي صادرتها فيما بعد - أن رومل عندما وجد نفسه في مأزق خرج أخذ يلج في طلب العون والمساعدة ، وعلمنا أيضا أنه كان في هذه الحالة قائدا منهكا لا يكف عن الشكوى وبمعد شهرين انقضت نتائج معركة « العلم - حللا » .

وبالرغم من سير كل وسائل الاستعدادات للصليتين الجليتين بسرعة في طرفي البحر المتوسط فإن فترة الانتظار كانت تنطوي على القلق الكثير وكانت الحلقة الداخلية التي تعلم كل شيء تحس احساسا جارفا بالقلق مما قد يحدث ، أما الذين لا يعلمون فقد أفزعهم ذلك الهدوء الذي ساد الأمور ، وضايقهم اننا لا تؤدي عملا ما .

والآن ، وقد مرت ثمانية وعشرون شهرا في تصريف شئون البلاد - من الناحية القيادية منينا خلالها بسلسلة متواصلة من الهزائم العسكرية المنكرة ، وقد تحملنا هزيمة فرنسا وانهارها ، والهجوم الجوي على بريطانيا ونجونا من الغزو وما برحنا نحتفظ بمصر . كما اننا أحياء نغف موقف التحدي .. هذا هو كل ما في الأمر ، ومن جهة أخرى فقد منينا بسلسلة متلاحقة من الكوارث ، فهناك خيبة الأمل التي تجرعنا مرارتها في « دكا » وهناك أيضا خسارة كل ما كسبناه من الإيطاليين في الصحراء وماساة اليونان وضياع جزيرة كريت ، ونكسات أخرى وأخرى مع اليابانيين ، وضياع « هونج كونج » واحتلال « الهند الهولندية » وكارثة سنغافورة ، وغزو اليابان لبورما وهزيمة أوكنك في الصحراء واستسلام طبرق ، والفنسل في « ديب » .. كلها حلقات في سلسلة منينا بالفشل فيها ، ورزئنا بها ، فضلا عن أنها لا تميل لها في التاريخ . على أن الحقيقة القائلة بأننا مازلنا وحيدين وإن أعظم دولتين في العالم قد أصبحتا حليفين لنا نحاربان معنا محاربة يائسة .. هذه الحقيقة أضفت علينا بعض النقطة بالنصر النهائي ، ولكن هذه النقطة صهرت النقد والحرية وأطلقتها من

عقابها وبخاصة بعد أن تبهدت الأخبار الساحقة . أو ليس من الغريب أن  
تتعرض طبيعة ادارة الحرب ونظامها الى مثل هذا النحدي وهما في  
عهدتى ؟ ..

ومن أبرز الأمور ، اننى فى هذه المرحلة من الجمود الغريب لم أبعد  
عن السلطة ولم تتعرض لى إزاء هذا رغبات لتغيير أساليبى ، ولم أكن  
قطعا أرتضى هذه الأمور ولو غادرت الميدان فى هذا الوقت لئام بكاهل  
أعباء الكوارث ولنسبت قطوف الظفر التى كان سيتم جنيها الى نركى  
المسرح ، فقد كادت الحرب وأوضاعها فى هذا الوقت تتحول بصفة عامة ،  
فيمد بدأ يحالفنا النجاح المطرد - الذى لا يصكر صفوه بين الفينة  
والأخرى الا بعض النكسات البسيطة ورغم أن النضال سيكون طويلا .  
ويمضى تشرشل قائلا :

استمرت التدريبات والاعداد التخطيطى دون توقف فى الاسابيع  
التي تلت التغييرات التي حدثت فى القيادة بكل من القاهرة والجبهة ،  
وقد عزز الجيش الثامن بشكل لم يشهد التاريخ مثله من قبل ، ووصلت  
الفرقتان الحسادية والخمسون والرابعة والأربعون قادمتين من الوطن  
ومتاهتين لحرب الصحراء ، وزادت قوتنا فى سلاح المدرعات الى سبعة  
ألوية تشمل أكثر من ألف دبابة ، كان أكثر من نصفها من طراز «جواب» ،  
و « شيرمان » الأمريكيتين ، وتضاعف فوقنا فى العدد فى حين غدونا  
متكافئين فى الكيف ، وقد حشدت للمرة الأولى فى الصحراء الغربية قوة  
مدفعية ضخمة مدربة أحسن تدريب لتعزيز الهجوم المتوقع بين لحظة  
وأخرى - وأصبح السلاح الجوى فى السرق الأوسط تابعا لمفاهيم القيادة  
البرية العليا واحتياجاتها العسكرية ، دون أن ترغم على اتخاذ إجراءات  
سابقة لأوانها - وتفرضها علينا ضرورات الظروف الحرجة بسبب وجود  
المارشال الجوى العظيم على رأسه ، فقد كانت العلاقات بين القيادة الجوية  
« والجنرالات » الجدد أوثق ما تكون ، وغدا السلاح الجوى الصحراوى  
الذى يتولى قيادته مارشال الجو « كونجهام » - قوة تربو على الخمسمائة  
والخمسين طائرة ، وكان ثمة مع الطائرات العاملة من مالطة مجموعتان  
تضم ما يقرب من ستمائة وخمسين طائرة مهمتها تحطيم موانئ العدو  
وطرق توينه عبر البحر المتوسط والصحراء ، وإذا أضفنا الى المجموع  
مائة طائرة أمريكية من المقاتلات والقاذفات المتوسطة يتضح أن مجموع  
الطائرات العاملة غدا ألفا ومائتى طائرة .

وقد أنبأنا اليكسندر « فى مختلف البرقيات ، أن الرابع والعشرين  
من أكتوبر هو اليوم المختار لعملية الخطوة السريمة - وهو الاسم الذى

أطلقناه على الهجوم - وقال الجنرال في إحدى برقياتہ : « ولما لم يكن هناك جناح مكتشف ، فإن المركبة سندور بحيث نفعه في جبهته العدو سينفذ الفيلق العاشر - الذي يضم أكثر دباباتنا ويكون رأس رمح هجومنا - من هذه النقطة ، ثم يتقدم في وضع النهار ، ولن يستكمل هذا الفيلق سلاحه وعتاده قبل الأول من أكتوبر ، وسيقتصر بعد ذلك إلى أن يتدرب مدة شهر تقريباً على الدور الذي سيعوم به » واستطرد الجنرال يقول : وأرى من المحتمل أن يشن الهجوم الرئيسي في منتصف الشهر العربي حين يكون القمر بدرًا وسيكون هذا الهجوم رئيسياً ضخماً للعناية مما قد يسمرى بعض الوقت ، وخاصة فتح ثغرة مناسبة في خطوط العدو نصد منها قواتنا المتبعة في أكثر ساعات النهار حتى يصبح الهجوم حاسماً تماماً . « ومرت الأسابيع . ودنا الموعد ، وكان السلاح الجوي قد بدأ معركته مهاجماً قوات العدو ومطاراته ومواصلاته وقد كان في عازاته التي يشنها على القوات المعادية اهتماماً خاصاً ، وقد أغرقنا في شهر سبتمبر ثلاثين في المائة من سفن المحور التي تحمل المؤن إلى أفريقية الشمالية ، وقد حققنا هدفنا. هذا عن طريق الغارات الجوية . وقد ارتفع هذا الرقم في شهر أكتوبر إلى ٤٠٪ أما خسارة ناقلات الزيت ، فقد بلغت ٦٦٪ وحطمنا في أشهر الخريف الأربعة ما يربو على مائتي ألف طن من حمولة بولخن المحور ، وكانت هذه الضربات بالنسبة لجيوش رومل ، فاصمة بل ممتة ، وأخيراً وردت الكلمة المرتقبة فقد أبقى الينا الجنرال اليكسندر يقول « زيب » .

وفي الثالث والعشرين من أكتوبر انطلق ألف مدفع « ليله البدر » حيث كان البدر تماماً ، وقد ركزت هذه المدافع قذائفها على مدافع العدو مدة عشرين دقيقة ثم اتجهت إلى مواقع مشابهاة تقصفها قصفاً ٠٠ وتحت ستار هذه الزيران الرهيبة الهائلة التي كان يعزها قذف شديد من الجو ، تقدم الفيلق الثلاثون بقيادة الجنرال « لينز » والفيلق الثالث عشر بقيادة الجنرال « هوروكس » وقد تقدمت ورائهما فرقتان مدرعتان من الفيلق العاشر بقيادة الجنرال « لومسون » لاحتراز النصر ، وقد تمكنت الوحدات المتقدمة من أن تحوز انتصارات ساحقة تحت ستار الزيران الحامية وأن تشق لنفسها طرقاً داخلية في صفوف العدو حينما أخذت خيوط العجز الفضية تنتشر في الأفق ، وتدس جيوش الظلام . وقد قام المهندسون بتطوير الألغام خلف القوات الأمامية ولكننا لم نستطع أن نخترق حقول الألغام اختراقاً كاملاً على عمقها ، ولم يكن هناك أمل مبكر في أن تستطبع مدرعاتنا اختراقاً بجهة العدو ، وقد شقت الفرقة الأفريقية الجنوبية طريقها في الجنوب إلى الأمام لحماية الجناح الجنوبي المتقسم على حين شنت القوة



الهندية الرابعة هجمات من هضاب الروبيسات واستطاعت الفرقة المدركة السابعة والفرقة الرابعة والأربعون من الفيلق الثالث عشر أن تخترقا جبهة العدو الدفاعية المقابلة لهما وقد أرغم هذا الزحف العدو على أن يحتفظ بفرقتين مدرعتين ثلاثة أيام خلف هذا الجزء من الجبهة على حين كانت المعركة الرئيسية تتطور في الشمال .

وبالرغم من ذلك لم يتمكن حتى الآن من فتح ثغرة في صفوف العدو المتوغل في حقول الألغام والخطوط الدفاعية ، وفي الساعات الأولى المبكرة من صباح الخامس والعشرين من شهر أغسطس عقد مونتجمري مؤتمرا حضره كبار قادته العسكريين وفيه أصدر أمره إلى سلاحه المدرع بدواسة ضغطه قبيل الفجر وفقا لتعليماته الأصلية .

وبعد قتال عنيف في انحاء النهار تم الاستيلاء على أراض جديدة ولكن الحصن الطبيعي الذي يعرف برابية « الكلي » ، اضحت محصور الصراع العنيف مع الفرقة الألمانية المدركة الحامسة عشرة . ولم يفشاعف مونتجمري ضغطه إلى مدى أبعد من جبهة الفيلق الثالث عشر حتى يحتفظ بالفرقة المدركة السابعة سليمة حتى نهاية المعركة .

وفي هذا الوقت حدثت اضطرابات خطيرة في قيادة العدو لحقد نقل رومل إلى المستشفى في ألمانيا في آخر شهر سبتمبر ، وخلفه في القيادة العمامة الجنرال « ستوم » لكن الأخير أصيب بعد أربع وعشرين ساعة من بداية المعركة - بنوبة قلبية مفاجئة نوفي على أثرها ، وغادر رومل مستشفى بناء على طلب هتلر وعاد إلى قيادته في الخامس والعشرين من هذا الشهر .

وقد ظل القتال دائرا طيلة السادس والعشرين من أكتوبر على امتداد الثغرة العميقة التي تم فتحها في خط العدو وخاصة في جوار « رابية الكلي » وانطلقت قوة العدو الجوية من عقالها - وهي التي كانت هادئة في اليومين الماضيين وأخذت تتحدى بشكل حاسم تفوقنا الجوي ، وجرت عدة معارك جوية كانت تنتهي دائما بانتصارنا ، وقد أفلحت جهود الفيلق الثالث عشر في تأخير حركة سلاح المدرعات الألماني ، وإن لم تفلح في منعه من الانتقال إلى ما أصبح يؤلف الآن ٠٠ القطاع الفاصل في الجبهة ، ولكن سلاحنا الجوي ، صب على هذه الحركة وإبلا من قذائفه .

وفي هذه اللحظة انطلقت الفرقة الاستراتيجية التاسعة بقيادة الجنرال « مورسهد » شمالا من هذه الثغرة في اتجاه البحر ، وسارع مونتجمري إلى استغلال هذا النجاح الواضح ، فأمر القوات النيوزيلندية المتخصصة

نحو الغرب بالتوقف ، وأصدر أوامره الى الاستراليين بمواصلة التقدم صوب الشمال ، وقد حدد هذا التقدم مؤخرة فسم من فرقة المشاة الألمانية في الجناح الشمالى ، وفي الوقت نفسه أحس بأن قوة هجومه الرئيسى قد بدأت تضغط وسط حقول الالغام ومواقع المدفعية القوية المضادة للدبابات ، ولهذا ، أعاد حشد قواته وقام بهجوم جديد نابض بالحياة والقوة .

وقد دار قتال فعال طيلة السابح والنامن والعشرين للاستيلاء على « واييه الكلى » نجاه هجمات الفرقتين المدرعتين الألمانيتين : الخامسة عشرة والحادية والعشرين اللتين قمتا من القطاع الجنوبي ، وقد أرسل الجنرال اليكسندر يصور القتال بالعبارات التالية :

فى السابح والعشرين من أكتوبر بدأ هجوم مدرع مضاد كبير ، وقد كان على النمط القديم ، وقد هاجمنا الألمان خمس مرات بما كان لديهم من دبابات ألمانية وإيطالية ، ولكنهم لم يحرزوا أى نسب بل منوا بخسائر بالغة لا توازى ما متينا به من خسائر ، اذ كنا نحارب ونحن فى موقف الدفاع ، غير أنها كانت خسائر طفيفة ، وفى الثامن والعشرين فام العدو بهجوم آخر بعد مناورات استطلاع طويلة بالغة الدقة - يبدو أنها استغرقت كل ساعات النهار الباكر - لمعرفة المواقع الضعيفة وتحديد مواقع مدافعنا المضادة للدبابات ومد بدأ هذا الهجوم بعد الظهر بصورة مركزة - على حين كانت وراهم الشمس تنحدر الى مغربها ولم نحضر مناورات الاستكتشاف فى هذه المرة نجاحا مثلما أحرزته فيما سلف من الأيام لأن دباباتنا ومدافعنا المضادة للدبابات كال يمكننا أن نستبكت مع العدو على أبعد مدى ، وحينما حاول تركيز قواته للقيام بالهجوم النهائى ، تدخل السلاح الجوى الملكى ثانية على نطاق واسع وبشكل مدمر ، وقد ألقت قاذفاتنا فى خلال ساعتين ونصف الساعة ما يقرب من ثمانين طنا من القنابل على منطقة حشوده التى كانت تمتد مساحتها أمينا لا طولا وميلين عرضا . وقد حالف الفشل هجوم العدو قبل أن يستكمل تشكيكه ، وكانت هذه هى المرة الأخيرة التى حاول العدو فيها أن يتسام قيادة المبادرة » .

وفى الفترة التى تمته بين السادس والثامن والعشرين من أكتوبر ، قذفت طائراتنا بقنابلها ثلاث ناقلات نفط للعدو كان لها أهمية حيوية فأغرقتها . وبذلك جنبنا ثمرة طيبة لعملياتنا الجوية التى كانت جزءا لا يتجزأ من المعركة البرية .

وفى هذا الوقت أعد مونتهجورى خططه ومواقفه للهجوم الحاسم ،

الذي أسميناه « الهجوم الأكبر » ، وقد أقصى عن الجبهة الفرقة النيوزيلندية والفرقة البريطانية المدرعة وقد كانت الأخيرة في حاجة ملحة الى التنظيم بعد بلائها الرائع في صد سلاح المدرعات الألماني في روابي « الكلي » وقد حسدت الفرقتان البريطانيان المدرعتان السابعة والحادية والحسمون بالإضافة الى لواء من الفرقة الرابعة والأربعين وأدمجت في قوة احتياطية واحدة ، وقد يقرر : أن يكون النيوزيلنديون في مقدمة الهجوم ومعهم لواء المساة البريطانيان : (١٥١) و (١٥٢) ، ولواء المدرعات البريطاني التاسع .

وقد كان التقدم الاسنرالى الرائع نحو الامام وهو الذي تحقق بعد قتال تميز بالضراوة والنسده والعنف - هو الذي حول المعركة كلها الى جانبنا منذ بدات . وفي الساعة الواحدة من صباح الناي من نوفمبر بدأت عليه « الهجوم الأكبر » وقد تمكنت الالويه البريطانيه الملحقه بالفرقة النيوزيلندية في ظل ستار قوى المدفعية من ان تنفذ الى المنطقة المحصنة ، وقد مضى اللواء المدرع التاسع في زحفه ولكنه أمكنه أن يحتفظ بالروافى مدفوحا ، ثم انحركت الفرقة البريطانية في المعركة فقد هاجم كل ما بقي لدى العدو من الدبابات على جانبي المرتفع ، ولكنه أمكنه صدها . وهنا حانت « مرحلة القرار الأخير » ولكن تمارير طائراتنا الاستكشافية قد أثبتت أنه في الثالث والعشرين من نوفمبر - وعلى الرغم من ان العدو بدأ ينقهقر صمدت قوات مؤخرته المستخدمة في التنظيم على « طريق الرحمن » في وجه الزحف الرئيسي لسلاح مدرعاتنا ، كالسد المنيع الذي يحول دون تقدمها ، وقد وصل أمر هتلر يحذر من التقهقر ، لكن النتيجة أفلتت من أيدي الألمان ، وكان علينا أن نفتح ثغرة ثانية في الجبهة ، وقد شن « اللواء الهندي الخامس » في الساعات المبكرة من صباح الرابع من نوفمبر ، هجوما خاطفا بالسيارات على بعد خمسة أميال جنوب تل العقاقير وقد أحرز هذا الهجوم نجاحا ملموسا منقطع النظير . . وهكذا كسبنا المعركة وأصبح الطريق مفتوحا أمام سلاح مدرعاتنا المطارد للعدو عبر الصحراء الغربية .

وقد بدأ رومل انسحابه الكامل السريع ، ولكن وسائل النقل لم تكن متوفرة لديه حتى يحمل كل ما لديه من قوات ، كما أن الوقود كان ينقصه ، وعلى الرغم من ان الألمان كانوا قد قاتلوا ببسالة ، فانهم كانوا يفاوضون بين أنفسهم وبين حلفائهم الايطاليين في السيارات ، وترك الألوف من ست فرق ايطالية هائمة في الصحراء دون غذاء أو ماء ، ولم يعد لديهم من الأمل سوى أن تقوم قواتنا بجمعهم للزج بهم في معسكرات

الاسر ٠٠ وبعد ، فقد امتلأت أرض المعركة بحتشد كبير من الدبابات ، المحطمة والمدافع والسيارات ، وتقول مذكرات الألمان انه لم يبق مما لدى الفرقة الألمانية من مجموع ٢٤٠ دبابة صالحة للاستعمال عند بداية المعركة - الا ثمان وثلاثون دبابة في الخامس من نوفمبر ، وكان السلاح الجوي الألماني قد تخطى عن محاولة الحصول على التفوق الجوي في مجال الموازنة وأصبح في وسع سلاحنا الآن أن يعمل في حرية وانطلاق ، لا يمنعه عائق ، مهاجماً العدو بما يملك من موارد ، وهو يتقهقر في قواته الففيرة من الرجال والسيارات في اتجاه الغرب ، وقد أثنى رومل ثناء عاتراً على الدور البارز الذي لعبه السلاح الجوي الملكي في المعركة • وهكذا هزم جيش رومل هزيمة منكرة ، وغدا الجنرال « فون تومس » مع تسعة جنرالات من الايطاليين أسرى في أيدينا •

وقد راودنا الأمل في تحويل الكارثة التي نزلت بالعدو الى « عملية إبادة » ، واتجه الهجوم النيوزيلندي الى القوة ، ولكن حينما قدم النيوزيلنديون الى هناك في الخامس من نوفمبر كان العدو قد انسحب منها ، وقد راودنا هذا الأمل في طريق تقهقر العدو في مرسى مطروح التي كانت هدفا لهجوم الفرقتين البريطانيتين المدرعتين الأولى والسابعة • وعندما أسدل ليل السادس من نوفمبر سدوله على الكون ، كانت الفرقتان تقتربان من هدفهما على حين كان العدو لا يزال يحاول - جاهداً - الهرب من الفخ الذي يكاد يحصره ويبيده ٠٠ وفجأة هطل المطر ، وتضاءلت كميات الوقود لدى قواتنا الأمامية فتوقفت عمليات مطاردتنا طيلة الساعات من نوفمبر ، وقد حال هذا التوقف - الذي استمر أربعاً وعشرين ساعة - دون اتمام حركة الالتفاف لكن أربع فرق ألمانية وثمانى فرق ايطالية لم تستطع أن تصبح تشكيلات مقاتلة ، وأسر ما يقرب من ثلاثين ألف جندي كما استولت قوارنا على كميات كبرى من المعدات الحربية من مختلف الأنواع ، وقد سجل رومل رايه في الدور الذي أدته مدفعيتنا في هزيمته فقال : « وقد أظهرت المدفعية البريطانية مرة أخرى تفوقها الرائع المشهور ، ولعل أبرز ما فيها هو ، قدرتها على الحركة وسرعتها على التكيف وفقاً لمتطلبات الهجوم » •

والخلاف بين معركة العلمين وبين المعارك الأخرى في الصحراء واضح ، فالجبهة محدودة قوية التحصين فضلاً عن أنها تضم قوات كبيرة ، ولم يكن هناك جناح يمكن الالتفاف حوله ، وكان على الفريق الأقوى الذي يود الهجوم أن يخترق الجبهة ، وتكاد « معركة العلمين » نذكرنا بمعارك الحرب العالمية الأولى في الجبهة الغربية وقد تكررت في مصر المظاهر التي سبق أن رأيناها ، من أجل تجربة واختبار القوى التي شهدناها في «معركة كمبريج»

في آخر عام ١٩١٧ وفي المعارك الكثيرة التي دارت في عام ١٩١٨ . وأهم هذه المظاهر ، تمتع المهاجمين بطرق مواصلات قصيرة ، واستخدام المدفعية في أكبر تركيز ممكن والقصف الأجوف وتوغل الدبابات في هجوم إلى الأمام .

وكان الجنرال مونتجومري ورئيسه الجنرال اليكسندر قد أجادا ايجاد تامة هذا اللون من الحروب بفضل التجربة والدراسة وكان مونتجومري نفسه مدفعيا عظيما كما كان يؤمن - كما قال برنارد شو عن نابليون : « ان المدافع تقتل الرجال » وسنراه دائما يحاول جمع ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مدفع ثم يتحركها في عمل تحت قيادة واحدة مركزة ، بدلا من اشتباكات البطاريات - وهي العمليات التي لا يعرف منها والتي رافق بعدم سلاح المدرعات في المجالات الصحراوية - وبطبيعة الأمر ، كان كل شيء في الحركة أضيئ وأهل بكثير من معارك فرنسا « والفلاندرز » ، وقد فقدنا أكثر من ثلاثة عشر ألفا وخمسائة رجل في العلمين في اثني عشر يوما ، وقد فُقدنا في اليوم الأول من المعركة ستين ألفا ، وقد تضاعفت القوة النازية الدفاعية - من الناحية الثانية - عما كانت عليه في الحرب الماضية ، وفي هذه الأيام كان المفروض أن تكون القوات المحتشمة للهجوم ضعفت القوات المدافعة أو ثلاثة أضعافها لا من حيث عدد المدافع فحسب ، بل من حيث عدد الرجال كذلك لتستطيع اختراق الجبهة المحصنة وتحطيمها برغم المدافعين عنها ، ولم يكن لدينا مثل هذا التفوق في العلمين ، وكانت جبهة العدو تتألف - فضلا عن سلسلة الخطوط المتعاقبة من المواقع الحصينة - من مواقع المدافع الرشاشة العميقة للغاية بكاملها وهي تشكل جهازا دفاعيا كاملا وأمام هذه المنطقة كلها يمتد درع هائل من حقول الألغام ، لم يسبق في تاريخ الحروب له مثيل في قوته وكثافته . ولهذه الأسباب كلها ، فإن معركة العلمين ستحتل دائما صفحة مجيدة في التاريخ العسكري البريطاني .

وهناك سبب آخر لخلود هذه المعركة ، هو أنها تشير في الواقع إلى انقلاب في « محور الخط » ، وقد يقال : - وهو قول صحيح - اتسأ لم نحقق أي طفر قبل العلمين ، ولكننا بعد العلمين لم نمن بأية هزيمة .

وأستاذ في ترك حديث الحرب - مؤقنا - لانتوقف عند معركة من لون جديد ، معركة رائعة من الطراز الأول ، معركة تثبت ان انجلترا لم تكسب الحرب اغتباطا أو مضادة وإنما كسبتها لما لدى الشعب البريطاني من خصال عظيمة .

في الوقت الذي كانت فيه المعارك محتدمة في جميع الميادين وكانت الهزائم تنال على الحلفاء عرّض في البرلمان الانجليزي اقتراح بالثقة في

حكومة ونستون تشرشل • وندع تشرشل يتحدث عن تلك المعركة البرلمانية الكبرى التي تؤكد أصالة الشعب البريطاني •

لقد كان لثروة الصحافة والتقادات التي صدرت من أقلام لاذعة تكتب ومن أصوات رفيعة تملو ، بعض أصدااء متشابهة في نشاط عدة عشرات من أعضاء مجلس العموم ، وفي كآبة وهبوط ممثل الأغلبية الكبيرة التي تتمتع بها •• ولن تبقى الحكومة في الحكم في هذه المرحلة إذا كانت حزبية ، وستسقط نتيجة خذلانها في الاقتراع على الثقة أو بتأثير هذه الأزمة العنيفة التي أثرت على الرأي العام كله والتي ضاهت تلك التي أجبرت المستر « تشمبرلين » على الاستقالة في مايو عام ١٩٤٠ بيد أن الحكومة القومية الائتلافية ، التي عززها ما جد عليها من تعديل في فبراير ، كانت متفوقة في قوتها ووجدتها • وقد أحاط بي كل وزرائها دون أن يداخلهم أي ريب أو انتقاض ، وقد اتضح لي أنني احتفظت بثقة كل المراقبين لسير الأحداث والمطلعين على بواطنها والمشاركين في مسئولياتها ، ولم يمس أحدهم ومن أو ضعف ، ولم تنبث همسة واحدة توحى بالريب أو الوقعية ، بل كنا كلنا حالة متماسكة قوية لا تنقسم عراها نستطيع أن نقاوم أي هجوم سياسي يشن علينا من الخارج ، وأن نحافظ على وحدتنا تجاه القضية المشتركة برغم كل فشل وخيبة رجاء •

وقد مررنا بسلسلة طويلة من المحن والهزائم في الملايا وسنغافورة وبورما ومعركة أوكسك الخاسرة في الصحراء ، وطبرق التي لم ندرکها بعد ، والتي ربما لا ندرکها أبدا ، وتقهقر جيوش الصحراء السريع ، وفقد كل ما سبق لنسا الاستيلاء عليه في ليبيا وقرقة ، أو بعامة ميسل من الانسحاب إلى حدود مصر ، وقد قتل وأسروا من رجالنا أكثر من خمسين ألفا ، وفقدنا كميات كبيرة من المدافع والذخائر والسيارات والمسدودات المتعددة الأنواع ، وما نحن أولاء قد رجعنا إلى مرسى مطروح •• وهو المكان الذي حللنا به قبل عامين مع فاروق واحد هو : أن رومل وجنوده الألمان يتغلبون علينا الآن ، ويضغطون علينا مستخدمين سياراتنا التي سقطت في أيديهم ويثرونها الذي استولوا عليه ، ويقتلوننا أحيانا بذخائرتنا • ولو كتب لهم أن يتقدموا مسافة أخرى ويظفروا بنصر واحد فحسب ، فإن موسوليني ورومل سوف يخللان القاهرة أو ما بقي من أنقاضها •• فكل شيء « مافتى » معلق في كف القدر ، وكيف يستطيع الإنسان بعد ما منينا به من انتكاسات وإزاء عوامل القيب التي تقابلنا أن نتكهن بالصورة التي سيتحول فيها الميزان ؟ ••

لقد استدعى الوضع البرلماني لتحديدنا جليا ، وكان من العسير علينا أن نطلب من المجلس أن يقر مرة أخرى على الثقة بحكومتنا ، بعد ذلك

الاقتراح الذى ظفرتنا به قبيل سقوط منغافورة ، لهذا كان من مصلحتنا تقرير الأعضاء الناقمين فى الخامس والعشرين من يونيو فيما بينهم ، توجيه قرار باليوم لنا ، يضمونه جدول الأعمال ، ويطلبون الاقتراح على هذا القرار ، وهذا هو نص القرار :

« يقرر المجلس برغم تقديره لما أظهرت قوات التاج المسلحة من بسالة ومقاومة فى أوقات بالغة العنف والصوبة - عدم الثقة بالجهاز المركزى الذى يدير دفة الحرب » .

وقد وقع مشروع القرار السيد « جون وودلو - ميلن » وهو أحد الأعضاء اندين لهم نفوذ فى حزب المحافظين ، ورئيس لجنة الشؤون المالية التى تضم أعضاء يمثلون مختلف الأحزاب التى كنت أدوس بمنايا كبيرة تقاريرها عن تبذير بعض الادارات ، وعدم كفايتها ، وكان للجنة الكثير من مصادر المعلومات التى فى حوزتها ، كما كانت لها اتصالات كثيرة بالحلقة الخارجية لجهازنا الحربى ، وحين أعلن ثناء أميرال الأسطول « دوجريكسى » على مشروع القرار وان وزير الحرية السابق المستر « هور ييشا » بعضده بان لنا على الفور ان هناك تحديا حقيقيا للحكومة ، ونعد كان الهمس يدور خلف الكواليس ، كما كانت الصحف تتكلم عن « أزمة سياسية منتظرة » قد تكون حاسمة ..

ومد أعلن على الفور أن الحكومة مستعدة لأن تمنح المجلس الفرصة التامة لاجراء مناقشة وحددت الأول من يوليو موعدا لها . وأحسست أن واجبى أن أعلن شيئا واحدا على الأقل ، فأبرقت الى « أوكلند » أقول : « أرى من اللازم حين أتحدث الى المجلس عند مناقشة قرار لوم الحكومة فى الساعة الرابعة بعد ظهر الخميس - أن أعلن أنك تسلمت القيادة من « ويتشى » بعد أن نجته عنها فى الخامس والعشرين من يونيو » .

وكانت أزمة المعركة فى مصر تتفاقم وتزداد سوءا يوما اثر آخر ، حتى لقد انتشر الاعتقاد بأن القاهرة والاسكندرية سوف تسقطان عما قريب أمام « سيف رومل القهار » وقد أهد موسوليني فلما العلة لطير الى مقر قيادة رومل وهو مصمم على أن يشترك فى السخول الطافر الى أى من هاتين المدينتين وظهر لى أننا سنبلغ القمة فى مركتى البرلمان والصحراء فى وقت واحد ، وحينما ظهر لأندادنا أنهم سيواجهون حكومتنا الائتلافية - وهى متحدة - تبخر معظم حماسهم وعرض صاحب الاقتراح سحبه ، اذا استدعى الوضع الحرج فى مصر عدم إثارة مناقشة عامة فى الموضوع ، ولكننا قررنا ألا نكسبهم من القرار فى يسر وسهولة ، ولما كنا نرى العالم كله يرقب فى الأسابيع الثلاثة الأخيرة فى قلق ، ازدياد التوتر فى الموقفين السياسى والعسكرى : فقد وأينا من العسير علينا أن نمضى الى آخر الطريق .

لقد بدأ السير « جون ووردلو - ميلن » المناقشة بخطاب قوى ، بسط فيه القضية الرئيسية فقال : يجب ألا يمد الاقتراح هجوماً على الضباط الذين يحاربون في الميدان ، وإنما هو هجوم على « إدارة الحرب المركزية » هنا في لندن وأرجو أن أبدي أن عوامل فشلنا قائمة هنا ، لا في ليبيا ولا في غيرها ، وكان الخطأ الأول الذي ارتكبناه في هذه الحرب هو الجمع بين منصبي : رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع . وقد ركز على ما يحمله من يتولى هذين المنصبين فوق كاهله من أعباء ضخمة ثم قال : « يجب أن يكون لنا قائد قوى متفرع يتحمل رئاسة لجنة رؤساء الحرب . أريد رجلاً فورياً يمكنه أن يطلب الأسلحة التي يفتقر إليها لتحقيق النصر . أريد رجلاً يتحمل مسؤولية الفروع الثلاثة لقوات التاج المسلحة وأن يصنّف تحرّج جنرالاته وأميرالاته وماتيسلات الجو في تنفيذ أعمالهم على الوجه الذي يروونه ، ولا يسمح للأخرين بالتدخل في شؤونهم . وفضلاً عن ذلك أريد رجلاً يقبل على الاستقالة إذا لم يمكنه أن ينفذ ما يريد . » وقد عانينا من الاضطراب إلى قيام رئيس الوزراء بتمحيص ما يجري هنا حقاً في الوطن . . . ومن الاحتياج إلى ما يجب أن نحصل عليه من توجيه من وزير الدفاع أو من أي ضابط مهم كان اللقب الذي يمنحه يتولى مسؤولية القوات المسلحة ، ولا شك في أنه قد ظهر لكل مدني أن سلسلة الكوارث التي متينا بها في الأشهر القلائل الأخيرة بل في السنتين الأخيرتين ، إنما هي نتيجة للعيوب الأساسية في الجهاز المركزي لإدارة دفة الحرب في بلادنا . »

لقد خلف كل ما قاله السير « جون » أثره وأصاب هدفه ، لكنه لم يلبث أن ارتكب جريمة كبيرة حينما قال : « أرجو أن تكون خطوة مرغوبة فيها ، موفقة إذا ما أقر جلالته الملك وصاحب السمو الملكي أن يتولى الدوق « جلوستر » القيادة العليا للجيش البريطاني على ألا تكون له صلاحيات إدارية . » وقد كان هذا الاقتراح مضراً أفدح الضرر بالقضية التي عرضها ، كما أنه أدى إلى الزج بالأسرة المالكة في خضم مسؤوليات قابلة للمناقشات والمتناقضات . . . وكان تعيين قائد أعلى للحرب ، يمنح صلاحيات غير محدودة ، وربط هذه الصلاحيات بدوق ملكي ، يمد أمراً يوحى بنى من الدكتاتورية ، وهكذا بدأ بيان الطويل المطلب يفقد منذ ذلك الوقت تأثيره وقوته وأخيراً وصل السير جون إلى القول بأنه « على المجلس أن يظهر افتقارنا إلى شخص واحد يخصص وقته كله لقضية : « كسب الحرب » . » ويتخذ القيادة الكاملة لكل قوات التاج المسلحة . »

وحينما نظفر بهذا الرجل ، ينبغي على المجلس أن يمدّه بأسباب القوة ويدعمه وينسّز له سبيل ممارسة واجباته الملقاة على عاتقه ، في قوة واستقلال واضحين . »



وفد اتنى السير ووجر كيسى على الاقتراح فى حين نالم من افاتته  
من مركزه كمدير للعمليات المشتركة ومن الحقيقة الواقعة اننى لم استطع  
قبل مشورته والاصاخه الى رايه دائما حينما كان يسغل هذا المنصب ،  
بيد أن صداقته الشخصية الطويلة لى كانت نقطة ضعف فى موقفه هذا ،  
لذا فقد ركز انتقاداته وحملته على مستشارى الخبراء وخاصة رؤساء أركان  
الحرب ، فقال : من المؤلم حقا أن يبنى رئيس الوزراء فى حياته ثلاث  
مرات بالفشل كما حدث له : « جاليبولى » و « النرويج » والبحر المتوسط  
وأن يعجز عن تسديد ضربات استراتيجية كان مقدرا لها أن تغير مجرى  
الحربين واتجاهاتهما : وذلك أن مستشاره البحرى الدستورى « أبى فى  
المرات الثلاث أن يتحمل معه المسئولية ويشاطره ايأها - إذا كانت تحتوى  
ايه مجازفة ٠٠ » ولم يمر هذا التناقض العجيب بين رأى صاحب الاقتراح  
ورأى المنى عليه دون أن يلاحظه الجميع وقد تسخل نائب من حزب العمال  
المستقل هو : المستر ستيفن فاوما الى أن صاحب الاقتراح ، أراد توجيه  
الولم على أساس أن رئيس الوزراء جاوز حده فى ادارة دفة الحرب ، فى  
حين نرى من اننى على الاقتراح يقول : ان الرئيس لم يتسخل تسخلا كافيا  
فى توجيه هذه الدفة ٠٠ ولقد كانت هذه النقطة جليلة لكل أعضاء المجلس .

وقال الاميرال كيسى : « اننا نرنو الى رئيس الوزراء طالبين اليه  
تنظيم وزارته أولا وأن يجمع كل الشعب خلفه ثانيا لأداء الواجب العظيم »  
وهنا تسخل أحد النواب الاشتراكيين تسخلا موقفا صائبا فقال : « ان  
الاقتراح موجه ضد « الادارة المركزية » لدفة الحرب ، فإذا أقر المجلس  
الاقتراح ، فعلى رئيس الوزراء أن يستقيل ، فى حين نرى العضو الموقر  
السجاج ، يناشد المجلس الابعاء على رئيس الوزراء ، فرد السير ووجر  
قائلا : لا شك فى أنها ستكون كارثة تثير كوامن الألم إذا اضطر رئيس  
الوزراء الى الاستقالة ، وهكذا تضمضت المناقشة فى بدايتها .

وبالرغم من ذلك استمرت المناقشة وقبض الناقبون على زمام المبادرة  
وقام وزير الانتاج الجديد ، الكاتبن أوليفر ليتلون حين قام يرد على ما وجه  
الى المعتاد من انتقادات فذكر فقرة عاصفة من بيانه المستفيض المفضل  
الذى تناول فيه هذه الناحية ، وقد لقيت الحكومة مؤازرة قوية من صفوف  
المؤيدين للخلفيين وقد ألقى المستر بوتنى بصورة خاصة خطابا قويا مؤيدا  
واسترد اللورد دينرتون - وهو الملقب « بأبى المجلس » - زمام الهجوم  
العنيف ، وركز هجومه على فقال : من الوزير المسئول الذى أدار عملية  
«نارفك» وكان الرأس المحرك لكل عملياتها ؟ انه الرئيس الحالى للوزارة  
الذى كان وقتذاك وزيرا للبحرية ٠٠ ولكن لن يجرؤ أى عضو من الأعضاء  
على اللقاء التبعة على الشخص الذى ينبغى التساؤلا عليه من الناحية

الدستورية ، وهو : « رئيس الوزراء » . واذا كنا سنتلقى الرد نفسه باستمرار وهو : « عدم الانحاء باللائمة على رئيس الوزراء مهما حدث » .  
فإننا نكون قد دوننا كثيرا فكريا ومعنويا من الشعب الألماني الذي يقول :  
« ان الفوهرر لا يخطئ » . ولم أشهد طوال السبعة والثلاثين عاما التي أضيئتها في هذا المجلس ، محاولات مثل ما شهدته اليوم من محاولات لتخليص رئيس الوزراء من المسئولية الوزارية . ولم يحدث أن مرت بنا في الحرب السابقة سلسلة متلاحقة من النواثب كما مر بنا في هذه الفترة . وبالرغم من ذلك تنجو الحكومة لأن الفوهرر لا يخطئ . ونحن جميعا متفقون على أن رئيس الوزراء كان هو القائد الموجه لبسالتنا وصمودنا إبان عام ١٩٤٠ بيد أن أحداثا كثيرة وقعت منذ ذلك التاريخ ، وإذا ظلت هذه النوازل تتوالى ، فإن من الأفضل - للسيد الموقر جدا - أن يقوم بعمل رائع من أعمال « انكار الذات » التي يقوى كل انسان على القيام بها ، وأن يذهب الى زملائه الوزراء - وبينهم كثيرون يصلحون لتولى رئاسة الوزارة - ويقترح عليهم أن يقوم أحدهم بتأليف الوزارة « شريطة أن يتبوا السيد الموقر هذا ، منصبا وزاريا معه ، ولعل من الأفضل له أن يأخذ منصب وزير الخارجية لأنه استطاع أن يدعم علاقتنا الخارجية ببروسيا وأمريكا ويصل بها الى درجة القوة والكمال » .

ولم يكن في طاقتي أن أظل أنصت الى أكثر من نصف الخطب التي ألقىت خلال المناقشة الحامية التي استمرت حتى الساعة الثالثة صباحا ، وكان على طبعنا أن أجهز برنامجي لليوم التالي ، ولكن أفكارى كانت مركزة على المعركة التي ظهرت وكأنها مطلقة في كف الأقدار في مصر .

وقد استؤنفت المناقشة ، ولم تفض ساعات قليلة على استئنافها حتى كانت قد استنفدت طاقتها ، وفي اليوم الثاني استؤنفت بحيوية متجددة وبطيعة الحال ، لم يمنع أى نائب من أن يقول ما ينبغي ، فقد كانت حرية الكلام ، وقد أعرب أحد النواب في قوله :

عندنا في هذه البلاد خمسة أو ستة جنرالات ينتمون الى دول أخرى كالتشيكين والبولنديين والفرنسيين ، وهم معديون على استعمال هذه الأسلحة الألمانية وعلى أساليب القتال التي ينهاها الألمان . وإنى لأعلم أن اقتراحى قد يكون جارحا لكبريائنا لكن لا يمكن أن نساعد القيادة في الميدان الى بعض هؤلاء الجنرالات حتى يتوافر عندنا القادرون . ان الأحداث هي التي توجه تقدمها الى الحكومة وكل ما نعتنقه هو : أن نصبر عنها ، وربما يكون تمريرنا عنها غير واف ، ولكننا نحاول التعبير عنها على أية حال .  
« وقد لخص المستر هور - بليشاور » : وزير الحربية السابق القضية

الرئيسية ضد الحكومة ، وفي النهاية قال : قد نفقد مصر أو لا نفقدها واني لأرجو الله الا نفقدها ، ولكني حينما أقرأ قول رئيس الوزراء بأننا سنحمي مصر يتضاعف قلقي لأنه قد سبق أن قال انا سنحمي سنغافورة وكريت ، وسنمضي على الألمان قضاء ميرما في ليبيا ، فكيف يمكن المرء أن يضع ثقته في أحكام أثبتت أكثر من مرة خطاها وسوء نوايتها ؟ ..

هذا هو الموضوع الذي يجب أن يقرره مجلس العموم الآن ، عليكم أن تعملوا التفكير في كل ما هو معرض للخطر في هذه اللحظة : ولقد خسرنا في مائة يوم ، إمبراطوريتنا في الشرق الأقصى ، فما الذي سيحدث في المائة يوم المقبلة ؟ .. انني لأرجو أن يحكم كل عضو في المجلس ضميره قبل الاقتراع » ..

وقد نهضت بعد هذا الخطاب القوي لأنهي المناقشة ، وكان المجلس مزدحما بالحاضرين ، ولقد حاولت بالطبع إبانة كل نقطة عرضت على ، وكان المستر « هور بليشا » قد ركز على فشل الدبابات البريطانية ، وعلم كفاية معدنا في سلاح المدرعات وكان مركزه ضعيفا في هذا الهجوم بالنسبة الى سجله السابق قبل الحرب في وزارة الحربية وقد استطلعت أن أنكس الوضع حينما قلت :

ان فكرة الدبابة « مفهوم بريطاني » واستخدام القوات المدرعة على ما هي عليه الآن « خطة فرنسية » كما يظهر في كتاب الجنرال ديغول ، ولم يكن أمام الألمان الا أن يحولوا هذه الأفكار الى أمور عملية يستخدمونها، وقد أمضوا السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة قبل الحرب - بما عهد فيهم من مهارة واتقان في التخطيط والصناعة معا - في إنتاج الدبابات ودراسة طرق حربها . وكان في امكان وزير الحربية اذ ذاك - ولو لم تتوافر لديه الأموال الكافية لصناعة وإنتاج الدبابات على نطاق واسع - إنتاج نماذج عملية كاملة الحجم يقوم بإجراء التجارب عليها ، ويختار المصانع ويكلف لها ما تحتاج اليه من معدات بحيث تبدأ إنتاجها الضخم من الدبابات والمناقص المضادة لها حين تبدأ الحرب »

وحيثما انتهت الفترة التي أطلقت عليها « فترة بليشا » لم يكن عندنا سوى مائتين وخمسين دبابة تحمل قلة منها مدافع من عيار وطنين ، وقد وقع أكثرها في قبضة العدو ، أو حطم في معركة فرنسا ..

« واني لأقبل راضي البال ، ما يلزمني قبوله مما أسماه اللورد النبل الايرل وينترتون ، ( المسئولية المستوية ) عن كل ما حدث ، أرى أنني قد نهضت بهذه المسئولية من ناحية عدم التخل في الأمور الفنية للجيش، المشتركة مع العدو ، على أنني قبل بدء المعركة ، استنهضت همه الجنرال

« أوكنك » كى يتولى القيادة بنفسه ، لأننى كنت وانما من أنه لن يحدث فى منطقة الشرق الأوسط. الشاسعة فى الشهر أو الشهرين القادمين ، ما يمكن أن يقارن بالقتال الدائر فى معركة الصحراء الغربية ، وقد تراهى لى أنه الرجل الذى يصلح لهذا العمل ، لكنه اعتذر عن ذلك مبديا عددا من الأسباب المعقولة ، وقد خاض الجنرال « ديتشى » المعركة ، وقد ذكرت قبل للمجلس يوم الثلاثاء أن الجنرال « أوكنك » قد تسلم زمام القيادة من الجنرال « ديتشى » فى الخامس والعشرين ، ووافقنا نحن على هذا القرار فوراً ، ولكن يجب أن أقرر بصراحة أن هذا الموضوع - موضوع إبعاد الضابط عن القيادة لم يكن من الطراز الذى يمكن أن نتخذ فيه حكماً قاطعاً نهائياً ، ولا أستطيع أن أزعم أنى قد أصبحت فى حكمى على ما حدث فى هذه المعركة ، ولا أريد أن يحس قادة البر والبحر والجو بأن الحكومة تلقف سداً منياً بينهم وبين أى نقد - وينبى أن تمنحهم الفرصة المعادلة بل أكثر من فرصة واحدة - فقد يخطئون ثم يتعلمون من أخطائهم وقد ينبى سوسه الطالع ، لكن طالعهم قد تغير - ولكن ليس فى إمكاننا أن يكون عندنا عسكريون متاهبون لقبول المخاطر إلا إذا أحسوا بأن حكومة قوية تؤازرهم وتساندهم وبالطبع أنا نغافزوا أو يجازفوا إذا أحسوا بأن عليهم أن ينظروا باستمرار خلفهم ، وأن يستسرعوا القلق لما يحدث فى الوطن ، والا فانهم سيعجزون عن تركيز أنظارهم على العدو وبالطبع لن يكون فى وسعهم الحصول على حكومة تقدم على المخاطر ، إلا إذا أحسوا أن خلفهم اكرية قوية مخلصه فانظروا الى ما يجب أن نصنعه الآن ، وتخيلوا نوع الهجوم الذى سنعرض له إذا أردنا القيام بهذا الواجب ، ثم مئنا بالفشل فى فترات الحروب ينبى على المواطن أن يمنح الولاء إذا رغب فى خدمة وطنه حقاً .

والى لأود أن أقول بضع كلمات مشفوعة بأصدق التمنيات والتقدير - كما يقولون بلغة الدبلوماسيين ، ولى وطيد الأمل فى أن يمنحني المجلس الحرية التامة فى المناقشة - ان للبرلمان مسئولية خاصة ، فقد كان قائماً منذ بداية الكوارث التى لحقت بهذا العالم ولهذا المجلس فضل كبير على - وأرجو أن يشهد هذا المجلس النصر النهائى وأرى أنه لا يتحقق إلا اذا أعطى المجلس الحكومة التنفيذية المسئولة التى اختارها قاعلة قوية تركز عليها فى هذا السبيل الشاق الطويل الذى يتحتم علينا أن نتجاوزه بهد ، وعلى المجلس أن يكون عامل استقرار ثابت فى العولة ، لا أن يكون وسيلة يمكن الفتات الناقمة فى الصحافة عن طريقها ، خلق أزمة اثر اخطري . وإذا قدر للديموقراطية والأنظمة البرلمانية الطفر فى هذه الحرب ، فمن المخن أن يتمكن الحكومات التى تعتمد عليها من أن تعمل ، وأن تجرؤ على هذا العمل والا يظل موظفو التاج عرضة للمضايقة بالتجريح والنقد ،

والا يمكن دعاية العدو من استغلال ما تقدمه اليها من مواد ، وألا نعرض سمعنا للتشهير والتعطيل في كل اتجاه العالم ، وعلى التقضى من هذا ، علينا أن نبرز ارادة - المجلس في مختلف المناسبات الهامة - ومن الأهمية بمكان ألا يكون هؤلاء المتكلمون وحدهم العامل المهم في الشؤون العالمية ، وإنما يكون معهم كذلك أولئك الذين يسمعون ويحكمون - فنحن - على أية حال - ما نرجحنا نحارب لا من أجل الدفاع عن حياتنا والذود عنها بل من أجل الدفاع أيضا عن قضايا هي أغل من الحياة نفسها . وعلينا ألا نفترض أن النصر أمر مؤكد وواقع لأنه لن يتم الا اذا أدينا واجبنا على أحسن وجه . وللنقد البناء الوداع . أو ما يوجه من نقد في جلسات سرية - فضائل كبيرة ، يبه أن واجب مجلس العموم ، يحتم عليه أحد أمرين : إما أن يوطد مركز الحكومة أو يغيرها واذا لم يمكنه تغييرها ، فعليه أن يدعمها ، وليس هناك عمل وسط في أيام الحروب .. وكل ما ينجم عن الخطب المعادية يتسرب الى الخارج ويستغله العدو أشتع استغلال ..

لقد قال مقدم اقراح «لوم الحكومة» يجب على أن أتخل عن مسئولياتي الدفاعية لتتولى شخصيه عسكريه أو غير عسكريه الادارة العامة لدفة الحرب ، وأن يكون لهذه الشخصيه الاشراف على قوات التاج المسلحة وأن يرأس لجنة رؤساء أركان الحرب ، وأن يخول تعيين الجنرالات والأميرالات وأفالتهم وأن يكون مسعدا باستمرار للاستقالة اذا لم يظفر بما يريد ، متحديا زملاءه السياسيين - ان صبح لنا أن نطلق عليهم اسم الزملاء - وأن يعمل تحت امرته أمير من أمراء الأسرة المالكة - كقائد عام للجيش وأن يساعد رئيس الوزراء هذا الشخص بل أن يكون تابعا له ويقسم الاجابة عن الاستفسارات ويذكر الدواعي ويقوم بالاعتذارات أمام القادة المدربين ؟ .. وهل هناك خرج في أن ترسل الى الميدان هؤلاء - الرجال الذين لا يقلون من حيث الرتبة عن الجنرال «ديتشي» ونسند اليهم قيادة قواتنا ؟ .. انهم يعرفون دون قادتنا كيف يخوضون غمار هذه الحرب ، واني لأصرح بأن من الأفضل أن تكسب الممارك ونحصى أرواح الجنود البريطانيين بقيادة رجال من الأمم المتحدة لا أن نخسرها بقيادة جنرالاتنا .. وعلى رئيس الوزراء أن يعرف أن هناك قولاً دائماً يردده كل لسان في هذه البلاد ، بأن رؤس لو كان في الجيش البريطاني لطل حتى الآن عريفاً .. أو ليست هذه هي الحقيقة ؟ .. انه كلام شائع في أوساط الجيش كلها ، ففي هذه البلاد الآن وفي الجيش البريطاني « رجل » هزم مائة وخمسين ألفاً في معركة « الا بيرو » في الحرب الأهلية الأسبانية ، انه ميشيل دونبار الذي يعمل الآن عريفاً في أحد الألوية المدرعة في هذه البلاد - وخقيقة المسألة وجوهرها أن الجيش البريطاني تتنازع الأهواء الطبقيّة فعليكم أن تغيروا هذا الوضع واذا لم

يستطيع مجلس العموم أن يدفع الحكومة إلى تغييره فإن الأحداث ستغيره .  
وربما لا يعنى المجلس بما ذكرته اليوم ، ولكنه سيعنى به قطعاً فى الأسبوع  
العام تذكروا ما قلته يومى الاثنين والثلاثاء حينما ننحرف الأمور ، ونعثر ،  
وهذا ما يحدث كثيراً ، وسيقع حتماً وهذا ما فهمته من الاقتراح وإن لم  
يحدد صاحبه .

ان هذا الاقتراح على أية حال ينطوى على سياسة كما أنه ينطوى على  
نظام يفاير كل المفارقة النظام البرلماني الذي نحيا في كنفه ، ومن اليسير  
أن يبلغ حد الدكتاتورية أو ينقلب اليها ، والى لاود أن أوضح أيضاً  
تماماً اننى لن أشارك في مثل هذا النظام ..

وهنا قاطع السير « جون ووردلو - ميلن » قائلا : « أرجو ألا يكون  
صديقى - الموقر كل التوقير - قد نسي عبارتي الأصلية وهى « أن كل شيء  
متوقف على موافقة وزارة الحرب » ولكننى واصلت خطابى فقلت :

« .. متوقف على موافقة وزارة الحرب » ان هذا الشخص الذى بلغت  
قوته شأيتها يمكنه أن يهدد بالاستقالة فى كل لحظة اذا لم ينل ما يطلب .  
انه مشروع على أية حال .. لكننى لست مستعداً لأن أشارك فيه ولا اعتقد  
أنه نظام يرضيه هذا المجلس .

« ولعل اشتراك أعضاء من الأحزاب المتباينة فى تقديم الاقتراح بلوم  
الحكومة والاقتراح عليه يشعل حادثاً مهماً . على أية حال ينبغي عليكم  
الأ تدعوا المجلس يهون من خطر ما حدث حتى الآن ، وقد دوى هذا الاقتراح  
فى كل أرجاء العالم لأنه يتضمن استخفافاً بنا وتحقيراً لحكومتنا ، وحينما  
نتنظر كل حكومة فى العالم - صديقة كانت أو عدوة - ما سيقرره مجلس  
العموم ، وما يفصح عنه من اعتقاد ، فاننا نحس أن من واجبنا أن نضى  
فيه حتى النهاية فهناك فى كل أنحاء العالم فى أمريكا حيث رأيت الوضع  
بنفسى .. وفى روسيا ، وهناك فى الصين البعيدة .. وفى كل بلاد تحت  
سيطرة العدو ، يتوقع أصدقائنا أن يشاهدوا فى بريطانيا حكومة قوية  
راسخة ، وأن يروا مامنصب عليه زعامتها القومية أنتعرض للتحدى أو لا ؟  
ان لكل صوت أهميته ، واذا انخفضت نسبة مؤيدى أولئك الذين هاجمونا  
الى درجة مزرية ، وانقلب اقتراحهم بلوم الحكومة القومية الى اقتراح بلوم  
مقدمى الاقتراح أنفسهم فتيقنوا أن هناك أصدقاء بريطانيا والمخلصين  
لنقضيئتنا سترتفع فى كل مكان وستتولى جلال الخيبة فى مسامع المتأ  
الذين تعمل على التخلص منهم .

وكان أن رفض المجلس اقتراح السير « جون ووردلو - ميلن » بعدم  
الثقة بالحكومة بأكثرية ( ٤٧٥ ) صوتاً مقابل ( ٢٥ ) صوتاً .

وكان اصداقائي الأمريكيون يتطلعون بقلق بالغ الى ما سينجلى عنه الاقتراع وقد انكشف فعلا عما أجهجهم . وفي صباح اليوم التالي أفقت لأتلقى تهانيمهم .

ويتنقل ونستون تشرشل الى الحديث عن معارك القتال بعد أن تحدثت بالفاضة عن معارك السياسة ، ينتقل ليقول :

كان لسقوط طبرق ، دون حصار لفترة طويلة أثره في قيام ثورة في خطط المحور ، وكانت الخطة حتى الآن تمتد على أن يقف رومل على الحدود المصرية وأن تسارع قوات تنقل عن طريق البحر والبحو ، باحتلال مالطة ، وقد أكد موسوليني هذه الأوامر في الحادي والعشرين من يونيو بيد أنه اقترح بعد سقوط طبرق بيوم واحد : أن يقوم بالقضاء على ما تبقى من قوات بريطانية صغيرة على الحدود وأن يفتح الطريق الى مصر . . . وقد عززت وجهة نظره في متابعة المطاردة الى قلب مصر عدة عوامل منها : وضع قواته وروحهم المعنوية العالية والكميات الهائلة من اللخائر فضلا عن الغنائم التي استولى عليها ، وضعف مركز القوات البريطانية . وطلب الموافقة على خطته ، وقد تلقى موسوليني رسالة أخرى من هتلر تلج عليه بقبول اقتراحات رومل ، واليك فقرات منها :

« لقد أراد القدر أن يمنحنا فرصة لن نعوض على مسرح الحرب نفسه . . . فقد دمر الجيش الانجليزى الثامن تدميرًا تاما ، وما زالت تجهيزات الميناء في طبرق سليمة ، وهانت ذا تملك الآن قاعدة اضافية لها أهمية عظمى ، لأن الانجليز قد مدوا منها سكة حديدية الى مصر نفسها ، وإذا لم تقم في هذه اللحظة بطاردة الجيش البريطانى حتى يلفظ أنفاسه آخر رجل فيه ، فسيستكرر ما حدث حينما حرم البريطانيون ثمار نصرهم الذى حققوه ، فلم يصلوا الى طرابلس ، وتوقفوا بقواتهم فجأة ، ليرسلوها الى اليونان . . »

ان « آلهة المعارك » تزور المحاربين مرة واحدة غير أن من يقعد عن التمسك بها حين تزوره لن يستطيع أن يمسك بها مرة أخرى . »

ولم يكن « اللوتشى » في حاجة الى من يقنعه بذلك فقد راوده الأمل مرارا في احتلال مصر . وقد أرجأ الهجوم على مالطة الى أول شهر سبتمبر وشوّل رومل - الذى أصبح حينئذ ماريشالا بصورة فاجأت الايطاليين وأدهشتهم - الاستيلاء على المر الضيق نسبيا ، وهو بين العلمين ومنخفض القطار ليكون « نقطة البداية » في عملية قادمة تستهدف الوصول الى قناة السويس ، أما كيسلرنيج فكان يرى غير ذلك ، فقد أيقن أن مركز المحور

في الصحراء لن يؤمن الا بالاستيلاء على المالطة ، ولهذا فقد أفضعه ما طرأ على الخطة من تحوير . وقد أوما الى حديق مشروع رومل وما ينطوي عليه من أخطار جسام .

ولم يكن هتلر نفسه على ثقة من النصر على المالطة لأنه كان يرتاب في كفاية القوات الإيطالية التي كان من المقرر أن تقوم بالدور الرئيسي في الحملة حيث كان من المتوقع أن يمتنى بالفنل أي هجوم يشن عليها ، ولكن من المؤكد الآن أن خسارة طبرق التي تثير كوامن الحزن والفزع - قد أنقذت الجزيرة من محتتها الكبرى . وذلك عزاء ينبغي ألا يفيد منه أي جندي ممتاز سواء أكان ذا شأن في المعركة أم لم يكن ، لأن جانباً كبيراً من العيب يقع على كامل القيادة العليا أكثر من وقوعه على أي من الجنرالات أو الجنود .

وقد نظم رومل بسرعة قوات المطاردة وفي الرابع والعشرين من يونيو اجتاز الحدود الى مصر دون أن يجد مقاومة الا من قوائنا المتحركة الخفيفة بالإضافة الى الأسراب للقاتلة العنيدة التي استطاعت أن تقطى حركة تراجع قواتنا الى مرسى مطروح ولم يكن مركزنا هنا قوياً ، وقد تم اتخاذ اجراء دفاعي حول المدينة ، ولم يكن في جنوبها غير خطوط من حقول الألغام غير المتصلة تفتقر الى الحماية الكافية ، وقد كان الدفاع عن هذا الخط يحتاج الى قوة مدعرة لحماية جناحه الأيمن شأنه في ذلك شأن خط الحدود الذي تخلينا عنه . . ولم يكن في إمكان الفرقة المدعرة السابعة أن تقوم بهذه المهمة برغم أنها تمكنت حينئذ من حشد مائة دبابة . .

وفي الخامس والعشرين من يونيو وصل الجنرال أوكنلوك الى الجبهة الامامية في مرسى مطروح وقرر أن يتولى قيادة العمليات بنفسه بدلاً من الجنرال « ريتشي » وكان من واجبه أن يفعل هذا منذ طلب اليه أن يفعل في شهر مايو الماضي . . وقد توصل الى نتيجة سريعة هي : أنه لا يمكن أن يصمد نهائياً في مرسى مطروح . وكانت الاجراءات تتخذ على قدم وساق لاعداد المواقع في العلمين التي تبعد مائة وعشرين ميلاً الى الورا و اتخذت التدابير لوقف تقسيم العدو في هذه المنطقة ، تم عهد الى الفرقة النيوزيلندية التي قامت من سوريا ووصلت الى مرسى مطروح في الحادي والعشرين من يونيو - بالقيام بعمليات حربية في السادس والعشرين من هذا الشهر في المنطقة الصحراوية في « منفأ فائم » بين العلمين ومرسى مطروح . وفي هذه الليلة تمكن العدو من أن يخترق جبهة لواء المشاة الهندي التاسع والعشرين في المنطقة التي لم تستكمل فيها حقول الألغام بعد وقد نفذ العدو من الفجوة التي فتحتها في الصباح التالي ، وطوق مؤخرة القوات النيوزيلندية التي أصبحت محاصرة من جبهاتها الثلاث ، واستمر القتال عنيفاً يائساً طوال النهار ، وفي آخر الأمر ظهر أن نهاية الفرقة قد



غدت محتومة . وقد أصيب قائدها الجنرال « فريمرج » بجراح خطيرة ، بيد أنه قد خلفه الزعيم « انجلر » وقد كان قائدا ماهرا ، فقرر أن ينفذ من الحصار المضروب حوله وبعد منتصف الليل تحرك اللواء النيوزيلندي الرابع صوب الشرق ، وقد انتشرت فرقه وأشهر الجنود أسلحتهم ، ولم يجد النيوزيلنديون أدنى مقاومة مسافة ألف ياردة . وفجأة . . انصبت عليهم النيران ، وهجم اللواء في صف واحد ، وفوجيء الألمان بهذا الهجوم ، وخرجوا مهزومين من المارك التي جرت بالسلاح الأبيض في ضوء القمر الساطع ، وقامت بقية الفرقة النيوزيلندية بالهجوم تجاه الجنوب في دفعات دائرية وهذا ما ذكره رومل نفسه عن هذه القصة حيث قال :

« لقد تناولت المعركة الحامية اللطيس التي أعقبت ذلك ، مركز قيادتي في الميدان . . . وقد تبادل قواتي والنيوزيلنديون إطلاق النيران بصوت قوية عيفة . وسرعان ما وجدت حول مقر قيادتي عددا من السيارات المحترقة التي غطت هدفا لنيران العدو المتواصلة والتي تنطلق من مسافة قريبة ، وبعد فترة قصيرة أدركني الملل بسبب هذه الحالة ، وأمرت الجنود وضباطهم بالانسحاب قليلا إلى الجنوب الشرقي ولا يمكن المرء أن يصف الاضطراب الذي ساد هذه الليلة » .

وهكذا أفلتت الفرقة النيوزيلندية من الحصار واستعادت تنظيم صفوفها ونشاطها مع القوات الأخرى في موقع العلين الذي يبعد ثمانين ميلا إلى الوراء . ولم يكن قد طرأ بعد على الفرقة أي انهيار مما ساعدها كثيرا في تعزيز خطوطها الدفاعية .

وقد تم انقاذ بقية الجيش في أمان لم يخل من كثير من العنف وكان الذهول قد هيمن على القوات برغم أن اليأس لم يسيطر عليها ، وقد أدى قصر المواصلات وبعد الاسكندرية عن الجبهة أربعين ميلا إلى المبادرة بإعادة تنظيم كل القوات وبدأ « أوكنلك » - وهو يتولى القيادة المباشرة شخصا مختلفا كل الاختلاف عن ذلك القائل الاستراتيجي المفكر الذي ينظر بعين واحدة إلى المعركة الحاسمة الدائرة ، في حين تنشغل عينه الأخرى بالاضطراب الفاضلة البعيدة في إيران وسورية وقد حاول على الفور أن يسترد زمام المبادرة التكتيكية ، وقام في الثاني من يوليو بأول هجوم مضاد في سلسلة الهجمات المضادة التي استمرت حتى منتصف ذلك الشهر وكانت هذه الهجمات تمثل تحديا لتفوق رومل الغريب ، وفي صبيحة يوم الاقتراع على لوم الحكومة أرسلت إليه تشجيعي الذي كان يضاهي ما أطلقه من قصف المدافع .

وقد إمتلئت مواصلات رومل في الواقع الى أقصى مدى ممكن ، في حين بلغ الجهد بقواته عدده ولم يبق لديه من الدبابات سوى اثنى عشرة دبابة صالحة للعمل ، وقد بدأ السلاح الجوي البريطاني - وخاصة المقاتلات - يملو مقفوقا بصورة واضحة وفي الرابع من يوليو أبرق رومل يقول : انه سيوقف هجومه ويتجه الى الدفاع فترة من الزمن يستطيع خلالها إعادة تنظيم قواته وهو ما زال واثقا من قدرته على احتلال مصر وقد وافقه كل من موسوليني وهتلر في هذا الرأي ، وبالفعل أصدر الفوهرر أوامره بارجاء الهجوم على مالطة حتى يتم احتلال مصر دون إيذاء الى الايطاليين أو الى قيادته البحرية .



وفي الأسبوعين الأولين كانت هجمات « أوكنك » المضادة بمثابة ضغط شديد على رومل الذي استأنف الهجوم بعد ذلك ، وحاول فيما بين الخامس عشر من يوليو والعشرين منه اختراق الخط البريطاني ، ولكنه اضطر في الحادي والعشرين الى الابراق بأن هجومه قد صد . وقال : ان الأزمة لا تزال قائمة . وفي السادس والعشرين بدأ يفكر في التراجع الى الحدود ، وأخذ يشكو من قلة الامدادات الجديدة وافتقاده الرجال والدبابات والمدفعية كما شكوا من نشاط السلاح الجوي البريطاني الذي كان ذا فعالية . . . . وهكذا استمرت المعركة في حالة من التراجع حتى آخر الشهر حينما وصل الفريقان الى حالة من التوقف من جراء قتالهما المستمر . . . وكان الجيش الثامن الذي يقوده « أوكنك » قد صمد للمصافة وأضعفها ، وتمكن بهذا الصمود الراسخ من أسر أربعة آلاف ألماني ، وكانت مصر لا تزال في مأمن .

ويذكر ونستون تشرشل انه ذهب الى القاهرة قادما من جبل طارق على الطائرة البريطانية التي أسموها الفدائي ذات المحركات الأربعة الى ان يقول :

وقد اعتللت في مثل هذه الرحلات أن أجلس في مقعد مساعد الطيار قبيل شروق الشمس ، وعندما وصلت الى المقعد في صباح ذلك اليوم الرابع من أغسطس رأيت في ضوء الفجر الشاحب ، شريطا ملتويا من المياه الفضية يمتد أمامنا ، انه نهر النيل ينساب رائما في واديه ، وقد قطعت في أيام الحرب والسلام - برا ونهرا هذا الوادي العظيم من منبعه في بحيرة فيكتوريا حتى مصبه في البحر ، ماعدا منطقة « الناقلة » ولكني لم أشعر قبل بالارتياح حينما تطلعت الى مياهه كما حدث في هذا الصباح .

وهكذا غدوت - بعد فترة وجيزة - « الرجل الذي يرقب الأحداث من كنب » وبدلاً من أن يستقر بى المقام فى الوطن فى انتظار وصول الأنباء من الجبهة ، أصبح فى وسعى الآن أن أنقل هذه الأنباء الى أى مكان آخر ، ولقد كان هذا حقاً ، شيئاً منيراً .

وكان على أن أقرر عدة قضايا فى القاهرة ، فهل فقد جيش الصحراء ثقته بالجنرال « أوكلنك » وأركان حربه ؟ وإذا كان هذا حقاً ، فهل يجب ان انحيه عن القيادة ومن سيخلفه فى حالة تنحيته ؟ ٠٠ ومثل هذه القرارات تكون مؤلة قاسية وخاصة عند التعامل مع قائد له مثل ما « لأوكلنك » من مكانة ومنزلة وميزات وكفايات ونصميم ٠٠ ورغبة منى فى تعزيز أحكامى ، طلبت الى الجنرال سمطس ، أن يطير من جنوب أفريقيا الى القاهرة ، وقد كان فى انتظارى فى دار السفارة حينما وصلت اليها ثم قضيتا فترة الصباح مما حيث حدثته خلالها عن كل متاعبنا ومجالات الخيار المتفتحة أمامنا وبعد الظهر عقدت اجتماعاً طويلاً مع « أوكلنك » الذى بسط لى الوضعسكرى بصورة جلية واضحة وبعد ظهر اليوم التالى وصل الجنرال « ويفل » قادماً من « الهند » وفى السادسة مساء عقدنا مؤتمراً لشئون الشرق الأوسط شهده « سمطس » و « دكيس » الذى كان قد خلف ليلتون فى وزارة الدولة فى الشرق الأوسط ، والجنرال « بروك » رئيس أركان الحرب و « ويفل » وأوكلنك » والأميرال « هارود » مارشال الجوئيدر ، وقد أنهينا كثيراً من الأعمال بالاجماع ولكن على طلب مشغولاً طيلة الوقت بالموضوع الأساسى وهو القيادة .

ولا يستطيع الانسان أن يعالج مثل هذه التغيرات دون أن يستعرض الحلول البديلة . وكان رئيس أركان الحرب - الذى يحتم عليه واجبه تقدير كفايات جنرالنا - مستشارى الخاص فى هذا الجزء من المشكلة ، وقد عرضت عليه أولاً ، أن يتولى قيادة الشرق الأوسط وكان الجنرال « بروك » يود من صميم قلبه أن يتولى هذه القيادة العنلية ، وكنت أعلم أنه لبس هناك من يفضله فى تولبها . وقد فكر « بروك » فى الموضوع طويلاً ، وتحدث فى الصباح التالى طويلاً الى الجنرال سمطس ، ورد أخيراً : بأنه تولى رئاسة الأركان العامة منذ ثمانية أشهر فقط ، وهو يعتقد أنه متمتع بكامل ثقته وان جهاز الأركان يسير سبياً مرضياً ، وأعرب عن اعتقاده بأن أى تغيير فى هذه اللحظة ، قد يحدث انقصاماً مؤقتاً فى هذا الوقت الحرج ، هذا بالإضافة الى أنه - لأسباب تتعلق بالدوق واللباقة - لا يود أن يكون مسئولاً عن التوصية بتنحية الجنرال « أوكلنك » ، عن قيادته وأن يتسلم هو مقاليد القيادة بدلاً منه ، وكانت سمعته ترتفع فوق مستوى هذه الاتهامات

والاعتبارات ؛ ولكن نحتّم على أن نطلع الى ناحية أخرى بحثا عن القائد الجديد .

وكان « أليكسندر » ومونتجومرى قد اشتريا معا في المعركة التي تراجعا فيها الى « دنكرك » في عام ١٩٤٠ وكما معجبن سويًا بالخطة القوية التي قام بها « أليكسندر » في الحملة اليانسة التي عهد اليه أمرها في يورما ، بيد أن سمعة مونتجومرى كانت طيبة تضرب في آفاق الرفعة والسمو ، فإذا قررنا تنحية « أوكنك » فليس بُمّة شك في أن « أليكسندر » هو الرجل الذي يجب أن يحمل العبء في الشرق الأوسط ، ولكن مشاعر الجيئس الثامن ينبغي ألا نتجاهلها أو نغفلها على اختيار رجلين من إنجلترا متخطين الرجال اليسلاء الذين خاضوا معركة الصحراء بعد بمثابة تحد لشعورهم على اختلاف رتبهم فهذا هو الجنرال « جوت » - وهو قائد أحد القياقي - أفضل من يصلح لقيادة هذا الجيئس ، والقوات قدين له بكثير من الاخلاص ، ولم تلقبه عبثا « قاذف القنابل » وقد كان هناك رأى قلله الى « بروك » وهو أنه منهك ويحتاج الى الاسنجام ، وكان اتخاذ هذه القرارات بمثل هذه السرعة أمرا سهلا بعد أن قطعت هذه المسافة الطويلة كلها حتى تتاح لي الفرصة لأرى وأسمع كل شيء يمكن الحصول عليه وتديره في ذلك الوقت .

ولقد كان كرم سفيرنا السير « مايلز لامبسون » وضيافته في غاية الروعة فقد قدم لي حجرة نومه المكيفة ، ومكتبه المكيف للعمل فيه ، وكان الجو حارا للغاية وهاتان الغرفتان الوحيدتان في المنزل هما اللتان بهما أجهزة التكييف ، ولم يكن هناك منصات عدا حرارة الجو - خلال ذلك الأسبوع الذي أمضيته في استكشاف الأجواء والاستماع للأراء وزيارة الجبهة والمعسكرات الكبرى شرقي القاهرة في القصاصين حيث كانت النجيدات القوية تتدفق باستمرار .

وفي الخامس من شهر أغسطس قمت بزيارة مواقع العلمين وتوجهت بسيارة الجنرال « أوكنك » إلى النقطة التي تقع إلى أقصى الجناح الأيمن للنقط ، إلى الغرب من « أرويسات » ومن هناك مضينا على طول الجبهة إلى مقر قيادته وراء صحور الرويسات حيث تناولنا الافطار فيما يشبه المكعب تحيط به الأسلاك الشائكة ويمتلئ بالذباب والشخصيات العسكرية الكهافة ، وقد وجدت لو رأيت عددا من الضباط وفي مقدمتهم ، الجنرال قاذف القنابل ، « جوت » فقيل لي : إنه كان متعبا في خدمته العسكرية السابقة ، وكان كل ما أردت أن أعلم ، وبعد أن تعرفت إلى مختلف قادة القياقي والفرق الحاضرين ، طلبت أن يرافقني الجنرال « جوت » بالسيارة إلى المطار - وهو المركز الثاني الذي سأوقف فيه - وقد اعترض أحد

ضباط أركان حرب « أوكنك » بأن هذا سيبعد الجنرال بعض الوقت عن مكان عمله ، ولكنى أصبرت على وجهة نظرى ، وكانت تلك هى مقابلتى الأولى والأخيرة لجوت ، على حين كانت السيارة تصعد بنا وتهبط الطرق الوعرة ، تطلعت الى عينيه الزرقاوين الهادئتين وسألته عما إذا كان مجهدا أو لديه آراء يود الإفشاء بها ، فرد جوت انه بلا شك مجهد وأنه يود أن يمضى الى انجلترا ، التى لم يشاهدها منذ بضع سنوات فى اجازة تستغرق ثلاثة أشهر ولكنه أبدى - مع ذلك - مقدرة على القيام بأية مجهودات عاجلة أخرى ، فضلا عما يتحمل من مسئوليات قد توكل اليه ، وافترقا فى المطار فى الساعة الثانية بعد ظهر الخامس من أغسطس ، وبعد يومين قتل فى الساعة نفسها تقريبا برصاص العدو فى المنطقة الجوية التى كنت أطر فيها حينئذ .

وقد عهد الى نائب مارينال الجو كمنجهم برعايى - وهو الذى كان يولى رئاسته كل القوات الجوية التى عملت مع الجينس فى ظل قيادة نيدر ، وهى القوات التى لولا نشاطها ما أمكن تحقيق ذلك التراجع العظيم مسافة خمسمائة ميل دون أن تنزل بنا الكوارث التى يعوف فى شدتها تلك التى تحملناها حتى الآن - وقد طرنا فى ربيع ساعة الى مقر قيادته حيث أعد لنا الغداء واجتمع كبار الضباط من قائد جناح فيما فوق وأحسست بالتوتر يسود كل الضباط منذ اللحظة التى وصات فيها . . ولا يهوتنى أن أشير الى أن الطعام كان قد طلب من فندق شيرد فى القاهرة ، وقد حملت سيارة خاصة الطعام من الفندق ، غير أنها ضلت الطريق وبذلت مجهودات مضنيه للعثور عليها ولكنها وصلت أخيرا .

وكانت مناسبة سارة وسط جو صاحب من الهموم والمناسبات . . أجل لقد كانت واحة حقيقية وسط صحراء كبرى مترامية الأطراف ، وكان يسيرا على المرء أن يرى حرج وضع السلاح الجوى بالنسبة للجيش وما اعترى سلاحنا الجوى من دهشة للهزائم التى تعرضت لها قواتنا المتفوقة ، وعنت فى المساء الى القاهرة ، ونقلت مشاهدتى الى المستر اتل ، وقضيت اليوم التالى كله - وهو السادس من أغسطس - مع « بروك وسطمس » ، وفى اعداد البرقيات اللازمة للوزارة ، كانت المسائل التى يتحتم على البت فيها عاجلا لا تتناول كبار القادة فحسب ، بل جهاز القيادة بأكمله فى هذا المسرح الواسع ، وكنت أشعر دائما ان اختيار اسم « الشرق الأوسط » لمصر وسوريا وتركيا ، كان اختيارا سيئا ، فهذه المنطقة هى الشرق الأدنى ، أما إيران والعراق ، فهما يؤلفان الشرق الأوسط ، على حين تكون الصين واليابان الشرق الأقصى ، وقد بدا لى أن هناك ما هو أهم من تبديل الأسماء الوحشية . . وهو « تحزقة قيادة الشرق

الأوسط الحالية ، ، نظرا لاتساعها وشمولها آفاقا رغبة شاسعة ، وقد حانت الساعة المناسبة لتحقيق هذا التعديل في التنظيم ، ولهذا أيرقت في الثامنة والرابع مساء الى المستر أفل بالبرقية التالية :

١ - توصلت الى نتيجة تدعو الى اجراء تغييرات جذرية عاجلة في القيادة العامة .

٢ - ولهذا أقترح أن تنظم قيادة الشرق الأوسط الحالية في قيادتين مستقلتين هما :

( أ ) قيادة الشرق الأدنى وتشمل مصر وفلسطين وسوريا على أن تكون القاهرة مقرها . .

( ب ) قيادة الشرق الأوسط وتشمل ايران والعراق ، على أن يكون مركزها البصرة أو بغداد . .

وتشمل القيادة الأولى : الجيش الثامن والتاسع على حين تشمل القيادة الثانية الجيش العاشر . .

٣ - يعرض على الجنرال «أوكنلك» تولى القيادة العامة الجديدة للشرق الأوسط .

٤ - يتولى الجنرال اليكسندر القيادة العامة في الشرق الأدنى .

٥ - يخلف الجنرال « مونتجومرى » الجنرال « اليكسندر » في قيادة عملية «المشعل» واني لأسف لاضطرارنا الى نقل «اليكسندر» من قيادة «المشعل» ولكن مونتجومرى جدير بأن يخلفه في تلك القيادة لكفايته . .

٦ - يتولى الجنرال « جوت » قيادة الجيش الثامن تحت امره « اليكسندر » .

تكون هذه الاقتراحات التغييرات الأساسية التي يقتضيها حرج الوضع وأهميته وأكون شاكرا لزملائي أعضاء وزارة الحرب ، اذا ما وافقوا على هذه الاقتراحات . ويريد «سمطس» ورئيس الأركان العامة أن ابلغكم أنهما متفقان مع كل الاتفاق على أن هذه الاقتراحات تنطوي على خير السبل التي يجب أن نتبعها في مثل هذه الحالة التي تحيط بها المتاعب الكثيرة وفي خضم هذه الحلول المختلفة البديلة ، وافق وزير الدولة أيضا على هذه الاقتراحات موافقة تامة ولا ريب عندي في أن هذه التغييرات ستحفظ

الجيش وتعيد اليه الثقة في قيادته - وهي الثقة التي فقدت في الوضع الحاضر مع عميق الأسف - وأرى لزاما على أن أؤكد هنا ضرورة إيجاد بداية جديدة وعمل عنيف ليعث الحيوية في هذه المنظمة الضالة الواسعة . . ولن تحقق وزارة الحرب - فيما أعتقد - في ادراك مغزى هذا الانتصار على رومل في أغسطس أو سبتمبر وادراك آثاره الحاسمة على موقف الفرنسيين في شمالي إفريقيا عنما تبدأ عملية « المشعل » .

وقد وافقت وزارة الحرب على آرائي في التغييرات الجذرية العاجلة وهي التي أدخلتها في القيادة العامة - ورحب أعضاؤها ترحيبا حارا باختيار الجنرال « أليكسندر » قائلين : انه سينادر إنجلترا فورا - بيد أنهم - على كل حال - لم ترهم فكرة تجزئة قيادة الشرق الأوسط الى قيادتين منفصلتين ، وبدا لهم أن الأسباب التي حملتنا على تقرير قيادة موحدة ، أقوى اليوم مما كانت عليه ، عندما اتخذ القراء في ديسمبر عام ١٩٤١ ، ووافقوا على أن يحل مونتجومري محل أليكسندر في قيادة « المشعل » . واستندوه للمجيء الى لندن فورا ، وأخيرا تركوا لي موضوع البت في بقية التعيينات .

وفي صباح اليوم التالي أرسلت توضيحا آخر لاقتراحاتي ، وردت وزارة الحرب بأن برفيتي الجديدة لم تستاصل كل مخاوفها ، بيد أنني لما كنت في الميدان ومعى « سبستس » ورئيس الأركان - اللذان وافقا على اقتراحى كانت الوزارة على استعداد تام للموافقة على ما أبديت من اقتراحات . وإن كانت قد أوضحت بشكل قاطع ، أن استمرار الجنرال « أوكنلك » في حمل لقب القائد العام للشرق الأوسط في حالة اختياره لتولى القيادة في إيران والعراق ، سيؤدي الى شيء من الارتباك وسوء المصير ، وقد رأيت أن الوزارة على حق في رأيها فأدخلت بتصيحتها . .

وقد قضيت طيلة اليوم السابع من أغسطس في زيارة « الفرقة الحادية والخمسين الجبلية » التي كانت قد وصلت حالا الى مصر على حين كنت أصعد سلم السفارة بعد العشاء قابلت العقيد « إيان جاكوب » الذي غدا السير « إيان » ، فقال لي العقيد : انها لأنباء سيئة عن جوت ، فقلت : وماذا حدث له ؟ فقال : « لقد أسقطوا الطائرة التي استقلها الى القاهرة بعد ظهر اليوم » وقد اعترائني الأسى والألم لفقدان هذا الجندي الممتاز الذي قررت أن أسند اليه القيادة المباشرة في المعركة الكبرى المتوقعة ، وهكذا اضطربت كل الخطط التي وضعتها ، فقد كان تعيين « جوت » لقيادة الجيش الثامن - بما عرف عنه من خبرة في حرب الصحراء ومكانة حربية ممتازة - يوازي تنحية « أوكنلك » عن القيادة العامة ، ليخلفه فيها أليكسندر فماذا أصنع الآن ؟ . . ولم يساورني شك فيمن يجب أن يخلفه فأبرقت الى

المستتر أتلى أقول : « يوصى رئيس الأركان العامة توصية شديدة بنعنين  
مونتجومرى قائدا للجنس الثامن ، وأشعر أنا وسمطس بضرورة مله  
هذا المنصب فى الحال » . أرجو إيفاده فى طائرة خاصة فى أسرع وقت .  
واختيارى بموعده وصوله » .

وقد بدا أن وزارة الحرب اجتمعت فى الحادية عشرة والربع من مساء  
السابع من أغسطس للرئاسة البرقيات التى بعثت بها فى ذلك اليوم ،  
والتي تم حل رموزها ، وكان المجلس لا يزال يناقش هذه البرقيات عندما  
دخل فاعتهم أحد السكرتيرين حاملا الرسائل الجديدة القائلة : « أن جوت  
قد قتل » . « وانى أطلب إرسال الجنرال مونتجومرى فوراً الى القاهرة ،  
وقيل لى : ان تلك اللحظة كانت شاقة على أصدقائنا فى «داوننج ستريت»  
ولكنهم تحملوا الصدمة الجديدة ، كما تحملوا ما سبقها من صدمات فى حزم  
وشجاعة وواصلوا الاجتماع حتى قبيل الفجر ، ووافقوا على كل النقطة  
الرئيسية التى اقترحتها وأصدروا الأوامر اللازمة بنسأن مونتجومرى .

وحينما أُرسلت رسالتى الى وزارة الحرب ، أبلغها فيها بمصرع  
« جوت » طلبت من الزملاء علم إبلاغ الجنرال أيزنهاور بأننا كنا نعتزم  
اعطائه مونتجومرى بدلاً من أليكسندر ، بيد أن هذه الرسالة جاءت متأخرة ،  
اذ كان النبا قد نقل اليه : ان التفسير الجديد للخطأ ، كان ينطوى على نوع  
مزعج من الارتباك لعملية « المشعل » فقد اختير الجنرال أليكسندر لتولى  
قيادة الجيش البريطانى الأول فى هذه العملية الكبيرة الضخمة وكان قد  
بدا يعمل فعلا مع الجنرال أيزنهاور وقد تفاهما تفاهما رائعا والآن . .  
ها نحن أولاء ننتزع منه « أليكسندر » لتولى قيادة الشرق الأوسط ، ثم  
نوفد الجنرال « إيسماى » الى أيزنهاور لينقل اليه النبا مع تقديم اعتذارى  
عن انقطاعى من مراسلته ، ووجود بعض الاضطراب وليس لهما من علة  
الا طبيعية الحرب ومقتضياتها وقد ركز « إيسماى » حديثه على المواهب  
التي يتمتع بها « مونتجومرى » كقائد فى الميدان ، ووصل مونتجومرى على  
الفور الى مقر قيادة أيزنهاور ، وتمت كل الإجراءات التى يتطلبها اجتماع  
مثل هذا بين قائدى جيشين يمتان الى شعبين مختلفين ، وإن كانا قد ادمجا  
للقيام بعملية واحدة ، وفى صباح اليوم التالى أى فى الثامن من أغسطس  
أصبح من الضروري إبلاغ أيزنهاور بما يتحتم على مونتجومرى فى ذلك اليوم  
من الطيران الى القاهرة لتولى قيادة الجيش الثامن ، وقد اختير « إيسماى »  
أيضا لأداء هذه المهمة وكان أيزنهاور رجلا واسع الأفق متفانيا فى أداء  
الخدمات ، عمليا ، يمالج الأحداث على ضوء الواقع دون تأثر وفى غاية  
الهدوء ، ومع ذلك فقد أزعجه دون شك وقوع هذين التفسيرين فى يومين  
متتاليين فى هذا المنصب الهام ، وهو مرتبط بعملية عهد اليه بترتيبها



وقيادتها ، وها هو ذا يجد نفسه مضطرا الآن الى الترحيب بقائد بريطاني ثالث ، ولا عجب ان رأيناه يسأل « ايسماى » : هل البريطانيون جادون فى عملية « المشعل » ؟ ومع ذلك فقد كان موت « جوت » حقيقة حربية يعيها ويفهمها جيدا كل جندى ممتاز ، وقد اختير الجنرال « أندرسون » لشغل المنصب ، ومضى « مونتجومرى » الى المطار مع « ايسماى » الذى مكث معه زهاء ساعة ليحيطه علما بأسباب هذه التغيرات المفاجئة ..

وقد رويت قصة عن هذا الحديث لم تتحقق مع الأسف ، فقد قيل ان مونتجومرى قد تحدث عن المتاعب والمخاطر التى يتعرض لها الجندى فى حياته . وذكر أن الجندى يكرس حياته كلها لمهنته وعمله ، ويقضى سنوات طويلة فى الدراسة وضبط النفس ، وها هو ذا يبتسم له الحظ ، فقد اطلت عليه اشراقه من النجاح ، وحقق انتصارا وها هى ذى الفرصة تواتيه فيمنح قيادة عظمى ، وقد انتصر ، وغلت شهرته تملأ الأفاق وأصبح اسمه على كل لسان ، ثم تنكر له الحظ فانهار كل ما بناه فى حياته وربما لا يكون هذا نتيجة هفوة هفاهى ، ولكن سوء الحظ يأبى الا أن يسجل اسمه فى سجل المسكرين الفاشلين وهنا قاطعه « ايسماى » محتجا : « ينبغي ألا تحمل الأمور على هذا المحمل السيئ فهناك جيش عظيم يحتشد الآن فى الشرق الأوسط ، ومن المحتمل ألا تنتهى الى كارثة : وهنا صاح مونتجومرى - وهو يجلس فى سيارته - : ماذا تقول ؟ ماذا تعنى ؟ لقد كنت أتحدث عن رومل ..

### ★★★

وقد تحتم على حين ذلك أن ابليج الجنرال « أوكنلك » لبأ تنحيته عن القيادة ولما كنت قد تعلمت من دروس الماضى وعبره ، ان من الأفضل أن يكون مثل هذا العمل المزعج كتابة لا مشافهة فقد أرسلت اليه مع العقيد « جيكونب » الرسالة التالية :

القاهرة - ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٢

عزيزى الجنرال أوكنلك :

١ - لقد أثرت فى برقيتك الموجهة الى رئيس أركان الحرب فى الثالث من يونيو موضوع رغبتك فى ترك هذه القيادة ، ورشحت الجنرال أليكسندر لتوليبتها ولم ترغب حكومة جلالتك فى ذلك الوقت العصيب - الذى يمر به الجيش - فى الاقادة من هذا العرض الذى ينطوى على أصالة رأى وفى الوقت نفسه توليت قيادة المعركة فعلا - كما كنت أرغب منذ عهد بعيد - وكما اقترحت عليك فى برقيتى

بتواريخ ٢٠ من مايو وقد تمكنت من إيقاف التيار المضاد ، وغلقت الجبهة الآن مستقرة .

٢ - وقد قوت وزارة الحرب الآن - للأسباب التي ذكرتها أنت - أن الفرصة غلت مواتية لاجراء تغيير ، واقتراح : فصل العراق وإيران عن القيادة الحالية للشرق الأوسط ، وتقرر أن يتولى أليكسندر قيادة الشرق الأوسط على أن يتولى مونتهجومري قيادة الجيش الثامن ، وهانذا أعرض عليك قيادة العراق وإيران مع الجيش العاشر ، على أن يكون مقر قيادتك في البصرة أو في بغداد . وفي الواقع يعتبر هذا الميدان في الوقت الحاضر أصغر من ميدان الشرق الأوسط ، ولكنه قد يضمح في خلال عدة شهور ، مسرحا لعمليات حربية حاسمة ، وها هي ذي الامدادات في طريقها الآن للجيش العاشر ، وستحافظ على ارتباطك بالهند في هذا الميدان الذي خبرته من قبل ، واني لأمل - بناء على ذلك - أن توافق على توجيهاتي ورغبتى هذه ، بما نعهد فيك دائما من روح عالية ورغبة في الخدمة العامة ومن المرتقب أن يصل أليكسندر فورا ، كما أمل أن يتم في أوائل الأسبوع المقبل تحول المسئولية في جبهات القتال الغربية بيمينه اليسر والفاعلية ، مع توقف كل شيء على حركات العدو .

٣ - يسرني جدا أن أراك في أي وقت يناسبك ، متى رغبت في ذلك . .

صدقني

الذي المخلص لك

ولستون . أ . سي . تشرشل

ملاحظة :

لقد كلفت العقيد جيكونب ، حامل رسالتى هذه ، بأن يعرب لك عن تمازى الخاصة بلفدنا المفاجيء للجنرال جوت .

وفي المساء عاد « جيكونب » وكان أوكنك قد تلقى هذه الضربة بما ينبغي أن يقابلها به من كبرياء رجل عسكري ، ولم يكن راغبا في قبول القيادة الجديدة ، وقد ذكر للعقيد أنه سيحضر لمقابلتي في اليوم التالي ، وكتب العقيد في يومياته يقول :

لقد استيقظ رئيس الوزراء من نومه فى الساعة السادسة وكان على أن أنقل اليه ما أمكننى - تفصيل ما دار بينى وبين الجنرال أوكنلك ، وقد انضم إلينا رئيس الأركان العامة للامبراطورية ٠٠ ان عقل رئيس الوزراء مركز على شيء واحد هو أن نهزم رومل ، وأن يتولى الجنرال اليكسندر المسئولية الكاملة عن العمليات فى الصحراء الغربية ، وهو لا يستطيع أن يفهم ، كيف يستطيع الرجل أن يظل فى القاهرة ، على حين تقع أحداث كبرى فى الصحراء تاركا ادارة المعركة لشخص آخر سواء ، وكان الرئيس يذرع الغرفة جيئة وذهابا وهو يردد هذه النقطة - مصمما على تنفيذ ما يريد ، ثم صاح فجأة : « رومل ٠٠ رومل » « هناك أمر ما يهمنى سوى أن نهزمه » ٩ ٠٠

وبعد الظهر بقليل وصل الجنرال أوكنلك الى القاهرة وتحدثنا ما يقرب من ساعة حديثا بدا على الفور فائرا بالرغم من أنه كان بعيدا عن الأخطاء - وفى ذلك المساء أقبل الجنرال اليكسندر لمقابلتي واتخذت الترتيبات النهائية للتفكير التى حدثت فى القيادة ، ونقلت كل هذه النتائج الى لندن فى بريقة اعتقد أن الفقرة التالية منها مهمة غاية الأهمية :

وجهت الى الجنرال اليكسندر التوجيه التالى الذى جاء موافقا لرغباته وحائزا لموافقة رئيس أركان الحرب ٠٠

١ - ان واجبك الأول الأساسى هو : أن نأسر أو ندمر الجيش الألمانى الايطالى الذى يقوده الفيلد مارشال رومل ، مع كل ما لديه من تجهيزات ومؤسسات فى مصر وليبيا فى أقرب فرصة ممكنة .

٢ - ستتولى ادارة وتنفيذ كل ما يتعلق بقيادتك من واجبات على ألا يؤثر عملك هذا على الواجب المنصوص عليه فى الفقرة الأولى ، وهو ما ينبغى أن يكون فى صدر مصالح جلالته .

وقد يكون من الممكن - فى مرحلة لاحقة من الحرب - علم تأكيد هذا التوجيه ، ولكننى واثق من أن البساطة فى تحديد المهمة ووضوح الهدف هما شرطان أساسيان فى الوقت الحاضر .

وقد وافانا « اليكسندر » يردده بعد ستة أشهر .

وما دعنا نتحدث عن التغيير فاننا نود الى التركيز على واقعيتي لهما عندى أهمية بالغة ٠٠ الأولى ما جاء فى مذكرات ونستون تشرشل عن ولده :

وكنت لم أسمع عن ولدى راندولف كثيرا فى الأيام الأخيرة وقد كان واحدا من الفدائيين الذين تفرق شملهم الآن الى حد ما فى الصحراء ،

وفي ٧ يوليو وصلتني برقية منه عن طريق وزارة الخارجية أرسلها من القاهرة بعد اطلاع سفيرنا عليها السير مايلز لامبسون ، ويقول فيها :

« أدري - لنتنصر في القتال - ضرورة وجود شخصية جديدة ذات كفاءة في الميدان ، توضح المعالم السياسية والاستراتيجية يوما بعد يوم ، فلم لا تبعث بأحد أعضاء وزارة الحرب هنا يرأس كل الجهود الحربية ، وكل احتياجه لا يتعدى - فضلا عن مجموعة صغيرة من الموظفين - إلى رجلين قديرين ينسقى أحدهما شئون التموين ، ويقوم الآخر بالرقابة والدعاية . ويرى هنا كثير من المفكرين أن الحاجة ملحة لتغيير جوهرى ، وليس إلى تبديل الأفراد فحسب ، فالفرصة سانحة تماما لإجراء تعديل فى الكيان كله ، أرجو أن تفكر اقلاتي لك ، فقد اضطررت إليه ليقينى بأن الوضع هنا أصبح لا يحتمل وأن العمل العاجل ضرورى لأى نصر متوقع » .

ولا ريب فى أن هذه الرسالة ذهبت نواياى نحو العمل النهائى الحاسم ، وقد أرسلت إليه بعد أسبوعين : « لقد توافقت أراؤك القيمة والمرببة فى رسالتك الى مع ما كان يخالج نفسى من أفكار منذ مدة غير قليلة » ، وعلى هدى من ذلك اتخلفت طريقي .

ومما جاء فى حديث تشرشل عن ابنه ، أن ابنه قد اقترح عليه التغيير لى ولت كان يرغب فيه فى أحداث تغيير وأنه اقتنع بما جاء فى رسالة الابن وبأدراكه فى تغيير الواقعة الثانية التى اهتمت بها اهتماما بالغا فى مذكرات ونستون تشرشل تلك التى جاءت متعلقة بالتغيير وبتغيير الجنرال ويفل بالذات واستقبال الجنرال ويفل لهذا التغيير .. يقول تشرشل :

كنت أعتقد أن أوكنك دم جديد سيثير الحيوية ويتحمل التبعات بشجاعة إذا تولى قيادة الشرق الأوسط كما أن ويفل سيصادف فى توليه قيادة الهند العظيمة فرصة لاستعادة أنفاسه ، قبل أن تهجم الأخطار المتوقعة على كل حين ، ووجدت موافقة تامة لأرائى هذه فى الوزارة ، وبين رؤساء الأركان فى لندن ولعل القارىء لا ينسى أننى لا أحرص قط على أن أتولى أى سلطات استبدادية وأن أرائى كانت تتمشى دائما مع وجهات نظر الخبراء والسياسيين ، وأصدرت أوامرى الجديدة فى ٢١ يونيو ، فتلقاها ويفل فى هدوء ، وكان يهم برحلة إلى الحبشة سرعان ما وضحت أمامه مخاطرها ، وقد كتب من أرغ حاته قائلا أن الجنرال عندما وصلته برقبته ، قال : « أن رئيس الوزراء على حق فالوقف هنا يحتاج إلى يد جديدة وعين أخرى » .

وإذا كان تشرشل فى مذكراته يتسم بالحكمة المزوجة بالقوة والواقعية فإن مونتجمرى فى مذكراته يتسم بالجرأة والاعتداد بالنفس

وعدم ترك أى تفصيلات يمكن أن ينفذ منها الروتين أو الاتجاه الشخصى  
للآخرين ثم هو - مونتجمرى - حريص فى كل ما يكتبه على التركيز على  
الروحانيات الى جانب الماديات عكس تشرشل تماما : اذا لم تكن الروح  
عالية فالجيش لا يكون له ثقة بالقيادة العليا .

يروى مونتجمرى قصة وصوله الى مصر قائدا للجيش الثامن البريطانى  
المربط فى الصحراء :

فى ٥ أغسطس ١٩٤٢ قام تشرشل بزيارة الى الجنرال أوكنلك فى  
مركز قيادة الجيش الثامن فى الصحراء . وكان تشرشل حينذاك مسافرا  
الى موسكو ، وأوكنلك القائد المباشر للجيش الثامن بعد أن عزل ريتشى  
والقائد الأعلى للقوى البريطانية فى الشرق الأوسط فى الآن نفسه . وكن  
يصاحب رئيس الوزراء بروك رئيس الأركان الحربية الامبراطورية . فالتقا  
نظرة على الحالة العامة ولاحظوا على أوكنلك أنه لا يمكنه أن يقوم بالمهمتين  
معا ، أى أن يكون القائد الأعلى للقوى البريطانية فى الشرق الأوسط  
والقائد المباشر للجيش الثامن فى الآن نفسه . وعليه فرجوعه الى القاهرة  
امر لا بد منه ، ويعين بعد ذلك من يحل محله على رأس الجيش الثامن .  
فوافق أوكنلك مع بروك على أن أجيء الى مصر لتسلم قيادة الجيش  
الثامن . ألا أن الفيلد مارشال سيمطس كان يجب تعيين جوت الذى اشتهر  
فى الصحراء ويسنده الرأى العام فى الشرق الأوسط . فى ٦ أغسطس  
أبرق رئيس الوزراء الى المكتب الحربى يطلبه على التغييرات التى كان من  
رأيه أن يحدثها وهى فصل بلاد فارس والعراق عن قيادة الشرق الأوسط  
وتبديل أوكنلك بالكسندر وتعيين جوت على رأس الجيش الثامن . غير  
أن جوت سقط بطائرته وقتل فى ٧ أغسطس ، وفى نهار الفد عيبت  
لأحل محله . وفى النهار نفسه جاء قائد اللواء جاكوب حاملا الى الجنرال  
أوكنلك فى مركز قيادة الجيش الثامن فى الصحراء تعليمات رئيس  
الوزارة على أنه قد عزل عن منصبه . فى ٩ أغسطس وصل الكسندر الى  
القاهرة واجتمع بأوكنلك الذى كان قد غادر الصحراء بعد تسليمه الجيش  
الثامن للجنرال لومسلى قائدا للفرع الثلاثين ، أما أنا فانتى اليوم على  
يقين من أن تعيين جوت على رأس الجيش الثامن كان خطأ . لم أجمع  
به قط ، وكان جنديا ممتازا أبلى البلاء الحسن فى الصحراء ، الا أنه كان  
قد أعياء التعب وأصبح فى حاجة الى الاستراحة . وأقول ذلك استنادا  
الى البيانات التى اطلمت عليها .

وصلت الى مطار القاهرة فى ١٢ ( أغسطس ) باكرا ، واتجهت  
فورا الى المينا هاوس أوتيل فاستحممت وتروقت ثم مضيت بعدئذ الى مركز  
القيادة للشرق الأوسط فى القاهرة . كنت هناك فى نحو الساعة العاشرة  
وإدخلت فورا عند أوكنلك . وكان الطقس حارا ولا تزال على ملابسى

الرسمية التي أرتديها في إنجلترا فأرسلت الضابط الملحق بي لبيتاح لي  
ثيابا تصلح للصحراء .

وأخذني أوكنك الى حجرة الخراف ثم سألني : هل كنت عالما بأنه  
سيغادر مصر . فأجبتة نعم . فعرض لي حينئذ خطته الحربية ، وأساسها  
أن الجيش الثامن يجب أن يحافظ عليه مهما كلف الأمر فلا يمرض الى  
أن يتلف في القتال . فإذا هجم رومل - وكان ذلك منتظرا - يجب أن  
ينسحب الجيش الثامن الى الدلتا وإن لم يتيسر الاستقرار في الدلتا  
والقاهرة ، فيواصل الانسحاب نحو الجنوب على نهر النيل أو نحو  
فلسطين . وكانت الخطط قد أعدت لنقل مركز قيادة الجيش الثامن  
نحو النيل .

كنت أصفي مندهشا وحاولت مرتين أن ألقى سؤالا فاستشعرت  
انزعاجا من أوكنك فلزمت الصمت . ثم قال لي انه من الواجب على  
أن أمضي نهار الغد الى الصحراء وأقضي يومين في مركز قيادة الجيش  
الثامن لأطلع على الحالة الراهنة . وانضاف أنه لا يزال قائد الجيش  
الثامن وأنه كلف لومسدن أن يقوم مقامه ، ولن أستلم قيادة ذلك الجيش  
الا في ١٥ ( أغسطس ) وهو اليوم الذي فيه يسلم قيادته في الشرق  
الأوسط الى الكسندر . وكانت رغبته في أن يتم التسليم في يوم  
واحد . فإذا ما حدث هجوم من العدو ، فسيذهب هو بنفسه الى مركز  
قيادة الجيش الثامن ويسترجع سلطته من لومسدن . كنت مستغربا كل  
ذلك وانسحبت حالما تمكنت من الانسحاب بأدب .

ويضي مونتهجري قائلا انه في ١٣ أغسطس الساعة ٥ صباحا أقلته  
السيارة من السفارة البريطانية متجهة به الى الصحراء . ويروي مونتهجري  
كيف اختار معاونيه وعملية اختيار معاوني ساقه وعسرة : قررت أن  
أعين ده جنغان رئيسا لأركانى وأطلق له السلطة التامة فتنازروا ونحرز  
النجاح معا .

وما قط نعمت على ما عزمتم وقررت . أن جنغان صبحني مدة الحرب  
كلها وقطعنا جنبا الى جنب الطريق فيما بين العلمين وبرلين ، وكنت  
أزداد له تقديرا وبه اعجابا على مر الزمن . فاقد كان رئيس أركان مهتازا  
وأنى لأشك في أن يكون قد وجد قبله أو أن يوجد بعده رئيس أركان  
من طرازه في الجيش البريطاني .

ويقول انه لم يعجبه الجو الذي وجدته في مركز قيادة الجيش الثامن  
فالروح لا تكون نشطة في مكان حزين كهذا وفي ما نحن عليه من الضيق

والانزعاج في العيش • فلابد من أن يكون مركز قيادتنا قرب البحر ،  
فنشتغل بقوة وعنف ثم نستحم ونجدد بذلك قوانا •

ولا شك في أنه ، حتى تلك الساعة ، لابد لنا من عمل مرهق فان  
مركز القيادة يجب أن ينقل بأسرع وقت ممكن إلى شواطئ البحر  
المتوسط ، قرب مركز القيادة العامة للقوى الجوية فنصمم هناك خططنا  
مع تلك القوى • أما الأمر بعدم استخدام الخيم فهو ملفى : فلنسنود  
خيما وفرشا وأواني للأندية ولنؤمن لأنفسنا الرفاهية ليكون عملنا منتجا •

وفي الختام صارت أركان جيشي بأساليبي في الشغل وبكرهي  
للأوراق الادارية والتفاصيل ثم أخبرتهم بتعيين ده جنغان كرئيس أركان  
الجيش الثامن فكل أمر يصدر منه كأنه صادر عني ويحب تنفيذه فوراً •  
هو محطة تقتي بوجه مطلق وأقلده السلطة على مركز القيادة كله •

وأخيرا استسلمت إلى النوم ، كنت قد أعيايت التعب ولكني على  
يقين من أننا أصبحنا الآن على طريق النجاح وبعد ان يذكر مونجمرى في  
مذكراته - وبالتفصيل - كل ما قام به وجيشه من استعداد للالقاء روميل  
وقواته ومن إعادة روح النشاط والحماس لجنوده وضباطه ، وهذا كان  
مهما جدا • وعن زيارة تشرشل رئيس الوزراء للجيش الثامن في أماكن  
تواجهه بالصحراء الغربية في ١٩ أغسطس ١٩٤٢ • وكان في طريق  
عودته من موسكو • وقد شرح له خطته لصعد هجوم ، وما يعلم هو  
- مونجمرى - من خطط - في المستقبل للهجوم على جيش رومل •  
قال مونجمرى :

قضى الليل ممي في مركز قيادتنا على الشاطئ قرب برج العرب  
وكانت سهرتنا سهرة السرور وفرح في نادينا وكان ده جنغان قد اتخذ  
التدابير اللازمة بحيث يوفر لرئيس الوزراء خمرًا لا بأس به ووجاجة  
كونياك معتقة •

وعند ذهابه في الغد ، طلبت إليه أن يوقع باسمه على دفترى المخصص  
للتوقيعات •

كنت اتخذت قيادة الجيش الثامن في ١٣ أغسطس وهو يوم نذكرك  
معركة بلانهم •

فكتب هذه الأسطر : « وددت لو أن يوم تذكرك بلانهم الموافق اليوم  
ابتداء القيادة ، يؤمن لقائد الجيش الثامن ولجنوده المجد والسعد اللذين  
هما جديرين بهما » • ونستون تشرشل •

ويتحدث مونتجرى عن طريقته فى العمل كقائه فيقول :

كان من العادة فى الجيش الثامن ، قبل وصولي ، أن ينقل المأمورون أوامر القائد الأعلى مدعّين بأنهم أوفر اطلاعا منه على تسيير القتال فى الصحراء ولذلك يسمحون لأنفسهم بتبديل نقاط من تلك الأوامر لأدنى سبب ، وذلك حتى فى أثناء المعركة ، فأفهمت الجميع أن أوامري يجب أن تنفذ بحذافيرها حسب الخطة العامة التى كنت قد صممتها . وأن تلك الأوامر لم ألقها كأسس للمناقشة بل كقوانين بها يتقيد عمل الجميع فالذى كنت أريده الآن هى معركة تبتدىء وتتطور كما كنت أتصور . وأريدها معركة تنتهى بالنصر حتى ترجع الثقة بالقيادة العليا الى قلوب الجنود ، فالحالة النفسية هذه ما كان يمكن نزاعها الا بانحصار على رومل وباتحصار سهل لا يكلف الجيش الثامن خسارات جسيمة .

ما كنت أستطيع أن أهاجم أنا ، ولذا فكان من اللازم أن يباشر رومل نفسه بالمعركة فيمكننى من أن أنصر عليه وهذا ما تم فى علم حلقة . كانت منظمة الاستعلامات فى جيشى على يقين من أن رومل سيحاول خرق جبهتنا على الجانب الجنوبي ، قبل ذلك عدول فى الهجوم نحو الشمال اذ تحاول مصفحات رومل أن تتجه نحو مرتفعات علم حلقة والرويسات . وكان هذا اعتقادي وعليه صممت خطتي .

ويقول روميل انه كان مطلما على تاريخ الهجوم وعلى اتجاهه وقوته وأنه نظم قواه على ضوء تلك الاستعلامات وأن المعركة معركة علم حلقة ٣١ أغسطس / ٦ سبتمبر ١٩٤٢ وقعت وتطورت حسب الخطة التى كان قد صممها هو .

وقد وصف فون مبلش فى كتابه معارك البانزر ان معركة حلقة هى محور الحرب فى الصحراء والحلقة الأولى فى سلسلة الهزائم على كل الجبهات وهى الحلقة التى أنزلت بسقوط ألمانيا .

وعن بعض العبر فى معركة حلقة قال مونتجرى :

ويمكننى الآن استنتاج بعض العبر من معركة علم حلقة . وأول أمر يبدو هو أن تلك المعركة كانت معركة « جيش » فان قوى الجيش الثامن أخذت آنذاك تبتسط وتتطور بمقتضى خطة دقيقة وكان مركز القيادة محتفظا بالسيطرة التامة على كل أطوار المعركة . مما جعل الضباط والجنود يشعرون بضرورة التوجيه الواحد يسير عملهم ويراقب مصيرهم وبعد معركة علم حلقة رضوا جميعهم أن تكون ذلك الرأس المفكر الموجه .



ثم أن أفراد الجيش الثامن كانوا مدنيين في الأصل ولم يكونوا رجالا وقفوا حياتهم للجندية ، فهم أناس يطالمون الجرائد من عاداتهم أن يتقدوا كل شيء حتى شخصية قائدهم ، فلا بد إذن من أن يكون ذلك القائد ليس رأيا موجها بل أيضا مركز انتباه وجاذبية فلا يقدره رجاله فقط بل يحبونه ويتعلقون به . فأخلفت أتجول فيما بين صفوفهم وأسمي إلى أن ألقت انتباههم إلى . ففي معركة علم حلفا ابتدت البس القبيحة الاسترالية ، وهي ، علاوة عما كنت أسمى إليه ، كانت فعلا تقينى ضرر حرارة الشمس . ثم عدلت إلى لبس « البيريه » التي اشتهرت به .

وعندما انتهت معركة علم حلفا كتب مونجومي إلى صديق له في انجلترا :

« ان اجتماعي الأول برومل أفادني جدا . لحسن حظي ، استطعت أن أعيد النظام المفقود وأصمم خطتي في الوقت اللازم ، فما صعب على أن أهزمه ، وشعوري هو أنني ربيحت الجولة الأولى في حين أنه هو الذي كان قد باشر بالعمل . أما الجولة الثانية فسيكون دوري أنا أن أباهر العمل .

عدنا إلى الاستعداد لمعركة العلمين وكان هناك مسائل لابد من الاسراع بمعالجتها قبل الانتقال إلى تنفيذ خطط تلك المعركة .

ولن أغرق نفسي ، والقراء في تفاصيل خطة الهجوم على روميل التي وضعها مونجومي نفسه ، فقد كان حريصا على أنه هو الذي يصح بنفسه الخطط ثم يعرضها على رؤسائه . فقط أذكر أنه اهتم جيدا بمعنويات الجيش اذ أصدر في ١٤ سبتمبر تعليمات بأن المعركة ستكون شديدة ولربما استغرقت مدة طويلة فإذا ربحناها ربحنا الحرب ولن يبقى علينا سوى تنظيم إفريقيا الشمالية من العدو ، وأصدر في ٦ أكتوبر توجيهات مذكرا وذكرا بأن يجب ألا نظن أن تفوقنا بالمصفحات سيؤمن لنا انتصارا سريعا فإن العدو لن يستسلم بالسهولة ولذا فعل المشاة أن يقاتلوا ويقتلوا وأن يواصلوا عملهم ذلك ما دام فيهم رفق حياة فلا يستسلم أحد منهم كاسير حرب ، كما كان يجري في الماضي مما جعل عدد الأسراء وافرأ ضخمًا . فلا نياسن من العاقبة ما دامت معنويات الجنود حسنة وما داموا مزودين بالعتاد والأسلحة .

وواضح أن لزوم الصمت والتثنية بالسر كانا من العوامل الأولى في تأمين النجاح . ولحفظ السر كان لابد من النساء الإجازات إلى القاهرة والاسكندرية . إلا أن ذلك ما كان ليتم الا تدريجيا فأخذت أطلع القوات أولا على تاريخ المعركة ثم الضباط المسئولين وأخيرا في ٢١ أكتوبر أقيمت كل الإجازات وطلبت أن يطلع الجميع على تاريخ المعركة ذلك النهار

نفسه ، الا المتقدمين في الجبهة المتصلين بالعدو اتصالا مباشرا فهم على خطر مستمر في أن يؤسروا ، فهؤلاء يطمعون على الخبر قبل الصباح بقليل في ٢٣ أكتوبر وهو اليوم المعلن لانتهاء الهجوم ، ثم ان الاطلاع على الخبر ما كان يتم عن سبيل وثائق كتابية ، بل شفويا .

ثم اطلمت كل وحدة على الوظيفة المطلوبة منها وجمعت قواد تلك الوحدات جميعهم من قائد الفرع الى العقيد حتى أحيطهم علما بتفاصيل خطة المعركة كلها . فان تلك المعركة كانت أويضا معركة جيش تسير وتطور تحت مراقبة مركز قيادتي المباشرة ، فمن اللازم أن يطلع كل قائد فرقه على ما كان ذلك المركز قد عينه له من عمل . وقلت للقواد حينذاك ان المعركة ستدوم ، في نظري ، ١٢ يوما وكان اسم مجموعة تفاصيل الخطة « ليتفوت » .

وأخيرا أذعت على أفراد الجيش الثامن جميعهم ضباطا وجنودا بياناً أحثهم فيه على الاستيسال وأطلب منهم ألا يستسلم أحد منهم ما دام غير مصاب بجراح وقادرا على القتال . ووعدهم بالنصر اذا ما قام كل يواجيبه ، وكنت على يقين من النصر لأننا كنا الآن على استعداد تام للمهمة المطلوبة منا وهي طرد رومل من أفريقيا الشمالية .

في صباح ٢٣ أكتوبر أدليت ببيان للصحافة ، ثم قصصت مركز قيادتي الاستراتيجية المنسوب قرب مركز قيادة الفرع الثلاثين . وفي المساء قرأت كتابا ولست باكرا . وحسنا فعلت لأنني كنت على يقين من أنهم سيحتاجون الى فيجب أن أكون في تمام الراحة لألبى الطلبات ، وفعلنا أصبت وطلبت قبل ما كنت أظن .

في الساعة ٩:٤٠ مساء ابتدأت القنابل تقلف من نحو ١٠٠٠ مدفع، وبادر الجيش الثامن بالهجوم ، وهو يملك نحو ١٢٠٠ مصفحة . وعن يوميات معركة العلمين يقول مونتجومري :

**السبت ٢٤ أكتوبر :**

ابتدأ القتال في ٢٣ أكتوبر وفقا للخطة التي عرضت لها الا ان الطريقين المفروض شقهما في الشمال لأفواج الفرع العاشر المصفحة ما كان قد تم شقهما عند الساعة ٨ من صباح ٢٤ أكتوبر . وذكرت ان الأمر ذلك ان حدث ، سيتحتم على الأفواج أن تشق الطريقين بنفسها وهي تقاثل . الا أن قوادها ما كانوا ليظهروا الاقدام اللازم وبدا لي بعض الفتور في وحداتهم وجميعهم خائفون من خسارة المصفحات . فدعوت لومسدين قائد الفرع العاشر وصارحته بأنني على استعداد لتبديله وتبديل قواد أفواجه المصفحة بغيرهم اذا بقوا هكذا لا حماسة فيهم على العمل . فكان لكلامي.

هذا الموقع الحسن ، ان اللواء المصفح في الفوج الاول استطاع أن يشق طريقا ونفذ منها نحو الساعة ٦ مساء إلى مراكز العدو حيث أصبح مكشوفاً عن جانبيه . فانقلب عليه فوج البانزر الخامس عشر ، وهذا ما كنت أريده بالضبط . وفي الجنوب أخذ الفوج النيوزيلندي بالاتجاه نحو المنطقة الجنوبية الغربية وبأشر بعملية التحطيم والاتلاف في مشاة العدو . في الجنوب أيضا شرع الفوج الثالث عشر يلعب الدور المطلوب منه .

الاحد ٢٥ أكتوبر :

في الساعة ٢٠:٣٠ ورد الخبر من الفرع العاشر أن الفوج العاشر المصفح ما كان يتقدم بسهولة في الطريق التي ابتدأ يسبقها في جنوبي منطقة الفرع الثلاثين . وقال قائد الفوج انه ليس مطمئنا إلى عميقته وأنه لو خرج من الطريق التي يسبقها فإنه سيصبح في موقف حرج إذا ان فوجه لم يكن متربطاً على هبليات كهذه . وكان لومسدن يميل إلى الموافقة على ذلك . أما الفوج الأول المصفح ، في الطريق المشقوق في التماس ، فكان قد نفذ إلى مراكز العدو فانقلبت عليه مصفحات الألمان بهجمات عنيفة كما كنت أتوقع ، فقرر ده جنجان أن يدعو قائد الفرع العاشر والثلاثين إلى مكتبي ، وهنا علمت أن قائد الفوج العاشر كان عازماً على إرجاع وحداته المصفحة من حيث كانت قد وصلت إلى ما وراء حقول الألغام فيذهب سدى كل ما كان قد أصابه من إفادة ، وهو يحاول تعليل ذلك بأن فوجه منسلق به خسارات فادحة إذا بقي هكذا معرضاً مكشوفاً للجانبين . وكان لومسدن من رأيه فطلب مني أن اتصل أنا ذاتي بقائد الفوج العاشر ، ففعلت وملكنتي الدهشة عندما علمت أنه يوجه سير قواته وهو بعيد عنها بنحو ١٦ كيلومتراً فأمرته للحال أن يتقدم إلى الأمام ويقود قواته في الجبهة لا من الوراء .

ثم صرحت علناً للقائد الفرع ، لين ولومسدن أن خطتي لن تبذل وصرفت لين واحتفظت بلومسدن ، فصارحته بأنني أريد أن تخرج المصفحات من منطقة حقول الألغام إلى مراكز العدو حيث تعمل حرة منطقة ، وإذا لم يكن مستعداً هو وقائد الفوج العاشر أن ينفذ أوامري تلك ، فأنني سأبدلها بغيرهما ، وكان ما أردت . ففي الساعة ٨ صباحاً نقلت مصفحاتنا إلى مراكز العدو ، وأصبحنا في الحالة التي كنت أطمئناها في نهار الأمس في الساعة نفسها .

وعند الظهر جمعت قواد الفروع في مركز قيادة الفوج الثاني النيوزيلندي وهناك اتضح لنا أن عملية الفوج النيوزيلندي في الجنوب الغربي ستكلفنا خسارات فادحة فعدلت عنها وبدلتها بعمليات من شأنها تحطيم مشاة العدو ، يقوم بها الفوج التاسع الاسترالي في الشمال . والعملية تلك كانت تقتضي تغيير اتجاه قفزه ١٨٠ درجة وهو تغيير لابد من أن يكون له وقع المفاجأة على العدو ، فيما كنت آمل .

## الأربعاء ٢٨ أكتوبر :

كنت عالما أن الصلصة الأخيرة كان لابد من أن تقع في جبهة الفرع الثلاثين ولكن في هذه الساعة كنت جاهلا بالموقع بالضبط : إلا أنه من الواجب على أن أستعد لها . فقررت أن أمر الفرع الثالث عشر في الجنوب بأن يتخذ موقفا دفاعيا وأن احتفظ بالفوج النيوزيلندي كقوة احتياطية . ثم ان كل قوى البانزر الألمانية أصبحت الآن في منطقة الطريق التي كنا قد شققناها في الشمال ، فلا سبيل إلى الهجوم هناك إذن ، فحولت تلك المنطقة من الجبهة إلى جبهة دفاعية واحتفظت بالفوج الأول المصنح كقوة احتياطية . وقررت أيضا أن أستخدم للوقت الحالي الفرع الثلاثين للقتال في الشمال واحتفظت بالفرع العاشر كقوة احتياطية للهجوم . وأخيرا أمرت بتشديد عمليات التحطيم المكلف بها الفوج التاسع الأسترالي ، طالبا الاتجاه نحو الشاطئ إذ أصبحت ونيتي تنظيم شق جبهة العدو ومطاردته في محور طريق الساحل .

## الخميس ٢٩ أكتوبر :

كان العدو قد جمع معظم قواه في الشمال طائفا أن نيتنا أن نهاجم في تلك المنطقة ، على الساحل . وهذا كان صحيحا في الأول ، إلا أننا كنا انتهينا الآن من فصل الألمان عن الإيطاليين . فأصبح الألمان في الشمال والإيطاليون في الجنوب ، والخط الفاصل بين الفريقين يقع بالضبط شمال الطريق التي كنا قد شققناها في الشمال .

فغيرت خطتي فورا وقررت أن أحدث صدمتي على نقطة الاتصال تلك ولكن مع جانب أقوى من العنف على الجبهة الإيطالية . وقررت ذلك في ٢٩ أكتوبر ، الساعة ١١ .

ولكن متى يكون تنفيذ قراري الأخير ذلك ؟ كنت عارفا أن العملية الحربية تورش المصممة في إنجلترا ، تطبيقها هو انزال الجيوش في ٨ نوفمبر في منطقة كازابلانكا - أوران . فمن الواجب علينا إذن أن نهزم عدونا ونغلب جيشه في الوقت المناسب للمساعدة على تحقيق العملية الحربية « تورش » هذا علاوة على رغبتنا الشديدة في أن نصل إلى طرابلس الغرب ، وفي استيلائنا على مطار مرطوبا لحماية السفن الحاملة النفط والأجهزة إلى مالطة .

فقررت بأن الفوج التاسع الأسترالي سيهاجم بشدة نحو الشمال

يلصل الى البحر وذلك في ليلة ما بين ٣٠ و ٣١ ( أكتوبر ) مما يحمل العدو على تركيز انتباهه في الشمال ثم في الليلة التالية ، من ٣١ أكتوبر الى أول نوفمبر أشق فرجة عميقة في جبهة العدو ، شمال الطريق التي شققناها أولا بالضبط والفرجة هذه سيشقها الفوج الثاني النيوزيلندي يساعده اللواء التاسع المصفح ولواء مشاة ، والعمليّة كلها ستكون تحت اشراف الفرع الثلاثين ، ثم « في الفرجة المفتوحة يمر الفرع العاشر مع أفواجه المصفحة ، وقوام خطتي تلك هو أن أحمل بضربة قوية على اليمين ، أردفها في الليلة التابعة بضربة قاضية على الشمال » وكان اسم العمليّة بكاملها : سوپر شارج .

في الصباح وصل الى مركز قيادتي الاستراتيجي اليكسندر ، وده كازي وهو وزير دولة في الشرق الأوسط ، وهما موفودان من قبل هوايتال للاطلاع على الأسباب التي دفعتني الى الاحتفاظ ببعض القوى الاحتياطية في حين أنه كان يبدو من اللازم وهي القوى كلها في المعركة .

مما حمل بعضهم على الظن أن نيتي الانسحاب في حين كنت على وشك الانتصار .

فأوضحت خطتي كلها ووافق ألكسندر ، وما علمت قط ، فيما بعد ، ماذا أبرقوا الى هوايتال الا أنني كنت على يقين من رأي بروك في .

### الجمعة ٣٠ أكتوبر :

قضيت الصباح أدون توجيهاتي فيما يختص بعملية « سوپر شارج » كنت أكتب أنا بنفسى ولا أدع شيئا للأركان ، تاركاً لهم هم تنظيم التفاصيل للخطوط العامة التي أسلمهم إياها .

فدونت ارشاداتي من حيث التعليمات العامة التي كنت أريد الجيش الثامن كله أن يتقيد بها :

ثم من حيث عمل الفرع الثلاثين والفرع العاشر .

ثم حددت العمل المتوافق فيما بين الفرع العاشر والثلاثين .

ثم عينت العمل للفرع الثالث عشر وللقوى الاحتياطية وللطيران الحربي الملكي .

## السبت ٣١ أكتوبر :

رايت أن العمليات اللاحقة « بالسوبر شارج » قد تكون نتيجتها الفشل اذا ما هاجمت في تلك الليلة . فوفقا لذلك قررت أن أرجىء الهجوم الى الليلة فيما بين أول وثاني ( نوفمبر ) .

وكان من شأن الإرجاء ذلك أن يطيد العدو ، فقررت مد الشقة التي كنت قد أحدثتها في جبهته الى بعد ٢٠٠٠ متر ، حتى لا أترك له مجالا للراحة .

ولا بد لي من أن أضيف أن السلطات العليا أخذت تشك في حسن عاقبة خطة « السوبر شارج » ، وتتوقع فشلا من ورائها .

## الاثنين ٢ نوفمبر :

ابتدأ هجوم خطة « سوبر شارج » في الساعة ١ بعد نصف الليل ، على جبهة وسعها ٤٠٠٠ متر . أحرزنا نجاحا باهرا ، عند الليل كان بين أيدينا ١٥٠٠ أسير .

## الثلاثاء ٣ نوفمبر :

كل شيء يدل على أن العدو على وشك الانسحاب والهزيمة .

## الأربعاء ٤ نوفمبر :

في الساعة ٢ بعد منتصف الليل حملت ضربتين قاضيتين في منطقة الشقة التي كنا أحدثناها وحيث كان العدو يحاول أن يمنعنا من توسيعها . وكان ذلك خاتمة المعركة .

فانطلقت المصفحات في مناطق لا الغام فيها وأخذت تنصب صبا على وراء العدو وعلى قواه المتقهقرة ، تتقدمها المصفحات الفرنسية .

أما في الجنوب فإن القوى الإيطالية ما كان يسمحوا إلا أن تستسلم لأن الألمان كانوا قد انتزعوا كل ما كانت تملك من أدوات ثقيل ومواصلات . فكلفت هروكس بأن يجمعها ، وصرفت أنا اهتمامي الى مطاردة قوى رومل المهرولة نحو الغرب .

. ويقول مونتجمري ان من أسباب الانتصار في معركة الكبرى أنه ثبت على خطته ولم يغيرها وأنه ما ضعف وما تزعزع أبدا مما ضاعف في حماس جيشه واندفاعه الى القتال وان رومل لو كان قد أنفد زاده ما هزم قط . . الى أن يقول :

وأيت أن الجيش الثامن كان في حاجة الى الراحة حتى يستعيد قواه للوثبة النهائية على طرابلس ، فأمرت الجنود أن يتوقفوا عن القتال حيثما كانوا وأخبرت الجميع أنهم لن يرجعوا الى القتال الا بعد عيد الميلاد ، واننا سنقضى ذلك اليوم المجيد بالهناء والسرور على قدر ما تتيح لنا الصحراء ذلك . واستودت من القاهرة الأطلمة المألوف اعدادها لذلك العيد ، وأخذت الأركان التدابير اللازمة حتى يصل كل شيء في الأوان اللازم .

ثم أذعت على الجيش الثامن بيانا أثنى فيه على أفراده للعمل الجبار الذي قاموا به منذ ٢٣ ( أكتوبر ) وأمنتهم جميعا بعيد الميلاد ، وأذكر لهم كتابا قد بلغني من فتاة في اليوركشير كان حبيبها بينهم وهي تمنى لنا جميعا الفوز النهائي قبل عيد الميلاد ١٩٤٣ .

وسررت جدا بقضاء ذلك العيد في الصحراء وهكذا كان الجميع فيما أظن . نسينا المشاق والمتاعب بعد انتصارنا ، ومعنوياتنا على خير ما يرام .

ومن بين ما سبق يتبين لنا أننا والمدو يحتل أرضنا ويقترب من عاصمتنا النانية كنا نلهو ونلعب ونتخاقل على لحاف الحكم ونتسابق في أن يغفى كل منا المعلومات عن الآخر : لقد كان زعمائنا في ذلك الوقت العصب صرعى خلافاتهم الحزبية والشخصية ولم تكن للمصالح الوطنية العليا أية أهمية لدى الكثيرين منهم .

### ★★★

هذا يعكس ما كانت تسير عليه الحياة في بريطانيا العظمى . في كل سطر تقلناه عن تشرشل ، ومونتجمري تأكيد جديد على أن الشعب البريطاني شعب عظيم حقاً : عظيم في انتصاراته وعظيم في هزائمه . الوطني أحب الي كل مواطن بريطاني من نفسه وولده : كل شيء يتم

( سنوات ما قبل الثورة ج ٤ ) - ٦٥٧

بالتخطيط الدقيق ، لا شيء يمكن أن يترك أبدا للصدفة ولذلك ولأسباب  
أخرى لا مجال للأفاضة فيها انتصروا وكان انتصارهم رائعا للغاية •

وأصارحك عزيزي القارئ أنني فكرت في شطب هذا الفصل حتى  
لا أزعج بعضهم ولكنني في النهاية فضلت الإبقاء عليه ، حتى ولو تصاعدت  
بعض لعناتهم إلى السماء ، فمثل هذه الدروس من بريطانيا جاءت في  
حينها وينبغي أن تحلل وتمصر ، وتقدم في جرعات دوائية •



## الباب التاسع



## الفصل الأول

### فصل اجتماعي وسياسي وأدبي أردت اثباته هنا تعميقا للفائدة

في رأيي أن أعوام الحرب العالمية الثانية [ ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ] جديرة بالمزيد من الدراسة لعدة اعتبارات في مقدمتها أن الأحكام العرفية كانت قائمة ويجرى تنفيذها بكل قسوة كما أن الرقابة على الصحف كانت تمارس بكل فظاظة ، كما لم تمارس أثناء الحرب العالمية الأولى حيث كانت بريطانيا تحتل مصر ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الأعوام الستة - أعوام الحرب العالمية الثانية - كانت مليئة بالأحداث وعندما اعتمد غالبية المؤرخين على الصحف لتأريخ تلك الأحداث كانت الصحف صماء لا تحمل إلا ما أجازته الرقابة وهو لا يصلح أبدا للاعتماد عليه في عملية التأريخ ، وقد أفرج عن بعض الوثائق الأجنبية وأصبح في امكانية الدارس المصري الاطلاع عليها كما تم الافراج عن بعض الوثائق المصرية ، وقد حاولت من جانبي نشر العديد من الوثائق التي لم تر النور والتي آلت إلى لظروف خاصة مثل وثائق عبد اللطيف طلعت باشا رئيس الديوان الملكي يرحمه الله ، في الجزءين الثاني والثالث من سنوات ما قبل الثورة واعتقادي المخلص أنه لا بد من إعادة النظر في كل ما كتب عن تلك السنوات ، وما كتب شحيح للغاية وقد حاولت - في هذا الفصل - بأسلوبى الخاص وطريقتى الخاصة ، بل ورؤيتى الخاصة أيضا أن ألقى بعض الضوء على الحياة في مصر في الفترة من ٤ فبراير ٤٢ إلى الفترة ٨ أكتوبر ١٩٤٤ محاولا التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحياتية العامة أكثر من التركيز على الجوانب السياسية فقد أوليت الجوانب السياسية عن تلك الفترة أهمية بالغة في كثير من نصوص هذا الكتاب :

● قبل أزمة فبراير ١٩٤٢ كان النحاس باشا وأسرفته في رحلة إلى أسوان وكان مع الأسيرة في تلك الرحلة الشباب فؤاد سراج الدين ،

وكانت البواخر النيلية التي يركبها رفعة الرئيس الجليل تفرش خصيصا بأفخر الرياش عندما كان النحاس باشا ينتقل من الأقصر الى أسوان وقيل ان النحاس باشا في تلك الرحلة كان علي يمين من ان وزارة حسين سرى باشا ستستقيل وأنه سيكلف بتشكيل وزارة وفدية لحما ودعا !

وظهرت الصحف - كل الصحف - صبيحة يوم ٥ فبراير ١٩٤٢ وكلها حاملة نيا تشكيل النحاس باشا للوزارة وأسرفت الصحف الوفدية في الحديث عن رضا الملك وسعاده بتشكيل الوزارة الجديدة ، واهتمت الصحف بصورة لمجلس الوزراء يتوسط بعض الوزراء وصورة الملك فاروق تبدو واضحة في مكتب رئيس الوزراء ، حيث أخذت الصور : لم ينجح أحد من الصحفيين المصريين في التغلب على الرقابة بزج خبر ، يفهم منه ان ولادة الوزارة الجديدة كانت ولادة عسيرة ، ربما كان فكري أباطة وحده الذي نجح في أن يكتب عن ٤ فبراير : الاربعة الماضي ، كان يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ حديث النوادي والصالونات والأجران والمصاطب وأن الرأي العام قد انقسم في هذا اليوم بين نايد النحاس باشا في قبوله الوزارة وبين معارضته - ولكن كل ما نشر بعد ذلك عن تشكيل الوزارة كان بعيدا كل البعد عن الحقيقة ا حتى ليحيى في احدى صفحات المصور ان بعض الدوائر والصالونات قد نساءبت : كيف قيل ان الانجليز قابلوا اسناد الوزارة للنحاس باشا بالارتياح وكان الغزل بينهم مقطوعا ؟ والجواب الوفدي ان النحاس باشا زعيم شعبى بلا شك وورامه ملايين فهو وحده الذى يستطيع ان يجمع باجماع الثغرات الناشئة ، ومعنى هذا الكلام ان كاتبيه - وهم موضع احترامنا - اما انهم كتبوا ما كتبوا دون ان يكونوا قد عرفوا حقيقة ما حدث واما أنهم كتبوا ما كتبوا وهم يستطفون القراء في محاولة ساذجة للاجاطة من بعيد ببعض جوانب الأزمة - ولعلم أن كل اندية القاهرة كانت تعرف بالتفضيل الكثير مما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ وأن كل الزعماء - وخاصة أحمد ماهر - الذين حضروا اجتماعات عابدين - اجتماعات المساسة - تحدثوا فور وصولهم الى بيوتهم أو الى أنديةهم أو أحزابهم عن كل ما حدث وإن أحمد ماهر ، أصدر ب - وبسرعة منشورات متعلقة بتفاصيل المساسة .

فى ١١ فبراير ١٩٤٢ - أى بعد أيام من حلول المساسة يحل ميلاد فاروق فاذا بالصحف الوفدية بالذات تولى هذه الذكرى اهتماما بالغا ، لم يحدث من قبل فى أى سنة من السنوات فباروق هو رمز مصر ودولة مصر بل انه رمز الأمة قبل أن يصير ملكا : انه رمز لمجرياتنا قبل أن يكون رمزاً لماذياتنا انه عنوان كرامتها وإبانها وبلادها - هذا الرمز ، أو هذا العنوان هو الذى يصل بين شخص الملك ، وشخص كل فرد من

أفراد الرعية وهو في الظروف المنيقة يربح من قلوب شعبه ، أكثر مما يربح في الظروف الناعمة ، وينال من أيام الحرب ثروة من الجوانح أكثر مما ينال في أيام السلام . يجرى الاحتفال في عابدين بعيد ميلاد الملك بخل كبير ساهر يشترك فيها رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء ٥٠ وكان لم تكن هناك معركة حياة أو موت قد حدثت بين الملك والنحاس باشا في ٤ فبراير ١٩٤٢ •

● لا حديث للجماهير لمدة طويلة الا عن زيارة السير مايلز لامبسون السفير البريطاني في مصر ، لرئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا في مكتبه واستقبال الوفدين له استقبالا حافلا حتى ليرفعون سيارته فوق الأرض بأيديهم . تأكيدا على الحفاوة به ثم يحملونه على الأعناق وتصبح صورة لامبسون والنحاس وهما يتعانقان من الصور التي تنشر - فيما بعد - للنيل من النحاس باشا الذي ألقى بنفسه في أحضان السفير الذي أساء الى كرامة سفير مصر بالإشارة الى ملك مصر ، في مناسبة عيد ميلاد الملك بحرص الملك على أن يفتتح مسجد فاروق الأول بنكنات الماطة ويصل مع الملك - النحاس وحمدى سيف النصر وزير الدفاع •

● كان الوفد بناء على توجيهات من لامبسون قد أجرى مفاوضات مع الأحزاب المصرية في أن يكون هناك اتفاق بين الوفد والأحزاب على ترك بعض الدوائر لأحزاب المعارضة ، ولكن الوفد سرعان ما عدل عن رغبته تلك وكانت أحزاب المعارضة قد طالبت بإلغاء الأحكام العرفية ، ورفع الرقابة على الصحافة ، فيما عدا ما يتعلق بالأمور العسكرية ، أثناء فترة الانتخابات • وقد رفضت حكومة النحاس باشا ذلك الطلب رفضا باتا وفد أعلن كل من حزب الأحرار الدستوريين والسعديين مقاطعة الانتخابات ، الا أن بعض قادة هذين الحزبين - كما هي العادة - قد خرجوا على قرار المقاطعة ودخلوا الانتخابات مما يؤكد ان الالتزام الحزبي غير موجود بالمرة : بلغ عدد مرشحي انتخابات ( ٤ فبراير ١٩٤٢ - ٤٥٥ مرشحا لب ١٧٥ دائرة منهم ٩٥ محاميا ، و ١٥ طبيبا ، و ٧ من الصحفيين هم جبرائيل تقلا باشا ، محمود أبو الفتح ، أحمد قاسم جودة ، جلال الدين الحماصي ، وفكري أباظة بالإضافة الى صحفيين متقاعدين هما توفيق دياب ومحمد عبد الرحمن الصباحي وقد « تلطف » الوفد فترك لكل من تقلا باشا وفكري أباظة دائرته فلم يرشح فيها أحد ، وكان من بين المرشحين السابقين الذين رشحوا أنفسهم في تلك الانتخابات اللواء محمد فتوح باشا والاميرالاي على شاهين بك والاميرالاي حسين وهبي بك وكان من أبرز المرشحين الذين رشحوا أنفسهم اسماعيل صفقي باشا ، بهي الدين بركات باشا ، توفيق دوهي باشا ، أحمد عبود باشا ، ومحمد ذو الفقار بك •

● استقبال النحاس باشا في أوائل حكمه مستر ادوارد كيندى وكان وقتئذ يعمل مراسلا للاسوشيتدبريس التي كانت وقتذاك تملك ١٢٠٠ جريدة ومجلة تصدر في الأمريكتين ولا يقل عدد قرائها عن ١٥٠ مليون قارئ، كما كان ادوارد كيندى يعمل وقتئذ واحدا من كبار المراسلين الحريين الأمريكيين .

● من النواب الشبان الذين فازوا بالتزكية محمد عباس المهدي باشا ( عابدين ) جورج مكرم عبيد [ أولاد عمرو ] ، عبد المنعم مصطفى خليل [ فاقوس ] محمود عبد النبی [ أجا دهلية ] محمد فؤاد سراج الدين [ نائب الزعفران ] وكان محمد فؤاد سراج الدين قد حصل في الانتخابات التي أجرتها وزارة محمد محمود باشا سنة ١٩٢٨ على ٤٠ صوتا فقط في دائرة يملك فيها واخوته ثمانية آلاف فدان : تزوير دوجة أولى .

● حظى الوفد بطبيعة الحال على الأغلبية الساحقة ، أفلت من كباشنة وزارة الوفد ١٦ نائبا مستقلا ، خمسة نواب من الدستوريين ، ونائب سبعة واحد ، وأربعة من الحزب الوطني .

● حرصت وزارة الوفد في التعميمات الجديدة لمجلس الشيوخ على عدم تعيين الشيوخ السابقين محمد على علوبة باشا ، نجيب الغرابي باشا ، عبد الحميد بدوي باشا ، لطفى السيد باشا . وعينت - من الدستوريين فقط - حلفى محمود باشا .

● وكان حسن محمد الوكيل باشا نائب دشنا قد حصل على ١١٧٦٤ صوتا . وهى أعلى الأصوات التي حصل عليها نائب في تلك الانتخابات وحصل الأستاذ أحمد كامل قطب المحامى ورئيس حزب الفلاح والذي كثيرا ما أضرب عن الطعام ليسمع المسئولون صوت الفلاحين ، حصل على ٢٠ صوتا فقط في الانتخابات .

● فاز في تلك الانتخابات من الصحفيين جبرائيل تقلا باشا ، فكري أباطة بالإضافة الى جلال الدين الحمامسى وأحمد قاسم جودة ، وكابا وفدين وقد فصلا من المجلس بعد انضمامهما الى مكرم عبيد اثر انفصاله عن الوفد يدعى صفر سنيها ، وكان في مجلس الشيوخ من الصحفيين د . محمد حسني هيكل ، أنطون الجميل بك ، خليل ثابت بك ، أحمد حافظ عوض بك ، محمود أبو الفتح ، وكان وحده الذى دخل المجلس بالانتخاب بينما دخل كل زملائه بالتعيين وكان مكرم عبيد وهو يقدم الميزانية الجديدة الى مجلس النواب قد حرص على أن يقدمها بصورة أدبية واشتراكية : قاله حكوم : الميزانية ككل شيء للناس . ومن الناس انما هي

روح وجسم وجوهر ، ومظهر فاذا لم تفطر أرقامها على فكرة محددة وسياسية جديدة ، أو حتى محددة كانت مجرد هيكل حسابي محكم الصنع ومضبوط الطرح والجمع لا روح فيه ولا حكمة يرمى إليها أو هدية يهديه الاستبداد اقتل ، واقتل في ميدان الاقتصاد منه في ميدان السياسة فقد يحزم الاستبداد السياسي السبع إلى نقطة تغضبه فتورة وأما الاستبداد السياسي من شأنه أن يسلب الناس أرواقهم ويشغلهم بمصالح العيش عن التضحية والفداء !

● ويقول مكرم : لست أغلو إذا ما أكلت أن استقلالنا السياسي ، لن يقام له وزن ، أو يكون له أثر إذا لم يقترن باستقلالنا الاقتصادي وأنه ما من سبيل إلى الاستقلال الاقتصادي إلا إذا كان اقتصادنا الأهلى شعبيا لا حكوميا كما هو الآن .

● كل ما نراه من مظاهر النراء والترف في مصر ، إنما هو مستمد من اقتصادنا الحكومي ، الغنى السخي أما اقتصادنا الشعبي فأين هو ، هل هو في تلك البقرة الحلوب التي تدل لبنا وعسلا على غير أهلها ، أو هو في الكارثة الاقتصادية التي يعانيها فلاحونا وعمالنا .

● لقد عملنا - مكرم عبيد - لتخليص الشعب المصري من الاستعمار الأجنبي وبقي علينا أن نخلص المصري من الاستعمار المصري .

● أي استقلال وأية كرامة لنسحب قتل الفقر فيه روح الاستقلال والاعتماد على الذات فلا يكاد يجد فيه القوت إلا ما يتناوله من موائد الأسبياد من الفقات .

● أسائل نفسي ( مكرم عبيد ) هل حقا حققنا لمصر استقلالها في حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة قد استعبدت للأرض وأصحاب الأرض .

● في مايو ١٩٤٢ ازدادت الفارات الجوية على الاسكندرية بالذات ووقع مئات من الضحايا بالإضافة إلى هدم مئات من المنازل : يزور رئيس الوزراء وحرمة الضحايا ويدخل الوزارة - في تعديل مفاجئ ، عبد الحليم عبد الحق ، مصطفى نصرت ، د - عبد الواحد الوكيل وأحمد حمزة ويعين زكي العرابي رئيسا لمجلس الشيوخ .

● تبدأ مع منتصف عام ١٩٤٢ ، حرم النحاس باشا جمع التبرعات لمشروع أسبوع البر وكان جورج دوماني ( بك ) أميناً لصندوق أسبوع البر ، كما كان أمين عثمان باشا من أعمدة هذا المشروع ، هو ومهام صبيد ناوي باشا .

ويصدر للأستاذ الدكتور طه حسين كتابه « الحب الضائع » ، كما  
يصدر للأستاذ محمود تيمور مجموعة قصصية جديدة باسم قال  
الراوي .

ويشتهر الخلاف بين النحاس ومكرم ، ويؤدى هذا الخلاف الى ان  
يستقيل النحاس باشا ويعهد الملك اليه باعادة تشكيل الوزارة ، ويتم  
التشكيل بدون مكرم عبيد باشا ويعين كامل صدقي باشا وزيرا للمالية  
خلفا لمكرم عبيد باشا ويبدأ الخلاف النحاس ، المكرمى من يونيو ١٩٤٢  
فيأخذ أبعادا هامة .

● مع يوليو ١٩٤٢ بدأت الصحف المصرية تتحدث عن الحرب في  
الصحراء الغربية بصورة تبيحت على الأمل . المصور - مثلا - في ١٠ يوليو  
نشر - على الغلاف صورة الجنرال أولكلنك وهو يتنقل بسيارته في  
الصحراء ، وسيارته أشبه ما تكون بمقاتلة متحركة على أهمية القتال ونراه  
هنا المصور يتفقد الجيش النازي في معارك الصحراء الغربية ، ويعتبر « المصور »  
موقعة العلمين التي بدأت مع تولي الجنرال كلود أولكلنك لقيادة الجيش  
النازي في الصحراء الغربية نقطة تطور في حرب الصحراء اذ نجح الحلفاء  
في وقف الزحف الألماني نحو دلتا النيل وحصار المعارك في منطقة ضيقة  
بين شاطئ البحر الأبيض المتوسط والطرف الشمالى الشرقى لمنخفض  
القطارة وينشر المصور صورا لأهل الاسكندرية ، وقد هاجروا الى كفر  
الدوار . وكان عدد الدفعة الأولى ٤٠٠٠ مهاجر من الاسكندرية نقلوا الى  
مهاجر كفر الدوار الذى أقامته وزارة الوقاية .

● ويزدحم مصيف رأس البر يرواده بعد أن خلت الاسكندرية من  
كثير من ساكنيها : حرم رفعة رئيس الوزراء ، وخالتها حرم الشيخ المحترم  
أحمد حسين بك وقده ركبنا الترولى في رأس البر أكثر من مرة .  
د . أحمد ماهر ، والنقراشي وسيد اللوزي وعبد الوهاب الشريف بالإضافة  
الى حافظ عفيفى باشا مدير عام بنك مصر ، وكذلك نجيب الهلالي وزير  
المعارف وحسن صادق باشا وزير الدفاع الأسبق . المهم كان بالقرب من  
رأس البر ، فكان يعمل بهمة ونشاط . . وكان الموسم هو أضخم موسم  
سهرته رأس البر وقد انتعش المصيف فجأة بعد أن كان مهددا بالكساد  
وبعد أن هبط سعر المشة من ١٠٠ جنيه الى ٣٠ جنيه . وكان من رواد  
رأس البر في هذا الموسم شريف صبرى باشا ومكرم عبيد باشا .

● فى فرنسا وصل سيجر الجنية المصرى الى ١٠٠٠ فرنك : يعنى  
الفرنك الفرنسى بليم مصرى ١ .



● في منتصف أغسطس ١٩٤٢ بدأ الجنرال دى جول زعيم الفرنسيين الأحرار ، يقوم بجولة يزور خلالها سوريا ولبنان والبلاد الفرنسية المحاربة - أى التي لم تسقط فى أيدي الألمان - وقد جاء دى جول ليتفقد القوات الفرنسية الحرة التي نحارب مع الحلفاء فى مصر وقد حضر الجنرال كانزو رئيس قوات فرنسا الحرة فى الشرق الأدنى بالطائرة ليكون فى استقبال الزعيم الفرنسى .

وقد تحدث دى جول فى حفلة أقامها البارون دى بنوا رئيس الفرنسيين الأحرار فى مصر عن المستقبل فقال : « ان فرنسا ستقول كلمتها قبل نهاية الحرب الحالية فى إعادة تنظيم العالم » .

● وفى هذا الوقت - أغسطس ١٩٤٢ تمت خطبة المسز روز جريجورى شقيقة اللايدى عثمان حرم معالى أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة الى الوجيه الثرى ، علاه الدين علايل من كبار الأثرياء ورجال الأعمال بالقاهرة ، والعريس لم يكمل دراسته العاليية ، لتفرغه لإدارة أملاكه ومزارعه الواسعة ، كما عمل على استغلال ثروته النقدية فى الأعمال التجارية والمالية ، والعروس سليله أسرة عريقة من مقاطعة كنت الانجليزية وقد حضرت الى مصر لأول مرة فى عام ١٩٣٣ لزيارة شقيقتها وأحببت مصر فأطالت إقامتها فيها حتى تمصرت وعملت سكرتيرة لمعالي أمين عثمان باشا فى الشركة التى كان قد كونها قبل اختياره رئيساً لديوان المحاسبة .

● كتب مكرم عبيد فى ذكرى سعد قائلا : فلتجىء اذن ذكرى سعد فان له ولنا فيها حياة مجددة وما الحياة المجددة الا الذكريات الخالدة ، وفى الاحتفال بذكرى سعد لم يسمح الا بالعبارة التالية : كان ضريح سعد مقصد الوفدين وكم كان جميلا أن اجتمع فيها أبناء مسعد من مختلف الأحزاب وفى الساعة الحادية عشرة حضر رجال الهيئة السعدية وعلى رأسهم د . أحمد ماهر باشا ، وبعد قليل حضر مكرم عبيد باشا وأصحابه وفى الساعة الواحدة حضر رفعة مصطفى النحاس باشا ورجال الوفد . الخ . ولم تنتشر - بطبيعة الحال - صورة لمكرم عبيد باشا وأصحابه وهم فى ضريح سعد كما لم تتم الإشارة الى الكتلة الوفدية .

● فى ٥ سبتمبر ١٩٤٢ جرى الاحتفال - بصورة غير معهودة - بعيد ميلاد الملكة فريدة التى كانت قد ولدت فى هذا اليوم من عام ١٩٢١ .

وفى نفس التاريخ - تقريبا - تسقط الطائرة التى كان يستقلها البوقد . كنت شقيق ملك بريطانيا وكان فى طريقه الى إسكتلندة . فى مهمة

عسكرية خاصة وقد حضر النحاس بأشأ الصلوات التي أقيمت على روح سموه بكاتدرائية جميع القديسين بالقاهرة كما حضرها السفير البريطاني بطبيعة الحال .

● والجو مكفهر فى كل مكان يأبى البعس إلا أن يثير مجلس النواب موضوع أزياء السيدات تتصدى له - فى الصورة مثلا - الدكتور نعيمة الأيوبى مؤكدة أن سن قانون ووضع تشريع خاص بتحديد أزياء السيدات وصمة فى جبين مصر بأجمعها لا فى جبين سيداتها فقط : اننسا معشر المصريات ولاسقط من حسابى فئة قليلة جدا لا يقام لها وزن - تتخذ من المعنويات نقابا ومن أدبنا واحتشامنا حجابا هى أروع وأصدق من حجب من أقمشة بالية أو قيود تاباها الكرامة ويعافها الشرف ، كرامة وشرف الرجال قبل السيدات . وتقبل النائب المحترم جلال حسن تحدى الدكتورة نعيمة الأيوبى ، وكان من بين ما قاله - فى تحديه - نريد لفتاة مصر وسيدة مصر أن تحتفظ بحياتها الشرقى الموروث ويطابعها المصرى الجميل وأن تزداد علما ، وتربية وأخلاقا فى حدود الكمال المصرى وتقاليد التربية العالية .

● من الأمور المستقبلية التى تحدث عنها الفلكى الأستاذ محمد يوسف الميناوى مستعينا كما قال بعلم سر العدد ان قوات المحور التى تقدمت فى الصحراء الغربية ، حتى العلمين سترتد على أعقابها وتعود الى قواعدها القديمة ، بل الى ما وراء هذه القواعد خلال شهرين من تاريخ حدهه وإن كورسيكا ونيس سيحتلها الايطاليون وأن ألمانيا ستحاول الاستيلاء على الاسطول الفرنسى وقد تحقق ما قاله .

وقد أكد - قبل معركة العلمين - أن القوات الأمريكية والبريطانية ستتغلب على قوات المحور وتسحقها سحقا ثم تكتسح ليبيا وطرابلس ويعمل الحلفاء موقفهم من مركز تونس السياسى ويقع للامارشال روميل حادث خطر ، وإن الشعب الايطالى سيثور على زعيمه الدوتشى ، وقد تحقق كل ما قاله .

● مع نهاية عام ١٩٤٢ ازداد الحديث عن الوحدة العربية ، وكان أول من فتح الحديث فى الموضوع الأستاذ عبد الرحمن عزام بك ، وكان عنوان مقاله الأول بالمصور : « لا حياة لمصر وشقيقاتها العربية الا بالانحداد » وكان السبب فى بدء الحديث برقية وردت من لندن تقول : « ان المسامى مبدولة هناك لانشاء اتحاد بين الدول العربية ، على غرار الولايات المتحدة » .

وقد رأى بالمصور أن يسأل الأستاذ عبد الرحمن عزام - وهو غنى

طليعة المشتغلين بقضية العرب والوحدة - الى أية ناحية توجه مصر اذا ما أرادت أن تؤلف كتلة متحدة أو مؤلفة معها ومن شقيقاتها العربية باعتبارها - مصر - زعيمة العالم العربي ، وقلبه النابض » .

ويقول عزام بك : مصر في جميع العصور ، مصر الفرعونية ، مصر الاسلامية ، في أيام الطولونيين والفاطميين والأيوبيين والمماليك وفي العهد الحديث أيام محمد علي الكبير ، وإبراهيم ، لم تستطع كدولة مستقلة أن تترك مقدرات عرب آسيا دون أن يكون لها دخل في تكييفها لأن طبيعة الدفاع عن النفس - استلزمت منها هذا التدخل .

ولسنا نعرف حالة استطاعت فيها مصر المستقلة أن تقف مكتوفة اليدين ، متجاهلة مصير جيرانها الشرقيين .

وقد كانت مصر تختلط بالأمم السامية والعربية قبل أن تمتنع الاسلام وكان شرق النيل بأجمعه الى حدود السودان مهبطاً ومقراً للقبائل العربية منذ بضعة آلاف من السنين وصحراء مصر الشرقية المسماة بصحراء العرب هي وطن للعرب قبل استيلاء الهكسوس على مصر فنصف مصر اذن عربي من قبل الاسلام بالآلاف السنين وكما جاء الاسلام فحمسا الفوارق بتوحيد اللغة والدين في هذه الأرض الشاسعة الممتدة من الصحراء الليبية حتى الخليج الفارسي ( هكذا في كلام عزام بك ) فقامت حضارة مشتركة ثبتت طوال هذه القرون وأصبحت تراثاً مشتركاً للشعوب العربية في هذه المنطقة الواسعة وجعلت منها أمة واحدة لا انفصام لها .

ويقول عزام بك : لقد دلت الحوادث الأخيرة على أنه لا حياة لشعب صغير مهما اعتز بسيادته الا أن يكون في مجموعة كثيفة بالسكان ، ولها من اتساع رقعة الأرض ما يسمح له بأن يأخذ مكانه بين الدول وأصبح من ينشد العزلة انما يعرض نفسه لأن يكون فريسة المطامع التي تساعد تطاير النفل وسرعة وسائله على تحقيقها .

أما شكل هذا التعاون فليس هو الذي يشغلنا فلتكن ولايات متحدة أو لتكن حكومات مستقلة متحالفة أو ليكن أي شكل من الأشكال فالذي نريده انما هو احترام الحق والحقيقة ، وهي أننا أمة واحدة مهما تعددت الأسماء أو قامت بيننا الحدود .

أما الأستاذ محمد علي علوبة فيصف السعي بأنها محاولة غير مجدية وتفكر عقيم .

وينادي علوبة بالامتزاج بين الدول العربية والاسلامية وبايجاد نوع

من التضامن بين الأمم العربية ، وتعاونها فيما يعود عليها بالخير من ثقافة وتجارة وصناعة وشتون دفاع ومن تسهيل التبادل بين هذه الأمم فيما لا يمس استقلال كل منها سياسيا ، أو جغرافيا .

ويرى الأستاذ محمد على علوبة أنه يجب أن تفتح البسبب لجميع الشعوب العربية والشرقية التي ترى في نفسها القدرة على الانضمام الى هذه الكتلة والتي تساعدنا ظروفها وأوضاعها على هذا الانضمام ، سواء أكانت في آسيا أم في افريقيا فإذا تعذر ذلك على إحدى تلك الدول كان على مصر أن تسارع الى تنمية الروابط الثقافية والاقتصادية معها عن طريق البعوث والتبادل بقدر المستطاع لأن على مصر رسالة أخرى روحية لوجود الأزهر الشريف والجامعة فيها ، يجب ألا تتباطأ في تأديتها في الأقطار الشقيقة ما وجدت الى ذلك سبيلا .

ويرى فؤاد أباطة باشا أنه لا فائدة من اتحاد يضم شعوبا مختلفة في مصالحها الجوهرية وفي أطوار شعوبها بل وفي مواقعها الجغرافية ومبادئها السياسية .

ان الخيال لذيذ ولكن الواقع يصدم أمانى الشعوب العربية التي تتجه اتجاهات محلية واعتبارات دفاعية تجعل تحقيق ذلك متعذرا لوقت على الأقل ليس بقریب ، انما لا يؤخذ ذلك عذرا في عدم قيام مصر بواجبها لحر واجب عام ، وواجب خاص .

أما الواجب العام فهو أن تعمل مصر على نشر اتحاد عربي يشمل مصر وفلسطين وسورية ولبنان وشرق الأردن والعراق وبلاد العرب واليمن وباقي البلدان التي تتألف منها شبه جزيرة العرب وكذلك ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى ، لقد أسس في ٢٥ مايو ١٩٤٢ اتحاد عربي على اثر تفكير كثير من ذوى الرأي في مصر وسوريا والعراق ، والبلدان العربية الأخرى لتنمية العلاقات وتقوية الروابط بين الأقطار العربية والبحر على مصالحها والدفاع عن حقوقها .

ونأمل أن يحذو مفكرو البلدان الأخرى حذونا في انشاء أندية للاتحاد العربي على نطاق بلادهم ليسهل الاتصال بين الأندية وبعضها على أسس منسجمة .

أما الواجب الخاص فانه يجب على مصر في الوقت نفسه تأسيس اتحاد نيلى يربطها والسودان بالبحشة وأوغندة ارتباطات سياسية مع كتلة الشعوب البريطانية .

وربما عدد البعض هذه الآراء وأشباهها من الأوهام ولكنها ميسورة التحقيق متى تضافرت الجهود وحسنت النيات لتنفيذها .

وبسرعة نمت الفكرة وترعرعت وتلقفتها وزارة النحاس باشا ،  
وسنخصص فيما بعد فصلا خاصا لمولده الجامعة العربية ولجنتها التحضيرية  
وميثاقها ، بكل الاسرار التي اكتنفت ذلك كله ، فقط نذكر هنا ان  
مشاورات عربية اضطلعت بالقيام بها الحكومة المصرية خلقت ما سمي  
باللجنة التحضيرية التي كانت مهمتها الأولى تسجيل ما اتفقت وجهات  
النظر عليه واستيفاء ما يحتاج الى استيفاء من الأمور ، والتمهيد - كما قال  
النحاس باشا في جلسة بمجلس الشيوخ - لعقد المؤتمر العام وكان في  
مقدمة من ساهم من الوفود العربية فيما سمي بمؤتمر الوحدة العربية  
السيد حمدي الباجه جي رئيس الوزارة العراقية ودولة سعد الله الجابري  
ودولة رياض الصلح بك وتوفيق أبو الهدي باشا ( من أسرة عريقة  
بفلسطين ) وكان من آمال سعد الله الجابري بك رئيس الوفد السوري  
أمنيته الطيبة بنجاح المؤتمر العربي وقال رياض الصلح بك رئيس  
الوفد اللبناني نحن على تفاهم سريع مع مصر العزيزة على كل ما نستهدفه  
من وراء هذه الدعوة العربية التي كنا أول من لبأها والتي نرجو لها  
النجاح .

وكان من أماني دولة توفيق أبو الهدي باشا رئيس وفد شرق  
الأردن :

« ارجو أن تكون الخطوة الثانية التي نخطوها الآن موقفة ناجحة  
كما نجحت مرحلة المشاورات بفضل حكمة صاحب المقام الرفيع رئيس  
وزراء مصر وإخلاص من استشارهم من رجال البلاد العربية ففي هذا  
الاجتماع ستحدد المواضيع التي يتناولها المؤتمر العربي العام الذي آمل  
أن يطول وقت انعقاده وعندئذ نصل بعون الله الى الخطوة الأخيرة المقصودة  
وهي اتفاق البلاد العربية على وحدة أو اتحاد أو تعاون في كل ما يعينهم  
من شئون ويعود على بلادهم بالخير » .

وكان من أماني نوري السعيد باشا عضو الوفد العراقي أن يأخذ  
الله بسد الأمة العربية ويسدد خطى رجالها ويلهمهم الحكمة والبصيرة  
والشجاعة وتحقق فيهم آمال الشعب الذي يتلهف الى بلوغ أمانيه  
السامية .

كان عدد العراق وقتئذ أربعة ملايين ونصف تقريبا ، بينما كان عدد  
سكان المملكة العربية السعودية ستة ملايين ، وسورية ثلاثة ملايين ونصف  
تقريبا ، أما لبنان فقد زاد عددها على المليون ، وكان عدد سكان اليمن  
ستة ملايين ، وعدد سكان شرق الأردن ٢٣٠ ألف نسمة ، وفلسطين  
مليون ونصف مليون تقريبا !

● من الرجال العاملين الذين فقدتهم مصر في تلك الفترة المرحوم محمد فهمى عبد المجيد الرئيس السابق لجمعية المواساة الاسلامية وأشهر رجل - مجلة المصور - في مدينة الاسكندرية عرفت بمشروعات البر والاحسان واليه يرجع الفضل فى انشاء مستشفى فؤاد الاول للمواساة وهو من أهم وأكبر المستشفيات العالمية وكان مما كتبه عنه - فى المصور - صديقه الدكتور عبد الواحد الوكيل وزير الصحة :

عرفت فهمى بك عبد المجيد منذ كنت طبيبا بصحة بلدية الاسكندرية وبمصلحة الجمارك وكان يثى نخبة من شباب موظفى الجمارك بدأت حياتها فى وظائف الحكومة صغيرة متواضعة ثم جاهدت وحصلت على الشهادات العليا . ومن هذه النخبة عبد السلام بك ذعنى المستشار القضائى ، وعبد الفتاح بك السيد رئيس محكمة النقض والايرام ، وقد ضرب هؤلاء لزملائهم الشبان أحسن الأمثال فى الجهد والنشاط والتقدم . وقد رأى فهمى بك بعد أن كون نفسه تكوينا صالحا ، وهياها للخدمة العامة أن يخدم بمواهبه بلاده ، فانضم لجمعية المواساة الاسلامية ، فنفخ فيها روحا جديدة ، ووسع أعمالها ، ومن الاحسان الضيق الى الاحسان الواسع المنظم فأقدم بمهمة وعزم جبار على العمل لانشاء مستشفى من أكبر المستشفيات العالمية هو مستشفى فؤاد الاول للمواساة ، فأصدر له اليانصيب ، وأقام المباريات والحفلات وجمع التبرعات ، واستطاع أن يحقق هذا المشروع فى أقصر وقت وعلى أحسن وجه ثم شرع فى انشاء عيادة العمال بميناء البصل .

وقد كنت وقتئذ من معاونيه فى هذا المجهود ، فرأيت كيف كان الرجل اخلاصا وعزما وحبا للخير ، وتقائيا فى العمل لخدمة بلاده . ولا أنكر اننى استفدت من شجاعة صديقى الراحل ، واقدامه الجرىء على المشروعات الكبرى ما دام مقتنعا بفائدتها للمصلحة العامة .

ولم تقتصر جهود فهمى بك عبد المجيد على خدمة جمعية المواساة الاسلامية ، بل كان من أهم بناة نادى موظفى الحكومة بالاسكندرية ، كما كان من أهم المنشئين للجمعية التعاونية المنزلية بهذه المدينة ، وهى من أحسن الجمعيات المروفة بنظماها ومبازياتها الكبيرة . وقد خدم ملجأ الحرية خدمات جليلة ، ولم يترك ناحية من نواحي الخير الا ساهم فيها بنفسه محمدا .

وقد عاش فقيرا ، ومات فقيرا ، ولكنه كان غنيا بأخلاقه ، وبما عرف عنه من حب شديد للمصلحة العامة ، ومساعدة العائلات التى آخى عليها الدهر ، والأخذ بيد الفقراء وتخفيف آلام المرضى والبائسين . فكانت مصفاتة

الفاضلة ، وأعماله القومية جديرا بأن يكون قدوة حسنة لأبناء شعبه .  
وما أوجنا في نهضة الإصلاح الصحي والاجتماعي الى الأمثلة الصالحة من  
العاملين الذين يخدمون ويجاهدون بأخلاص وتفان في سبيل الله  
وسبيل الوطن .

● بمناسبة الحديث عن واحد من كبار أعمدة الخير بها ، كتب  
الأستاذ أحمد كامل مدير عام بلدية الاسكندرية كلمة عن فكرة انشاء  
جامعة فاروق ، رأى أن تبني فوق تل من تلول الاسكندرية لتكون منارا  
علميا للمدينة من البر والبحر ، وقد جاء فيما كتبه :

— كان انشاء هذه الجامعة عملا موفقا ، بل كان علاجاً لنقص كانت  
تشعر به الاسكندرية ، وتشعر به مصر كلها . فقد كانت هذه المدينة  
جامعة للعلم والفن والمدنية من أقدم العصور ، وقد اجتمعت فيها مدنية  
اليونان والرومان والدرب ثم مدنية الحديثة . وقد عني محمد علي باشا  
الكبير بأحيائها مجددا ، واعتم المغفور له الملك فؤاد بتجديده نهضتها ، وحلها  
الملك فاروق الأول حذو والده وجده ليحصل من الاسكندرية منارا للعلم  
والفن ، كما هي منار للملاحة وميدان للتجارة وسائر نواحي الاقتصاد ،  
وأن تجمع الى مجدها القديم مجد مصر الاسلامية الحديثة .

ولذلك كان انشاء هذه الجامعة من اسم الوسائل لتقوية النهضه  
القومية في مدينة الاسكندرية ، وبث الروح المصرية بين الأهالي . وأحب  
أن أصارحكم بأن البلدية مع احترامها لمصالح الأجانب ، وتقديرها  
لجهودهم . ترحب بكل ما من شأنه تقوية هذه الروح في مدينتها ، ونشر  
اللغة العربية فيها . وقد أخفت في السنوات الأخيرة تستخدم اللغة  
العربية في جميع شؤونها حتى في المذكرات التي تقدم لمجلس الإدارة ،  
فإنها تكتب باللغة العربية ، وترفق بترجمتها باللغة الفرنسية ، لأن بعض  
أعضاء المجلس من الأجانب . ولم يكن هذا النظام متبعاً من قبل . وقد  
أمرت منذ توليت منصبى الحال أن تكون عطلة الأسبوع في يوم الجمعة  
كسائر مصالح الدولة بدل يوم الأحد ، كما أمرت أن يكون دليل المتحف  
اليوناني الروماني باللغة العربية وهو الآن تحت الطبع ، وكذلك ما يكتب  
عن الاسكندرية من كتب ، لدعاية والسياحة مع كتابته باللغة الأجنبية ثم  
بعض الأحوال .

« ولا شك عندي أن وجود جامعة فاروق الأول سيعمل على تنشيط  
الروح القومية ، ونشر اللغة العربية ، وتقوية نهضتنا المصرية الحديثة  
في هذه المدينة » .

وعن رأى أحمد بك كامل في بناء جامعة فاروق قال :

— لما عيّنت الحكومة بإنشاء هذه الجامعة اتجهت رغبتها إلى إيجاد  
الأمكنة الصالحة لها ، وقد تطلعت بلدية الإسكندرية بتخصيص أربعين  
فداناً من أرض الشاطيء لإقامة المباني اللازمة لها . وهذه الأرض في  
مستوى أرض المباني المجاورة لها ، وهي ممتازة بالهندسة .

وفي رأيي أن بناء الجامعة الجديدة يحسن أن يقام على تل مرتفع  
من تلوي المدينة لتكون هذه الجامعة مشرفة على جميع أنحائها ، ولتكون  
مرئية من البحر كمناظر للعلوم والفنون إلى جانب منار الاسكندرية المشهور  
الذي يرى المسافرون ضوءه يتلألأ فوق أمواج البحر من مسافات بعيدة .

وعن أي أن تل كوم الدكة هو أصح مكان لذلك . وبلدية الاسكندرية  
لا تفطن إلى الجامعة بكل مساعدة ممكنة تحتاج إليها .

● كانت رحلة النحاس بإذنا وبعض وزرائه إلى قنا وأسوان، حيث  
انتشرت بكثرة الملايا ، من الأمور التي أغضبت الملك فاروق والتي اشتكى  
من أجلها الملك لسفير بريطانيا في مصر ، حيث ظهر النحاس بإشاً في هذه  
الرحلة ، وكأنه الملك المنوج . وكان أول مظاهر الفرز في هذه الرحلة  
قرار النحاس بإشاً بأن تكون كل الحفلات بالملابس العادية فكل الحفلات  
والأعياد القومية يجب أن تكون بالملابس العادية ما عدا التي « يحفظها »  
جلالة الملك .

● تصريح النحاس بإشاً بأن إصابات الملايا في أسوان وبلاد النوبة  
ودراو وكوم أمبو قد توقفت تماماً ، ولم يكن ذلك صحيحاً أبداً .

● قام النحاس بإشاً بتوزيع ٢٦٠ ألف قطعة ملابس ، ٣٠ ألف  
بطانية ، ١٠٠٠٠٠ جوارب دقيق وكميات كبيرة من الأرز والذرة والصابون  
والزيت والسكر والملح والبقول بما يوجب أن كل شيء موجود في هذا  
البلد .

● سميت الوزارة على اسمها: الرحلة بظواهر غير عادية ووقفت كل  
جهودها على حشد الجماهير في الطرقات التي يمر بها رفقة الرئيس حتى  
تقطع النحاس بإشاً المسافة بين محطة أسنا ومنزل امام أبو الملا بك في  
ساعتين وعشر دقائق بينما المسافة لا تستغرق بالسيارة أكثر من  
عشر دقائق .

● بشر النحاس بإشاً أهل أسوان بأن مدينتهم قائمة على عصر  
ذهبي وانها ستكون ثالث مدن مصر بعد القاهرة والإسكندرية ، ليكسب  
بذلك الرأي العام الاسواني ولم تكن لديه مشروعات جديدة خاصة بأسوان  
ولكنها العناية !



● أغرب ما كانت تلجأ إليه وزارة النحاس باشا أنها كانت تقول ان اصابات الملايا توفقت ومع ذلك فانت تطلب اعتمادات اضافية لمقاومة الملايا .

وكانت ترسل البعثات الى المناطق الجديدة التي تكبت بالملايا ، بقى أن نعلم أن مصر ابتليت لمدة ثلاثة أعوام تقريبا بأخطار صحية مختلفة بسبب الحرب وما جرت به من اختلاط وما أدت اليه من فتح طرق جديدة لم تكن مسلوكة من قبل تمر في مناطق ملوثة بأمراض كثيرة في الأقطار المجاورة .. وكانت رحمة الله بنا كبيرة إذ لم نفل منّا تلك الأمراض الا القليل .

● من الرحلات « الهامة » رحلة الملكة نازلي الى فلسطين عن طريق قطار القاهرة القدس ، كان في استقبال جلالتها بالقدس ، الهامي حسين باشا وقنصل مصر وقرينته ووكيل القنصلية المصرية وقرينته وكانت كل منهما تحصل باقة ورد جميلة . كان الحسين بك زعلوك الذي أشرف على ترتيبات السفر ، وقبل وصول القطار ، وصل نائب المندوب السامي البريطاني ومحافظ المدينة وكان جمهور زاهر من أهالي المدينة سيدهات ، ورجالا ، في انتظار مقدم جلالتها . وقال محافظ القدس ، نامل أن تقضى في القدس وقتا جميلا فقامت الملكة : سنرى القدس ولنعم بها وسنشاهد كل ما يمكننا أن نشاهده عبره . وعنده أول مرة تزور فيها ملكة مصرية مدينة القدس وكان قد حجز لجلالتها ومن معها جناح في الفندق يتكون من عشر حجرات ولكن ديمقراطيتها أبت إلا أن تقيم في الفندق كباقي النزلاء فتناولت طعام العشاء في صالة الطعام الكبرى مع النزلاء كما جلست معهم لتناول الشاي وتستمع الى الموسيقى وكانت دعوة العشاء قد وجهت باسم الأميرة شويكارا .

● نظمت أجازة عيد في ربوع فلسطين أثناء زيارة الملكة نازلي لفلسطين حيث قضى الضيوف العيد في فندق الملك داود ، حيث تقيم الملكة وبعض الأميرات .. كان في مقدمة « الوفد » عثمان محرم باشا والدكتور عيد الله الكاتب وقرينته ومحمد عرفان بك وعبد الحميد بك أباطة . زار أنوفد مدينة نابلس ومصنع الصابون بها ، والبحر الميت حيث القوصفات التي يستخرج منه بكميات هائلة .

تناول الوفد الغداء في بلدة اريحبة وهي مشتهى جميل ينخفض من سطح البحر ٤٠٠ متر وجوها يشبه جو أسوان واريحة لا بعد من القدس أكثر من ٤٠ كيلو مترا .

وبعد الظهر قصصوا طولكرم الذى يرتفع حوالى ٨٠٠ متر من سطح البحر وهي مصيف القنسى .

وفي ليلة الرحيل دعت الأميرة آمال الأطرش بعض أعضاء الوفد وعرفتهم ببعض الأدباء والمحامين السوريين والفلسطينيين وقضى الضيوف سهرة جميلة غمرتهم فيها الأميرة بكرمها ولطفها وقالت انها قادمة مع زوجها الأمير حسن الى مصر في بحر أسبوع .

● وكانت رحلة أخرى لرئيس الوزراء مصطفى النحاس بانسا ومعه الأستاذ محمود أبو الفتوح صاحب المصري وعضو مجلس الشيوخ والنائب المحترم أحمد الوكيل ، وكان للرحلة قصة سنتناولها فيما بعد بالتفصيل .

● يهمنى هنا أن أنشر حديثا موجزا للغاية أجراه مندوب المصور عن زيارته لفلسطين وذلك على النحو التالي :

● لماذا اخترتم فلسطين لقضاء عطلة العيد ؟ وما أهم ما لفت نظركم فيها ؟

- استقلت سيارتي من مصر عقب انتهاء أعمال الرسمية في اليوم السابق ليوم الوقفة وقطعت الطريق في عشر ساعات . وأنا هنا لا أشعر بأي في أجازة بالمعنى الذى تفهمه ، لاني كنت أتوق لزيارة فلسطين للدراسة لا مجرد تبديل الهواء . واننى أجد هنا لذة في البحث والتحرى والاستفادة بكل ما تقع عليه عيناي . وكان أول ما لفت نظري ما لمست ، ونلمسه نائما ، من حب اخواننا في فلسطين لمصر والمصريين . فهم حقيقة يبادلوننا حبا يعب ، بل ويحسون باحساسنا ويهتمون بكل ما يتعلق بنا كما نهتم بهم ويكل ما يتصل بهم .

« وكان طبعيا أن أعتى بدراسة تطور الزراعة في فلسطين ، والوسائل الجديدة التي استحدثت فيها ، لكي نقتبس منها ما يفيدنا . وقد أعجبت بالطريقة التي أقلدوا بها الفاكهة مثل التفاح والكمثرى . وقد طفت مع الملقق الزراعي بالتفصيلية المصرية هنا ، ببعض المزارع الفلسطينية ووقفت على معلومات قيمة في هذا الشأن ، سيكون لها أحسن الأثر في أقلية هذين النوعين من الفاكهة في بلادنا .

وقد أعجبت بمدرسة الزراعة ومنهجها ، ولفت نظري بصفة خاصة وجود طالبات الى جانب الطلبة في هذه الدراسة . ويسرنى أن أبدى تدريى لطرق التدريس بها فهي عملية بحتة . فالمدرسة مقامة وسط حوالى ٥٠٠ فدان يزرعها الطلبة والطالبات ويقومون فيها بتجاربههم ، وهم

يؤدون جميع الأعمال فى تلك المزرعة بأنفسهم ، فيحزفون الأرض ويزرعونها ، ويملفون الماشية وينظفون زواجرها ، ويحلبون اللبن ويصنعون الجبن والزبد . فيتولون بأيديهم وسواعدهم كل كبيرة وصغيرة ، مما يعتبر أحسن ضمان لتخريج فلاحين وفلاحات من الطراز الأول . ولا ريب أن فى تعليم الفتيات الزراعة ، ما يساعد على بناء المزرعة منسجمة . فالزوج الفلاح والزوجة الفلاحية يمكن أن يتم بهما تكوين أسرة سعيدة موقفة ، على خلاف الحال متى كان الزوج فلاحا والزوجة سيدة ناعمة بعيدة عن هذا اللون من ألوان الحياة . وقد استغرقت فى طوافى هذه المدرسة أربع ساعات وأنوى أن أعاود زيارتها مرة أخرى وقد كنت فى زيارتى الأولى ناقدا ومستفيدا ، وشرحت لهم وجهة نظرى فى بعض المسائل . وأفلت من الكثير مما رأيته وأعتقد أنه جدير بالاعتباس عندنا .

« وزرت كذلك المعرض الزراعى ودار الأبحاث العلمية . وأكبر ظنى أننا بحاجة شديدة الى التوسع فى الأبحاث العلمية بمصر على النمط الذى رأيته فى فلسطين ، وبذلك نستطيع أن نصل الى تحسين صناعة الجبن والمربى والفاكهة المحفوظة .

● هل وجدتم معاليكم نواحى أخرى مما يمكن أن تقتبسها أو نستفيد منها ؟

— ليست العبرة بالكثرة بل بالاعتقان . وحسبى فى هذه الفترة القصيرة هذه الدراسة التى خصصتها لما ذكرت . ولابد من زيارة أخرى أطول من هذه لدراسة نواح أخرى .

● هل أعجبتم بتل أبيب هذه المدينة الجديدة من الناحية الهندسية ؟

— يظيل لى أن مبانيتها أقيمت على عجل ، وفى فترة قصيرة ، دون أن يراعى فيها الفن الهندسى الدقيق . إذ ليس فيها ابتكار فنى جديد . ولكن هنا فى القدس مبان فيها كثير من الفن والنسق .

وقبل أن يختم معاليه كلامه قال : « إن هناك ظاهرة جميلة لها معناها ومغزاهما وهى أن كثيرا من الشباب والفتيات فى فلسطين تسموا باسم « فاروق » وقد هزت هذه الظاهرة مشاعرى وطابت لها نفسى » .

● نجح الذين كانوا حول الملك فى إحاطته بهالة ضخمة من الدعاية المرسومة والمخططة لها وكانوا دوما يختارون له المناسبات التى تقربه من الجماهير مما كان يضائق كثيرا رقصة مصطفى النحاس باشا ورئيس مجلس الوزراء الذى كان فى خلاف دائم مع الملك . ومن المناسبات الجميلة

التي نظمتها من هم حول الملك بمناسبة تكريم الملك للمتفوقين والمتفوقات من خريجي الجامعات والمعاهد حيث دعاهم جميعا للملك لتناول الشساى فى ضيافته بحدائق القصر الملكى ووجه اليهم رسالة حلوة جميلة تئن بين عباراتها ، أن مصر التي كانت منذ تولى التاريخ الكلام عنها والتفنن بآثرها ، وأما مصر التي ستكون فانتم المسئولون عنها وانها لأمانة فى أعناقكم فلا تجعلوا انشودة التاريخ معكم أقل روعة من انشودته فى أجيادكم ومن بين تلك الكلمات التي وجهها الملك الشاب الى شباب مصر : على بركة الله سيروا فى طريقكم وحده يلى فى أيديكم ، تساهم فى العنل نعمكم . يد قوية ، لا لأنها يد ملك ، ولا لأنها يد شباب ، ولكن لأنها يد مصرى يؤمن بمصريته . . .

لانى أقصور ملايين المصريين الذين استمعوا الى الرسالة الكريسة وعباراتها القوية ، وقد آمنوا بمصريتهم كما آئن بها عليكم ، فأصبحت أيديهم قوية يجرى فيها دمه ، وتشيع فى نفوسهم روحه الوثابة ، وديمقراطيته الطيبة .

ومن بين الشباب والشابات الذين كرمهم الملك فى تلك المناسبة - وقد تفرقت بهم الأيام فيما بعد - عزيزة ياقوت : معهد التربية العالى ، سيادات محمد على - معهد التربية العالى . زبيدة أمين نجيب كلية الطب ثريا أحمد النهري كلية الطب ، سميرة عبد الهادى الزايدى - كلية العلوم - زكى ناشد معهد التربية العالى . حورية موسى - المعهد العالى لمطلمات الفنون ، امعاد جودة - المعهد العالى لمطلمات الفنون ، جميلة أحمد نسيم ، المعهد العالى لمطلمات الفنون ، صفية عبد الحميد حياى مدرسة الفنون التطريزية ، أمين سلامة الدراسات القديمة بكلية الآداب ، محمد محمود أبو الملا كلية الحقوق ، عقيل سليم عبد كلية التجارة ، الشيخ محمد حسن خريج الجامعة الأزهرية ، نور الدين عابد قسم التصوير الزيتى بالفنون الجميلة .

وكاذ مقررأ أن تكرم شقيق حستين شكرى - أول الخاصاتين على دبلوم مدرسة الفنون التطبيقية العليا غير ان المنية عاجلته قبل التكريم بأيام .

● مع بدايات عام ١٩٤٤ اكثرت الوفود العربية من زيارات مصر وكانت تلك الوفود تعاليل من مصر بانفاوة الشعبية والرسنية . ومما لذكره ان شاغر اللطرين ضيا وقد لبسان اللئى كان يزود مصر برئاسة رياض الصلح بك رئيس وزراء لبنان وكان من بين أبنائ قضيدته الضضاء :

حكا ذعيت الصلح أن الصلح للبهذين أجانى  
كنت الصالة يوم أب الرأى بعد ألفى وشنا

فكنت مقبداً وجعلنا  
بالسياسة ظلت فردا  
أرضي المل حلا وعقدا  
الا رمى المرمم، الأسد  
وانت فيه فراع عقدا  
تفنى الشعوب وقل عدا  
فقد أغل ولهدى  
أجلى ذيارتكم وأندى  
الأمين لكم أمدا  
بجلا، ذاك الحقد حشدا  
جيب فى مرمى وفدى  
مضمارها كرمنا وزندا  
مكانها جسدنا وجندنا  
تها الأولى يقفون سعدا  
فى مصر عن لبنان حندا  
القوم اكبارا وودا  
يزداد بالاقبال مجدا  
الأبرار أحسن ما تؤدى  
سميا وتضحية وكدا  
اهناؤا صدرا ووردا  
وأسوا الأيام ريدا  
مضى الخلاف وكان ادا  
ق بالأرواح يفسدى

أسليم عاركت المخطوب  
وبما مزجت من الكياسة  
لله درك من فتى  
لم يمتزم أو يقتحم  
موسى لقد كمل النظام  
جمع الكفايات التى  
عقد اذا أمدها لبنان  
يا موقدى لبنان ما  
أشهدتم آيات ما البلد  
أشهدتم فى الملتقى  
أشهدتم الترحيب والتر  
من ذا يجارى مصر فى  
هى أمة بلفت رفيع  
حيوا مسعودا فى أعز  
وفوا الزعيم المصطفى  
وصفوا له ما فى طوايا  
مجدت فضائله فما  
أدوا الحقوق لصحبه  
هم فى المصالح من هم  
أهلا وسهلا بالميامين  
واستقبلوا الأيام شرا  
وليبدش العرب الكرام  
وتوطد الميثاق والميثا

ومع بدايات عام ١٩٤٤ تحدث وزير التعليم فى مصر عن تنظيم  
التعليم فى العام الجديد فقد دار الحديث معه على النحو التالى :

● وضعت تقريركم عن اصلاح التعليم فى مصر الذى قدمتموه الى  
البرلمان وقد وافق البرلمان على ميزانية وزارة المعارف فى الأسبوع الأخير ،  
فهل أستطيع أن أعرف ما هى الخطوة التالية التى أعدتموها لاصلاح  
التعليم فى البلاد ؟

— لما وضعت تقريرى عن اصلاح التعليم الذى قدمته للبرلمان  
أردت أن أرسم الخطة التى يجب أن تكون عليها السياسة العامة للتعليم  
فى مصر ، وأن أعطى صورة للخطط التى تسير عليها الأمم الديمقراطية  
الأخرى . وقد اعتمدت فيما رسمت على تجارب مصر فى نهضتها الحديثة ،

وتجارب الأمم الراقية التي سبقتها في النهوض وهي خطة واضحة اقتنعت بها كل أمة متحضرة .

أما الخطوة التالية ، فهي وضع القانون الخاص بتنظيم التعليم بجميع أنواعه . فالى هذه الساعة ليس عندنا قانون شامل ينظم جميع أنواع التعليم فنحن بحاجة الى أن نضع هذا القانون الشامل لتوحيد الاتجاه العام في تربية أبناء الشعب تربية تلائم حاجاته وطاقاته وأهدافه .

وقد أخضت نفسي بأن أنتهز فرصة هذا الصيف لأضع مشروع هذا القانون ليعرض في هذه الدورة البرلمانية الجديدة . وقده درست كل أنواع التعليم ، وبحثت ما ينبغي أن تتجه له من أغراض . ومازلت أبحث بعض النواحي الأخرى ، على أنني أستطيع أن أقول بصفة عامة ان قانون التعليم الجديد سيشتغل على جميع الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها سياسة التعليم في البلاد المصرية .

### وحدة الثقافة

● وهل تعتزمون أن يطبق هذا القانون وحدة ثقافية مشتركة بين جميع طبقات الأمة عن طريق المناهج ؟

— اذا كنتم تقصدون بوحدة الثقافة تنمية مدارك الأمة ، وتوحيد المثل العليا والاتجاه القومي نحو العمل للمصلحة العامة ، واعطاء الفرصة لجميع أبناء الشعب ليتعلموا يفضي النظر عن الفقر والفنى أو جهة الإقامة فهذا ما سيكون من أول الأسس التي يقوم عليها القانون الجديد .

أما اذا كان الغرض صلب أبناء الأمة كلهم في قالب واحد ، وجعل التعليم يجرى على وتيرة واحدة فهذا يحرم الأمة مزايا التنوع الذى يجب أن يكون عليه التعليم ، وهذا ما لا نرمى اليه ، فليس من المصلحة أن نعلم جميع أبناء مصر تعليماً مدنياً فقط أو تعليماً ريفياً فقط ، كما سبق أن قلت فى تقريرى « أن يكون كل ناضئ أو شاب من التعليم الصحيح على مدرسين أكفاء » والتسليم الصحيح المقصود هو الذى يلائم مواهب الطالب واستعداده . وكل مواهب يجب أن تجد فرصتها للتوسع والنمو الى آخر الطائفة التى تستطيعها وكل فرد يجب أن يجد من الموهبة المادية والمعنوية ما يسمو به الى أرفع مستوى يهيئه لاستعداده للوصول اليه » .

### مادة التعليم المجانى بالجان

● قررتم أن يكون التعليم الابتدائى بالجان ، ووافق البرلمان على ذلك ، فهل ستشمل المجانية كل تلميذ فى المدارس الحكومية والمدارس

الحرّة • وما هي الطريقة التي سيجرى عليها العمل فيما يختص بالمدارس الحرّة والمدارس الفنيّة فيها ؟

ـ قبل أن أطلب مجانيّة التعليم الابتدائي درست ميزانيته ، ورسمت الخطة التي سأبنيها في تنفيذه • ولذلك لما تقدّمت بطلب المجانيّة في هذا النوع من التعليم كنت قد أعددت كل شيء ، وعرفت ما سينفق عليه من ميزانيّة المعارف بالدقّة • وكنت أحضر اللجّة الماليّة ، وأجيبه عن كل ما يوجه الى من أسئلة ، سواء أكان فيما يختص بإحتمال الميزانيّة لأعبائه أم فيما يختص بالمدارس الحرّة الى آخره •

وأحب أن أقول لكم وأنا مطمئن إن ما أعددتاه لهذا المشروع في الميزانيّة يكفي لتعليم جميع تلاميذ المدارس الابتدائيّة حكوميّة كانت أم حرّة • وقد أحصينا عددهم في هذا العام فوجدناه مائة ألف تلميذ •

أما فيما يختص بالمدارس الحرّة ، فسنميتها بدفع مصروفات التلاميذ ، غير أننا سنخصص من هذه الإعانة ما كانت تدفعه للمدرسين الفنيين ، وستتولى وزارة المصارف صرف مرتبات هؤلاء المدرسين مع مساواتهم بزملائهم في المدارس الحكوميّة • ولن نبخسهم حقهم •

والشرط في هذا كله أن تلتزم المدارس الحرّة المبدأ الجديد الذي وافق عليه البرلمان وهو مبدأ تكافؤ الفرص الذي يقتضي عدم التفريق في قبول التلاميذ •

● ومن أهم أحداث عام ١٩٤٤ مصرع المطربة والممثلة اسمهان ونوجز هنا بعض ما نشرته الصحف عن مصرع اسمهان : كانت اسمهان قد قصّدت الى استوديو مصر ، وكان المفروض أن تقوم بأجازه قصيرة وقد التفتحت لها بعض الصور ، كان منظر حريق يقترب من اسمهان ولم ينبجح المنظر فأعيد تصويره مرة أخرى • هذا عن اليوم السابق للحدث أما عن ليلتها الأخيرة فقد جاء ما يلي :

وقضت اسمهان ليلتها الأخيرة في دارها ، وامتنعت السهرة بها وبضيوفها حتى الساعة الواحدة صباحا • وكان من ضيوفها أحد النواب وحسين بك سميد والأمستاد حسني نجيب وقد غنت ليلتها ثم بكت ، وعاودت الغناء مرة أخرى وبكت •• حتى أن حسني نجيب قال لها : « احنا عارزين نسمع مغني دوش عباط ! » وكانت المقطوعات الثلاث التي غنتها غنية مؤثرة ، ولم يكن بينها مقطوعة واحدة مرحة •

وتشاووت مع ضيوفها في أمر اجازتها القصيرة وكيف تقضيها ، فكان

اجماعهم على أن تلعب الى الاستكشافية ، وتكتها أصرت على السفر الى رأس البر • نصبحوها بالسفر بالقطار ، لأن الطريق طويل وشاق ، فأصرت أيضا على السفر بالسيارة ، لأنها بحثت عن تذكرة في اليونان فلم تجد • واستقلت أسمهان في الصباح سيارتها ومعها وصيفتها ، وطارت بهما تلعب الأرض نهبا • ويقول أصدقاؤه أسمهان انها صافرت الى رأس البر بالسيارة أكثر من عشر مرات في سنة ١٩٤١ ، وإليها تلعب هذا الطريق • بل المجيب انه قبيل « شرقا » - القرية التي وقعت الحادثة عندها - يوجد وابور طحين كانت أسمهان كلما مرت به وسمعت صوت « ماكينات » تقول ان هذا الصوت يذكرها بصوت يشبهه في بلدها بجبل الدروز • وكان هذا المكان محببا اليها ، وثلث نظرها منذ سنوات ، الى أن وقعت الواقعة ، وهبطت بها السيارة الى الماء حيث لقيت حتفها قربه •

ومن كانت مئيته بأرض فليس يموت في أرض سواها

ويجب الناس ويتساءلون : كيف نجا السائق ؟

وقد اختلفت الآراء وتعدت التكهات ولكن الجديد الذي لا يعرفه الناس ، أن السيارة ذات بابين لا أربعة أبواب • وكانت أسمهان ووصيفتها جالستين في المقعد الخلفي بعيدا عن البابين ، بينما كان السائق يجلس الى جانب أحدهما • ولو أن السيارة كانت ذات أربعة أبواب لكان من السهل على أسمهان ووصيفتها الخروج من البابين الخلفيين •

والمجيب أن أسمهان كانت تلعب دائما ان تتركب الى جانب السائق ، ولكنها في هذه المرة جلست في المقعد الخلفي على غير عادتها •

ويقول بعض أصدقاء أسمهان ان أحد قراء الكف قال لها في سنة ١٩٤١ : « انك ستموتين بعد ثلاث سنوات مينة شنيعة » وقد تكون غرقا • وقد قال اللواء محمد صادق باشا انه سمع ذلك بنفسه من أسمهان •

وقد انتهت أسمهان من تمثيل جميع مشاهد فيلم « فرام وانتقام » الذي كان يخرج استديو مصر ، عدا مناظر واحد كان قد أجل التقاطه الى ما بعد الاجازة وسجلت جميع أغاني الفيلم ، ويقول الاختصاصيون ان المنظر الوحيد الباقي ، يمكن تسجيله بالاستعانة بأية ممثلة غير أسمهان على أن تصور من ظهرها • وان هذا الموقف نفسه له سابقة في أمريكا ، عندما توفيت جين هارلو ، ولم يكن الفيلم الذي تلعب فيه دور البطلة قد تم •

وأخيرا فان من حق أسمهان علينا ، أن نسجل انها سطعت كمطربة ، وتألفت كنجمة سينمائية ، وعرفت كقادة خلقت لنفسها مكانة وشخصية •



ومما نشرته الأهرام في اليوم التالي للحادث ١٦/٧/١٩٤٤ تحت عنوان : « مصرع الفنانة اسمهان بسبب سقوط سيارتها في تربة » كانت الفنانة السيدة اسمهان مستقلة سيارتها الخاصة وسائرة في الطريق الزراعي المؤدى من القاهرة الى رأس البر تضحكها صديقتها الآنسة ماري قلادة فحدث في أثناء السير أن تردت السيارة وكانت تسير بسرعة غير عادية في مكان شديد الانحدار ، « مطب » وسقطت على أثر ذلك في كربة الساحل على مقربة من بلدة شرفناش . واستطاع السائق أن يقفز منها وينجو ثم أخذ يستغيث ببعض الأهلين فجاءوا والبكباشي محمود على الشامي مأمور المركز وأخرجوا الفنانة وصديقتها جثتين بعد أن فارقتهما الحياة وقد أبلغ نيا الحادث الى الأستاذ فريد الأطرش فجاء في المساء وتسلم جثة شقيقته وصديقتها بعد أن رخص بدفنها في القاهرة .<sup>٥</sup> وقد سئل الأميرالي سليم زكي بك وكيل جيمبار پوليس القاهرة عن معلوماته عن الحادث فقال ان اسمهان كانت تمر ذاكاً عن أمنيتها في الإقامة في مصر بعد أن أحببتها وعاشت فيها فترة طويلة وقد شاء الله أن تتحقق أمنيتها فوافتها منيتها فيها . وقال الأستاذ فريد الأطرش ان شقيقته كانت تنوي السفر الى رأس البر عن طريق السكة الحديد ولكنها عدلت عن ذلك في اللحظة الأخيرة مفضلة السفر بالسيارة فكان قضاؤها المحتوم منتظراً . وقد شيعت جنازتها ووريت التراب في مقبرة الأسرة أما الآنسة ماري قلادة فقد تسلم ولدها جثتها وكانت اسمهان قد اشترت السيارة التي كانت موضوع الحادث بألفى جنيه قبل وفاتها بثلاثة أشهر ، ولما عرض عليها أحد الأصدقاء أن تباع له تلك السيارة بألفين وخمسمائة جنيه رفضت قائلة انها متفائلة بها وسأل مندوب الأهرام أحمد سالم عن كيفية ابلاغه النبا فقال : لقد أبلغني به أحد التورجية ثم أحد الأصدقاء ، وقد ظن أنه يمزح فأحضر له صحيف المسرة . وقال ان اسمهان زوجتي أمام الله وأمام الرسول ولم أطلقها منذ أن تزوجتها في يوم ٢٢ إبريل ١٩٤٤ ولما قيل له لقد خلفت اسمهان ثروة تقدر بألفى جنيه فهل ترت فيها فقال : لن آمن ملياً واحداً من ثروتها ، فليست الرجل الذي يمس مال امرأة ، ولما قيل له ان اسمهان كانت تقول دائماً انها تحسن بأنها ستמות مقتولة ، قال أحمد سالم ، ان هذا القول لا أساس له من الصحة ، بل إنها كانت واسعة الآمال جداً وكانت تنوي بعد الحرب أن تسافر الى أمريكا لاختراع أفلام في هوليوود واننا كنا ننتظر مولوداً ، وكان استوديو مصر قد آمن على حياة اسمهان لصالحه بخمسة عشر ألف جنيه .

قصة وفاة عادية ليس فيها أى غموض على الإطلاق فاسمهان هي التي اختارت السفر بالسكة الحديد الى رأس البر ثم هي التي غلبت عن

المسفر في آخر لحظة مفضلة المسفر بسيارتها الخاصة : ليس في الموضوع  
اذن من فاروق أو من بعض خصوم اسمهان .

ولأنني عالم بخبرتي الواسعة ان أحداث التاريخ كله متشابكة ،  
ولا يمكن الفصل بينها فاني أترك - مضطرا بعض ما لدى من أوراق الى  
جزء جديد ان كان في الصر جديد .

### الرأي الآخر ولقاء الأجيال كل الأجيال

أحرص في كل كتاب جديد من هذه السلسلة الوطنية ان أتبع  
الفرصة كل الفرصة لأصحاب الرأي دون أى رقابة من جانبي ليستمع  
الحوار ويستمر الطلاء .

والى المختص: بالنسبة أول من أشرك الشعب في تاريخه .

وعلى اللحد ، ومرحبا بالحوار والرأي الآخر الذي يدير الطريق .  
الأخ الصديق الأستاذ صبري أبو المجد

أصلق الود وبعد ، فكل الذي تنشر توثيقا لحائر التاريخ هو- دون  
ملق غير متعلق بيننا أصلا - خير أداء للفرض عين في ذمتكم وتهنئيف  
لفروض غاية في ذم الكثيرين ممن عاشوا ذلك التاريخ أو بعده .

وأصلقك عندما أقول انه كثيرا ما يأخذ هذا النبي تبدلون فكريا  
وجهدا عن الالتفات الى ما يكون في الذاكرة من اضافة اتصلت بالأحداث  
وخفيت .. اما لأنها دارت بين اثنين فحسب وكتباها حتى أتى عليها الموت  
أو هنا النسيان ، أو لأنها تحققت ولم تنشر في حينها ان عمدا أو عفوا ،  
أو لأنها ساعة وقوعها لم تكن تفرح الانتباه ، فلما دارت الأيام ربطت  
بينها وبين سواها أو تمت ترجمتها في ضوء الأحداث فباتت تفرح كل  
انتباه .

وحتي أتخلف من بعض ما تحمل ذمتي - وان أزممت لو اذن الرحمن  
أن أعالج هذا في المجموعة الثانية من « لو تكلمت الجدران » .. فاني  
لاستطيع أن أسوق بمناسبة ما جاء بالعدد الأخير من المصور عن « المعارضة  
بين الحدود والضوابط » وبعض ما ورد في « سنوات ما قبل الثورة »  
وما كتب الزميل العزيز الأستاذ أحمد حسين أكرم الرحمن جهده وجهاده .

( والواقعة ان كان : صح

ففي الموضوع الأول ذكرت أن مصطفى النحاس استعمل أو أساء  
وصخته قائما على الرقابة فرفض نشر المريضة التي وجهها قادة المعارضة

وقتشئذ إلى الملك يصارحوه فيها بما آلت إليه أمور البلاد ، وأنه لما نشرت النص إحدى الصحف قامت الحكومة بمصادرة نسخ الصحيفة ، وجاء القضاء ليثبت قرار المصادرة •

والواقعة أن كان هذا الذي تقدم هو جباة صورتها ، فمن تصليها أن النص لم يسمح بنشره إطلاقا ، فلما حاولت النشر صحيفة - وكانت أن أسمعتني ذاكرتي انسيابة أو البلاغ - وتحاولت على الرقيب للقيم حتى ثم اعتداد العريضة ( صف حروفها ) وتحديث موقعها من الصحيفة أفاق الرقيب فأمر برفعها • فلما كان ذلك ترك القارئون على النشر المكان من الصحيفة خاليا •• وليفهم الناس •

وصدرت الصحيفة - وقد تحدثت عنها في إحدى حلقات « لو تكلمت الجدران » التي يتفضل بالمسور بنشرها وكانت الحلقة تحت عنوان « بيضاء من غير سود » - وما وصلته مضايقات القضاء طلب الحكومة تثبيت المصادرة لوجود المساحة البيضاء التي لها دلالتها بعد أن تردد أمر عريضة قادة المعارضة بين الناس •

صادرتها وعرضتها على القضاء فثبت المصادرة •• وتصادف أن القاضي الذي حل محل صاحب الدور والذي فصل في المصادرة كان لصيق القراءة لأحد أقطاب الوفد « عبد اللطيف بك مصمود » • مجرد مصادرة •

وعن الموضوع الثاني •• الخروج الجماعي الأول للأعضاء من الوفد عام ١٩٣٥ وما أطلق على الأعضاء « السبعة ونصف » أذكر أن الذي أطلق هذه التسمية هي أحزاب المعارضة وفي مقدمتها الأحرار الدستوريون • وقيل في تعليقها أن « النصف » يرمز إلى « قصر » هل الشمس يا شا • وقيل بأن أحد الثمانية كان في خارج البلاد فزعم الوفد أن هذا « الواحد » باق في عصبته لم ينشق مع المتشككين وزعم المتشككون أن هذا « الواحد » منهم • وظل الأمر فترة لنصف بعض رجال المعارضة ذلك « الواحد » نصفين لكل فريق نصف لبراة السبعة المتيقن انشقاقهم سبعة ونصف • وصارت مثلا •

وأستطيع في شأن هذه العريضة أن أخرج حوتا على موضوع التعليق فأذكر أن تلك العريضة وما حوت ومنعها من النشر كان مقدمة لتفكير دار بين حافظ وهشان يا شا وبينى حول وجوب تبصير الشعب عن طريق المنشورات السرية التي بدأت بتفصيل ما أشارت إليه العريضة سواء في شأن الملك وتصرفاته أو الحكومة وعثراتها •• قصدرت مجموعة متواليه

من مله للمشهورات تحت عنوان « ان الرواية لم تقيم فصلا ٠٠ » وكان آخرها في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٢ وأذكر من مقدمتها الأبيات التي تنبه الى ما سيؤدى اليه استعراء لعمال البرامكة في الحكم ومطلعي :

لوى خلال الرماد وميض نار ووششك ان يكون له فرام

وأذكر من ختامها ٠٠ « ان الذي يجري في البلاد لا يشرف حاكبا ولا محكوما » وبين المقدمة والختام النداء بان الأمل في تصحيح الأوضاع وانتقاذ البلاد بات محفودا على ثورة الشعب .

أما في شأن ما نشر الزميل الكبير الأستاذ أحمد حسين من قوله في تسويغ دفاعه عن تأييده وابتداء مصر الفتاة تصرف مصطفى النحاس حيال الانذار ٤ فبراير ٥٠ « في ذات الوقت كان يلح على النحاس - أحمد ماهر - ان يؤلف وزارة قومية ، فلما رفض النحاس وأصر على استعمال حقه الدستوري والقانوني أصبح عمله خيانة وطنية ، وقبله كان هذا يكون مفهوما لو ان الانجليز طالبوا بتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس فيكون تأليف الوزارة القومية هو تمرد على طلب الانجليز ، ولكن ذلك لم يكن واقع الحال ، بل لقد طلب الانجليز ان يشكل مصطفى النحاس الحكومة ٥٥٥ » .

ولقد شاعت الظروف ان أمضى أحداث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ عن قرب حوث كان حافظ رمضان يمتدح قبل ان يتوجه الى سراي عابدين وكنت في انتظاره بمنزله حتى عاد . ومنه وفي حين الأحداث سمعت التفاصيل ..

ومن بين مله التفاصيل « الأمر » البريطاني وان طلب النحاس رئيس الوفد رئيسا للوزارة من مضمونه ومؤداه على ما كشفت مناقشة المجتمعين ومنهم النحاس ولام اختلاف في الراي ان الوزارة المطلوبة وزارة وفدية « لاجلنا ولجمنا » . ولذا عرض أحمد ماهر ان تكون الوزارة قومية جنبي لا يكون التصرف خلوها بقبول الانذار البريطاني كليا « انزل » ، فلما أصر النحاس على رفض الوزارة القومية اقترح حافظ رمضان حلا ان تكون الوزارة وفدية وان تضم وزيرا واحدا فحسب من غير الوفد لتحقيق معنى بعض حرية الادارة .

وأبصر حافظ رمضان على ان يسيطر اقتراحه « بالمجبر » . وبسطي ردي في منطق الأمور اقتراح لا يكون الا لمة وهي التحلل هونا من امياله الانذار البريطاني مما يغال من حديث الزميل الكبير .

## أخي صبري

أعود فأشكر لك فضل ما تنشر وما تتلقى وما تصحح .. وأمل أن  
تسعى ظروفى فألحق بهامش رجبك يوم تتحدث الجدران عن الذكريات  
السياسة بعد أن أفرغ وتفرغ من الحديث عن الذكريات القضائية .  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؟

على منصور النحاسي

أخي العزيز الأستاذ صبري أبو المجد

تحية طيبة وبعد - أكتب اليوم عن ظروف تعيين حافظ عفيفي باشا  
رئيساً للديوان الملكي . من المعروف أن إنجلترا بعد إلغاء المعاهدة لم تقطع  
العلاقات كما لم تفكر حكومة الوفد في قطع العلاقات الدبلوماسية إذ  
كانت بعض المشاكل المعلقة بين البلدين كالقطن والأرصدة الاسترلينية  
تدعو الوزارة إلى التمهّل في إصدار قرار قطع العلاقات وشكلت الوزارة  
فعلاً لجنة لدراسة الموضوع من كافة نواحيه الاقتصادية والسياسية  
ولكن الموضوع ظل قيد البحث ولم ينته حتى أقاله الوزارة .

ولكن الوزارة سحبته عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر في لندن  
كدعوى من الاحتجاج وليس من قبيل قطع العلاقات وسارع الملك لمعين  
مستشاراً خاضاً له .

أما المسألة التي أثارت زوبعة وأحدثت دويّاً أكثر مما تستحق فقد  
كانت تعيين حافظ عفيفي باشا رئيساً للديوان الملكي . والواقع أن الحكومة  
لم تقترح تعيين حافظ عفيفي ولكنها لم تعترض على تعيينه وأرادت الحكومة  
أن تفوت على الملك فرصة الخلاف حرصاً منها على استمرار معركة القنال .  
وأرادت السراي أن تؤمّمه من طرف خفي . إن المرشح لرئاسة الوزارة  
البنديّة هو حافظ عفيفي . باشا . بعد أقاله النحاس . باشا ولكن الحكومة  
أنفودية لم تكتفِ للأمر فالمسألة لا تستحق منه في هذه الظروف . أن يمر  
العيين ببساطة لأن اليأس النراوس . باشا كان يريد أن يعين رئيساً  
لبنك مصر محل حافظ عفيفي . باشا فمن مصلحة القصر أن يعين حافظ  
عفيفي . باشا برئاسة الوزارة . حيث كان اليأس أندراوس المستشار  
الاقتصادي للملك وكل الصفقات التي يتبها كانت لحساب الملك .

الوفد وحافظ عفيفي باشا

كان إلغاء المعاهدة حدثاً جليلاً في تاريخ مصر . فقد أطلقت الوزارة  
الصنان للشعب لكي يبر عن كراهيته للاستعمار إلى حد لم يسبق له مثيل

منذ قيام ثورة ١٩١٩ التي كانت صرخة الشعب بقيادة خاله الذكر سعد زغلول باشا .

ولا أغالى عنهما أقول ان حكومة النحاس باشا تقلت الاحساس المباشر بطغيان الانجليز ووطا الاحتلال من مدن القنال الى جميع أنحاء البلاد بحيث عادت الى الأذهان ذكرى حوادث ثورة ١٩١٩ وجمهورية زفتى ونضال أسيوط .

وشجعت كتائب التحرير بأقصى وسائل التشجيع الأدبي والمادى معا حتى ميكروفون الاذاعة كان ينتقل الى معسكرات الانجليز فى القناة ليروى قصص الاحتلال البريطانى الدموية منذ ١٨٨٢ .

وقد سبق ان ذكرنا ان الوزارة ملئت الفدائيين بالسلاح وشجعت ضباط الجيش والبوليس على التطوع واستلمت سفيرنا فى لندن وهمت بقطع العلاقات السياسية فلم يبق بينها وبين حالة الحرب الفعلية الا خطوة واحدة . ولقد برز أشخاص ثلاثة على مسرح الحوادث هم الياس الدراوس وعبد الفتاح عمرو وحافظ عفيفى .

ولعب كل منهم دورا خطيرا فى هذه الآلة ولكن أخطر هؤلاء - لا مناص - كان حافظ عفيفى باشا .

واذا كانت الحكومة لم تعترض على تعيينه بغية أن تفوت على السراى الصيد فى الماء العكر ، فان الناس قد ثارت على تعيينه بسبب الحديث الذى أدى به للأستاذ كامل الشناوى ونشرته الأهرام والبرى فيه مدافعا عن معاهدة ١٩٣٦ وطالب بالارتباط بالانجليز الى أقصى حد ، فى الوقت الذى كانت الحكومة على وشك الفاء المعاهدة .

وحافظ عفيفى طبيب أطفال دخل السياسة هاويا وكان عضوا فى الحزب الوطنى الذى اختاره سعد زغلول من النحاس لينضم الى ولده وسار كلاهما فى طريق مختلف ، فبينما كان النحاس باشا رجل الشعب كان حافظ عفيفى من عداد أعداء الديمقراطية وصناع المؤامرات التى دبرت للانتقام من حقوق هذا الشعب ، وانغمس بكلية فى المضاربات السياسية التى عرفتها البلاد وكان سفيرا فى لندن وانتهت سفارته باصدار كتاب : الانجليز فى بلادهم .

لقد اشترك فى أكبر عدد من تعطيلات الدستور .

فبينما نجد على ماهر اشترك فى تعطيل الدستور مرتين واسماعيل صدقى مرتين ومحمد محمود مرة واحدة ، نجد حافظ عفيفى أسهم فى الانقلاب على الديمقراطية ثلاث مرات :

١ - مع محمد محمود باشا سنة ١٩٢٨ ( اليه الحديدية ) •

٢ - مع اسماعيل صدقي باشا سنة ١٩٣٠ بعد إلغاء دستور سنة ١٩٢٣ وإصدار دستور سنة ١٩٣٠ الذي رفضه الشعب وقاومه مقاومة رهيبة قمعتها الحكومة بالسلاح •

٣ - مع الهلالي باشا في وزارة ١٩٥٢ حيث أعلنت الأحكام العرفية وعطلت أحكام الدستور •

فقد عينه محمد محمود باشا وزيرا للخارجية وحلقة اتصال بدار المندوب السامي واخفقت المفاوضات التي أجرتها الحكومة مع بريطانيا وقتئذ •

وفي وزارة اسماعيل صدقي ١٩٣٠ نقل من الوزارة الى وظيفة وزير مفوض في إنجلترا لكي يكون سندا للانقلاب في بلاط سان جيمس •

وفي تاريخ المفاوضات المصرية الانجليزية يبرز حافظ عفيفي باشا ليضرب الرقم القياسي بين جميع الساسة المصريين في مائدة المفاوضات •

واذا كان مصطفى النحاس فاوض الانجليز خمس مرات فان حافظ عفيفي جلس على مائدة المفاوضات ست مرات :

الأولى : مع سعد زغلول باشا وعدل باشا يكن سنة ١٩٢٤ ( مفاوضات سعد زغلول ، ماكلونالد ) •

الثانية : مع محمد محمود باشا سنة ١٩٢٨ ( محمد محمود / هندرسون ) وكان وزيرا للخارجية •

الثالثة : مفاوضات صدقي باشا سنة ١٩٣٠ •

الرابعة : مع مصطفى النحاس سنة ١٩٣٦ التي انتهت بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ •

الخامسة : مع صدقي باشا ١٩٤٦ وانتهت بمشروع ( صدقي / بيلن ) •

وهي المفاوضات التي رفضت فيها أغلبية هيئة المفاوضة المشروع وأخيرا اشترك في مفاوضات الهلالي باشا - ستيفنسون •

سريسة المفاوضة :

تقدمت المفاوضة في أثناء تولي حكومة الوفد في سنة ١٩٥٠ بعريضة الى الملك وكانت المفاوضة في هذا الوقت تشعر أنها ضاعفت في خضم الجماهير التي ارتضت حكومة الوفد بناء على انتخابات حرة نزيهة وحصل فيها

( سنوات ما قبل الثورة ج ٤ ) - ٦٨٩

الوقود الى الحكم بعد اقتضائه خمس سنوات ، وهددته حربا لا شرادة  
فيها وبكتافه الاسنة . وكانت الدولة تدعى ان الظروف التي تجلب فيها  
العريضة الى الملك هي خير الظروف المناسبة للاصلاح من دون البلاد ، أو  
على الاصح ازالة وزارة النحاس بانها من الحكيم .

وفى الواقع ان حجة الاصلاح في رأينا لا أساس لها فلامعروف ان  
العريضة قامت بعد أن أجرى مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء  
التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ الذي زلزل بناءه المارسة  
سبعا وانتهى بعزل الدكتور هكنا من مجلسه من قبله لرئيس المجلس  
الشمس .

كما ان المعارضة فعلت بأن الملك كان في رحلات لا تصل بالمصلحة  
الوطنية وأرادت ان تشعره بالمسئولية والزامه بالدخول الى ام ولكن هذا  
الدول أيضا فيما تعلم لا أساس له فالوقود في هذه الدلائل بالذات كان  
على صفاء مع القصر أو في فترة هادئة فرضت الظروف الهامة لالاد  
بعد حكومات الأقليات التي استمرت زهاء خمس سنوات وشجعت على  
نوع من عوة الخلاف بين القصر ومجلس الشيوخ .

ووقع على العريضة : المرحوم محمد حسين هكنا باشا رئيس  
الأوزار المسمى بورين والرحوم عبد الحسین الادمي بك من الحزب  
الوطني والرحوم دولة عبد الهادي باشا والامتاز مصطفى درمي بك  
أطال الله بقاءه عن الحزب السعادي والشمس .

ووقع هؤلاء على العريضة كما كتبها دولة عبد الهادي باشا ولكن  
بعض الاسماء طابوا تعديل صحيفة العريضة وعلمت بالفعل روقع عليها  
بعد التعديل المذكور تجيب اسكندر ومحمود غالب باشا وبطله ال . باعي  
باشا .

وجدير بالذكر ان عبد الفتوى أحمد باشا وزير الانشطة الادبي وقع  
على العريضة واختفى بعد التوقيع ، ورفض على ماهر باشا وحسين سري  
باشا الاشتراك في التوقيع على العريضة . كما ان العريضة عرضت  
على بعض السماسين الآخرين . ولكنهم رفضوا جميعا .

وقد امر الدكتور علي المرحومة ١٠ تقديمها . وعندها عام الملك  
بالعريضة أمر رجال القصر بعلم مقابلة أي ذرد من المبعدين على العريضة .

ويذكر أن الملك قد عرف قصة العريضة من أحمد نجيب الجواهرج  
الذي رجا الملك ان يسمح له بمقابلة عبد الهادي باشا عن طريق الامتاز



زكى على وهو صديق لدولة عبد الهادى باشا واحد وزرائه لاقناع عبد الهادى باشا بعدم تقديم العريضة وتمت المقابلة بين عبد الهادى باشا وأحمد نجيب الجواهرجى وأبلغ نجيب الجواهرجى ان عدم تقديم العريضة رغبة ملكية فرفض عبد الهادى باشا وأصر على تقديمها وأرسلت العريضة بالبريد المسجل ووصلت فعلا الى الملك الذى اتخذها ووضعها فى جيبه .

وقد حاول الملك مرات كثيرة حمل الموقعين على هذه العريضة على الاعتذار ولكنه أخفق الا حافظ رمضان الذى بادى بالاعتذار الى الاعتاب الملكية ونشر هذا الاعتذار فى صدر جريدة الأهرام فى ١٨/٦/١٩٥٠ .

#### صلاح الشاهد

\*\*\*

#### بعض جلور جمعية اللواء الأبيض

بقلم الكاتب السوداني/باشرى عبد الرحمن

بعد التحية :

أسف تأخرت رسائلى لأننى كنت غائبا عن السودان بالملكة العربية السعودية وقد أرسلت عدة رسائل الى مجلة المصور وبالتأكيد لم تصل هذه الرسائل الى القاهرة ودليل على ذلك عدم ظهورها ويخيل الى ان الرقابة بالملكة حجزتها لأسباب لها مبرر هام أدري به ولهم عذرهم فى ذلك رغم أنها سرد لحوادث مرت عليها سنون طويلة والغرض من نشرها اثبات حقيقة تاريخية مجهولة لدى الكثيرين من أبنائنا الذين ألتهتهم المدنية وزخرفها والحياة الهيئة اللينة فى ظل الاستقلال يجهلون ما عاناه أبائهم من عنت المستعمر واستبداده وبطشه الذى كان حافزا لتمرّد فتية آمنوا بربهم ودينهم ووطنهم وحملوا رموسهم على أكفهم ، سلاحهم اليقن والايمان مقرونان بالحزم والعزم فاستشهد البعض منهم بسلاح الفدر والذؤم وبعضا بالسجن والتشريد من أجل أسمى غاية ينشئها الأحرار فى بلاد الأحرار المحكومين بقوة الحديد والنار وإن أخشعت الحركة فى وقتها لكنها خلقت رمادا أو تحت الرماد وميض نار هبت عليه رياح مؤتمر الحريجين فكان للوميض أوار وعلى ضوء هذا الأوار شدد صرح الاستقلال على اللبنة الأولى الميمونة بدم الأحرار من أبطال ثورة ١٩٢٤ .

قلت ان الانذار الموجه من دار المندوب السامى لحكومة سعد باشا يتضمن خمسة مطالب . الغرامة وتسليم الجناة وسحب الجيش المصرى من السودان نفذ اثنان الغرامة وانسحاب الجيش فورا وأصبح البند الثالث تسليم الجناة والجناة موجودون بمصر وعلى حكومة القاهرة أن تتدبر أمرها

ومن هو صاحب المصلحة في مستقبل سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان ومن الطبيعي أول ما يخطر على البال السودان بحكم علاقة الحاكم العام بالسودان وما يجري في السودان وتذاك وفريق من السودانيين موجودين بمصر وعداؤهم سافر للانكليز يناصرهم الوفد المصري وبعض الشباب المتسمين بالهوس السياسي فصدر الأمر بالقبض على كل السودانيين الموجودين بالقاهرة أيا كانت المهنة التي يمتثلونها ثم بعض رجال الوفد المصري والمصريين المبعدين من السودان لأنهم موتورون وفي وزارة الداخلية (كوين بويد) ووكيل وزارة الداخلية النقراشي باشا ومحافظ القاهرة (رسل دنا) وعلى رأس القسم السياسي (سليم زكي) سفير جهنم الذي قاد الكثير من شباب مصر إلى المشنق وأعماق السجون - ونشطت الكلاب المسعورة تحسب الكشوف المليئة بالأسماء تجوس في شوارع القاهرة وأزقتها تعاونها أفسام البوليس في قسم عابدين والموسكي والأزبكية والسيدة والحليفة وباب التسعيرية والحرب الأحمر والعباسية وشبرا وبولاق - وكانت ساعات نحس ونكد روعت العائلات في دجى الليل البهيم أفصت الرجال من المضاجع ومن النوادي والشوارع وعربات البوليس تملأ وتفرغ في المحافظة في باب الخلق ودعى وكلاء النيابة الموجودون بمصر للتحقيق وكان النائب العام محمد نور باشا والقيسى باشا يشرفان على التحقيق وكان السؤال محمدا أين كنت من الساعة ١٢ ظهرا إلى الساعة الثانية بعد الظهر وانتهت الليلة الأولى قرب الصبح ووزع كل المتهمين إلى سجون مصر حتى ينظر في ما وصل إليه المحققون من نتائج وكان أهم ما وصل إليه المحققون تسلسل أحمد حسن مطر وهو منتم إلى جمعية اللواء الأبيض كزعيم ولكن الذي نعرفه عنه أنه لم يكن بالسودان عند قيام ثورة السودان ولكنه كان في انكلترا عندما وصل سعد باشا إلى لندن من منفاه كان أحمد حسن مطر ضمن المظاهرة التي قام بها أبناء مصر لنحية ابن مصر البار وكان أحمد حسن مطر يحمل علما عليه شعار جمعية الاتحاد السودانية ترحب بعودة البطل الظافر المائد من المنفى ثم جاء إلى مصر لكي يرجع للسودان بعد غيبة طويلة قضائها في المغرب في الحرب التي شنها الأمير عبد الكريم الخطابي ضد المستعمرين وعند وصوله إلى مصر رفضت وكالة حكومة السودان السماح له بدخول السودان وعند عودة الحاكم العام من أجازته في طريقه إلى السودان ذهب أحمد حسن مطر إلى وزارة الحربية يطلب مقابلة سردار الجيش المصري وحاكم السودان العام متظلما ومنع من المقابلة وسأل عن موعد خروجه فقبل له الساعة الواحدة والنصف فخرج ورابط بالشارع ، وستل كاتب المذكرات - أين كنت بين الساعة الثانية عشرة والساعة الثانية بعد الظهر - في ذلك اليوم كنت معزوما عند أحد أقاربي المرحوم أحمد الطيب الذي كان يعمل في خدمة

الحاكم العام في دار الحاكم العام بالزمالك وبعد الساعة الثانية ذهبت مع  
المرحوم اليوزباشى فؤاد حافظ لأننا على موعد مع الأستاذ الشرفاوى في  
عوامته واستأذنا لأمر هام بطلب من الأجرة نعت مختار بالمرح وعدنا  
أدراجنا وفي ميدان الأزهار سمعنا باعة الصحف ينادون باطلاق الرصاص  
على سردار الجيش المصرى فافترقنا وتوجهت قوا الى العتبة الحضراء لقمى  
البرلمان فوجدت المرحوم عرفات وعثمان محمد هاشم وبعض الاخوان -  
فكان المحقق فى أجوبتنا وجد رأس الحيط فليفتيح الأثر ، باعتبارنا أعدنا  
العدة لاختيال حاكم السودان لسم بالمكتب وقسم بالمنزل لأن فشل الأول  
نقد الجريمة الآخر فارسل أحدنا الى سجن الأجناب والآخر الى سجن  
قره ميدان بالمنقبة ووضع كل منا فى زنزانه وضيق عليه الخناق  
وانقطعت عنا الأخبار الا البسر مما سمعنا من بعض السجناء المقيمين فى  
عيادة السجن التى كنا نتحيل بالمرضى لنسمع الأخبار والتفتت مرة  
بالأستاذ مكرم باشا عبيد ودار بيننا نقاش أدى لطفوة بينى وبينه سياتى  
دورها بعد الأهم من المهم .

باشرى عبد الرحمن



السيد الأستاذ / صبرى أبو المجد

نائب رئيس مجلس ادارة تحرير مجلة المصور

مجلة المصور/القاهرة

( ١٦ شارع محمد عز العرب - المتديان سابقاً )

تحية طيبة وبعد ،،

صدر عدد المصور رقم ٢٩٥٥ المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٨١ وجاء فى  
الصفحتين ٩٦ و ٩٧ رسالة من السيد/ صلاح الشاهد تشريفاتى رئاسة  
مجلس الوزراء السابق حديث نسب الى .

ويؤسفنى أن تكون معرفة سيادتكم بى عن طريق موضوع شائك  
كالتالى ، والى أى نفس مضطرا لوضع الأمور الحقيقية فى نصابها .

فاولا :

يعنى أن أؤكد لسيادتكم أن علاقتى بالمرحوم غنام باشا لم تكن  
بالدرجة التى تسمح لى بمصارحته بمثل ما نسب الى من خيال كاتب ،  
فان المجاهد الكبير مكرم عبيد رئيس حزب الكتلة الوفدية المستقلة لم يكن  
يدور بخلده أن يكون رئيسا للوزارة لأنه :

( ١ ) رئيس حزب أقلية فى بلد ديمقراطى وهو تبطى والمملكة  
المصرية منصوب فى صلب دستورها أن دين الدولة الرسمى هو الاسلام .

ورغم شعبية مكرم عبيد باشا التي لم يكن يضارعه أحد من الزعماء فيها ، وعقب اغتيال الزعيم الطاهر أحمد ماهر قال الملك بصريح العبارة في سرى عابدين لمكرم وللنقراشي : « النور عليك يا مكرم لكن رغم الثقة في شعبيتك وحرصا على الوحدة الوطنية - يتولى النقراشي الوزارة » .  
وكفى مكرم نقديرا وعلوا أن يلقيه زعيم الأمة الراحل سعد زغلول بأبن سعد .

(ب) عقب الفاء الأحزاب السياسية - الزعيم الوحيد الذي كان رجال ثورة ٢٣ يوليو يحضرون اجتماعاته الشعبية هو مكرم عبيد .

( ج ) حينما أراد صلاح سالم انشاء جريدة يومية للشورة وكان نسيبا ليوسف صلاح الدين المحاسب القانوني ، طلب من يوسف اخذ موعد للقاء مكرم باشا وتحدد الموعد وحضر جمال عبد الناصر وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر وسليمان حافظ الى منزل مكرم عبيد - فاتح صلاح مكرم باشا في أمر الجريدة وطلب من مكرم أن يتولى الكتابة في تلك الجريدة . رحب مكرم بالفكرة وقال سيكون المقلد الأول أن يسلم رجال الثورة الوزارة الى مدتيين من حسنى السمعة وتراقبهم من بعيد - انصرف المدعون ، وهم في طريقهم قال سليمان حافظ لجمال - أنا مش قلت ان مكرم لا يتعاون مع أحد ، وكان رد جمال بالنص : « اتلهي دا راجل عنده مبدأ » . ده حدث في أثناء توديعي لهم .

( د ) يوم أن علم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ( ٦ يونية سنة ١٩٦١ ) بوفاة مكرم - توجه بنفسه الساعة العاشرة صباحا الى منزل مكرم وقدم العزاء لقرينته .

(هـ) وفاة كبير العائلة المصرية زعيمنا أنور السادات - زميل المعتقلات والسجون - للمجاهد الكبير زعيمنا مكرم عبيد في الكنيسة المرقسية لدليل قاطع لكل شك وجامع لكافة الأدلة على نزاهة ووطنية وقوة مكرم عبيد .

لانيا :

يقول السيد / صلاح « ان ما تناوله الكتاب الأسود عن استغلال مادي لا يتجاوز العشرة آلاف جنيه » .

فاذا علمنا أن الكتاب الأسود تم توزيعه في أول مارس سنة ١٩٤٣ بالجملة من منزلي ( ١٥ ألف نسخة ) فيكون ما تناوله الكتاب في سنة هو العشرة آلاف جنيه ، فاذا أضفنا إليها في السنة الأولى لحكم وزارة الوفد ١٥ ألف جنيه أخرى لم يتناولها الكتاب ، فيصبح جملة المسنفل خلال



## خاتمة :

اصارحك للمرة الاولى فى حياتى يا سيادة الأستاذ صبرى أن الكتاب الأسود فى العهد الأسود - الذى كتب فيه العديد من الصحفيين وكتاب المقالات الخيالية - هذا الكتاب بديء فى طبعه فى منتصف شهر ديسمبر سنة ١٩٤٢ وتم طبعه - ١٥ ألف نسخة - وتجليده بالخلاف الأسود وحزمه بالشريط الورقى الأبيض فى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٣ وتم كل ذلك فى منزلى الكائن بشذرع ابن سندر لا سليم الاول وكانت المنطقة بكاملها محلية غير أهلة بالسكان ، وعلى بعد من منزلى كانت فيلا المرحوم الصديق/ صلاح ندا ومن ناحية أخرى وعلى بعد أيضا الأخ الدكتور محمد محمد حمزة عيش ويلتصق بفيلتى منزل الأخ عبد الوهاب البنا فى فيلا يجاورها ويلتصق بفيلتى أيضا الدكتور ايهاب حشيش طبيب أمراض النساء وشقيقه الأستاذ الدكتور عبد الحميد حشيش - وكانا فى ذلك الوقت أولهما طالب بالثانوى والثانى طالب بالابتدائى أمد الله فى عمرهما ، وقد تم توزيع الكتاب الأسود - أو نقله على دفعات من منزلى فى أول ابريل سنة ١٩٤٣ بحيث لم يكن يوجد له ولا للمطبعة ولا للصال أى أثر بعد هذا التاريخ فى منزلى .

تم كل هذا ولم يعلم بتلك العملية المضنية سوى زميل فى ذلك كله الأستاذ يوسف صلاح الدين توفيق خليل ، رئيس مجلس ادارة مؤسسة السينما سابقا والمحاسب القانونى حاليا وأخ ثالث لا داع لذكر اسمه - هذا مع الأخذ فى الحسبان أن جميع رجال الحزب وعلى رأسهم المجاهد الكبير مكرم عبيد كانوا لا يعلمون أى شيء مما نعمله نحن ، سوى الأخ العزيز الوزير السابق الأستاذ فريد زعلوك المحامى فقط . وإى مدح فيه كاذب .

والحقيقة أن الذى ساعدنا على القيام بهذا العمل على أكمل وجه هو صداقتنا القديمة لعبد الوهاب ومحمود شوقي وبهاء وعبد المنعم وحسن كمال والأميرالاي أمين خليل رئيس البوليس السياسى العالى ، فقد كان ترددهم على منزلى يوميا يمنع أى شك فى ثلاثتنا .

وقصة الكتاب طويلة ومفاجأتها عديدة .. وانى لم أكن فى يوم من الأيام سياسيا ولم يكن لى صلة بأى سياسى ، ولو أنى كنت أعلم أن هذا العمل سيؤدى بى الى السجن والمعتقلات لما أقدمت عليه يتاتا .. ولكن اندماجى بعد ذلك بالوسط السياسى علمنى كيف يكون الانسان مخلصا لمبادئه أو منافقا خادعا خائنا ومرتديا ثوب الطهارة وقلبه مليء بالخفايا والاسقاد .

إن الأخ عبد الوهاب البنا كان أخلص الناس لرفعة النحاس باشا ، ولا شك أنه كذلك حتى الآن ، ولم يقبض عليه لوجود أوراق خاصة بالنحاس باشا معه كما ذكر السيد الشاهد - عبد الوهاب كان يشغل منصب مساعد السكرتير العام لمجلس الوزراء ، وكانت ترد إليه المئات من التكاوي والتظلمات يوميا فكان يأخذها معه لدراستها في المنزل ، وفي يوم أول مايو سنة ١٩٤٣ وبعد اتمام إخلاء منزل من كافة الأوراق والمطبعة بشهر الخ ، وفي منتصف الليل ، سمعنا مناديا يقول يا فايق بك وكنا عبد الوهاب يوسف ومحمد زكي مهدي الأستاذ بكلية الزراعة و خليل جمال الدين وكيل وزارة الاقتصاد وغالبا الأخ المرحوم محمود شوقي ثالثنا .

جميع الموجودين دهشوا لوجود حمدي بك ومعه عدد من ضباط البوليس السياسي ، وعساكرهم وأنوار بطاريات في الحديقة ٠٠ وبعد تفتيش الفيلد عشر حمدي بك على بعض من هذه العرائض والفيسكاوي وسأل عن سبب وجودها فقلت له اننا بحكم الصداقة والجيرة ، كان الأخ عبد الوهاب يحضرها معه .

أراد حمدي بك تفتيش منزل عبد الوهاب الملاصق لى فمعه القائلقام عبد الواحد عمار بك فائد احدى فرق الجيش وزوج شقيقة عبد الوهاب من دخول المنزل باعتباره مسكنه ، وبعد الواحد عمار من الضباط المجاهدين الذين أقسم رجال ثورة ٢٣ يوليو في منزله على المصنف بالولاء لمبادئهم قبل قيام الثورة بيوم واحد .

وما كان من حمدي بك الا أن رضىخ لأمر عبد الواحد بك ورجع هزليا البنا ليستجوبني عن اللون السياسي لكل فرد من الموجودين ، وعندما جاء السؤال عن توفيق بك خليل والد يوسف قال حمدي بك ما لون توفيق بك ، فقلت له أسمر . وبذلك أقفل التحقيق .

أمسك حمدي بك بالتليفون وكانت نموتى في ذلك الوقت ١٢٥٥ زيتون ، وكان هو منشرح السريرة يعلو وجهه ابتسامة الانتصار ، وطلب غزالى بك وقال له انه - وبعد مجهود مضن وتحريات واسعة ، تمكنت من الوصول الى منبع كافة المعلومات الواردة فى الكتاب الاسود والوكر الذى طبع فيه - وأضاف - عبد الوهاب البنا وكان معه محمود بك فى منزل فايق الآن ، وأخذ عبد الوهاب وعاد أدراجه وكانت الساعة الرابعة صباحا .

وما كان من محمود غزالى الا أن يتصل بمنزل النحاس باشا ويخطر السيدة حرمة بالانتصار الذى حصل عليه هو وحمدي .

وما كان من السيدة حرم النحاس باشا الا ان تولول وتقول اولاد أخ  
وأخت الباشا طبعوا الكتاب .

وما كان من النحاس باشا الا أن أهان في مجلس الوزراء - العزيز  
الغالي محمود إهانة كبرى وأخذ قصاصة ورق وفصل عبد الوهاب .

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر حضر الى منزلي حمدي بك ومعه  
ثلاثة ضباط ومسيارتان وأخذني الى باب الحديد ، فأغمى علي ولما أفقت  
وجدت نفسي ومعي طبيب وعبد الوهاب في غرفة واحدة بسجن الأجانب .

أما القول بأن حسنين كان له دخل في الكتاب فهذا يصلحه جلال  
الحماصي لأنه كن صديق حسنين وحسن يوسف . والمستندات تثبت  
أن عبد الوهاب لم يحصل على ملزم واحد كاستثناء من وزارة أحمد  
ماهر - بل أعيد تعيينه على الدرجة وبالمرتبة في تاريخ الفصل .

وعلمت فيما بعد أن السبب في القبض علينا هو الولد المطيعي  
الذي اشترى جزمة المسكرى الأمريكي ومراقبة الضابط رشاد مهنا لنا من  
شباك منزل الدكتور الأستاذ عبد الحميد حشيشي الأستاذ بكلية  
الحقوق الآن .

وللكتاب قصة طويلة لا يمكنني سردها حاليا ، وهذه هي الحقيقة  
التي يسهل على سيادتكم التثبت منها دون اللب والدوران والتخمين  
والتأليف .

### فايق قصبي

كيس دفاعا عن مصطفى النحاس .

ولكن تسجيل الحقيقة والتاريخ

هذا المقال للأخ الصحفي العزيز المخضرم حازم فودة :

صفحاتك في المصور وفي جريدة مايو عن سنوات ما قبل الثورة  
تناولت حدث ٤ فبراير ١٩٤٢ . . . ومثل كثير يتابعون هذه الصفحات  
التي تناولتم فيها هذا الحادث خاصة وأنكم في إحدى الحلقات طلبتم أن  
يؤاخذ كل صاحب رأى في حادث ٤ فبراير واستمعاذك أن تنشر ما يصل  
إليك من آراء أو تفاصيل أو إضافات الى كل ما نشرتم .

أقول ان هذه الكلمات شجعتني أن أكتب إليك واسمح لي أن تكون  
عددا من الأسئلة التي أرجو أن أجده عندهك جوابا لها .

منذ أن بدأت نشر سلسلة حلقات سنوات ما قبل الثورة وحتى الآن  
لم أقرأ كلمة واحدة الى جانب مصطفى النحاس . . بل لقد شعر كل من



قرأ هذه الحقائق في أى من جرائدها أن مصطفى النحاس كان شبيحا لا وجود له في تاريخ الوطنية المصرية . بل كل الذى سمعناه وقرأناه منذ ما يقرب من ثلاثين عاما - أى منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو - ليس يحمل كلمة طيبة عن هذا الزعيم الذى خلف سعد زغلول منذ وفاته في عام ١٩٢٧ وحتى قيام الثورة في عام ١٩٥٢ . بل كل ما سمعناه خلال هذه المدة عن مصطفى النحاس انه كان عميلا للقصر والاحتلال البريطاني ودار السفير البريطاني .

وليس لي حق الاعتراض على هذا ولكن أريد أن أجد عندكم الاجابة عن هذه الأسئلة :

١ - المعروف أن مصطفى النحاس تولى رئاسة الوزارة خمس مرات وإن مدة حكم هذه الوزارات التي رأسها هي ست سنوات فقط بينما وصلت مدة حكم وزارات أحزاب الأقلية ما يقرب من ٢٠ عاما . . . . . وإن كل وزارات مصطفى النحاس أقيمت من الحكم ما عدا وزارة واحدة والسؤال هو : هل تمت اقالة هذه الوزارات لأن رئيسها كان عميلا للقصر الملكي ودار السفارة البريطانية ؟

أرجو الاجابة !!

٢ - بعد أن قامت ثورة ٢٣ يوليو وتولت الحكم في مصر استعانت أو تعاونت مع كل الأحزاب التي كانت موجودة والتي يقال عنها الآن الأحزاب الفاسدة . . . . . تعاونت مع الحزب الوطنى القديم واشتركت في حكوماتها أكثر من وزير من هذا الحزب أذكر منهم فتحي رضوان ونور الدين طراف .

تعاونت مع الاخوان المسلمين وظل الشيخ الباقورى وزيرا للأوقاف في عدد من وزارات ثورة ٢٣ يوليو .

تعاونت مع مصر الفتاة وظل رئيس مصر الفتاة يلقي العناية والرعاية من رجال ثورة ٢٣ يوليو حتى يوم وفاته .

أكثر من ذلك الملك فاروق كرمته الثورة بعد وفاته وسمحت بدفنه في مقابر الأسرة المالكة بالرفاعي . . . . . أكثر فان ابنه أحمد فؤاد أمده ثورة ٢٣ يوليو سيف أبيه . . . . . وأضافت زوجته حتى أنجبت أول مولود لأحمد فؤاد .

أسألك الآن بعد هذا التسجيل المختصر جدا . . هل يمكن أن يفهم الناس أن ثورة ٢٣ يوليو لم يكن لها من علو الا حزب الأغلبية . . حزب الوفد ؟

### أرجو الجواب :

٣ - ويحيى بعد هذا الكلام عن حادث ٤ فبراير ٠٠ فأقول ان تدخل الانجليز في ٤ فبراير لم يكن الأول ٠٠ فقد تدخلوا في عام ١٩٤٠ بانذار من لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطاني الى سفيره في مصر يقول فيه " على ماهر يجب ان يخرج وننصح بقيام وزارة وفدية أو وزارة يرضى عنها الوفد ٠٠ وقد رفض النحاس هذا الانذار ورفض أن يتولى رئاسة وزارة ائتلافية ٠٠ وكان هذا الرفض بناء على سياسة الوفد التي اتخذها منذ فشل الائتلاف في أول وزارة رأسها مصطفى النحاس وهي الوزارة التي أقبلت وقتها .

٠ - والسؤال هو هل كان رفض النحاس باشا لتشكيل وزارة ائتلافية في ٤ فبراير سياسة جديدة أم أنها كانت الوفد بزعامه النحاس بعد فشل الائتلاف الأول ١٩ .

### أرجو الإجابة :

٤ - ليس جديدا أن أسجل أن كل الزعماء الذين دعاهم الملك فاروق يوم ٤ فبراير قد قبلوا الانذار البريطاني وأنهم على استعداد أن يدخلوا الوزارة الائتلافية برئاسة النحاس باشا ٠٠ وأنه هو الوحيد الذي رفض الانذار وطالب بوزارة وفدية ٠٠ أو وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة . يعود على أساسها الوفد الى الحكم بالطريق الدستوري .

والسؤال هو : هل اذا قبل النحاس رئاسة الوزارة الائتلافية التزم تدخلها كل الأحزاب يعتبر هذا منه عملا وطنيا ٠٠ وأنه اذا رفض الوزارة الائتلافية تنفيذا لسياسة الوفد الملعنة والمعروفة يعتبر هذا خيانة للملك والوطن ويصبح متواطئا مع الانجليز ١٩

### أرجو الإجابة :

٥ - سمعنا كثيرا أنه كان يجب على النحاس باشا أن يرفض الانذار ٠٠ وأن يرفض تأليف الوزارة ٠٠ ولكني أسألك وأسأل كل المؤرخين ٠٠ اذا رفض النحاس تشكيل الوزارة ونفذت قوة الاحتلال البريطاني الشرط الثاني من الانذار وهو خلع فاروق ٠٠ ألم يكن من المتوقع أن يتهم زعماء الأحزاب النحاس باشا بالتواطؤ مع الانجليز لعزل الملك فاروق ١٩ .

### أرجو الإجابة :

٦ - وأبعد عن حادث ٤ فبراير ٥٥ وأسالك هل إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب مصر تم بالتواطؤ بين النحاس والانجليز ٥٥ هل اعلان الهجوم على معسكرات الجيش البريطاني في الاسماعيلية وفي القاهرة وفي كل مكان تم بالتواطؤ بين النحاس باشا والانجليز ٥

هل مفاوضات النحاس مع الانجليز والتي تمسك فيها بكل حقوق مصر وقال كلمته « تقطع يدي ولا أفرط في السودان وحقوق مصر » ٥٥ قد تم بالتواطؤ بين النحاس والانجليز ٥

### أرجو الإجابة :

وأخيرا يا عزيزي الأستاذ صبرى أبو المجد أقول لك ان التحليل التاريخي الحقيقي والصحيح يقول انه لو رفض النحاس باشا تشكيل الحكومة في ٤ فبراير ونفذ الانجليز انذارهم وخلموا الملك فاروق ٥٥ لم يكن هناك داع لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٥  
الست معي في ذلك ؟

حازم فودة

### وجهة نظر جديدة في ٤ فبراير ١٩٤٢

#### حادث ٤ فبراير للحقيقة والتاريخ

#### بقلم المجاهد العمالي الوطنى عبد الغنى سعيد

من الأيام ما له أهميته البارزة في تاريخ الشعوب ، اما لأنه يرمز للذكرى انطلاقة تحرر أو لانتصار على قوى الظلم والعدوان ، واما لأنه يرمز الى نقطة تحول هامة في مجرى التاريخ الخ ٥ ويوم ٤ فبراير ١٩٤٢ لا يدخل في عداد مثل هذه الأيام ، رغم ما أثير حوله من ضجة ومساجلات سياسية بين الأحزاب في فترة الصراع الحزبي والفساد السياسى السابقة لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ٥

واذا كانت ليوم ٤ فبراير أهمية ودلالة ، فهي ابراز تفكك وانهيار المدرسة السياسية التي ألقت اليها بزمام ثورة ١٩١٩ ظروف وأوضاع واتجاهات فكرية خارجية وداخلية خاصة سادت المجتمع المصرى عقب نهاية الحرب العالمية الأولى ٥ ولم تكن هذه المدرسة يحكم تكوينها الطبقي وتفكيرها الاجتماعى وفلسفتها الكفاحية المخدوعة بمبدأ تقرير المصير والواقعة عند حدود الوسائل السلمية المشروعة ، على مستوى النضال الوطنى الإيجابى الفعال ، فلم تلبث أن اتسعت الفجوة بينها وبين جماهير

الشعب التي أصبحت في النهاية لا تثق تماما بأي من أحزاب ورجال هذه المدرسة ، ونزعت الى الوقوف موقف المتفرج من خلافاتها غير الموضوعية ، بل وعدم الاكثريات بالتغييرات السطحية التي كانت تطرأ على المجتمع السياسي المصري من وقت لآخر ، والتي كانت أقرب ما تكون الى عملية تفنيط في المهود والوزارات يتبادلها القصر من جهة والمندوب السامي البريطاني من جهة أخرى ، دون أن يكون للقوى الشعبية دور حاسم في أى منها ، اللهم الا في الحالات القلائل التي كان يصل فيها حزب الاغلبية الى الحكم نتيجة لانتخابات عامة حرة .

وإذا كان الشعب المصري على ضوء هذه الحقائق قد قابل حادث ٤ فبراير بنوع من الفتور وعدم الاكثرات ، وإذا كان لم يتورط في انفعال عاطفي دفاعا عن كرامته كما كان يريد عمله القصر يومئذ ، فقد كان ذلك في حد ذاته دليلا على اكتمال وعيه السياسي ، وتطور عقليته الكفاحية في الاتجاه الحكيم القائم على تجنب الاستغزاز وما يؤدي اليه من تورط في معارك ثأوية سابقة لأوانها ، ولا يمكن الا أن تؤدي الى تبديد القوى الثورية التي يجب أن تفسر للمركة الفاصلة التي تخوضها بأسلحتها وفي الوقت الاستراتيجي المناسب الذي تختاره بنفسها .

ان الكرامة الوطنية لم تكن في نظر الشعب شيئا شكليا . حقيقة ان فاروق كان يومئذ الملك ورأس الدولة ، وكل اهانة له يمكن أن تؤخذ من الناحية الشكلية على انها اهانة للدولة والشعب . ولكن هل كان الشعب راضيا عن فاروق أو راضيا عن النظام الملكي حتى يشعر بمثل هذه الاهانة ؟ ان حادث ٤ فبراير لم يجر في طي الخفاء ولكنه كان حادثا مكشوفاً رآته جماعات من الشعب رأى العين وانتشر خبره في الحال . ووُزع حزب السعديين منشورات سرية مثيرة بشأنه تردد ما قاله أحمد ماهر في اجتماع الزعماء بالقصر . كما تداولت قصائد لشاعر أو أكثر ، أذكر منها قصيدة محبة الأسمر الذي حاول أن يصور فاروق بطلا بقوله :

دخلوا على الأسد العرين      مسلحين مدججين  
فسلوا الطريق الى بسني      نحازي فجاهوا عابدين

وهكذا لم يكن الحادث سرا في طي الكتمان ، كما قد يفهم خطأ من دراسات الأستاذ المؤرخ الدكتور محمد أنيس ، ولكنه عرف على أوسع نطاق ونوقش في أكثر من مكان وحددت كثير من التنظيمات الثورية موقفها منه ، بما فيها التنظيم السري في الجيش ، فذكر ان رأى العناصر السورية جميعا من عسكريين ومدنيين لم يكن في ضوء فلسفة الكفاح الجديد ليعطى وزنا يذكر لمثل هذا الحادث . وكان شبه الاجماع يومئذ

«و أننا حتى اذا سلمنا جدلا بأن في الحادث ما يحمل معنى الالهانة ، فانه ليس من الحكمة وحسن التدبير رد الاساءة في وقتها . ولقد صورت هذه الفلسفة في كتاب « آن لهذا الشعب أن يفهم » فائلا وذمى كان بنجه يومئذ الى حادث ٤ فبراير : « ان يساء إلى المرء ، وأن يجرح في كبريائه القومي أمر يستفز من غير شك . ولا يلبث هذا الاستفزاز ان يتفاعل في نفوس العاطفيين (١) فيحاولون رد الاساءة في حينها ولو بمجرد ظهور الشعور « وارتكاب الحماقات بمقلية « فليسجل التاريخ وليشهد العالم » ، أما الرجل المدبر فهو لا يتقاد للاستفزاز ، بل يتحرر منه بنفكره البعيد الهادئ اذا كان لا يستطيع رد الاساءة في حينها ، ففى استطاعته ان يذكرها ، ويرجي ردها الى وقت آخر مناسب . وهو بارجائه اياها وتذكرها انما يجمعها ، ويولد من تجمعها وتركبها قوة دائمة ، تعينه على النصر يوم يتقدم فى أنسب وقت لتصفية حسابه جملة واقتدارا . وليس فى هذا ما يسىء الى الله ، فقد ادخر قواه واملاك زمام النفس ، وتجنب المارك النانوية الخاسرة ليفوز فى معركة فاصلة فى النهاية ! » .

والضجة المقتعلة التى أثرت حول حادث ٤ فبراير فى أعوام تالية لم تكن لغرض رد اساءة أو اهانة ، وانما كانت موجبة أساسا لاصراج الوزارة الوفدية والتشهير بمصطفى النحاس . والمؤرخ اذ يتصدى اليوم لتحليل هذا الحادث فهو يحلله بعيدا عن تلك الضجة ، وعلى ضوء الظروف الواقعية التى كانت سائدة يومئذ . ولقد التزم الدكتور محمد أنيس جانب الموضوعية فى تحليله فلم يتورط فى تشهير بالنحاس أو فى دفاع عنه ، وانما القى الضوء على حقيقة الموقف ، وفى اعتقاده ان المؤرخ لا يمكنه ان يتصدى لاصدار حكمه على مصطفى النحاس وغيره من زعماء الأحزاب الأخرى ، الا فى ضوء واقع المجتمع السياسى المصرى يومئذ والموامل المؤثرة والقوى المتصارعة على السيطرة عليه . ويمكن تلخيص ذلك الواقع وتلك الحقائق فيما يلى :

أولا : منذ تصريح ٢٨ فبراير وعلان دستور ٢٣ وفى ضوء التجربة الواقعية للنظام البرلمانى الحزبى فى مصر والوزارات تؤلف وتسيطر وتتعاقد برضاء المندوب السامى البريطانى ، أو بايعاز منه وذلك بناء على اتفاقات مسبقة مع القصر وفى شبه دورة أطلق عليها بعض الكتاب « حلقة الدستور والمفاوضات الجهنمية » : تدخل وزارة حزب الأغلبية فى مفاوضات مع الانجليز لتسوية التحفظات الأربعة التى تضمنها تصريح

(١) آن لهذا الشعب أن يفهم - الجمعية المصرية للدراسات القومية ، سبتمبر

٢٨ فبراير ، وبفضل المفاوضات تقال الوزارة أو تجبر على الاستقالة ليعطل الدستور أو لتزييف الانتخابات وتتولى أحزاب الأقلية الحكم لفترة ما فتتجمع عوامل السخط ، ومن ثم يلجأ الانجليز الى التهدة وامتصاص التوتر فيعوزون الى القصر أن يوقف حكم هذه الأحزاب تمهيدا للعودة الى الحياة الدستورية الطبيعية . وبإجراء الانتخابات العامة يأتي حزب الأغلبية ، وهو حزب الوفد ، الى الحكم ويستأنف المفاوضات مع الانجليز وتفشل المفاوضات لتقال الوزارة وهكذا . وقد كان من الممكن أن تتحقق رغبة اللورد كيلرن في أن يؤلف النحاس الوزارة في يسر وبدون أزمة لو استجاب الملك فاروق لتلك الرغبة كما كان يحدث في حالات سابقة مماثلة . ولكن معارضة لها في أول الأمر ودقة الظرف بالنسبة لبريطانيا باستمرار توغل قوات روميل في الصحراء الغربية ، وعدم اطمئنانها لنوايا فاروق وأمواله من السياسيين المصريين المتعاطفين مع المحور وفي مقدمتهم على ماهر - كل هذه العوامل أدت الى الاتجاه الى التهديد والضغط المسلح . ولم تكن رغبته في تولي مصطفى النحاس الحكم حيا في شخصه ولكن باعتباره زعيم حزب الأغلبية والأقدر بالتالي على تحقيق الاستقرار والحد من مناورات أو مؤامرات الملك وحاشيته في صالح المحور .

**ثانياً :** كان الوفد بزعامة مصطفى النحاس يتبع سياسة الحياد وتجنب مصر ويلات الحرب وهذه السياسة وإن بدت في ظاهر الأمر غير موافقة تماما لبريطانيا ، إلا أنها كانت في حقيقة الأمر متفقة تماما مع مصالحها . وذلك لأنها كانت ترى أن عدم دخول مصر الحرب ضد المحور يتيح لها استخدام الأراضي المصرية كمقاعدة للتموين والعمليات العسكرية مع الحد الأدنى من مضايقات المحور وغاراته الجوية ، في حين لو أن مصر دخلت الحرب الى جانبها لكانت غارات المحور أوسع نطاقا وأعظم شدة . ولقد اتضح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن الانجليز لم يعتمدوا على قنال السويس ، وإنما اعتمدوا على طريق تموين خلفي عبر الصحراء الشرقية فانشأوا ميناء كبيرا مستعدا في سفاجا على ساحل البحر الأحمر ومطارين لحمايته وهما مطار الغردقة ومطار حماطة ، كما مدوا خطا حديديا بين سفاجا وقنا وكانت امداداتهم وذخائرهم تأتي عبر هذا الطريق الى القاهرة فالصحراء الغربية . وقد ظل هذا الطريق سرا عسكريا طوال الحرب العالمية الثانية ولم يكن لينشر عنه شيء طوال فترة الحرب .

**ثالثاً :** إن الشعب المصري رغم عداوته للانجليز ولزوع بعض أفراده الى التعاطف مع الألمان ، لم يكن ليميل الى المحور من الناحية السياسية ، ولم يكن ليثق بنوايا ايطاليسا بالذات بالنسبة لمصر . ووجود بعض الايطاليين في العاشية الملكية وميول بعض رجال القصر للمحور ليس

بالشيء الذى يمثل حقيقة شعور المصريين ، وواضح من تحليل الدكتور انيس أن الوفد وهو حزب الأغلبية والمتمسك بالقيم الديمقراطية لم يكن يميل لأساليب الحكم الفاشية وقد بدأ ذلك واضحا فى صحفه الرسمية . ولهذا فنحن نستبعد كل رأى قائل بأن الشعب المصرى كان فى تلك الفترة ميالا للمحور . ولقد سبق أن نبهت الى خطورة مثل هذا التفسير فى مجرى الأحداث بمجلة العمل فى تعقيب بعنوان « أن لنا أن نعيد كتابة التاريخ » ( العدد ٢٢ ، إبريل ١٩٦٥ ) قائلا « ولئن كانت احدى الصحف العقائدية الشهيرة قد طرقت أخيرا هذا الموضوع البسالى الأهمية والخطورة ، إلا أن بعض الكتاب الذين تصدوا له قد أخطأهم التوفيق فكانوا فى تحليلهم غير موضوعيين وتعوزهم الدقة ، ولا أقول الأمانة التاريخية فى حالات كثيرة ! رغم أن الفترات التى طرقوها من تاريخ نضالنا لا تزال قريبة وماثلة فى الأذهان وقد عاصرها الكثيرون منا وعاشوا أحداثها وتفاعلوها معها . ولا ندري لمصلحة من ينعت الشعب المصرى بأنه كان عطوفا على الألمان وميالا الى الفاشية فى الفترة السابقة لقيام الحرب العالمية الثانية . مع أن الكثيرون من المصريين تطوعوا فى الحرب الإيطالية الحبشة الى جانب الحبشة . وكانت صحافتنا بلا استثناء تهاجم الاستعمار الإيطالى والمدون الإيطالى على ليبيا والحبشة . وما كان ليخفى على أحد ما تركته حوادث الحبش والارهاب التى ارتكبتها السلطات الإيطالية الفاشستية ضد المناضلين الليبيين الأحرار وعلى رأسهم الزعيم الليبى الشهيد عمر المختار من أسوء الأثر فى نفوس المصريين والعرب عموما . ولم تبلغ نفقة العرب على إيطاليا الفاشستية مثملا بلغت فى تلك الأعوام . ولقد كانت هذه النفقة سببا فى الوقوف موقف الحذر واليقظة من الألمان كشركاء لإيطاليا فى المحور . ولئن وجد بين المصريين يومئذ من كان يعطف عطفا سطحيا ساذجا على الألمان بدعوى أنهم أعداء الانجليز وعدو العدو صديق ، فإن هذا العطف لم يكن ليعنى ميلا الى الفاشستية . فقد وجد مثله خلال الحرب العالمية الأولى قبل ظهور هتلر والنازية بسنين وما الأغنية الفطرية السودانية التالية التى كان يغنيها السردانيون أثناء الحرب العالمية الأولى الا تعبيراً عن هذا الشعور الفطرى البريء :

عينك يا بختية      زى مدافع المانيا  
كسرت حصون بلجيكا      فى سبيله وفى ثانية  
أنا جلت لك يا جورج      ما بتجسر على هانوج

والمقصود بجورج هنا الملك جورج الخامس ملك بريطانيا . أما هانوج فكان المقصود به هندنبرج القائد العام للجيش الألمانية القيصرية خلال الحرب العالمية الأولى .

هذه هى حقيقة الشعور الفطرى للكثيرين من العرب نحو الألمان خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية . إلا أن مثل هذا الشعور لم يصل قط الى مرتبة التبعية أو الالتزام . وأنه لأن الخطأ فى حق أنفسنا وفى حق تاريخنا أن نتصور الأمور أكثر من هذا فيقول أحد الكتاب ، وخرجت

**المظاهرات الصاخبة تهتف الى الامام يا روميل ، لكن الشعب المصري كان يريد يومئذ استبدال مستعمر باخر مع ان الصعقة ان تلك المظاهرات خانت بسبب أزمة التموين والخبز بوجه خاص . والتهافت الذي اشجار اليه الكاتب لم يكن أكثر من هتاف مدسوس رده بعض العملاء والشعب منه برئء براءة الذئب من دم ابن يعقوب .<sup>١</sup> والمقصود بالعملاء في هذا التعقيب ليس عملاء المحور وإنما حفنة من الهاتفين المرتزقة الذين كانوا على صلة بعلى ماهر والقصر . ولعل تطور الأمر من مجرد ميول سياسية من جانب بعض السياسيين الرجعيين نحو المصور ، الى محاولة لإبراز التأييد الجماهيري للمحور عن طريق مثل هذا الهتاف المدسوس ، كان من أخطر الأسباب التي دفعت بالانجليز الى التصدي على هذا النحو العنيف المكشوف لحسم الموقف في أدق مراحل هجوم قوات روميل في الصحراء الغربية . وكان خير ضمان في نظره للاستقرار هو وجود حزب الأغلبية في الحكم كما سبق أن أوضحنا .**

**والها : ان القوات المسلحة المصرية كانت تقدم بعض الخدمات غير المباشرة لقوات الحلفاء رغم عدم دخول مصر الحرب . وفي مقدمة هذه الخدمات حماية خطوط المواصلات والدفعية المضادة للطائرات الخ . .** وقد شعر الضباط المصريون الأحرار ان الانجليز قد يبتقوا النية في حالة استمرار تقدم قوات روميل نحو الاسكندرية على تعويق هذا التقدم بالنسف والتخريب وإغراق منطقة غرب الدلتا وقطع جسور البحر عند منطقة المكس الخ .<sup>٢</sup> فقرروا أن يتصنوا لمنع هذا التخريب وإنقاذ مصر منه بعمل وطني مسلح مدعم بثورة شعبية . وكانت هذه الفكرة هي بداية تكوين التنظيمات الوطنية السرية في الجيش المصري وسعيها يومئذ لتنسيق جهودها مع المدنيين . وهذه الحقيقة نجد ما يؤكدتها في كتاب السيد الأستاذ كمال رفعت « الجذور التاريخية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » (١) بقوله « لم تبدأ الحركة سنة ١٩٤٨ وإنما بدأت في سنة ٤١ و ٤٢ وبالذات أثناء محاولة الغزو الألماني لمصر سنة ١٩٤١ » . وبدأت الحركة تظهر في أوساط الجيش لمقاومة اتجاه ومحاولة التدمير التي سيقوم بها الانجليز عند انسحابهم أمام الألمان سنة ١٩٤١ و ١٩٤٢ . وبعد توقف الألمان في العلمين وانسحابهم استمر الارتباط بين الضباط الأحرار وبين الاتجاه السياسي يظهر في التنظيم .<sup>٣</sup> ولما كنت قد عاصرت تلك الأحداث والتقيت بالتنظيم الثوري في الجيش في تلك الفترة فأننى في وضع أستطيع معه أن ألقى الضوء على اتجاهات هذا التنظيم وموقفه من أحداث ٤ فبراير . ويدون أية محاولة للاستطراد في التفاصيل والكشف هناك ميول حقيقية نحو المحور من جانب العناصر الوطنية الثورية من مدنيين وعسكريين . وأن قبل البعض فكرة معاونة الألمان لنا في نضالنا ضد الانجليز مع كثير من التحفظ ، ذلك أننا لم تكن لنثق تماماً بتوايا

(١) كمال رفعت : الجذور التاريخية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - السلسلة المعالية -  
الدار القومية للطباعة والنشر - ص ٥٠ .



الألمان ، أو بنوايا المحور على الأصح ! ولقد كنا حريصين كل الحرص على أن لا يفعل الألمان ممثلا كما فعل الانجليز مع العرب في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى .

والجدير بالتسجيل هنا فقط هو أن العناصر الوطنية في الجيش لم تكن لتعمل ميلا أعمى للألمان . وإن الاتصال بهم الذي أشار اليه السيد انور السادات في مذكراته وفي كتاب البحث عن الذات كان ضرورة حتمية لتصحيح عمليات سابقة ولتبع الاندفاع في عمليات جديدة . وكانت تحركات الفريق عزيز المصري يومئذ لا تخلو من تلهف وانفعال ، إلا أنها لم تكن لتعني التعاون المفتوح مع الألمان ، ومحاولته الاقالات بالطائرة التي أوقعها سوء الحظ في قليب لم تكن للوصول الى الخطوط الألمانية في الصحراء الغربية ولكن للانضمام الى ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ، وقد انضم الى تلك الثورة يومئذ بعض الزعماء أو الثوار العرب مثل الحاج أمين الحسيني من فلسطين والدكتور مختار الوكيل من مصر وقد اضطر هؤلاء جميعا الى الفرار الى ألمانيا بعد هزيمة حركة رشيد عالي الكيلاني .

ولقد تبين فيما بعد ان نوايا الألمان لم تكن طيبة تماما تجاه مصر والعرب . وإنهم لو كانوا قد دخلوا مصر ، كما يفاد من اعترافات هانز إيلر ، لولوا عليها عباس حليم رئيسا فاشستيا للدولة . كما اتضح أيضا رفض اقتراح من الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي الكيلاني بتكوين جيش تحرير عربي في المغرب العربي بعد اعلان استقلاله . ولو أننا لا نعرف على وجه الدقة ما إذا كان هذا الرفض نوعا من المجاملة لحكومة فيشي في فرنسا ، أو رفضا لظهور كيان عربي مستقل في شمال إفريقيا يتعارض مع مصلحة الإيطاليين ، أو كلا الأمرين !

وفيما يخص برد فعل حسادت ٤ فبراير في الجيش المصري ، كان التنظيم الثوري لا يخفى عدم اكتراثه بهذا الحادث سائرا من الانفصالات العاطفية ملتزما بأسس التدبير الثوري السليم كما سبق أيضا . إلا أن بعض كبار الضباط سواء من الجيل القديم أو من أدوات القصر حاولوا يومئذ استغلال هذا الحادث بعد وقوعه ، لاكتساب عطف ضباط الجيش الشبان على الملك ، وليس لتجميعهم للعمل الوطني ضد الانجليز كما قصد بعض هؤلاء أيضا إخراج الوزارة الوفدية ، بإثارة مسائل خاصة بنظام الجيش وفي تلك الظروف اعتقلت وزارة الوفد ضابطين كبيرين وهما فؤاد صادق وكامل الرحمانى وقد التقيت بهما في معتقل الدنيا في نوفمبر ونيسمبر ١٩٤٢ وكان واضحا كل الوضوح أنهما لا يلتقيان في التفكير مع انور السادات وحسن عزت عضوى التنظيم العربى في الجيش اللذين قبض عليهما مع الفريق عزيز المصري في حادث الاتصال بالألمان . وقد بدا الاختلاف بين الفريقين واضحا عند مناقشتنا لحادث ٤ فبراير .

خامسا : ان الضجة التي أثارت حول رفض مصطفى النحاس تكوين وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب لا تستحق الاهتمام لأنه لا فرق بين أن يؤلف مصطفى النحاس وزارة وفدية أم وزارة ائتلافية ، فكلا من الوزارتين استجابة لرغبة الانجليز . وإذا اعتبرنا تأليف الوزارة الوفدية قبولا للضغط البريطاني. ومساسا بالكرامة الوطنية فإن تأليف وزارة ائتلافية

برئاسة مصطفى النحاس يحبل أيضا مثل هذا التفسير إذا أريد له أن يحمله . والثابت من الوثائق ومن تحليل الدكتور أنيس أن مصطفى النحاس كان أول الموافقين على رفض الإنذار البريطاني ، ولم يقبل تأليف الوزارة إلا بتكليف من الملك فاروق ، كما ثبت أيضا أنه وصل إلى قصر هابدين بعد رجوع الدبابات البريطانية ولم يرها في الطريق . وكان النحاس قد استدعى من الصعيد أحضور اجتماع الزعماء بالقصر . وعندما يكون من صالح الانجليز العودة إلى الأحوال الطبيعية يوعزون بعودة حزب الأغلبية إلى الحكم وقد فعلوا هذا أكثر من مرة كما سبق أن أوضحنا . أما فيما يختص بفكرة الوزارة الائتلافية ، فهي لا تناقض على ضوء التجارب السابقة وما خرج به الوفد من واقع هذه التجارب فحسب ، وإنما تناقض أيضا من وجهة النظر الموضوعية والتنظيمية البحتة .

إن مبدأ الوزارة الائتلافية أو ما يسمى أحيانا بالجبهة الوطنية أو الشعبية يكون مقبولا بين أحزاب متكافئة أو شبه متكافئة تتمتع جميعا بسند شعبي والائتلاف يحدث أما نتيجة لعجز أى منها عن الحصول على الأغلبية المطلقة ، وأما لمواجهة أزمة طارئة أو بحكم الضرورة القومية في أوقات الحرب مثلا . أو في مواجهة الخطر الفاشستي الخ . . . ولما كان حزب الوفد حتى ٤ فبراير هو حزب الأغلبية الذي يخرج من كل انتخابات عامة حرة بأغلبية مطلقة ، ولما كانت أحزاب الأقلية لا تتمتع بتأييد شعبي وتعتمد على الملكيات الاقطاعية والعصبيات الأميرية التي تكسبها عددا قليلا من الدوائر الانتخابية ، فإن فكرة ائتلاف الوفد معها لم تكن بذات موضوع .

وعندما كان يدخل الوفد في نزاع دستوري مع الملك بشأن تعيين موظفي القصر أو الأعضاء المعيّنين في مجلس الشيوخ أو لأي سبب آخر ، كانت أحزاب الأقلية تتقف إلى جانب الملك وقد كان من المفروض كما هو الحال في الدول الدستورية أن تؤيد أحزاب المعارضة الحزب الحاكم في أي خلاف دستوري بينه وبين الملك . ومن هنا يكون النحاس على حق في اتهام أحزاب الأقلية بأنها هي المسئولة عن وصول الحال إلى ما وصلت إليه . وحتى من الناحية الوطنية كانت أحزاب الأقلية أكثر اعتدالا واستعدادا لقبول الحل الوسط في تعاملها مع الانجليز . وعندما تتألف الأحزاب في جبهة وطنية للمفاوضة يكون موقفها مجتمعة وبما فيها الوفد أقرب إلى التساهل ، طالما لا تخشى من اتهام المعارضة لها بالتساهل أو التفریط . وهذه الحقيقة تلقى الضوء على معاهدة أغسطس ١٩٣٦ التي ليس من العدل أن ننسب وزرها إلى مصطفى النحاس وحده وقد أبرمها وفد يمثل الجبهة الوطنية التي جاءت بها حركة نوفمبر ١٩٣٥ .

لم تكن هنالك إذن حكمة أو مصلحة قومية في تأليف النحاس لوزارة ائتلافية كما يدل على ذلك واقع المجتمع السياسي المصري يومئذ . فضلا عن الدروس التي خرج بها الوفد من تجاربه السابقة في الائتلاف . ومن هنا يكون رفض مصطفى النحاس لتكوين وزارة ائتلافية أمرا لا يتعلق بالشرف الوطني أو للكرامة الزبوية . وهو لا يضاهف ، كما أكد الدكتور محمد أحمد أنيس في دراسة التاريخفة لطروف وملايسات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، من خطورة أي وصمة ذلك الحادث في كثير أو قليل .

عبد الحفي سعيد

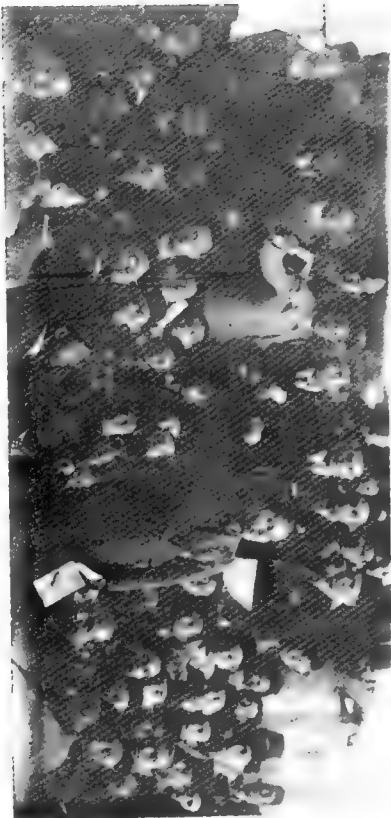
**مور وونان**

---





الاتحاد العربي في وجه الخطبة : دية علي ، الاتحاد العربي ، الخطبة وقد تغفل جلالة الملك يدعوا أصحابها إلى الدية التي  
 أقيمت في قصر عابدين في الأسبوع الماضي . ويرى في الوسط الأستاذ محمد علي طهري باشا رئيس الاتحاد لجان دالي بينه معالي عبد  
 المحجد إبراهيم صالح باشا الرئيس السابق ومحمد توفيق خليل بك وكيل الاتحاد والأستاذ موريس أرفضي وكيله السابق ، دالي ساره  
 الرئيس فواد باشاقة باشا رئيس الشرف ورئيس الاتحاد ثم خليل ثابت بك وكيل الاتحاد والدكتور محمد اسعد مسهبه الأمين العام .



طالب شهيد ذكري الشهيد . إحدى اللطائف التي في شهيد ذكري الشهيد وترسم لهم  
والسجود إلى أرواحهم وتعلم الأبرار في عزها.



أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة يلق خطباً .



حافظ رمضان باشا وطه السباعي باشا في اجتماع المعارضة .



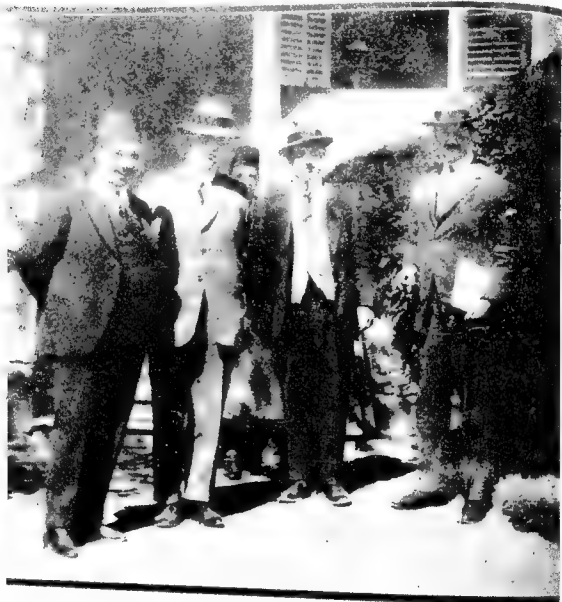


الاستاذ الأكبر الشيخ الرامح شيخ الجامع الأزهر .



# الصورة

١٩٠٥  
١٩٠٥  
١٩٠٥



## جنة وريح ملا سيد بين مصر والسودان

اجلست هذه اللجنة العظيمة لتسليم... وهي مؤلفة من...  
الملك الحبيب سليمان باشا عسك... من حكومة...  
والاولى في عين اوان... هذه...  
والاولى في عين اوان... هذه...



مرفقس جا .



مصطفى النحاس باشا وسراج الدين .



السيد بريس لودين يتحدث مع سلطان الانجليز بعد حق خروجه من الكنيسة سانت مارى  
حيث حضر صلاة على روح الجنود الذين قتلوا في ساحة الحرب .



حرم دولة النحاس باشا .

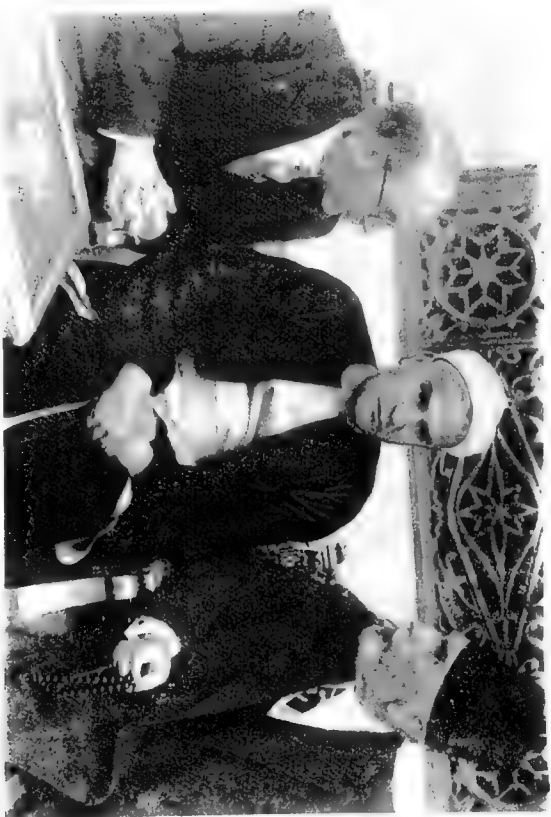


هذه الصورة من ألبوم العائلة ... التي كانت في بيت العائلة في القاهرة  
 في سنة ١٩٢٠





محمد شریف باشا



الأخير محمد علي وصفي، عبد الواز بك، ومدير إيران القوي في انتظار تزييف الملك لمحمد  
محمد علي .



ميد القادر شحاتة .

سنوات ما قبل الثورة ج ٤





محمد سلطان : لعب أدوارا هامة في الحركات الوطنية منذ سنة ١٩١٩ إلى اليوم ، وتعرض  
للمشقة أكثر من مرة . ومع كل المصاعب التي لاقاها لم يبن عزيمه ، ولم تفتر وطنيته انه لا يزال إلى  
اليوم على أتم استعداد لكي يملك روحه فداء لمصر . لعب دورا كبيرا في معركة القتال .



الشيخ مصطفى عبد الرزاق شيخ جلع الأزهر السابق .



عندما يخرج رئيس الوزراء من غرفته الخاصة في الصباح ، يكون على استعداد لاستقبال زواره ... ثم يتأخر العودة إلى رئاسة مجلس الوزراء .



صورة تذكارية لرحلة طوية بناها إلى القدس سنة ١٩٣٣ هو رئيسه علي القدس في الوسط الذي سلك في ذلك اليوم جميع  
 الاحزاب القومية الفلسطينية . دودي سحلي ومن يمينه رئيس وزراء حيدر ابيد ، فسيحة اللقي ، وقد علي يمينهم من اليمين . وهي  
 عائلة التكرام في بلاد القدس .





جلالة الملك يضع الحجر الأساس لنادي الألعاب .



اجتمع الوفد المصري في ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٧ واختار دقة مصطفى النحاس باشا رئيساً له ، ولكنه قرر  
 ألا يجد لإقراره من الهيئة الوفدية البرلمانية لمجلس الشيوخ والنواب . وفي ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٧ اجتمعت  
 بالاجماع على قرار الوفد المصري . وخطب في هذا الاجتماع نجيب النرايلى باشا ، وعبد السلام فهمى حجة باشا ،  
 عبد الجديد وخطب خطبة وطنية شامية . - وقد التقطت هذه الصورة لأعضاء الوفد المصري بعد اجتماعه





في معرض جمعية صليقات الفتيات : جلست بعض السيدات حول « اللقد » يدخنن ايلين  
بالقشم حتى يان « الزيان » ، ويدخنونها بالنفود !



مرجريت فهمي في آخر صورة لها

طيف الحكيم الذي أسس مدرسة الفنون المسرحية في بيروت بعد أن أسسها في القاهرة | من أعلامها في مصر

# فلاحی مہم و لہجی الوطن



# فلتحى السيدات المصريات



فيلتحى السيدات المصريات

# فلاح العبد







الأب محمد عبد الله والأميرة منى بنت سعود العربية أمهات الملك فيصل بن عبدالعزيز  
بجانبه - ١٩٥٠



لطيفة معتم الجيد .

تخریب می شود و کوه های صحرایی

AL-HURAIWAN • Cairo, 1 April 1927 • Vol. III, No. 199

(نور السعد = ١٠ حلقات)  
(نور السعد = ١٠ حلقات)





عل فہمی کامل باشا شفیق مصطفی کامل باشا .

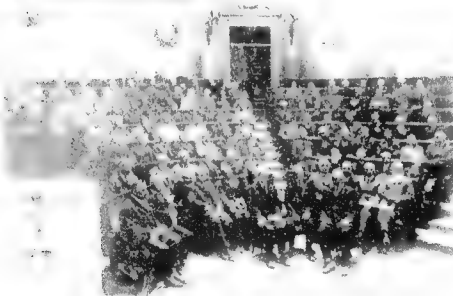


# المصور



أسرار الأسبوع  
مفالات ومباحث خطيرة  
صور شائقة

سيد الانثلاف



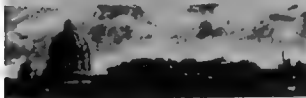
Photographs showing the arrival of the British forces in Baghdad, 1917. The top left photo shows two British officers, one in uniform and one in civilian dress. The top right photo shows three British officers standing on the steps of a building. The bottom photo shows a large crowd of British soldiers and officers gathered in front of a building, likely the British Embassy in Baghdad.

ثمة حدود مصر العربية : قرب اجتماعها بالجنة الإيطالية





فناد مصري يرفع اسم مصر في انطاليا

[illegible]



العدد ١٠٠٠  
 سنة ١٣٣٥  
 رقم ١٠٠٠  
 تاريخ ١٠٠٠  
 المجلد ١٠٠٠

# المصور

AL-MUEAWAN (Arabic)

العدد ١٠٠٠  
 سنة ١٣٣٥  
 رقم ١٠٠٠  
 تاريخ ١٠٠٠  
 المجلد ١٠٠٠



## البشر على مدمج الوزراء يوم التشریفات في عابدين

في عابدين يوم التشریفات في عابدين  
 في عابدين يوم التشریفات في عابدين  
 في عابدين يوم التشریفات في عابدين  
 في عابدين يوم التشریفات في عابدين  
 في عابدين يوم التشریفات في عابدين

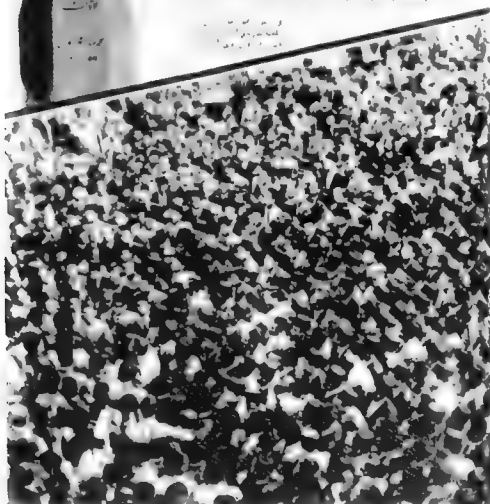
# المصور

رحلة موفقة في سدل حصار السعوب العربية



# المصور

رجال الامس واليوم والعد



# المصور



الحاكم محمد علي مع ديوان الرئاسة بعد الاستقالة





# المصور

الصور الفوتوغرافية

العدد ١٠٠ - ١٩٥٥



مؤر ولحيات الامير المؤمنين في طهران

العدد ١٠٠ - ١٩٥٥

العدد ١٠٠ - ١٩٥٥

العدد ١٠٠ - ١٩٥٥





مأدية القداء التي أنشأها الدكتور محمد صلاح الدين بك، تحتف انلوسون ودعا اليها أعضاء  
فرقة الأوبرا الإيطالية .



السيدة ناهد رشاد ألح الوصيفات في القصر الملكي .

# المصور

مجلد ١٠٠

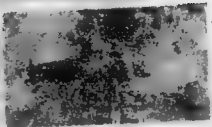
عدد ١٠٠



سنوات ما قبل الثورة جـ ٤

# مجلس الوزراء

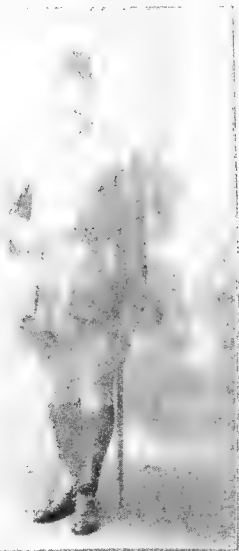
الوزير الأول: محمد توفيق باشا



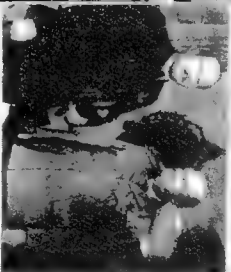


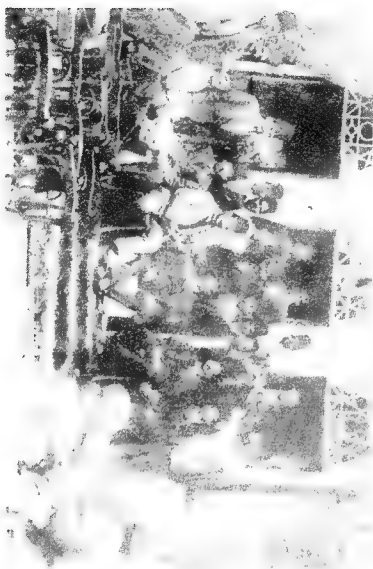
المجلس

۱۲۸۰

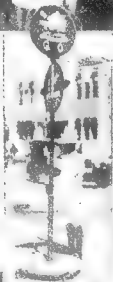


# ولنگ اربغ يتيس في زمر



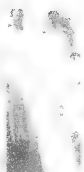








my mother



my mother



my mother



## اعضاء مجلس

.....



.....

.....



.....

.....

.....



.....

.....

.....

.....



.....

.....

.....

.....

بعض اعضاء مجلس النواب

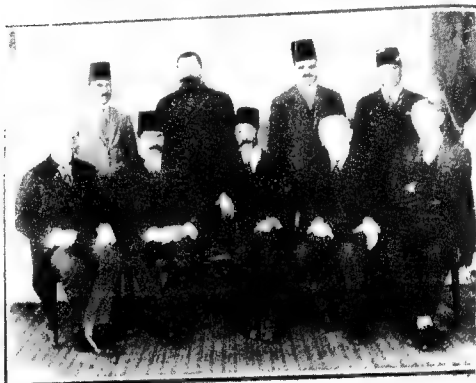
# المصور

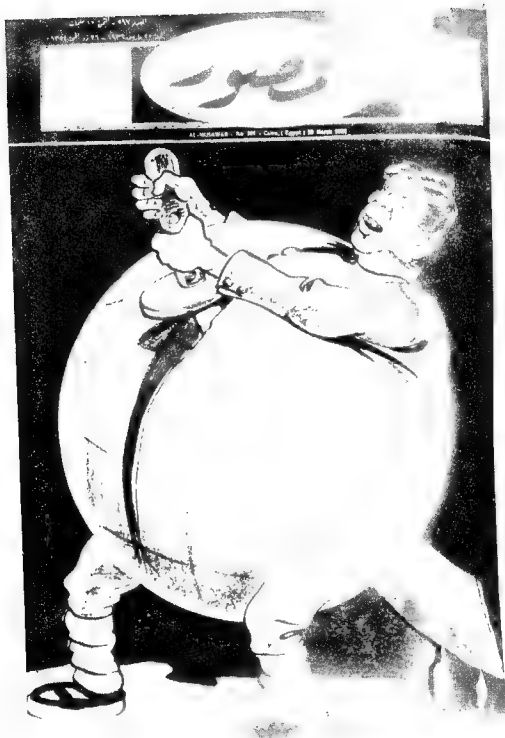


أول الصور  
ثاني الصور  
ثالث الصور  
رابع الصور  
خامس الصور  
سادس الصور  
سابع الصور  
ثامن الصور  
تاسع الصور  
عاشر الصور



المصور







لعل

1970-1979 1980-1989 1990-1999 2000-2009 2010-2019 2020-2029 2030-2039 2040-2049 2050-2059 2060-2069 2070-2079 2080-2089 2090-2099 2100-2109 2110-2119 2120-2129 2130-2139 2140-2149 2150-2159 2160-2169 2170-2179 2180-2189 2190-2199 2200-2209 2210-2219 2220-2229 2230-2239 2240-2249 2250-2259 2260-2269 2270-2279 2280-2289 2290-2299 2300-2309 2310-2319 2320-2329 2330-2339 2340-2349 2350-2359 2360-2369 2370-2379 2380-2389 2390-2399 2400-2409 2410-2419 2420-2429 2430-2439 2440-2449 2450-2459 2460-2469 2470-2479 2480-2489 2490-2499 2500-2509 2510-2519 2520-2529 2530-2539 2540-2549 2550-2559 2560-2569 2570-2579 2580-2589 2590-2599 2600-2609 2610-2619 2620-2629 2630-2639 2640-2649 2650-2659 2660-2669 2670-2679 2680-2689 2690-2699 2700-2709 2710-2719 2720-2729 2730-2739 2740-2749 2750-2759 2760-2769 2770-2779 2780-2789 2790-2799 2800-2809 2810-2819 2820-2829 2830-2839 2840-2849 2850-2859 2860-2869 2870-2879 2880-2889 2890-2899 2900-2909 2910-2919 2920-2929 2930-2939 2940-2949 2950-2959 2960-2969 2970-2979 2980-2989 2990-2999 3000-3009 3010-3019 3020-3029 3030-3039 3040-3049 3050-3059 3060-3069 3070-3079 3080-3089 3090-3099 3100-3109 3110-3119 3120-3129 3130-3139 3140-3149 3150-3159 3160-3169 3170-3179 3180-3189 3190-3199 3200-3209 3210-3219 3220-3229 3230-3239 3240-3249 3250-3259 3260-3269 3270-3279 3280-3289 3290-3299 3300-3309 3310-3319 3320-3329 3330-3339 3340-3349 3350-3359 3360-3369 3370-3379 3380-3389 3390-3399 3400-3409 3410-3419 3420-3429 3430-3439 3440-3449 3450-3459 3460-3469 3470-3479 3480-3489 3490-3499 3500-3509 3510-3519 3520-3529 3530-3539 3540-3549 3550-3559 3560-3569 3570-3579 3580-3589 3590-3599 3600-3609 3610-3619 3620-3629 3630-3639 3640-3649 3650-3659 3660-3669 3670-3679 3680-3689 3690-3699 3700-3709 3710-3719 3720-3729 3730-3739 3740-3749 3750-3759 3760-3769 3770-3779 3780-3789 3790-3799 3800-3809 3810-3819 3820-3829 3830-3839 3840-3849 3850-3859 3860-3869 3870-3879 3880-3889 3890-3899 3900-3909 3910-3919 3920-3929 3930-3939 3940-3949 3950-3959 3960-3969 3970-3979 3980-3989 3990-3999 4000-4009 4010-4019 4020-4029 4030-4039 4040-4049 4050-4059 4060-4069 4070-4079 4080-4089 4090-4099 4100-4109 4110-4119 4120-4129 4130-4139 4140-4149 4150-4159 4160-4169 4170-4179 4180-4189 4190-4199 4200-4209 4210-4219 4220-4229 4230-4239 4240-4249 4250-4259 4260-4269 4270-4279 4280-4289 4290-4299 4300-4309 4310-4319 4320-4329 4330-4339 4340-4349 4350-4359 4360-4369 4370-4379 4380-4389 4390-4399 4400-4409 4410-4419 4420-4429 4430-4439 4440-4449 4450-4459 4460-4469 4470-4479 4480-4489 4490-4499 4500-4509 4510-4519 4520-4529 4530-4539 4540-4549 4550-4559 4560-4569 4570-4579 4580-4589 4590-4599 4600-4609 4610-4619 4620-4629 4630-4639 4640-4649 4650-4659 4660-4669 4670-4679 4680-4689 4690-4699 4700-4709 4710-4719 4720-4729 4730-4739 4740-4749 4750-4759 4760-4769 4770-4779 4780-4789 4790-4799 4800-4809 4810-4819 4820-4829 4830-4839 4840-4849 4850-4859 4860-4869 4870-4879 4880-4889 4890-4899 4900-4909 4910-4919 4920-4929 4930-4939 4940-4949 4950-4959 4960-4969 4970-4979 4980-4989 4990-4999 5000-5009 5010-5019 5020-5029 5030-5039 5040-5049 5050-5059 5060-5069 5070-5079 5080-5089 5090-5099 5100-5109 5110-5119 5120-5129 5130-5139 5140-5149 5150-5159 5160-5169 5170-5179 5180-5189 5190-5199 5200-5209 5210-5219 5220-5229 5230-5239 5240-5249 5250-5259 5260-5269 5270-5279 5280-5289 5290-5299 5300-5309 5310-5319 5320-5329 5330-5339 5340-5349 5350-5359 5360-5369 5370-5379 5380-5389 5390-5399 5400-5409 5410-5419 5420-5429 5430-5439 5440-5449 5450-5459 5460-5469 5470-5479 5480-5489 5490-5499 5500-5509 5510-5519 5520-5529 5530-5539 5540-5549 5550-5559 5560-5569 5570-5579 5580-5589 5590-5599 5600-5609 5610-5619 5620-5629 5630-5639 5640-5649 5650-5659 5660-5669 5670-5679 5680-5689 5690-5699 5700-5709 5710-5719 5720-5729 5730-5739 5740-5749 5750-5759 5760-5769 5770-5779 5780-5789 5790-5799 5800-5809 5810-5819 5820-5829 5830-5839 5840-5849 5850-5859 5860-5869 5870-5879 5880-5889 5890-5899 5900-5909 5910-5919 5920-5929 5930-5939 5940-5949 5950-5959 5960-5969 5970-5979 5980-5989 5990-5999 6000-6009 6010-6019 6020-6029 6030-6039 6040-6049 6050-6059 6060-6

10-2-2000



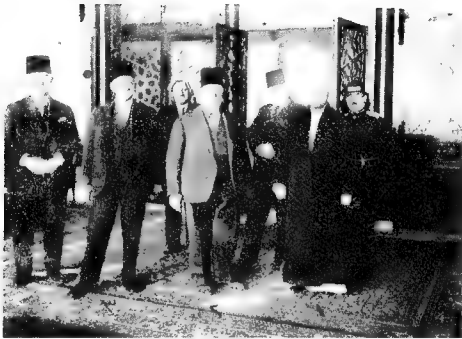




سماعة عبد الحلق حسن باشا محافظ ويتوب حفرة صاحب الجلالة للملك ومن حوله رجال  
الهند المحلية في طريقهم لوضع حجر الأساس لمستوصف أحمد ماهر باشا .



في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٩ بدار الاقامة اللبنانية - بيروت .



٢ - الجانب العالي المختبري صباش باشا .  
٣ - حسن خالدا باشا رئيس حكومة سيريلانكا . وقد كان رئيس القلم التركي في ديوانه .

سفنوات ما قبل الثورة جـ ٤



سید رحمتی ایستاد



وفاء القاصحات في رحلتهم من أجل تعليم البنات في مختلف أرجاء مصر القديمة

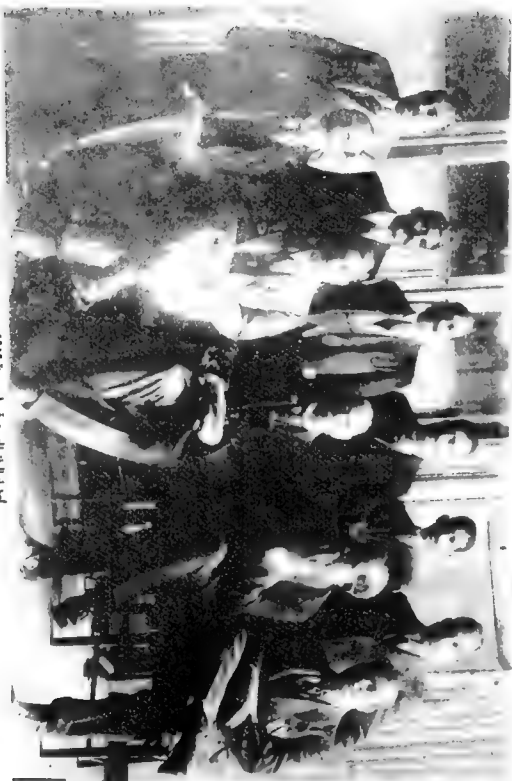


حزقة الفصح القسم المصروف في مدرستهم بالبريد ، حضوره بك حليل يلقى حليله ، إلى سعاد  
السيد القادر بن سيد بك ورافع طلي باني .



شيخ الفتاوى المصريين الحاج أحمد رمضان زيان .

اعضاء الوفد المصري في مارس ١٩١٩ -







مرم نشات پاشا .

مع تلة الطين في مدينة الكويت القديمة



القيصر في جوارحه مع أفراد عائلته في قصره في موسكو .





المصور

المرآة والجمال



تولوق وقت پاشا .



محمد علي طلوع باشا .



المهرجانات المصرية اليونانية بالاسكندرية . حيدر باشا يعلق حل برنميج الحفلة وسراج الذي  
باشا يحاول ختم ضحكة كانت حل شفته .



صاحب الجلالة الملكى بملابس العشب الثلج وهو يتعقب للجفوس لى الزحافة للمعروفة باسم  
 «هيد ولى اليمين صاحبة السمو الملكى الاميرة فوزية وقد اسكت بحبل قيادة زحافة .





توہین روزِ ہجرت و رسالت (ع) نہ کرنا

تولیق دومس باشا .

عدد ١٠٠  
الطائف المصورة  
الطائف المصورة  
الطائف المصورة  
الطائف المصورة  
الطائف المصورة

# الطائف المصورة

Al Tattal Al Mawwa

من إعداد الطائف المصورة

من إعداد الطائف المصورة

## لجنة والوزير ولجنة ملنر



لجنة والوزير ولجنة ملنر  
لجنة والوزير ولجنة ملنر  
لجنة والوزير ولجنة ملنر  
لجنة والوزير ولجنة ملنر  
لجنة والوزير ولجنة ملنر  
لجنة والوزير ولجنة ملنر  
لجنة والوزير ولجنة ملنر  
لجنة والوزير ولجنة ملنر  
لجنة والوزير ولجنة ملنر  
لجنة والوزير ولجنة ملنر

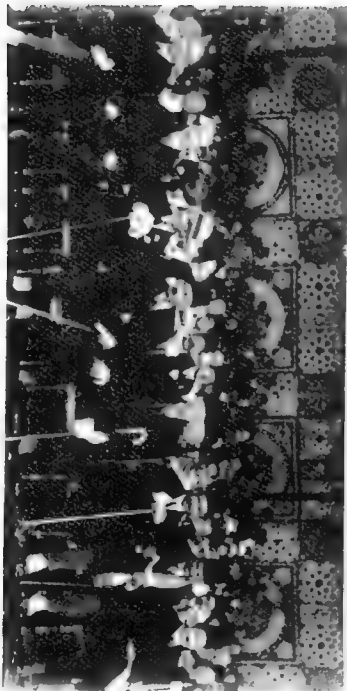


من إعداد الطائف المصورة

من إعداد الطائف المصورة



سعد ياقا . حقله القمح والافقية . الريمه ٢ مارس .



سنوات ما قبل الثورة ج ١



ذكور احمد ناصر باشا . رئيس وزراء مصر الأسبق واسرته في صيفه رأس البر . في القروى  
اللى يقبل الناس في مجيلاهم برأس البر بيلد المتكس والشرام والمطبور .



الشهيد ملازم أول أحمد سموي غريج الكلية الحربية ١٩٣٧ من مواليد عام ١٩١٩ .



# المصور



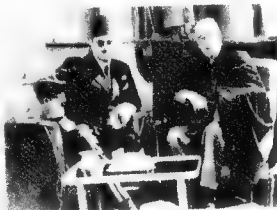
مأساة المداري - مذبذب المصور - الخامس

من سلسلة

بعد الثورة في مصر  
مصر الجديدة - ١٩٥٤

# المشاريع المكتبة في مصر

١٩٢٠







الأمير محمد عبد النعم والامير قنزل شاه .



حرم محمد علي جلوية باشا اول ملير لصر في باكستان وهي ترتدي الساري ، الذي الوطني  
لباكستان .





جلالة الأمير شريك بن خالد الأديج .



التحارس باشا ينشوب علم خريج سعد زغلول .



حسن صبري باشا مع وزير خارجية بريطانيا



حسن البلسل باشا مع إحدى المذيلات في حفل يمتزله عيد باشا .

الشيخ الزكي رحمه الله تعالى في مجلسه العلمي





روحه الحسن بن علی علیه السلام امام احمد بن حنبل رحمه الله





في الوطنية مدل عن صیامه بعد اتماره الیام

مجموعه من الصور التي توثق من صيامه بعد اتماره الیام



الحفلة التي أقامها الثواب الولديون لسعد باشا في فندق الكونتنتال في يونيو سنة ١٩٢٦ .

سنوات ما قبل الثورة جـ ٤



غاندى كيا كان يحدو بملابسه الوطنية على اثر استزائه المحملة في جنوب افريقيا ، وسفره الى الهند ، ليبدأ نضاله في سبيل تحرير وطنه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .



الملك حسين باشا .



لقاء من اجتماع حزب الوفد برئاسة النحاس باشا ومعه حكوم جديد سكرتير الوفد



يرى في هذه الصورة حاكم مالقا الإداري واصمعا يله في جيبه وهو الثاني من اليسار . كما يرى أحد الضباط المستر سيكري وهو الأول من اليمين كاشفا رأسه وهو أحد الضباط الجرمسي الذين سقطوا في المعركة ويحمل في رأسه وكفته .



في سراي راسي التي تفتتحها جلالته الملك . رفع النحاسي باشا يصفح معاهدة حسن  
يوسف باشا .





الأميرة شويكار تستفسر من إحدى الممرضات بمشفي مبرة محمد عن حالتها الصحية .

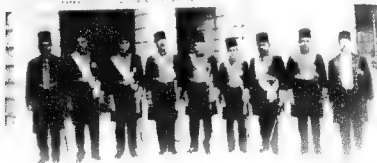


المصالح مع الشيطان بين جوزيف ستالون رئيس الاتحاد السوفيتي وتشترشل رئيس وزراء بريطانيا في الحرب العالمية الثانية .

# الصور

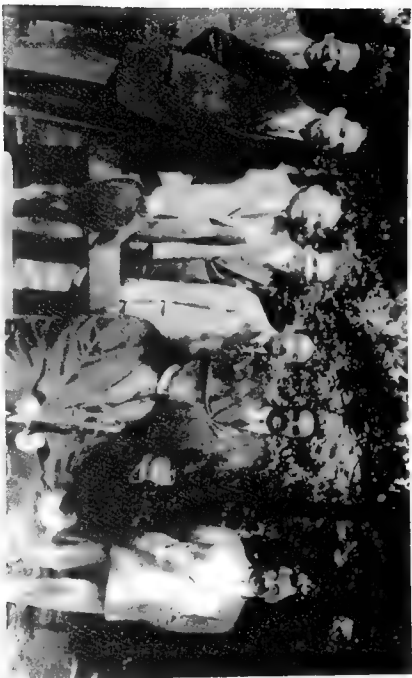


صورة أعضاء المجلس  
 في سنة ١٩٢٤ م  
 من اليمين إلى اليسار:  
 ١- السيد محمد علي  
 ٢- السيد محمد علي  
 ٣- السيد محمد علي  
 ٤- السيد محمد علي  
 ٥- السيد محمد علي  
 ٦- السيد محمد علي  
 ٧- السيد محمد علي  
 ٨- السيد محمد علي  
 ٩- السيد محمد علي  
 ١٠- السيد محمد علي  
 ١١- السيد محمد علي  
 ١٢- السيد محمد علي  
 ١٣- السيد محمد علي  
 ١٤- السيد محمد علي  
 ١٥- السيد محمد علي





مناصرة الكورتيس دي فيليس في جمعية مبرة محمد علي .



بئس طاقه بزرگوار ۱۳۲۵ - انجمن دانشمندان - سید زکریا و سید احمد و سید محمد.



مهندسين حكلي ايتالي ايسد للشرق العربي .



من اليمين : ابراهيم عبد الحادي باشا - وحسن سرى باشا ، ونوري السعيد رئيس وزراء  
العراق .



حاشية الإشارات سياسة ومفرد

والجمل في المصطلحات السياسية والاجتماعية



الأستاذ أحمد محمد سعيد لطفى المستشار العربى للإذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية حوضيق  
لطفى السيد بالشا مدير الجامعة .





الحاج محمد قطب أمين صندوق عمال المناير ، كان ينضى وراء لحية ويشترك في حركات  
المقاومة ضد الانجليز . . . وكانت النهاية تشييد قمام شيخ مسن بارتكاب جريمة قتل . . . كان يطلع  
معظم مرتبه للحركة القذافية ، وقد ورد اسمه في كثير من التحقيقات ولم يسجن .



جزيرة فيشر عام ١٩٤٠ . يتولى هذه الصورة التذكارية الأستاذ حافظ رمضان والأنسة  
حواء اندريس ولطف من الأصدقاء ، يهضون يوم شم النسيم بين الماء والحضرة في جزيرة فيشر ، وقد  
نزلوا ضيوفا على الأستاذ محمد شعراوي .



عبد العزيز جاكوش .

# المصور



أحمد حسين باشا .

سنوات ما قبل الثورة جـ ٤



الاستاذ صبرى ابو علم .



الدكتور طه حسين .



خليل مذكور بلباس العمل في أحد المصانع . فقد كان يدرس الثانوية  
وأخذ إلى العمل في اورويما ليشترك في الجهاد .



عبد الرحمن عزام .



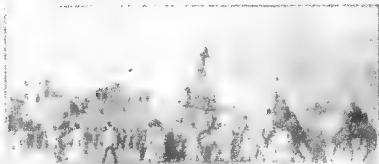
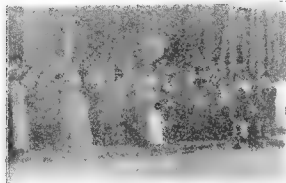
محمد محمود باشا وعلى باشا والشيخ المراهي شيخ الأزهر .





أحمد حسن - إيمان - وليد بن إسماعيل - الدكتور حسن البغدادي .



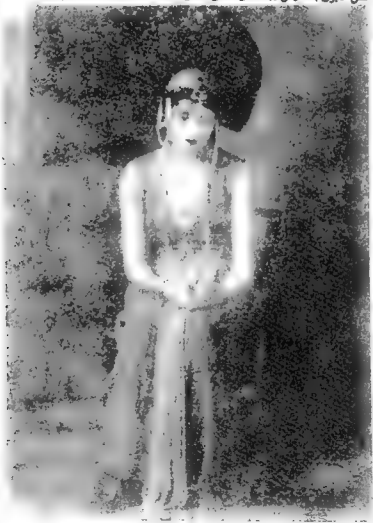




الطرية نجاة علي .



في اليمين دولة حسن صبري باشا وعن يمينه جمال حليم هاشم باشا وإلى اليسار الدكتور ماهر باشا .



مليحة



المستشار زكريا أحمد مع الشيخ علي حمزة في مايو ١٩٢٧ .



صاحب السمو الملكي الأمير محمد علي في حفلة عرض الجيوش البريطانية احتفالاً بعيد ملك  
الانجليز يتحدث إلى الأميرال تينتال قائد الأسطول وقد جلس إلى يمين سموه الأمير بول ولي عهد  
اليونان .



شیرازی .



# الصورة



الرجال في الصورة : جبهة التحرير الفلسطينية



رقة معطي النحس بالنا دهن أصملي اللال الزنداء في احتفال تشريف حمزة  
ماسب إيلولة الملك لل جميع حمزة لصداقة البهمة البهية .



الأميرة نسيلا شاهة فرقة مسرح الأوبرا ، والأميرة نسيلا شاهة فرقة مسرح الأوبرا ، والأميرة نسيلا شاهة فرقة مسرح الأوبرا .

سنوات ما قبل الثورة ج ٤



الأمير محمد عبد المصم بن فهد

# ✧ في قصة القنابل - أول صورة لـ **الشيخ إبراهيم عبده الفلاح**



أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح  
في قصة القنابل - أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح  
في قصة القنابل - أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح



أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح  
في قصة القنابل - أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح  
في قصة القنابل - أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح

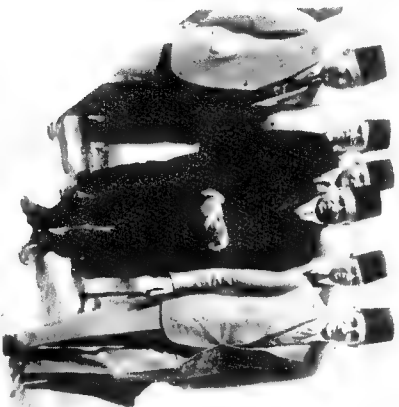


أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح  
في قصة القنابل - أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح  
في قصة القنابل - أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح

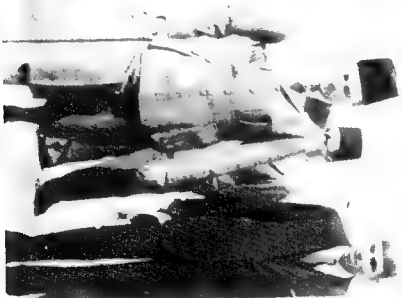


أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح  
في قصة القنابل - أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح  
في قصة القنابل - أول صورة لـ الشيخ إبراهيم عبده الفلاح



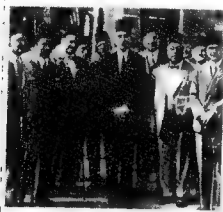


الملك فاروق وأحمد حسين باشا رئيس الوزراء المصري .



# المصور

في جلالة ديت هتس لتي جلالة امراطور الحبشة



الملك منليك الثاني مع وزرائه ورجال الدولة في عرسه



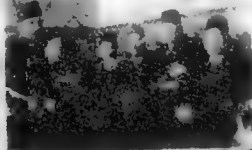
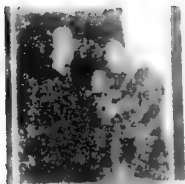
في جلالة ديت هتس لتي جلالة امراطور الحبشة  
في جلالة ديت هتس لتي جلالة امراطور الحبشة  
في جلالة ديت هتس لتي جلالة امراطور الحبشة



الملك منليك الثاني

في جلالة ديت هتس لتي جلالة امراطور الحبشة  
في جلالة ديت هتس لتي جلالة امراطور الحبشة  
في جلالة ديت هتس لتي جلالة امراطور الحبشة

٢. الحاجات في عصره





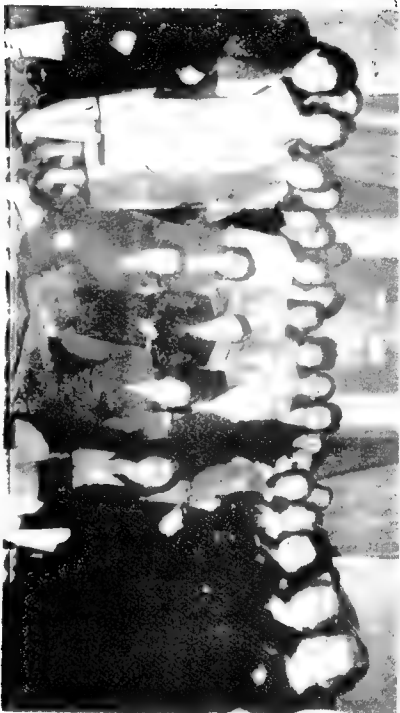


صنية زغلول .



ملك عربى .

جللة الملكة فوزي معاليه الميرفان وسمي الميرفان . . ملك سلطنة عمان عبد الميرفان من رومي في ليس الميرفان .





في حقل الفتح بين عهد مل الإسكندرية وروي سلك عهد مل الفتح حربة يلك  
مدرج جلال الملك يفتح مستطى ليلوا امهه الفتح وبل اسكندرية . وروي يملوا سمو الاميرة





قرية دولة حسن صبري باشا تظاهر البرلمان وره جثمانه .

# مصور

د. مانٹیس الحاد من غریبہ و ترحیب مصر پر



تلك هي الدرجة التي وصلها فريق من شباب الإخوان المسلمين ، في مظاهرة يوم الجمعة بالقدس ، ثم تيرما بعدة ورق مركزهم العلم وفقه كبريا عليها ، تسطع مظاهرة سنة ١٩٣٩ هـ .



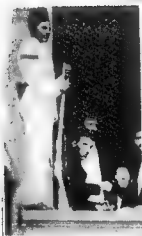


مركز القريش ينادي بحسب توجيهات وصوله الى مدينة طريف الكبرى ، وقد ظهر حلفه معالي ابراهيم عبد المطلب ينادي .





مجلسه ۹۰





محمد عبد الله

عبد الله بن عبد الله



عبد الله بن عبد الله

عبد الله بن عبد الله

عبد الله بن عبد الله

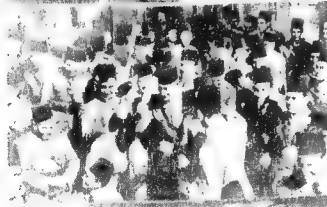
عبد الله بن عبد الله

عبد الله بن عبد الله

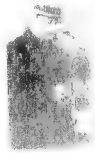
سنوات ما قبل الثورة ج ٤



في حوزة التلمذ



الحسين وفائده الرغلي



أحمد في صغار



# من هم كبار الملاك





امین عثمان .



وزير بولندا القروض يقدم لوزلي احتفاله .

# المصور





حائب و غرائب - بین طنطا و مسجد و صیف



رجل القويس فو قسوا واجبن فلم يلك النكر.  
ولم تروا ما وقت عليه المين في ملك البسطة  
مطار اشركا منة ؟ لوست المتون قهرها  
وشه عرفت عن السج على لسيا حاديا اتان  
من الملايين وجدا جدا لاله القيرني حيث  
جئت تخرم لم قلت : خلصوا ناس يا ذا  
وامنا منا خلاص ؟

في الطريق  
وكان اسم رجل القوياس السري يظلمه  
الأهل بسبب - فكانت ضربة من ضربه  
مما سبب ما حاق من الألم. وإذا بالسيد يهجم  
على الضارب القوياس، ويغلبه بين أيديهم

في المنطقة  
كان لا يتعدى أحمد جويش الحاصري في المنطقة  
قد طبع بني وجود كلفة آثار حبيب والقبوري  
في آثاره موزوم ، وتضم كلفة الريح ، ولكن  
البريس احفاد قبل وسور الركب ، وثالث  
المنطقة

في سرع اورد في رؤاه . فنه ركه  
بسطي على نهد . ذاك حله انا فهد  
فهد في رة انا في سجة من برد  
فهد فهد

الربيعي صاحب دكتوراه بعلوم ذرة الطاقة  
الذرة الحرة التي هي جد الطاقة الذرية وتسمى  
بالنوترون، ولكنهم جهلوا بركسوت  
وهو يكون عند الذرة وسواها أمثلة للحيات  
إنها تسمى بالذرة الحرة في طريقها من سائلين  
والذرة بالذرة.

قوتك الذرية، وطاقات الربيعي  
الذرة الذرية، والذرة الذرية، والذرة الذرية  
الذرة الذرية، والذرة الذرية، والذرة الذرية

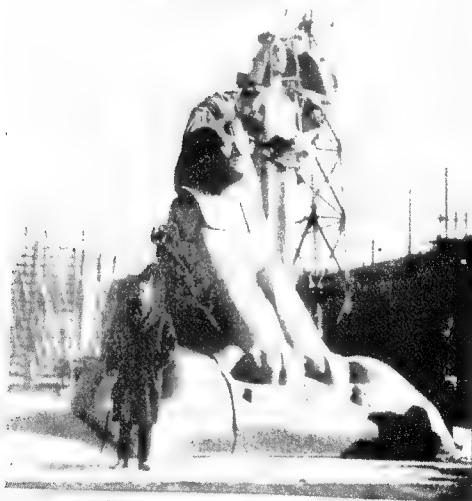
۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

في عدد الفداء : تسعة مائة وثمانية عشر

المصور

大 學 理 工 學 院 工 程 學 系 工 程 學 科 工 程 學 科 工 程 學 科

التي هي أمهاتكم



## الوزارة السعدية



الوزير  
رئيس مجلس شورى



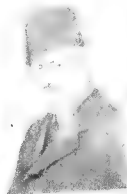
الوزير  
الخزينة



الوزير  
القوات المسلحة



الوزير  
القوات البحرية



الوزير  
القوات الجوية



السيدة فاطمة أحمد .

توپرین سولطان

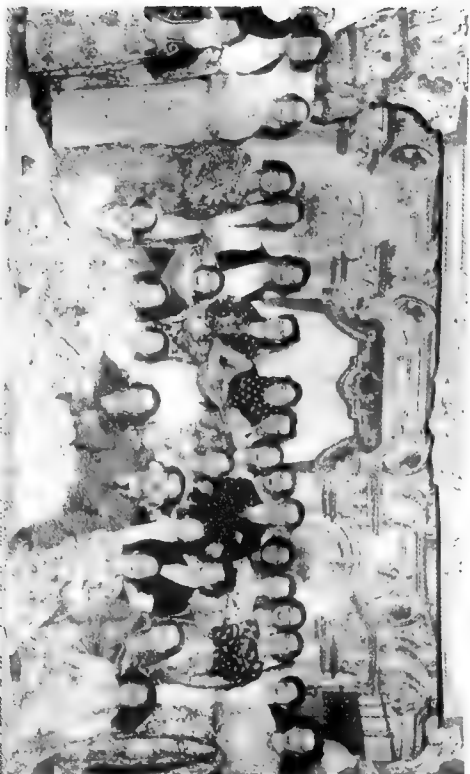




حل صريح سنده آئندہ ملحق رہا . حضورِ نبویؐ انورؐ کی بات .



محلى النقرانى باشا جمللا رئاسة الوزارة لكاهله رئيس الوزراء أثناء الأزمة الوزارية .



سہائت سوریات و سرنگینات و راجساجی (بھٹی) آئین حلقہ عمومیہ جنت بہار طحا  
من سال اکثر و جمعی و اکثر و جمعی الاستاذ مسلم شاہ اسم صر و وقت ہوتی .

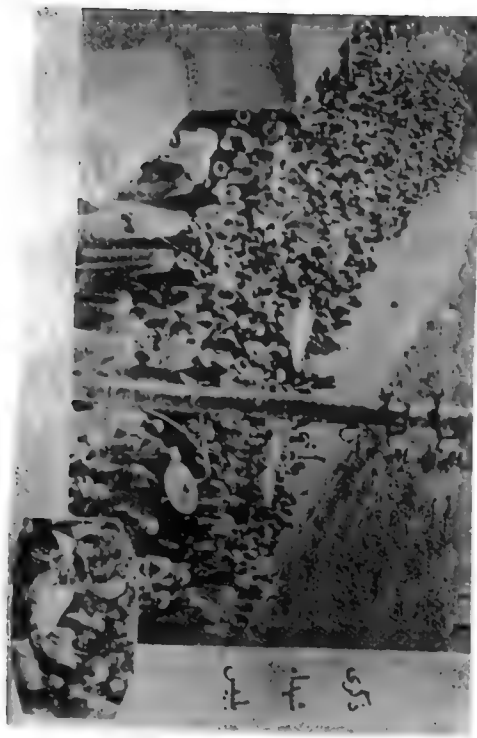


المصور

AL-MUSAWIR - No. 881 - Cairo, Egypt - 17 April 1968



حسين السيد





النور  
الصور

## فلسفة الوجازات

في هذا العدد من مجلة النور، نعرض لكم مجموعة من الصور التي التقطها الصحفيون في مختلف أنحاء العالم، والتي تروي لنا قصصاً إنسانية مدهشة.

من بين هذه الصور، نرى أطفالاً في مناطق النزاع، ورجالاً في سجون، ومجموعات من اللاجئين الذين يبحثون عن مستقبل أفضل.

هذه الصور ليست مجرد لقطات عابرة، بل هي وثائق تاريخية تروي لنا عن واقعنا المعاصر، وعن التحديات التي نواجهها كمجتمع إنساني.

هذه هي الصور التي التقطها الصحفيون في مختلف أنحاء العالم، والتي تروي لنا قصصاً إنسانية مدهشة. من بين هذه الصور، نرى أطفالاً في مناطق النزاع، ورجالاً في سجون، ومجموعات من اللاجئين الذين يبحثون عن مستقبل أفضل. هذه الصور ليست مجرد لقطات عابرة، بل هي وثائق تاريخية تروي لنا عن واقعنا المعاصر، وعن التحديات التي نواجهها كمجتمع إنساني.



زوجة عمر لحي بلنا .



دليل الحاشية على التوضيح في التوضيح  
في التوضيح في التوضيح في التوضيح

في التوضيح في التوضيح في التوضيح  
في التوضيح في التوضيح في التوضيح



حرم محمد عبود على في إحدى المقامات ملك سائر زائرة من سبيلها . وقد سجلت  
 الأسماء بالمقاصد الأبية . وكان من أركان الدار التي جئت فيها القمصان والمقاصد نوى الزوجة  
 الفرنسية - إلى اليسار - تسجل إحدى سبيلها في أحد المقاصد .

الجمهورية العربية السورية .



# الاصري

عدد ١٠٠٠ - ١٩٩٩ - ١٩٩٩



علي قور شوق انصاف و انصاف

مطبعة دار الفکر - بيروت - لبنان





الجمعية الخيرية  
بمكة المكرمة





# المصور





الترقي بلقا برقع ميلاق جامعة الدول العربية .



مردمان نژادریان

نائب محمد یحییٰ زحیم المصیری

مردمان نژادریان  
نائب محمد یحییٰ زحیم المصیری  
مردمان نژادریان  
نائب محمد یحییٰ زحیم المصیری  
مردمان نژادریان  
نائب محمد یحییٰ زحیم المصیری

# المصور



الجميع يطل العالم في رقع الانتقال

# المصور

AL-MUSAWWAR • Cairo, 15 June 1939 • Vol. 10, No. 193

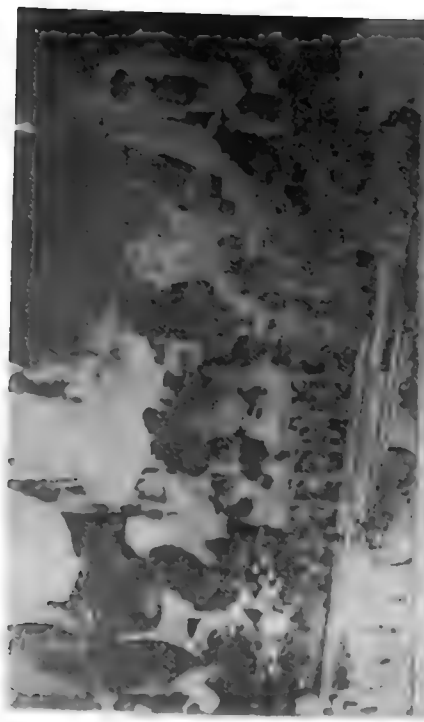


## الجمهورية المصرية في نور الاستشفاء

في الجمهورية المصرية في نور الاستشفاء  
في الجمهورية المصرية في نور الاستشفاء  
في الجمهورية المصرية في نور الاستشفاء

في الجمهورية المصرية في نور الاستشفاء  
في الجمهورية المصرية في نور الاستشفاء  
في الجمهورية المصرية في نور الاستشفاء

تصویر از معجزه حضرت باستان کامل و قوی









دردا و پرده گانه چشمه  
 در این تصویر که در این کتاب  
 در این تصویر که در این کتاب  
 در این تصویر که در این کتاب

دردا و پرده گانه چشمه

در این تصویر که در این کتاب  
 در این تصویر که در این کتاب  
 در این تصویر که در این کتاب

حکایتی از یک روز

در این تصویر که در این کتاب  
 در این تصویر که در این کتاب  
 در این تصویر که در این کتاب



در این تصویر که در این کتاب  
 در این تصویر که در این کتاب  
 در این تصویر که در این کتاب



ساعات الفهم والحب



سنوات ما قبل الثورة جـ ١



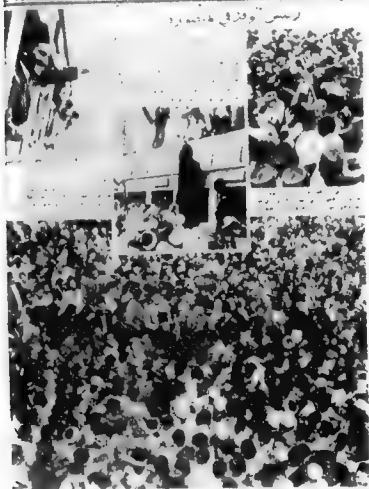
ج. ج. ج. ج.



حل ماهر في لقايات احزاب ما قبل الثورة والتي انتهت بوزارة الملك يوم .

# المصور

رئيس "وفاي" طائفة ارد





# صور للثوار

في سوريا

جنود الثورة السورية

مروحة الثورة السورية



مفتی نور الدین



وزیر معارف و اوقاف و صنایع



مفتی صاحب کرامت حضرت مولانا  
مفتی محمد رفیع الدین صاحب کرامت  
مولانا مفتی محمد رفیع الدین صاحب کرامت

مولانا مفتی محمد رفیع الدین صاحب کرامت  
مولانا مفتی محمد رفیع الدین صاحب کرامت  
مولانا مفتی محمد رفیع الدین صاحب کرامت

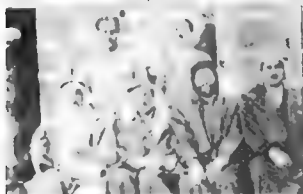
مفتی نور الدین صاحب کرامت

مفتی محمد رفیع الدین صاحب کرامت  
مولانا مفتی محمد رفیع الدین صاحب کرامت  
مولانا مفتی محمد رفیع الدین صاحب کرامت



مجلس شورای اسلامی





... ..

مدارس البحار



مَكْرِمُ الْمَنْقَبِ



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

صحة مؤلفه



... ..





شاه الاميرين السعوديين



شريعة المبكرة  
فطيل من التربة  
تجديد  
تجديد



تجديد  
تجديد

شركة الطعام  
جالات الربا المعدة

شركة الطعام  
جالات الربا المعدة  
شركة الطعام  
جالات الربا المعدة

ورئيس



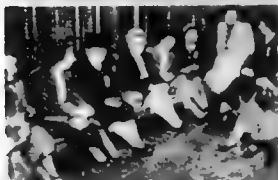
حفلة زفاف كريمة ابراهيم فرج باشا - جلس النحس باشا بهجره سراج الدين باشا طوال  
الحفلة .. ولم يفترقا أبدا ... حتى حول مائدة الشاي !



تکری ایمله پاشا .



بيت النساء العربي





استقبلت فرحات في العاصمة الأمريكية واشنطن... وفيها استقبلت من قبل فرحات  
 فرحات على اسم إحدى الفتيات. في الصورة بالخطوة الثانية: فرحات في البيت في القاهرة.





الملكة السابقة مع الملكة فريدة تصعد الدرج ، في طريقها إلى الحجرة التي اتخذتها سرسبا  
لها ... انها تقول للمصور و كاتبة صور ... وورادها ظهرت بعض جوانب الرعدة الداخلية  
بالنصر .



الملك فيصل  
في عرشه



مجلس العرش



موكب ملكي



السيد الهدراني مالدور حطب مقابلة لحمد نجيب وترجمه - ١٠ آلاف جنيه .

سنوات ما قبل الثورة جـ ٤



صورة لكرمة معالي وزير الخارجية المصرية دولة عبد الفتاح بسي باشا .



مجلس بناء الملقح بمجلس النسخ اجتماعه في ساحة ١٤ يناير ١٩٢٧ لاستيفه من  
 قوائم المجلس بقرى مركزه فيسج حيدرآباد . لظهوره في ساحة المجلس .

# الحر

العدد ١٠٠ - السنة ١٠٠ - ١٩٥٠



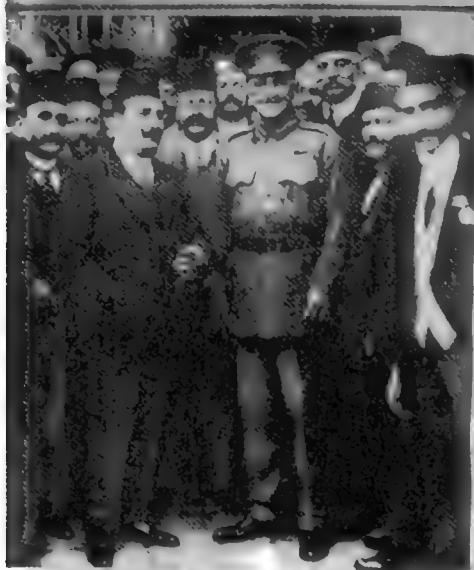
الحر

العدد ١٠٠ - السنة ١٠٠ - ١٩٥٠

٤٠ ملون

# المصور

AL-MUSAWIR



تصوير: محمد فؤاد - ١٩٤٤



اميرة ملك مصر السابقه هدى في كاري . الملك فاطمي : بعد وفاته يوسف ملك لبنان  
 والملكة فاطمة في جزيرة كاري .





بعض المحاربين في قضية القتال يوم السبت .  
ابراهيم بك الملباني - مكرم عبيد - القراييل باشا - الاستاذ عدلي المحامي .



میرزا اسد خان



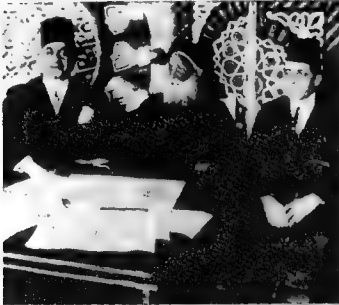
لجنه القومۃ - مدہ و لجنه القومۃ ، دارا ی فرانی ، نامہ فی اللہ - دستگیر بالائی لجنه القومۃ لیم  
 فرما دارا ی القومۃ وہ ظہر سہل فریم سہل ہفتہ یاد لائی پانچ السریع وہ کہ لستم بہ لستم بالہ و ہم  
 سہمی لستم سہل بالہ و اللہ و لکیم ، و لستم من اللہ و اللہ .



مل ملر بالما وعلق للسلطن .

# المصور

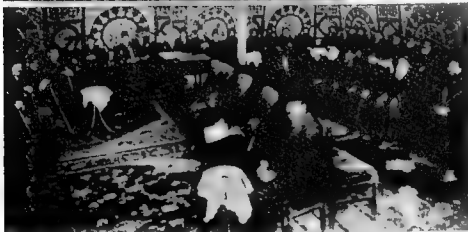
AL-MUSA WAR • Issue 14 December 1998 • Vol. V No 519



## انتخاب بطريك

مجلس ائمة المسيد

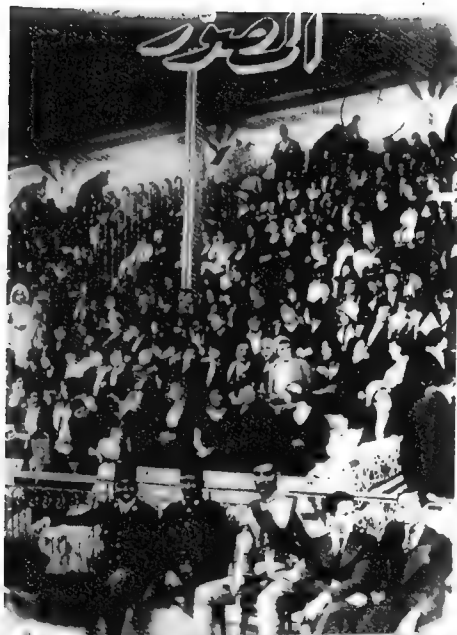
في اجتماع له في القاهرة، اجتمع ائمة المسيد في مجلسهم لانتخاب بطريرك جديد للمسيحية في مصر. وشارك في الاجتماع ائمة من مختلف المحافظات، وقرروا انتخاب بطريرك جديد من بين ائمة القبط. وقرروا ايضا ان يكون البطريرك الجديد من ائمة القبط الذين هم من اهل مصر. وقرروا ايضا ان يكون البطريرك الجديد من ائمة القبط الذين هم من اهل مصر. وقرروا ايضا ان يكون البطريرك الجديد من ائمة القبط الذين هم من اهل مصر.



الائمة بطريرك القبط

في اجتماع له في القاهرة، اجتمع ائمة المسيد في مجلسهم لانتخاب بطريرك جديد للمسيحية في مصر. وشارك في الاجتماع ائمة من مختلف المحافظات، وقرروا انتخاب بطريرك جديد من بين ائمة القبط. وقرروا ايضا ان يكون البطريرك الجديد من ائمة القبط الذين هم من اهل مصر. وقرروا ايضا ان يكون البطريرك الجديد من ائمة القبط الذين هم من اهل مصر.

# الصورة



## عيد الفتية المصرية

في هذا اليوم العظيم الذي نحتفل به كل عام في ١٠ من شهر رجب المبارك، نحتفل بعيد الفتية المصرية، وهو يوم من أيام الفخر والاعتزاز، حيث نحتفل بذكورنا الأصغر سناً، ونعبر عن دعمنا لهم، ونشجعهم على التميز والتميز في جميع المجالات العلمية والفنية والرياضية، ونسأل الله تعالى أن يجعلهم من العلماء والباحثين والمفكرين، وأن يوفقهم في جميع أعمالهم، آمين.



شمال طلعت حرب للفتان قصى حمزه .



النائب العام محمود بك منصور .





شهيد عام ١٩٣٥ جل طه عطفي .

# المصور





## وفاة المغفور له السيد توفيق البكري

سنوات ما قبل الثورة ج ١



« عبد الحميد شحات » أحد الناجين بأفعوال السجري سلك .



زعماء الثورة في سوريا

في سوريا

مستشار الثورة

رئيس الثورة

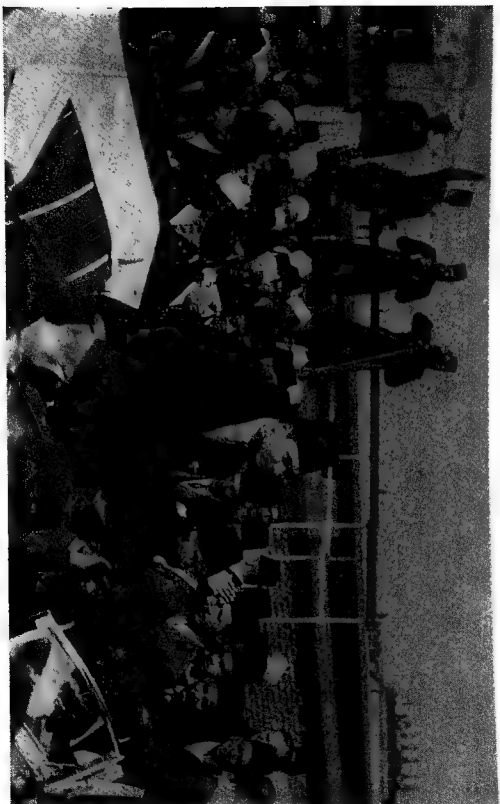


مستشار الثورة  
 في سوريا

رئيس الثورة  
 في سوريا

مستشار الثورة  
 في سوريا

رئيس الثورة  
 في سوريا



جہازہ اللہک فی رحلۃ الی الامین متہ سلسلۃ حوران لہران

# المصور

## منصبان دينيان خطيران يتقلدهما شيخان جليلان

### امامنا ابو بكر

ولد في بلدة حمزة مدينة حلب في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م. درس في الكتبة في حمزة ودراسة العلوم الشرعية في حلب ودراسة الفقه في دمشق. له مؤلفات كثيرة في الفقه والحديث والعلوم الشرعية. كان من العلماء المشهورين في عصره. توفي في سنة ١٣٥٠ هـ الموافق ١٩٣١ م. ودفن في مقبرة حمزة.



### شيخ الميرزا

ولد في بلدة حمزة مدينة حلب في سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م. درس في الكتبة في حمزة ودراسة العلوم الشرعية في حلب ودراسة الفقه في دمشق. له مؤلفات كثيرة في الفقه والحديث والعلوم الشرعية. كان من العلماء المشهورين في عصره. توفي في سنة ١٣٥٠ هـ الموافق ١٩٣١ م. ودفن في مقبرة حمزة.

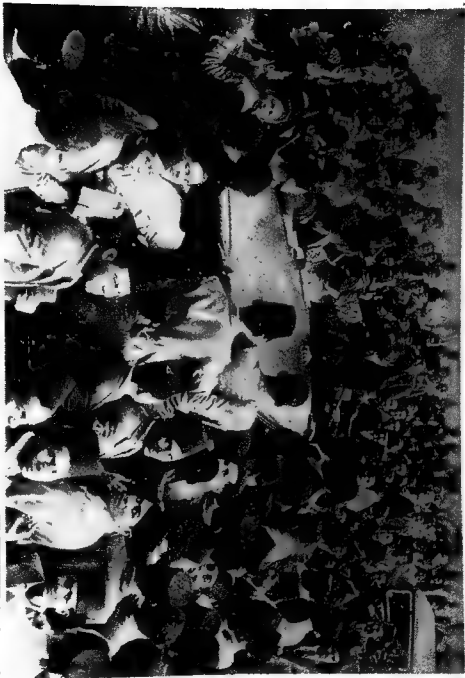






جلالة الملك يقرأ الفاتحة أمام ضريح السيد البدوي . هكذا قبل للفاروق أنه يستطيع أن  
يصبح خليفة المسلمين دون حاجة إلى الاحتفال عل للشيوخ أطلق عليه . وأمسك بالمسحة في  
يده ... وأخذ سمات التي الودع ولكن .

سلمان الفيل يحبس حليم عند وصولها إلى الجامعة المصرية لتلقي الدروس



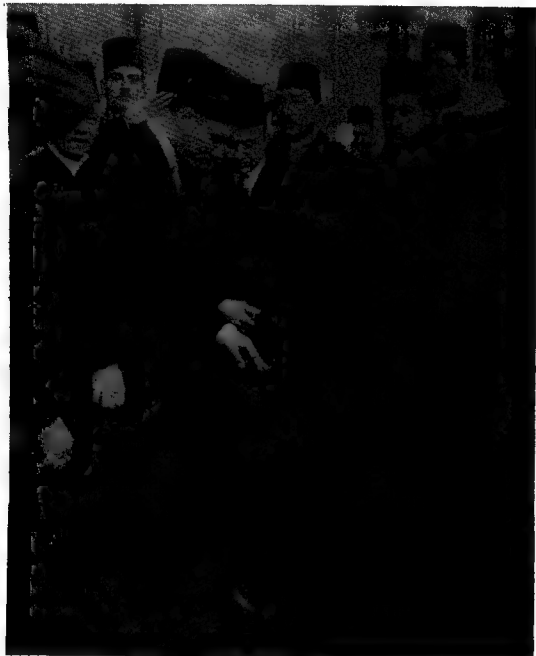
رئاسة محمود فهمي القزويني للجنة السياسية بجمعية طلبة الأزهر في الكويت .











جلالة الملك فاروق الأول يؤدي صلاة الجمعة في الجامع الأزهر الشريف .



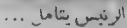
مع أولاد فلسطينا حرب الوطن .

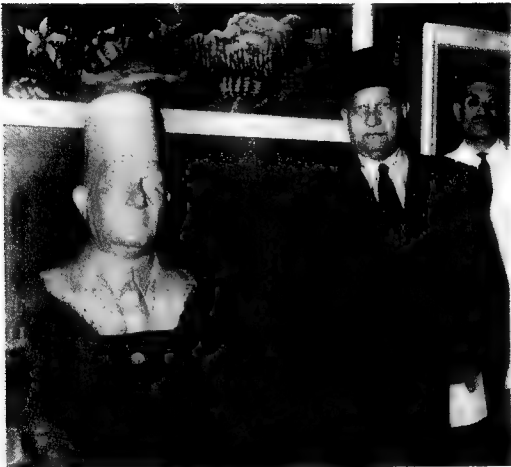


المخرج من المخرج ١١١١

92: 24  
454444: 24

AL-HUSAWAD • Nov. 4, 1973 • Vol. 10, No. 325

[illegible]



معرض اتحاد الفنانين الجسدية .



أرسلت في رسالة سرية بهذا العنوان إلى شيخ الطائفة من الأئمة، عند علمهم ، وذلك المذلة أن يرحموا في القضي  
وقد كنت أراهم في كثير من الأحيان جالسين ، ومما لا أجد أن أحد مني ، فسمع ، ولكنهم قالوا : أنه لا جدوى  
من ذلك ، لأنهم ليسوا ... في ذلك الأمر استعصموا ، وما كنا نلتفت لموقفهم ، لأننا ... حتى نخرج بهؤلاء الجاهلين الجذبة  
والله أعلم : ... منكم ...

# المصور



من هذا العدد  
مسرحية  
في مصر  
دار



الاسطول محمد حمود جلال يقدم سبجارة إلى أسد موللي مطار راين . ملين عند وصوله إلى فرانكفورت بألمانيا .



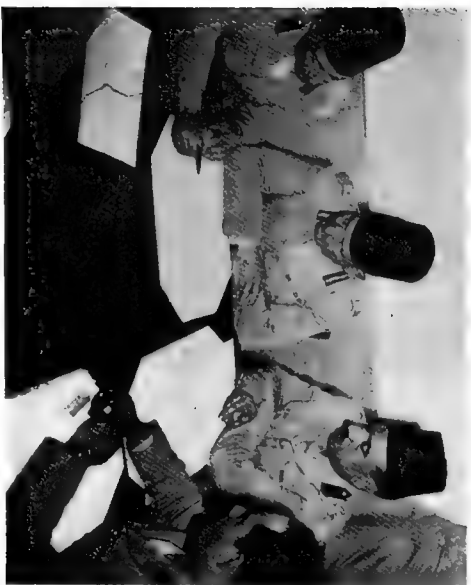


بعد مرده سلفی: پاشا من اکلان ، وطن قرشم من مرف ، داتسجه الا ایلده ده ایلکرم کریمه قلقلدی و ده سکا من اکلان  
و کتبه الماکورات لی خطمه ، و تکه اکلان من کریمه سیم و کتبه سیم پاشا اسیمن و سلفی .



ملكة قريسا في عربة جلالة الملك إلى القلعة . حذرة صاحب المزرعة عبد السيد شافعي  
 بك مدير المزرعة دم الجلم في جلالة الملك في أثناء زيارته القلعة في عربة قريسا وقد تسلط  
 جلالة الملك .





المستقلين المسكون من قبلين اللقطةم حينما مر على طريقك ، لايم الاي ابراهيم سعد  
 السريانيك .. القسمة بعد جدي ، ياها رؤس المستقلين . ايم الاي سعد الدين جوياريك .



فاطمة رشدي .

فريق من الفتيات المشاركات في الدورة التدريبية



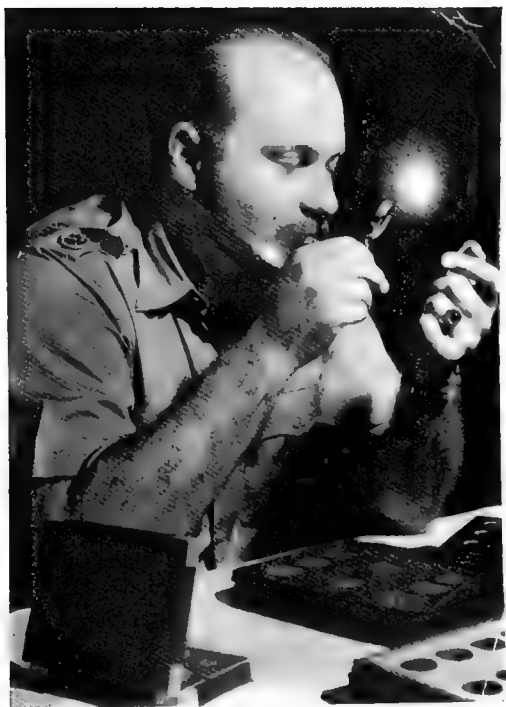


عزيز المصري باشا .



ابتسامة فريدة  
لا تخلو من الأسى  
ولا تخلو من الأمل!

مع الملكة ليلى .





لذلك فاروق حينما حاول أن يصب نفسه إلى آل البيت و أراد إطلاق عليه واسمك بالمسحة :

مجلس الوزراء

البريد

بدرجته هـ - خطه ١٩٤٤

تحت سري تحية

معه الى هذه صاحب الدوله المملكه المملكه فاروقه  
مملكه الله

وقد الى مصر يدسم التثنيه المملكه هـ خطه  
هذه سريه مملكه مملكه المملكه المملكه  
تحت سريه رئيس المملكه المملكه

مملكه مملكه المملكه المملكه  
المملكه المملكه المملكه  
مملكه المملكه المملكه  
مملكه المملكه المملكه

مملكه المملكه المملكه  
مملكه المملكه المملكه

مملكه المملكه المملكه  
مملكه المملكه المملكه  
مملكه المملكه المملكه

مملكه المملكه المملكه  
مملكه المملكه المملكه  
مملكه المملكه المملكه  
مملكه المملكه المملكه

مملكه المملكه المملكه  
مملكه المملكه المملكه

مملكه المملكه المملكه  
مملكه المملكه المملكه



مكة منة الله ١٨ في افرق تنهون  
مبارك الحمد المكن . وقد قد نفعه

[illegible]

والصينيه  
ويحييه الله اوتكره لهدوئكم ان في الحديث منهم  
من الله اقصم بكم بعد من ههنا  
مذقتم مناهم وما في ههنا من ههنا  
اكرمكم لكرامه هذه الفخره وان  
ههنا من ههنا جودى سرورهم  
انتم علم لسطح انتم ما تم الفخره  
والفخره من ههنا

هذا ما علة في العهد العثماني  
 بصفة خاصة وان في بلادنا  
 ارضه المملوكية العلية



## المفهرس

الصفحة	
٣	مقدمة الجزء الرابع . . . . .
١٥	الباب الأول . . . . .
	الفصل الأول :
	مفاتيح السفارة البريطانية وسراى عابدين وكانتا -
	السفارة والسراى - يتقاسمان السلطة الفعلية
١٧	والسلطة الرسمية . . . . .
	الفصل الثانى :
	الأحزاب المصرية : الدستوريون - الوطنى - الوفد
٢٦	المصرى - الأحرار ، بعض ما لها - وبعض ما عليها
	الفصل الثالث :
	أحزابنا السياسية عندما تتألف وعندما تتحارب ،
٤٨	لا فوارق تذكر بين أحزابنا وهى فى الممارسة
٥٩	الباب الثانى . . . . .
	الفصل الأول :
	وقبل الحديث عن الكتاب الأسود وملحقه والكتاب
٦١	الأبيض لابد من مقدمة مطولة . . . . .
	الفصل الثانى :
	كان نشر الكتاب الأسود سببا فى انزلاق حكومة
٧٦	الوفد الى كثير من الأخطاء السياسية . . . . .
	الفصل الثالث :
	ملخص لبعض ما جاء بالكتاب الأسود من اتهامات
٨٦	لوزارة النحاس باشا وللنحاس باشا . . . . .
٩٧	الباب الثالث . . . . .
	الفصل الأول :
	من وجهة نظر مكرم صبيد باشا : لماذا كان الخلاف
٩٩	بينى وبين النحاس باشا . . . . .



## سجل الرابع :

- ٢٦٢ حكاية وقف البدر اوى ووقف السيد عيد العمال  
وحكايات بيع النحاس باشا منزله بسنود . .

- ٢٦٥ . . . . . به الخامس

## سجل الاول :

- ٢٦٧ استقلال رخيص ، اقصاى سمك ، وميمان ، وتاجير  
منازل حكومية باسعار رخيصة ، ومتاجرة فى  
الرتب ، والنياشين . . . . .

## سجل الثانى :

- ٢٤٢ استجوابان هامان والنتيجة كالعادة الانتقال الى  
جدول الاعمال . . . . .

## سجل الثالث :

- ٢٦٥ استجوابان لمكرم عبيد باشا من اخطر الاستجوابات  
فى تاريخ الحياة البرلمانية المصرية . . . . .

## سجل الرابع :

- ٢٨٠ النحاس يرد بالوثائق على مكرم . . . . .

## سجل الخامس :

- ٤١٧ تجيب الهلالى الاديب والسياسى يرد على مكرم  
عبيد السياسى والاديب ، فصل مكرم عبيد من مجلس  
النواب فى اول سابقة من نوعها فى التاريخ  
البرلمانى . . . . .

- ٤٢٩ . . . . . الى السادس

## سجل الاول :

- ٤٤١ من تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع  
والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد وزارة  
النحاس باشا ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ٣ اكتوبر ١٩٤٤

## الصفحة

### الفصل الثاني .

على هامش لجنة التحقيق الوزارية التي شكلتها  
وزارة د . أحمد ماهر باشا برئاسة مكرم عبيد باشا ٤٧١

● الباب السابع . . . . . ٥١٢

### الفصل الأول :

وكان للكتاب الأسود ملحق سرى لم يدرجه الكتبيون ٥١٥

### الفصل الثاني :

وأخيرا يبقى - بعد كل هذه الفصول - الرد على  
سؤالين هامين . . . . . ٥٣٩

● الباب الثامن . . . . . ٥٨٥

### الفصل الأول :

حرب الصحراء الغربية من الألف الى الياء . ٥٨٧

### الفصل الثاني :

● أسرار الحرب في الصحراء الغربية كما  
كما يرويها ونستون تشرشل . . .

● من يوميات مونتنجرى القائد العبقري عن  
الحرب في العلمين . . . . . ٦٠٩

● الباب التاسع . . . . . ٦٥٩

### الفصل الأول :

فصل اجتماعى وسياسى وأدبى أردت أتياه هنا  
تعميقا للفائدة . . . . . ٦٦١

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩١/٧٦٥١

ISBN — 977 — 01 — 2789 — 2



هذا هو الكتاب الرابع في سلسلة كتب « سنوات ما قبل الثورة » ، التي تتناول تاريخ مصر الحديث من خلال رؤية صادقة ، ومعايشة حقيقية لكل ما دار في الشارع السياسي المصري ، وبخاصة منذ فترة الثلاثينات حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وتاريخ مصر هو تاريخ الوحدة الوطنية . وحدة المصريين جميعا بلا تعصب . وبلا تفرقة . وبلا إتاحة فرصة للأيدى العاجزة . فقد أكد تاريخ مصر دائما أن أبناءها يقفون جميعا صفا واحدا أمام أى محاولة لاختراق الصفوف . وينتفضعون إذا كانت محاولة الاختراق تأتي من خلال قوى خارجية . فهذه هى مصر تتصدى لكل المحاولات . وتمزق كل محاولة للفرقة . لأن مصر هى الكل الذى لا يتجزأ . والصف الذى لا يخترق . والضمير الذى لا يموت ولا يباع .

إن صبرى أبو المجد قد صاغ تاريخ مصر الحديث بضمير القاضى المجاهد . رغم أنه قد عاش في الشارع السياسي أكثر من خمسين عاما . وعاصر الأحداث . وعاش رجالات مصر في فترة ما قبل الثورة . لكنه اختار أن يطرح عواطفه جانبا . وأن ينصف الموتى من الأحياء . وأن يؤد جدارة أبناء مصر بأن ينتموا إليها . وأن يكتبوا صفحات جديدة ومشرفة في تاريخها الوطني .

وهذا الكتاب هو آخر صفحات الوطنية والجهاد التى سجلها بأمانة المؤرخ وضمير القاضى وإنسانيته . قلم صبرى أبو المجد .

أحمد زكى عبد الحليم